

غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ "مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ أبو عجيبة رمضان عويلي

الأستاذ حسين صالح الدبوس

الأستاذ خالد محمد غويلة

الأستاذ بشير صالح الصادق

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

تقديم

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير استيتية

الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي

الجزء الرابع



غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100 هـ)

الجزء الرابع

دراسة وتحقيق

حسين صالح محمد الدبوس أبو عجيبة رمضان صالح عويلى

بشير صالح الصادق خالد محمد غويلة

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

إربد - الأردن

2011

روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه

(وهي عشرة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُرَبِّط به مذكوراً كـ «زَيْدٌ ضَرِبْتَهُ»، ومُحذوفاً مرفوعاً، نحو: «إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ»⁽¹⁾ إذا قَدَّرَ «لهما ساحران» فقدَرَهُ الزَّجَّاجُ⁽²⁾، وردَّه الفارسي⁽³⁾ كما سيأتي في الجهة العاشرة⁽⁴⁾، (ومنصوباً كقراءة ابن عامر⁽⁵⁾ في سورة الحديد «وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْتَى»⁽⁶⁾، أي: وَعَدَهُ) واختلِف في حذف الضمير العائد على «كل» إذا كان مبتدأ، فحكى صاحب التسهيل الإجماع عليه⁽⁷⁾، ونقل غيره: أن مذهب البصريين المنع⁽⁸⁾، ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر⁽⁹⁾، وقال [ابن الريح]⁽¹⁰⁾: «إنه جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر⁽¹¹⁾، وحكى الصفار عن الكسائي والفراء إجازة

(1) طه: 63.

(2) ذكر الزجَّاج أن «إن» بمعنى نَعَمْ، وهذا: مبتدأ، واللام في «الساحران» داخلة على مبتدأ محذوف، تقديره: لهما ساحران، والجملة خبر عن «هذان». معاني القرآن للزجاج 3/363.

(3) في معاني القرآن المنسوب إلى الزجاج 1/204... فقال أبو علي: ليس هذا بصحيح، لأن الإضمار ضد التذكير واللام للتأكيد، فإنما تلا هذا على لغة من قال إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المج غايتاهما.

(4) ينظر الجهة العاشرة من الجهات التي تدخل الاعتراض على المغرب من جهةها.

(5) المبسوط في القراءات العشر ص 261.

(6) الآية 10.

(7) شرح التسهيل 1/312.

(8) انظر رأي البصريين في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 2/520، وتفسير الباب 18/464.

(9) انظر قول بن عصفور في حاشية الشمني 2/286، وقال أبو حيان في البحر 8/218: «وقد أجازته الفراء، وورد في السبعة فوجب قبوله».

(10) في (س): (ابن أبي الريح)، وهو الصواب.

(11) البسيط 1/565، وانظر حاشية الشمني 2/286 - وابن أبي الريح هو: عبدالله بن أحمد بن عبيدالله، الإمام أبي الحسين ابن أبي الريح، نحوي أخذ عن الدُّبَّاجِ والشَّلوين، وأخذ عنه محمد بن عبيدالله الأشيلي وغيره، له «شرح الإيضاح»، وشرح كتاب سيره، توفي سنة 688 هـ بغية الرعاة 2/125.

ذلك⁽¹⁾، وقال الرضي، إن الفراء يميزه قياساً⁽²⁾، (ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب «كل» كالجماعة)، أي كباقي السبعة، (لأن قبله جملة فعلية (فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ)⁽³⁾ فسَاوَى) أي: من [يقرأ]⁽⁴⁾ بنصب (كل) (بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل، لأن بعده (فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ)⁽⁵⁾ والتسوية والتناسب ما يجب رعايته، (وهذا مما أغفلوه) أي: تركوا التعرض له⁽⁶⁾ (اعني الترجيع باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو: «قام زيد وعمراً أكرمه» للتناسب⁽⁷⁾، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زيداً ضربته وأكرمت عمراً»، ولا فرق بينهما) / وأقول: فليكن هذا سبب 1/353 إغفالهم إيّاه، (وقول أبي التجم) عطف على قراءة ابن عامر:

كُلُّهُ لَمْ أَضْعِ
كُلُّهُ لَمْ أَضْعِ⁽⁸⁾

بعض بيت تقدّم شرحه في «كل»⁽⁹⁾ (ولو نصب على التوكيد لم يصح) عند أهل البلدين، [أما عند البصريّة]⁽¹⁰⁾، فلقوله: (لأنّ «ذنباً» نكرة)، [وأما عند

(1) انظر قول الصغار في خزائن الأدب 349/1، وانظر معاني القرآن للفراء 140/1، وحاشية الشنقي 286/2، والارتشاف 1019/2.

(2) شرح الرضي على الكافية 239/1.

(3) النساء: 95.

(4) في (س): (قرأ).

(5) - قرأ ابن عامر برفع «كل»، وقرأ الباقر بالنصب. انظر المبسوط ص 261. النساء: 95.

(6) في (س)، (و)ح) بزيادة: وأهملوه.

(7) في (س) (و)ح) بزيادة: بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين.

(8) والشاهد فيه: حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر جائز.

- وأبو النجم هو: الفضل بن قدامة المعجلي، من أكابر الرّجّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، توفي سنة 130 هـ.

طبقات ابن سلام ص 200، والشعر والشعراء ص 400، والأعلام 151/5.

(9) ينظر مبحث «كل» شاهد رقم (332).

(10) في (س): (أما على رأي البصريين).

الكوفيّة⁽¹⁾، فلأنه نكرة غير محدودة، (أو على المفعولية كان فاسداً معنًى) [لأن]⁽²⁾ نصب «كل» يقتضي دخولها في حيز النفي، فيتوجه النفي حينئذٍ للشمول خاصة، ويفيد ثبوت الفعل لبعض الأفراد، فيكون أبو النجم معترفاً ببعض الذنب الذي ادّعت أم الحيار⁽³⁾ عليه، وهو خلاف الغرض، (لما بينا في فصل «كل»⁽⁴⁾) وضعيفاً صناعة، لأنّ حقّ «كل» المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا تأكيداً أو مبتدأ، لمحو: (إِنَّ الْأَمَرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)⁽⁵⁾ قُرئ بالنصب) على التوكيد (والرفع) على الابتداء والله خبره، والجملة خبر «إِنَّ»⁽⁶⁾، (وقراءة جماعة)⁽⁷⁾ عطف على قراءة ابن عامر ((أَفَحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ))⁽⁸⁾ بالرفع أي: يبغونه، (ومجروراً) عطف على مرفوعاً، لمحو: «السَّمْنُ مَتَوَانٌ بَدْرَهُمْ» أي منه، وقول امرأة) - وهي إحدى النساء اللاتي اجتمعن، وتعاقدن على أن يَصِفْنَ أزواجهن، وقصتهن في صحيح البخاري، ويُعرَف حديثهنّ بمحدث أم زرع-: «(زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريح ريح زرنب)»⁽⁹⁾ الأرنب معروف⁽¹⁰⁾، والزرنب طيب أو شجر طيب الرائحة كما في القاموس⁽¹¹⁾، تريد أنّ زوجها كالأرنب في اللين والنعومة، وكالزرنب في طيب

(1) في (س): (وأما على رأي الكوفيين).

(2) في (س): (وذلك لأن).

(3) أم الحيار هي زوجة أبي النجم المعجلي.

(4) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ في فصل «لو» وليس بصواب.

(5) ال عمران: 154.

(6) قرا أبو عمرو، ويعقوب بالرفع على الابتداء، ووافقهما البيهقي، والباقون بالنصب تأكيداً لاسم «إِنَّ». ينظر

النشر في القراءات العشر 2/ 242، ونحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 1/ 491.

(7) في (س) بزيادة: بالجر.

(8) المائدة: 52.

- انظر مختصر شواذ القرآن ص 39، واعراب القراءات الشاذة للعكبري 1/ 442.

(9) جاء في شرح صحيح البخاري 7/ 269 «باب النكاح» إن إحدى عشرة امرأة جُلْسْنَ ومُتَاخِذْنَ ألا يكتمن

من أخبار أزواجهن شيئاً، والثبت من نص الحديث هنا هو من حديث المرأة الثامنة، وقد عُرِفَ الحديث

بحديث أم زرع وأم زرع كان تربيها الحادي عشر.

(10) في (س) بزيادة: للذكر والأنثى أولها والخرز للذكر.

(11) القاموس المحيط (ز ر ب) 1/ 81.

الرائحة، أو إن ثناءه في الناس طيب، (إذا لم نقل إن «ال»⁽¹⁾ نافية عن الضمير⁽²⁾، وقوله تعالى⁽³⁾ عطف على مدخول، نحو: ((وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)⁽⁴⁾ أي إن ذلك منه، لا بد من هذا التقدير سواء أقدّرنا اللام الداخلة على من صبر «للإبتداء» و«من» موصولة، أو شرطية، أو قدرنا اللام موطنة لجواب القسم (و «من» شرطية، أمّا على الأوّل فلأن الجملة) [يعني جملة «إن ذلك لمن عزم الأمور»]⁽⁵⁾ (خبر) فلا بد من عائد⁽⁶⁾، وأمّا على الثاني⁽⁷⁾ فلأن لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنه الخبر أم إن الخبر فعل الشرط، وهو صحيح)، وعلى هذا يلزم كون الجملة الاسمية التي يُقدّر فيها الضمير جواباً للشرط مع عدم اقترانها بالفاء، فيرد عليه ما يرد على أبي البقاء والخوفاي، إلا أنهما جزما بكون «من» شرطية⁽⁸⁾ بخلاف المصنف، (وأمّا على الثالث⁽⁹⁾ فلأنها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى) لزم تقدير «منه» في الأوجه الثلاثة—إنما هو إن كانت الإشارة بذلك إلى مصدر «صبر، وغفر» [لا إلى «من»]⁽¹⁰⁾ والجملة⁽¹¹⁾ خبر، لا جواب، و[لا]⁽¹²⁾ فالرباط اسم الإشارة، ولا يحتاج إلى تقدير «منه»؛ بل إلى تقدير مضاف، أي: إن ذلك لمن عزم الأمور، (وقول أبي البقاء والخوفاي: «إن الجملة جواب

(1) إذا لم نقدر «ال» نافية عن الضمير في قولنا: المس، أي مه فلا بد من تقدير الضمير: المس منه من.

(2) في (س) بزيادة: وإنا قلنا لم نقدر حذراً من الجمع بين المعوض والمعوّض عنه، لأن المقدّر كالملفوظ

(3) في (س) بزيادة: بالجر.

(4) الشورى: 43.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: أراد بالأول كون «من» موصولة، وبالجملة جملة «إن ذلك لمن عزم الأمور».

(7) في (س) بزيادة: أي: تقدير كون اللام للابتداء و«من» شرطية.

(8) البيان في إعراب القرآن 385/2.

(9) في (س) بزيادة: أي: على كون اللام موطنة و«من» شرطية.

(10) في (س): (وأمّا إن كانت إلى «من»).

(11) في (س) بزيادة: الاسمية.

(12) ساقط من (س).

الشرط»⁽¹⁾ مردود⁽²⁾، لأنها اسمية⁽³⁾ لا بُدُّ لها من الفاء، (وقولهما⁽⁴⁾): «إنها على إضمار الفاء»⁽⁵⁾ مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن يكون اللام للابتداء، لا للتوطئة) لأنها إن كانت للقسم كان ينبغي أن يُجاب السابق، وهما جَعَلَا الجملة جواباً للأحق.

(تنبيه: قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل، إحداها: أن يكون⁽⁶⁾ معطوفاً بغير الواو، نحو: «زَيْدٌ قَامَ عمروُ فهو» أو «ثم هو» [وأما إذا عطف]⁽⁷⁾ بالواو⁽⁸⁾ فالضمير للربط، لأن الواو لمطلق الجمع، فالاسمان معها، أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى، أو مجموع فيه الضمير.

(والثانية: أن يُعاد العامل، نحو: «زَيْدٌ قَامَ عمرو، وقام هو»⁽⁹⁾) وإنما 353 / ب اشترط ذلك، لأن الواو ليست للجمع في الجمل⁽¹⁰⁾، ولهذا منعوا «الزيدان يقوم ويقعد»، وأجازوا «قائم وقاعد».

(والثالثة: أن يكون بدلاً، نحو: «حُسْنُ الجارية الجارية أعجبتني هو» فـ«هو» بدل احتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية⁽¹¹⁾، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى⁽¹²⁾ فحينئذ لا يحصل الربط في الجملة الأولى كما مر⁽¹³⁾،

(1) البيان في إعراب القرآن 385/2.

(2) رده السمين الحلبي. انظر الدر المنصور 86/6.

(3) في (س) بزيادة: والاسمية إذا وقعت جواباً للشرط.

(4) في (س) بزيادة: أي: وقول أبي البقاء والخوئي.

(5) البيان في إعراب القرآن 385/2.

(6) في (س) بزيادة: الضمير.

(7) في (س): (وأما إذا كان معطوفاً).

(8) في (س) بزيادة: نحو: «قام عمرو وهو».

(9) في (س) بزيادة: على أن يرجع «هو» إلى زيد.

(10) في (س) بزيادة: بل في المفردات.

(11) في (س) بزيادة: وهو «هي».

(12) في (س) بزيادة: وإذا قدر «هو» من جملة أخرى.

(13) في (س) بزيادة: في الفرق الثامن من فروق البذل وعطف البيان.

(وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه) هذا قول سيويه والمبرد والسيراقي والزخشي وابن الحاجب⁽¹⁾، وقال الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين: إنَّ العامل فيه مقدَّر من جنس الأول. ذكره الرضي⁽²⁾. (إنَّ نصَّحُ المسألة) مبتدأ مؤخر خبره قوله: «قياس»⁽³⁾ لا العكس، (ولمحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في «زيدٌ ضربت عمراً وأباه، ويمتنع الرفع [والنصب]⁽⁴⁾ مع الفاء وثم» ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه ولمحوه من «عمرو» لم يجوزوا) أي الرفع بالابتداء والنصب بالاشتغال لاتقاء الضمير (بناءً على ما مرَّ من الاختلاف في عامل البدل)، فإنَّ قلنا: إن عامل البدل هو عامل المبدل منه جازت المسألة، وإن قلنا: إنه عامل مقدر امتنعت، [فتأمل]⁽⁵⁾. (فإن قدرته بياناً جاز [بالاتفاق]⁽⁶⁾) كأنه لم يعتد بالقول: بأن العامل في البيان مُقدَّر من جنس الأول، قال الرضي: «أمَّا الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال، قال سيويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة، وقال بعضهم: إن [عامل البيان]⁽⁷⁾ مقدَّر من جنس الأول»⁽⁸⁾ (أو بدلاً لم يميز، ويجوز بالاتفاق «زيدٌ ضربت رجلاً يحبُّه» رفعت زيداً أو نصبته، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد).

(1) في (س): بزيادة: أو المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الأول ما بشر الثاني.

(2) شرح الرضي على الكافية 300/1، وانظر الكتاب 150/1، وفي شرح المفصل للزخشي 67/3 والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل ...، وانظر المتقضب 295/4.

(3) في (س): بزيادة: المقدم.

(4) في (س): (ولا النصب).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): (باتفاق) وكذلك في نص المفتي.

(7) في (س): (عامل الثاني) وهو الصواب.

(8) كتاب الكافية في النحو 299/1.

الثاني من الروابط العشرة: (الإشارة، نحو: (وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)⁽¹⁾ [فـ«أولئك» فيها رابط وقع موقع «هم»]⁽²⁾، (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا تُكَفُّ نَفْسًا إِلَّا وَنُفْعًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)⁽³⁾، (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)⁽⁴⁾، ويحتمل⁽⁵⁾ (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)⁽⁶⁾، وخصَّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد⁽⁷⁾، فيمتنع «زيد قام هذا» لمانعين، و«زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة) فَإِنَّ «أولئك» رابطة بين اسم «إن» وخبرها، كأنه قيل: «كلها»، وليس المبتدأ فيها موصولاً ولا موصوفاً⁽⁸⁾، (ولا حجة عليه في الرابعة، لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلاً أو بياناً) من «لباس التقوى»، والخبر «خير»، وفيه أنه لا وجه [لتخصيص هذا الاحتمال بها]⁽⁹⁾، [لجريانه أيضاً في الأوليين]⁽¹⁰⁾، (وجوز الفارسي كونه صفة لـ«لباس»⁽¹¹⁾، وتبعه جماعة منهم أبوالبقاء⁽¹²⁾، ورده

(1) الأعراف: 36.

(2) في (س) (فإن اسم الإشارة رابط وقع موقع «هم»).

(3) الأعراف: 42.

(4) الإسراء: 36.

(5) أي: ويحتمل أن يكون بياناً أو بدلاً من «لباس» و«خير» خبرٌ أوَّل والرابط الإشارة، وعقب على هذا الدمامي بأن الاحتمال الذي ذكره يقتضي أن الآيتين السابقتين متعتان لما استشهد به عليه، وليس كذلك، بل احتمال البدل والبيان جارٍ فيهما أيضاً. ينظر حاشية الشمني 187/2.

(6) الأعراف: 26.

- في (س) بزيادة: «ذلك» يحتمل كونه مبتدأ خبره «خير» والجملة خبر لـ«لباس التقوى».

(7) انظر تخيص ابن الحاج في ارتشاف الضرب 1116/3، والممع 371/1.

- وابن الحاج هو: أبوالباس أحمد بن محمد أحمد الأزدي الإشيلي، قرأ على الشَّوْثَيْن، له كتاب سبويه إملاء، ويختصر خصائص ابن جني وغيرهما، توفي سنة 647 هـ. بنية الوعاة 359/1.

(8) في (س): (ولما لم يكن المسند إليه فيها).

- وفي (س): بزيادة: كانت الحجة على ابن الحاج.

(9) في (س): «التخصيص هذا بالآية الرابعة».

(10) في (س): (فإن هذا الاحتمال يجري أيضاً في الآية الأولى والثانية).

(11) قال الفارسي في الحجة 12/4: «قوله: ذلك صفة أو بدل أو عطف بيان».

(12) البيان في إعراب القرآن 419/1.

الخوفي: بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف)⁽¹⁾، لأن الموصوف أخصر أو مساو، كما قال ابن الحاجب: وأن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذكر من أن اسم الإشارة أعرف من ذي اللام⁽²⁾.

(الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل

والتفخيم، نحو:

(الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)⁽³⁾، (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ)⁽⁴⁾، وقال:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ

بيت من الخفيف [لعدي]⁽⁵⁾، / التنغيص: التأكيد⁽⁶⁾، ومقتضى الظاهر لا 1/354

أرى الموت يسبقه شيء، فاستغنى عن الضمير بإعادة الموت، [وهو]⁽⁷⁾ إن لم يكن مبتدأ حالاً فهو مبتدأ في الأصل.

قال الرضي: وضع الظاهر مقام الضمير - إن كان في معرض التفخيم - جاز قياساً، وإلا فعند سيويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، وإلا فلا، وقال الأخفش: يجوز - وإن لم يكن بلفظ الأول - في الشعر، وفي غيره، قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا)⁽⁸⁾، ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقاً⁽⁹⁾، ولا وجه له مع وروده.

(1) انظر قول الخوفي في البحر المحيط 283/4.

(2) شرح الرضي على الكافية 312/1.

(3) الحاقّة: 1، 2.

(4) الواقعة: 27.

(5) في (س) لسواد بن عدي.

(6) في (س): بزيادة: ويُروى «يشبه» مكان «يسبق».

(7) في (س): (لكنه).

(8) الكهف: 30.

(9) شرح الرضي على الكافية 92/1.

(الرابع: إعادته معناه، نحو: «زُيد جاءني أبو عبد الله» إذا كان «أبو عبد الله» كُتِبَ له، أجازَه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُسْكُونُ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)⁽¹⁾، وأجيب بمنع كون «الذين» مبتدأ، بل هو مجرور بالمعطف على «الذين يتقون»⁽²⁾، ولئن سلم فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي: منهم)، فـ«مَنْ» هذه بيانية، لا تبعية، لأن «الذين يُسْكُونُ بِالْكِتَابِ» لا يكونون غير مصلحين، (وقال الحوفي: الحذف، أي: مأجورون، والجملة دليله)⁽³⁾.

والخامس: عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زُيد نعم الرجل» قيل: ظاهره أنَّ العموم جاء من قبل أنَّ اللام للاستفراق⁽⁴⁾، قال ابن الحاجب: هذا غلط لأننا نقطع أنَّ المتكلم بقوله: «نعم العبدُ ضُهِيبٌ»⁽⁵⁾ لم يقصد مدح جميع من في العالم، وإنما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور⁽⁶⁾، وفي الباب: أنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير، نحو: «زُيد نعم الرجل»⁽⁷⁾، قال صاحب العباب: فإنَّ اللام في «الرجل» لما كان للجنس كما قيل،

(1) الأعراف: 170.

- وانظر قول أبي الحسن الأحنف في تفسير الباب 373/9، وجمع المواضع 374/1.

(2) أي في قوله تعالى في سورة الأعراف: 169: (والدار الآخرة غير للذين يتقون أثلاً تعقلون)، وهذا الرأي للزعشري، فقد ذكر الوجهين: الإبتداء، والجور بالمعطف. انظر الكشف 165/2.

(3) انظر قول الحوفي في الدر المصون 368/3.

(4) قاله الدمامي. ينظر حاشية الشمني 188/2.

(5) اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وبعضهم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفي كشف الحفاء 289/2: «ذكر إلهاء البكي أنه لم ينظر به بعد البحث...» وقال في اللالي منهم من يجعله من كلام عمر رضي الله عنه، وكثر السؤال عنه ولم أفت له على أصل...»، وفي الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص 409: «قال السيوطي: لم ينظر به في شيء من كتب الحديث. وقال ابن حجر: إنه ظفر به لابن تيمية، ولكن بغير سند». وفي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 238/2 جمعه من الأحاديث، ولمصر في شرح الكافية 487/4، والهمص 569/2، وبلا نسبة في شرح الأشموني على الألفية 283/3.

(6) انظر قول ابن الحاجب في الشمني 188/2، وفي كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 91/2: «... وهذا الخطأ... ألا ترى أنك إذا قلت: «نعم الرجل» لم تُردِّ جميع الرجال، هذا مقطوع به في قصد المتكلم، ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقاً...».

(7) الباب في علل البناء والأعراب 185/1.

فيل، والجنس مشتمل على كل أفرادها كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره،
فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي⁽¹⁾. (وقوله:

فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا⁽²⁾)

.....

آخر بيت من الطويل لابن ميادة، أوله:

أَلَا بَيْتَ شَعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرَةٍ⁽³⁾ سَبِيلُ؟

فـ «شعري» اسم «ليت» [حذف خبرها]⁽⁴⁾، أي: [اليتي أشعر]⁽⁵⁾، فتاب
عنه مصدره كما تابت الياء عن اسم «ليت» و«سبيل» مبتدأ خبره «إلى أم
جحدره»، وأما شرطية و«الصبر» مبتدأ خبره جملة «فلا صبرا» والشاهد فيه حيث
العموم سداً مسد ضمير المبتدأ، (كذا قالوا، ويلزمهم أن يميزوا «زيد مات
الناس»، و«عمرو كل الناس يموتون»، «خالد لا رجل في الدار» وأما المثال) يعني

(1) انظر قول صاحب المصاب في حاشية الشمي 188/2.

(2) عجز بين لابن ميادة في الأغاني 270/2، وخزانة الأدب 452/1، وشرح أبيات سيبويه 289/1، وبلا
نسبة في الأنشياء والنظائر، والكتاب 386/1.

(3) وروى في شواهد الإيضاح 124/1، 132، والمقرب ص 124: أم مالك، وفي خزانة الأدب 430/1 أم
مفغر، وكذلك في الكتاب 386/1.

- وأم جحدرة هي: بنت حسان المرأة إحدى نساء بني جذيمة بن بزيوع بن غيث بن شرة، وكان الزمخ
نسب بها فحلف أبوها ليخرجنها إلى رجل من غير عشيرته ولا يزوجهها بنجد، فقدم عليه رجل من
الشام فزوجه لها وخرج بها إلى الشام فتبعها ابن ميادة حتى أدركه أهل بيته فردوه مضطرباً لا يتكلم
من الوجع. ينظر الأغاني 261/2.

(4) في (س): (خبره محذوف).

(5) في (س): (اليتي الشعر).

«زُيِدَ نَصَمُ الرَّجُلِ» (لقول الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناءً على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة)⁽¹⁾؛ هو كون رابط الجملة بما هي خبر عنه إعادة المبتدأ بمعناه، وفيه بحث، فإن هذه الإعادة إما تكون خلفاً للضمير في الشعر عند سيبويه⁽²⁾، والمثال المذكور جائز عند الكل، ولا يختص الأخصب بإجازته حتى يخرج على مذهبه، (وعلى القول: بأن «ال» للمهد⁽³⁾، لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له عن شيء)، وفيه أن قوله: «فلا صبر» نفي لأن يكون لأحد صبر عنها، وهو عام⁽⁴⁾.

(والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه، أو بالعكس)⁽⁵⁾، أي: ويقع ملتبساً بالعكس، وهو أن يعطف بفاء السببية جملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير، مثاله، (محو): (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ)⁽⁶⁾ ومثال عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه قوله:

وَالسَّانُ عَيْيَ يَخْشِرُ الْمَاءَ تَارَةً فيبدو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيغرق⁽⁷⁾

⁽¹⁾ تقدم هذا في الرابع وهو إعادة المبتدأ بمعناه.

⁽²⁾ الكتاب 386/1.

⁽³⁾ في فاجلي «نصم، ينصم».

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: نصبره داخل فيه.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: فالفاء متعلق بمحذوف، والمعطف من قبيل عطف الجمل.

⁽⁶⁾ الحج: 63.

⁽⁷⁾ بيت من الطويل الذي الرمة في «براهنه» ص 180، وخزانة الأدب 192/2، ولكن في المختب 150/1، وبلا نية في الأضياء والنظائر 103/3 و 151/1، وشرح الأشموني 100/2، وجمع المراجع 374/1، والشاهد في «فيبدو»، حيث عطف بالفاء لانفصائه التسبب. - في (س) بزيادة: بيت من الطويل الذي الرمة.

«إنسان العين»: المثال الذي يرى في السواد⁽¹⁾، و«تارة» نصب على الظرفية، وقيل: على المصدر⁽²⁾، وجملة «يدو» عطف على جملة⁽³⁾ «يجسر الماء»، والشاهد فيه: حيث وقعت الجملتان خبراً ولا رابط في الأخيرة، وهو المستتر في «يدو» العائد إلى «إنسان»، و«تارات» عطف على «تارة»، و«يَجْمُ» بالجم من الجموم، وهو الكثرة، والجملة خبر [«هو»]⁽⁴⁾ محذوفاً، و«يفرق» [«كـ يعلم»]⁽⁵⁾ عطف على «يَجْمُ»/.

ب/354

كذا⁽⁶⁾، والبيت محتمل لأن يكون أصله «يجسر الماء عنه»، أي: ينكشف عنه) قيل: ما قالوه أظهر، لأن الحذف خلاف الأصل، ولا ضرورة تدعو إليه، فما في البيت كما في قولهم: «الذي يطير فيغضب زيد الذباب».

(وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه) يعني في الجملة السادسة التي لها محل، وهو أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد، وحيثئذ فالخير مجموعهما⁽⁷⁾.

(والسابع: العطف بالواو، أجازته هشام وحده⁽⁸⁾، نحو: «زيد قامت» هند وأكرمتها، ونحو: «زيد قام وقعدت هند»، بناءً على أن الواو للجمع، الجملتان كالجملة، كمسألة الفاء⁽⁹⁾ المذكورة في الجملة السادسة⁽¹⁰⁾، وإنما الواو

(1) في (س) بزيادة: (ويجسر بالماء من باب نصر، و«غرب» يستعمل لازماً بمعنى «ينكشف» ومتعدداً بمعنى «يكشف» والماء فاعله).

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 151.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (من باب جلم).

(6) في (س) بزيادة: قالوا وهو نص المقي.

(7) ينظر بحث الجمل التي لها محل من الإعراب، معنى اللبيب 2/ 488.

(8) انظر رأي هشام في هجج المواع 1/ 473.

(9) في (س) بزيادة: يعني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة.

(10) في (س) بزيادة: ولهذا اكتفى منها بضمير واحد، كذا الواو عند هشام.

للجمع في المفردات، لا في الجمل؛ بدليل جواز «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم ويقعد»، ولعلّ أبا البقاء اختار مذهب هشام بحيث قال في (هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ)⁽¹⁾: الجملتان في موضع نصب صفة لرجلين⁽²⁾.

(الثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول⁽³⁾ على جوابه بالخبر، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو إِنْ قَامَ» فـ«زَيْدٌ» مبتدأ خبره جملة «يقوم عمرو» ولا رابط فيها، و«إِنْ قَامَ» جملة شرطية حذفت جوابها بقرينة «يقوم»، والتقدير: زَيْدٌ إِنْ قَامَ يَقُمُ عَمْرُو، وبهذا يفترق عن القسم الأوّل، فإنّ الضمير فيه واقع في الخبر، فسقط ما قيل: إنه من صورة القسم الأوّل، فلا يُعَدُّ قسماً برأيه⁽⁴⁾.

(والتاسع: «ال» النابتة عن الضمير، وهو قول الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنه: (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ)⁽⁵⁾. الأصل: مأواه، وقال المانعون⁽⁶⁾: التقدير: هي المأوى له.

والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو: «هَجَيْرِي أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي: قوله في الهاجرة، قاله ابن عقيل⁽⁷⁾، [وفي الصحاح]⁽⁸⁾: الهَجِير مثال الفسيق الأبّ والعادة، وكذلك «الهَجِيرِي»⁽⁹⁾؛ وقيل: الجملة في المثال ليست مِمَّا الكلام فيه، لأنها في حكم المفرد؛ إذا المراد لفظها⁽¹⁰⁾، [وأجيب]⁽¹¹⁾: بأن

(1) القصص: 15.

(2) البيان في إعراب القرآن 2/ 288.

(3) في (س) بزيادة: بالرفع صفة ثانية لشرط.

(4) قاله الدمامي. حكاها حاشية الشنعي لكلا من 2/ 198.

(5) النازعات: 40-41.

(6) أي: المانعون لكون «ال» تنوب عن الضمير وهم البصريون. وانظر البحر المحيط 8/ 415، وحاشية الدسوقي

على المفتي 3/ 119.

(7) المساعد 1/ 231.

(8) في (س): (قال الجوهري).

(9) الصحاح (هج ر) 2/ 852.

(10) قائله الدمامي. انظر حاشية الشنعي 2/ 188.

(11) في (س): (وقد مرّ جوابه).

الكلام في مطلق الجملة⁽¹⁾؛ (ومن هنا أختار ضمير الشأن والنقص، نحو: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)⁽²⁾، ونحو: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)⁽³⁾.
تبيته الرابط في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم وَنِسَوْنَ أُنْوَاجَهُنَّ) (يَتَرْتَضْنَ)⁽⁴⁾ [إِذَا النُّونَ] (قَالَهَا)⁽⁵⁾ بمنزلة هُنَّ، (على أن الأصل: (وازواج النِّسَاءِ).
وَأَمَّا كلمة (هم) مخفوضة محذوفة هي، أي: كلمة (هم)، (وما أضيف إليه)، يُجِ: لفظ (هم) (على التلويح)، وهو أن يحذف إحدى الكلمتين أولاً ثم أن يحذف الآخر، (وتقديرهما)⁽⁶⁾: [إِذَا قِيلَ يَتَرْتَضْنَ]، أي: أزواجهم يترتضن بعضهم، وهو قول الأخفش⁽⁷⁾ عزاه أبوحيان للمبرد⁽⁸⁾، [وما بعده نلأخفش]⁽⁹⁾؛ (وَأَمَّا بعده أي: يترتضن بعضهم، وهو قول/ الفراء⁽¹⁰⁾، وقال الكسائي، وتبعه ابن مالك: يترتضن الأصل يترتضن أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير⁽¹¹⁾؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً⁽¹²⁾، وحصل الربط بالضمير الذي هو النون (القائم مقام الظاهر، [وهو (أزواج)]⁽¹³⁾ المضاف للضمير⁽¹⁴⁾) (وفي تفسير اللباب)⁽¹⁵⁾ اختلف في (الذين) فذهب الكسائي ونفروا

⁽¹⁾ الجلبب الشمسي، انظر حاشية الشنقي 188/2.

⁽²⁾ الإعلاص: 1.

⁽³⁾ الأبيات: 97.

⁽⁴⁾ البقرة: 234.

⁽⁵⁾ في (س): (لأنها).

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: أي تقدير لفظة (هم) وما أضيف إليه.

⁽⁷⁾ انظر قول الأخفش في معاني التفرقة 372/1.

⁽⁸⁾ انيسر المحيط 232/2.

⁽⁹⁾ ساقط من (س).

⁽¹⁰⁾ معاني التفرقة للفراء 150/1.

⁽¹¹⁾ في (س) بزيادة: في قوله تعالى «وَيَتَّقُونَ أُنْوَاجَهُنَّ» وإذا أقيم الضمير مقام الأزواج.

⁽¹²⁾ في (س) بزيادة: التي أضيف إليه الأزواج.

⁽¹³⁾ في (س) بزيادة: لو تفسير لا يمكن إضافته إلى شيء.

⁽¹⁴⁾ ساقط من (س).

⁽¹⁵⁾ انظر قول الكسائي في ارتشاف الضرب 118/3.

⁽¹⁶⁾ ساقط من (س).

إلى أنه مبتدأ لا خبر له، ومنعه المبرد والزجاج بأن مجيء المبتدأ بدون الخبر مُحال، وذهب الجمهور إلى أن له خبراً، فقال الزجاج: خبره «يتربصن»، لأن فيه رابطاً من حيث المعنى، لأن النون عائد على «أزواج الذين»، ولم يحتج إلى حذف، وقال الأخفش: العائد محذوف، أي: «يتربصن بعدهم» أو «بعد موتهم»، وقال المبرد: «يتربصن» خبر محذوف، أي: أزواجهم يتربصن، والجملة خبر الأول⁽¹⁾؛ وقال أبو البقاء: الخبر محذوف تقديره: وفيما يُتلى عليكم حكم الذين يتوفون، ويتربصن بيان حكم التلو، وهو قول سيويه⁽²⁾.

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

(وهي أحد عشر):

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت⁽³⁾، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة⁽⁴⁾ «أخّر اسم كان؛ لكونه⁽⁵⁾ كثير اللواحق (في «لولا ريد لأكرمك» إن «لأكرمك» هو الخبر⁽⁶⁾، وقول ابن عطية) عطف على اسم «كان» (في «فألحقُ وألحقُ أقولُ لأملأن جهنم»⁽⁷⁾ إن «لأملأن» خبر «ألحق» الأول فيمن⁽⁸⁾ قرا بالرفع) عاصم وحمزة⁽⁹⁾، (وقوله)، أي: وقول ابن عطية: (إن التقدير: أن «أملأ»⁽¹⁰⁾ مردود؛ لأن «أن» تُصير الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً)

(1) في (س) بزيادة: (كذا في البحر واللباب).

(2) البحر المحيط 2/ 232، وتفسير اللباب 4/ 188، ومعاني القرآن للزجاج 1/ 315، والبيان 1/ 151.

(3) في الجمل التي لها عمل من الإعراب.

(4) تقدم عن ابن الطراوة في «لولا» أن جوابها ابتداء هو خبر المبتدأ، ورد المصنف: بأنه لا رابط بينهما. انظر

مبحث «لولا»، مغني اللبيب 1/ 302.

(5) في (س) بزيادة طويلاً.

(6) انظر قول ابن الطراوة في ارتشاف الضرب 3/ 1089، والجني الداني ص 601.

(7) ص: 84، 85.

(8) في (س) بزيادة: إي: في قراءة من قرأ.

(9) في (س) بزيادة: فإنهما قرأ بنصب الثاني ورفع الأول على أنه مبتدأ خبره مضمرة: أي فالحق مني، وألحق أنا.

(10) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 4/ 516.

لا يكون مفرداً) كذا رده أبو حيّان⁽¹⁾، [قال الحلبي]⁽²⁾ تأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة⁽³⁾، (بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولا زيد موجود، والحق قسمي)، و«لأنّ» جواب القسم (كما في «لَعَمْرُكَ لَا تَقْلُرُنَّ» [لأنّ] ⁽⁴⁾ حذف الخبر هنا ليس بواجب، لأنه ليس نصّاً في اليمين بخلاف «لعمرك».

(الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلّا الضمير) [يعني غالباً]⁽⁵⁾، فلا يتنقض بقول الحماسي:

وَإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى الْمَوْتَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسُلُولٌ⁽⁶⁾

قال المروزقي: كان الوجه «مَا يَرَوْنَ» حتى يرجع الضمير إلى القوم⁽⁷⁾ (إنّا) المذكوراً، نحو: (حَتَّى تَتَوَلَّ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرُؤُهُ)⁽⁸⁾، أو مقدراً إنّما مرفوعاً كقوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَمِنْ قَتْلِكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلِ عَارٍ

تقدم شرحه في فصل «رُبُّ»⁽⁹⁾.

(أي: هو عار، أو منصوباً كقوله:

(1) البحر المحيط 7/ 393.

(2) في (س): (قال تلميذ).

(3) الدو المصون 5/ 547.

(4) في (س): (لكن).

(5) في (س): (هذا الحصر محمول على الغالب).

(6) بيت من الطويل للسُّنْدُاقِيّ في ديوانه ص 91، وروى: أبا أناس، ويلا نسبة في لسان العرب (س، ل، له) 343/33، والمخصص 41/17، ويلا نسبة في شرح الحماسة للمروزقي 1/ 114.

(7) أي: ما يَرَوْنَ القتل سُبَّةً. شرح ديوان الحماسة للمروزقي 1/ 114.

(8) الإسراء: 93.

(9) انظر مجت «رُبُّ» شاهد رقم (31).

وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمَسْتَبَاحٍ⁽¹⁾.

.....

عجز بيت من الوافر لجري، صدره:

أُبَحِّثُ حِمَى نَهَامَةٍ بَعْدَ لِحْجِدٍ⁽²⁾
.....

«نهامة» الناحية الجنوبية من الحجاز، و«لحجد» الناحية التي بين الحجاز والعراق⁽³⁾. (أي: حميته، أو مجروراً، نحو: (وَأَقْرَأُ يَوْمًا لَأُتْجِزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شِفَاءٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ)⁽⁴⁾ فإنه على تقدير: «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش (فَسَبَّحَانَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)⁽⁵⁾ على تقدير: «فيه» مرتين، وهل حذف الجار والمجرور معاً، أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً⁽⁶⁾
.....

صدر بيت من الطويل عجزه:

(1) لجري في شرح ديوانه ص 116، والكتاب 1/ 87، 130، وبلا نسبة في خزنة الأدب 6/ 42، وسر صناعة الإعراب 1/ 402، والشاهد فيه أن الضمير الرابط هو ضمير نصب مقدّر.

(2) في (س) بزيادة: وقوله: وقوم قد سموت فدأنوا يذهم في ملطة رواح، «سموت» ارتقيت، و«الذهم» الخيل الكثير، و«المللة» الكنية التي بعضها داخل في بعض، و«الرواح» الضخمة.

(3) معجم البلدان 2/ 63.

(4) البقرة: 48.

(5) الروم: 17، وانظر المحتسب 2/ 206.

(6) لرجل من بني عامر في شرح المفصل 2/ 46، ولسان العرب (ج ز ي) 14/ 144، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر 1/ 38، وخزنة الأدب 7/ 181، 8/ 202، 10/ 174، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 88، والشاهد فيه أنه حذف حرف الجر وانتصب الضمير على أنه مفعول به.

قليل سوى الطعنُ النبال نوافله⁽¹⁾

«سليم» بضم، و«عامر» فيلطان⁽²⁾، و«قليل» هنا [بمعنى]⁽³⁾ [القياسي]،
و«النبال» جمع نهل⁽⁵⁾ [جمع ناهل]⁽⁶⁾ بمعنى / العطشان، أو الريان، [وهو ضد]⁽⁷⁾،
ووصف «الطعن» بالنبال كوصف الدينار بالصغر، ويحتمل أن يكون صفة للرماح
بتقدير المضاف، أي: سوى الطعن طعن الرماح، و«النوافل» [فاعل «قليل»]⁽⁸⁾
جمع «نافلة» وهي العطية التي لا يجب فعلها، والمعنى: ويوماً حضرنّا هاتين
القبيلتين فيه قلّ عطاء ذلك اليوم سوى الطعن بالرماح العطاش إلى دماهم، (أي:
شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان، الأول: عن سيويه⁽⁹⁾، والثاني: عن أبي
الحسن⁽¹⁰⁾) قال أبو الفتح⁽¹¹⁾: وقول أبي الحسن أريق في النفس وأنس من أن
يُحذف الحرفان معاً⁽¹²⁾، (وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون
المحذوف إلا الهاء، أي: أن الجار حُذف أولاً ثم حُذف الضمير) فيكون قوله [مثل]
قول أبي الحسن⁽¹³⁾، (وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا «فيه» وقال أكثر التحوين
منهم سيويه والأخفش: يجوز الأمران) أي: التدرج وعدمه (والأفيس عندي
الأول⁽¹⁴⁾). انتهى⁽¹⁵⁾.

(1) في (س) بزيادة: الشهود الحضور.

(2) الانساب للسماني 4/ 113، 3/ 238.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: أي: الإعطاء في ذلك اليوم سوى الطعن.

(5) في (س) بزيادة: كجمل وجمال.

(6) في (س): ونهل جمع ناهل.

(7) في (س): وهو من الأعداد.

(8) ساقط من (س).

(9) الكتاب 386/1.

(10) الأخفش، ينظر معاني القرآن 1/ 258.

(11) في (س) بزيادة: في الحسب.

(12) الحسب 2/ 164.

(13) في (س): (مثل ما مر من قول الأخفش).

(14) أمالي الشجرية 1/ 6، ونص ابن الشجري: «والأفيس عندي أن يكون حرف الطرف حُذف أولاً فجعل

(15) الطرف منفصلاً على السبعة. ١. أي: انتهى كلام ابن الشجري.

[قال الرضي]⁽¹⁾: مذهب الكسائي [التدريج]⁽²⁾، وهو أن يُحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه، ومذهب سيويه والأخفش حذفهما معاً، إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع⁽³⁾، (وهو مخالف لما نقل غيره) هذا اعتراض على ابن الشجري بأن غيره لم ينقل هكذا، بل نقل عن سيويه حذفهما معاً، وعن أبي الحسن حذف الجار أولاً كما مرّ آنفاً، وأجيب بأنهما في الجواز متحdan دون الاختيار، فلا مخالفة بين الثقلين⁽⁴⁾، (وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يُقدّر في الآية الأولى ضمير، بل يُقدّر أن الأصل: يوماً يوم لا تحزّي، فأبدل «يوم» الثاني من الأول، ثم حُذف المضاف⁽⁵⁾، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حُذف⁽⁶⁾، ثم إن ادّعى أن الجملة باقية على محلّها من الجرّ فشاؤ، أو أنّها أُنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع) [أراد بذلك تضعيف قول أبي حيان]⁽⁷⁾ [قيل: ساحتة]⁽⁸⁾ بريئة عمّا نسب من الأولوية، فإنه قال في البحر: يجوز عند الكوفيين أن يكون التقدير: يوماً يوم [لا]⁽⁹⁾ تحزّي، فيصير كقوله تعالى: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ) ⁽¹⁰⁾ ويكون «يوم» الثاني بدلاً [من الأول]⁽¹¹⁾، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه،

(1) في (س): (وفي شرح الرضي).

(2) في (س): (مثل هذا الحذف التدريج).

(3) شرح الرضي على الكافية 110/3.

(4) وفي البحر المحيط ما يوافق ابن الشجري وهو: «الوجهان»، أي: لا يميز فيه، ولا يميزه، جائز أن عند سيويه والأخفش والزجاج: البحر المحيط 347/1، والنصف للشمني 189/2.

(5) البحر المحيط 347/1.

(6) في (س) بزيادة: أراد به تضعيف قول أبي حيان.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): (قيل: ساحة أبي حيان بريئة).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (س) والصواب ما جاء في (طاح) لأنه مطابق لما في البحر المحيط 347/1.

(10) الانقطاع: 19.

(11) في (س): (من يوم الأول).

كقوله تعالى: (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ⁽¹⁾)، وعلى هذا فلا حاجة إلى تقدير، لأن الظرف من أضيف إلى جملة⁽²⁾ لم يؤت له بضمير إلا في الضرورة، كقوله:

مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ وَسِيعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ⁽³⁾

(الثالث: الجملة الموصولة بها الأسماء) قيد به، لأن صلة الحرف مثل «إن»، و«ما» مستغنية عن الرابط، (ولا يربطها غالباً إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)⁽⁴⁾، ونحو: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)⁽⁵⁾، (وَفِيهَا مَا تُشْتَبِهُ الْأَنْفُسُ)⁽⁶⁾ هذه آية الزخرف اثبت «الهاء» نافع وابن عامر وحفص⁽⁷⁾، وحذفها الباقون، واتفقوا على حذفها من قوله تعالى (وَلَكُمْ فِيهَا مَا تُشْتَبِهُ أَنْفُسَكُمْ)⁽⁸⁾، (وَنحو: (يَأْكُلُ مِنْهَا مَا تُكُلُونَ)⁽⁹⁾، وإما مقدراً، نحو: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)⁽¹⁰⁾، ونحو: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)⁽¹¹⁾ (وَفِيهَا مَا تُشْتَبِهُ الْأَنْفُسُ)⁽¹²⁾ [على قراءة الباقيين]⁽¹³⁾، (وَنحو:

(1) يوسف: 82.

(2) في (س) بزيادة: لفظة (بعده).

(3) يت من الوافر للناطقة الجمعدى في الأغاني 6/5، وستة بدل مائة في الشعر والشعراء ص 180، وخراتة الأدب 168/3، وفي شرح أبيات المغني 253/7 مضت مئة، ولم يتبه أحد من الشراح لهذا التحريف ولنسرين نولب في الدور 1/478 وفيه روي: مضت مائة... وعشر بعد ذلك وحجتان، والشاهد في الهاء في «فيه» حيث استشهد على ندور إعادة ضمير الجملة إلى المضاف إليه.

(4) البقرة: 3.

(5) يس: 35.

(6) الزخرف: 71.

(7) وقرأ الباقون بغير الهاء، انظر المبسوط في القراءات العشر ص 245.

(8) فصلت: 31.

(9) المؤمنون: 33.

(10) مريم: 69.

(11) يس: 35.

(12) الزخرف: 71.

(13) ف (س): (على قراءة غير حفص ونافع وعامر).

(وَلَحَوْ: (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ⁽¹⁾، والحلف في الصلة أقوى منه في الصفة) [لكون اتصالها بالموصل أشد، إذ لا غنى للموصل عنها، وهما بتقدير⁽²⁾ مفرد، (ومن الصفة أقوى منه/ في الخبر)⁽³⁾ لأنها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر، فإنه 1 / 356 مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى (وقد يربطها ظاهر قد يخلف الضمير كقوله:

فَيَا رَبُّ لِيلى أنت في كل موطن و أنت الذي في رحمة الله أطمع⁽⁴⁾

تقدم شرحه في اللام الجارّة⁽⁵⁾ (وهو قليل) قيل؛ بل قال [الفارسي]⁽⁶⁾ في التذكرة: من الناس من لا يميز هذا⁽⁷⁾، وقال بعضهم: لم يميزه سبويه في خبر المبتدأ فأحرى أن لا يميزه في الصلة⁽⁸⁾، وصرّح المصنّف في الجهة الثالثة بأن باب ذلك الشعر⁽⁹⁾، ولم يأت ابن مالك بما يدل على قلته، ولا على اختصاصه بالشعر، بل قال في تعريف الموصل: هو من الأسماء ما افتقر⁽¹⁰⁾ إلى عائد أو خلفه⁽¹¹⁾، قال ابن عقيل: أتى به ليشمل ما وقع الرابط فيه يخلف العائد، وهو الظاهر، نحو: أبوسعيد الذي رويت عن الخدري⁽¹²⁾، أي: عنه (قالوا: وتقديره: وأنت الذي في

(1) المؤمنون: 33.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: قال الرضي: جواز حلف الضمير من الصلة أحسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصل أشد، إذ لا غنى للموصل عنها، وهما بتقدير مفرد، نحو: (أهذا الذي بعث الله رسولا) ثم في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ، نحو: «جاءني رجل ضربت».

(4) والشاهد فيه وضع الاسم الظاهر «الله» موضع الضمير من «رحمتك».

(5) ينظر مبحث اللام الجارّة شاهد رقم (343).

(6) في (س): (أبو علي).

(7) انظر قول أبي علي في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 6/3.

(8) ينظر ارتشاف الضرب 2/999، وانظر المصدر السابق.

(9) ينظر الجهة الثالثة من الباب الخامس من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهةها.

(10) في (س) بزيادة: (أبدأ).

(11) شرح التسهيل 1/186.

(12) المساعد 1/136.

- أبو سعيد هو: أبوسعيد بن مالك بن ستان الخدري، صحابي من حفاظ الحديث الكثيرين للرؤية، غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة 74 هـ. حلية الأولياء 1/69، وصفة الصفوة 1/234، والأعلام 87/3.

رحته، وقد كان يمكنهم أن يقدروا: في رحمتك، كقوله⁽¹⁾:

وانت الذي اخلفتني ما وعدتني⁽²⁾
(... ..)

صدر بيت من الطويل لأمامة حبيبة بن الدمينية⁽³⁾، عجزه:

وأشمت بي مَنْ كانْ فيك يلوم

والشاهد في «اخلفتني» إذ الأصل: اخلفتني، لئلا يُتقي الصلة بلا عائد،
(وكانهم كرهوا بناء قليل) وهو ربط صلة الموصول المخبر به عن حاضر بالاسم
الظاهر (على قليل) وهو ربطها بضمير المخاطب، (إذ الغالب «أنت» الذي فعل،
وقولهم: «فعلت» قليل، ولكنه مع هذا فهو مقيس) لأن الموصول لما أُسند إلى
«أنت» أخذ حكم الخطاب، [قليل: ⁽⁴⁾] وللمبالغة في كونه مخالفاً للقياس، قال
المازني في قول علي رضي الله عنه:

«أنا الذي سئني أمي حيدره»⁽⁵⁾:

(1) في (س) بزيادة: أي: كقول من قال.

(2) لعشوق ابن الدمينية، أولامية امرأته في الأغاني 100/17، ولأمامة حبيبة بن الدمينية في ديوان الحماسة
للمرزوقي ص 1381، وبلا نسبة في البيان والتبيين 370/3، والحيوان 55/3.

(3) وأمامة هو: عبدالله بن عبيدالله بن أحمد بن عامر بن نعيم الله، والدُمينية أمه، شاعر بدوي أكثر شعراً
الفضل والنسب والفخر، توفي سنة 130 هـ. الشعر والشعراء ص 489، ومعاهد التنصيص 160/1،
والأعلام 102/4.

(4) في (س): (قال بعض المحققين).

(5) رجز للإمام علي في ديوانه ص 14، وأدب الكتاب ص 71، وخزانة الأدب 26/6 إلى 67، وبلا نسبة في
خزانة الأدب 294/2، 90/6، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1078/3، والجمع 1/336، والشاهد
فيه عود ضمير المتكلم على الموصول مع أن حق الضمير العائد على الموصول العجبة.

ثماسة: ضرغام أجسام وليث قسنوثة
أجلكم بالسيف كبل السنطرة

لولا لم أسمعه لم أجوزّه⁽¹⁾، وقال⁽²⁾ عبدالقاهر: لولا اشتهار [ردّه]⁽³⁾ لرددته⁽⁴⁾. (وأما «أنت الذي قام زيدٌ» فقليل غير مقيس) لأن زيدا ليس بعائد، ولأ دلالته فيه على الخطاب، (وعلى هذا فقول الزغشري في قوله تعالى: (لَحْمَدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)⁽⁵⁾: إنه يجوز كون العطف بـ«ثم» على الجملة الفعلية⁽⁶⁾، ضعيف؛ لأنه يلزم أن يكون من هذا القليل⁽⁷⁾ أي: القليل (فيكون الأصل: «كفروا به»؛ لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا بد من رابط)⁽⁸⁾ وللزغشري أن يقول: إن الثواني يتسامح فيها كثيراً⁽⁹⁾، نعم اعترض عليه [ابن المنير]⁽¹⁰⁾: بأن العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها⁽¹¹⁾، وأجاب التفتازاني: بأن هذا العطف على الصلة ليس على قصد أنه صلة برأسه ليتوجه الاعتراض بأنه لا معنى لقولنا: «الحمد لله الذي عدلوا»؛ بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة

(1) وفي شرح الحماسة للمرزوقي 115/1 قال المازني: لولا صحة مورده وتكرره لرددته.

(2) في (س) بزيادة الشيخ.

(3) في (س): (مورده)، وهو الصواب.

(4) في خزائن الأدب 36/6، «... إن المازني قال: لولا اشتهار مورده وتكرره لرددته، وكذلك في شرح الحماسة للمرزوقي 115/1، ولم أقع على هذا القول منوطاً إلى عبدالقاهر.

(5) الأنعام: 1.

(6) الكشف 6/2.

(7) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ من هذا القليل، وهو وضع المظهر، أعني «بربهم» موضع المضر.

(8) في (س) بزيادة: وفيه بحث، فإنه قد رجح في بحث اللام الجارة عطف «ثم جاءكم رسول» على «آتيكم» في قوله تعالى: (إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ).

(9) التمس الشمي هذا المخرج للزغشري. ينظر حاشية الشمي 191/2.

(10) في (س): (صاحب الانتصاف).

(11) حاشية الكشف 4/2.

- وابن المنير هو: أحمد بن محمد بن منصور، من علماء الإسكندرية وأدبائها، له تصانيف منها «الانتصاف من الكشف»، و«تفسير حديث الإسراء»، و«التيسير العجيب»، وغيرها، توفي سنة 683 هـ فوات الوفيات 149/1، وبغية الرعاة 389/1، والأعلام 220/1.

- وفي (س) بزيادة: (لو قلت: الحمد لله الذين كفروا ببربهم يعدلون، لم يستقم).

واحدة، كأنه قيل: الحمد لله الذي كان من تلك النعم العظام ثم من الكفرة والكفران⁽¹⁾.

(وأما إذا قُدِّرَ العطف على «الحمد لله» وما بعده، فلا إشكال، [وقيل⁽²⁾]: إنه عطف على «الظلمات»، أي: ثم جعل الذين كفروا ببرهم يعدلون، وعبر عن خلقهم بالجعل، لأنه خلق يجعل الطين إنساناً.

(الرابع: الواقعة حالاً، ورباطها إما الواو والضمير، نحو: ﴿لَا تُقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾⁽³⁾، أو الواو فقط، نحو: ﴿لَيْسَ أَكَلُ الدُّلْبِ وَتَحْنُ عَصِيَّةٌ﴾⁽⁴⁾، ونحو: «جاء زيد والشمس طالعة»، أو الضمير فقط، نحو: ﴿تَرَى اللَّيْلَ كَلْبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾⁽⁵⁾، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية⁽⁶⁾، أنه لا بد من تقدير الضمير، أي: طالعة وقت مجيئه⁽⁷⁾، وزعم الزخشي/ في الثالثة⁽⁸⁾ أنها شاذة نادرة⁽⁹⁾ هذا مذهب الفراء، واختاره الزخشي في المفصل⁽⁹⁾، وقال في آية الزمر: ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾⁽¹⁰⁾ جملة في موضع الحال إن كان⁽¹¹⁾ ترى من رؤية البصر⁽¹²⁾، وقال الحلبي: هذا رجوع عن ذلك المذهب⁽¹³⁾، وليس كذلك،

(1) حاشية الطنطاوي على الكشاف 1/ 187، وانظر حاشية الشامي 2/ 190.

(2) في (س): (وجوز بعض المحققين).

(3) النساء 43.

(4) يوسف 14.

(5) الزمر: 60.

(6) في (س) بزيادة: وهو كون الرابط الواو فقط.

(7) في سر صناعة الإعراب 2/ 641 «ولذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت في تفسيرها ضمير صاحب الحال وترك تفسيرها لئلا يخبراً وهذا ما يناقض ما ذكره المصنف في قوله: «وزعم ... أنه لا بد من تقدير الضمير».

(8) شرح المفصل 2/ 64.

(9) المصدر السابق.

- وفي (س) بزيادة: فإن كانت اسمية قالوا ما شئ من قولهم: كلمته فوه إلى فيي، وما عسى أن يشر عليه في النفرة.

(10) الزمر: 60.

(11) في (س) بزيادة كان وهو الصواب.

(12) الكشاف 4/ 142.

(13) الدر المصون 6/ 21.

لورودها في مواضع من التنزيل، نحو: ﴿ اٰمِطُوْا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا ﴾⁽¹⁾ [أي: متعادين]⁽²⁾، وجوز أبوالبقاء أن يكون استئنافاً⁽³⁾، ﴿ فَنَبِّذُوْهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾⁽⁴⁾ هذا من آية ال عمران، وليس من تمامها «كانهم لا يعلمون» بل من تمام آية البقرة، وهي ﴿ نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ﴾⁽⁵⁾ قال أبوالبقاء: «كانهم لا يعلمون» في موضع حال، والعامل «نبذ» و[ذو] ⁽⁶⁾ الحال «فريق»، تقديره: مشبهين للجهال⁽⁷⁾، ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَأَمْعَقَبَ لِحُكْمِهِ ﴾⁽⁸⁾ قال الزخشري: إن الاسمى حال، كأنه قيل: والله يحكم نافذاً حكمه، كما تقول: جاءني زيد لا عمامة على رأسه، ولا قلنسوة⁽⁹⁾، تريد حاسراً، وهذا أيضاً رجوع عن مذهبه، ووجه اليمنى بأن مراده أن الاكتفاء من الاسمى بالضمير إنما يكون في جملة يمكن أن يتنزع من طرفها هيئة تدل على معنى مفرد، ولا كذلك «جاءني زيد هو فارس»⁽¹⁰⁾، ورد بأنه حكم بالشذوذ في قولهم: «كلمته فوه إلى في»، مع إمكان الانتزاع المذكور، إذ المعنى: كلمته مشافهاً⁽¹¹⁾ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾⁽¹²⁾. ذهب أبو بكر الأنباري إلى أن

(1) البقرة: 36، والاعراف: 24.

- وفي (س) زيادة: وهذه الجملة حال.

(2) في (س): (أي: اميطوا متعادين).

(3) التبيان 49/1.

(4) ال عمران: 187.

(5) البقرة: 100.

(6) في (س): (وصاحب).

(7) التبيان في إعراب القرآن 83/1.

(8) الرعد: 41.

(9) الكشاف: 503.

(10) انظر قول البني في حاشية الشمني 190/2.

- واليمنى هو: يحيى بن القاسم بن عمرو بن علي بن خالد العلوي، عماد الدين البني الصنعاني، المعروف بالفاضل البني، وبالفاضل العلوي، مفسر أدب، من شافعية اليمن، من كتبه: «تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف»، و«درر الأصداف في حل عقد الكشاف»، و«شرح اللباب للأسفرايين» في النحو، وله نظم، توفي بعد 750 هـ. كشف الظنون 1480/2، وخزانة الأدب 1/351، 5/107، الأعلام 8/163.

(11) حاشية الشمني 190/2.

(12) الفرقان: 20.

ذهب أبو بكر الأنباري إلى أن الجملة بعد «إلا» حال، لكن قدر معها الواو⁽¹⁾، وقال الزخشي: صفة لحذوف⁽²⁾، فقدّرهُ تبعاً للزّجّاج: وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أكلين⁽³⁾، وقدّرهُ ابن عطية: رجالاً أو رسلاً⁽⁴⁾. «وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ نَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ»⁽⁵⁾ [وأجاز]⁽⁶⁾ الزخشي أن تكون الجملة مفعولاً ثانياً على أن «تري» من رؤية القلب⁽⁷⁾.

وبما قرّرنا يظهر أن ما ذكر من الآيات يمكن أن يُنازع الزخشي فيها. (وقد يخلو منها)⁽⁸⁾ لفظ فيقدّر الضمير، نحو: «مررتُ بالبرِّ فقَيّرُ بدرهم»⁽⁹⁾ أو الواو⁽¹⁰⁾، كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله:

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ [ما]⁽¹¹⁾ يدري⁽¹²⁾

بيت من الكامل للمسيّب بن علس، حال الأعشى، «نَصَفَ» بمعنى انتصف⁽¹³⁾، والماء غامره، حال من النهار، وقال الجوهري: يعني والماء غامره،

(1) انظر رأي الأنباري في تفسير اللباب 503/14، وقال أبوحيان: «وهذا هو المختار» انظر البحر المحيط 449/6، وانظر النيان 259/2.

(2) الكشف 267/3.

(3) تقدير الزّجّاج: ما أرسلنا رسلاً إلا هم يأكلون الطعام، وإلا أنهم ليأكلون الطعام. معاني القرآن للزّجّاج 62/4.

(4) المحرر الوجيز 205/4.

(5) الزمر: 60.

(6) في (س): (وجوز).

(7) وأجاز أن تكون حالاً إن كانت «تري» من رؤية البصر. الكشف 142/4.

(8) أي: الواو والضمير.

(9) أي: فقَيّرته بدرهم، وجملة «فقَيّر بدرهم» حال من «البرِّ» على تقديره مسرراً. حاشية الدسوقي على الفنى 126/3.

(10) أو يقدّر الواو.

(11) في (س): (لا).

(12) للمسيّب بن علس في أدب الكاتب ص 359، ولسان العرب (ن ص ف) 331/9، وللأعشى في خزانة

الأدب 233/3، 235، وبلا نسية في سر صناعة الإعراب 642/2، وشرح الأشموني 440/1، وشرح

المفصل 65/2، والشاهد في حذف الرابط لفظاً، ويبقى تقديره، أي: «الماء غامره». في (س) بزيادة: وقوله.

فحذف واو الحال⁽¹⁾، واعترض بأنه لِمَ قُدِّرَ⁽²⁾ الواو مع أنه يمكن تقدير الضمير؟ بل هو أوّلِي، لأنه الأصل في الربط، فيقال: الماء غامره فيه⁽³⁾، وأجيب بأنه إنما قُدِّرَها حملاً على الكثير في ربط الاسمية⁽⁴⁾، وبالغيب [متعلق بـ«يدري»]⁽⁵⁾ أو خبر «رفيقه»، أي: ملتبس بالأمر المغيّب، و«ما يدري» خبر آخر⁽⁶⁾.

(الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، لمحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه أو عمراً أخاه» إذا قُدِّرَت الأَخ بياناً⁽⁷⁾ لـ«عمرو»، فإن قُدِّرَته بدلاً لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء)، لأن البديل يكون من جملة أخرى، ولا يَدْ⁽⁸⁾ في الاشتغال من اتحاد الجملة، (وكذا لا يصح النصب والرفع إذا عطف بغير الواو) فقلت: «زيداً ضربت عمراً فأخاه» أو «ثم أخاه» كما مرّ في التنبيه السابق⁽⁹⁾، (وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمُ»⁽¹⁰⁾ «الذين» مبتدأ، و«تعسا» مصدر لفعل محذوف هو الخبر) تقديره: فتعسوا/ أو فاتعسوا، وقُدِّرَ الزخخري فقال: تعساً لهم، أو فقضى⁽¹¹⁾، وقال 357 / أ | أبوحيان: إضمار ما هو من لفظ المصدر أوّلِي⁽¹²⁾، (ولا يكون⁽¹³⁾ منصوباً لمحذوف يفسر «تعساً»⁽¹⁴⁾، كما تقول: «زيداً ضرباً أباه»، ولذا⁽¹⁵⁾ لا يجوز «زيداً جدعاً له»

(1) الصحاح (ن.ص.ف) 4/ 159..

(2) في (س) بزيادة: على الخصوص.

(3) هذا الاعتراض للدمامي. ينظر حاشية الشعي 2/ 191.

(4) الجيب الشعي، انظر المصدر السابق.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: أو متعلق بـ«يدري» ولكنه قُدِّرَ على طريق التوسع.

(7) في (س) بزيادة: أي: عطف بيان.

(8) في (س) بزيادة: أيضاً.

(9) انظر التنبيه السابق في روابط الجملة.

(10) محمد: 8.

(11) في الكشاف 4/ 322 «تعساً لهم، أو فقضى تعساً لهم».

(12) البحر المحيط 8/ 77.

(13) في (س) بزيادة: الذين.

(14) في (س) بزيادة: كما جوز أبوحيان تابعاً للزخخري.

(15) في (س): وكذا.

ولا «عمرأ سقياً له»، خلافاً لجماعة منهم أبوحيان⁽¹⁾؛ لأن اللام متعلقة بمحذولون علة لقوله: ولا يجوز⁽²⁾، ومن قصر على الثاني فقد قصر لا بالمصدر، لأنه لا يتعدى بالحرف، وفيه جنوح إلى تقدير الزغشري، وتعريض لأبي حيان⁽³⁾، [قيل: مقتضاه]⁽⁴⁾ أنها لو تعلققت في الآية بالمصدر لجاز النصب على [الاشتغال]⁽⁵⁾، وفيه نظر، لوجود المانع وهو الفاء⁽⁶⁾، وقد تقدم [في اللام]⁽⁷⁾ نقلاً عن ابن مالك: أن اللام في «سقياً لك» متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين⁽⁸⁾، ورده المصنف: بأن فيها تهافتاً⁽⁹⁾، (وليست للتقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة) [يعارضه قول ابن الحاجب]⁽¹⁰⁾ في الإيضاح: أنها تسقط، فيقال: سقياً زيد وجدعاً إياه⁽¹¹⁾، (وقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَ أَكْثِنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾⁽¹²⁾ إن قدوت «من» زائدة) بناءً على أنها تُزاد بعد الاستفهام ولو بغير «هل» - فنكون «آية» مفعولاً ثانياً لـ «آتيناه» فـ «كم» استفهامية حذف تمييزها، أي: كم جماعة⁽¹³⁾ (فـ «كم» مبتدا) وما بعده خبر (أو مفعولاً ثانياً لـ «آتيناه» مقدراً بعده [لصدارته]⁽¹⁴⁾) وإن قدوتها بياناً لـ «كم» كما هي بياناً لـ «ما» في ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾⁽¹⁵⁾ لم يجر

(1) يجوز عند أبي حيان أن يكون «الدين» منصوباً على إضمار فعل يفسره قوله: «فتصاً لهم» كما تقول: «زينا جدعاً له»، البحر المحيط 38/8.

(2) في (س): بزيادة: ولا يكون.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (قيل هنا يقتضى).

(5) في (س): (على شريطة التضيير).

(6) في (س): بزيادة: والفاء تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(7) في (س): (حرف اللام).

(8) شرح التسهيل 321/3.

(9) ينظر حرف اللام معنى اللبيب 247/1.

(10) ف (س): (هذا معارض يقول ابن الحاجب).

(11) الإيضاح في شرح المفصل 297/1.

(12) البقرة: 211.

(13) في (س): بزيادة: فيكون «آية» مفعولاً ثانياً.

(14) في (س): (لأن الاستفهام له المصدر).

(15) البقرة: 106.

واحداً من الوجهين) يعني إذا جعلت «كم» كناية عن الآيات، و[من]⁽¹⁾ آية تمييزاً لها فلا يجوز أن تُجعل «كم»⁽²⁾ مبتداً ولا مفعولاً⁽³⁾ لمُحذوف يُفسره المذكور، يعني إذا جعلت «كم» كناية عن الآيات، (لعدم الرجوع حيثل إلى «كم»⁽⁴⁾)، وإنما هي مفعول ثانٍ قدم، مثل: «أعشرين درهماً أعطيتك»، وجوزة الزخشري في «كم» الخبرية والاستفهامية⁽⁵⁾ يعني على سبيل [التقرير]⁽⁶⁾، قال التفتازاني: على تقدير الخبرية، فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقرير، وعلى تقدير الاستفهام، فمعنى التقرير الحمل على الإقرار، وهو لا ينافي التقرير⁽⁷⁾، (ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تعلّق العامل على العمل) [يعني يلزم الزخشري]⁽⁸⁾ على جعلها خبرية تعليق «سَلْ» عن العمل بناءً على [أن المراد]⁽⁹⁾ بالنحويين أكثرهم، [لقوله في النوع الثاني عشر]⁽¹⁰⁾: إن كم الخبرية تعلّق، خلافاً لأكثرهم⁽¹¹⁾، وبناءً على الظاهر، وهو عمل «سَلْ» في الجملة التي فيها «كم» باعتبار المحل، لأنَّ مصبَّ السؤال على هذه الجملة، [فسقط]⁽¹²⁾ ما قيل: إلّا لا نسلم أن «سَلْ» عامل في هذه الجملة باعتبار المحل حتى يلزم التعليق؛ بل عمله في محذوف، أي: سَلْ بني إسرائيل عمّا آتيناكم من الآيات، كثيراً من الآيات

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: حيثل.

(3) في (س) بزيادة: لفعل.

(4) في (س) بزيادة: ولا بد من الربط في جملة الخبر وفي المفسرة في باب الاشتغال.

(5) الكشف 1/ 280.

(6) في (س): (التقدير).

(7) حاشية السعد على كتاب الكشف ل/ 97 ب.

(8) في (س): (هذا اعتراض على الزخشري).

(9) في (س): (أنه مراد).

(10) في (س): (والأنتاقض ما ذكره في النوع الثاني عشر).

- في (س) بزيادة: (من الجهة السادسة).

(11) ينظر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة، معنى اللب 2/ 675.

(12) في (س): (فيندفع).

آتيانهم⁽¹⁾، [فنامل]⁽²⁾، (وجوز بعضهم زيادة «مَنْ كَمَا قَدَّمْنَا»⁽³⁾)، وإنما ازداد بعد الاستفهام بـ«هل» خاصة مثل: «هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ»⁽⁴⁾، وأنكر الرضي زيادة «من» في ميمز «كم» الاستفهامية، فقال: لم أجده في نظم ولا نشر ولا كتاب من كتب النحو⁽⁵⁾، ومن لطائف التفازاني أنه قال في مقابله: وأقول سل بني إسرائيل كم آتيانهم من آية بيئة. فنامل⁽⁶⁾، (وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون اللام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز⁽⁷⁾)، ويرى أنها في «رطل من الزيت» و«خاتم من حديد» زائدة لا ميمزة للجنس.

السادس والسابع: بدلاً البعض / والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير، ملفوظاً به، نحو: «لَمْ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»⁽⁸⁾ فإن «كثيراً منهم» بدل من الواو بدل البعض، «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»⁽⁹⁾ «قتال فيه» بدل من الشهر الحرام بدل اشتمال، (أو مقدراً نحو: «مَنْ اسْتَطَاعَ»⁽¹⁰⁾)، أي: منهم، نحو: «قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ»⁽¹¹⁾، أي: فيه، وقيل: إن «ال» خلف عن الضمير، أي: ناره، وقال الأعشى:

(1) قاله الدماشي: ينظر حاشية الشامي 2/ 191.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: حيث قال: إن قدوت من زائدة.

(4) الملك: 3.

(5) شرح الكافية في النحو 2/ 97.

(6) المطول ص 234.

(7) في (س) بزيادة: وأما في باب التمييز لا يشترطه.

(8) المائدة: 71.

(9) البقرة: 217.

(10) آل عمران: 97.

(11) - وفي (س) بزيادة: فإنه بدل البعض من الناس بتقدير الضمير. البروج: 4.

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتُهُ تَقْضَى لُبَّاتَاتِ وَيَسَامَ سَائِمٌ⁽¹⁾

بيت من الطويل، «الحول» السنة، و«الثواء» الإقامة، ويُروى ثَوَيْتُهُ بفتح التاء وضمها، و«تَقْضَى» اسم كان، وهو كالتقصاء بمعنى الفراغ، و«لُبَّاتَاتِ» جمع لُبَّانة بضم اللام وهي الحاجة من غير فاقة، بل من همة، و«السَّامة» الملالة، و«يسام» نصب بإضمار «أن» عطفاً على المصدر، أي: تَقْضَى لُبَّاتَاتِ وَسَامَةً سَائِمٌ⁽²⁾، (أي: ثَوَاءِ ثَوَيْتُهُ فيه، فالهاء من ثَوَيْتُهُ مفعول مطلق، وهو ضمير الثواء، لأن الجملة صلته، والهاء رابطة الصفة، والضمير المقدّر رابط للبدل وهو ثَوَاءِ بالمبدل منه وهو «حول»، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من «ثَوَيْتُهُ» للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في» وليس بشيء، لخلو الصفة حيثئذٍ من ضمير الموصوف)⁽³⁾ [وإنما رُجِّع تقدير]⁽⁴⁾ المصنف لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الأصل، [وأنه]⁽⁵⁾ مبني على حذف الجار والمجرور معاً، لا على التدرّج، وإلاً فالاتساع لازم على تقديره أيضاً، (ولا اشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: «مررت بثلاثة زيد وعمر» القطع بتقدير: منهم، لأنه لو أُتِيَ لكان بدل بعض من غير⁽⁶⁾ ضمير) هذا إذا لم يُتَوَّعَ معطوف محذوف، وأما إذا نُويَ فلا يجب القطع، بل يجوز هو والبدل. [صرّح به البيضاوي⁽⁷⁾ في

(1) للأعشى في ديوانه ص 181، والكتاب 38/3، والمقتضب 1/27، 2/26، 4/297، والشاهد فيه أن الضمير المقدّر رابط للبدل «ثَوَاءِ» للمبدل منه «حول».

(2) في (س) بزيادة: وعن يونس قال: كان عمرو بن العلاء يضعف قول الأعشى: لقد كان في حول ثَوَاءِ ثَوَيْتُهُ، ويقول: ما أعرف له معنى ولا وجهاً يصح، وقال أبو عبيدة: معناه: في ثَوَاءِ حول ثَوَيْتُهُ. ذكره السيوطي.

(3) في (س) بزيادة: وفيه بحث، لجواز أن يقدر في الصفة ضمير عائد إلى الموصوف، أي: ثَوَيْتُهُ إياه.

(4) في (س): (لكن ما فئره...).

(5) في (س): (إلا أنه).

(6) في (س) بزيادة: تقدير.

(7) في (س): (صرّح بذلك القاضي).

قوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾⁽¹⁾ لكن جعل الزخشمي «مقام ابراهيم» عطف بيان لـ «الآيات»⁽²⁾، واعتذر عنه المصنف في الترم الثاني⁽³⁾ بأنه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيجهما⁽⁴⁾.

(تنبيه: إنما لم يحتاج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك) يعني إلى رابط آخر، بدليل أنه عدّ كون الجملة نفس المبتدأ من الروابط.

(الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير، إما ملفوظاً به نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» أو «وجهاً منه»، أو مقدراً، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا»، أي: منه، واختلف في نحو: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» بالرفع، فقليل: التقدير: منه⁽⁵⁾، وقيل: «ال» خلف عن الضمير⁽⁶⁾، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتٍ عَذْنٍ مُّتَفَتِحَةٍ لَهُمْ فِي الْأَبْوَابِ ﴾⁽⁷⁾ «جَنَاتٍ» بدل أو بيان، والثاني بمنف البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع [عطف بيان]⁽⁸⁾ في النكرات⁽⁹⁾، وقول الزخشمي: إنه معرفة، لأن «عَدْنَا» علم على الإقامة بدليل (جَنَّاتٍ عَذْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ)⁽¹⁰⁾ لو صَحَّتْ تعينت البدلية بالاتفاق، إذ لا بُدَّ

(1) ال عمران: 97.

- تفسير البياضي 1/ 171.

(2) الكشف 1/ 415.

(3) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.

(4) ينظر الباب الخامس الجهة السادسة النوع الثالث. مغنى اللبيب 2/ 655.

(5) هذا مذهب سيويه والبصريين، ينظر الكتاب 1/ 202، 203، والارتشاف 5/ 2352.

(6) هذا مذهب الكوفيين، ينظر الارتشاف ص 2352.

(7) ص: 49، 50.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: وجوز الكوفيون والفارسي وقوعه فيها، وأما تخالف في التنكير والتعريف فلم يذهب إليه أحد سوى الزخشمي، وقد عرفت أن المصنف قد اعتذر عنه، ولكن الرضي قال: والصواب تجويز التخالف في عطف البيان أيضاً.

(10) مريم: 61.

المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما «عَدَن» مصدر «عَدَن» فهو نكرة، والتي⁽¹⁾ في الآية بدل، لا نعت) [فلا دليل]⁽²⁾ حيثُذ على ما ادَّعاه من أن «عدناً» معرفة (ومفتحة) حال من «جنات» لاختصاصها بالإضافة⁽³⁾، أو صفة لها، لا صفة [لـ«حسن»]⁽⁴⁾ لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت، والأبواب مفعول ما لم يُسَمِّ فاعله⁽⁵⁾ أو بدل من ضمير مستتر/ في «مفتحة»⁽⁶⁾، والأوَّل أولى، 358 / ب
لضعف مثل: «مررت بامرأة حسنة الوجه» [يرفع الوجه على أنه من المستتر في الصفة، وإبدال ذي اللام فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين]⁽⁷⁾ (وعليهما) أي: على تقدير «مفتحة» حالاً أو صفة (فلا بد من تقدير أن الأصل: «الأبواب منها») على رأي البصريين، أو («أبوابها»، ونابت «ال» عن الضمير على رأي الكوفيين وجماعة)، وهذا البدل بدل بعض، لا اشتمال، خلافاً للزغشري⁽⁸⁾ وهذا الخلاف مبني على أن أبواب الدار هل بعض⁽⁹⁾، أو لا؟ وإنما هي مشتملة على الدار.

(التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير، إما مذكوراً، نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾⁽¹⁰⁾، أو مقدراً، أو مثوباً عنه، نحو: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَقْتٌ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي

(1) أي: ولفظ التي في آية مريم.

(2) في (س): (فلا يكون دليلاً).

(3) في (س) بزيادة: قال الزغشري: والعامل فيها ما في «المتقين» من معنى الفعل، وقال الحارثي: مقدر، أي: يدخلونها مفتحة.

(4) في (س): (للحسن).

(5) في (س) بزيادة: على رأي الجمهور.

(6) في (س) بزيادة: على رأي الفارسي، واختاره الزغشري.

(7) في (س): (لأن «حسنة» مجرور على الصفة رافع الضمير موصوفة، والوجه بدل من، وإبدال ذي اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين، وقيل: لأن فيه إضماراً واحداً وفي الثاني إضماران).

(8) قال الزغشري: «وهو من بدل الاشتمال»، الكشف 102/4.

(9) في (س) بزيادة: من الدار.

(10) المائدة: 115.

الْحَجَّ»⁽¹⁾ أي: منه⁽²⁾، أو الأصل: في حجه) ثم حذف الضمير، وناب «ال»
منابه⁽³⁾، (وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَن أَوْفَىٰ يَعْتَدِيهِ وَأَتَقَسَّىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁴⁾)، (وَمَنْ يَقُولُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ
الْغَالِبُونَ)⁽⁵⁾، وقول الشاعر:

فمن تكن الحضارة أهجته فأي رجال بادية ترانا؟⁽⁶⁾

بيت من الوافر للقطاني، «الحضارة» بكسر⁽⁷⁾ المهملة وفتحها خلان
البداءة، والمراد أهلها، بدليل قوله: فأي رجال بادية، لأن التفصيل⁽⁸⁾ بين
الحضرين والبدويين، وأي مفعول ثانٍ له «ترانا» على صيغة الخطاب، وينبغي أن
يكون جواب «أما» مقدراً⁽⁹⁾، أي: فليست مخالفة لما تقدّم، وقوله: (فقال
الزحشري في الآية الأولى) دليل على ذلك لا جواب [أما]⁽¹⁰⁾، لأنه ليس جواباً
عن جميع ما ساقه: (إن الرابط عموم المتقين⁽¹¹⁾)، والظاهر أنه لا عموم فيها،
[و]⁽¹²⁾ «المتقين» مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين، والبيت
محدوف، تقديره في الآية الأولى: يحبه الله، وقوله: «فإن الله يحب المتقين» [سبب

(1) البقرة: 197.

(2) على تقدير البصريين.

(3) في (س) بزيادة: على مذهب الكوثيين.

(4) ال عمران: 76.

(5) المائدة: 56.

(6) للقطاني في ديوان الحماسة للمرزوقي 347/1، وروي فيه «فأي أناس»، ولسان العرب (ح ض و)

197/4، ولسان نية في لسان العرب (بدا) 68/14، وإصلاح المنطق ص 111.

- في (س) بزيادة: (لأن التفصيل إنما يصح).

(7) في (س) بزيادة: الحاء.

(8) في (س) بزيادة: إنما يصح.

(9) في (س): (إنما محدوفاً تقديره: فليست...).

(10) ساقط من (س).

(11) الكشف 402/1.

(12) في (س): (وإن).

الجواب قام مقامه، لا جواب⁽¹⁾، لأن وفاء كل أحد واتقائه لا يصير سبباً لمحبه جميع المتقين، (وفي [الثالثة]⁽²⁾ يغلب، وفي البيت فلنسنا على صفته).

(العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بُدَّ من ارتباطهما، إمّا بعاطف كما في «قام وقعدا»⁽³⁾ أخواك) هذا [على قول الكوفي]⁽⁴⁾، ولو قال: [كما]⁽⁵⁾ في «فاما وقعدا أخواك» كما في بعض النسخ لكان [على قول البصري]⁽⁶⁾ (أو عمل أولهما في ثانيهما، نحو: «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا»⁽⁷⁾)، «وَأَلْهَمَ ظَنُّوْا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا»⁽⁸⁾ وفيه تسامح، فإن الأول وهو «كان [وظن]⁽⁹⁾ ليس عاملاً في الفعل الثاني، بل في محل الجملة التي منها الثاني⁽¹⁰⁾ (أو كون ثانيهما جواباً للأول) عطفاً على⁽¹¹⁾ ارتباطهما (إمّا جوابية الشرط، نحو: «تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ»⁽¹²⁾ فإن «يستغفر» بالجزم جواب الشرط الذي تضمنه الأمر، وهو «تعالوا»⁽¹³⁾ تنازعا في «رسول الله» وتعالوا» يطلب جرّه بـ«إلى» ويستغفر» رفعه، فاعمل الثاني⁽¹⁴⁾، وقيل: يمكن أن يقال إنها ليست من هذا الباب، لأن «تعالوا» أمرٌ بالإقبال من حيث هو، لا بالنظر إلى مقبل عليه⁽¹⁾،

(1) في (س): (للب الجزء قام مقامه، لا جزء).

(2) في (س): (والثانية)، وهو الصواب كما في معنى الليب 584/2.

(3) في (س): (وقعدا).

(4) في (س): (على رأي الكوفيين).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): (على مذهب البصريين).

(7) الجن: 4.

(8) الجن: 7.

- في (س) بزيادة: وأن «كان»، ويقول «تنازعا في «سفيهن»، وكذا «ظنوا، ظننتم» تنازعا في «أن لن يبعث».

(9) في (س): (وظنوا).

(10) هذا الكلام للداميني. ينظر حاشية الشحي 193/2.

(11) في (س) بزيادة: قوله.

(12) المتفقون: 5.

(13) في (س) بزيادة: وهم.

(14) في (س) بزيادة: دون الأول ولأ لتقبل: إلى رسول الله.

عليه⁽¹⁾، (ونحو: «أفرغ عليه قِطراً»)⁽²⁾ فتنازعا في «قطرا»، فاعمل الثاني، ولو اعمل الأول لقليل: أفرغه، لأن المختار إضمار المفعول في الثاني، وفيه دليل للبصرية على أن المختار إعمال للثاني، وإلا لكان [أفصح]⁽³⁾ الكلام على غير المختار (أو جوابية السؤال، نحو: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ»)⁽⁴⁾ أو نحو: ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد»⁽⁵⁾ قيل: أجازة ابن أبي الربيع⁽⁶⁾، (ولذلك) أي: لوجوب ارتباطهما بوجه من الأوجه (بطل قول الكوفيين⁽⁷⁾): أن من التنازع قول امرئ القيس:

كفاني ولم أطلب قليل من المال⁽⁸⁾

.....

تقدم شرحه في «لو»⁽⁹⁾ (وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح،/ وقد ارتكبه مع لزوم حذف معمول الثاني، وترك إعمال 358/

⁽¹⁾ قاله الحلبي ونحوه: «ويمكن أن يقال: لبست من الإعمال في شيء». ينظر الدرر المصون 6/ 321.

⁽²⁾ الكهف: 96.

- في (س) بزيادة: (فإن الفعلين).

⁽³⁾ في (س): (بأنصح).

⁽⁴⁾ النساء: 176.

⁽⁵⁾ لأنه لا يوجد رابط بين العاملين المتنازعين قام، قعد.

⁽⁶⁾ قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 193.

⁽⁷⁾ ذكر الشمني أنه لا يبطل إلا على تقدير «ولم أطلب» استثناءً. حاشية الشمني 2/ 193.

⁽⁸⁾ عجزيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص 39، والانصاف 1/ 84، وخزانة الأدب 1/ 327، 462، والكتاب 1/ 79، والمقتضب 4/ 76، صدره:

ولسألما اسمي لأدنى معيشة
فلــــو.....

والشاهد فيه أن «كفاني، ولم أطلب» تنازعا «قليل»، وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني، فلما عمل الأول من غير ضرورة مع حذف المفعول من الثاني دل على أن إعمال الأول أول كما هو مذهب الكوفيين. ينظر بحث «لو» شاهد رقم (414).

[الثاني]⁽¹⁾ مع تمكنه منه) أي: من إعمال الثاني بأن يقول: ولم اطلب قليلاً⁽²⁾، فإنه لا ينكسر به البيت (وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن «كفاني» طالب للقليل، و«اطلب» طالب⁽³⁾ محذوفاً للدليل)، وهو قوله:

ولكنما أسعى لجحد مؤئل⁽⁴⁾

وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: «ولم اطلب» معطوفاً على «كفاني»، وحيث يلزم كونه مثباً، لأنه حيث داخل في حيز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفسي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت⁽⁵⁾ طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله:

ولو ألما أسعى لأذى معيشة

وذلك تناقض (وإنما لم يجز أن يُقدر⁽⁶⁾ مستأنفاً، لأنه لا ارتباط حيث بينه وبين «كفاني»⁽⁷⁾) [وقد مر أن هذا علة لبطلان قولهم⁽⁸⁾]: [فلا تنازع بينهما⁽⁹⁾ فإن:

(1) في (س): (الأول)، والصواب ما في (ظ ح).

(2) في (س) بزيادة: من المال.

(3) في (س) بزيادة: للملك محذوفاً، وكذا في معنى اللبيب.

(4) صدر بيت من قصيدة لامريء القيس الي منها البيت السابق عجزه:

وقد بُدِرَكَ الجحد المؤئل أمثالي

(5) في (س) بزيادة: أي: الشاعر.

(6) أي: «ولم يطلب».

(7) في (س) بزيادة وفيه بحث، فإنه إذا لم يجز تقدير «ولم يطلب»، مستأنفاً، كيف يبطل قولهم بالتعليل المذكور سابقاً.

(8) ساقط من (س)، لما تقدم بيانه في الهامش السابق.

(9) في (س) بزيادة: وهو المطلوب عند البصرية إذ لا يمكن الاستدلال به على رجحان إعمال الأول عند الكوفية.

قلت: إنما يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دَعَوْتُ لاجْأَنِي غَيْرَ تَوَانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني⁽¹⁾ حتى يلزم إثبات التواني؟) يعني لا نسلّم أن الواو للعطف فليكن واو الحال، إذ واو الاعتراض، سلمنا أنه للعطف، فليكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء، [وردة]⁽²⁾ بأن الاحتمال الراجع في الواو العطف، والراجع هنا العطف على الجزء، والمرجوح لا يصلح الاستدلال به⁽³⁾، (قلت: أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل⁽⁴⁾، وَوَجَّهَ به قول الفارسي والكوفيين إن البيت من التنازع وأعمال الأول وفيه⁽⁵⁾) أي: في هذا التوجيه (نظر لأن المعنى حيث لو ثبت: أي أسمى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أي غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة) صفة القليل (بعدم طلبه موقوفاً على طلب له) قيل: هذا مشكل، لأن كلامه يقتضي أنه جعل المعلق امتناع الجزء، والمعلق عليه نفس الشرط، وهو فاسد، فلو حذف الانتفاء، وقال: فيكون كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة على أن «لو» لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء إليه استقام، لكن يصير قوله: (فيتوقف عدم الشيء على وجوده) غير مستقيم⁽⁶⁾. (ولهذه القاعدة) وهي لزوم الارتباط بين العاملين في باب التنازع (بطل قول بعضهم في «فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»⁽⁷⁾) إذ فاعل «تَبَيَّنَ» ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من «أن» وصلتها بناء على أن «تَبَيَّنَ» وأعلم» تنازعا كما في «ضربني وضربت زيدا» أراد بالبعض [الزخشي]⁽⁸⁾، فإنه قال: فاعل «تَبَيَّنَ» مضمّر تقديره: فلما تَبَيَّنَ أن الله على كل

(1) في (س) زيادة: وكلذا على تقدير الواو للاعتراض، بل للعطف على مجموع الشرط والجزاء.

(2) في (س): (ووجاب).

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 212/1.

(4) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 131/1.

(5) الإيضاح للفارسي ص 104.

(6) قاله الدمامي، بنظر حاشية الشنقي 193/2.

(7) البقرة: 259.

(8) في (س): (صاحب الكشاف).

شيء قدير قال: أعلم أن الله على كل شيء قدير، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه⁽¹⁾، قال الفتازاني: أي أسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير، وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وعند الكوفيين بالعكس، لكن ترك الضمير في أعلم» كون الكلام على مذهبهم إذ المختار حينئذ إضمار المفعول⁽²⁾ (إذ الارتباط بين «تبيين»، وأعلم» علة لقوله: «بطل»، وقيل: الظاهر أن هذا القول ليس بباطل، فإن «لما» رابطة بين الجملتين بعدها، وتبين جزء من الأولى، وقال جزء من الثانية، وأعلم» من معمولات الجزء الثاني فظهر أن بين «تبيين»، وأعلم» ارتباطاً بهذا الاعتبار كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ﴾⁽³⁾ (على أنه لو صح لم يحسن حل التزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يميزونه البتة) قال الفتازاني في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾⁽⁴⁾: أن التنازع خلاف الأصل، لما فيه من التزام الإضمار قبل الذكر، فلا يُصار إليه حيث يكون عنه غنى⁽⁵⁾، [اعترض⁽⁶⁾] بأن المصنف قد ذكر قريباً في قوله تعالى: ﴿قَدْ قُطِعَ لَكُمْ مِنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تُزْعَمُونَ﴾⁽⁷⁾ فيمن فتح «بين»: [أن بعضهم قال⁽⁸⁾]: إن «بين» ظرف والفاعل ضمير راجع إلى «ما كنتم تزعمون» على أن الفعلين تنازعا⁽⁹⁾، فهو مثل «ما» في

(1) الكشاف 1/ 335.

(2) حاشية الفتازاني على الكشاف 1/ 108.

(3) الجن: 7.

- فافله الدمامي، بنظر حاشية الشمني 2/ 193.

(4) الأعراف: 185.

(5) حاشية السعد على الكشاف ل/ 221 ب.

(6) في (س): (قيل: هذا ممنوع).

(7) الأنعام: 94.

- والفتح قراءة أبو جعفر ونافع وحفص عن عاصم والكسائي، وقرأ الباقون بالرفع. انظر المبسوط في

القراءات العشر ص 115.

(8) ساقط من (س).

(9) هذا الاعتراض من الدمامي، بنظر حاشية الشمني 2/ 193.

هذا المحل مع أنه لم يستضعفه، وفيه أنه أتى بصيغة التمريض كما سيأتي⁽¹⁾ (وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل)⁽²⁾، كـ «ضربني وضربت زيد، حتى إن البصريين لا يميزونه إلا في الضرورة، والصواب أن مفعول «أطلب، الملك» محذوفاً، كما قدمنا، وإن فاعل «تبين» ضمير مستتر، وإنشأ للمصدر، أي: فلما تبين له تبين، كما قال في «ثم بدا لهم من يغدو ما رأوا الآيات ليسجننه»⁽³⁾ وقد مر في الجملة التفسيرية⁽⁴⁾ أن فاعل «بدا» راجع إلى البدء المفهوم منه⁽⁵⁾، وغفل عنه من قال: يعني قالوا إن «بدا»⁽⁶⁾ مصدر مدلول عليه بالجملة الآتية وهو «السجن» (أو شيء دل عليه الكلام، أي فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه ونظيره) في كون الفاعل ضمير «شيء» دل عليه الكلام قولهم: «إذا كان غداً فأتني»، أي: إذا كان هو، أي: ما نحن عليه من سلامة) هذا متعلق بـ «كان»⁽⁷⁾ و«إلا فبخرها محذوفاً»⁽⁸⁾.

(الحادي عشر: الفاظ التوكيد الأول، وإنما يربطها الضمير الملقب بـ، نحو: «جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم» ومن ثم كان مردوداً قول الهروي في اللخائر: «جاء القوم جميعاً» على الحال، وجميع على التوكيد، وتقول بعض من عاصرناه⁽⁹⁾ وهو قاضي القضاة، بهاء الدين أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل الأمدي المصري الشافعي، لازم الشيخ أبا حيان اثنتي عشرة سنة إلى أن قال: ما تحت أديم السماء انمى من ابن عقيل، توفي سنة تسع وستين

(1) في (س) بزيادة: في الحادي عشر من الأمور التي يكتبها الاسم بالإضافة.

(2) في (س) بزيادة: إذا لم يذكر.

(3) يوسف: 35.

(4) ينظر الجمل التي لا عمل لها من الإعراب في منى اللبيب 2/ 461.

(5) في (س) بزيادة: كما صرح به في الجملة المقترنة.

(6) في (س): (إن فاعل «بدا»)، وهو الصواب.

(7) في (س) بزيادة: إذا كانت تامة.

(8) في (س): (ولاً فيمحذوف هو غير كان).

(9) في (س) بزيادة: قيل: هر.

وسبعائة⁽¹⁾، وله تفسير على سورتى البقرة وآل عمران، كما سيصرّح به المصنف⁽²⁾ (في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾)⁽³⁾: إن «جميعاً» تأكيد لـ «ما»⁽⁴⁾ وقال في شرح التسهيل: أغفل أكثر النحويين ذكر «جميع»، وعامة في اللفاظ التوكيد، وذكرهما سيويوه، وهما مثل «كل» في المعنى، فيقال: جاء القوم جميعهم أو عامتهم⁽⁵⁾، وقال الخضر اوي: خالف المبرد سيويوه في «عامتهم»، وقال: هو بمعنى أكثرهم⁽⁶⁾، (ولو كان كذا لقليل: «جميعه»، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل فلا يحمل على التنزيل) حتى إن سيويوه لم يذكر شاهداً على ذلك قال ابن مالك: قد ظفرت به في قول امرأة ترقص ابنها⁽⁷⁾:

فـذاك حـيُّ خـولان جـمـيعهم وهـمـدان
وكلُّ ال قحطـان والأكرـمـون عـدنان

(1) في (س) زيادة: (قال السيوطي).

(2) في التاسع من الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها.

(3) البقرة: 29.

(4) انظر قول ابن عقيل في شرح التصريح 134/2.

(5) شرح التسهيل 291/3.

(6) في شرح التصريح 136/2 «وفي الإنصاح أن المبرد خالف خالف سيويوه فزعم أن «عامتهم بمعنى:

أكثرهم»...

- والخضر اوي هو: أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضر اوي الأنصاري الحزرجي الأندلسي، من

تصانيفه «المائل النحْب»، و«الإنصاح بفوائد الإيضاح»، وغيرها، توفي سنة 646 هـ. بقبّة الوعاة

267/1.

(7) في حاشية النسخة طُبِيت من المزج، ويُدّاك «يكسر الفاء مبتدأ، وحيُّ خولان» خبره، ويفتحها فعل، وحيُّ

خولان» فاعله، والكاف مفعوله، و«خولان وهمدان قبيلتان من اليمن، قحطان أبو اليمن، وعدنان أبو معد،

والعرب كلها منهما».

- بيتان من المزج لامرأة من العرب ترقص ابنها في شرح التصريح 135/2، وجمع المواضع 166/3،

وبلا نسبة في أوضح المسالك 330/3، والمقاصد النحوية 138/3، والشاهد في قولها: «جميعهم» فإنه

تأكيد بمنزلة «كل» في المعنى والاستعمال.

(والصواب أنه حال، وقول الفراء والزخشي)⁽¹⁾ عطف على قول (2) «إِنَّا كُلُّ فِيهَا»⁽³⁾: «إِنْ «كُلًّا» توكيد⁽⁴⁾، والصواب الهروي (في قراءة بعضهم⁽⁵⁾) «إِنَّا كُلُّ فِيهَا» بدل كل جائز إذا كان مفيداً أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: «تمتم ثلاثكم»، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ«كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: «جاءني كل القوم»، فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرجها ابن مالك على أن «كُلًّا» حال⁽⁵⁾، وفيه ضَعْفَان: تنكير «كل»، بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر كقول بعضهم: «مررتُ بهم كلاً»، أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي تقدم هذا/ البحث كله في «كل»⁽⁶⁾ 359/ب (واحتزرت بذكر «الأول» عن «أجمع» وإخوانه، فإنها إنما يُؤكَّدُ بها بعد «كل»، نحو: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»⁽⁷⁾) [يريد أنها لا يؤكدُ بها مجتمعة إلا]

(1) في (س) بزيادة: بالرفع.

(2) قراءة النصب قرأ بها عيسى بن عمر، وابن السميع، ينظر البحر المحيط 7/ 448.

(3) خافز: 48.

(4) في (س) بزيادة: (وقد تقدم نقل عبارة الزخشي في بحث «كل»).

- الكشف 4/ 175، ومعاني القرآن للفراء 3/ 10، وعبارة الفراء كما في معاني القرآن لم يذكر فيها أن النصب على التوكيد، ونص قول الفراء: «رفعت «كل» في «فيها» ولم تجعله نعتاً بـ «إِنَّا» ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر «إِنَّا» «فيها».

(5) وحاصل ما ذكره ابن مالك: إن «كل» في هذه القراءة ليس تأكيداً، بل حال من ضمير «فيها»، أي: إننا

مستوردون فيها حال كوننا كلاً، أي: جميعاً. شرح السهيل 3/ 293، وحاشية الدسوقي 3/ 528.

(6) ينظر مبحث «كل» في معنى اليبس 1/ 219، وقد ذكر ابن مالك هناك أن الأجود البلية. الحجر: 30.

- في (س) بزيادة: قيل: هذا سهو ظاهر، فقد قال الله تعالى: «وجنود إبليس أجمعون»، و«لأصليكم أجمعين»، وغيرها من الآيات، ومن العجب خفاء مثل هذا على المصنف، وأقول: لعل كلام المصنف مبني على الأكثر في الاستعمال أن يتبع «أجمع» وأخوانه «كلاً»، ولهذا جعل ابن مالك انفرادهم عن «كل» استثناء، حيث قال: وقد يفتن عن «كل» فيؤتى به «أجمع» وفروعه دون «كل»، نحو: «لأعوبنهم أجمعين»، ولمرعدهم أجمعين، ومن الجنة والناس أجمعين.

بعد «كل»⁽¹⁾، لا أنها لا يُؤكَّد بها مطلقاً إلا بعد «كل» حتى يرد عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبُنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽²⁾، [قال الرضي: لو أردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدّمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته، وإلا فلك الاختصار على أيها شئت، بل لك أن تذكر العين من دون النفس، وأجمع وأخواته من دون كل]⁽³⁾.

(1) في (س): (قيل: مراده أن «أجمع» وأخواته لا يؤكَّد بها مجتمعة مع الفاظ التوكيد إلا بعد «كل»).

(2) الشعراء: 49.

(3) ساقط من (س).

- وانظر شرح الرضي على الكافية 2/ 375، 376.

الأمر التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة

(وهي عشرة)؛ بل أحد عشر؛ بل اثنا عشر كما سيأتي⁽¹⁾

أحدها: التعريف، نحو: «غلام زيد».

الثاني: التخصيص، نحو: «غلام امرأة» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ

درجة التعريف؛ فإن «غلام رجل» أخصُّ من «غلام»، ولكنه لم يتميَّز بعينه كما يتميَّز «غلام زيد».

- [قيل: هذا بيان لمعنى التخصيص في العرف، إذ لولاه لتوهَّم أنه اسم لمفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف، ولما بلغها، فسقط الاعتراض بأن مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص ولم يُرد به ما ذكر لدخل فيه التعريف، وليس كذلك]⁽²⁾.

(الثالث: التخفيف، كـ «ضارب زيد»، و«ضاربا عمرو»، و«ضاربو بكر»

إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيهنَّ أن يعملنَّ النصب، ولكن الخفض أخفُّ منه، إذ لا تنوين معه، ولا نون، ويدلُّ على أنَّ هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيد»، [و«الضاربو زيد»]⁽³⁾، ولا يجتمع على الاسم تعريقان.

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وستقف عليها في الأمر السادس، وفي المعنى تحقيق مازن المبارك، وعمد علي حدادته (أحد عشر).

⁽²⁾ في (س): (اعتراض بأن مقتضى كلامه أنه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكر لدخل فيه التعريف وليس كذلك، فإن التخصيص في عرفهم تقليل لا اشتراك في النكرة، نحو: «رجل صالح» فهذا فيه تخصيص بخلاف «زيد» فإنه في اصطلاحهم معرفة، ولا يقال له غصص، وأجيب بأن مراده بيان لمعنى التخصيص في العرف، إذ لولاه لتوهَّم أنه اسم مفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها).

- قاتله الدماشي، انظر حاشية الشامي 194/2.

⁽³⁾ زيادة من المعنى.

قيل: يُتَّفَضُّ بِـ«اي» الموصولة المضافة إلى معرفة، فإنَّ تعريفها على المشهور
بصلتها، وإضافتها معنوية قطعاً، [تفديد التعريف]⁽¹⁾ في نحو: «جاءني إِيهم
أكرمته»⁽²⁾

وقال الرضي: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لم يمتنع
اجتماع التعريفين إذا اختلفا⁽³⁾

(وقوله تعالى: (هَذَا بَالِغُ الْكَمِّيَّةِ)⁽⁴⁾) إذ لو تعرّف بالإضافة لزم وصف
النكرة بالمعرفة، (ولا تُوصَفُ النكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: (ثَانِي عَطْفِهِ)⁽⁵⁾)
وقول أبي كبير: بالباء الموحدة، عامر بن الحليس الهذلي الجاهلي⁽⁶⁾، زوج أم تأبط
شرّاً.

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مُبْطِنًا) سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجِلِ⁽⁷⁾

(1) في (س): (فيجمع تعريفان).

قائله المصممي، انظر حاشية الشنقي 195/2.

شرح الرضي على الكافية 274/1.

المائدة: 95.

في (س) بزيادة: فإنه صفة لـ « هَذَا ».

الحج: 9.

في (س) بزيادة: من شعراء الحماسة.

لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1073/3، وغزاة الأدب 194/8، 302، وشرح ديوان الحماسة
للرموزي ص 88، و«حوش الجنان» في الشعر والشعراء ص 446، ولسان العرب (س هـ) 224/3،
(و ح و ش) 290/6، و (هـ ج ل) 690/11، والشاهد قوله: «رب غابطة» بجر «رب» فذل ذلك على أن
اسم الغافل «غابطة» لم يصرف بدخول الضمير «نا» عليه بدليل دخول «رب» عليه وهي لا تدخل
إلا على النكرة.

وأبو كبير الهذلي هو: عامر بن حليس، شاعر فعل من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام وأسلم، لم
تذكر كتب التراجم سنة وفاته. انظر الشعر والشعراء ص 446، وغزاة الأدب 209/8، والأعلام
250/3.

وتأبط شرّاً هو: أبو زهير فهمي ثابت بن جابر بن سفيان، شاعر عداء من فناء العرب، توفي سنة 80
ق. هـ. انظر الشعر والشعراء ص 193، وغزاة الأدب 134/1، والأعلام 97/2.

بيت من الكامل، ضمير «به» لتأبط شرّاً، و«خوش الفؤاد» بضم المهملّة، أي: [حديد القلب، وإضافته لفظيّة⁽¹⁾]، فلذلك وقع حالاً، (ولا تتصب المعرفة على الحال)؛ و«مُبتنأً» حال أيضاً، أي: ضامر البطن، وكذلك «سَهْدُ» بضمّتين، أي: قليل النوم، و«الموجل» الأحمق، وأسند «نام» إلى الليل مجازاً. (وقول جرير⁽²⁾):

يَا رَبُّ غَابُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ⁽³⁾

صدر بيت من البسيط عجزه:

لَأَتَى مَبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

«لأتى» جواب⁽⁴⁾، و«الغابط» من الغبطة، وهي: تمّني حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، والشاهد فيه [فإن إضافته لفظيّة⁽⁵⁾]، ولهذا دخلت عليه «رُبُّ» (ولا تدخل «رُبُّ» على المعارف، وفي التحفة⁽⁶⁾) أن ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً»، فقال: «بل تفيد أيضاً التخصيص»⁽⁷⁾، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب»، وهذا سَهْوٌ، فإن «ضارب زيد» أصله

(1) في (س): (ولده حال كونه حوش الفؤاد، أي حديد القلب، والشاهد فيه فإن الإضافة فيه غير محضة).

(2) في (س) بزيادة: يهجو الأخطل.

(3) لجرير في شرح الديوان ص 702، وسر صناعة الإعراب 2/ 457، وشرح آيات سيره 1/ 540، والكتاب 1/ 427، والمقتضب 4/ 150، ولسان العرب (ع، ر، ض)، 7/ 74، وجمع المواضع 3/ 47، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 305، والمقتضب 3/ 227.

(4) في (س) بزيادة: لو، وحرمانا من حَرَم الشيء يحرمه من باب ضرب.

(5) في (س): (فإن الإضافة غير محضة).

(6) هو شرح للكاية مؤلفه إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي. بغية الوعاة 1/ 410، كشف الظنون 2/ 1376.

(7) في المحص: 505/ 2 مؤدرك ابن مالك في نكتة عن الحاجة أنها قد تفيد التخصيص...، ومذهب ابن مالك في المسألة كالجماعة في شرح الكافية 1/ 409، فهي عنده لم تعد تعريفاً ولا تخصيصاً، لأنها في نية الانفصال.

«ضارب زيداً» بالنصب، وليس أصله «ضارباً» فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة. فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال فإضافته محضة تنفيد التعريف والتخصيص، لأنها ليست في تقدير الانفصال، وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ⁽¹⁾، قال الزعزعي: أريد باسم الفاعل/ هنا: إمّا الماضي، كقولك: «هو مالك عبيده أمس»، أي: ملك ³⁶⁰ الأمور يوم الدين على حدّ (وَتَأْدَى أَصْحَابُ النَّارِ) ⁽²⁾، ولهذا قرأ أبو حنيفة «مَلِكُ يوم الدين» ⁽³⁾ بصيغة الماضي (وإمّا الزمان المستمر، كقوله: «هو مالك لعبيده، فإنه بمنزلة قولك «مولى العبيد»).

قال الفتازاني: فإن قيل: التقيد بيوم الدين ينافي الاستمرار لكونه صريحاً في الاستقبال قلنا: معناه الثبات [والاستمرار] ⁽⁴⁾ من غير اعتبار حدوث ⁽⁵⁾ الأزمنة، كآله قيل ثابت المالكية في يوم الدين. (انتهى) ⁽⁶⁾ ملخصاً، وهو حسن، ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حِسَابًا) ⁽⁷⁾، فقال: قُرِئَ بِجَرِّ «الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ» عطفاً على «اللَّيْلِ»، ونصبهما ⁽⁸⁾ بإضمار «جعل»، أو عطفاً على محلّ «اللَّيْلِ»، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون إضافته حقيقية، بل هو دالٌّ على «جعل» مستمر في الأزمنة المختلفة، ومثله (فَالِقَ الْهَبِ وَالنَّوَى) ⁽⁹⁾، (و) فائق

(1) الفاتحة: 4.

(2) الأعراف: 44، وفي معنى اللبيب الاستشهاد بالآية التي قبلها وهي: (ونادى أصحاب الجنة) ورقمها 45.

(3) انظر البحر المحيط 1/ 134، وفي تفسير ابن عطية 68/ 1 «قرأ يحيى بن يعمر والحسن بن أبي الحسن وهلم بن أبي طالب «مَلِكُ»».

(4) في (س): (الاستقرار).

(5) في (س): بزيادة: في حدّ.

(6) الكشف 1/ 59، وقد تصرف المصنف في نص الزعزعي. الأنعام: 96.

(7) قراءة الجرج عن أبي حيوة وفريد بن قُطَيْب السُّكُونِي، والنصب قراءة الجمهور، انظر تفسير ابن عطية 326/3.

(9) الأنعام: 95.

الإصباح⁽¹⁾، كما تقول: «زَيْدٌ قَادِرٌ عَالِمٌ» ولا تقصد زمناً دون زمن⁽²⁾، انتهى.
وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا
كان لإفادة حدثٍ مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية، كان عاملاً⁽³⁾،
وليس [الأمر]⁽⁴⁾ كذلك. [فقد تقدّم في أقسام العطف أن التفازاني أجاب
عنه]⁽⁵⁾.

(الرابع: إزالة القبح أو التجوّز، كـ «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنَ الْوَجْهَ»، فإن
«الوجه» إن رُفِعَ قَبِحَ الكلام، لِيُخْلُوَ الصِّفَةُ لَفْظاً عَنْ ضَمِيرِ [موصوف]⁽⁶⁾ لا
معنى، لأن «ال» خلف [عنه]⁽⁷⁾ وإن نُصِبَ حصل التجوّز بإجرائك الوصف
القاصر مُجرى المتعدي.

الخامس: تذكير المؤنث، كقوله:

إنارة العقل مكسوفٌ بطوْعِ مَرَى وعقلُ عاصِي المَرَى يزداد تنويراً⁽⁸⁾

بيت من البسيط⁽⁹⁾ فيه معنى رائع وموعظة حسنة، ذُكِرَ خبر المؤنث،
لاكتسابه التذكير من المضاف إليه، و«يزداد» خبر لقوله: «وعقل عاصي» و«تنويراً»

(1) الأنعام: 96.

(2) الكشف 38/2. والمثال عند الزمخشري هو «الله قادر عالم».

(3) في (س) بزيادة: وتسمى هذه الإضافة لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً وغير محضة لأنها في تقدير الانفصال.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): لو قد تقدّم الجواب عنه نقلاً عن التفازاني والشراف الجرجاني، فليرجع إليه.

(6) في (س): (ضمير الموصوف)، وكذلك في المعنى.

(7) في (س): (عن الضمير).

(8) البيت بلا نسبة في الأشياء والنظائر 236/5، وخزانة الأدب 227/4، 106/5، وشرح الأشموني 501/1، والشاهد: اكتساب المضاف المؤنث «إنارة» من المضاف إليه «العقل» بدليل تذكير خبره «مكسوف».

(9) في (س) بزيادة: قال العيني: قيل: إن قائله من المولدين، و«إنارة» مبتدأ ذُكر خبره.

تميز، قيل (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ) (إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ⁽¹⁾ قال الزمخشري: وإنما دُكر «قريب» على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحُّم، أو لأن صفة لمخدوف، أي: شيء قريب، أو على تشبيهه بـ«فعيل» الذي بمعنى مفعول كما شبه ذلك به، أو أنه بزنة المصدر الذي هو التقيض والضعيف ⁽²⁾ أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي ⁽³⁾. [قال التفتازاني: هذا خارج عن قانون النجاة لأنه لم يفرقوا في الأشياء إلى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقياً أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو صفة] ⁽⁴⁾، واعترض صاحب التقريب: بأن الوجوه المذكورة ليس بمطرودة ليس بقادح ⁽⁵⁾، وهنا وجه آخر وهو أن يكون تذكير الضمير لاكتساب المرجح من المضاف إليه ⁽⁶⁾ (ويبعده) (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) ⁽⁷⁾، ولم يقل: ويرده، لأن ما قيل مناسبه مرجحة لا يلزم اطرادها حتى يكون تخلفها في موضع آخر قادحاً ⁽⁸⁾، (فَدُكِّرَ الوصف) أراد به ما يقابل الجامد، لا النعت النحوي حيث لا إضافة (ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في «قريب» إذ لم يرد قريب النسب قصداً للفرق ⁽⁹⁾، وأما قول الجوهري: «إِنَّ التذكير لكون التأنيث مجازياً» ⁽¹⁰⁾ فَوَهْمٌ؛ لوجوب التأنيث في نحو: «الشمس طالعة، والموعظة نافعة» وإنما

(1) الأعراف: 56.

(2) في لسان العرب (ض غ ب) 55/1، والضعيف والضعاب: صوت الأرنب والذئب.

(3) الكشاف 83/2، وفي البحر المحيط 71/5: وقيل: هو مصدر وجاء على فعيل كالضعيف وهو صوت الأرنب والنفقة.

(4) تصريب يقتضيه السياق، والنص في النسخة الأصل: «ولا بين أن يكون المسند فعلاً خارج عن قانون النجاة، لأنهم لم يفرقوا بين أن يكون...».

(5) حاشية السعد على الكشاف ل/ 215.

(6) - وصاحب التقريب هو: أبوحيان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط، وقد سبق أن ترجمت له، والتقريب هو مختصر لمقرب بن عصفور، وصنعه أبوحيان ثم شرح هذا المختصر وسماه التدريب بنظر كشف الظنون 649/2.

(7) ساقط من (س).

(8) الشورى: 17.

(9) استشهد المصنف بآية الشورى على إبطال أن يكون «قريب» جاء مذكراً في آية الأعراف من باب الإضافة فقد دُكر في آية الشورى ولا إضافة. حاشية الدسوقي 143/3.

(10) معاني القرآن للفراء 380/1.

(10) الصالح 198/1.

يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين⁽¹⁾ لآ المضميرين) قيل: يمكن حمل [كلامه]⁽²⁾ على أن المؤنث غير الحقيقي يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر، ولكن قد ينوب عنه عطف قوله: / ولأن مالا يكون ثانيه حقيقياً جاز تذكره 360 / ب على قوله، لأنه أراد بالرحمة الإحسان⁽³⁾.

(السادس: ثانيث المذكر، كقولهم: «قُطِعتْ بعض أصابعه»⁽⁴⁾ وقرئ (تلتقطه بعض السيارة)⁽⁵⁾) بناء التانيث⁽⁶⁾، (ويحتمل أن يكون منه (فَلَهُ عَشْرُ أمثالها)⁽⁷⁾، و(كُشِّمَ على شَفَا حَفرةٍ منَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم منها)⁽⁸⁾ أي: من الشفا (ويحتمل أن الضمير لـ النار) ولم يذكر احتمال أنه لـ الحفرة «، لأنه إذا أمكن عوده إلى المضاف لا اعتبار لعوده إلى المضاف إليه، قال أبوحيان: الإنقاذ من الشفا أبلغ من الإنقاذ من الحفرة والنار، لأن الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ منهما بخلاف العكس، فعود الضمير إلى الشفا هو الظاهر، من حيث اللفظ ومن حيث المعنى⁽⁹⁾.

(وأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف

المحذوف، وهو مؤنث، وقال:

(1) في (س) بزيادة: صفة المجازي والحقيقي.

(2) في (س): (كلام الجوهرى).

(3) قائله الدمايى. حاشية الشنئى 195/2.

(4) لفظه «بعض» مذكر، اكتسب التانيث من «أصابعه» ولذلك أُنْثِ لها المقل «قُطِعتْ»، وفي الخصائص 415/2: «وأمّا ثانيث المذكر فقرأه من قرأ: «تلتقطه بعض السيارة» وكقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهب بعض أصابعه...».

(5) يوسف: 10، وهذه القراءة قراءة الحسن، انظر إعراب الفراءات السبع وعللها لابن خالويه 62/2.

(6) في (س) بزيادة: ومعناه أنه يجوز التانيث، فالتذكير الأصل، وهو الأفضح، ولهذا قرأ الجمهور «يلتقطه» بالتذكير.

(7) الأنعام: 160.

(8) آل عمران: 103.

(9) البحر المحيط 22/3.

طُولُ اللَّيَالِي اسْرَعَتْ لِي نَقْضِي وَتَقْضُنْ كُلِّي وَتَقْضُنْ بَغْضِي⁽¹⁾

بيت من الرجز للأغلب بن جعشم المعجلي⁽²⁾، عمر في الجاهلية عمرًا طويلاً، وادرك الإسلام [فأسلم]⁽³⁾، ويقال إنه أول من رجز الأراجيز فجعله قصائد⁽⁴⁾ وقيل: إنه للعجاج⁽⁵⁾، والشاهد في «أسرعت» فإنه أئث مع أنه خبر «طول» لتأنيث المضاف إليه، (وقال:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفُنْ قَلْبِي)⁽⁶⁾

صدر بيت من الوافر عجزه:

ولكن حُبُّ من سَكَنَ الديار

والشاهد في «شَغَفُنْ» فإنه أئث ضميره العائد إلى «حُب» لتأنيث المضاف إليه، وفي شاهد على أن المضاف يكتسي الجمع من المضاف إليه، ذكره الرضي⁽⁷⁾.
(وأنشد سيويه:

⁽¹⁾ للأغلب المعجلي في الأغانى 28/21، وخزانة الأدب 4/224، وشرح أبيات سيويه 366/1، وللمعاج في الكتاب 53/1، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/106، والخصائص 2/418، وشرح الأشموني 449/1، والصاحبي في لغة اللغة ص 252، والمختضب 4/199.

⁽²⁾ انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص 407/ خزانة الأدب 2/239، والأعلام 335/1.

⁽³⁾ في (س): (حسن إسلامه).

⁽⁴⁾ الشعر والشعراء ص 407 وهو أول من شب الرجز بالقصيد واطاله....
⁽⁵⁾ شرح شواهد المفني 2/881.

⁽⁶⁾ لجنون لبلى في ديوانه ص 120، وخزانة الأدب 4/227.

⁽⁷⁾ شرح الرعي على الكافية 2/216.

- وفي (س) بزيادة: ولم يذكره المصنف.

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ⁽¹⁾

بيت من الطويل للأعشى، «شرق» من شَرِقَ بَرِيْقُهُ إذا غَصُ بِهِ⁽²⁾
و«أذعته» أفشيته، والخطاب لرجل لا يكتُم ما يسمعه، و«القناة» الرمح، والكاف
للتشبيه، و«ما» مصدرية، والشاهد في «شَرِقَتْ»⁽³⁾ والمعنى: إنك تشرق بالقول
الذي أفشيته كما أن القناة تشرق بالدم ولا تشربه.
(وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهريُّ في قوله:

تجنب صديقاً مثل «ما» واحذر الذي يكون لعمرو بين عروبٍ وأخجم

فإن صديق السوء يُؤري وشاهدي: «كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ»⁽⁴⁾
ومراذه بـ«ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة،
وبـ«عمرو» الكناية عن الرجل المتزُّد الآخذ ما ليس له، كأخذ «عمرو» الوافر في
الخطُّ قيل: ليس المراد الكناية، وإنما المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنبه بـ«ما»
الموصولة في الإتصاف بالنقص، والحذر من الشخص الذي يكون شبيهاً بـ

(1) للأعشى في ديوانه ص186، والأشياء والنظائر 3/197، وخزانة الأدب 5/106، وشرح أبيات سيويه
7/105، والكتاب 1/52، ولسان العرب (ص د ر) 4/446، و (ش ر ق) 10/178، وبلا نسبة في
الخصائص 2/417، والمقتضب 4/179، وشرح الأشموني 1/500.

(2) في (س) بزيادة: من باب علم.

(3) في (س) بزيادة: حيث أُلِّغَ مع أنه مسند إلى (صدر) لا إلى المضاف إليه.

(4) بيتان من الطويل لابن حزم الظاهري في حاشية الأمير 2/13، وشرح أبيات المغني 7/108، وخزانة
الأدب 5/105، وحاشية الدسوقي على المغني 3/145.

- وابن حزم هو: أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره واحد أئمة
الإسلام، من مؤلفاته «النصل في الملل والأهواء والنحل»، و«الحلى»، وغيرهما، معجم الأدباء 3/546
ووفيات الأعيان 3/325، والأعلام 4/254.

«عمرو» في التزديد وأخذ ما ليس له⁽¹⁾، وقد أكثر الشعراء من ذكرِ واو «عمرو»، وقال أبو نواس يهجو أشجع السلمي:

قُلْ لَنْ يَدْعِيَ سُلَيْمًا سَفَاهَا لَسْتُ مِنْهَا وَلَا قُلَامَةً ظَفَرِ
إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ سُلَيْمٍ كَوَاوٍ أَلْحَقْتُ بِالْهَجَا ظُلْمًا بَعْمَرُو⁽²⁾

وقال التهامي: لغو كحرف زَيْدٍ لا معنى له، أو واو عمرو فقلدها كوجودها⁽³⁾، وقال أبو سعيد الرستمي:

أَفِي الْحَقِّ يُفْطَى ثَلَاثُونَ شَاعِرًا وَيُحْرَمُ مَا دُونَ الرِّضَى شَاعِرٌ مَثَلِي
كَمَا سَأَعُوا عَمْرًا بِوَائِ مَزِيدٍ وَضَوِّقَ بِسْمِ اللَّهِ فِي أَلْفِ الْوَصْلِ⁽⁴⁾

(وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للإستغناء عنه⁽⁵⁾ فلا يجوز «أمة زيد جاء» ولا «غلام هند ذهب» ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح

⁽¹⁾ قاله الدمامي - حاشية الشمني 195/8.

⁽²⁾ بيت من الطويل لأبي نواس في ديوانه 539/1 بلفظ «سُلَيْمًا سَفَاهَا» وفي خزانة الأدب 5/105 بلفظ «أبها المدهى».

- وأشجع السلمي هو: أبو الوليد، أشجع بن عمرو السلمي، من بني سليم شاعر فحل، كان معاصراً لبشار، توفي سنة 195 هـ معاهد التصحيح 62/4، والشعر والشعراء ص 373، والأعلام 1/331.

- في (س) بزيادة: ويحكي أن بعضهم رأى في منامه قد كتب على ظفره واو، فقص على العابر دلياً فأخبره أنه دهى في نيب.

⁽³⁾ انظر قول التهامي في حاشية الأمير 113/2.

⁽⁴⁾ البيتان من المقاروب وهي منسوبة لأبي سعيد الرستمي في بنية الدهر 373/3.

- وأبو سعيد الرستمي هو: محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن علي بن رستم من أبناء أصبهان وأهل يوتنها، ومن يقول الشعر في الرتبة العليا، ومن شعراء العصر في الطبقة الكبرى، كنا في بنية الدهر 355/3.

⁽⁵⁾ وفي (س) بزيادة: وزاد ابن مالك قيدا ثانياً، وهو كون المضاف بعضه، أو لبعض، نحو: «اجتمعت أهل البمامة».

قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية (لا تنفع نفساً/ إيمانها)⁽¹⁾ بتأنيث 1 / 361
 الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بعضُ أصابعه»⁽²⁾ لأن المضاف لو سقط هنا لقليل:
 «نفساً لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن
 الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، نحو:
 «زيداً ظَلَمَ» يريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.
 السابغ: الظرفيّة، نحو: (تؤتي أكلها كل حين)⁽³⁾، وقوله:

أنا أبو المنهال بعضُ الأحيان⁽⁴⁾

تقدّم شرحه في الباب الثالث⁽⁵⁾.
 (وقول المتنبّي:

أيّ يومٍ سرّرتني بوصالٍ لَمْ تُسوّني ثلاثة بصدود)

(1) الأنعام: 158.

(2) ينظر نص أبي الفتح في المحتجب 1/ 347. ونص ابن مالك: «لأنك لو حذفته الإيمان، وأسندت «تنفع» إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز بإجماع، لأنه بمنزلة قولك: زيداً ظَلَمَ، وتريد: ظَلَمَ زيدٌ نفسه، فتجعل فاعل «ظلم» ضميراً لا مفسراً له إلا مفعول فعله، فتصير الشّبهة مفتقرة إلى الفضلة افتقاراً لازماً وذلك فاسد وما أفشى إليه فاسد، وقد خفي هذا المعنى على ابن جني، فأجاز في المحتجب أن تكون قراءة أبي العالية من جنس «تسفت أحوالها مرّ الرياح» وهو خطأ بَيِّنٌ، والتنبّه عليه متعين...»، وانظر شرح التصريح على التوضيح 1/ 689.

- وأبو العالية هو رفيع بن مهران الرّياضي، قارئ ثقة من الطبقة الثانية، مات سنة 90 هـ. تهذيب الكمال 6/ 220، وتهذيب التهذيب 6/ 283.

- وفي (س) بزيادة: مقول القول أبي الفتح وبيان الرد عليه، وقوله. إبراهيم: 25.

(4) الرجز لأبي المنهال في لسان العرب (أ ي ن) 42/ 13، وبلا نسبة في الخصائص 270/ 3 وجمع المرامح 114/ 3. قامة: ليس عليّ حَسْبِي بِضَوْلَان، والشاهد في «بعض» اكتسب الظرفية من المضاف إليه «الأحيان».

(5) ينظر الباب الثالث من الكتاب في أحكام ما يشبه الجملة وهو الشاهد رقم 800 من شواهد المعنى.

تقدم شرحه في فصل «أي» لكن أنشده هناك «لَمْ تُرْعِنِي»^(١) (و«أي» في البيت استفهامية مراد بها النفسي، لا الشرطية، لأنه لو قيل مكان ذلك: «إن سَرَرْتَنِي» انعكس المعنى) لأن البيت موضوع للشكاية، ولا يُظهر الشكوى إن قلت: «إن سَرَرْتَنِي يوماً بوصال لم تُرْعِنِي ثلاثة أيام بالإعراض»، (ولا يقال: يدلُّ على أنها شرطية أن الجملة المنفية - إن اسْتُؤْنِفَتْ، ولم تُربط بالأولى - فسد المعنى) هذا تعرض منه لنفي ما يدلُّ على أنها شرطية بعد تعرض لنفي أنها شرطية (لأننا نقول: الربط حاصل بتقديرها صفة لـ «وصال» والرباط محذوف، أي: لم ترعني بعده، ثم حلّفا دفعة، أو على التدرّج، أو حالاً من تاء المخاطب في «سررتني» والرباط فاعلها، وهي حال مقدرة [أو معطوفة بفاء مقدرة]^(٢) عطف على «حالاً» (فلا موضع لها، أي سررتني غير مقدر أنك ترعني) تفسير للحالية، فالأولى تقديره على قوله: أو معطوفة (وَمَنْ رَوَى «ثلاثة» بالرفع، فالحالية ممتنعة، لعدم الرباط) [بناءً على أن الأصل عدم التقدير، وإلا فيجوز أن يقدر الضمير كما مرَّ في فصل «أي»]^(٣) (٤).

(الثامن: المصدرية، نحو: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٥) فـ «أي» مفعول مطلق لإضافته إلى مصدر (نَاصِبُهُ «يَنْقَلِبُونَ» و«يعلم» معلقة عن العمل بالاستفهام، وقال:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيُّ ذَيْنِ تَدَايَنْتِ
وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلثَّقَاضِي غَرُمَهَا

(١) بنظر فصل «أي» وهو الشاهد رقم 126 من شواهد المعنى.

- في (س) بزيادة: وكلامه هنا يدل عليه.

(٢) في (س): [أو معطوفة بالنصب عطف على «حالاً» بفاء محذوفة].

(٣) في (س): (بل غير ممتنعة، أن يجعل الربط بتقدير ضمير، أي: بصدود منك ولكن تقدم وجه ما قاله في فصل «أي»).

(٤) بنظر فصل «أي» معنى اللبيب.

(٥) الشعراء: 227.

[تقدّم شرحه في الباب الثاني⁽¹⁾، وأورده هنا شاهدا لتعليق «يعلم» بـ«أي» وانتصاب أي بما بعدها، كما في الآية⁽²⁾]، [وقيل استطرادا لمناسبته للآية⁽³⁾]⁽⁴⁾، فسقط ما قيل: إنه لا معنى له لإنشاده⁽⁵⁾، والكلام عليه هنا، لأنه يصدد أن يذكر ما يكتسبه الاسم بالإضافة، وهنا ليس كذلك⁽⁶⁾.

(«أي» الأولى واجبة النصب بما بعدها، كما في الآية، إلا أنها هنا مفعول به، كقوله: «تداينت مالا» لا مفعول مطلق، لأنها لم تُصِفْ لمصدر، والثانية واجبة الرفع بالإبتداء، مثلها في (لِتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) ⁽⁷⁾ و) وَلِتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَدَاوًا ⁽⁸⁾.

التاسع: وجوب التصدير⁽⁹⁾، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غلامٌ من عندك؟»، والخبر في نحو: «صبيحة أي يوم سفرك؟»، والمفعول في نحو: «غلامٌ أيهم أكرمت؟»، و«مين» و«مرورها في نحو: «مين غلام أيهم أنت أفضل؟»، ووجب الرفع في نحو: «علمتُ أبو من زيد»، وإلى هذا يشير بعض الفضلاء) هو الشيخ أمين الدين العروضي المحلي:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمِنْ عَدَا مضافاً لأَرْبَابِ الصُّدُورِ تُصَدَّرُ
وإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطُّ قَدْرًا مِنْ عِلَّاكَ وَتَحْقُرَا

(1) ينظر باب التعليق من الباب الثاني، وهو الشاهد رقم 772 بالمعنى.

(2) في (س): (تقدم شرحه في باب التعليق من الباب الثاني، وإنما ذكره هنا على سبيل الاستطراد، أو شاهدا لتعليق «يعلم» بـ«أي»، وانتصاب «أي» بما بعدها).

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشمني 16/2..

(5) قائله اللغامي، المصدر السابق.

(6) في (س) بزيادة: وهنا لم يكتسب الاسم بالإضافة حالة لم تكن له قبلها.

(7) الكهف: 12.

(8) طه: 71.

(9) في (س) بزيادة: أي: تاسع الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه وجوب تصدير المضاف مثل ما أضيف إليه.

فرفع «أبو» مِنْ لَمْ خَفَضْ مُزْمِلٌ بَيْنَ قَوْلَيْ مُغْرِبًا وَمُعْذِرًا⁽¹⁾

آيات من الطويل، «عليك» إغراء، و«إياك» تحذير [أشاراً]⁽²⁾ إليها آخر كلامه، وضمير «بَيْنَ» راجع إلى «رَفَعَ»، و«خَفَضْ» باعتبار المذكر⁽³⁾ وبه صَحَّ أَنْ يقع خبراً عنهما فلا حاجة [إلى القول]:⁽⁴⁾ بأنه خبر عن / أحدهما وخبر الآخر⁽⁵⁾ بـ/ محذوف، وقوله: «مُغْرِبًا وَمُعْذِرًا» قيد لمُحذوف، والتقدير على أَنْ يكون المحذوف من الثاني مثلاً، فرفع «أبو مَنْ» بَيْنَ قَوْلَيْ وخَفَضْ «مُزْمِلٌ» كذلك، وهما بَيِّنَان قَوْلِي، مُغْرِبًا وَمُعْذِرًا، لا قيد للمذكور، لأن رَفَعَ «مَنْ» بَيْنَ قَوْلَيْ: مُغْرِبًا فَقَطْ، وخَفَضْ «مُزْمِلٌ» بَيْنَ قَوْلَيْ: مُعْذِرًا فَقَطْ⁽⁶⁾ (والإشارة بقوله: «لَمْ خَفَضْ مُزْمِلٌ» إلى قول امرئ القيس:

كَانَ أَبَانًا فِي عُرَانِينَ وَتَيْلِهٍ كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بِحَادٍ مُزْمِلٍ⁽⁷⁾

«أبان» جبل بعينه، والمشهور «كَأَنَّ ثَبِيرًا» وهو جبل ممك، وعُرَانِينَ جمع عُرْنِينَ [وهو الأنف، واستعارة]⁽⁸⁾ الأوائل المطر شَبَّهت بالأنوف في التقدم،

⁽¹⁾ الآيات: لأمين الدين العروسي المجلس في حاشية الأمير 2/ 14، وحاشية الدسوقي 149/6، وحاشية

الشنقي 196/2، وشرح آيات مغني اللبيب 7/ 110، وخزانة الأدب 5/ 104

- وأمين الدين العروسي المجلس هو: محمد بن موسى، أمين الدين الأنصاري، المجلس لمحي من أهل الحلة بمصر، توفي سنة 673 هـ له شعر حسن وكتب منها: أرجوزة في العروض سماها «الجرمزة الغريفة»، انظر بذية الوعاة 1/ 192، وخزانة الأدب 5/ 106، والأعلام 6/ 682.

⁽²⁾ في (س): (كما ينبغي).

⁽³⁾ في (س) بزيادة: لأنه خبر عنهما.

⁽⁴⁾ في (س): (قيل).

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: ولا يخفى أنه تكلف.

⁽⁶⁾ بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص 25، و«كَانَ ثَبِيرًا» في خزانة الأدب 5/ 98، 37/9، و«كَانَ أَبَانًا» في شرح شواهد الغنى 2/ 883، و«أفانين» بدل «عُرَانِينَ» في لسان العرب (ع ق) 10/ 255، و(ز م ل) 11/ 311، وفي لسان العرب (خ ز م) 12/ 177 «كَانَ ثَبِيرًا»، و(أ ب ن) 13/ 6.

وتاج العروض (خ ز م) 8/ 274، وبلا نسبة في الأشياء والظواهر 2/ 10.

⁽⁷⁾ في (س): (وهو الأنف أو معظمه هنا استعارة).

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: إذا الأنوف تتقدم الوجوه.

و«الويل» جمع وإبل وهو المطر العظيم القطر، و«الجداد» بكسر الباء كساء مخطط، و«المزمل»⁽¹⁾، [اسم مفعول⁽²⁾ الملتف بالثياب، يقول: كأنّ أباناً في أوائل مطر من السحاب سيد أناس تلقّف بكساء مخطط، وشبه تغطيه بتغطي هذا الرجل بالكساء. (وذلك أن «مزملأ» صفة لـ «كبير» فكان حقّه الرفع ولكنه خفّض لجاورته للمخفوض.

العاشر: الإعراب، نحو: «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه⁽³⁾.

قيل: لا ينبغي ذلك في هذه الأمور، لأن «خمة عشر» عند من يضيفه معرب مطلقاً، سواء أضيف إلى معرب أو مبني، نحو، «هذه خمة عشر»⁽⁴⁾ بضم الراء (والأكثر البناء) قال الرضي: إذا أضيف العدد المركب، فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجه، والإضافة كاللأم لا تنافي البناء، والأحد عشر مبني إنفاقاً، والأخفش والفراء يجعلهما كالضاف والمضاف إليه، فيكون «خمة عشر زيد» كـ «ابن عرس زيد»⁽⁵⁾.

(الحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير» و«مثل» و«دون» وقد أُسْتُدِلُّ على ذلك بأمور منها قوله تعالى: (وحيل بينهم وبين ما يشتهون)⁽⁶⁾، (وَمِنَّا دون ذلك)⁽⁷⁾ قاله الأخفش⁽⁸⁾، وخولف⁽⁹⁾، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي: حيل هو، أي: الحول⁽¹⁰⁾، كما في قوله:

(1) في (س) بزيادة: بفتح الثانية.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وهو الأخفش، وحكى سيبويه إعراب الجزء الثاني مع بناء الأول على الفتح، نحو: هذا أحد عشر.

(4) قاله الدمامي، حاشية الشنبي 196/2.

(5) شرح الرضي على الكافية 307/3.

(6) س/54.

(7) الجن/11.

(8) انظر قول الأخفش في الإرتشاف 1450/3.

(9) في الدر المنثور 455/5، «لا بينى المضاف إلى غير متمكن مطلقاً، فلا يجوز قام غلامك».

(10) البحر المحيط 281/7.

وقالت من يَخْلُ عليك ويُقتل وإن يكشف غرائمك تُذَرِّبُ^(١)

بيت من الطويل لإمرئ القيس، ضمير «قالت»، لزوجته أم جندب^(٢)
ففضله على زوجها، فقال بِمَ فَضَّلْتِهِ؟ قالت: فرس ابن عبده^(٣) أَجْرَى من فرسك،
قال وبِمَ ذاك؟ قالت: سمعتك زجرت وضربت وحرمت، وهو قوله:

فليصرتُ الموبِّ وللساق درَّةٌ وللزجر منه وقع أهوج مُنْعَبٍ^(٤)

وأدرك فرسُ ابن عبدة الطريدة ثانياً من عنانه، وهو قوله:

وأقبل بهري ثانياً من عنانه يُرْكَمَرُ الرائح المتحلب^(٥)

فمضب عليها وطلقها^(٦).

^(١) لإمرئ القيس في ديوانه ص 42، وشرح أبيات المني 114/7، وشرح الأشموني 325/1، والشاهد فيه في «يعتل» فإن التابع عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر، أي: يعتل هو، أي: الإعتلال المعهود.

^(٢) في (س) بزيادة: حكى عن الأصمعي أن علقمة بن عبدة أناه وهو قاعد في الحيمة، وخلفه أم جندب فذاكرا الشعر، فقال لإمرئ القيس: أنا أشعر منك، وقال علقمة: بل أنا أشعر منك، فقال إمرئ القيس: قل، وأنا أقول، وبما كما إلى أم جندب. والنص موجود في هامش ظ.

^(٣) ابن عبدة هو: علقمة بن عبدة بن ناضرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، معاصر لإسرى القيس، توفي سنة 20 ق. هـ. الشعر والشعراء ص 152، ومعاهد التنصيص 175/1 ذ والأعلام 247/4.

^(٤) لإمرئ القيس في ديوانه ص 40 ورؤي في الموشح ص 36 والشعر والشعراء ص 152 «أهوج مُنْعَبٍ: الهوج: الحق، و«المنْعَب» من سير الإبل وقيل: الثَّغْب أن يحرك الجعير رأسه إذا أسرع، لسان العرب (هـ و ج) 394/2، (ن ع ب) 764/1.

^(٥) بيت من الطويل لعلقمة بن عبدة التميمي. روي «فأدركهن ثانياً من عنانه» في الموشح ص 36، والشعر الشعراء ص 126، ومعاهد التنصيص 176/1، وخزانة الأدب 284/3.

^(٦) طبقات شعراء الشعراء 139/1، والموشح ص 35، وديوان إمرئ القيس، وحاشية الشمني 196/2.

و«يعتزل» يعتذر، و«يسوءك» يمزك، و«تذرب» بالبدال المهملة تتعود،
وقيل: بالمعجمة مضارع ذرب كعَلِمَ، أي: احتد لسانه⁽¹⁾

(أي: يعتزل هو، أي: الاعتلال، ولا بد عندي من تقدير «عليك» مدلولاً
عليها بالمدكور، ويكون حالاً من الضمير⁽²⁾ في «يعتزل» لتيقيد بها، فتفيد ما لم يفده
الفعل) لأن المصدر⁽³⁾ لا ينوب عن الفاعل من غير تقييد لقوات الفائدة⁽⁴⁾، قيل:
[لا حاجة إلى ذلك]⁽⁵⁾، لأن الفعل إنما يدل على مصدر نكرة، والنائب هنا مصدر
[معرف]⁽⁶⁾ معهود [كما قدره المصنف]⁽⁷⁾ فيفيد فائدة لم يفدها الفعل [وفيه أن
اللام يجوز أن تكون للجنس لا للعهد]⁽⁸⁾ (وعن الثاني بأنه على حذف
الموصوف، أي: ومثا قوم دون ذلك،/ كقولهم: «ومثا ظعنٌ ومثا أقام» أي: مثا 1 / 362
فريق ظعن ومثا فريق أقام، ومنها قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم)⁽⁹⁾ فيمن فتح
«بين» قاله الأخفش⁽¹⁰⁾، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل «بين» ظرف والفاعل ضمير
مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد وقع التقطع، أو إلى الوصل، لأن (و ما
ترى معكم شفعاءكم)⁽¹¹⁾ يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التوصل، أو إلى
(ما كنتم تزعمون) على أن الفعلين يعني «تقطع» و «ظلّ» (تنازعا)⁽¹⁾ فاعمل

(1) حاشية الشنعي 196/2. في (س) بزيادة: والمعنى متى يبخل عليك بالوصل ويعتذر لك عن تركه بعذر
بمزك ذلك، فيحتج تخضع وتذل، وإن يكشف غرامك بإنالك بمرامك من الوصل يحتج لسانك فلا يكون
حيث خضوع ولا ذلة.

(2) في (س) بزيادة: المستر.

(3) في (س) بزيادة: المطلق.

(4) في (س) بزيادة: فلا يقال ضرب ضرب.

(5) في (س): (لا حاجة إلى ما ذكره).

(6) في (س): (معروف). وهذا القول: للدمايني، انظر حاشية الشنعي 196/2.

(7) في (س): (كما صرح به المصنف).

(8) في (س): (وفيه بحث لجواز أن تكون اللام للجنس).

(9) الأنعام: 94.

(10) قرأ المذنبان والكساني وحفص بنص التون، وقرأ الباقر بنرفعها. ينظر النشر في القراءات العشر 260/2.

وانظر معاني القرآن للأخفش 1/256.

(11) الأنعام: 95.

- في (س) بزيادة: تمام الآية «الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء لقد تقطع بينكم وصل عنكم ما كنتم
تزعمون».

(تنازعا⁽¹⁾) فاعمل فيه الثاني وأضمر الفاعل في الأول راجعا إليه، قيل: تخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنّف فعله، ولا الإقرار عليه⁽²⁾، فإنه معترف بضعفه كما مرّ قريبا⁽³⁾، وفيه أن الإقرار عليه ممنوع كما مرّ قريبا، (ويؤيد التأويل قوله:

أَمْ بِأَمْرِ الْخِزْمِ لَوْ اسْتَطِيعَ وقد حيل بين العيرِ والنزوان⁽⁴⁾)

بيت من الطويل (بفتح «ين» مع إضافته إلى معرب) فيجب التأويل بأن يُدعى [أن النائب عن الفاعل ضمير المصدر، أي: حيل هو، أي الحول]⁽⁵⁾، والخرم الضبط والأخذ بالإحتياط، والعير الحمار الوحشي والأهلي، والنزوان بفتحات الوثوب على الأثني للضراب (ومنها قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تُنْطِقُونَ)⁽⁶⁾ فيمن فتح مثلاً⁽⁷⁾ وقراءة بعض السلف⁽⁸⁾ (أَنْ يُصَيِّبَكُمْ مِثْلُ مَا

(1) عند أبي البقاء ثلاثة أوجه على قراءة النصب: أحدها: ظرف لإِ (تقطع) والفاعل مضمر، أي: تقطع الوصل بينكم، ودل عليه شركاء والثاني: وهو وصف لمخدوف، أي: لقد تقطع شيء بينكم، أو وصل، والثالث: وهذا المصوب في موضع رفع وهو معرب، وجاز ذلك حملا على أكثر أحوال الظرف، وهو قول الأخفش: انظر البيان 389/1. وفي الدر المنصور سبعة أوجه على قراءة النصب بدأؤها: وهو أن: أبعج ظرف...، الدر المنصور 126/3. في (س) بزيادة: يعني «تقطع» و«ضل» تنازعا ما كنتم تزعمون.

(2) قاله الدماميني

— حاشية الشنقي 196/2.

(3) في (س) بزيادة: في قوله تعالى: «فلما ثبتن له قال أعلم إن افقه على كل شيء قدير».

(4) بيت من الطويل لصخر بن عمرو السلمي (أخي الخنساء) في خزائن الأدب 438/1، والشعر والشعراء 352/1، ولسان العرب (ن ز ا) 319/15، ويلا نسبة في المنصف 197/2، والشاهد في «بين» بالفتح مع إضافته إلى معرب.

(5) في (س): (أن النائبين الفاعل مصدر معرف مهمود، أي: وقد حيل الحول، وحيل بمعنى حجز).

(6) الماريات: 23، وانظر المسرط في الفرائد العشر ص 253.

(7) في (س) بزيادة: وهو من عدا حزة والكسائي وأبوابكر والحسن وابن اسحاق والأعشى.

(8) في (س) بزيادة: هو عباده والمجدري وابن اسحاق.

أصاب⁽¹⁾ بالفتح [ويؤيد قراءة الرفع على فاعل «يصيب»]⁽²⁾ (3) وقول
الفرزدق:

.....
وإذا ما مثلهم بشر

بعض بيت تقدم في «إذا»⁽⁴⁾ (وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل»
لمخالفتها للمبهمات، لأنها تثني وتجمع⁽⁵⁾ لقوله تعالى: (إلا أسم أمثالكم)⁽⁶⁾،
وقول الشاعر:

.....
والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

تقدم شرحه في «أما»⁽⁷⁾، واعترض بأن الزمان المبهم كـ«يوم»، و«حين» إذا
أضيف إلى الجملة يُتَنَّى مع أنه يُثْنَى ويُجمع⁽⁸⁾ وأجيب بأن الكلام فيما يُتَنَّى لكونه
مبهماً أضيف إلى مبني، لا لكونه ظرفاً أضيف إلى جملة⁽⁹⁾، (وزعم أن «حقاً» إسم
فاعل من «حق» يحق» وأصله «حاق» كما في «بر» و«سر» و«ثم») فالأول غُفِفَ من
«بار» بمعنى مُحسن، والثاني من «سار» [بمعنى مبشراً]⁽¹⁰⁾ والثالث من نامَ ومنه
النَّامُ (ففيه ضمير مستتر، ومثل حال منه، وأن الفاعل «يصيبكم» ضميره
تعالى، لتقدمه في (وما توفيقى إلا بالله⁽¹¹⁾)⁽¹²⁾). وقيل: ضمير العذاب، ومثل

(1) هود: 89.

(2) قراءة الجمهور «مثل» بالرفع، والنصب قراءة مجاهد والجاحدي وابن اسحاق. ينظر تفسير ابن عطية
202/3.

(3) في (س): (ويؤيد قراءة الرفع، لأن «مثلاً» في كل منهما فاعل «يصيبكم»).

(4) ينظر ميث (إذا) شاهد رقم (120) في معني اللبيب.

(5) شرح التسهيل 263/3.

(6) الأنعام: 39.

(7) ينظر بحث (أنا) معني اللبيب شاهد رقم (81).

(8) حاشية الشنقي 197/2.

(9) المصدر السابق.

(10) ساقط من (س).

(11) هود: 88.

(12) شرح التسهيل 263/3.

ضمير العذاب، ومثل «مصدر، بل نعت لمصدر محذوف، أي يصيبكم إصابة مثل ما أصاب»⁽¹⁾ (وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة) قيل: شاذ. وهو قول سيويه⁽²⁾ وقيل: غلط لأن الفرزدق تميمي لم يعرف شرط إعمال «ما»⁽³⁾ وقيل: مثلهم حال والخبر محذوف، أي في الوجود⁽⁴⁾، (ومنها)⁽⁵⁾ قوله:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حماسة في غصون ذات أوقال⁽⁶⁾

تقدم شرحه في فصل «غير»⁽⁷⁾ (فد «غير» فاعل له يمنع» وقد جاء مفتوحاً) قيل: ليس هذا من الإضافة إلى المبنى، إذ المعنى «غير نطق حماسة»⁽⁸⁾ وأجيب بأن المضاف إليه هنا جملة مصدرة بحرف مصدري، فيكون مبنيًا غاية الأمر أنه في تأويل مفرد معرب⁽⁹⁾. (ولا يأتي فيه بحث ابن مالك⁽¹⁰⁾، لأن قولهم: «غَيْرَانِ، وأخيار» ليس بعربي، ولو كان المضاف غير مبهم لم يُننَّ، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غلامي» ونحوه مبني⁽¹¹⁾. فمردود⁽¹²⁾، ويلزمهم بناء «غلامك» و«غلامه» ولا قائل بذلك) قال الرضي: مذهب النحاة أن باب «غلامي» مبني لإضافته إلى المبنى، وخالفهم ابن الحاجب فعده من قسم المعرب المقدّر إعرابه، وهو الحق بدليل/362 ب

(1) البحر المحيط 5/255، واللباب في علوم الكتاب 10/550.

(2) الكتاب 1/60، وعبرة سيويه: «وهذا لا يكاد يعرف».

(3) حاشية الشمني 2/197.

(4) المقضب 4/91، وشرح الرضي على الكافية 2/88، وحاشية الشمني 2/197.

(5) أي: من البناء بإضافة المبهات إلى مبني.

(6) والشاهد فيه أن «غير» اكتبت البناء لإضافتها إلى مبني.

(7) ينظر فصل «غير» شاهد رقم (260) في مفتي الليب.

(8) قاله الدمامي.

- حاشية الشمني 2/197.

(9) شرح الرضي على الكافية 3/175.

(10) وبحث ابن مالك السابق أن «مثل» لا يكون فيه بناء، لأنه يخالف المبهات، فهو ينشئ ويجمع.

(11) كتاب الجمل في النحو للجرجاني ص 57.

(12) لأن «غلام» المضاف ليس من المبهات.

المقدّر إعرابه، وهو الحق بدليل / إعراب نحو «غلامه وغلامك» ومن أين أنّ
الإضافة إلى المبني مطلقاً سببُ البناء بل لها شرط⁽¹⁾.

(الباب الثاني⁽²⁾): أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذ» نحو:
(وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ)⁽³⁾، و(مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ)⁽⁴⁾ يقرآن بجر يوم وفتح⁽⁵⁾.
الثالث⁽⁶⁾: أن يكون زماناً مبهماً، والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصلياً كان
البناء، كقوله:

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازع⁽⁷⁾

بيت من الطويل للناطقة الذبياني⁽⁸⁾، «عاتبت» لمت، و«الصبا» بالكسر
الميل إلى الجهل، و«أصح» من الصحو وهو الإفاقة من السكر، وفيه شاهد على
الجزم بـ«لَمَّا» بعد همزة الإستفهام، و«الوازع» المانع، يعني أنه بكى لشوقه وميله إلى
محبوبته، ثم رجع نفسه بالملامة على الإتهامك في سكر الصبوة، ووبّخها على عدم

(1) شرح الرضي على الكافية 86/1.

(2) ذكر أن البناء هو الحادي عشر من الأمور التي يكسبها الاسم بالإضافة، ويبن أن ثلاثة أبواب: تقدم الأول،
وهذا هو الباب الثاني.

(3) هود: 65.

(4) المعارج: 11.

(5) قرأ نافع، والكسائي، وأبو جعفر بفتح الميم، والباقرن بالكسر.

(6) ينظر البلور الزاهرة 388/2، والمحاف فضلاء البشر 560/2.

(7) في (س) بزيادة: لم يُعد الباب لقرب العهد من الثاني.

(8) للناطقة الذبياني في الأعداد ص 140، وفي «أَلَمَّا تصح» وخزانة الأدب 456/2، وسر صناعة الإعراب
506/2، وشرح آيات سبويه 53/2، والكتاب 330/2، ولسان العرب (وزع) 390/8، وبلا نسية في
الأشباه والنظائر 111/6، وشرح الأشموني 508/1، وشرح الفصل 12/3، 591/4. والشاهد في
«حين» حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم.

(9) الناطقة الذبياني هو: أبو أمامة زياد بن معاوية، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، توفي سنة 18 ق.هـ. الشعر
والشعراء ص 59، وخزانة الأدب 135/2، والأعلام 54/3.

الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك، وهو الشيب الذي لا يليق
بصاحبه التلطف بأدناس الشهوات، إن البياض قليل الحمل للدنس.
(أو بناء عارضا كقوله:

لأَجْتَدِينَ مِنْهُنَّ قَلِيًّا تَحُلُمًا عَلَى حِينٍ يَمْتَصِّنِينَ كُلُّ حَلِيمٍ⁽¹⁾

بيت من الطويل «لأَجْتَدِينَ» بنون التاكيد الخفيفة، أي: لأستلن
و«التحلم» تكلف الحليم بالكسر⁽²⁾، و«على» ظرف له، أو للفعل، ويمتصنين
بمعنى يصبين كـ«يستجيب» بمعنى يُجيب، أو بمعنى يطلبن الصبوة، وبناء المضارع
لإنصالة بنون الإناث⁽³⁾ باق على إعرابه.

(رؤيا بالفتح وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك⁽⁴⁾)، مرجوح عند
ابن عصفور⁽⁵⁾، فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة إسمية) سواء كان
صدرها معربا أو مبنا (فقال البصريون: يجب الإعراب⁽⁶⁾)، والصحيح جواز
البناء⁽⁷⁾، ومنه قراءة نافع (هذا يومٌ ينفَعُ الصادقين)⁽⁸⁾ بفتح «يوم»، وقراءة غير

(1) بلا نسبة في خزنة الأدب 307/3، وشرح الأشموني 509/1، وشرح أبيات المغني 125/7، ومع
المراجع 218/1. والشاهد فيه وعلى حين يستصين، فإن «حين» بُني لإضافته إلى نون النسوة.

(2) في (ص) بزيادة: نصب على الحال أو المفعول له.

(3) في (ص) بزيادة: عارض على إعرابه، وإعرابه بمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبني الأصل، واليت
حجة على من ذهب إلى أنه مع نون الإناث باق على إعرابه.

(4) شرح التسهيل 255/3.

(5) المقرب ص 368.

(6) شرح الرغزي على الكافية 181/3، وأوضح المسالك 136/3.

(7) وعلى هذا ابن مالك في الألفية قال:

وقبَلْ نَمْسِلُ مُعْسِرٍ أَوْ مَبْسُدٍ
أَعْرَبُ وَمِنْ بَنَى فَلَنْ يَنْقُصَا

(8) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص 387.

المالدة: 121. فقرأ نافع «يوم» بالنصب والياقون بالرفع. انظر النشر 256/2.

أبي عمرو وابن كثير (يوم لا تملك نفس)⁽¹⁾ بالفتح⁽²⁾، وقال:

إذا قلتُ هذا حين أسلو يهجنِي نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر⁽³⁾

بيت من الطويل لأبي صخر عبدالله بن سلمة الذهلي⁽⁴⁾، «سلاه وسلاه
عنه» أي: نسيتهُ وثرَّكه، و«يهيج» مضارع هَاجَه، أي⁽⁵⁾: أثاره⁽⁶⁾، و«يطلع» بتشديد
الطاء.

(وقال آخر:

ألم تعلمي - يا عَمْرُكُ اللهُ - أنني كريمٌ على حين الكرام قليل
ولائي لا أخزى إذا قيل: مُنْلى سخي، وأخزى أن يقالَ مجيل⁽⁷⁾)

(1) الإنفطار: 19.

(2) ينظر الحجة في القراءات السبعة 383/6، والنشر 399/2.

- وأبو عمرو هو: أبو عمرو بن العلاء بن زياد بن عامر التميمي المازني البصري، إمام في اللغة والأدب،
وأحد القراء السبعة، توفي سنة 154 هـ. وفیات الأعيان 466/3، وفوات الوفيات 28/2، والأعلام
41/3.

- وابن كثير هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوه بن دوع القرشي البصري الدمشقي، أبو الفداء
حافظ مؤرخ فقيه، من كتبه: «البداءة والنهاية»، و«تفسير القرآن الكريم»، وغيرهما. توفي سنة 774 هـ
الدرر الكامنة 18/1، والبدور الطالع 202/1، والأعلام 320/1.

(3) لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 975/2، وشرح أبيات المغني 125/7، والكاميل ص 953،
ولسان العرب (ط ل ع) 235/8، والشاهد في «حيث» بني على الفتح لأنه المضاف إليه فعلاً معرباً.

(4) جاء في جميع النسخ «الذهلي» والصواب الهذلي. كما في الخزانة 261/6، وشرح أشعار الهذليين 915/2.
- في (س) بزيادة: من شعراء الدولة الأموية.

(5) في (س) بزيادة: بمعنى.

(6) في (س) بزيادة: والصبا ربيع مهيبا المستوى مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

(7) لبشر بن هذيل في ديوان المعاني 89/1، ولؤبال بن جهم الدجعي أو لبشر بن هذيل في شرح شواهد المغني
884/2، وبلا نسبة في شرح الأشموني 505/1، وجمع المواع 218/1، والشاهد في «حين» حيث يجوز
فيها الإعراب والبناء لأنه أضيف إلى مبنى وهو «عائب».

بيت من الطويل لمؤيد بن جهم⁽¹⁾، «يا» للتنبية أو للنداء، والمنادى محذوف، و«عمرك الله» بمعنى: سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة، وهو مفعول مطلق⁽²⁾، والأصل تعميرك الله، والإسم الشريف إما فاعل للمصدر، أو نصب على نزع الخافض، كم في «عمرتك الله» والمعنى: ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك، ولا يخلو منه، وحقيقته: عمرت قلبك بتذكير الله، ثم حُذِفَ القلبُ والتذكيرُ والباءُ، وقيل: عمرك الله، و«أخزى» مضارع «خزى» كعلم، أي: ذلُّ وهَان، أو مضارع «أخزاه الله» والمملوكُ الفقير (رُوي بالفتح⁽³⁾ حكي أن المصنف لما أنشد في بعض كتبه قول أبي صخر [شاهدا على البناء]⁽⁴⁾ قال: لقد سألني مسائل من أين تهبُّ الصبا؟ فأنشدته:

ألم تعلمي _ يا عمرك الله.. البيتين

قيل: وجه صلاحية هذا للجواب أنه أشار به إلى البيتُ المشارك له في بناء «حين» المضاف إلى الجملة، [ولا يخفى أنه صريح في ذكر محل الصبا]⁽⁵⁾، إذا قيل: فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر⁽⁶⁾، (ويحكى أن ابن الأخضر)⁽⁷⁾ علي بن عبد الرحمن الأشبيلي، تلميذ الأعلام، مات سنة أربع عشرة وخمسمائة (سُئِلَ بحضرة

(1) في (س) بزيادة: (المذجعي).

(2) في (س): (وقيل منصوب على أنه مفعول مطلق).

(3) أي: حين في هذا البيت وبيت أبي صخر السابق، وهو: إذا قلت حين أسلو يهيجني.

(4) في (س): (شاهدنا على بناء الاسم).

(5) في (س): (ولا يخفى أن البيت المشار إليه بإنشاء ذينك البيتين صريح في ذكر الصبا).

(6) في (س) بزيادة: فظهر المقصود، ولا يخفى أنه بعيد.

(7) انظر ترجمة ابن الأخضر في بغية الوعاة 174/2، ومعجم المؤلفين 457/2، والأعلام 299/4.

(سُئِلَ بِحَضْرَةِ ابْنِ الْأَبْرَشِ⁽¹⁾) خَلْفَ بْنِ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِيِّ، مَاتَ⁽²⁾ سَنَةَ اثْنَيْنِ 363 / 1
وِثْلَاثَيْنِ / وَخَمْسَمِائَةٍ (عَنْ وَجْهِ النِّصْبِ⁽³⁾) فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:

أَتَانِي - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أَنْكَ لَمْ تَنِي
وَتَلَّكَ الَّتِي تَسْتَكُ مِنْهَا الْمَسَامِعُ
مَقَالَةً أَنْ قَدْ قَلَّتْ: سَوْفَ أَنَالَهُ
وَذَلِكَ مِنْ تَلْقَاءِ مَثَلِكِ رَافِعٍ⁽⁴⁾

يَتَّانُ مِنَ الطَّوِيلِ، «أَبَيْتَ اللَّعْنَ» دَعَاءٌ لِلْمُخَاطَبِ بِأَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ أَبِيًّا لِلْعَنْ
بِأَنْ يَكُونَ شَرِيفَ النَّسَبِ عَالِيِ الْهَمَةِ، وَالْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ «أَتَانِي» وَفَاعِلِهِ «أَنْكَ
لَمْ تَنِي»، وَ«اسْتِكَاءُ الْمَسَامِعِ» ضَمُّهَا وَضَيْقُهَا، وَ«التَّلْقَاءُ» بِالْكَسْرِ الْجَهَّةُ وَالنَّاحِيَةُ،
[وَالرَّافِعُ] إِسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «رَاعَهُ»⁽⁵⁾ [إِذَا أَفْرَعَهُ.
(فَقَالَ)⁽⁶⁾]

ولا تصحب الأردى فتردى مع الرُدي⁽⁷⁾

.....

(1) وابن الأبرش هو: أبو القاسم، خلف بن يوسف بن فرتون بن الأبرش الأندلسي الشنترني، كان إماماً في
العربية واللغة، وله حظ وافر من الفرائض، ويظهر كتاب سيبويه، وأدب الكاتب والمقتضب، توفي سنة
532 هـ. بغية الرعاة 556/1، وكشف الظنون 286/5، ومعجم المؤلفين 676/1.

(2) في (س): بزيادة: بخرناطة.

(3) في (س): بزيادة: أي: تفيد النصب.

(4) للنايعة الذبياني في ديوانه ص 34، ولسان العرب (س ك ك) 440/10، وشرح شواهد المغني 816/2،
885، والشاهد في «مثلك» حيث بني على الفتح لأنه مضاف إلى مبني.

(5) في (س): (والراع إسم فاعل من راع يروعه).

(6) أي: قال ابن الأخضر مجيئاً ذلك السائل.

(7) عجز بيت من الطويل لعدي بن زيد في ديوانه ص 107، وشرح شواهد المغني 885/2.

[بيت⁽¹⁾] من الطويل صدره:

.....
إذا كُنْتُ في قوم فصاحب خيارهم⁽²⁾

(فقيل له⁽³⁾): الجواب؟، فقال ابن الأبرش: أجاب⁽⁴⁾، يريد أنه لما أضيف إلى المبي اكتسب فيه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحلّه الرفع بدلا من «أنك لمّتي» وقد روي بالرفع⁽⁵⁾ على البدل، وعلى أنه خبر للمبتدأ وهو «تلك» (وهذا الجواب) أي: جواب ابن الأخضر (عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف) وهو «مقالة» (ولو صحّ لصحّ البناء في نحو: «غلامك وفرسه»)، ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في «مثل» مع إبهامها، لكونها تثني وتجمع، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء) أي: بمقالة (أو بإضمار «أعني») وهو ظاهر (أو على المصدرية) أي: قائلًا، أو مقول مقالة، والجملة حال، (وفي البيت إشكال، لو سأل سائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أن قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يضاف الشيء إلى نفسه) يعني أنه مشكل في الصورة، لأنه بحسب الظاهر من إضافة الشيء إلى نفسه، مثل: «كل الدراهم» و«زيد نفسه» وإلا فليس⁽⁶⁾ في الحقيقة، بل من إضافة الأعم إلى الأخص، [نسقط ما قيل: ⁽⁷⁾] إنه لا إشكال، فإن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص المعروفة عندهم بإضافة البيان «كشجراً راك»، أي: مقالة هو قولك: سوف أنأله⁽⁸⁾ وجوابه أن

(1) في (س): (هجز بيت).

(2)

(3) في (س) بزيادة: عن الموه لا تسأل وسل عن قرينه
(4) أي: فقال السائل لابن الأخضر: ابن الجواب؟

(5) القصة في الخزانة 433/1.

(6) في (س) بزيادة: برفع مقالة.

(7) في (س) بزيادة: منها.

(8) في (س): (فاندفع ما قيل).

(9) قائله الدمامي. حاشية الشمني 197/2.

الأصل: «مقالة» فحذف التنوين للضرورة، لألإضافة، و«أن» وصلتها بدل، من «مقالة»، أو من «أنك لمتني»، أو خبر لمحذوف⁽¹⁾، وقد يكون الشاعر إنما قال: «مقالة أن» بإثبات التنوين ونقل حركة الهزمة، فأنشده الناس بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين لثلا يتكسر الوزن⁽²⁾، وقيل: هذا أمر عجيب يلزم من فتح بابه الترقى إلى القدرح في كل ما يُستدلُّ به، بأن يقال: إنما قال كذا، ولكن حُذف، فقليل كذا، وارتكاب ذلك أمر شنيع⁽³⁾، [وردة]⁽⁴⁾ بأنه لا يلزم منه ذلك وإنما يلزم منه القدرح في كل ما ورد على خلاف الأصل وليس ارتكاب ذلك فيه بشنيع⁽⁵⁾ (ويؤوَى «ملامة» وهو مصدر لـ«لمتني» المذكورة أو لأخرى محذوفة) وصف «لمتني» تارة بالمعرفة وأخرى بالنكرة، لأن كل كلمة أريد لفظها يجوز أن تعامل معاملة المعرفة والنكرة.

الأمر التي لا يكون معها الفعل إلا قاصراً

(وهي عشرون):

أحدها: كونه على «فعل» بالضم يعني بضم العين بطريقة الأصالة (كـ«ظرف» و«شرف») فلا يرد عليه، نحو «قلته» و«طلته» [عند سيويه]⁽⁶⁾، فلأن أصله «فعل» فلما سكن آخره⁽⁷⁾ لزم حذف عينه، فحوّل إلى «فعل» بالضم، ثم

⁽¹⁾ أي: أن «أن قد قلت» في محل نصب، على أن «مقالة» نصب بنزع الخافض أو مفعول لأعني، أو على أنه مصدر، أو تكون «أن قد قلت» في محل رفع بدل من «أنك لمتني» لأن المبدل منه فاعل «أتاني» أو تكون «أن قد قلت» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي أن قد قلت.

- انظر حاشية الدسوقي 197/3.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وأما إذا ما نقلت حركة الهزمة المحذوفة بعد التخفيف إلى التنوين فلا.

⁽³⁾ قاتله الدمامي، حاشية الشمني 197/2.

⁽⁴⁾ في (س): (وأجيب).

⁽⁵⁾ انظر حاشية الشمني 197/2.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: للضمير.

نقلت حركة⁽¹⁾ [عينه]⁽²⁾ إلى فائه، [ليعلم أن المحذوفة]⁽³⁾ واو⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وقيل: إنه اختار قول ابن الحاجب⁽⁶⁾: أن الضم ليس محولاً، بل واقع في الفاء ابتداءً، لبيان بنات الواو⁽⁷⁾. (لأنه وقف على أفعال السجاي وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوز، ولهذا يتحول المتعدي قاصراً إذا حوّل وزنه إلى «فعل» لغرض المبالغة والتعجب، نحو: «ضَرَبَ الرجلُ و فَهَمَ»، بمعنى: ما أضربه وأفهمه، وسمِع «رَحْبُكَ الطاعة» / في الصحاح قال الخليل: قال نصر بن سيار «أرحبكم الدخول في طاعة الكيرتاني» أي: أوسعكم، قال: وهي شاذة، ولم يجيء في الصحيح «فعل» بالضم متعدياً غيره⁽⁸⁾، وفي القاموس: «أرحبكم الدخول في طاعته» ككرمَ وسمِعَ شاذ، لأن «فعل» ليست متعدية، إلا أن أبا علي حكى عن هذيل تعديتها⁽⁹⁾ (وأن يشرأطَ اليمين) [قاله علي بن أبي طالب]⁽¹⁰⁾ - رضي الله عنه - حين بعث معاوية إلى اليمن بُسر بن أرطاة الخارجي في جيش كثير وأمره أن يقتل كل من كان في طاعة علي - رضي الله عنه - وقتل خلقاً كثيراً⁽¹¹⁾ (ولا ثالث لهما) أي: لا «رَحْب» وطلَّع في التعدي (ووجهما أنهما ضمَّتا معنى «وسيع» و«بَلَّغ».

(1) في (س): (حركة).

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): (ليعلم أن عينه التي حلفت).

(4) الكتاب 40/4، والشني 197/2.

(5) في (س) بزيادة: وهذا مذهب سيويه،

(6) قاله الشني 198/2.

(7) شرح شافية ابن الحاجب 74/1.

(8) الصحاح (روح ب) 134/1.

- ونصر بن سيار هو: هو نصر بن سيار بن واقع بن حرير بن وبيع بن كنانة، أمير من الدهات

(9) الشجعان، توفي سنة 131 هـ. البيان والتبيين 28/1، وخزانة الأدب 219/2، والأعلام 23/8.

(10) القاموس المحيط (روح ب) 75/1.

(11) في (س): (وهذا مسموع عن علي بن أبي طالب).

- ينظر الإصابة في تمييز الصحابة 148/1، وشلوات الذهب 53/1، 64، 68.

وَبُسْر بن أرطاة هو: أبو عبد الرحمن بُسْر بن أرطاة (أو ابن أبي أرطاة) العامري القرشي، قائد فئاة من

الجباليين، ولد بمكة قبل الهجرة وأسلم صغيراً، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين، ولاه

معاوية على البصرة بعد مقتل علي رضي الله عنه، غزا الروم سنة 50 هـ فبلغ القسطنطينية، مات

بدمشق، وقيل في المدينة سنة 87 هـ.

ميزان الاعتدال 309/1، والإصابة في تمييز الصحابة 151/1، والأعلام 51/2.

الثاني والثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح، أو «فَعِلَ» بالكسر ووصفهما على «فَعِيلٍ» يعني ولا يكون لهما وصف على غيره، فلا ينتقض بـ«علم» لأن وصفه أيضا جاء على «فاعل» (لحو: «ذَلُّ» و«قَوِيٌّ») ووصفهما «دليل» و«قوي» فقط.

(الرابع: كونه على «أَفْعَلَ» بمعنى صار ذا كذا، لحو: «أَخَذَ البعير» «أَحْصَدَ الزرع» إذا صارا ذوي غدة وحصاد.

والخامس: كونه على «أَفْعَلُّ» كـ«أَقْشَرُ»، و«أَشْمَأُ».

السادس: كونه على «أَفْوَعَلُ» كـ«أَكْوَهْدُ الفرج» إذا ارتعد.

السابع: كونه على «أَفْعَلُّ» بأصالة اللامين كـ«أَخْرَجَمَ» بمعنى «اجتمع» فإن أصله «خَرَجَمَ» وزان «فَعْلَلُ» وهو دليل الأصالة.

(الثامن: كونه على «أَفْعَلُّ» بزيادة إحدى اللامين كـ«أَفْعَنْسَسَ» الجمل» إذا أبى أن ينقاد) فإن أصله «فَعَسَ» وهو دليل الزيادة.

(التاسع: كونه على «أَفْعَلَّى» كـ«أَخْرَبَّى الديك» إذا انتفش، وشذ قوله:

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي أَطْرُدُهُ عُنِّي وَيَسْرُنْدِينِي⁽¹⁾

رجز⁽²⁾ (ولا ثالث لهما، و«يَغْرُنْدِينِي» بالعين المعجمة يعلوني ويغلبني، وبمعناه «يَسْرُنْدِينِي».

العاشر: كونه على «اسْتَفْعَلَ» وهو دالٌّ على [التحول]⁽³⁾ كـ«استحجر الطين» وقولهم: «إن البغاث بأرضنا يَسْتَنْسِرُ»⁽⁴⁾ هذا مثل معناه: مَنْ جَاوَرْنَا فَخَرَّ بِنَا، كما في الصحاح، وقال الفيومي: استنسر البغاث، صار نسرا، وعليه قوله: إن

(1) الرجز بلا نسبة في الخصائص 2/ 258، وسر صناعة الإعراب 2/ 690، وشرح الأشموني 1/ 343، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 113، وشرح أبيات المغني 7/ 131، ولسان العرب (س ر د) 4/ 196، والنصف لابن جني 1/ 86، 111، والشاهد فيه قوله: «يغرنديني ويسرنديني» فجعلهما متعديين شذوذاً.

(2) في (س) بزيادة: ذكره الجوهري، والنعاس النوم، والماء في «أطردة» راجع إليه.

(3) في (س): (التحويل).

(4) مثل يضرب للضعيف بصير قويا، وللذليل يعزُّ بعد اللال. جمع الأمثال 1/ 13.

البغات بأرضنا يستنسر، أي: أن الضعيف يصير قويا بأرضنا⁽¹⁾، وفي القاموس: البِغَات - مثله - طائر أغبر، جمعه بغثان كـ «غزلان» وشرار الطير⁽²⁾.

(الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل»، نحو: «انطلق» و«انكسر».)

الثاني عشر: كونه مطاوعاً لمتعدٍ إلى واحد، نحو: «كسرته فانكسر»، و«أزعجته فانزعج»، فإن قلت: قد مضى عدو «انفعل» قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظة وهذه معنوية، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن «انفعل»، تقول: «ضاعفت الحسنات فتضاعفت»، و«علمته الحساب فتعلم»، و«للمته فتسلم»، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة، كـ «الْبُسْتَةُ الثوب فلبسته»، و«أقمته فقام»، وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدد لاثنتين، نحو: «استخبرته الخبر فأخبرني الخبر»، و«استفهمته الحديث فأفهمني الحديث»، و«استعطيت درهما فأعطاني درهما»، وفي التعدد لواحد، نحو: «استفتيته فأفتاني»، و«استنصحت فنصحتني»، والصواب ما قدمته لك، وهو قول النحويين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله⁽⁴⁾ لذلك التأثير).

قيل: حقه أن يقول أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق

لثلاثا ينتقض بنحو: «ضربت زيدا فتألم» إذ الضرب الإيلام على رأي المصنف كما

سيجيء، في أوائل الخاتمة⁽⁵⁾، [وقيل: إنما ترك هذا القيد]⁽⁶⁾ لشهرته مع أن / 1/364

(1) المصباح المنير (ب غ ث) ص 39.

(2) القاموس المحيط (ب غ ث) 1/168.

(3) في (س) بزيادة: قال يونس: فمن جعله واحدا فجعله بغثان كغزلان، ومن قال للذكر والأشئ بغاته فالجمل بغاث، مثل نعام ونعام، وقال الفراء بغاث الطير شرارها، وما لا يصيد منها، ومعنى استنسر البغات: كالنسر، وهو طائر لا تخلب له، وإنما له ظفر كظفر الدجاجة.

(4) في (س) بزيادة: أي: فاعل الفعل الآخر.

(5) قاله الدماميني

- حاشية الشنقي 198/2.

- في (س) بزيادة: في الباب الخامس.

(6) في (س) (و) واجب إنما لم يذكر هذا القيد.

مقصوده اخراج نحو: استخبرته فأخبرني عن المطاوعة، وذلك يحصل بدونه⁽¹⁾
وقيل: الظاهر أن قول المصنف هناك «الضرب» بمعنى الإيلام المعروف توسع،
ولا فلا إيلام في ضرب الطبول ونحوه⁽²⁾.

(الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه، نحو: «تدحرج» و«احرجم»
و«اقشعر» و«اطمان») أصله طمان زيد في أوله همزة وفي آخره نون معناه
«سكن».

(الرابع عشر: أن يضمّن معنى فعلٍ قاصر، نحو: قوله تعالى (ولا تُعدُّ
عينكَ عنهم)⁽³⁾، (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)⁽⁴⁾، (أذاخوا به)⁽⁶⁾،
(وأصلح لي في ذريتي)⁽⁷⁾، (لا يسمعون إلى الملأ الأعلى)⁽⁸⁾، وقوله: «سمع الله
لن حمده»⁽⁹⁾، وقوله:

يَجْرَحُ فِي عَرَاقيها نُصْلي⁽¹⁰⁾

(1) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 198/2.

(2) قاله ابن الرواحي، كذا في هامش المخطوط.

— في (س) بزيادة: مثل:

إن السّماحة و المروّة والنّدى في قبة ضربت على ابن الحشرج.
(3) الكهف: 28.

(4) قاله ابن الرواحي، كذا في هامش المخطوط. — في (س) بزيادة: مثل:

إن السّماحة و المروّة والنّدى في قبة ضربت على ابن الحشرج.
(5) النور: 61.

(6) النساء: 82.

(7) الأحقاف: 14.

(8) الصافات: 8.

(9) في فتح الباري 359/2 باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع «...عن أبي هريرة قال:
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال: سمع الله لمن حمده قال: ربنا ولك الحمد».

(10) بيت من الطويل لدى الرمة في ديوانه ص221، وخزانة الأدب/2، 128، وشرح الفصل 39/2. والبيت
بتمامه:

وإن تغتذّر بالمُخْلِ من ذي ضروريها إلى الضيف يجرّح في عراقيها نُصْلي.
والشاهد في «يجرح» حيث حذف مفعوله، إذ المراد يجرّحها، وأصبح الفعل كالتلازم.

بعض بيت من الطويل تمامه:

وإن تعتذر بالخلل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح...

البيت «الخل» انقطاع المطر وبس الأرض من الكلال، والمراد به ذي ضروعها لبنها، والعراقب جمع عرقوب⁽¹⁾ كعصفور [وهو في رجل الدابة]⁽²⁾ بمنزلة الركبة في يدها، وضمير «تعتذر» للناقة، أي: أن تعتذر عن قلة لبنها بيبوسة الأرض وقلة المطر المحرما للضيف، ثم شرع في [نشر]⁽³⁾ ما لفه أولاً من الأمثلة على الترتيب [فقال: ضمنت]⁽⁴⁾ معنى ولا «ثب» راجع إلى «ولا تُعد» فإن «عدا» متعد بمعنى «جارز» و«ثبا ينبؤ» لازم بمعنى «بُعد»، و«يخرجون» راجع إلى «يخالفون»⁽⁵⁾ فإن «خالف» متعد، و«خرج» لازم تدخل⁽⁶⁾ في صلتها، (وتحدثوا) راجع إلى «إذاعوا به»⁽⁷⁾ متعد⁽⁸⁾، و«تحدث» لازم يتعدى بالباء، و«بارك» راجع إلى «أصلح» فإن «أصلح» متعد و«بارك» لازم يوصل بـ«في» ولا «يصفون» كـ«يفزون» أو «يرضون» راجع إلى «يسمعون»⁽⁹⁾ «لا يسمع» متعد، نحو قوله تعالى: (حتى يسمع كلام الله)⁽¹⁰⁾، و«صنى» لازم بمعنى «مَال» يوصل بـ«إلى»، و«استجاب» راجع إلى «سمع الله لمن حمده» فإن «سمع»⁽¹¹⁾ متعد واستجاب لازم يوصل بـ«اللام» وقال ابن مالك: يعني قيل: «الله حميد من حمده» واللام

(1) في (س) بزيادة: بضم العين.

(2) في (س): (عرقوب الدابة في رجلها).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (فلأنها ضمنت).

(5) في (س) بزيادة: عن امره.

(6) في (س) بزيادة: عن.

(7) في (س) بزيادة: لأن «إذاع» متعد.

(8) في (س) بزيادة: تقول أذعت الحديث، أي: أفضته.

(9) في (س) بزيادة: إلى الملاء، لأن «سمع» متعد.

(10) التوبة: 6.

(11) في (س) بزيادة: كما مر.

للمنفعة، والهاء للكنائية، كما في المستصفي⁽¹⁾، وذكر في الفوائد الحميدية أنها للسكنة والاستراحة⁽²⁾، (وَيَعِثُ أَوْ يُفْسِدُ) راجع إلى «يجرح»، فلان «جرح» [متعللاً]⁽³⁾ و«عنا»⁽⁴⁾ وكذا «فسد» [لازم]⁽⁵⁾ يوصل بـ«في» نحو قوله تعالى: (ولا تشوا في الأرض مفسدين)⁽⁶⁾، (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها)⁽⁷⁾، وقيل: «يعث» من عاث الذئب في الغنم بمعنى أفسد⁽⁸⁾، (والسنة الباقية أن يدلُّ على سجية)، وهي الخلق والطبيعة (كـ«لَوْمْ» و«جَبْنٌ» و«شَجَعٌ» أو على عَرَض كـ«فرح» و«بطيرٌ» و«أثيرٌ» و«حزنٌ» و«كَيْلٌ»)، كلها من باب «تعب»⁽⁹⁾ (أو على نظافة كـ«طَهْرٌ» و«صَوْرٌ» أو دَنَسٌ) هذا رابع السنة (كـ«نَجَسٌ»⁽¹⁰⁾ و«رَجَسٌ» و«أَجْنَبٌ» أو على لَوْن كـ«أَخْمَرٌ» و«أَخْضَرٌ» و«أَدِمٌ» و«أَخْمَارٌ» و«أسودٌ» أو على حَلِيَّة) هذا سادس السنة (كـ«دَعِيجٌ» و«كَجَلٌ» و«شَيْبٌ» «سَمِنٌ») كلها من باب «تعب»، و«الدَّعِيجُ» محرّكة شدة سواد العين مع سعتها، والكحل محرّكة أن يعلو منابت الأشجار خَلْقَةً، والشنب محرّكة ماء ورقة ويرد وعدوبة في الأسنان، أو نقط بيض [فيها]⁽¹¹⁾ أو حدة الأنياب تراها كالمنشار كما في القاموس⁽¹²⁾، (وَهَزَلٌ) كـ«ضرب» و«فرح» نقيض «جدُّ»، وأمّا نقيض سَمِنَ فمبني على المفعول، يقال: هزلت الذّابة هزالاً.

(1) لم أهتم إلى قول ابن مالك فيما توفر لديّ من مصادر.

(2) الفوائد ف (النحو) لابن مالك اختصر السهيل منها، انظر كشف الظنون 2/ 1301، ولي كشف الظنون 1/ 405، في تعريفه بكتاب التسهيل قال: «وهو مجلد... لخصه في مجموعته المسماة بالفوائد، وهو كتاب جامع لمسائل النحو...».

- في (س) بزيادة: كلّا نقل عن التفات.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (وعات).

(5) في (س): (يأتي لازم كذلك).

(6) البقرة: 59.

(7) الأعراف: 84.

(8) معجم كتاب العين (ع ي ث) 2/ 231، وغتار الصحاح (ع ي ث) ص 197.

(9) في (س): (علم).

(10) في (س) بزيادة: بالكر بنجس نجسا، فهو نجس ونجس أيضا.

(11) ساقط من (س).

(12) القاموس المحيط (ش ن ب) 1/ 92.

(تنبيه: في فصيح ثعلب في باب المشدد: «فلان يتعهد ضيعته») وهي
العقار والأرض المعلقة والحرفة، وقيل: ما يعيش منه الإنسان وإن كان حرفه⁽¹⁾
(قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده «يتعاهد» لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من
اثنين،/ ولا يكون إلا متعدياً⁽²⁾)، ويردّه قوله:

364/ب

تجاوزتُ أخراًساً إليها ومُعشراً.....⁽³⁾

تقدم شرحه في «لو».

(وأجاز الخليل «يتعاهد» وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها
فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما) أي: جمع الحكم بين أبي زيد
ويونس (وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فستلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»
أي: من تعديتها فاعترف يونس بفضيلة أبي زيد وضبطه (فقال يونس: يا أبا زيد
كم من علم استفدناه كنت سببه⁽⁴⁾)، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في
قول أبي ذؤيب:

بيننا تعاقبه الكُماة وزَوْغِهِ يوماً أتيح له جَرِيٌّ سَلْفُغٍ⁽⁵⁾

تقدم شرحه في الألف الهاوي⁽⁶⁾ (إن من رواه بجرّ «التعاقب» «مخطئ»، لأن
تَفَاعَلَ لا يتعدى⁽⁷⁾)، ثم ردّ عليه⁽⁸⁾ أي: ردّ ابن عصفور على ابن السيد (بأنه إن

(1) لسان العرب (ع ي ح) 8/230.

(2) شرح الفصح لابن هشام اللخمي ص 185.

- وابن درستويه هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن فُوستويه النُسوي، قرأ على المبرد الكتاب، له تصانيف عدة
منها: «تصحيح الفصح»، و«الكتاب»، و«الإرشاد»، وغيرها، توفي سنة 347 هـ. طبقات النحويين
واللغويين ص 116، و«روايات الأعيان» 3/44، والأعلام 4/76.

(3) تمام: «عليّ حراماً لو يسرون مقلي»، والشاهد في «تجاوزت» حيث جاء متعدياً لواحد.

(4) بنظر إنباء الرواء 2/34.

(5) الشاهد في «تعاقب» حيث جاء متعدياً خلافاً لابن السيد.

(6) بنظر حرف الألف شاهد رقم (602) في معني اللبيب.

(7) شرح جل الزجاجي لابن عصفور 2/568.

(بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخوله متعديا إلى واحد، نحو: «عاطيته الدرهم»، و«تعاطينا الدرهم»، وإن كان متعديا إلى واحد فإنه يصير قاصرا، ونحو: «تضارب زيدٌ وعمرٌ» إلا قليلا، نحو: «جاوزت زيدا وتجاوزته»، و«عانفته وتعانفته»⁽¹⁾، انتهى⁽²⁾، وإنما ذكر ابن السيد إن «تعانق» لا يتعدى ولم يذكر أن «تفاعل» لا يكون متعديا حتى يرد عليه ما أورده⁽³⁾ ابن عصفور، وفيه بحث، (وأيضا فلم يخص الرد برواية الجرجي، ولا معنى لذلك) لأن الخطأ في تعدية «تعانق» سواء روي بالجرجي، أو بالرفع، قيل: التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق الآخر، والفعل منه لازم، كما قال ابن السيد⁽⁴⁾، فلا يُقال: «زيد تعانق عمرا»، وإنما يقال: عانقه، أو اعتنقه، أو تعانقا، فاليق حيثئذ مشكل، [وفيه أن الإشكال يندفع بما ذكره ابن عصفور]⁽⁵⁾، [وكذا بما نقل أبو حيان عن أستاذه أبي جعفر من أنه يقال: تعانقته وعتنقته، بمعنى واحد متعديين إلى مفعول⁽⁶⁾] ⁽⁷⁾.

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

(وهي سبعة، بل ثمانية، بل ثلاثة عشر، كما ستقف:

- (1) المصدر السابق.
- (2) في (س) بزيادة: أي: كلام ابن عصفور، ثم رد عليه المصنف بوجهين فقال.
- (3) في (س) بزيادة: من أن «تفاعل» إن كان قبل دخول التاء متعديا، وفيه بحث.
- (4) أي: كما قال ابن السيد فيما نقله عنه ابن عصفور.
- (5) في (س): (وفيه أنه لا إشكال لجواز أن يكون «تعانق» بمعنى «عتنق» على أن ابن عصفور عده مما لا يتعدى قليلا).
- ما ذكره ابن عصفور هو أن «تفاعل» إذا كان قبل دخول التاء متعديا إلى واحد، فإنه يصير بعد دخوله قاصرا إلا قليلا، نحو: «عانفته وتعانفته». شرح الجمل لابن عصفور 568/2.
- (6) ساقط من (س).
- (7) لم أعر على قول أبي حيان فيما توفر لدي من مصادر.
- وأبو جعفر هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي القرطبي، عدنا، مؤرخا، محوبا، أدبيا، من أبناء العرب الداخلين للأندلس، من كتبه «صلة الصلة»، و«ملاك التأويل»، و«البرهان في ترتيب سور القرآن»، وغيرها، توفي سنة 708 هـ. الدرر الكامنة 54/1، وبنية الوعاة 291/1، والأعلام 86/1.

أحدهما: همزة «أفعل»، (أذهبتم طيائكم) ⁽¹⁾، (ربنا أمثنا اثنين وأحييتنا اثنين) ⁽²⁾، (والله أنبتكم من الأرض نباتاً ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً) ⁽³⁾، وقد يُنقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى المتعدي إلى اثنين، نحو: «البيتُ زيداً ثوباً»، و«أعطيتُه ديناراً»، قال الجوهري: «أعطاه مالاً» والإسم العطاء، وأصله: عطاو بالواو، لأنه من عطوت الشيء تناولته باليد، إلا أن العرب تهمز الواو والياء بعد الألف ⁽⁴⁾، (ولم يُنقل متعدياً إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة إلا في «رأى»، و«عَلِمَ»، وقامه الأخفش في أخواتها الثلاثة القلبية، نحو: «ظن»، و«حسب»، و«زعم» ⁽⁵⁾)، قال الرضي: وعند الأخفش يُنقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضاً قياساً، لاسماعاً، فنقول: «أحسبتك زيدا منطلقاً»، وكذا «أظننتك»، و«أخيلتك»، و«أزعمتك»، و«أوجدتك»، ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غيرها، نحو: «أكسوتك عمراً جبةً»، ولجاز بالتضعيف أيضاً فيها، وفي غيرها، ولم يميز بالإتفاق ⁽⁶⁾، (وقيل النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي) إلى واحد والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، ⁽⁷⁾ وهو ظاهر مذهب سيويه.

(1) الأحقاف: 19.

(2) غافر: 10.

(3) نوح: 17 و 18.

(4) الصحاح (ع ط 1) 422/6.

(5) ينظر قول الأخفش في الإرتشاف ص 2133، وشرح جل الزواج لابن عصفور 249/1، وحاشية المباني

42/2، وشرح كافي ابن الحاجب 144/4.

(6) شرح الرضي على الكافية 142/4.

- في (س) بزيادة: ثبت أن هذا موكول إلى السماع.

(7) ذكر أبو حيان في الإرتشاف 2093/4 في المتعدي بالهمزة أربعة مذاهب، أحدها: أنه سماعي في اللازم والمتعدي، وهو مذهب المبرد، وانظر المختضب 178 و 181/4، والثاني: أنه قياسي فيها، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي. انظر رأي أبي الحسن في المساعد 446/1، والثالث: أنه قياسي في اللازم - إذا لم تدخل عليه الهمزة لمنى آخر - سماع في المتعدي، وهو ظاهر مذهب سيويه. انظر الكتاب 96/4، والرابع: أنه مقس في كل فعل إلا في باب «علم» وهو مذهب أبي عمرو وجاعة. وينظر رأي أبي علي في المساعد 446/1.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في «جَلَسَ زَيْدٌ وَمَشَى وَسَارَ»: «جالستُ زيدا، وماشيته، وسأيرته» قيل: إنما كان «فاعلٌ» متعديا دون تفاعل؛ لأن وضعه لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير تعلق بذلك وضع تفاعل للنسبة إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق به⁽¹⁾.

(الثالث: صوغه على «فعلتُ» بالفتح «أفعلُ» بالضم لإفادة الغلبة تقول: «كَرَمْتُ زَيْدًا» بالفتح، أي: غلبته في الكرم.

الرابع: صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبة للشيء، كـ«استخرجتُ المالَ»، و«استحسنْتُ زيدا»، و«استقبحْتُ الظلمَ» أي: نسبتُ الحُسن إلى زيد، والقبح إلى الظلم، (وقد يُنقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «استكْتَبْتُهُ الكتابَ»، و«استغفرتُ اللهَ الذنبَ»، وإنما جاز «استغفرتُ اللهَ من الذنبِ» لتضمنه معنى «استبْتُ»، ولو استعمل على أصله لم يميز فيه ذلك، وهذا قولُ ابنِ الطراوة وابنِ عصفور⁽²⁾، وأما قول أكثرهم: إنَّ «استغفرَ» من باب «اختارَ» يعني به كل فعل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى ثانٍ بحرف الجر، وهو مقصور على السماع، والذي سُمع فيه هو «اختارَ»، و«استغفرَ»، و«أَمَرَ»، و«سَمَى»، و«كُنَى»، و«دعا»، و«زَوَّجَ» كما في البحر⁽³⁾ (فمردود)⁽⁴⁾ لأن صوغَ الفعل على «استفعل» مما يتعدى به الفعل حتى إذا كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين، و«غَفَرَ» متعدٍ إلى واحد، [فيكون «استغفرَ» متعديا إلى اثنين عملاً بهذا الأصل فلا يكون من باب اختارَ]⁽⁵⁾.

(1) حاشية الشمني 199/2.

(2) شرح جل الزجاجي 281/1.

(3) البحر المحیط 397/4، والكتاب 39/1.

(4) وزَّجه رَدُّ المصنف لقول الأكثر، أنَّ صَوَّغَ الفعل على «استفعل» من الأمور التي يتعدى بها الفعل حتى إذا كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين، و«غَفَرَ» متعدٍ إلى واحد، فإذا صيغَ على «استفعل» تعدى إلى اثنين فلا يكون من باب «اختارَ»، حاشية الشمني 199/2.

(5) في (س): (فإذا صيغَ على «استفعل» تعدى إلى اثنين عملاً بهذا الأصل، فيكون القول بأنه متعدٍ إلى الثاني بالحرف كـ«اختارَ»).

- في (س) بزيادة: مردود لمروجه عن هذا الأصل، على ابن الحاجب صرح بأن «استغفرَ» يتعدى بنفسه ثارة.

الخامس: تضعيف العين، تقول في «فرح زيد»: «فرحته»، ومنه (قد انلح من زكاهما)^(١)، (وهو الذي يسيركم)^(٢) وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة، لا للتعدية، لقولهم: «سيرتُ زيداً»، وقوله:

فَأُولُ رَاضٍ سُنَّةٌ مِنْ يَسِيرِهَا^(٣)

عجز بيت من الطويل، قال الجوهري: سارت الدابة، وسارها صاحبها يتعدى ولا يتعدى، قال الهذلي:

فَلَا تُجْزَعُنْ مِنْ سَنَةِ أَنْتَ سِيرَتُهَا فَأُولُ رَاضٍ سُنَّةٌ مِنْ يَسِيرِهَا

يقول أنت جعلتها سائرة في الناس^(٤) (وفيه نظر، لأن «سيرته» قليل، و«سيرته» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سيرته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً)^(٥)، وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى: (نزل عليك الكتاب مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هُدًى للناس)^(٦) قيل: هكذا في النسخ، وهو سبق قلم، والصواب: قد اجتمعت التعدية بالمعزة

(١) الشمس: 9.

(٢) يونس: 22.

(٣) عجز بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر 399/2، وليس في ديوانه، وخالد بن زهير الهذلي في خزنة الأدب 84/5، والخصائص 212/2، وفيها «فلا تخفيتن»، و«سيرة» بدل سنة، ودولا تففيتن، في لسان العرب (س ي ر) 390/4، وخالد بن أخت ذؤيب في الصحاح (س ن ن) 371/2 وشرح اشعار الهذليين 212/1، وخالد بن عتبة الهذلي في لسان العرب (س ي ر) 226/13، والشاهد في «سيرها» حيث جاء متعدياً دون تضعيف.

(٤) الصحاح (س. ن. ن) 371/2.

(٥) لسان العرب (س ي ر) 389/4.

(٦) آل عمران: 3، 2.

وبالتضعيف⁽¹⁾، قلت: وكان المصنف اختار أن يتعلق الباء بـ«نزل»، لا بمحذوف هو حال⁽²⁾، وما قيل: أنه لا يتعلق بـ«نزل» لأنه قد تعدى إلى مفعولين، أحدهما مجرف، فلا يتعدى إلى ثالث⁽³⁾، ليس بشيء، نعم [لا يلائمه]⁽⁴⁾ قوله: (وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقاً، فقال لما نزل القرآن منجماً والكتاب جملة واحدة جيء بـ«نزل» في الأول و«أنزل» في الثاني)⁽⁵⁾ [وقد سبقه إلى هذا الفرق بعينه الواحدي]⁽⁶⁾ (ولمّا قال هو في خطبة الكشف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مولفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً»⁽⁷⁾ لأنه أراد بالأول إنزاله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهو الإنزال المذكور في (إنا أنزلناه في ليلة القدر)⁽⁸⁾ وأما قول القفال) أبي بكر محمد بن علي الشاشي، مات سنة أربع عشرة وثلاثمائة، و«شاش» بلدة بما وراء النهر، وقد يُمنع كما في القاموس⁽⁹⁾ / (إن) ب 365 / المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه⁽¹⁰⁾، فتكلف لا داعي إليه) لجواز أن يكون ظرفاً لـ«أنزل» لكنه ذهب إليه كثير⁽¹¹⁾، منهم ابن الأنباري قال: أنزل في إيجاب صومه على الخلق القرآن، كما تقول: أنزل في الزكاة آية⁽¹²⁾،

(1) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 199/2.

(2) أي: حال من الفاعل، وأي: نوله محققاً أو من المفعول، أي: نوله متلبساً بالحق، محر: جاء بكر بتيابه، أي متلبساً بها. انظر تفسير اللباب 13/5.

- في (س): (ولك أن تقول: اختار المصنف أن يكون «بالحق» متعلق بـ«نزل» لا لمحذوف على أنها حال. قائله مكّي. ينظر المشكل 24/1، واللباب في علوم الكتاب 14/5.

(4) في (س): (لا يلائم).

(5) الكشف 411/1.

(6) ساقط من (س).

- انظر الوسيط في تفسير القرين المجيد 412/1.

(7) الكشف 3/1.

(8) القدر: 1.

(9) القاموس المحيط 287/2.

(10) القفال هو: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال، من أكابر علماء عصره، أوّل من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، من كتبه «أصول الفقه»، و«عاشن الشريعة»، و«شرح رسالة الشافعي»، توفي سنة 365 هـ. وفيات الأعيان 200/4، ومعجم المؤلفين 498/3، والأعلام 274/6.

(11) في (س) بزيادة: (المحققين).

(12) انظر قول ابن الأنباري في التفسير الكبير 73/5.

ومنهم أبوالبقاء، قال المعنى في فضله، كما تقول أنزل في الشيء آية⁽¹⁾، ومنهم
البيضاوي قال: أنزل في شأنه القرآن، وهو قوله تعالى: (كتب عليكم الصيام)⁽²⁾
(وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مجزئاً
في ثلاث وعشرين سنة.

ويشكل على الزغشري قوله تعالى: (وقال الذين كفروا لولا نزل علينا
القرآن جملة واحدة)⁽³⁾ فقرن «نزل» بـ«جملة واحدة» وهي ثنائي التنجيم
والتدرج، [وفيه أن الزغشري]⁽⁴⁾ قد دفعه بقوله: «نُزِّل» ههنا بمعنى «أنزل» لا
غير، كـ«خبر» بمعنى «أخبر» وإلا كان متدافعاً⁽⁵⁾، وقال في (وَمَا تَنْزِيلُ الْإِنشَاءِ
رَبُّكَ)⁽⁶⁾: التَّنْزِيلُ على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على
الإطلاق، لأنه مطاوع «نُزِّل» ونُزِّل يكون بمعنى «أُنْزِلَ» وبمعنى التدرج، واللائق
بهذا الموضع النزول على مهل⁽⁷⁾، ولهذا قيل: إنه إنما يحمل «نزل» على التدرج
عند عدم القرينة الدالة على خلافه⁽⁸⁾.

(وقوله تعالى: (وقد نُزِّلَ عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يُكْفَرُ
بها)⁽⁹⁾ وذلك إشارة إلى قوله تعالى: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا)⁽¹⁰⁾)

(1) البيان في إعراب القرآن 126/1.

(2) البقرة: 182.

- ونص البيضاوي: «أي: ابتدئ فيه إنزاله وكان ذلك في ليلة القدر، أو أنزل فيه جملة إلى السماء الدنيا،
ثم نزل متجماً إلى الأرض، أو أنزل في شأنه القرآن، وهو قوله: (كتب عليكم الصيام)». نصيب
البيضاوي 105/1.

(3) الفرقان: 32.

(4) في (س): (لكن الزغشري).

(5) الكشف 90/3.

(6) مريم: 64.

(7) الكشف 516/2.

(8) قاله الشنقي، انظر حاشية الشنقي 199/2.

(9) النساء: 139.

- في (س) بزيادة: قد ورد فيها «نزل» بالبناء للفاعل في قراءة عاصم، وإن خففت اسمها ضمير الشأن.
(10) الأنعام: 68.

- في (س) بزيادة: الآية، يعني: فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره.

وهي آية واحدة⁽¹⁾ ومع ذلك استعمل [فيها]⁽²⁾ «نزل» وهو يتنافى قول الزخشري بإقتضائه التدرج في التنزيل، ولا تدرج مع وحدة الآية، [وكان المصنف قد اكتفى بهذا عن إيراد]⁽³⁾ قوله تعالى: (وقالوا لولا نزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية)⁽⁴⁾ والجواب عنهما ما مر من أنه إنما يحمل على التدرج عند فقد المنافي، وهو موجود ههنا⁽⁵⁾، ويشكل على الزخشري أيضا قوله تعالى: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب)⁽⁶⁾، وأجيب بأن المراد به كل نجم وحده، وسُمي الكل باسم البعض مجازاً، أو لأن «أنزل» يشمل الأمرين، و«نزل» لا يشمل إلا الإنزال مرة واحدة. (والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد⁽⁷⁾، نحو: «علمته الحساب»، وفهمته المسألة»، ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدية لاثنين أن تنقل بالتضعيف إلى ثلاثة⁽⁸⁾، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيويه أنه سماعي مطلقاً⁽⁹⁾ يعني القاصر والمتعدي لواحد، لقوله: ولم يسمع في المتعدي لاثنين، ولهذا قيل: كان حقه أن يذكر قول سيويه أولاً⁽¹⁰⁾، (وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي لواحد.

السادس: التضمين) يأتي تفسيره في الباب الثامن⁽¹¹⁾، وقد يكون سببا لكون المتعدي قاصراً، كما مر⁽¹²⁾ أو بالعكس. (فلذلك عُدِّي «رُحِبَ» و«طُلِعَ»

(1) والآية الواحدة لا يتألى فيها تدرج. انظر حاشية الدسوقي على المغنى 167/3.

(2) في (س): (في شأنها).

(3) في (س): (ولعل المصنف اكتفى بورودها هنا).

(4) الأنعام: 37.

(5) في (س) بزيادة: فيحمل «نزل» على «أنزل».

(6) الكهف: 1.

(7) في (س) بزيادة: عطف على قوله: «في القاصر».

(8) انظر قول الحريري في ارتشاف الضرب 4/2133.

(9) في حاشية الأمير 18/2، «أي: القاصر والمتعدي لواحد، أما المتعدي لاثنين فلا يسمع، كما قال: قيل».

(10) قاتله الدماصي، ينظر حاشية الشمني 199/2.

(11) ينظر الباب الثامن.

(12) ينظر النوع الرابع عشر من الأمور التي يكون معها الفعل إلا قاصراً.

إلى مفعول واحد لما تضمننا معنى «وَسِعَ» و«بَلَغَ»⁽¹⁾، وقالوا «فَرَّقْتُ زَيْدًا»⁽²⁾،
 (وَسَفَّيْتُ نَفْسِي)⁽³⁾ لتضمنها معنى «خاف»، و«امْتَنَهَنَ» أي: ابتدل (أو «أهلك»،
 ويختص التضمن عن غيره) أي: يتفرد عن غيره (من المعذيات بأنه قد ينقل الفعل
 إلى أكثر من درجة، ولذلك عُذِّي «أَلَوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى «قَصَرْتُ» إلى
 مفعولين بعدما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لَا أَلُوكَ نُصْحًا» و«لَا أَلُوكَ جُهْدًا»
 لما ضُمِّنَ معنى: «لَا أَمْنَعُكَ» قال الفيومي: منعته الأمر ومن الأمر⁽⁴⁾، [وفي
 الأصول قد أثبت الشارح]⁽⁵⁾ «الألو» متعدياً إلى مفعولين، لقولهم: «لَا أَلُوكَ
 جهداً»، فجعله كالنعت، والظاهر أنه من قبيل الحذف والإيصال (ومنه قوله تعالى:
 «لَا يَأْلُوْنَكُمْ خِيَالًا»)⁽⁶⁾ وجوز أبوالبقاء نصبه على التمييز،/ وعلى نزاع الخافض،^{366/ب}
 وكونه مصدرأ في موضع حال⁽⁷⁾، وقال أبْن عَطِيَّة: لا يقصرون لكم فيما فيه
 الفساد عليكم⁽⁸⁾، قيل: فعلى هذا يكون المضمَر و«خِيَالًا» منصوبين على نزاع
 الخافض، اللام و«في»⁽⁹⁾ (وَعُذِّي «أَخْبِرَ» و«خَبَّرَ» و«حَدَّثَ» و«أَنبَأَ» و«نَبَأَ» إلى
 ثلاثة لما ضُمِّنَتْ) أي: هذه⁽¹⁰⁾ الخمسة (معنى «أَعْلَمَ» و«أَرَى») ماضيين (بعدما
 كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو: (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا
 أَنْبَاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ)⁽¹¹⁾، (نُبِّئُونِي بِعِلْمِ)⁽¹²⁾.

(1) تقدّم هذا في النوع الأول عما يكون الفعل فيه قاصراً في كلام نصر بن سيار «وَحَبَّتْكُمْ الدَّخُولُ فِي طَاعَتِهِ»
 و«إِنْ يُسْرَأْ طَلَعَ الْبَحْرُ».

(2) الفرق بالتحرّك: الخوف، وقد فرق بالكسر. ونقول فَرَّقْتُ مِنْكَ، وَلَا نَقُلْ فَرَّقْتُكَ، ينظر الصحاح (ف ر ق)
 304/4.

(3) البقرة: 130.

(4) المصباح المنير (د ن ع) 580/1.

(5) في (س): (قال بعض المحققين، قال التتاراني).

(6) آل عمران: 118.

(7) البيان في إعراب القرآن 229/1.

(8) المحرر الوجيز 496/1.

(9) قاله ابن عادل الحنبلي. ينظر اللباب في علوم الكتاب 489/5.

(10) في (س) بزيادة: الأفعال.

(11) البقرة: 32.

(12) الأنعام: 144.

السابع: إسقاط الجار توسعاً⁽¹⁾ ويقال الحذف والإيصال وهو نوع من إجراء القاصر مجرى المتعدي (لحو): ولكن لا تواعدهنْ سرأ⁽²⁾ أي: نكاح، (أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)⁽³⁾ أي: عن أمره، (واقعدوا لهم كُلُّ مرصِدٍ)⁽⁴⁾ أي: عليه، وقول الزجاج: «أنه ظرف»⁽⁵⁾ ردّه الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يُرصد فيه؛ فليس مبهماً⁽⁶⁾، وقوله:

كما عمل الطريق الثعلبُ

.....

تقدم شرحه في الديباجة⁽⁷⁾ (أي: في الطريق، وقول ابن الطراوة: «أنه ظرف»⁽⁸⁾، مردود أيضاً بأنه غير مبهم⁽⁹⁾، وقوله: إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق⁽¹⁰⁾ فهو مبهم، لصلاحته لكل موضع متنازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق، ولا يُحذف الجار قياساً إلا من «أن» و«أن» [خلفاً للأخفش الصغير، فإنه أجاز حذفه قياساً إذا تعيّن⁽¹¹⁾] ⁽¹²⁾، ⁽¹³⁾ وينتقض [الحصر]⁽¹⁴⁾ بقول

(1) في (س) بزيادة: وسباني أنه مقصور على السماع إلا في مواضع خلفاً للأخفش.

(2) البقرة: 233.

(3) الأعراف: 150.

(4) التوبة: 5.

(5) معاني القرآن للزجاج 430/2، وأعراب القرآن المنسوب للزجاج 119/1.

(6) المسائل المشككة ص 549.

(7) انظر شاهد رقم (3) في المغني.

(8) رسالة الإنصاح ببعض ما جاء في الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ص 67.

(9) في شرح شواهد الإيضاح ص 156: «وقوله: الطريق، أي: في الطريق فأسقط الجار وعُدّي الفعل لأنه مكان

مختص».

(10) أي: وقول ابن الطراوة. ينظر رسالة الإنصاح ص 68.

(11) سافط من (س).

(12) انظر رأي الأخفش الصغير في شرح التسهيل لابن مالك 153/2.

(13) في (س) بزيادة: وهنا.

(14) سافط من (س).

الرضي: إن حذف الجار صار قياساً⁽¹⁾ في بابي المفعول فيه والمفعول له كما كان قياساً⁽²⁾ مع «ان» و«إن»، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة⁽³⁾، [كما ينقص حصره بقول المصنف]⁽⁴⁾ (وأهمل النحويون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو: «جتك كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدرة، والمعنى لأن تكرمني) ذلك أن تقول: إنما أهملوه اكتفاءً بذكر «أن» [فإنها]⁽⁵⁾ بمنزلة «ان» كما مر في «كي»⁽⁶⁾ (وأجازوا أيضاً كونها تعليلية، و«أن» مضمرة بعدها، ولا يخلو مع «كي» إلا لام العلة، لأنها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها⁽⁷⁾)، قال الله تعالى: (وَيُشِرُّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٌ)⁽⁸⁾ (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)⁽⁹⁾ أي: بأن لهم، ويأنه (وترغبون أن تنكحوهن)⁽¹⁰⁾ أي: في أن، أو: عن، على خلاف في ذلك بين المفسرين) [وإنما اختلفوا فيه]⁽¹¹⁾ لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة كما قال في الخاتمة⁽¹²⁾، وجوز الزخشري كلا التقديرين، فقال: في أن تنكحوهن لِدَمَامَتِهِنَّ⁽¹³⁾، وروي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا جاءه وليُّ البتيمة نظر، فإن كانت

(1) في (س) بزيادة: أي: «في»، و«اللام».

(2) في (س) بزيادة: حذف حرف الجر.

(3) شرح الرضي على الكافية 26/2.

(4) في (س): (كما أن كلام الرضي يتقص بقول المصنف).

(5) في (س): (لكونها).

(6) ينظر مبحث «كي» في مفتي الليب 206/1.

(7) أي: «أن»، و«إن»، فإنه يخلو معها كل جار.

(8) البقرة: 24.

(9) آل عمران: 18.

(10) النساء: 126.

(11) في (س): (وإنما اختلفوا في المقدّر من الحرفين في الآية).

(12) ينظر الخاتمة التي تحدث فيها عن الحذف في الباب الخامس.

(13) هذا التقدير وقع خطأ من الناسخ، والصواب ما جاء في (س، ح) وهو (نقال: في أن تنكحوهن لجمالهن).

وعن أن تنكحوهن للدمامتهن) لأنه مطابق لما في الكشف 567/1.

التيمة نظر، فإن كانت جملة غنية قال: زوّجها غيرك، وأنتس لها من هو خير منك، وإن كانت ذميمة لا ما لها قال: تزوّجها، فانت أحقُّ بها⁽¹⁾.
(وَمَا يَحْتَمِلُهَا قَوْلُهُ:

وَيُرْغَبُ أَنْ يَبْنِيَ الْمَعَالِي خَالِدٌ وَيُرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلَانِمِ⁽²⁾)

بيت من الطويل (أنشده ابن السّيد) «المعالي» جمع معلاة بفتح الميم، وهي كسب الشرف، و«الصنيع» فعل القبيح، و«الألَانِم» جمع «الآم» من: لَوَّم الرجلُ فهو لائم⁽³⁾ (فإن قدر «في» أولاً و«عن» ثانياً فمدحُ خالد، وإن عكس قدمُ له، ولا يجوز أن يقدّر فيهما معاً «في» أو «عن» للتناقض) [لا يقال: لا تناقض، لا اختلاف الزمان]⁽⁴⁾، بأن يراد يرغب الأول وقت غير وقت يراد بالثاني، لأن المراد بكل من الفعلين الاستمرار (ومحل «أن» و«أن» وصلتها بعد حذف الجار نصبُ ب / 366 عند الخليل وأكثر النحويين⁽⁵⁾، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب/ مما حذف منه) احترز بذلك عن نحو: الله لأفعلن، بالجر، فإنه نادر (وجوزُ سيويه أن المحلَّ جرٌّ، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنه خبر لكان قوياً، وله نظائر، نحو قولهم: «لاؤ أبوك»⁽⁶⁾) أصله: لله درُ أيك، فحذف الجار مع السلام الأولى وبقي عمله، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (وأما نقل ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرٌّ، وأن سيويه يرى أنه نصب⁽⁷⁾ فسهو أي:

(1) الكشف 1/ 567.

(2) لم أعر على قائلة فيما توفر لدي من مصادر، واستشهد به على حذف الجار تيساً قيل «أن» أي: ويرغب في

أن، ويرغب عن أن.

(3) في (س) زيادة: دني الأصل شحيح النفس.

(4) في (س): (لا يدفع بالحمل على اختلاف الزمان).

(5) الكتاب 3/ 182.

(6) المصدر السابق.

(7) شرح التسهيل 2/ 148.

سهو مقلوب، وتبعه الرضي فقال: إنها في محل النصب عند سيبويه، وقال الخليل والكسائي: باقية على ما كانت عليه من الجر، والأول أولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة⁽¹⁾، (وَمَا يَشْهَدُ لِلْجَرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)⁽²⁾)، (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)⁽³⁾ هذه الآية في سورة المؤمنين، لكن التلاوة «فاتقون» دون فاعبدون⁽⁴⁾، نعم⁽⁵⁾ هي في الأنبياء لكن بكسر «ان»⁽⁶⁾ وبدون واو قبلها (أصلهما: لا تدعو مع الله أحداً لأن المساجد لله، فاعبدون لأن هذه أمتكم أمة واحدة) [قال الحلبي]⁽⁷⁾: هو رأي الخليل وجعله كقوله تعالى: (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ)⁽⁸⁾، فإنه متعلق بقوله: (فليعبدوا)⁽⁹⁾ [قيل]⁽¹⁰⁾: يشكل تقديم معمول ما بعد الفاء عليها⁽¹¹⁾ إلا أن يتخرَّج على حذف «أما» الشرطية⁽¹²⁾، وقد مرَّ أن الرضي حكى أن حذفها مطرَّد، وإذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوباً به المفسر به⁽¹³⁾، (ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أن» وصلتها، لا تقول «أنك فاضل عرفت») علَّل ذلك في

(1) شرح الرضي على الكافية 138/4.

(2) الجن: 18.

(3) الأنبياء: 91 والصواب كما في سورة الأنبياء (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون).

(4) الآية التي وردت في سورة المؤمنين كُتبت فيها همزة «إن»، وسبقت بالواو، والتلاوة فيها «فاتقون» بدل «فاعبدون»، قال تعالى: (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) المؤمنون: 53..

(5) في (س) بزيادة: وقع في سورة الأنبياء، لكن «أن» مكسورة بدون واو قبلها.

(6) وكللك في سورة المؤمنون.

(7) ساقط من س.

(8) قریش: أ.

(9) الدر المنون 396/6، وحاشية الشهاب 570/9.

(10) - في (س) بزيادة: (ذكره الشهاب).

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: (فقيل).

(13) لأن في الكلام معنى الشرط، إذ المعنى: «إِنَّمَا لَا فَلْيُعْبُدُوهُ لِإِيلَافِهِمْ عَلَى مَعْنَى: إِنْ يَتِمَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ لَا تَحْصَى» فإن لم يعبده لسافر نعمة فليعبده هذه الواحدة، التي هي نعمة ظاهرة. الكشف 287/4 البحر المحیط 548/10، تفسير البياضاي 624/2.

(14) في (س): (أو بمنشرد) وهو الصواب كما في شرح الرضي على الكافية 475/4.

(15) وفي (س) بزيادة: فيكون تقديم المعمول مفتقراً، وقيل إن الفاء لا تنج عن العمل فيما قبلها عند الزغشري والحوثي وأبي البقاء.

تقول «أنك فاضل عرفت» علل ذلك في النوع الثاني عشر⁽¹⁾ بالالتباس بأن التي بمعنى لكل، وقوله:

(وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي ولا دنين بها أنا طائيه)⁽²⁾

بيت من الطويل للفرزدق، «قوله» مبتدا وخبره (رَوَوْهُ بِخَفَضِ «دين»⁽³⁾ عطفاً على [محل]⁽⁴⁾ «أن تكون» إذ أصله: لأن تكون) [علة للزيادة]⁽⁵⁾ أي: ما زرت ليلي لكونها حبيبة أي: مشتاقة إلي ولا لدين أنا طالب لذلك الدين منها أو عليها، [والباء]⁽⁶⁾ بمعنى «من» أو «على»، [وقيل: يحتمل القلب]⁽⁷⁾ والأصل: ولا دين أنا طالب به، (وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام) فلا يكون شاهداً لمدعي الجرح (وقد يُعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من العطف على التوهم) لقلته وندرته (ويُجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات) [لما عرفت]⁽⁸⁾ أن الاستدلال بالمحتمل إما ممتنع أو ضعيف.

(وهنا مُعَدُّ ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كسبي زيد» بوزن «فَرَح»، فيكون قاصراً، قال:

(1) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.

- ينظر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة في مني الليبي 675/2.

(2) للفرزدق في ديوانه 84/1، و«سلي» بدل «ليلى» في الإنصاف 395/1، شرح آيات سيبويه 87/2 والكتاب 29/3، وفي شرح الأشموني «ليلى» 346/1، والشاهد في «أن تكون حبيبة» حيث حذف منه حرف الجر إذ أصله «لأن تكون».

(3) في (س) بزيادة: هذه الجملة خبر لقوله: «ما زرت».

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (وهو علة الزيادة).

(6) في (س): (على أن الباء).

(7) في (س): (ولا حاجة لما قيل: أنه من باب القلب).

(8) في (س): (لما عرفت).

وَأَنْ يَرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي
فَتَتَّبِعُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافٍ⁽¹⁾

بيت من الوافر [لأبي خالد الخارجي]⁽²⁾، وقبلة:

لَقَدْ زَادَ الْحَيَاةَ إِلَى حَبًّا
أَحَازِرُ أَنْ يَرَيْنَ الْفَقْرَ بَعْدِي
بَنَاتِي أَنَّهُنَّ مِنَ الضَّعَافِ
وَأَنْ يَشْرَيْنَ رَنْقًا بَعْدَ صَانِ

وبعده:

[ولولاهن]⁽³⁾ قد سَوَّمْتُ مَهْرِي
وَفِي الرَّحْمَنِ لِلضَّعْفَاءِ كَانِي

[كتبها]⁽⁴⁾ جواباً لقول قطري بن فجاءة المازني:

أَبَا خَالِدٍ أَنْفَرُ فَلَسْتُ بِخَالِدٍ
أَتَزْعَمُ أَنَّ الْخَارِجِيَّ عَلَى الْمَدَى
وَمَا جَعَلَ الرَّحْمَنُ عِذْرًا لِقَاعِدٍ
وَأَنْتَ مُقِيمٌ بَيْنَ لَصٍّ وَجَاهِدٍ⁽⁵⁾

(1) لعمران بن حطان أو لميس بن الحطبي في الأغاني 49/18، ولأبي خالد القتاني في لسان العرب (ك ر م) 511/12، ولسعيد بن مسحوج الشيباني في لسان العرب (ك س ا) 224/15، ولرداس بن أدنة في لسان العرب (ع ج ف) 234/9، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/270، والمنصف 2/115، والشاهد في نعيه حيث حولت حركة الكاف إلى الفتح فأصبح قاصراً.

(2) في (س): (لأبي خالد من قعد الخوارج).

- وأبو خالد الخارجي هو:...

(3) في (س): ولولا ذاك.

(4) في (س): (وهذه الأبيات كتبها خالد الخارجي).

(5) لقطري بن فجاءة في اللسان (ك ر م) 511/12، والكمال 3/123، وشرح أبيات المغني 7/139.
- وقطري بن فجاءة هو: أبو نعام، قطري بن فجاءة الكتاني المازني التميمي، من رؤساء الأزارقة وابطالهم، كان غطياً فارساً شاعراً، توفي سنة 78هـ وفيات الأعيان 4/93، وخزانة الأدب 10/163، والأعلام 5/200.

- وفي (س) بزيادة: ذكره السيوطي.

فالرنق بفتح النون مصدر «رنق الماء» بالكسر [إذا أنكدر]⁽¹⁾، وسكنها⁽²⁾ للضرورة، و«تنبو» تتباعد، و«العجاف» جمع «عجفا» وهي الهزيلة، و«الكريم»، [وقيل بكسر الراء]⁽³⁾ [يوصف به المفرد والجمع مذكراً أو مؤنثاً كما في الصحاح]⁽⁴⁾، يقول: إن حُبِّي للحياة ويُخَلِّفِي⁽⁵⁾ لأجل بناتي فإني إن قُتِلْتُ لم يبقَ/ لمن من يقوم بأمرهن قُبْعَرَيْنَ وَيَجْعُنَ وَتُثْبُو عَيْنَ مَنْ يَتَزَوَّجُهُنَّ عَنْهُنَّ، 1 / 367 ولولاهنَّ سَوِّمَتْ مُهْرِي للحرب، أي: جعلت له علامة (فإذا فتحت السين صار بمعنى «سُرَّ» و«غُطِّي»، وتعُدَّى إلى واحد كقوله:

وَأَرْكَبُ فِي الرُّوْعِ خَيْفَانَةً كَمَا وَجَّهَهَا سَعَفٌ مُتَثِيرٌ⁽⁶⁾

بيت من المتقارب لامرئ القيس يصف فرساً، «الرُّوْع» الفرع، [و«خيفانة» أي: فرس خفيفة شبهها بالجرادة]⁽⁷⁾، و«السَّعَفُ» محرّكة جريد النخل أو ورقه [شبه به شعر ناصية الفرس]⁽⁸⁾، وقد عاب الأصمعي هذا الوصف، وقال: إن الشعر إذا غُطِّي وجه الفرس فذلك هو الغمم الذي يكره في الخيل، كما أن السفا هو قصر شعر الناصية مذموم فيها، والجيد الاعتدال⁽⁹⁾، قال ابن حبيب: أخطأ الأصمعي، لأن امرئ القيس أعلم بالخيل منه⁽¹⁰⁾، وردّ بأن هذا ليس بكافٍ

(1) في (س): [إذا تكلّر].

(2) في (س) بزيادة: الشاعر.

(3) في (س): [وقيل: الكريم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام].

(4) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: من الحرب إلخا هو.

(6) لامرئ القيس في ديوانه ص 163، ولسان العرب (خي ف) 9/102، (س ع ف) 9/151، والموشع ص 44.

(7) في (س): [الحيفانة واحدة الحيفان، وهو الجراد إذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة شبه به الفرس لحفنتها وضمرها].

(8) في (س): استعير لشعر ناصية الفرس.

(9) انظر الموازنة بين أبي تمام والبحتري للأمدي 1/37، والموشع ص 29.

(10) انظر قول ابن حبيب في حاشية الشنعي 2/200.

في التخطئة⁽¹⁾، والجواب ما قاله ابن بشر الأمري: [إنه]⁽²⁾ تخلص عن الغم بقوله: منتشر، لأن الغم إنما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين⁽³⁾، و«انتشار الشعر» تفرقه (أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب، فتعدى لاثنين، نحو: «كَمَوْتُ زَيْدًا جَبَّةً»، قالوا: وكذلك «شَبَرَتْ عَيْنَهُ، بكسر التاء، قاصر بمعنى: انقلب جفنها، و«شَتَرَ الله عينه» بفتحها متعد بمعنى: قلبها، وهذا عندنا) [معاشر البصريين]⁽⁴⁾ (من باب المطاوعة، يقال: «شَتَرَهُ فَشَتَرَهُ» كما يقال: «تَرَمَهُ» أي: ضربته على فيه (فصرم وثَلَمَهُ فَثَلِمَ) أي: كسر فانكسر، والمتعدية [منها]⁽⁵⁾ بفتح العين، واللازمة بكسرها، ومنه: «كَسَوْتُهُ الثوبَ فَكَسَيْتُهُ»، ومنه) أي: من باب كسوته الثوب (البيت أي: بيت امرئ القيس، ولكن حذف فيه المقول) يعني الثاني أي: كسا وجهها جمالاً⁽⁶⁾، ونحوه، وههنا معديان آخر: إسقاط الهزمة، نحو: «كَبَّ الرجل وكبته أنا، والبناء على أفوعول مراد به المبالغة نحو: جلا الرجل واجلوثيته، وتكرير السلام نحو: صعر خذه وصعرته، و«وَأَوَّعَ»⁽⁷⁾، وإلا⁽⁸⁾، «وكأله لم يذكرها»⁽⁹⁾ لعدم التعويل عليها عند الأكثرين.

(1) رقه اللاماضي، انظر المصدر السابق.

(2) ف (س): [إن امرؤ القيس].

(3) الموازنة 37/1، وانظر حاشية الشنعي 200/2.

(4) وابن بشر الأمري هو: أبو القاسم، الحسن بن بشر بن يحيى الأمري، عالم بالأدب، راوية، من الكتاب له شعر، من كتبه «الموازنة بين أبي تمام والبحتري»، و«المؤتلف والمختلف»، وغيرهما، توفي سنة 370هـ إنباء الرواة 320/1، ومعجم الأدباء 469/2، والأعلام 185/2.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): (من هذه الأفعال).

(7) في (س) بزيادة: أو حسناً.

(8) في (س) بزيادة: نحو: «قمت وعمرأ».

(9) في (س) بزيادة: نحو: «قام القوم لأزيداً».

في (س): (ولم يذكرها المصنف).

الباب الخامس

من الكتاب في ذكر الجهات

التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

(وهي عشرة):

الجهة الأولى: أن يُزاعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما
نزل الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً، أو مركباً، ولهذا لا
يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنه من التشابه الذي استأثر الله بعلمه.
ولقد حكى لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل:

لا يُعيدُ الله التُّلُبَ والـ غارات إذ قال الحميس: نَعَمْ⁽¹⁾

بيت من السريع مدرج آخر صدره اللام من «الغارات» لعمر بن سعد
المرقش⁽²⁾⁽³⁾ على صيغة الفاعل من «الترقيش» لُقِّبَ به لقوله:

الدار وَحُشٌّ والرُّسُومُ كما رَقَّشَ فِي ظَهْرِ الأَدِيمِ قَلَمٌ

⁽¹⁾ بيت من السريع للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص 60، وشرح أبيات المغني 142/7، وشرح المفصل
94/1. ولسان العرب (ع م م) 427/12، (ن د ي) 316/15، والشاهد في «نعم» مفرد أنعام، وهي
غير مُبْدَأٌ محذوف.

⁽²⁾ هو: ربيعة بن سعد بن مالك، ويقال: بل هو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، وهو
ابن عشاق العرب المشهورين، وصاحبه أسماء بنت حوف بن مالك بن ضبيعة بن قيس، ويعرف بالمرقش
الأكبر، انظر الشعر والشعراء ص 119، والأغاني 127/6، وخزانة الأدب 313/8، ومعجم الشعراء
ص 247.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: أحد العشاق كان يهوى ابنة عمه اسمها أسماء، ولُقِّبَ بالمرقش.

وَأَوَّلُ الْفَصِيلَةِ:

هَلْ بِالذِّبَارِ أَنْ تُجِيبَ صَمَمٌ لَوْ كَانَ رَسْمٌ نَاطِقاً [بِكَلَمٍ⁽¹⁾]

[قيل⁽³⁾]: هي ليست بصحيحة الوزن ولا حنة الروي⁽⁴⁾⁽⁵⁾، قال ابن قتيبة:
ولا أعلم شيئاً منها مستحسن إلا قوله:

النَّخْرُ مِسْكٌ وَالْوَجْوهُ ذَنَّا نِيرٌ، وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَمٌّ⁽⁶⁾

«النَّخْبُ»: التشمر، والغارات: جمع غارة اسم [فاعل⁽⁷⁾] للإغارة على العدو، والخفيس: الجيش، لأنه خَمَسَ فرق: مقدمة وقلب وميمنة وميسرة وساقة، والمعنى: لا يُبْعِدُ الله عنا أَنْ نَشْمُرَ في غارات/ الأعداء ومحاربتهم حين يقول العسكر: 367/ هذه نعم [نعم] حرف جواب، ثم طلباً محلّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي خطأ عَسُنَ لغة كثانة في «نعم» الجوابية وهي «نعم» بكسر العين، وإنما «نعم» بالفتح هنا واحد الأنعام، وهو عبر لحدوف، أي: هذه نعم فآغتموها وأغيروا عليها (وهو

(1) في (س): (كلم).

(2) في (س) بزيادة: ومنها:

ليس على طول الحياة نديم ومن وراء المسره ما يعلم
يهلك والد ويجلسن مولود وكل ذي أبي يمين

(3) في (س): (قال شارح شواهد التلخيص).

(4) ينظر معاهد التنصيص 82/2.

(5) في (س) بزيادة: ولا نصيحة ولا لطيفة المعنى.

(6) ينظر الشعر والشعراء ص 120،

- والنعم: شجر لَبَنُ الأعصان لطيفها يشبه البنان كأنه بنان المذارى، انظر لسان العرب (ع ن م) 429/12

(7) ساقط من (س).

عمل الشاهد) قال صاحب المفصل: أورده شاهداً لحذف المتدا⁽¹⁾، (وسألني أبو حيان - وقد عرّض اجتماعنا - علّام عطف بحقلد من قول زهير:

نَقِي نُقْيُ نَقِي لَمْ يَكْمُرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدِ⁽²⁾؟

بيت من الطويل، النهكة: الظلم والغلبة، وفي القاموس [الحقلد كعلّس: الضيق البخل والضعيف⁽³⁾]، وفي قول زهير الأيم أو الحقلد والعداوة، وكزيرج السيء الخلق الثقيل الروح⁽⁴⁾، (فقلت: حتى أعرف ما «الحقلد» فنظرنا فإذا هو السيء الخلق) ضمير هو إما للحقلد على أن السيء الخلق مدلوله؛ لأن الضيق في الإنسان سوء الخلق، أو لأبي حيان لما كان بينهما من المنافسة فأورد كلامه على وجه يحتمل الأمرين إشارة إلى ما يُنسب إلى كثير من المغاربة من سوء الخلق⁽⁵⁾، (فقلت: هو معطوف على شيء مئوهم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة)، ويحتمل أن يعطف على «بنهكة»⁽⁶⁾ بتقدير مضاف أي: ولا بنهكة حقلد، هذا ظاهر إذا أريد بالحقلد الضعيف⁽⁷⁾ [وكذا]⁽⁸⁾ إذا أريد السيء الخلق؛ لأنه لا يفخر بغلبته وأسرده لكونه صفة نقص، (فاستعظم ذلك) أي: عدّه عظيماً حيث زعم أنه أي: قوله في تفسير قوله تعالى: (أو كالذي مرّ على قرية)⁽⁹⁾؛ والعطف على [المعنى]⁽¹⁰⁾ في لسان العرب⁽¹¹⁾ موجود قال الشاعر:

(1) شرح المفصل 94/1.

(2) بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 234، ولسان العرب (ح ق ل د) 154/3.

(3) في (س): (والحقلد بفتح الحاء وتشديد اللام، وقال الجوهري: الضيق البخل).

(4) القاموس المحيط (حقلد) 1/299.

(5) هذا الكلام للدمامي، انظر حاشية الشبي 2/201.

(6) في (س) بزيادة: ذي قرى.

(7) في (س) بزيادة: كما في القاموس.

(8) في (س): (وإثا).

(9) البقرة: 259.

(10) ساقط من (س).

(11) أي في لغة العرب.

تَقِي، نَقِي، لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بَنَهَكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلٍ

أي: بَنِي، الخلق، المعنى في قوله: لَمْ يُكْثِرْ ليس بكثير، ولذلك راعى هذا المعنى فحذف عليه قوله: وَلَا بِحَقْلٍ⁽¹⁾ (وقال الشلوين: حَكِي لِي أَنْ تُخَوِّبَ مِنْ كِبَارِ طَلَبَةِ الْجَزُولِيِّ مِثْلَ عَنْ إِعْرَابِ «كَلَالَةٍ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً)⁽²⁾ فقال: أَخْبِرُونِي مَا «الْكَلَالَةُ»؟، فقالوا له: الْوَرِثَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَبٌ فَمَا عَلَا، وَلَا ابْنٌ فَمَا اسْفَلَ، فَقَالَ هِيَ إِذْ تُمَيِّزُ، وَتُوجِّهُ قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يَرِثُ كَلَالَةً، ثُمَّ حُذِفَ الْفَاعِلُ وَبُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ فَارْتَفَعَ الضَّمِيرُ الْعَالِدُ إِلَى رَجُلٍ وَاسْتَرْجَعَ لِلْإِخْتِصَارِ، فَقِيلَ: «يُورَثُ»، (ثُمَّ جِيءَ بِـ «كَلَالَةٍ» تُمَيِّزاً⁽³⁾)، وَلَقَدْ أَصَابَ النَحْوِيُّ فِي سَوَالِهِ وَاسْتِكْشَافِهِ عَنْ مَعْنَى «كَلَالَةٍ» بِقَوْلِهِ: أَخْبِرُونِي مَا الْكَلَالَةُ؟ (وَأَخْطَأَ فِي جَوَابِهِ هِيَ إِذْ تُمَيِّزُ، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ بِالْفَاعِلِ بَعْدَ حَذْفِهِ نَقْضٌ لِلْغَرَضِ الَّتِي حُذِفَ لِأَجْلِهَا وَتَرَجَعَ عَمَّا بُنِيََتِ الْجُمْلَةُ عَلَيْهِ مِنْ طَيِّ ذِكْرِ الْفَاعِلِ فِيهَا؛ وَلِهَذَا لَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ «ضَرَبَ أَخُوكَ رَجُلًا» [عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ]⁽⁴⁾)، وَالْأَصْلُ: ضَرَبَ رَجُلٌ أَخَاكَ، فَحُذِفَ الْفَاعِلُ وَبُنِيَ «ضَرَبَ» لِلْمَفْعُولِ وَأَقِيمَ «أَخَاكَ» مَقَامَهُ، فَقِيلَ: ضَرَبَ أَخُوكَ ثُمَّ جِيءَ بِالْفَاعِلِ مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ يَعْنِي أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ لَمْ يَوْجَدْ لِأَنَّهُ نَقْضٌ لِلْغَرَضِ حَذَفَ الْفَاعِلَ بِإِتْيَانِهِ فِي صُورَةِ التَّمْيِيزِ وَرُجُوعَ عَمَّا بُنِيَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ مِنْ حَذْفِ الْفَاعِلِ فِيهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ شَهَادَةٌ عَلَى النَّفْيِ، (وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالًا)⁽⁵⁾ بَفَتْحِ⁽⁶⁾ الْبَاءِ فَالَّذِي سَوَّغَ فِيهَا أَنْ يَذَكَرَ الْفَاعِلُ⁽⁷⁾ أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى غَيْرَ الَّتِي حُذِفَ فِيهَا)⁽⁸⁾ جَوَابٌ عَمَّا يَقَالُ: إِنْ ذَكَرَ / الْفَاعِلَ بَعْدَ حَذْفِهِ⁽⁹⁾ لَيْسَ بِمُتَّبِعٍ 1/368

(1) انظر البحر المحيط 301/2.

(2) النساء: 12.

(3) في (س) بزيادة: أي: منصوبة على التمييز.

(4) ساقط من (س).

(5) النور: 36، 37.

(6) قرأ ابن حاتم وأبو بكر بفتح الباء، وقرأ الباقون بكسرها. ينظر النشر في القراءات العشر 332/2.

(7) في (س) بزيادة: بعدما حُذِفَ.

(8) في (س) بزيادة: هذا.

(9) في (س) بزيادة: جائز.

بِمُتَتْنِعٍ كما في هذه القراءة، يعني أن المتنع إنما هو حَذَفُ الفاعل في كلام ثم ذكره فيه، وهذه القراءة ليست كذلك، فإن الفاعل فيها إنما حُذِفَ في كلام ثم ذكر في كلام آخر؛ لأن «رجال» [فيها] ⁽¹⁾ فاعل للفعل محذوف [والجملة جواب لسؤال مَقْدَر] ⁽²⁾ وكإعراب هذا المعرب «كلالة» تمييزاً خبر [مقدم] ⁽³⁾ أو مبتداً خبره (قول بعضهم في هذا البيت:

يَنْسُطُ لِلْأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا بَسَطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظَمِ كَلْبًا ⁽⁴⁾

بيتان من الرجز لا بيت ⁽⁵⁾.

[إن الأصل: كما بَسَطَ كَلْبٌ ذِرَاعَيْهِ، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ] [أي: المصدر] ⁽⁶⁾ [للمفعول] ⁽⁷⁾ فَرَفِعَ، [وَصَارَ بَسَطَ ذِرَاعَاهُ] ⁽⁸⁾ [ثم أُضِيفَ إليه] فَخُفِضَ [ثم جيء بالفاعل] ⁽⁹⁾ تَمَيِّزًا، وهذا أيضاً نقض للغرض ورجوع عما بُنِيَ عليه الكلام، وهو متدافع؛ لأن ما حذف لا يذكر.

[والمصواب في الآية أن «كلالة» بتقدير مضاف أي: ذا كلالة، وهو إما حالٌّ من ضمير «يُورث» فـ«كان» ناقصة، و«يُورث» خبر، أو تامة فـ«يُورث» صفة، وإما خبر

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (وقع معه جواباً لسؤال مقدر).

(3) ساقط من (س).

(4) رجز بلا نسبة في لسان العرب (ص ف ح) 5/4/2، و(ق ن ن) 348/13، وكتاب العين 27/5،

والمخصص 175/9، وتاج العروس (ص ف ح)، و(ق ن ن) 541/6، والشاهد في «كلباً» حيث كان تمييزاً بعد أن كان فاعلاً حيث حذف ثم جيء به تمييزاً وهذا نقض للغرض الذي من أجله حذف الفاعل.

وفي جميع هذه المصادر يروى:

يَصْفَحُ لِلْقُتْنِ وَجْهًا جَانِبًا صَفَحَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظَمِ كَلْبًا.

(5) أشار إلى أنهما بيتان، لكنه لم يذكر البيت الثاني في جميع النسخ، ولم تذكر المصادر إلا هذا البيت.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: وهو ذراعيه.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: وهو كلب.

[لكان]⁽¹⁾ فـ «يُورث» صفة، ومَنْ قَسَرَ «الكلالة» بالميت الذي لم يترك والداً ولا ولداً⁽²⁾ فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومَنْ قَسَرَهَا بالقرابة فهي مفعول لأجله⁽³⁾.

وأما البيت فتخرجه على القلب) بتقديم المفعول على الفاعل (وأصله: كما يَسْطِرْ ذِرَاعَاهُ كَلْبًا، ثم جيء بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلباً على المفعول المقلوب على الفاعل.

وَهَا أَنَا مُرَدُّ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْثَلُهُ⁽⁴⁾ فيه إدخال هاء التنبيه على ضمير الرنح المنفصل مع أن خبره ليس اسم الإشارة، [وهو شاذٌ وقد مرَّ نظيره في الليباجة]⁽⁵⁾ (مضى بُيِّنِي فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنظَر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه الوهم بهذا السبب، وسترى لك مُعَيَّنًا.

فاحدهما: قوله تعالى: (أَصْلَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْتَبِدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِيهِ أَمْثَلًا مِمَّا نَشَاءُ)⁽⁶⁾ فإنه يتبادر إلى الدهن عَطَفَ «أن تفعل» على «أن تترك» وذلك باطلاً؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عَطَفَ على «ما» فهو معمول لـ«الترك» والمعنى: أن تترك أن تفعل، نعم من قرأ «تفعل» و«نشاء» -بالتاء لا بالنون- فالعطف على «أن تترك» قال الزعشمري: قرأ ابن أبي عجلة بناء الخطاب فيهما، و«ما نشاء» هو ما كان يأمرهم به من ترك التطفيف والبخس، والافتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير، وقيل: كان نهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها⁽⁷⁾.

(1) في (س): (لكان الناقصة).

(2) وهذا القول لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وسليم بن عبيد وقناة والحكم وابن زيد الزهري وأبي إسحاق السبيعي. انظر تفسير ابن عطية 19/2، وفي الباب في علوم الكتاب 222/6: لعلي بن أبي طالب وابن مسعود.

(3) في (س) بزيادة: أي يورث لأجل كلالة.

(4) في (س) بزيادة: وقد وقع نظير هذا التركيب في خطبة الكتاب.

(5) ساقط من (س).

(6) هود: 87.

(7) الكشف 396/2.

- وابن أبي عجلة هو: إبراهيم بن أبي عجلة، شمر بن يقظان بن عبد الله المرحل، ويكنى أبو إسحاق، وقيل أبو سعيد الرملي، وقيل اللدشمقي، نقة، تابعي، له: «حروف القرآن»، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصنبري جهمة بنت يحيى الأوصابية، توفي سنة 152 هـ. تهذيب التهذيب 142/1، وغاية النهاية 19/1.

(وموجبُ الهم المذكور أن المُعَرَّبَ يرى «أن» والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف. ونظير هذا سواء، أن يُتَوَهَّم في قوله:

لَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعُ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ⁽¹⁾

تقدم شرحه في لَمَّا⁽²⁾.

(أن الفاعلين متعاطفان، حين يرى الفعلين مضارعين منصوبين، وَقَدْ يُنْتَفَى في فصل «لَمَّا» أن ذلك خطأ، وأن «أدع» منصوب بـ«لَنْ» و«أشهد» معطوف على «القتال»⁽³⁾ على حد قول ميسون:

وَلَبَسَ عَبَاءَةً وَقَرَّ عَيْنِي

(الثاني: قوله تعالى: (وَلَيْتِي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي)⁽⁵⁾، فإن المتبادر تعلقُ «مين» بـ«خِفْتُ» وهو فاسد في المعنى؛ [لأن الخوف ثابت في الحال]⁽⁶⁾، ولو تعلق بـ«خِفْتُ» لزم أن يكون ثابتاً بعد موته، وهذا الفساد [مبني]⁽⁷⁾ على الظاهر المتبادر، وإلّا فيجوز تعلقه/ بـ«خِفْتُ» [بناء على أن كون المفعول في طرف يكفي مصححاً لتعلقه 368/ ب

(1) يت من الكامل بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 233، والخصائص 2/ 441، وشرح الأشموني 2/ 283، وشرح أبيات المغني 5/ 154، 7/ 153، 8/ 108، والشاهد في «أشهد» حيث يُتوهم أنه معطوف على «أدع» وهذا ليس بصحيح.

(2) انظر فصل «لَمَّا»، شاهد رقم (461).

(3) في (س) زيادة: لن أدع القتال وشهود الهجاء.

(4) والشاهد في «وقر» حيث نصب بأن مضرة بعد الواو ليكون المصدر المنك معطوفاً على الاسم السابق. - وميسون هي: ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن جانب الكلبي أم يزيد بن معاوية، شاعرة، وكانت بدويّة تقلت عليها الغربة عن قومها لَمَّا تزوجت معاوية، فسمها تقول هذه الأبيات فطلقها. انظر خزنة الأدب 8/ 507، جهرة الأنساب ص 50، والأعلام 7/ 339.

(5) مريم: 5.

(6) في (س): (لأن الخوف ثابت له الآن).

(7) في (س): (بناء).

بفعله كما في «رَمَيْتُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ»⁽¹⁾ إذا كان الصيد فيه دون رميك (والصواب
تعلقه بالموالي، لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم)
فيه إشارة إلى أنه يكفي في تعلق الظرف بجامد وجود معنى الفعل بل راحته كما مر في
الباب الثالث⁽²⁾، فلا حاجة إلى جعل اللام في الموالي موصولة كما توهّم عبارة
الزخشمري⁽³⁾ [والقاضي⁽⁴⁾ حتى قيل: فالموالي على هذا جمع مولى فخفف مولى كما
قالوا في معنى⁽⁵⁾، (أو محذوف⁽⁶⁾ وهو حال من «الموالي» أو مضاف إليهم) عطف على
حال (أي: كائنين من ورائي) أي: خفتهم مقدراً كونهم من بعدي، (أو فعل الموالي من
ورائي⁽⁷⁾، وأما من قرأ «خَفْتُ الموالي» - بفتح الحاء وتشديد الفاء وكسر التاء -
فدمن متعلّ بالفاعل المذكور⁽⁸⁾] قراءة عثمان بن عفان، ومحمد بن علي، وعلي بن
الحسين رضي الله عنهم⁽⁹⁾، [قال الزخشمري⁽¹⁰⁾]: وهذا على معنيين، أحدهما: أن يكون
ورائي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق⁽¹¹⁾ بالموالي أي: قُلُوا وعجزوا عن إقامة⁽¹²⁾ الدين،

(1) في (س): (بناء على أن يكفي كون المفعول في ظرف مصححاً لتعلق ذلك بفعله، نحو...).

(2) بنظر الباب الثالث «في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور» في معنى اللبيب 503/2.

(3) وعبارة الزخشمري كما في الكشف: «وهذا الظرف لا يتعلق بـ«خَفْتُ» لفساد المعنى ولكن محذوف، أو

بمعنى الولاية في الموالي، أي: خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائي، أو خفت الذين

يلون الأمر من ورائي»، وعبارة البيضاوي: «وهو يتعلق محذوف، أو بمعنى الموالي، أي: خفت الموالي من

ورائي، أو الذين يلون الأمر من ورائي» بنظر الكشف 502/2، وحاشية الشهاب 27/2.

(4) في (س): (البيضاوي).

(5) في هامش «هذه تُسب هذا القول لسعدي أفندي.

- وسعدي أفندي هو: سعد الله بن أمير خان الشهير بسعدي جلبي، أو سعدي أفندي، قاضي حنفي من

علماء الروم، منشاء وفاته في الأستانة، عمل في التدريس وولي القضاء بها مدة، ثم تولى الإنشاء إلى

أواخر حياته، له: «وصف الفوائد البهية»، «حاشية على تفسير البيضاوي»، و«حاشية على العناية

شرح الهداية للبايزي» وغيرها. توفي سنة 945 هـ. انظر الأعلام 88/3.

(6) في (س) بزيادة: عطف على قوله: بالموالي.

(7) في (س) بزيادة: والفاعل مصدر يتعلق به الجار.

(8) في (س) بزيادة: قال الزخشمري.

(9) في المذهب 81/2 «قراءة عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص وابن عمر وسعيد بن جبيرة

وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وشيبل بن خزيمة».

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: الظرف.

(12) في (س) بزيادة: أمر.

والثاني أن يكون معنى قُدَّامي فيُتعلّق بـ «خَفْتُ» [أي: خفوا ودرجوا قُدَّامي]⁽¹⁾، وإنما أطلق المصنّف، [بجواز أن يتعلّق بـ «خَفْتُ»]⁽²⁾ على المعنى الأول أيضاً بناءً على أن عجزهم يَقم بعد موته⁽³⁾

(الثالث: قوله تعالى: (وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تُكْتَبَ وَصْفُهُمْ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ) (4) فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ«تكتبوه» كما قال أبوالبقاء (5) (وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين) مع أنها تنقضي في زمن يسير (ولمّا هو حال، أي: مستقرّاً في اللمة إلى أجله) أظنّ أن [هذا ما جوزّه أبوالبقاء من أنه حال من الهاء (6)، فلا وجه لعدّه وجهاً مستقلاً] (7).

(ونظيره قوله تعالى: (فَأَمَّا اللَّهُ فِعْءٌ عَامٌ)⁽⁸⁾ فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ «أَمَّا»، وذلك منته مع بقاءه أي: بقاء «أَمَاتٍ» (على معناه الوضعي) أي: الحقيقي لا المجازي⁽⁹⁾؛ لأن الإمامة سَلْبُ الحياة وهي لا تَمُتُ، هذا معنى قول أبي البقاء؛ لأن الإمامة تقع في أدنى زمان⁽¹⁰⁾، (والصواب أن يُضْمَنَ «أَمَّا»، بمعنى «الْبَيْتُ»، فكانه قيل: فَأَلْبِئْهُ اللَّهُ بالموت مائة عام، وحيثما يتعلق به الظرف) وهو «مائة» [إضافته إلى الظرف]⁽¹¹⁾، (بما فيه من المعنى العارض له بالتضمنين، أي: معنى اللَّبَث لا معنى الإلْبَاس، لأنه كالإمامة في معنى الامتداد؛ فلو صحَّ ذلك، أي: [تعلَّقَ الظرف]⁽¹²⁾

(1) مناطق من (س).

(2) في (س): (لعدم المانع من تعلفه به خفت).

(3) في (س) بزيادة: عن إقامة أمر الدين.

(4) البقرة: 282.

(5) البيان في إعراب القرآن 1/187.

- في (س) بزيادة: ورده أبو حيان وأخذ منه المصنف.

(6) انظر التبان في إعراب القرآن 1/187.

(7) في (س): (وهذا قول أبي البقاء: ويجوز أن يكون حالاً من الهاء، ومن عد هذا القول وجهاً ثالثاً لم يصب).

(٨) البقرة: 259.

(9) في (س): (أى: الحقيقي الأصلي لا المجازي).

(10) انظر الثمان في إعراب القرآن 1/ 169.

(11) في (س): (لاكتسابه الظرفية من المضاف إليه).

(12) في (س): (تعلق «مائة عام»).

بالإمامة بمعنى الإلبات (لَعَلَّاهُ بما فيه) أي: في معنى الإمامة (من معناه الوضعي ويصير هذا التعلق بمنزلة) عطف على قوله: حيثُ يتعلق، [أي: (1) يصير [تعلق الظرف] (2) بأماته على التضمن بمنزلة تعلقه بلبث في (قوله تعالى: (قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مائةَ عامٍ) (3) فيكون بينهما موافقة في تعلق الظرف باللبث، وهذا هو الداعي إلى تضمين «أماته» معنى «ألبته»، فسقط ما قيل: لا داعي إلى هذا التكلف؛ إذ يمكن تعلق الظرف بما في أماته من معنى الموت (4)، والموت إمّا عدم الحياة عمّا من شأنه الحياة أو وصفت وجودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف، وعلى كل فامتداده يمكن (5) [روكناه] (6) اخذ من قول أبي البقاء: أنه ظرف لأماته على المعنى، أي: ألبته مئة مائة عام (7)، (وفائدة التضمن: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، وبذلك) أي: يرشدك (على ذلك)، أي: على الدلالة على معنى كلمتين (أسماء الشرط والاستفهام) فإن كل منهما يدل على معنى كلمتين (8) ألا ترى أن «مَنْ وَأَيْنَ» يتضمنان معنى / وإن والمهزة (ونظيره أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفطرة حتى يكون أبواه هُمَا اللّذان يَهُودَانِيَهُ وَيُنَصْرَانِيَهُ» (9). ولا يجوز أن يتعلّق «حتى» بـ«يُولَدُ» (10)، لأن الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونه على الفطرة؛ فالصواب تعلّقها بما تعلّقت به «على»، وأن «على» متعلّقة بكائن محذوف

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (تعلق مائة عام).

(3) البقرة: 259.

(4) في (س) بزيادة: لا بالإمامة نفسها.

(5) قاله الدماشي، ووافقه عليه الأمير. انظر حاشية الشامي 2/ 201، وحاشية الأمير على المخي 2/ 120.

(6) في (س): (ولعله).

(7) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 269.

(8) في (س) بزيادة: الحرف والاسم.

(9) نص الحديث كما في الموطأ ص 153: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفطرة، فأبواه يَهُودَانِيَهُ، أَوْ يُنَصْرَانِيَهُ، كَمَا تَنَالُجُ الْإِبِلَ مِنْ نَهْجَةٍ جَنْفَاءَ حَلْ لَيْسَ فِيهَا مِنْ جَنْفَاءَ؟»، وفي صحيح البخاري 3/ 340: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى الفطرة، فأبواه يَهُودَانِيَهُ أَوْ يُنَصْرَانِيَهُ، كَمَا تَنَالُجُ الْبَهْمَةَ جَنْفَاءَ، هَلْ تَحْسُرُونَ فِيهَا مِنْ جَنْفَاءَ؟».

(10)

في (س) بزيادة: جملة استثنائية لبيان كون الحديث نظيرا لما سبق.

متصوب على الحال من الضمير في «يُولَد»، و«يُولَد» خبر «كُلٌّ»، قيل: كيف يصحُّ كونه
 حالاً وليس الكون الممتد إلى تلك الغاية مقارناً للعامل فيها⁽¹⁾، وأجيب بأن [ذلك]⁽²⁾
 مقارن للعامل الذي هو «يُولَد» غاية الأمر أنه استمر بعد مقارنته إلى غاية، وذلك لا
 يقدح في كونه مقارناً له⁽³⁾.
 (الرابع: قول الشاعر:

تركت بنا لوماً ولو شئت جاذناً بُعِذَ الكرى ثُلجٌ بكرمانٍ ناصح⁽⁴⁾

بيت من الطويل لجريز⁽⁵⁾، «تركت»⁽⁶⁾ خطاب لامرأة، و«جاذناً» أي: أرؤانا
 من جيدت الأرض فهي مجودة إذا أصابها الجود، وهو المطر الغزير، و«الكرى» النعاس،
 وكرمان [كسكران]⁽⁷⁾، وقد يُكسَرُ أو لَحْنٌ إقْلِيمٌ بين فارس بين فارس وسجستان كما
 في القاموس⁽⁸⁾، وأضاف الثلج إليها؛ لأنها بلاد ثلج، والناصح خالص البياض⁽⁹⁾ شبه

(1) في قافله الدماصي. انظر حاشية الشمي 201/2.

(2) في (س): (الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية).

(3) قافله الشمي. انظر حاشية الشمي 202/2.

(4) لجريز في شرح ديوانه لإلياء الحارثي ص 120، وفيه «لوحاً»، وفي خزانة الأدب 252/5، «لوحاً»، وهو
 مطابق لنص المخني تحقيق محمد عبي الدين، ولجريز أيضاً في شرح أبيات سيويه 153/7، وبلا نسبة في
 المغرب ص 157، والشاهد في «بعيد الكرى» حيث تعلق به ثلج» لما فيه من معنى الفعل.

(5) في (س) بزيادة: بمدح عبدالعزيز بن مروان، وقيله:

منعت شفاء النفس عن تركته	به كما يمضي مما يمن الجوانح
وابتك مثل البرق يحسب أنه	قريب وأدنى صوبه منك نازح
مدحتك يا عبدالعزيز وطالما	مدحت ولم يبلغ فعالك مداح
تفديك بالآباء في كل موطن	شباب قريش والكهول الجحاح

(6) في (س) بزيادة: بكسر التاء.

(7) في (س): (يفتح الكاف).

(8) القاموس المحيط (ك ر م) 172/4.

(9) في (س) بزيادة: كالناصح.

نفرها ليياضه كالتلج (لأن المتبادر تعليق «يُعَيِّدُ الْكَرَى» بـ«جَاد»، والصواب تعليقهما في «تلج» من معنى «بارد»؛ إذ المراد وَصَفُهَا بِأَن رَقِيقًا يَوْجَدُ عَقِيبَ الْكَرَى بَارِدًا) إلّا في وقت عقيب الكرى على أنه صفة مخلوف كقول الفقهاء: بفعل ذلك عقيب الصلاة، ذكره الفيومي⁽¹⁾، وقيل: هو لحن⁽²⁾، [والصحيح عقيب بلا ياء بكسر القاف]⁽³⁾ (فما الظنُّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أَلَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَجُودَ لَهُ بِهِ) [أي: بالرقيق]⁽⁴⁾ (يُعَيِّدُ الْكَرَى دُونَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَاللُّوْحُ - بفتح اللام - العطش) مصدر «لَاحَ» بمعنى: عطش، وأما «لَاحَ» بمعنى: «لمع وظهر» فمصدره «لوح»⁽⁵⁾.

(الحامس: قوله تعالى: (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ)⁽⁶⁾ فإن المتبادر تعلق «مع» بـ«بَلَغَ» قال الزعشمي: أي: فَلَمَّا بَلَغَ أَنْ يَسْنَى مَعَ أَبِيهِ فِي أَشْغَالِهِ وَحَوَاجِهِ قَالَ: وَلَا يَتَعَلَّقُ «مع» بـ«بَلَغَ» لاقتضائه أنهما بَلَّغًا معاً حد السعي) بناءً على أن معنى المعْيَةِ المصاحبة [ومفاعلة]⁽⁷⁾ وقد قَيِّدَ الفعل بها، فيجب الاشتراك فيها، وأما إذا أُريدَ المعْيَةُ اللائقة كما في (واسلمت مع سليمان)⁽⁸⁾ فلا محذور (ولا بـ«السعي» لأن صلة المصدر لا تتقدّم عليه)⁽⁹⁾ (لأنه عند العمل مؤول بـ«أن» مع الفعل. هذا ما قالوا⁽¹⁰⁾)، [وقال الرضي: وأنا لا أدري مانعاً منه إذا كان ظرفاً أو شبهه، وليس كل مؤول بشيء حكاه

(1) انظر الصباح المنير (ع ق ب) ص 250.

(2) في تاج العروس (ع ق ب) 388/1: «وَتَقَلَّ شَيْخًا فِي هَذَا أَنَّهُ لَغِيَّةٌ رَدِيَّةٌ...».

(3) في (س): (والصحيح عقب الكرى بكسر القاف بلا ياء

ساقط من (س)).

(4) في (س): (لروح)

- وفي لسان العرب (ل روح) 585/2، «لاحه العطش لَوْحًا... ولَاحَ الْبَرَقُ يَلُوحُ لَوْحًا وَلَوْحًا، وَانْظُرِ الْخِطَّ فِي اللَّفَّةِ (ل روح) 212/3.

(6) الصفات: 102.

(7) في (س): (وهي مفاعلة).

(8) النمل: 44.

(9) انظر الكشف 347/3.

(10) في (س): (وهذا قول النعناع، لأنهم جعلوا عمل المصدر لتأويله بـ«أن» مع الفعل، ومعمول فعل «أن» لا يتقدّم).

حكم ما أول به⁽¹⁾ [وإلما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحذ الذي يُلْغَرُ فيه على السعي، فليل مع مَنْ؟ فليل: مع أعطف الناس عليه وهو أبوه، أي: أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق) قال صاحب الفرائد: أنه على تقدير: فلما بلغ السعي كانتا معه فلا حاجة إلى البيان⁽²⁾، وردّه الطيبي بأن المعنى لا يساعد عليه، وبينه تلميذه بأن السعي معه معناه اتفاقهما فيه، فالصحة بين الشخصين، وما قدره يقتضي الصحة بين السعي وإبراهيم عليه السلام⁽³⁾.

(السادس: قوله تعالى: (اللَّهُ أَحْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)⁽⁴⁾ فإن المتبادر أن «حيث» ظرف مكان، لأن المعروف في استعمالها؛ ويردّه أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به لا مفعول فيه، وحيث لا يتصّبب بـ«أعلم» إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بـ«عالم» والصواب انتصابه بـ«يعلم» محذوفاً دلّ عليه «أعلم» تقدّمت هذه الآية مع ما فيها من المباحث في 369 / ب «حيث»⁽⁵⁾.

(السابع: قوله تعالى: (فَحَذَّ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ)⁽⁶⁾ بضم الصاد وكسرهما من صاره يصوره ويصيره إذا أمالته وقطعه (فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ«صُرْهُنَّ»، وهذا لا يصح إذا فُسر «صُرْهُنَّ» بـ«قَطَعْنَهُنَّ») لأن «إلى» ليست من صلته، قال أبوالبقاء: فعلى هذا يتعلق بمحذوف، أي: فَقَطَعْنَهُنَّ بعد أن تُمِيلُهُنَّ إليك، والآجوز عندي أن يكون «إليك» حالاً من «هُنَّ»، أي: مقربة أو مُحالَة إليك⁽⁷⁾، (وإلما تعلق

(1) في (س): (وخالفهما الرضي لكثرة تقديمه على المصدر، على أن الظرف يكتبه راحة الفعل، وليس كل مؤول في حكم المؤول به من كل وجه).

- انظر شرح الرضي على الكافية 406/3.

(2) صاحب الفرائد هو: أبوإمامد فصيح الدين محمد بن عمر المابرنابازي، اختصر فيه الكشف. انظر كشف الظنون 1242/2.

(3) تلميذ الطيبي هو: علي بن عيسى، صاحب «حدايق البيان في شرح البيان». انظر كشف الظنون 341/1.

(4) الأنعام: 124.

(5) انظر مبحث «حيث» في معني اللبيب 151/1.

(6) البقرة: 260.

(7) البيان في إعراب القرآن 171/1.

بدخلة⁽¹⁾ [ففي الآية تقديم وتأخير⁽²⁾]، (وَأَمَّا إِنْ قُسِّرَ بِأَمْلَهُنَّ فَالتَّعْلُقُ بِهِ) [أي: بر «خذ» صحيح⁽³⁾]، وقيل: هو مبتدأ خبره «به»⁽⁴⁾ (وعلى الوجهين يجب تقدير مضان، أي: إلى نفسك، لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتفصل إلا في باب «ظن» يعني: وما ألحق به من «فَقَدْ وَعَدِمَ»⁽⁵⁾ [بقرينة⁽⁶⁾] أنه ذكرهما في «على»⁽⁷⁾ وأما «رَأَى» البصريّة، فتقول عائشة - رضي الله عنها: «لقد رأيتنا مع النبي [عليه السلام]⁽⁸⁾ عُدْمَ مَا لَنَا طَعَامُ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ التَّمْرَ وَالْمَاءَ»⁽⁹⁾ فلحاقها به شاذ، (لحو): (أَنْ رَأَاهُ)⁽¹⁰⁾ أي: علم نفسه ((استغنى) (فلا تحسبهم بمقازة)⁽¹¹⁾ فيمن ضمّ الباء، وأما فيمن فتحها

(1) في (س) بزيادة: وفيه بحث.

(2) ساقط من (س).

(3) - وفي حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 186/3: «فكانه قيل: خُذْ إِلَيْكَ أَرْبَعَةَ مِنَ الطَّيْرِ فَصْرُهُنَّ». في (س): (أي: تعلق «إلى» بـ «صهرن» صحيح). ولعل الصواب ما جاء في «س»، فالهاء في «به» تعود على «صهرن» بعد تفسيره بـ «أملهن» لأن المصنف قد ذكر أن «صهرن» إذا قُسِّرَ بـ «قطعهن» تعلق «إليك» بـ «خذ»، وفي البحر المحيط 310/2: إذا كان «نصْرُهُنَّ» بمعنى الإمالة فتعلق «إليك» به، وإذا كان بمعنى القطع تعلق بـ «خذ» وكذا في اللباب 370/4، والبيان في إعراب القرآن 1/171.

(4) القائل وحى زاده، وكذا في حاشية المخطوط.

(5) أي: من لفظي «فَقَدْ وَعَدِمَ» فلا يقال: ضَرَبْتُكَ وَضَرَيْتُنِي.

(6) في (س): (بديل).

(7) في (س) بزيادة: فلا يتقضى الحصر بهما كما ظُنَّ، وأما «رَأَى» الحُلُمِيَّة، نحو: «إِنِّي أَرَانِي» فباب «ظن» يشملها.

(8) مثبتة في (س).

(9) لم أجده بهذا اللفظ، ولقد جاءت الأحاديث كثيرة فيها موضع الشاهد، منها حديث أبي الترداء: «لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في يوم شديد الحر...» أخرجه أحمد «كتاب الصيام» 264/7، ومسلم 158/2 كتاب الصيام باب التخير في الصوم والفطر في السفر، والبيهقي 283/6، وأحدث أخرجه البخاري وليس فيه موضع الشاهد «كتاب الصوم» 479/1 بلفظ: «خرجنا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في بعض أسفاره في يوم حار...» الحديث، ومنها حديث ابن مسعود: «لقد رأيتنا وما يتخلف من الصلاة إلا منافع قد عَلِمَ نفاقه...» أخرجه مسلم «كتاب المساجد» باب صلاة الجماعة 367/1، ومنها حديث أبي بكر: «لقد رأيتنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأنا لمرءٍ بالجنابة زَنَاءً» أخرجه أحمد 819/6 كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنابة.

(10) التعلق: 7.

(11) آل عمران: 188.

الباء،) وأما فيمن فتحها وقرأ بناء الخطاب فليس من هذا الباب⁽¹⁾ (ويجب تقدير هذا المضاف⁽²⁾ في نحو: (وهَزَيَّ إليك بجمع الثُّخَلَةِ)⁽³⁾ (واضْمُمُ إليك جناحك)⁽⁴⁾ و(امسِكْ عليك زوجك)⁽⁵⁾، وقوله:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مُقَادِيرُهَا⁽⁶⁾

تقدم شرحه في «على»⁽⁷⁾، (وقوله:

دَخَ عَنكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ )

تقدم في «عن»⁽⁸⁾.

(قوله: «حَجَرَاتِهِ» بفتحيتين: نواحيه، وقول ابن عصفور: إِنَّ «عن» و«على» من ذلك اسمان⁽⁹⁾ كما في قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تُمُّ ظَمُّوْهَا⁽¹⁰⁾ )

(1) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالباء، وقرأ الباقون بالياء، وقرأ شاذأ بناء الخطاب وضم الباء، انظر

النشر في القراءات العشر 2/ 246، والبذور الزاهرة 1/ 258 والافتاح في القراءات السبع ص 390.

(2) أي: هَزَيَّ إلى جهتك ونحوك، واضمم إلى جهتك، وامسك على نفسك.

(3) مريم: 25.

(4) القصص: 32.

(5) الأحزاب: 37.

(6) بيت من المقارب للأعور الشنفي في شرح أبيات سيويه 1/ 274، والكتاب 1/ 64، وبشر بن حازم في العقد الفريد 3/ 167، وبلا نبة في الأشباه والنظائر 7/ 62، وأما لي ابن الحاجب 3/ 150، والجني الداني ص 471، وخزانة الأدب 1/ 163، والمقتضب 4/ 196، والشاهد في «عليك» فهو مضاف متعلق بمحذوف «هون على نفسك».

(7) شاهد رقم (232).

(8) شاهد رقم (242).

(9) المقرب ص 66، 67.

(10) والشاهد في «من عليه» حيث جاءت «على» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها.

تقدم في «على»⁽¹⁾.

(وقوله: فلقد أَرَانِي للرَّماحِ دَرِيئَةً من عن يميني مَرَّةً وأَسَامي⁽²⁾)

تقدم في «عن»⁽³⁾.

(دفعاً للمحذور المذكور⁽⁴⁾ وَهَمْ؛ لأن معنى «على» الاسمية «فَوْقَ» ومعنى «عن» الاسمية: «جانب»، ولا يتأنيان هنا، ولأن ذلك لا يتأني مع «إلى» لأنها لا تكون اسماً) قيل: هذا كله كلام أبي حيان، والإنصاف أن ينسب المصنف إليه؛ لأنه حينما يُمرُّ لهُ بأدنى غلط يصرح بالرد عليه، [وقد يَمُرُّ له بكلام حسن فيردُّه غير منسوب إليه]⁽⁵⁾، وما أحقُّ إباحيان بأن يتمثل بقول القائل:

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنى وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَقَرُوا⁽⁶⁾

[وفيه أن ذلك من ذَيْدِنِ المصنفين]⁽⁷⁾، وكم من مثل ذلك وقع له!⁽⁸⁾

(1) انظر مثني الليب، شاهد رقم (231).

(2) بيت من الكامل لقطري بن الفجاءة في خزانة الأدب 10/172، 174، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي 1/136، وبلاتية في الأشباه والنظائر 3/13، وأوضح المسالك 3/57، وشرح الأشموني 1/473، وابن عقيل 3/29، وشرح المفصل 8/40، وجمع الموامع 2/466. والشاهد في من عن على أسرار اسم بمعنى جانب لدخول حرف الجر عليها.

(3) انظر مثني الليب شاهد رقم (240).

(4) في (س) بزيادة: غير المبتدأ وهو قول ابن عصفور.

(5) ساقط من (س).

(6) بيت من البسيط لقُتَيْب بن أُمِّ صاحب في شرح الحماسة للرزوقي 3/1450، وكتاب الحماسة البصرية 2/948، والموضح ص 130، واللسان (ض ن) 13/261، والكتاب 1/29.

(7) وفي هامش النسخة (س): (وبعد: هَمْ إذا سمعوا خيراً ذكرت به وإن ذكرت بسوء عندهم أدنوا).

(8) في (س): (وفيه أن أكثر ما ذكره المصنفون مأخوذ ببعضه من بعض، فمن أين الجزم أنه كلام أبي حيان). في هامش (ظ) تُسَبِّح للدامي، ولم أحرر عليه في حاشية الشمني، ووجدته في حاشية الدسوقي 3/187، منسوباً للدامي.

(الثامن: قوله تعالى: (يَخْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ اغْنِيَاءُ مِنْ التَّعَفُّفِ)⁽¹⁾ فإن المتبادر تعلق «من» بـ«اغنياء» لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنَّهم ظانٌ قد استغنوا من تعفُّفهم علِّم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بمالهم، وإنما هي متعلِّقة بـ«يحسب»، وهي للتعليل⁽²⁾ وفي تفسير اللباب أي: سبب حسابهم اغنياء تعفُّفهم، فهو مفعول له، وجزؤه هنا بالحرف واجب؛ لفقد شرط النصب وهو اتحاد الفاعل، ولو وُجد لكان الأحسن جزؤه بالحرف أيضاً، لأنه معرّف بـ«ال»⁽³⁾، قال ابن عطية: التعفف داخل في المحسبة، أي: أنه لا يظهر لهم سؤال، فالجاهل بهم مع علمه بفقرهم يحسبهم اغنياء عنه، فـ«من» لبيان الجنس⁽⁴⁾، وقال أبوحيان: هذا ليس المصطلح عليه مثل: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان)⁽⁵⁾⁽⁶⁾ وكانه سُمي الجهة التي هم اغنياء بها ببيان الجنس، أي: يئْت بأيّ جنس وقع غناهم، بالتعفف لا بالمال، وهذا المعنى يؤول إلى أن «من» سببية لكنها تتعلّق بأغنياء لا بـ«يحسب».

(التاسع: قوله تعالى: (أَلَمْ تَر إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعَثَ مُوسَى إِذْ قَالُوا⁽⁷⁾) فـ«من» الأولى للتبعض متعلّقة بمحذوف هو حال⁽⁸⁾، / وصلة للملأ على رأي الكوفيين، والثانية للإبتداء متعلّقة بما يتعلّق⁽⁹⁾ الأولى، قال أبوالبقاء⁽¹⁰⁾: بالجار الأول⁽¹¹⁾، هذا على قول من ينسب العمل للظرف الواقع خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة، (فإن المتبادر تعلق «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم يتَّبع علمه أو نظره لإيهم

(1) البقرة: 273.

(2) في (س) بزيادة: هذا كله مأخوذ من أبي البقاء.

(3) اللباب في علوم الكتاب 4/ 435.

(4) المحرر الوجيز 1/ 370.

(5) الحج: 30.

(6) البحر المحيط 2/ 342.

(7) البقرة: 246.

(8) في (س) بزيادة: من الملأ.

(9) في (س) بزيادة: مَنْ.

(10) في (س) بزيادة: متعلّقة.

(11) في التبيان في إعراب القرآن 1/ 159: («من بعد» متعلق بالجار الأول، أو ما يتعلّق به الأول والتقدير: من بعد موت موسى).

إشارة إلى معنى «الم تر» تقرير النفسي، وأن الرؤية تحتمل العلمية والبصرية (في ذلك الوقت) أي: وقت قولهم: ابعث لنا ملكاً⁽¹⁾، وقال أبوالبقاء: أو بدل من «بعد» لأنهما زمانان⁽²⁾، [وردة، أولاً: بأنه على تقدير إعادة «من»، و«إذ» لا يُجْرُب «من»، وثانياً بأنه لو كان «إذ» مما يُجْرُب «من» كـ «وقت»، و«حين» لم يصح ذلك أيضاً؛ لأن العامل في «من بعد» محذوف أي: كائنين من بعد⁽³⁾، فلو قيل: كائنين حين قالوا لنبيهم: ابعث لنا ملكاً، لم يصح هذا المعنى⁽⁴⁾، (وإنما العامل مضاف محذوف، أي: أَلَمْ تُرْ إلى قصتهم وخبرهم، إذ التعجب) المستفاد من «أَلَمْ تُرْ» (إنما هو من ذلك) الخبر (لأ من ذواتهم)؛ لأن الذوات لا يتعجب منها؛ بل من أحداثها⁽⁵⁾.

(العاشر: قوله تعالى: (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ)⁽⁶⁾ فَإِنَّ الْمُبَادِرَ تَعْلُقُ الْإِسْتِثْنَاءَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ) وهي: «من لم يطعمه فإنه مني» (وذلك فاسد، لانتفاءه أن من اغترف غُرْفَةً يَبْدَهُ لَيْسَ مِنْهُ)؛ لأن الاستثناء من النفسي إثبات ومن الإثبات نفي (وليس كذلك؛ بل ذلك مُبَاحٌ لَهُمْ، وإنما هو مستثنى من الأولى) وهي «فمن شرب منه فليس مني»، والثانية معترضة بين المستثنى والمستثنى منه، [قال ابن المنير⁽⁷⁾: في الآية دليل على أن الاستثناء إذا تعقَّب جُمْلَةً لَا يَتَعَيَّنُ غَوْذُهُ عَلَى الْآخِرَةِ⁽⁸⁾، [واعترض⁽⁹⁾]: أولاً بأن الاستثناء إما أن يعود إلى الأخيرة أو لجميع الجمل، واختصاصه بالأولى لم يقل به أحد، ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج دل على

(1) في (س) بزيادة: إذا لم يكن ظروفاً للإنتهاء ولا للنظر فكيف يكون معمولاً لهما أو لأحدهما؟ ولم يتعرض لقول أبي البقاء.

(2) التبيان في إعراب القرآن 1/ 159.

- وفي (س) بزيادة: مع أنه لا يصح لفظاً ومعنى.

(3) في (س): (إنما) لفظاً فلا بد البديل على تقدير إعادة العامل، و«من» لا تدخل على «إذ»، وأما معنى فلأنه لو كان «إذ» مما تدخل عليه «من» كـ «وقت» و«حين» لم يصح ذلك أيضاً، لأن العامل في «من بعد» محذوف هو حال، أي: كائنين من بعد.

(4) وده الحلي، انظر الدر المصون 1/ 597.

(5) في (س) بزيادة: فصار المعنى: ألم تر ماجرى للملأ من بني إسرائيل إذ قالوا، فاعمل في «إذ» هو ذلك المحذوف والمعنى على تقديره.

(6) البقرة: 248.

(7) في (س): (وفي الانتصاف وفي هذه الآية).

(8) ينظر الكشاف بهامشه الانتصاف لابن المنير 1/ 322. وحاشية الشمني 2/ 202.

(9) في (س): (واعترضه القرافي).

إرادة الأولى، وثانياً بأن عوده على الأخيرة أو إلى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه⁽¹⁾، قيل: الثاني حسن والأول غير وارد⁽²⁾، (وَوَهَمَ أَوَّلُ الْبَقَاءِ فِي تَجْوِيزِهِ كَوْنُهُ مَسْتَشْنَى مِنَ الثَّانِيَةِ)⁽³⁾، وإنما سهل الفصل بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المقصولة؛ لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى بمفهومه أن من لم يطعمه منه) يعني إذا لم يكن من يشرب من النهر من أتباع طالوت يفهم بطريق مفهوم المخالفة⁽⁴⁾ أن من لم يطعمه يكون من أتباعه (فكان الفصل به كلا فصل).

(الحادي عشر: قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)⁽⁵⁾ فإن المتبادر تعلّق «إلى» بـ «اغسلوا»، وقد ردّه بعضهم⁽⁶⁾ بأن ما قبل الغاية) يعني الحدث الواقع قبلها (لا يبدؤ أن يتكرر قبل الوصول إليها) سواء تكرر بحسب أجزاء عمله بأن يقع مرة واحدة في محل ذي أجزاء متصلة⁽⁷⁾ لـ «غسلت من الأصابع إلى المرافق»؛ لأن [في كل جزء من المغسول غسلاً]⁽⁸⁾ أو تكرر بنفسه بأن يقع مرتين أو أكثر في محل واحد كما قال: (تَقُولُ: «ضَرَبْتَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ» وَيَمْتَنِعُ «فَتَكُنَّ إِلَى أَنْ مَاتَ»، وَغُسْلُ الْيَدِ لَا يَتَكَرَّرُ قَبْلَ

⁽¹⁾ في نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي 2/ 618، «فهذا يتعين عوده إلى الجملة الأولى دون الثانية لأن مناسبة المعنى تقتضيه» وكذا في شرح تنقيح الأصول للقرافي ص 197. وهذا يناق ما نقله عنه الشارح من اعتراض، إذ إنه ذكر في هامش النسخة «ظ» و«ح»: اعترفه القرافي، والدمايني أيضاً ذكر أن صاحب الاعتراض القرافي، انظر حاشية الشنقي 2/ 202.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: على صاحب الانتصاف.

⁽³⁾ في البيان في إعراب القرآن 1/ 161، «(أ) من اغترف» استثناء من الجنس، وموضعه نصب، وأنت بالخيار، إن شئت جعلته استثناء من «من» الأولى، وإن شئت من «من» الثانية.

- وفي (س) بزيادة: وقد عرفت وجه كونه وهماً.

⁽⁴⁾ مفهوم المخالفة هو: «أن يثبت الحكم في السكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق»، انظر: التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه 1/ 266.

⁽⁵⁾ المائدة: 6.

⁽⁶⁾ في حاشية الشنقي 2/ 202: «هذا الرد في كلام القرافي»، وفي نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي 2/ 23، قال القرافي: «لا نسلم أن الغاية دخلت في آية الوضوء، لأن القاعدة أن المتأنيب يجب ثبوته قبل الغاية، وتكرره إليها...، ويتعين أن يكون العامل في قوله تعالى: (إلى المرافق) فعلاً مضمراً، وهو المتأنيب، تقديره: اتركوا من أباطكم إلى المرافق، فإلى غاية للمتروك لا للمغسول». في (س) بزيادة: قيل: هذا الرد في كلام القرافي.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: كـ «سرت» من البصرة إلى الكوفة.

⁽⁸⁾ في (س): (في كل من المسافة سيراً ومن المغسول غسلاً).

الوصول إلى المرفق؛ لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما) قيل: يرد عليه أن «إلى» إذا تعلقت باسقطوا كما اختاره لا يوجد التكرار قبل الوصول إلى المرفق⁽¹⁾، [وليس بشيء]⁽²⁾، (قال: والصواب تعلّق [«إلى»]⁽³⁾ به اسقطوا) مخلوقاً، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الفسل؛ لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل؛ بل من/ المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد «إلى» يكون غير داخل⁽⁴⁾ 370/ب بخلاف «حتى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلًا في المأمور بفعله.

وقال بعضهم: الأيدي في حروف الشرع اسمٌ للأكف فقط، بدليل آية السرة⁽⁵⁾، وأنه قد صح الخبر باقتضائه صلى الله عليه وسلم في التيمم على مسح الكفين⁽⁶⁾، فكان ذلك الفعل، منه صلى الله عليه وسلم⁽⁷⁾ (تفسيراً للمراد به «الأيدي» في آية التيمم⁽⁸⁾، قال: وعلى هذا فـ «إلى» غاية للفسل، لا الإسقاط) وفي التلويح: ذهب بعضهم إلى أنه غاية للإسقاط، وذكروا لهذا تفسيرين، أحدهما: أن صدر الكلام إذا كان مُتناوِلاً للغاية كاليد فإنها اسم للمجموع إلى الإبط، كأن ذكر الغاية للإسقاط ما وراها لا لِمَدِّ الحكم إليها؛ لأن حكم الإمتداد حاصل، فيكون قوله: «إلى المرافق» متعلقاً به «اغسلوا»⁽⁹⁾ وغاية له، والثاني: أنه غاية للإسقاط ومتعلّق به، كأنه قيل: اغسلوا أيديكم مسطّين إلى المرافق، فتخرج عن الإسقاط، تبقى داخلة تحت الفسل⁽¹⁰⁾، والأوّل أوجه لظهور أن الجار والمجرور متعلق بالفعل المذكور (قلت: وهذا) أي: كون الأيدي اسماً للأكف فقط

(1) قاله وحى زادة كلّا في حاشية المخطوط.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) أي: غير داخل في حكم ما قبله، وهو هنا الفسل.

(5) (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم) المائدة: 38.

(6) في شرح صحيح البخاري «كتاب التيمم، باب التيمم للوجه والكفين» 1/ 478 «وقال عمار مرة: فغرب التي يديه الأرض، فغسل فيهما، فمسح وجهه وكفيه».

(7) في (س) بزيادة: وهو الاختصار.

(8) في (س) بزيادة: هي: «فتمسحوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم».

(9) في (س) بزيادة: بقوله.

(10) ينظر شرح التلويح على التوضيح 1/ 216.

- والتلويح: من تصنيف سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 792، وهو شرح بالقول شرح به تفتيح للقاضي صدر الشريعة بيداه بن مسعود الحنبلي التجاري الحنفي المتوفى سنة 747هـ انظر كشف الظنون 1/ 496.

وهذا أي: كون الأيدي اسماً للإكف فقط (إن سُلِّم فلا بد من تقدير محذوف أيضاً، أي: ومُدُّوا الغسل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف) قيل: ولابد من شيء آخر وهو أن يكون «أيديكم» مفعولاً لـ «اغسلوا» [مضمر⁽¹⁾]، إذ لو كانت متعلقة بالمدكور لاستحال المعنى، وإنما هو من عطف الجمل⁽²⁾⁽³⁾، ورُدُّ بأنه لا حاجة إلى ذلك، [وما]⁽⁴⁾ ذكره من استحالة المعنى ليس بصحيح؛ لأن عطف الأيدي على الرجوه بالواو لا يقتضي إلا الجمع بينهما في المفعولية لـ «اغسلوا» لا التعلق بـ «اغسلوا» المقيد بالرجوه⁽⁵⁾.

(الثاني عشر: قول ابن دُرَيْد⁽⁶⁾):

إِنْ امْرَأُ الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى فَأَخْتَأَفُهُ جَمَائُهُ دُونَ الْمَدَى⁽⁷⁾

بيت من قصيدته⁽⁸⁾ المعروفة بالمقصورة من الرجز، [قال المسعودي:]⁽⁹⁾
قد عارضه فيها جماعة من الشعراء وشرحوها⁽¹⁰⁾، فأمرق القيس هو ابن حجر الكندي،

(1) في (س): محذوفاً.

(2) قاله الدمامي. انظر حاشية الشمني 2/ 203.

(3) في (س) بزيادة: وحرف الغاية متعلق بالمحذوف.

(4) في (س): (وإنما).

(5) رده الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 203.

(6) في (س) بزيادة: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري، إمام في اللغة والأدب والشعر، توفي سنة 321. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 4/ 323، والأعلام 6/ 80.

(7) بيت من الرجز من قصيدة ابن دريد المعروفة بالمقصورة، وهو البيت الثلاثون من المقصورة. انظر شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي ص 20، والمقصورة هذه قصيدة طويلة نظمها ابن دريد في مدح أبي ميكال فبناها على بحر الرجز، وجعل حرف الروي فيها ألفاً مقصورة، وقد ضمنها كثيراً من الأمثال والأخبار والحكم والمراعات، واستخدم فيها الأسماء العربية المقصورة، والشاهد في «إل» حيث جاء متعلقاً بكون خاص منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى.

(8) في (س) بزيادة: الطويلة.

(9) في (س): (نقل الحلواني عن المسعودي).

(10) انظر مروج الذهب 4/ 321.

قال الأصمعي: كان إذا عرق فاح منه ريح الكلب، لأن أمه ماتت وهو رضيع فظليها من يرضعه، فلم يجدها، فأرضعوه بلبن الكلبة⁽¹⁾.
 و«جَزَى» بمعنى سَارَ وَذَهَبَ، و«المدى» الغاية، و«اعتاقه» فعل ماضٍ من الإعتاق، وهو الحبس، و«الحمام»⁽²⁾ [كتاب]⁽³⁾ قضاء الموت وقدره، (فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ «جَرَى») قيل كما اختاره من قال يقول [الشاهد]⁽⁴⁾ مسلماً نفسه: إن امرؤ القيس ذهب إلى بلوغ غاية، ووصول نهاية فحبه الموت دون وصوله، وأدركه قبل بلوغه إلى مأموله⁽⁵⁾، (ولو كان كذا لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مُناقض لقوله:

فَأَعْتَقَهُ حَمَامَهُ دُونَ الْمَدَى

وإنما «إلى مدى» متعلق بكون خاص منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى أي: رغباً إلى مدى⁽⁶⁾، [وغفل عنه من قال: لا يقال طلب إلى كذا]⁽⁷⁾، ويجوز أن يتلحق بجري بتقدير مضاف في الآخر أي: دون قطع المدى، أو على أن المعنى أراد الجري⁽⁸⁾ (ونظيره قوله⁽⁹⁾ أيضاً يصف الحاج:

يَتَوَيَّ السَّيِّئُ فَضْلُهَا رَبُّ الْعُلَى لَمَّا دَخَا تُرْبَتَهَا عَلَى الْبَيْسِ⁽¹⁰⁾

(1) انظر قول الأصمعي في حاشية الشمني 203/2.

(2) في (س) بزيادة: بالكسر.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (الشاعر) وهو الصواب.

(5) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) في (س) بزيادة: كما في الفاموس.

(7) في (س): (وأي تقدير المصنف نظر، إذ لا يقال: طلبت إلى كذا).

(8) قاله المحاسبي، حاشية الشمني 203/2.

(9) أي: قول ابن دريد في المقصورة.

(10) وجز لابن دريد في ديوانه ص 120.

ينوي أي: يقصد الحاج، والموصول صفة الكعبة، والعُلَى جمع عليها،
والثَّرْبَةُ التراب، والْبَنَى بضم الباء جمع بُنْيَة كُفْرَة وبكسرهما جمع بِنْيَة كُفْرَة⁽¹⁾،
وإِثْمًا كُتِبَتْ بالألف لوقوعها في القافية.

(فَإِنْ قَوْلُهُ: / «عَلَى الْبَنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضَّلَ» لا بِأَقْرَبِهَا 1 / 371
وهو «دَحَى» بمعنى «بَسَطَ» لفساد المعنى⁽²⁾).

الثالث عشر: ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه «قَيْمًا»
من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيْمًا﴾⁽³⁾ صفة لـ «عِوَجًا» خبر محذوف،
[وقيل: مبتدأ وخبر]⁽⁴⁾، والجملة مقول قول مقدر⁽⁵⁾، (قال: قلت له: يا هذا
كيف يكون العِوَجُ قَيْمًا؟ وترخمتُ على مَنْ وقف)، أي: قلت: رَحِمَ الله مَنْ
وقف من القراء (على ألف التنوين [في «عِوَجًا»]⁽⁶⁾ وقفة لطيفة) يقال لها عند
القراء: سكتة، قال الشاطبي: وسكتة حفص دون قطع لطيفة على التنوين في
«عِوَجًا»⁽⁷⁾ (دفعاً لهذا الوهم، وإثْمًا قَيْمًا) حال: إثْمًا من اسم محذوف هو وعامله،
أي: أنزله قَيْمًا والجملة استئناف ولم يقدره، وأنزله⁽⁸⁾ لأن حذف المعطوف مع
العاطف تكلف، وقيل غير معهود في العربية⁽⁹⁾، (وإِثْمًا من «الكتاب» وجملة النفي)

(1) في (س) بزيادة: وعلى التقديرين يكتب بياء.

(2) لإفادته أن الله بسط تربتها على البنى جمع بنية كفرة. انظر حاشية الدسوقي 191 / 3.

(3) الكهف: 2، 1.

(4) ساقط من (س).

(5) قائله وحى زادة، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 613 / 2.

(7) انظر الوافي في شرح الشاطبية ص 310.

- والشاطبي هو: أبو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي الرعيبي الضرير مقرئ، نحوي،
مفسر، محدث، ناظم، صاحب «حز الأمان» قصيدة في القراءات تعرف بالشاطبية و«ناظمة الزهر في
أعداد آيات السور» وغيرهما، توفي سنة 590 هـ. وفیات الأعيان 71 / 4، وطبقات الشافعية
174 / 4، والأعلام 180 / 5.

(8) في (س) بزيادة: بالعطف.

(9) قاللة ستان المدر كذا في حاشية المخطوط.

- في (س) بزيادة: وفيه بحث.

يعني «ولم يجعل» (معطوفة على الأول) أي: على [أن]⁽¹⁾ «قيماً» حال من اسم
عذوف (ومعترضة) بين الحال وصاحبها [وهو «الكتاب»]⁽²⁾ (على الثاني، قالوا:
ولا يكون معطوفة، لثلاً يلزم العطف على الصلة قبل كمالها) لأن «قيماً» إذا كان
حالاً من الكتاب لم تكمل الصلة بعد، (وإما من الضمير [المجورور]⁽³⁾ باللام إذا
أعيد إلى «الكتاب» لا إلى مجرور «على» (وإن استقام معناه)⁽⁴⁾، [لكن سياق
الآية يقتضي وصف الكتاب والتنويه بشأنه، فيناسب جعل الحال من ضميره]⁽⁵⁾؛
قال أبوالبقاء: والحال حيثن مؤكدة، وقيل منتقلة⁽⁶⁾، وردّ بأن القول بالإنتنال لا
يصح⁽⁷⁾ (أو جملة النفي) [عطف على قوله: وجملة النفي]⁽⁸⁾ (و«قيماً» حالان من
«الكتاب» على أن الحال يتعدد، وقياس قول الفارسي في الخبر: أنه لا يتعدد مختلفاً
بالأفراد والجملة⁽⁹⁾ أن يكون الحال كذلك) قيل: فعلى هذا كان الأولى أن يجعل
الواو للإعراض⁽¹⁰⁾(11) (لا يقال: قد صحّ ذلك في النعت) [يعني والحال في
المعنى نعت لديها، فكما أن النعت يتعدد مختلفاً بالأفراد والجملة]⁽¹²⁾، نحو: (وهذا
ذَكَرَ مَبَازَكُ أَرْزُلَاقَه)⁽¹³⁾ ينبغي أن يكون الحال كذلك (بل قد تثبت في الحال في نحو:
[لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى]⁽¹⁴⁾ ثم قال تعالى: (وَلَا جُنُبًا) [يعني أن

(1) في (س): (تقدير).

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (وذلك يقتضي كونه حالاً من الكتاب أو من ضميره لا من المبد وضميره).

(6) التبيان في إعراب القرآن 2/ 140.

(7) وهذه الحلبي، انظر الدر المنصور 4/ 430.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر كتاب الشعر 1/ 239، 243.

(10) قاله ابن عادل الحنبلي، انظر تفسير اللباب 12/ 416.

(11) في (س) بزيادة: ولية أن ما ذكره الفارسي خلاف مذهب الجمهور.

(12) ساقط من (س).

(13) الأنياء: 50.

(14) النساء: 43.

الاختلاف بذلك مسموع في الحال نفسها⁽¹⁾، [فلا حاجة في إجازته]⁽²⁾ إلى التعليق بشبهها للنعت لِتُحْمَلْ عليه، (لأن الحال بالخبر أشبه) تعليل لقوله: لا يقال، وما يدل على أن الحال بالخبر أشبه من النعت أنه لو حذف العامل من نحو: «جاء زيد راكباً» انتظم من الحال [وذيها]⁽³⁾ مبتدأ وخبر لا نعت ومنعوت، وإن الشيخ عبدالقاهر عَبر في دلائل الإعجاز عن الحال بالخبر، وحكم باتحادهما معنى⁽⁴⁾، (ومن ثمَّ اختلف في تعددها، وأُثِّقَ في تعدد النعت، وأما «جَنِباً» عطف على الحال، لا حال) جواب عن قوله: بل قد ثبت في الحال... انتهى، يعني [أنه]⁽⁵⁾ حال بطريق التبعية والعطف لا بالأصالة، والكلام إنما هو في الحال بالأصالة، وإذا كان كذلك لم ينهض الرد به على الفارسي، لأنه يُعْتَقَر في التابع ما لا يُعْتَقَر في المتبوع، (وقيل: المنفية حال، و«قِيَمًا» بدل منها⁽⁶⁾) وبإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائز، (عكس) «عَرَفْتُ زيدا أبو مَنْ هُوَ» فإن الجملة هنا بدل من المفرد.

(الرابع عشر: قول بعضهم في (أخوى)⁽⁷⁾ إنه صفة لـ(غُثَاء)⁽⁸⁾، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فُسِّرَ «الأخوى»/ بالأسود من الجفاف 371 / ب والئیس، وأما إذا فُسِّرَ بالأسود من شدة الخُضرة لكثرة الري كما فُسِّرَ⁽⁹⁾

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (فلا حاجة في إجازة اختلاف الحال بالافراد والجملة...).

(3) في (س): (وصاحبها).

(4) دلائل الإعجاز ص 173.

(5) في (س): (أن «جَنِباً»).

(6) الجملة المنفية هي: «ولم يجعل له عوجاً» وهذا القول نسب أبو حيان في البحر 94/6، والرازي في التفسير الكبير 64/21 إلى صاحب حل العقد، وهو ركن الدين حسن بن محمد العلوي الأستربادي المتوفى سنة 717هـ وكتابه هذا شرح لمختصر المنتهى لابن الحاجب، وهو كتاب في الأصول، انظر كشف الظنون 1/686، 2/1855.

(7) الأعلى: 5.

(8) في البحر المحيط 8/453: «والظاهر أن «أخوى» صفة لـ «غُثَاء».

(9) - في (س) زيادة: تُخَفَّفُ الثاء ومشدها ما يقلد به السيل على جانب الوادي من النبات ونحوه.

في الكشف 4/451 فقد اذعنّا ثمان من شدة الخُضرة.

(مُذَاهِئَاتَانِ) ⁽¹⁾ نجعله صفة لـ «غشاء» كجعل «قيماً» صفة لـ «عوجاً»، وإنما الواجب أن تكون حالاً من «المرعى» [يعني على المعنى الأول] ⁽²⁾، وأخر لتناسب الفواصل.

(الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: (أَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ بِهِ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنْ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ) ⁽³⁾ فيمن رفع «جنت» ابن أبي ليلى والأعمش وأبي بكر في رواية عن عاصم ⁽⁴⁾ (إنه عطف على «قنوان» ⁽⁵⁾، وهذا يقتضي أن جنت الأعناب تخرج من طلع النخل، وليس كذلك) ⁽⁶⁾ [واجب بأنه عطف على «قنوان» تغلياً للمجاورة، مثل:

وَزَجَجْنِ الْحَوَاجِبَ وَالْمَيُونَا] ⁽⁷⁾

(1) الرحمن: 64.

(2) ساقط من (س).

(3) الأنعام: 99.

(4) انظر المبسوط في القراءات العشر ص 116.

- وابن أبي ليلى هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار بن هلال الأنصاري الكوفي، قاض، قتيب، من أصحاب الرأي، وثي القضاة والحكم بالكوفة لبي أمية ثم لبي العباس، توفي سنة 48هـ. انظر وفيات الأعيان 179/4، وتهذيب التهذيب 301/9، والأعلام 189/6

- وأبو بكر هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، شيخ القراء في عصره، ومصنف «السخنة»، وكان ثقة مأموناً، له تصانيف منها: «القراءات الكبيرة»، و«القراءات الصغيرة»، و«قراءة عاصم»، وغيرها، توفي سنة 324 هـ. انظر الوافي بالوفيات 200/8، وغاية النهاية في طبقات القراء 139/1.

(5) القائل برفع «جنت» عطفاً على «قنوان» هو: القرطبي في تفسيره جامع البيان 383/5، إلا أنه رجح قراءة النصب بقوله: «والقراءة التي لا استجيز أن يقرأ ذلك إلا بها النصب...»، والزعزعي في الكشف 49/2 قال: فيه وجهان أحدهما: أن يقرأ: «وَمِنْ جَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ» أي: مع النخل، والثاني: أن يعطف على «قنوان» على معنى: وحاصله، أو ويخرجه من النخل قنوان وجنت من أعناب، والقراء في معاني القرآن 347/1: «ولو رفعت «الجنت» تبع القنوان كان صواباً».

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): «واجب أنه من قيل «وزججن الحواجب والميوننا» فعطف الحواجب تغلياً للمجاورة، لأن الميون لا تزجج».

- عجز بيت من الوافر صدره: إذا عالفانبات يبرزن يوماً، وهو المراهي النعيري في لسان العرب (زج ج) 287/2، ولا نسبة في الأشياء والنظار 212/3، والإنصاف 610/2، وأوضح المسالك 247/2، والمختص 432/2، وشرح الأشموني 389/1، وشرح ابن عقيل 242/3، وعمدة الحفاظ 1105/2، والشاهد في «الميوننا» حيث نصب بفعل مضمر، أي: وكحلن الميوننا.

[وأن ذلك مبني على أن «من أعتاب» صفة «جنات»]⁽¹⁾، وهذا ليس
بمتعين لجواز أن يكون خبراً لـ «جنات» فيكون من عطف مفرد على مبتدأ وآخر
على خبره، غايته أن المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة⁽²⁾، وقد
صرّح ابن مالك بجوازه⁽³⁾، [كما منع المسوّغات]⁽⁴⁾، وعلى تسليم أنه صفة
«جنات» أجاب التفتازاني بأنها لما كانت مفروشة تحت أشجار النخل جاز وصفها
بكونها مخرجة من الوصف مجازاً، لكونها مدركة من خلاها كما يدرك القنوان،
وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز⁽⁵⁾، (وإنما هو مبتدأ بتقدير: «وهناك جنات أو ولهم
جنات، ونظيره قراءة من قرأ (وَحُورٌ عِينٌ)⁽⁶⁾ بالرفع⁽⁷⁾ بعد قوله تعالى: (يطاف
عليهم بكأس من معين)⁽⁸⁾ [هذا سهو ظاهر، وقد يئنا وجهه في الجهة الأولى التي
لا محل لها من الإعراب]⁽⁹⁾ [(أي: ولهم حور) على أنه خبر محذوف]⁽¹⁰⁾، [وجوز

(1) في (س): (ثم ما ذكره المصنف مبني على أن يكون «من أعتاب» صفة «جنات»).

(2) في (س) بزيادة: ولم يرد منع ذلك.

(3) شرح التسهيل 1/ 291.

(4) ساقط من (س).

- وفي (س) بزيادة: وأنشد عندي أصطبار وشكوى عند قائلتي على أن العطف على الخصوص
فخصص كما مرّ.

(5) حاشية السعد على الكشاف ل/ 197 ب.

(6) الواقعة: 22.

(7) قرأ أبو جعفر وحمة والكاسي بجنّس الاسمين، وقراهما الباقون بالرفع، وانظر النشر في القراءات
المشرقة 2/ 383.

(8) الصفات: 45.

(9) في (س): (هذا من سورة الصفات وليس بعده «حور عِين»، والصواب بعد قوله تعالى: (يطوف عليهم
ولدان مخلصون) بكواب وأباريق وكأس من معين لا يصعدون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولهم
طير مما يشبهون) من سورة الواقعة، والذي قرأ «حور عِين» بالرفع الجمهور).

- وانظر الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(10) ساقط من (س).

عطفه⁽¹⁾ على «ولدان» وعلى المستكن في «متكئين»، وعلى مبتدأ محذوف هو وخبره، أي: لم هذا كله وحور العين⁽²⁾ (وأما قراءة السبعة (وجنات) بالنصب فبالعطف على (نات كل شيء) وهو من باب (وملائكته ورسله وجبريل وميكال)⁽³⁾ (يعني من باب عطف الخاص على العام)⁽⁴⁾.

(السادس عشر: يول ابن السيد في قوله تعالى: (من استطاع إليه سبيلاً)⁽⁵⁾ إن «مَنْ» فاعل بالمصدر⁽⁶⁾، ويردُّه أن المعنى حيثنَّ: والله على الناس أن يحجَّ المستطيع⁽⁷⁾؛ فيلزم تأييم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج) قيل: هذا مبني على أن اللام في «الناس» للاستفراق، وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري، والمراد حيثنَّ بالناس مَنْ جَرَى ذكْرهم، وهم المستطيعون، ويانه أن «حج البيت» مبتدأ، والخبر «الله على الناس»، والمبتدأ - وإن تأخر لفظاً - فهو مقدَّم رتبة⁽⁸⁾، ورُدُّ بأن كونها هنا للعهد في غاية البعد، وما ذكره في بيانه إنما يقتضي تقدُّم «حج البيت» في الرتبة على قوله: «على الناس» لا تقدُّم «من استطاع» الذي هو المعهود عليه مع أنَّه لا يدفع الضَّعف الذي ذكره⁽⁹⁾ بقول: (وفيه مع فساد المعنى ضَعف من جهة الصناعة؛ لأنَّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة

(1) في (س): (وخرَّجت على العطف).

(2) ينظر الباب في علوم الكتاب 390/18، والشمي 204/2.

(3) - في (س) بزيادة: (ولل هذا يشير قوله: أي: ولم حور البقرة: 98.

(4) ساقط من (س).

(5) آك عمران: 97.

(6) انظر قول ابن السيد في شرح التصريح 193/2.

(7) في (س) بزيادة: قال أبوالبقاء: فعلى هذا في الكلام حذف تقديره: من استطاع منهم، فيكون في الجملة ضمير يرجع على الأول، وفيه بحث.

(8) قائله الداماسي، ينظر حاشية الشمي 204/2.

(9) رده الشمي

- المصدر السابق.

- في (س) بزيادة: المصنف.

المصدر إلى المفعول⁽¹⁾ شاذ)، [وقول أبي البقاء: فعلى هذا في الكلام حذف، أي: من استطاع منهم، ليكون ضميرٌ في الجملة يرجع على الأول ليس بشيء⁽²⁾]ـ⁽³⁾، (حتى قيل: إنه ضرورة كقوله:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جُمِعْتُ مِنْ نُسْبٍ قَرَنُ الْقَوَائِزِ أَفْوَءُ الْأَبَارِقِ⁽⁴⁾

بيت من البسيط للمغيرة بن الأسود الأسدي⁽⁵⁾ الملقَّب بـ «الْأَقْيَنَر»
لَحْمَةٌ وَجْهٌ⁽⁶⁾، التِّلَادُ بالكسر المال القديم⁽⁷⁾، [وهو مفعول «أَفْنَى» وفاعله
«قَرَع»]⁽⁸⁾، وَالنُّسْبُ المال الثابت⁽⁹⁾، والقَوَائِرِ⁽¹⁰⁾ جمع قَافُورَةٌ بِالزَّاي، [وَيُرْوَى

(1) الفاعل هو «مَنْ»، والمصدر هو «حَجٌّ»، والمفعول هو البيت.

(2) التبيان في إعراب القرآن 225 / 1.

(3) ساقط من (س).

(4) بيت من البسيط للأقيشر الأسدي في الأغاني 276 / 11، وخزانة الأدب 447 / 4، والشعر والشعراء ص 372، ولسان العرب (ق ز) 369 / 5، والمؤلف والمختلف ص 67، وبلا نسبة في إصلاح النطق ص 338، والإنصاف 1 / 233، وأوضح المسالك 3 / 212، وشرح الأشموني 1 / 649، واللمع ص 258، والمقتضب 1 / 21، والمقرب ص 196، والشاهد في «قَرَعِ القَوَائِزِ أَفْوَءَ» حيث أضاف المصدر «قَرَع» إلى مفعوله «القَوَائِزِ» ثم أتى بفاعله «أَفْوَءَ».

(5) هو أبو مُرْعُضِ المِغِيرَةِ بن عبد الله بن مُرْعُضِ الأسدي، شاعر هجاء، عالي الطبقة، ولد في الجاهلية، ونشأ في الإسلام، وعمرٌ طويلاً، لُقِّبَ بِالْأَقْيَشَرِ لَأَنَّهُ كَانَ أَحْمَرَ الْوَجْهِ أَقْشَرَ، توفي سنة 80 هـ. انظر الشعر والشعراء ص 371 وفيه المِغِيرَةُ بن الأسود بن وهب، ومعاهد التنصيص 3 / 243، والأعلام 7 / 277.

(6) في (س) بزيادة: (وقبله):

أَقُولُ وَالْكَاسُ فِي كَفْسِي أَقْبَبُهَا أَخَاطِبُ الصَّيْدَ أَبْنَاءَ الْعَمَالِينِ
لَا تَشْرَبْنَ إِبْدَأُ رَاحاً تُؤَدُّهُ إِلَّا مَعَ الشَّمِّ أَبْنَاءَ الْبَطَارِقِ

الصَّيْدُ بالكسر جمع أصيد وهو الملك الذي لا يلتفت إلى غيره، ومحوه، والعماليق الجبابرة الذين كانوا بالشام على عهد موسى عليه السلام، والراح الحمرة، والمؤدة التوالية، والشَّمُّ جمع أشم مأخوذ من الشَّمَّ في الأنف، والبطاريق كبار الروم، الواحد بطريق.

(7) في (س) بزيادة: أَوْ مَا وَلَدَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِكَ، وأصل التاء فيه واو.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: كَالدَّارِ وَمَحْوَهَا.

(10) في (س) بزيادة: الْأَفْصَاحِ.

قوادير جمع قَارُورَة، وهي قَدَح/ يُشْرَبُ بِهِ⁽¹⁾، قال الجوهري: ولا تقل قَارُورَة،^{1/372} وحكي عن ابن السكيت أن القارورة مؤنثة⁽²⁾، والأباريق جمع إبريق معرب أبري كما في القاموس⁽³⁾.

(فيما رواه برفع «أنفواه») فاعلاً للمقرع، والنصب مفعولاً؛ لأن من قرعك فقد قرعته⁽⁴⁾، (والحق جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل جواز هذا البيت، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى) يعني رواية الرفع دليل على جوازه في السعة إذ لا ضرورة في ارتكابه مع الاقتدار على النصب، وهذا دفع لما يقال: يحتمل أن يرتكبه الشاعر ضرورة (وذلك أن «القوافير» الفاعل و«أنفواه» مفعول، وصح الوجهان؛ لأن منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في الشر الحديث: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»⁽⁵⁾) بدل من الحديث وهو: «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع»⁽⁶⁾ [فلان الحج] مضاف إلى مفعوله ومن فاعله⁽⁷⁾ (ولا يتأني فيه ذلك الإشكال⁽⁸⁾)؛ لأنه ليس فيه ذكر وجوب على الناس) كما في الآية فلان «على» تدل على الوجوب (والمشهور في «من» في الآية

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الصحاح (ق ز ز) 43/3.

وابن السكيت هو: أبو يوسف، يعقوب بن اسحاق، إمام في اللغة والأدب، من كتبه «إصلاح المنطق»، و«الأضداد»، و«الغلب والإبدال»، توفي سنة 244 هـ انظر وفيات الأعيان 395/6، وبنية الرواة 349/2، والأعلام 195/8.

(3) القاموس المحيط (ب ر ق) 218/3.

(4) في (س) بزيادة: فتكون إضافة المصدر إلى المفعول، وعلى رواية النصب إلى الفاعل.

(5) في (س) بزيادة: وقوله: «وحج البيت» بدل من الحديث.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان 65/1).

(7) في (س): (فلان الحج) مصدر مضاف إلى المفعول وهو البيت، وأتى فاعله بعده.

(8) أي: ولا يتأني في نص الحديث الإشكال الذي جاء في الآية ويبت الأقبشر من إضافة المصدر إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

أنها بدل من «الناس» بدل بعض [تقدير «منهم»⁽¹⁾]، لكن يلزم الفصل بين البدل والمبدول منه بالأجنى، (وجوز الكسائي كونها مبتداً، فإن كانت موصولة فخيرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج⁽²⁾ وعليهن) أي: على بدلية «من» ابتدائية من موصولة وابتدائية شرطية⁽³⁾ (فالعموم) في الناس⁽⁴⁾ (مُخصَّصُ إِمَّا بالبدل) [إذا كانت «من» بدلاً]⁽⁵⁾ (أو بالجملة) أي: بجملة «من استطاع فليحج» [إذا كانت «من» مبتداً]⁽⁶⁾، ونقل أبوالبقاء كون «من» خبر المحذوف، أي: [هم]⁽⁷⁾، أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل أيضاً⁽⁸⁾.

(السابع عشر: قول الزخشري في قوله تعالى: (ا وَيَلْتَأْ أَعْجَزَتْ أَنْ كُونُ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأَوَارِي سَوْءَ أَخِي)⁽⁹⁾ إِنَّ انتصاب (أَوَارِي) في جواب الاستفهام⁽¹⁰⁾، وجه فساد أن جواب الشيء مُسَبَّبُ عنه⁽¹¹⁾، والمؤارة لا تسببُ عن المعجز)، [ولا ينفع أن يُصارَ إلى أن الاستفهام للإنكار بمعنى النفي]⁽¹²⁾، وهو سبب، [أي: إن لم أعجز وارىت كما قال]⁽¹³⁾ التفتازاني⁽¹⁴⁾؛ لأنه لا بُدَّ في النصب

(1) في (س): (وحذف الرابط لفهمه، أي: من استطاع منهم).

(2) انظر قول الكسائي في إعراب القرآن للنحاس 396/1.

(3) في (س) بزيادة: على احتمال قول الكسائي.

(4) في (س) بزيادة: في قوله: «وَقَدْ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ».

(5) في (س): (عند من جعل «من» بدلاً).

(6) في (س): (عند من جعلها مبتداً).

(7) في (س) بزيادة: هم من استطاع.

(8) البيان 225/1.

(9) المائدة: 31.

(10) الكشف 660/1.

(11) في (س) بزيادة: أي: حاصل منه وصار عنه.

(12) في (س): (ولا يدفعه كون الاستفهام للإنكار بمعنى النفي).

(13) في (س): (أي: إن كم وارىت كما قيل).

(14) حاشية السمد على الكشف ل/ 175 ب.

من سببية النفي قبل دخول النفي، ولهذا فسروا «وما آتينا فتحدثنا» بأنه لا يكون منك إتيانٌ فتحدث، لأنَّ بآن لم تأتينا فتحدثنا، وقيل: هو من قبيل أتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب⁽¹⁾ لينسحب الإنكار التويخي على الأمرين، ويشعر بأنه في العصيان، وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل، حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو، ويكون التويخ على هذا الجعل، فكذلك هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المارة دلالة على التعكيس المؤكّد للعجز والقصور عما تهدى إليه خراب، (ولمّا انتصابه بالعطف على «أكون») هذا هو الظاهر لا يظهر للعدول عنه جهة كما قال التفتازاني⁽²⁾، (ومن هنا امتنع نُصِبُ «تُصْبِحُ» في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)⁽³⁾ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم يُنصب لأن «الم تر» في معنى: قد رأيت، أي: أنه استفهام تقرير⁽⁴⁾ مثل: (أَلَمْ نَشْرَحْ)⁽⁵⁾ فزال معنى الاستفهام الحقيقي، فلا جواب له، ولا نصب، (وقيل: النصب جائز كما في قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ)⁽⁶⁾ ولكن قصد هنا إلى العطف على «أنزل» على تأويل «تصبح» بـ «أصبحت» والصواب القول الأوّل⁽⁷⁾ وهو امتناع نصب «تصبح» (وليس «الم تر» مثل «أفلم يسيرا» لما بينا) من أن جواب الشيء لا مسبب عنه⁽⁸⁾، وإصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، وزيادة العقل وكماله يتسبب عن السير في الأرض.

(1) الشيء 2/ 205، وحاشية الدرر على المعنى 3/ 195.

(2) حاشية السعد على الكشف ل/ 175 ب.

(3) الحج: 63.

(4) حاشية الشهاب على البشاري 6/ 540، وضع القدير 3/ 367.

(5) الشرح: 1.

(6) الحج: 46.

(7) في (س) بزيادة: من الأقوال المذكورة في عدم انتصاب «تصبح».

(8) في (س): (جواب الشيء مسبب عنه).

(الثامن عشر: قول بعضهم في (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة ⁽¹⁾) إن الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير «قرباناً» مفعولان، و«آلهة» بدل من «قرباناً» ⁽²⁾، وقال الزجاجي: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أن «آلهة» هو المفعول الثاني، وأن «قرباناً» حال ⁽³⁾ قال أبو حيان: ويظهر أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب ⁽⁴⁾، قيل والمعنى اتخذوه متجاوزين عبادة الله قرباناً، لا متجاوزين عن أخذه قرباناً حتى لا يفسد المعنى ⁽⁵⁾؛ (ولم يبين وجه فساد المعنى؛ ووجهه أنهم إذا ذُوموا على اتخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه) أي: مفهوم ذمهم على ذلك (الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت: «اتَّخِذْ فلاناً معلماً دُونِي؟» كُنْتَ آمراً له أن يتخذك معلماً دونه، والله تعالى يُتَقَرَّبُ إليه بغيره، ولا يُتَقَرَّبُ به إلى غيره، سبحانه)، وقال الحلبي: وجهه أن القربان اسم لما يُتَقَرَّبُ به إلى الله، فلو جعلناه مفعولاً ثانياً [و«آلهة» بدل منه] ⁽⁶⁾ لزم أن يكون الشيء المُتَقَرَّبُ به آلهة، والغرض أنه غير الآلهة، بل هو شيء يُتَقَرَّبُ به إليها، فهو غيرها، فكيف «الآلهة» بدلاً منه ⁽⁷⁾، [وقيل] ⁽⁸⁾: إن «الآلهة» إذا كان بدلاً من قرباناً، وكان «قرباناً» في حكم المطروح يكون التقدير: فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله ⁽⁹⁾، وهذا فاسد، لأنه يفهم منه نفي إلهية الله مع أنهم كانوا مُقَرَّرين بإلهيته تعالى مع قولهم: بأن الأصنام آلهة ⁽¹⁰⁾، [وفيه

(1) الأحقاف: 28.

(2) في (س) بزيادة: وإليه لما ابن عطية والحوفي وأبو البقاء والبيضاوي.

- ينظر تفسير ابن عطية 546، والبيان في إعراب القرآن 403/2، وتفسير البيضاوي 397/2.

(3) الكشف 313/4.

(4) البحر المحيط 66/8.

(5) قاله سعدي أفندي كذا في حاشية المخطوط.

(6) ساقط من (س).

(7) انظر الدر المصون 143/6.

(8) في (س): (وقال البيهقي).

(9) انظر قول البيهقي في حاشية الشمني 205/2.

(10) في (س) بزيادة: وإن هؤلاء شفعائنا عند الله، وفيه بحث.

إن هذا توجيه للكلام بما لا يرضي صاحبه⁽¹⁾، [فإنه]⁽²⁾ قال في الفصل: قولهم إن البذل في حكم نحية الأول إيدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتأكيد والصفة في كونهما يُتَمَتَّنِ لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه⁽³⁾.
(التاسع عشر: قول المبرد في قوله تعالى: (أَوْ جَاؤُكُمْ حُمُرٌ مِّنْ صُدُورِهِمْ)⁽⁴⁾ إن «حصرت صدورهم» جملة دعائية⁽⁵⁾، وردّه الفارسي بأنه لا يُدعى عليهم بأن يُخَصِر صدورهم عن قتال قومهم⁽⁶⁾، وذلك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسَلِّبُوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة.

مُتَمِّمُ العشرين⁽⁷⁾: قول [أبي الحسين]⁽⁸⁾ في قوله تعالى: (ولشوا في كهفهم ثلاثاً سنين)⁽⁹⁾ فيمن نَوَّن «مائة»⁽¹⁰⁾ إنه يجوز كون سنين منصوباً بدلاً من «ثلاث» أو مجروراً بدلاً من «مائة»⁽¹¹⁾، والثاني مردود⁽¹²⁾، فإنه إذا أُقِيمَ مقام مائة فسد المعنى، بناءً على أن المبدل منه في نيّة الطرح [لفظاً ومعنى]⁽¹³⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (فإن الزعشري).

(3) شرح الفصل لابن يعيش 66/3.

(4) النساء: 90.

(5) المفتب 121/4.

(6) انظر قول الفارسي في الدر المنصون 411/2.

(7) في (س) بزيادة: بالإضافة، أي: واحد من العشرين، ولهذا لم يقل والعشرون، وقد سبق تحقيقه.

(8) في (س): (أبو الحسن).

(9) - والصواب أبو الحسن كما في (س) ويقصد به أبو الحسن الأفش.

(10) الكهف: 25.

(11) في (س) بزيادة: وهم غير حزة والكسائي، وهما قرأ بإضافة «مائة» إلى «سنين».

(12) - انظر البسيط في القراءات العشر ص 164.

(13) في معاني القرآن للأفش 632/2: «فإن كانت السنون تفسير للمائة في جر، وإن كانت تفسيراً للثلاث في نصب».

(12) الثاني هو كون «سنين» بدلاً من «مائة» فهو مردود لأن النص يصبح على معنى «لشوا... ثلاث سنين» على نية طرح المبدل منه وإحلال البذل محله.

(11) ما بين المقولين ساقط من (س).

- وفي (س) بزيادة: وفيه بحث.

(الحادي والعشرون: قول المبرّد في (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)⁽¹⁾)
 إِنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى بَدَلَ مِنْ «آلَهُ»⁽²⁾ وَيُرَدُّهُ أَنَّ الْبَدَلَ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُسْتَثْنَى
 مُوجِبٌ لَهُ الْحُكْمُ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجٌ، وَ«مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» مُفِيدٌ
 لِلْإِخْرَاجِ «زَيْدٌ» عِنْدَ عَدَمِ الْقِيَامِ، فَثَبِتَ لَهُ الْقِيَامُ (وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ كَلِمَةٌ صَدَقَ
 «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» صَدَقَ «قَامَ زَيْدٌ»، وَاسْمُ اللَّهِ تَعَالَى هُنَا لَيْسَ بِمُسْتَثْنَى وَلَا
 مُوجِبٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْجَمْعَ الْمُنْكَرَ لَا عُمُومَ لَهُ فَيُسْتَثْنَى مِنْهُ) تَقْدِمُ تَحْقِيقَهُ فِي
 «إِلَّا»⁽³⁾ (وَلِأَنَّ الْمَعْنَى حَيْثُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ يَسْتَثْنَى مِنْهُمْ اللَّهُ لَفَسَدَتَا، وَذَلِكَ
 يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ فِيهِمْ اللَّهُ لَمْ تَفْسُدَا) لِأَنَّ النِّفْيَ يَرْجِعُ إِلَى الْقَيْدِ غَالِباً،
 (وَأَمَّا الْمُرَادُ أَنَّ الْفَسَادَ يَتَرْتَّبُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّعَدُّدِ مُطْلَقاً) سَوَاءٌ كَانَ مُقَيِّداً بِاسْتِثْنَاءِ
 اللَّهِ عَنْهُمْ أَوْ لَا، بَلْ وَجَدَ فِيهِمْ اللَّهُ، (وَأَمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لَهُ الْحُكْمُ فَلِأَنَّهُ لَوْ
 قِيلَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا، لَمْ يَسْتَقِمْ)، قِيلَ: صَرَّحَ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ بِأَنَّ الْبَدَلَ
 فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ هُوَ «إِلَّا» وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَقِيَ لِحُجُومِ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، لَيْسَ
 الْبَدَلَ كَلِمَةً «زَيْدٌ» بِمُفْرَدِهَا، وَكَيْفَ؟ وَهِيَ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ لِلزُّوْمِ عَكْسِ
 الْوَاقِعِ، إِذْ هُوَ مُوجِبٌ لَهُ الْقِيَامُ، وَلَوْ أَقَمْتَهُ مَقَامَ «أَحَدٍ» لَكَانَ الْقِيَامُ مُنْفِياً عَنْهُ،
 وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَثَّالِي مَا ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ؟ وَلَوْ قِيلَ: «فِيهَا» عَلَى رَأْيِ الْمَبْرَدِ:
 لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا لَمْ يَفْسُدِ الْمَعْنَى، (وَهَذَا الْبَحْثُ يَأْتِي فِي مِثَالِ سَيُوبِ
 «لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلَبْنَا»⁽⁴⁾) تَقْدِمُ أَيْضاً فِي «إِلَّا»⁽⁵⁾ (لِأَنَّ «رَجُلًا» لَيْسَ
 بِعَامٍّ فَيُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: لَوْ كَانَ مَعَنَا جَمَاعَةٌ مُسْتَثْنَى عَنْهُمْ زَيْدٌ لَغَلَبْنَا،

(1) الْأَنْبِيَاءُ: 22.

(2) مَا ذَكَرَهُ الْمَبْرَدُ هُوَ أَنَّ «إِلَّا» وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ، فَهُوَ لَمْ يَصْرَحْ بِمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ تَقْلَداً عَنْهُ، وَانْظُرِ الْمُخْتَصِبَ 408/4، وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ 283/6: «وَأَجَازُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ فِي «إِلَّا اللَّهُ» أَنْ يَكُونَ بَدَلاً...».

(3) نَقَلَ الْمَصْنِفُ حَدِيثَ الْمَبْرَدِ فِي الْآيَةِ فِي بَابِ «إِلَّا» وَكَانَ لَهُ فِيمَا تَقْدِمُ رَدُّ عَلَيْهِ، يَنْظُرُ بَابِ «إِلَّا» مَعْنَى اللَّيْبِ 84/1.

(4) انْظُرِ الْكِتَابَ 2/331.

(5) انْظُرِ بَحْثَ «إِلَّا» فِي مَعْنَى اللَّيْبِ 85/1.

اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا، وهذا وإن كان معنى صحيحاً
«هذه» مبتدأ وما بعده حال، والخبر محذوف، أي: ليس المراد بدليل قوله: «لأن أن
المراد إنما هو أن زيدا وحده كافٍ» فالاستثناء منقطع.

(فإن قيل: لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين، لأنهما
واقعان في سياق «لو» وهي للامتناع، والامتناع انتفاء. قلت: لو صح ذلك⁽¹⁾
لصح أن يقال: لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني دينار⁽²⁾ فإن «من» و«دينار»
مختصان بالنفي لا يستعملان في الإثبات (ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا
وكذا) جواب «لو»⁽²⁾ في الأمثلة الثلاثة (واللأزم) [وهو صحة هذه الأمثلة]⁽³⁾
(ممتنع) لكونه غير مسموع وكذا للزوم، وهو كون «لو» نافية.

(الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كلمته فاه إلى في»: إن
انتصاب «فاه» على إسقاط الحافض⁽⁴⁾، أي: من فيه⁽⁵⁾، وردّه المبرد، فقال: إنما
يتكلم الإنسان في نفسه لا من في غيره⁽⁶⁾ أي: من فمه، وهما مترادفان.

(وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلمنى فاه إلى في» أو قاله في
ذلك⁽⁷⁾، وحله⁽⁸⁾ على القلب لفهم المعنى) والأصل: كلمته من في إلى فيه (فلا
يرد عليه سؤال أبي العباس⁽⁹⁾) لكن يرد عليه أن القلب قليل في اللسان، [وما

(1) أي: محي. «لو» للنفي، والكرة بعدها للعموم.

(2) في (س) بزيادة: المذكورة.

(3) في (س): (وهو صحة هذه التراكم الثلاثة).

(4) انظر قول الأخفش في ارتشاف الضرب 1559/3، وشرح التهليل 324/2، وشرح الرضي على الكافية 21/2.

(5) في (س) بزيادة: بكسر «إن» مقول القول، وبالفتح بدلاً منه.

(6) انظر رأي المبرد في ارتشاف الضرب 1559/3، والمساعد 10/2.

(7) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معنى الليب تحقيق محمد محي الدين 617/2.

(8) في (س) بزيادة: كلمته فاه إلى في.

(9) في (س) بزيادة: بقوله: «إنما يتكلم الإنسان من في نفسه».

[وما حصل عنه مندوحة⁽¹⁾] لم يرتكبه⁽²⁾ [كما في الأشباه⁽³⁾]⁽⁴⁾ (فلنعُدل إلى مثال غير هذا) لا شبهة فيه إنه إنما نحن فيه.

(حَكِيٌّ عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي⁽⁵⁾:

أُظْلِمُوا إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ⁽⁶⁾)

بيت من الكامل، نسبة العيني للحارث بن خالد المخزومي، وقال: وما قاله الحريري في الدرة: إنه للعرجي، ليس بصحيح⁽⁷⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: في السعة.

(3) الأشباه والنظائر 296/2.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: يفتح العين وسكون الراء، عبدالله بن عمرو بن عثمان - رضي الله عنه - منسوب إلى العرج موضع بمكة، أو بين مكة والمدينة.

(6) البيت للحارث بن خالد المخزومي في الاشتقاق ص 99، والأغاني 234/9، وخزانة الأدب 432/1، وللعرجي في ديوانه ص 318، ودرة الغواص ص 87، وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة 284/1، وشرح أبيات المغني 158/7، وبلا نية في الأشباه والنظائر 226/6، وأوضح المسالك 210/3، وشرح الأشموني 547/1، وشرح عمدة الحفاظ 731/2، والشاهد في «مصابكم» حيث عمل عمل فعله، وهو مصدر مبني، والتقدير إن إصابكم رجلاً وأهد السلام في محل النصب صفة لرجل وظلم مرفوع لأنه خبر إن.

- والعرجي هو: عبدالله بن عمر بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي، شاعر عزل مطروح، وكان من الأدباء الظرفاء الأسخياء، ومن الفرسان المعدودين، توفي سنة 120هـ. الشعر والشعراء ص 381، ومعاهد التنصيص 172/3، والأعلام 109/4.

(7) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 547/1.

- والعيني هو: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني الحنفي، مؤرخ وعالم، من كبار المحدثين، من كتبه «المقاصد النحوية» في شرح شواهد شروح الألفية، و«فرائد القلائد»، وغيرهما، توفي سنة 855هـ. بغية الوعاة 275/2، ومعجم المؤلفين 797/3، والأعلام 162/7.

- والحارث بن خالد المخزومي هو: الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، شاعر غزل، من أهل مكة نشأ في أواخر أيام بن ربيعة وكان ذهب مذهبه، وكان يهوى عائشة بنت طلحة ويتشبه بها، توفي سنة 80هـ. الموشع ص 269، والأغاني 227/9، والأعلام 154/2.

المهزة في «أظلم» حرف نداء، قال العيني، والصواب «ظلم» ترغيم
«ظلمة» تصغير «ظلمة» وهي اسم أم عمران⁽¹⁾ المذكورة في قوله:

أقوى من آل ظليمة الحزم فإلغمزتان فأؤخسن الخطم⁽²⁾

«أقوى» خلا، والحزم، والخطم - بضم الحاء فيها - موضعان وكلنا
الغمزتان، بفتح العين.

(إن الصواب «رجل» بالرفع خبر لـ «إن»⁽³⁾)، وعلى هذا الإعراب يفسد
المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة، قيل: بل معنى صحيح بأن
يجعل / «المصاب» اسم مفعول لا مصدراً، وهو اسم «إن»، و«رجل» خبرها،
وجملة «أهدى» صفة «رجل»، و«ظلم» خبر محذوف، أي: هذا ظلم، أو صفة
أخرى لـ «رجل» [على وجه المبالغة]⁽⁴⁾ [5].

نعم تعيين اليزيدي الرفع لا وجه له، [إذ لا مانع أن يكون المصاب
مصدراً و«رجلاً» منصوباً به و«ظلم» خبر «إن»⁽⁶⁾] و«تحية» مصدر «أهدى» من
باب قعدت جلوساً.

(1) في (س) زيادة: زوجة عبد الله بن المطيع وكان الحارث ينشيب بها.

- وانظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه الشواهد للعيني 547/1.

(2) البيت من الكامل للعرجي، وهو أول القصيدة التي منها البيت السابق، وانظر ديوان العرجي ص 318.

(3) في (س) زيادة: بكسر «إن» مقول قال.

(4) قاله الدمامي، ذكر جواز ترجيح رفع «رجل» على جعل «مصابكم» اسم مفعول لا مصدراً، وهو اسم
«إن» ويُرفع «رجل» على أنه خبر، و«أهدى السلام» جملة صفة لـ «رجل»، و«ظلم» خبر مبتدا محذوف،
أي: هذا ظلم. ينظر حاشية الشمني 205/2.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) زيادة: على حد: رجل عدل، أي: مظلوم.

(7) ساقط من (س).

(وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب، رَوَّاهُ عن أبي عثمان المازني أنَّ بعض أهل الذمة بَدَّلَ لَهُ مائة دينار على أن يُقرَّئَهُ كتابَ سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كَانَ به من شدة احتياج، فَلَأَمَّهُ تلميذه المبرِّد، فَأَجَابَهُ بأنَّ الكتاب مُشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، فلا يَنْبغي تَمَكُّين ذِمِّي من قراءتها؛ ثم قُدِّرَ أن غَنَّتْ جاريةٌ بحضرة الوائِقِ) أبي جعفر هارون بن محمد بن المعتصم بن هارون الرشيد⁽¹⁾ (بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نُصبِ «رجل» وَرَفَعِهِ).

رُوي أن الجارية لما غَنَّتْ أطرب كل من كان في القصر إلَّا واحداً، فقال له الوائِق: لِمَ لَمْ تطرب؟، فقال: لَخَنْتُ الجارية، فلم يعجبني غناها، فقال: في أي موضع؟ قال: في نُصبها رجلاً، بل رجلٌ على أنه خبر «إن» (وأصْرُت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأتها على أبي عثمان كذلك⁽²⁾)، فأمر الوائِق بإشخاصه وإحضاره (من البصرة فلما حضر أوجب النصب، وشرحه بأن «مصابكم» بمعنى: إصابتكم، و«رجلاً» مفعوله، و«ظلم» الخبر⁽³⁾)، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ البيزدي في معارضي، فقلت: هو كقولك: «إن ضَرَبَكَ زيداً ظلم» فاستحسنه الوائِق، ثم أمر له بألف دينار، ورده مكرماً. فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار فعوضنا ألفاً⁽⁴⁾ قيل: ما حكوه أن المعارض للمازني هو البيزدي فيه نظر، لأن البيزدي أبا محمد كان يؤدب المأمون، وتوفي سنة اثنين وستين ومائة، والوائِق توفي سنة سبع وعشرين ومائتين⁽⁵⁾، قال الصفدي: لعل هذا البيزدي أحد أولاده

(1) من خلفاء الدولة العباسية، وأُتِيَ الخلافة بعد أبيه، توفي سنة 232 هـ. انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 315، والأعلام 62/8.

(2) في (س) بزيادة: روي، فقالت الجارية: حاشا لله، بل هو «رجلاً» بالنصب.

(3) في (س) بزيادة: أي: خبر «إن».

(4) انظر القصة في إنباه الرواء 283/1، والأغانِي 234/9، ودرة الغواص ص 87.

(5) قاتله شهاب الدين المعري في شرح درة الغواص ص 302.

فإنهم كانوا خمسة كلهم علماء وأدباء شعراء رواة أخبار⁽¹⁾، والأقرب ما ذكره أبوحيان في كتاب البصائر: أنَّ المعارض للمازني هو يعقوب بن السكيت⁽²⁾ فإنه سأل في مجلس الواثق بِمَ نُصِبَ رجلاً؟ فقال له المازني: بـ «مُصَابِكُمْ» فما فهم عنه ابنُ السكيت حتى قال له: هو مثل قولك: «إن ضربك رجلاً من أمره كذا وكذا ظلم»، [فلما علم الواثق قصور يعقوب⁽³⁾] قال للمازني: إلق عليه شيئاً فقال له المازني: ما وزن «نكتل» في قوله تعالى: (فأرسل معنا أخانا نكتل⁽⁴⁾) قال نُفْعَلُ⁽⁵⁾، قال المازني أخطاء، إنما وزنه «نَفْعَلُ»، لأن أصله «نكتيل» بآباء فلما خرج [من عنده⁽⁶⁾] قال له [يعقوب⁽⁷⁾]: ما دعاك إلى تحطّئي بين يدي الواثق؟ قال: ما سألتك عن شيء أظن بأحد جهله.

(الجهة الثانية):

أن يراعي المعربُ معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة، وهذا أنا مورد لك أمثلة من ذلك: أحدها قول بعضهم: (وثموداً فما أبقي)⁽⁸⁾ إن «ثموداً» مفعول مقدم⁽⁹⁾، وهذا ممنوع، لأنَّ «ما» النافية المصدر، فلا يعمل ما

(1) انظر قول الصغدّي في درة الغواصّ وشرحها ص 302، وأولاد اليزيدي هم «إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق ويعقوب، وهبادة». انظر الوائي بالوفيات 4/ 123، 6/ 112، 16/ 267، 260.

(2) البصائر والذخائر 3/ 111.

- وابن السكيت هو: يعقوب بن إسحاق بن السكيت، ويكنى أبو يوسف، إمام في اللغة والأدب، عهد إليه الخوارج بتعليم أولاده، من كتبه: «إصلاح المنطق»، و«الأضداد»، و«الإبدال»، وغير هذا، توفي سنة 244 هـ.

(3) وفيات الأعيان 6/ 395، وفياته الرواة 4/ 56، والأعلام 8/ 195.

(4) في (س): (فلما سمع ذلك الواثق، وعلم قصور ابن السكيت). يوسف: 63.

(5) أي: وزن نكتل هو نفعل.

(6) في (س): (من عند الواثق).

(7) في (س): (ابن السكيت).

(8) النجم: 50.

(9) في معاني القرآن للزجاج 2: 77: «... ولا يجوز أن ينصب بقوله: (فما أبقي) لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها... فكيف وقد أتت 'ما' بعد الفاء»، وانظر إعراب القرآن للنحاس 4/ 189.

بعدها فيما قبلها)، وفيه مانع آخر وهو وجود الفاء العاطفة، واعتراض المصنف مبني على ظاهر قوله، [ولا فله أن يقول: إن «أما» محذوفة أي: «وأما ثمود فما أبقي» فلا يمتنع التقديم كما في قوله تعالى: (وثيابك فطهر)⁽¹⁾ [2] (1) (وإنما/ هو 1 / 374 معطوف على «عادا» من قوله تعالى: (وإنه أهلك عاداً الأولى)⁽³⁾)، (أو هو بتقدير: وأهلك ثمودا) [قاله أبو البقاء]⁽⁴⁾، وقيل لا حاجة إليه⁽⁵⁾.

(وإنما جاء: ونحن عن فضلك ما استغنيا)⁽⁶⁾ تقدم شرحه في «إذا»⁽⁷⁾ (لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد⁽⁸⁾ (ومن شرُّ ما خلقت)⁽⁹⁾ بتوئين «شرُّ» فـ «ما» بدل من «شر» بتقدير مضاف، أي: ومن شر شرما خلقت، وحذف الثاني بدلالة الأول)، فلا تكون هذه القراءة مما نحن فيه؛ لأن «ما»

(1) المدثر: 4.

(2) في (س): (ولذلك البعض أن يجعل «إما محذوفة»، أي: وأما ثمودا فما أبقي، فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين «أما» والفاء بشيء ما في حيزها ولو كان مقترنا بماله الصدر، نحو: أما زيد فإني ضارب، على ما ذهب إليه المبرد وابن درستيه والفراء، وإلا لكان هنا مانعان، أحدهما: ما ذكره المصنف، والآخر: وجود الفاء العاطفة، تأمل...، وهذا القول للدمايني انظر حاشية الشامي 205/2.

(3) النجم: 49.

- في (س) بزيادة: هذا ظاهر حسن.

(4) في (س): (كذا قدره أبو البقاء).

- التبيان في إعراب القرآن 488/2.

(5) قاله شهاب الدين الخفاجي، انظر حاشية شهاب الدين على البياضاي 22/9.

(6) الرجز لميدالله بن رواحة في شرح أبيات سيويه 322/2، والكتاب 511/3، وله أو لعامر بن الأكوع في شرح أبيات المغني 254/2، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر 234/2، وخزانة الأدب 127/7، والمقتضب 13/3، والشاهد في «عن فضلك» جاء متقدماً عن «ما» لأنه ظرف وهذا جائز في الشعر عن ابن هشام.

تمامه: فثبت الأقدام إن لاقينا وانزلن سكينه علينا

(7) ينظر فصل «إذا» شاهد رقم (137).

(8) نسبها في البحر 533/8، إلى عمر بن فائد، وفي إعراب القراءات الشاذة للكعبري 760/2: «وهي قراءة ضعيفة جداً» وفي البيان 548/2: «وهذه القراءة نروى عن أبي حنيفة».

- وعمرو بن فائد هو: أبو علي الأسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه الحروف حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر المطار. غاية النهاية 602/1.

(9) الفلق: 2.

موصولة لا نافية، وفيه رد على ابن عطية حيث قال: قرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة الذين يرون أن الله لم يخلق الشر من شرّ بالتونين ما خلق على النفي، وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل⁽¹⁾، وجوز أبو البقاء كون «ما» زائدة⁽²⁾، وقيل: يحتمل أن تكون إبهامية كما في قولك اعطني كتابا ما، و«خلق» صفة⁽³⁾ له، واعترض⁽⁴⁾ بأن «خلق» لا يكون صفة لشر ولا لـ «ما»، أما على مذهب من جعل من حروف الصلة فظاهر، وأما على مذهب من جعلها اسماً فلأن وصفها بنافي الغرض من وضعها، وهو زيادة الإبهام⁽⁵⁾.

(الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: (الذين كفروا يُنادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون)⁽⁶⁾ إنها ظرف للمقت الأول، أو الثاني⁽⁷⁾، وكلاهما ممنوع، إما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمتقوا أنفسهم ذلك الوقت، (ولما يمتقونها في الآخرة)، [وإن] الأمالي⁽⁸⁾ [أجاب بأن المراد إذ صح كونكم تدعون مثل قوله تعالى: (إذ ظلمتم)⁽⁹⁾ ومعناه إذ ثبت ظلمكم أي: قامت الحجة عليكم، فيكون «إذ تدعون للآخرة» أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون إذ تدعون

(1) انظر المحرر الوجيز 5/ 538، وفي البيان 2/ 548: «وتوهم قوم ما نافية على تقدير ما خلق من شر»

- وعمرو بن عبيد هو: أبو عثمان البصري عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، اشتهر بعلمه وزهده واختباره مع المنصور وغيره، من كتبه «التصريح»، «الرد على القدوبه»، وغيرهما، توفي سنة 144 هـ. وفيات الأعيان 3/ 460، والأعلام 5/ 81.

(2) التبيان في علوم القرآن 2/ 517.

(3) في (س) زيادة: والمالء محذوف.

- قاله الدمامي. انظر حاشية الشامي 2/ 106.

(4) في (س) زيادة: بأن الغرض من وصف النكرة وتنقيص إبهامها متاف للغرض منها.

(5) صاحب الإعراف الشامي. ينظر حاشية الشامي 2/ 206.

(6) خافر: 9.

(7) انظر الحصان 3/ 256.

(8) ساقط من (س).

(9) الزخرف: 38.

للدنيا⁽¹⁾ [و نظيره⁽²⁾] قول من زعم في (يوم تجد⁽⁴⁾) إنه ظرف لـ «يحذرکم» حكاة مكي قال: وفيه نظر⁽⁵⁾، والصواب الجزم بأنه خطأ، [هذا تعريض لمكي⁽⁶⁾] (لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة ولا يكون مفعولا به لـ «يحذرکم» كما في وأنذرهم يوم الآزفة⁽⁷⁾) لأن «يحذر» قد استوفى مفعوله⁽⁸⁾، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره: اذكروا أو احذروا فيكون «يوم تجد» مفعولا به⁽⁹⁾.

(وأمّا امتناع تعليقه⁽¹⁰⁾ - وهو رأي جماعة منهم الزمخشري⁽¹¹⁾ - فلا يلتزمه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، وهو أكبر⁽¹²⁾، قال أبو حيان: هذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئ فضلا عما يدعي من العجم أنه شيخ العرب والعجم⁽¹³⁾، [قال تلميذه الحلبي: ومثل هذا لا يخفى على أبي القاسم، وإنما أراد أنه دال على ناصبه، وعلى تقدير ذلك فهذا مذهب كوفي، قال: أو لأن الظرف يتسع فيه مالا في غيره⁽¹⁴⁾] ⁽¹⁵⁾، ولهذا⁽¹⁶⁾ قالوا في قوله:

(1) أمالي ابن الحاجب / 1 / 51.

(2) في (س): (واجب بأن المراد: إذ صح كونكم تدعون وذلك في الآخرة حين قامت عليهم الحجة بأن المراد بأنفسكم: أمثالكم من المؤمنين إذ تدعون للدنيا).

(3) في (س) بزيادة: أي: نظير القول بتعليق «إذ» بالفت الثاني في فساد المعنى.

(4) آل عمران / 30.

(5) مشاكل إعراب القرآن ص 134.

(6) في (س): (تخطئة لمكي. حيث لم يصرح بكونه خطأ).

(7) حافر / 17.

(8) في (س) بزيادة: أحدهما ضمير «كم» والثاني نفسه.

(9) في (س) بزيادة: لا فيه فساد المعنى.

(10) في (س) بزيادة: أي: تعليق «إذ تدعون» بالأول.

(11) الكشف 158 / 4.

(12) - في (س) بزيادة: جملة معترضة بين «أما» وجوابها وهو قوله.

(13) في (س) بزيادة: الذي هو الخبر.

(14) البحر المحيط 435 / 7.

(15) انظر الدر المصون 32 / 6.

(16) في (س): (واجب بأن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، وقال البيضاوي: «إذ ظرف» لفعل دل عليه

الفت الأول، قال الحلبي: مذهب كوفي قال به الزمخشري).

(17) في (س) بزيادة: أي: للزوم الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي.

وَمَنْ وَصَفَ يَتَظَنَّنُ قَضَاءَهُ بِضَاحِي غَدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَايِرٌ⁽¹⁾

بيت من الطويل للشماخ⁽²⁾، قال الخطيئة في وصية: ابلغوا الشماخ أنه أشعر غطفان⁽³⁾، ضمير «هن» للأنثى⁽⁴⁾، وضمير «قضاء» للحمار، والقضاء الحكم، والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، وضاحيتها وقت ضحائها وهي تشرق، والضاير بالزاي الساكت (إن الباء متعلقة بـ «قضائه»، لا بـ «وقوف» ولا بـ «يتظنن»، لثلاث فصل بين «قضاء» و«أمره» بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره «أمره» معمولا بـ «قضى» محذوفا لوجود ما³⁷⁴ ب يعمل⁽⁵⁾ وهو قضاء، لأنه مصدر مضاف إلى فاعله⁽⁶⁾).

(ونظير ما لزم الزمخشري) من الفصل بين المصدر ومعموله (هنا) أي: في تعليق «إذ» بالمقت الأول (ما لزمه إذ علق (يوم تبلى السرائر)⁽⁷⁾ بـ «الرجع»⁽⁸⁾ من قوله تعالى: (إنه على رجعه لقادر)⁽⁹⁾ وإذا علق «أياماً» بـ «الصيام»⁽¹⁰⁾ من

⁽¹⁾ البيت للشماخ في لسان العرب (ص م ز) 365/5، وفي جبهة أشعار العرب ص 832 برواية ولغ صليل... وتاج العروس (ص م ز) 42/4، والأماشي الشجرية 195/1، والشاهد في «بضاحي» حيث جاءت الباء متعلقة بـ «قضائه» لثلاث فصل بين «قضاء» ومعموله بأجنبي.

⁽²⁾ الشماخ هو: الشماخ بن ضرار بن ستان بن أمامة، والشماخ لقبه، واسمه مُعْقِل، وهو شاعر من خضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وحسن إسلامه، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة، توفي سنة 30 هـ طبقات ابن سلام ص 53، والموضح ص 86، ومعهاد لتنصيب 32/2.

⁽³⁾ انظر قول الخطيئة في الأماشي 195/2.

⁽⁴⁾ في (ص) بزيادة: وكذا ضمير «يتظنن» والجملة حال أو خبر ثان.

⁽⁵⁾ الأماشي الشجرية 189/1.

⁽⁶⁾ في (ص) بزيادة: و«أمر» مفعوله.

⁽⁷⁾ الطارق: 9.

⁽⁸⁾ الكشف 737/4.

⁽⁹⁾ الطارق: 8.

⁽¹⁰⁾ الكشف 251/1.

قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً⁽¹⁾) فإن في الأول الفصل بجبر «إن» وهو لـ «قادر» وقد مر أن ذلك مغتفر في الظروف [وبه أجاب التفਤازاني عن الثاني]⁽²⁾، (وفي الثاني الفصل بمعمول «كُتِبَ» وهو «كما كتب»⁽³⁾) فإن قيل: لعله يقدر «كما كتب» صفة لـ «الصيام» فلا يكون متعلقاً بـ «كتب» قلنا: يلزم محذور آخر، وهو اتباع المصدر قيل أن يكمل معموله) وأيضاً إن المصدر إذا وصف لا يعمل⁽⁴⁾، (ونظير اللازم له) أي للزخشي (على هذا التقدير)⁽⁵⁾ (إذ قال في قوله: (وصدُّ عن سبيل الله وكُفْرُ به والمسجد الحرام)⁽⁶⁾) إن «المسجد» عطف على «سبيل الله»⁽⁷⁾، فإنه حيثل من جملة معمول المصدر، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه، أي: مجيء المعمول وهو «المسجد» [وهنا حاشية]⁽⁸⁾ عنه حاصلها: أن عَطَفَ «وكُفْرُ به» على «صدُّ عن سبيل الله» لوجهين: الأول: إن الكفر بالله والصد عن سبيل الله متحدان معنى، فكانه لا فصل بالأجنبي ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه، فهو بمنزلة أن يقال: وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام، الثاني: إن هذا التقديم لغرض العناية ومثله لا يعد فصلاً، [قال التفتازاني]:⁽⁹⁾ والأول أوجه⁽¹⁰⁾، وقال اليميني: [كلاهما]⁽¹¹⁾ ضعيف، وقال أبوالبقاء: الجيد أن يتعلق بمحذوف أي:

(1) البقرة: 182_183.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: قال التفتازاني: انتصاب «أياماً» بـ «الصيام» بناء على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تحلل الفاصل، وإن لم يجر في غيره.

(4) في (س) بزيادة: وبقي أنه يتصّب «أياماً» بـ «كتب»، و«كما» إما مصدر لـ «كتب»، أو نعت للصيام.

(5) في (س) بزيادة: تقدير «كما كتب» صفة الصيام.

(6) البقرة: 217.

(7) الكشف 1/ 286.

(8) في (س): (قال التفتازاني).

(9) ساقط من (س).

(10) انظر حاشية السد على الكشف ل/ 98، وفي حاشية الشعي 2/ 207 «في حاشية التفتازاني: ومهنا

حاشية عن المصنف يعني صاحب الكشف».

(11) في (س): (كلا الوجهين ضعيف).

ويصدون عن المسجد الحرام⁽¹⁾، قال التفتازاني: وهو في غاية الرداءة⁽²⁾ (والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي: مقتكم إذ تدعون، وصوموا أياماً، ويُرْجِعُهُ يوم تبلى السرائر، ولا يتصب «يوم» به «قادر»؛ لأن قدرته تعالى لا تنقيد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيره في التعليق بمحذوف (يوم يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ)⁽³⁾ إلا ترى أن «اليوم» لو عُلِّقَ به «بُشْرَى» لم يصح من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسم لـ«لا»، وأما (الْأَيَّامُ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)⁽⁴⁾ فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها، فالأكثر على جوازه استدلالاً بهذه الآية، قالوا: إن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل، قال الرضي: ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول زيذا لن أضرب، ومنع الكوفية من ذلك، لأن مذهبهم إنها حرف كما وافقهم المبرد، وإن كان مذهب إنها فعل نظراً لعدم تصرفها ومشابتها لـ«ما»، وجوز الرضي [تعلقه]⁽⁵⁾ بـ«ليس» بناءً على أن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالاتها على مطلق الحدث⁽⁶⁾.

(والصواب أن خفض «المسجد» بباء محذوفة لدلالة ما قبلها، لا بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض)⁽⁷⁾.

(1) التبيان في إعراب القرآن 1/ 142.

(2) حاشية السد على الكشف ل/ 98 ب.

(3) - في (س) بزيادة: لأنه مثل: أشارت كليب بالألف الأصابع. الفرقان: 22.

(4) هود: 8.

(5) في (س): (تعلق الظرف).

(6) شرح الرضي على الكافية 4/ 201.

(7) أخذ المصنف بمذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 65، «هل يجوز العطف على الضمير المخفوض» 2/ 463. - في (س) بزيادة: (هكذا مذهب جمهور البصريين).

[قال أبو حيان في النهر: ⁽¹⁾ والذي تختاره أنه عطف على الضمير المجرور وإن لم يعد جاره ⁽²⁾، وأجازه الكوفيون ويونس والأخفش وأبو علي الشلوين ⁽³⁾، ولنا متقيدون بإتباع مذهب جمهور البصريين، بل نبع/ الدليل. (ومن أمثلة 375 / 1 ذلك) الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي (قول المتنبي ⁽⁴⁾:

وفاؤكما كالربيع إشجاء طاسمُه بأن تُسعيدًا والدمع أشفاه ساجمُه ⁽⁵⁾

بيت من الطويل، أشجاء أحزنه، والطاسم الدارس، والإسعاد الإعانة، والساجم الهامل وهو الغائض والسائل الذي لا مانع له. (وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربيع» مبتدأ وخبر، وعلق الباء بـ«وفاؤكما» أي: وفاؤكما بالإسعاد مشبه للربيع ⁽⁶⁾ (فقال له) ⁽⁷⁾ معترضاً على إعرابه هذا: (كيف تخبر عن إسم لم يتم ⁽⁸⁾؟ فأنشده قول الشاعر:

لَمَّا كَمَنْ جَعَلْتَ إِيَّاهُ دَارَهَا تُكْرِيتُ تَمْنَعُ حَيْثُهَا أَنْ يُحْصَدَا ⁽⁹⁾

(1) في (س): (وفيه رد أبي حيان حيث قال).

(2) النهر الماد 217/1.

(3) انظر هذا في شرح التصريح على التوضيح 183/2.

(4) في (س) بزيادة: يمدح سيف الدولة عند نزوله أنطاكية.

(5) البيت للمتنبي في ديوانه ص256، والخصائص 403/2.

(6) في (س) بزيادة: قال ابن الحاجب: الظاهر أنه أراد أن يخبر عن «وفاؤكما» بقوله: «بأن تُسعدا»، أي:

وفاؤكما حاصل بأن تسعدا، وقوله: «كالربيع» مقدم، والمراد التأخير.

(7) في (س) بزيادة: أي: قال أبو الفتح مخاطباً المتنبي.

(8) الخصائص 403/2، والأماشي الشجرية 193/1.

(9) للأعشى في شرح الديوان ص58، والخصائص 402/2، وبلا نسبة في الأماشي الشجرية 194/1

و«حلت» بدل «جعلت».

بيت من البسيط «كمن» خير ليس، ألت ضمير «من» باعتبار المعنى، وإياد ككتاب خي^١ من معد، وتكررت بفتح الأوّل بلدة سُميت بتكرت، بنت^٢ وأثل كما في القاموس^(١)، وضمير جيهها لإياد، وهو ما يُزوع غالباً، (أي: أن «إياد» بدل من «من» قبل جيم معمول «جَعَلْتُ» وهو «دارها») وتكررت بدل منها وجملة «يمنع» مفعول ثانٍ لـ «جَعَلْتُ» (والصواب تعليق «دارها» وبـ «أن تسعدا» بمحذوف أي: جَعَلْتُ ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتاني به من الإسعاد بالبقاء عند ريع الأحبة إنما يُسَلِّني إذا كان بدمع ساجم، أي: هامل، كما أن الريع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دراساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: (لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله)^(٢)، (لا تثريب عليكم اليوم)^(٣)، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعَتْ»^(٤) باسم «لا» [متعلق بتعليق]^(٥) (وذلك باطل عند البصريين، لأن اسم «لا» حيثنَّ مُطُول، فيجب نصبه وتنوينه) قيل: الزجاج منهم يرى أن الفتح في إسم «لا» وإن التنوين حذف إستخفافاً^(٦)، فيمكن أن يخرج هذا على مذهبه^(٧)، نعم يلزم في الآية الثانية الفصل بين المصدر ومعموله الذي هو «اليوم» بخبر «لا»، لكنه مفتقر في الظروف، وقد جوز الزخشي تعلق «اليوم» بـ «يفقر» وبالمقدر في «عليكم» من معنى الإستقرار^(٨).

(١) القاموس المحيط (ك ري ت) 1/ 161.

(٢) هود/ 43.

(٣) يوسف/ 92.

(٤) والآية بتسامها «لالتثريب عليكم اليوم يفقر الله لكم وهو أرحم الراحمين».

(٥) انظر صحيح مسلم بشرح النووي، باب «استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته» 5/ 90.

(٦) في (س): (متعلق بتعليق جماعة).

(٧) في (س) بزيادة: لكثرة الإستعمال.

(٨) معاني القرآن للزجاج 1/ 67، 69، 336.

في الكشاف 2/ 473: «لأن قلت: ثم تعلق اليوم؟ قلت بالتثريب، أو بالمقدر في «عليكم» من معنى الإستقرار، أو بـ «يفقر».

(وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين، وقد مضى) [يعني مذهبهم في الجملة المعارضة]⁽¹⁾ لا التعليق بمحذوف [لأنه لم يمحض]⁽²⁾.
 (الرابع: وهو عكس ذلك: تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)⁽³⁾، محذوف⁽⁴⁾، أي: كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو «الفضل» لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف، ولهذا لُحِّنَ المعري في قوله:

فلولا الغمد بمسكه لسا(5)

تقدم شرحه في فصل «لولا»⁽⁶⁾.

(الخامس: قول بعضهم في (وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ)⁽⁷⁾ إن الظرف كان صفة لـ «أمة» ثم تقدم عليها فانتصب على الحال⁽⁸⁾، والواو داخلية في الأصل على «أمة»، وقد فصل بينهما بقوله تعالى: (مِنْ ذُرِّيَّتِنَا) وهو جائز، لأنه من جملة المعطوف، [قاله أبو البقاء]⁽⁹⁾، (وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف

(1) في (س): (أي: مذهب البغداديين في الجملة المعارضة من الباب الثاني).

(2) في (س): (لأنه لم يتعرض هناك لتخريج الحديث عليه).

(3) النساء: 82.

(4) الدر المصون 2/ 402.

(5) عجز بيت من الوافر، صدره: بيت الرعب منه كل غضب، وهو لأبي العلاء المعري في أوضح المسالك 1/ 221، والجنى الداني ص 600، وشرح ابن عقيل 1/ 251، وشرح الأشموني 1/ 169، وبلا نسبة في المقرب ص 126، والشاهد في «الغمد بمسكه» حيث ذكر الخبر بعد «لولا» وهذا لا يجوز لأن الخبر بعد لولا واجب الحذف.

(6) انظر فصل لولا، شاهد رقم (422).

(7) البقرة: 127.

(8) في (س) (زيادة: لعل المراد بالبعض أبي البقاء، فإنه أجاز ذلك، ثم قال:.....)

(9) ساقط من (س).

- وانظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 98.

والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يميزه بالظرف⁽¹⁾، فما الظن بالحال التي هي شبه بالمفعول به؟ لأن كلاً منهما فضلة منصوب من غير توسط حرف لفظاً ولا تقدير⁽²⁾، [وفيه أنه لا يرد هذا على أبي البقاء، إذ لا يلزم مذهب أبي علي⁽³⁾]، ومثله قول أبي حيان في «فاذكروا الله كلِّكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشْدُّ ذِكْرًا⁽⁴⁾» إن «أشدُّ» حال كان في الأصل صفة لـ «ذاذكروا»⁽⁵⁾ فيلزم الفصل بين العاطف/ والمعطوف 375/ب بالحال، وأبو حيان قد استشعر بهذا الإعتراض، وأجاب عنه بأن الحال مفعول فيه في المعنى، فهي شبيهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز فيه⁽⁶⁾، قيل: ولو قيل [بأنه]⁽⁷⁾ من عطف الجمل، والتقدير⁽⁸⁾: «واذكروه أشدُّ ذكراً⁽⁹⁾»، وفي الآية الأولى «واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك» لم يتجه السؤال من أصله.

(السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: (فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)⁽¹⁰⁾ متعلقة بـ «ناظرة»⁽¹¹⁾ ويرده أن الإستفهام له الصدر، ومثله⁽¹²⁾ قول ابن عطية في «قائلهم الله أئى يُؤفكون»⁽¹³⁾: إن «أئى» ظرف من «قائلهم»⁽¹⁴⁾ وأيضا يلزم كون «يؤفكون» لا موقع له حيثئذ وهذا فاسد لإتفاقهم على أن

(1) المسائل البصريات 2/ 775.

(2) في (س) بزيادة: وفيه بحث.

(3) في (س): «فإنه من ابن علم أن ذلك يلزم مذهب أبي علي وقد أجاز ذلك غيره».

(4) البقرة: 199.

(5) البحر المحيط 2/ 112.

(6) البحر المحيط 2/ 112.

(7) في (س): (بأن ذلك).

(8) في (س) بزيادة: في هذه الآية.

(9) في حاشية الشنقي 258/2: «قالوا أن هذا من عطف الجملتين».

(10) النمل: 36.

(11) انظر قول الحوفي في الدر المنصون 5/ 313.

(12) في (س) بزيادة: أي: مثل قول الحوفي في إعمال ما قبل الإستفهام فيها.

(13) التوبة: 30.

(14) المحرر الوجيز 3/ 25.

«أنى» إذا وقع بعدها فعل له محل من الإعراب (والصواب تعلقهما بما بعدهما) [من «يرجع» و«يؤفكون»]⁽¹⁾ (ونظيرهما)⁽²⁾ قول المفسرين (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)⁽³⁾: إن المعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية) لأن ما بعد «إذا» الفجائية لا يعمل فيما قبلها كما مر في إذا⁽⁴⁾ قيل: لا نسلم أنهم قصدوا أن «من الأرض» الملفوظ به متعلق بـ «تخرجون»، وإنما قدروا جاراً ومجروراً بعد الفعل المذكور يتعلق به⁽⁵⁾، وغاية الأمر أنهم أظهروا مرجع الضمير فقالوا: المعنى: [إذا أنتم تخرجون من الأرض⁽⁶⁾ دون منها، وفيه إن هذا إنما يتمشى إذا لم يصرحوا بتعليق ما قبل إذا بما بعدها]⁽⁷⁾. (وقول بعضهم) عطف على القريب أو على البعيد⁽⁸⁾ (في «ملعونين أينما ثقنوا أخذوا»)⁽⁹⁾ إن «ملعونين» حال من معمول «ثقنوا» أو «أخذوا» قيل المراد بالبعض الكسائي أو الفراء، فأنهما يميزان تقديم معمول الجواب على إرادة الشرط⁽¹⁰⁾ (ويرده أن الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذم) [قيل: أي على أنه صفة لـ «قليلاً»]⁽¹¹⁾ وفيه بحث⁽¹²⁾ (وأما قول أبي البقاء: إنه حال من

(1) في (س): (أي: تعلق الباء بـ «يرفع»، وتعلق «أنى» بـ «يؤفكون»).

(2) في (س) بزيادة: (في تعلقهما بما بعدهما).

(3) الروم/ 25.

(4) ينظر بحث «إذا» في مخي اللبيب 1/ 103.

(5) في (س) بزيادة: (والأصل في التقدير هكذا: ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض أنتم تخرجون منها).

(6) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 2/ 208.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): (عطف علة قول الحوفي، أو المفسرين).

(9) الأحزاب: 61.

(10) قاله الحلبي. انظر الدر المصون 5/ 425.

(11) قاله الشمني، ينظر حاشية الشمني 2/ 208.

(12) ساقط من (س).

فاعل (مجاورتك)⁽¹⁾ فمردود لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان [تقدم هذا البحث في الجملة المعترضة]⁽²⁾ قال ابن عطية في (لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين)⁽³⁾: الإستثناء على الحال والوقت معاً، كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقت الإذن، ولا تدخلوا إلا غير ناظرين⁽⁴⁾، ورده أبوحيان بأن النحاة نصوا على أن «أن» المصدرية لا تقع موقع الظرف، وإن جاز في المصدر الصريح نحو: آتيتك صباح الديك، وأنه لا يقع بعد «إلا»⁽⁵⁾ إلا المستثنى أو المستثنى منه أو صفته، ولا يجوز فيما عدا ذلك عند الجمهور، وأجازه الكسائي والأخفش⁽⁶⁾.

(وقول آخر) عطف على قول الخوفي (في) وكأثوا فيه من الزاهدين⁽⁷⁾ إن «في» متعلقة بـ «زاهدين» المذكور⁽⁸⁾، وهذا عمتنع إذا قدرت «أل» موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصلة لا يتقدم على مجهول) قال ابن الحاجب⁽⁹⁾: وإنما نسر الأكثر عن ذلك لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا أن «أل» لما كانت في سورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة صارت

(1) الأعراب: 60.

- النيان في إعراب القرآن 2/ 324.

(2) ساقط من (س).

(3) الأعراب/ 53.

(4) هذا قول للزخشري، وليس كما قال الشارح في قوله: قال ابن عطية. انظر الكشاف 3/ 563، والبحر المحيط 7/ 237.

(5) في (س) بزيادة: في الإثناء.

(6) البحر المحيط 7/ 237.

(7) يوسف: 20.

(8) لعل الآخر هو أبوحيان، فقد قال في البحر المحيط 5/ 292: «تعلق الجار، إما بـ «أعني» مضمر أو بمحذوف بدل عليه من الزاهدين»، أو بالزاهدين.

(9) في (س) بزيادة: صرح ابن الحاجب بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى: «وقاسمهما أني لكما من الناصحين» والظاهر في «لكما» في مثل هذا الموضع إنه متعلق بـ «الناصحين» ونحوه.

صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تتمتع التقدم⁽¹⁾، (فيجب تعلقها بـ «أعني» محذوفة) أعترض بأن «أعني» متعد بنفسه لا بواسطة⁽²⁾، وأجيب بأن نفس فيه مفعول/ «أعني» لا الضمير بواسطة «في»⁽³⁾ (أو بـ «زاهدين» محذوفاً مدلولاً عليه 1 / 376 بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلق به «من الزاهدين» [اعترض]⁽⁴⁾ بأنه لا معنى للإخبار بأنهم كائنون فيه⁽⁵⁾، وأجيب بأن الإخبار ليس لمجرد كائنين فيه، وإنما هو بـ «كائنين» المتعلق به فيه ومن الزاهدين⁽⁶⁾، (وأما إن قُدِّرَتْ «ال» التعريف)، أي: تعريف الجنس (فواضح⁽⁷⁾).

السابع: قول بعضهم في بيت المتنّي مخاطب الشيب ويشكو عنه:

أبعدَ بَعِدَتْ بياضاً لا يَياض لهُ لَأَنْتَ اسودُ في عَيني مِنَ الظُّلُمِ⁽⁸⁾

بيت من البسيط⁽⁹⁾، «أبعد» أمرٌ من «بَعِدَ» كـ «فَرَحَ» بمعنى هلك، و«بياضاً» [أي: شيئاً]⁽¹⁰⁾ تمييز⁽¹¹⁾، «ولا يياض له» صفته، أي لا حُسن سار له؛

(1) أمالي ابن الحاجب 1 / 152.

(2) قائله الدماضي، ينظر حاشية الشمني 2 / 209.

(3) حاشية الشمني 2 / 209.

(4) في (س): (قيل فيه نظر).

(5) المعارض الدماضي. انظر حاشية الشمني 2 / 209.

(6) الجيب الشمني، انظر المصدر السابق.

(7) أي يجوز التعلق بالزاهدين المذكور - وإن تقدم عليه.

(8) بيت من البسيط للمتنّي في ديوانه ص 36، وشرح ديوان المتنّي للكبري 4 / 36. ودرة الفواص ص 37، والشاهد في «اسود» حيث يجوز تعلق «من» به واعتباره اسم تفضيل على رأي الكونيين.

(9) في (س) بزيادة: وأول القصيدة: صيف الـ براسي غير محتشم والـ بـف أحسن فعلا منه باللمم

- المحتشم: المستحي، والمعنى: إن شبه ظهر دفعة بغير تراخ.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: محول عن فاعل.

لأن العرب تطلق البياض على الحسن السار [أيضاً]⁽¹⁾ (إن «من» متعلقة بـ«أسود»)⁽²⁾ وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل⁽³⁾، وذلك ممتنع في الألوان) هذا عند البصريين، وإجاز الكوفيون بناء اسم التفضيل من البياض والسود، لأنهما أصلاً الألوان، [ذكره الرضي]⁽⁴⁾ وحيث [فلا بأس لحمل كلام المتنبي عليه لأن كوفي]⁽⁵⁾.

(والصحيح أن «من الظلم» صفة لـ «أسود») [مذكر سوداء]⁽⁶⁾، (أي: أسود كائن من جملة الظلم) جمع ظلمة، والمراد هنا ليال ثلاث من آخر الشهر⁽⁷⁾، [وفيه تقويت لغرض المتنبي]⁽⁸⁾ من كون بياض الشيب عنده أشد سواداً من سواد الظلم، (وكذا قوله:

يَلْفَاكَ مُرْتَدِيًّا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخَضْرَاةِ الطَّلَى وَالْأَكْبَدِ⁽⁹⁾

بيت من الكامل للمتنبي أيضاً يصف شجاعاً، يقول يَلْفَاكَ أَيُّهَا المخاطب غير المعين ذلك الشجاع مرتدياً، أي: متقلداً بالسيف، [فإنه شبه تقلده بالسيف بالإرتداء، وهو لبس الرداء]⁽¹⁰⁾، وأراد بـ «أحمر من دم» السيف، وجملة «ذهبت

(1) ساقط من (س).

(2) هذا مذهب كوفي، انظر شرح الرضي على الكافية 450/3، وشرح ديوان المتنبي للمكبري 36/4، ودرء الغواص ص 37.

(3) في (س) بزيادة: يشير إلى الأسود ليس باسم تفضيل، بل الوصف الذي مؤنه سوداء، و«من الظلم» صفته، كما قال الصفدي.

(4) في (س): (كما قاله الرضي).

(5) - انظر شرح الرضي على الكافية 450/3.

(6) في (س): (فلا اعتراض على المتنبي لأنه كوفي).

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: وهو المراد هنا، قيل: إلا إنه إما معتد التفضيل بناء على مذهب الكوفيين.

(9) في (س): (وتحويج المصنف مفتون لغرضه).

(10) للمتنبي في ديوانه ص 50، شرح ديوان المتنبي للمكبري 327/1، والشاهد في «من» حيث يجوز نطقه بـ«أحمر» اسم تفضيل على رأي الكوفيين.

في (س): (متقلداً سيفاً، والإرتداء لبس الرداء، لكنه استعارة لذلك).

بمخضرتة» استئناف جواب عما قيل: [أين ذهبت خضرة جوهر السيف حتى وصفت به «أحرر»]⁽¹⁾ و«الطلی» بضم المهملة الأعناق واحداثها «طلية» أو «طلاوة» قال الواحدي: ولولا الرواية مضبوطة بالطاء حملناه على التحريف من «الكلى» جمع «كيلة» [بالكاف، فإنه أنسب بالأكد جمع كبد]⁽²⁾، [لكن يخالف ما في الصحاحين]⁽³⁾.

(من دم) إما تعليل، أي: أحر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في: «سقى لك» إن اللام متعلقة بـ «سقى»، ولو كان كذا لقيل: سقى إياك، فإن سقى يتعدى بنفسه) يعني فاللازم باطل، قيل: [حقاً]⁽⁴⁾ على [ما صرح به لابن الحاجب في الإيضاح]⁽⁵⁾ (فإن قيل: اللازم للتقوية مثل: (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ)⁽⁶⁾ فلام التقوية لا تلزم) وهذه اللام لازمة، [وهذا عند غير ابن الحاجب]⁽⁷⁾، (ومن هذا امتنع في (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ)⁽⁸⁾ كون «الذين» نصباً على الإشتغال لأن «لهم» ليس متعلقاً بالمصدر.

التاسع: قول الزغشري في: (وَمِنْ آيَاتِهِ مَتَاعُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ)⁽⁹⁾: إنه من اللف والنشر)⁽¹⁰⁾ وهو ذكر متعدد على التفصيل

(1) في(س): (أين ذهبت خضرة جوهره، والباء للتعدي، أي: ذهبت خضرة ذلك السيف بدماء الطلى والأكياد).

(2) فس(س): (لكن في الصحاح إن جمعه أكباد، وفي الغاموس أكباد وكيود).

- وما نسب الشارح للواحدي لم أفع عليه في شرح ديوان المتنبي للواحدي.

ساقط من (س).

في (س): (بل حق).

(5) قائله اللدماضي. انظر حاشية الشمني 2/ 209، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 330.

- في (س): (ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك: سقى زياداً وجدعاً إياه).

البقرة/ 90.

في (س): (وهذا كله على رأي غير ابن الحاجب).

(8) عمدة/ 9، تقدم في حرف اللام، قال المصنف: «وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ

كون «الذين» في موضع نصب على الإشتغال فوهم»، انظر بحث اللام في مغني اللبيب 1/ 247.

الروم: 22.

(10) في الكشف 3/ 480، قال الزغشري: «هذا من باب اللف، وترتيبه: ومن آياته متاعك وابتغائك من فضله

بالليل والنهار، إلا أنه فصل بين القريتين الأولىين بالقريتين الآخرين، لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه

كشع واحد مع إعانة اللف على لإتحاد....».

والإجمال، ثم ذكر ما لكل منه من غير تعيين، ثقة بأن السامع يردده إليه، وإن
 المعنى منامك وابتغاكم من فضله بالليل والنهار) إلا أنه فصل بين القريتين
 الأولتين بالآخرين، لأنهما زمان، والزمان والواقع فيه كشئ واحد مع إعانة اللف
 على الاتحاد، (وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للإبتغاء مع تقدمه عليه)،
 أي: على الإبتغاء، (وعطفه)، أي: عطف النهار على (معمول «منامكم» وهو
 بالليل⁽¹⁾)، وهذا لا يجوز في/ الشعر، فكيف في أفصح الكلام؟) قيل: ليس في قول^{ب/376}
 الزخشي ما يقتضي ذلك، بل مقتضاه أن يكون «بالليل» راجعاً «للمنام»
 و«النهار» راجعاً لـ «إبتغاء الفضل» ويحتمل أن يكون رجوعهما إليه لا باعتبار
 عملهما فيهما، بل باعتبار تعلقهما بهما معنى⁽²⁾، فيكون قوله تعالى: «بالليل
 والنهار» خبر محذوف⁽³⁾، أي: ما ذكر من المنام [والإبتغاء]⁽⁴⁾ بالليل والنهار،
 والإبتغاء - وإن تأخر لفظاً - هو متقدم تقديراً، لأنه من تنمة الأول، والجملة
 معترضة، [وقيل]⁽⁵⁾: إن الزخشي أراد بكلامه هذا تفسير المعنى لا تفسير
 الإعراب⁽⁶⁾ [وقد أجازته الزخشي أيضاً، لكنه استظهر الأول لتكرره في القرآن،
 وأشد المعاني ما دل عليه القرآن]⁽⁷⁾ (وزعم عصري) [يعني ابن عقيل]⁽⁸⁾ (في
 تفسير له على سورة البقرة وآل عمران في قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي
 أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاجِحِ حَدَرًا لِّلْمَوْتِ)⁽⁹⁾: أن «مِنْ» متعلقة بـ«حَدَرًا» أو بـ«الْمَوْتِ»،
 وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني تقديم معمول المضاف إليه على
 المضاف؛ وفي الأول مانع معنوي، وهو أن إضافة حَدَرًا إلى الموت إضافة المحذور

(1) في (س) بزيادة: فإن الباء مقدر في النهار.

(2) قائله الدماشي. انظر حاشية الشنقي 209/2.

(3) في (س) بزيادة: أي: ذلك بالليل والنهار.

(4) في (س): (وإبتغاء الفضل).

(5) في (س): (ويقال والذي يظهر أن الزخشي).

(6) قائله وحى زاده كلاً في حاشية المخطوط.

- في (س) بزيادة: فلا يرد عليه ما ذكره المصنف).

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): (هو قاضي قضاء بهاء الدين المعروف بابن عقيل).

(9) البقرة: 18.

منه، فلا يجوز تعلق «من» [به]⁽¹⁾، فكان المصنف يقول بجوازه، ولهذا اقتصر⁽²⁾ على الصناعي، (وحامله على ذلك أنه لو علقه بـ «يجعلون») [كما قال الزنجشري]⁽³⁾ (وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان «حذر الموت» مفعولا له، وقد أوجب بأن الأول تعليل لجعل مطلقا، والثاني تعليل له مقيدا بالأول، والمطلق والمقيد غيران)، قيل: كأنه نسي ما قدمه [في آخر الباب الرابع]⁽⁴⁾ من أن قولهم: «غيران و أغيار» ليس بعربي⁽⁵⁾، وفيه أن المصنفين لا يلتزمون ما يتكلمون به العرب، [ألا ترى أن المصنف حكم]⁽⁶⁾ بأن «لا غير» لحن وأن «أل» لا تدخل على «كل»⁽⁷⁾ وقد استعملها في مواضع من الكتاب؟ (فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ).

(العاشر: قول بعضهم في (قَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ)⁽⁸⁾: إن «ما» بمعنى «مَنْ»)
[وفي تفسير اللباب قال المهدوي]⁽⁹⁾: ذهب قتادة إلى أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النحويون⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

(1) في (س): (فلا يمكن تعلق «من الصواعق» به).

(2) في (س) بزيادة: المانع.

(3) في (س): (كما ذهب إليه الزنجشري).

- وفي الكشف 1/ 118، «من الصواعق متعلق بـ «يجعلون» أي: من أجل الصواعق يجعلون أصابعهم في أذانهم».

(4) في (س): (ما قدمه في أواخر الأمور التي يكتبها الاسم بالإضافة).

(5) قائله اللمامي. انظر حاشية الشنعي 2/ 209، وقد رده الشنعي بقوله: «وأقول لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى أن العرب لم تتكلم به أنه لا يتكلم به، وإنما يلزم ذلك من التزم أنه لا يتكلم إلا بما تكلم به العرب دون المولدين».

(6) في (س): (ونظيره قول المصنف).

(7) انظر ما تقدم في الباب الرابع «الأمور التي يكتبها الاسم بالإضافة».

(8) البقرة/ 87.

(9) في (س): (قال صاحب اللباب: إن المهدوي قال).

(10) تفسير اللباب 2/ 272.

والمهدوي هو: أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، المغربي، نحوي، لغوي، مقرر، مفسر، أصله من المهديّة من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس، من تصانيفه تفسير «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، و«المهديات في القرأت السبع» وغيرهما، توفي سنة 440 هجري.

طبقات المفسرين 1/ 85، بغية الوعاة 1/ 351، والأعلام 1/ 184.

(11) في (س) بزيادة: (وقالوا).

(ولو كان كذلك لرفع «قليل» على أنه خبر)⁽¹⁾ [واجب بأنه لا يلزم الرفع، لأن نصبه على الحال من ضمير المصدر المحذوف وافٍ بهذا المعنى، أي: فيؤمنون أي الإيمان في حالة قلته⁽²⁾].⁽³⁾

(الحادي عشر: قول بعضهم في: (وما هو يَمْزُجُجِه مِنْ الْعَلَابِإِإِ يَعْمرُ)⁽⁴⁾ إِنَّ «هو» ضمير الشأن، و«أن يعمّر» مبتدأ، و«ممزججحه» خبر، [أجازه الفارسي في الحلييات⁽⁵⁾، قال أبوحيان:]⁽⁶⁾ وهذا ميل منه إلى مذهب الكوفيين وهو أن مفسر ضمير الشأن يجوز أن يكون غير جملة إذا انتظم إسناداً معنوياً، نحو: [«ما بقائم زيد»]⁽⁷⁾ فـ«هو» مبتدأ [ضمير الشأن عندهم]⁽⁸⁾، و«بقائم» خبر، و«زيد» فاعل بقائم، [ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسر إلّا بجملة سالمة من حرف الجر⁽⁹⁾، وفي كلام المنصف ردُّ عليه في جعل ما بعد ضمير الشأن في الآية غير جملة]⁽¹⁰⁾، (ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر⁽¹¹⁾، ونظيره قول بعضهم في حديث بذه الوحي «ما انا بقارئ»⁽¹²⁾: إِنَّ «ما» مفعولة مقدّم لـ «قارئ» وأنا

⁽¹⁾ في (س) زيادة ولم يقرأ به أحد، هذا فساد من جهة الصناعة، قيل: والمانع معنوي ظاهر... فلا تالفة في قولنا... يؤمنون به قليل.

⁽²⁾ انظر تفسير اللباب 2/ 272.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ البقرة: 95.

⁽⁵⁾ انظر حاشية الشمني 2/ 209.

⁽⁶⁾ في (س): (قال أبوحيان: أجازه الفارسي في الحلييات).

⁽⁷⁾ في (س): (ما هو بقائم زيد).

⁽⁸⁾ ساقط من (س).

⁽⁹⁾ البحر المحيط 1/ 483.

⁽¹⁰⁾ ساقط من (س).

⁽¹¹⁾ في (س) زيادة: لأنه يزاد في الخبر في سياق الإيجاب، قيل: فيه ردُّ على أبي حيان في جعله ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة، قال أبوالبقاء: هو ضمير «أحد» و«ممزججحه» خبر «ما» و«من» متعلقة به، و«أن يعمّر» فاعله أو هم ضمير التعمير، و«أن يعمّر» بدل من «هو».

⁽¹²⁾ شرح صحيح البخاري، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، 1/ 33، وصحیح مسلم بشرح النووي، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم 1/ 197.

قاريء مبتدأ وخبر⁽¹⁾، ودخول الباء في الخبر يَأْبَى ذلك) هذا على أن «ما» استفهامية، [وفي شرح المشارق لابن ملك⁽²⁾]، قال شارح صحيح مسلم: [3] 377 / 1 نافية، معناه: لا أحسن القراءة⁽⁴⁾، [وما قاله بعض الشراح من أنها استفهامية فضعيف؛ لأن الباء تدخل في خبرها]⁽⁵⁾.

(الثاني عشر: قول الزنجشري في (إِنْما تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)⁽⁶⁾ فيمن رفع «يدرك»⁽⁷⁾) خَرَجَهُ أبو الفتح على حذف فاء الجواب، أي: فيدرككم⁽⁸⁾، (إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله، أي: ولا تظلمون فتبلاً إِنْما تكونوا⁽⁹⁾؛ يعني

(1) هذا مذهب الأخفش، ففي فتح الباري 22/1، قال ابن حجر: «ما: نافية، إذا لو كانت استفهامية لم يصح دخول الباء، وإن حكى على الأخفش جوازه فهو شاذ»، وفي فتح الأبيّ والسنوسي على صحيح مسلم 455/1، «أجاز الأخفش زَيْدَ بَقائِم، ولقوله تعالى: (وجزاء سِتَّةَ سِنَةٍ بِمَثَلِهَا) أي: مثلاً، وهذا إيجاب محض، نكفٍ بالاستفهام القريب من التثني؟»، وفي فتح المنعم 300/2 ... «وإن حكى على الأخفش جوازه، فهو شاذ».

(2) في (س): (وعن ابن مالك) والصواب كما في (ظ، ح).

(3) ساقط من (س).

(4) في مبارق الأزهاري شرح مشارق الأنوار 103/2 ... «أقول: ليت علمي لم يجعل المتني إحصان القراءة لا نفسها؟...» وفي صحيح مسلم بشرح النووي 197/1، قال النووي: «معناه لا أحسن القراءة، فما نافية، وهذا الصواب».

- وابن ملك هو: عبداللطيف بن عبدالعزيز بن أمين الدين بن فرثا الكرمانى، المعروف بابن ملك، فقيه حنفي، من المبرزين، له شرح على مشارق الأنوار النبوية في صحيح الأخبار المصطفوية للإمام رضي الدين حسن بن محمد الصغانى، سَمَّاهُ «مبارق الأزهاري في شرح مشارق الأنوار»، و«شرح المنار» في الأصول وغيرها، توفي سنة 801 هـ. الضوء اللامع 329/4 وكشف الظنون 1688/2، والأعلام 99/4.

(5) ساقط من (س).

(6) النساء: 77.

(7) في (س) بزيادة: وهو طلحة بن سليمان، وهي قراءة ضعيفة.

(8) في المحبب 296/1 «هو لمعري ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود، لأنه قد جاء عنهم، ولو قال مردود في القرآن لكان أصح معنى، وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: «يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ»، ومثله بيت الكتاب: من يفعل الحسنات الله يشكرها، والشرُّ بالشر عند الله مثلاً».

(9) في الكشف 569/1 «قرئ يُدْرِكُكُمُ بِالرَّفْعِ، وقيل: على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: حل على ما يقع موقع «إِنْما تكونوا» وهو إِنْما كنتم... ويجوز أن يتصل بقوله: «ولا تظلمون فتبلاً» أي: ولا تنقصون شيئاً عما كتب من آجالكم» إِنْما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتداء بقوله: «يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ولو كنتم في بروج مشيدة».

فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يتندي (يدرككم الموت ولأن كنتم
 في بروج مشيدة)⁽¹⁾، وهذا مردود بأن سبويه وغيره من الأئمة نصّوا على أنه لا
 يُحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن فعلت»، ولا تقول:
 «أنت ظالم إن تفعل» إلا في الشعر⁽²⁾؛ وأما قول أبي بكر) محمد ابن السري،
 الشهير بابن⁽³⁾ السراج⁽⁴⁾، (في كتاب الأصول: إنه يقال: «آتيك إن تأتي»⁽⁵⁾)
 فنقله من كتب الكوفيين، وهم يميزون ذلك⁽⁶⁾، لا على الحذف، بل على أن
 المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا البصريين، (لأن الشرط له الصدر.
 الثالث عشر: قول بعضهم في (بالأخسرين أعمالاً)⁽⁷⁾ إن «أعمالاً»
 مفعول به⁽⁸⁾، وردّه ابن خروف بأن «خسیر» لا يتعدى كتفيذه «ريح» ووافق
 الصفار مستدلاً بقوله تعالى: (كَرَّةٌ خاسرة)⁽⁹⁾ إذ لم يرد أنها خسرت شيئاً،
 وثلاثتهم ساهون⁽¹⁰⁾، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به⁽¹¹⁾، ولأن «خير»
 متعد⁽¹²⁾، ففي التنزيل: (خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ)⁽¹³⁾، (خَسِرَ الدنيا والآخرة)⁽¹⁴⁾،

(1) النساء: 77.

(2) الكتاب 80/3، وانظر الارتشاف 4/1880.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: أخذ عنه الزجاج والسيرائي والفارسي، مات سنة 316.

(5) الأصول في النحو 2/189.

(6) قال أبوحيان: «أجاز الكوفيون سوى الفراء حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل قياساً على

المعنى فأجازوا أنت ظالم إن تفعل». انظر الارتشاف 4/1879.

(7) الكهف: 99.

(8) لم أحر على قائله في كتب التفسير وإعراب القرآن، ولعل الزغشري من البعض الذين يقدم المصنف

حيث أنه شبه التميز بالمفعول به لأنه يقع آخر، وانظر شرح المفصل 2/71.

(9) التازعات: 12.

(10) أي: ابن خروف والصفار، والبعض الذي ذهب إلي أن «أعمالاً» مفعولاً به.

(11) في (س) بزيادة: بيان لسهو البعض.

(12) في (س) بزيادة: بيان لسهو ابن خروف.

(13) الأنعام: 13.

(14) الحج: 11.

وأما «خاسرة» فكأنه على النسب، أي: ذاتُ خُسْرٍ⁽¹⁾ وإنما لم يجرم به لجواز أن يكون مجازياً، أي: خاسراً أصحابها كما قال الزخشي⁽²⁾، (و«رَيْح» أيضاً يتعدى، يقال: «رَيْحَ ديناراً». وقال سيويه: «أعمالاً» مثبته بالمفعول به⁽³⁾، ويردّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تلحقه علامات الفروع) التانيث والثنية والجمع (إلا بشرط) وهو كونه خالياً عن «من» فإذا وُجد الشرط، فإن كان معرفاً [بـ«ال»]⁽⁴⁾ أو مضافاً إضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف إليه وجبت مطابقتها لصاحبه، [وإن قُصد معها التفضيل عليه]⁽⁵⁾ جازت المطابقة وعدمها، (والصواب أنه⁽⁶⁾ تمييز) [ولعله لم يُقَلَّ به البعض]⁽⁷⁾، وكذا سيويه، لأن التمييز إذا كان لا يطابق ما قُصد من الأفراد والثنية والجمع، بل يُفرد [في الكل]⁽⁸⁾ لشموله القليل والكثير، يقال: طابّ الزيدون عملاً، وجادّ الأذكىاء غنياً، واعتذر بأن ذلك إذا كان باقياً على مصدرية، وأما إذا قُصد اختلاف أنواعه جازت المطابقة، نحو: تخالف الناس آراء⁽⁹⁾، وقال أبوالبقاء: جاز جمعه لأنه منصوب عن أسماء الفاعلين⁽¹⁰⁾، بمعنى إن «أعمالاً» ههنا جمع «عمل» بمعنى «عامل» لا مصدر، والصفة تقع تمييزاً، نحو: لله درّه فارساً، لا جمع «عامل» فإن جمعه على «أفعال» نادر، ولا جمع «عمل» كـ «كَيْف» بمعنى: ذو عمل، كما في القاموس⁽¹¹⁾،

(1) في الدر المنصون 6/ 473 «خاسرة» صفة، أي: ذات خسران.

(2) الكشف 4/ 695.

(3) في الكتاب 1/ 201 باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، قال سيويه: «فلذا ثبت أو جمعت ثابتة التثنية وليس إلا النصب... ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ هَلْ يُبْغِيكُمْ بِالْآخِرِينَ أَمْثَلًا).

(4) في (س): (معرفاً باللام).

(5) في (س): (وإذا كان مضافاً إضافة يقصد معها التفضيل).

(6) في (س) بزيادة: أي: أن أعمالاً تميز.

(7) في (س): (ولعله لم يذهب إليه البعض).

(8) في (س): (جميع الأحوال).

(9) انظر ارتشاف الضرب 4/ 1626.

(10) انظر التبيان في أعراب القرآن 2/ 162.

(11) القاموس المحيط (ع ل) 4/ 22.

وإلى ذلك أشار البيضاوي بقوله: وجمع، لأنه من أسماء الفاعلين أو المتصرفين⁽¹⁾، ومن قال: أشار به إلى أن الأخيرين بمعنى الخامسين⁽²⁾ فقد وهم.

(الجهة الثالثة: أن يُخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة أحدها: قول أبي عبيدة في (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق)⁽³⁾ إن الكاف حرف قسم) بمعنى واوه⁽⁴⁾ (وإن المعنى: الانفصال لله والرسول والذي أخرجك⁽⁵⁾، وقد شُنع ابن الشجري على مكي في حكايته⁽⁶⁾ وسكوته عنه)، [فلإنه]⁽⁷⁾ من أمارات الرضى⁽⁸⁾ (قال⁽⁹⁾: ولو أن قاتلاً قال: «كأنه لأفعلن» لاستحق أن يُصقّ/ في وجهه⁽¹⁰⁾، ويبتل هذه المقالة⁽¹¹⁾ أربعة أمور، أن الكاف لم تحم بمعنى واو القسم، وإطلاق «ما» على الله سبحانه، وربط الموصول بالظاهر وهو الفاعل «أخرج»، وياب ذلك الشعر كقوله:

وأنت الذي في رحمة الله أطمع⁽¹²⁾

.....

(1) تفسير البيضاوي 24/2.

(2) قاتله سعدى أفندي كذا في حاشية المخطوط.

(3) الأنفال: 5.

(4) في (س): (بمعنى واو القسم).

(5) في مجاز القرآن لأبي عبيدة 240/1، «مجازها مجاز القسم، كقولك: «والذي أخرجك ربك» وقال أبو حيان في البحر 456/4: «قاله أبو عبيدة وكان ضميماً في النحو».

- وأبو عبيدة هو: معمر بن المنصور التميمي بالولاء، البصري، من أئمة العلم والأدب واللغة، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف في غريب الحديث، وأخذ عنه أبو عبيد والبوحيات والملازمي والأثرم وعمرو بن شبة، من كتبه «تفانص جبرير والفردق»، و«مجاز القرآن»، و«معاني القرآن»، وغيرها، توفي سنة 209 هـ. وفيات الأعيان 235/5، وبغية الوعاة 294/2، والأعلام 272/7.

(6) في (س): بزيادة: «هذا القول».

(7) في (س): (فالسكوت).

(8) في (س) بزيادة: وكذا حكاه أبو البقاء، لكنه استبعده.

(9) في (س) بزيادة: أي: ابن الشجري.

(10) أمالي ابن الشجري تحقيق محمود الطناحي 184/3.

(11) أي: مقالة أبي عبيدة في: جعل الكاف من «كما» حرف قسم.

(12) حجر بيت من الطويل صدره: فيارب ليلى أنت في كل موطن، وهو يحنون ليلى في شرح أبيات المتن 86/7، وبلا نسبة في شرح الأشموني 122/1، وشرح التسهيل 186/1، ومعجم المواع 339/1.

تقدّم شرحه في اللام الجارة⁽¹⁾.

(ووصّله بأول السورة⁽²⁾ مع تباعد ما بينهما، وقد يجاب عن الثاني بآله، أي: إطلاق «ما» على ذي العلم (قد جاء نحو: (والسما وما بناها)⁽³⁾ وعنه) أي: روي عن أبي عبيدة (آله قال: الجواب (يجادلونك)⁽⁴⁾) ويردّه عدم توكيده) فإن جواب القسم إذا كن مضارعاً مثبتاً وجب عند البصريين شيثان: اللام وإحدى النونين، نحو: (وليسجنن وليكونن)⁽⁶⁾، وعند الكوفيين [أحدهما]⁽⁷⁾، و (ويجادلونك) عاد عنهما، قيل: كأنه أراد به دفع الأمر الرابع⁽⁸⁾، (وفي الآية أقوال آخر؛ ثانيها⁽⁹⁾): فالضمير [للأقوال]⁽¹⁰⁾ من غير نظر إلى قيد

(1) ينظر فصل اللام الجارة شاهد رقم (343).

(2) أي: ربط الاسم الموصول بأول السورة، وهذا يقتضي أن أول السورة وهي قوله تعالى: (الأنفال فه والرسول) هو دليل جواب القسم المحذوف. ينظر حاشية الدسوقي 213/3.

(3) الشمس: 5.

- في (س) بزيادة: وما خلق الذكر والأنثى.

(4) الأنفال: 5، والأيتان بشماهما «كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون يجادلونك في الحق بعدما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهو ينظرون».

(5) رواه أبو حيان في البحر المحيط 4/456. ولم يذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن.

(6) يوسف: 32.

(7) في (س): (وإما اللام، وإما إحدى النونين).

(8) قائله وحى زادة كذا في حاشية المخطوط.

(9) قال الدماميني: «تأمل قوله: آخر مع قوله: ثانيها فإنه اعتبر القول المتقدم أولها حتى يكون هذا ثانيها، لا يصح، لأن الأقوال يقيد كونها آخر لا يشمل ذلك أصلاً» وردّه الشمني بقوله: «واقول الضمير في ثانيها راجع إلى الأقوال لا يقيد كونها آخر». حاشية الشمني 210/2.

(10) في (س): (راجع للأقوال).

كونها أخر على حد ما قاله شارح الشمسية في تعريف العلم⁽¹⁾ (أن الكان

مبتدأ، وخبره «فائقوا الله»، ويفسده اقترائه بالفاء، وخلوه من رابط، وتباعدا بينهما؛ وثالثها: أنها نعت مصدر محذوف، أي: يُجَادِلُوكَ في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جِذالاً مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه، ورابعها) [نبأ أبو حيان للزجاج⁽²⁾] ⁽³⁾، (وهو أقرب مما قبله - أنها نعت مصدر أيضاً، ولكن التقدير: قل الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إتيك من بيتك وهم كارهون؛ وخامسها) [عزاه أبو حيان للأخفش⁽⁴⁾] ⁽⁵⁾ (وهو أقرب من الرابع، أنها نعت لـ«حق»، أي: أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك؛ والذي سهّل هذا تقاربهما ووصف الإخراج بـ«الحق» في الآية؛ وسادسها - وهو أقرب من الخامس - أنه خبر لمحذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، أي: أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب⁽⁶⁾، وفي الآية أقوال أخر متشعبة).

ذكر أبو البقاء منها [أربعة]⁽⁷⁾، وهي كونها صفة لمصدر محذوف تقديره: وأصلحو ذات بينكم إصلاحاً كما أخرجك، وفيه رجوع عن خطاب الجميع إلى خطاب واحد، وأطيعوا الله طاعةً كما أخرجك، والمعنى: طاعة محققة، ويتوكلون

(1) الشمسية من مختصر في المنطق لنجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي المتوفى سنة 693 هـ

شرحها سعد الدين الضفازاني، وقطب الدين محمد بن محمد التتحاتي المتوفى سنة 766 هـ وشرحها علاء

الدين علي بن محمد التوفي سنة 871 هـ انظر كشف الظنون 2/ 1063، 4/ 56.

(2) البحر المحيط 4/ 456، وأعراب القرآن المنسوب للزجاج 1/ 288، 2/ 701. ساقط من (س).

(3) البحر المحيط 4/ 456، ومعاني القرآن للأخفش 2/ 540. ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: واقتصر الزخشي على ذكر السادس والرابع.

(5) في (س) بزيادة: واقتصر الزخشي على ذكر السادس والرابع. في (س): (ثلاثة أقوال).

توكلاً كما أخرجك، [وهو كارهون كراهية كما أخرجك⁽¹⁾] (2)، [ومجموع الأقوال على ما في تفسير اللباب عشرون قولاً⁽³⁾] (4).

(المثال الثاني: قول ابن مهران) مؤلف كتاب الشامل في قراءة العشرة توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة⁽⁵⁾، [وفي القاموس⁽⁶⁾]: «مهران» بالكسر قرية بأصبهان، وجدُّ أحمد بن الحسين المقرئ⁽⁷⁾، (في كتاب الشواذ فيمن قرأ (إن البقر شابهت)⁽⁸⁾ بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي⁽⁹⁾، وانشد:

تَتَقَطَّعَتْ بِبَيِّ دُوْنِكَ الْأَسْبَابُ⁽¹⁰⁾

(1) ساقط من (س).

(2) في التبيان في إعراب القرآن 456/1، ذكر سبعة أوجه، منها الأربعة التي ذكرها الشارح، والخامسة ثابتة قد ثبوتاً كما أخرجك، والسادس: هو صفة لحق، تقديره: أولئك هم المؤمنون حقاً مثل ما أخرجك، والسادس تقديره: يجادلونك جدالاً كما أخرجك.

(3) في (س): (وعدّها الحلبي أربعة عشر فيكون مجموع الأقوال عشرين قولاً).

(4) تفسير اللباب 450/9.

(5) في (س): (381 هـ).

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس المحيط (م د ر) 142/2، وأصبهان أشهر بلدة بالجليل، وتسمى بالعجمية «صهان»، و«صبا» العسكر، و«هاب» الجمع، عُثِرَتْ إلى «أصبهان» وأصبهان اسم للإقليم بأسره. انظر السمعاني 175/1، ومعجم البلدان 206/1.

(8) البقرة: 69، وهي قراءة ابن أبي إسحاق، انظر البحر المحيط 419/1.

(9) ابن مهران هو: أبو بكر بن الحسين بن مهران التياثوري، إمام عصره في القراءات، أصله من أصفهان، ومن كتبه «آيات القرآن»، و«الشامل»، و«غرائب القراءات»، وغيرها، توفي سنة 381 هـ. غاية النهاية 50/1، وكشف الظنون 1025/2، والأعلام 115/1.

(10) عجر بيت من الكامل، صدره: طَلَبْتُ لِعُرْفِكَ يَا بَنِي بَعْدَمَا، وهو بلاتية في همع المواضع 3/281، وشرح آيات المغني 175/7، والضرائر ص 55، والشاهد في «تقطعت» حيث زاد التاء في أول الماضي.

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة (إن البقرة) بناء الوحدة، ثم أُدغمت في تاء «تشابهت» فهو إدغام من كلمتين، [نحو: الشجرة تمايلت]⁽¹⁾.

(الثالث: قول بعضهم في (وما لنا أن لا نقاتل)⁽²⁾ إن الأصل: وما لنا وإن لا نقاتل، أي: وما لنا ونترك القتال، كما تقول: «مالك وزيداً»، ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه⁽³⁾، قال أبوحيان: ذهب إليه قوم منهم أبي جرير الطبري، وليس بشيء، لأن الحذف خلاف الأصل، ولا يذهب إليه إلا للضرورة، ولا ضرورة/ هنا لصحة المعنى بدونه⁽⁴⁾، قال أبوالبقاء: «ما» استفهام مبتدأ و«لنا» الخبر، و«إن»، أي: في «أن»، أي: في ترك القتال، فتعلق «في» بالاستقرار وبالجار، فيكون في موضع نصب عند سيويه وجراً عند الخليل، وقال الأخفش: «أن» زائدة والجملة حال، أي: وما لنا غير مقاتلين، وقد أعملت «أن» وهي زائدة⁽⁵⁾، ووُذ بأن الزيادة خلاف الأصل⁽⁶⁾.

(الرابع: قول عماد بن مسعود الزكي⁽⁷⁾ في كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة -: إن «الذي» و«أن» المصدرية يتقارضان) أي: يستعمل أحدهما في موضع الآخر⁽⁸⁾ (فتقع «الذي» مصدرية كقول:

أَفْقَرَحْ أَكْبَادُ الْحَيِّينَ كَأَلْبَدِي أَرَى كَيْلِي مِنْ حُبِّ مَيْةٍ يَفْقَرَحُ؟⁽⁹⁾

(1) ساقط من (س).

(2) البقرة: 244.

(3) في (س): ذكر هذه الأقوال بعد الآية غير أنه قدّم قول أبي البقاء.

(4) البحر المحيط 2/ 265، وجامع البيان لابن جرير 2/ 811.

(5) البيان في إعراب القرآن 1/ 159.

(6) وذهب أبوحيان في البحر المحيط 2/ 265، عندما ذكر قول ابن جرير، قال: «وهذا ومذهب أبي الحسن بُنَا بشيء لأن الزيادة والحذف خلاف الأصل».

(7) في (س) بزيادة: تقدم ترجمت في اللام غير العاملة.

(8) في (س) بزيادة: وسباني بحث المتعارض في آخر الكتاب.

(9) لجمل في ديوانه ص 35 وروايته «ميتة»، وفي شرح أبيات المعنى 177/ 7 روايته: كما كبدي من ذكر ميتة، وهو منسوب لذي الرمة، وليس في ديوانه.

بيت من الطويل لجميل⁽¹⁾، تُفْرَحُ تَجْرَحُ، والأكباد جمع كبد، وهي مؤنثة، والذي مصدرية صلتها «أرى»⁽²⁾ بجذف العائد، ويقرح بياء الغيبة مفعول ثانٍ لِـ «أرى» وكبدي مفعول به لِـ «يقرح»، والذي وصف لمحذوف، أي: كالقرح الذي أراه يقرح كبدي من حبِّ مئة، ويُرْوَى ثنية، فإنَّ جيل شُبَّ بامرأة يعبرُ عنها تارة «ثِيْنَة» [بضم الباء]⁽³⁾ على صيغة التصغير، وأخرى «مئة»، وأخرى «ثنية» وزان مئة.

(وتقع «أن» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زَيْدٌ أَهْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ»، أي: مِنْ الَّذِي يَكْذِبُ»⁽⁴⁾، انتهى.

فإنَّ ما وقع «الذي» مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك⁽⁵⁾، وجعلوا منه (ذَلِكَ الَّذِي يَشْتَرُ عِيَادَهُ)⁽⁶⁾، (وَخُضْتُ كَالَّذِي خَاضُوا)⁽⁷⁾. في شرح التسهيل لأبي حيان ما ذهب إليه يونس ليس بشيء لأنه إثبات الاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل⁽⁸⁾، والأحسن في الآية

(1) في (س) بزيادة: وأول القصيدة:

أبْنُ آلِ مَيْةٍ تَفْتَدِي أُمَّ تَرْوَحُ	وللمفتدى أمضى هموماً وأسرح
إِنَّا لَمْ نَتَفَكَّرْ بِشَيْءٍ طَلَبْتُهُ	فبعض الشاتي في اللبانة المبح
فَوَاللهِ مَا يَدْرِي جَيْلٌ بِنِ يَمُورُ	اليلى تقي أم بئنة انزع

أسرع أجعل، والثاني الرفق، واللبانة الحاجة، والتجاح بلوغ الحاجة.

(2) في (س) بزيادة: وكبدي مفعولها الأول، وجلة «تقرح» مفعولها الثاني، وقيل: يمتثل أن يكون «الذي» موصولاً اسماً صلتها «أرى».

(3) ساقط من (س).

(4) محمد بن سعد الزكي هو: محمد بن سعد الغزي، وفي بقية الوعاة الغزي، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وقال صاحب البنية: ولم أعرف شيئاً من أحواله، توفي سنة 421. انظر بقية الوعاة 245/1، وكشف الظنون 236/1، ومعجم المؤلفين 714/3.

(5) نسب للفراء في شرح التسهيل 215/1، وفيه أن ابن خروف قد اختاره، والذي في معاني القرآن للفراء 446/1 أن «الذي» صفة لمصدر محذوف، انظر شرح الكافية الشافية 110/1.

(6) الشوري: 23.

(7) التوبة: 69.

(8) في (س) بزيادة: وقد ثبت اسمية «الذي».

فيهن⁽¹⁾ ضمير «هن» لـ «أل»⁽²⁾ في المقول⁽³⁾، أي: يعودون للنساء اللاتي يقال: فيهن⁽⁴⁾ (لفظ الظهار) وهو قول الزوج: أنت عليّ كظهر أمي، (وذلك هو الموافق 378 / ب لقول جمهور العلماء: إنَّ العَوْدَ الموجب للكفارة العَوْدُ إلى المرأة لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر⁽⁴⁾)، [في البحر]⁽⁵⁾ الظاهران قوله تعالى: ثم يعودون لما قالوا) أن يعودوا إلي اللفظ الذي سبق منهم، وهو قول الرجل ثانياً: أنت بيّ كظهر أمي، فلا يلزم الكفارة بالقول الأول إنما يلزم بالثاني، وهذا مذهب أهل الظاهر⁽⁶⁾، (وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف، لأنَّ التفضيل على الناقص لا فضل فيه) كما في المثال، فإنه يؤوّل إلي «زيد أعقل من الكاذب»، والتركيب مسوق للمدح، فلا يصحُّ له⁽⁷⁾.

(إذا أنت فضلتَ امرأً ذا براعة على ناقصٍ كان المديح من النقص⁽⁸⁾)

التوجيه الثاني: أنَّ «أعقلَ» ضمن معنى «أبعد» فمعنى المثال: أبعدُ الناس من الكذب لفضله من غيره، فـ «من» المذكورة ليست الجارة للمفعول، بل متعلقة بـ «أفعل» لما تضمنته من معنى البعد، لا لما فيه من المعنى الوضعي⁽⁹⁾.

(1) في معاني القرآن للأخفش 2/ 705 قال الأخفش: هو المعنى: فتحرير ربة من قبل أن يتماشى لمن لم يجز إطعام ستين مكياً ثم يعودون لما قالوا: «أن لا تفعله».....

(2) في (س): (اللام).

(3) في (س) بزيادة: لأنها موصولة.

(4) ينظر المحلى لابن حزم الظاهري 10 / 51 «كتاب الظهار» والبحر المحيط 8 / 232.

(5) في (س): (قال أبو حيان).

(6) انظر البحر 8 / 232.

(7) في (س) بزيادة: كقوله.

(8) قال البغدادي في شرح أبيات المفتي 7 / 178: «لم أقف على تمتع ولا على قائله».

(9) في (س) بزيادة: اعترض بأن المصدر المسبوك من «أن» والفعل ينبغي أن يضاف إلى الضمير الذي أسند إليه الفعل، فيصير المعنى: زيدُ أبعدُ الناس من كذبه، لضرورة التفضيل، وبأن كلام المصنف الجمع بين الإضافة وإدخال «من» على المفضل عليه، وهو متعنت، وأجيب عن الأول: بأنه لا يجب إضافته ولا نية إلى فاعل ذلك الفعل، لأن المصدر لا يضر فيه، ولا يلزم ذكر فاعله، وعن الثاني: بأن «من» الأولى متعلقة بـ «أفعل» لما تضمنته من معنى البعد، كما قاله المصنف. وهذه الزيادة من كلام الدمامني، انظر حاشية الشمني 211 / 2.

وأما «من» الثانية فهي بمعنى «علي» متعلقة بفضله، [فلا يلزم الجمع بين الإضافة و«من» كما ظن⁽¹⁾].

(والمفضل عليه متروك أبداً مع «أفعل» هذا لقصد التعميم) وبهذا ينحل الإشكال المشهور في نحو: «أكثر من أن يحصى» وهو أن «ما بعد «من» لا يصلح أن يكون مفضلاً عليه، إذا ليس مشاركاً لما قبله في أصل الفعل، فأجاب الشريف⁽²⁾ في شرح المفتاح بأن المعنى: أكثر مما يمكن أن يحصى، والتفتازاني⁽³⁾ بما في المتن، حيث قال: «من» متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل، أي: متباعدة في الكثرة من الإحصاء، وما أورد عليه الشريف من أن «من» إذا لم تفضيلية، فقد استعمل «أفعل» التفضيل بدون الأشياء الثلاثة فمدفوع بما في المتن⁽⁴⁾، [فإنه لا خير فيه، لأن المقدّر كالمفروق كما في قوله:

دعائمه أعزُّ وأطول⁽⁵⁾

.....

أي: أكثر من خلافها⁽⁶⁾.

(ولولا خشية الإسهاب لأوردتُ لك أمثلة في هذا الباب لتقف منها على العجب العجائب).

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (السيد الشريف).

(3) في (س): (واختاره التفتازاني ما ذكره المصنف حيث قال:....).

(4) في (س): (فمدفوع بما قاله المصنف أيضاً).

(5) بعض بيت من الكامل للفرزدق في شرح ديوانه 318/2 والطول ص 75 والبيت بتمامه:

إذ السلي سُنك السماء بنى لنا

بيننا، دعائمه أعزُّ وأطول

(6) والشاهد في جواز حذف المفضل، أي: أعز من دعائم كل بيت، فالمقدّر كالمفروق. ساقط من (س).

ومن أمثله [قولهم]⁽¹⁾: أنا أكبرُ من أنْ أشعر، وأنت أعظم من أن تقول: كذا، قال الرضي: ليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول، بل المراد: بعدهما عن الشعر والقول، و«أفعل» التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فـ«مِن» في مثله ليست تفضيلية، [بل هي ما فيقولك: بنتٌ مِنْ زيد]⁽²⁾، تعلق بـ«أفعل» المستعمل بمعنى: متجاوز، وبـ«أين» بلا تفضيل، ومنها قوله:

الناسُ أَكْبَسُ من أن يمدحوا رجلاً حتى يَرَوْا عنده آثارَ إحسان⁽⁴⁾

قال التفتازاني: «أي: الناس متباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الإحسان».

(1) ساقط من (س).

(2) شرح الرضي على الكافية 455/3.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت من البسيط بلا نسبة في كتاب التمثيل والمخاضة ص 305، ورواية البيت فيه:

الناسُ أَكْبَسُ من أن يمدحوا رجلاً حتى يَرَوْا عنده آثارَ إحسان

وبلا نسبة أيضاً في نفح الطيب 289/6، وفيه: «مالم يروا» بدل «حتى يروا».

(الجهة الرابعة:

أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصديان المحتمل أو تدريب الطالب) بالذال المهملة، أي: تمرينه، قال الجوهري: [رجل مدرّب]⁽¹⁾، وقد درّبه الشدائد حتى قوّيَ ومرّنَ عليها، ودرّبتُ البازيَ على الصيد، أي: ضَرَّيْتَهُ⁽²⁾، وقيل بالمعجمة، [أي: تحديد بذهنه]⁽³⁾، وقال الجوهري: التدريب التحديد، يقال: [ستان]⁽⁴⁾ مدرّب⁽⁵⁾. (فَحَسَنُ إِلَّا فِي الْفَاظِ التَّنْزِيلُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ إِلَّا عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ إِرَادَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ شَيْءٌ فَلْيُذَكَّرِ الْأَوْجُهَ الْمُحْتَمَلَةَ مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ، وَإِنْ أَرَادَ مَجْرَدَ الْإِعْرَابِ عَلَى النَّاسِ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ [عَدَاهُ بِـ عَلَى] لَتَضُمُّهُ مَعْنَى الْعُلُوِّ]⁽⁶⁾، وقيل: بالمعجمة من: اغْرَبَ الرجلُ، أي: جاء بشيء غريب⁽⁷⁾ (وتكثر الأوجه فصعب شديد، وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة لتجنبها)⁽⁸⁾:

(1) ساقط من (س).

(2) مختار الصحاح (د ر ب) 1/ 190.

(3) في (س): (ذهب الطالب) وهو تصحيف التون باء.

- قائله وحى زادة، كذا في هامش المخطوط.

(4) في (س): (سيف).

(5) الصحاح (د ر ب) 1/ 194.

(6) في (س): (وتعديته بـ «على» يتضمن معنى العلو).

(7) قائله وحى زادة، كذا في هامش المخطوط.

(8) في (س) بزيادة: وأمثالها.

أحدُها: قول جماعة في (وقيله)⁽¹⁾ إنه عطف على لفظ (الساعة)⁽²⁾ فيمن خفض) حزة وعاصم⁽³⁾، (وعلى محلها)⁽⁴⁾ فيمن نصب) [وهو باقيهما]⁽⁵⁾ (مع ما بينهما من التباعد) [وعلى علم الساعة بتقدير: المضاف فيمن رفع]⁽⁶⁾، وقال أبو البقاء: مبتدأ خبره «يارب»⁽⁷⁾ (وَأَبْعُدْ مِنْهُ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو⁽⁸⁾) في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ)⁽⁹⁾ (إِنَّ خَبْرَهُ) (أُولَئِكَ يُتَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ)⁽¹⁰⁾ [حكى]⁽¹¹⁾ أنه سُئِلَ بلال بن أبي بردة عن هذا فقال: لم أجد لها نفذاً، فقال أبو عمرو: إله منك لقرب أولئك يُتَادَوْنَ⁽¹²⁾، قال الحوفي: ويردّه كثرة الفصل، وإله ذكر هنا المشار إليهم وهو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ)⁽¹³⁾ (وابعد من هذا قول الكوفيين) [يعني غير القراء]⁽¹⁴⁾ فإنه قال: لا نجدّه مستقيماً لتأخّره جداً عن قوله تعالى: (والقرآن)⁽¹⁵⁾، (والزجاج)⁽¹⁶⁾ في قوله تعالى: (صَ وَالْقُرْآنِ فِي

(1) وقيله يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يَوْمِنُونَ (الزخرف: 88).

(2) (وتبارك الذي له مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (الزخرف: 85).

- لعلّ منهم ابن عطية وأبي حيان، انظر المحرر الوجيز 5/ 67، والبحر المحيط 8/ 30.

(3) النشر في القراءات العشر 2/ 370، والبذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 2/ 286.

(4) قاطلة الزجاج، انظر معاني القرآن للزجاج 4/ 421، والبحر المحيط 8/ 30.

(5) في (س): (وهو فيما عدا حزة وعاصم).

- انظر النشر في القراءات العشر 2/ 370.

(6) في (س): (وفرئى بالرفع على أنه عطف على علم الساعة بتقدير مضاف، أي: وعنده علم قبله، وقيل: روي هذا عن الكسائي).

- وقراءة الرفع لأبي قلابة والحسن وتادة، انظر المنصب 2/ 306، ومختصر شواذ القرآن ص 137.

(7) التبيان في إعراب القرآن 2/ 391.

(8) أي: أبو عمر بن العلاء.

(9) فصلت: 40.

(10) فصلت: 43.

(11) في (س): (عن هذا حكى...).

(12) في تفسير ابن عطية 5/ 19 «ذكر النقاش أن بلال بن أبي بردة...».

(13) فصلت: 43.

(14) في (س): (فينبغي أن يستثنى منهم القراء).

(15) ص: 1.

- معاني القرآن للقراء 2/ 397.

(16) في (س): «ذكر «الزجاج» بعد قوله: «وابعد من هذا قول الكوفيين».

الذَّكْرُ^(١) إِنْ جَوَابِهِ (إِنْ ذَلِكَ لَحَقَّ)^(٢)، وقول بعضهم عطف على قول الكوفيين (فِي ثُمَّ أَكَيْتَا مُوسَى الْكِتَابَ)^(٣) إِنَّهُ عطف على (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ)^(٤) [والأحسن أن يقول: وأبعد من هذا؛ لأن الفصل هنا أكثر من الفصل بين القسم وجوابه هناك]^(٥)، (وقول الزخشي) عطف على قول جماعة، لا على قول الكوفيين، ولا على قول بعضهم [كما لا يخفى عليك، وإن خفي على مَنْ رَجَحَ عطفه على قول بعضهم]^(٦) (فِي (وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ)^(٧) فَيَمْنُ جَرَّ^(٨) مُسْتَقَرٌّ، إِنْ دَكَلَا عطف على الساعة في (اقتربت الساعة)^(٩) قال أبو حيان: هذا بعيد لوجود الفصل بثلاث جل^(١٠) [قال الحلبي: (١١) وإذا دلّ دليل فلا يسالي بالفواصل^(١٢)، (وأبعد منه قوله) أي: الزخشي (وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَا)^(١٣) إِنَّهُ عطف على (وفي الأرض آيات)^(١٤) [لوجود الفصل بثماني عشرة آية]^(١٥) (وأبعد من هذا

(١) ص: ١.

(٢) ص: 63.

- معاني القرآن للزجاج 319/4.

(٣) الأنعام: 155.

(٤) الأنعام: 85.

(٥) - انظر الكشف 77/2.

(٦) في (س): (ولا يخفى أن الفصل هنا أكثر من الفصل بين القسم وجوابه هناك، فالأحسن أن نقول: وأبعد من هذا، مشيراً إلى قول الكوفيين والزجاج).

(٧) في (س): (لما فيه ما لا يخفى كما خفي على من قال: الأول أن يُعطف على قول بعضهم).

(٨) - الذي رجع عطفه على قول بعضهم وحى زاده، كما جاء في هامش المخطوط. القمر/3.

(٩) - قرأ أبو جعفر بنفخس الراء، وقرأ الباقون برفعهما. انظر النشر 380/2.

(١٠) في (س) بزيادة: (أبو جعفر) وانظر النشر في القراءات العشر 380/2.

(١١) القمر: ١.

(١٢) - الكشف 432/4.

(١٣) البحر المحيط 172/8.

(١٤) في (س): (قال تلميذه الحلبي)،

(١٥) الدر المصون 221/6.

(١٦) اللاربات: 38.

(١٧) اللاربات: 20.

(١٨) - في الكشف 406/4 «وفي موسى» عطف على «وفي الأرض آيات» أو على قوله: «وتركتنا فيها آية».

(١٩) في (س): (ولما كان أبعد لوجود الفصل بثماني عشرة آية).

قوله في (فَاسْتَفْتِهِمُ الْبَنَاتِ)⁽¹⁾ إنه عطف على (فَاسْتَفْتِهِمُ أُمُّهُ أَشَدُّ خَلْقاً)⁽²⁾، قال: هو معطوف على مثله في أوّل السورة وإنّ تباعدت بينهما المسافة⁽³⁾. انتهى).

قال أبوحيان: إذا كانوا قد عدّوا الفصل بجملة نحو: كُلُّ لَحْمًا، واضرب زيداً وخيزاً، من أقيح التركيب، فكيف يجمّل كثيرة وقصص متباينة؟⁽⁴⁾ قال الحلبي: [5] إنّ الفصل وإن كثر بين الجمل المتعاطفة مُعْتَفر، وأمّا المثال فمن قبيل المفردات⁽⁶⁾، (والصواب خلاف ذلك كله)، [أي: ما ذكر]⁽⁷⁾ من الآيات، (فأمّا) (وقيله) (فيمن خفّض، فقيل: الواو للقسم وما بعده الجواب)، يعني هؤلاء قوم (واختارهُ الزُّعْشَرِي⁽⁸⁾)، وقال الحلبي: [عذوف]⁽⁹⁾، أي: لأفعلن بهم ما أريد⁽¹⁰⁾، (وأمّا من نصب، فقيل: عطف على (سِرَّهم)⁽¹¹⁾ أو على مفعول محذوف معمول لِـيَكْتَبُونَ⁽¹²⁾ أو لِـيَعْلَمُونَ⁽¹³⁾، أي: يكتبون ذلك⁽¹⁴⁾، أو يعلمون

(1) الصفات: 149.

(2) الصفات: 11.

(3) الكشف 4/ 64.

(4) البحر المحيط 7/ 360.

(5) في (س): (قال تلميذه الحلبي).

(6) الدر المنون 5/ 514.

(7) في (س): (أي: كل ما ذكر).

(8) لم يذكر الزُّعْشَرِي أن الواو للقسم، بل إنه قال: «أن يكون الجر والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه». انظر الكشف 4/ 270.

(9) في (س): (الجواب محذوف).

(10) في الدر المنون 6/ 108 «تقديره: لَنُصَرِّفُ أَوْ لَنُفَعِّلُنَّ بِهِمْ ما أريد».

(11) الزُّعْشَرِي: 80، نسبة النحاس في إعراب القرآن 4/ 123، وأبوحيان في البحر 8/ 30 للأخفش ولم أجد هذا في معاني القرآن للأخفش، وذكر هذا الوجه ابن الأنباري في البيان 2/ 255 دون نسبة، وفي معاني القرآن للزجاج 4/ 421 نسب للأخفش.

(12) نسبة النحاس في إعراب القرآن 4/ 123 للزجاج، ولم يذكره الزجاج في معاني القرآن، وانظر البيان 2/ 355، والبحر 8/ 30.

(13) البيان 2/ 355، ونقله أبوحيان في البحر 8/ 30، وقال: «وهو قول لا يكاد يُعقل».

(14) في (س) بزيادة: ويكتبون قيله.

الحق⁽¹⁾، أو أنه مصدر له «قال» محذوفاً⁽²⁾ والقول والقال والقييل بمعنى (از) نصب على إسقاط حرف القسم، واختاره الزخشري⁽³⁾ [فأوجه النصب ستة]،⁽⁴⁾ وذكر الحلبي أيضاً⁽⁵⁾: إن نصبه بإضمار فعل، أي: الله يعلم قبل رسوله⁽⁶⁾، ونصبه على عمل «بالحق» أي: شهد بالحق وبـ «قيله» فتكون ثمانية⁽⁷⁾.
(وَأَمَّا إِنَّ الدِّينَ كَفَرُوا بِاللَّذِكْرِ)⁽⁸⁾ فقييل: «الذين» بـذل من «الدين» في (إن الذين يُلْحِدُونَ)⁽⁹⁾ والخبر (لَا يَخْفُونَ) واختاره الزخشري⁽¹⁰⁾ يعني بطريق اللزوم، لأن المحكوم به على البذل محكوم به على المبدل منه، وإلا لِمَ يَصْرُحْ الزخشري بخبرية [«لَا يَخْفُونَ»؟]⁽¹¹⁾ (وقييل: مبتدأ⁽¹²⁾ خبره مذكور، ولكن خُلفَ رابطه⁽¹³⁾)، ثم اختلف في تعيينه، أي: تعيين خبر «إن» (فقييل: هو) (مَا يُقَالُ لَكَ)⁽¹⁴⁾، أي: في شأنهم⁽¹⁵⁾؛ وقيل: هو (لَمَّا جَاءَهُمْ)⁽¹⁶⁾ أي: كفروا به⁽¹⁷⁾

(1) في (س) بزيادة: ويعلمون قيله.

(2) إعراب القرآن للنحاس 123/4، والكشاف 270/4، وُب إلى الأخفش ولم أجده في المعاني له، وانظر اليان 355/2.

(3) الكشاف 270/4.

(4) في (س): (الأوجه التي ذكرها المصنف هنا ستة).

(5) في (س) بزيادة: وجهين آخرين.

(6) في (س) بزيادة: والثاني أنه.

(7) الدر المصون 6/109، 110.

(8) فصلت: 40.

(9) فصلت: 39.

(10) الكشاف 207/4.

(11) - وفي (س) بزيادة: وكون «لَا يَخْفُونَ» خبراً.

(12) في (س): (بللك).

(13) في (س) بزيادة: أي: مستأنف.

(14) قاتله أبوحيان، انظر البحر المحيط 7/479.

(15) فصلت: 42.

(16) قاتله أبوحيان، انظر البحر المحيط 7/479.

(17) - وفي (س) بزيادة: هذا ما ذهب إليه أبوحيان.

(18) فصلت: 40.

(19) المحرر الوجيز 5/19.

يعني: إن [الخبر]⁽¹⁾ ما انتظم من المذكور والمحذوف/⁽²⁾، وحكي أنه سأل عيسى 379 / ب بن عمرو عمرو بن عبيد عن ذلك، فقال: معناه في التفسير إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به، فقال عيسى: أجذت يا أبا عثمان⁽³⁾، قال الحلبي: فقدّر الخبر من جنس الصلة، وفيه نظر للزوم اتحاد الخبر والمخبر عنه في المعنى من غير زيادة فائدة، نحو: سيّد الجارية مالکها⁽⁴⁾، وهذا مدفوع أولاً: بأنّ الخبر مقيد بقوله تعالى: (لما جاءهم)، وبقوله تعالى: (وإله لكتاب عزيز)، وكفى به فائدة وفارقاً بينه وبين المثال، وثانياً: بأنّ الاتحاد بين المبتدأ والخبر مثل: شعري شعري، يدل على الكمال، إمّا في الحسن كما في الشعر، وإمّا⁽⁵⁾ في القبح والفساد كما في الآية (وقيل⁽⁶⁾): (لا يأتيه الباطل)⁽⁷⁾ أي: لا يأتيه منهم⁽⁸⁾ أو لا يأتيه باطلهم على رأي الكوفيين (وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن (لا يأتيه) من جملة خبر «إن»)⁽⁹⁾ و«إن» صفة لكتاب، وقال بعض الكوفيين: [خبر «إن» هو] «وإله لكتاب عزيز»⁽¹⁰⁾، قال الحلبي: هذا غير متعقل⁽¹¹⁾، وقال أبو البقاء⁽¹²⁾: محذوف، أي: مُعاندون، أو هَالِكُونَ⁽¹³⁾، فيكون مجموع ما ذكر في [الخبر]⁽¹⁴⁾، ستة أوجه، (وأمّا (صَ وَالْقُرْآنَ)⁽¹⁵⁾ الآية؛ فقيل: الجواب محذوف، أي: إنه

(1) في (س): (إن خبر «إن»).

(2) في (س) بزيادة: تأمل.

(3) انظر المحرر الوجيز 5/ 19، واللباب في علوم الكتاب 17/ 146.

(4) الدر المصون 6/ 68.

(5) في (س): (أو في القبح).

(6) في (س) بزيادة: قاله أبو حيان.

(7) فصلت: 42.

(8) قاله أبو حيان، انظر البحر المحيط 7/ 479، وانظر الدر المصون 6/ 68.

(9) ساقط من (س).

(10) لعل البعض منهم القراء، فإنه قال في كتابه معاني القرآن 3/ 19: «يقال: أين جواب إنه؟ فإن شئت...، وإن شئت كان في قوله: «وإله لكتاب عزيز».

(11) الدر المصون 6/ 68.

(12) في (س) بزيادة: خبر إن.

(13) التبيان في إعراب القرآن 2/ 379.

(14) في (س): (في خبر «إن»).

(15) ص: 1.

لمعجز⁽¹⁾، بدليل الثناء عليه بقوله (ذي الذكر)⁽²⁾ أو ((إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)⁽³⁾ بدليل (وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ)⁽⁴⁾ [وعلل أبو حيان]⁽⁵⁾ بأنه نظير (يُس وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ)⁽⁶⁾ (أَوْ مَا لَمْزُ كَمَا زَعَمُوا) قاله ابن عطية⁽⁷⁾ (بدليل) (وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ)⁽⁸⁾ وقال الحوفي وأبو البقاء⁽⁹⁾: لقد جاءكم الحق⁽¹⁰⁾، (وقيل: مذكور؛ فقال الأخفش: (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسْلَ)⁽¹¹⁾ (12) (وقال الفراء وثعلب: (صَ) لَأَنَّ مَعْنَاهَا: صَدَّقَ اللهُ⁽¹³⁾) أو صَدَّقَ مُحَمَّدَ، وهذا بناءٌ منهما، على أَنَّ هذا الحرف منقطع في جملة هو دالٌّ عليه، (وَيَرُدُّهُ أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَتَقَدَّمُ، فَإِنْ أُريدَ إِنَّهُ دَلِيلُ الْجَوَابِ قَرِيبٌ) إِلَى الْحَقِّ أَوْ الْقَبُولِ (وَقِيلَ: (كَمْ أَهْلَكْنَا)⁽¹⁴⁾ الْآيَةَ، وَخَلِقْتَ اللَّامَ لِلطَّوْلِ) قاله ثعلب والفراء أيضاً⁽¹⁵⁾، واستبعده أبو البقاء؛ لأنَّ «كَمْ» في موضع نصب بـ«أهْلَكْنَا»، وقيل: المعنى لقد أَهْلَكْنَا كثيراً من القرون⁽¹⁶⁾.

(1) الكشف 73 / 4.

(2) - في (س) بزيادة: قاله الزخشي.

(3) ص: 1.

(4) يس: 2.

(5) ص: 3.

(6) في (س): (قال أبو حيان: لكن عله بقوله...).

(7) يس: 1.

(8) - البحر المحيط 367 / 7.

(9) المحرر الوجيز 492 / 4.

(10) ص: 3.

(11) في (س) بزيادة: تقديره.

(12) البيان 352 / 2.

(13) ص: 13.

(14) في معاني القرآن للأخفش 669 / 2: «فَيَزَعْمُونَ أَنَّ مَوْضِعَ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ: (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسْلَ)».

(15) معاني القرآن للفراء 396 / 2.

(16) ص: 2.

(17) انظر معاني القرآن للفراء 397 / 2، والبيان 312 / 2.

(18) البيان في إعراب القرآن 353 / 2.

(وَأَمَّا (ثُمَّ أَتَيْنَا)⁽¹⁾ فَعَطَفَ عَلَى (ذَلِكَكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ)⁽²⁾ وَثُمَّ لَتَرْتِيبِ
 الْأَخْبَارِ، لَا لَتَرْتِيبِ الزَّمَانِ، أَي: ثُمَّ أَخْبَرَكُمْ بِأَنَّا أَتَيْنَا مُوسَى الْكَتَابَ، وَأَمَّا (وَكُلُّ
 أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ)⁽³⁾ فَمَبْتَدَأَ حَلْفَ خَبْرِهِ، أَي: وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَ اللَّهِ وَاقِعٌ، أَوْ ذَكَرَ،
 وَهُوَ (حِكْمَةٌ بِالْفِعْلِ)⁽⁴⁾، وَمَا بَيْنَهُمَا إِعْتِرَاضٌ؛ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ) وَهُوَ أَبُو الْفَضْلِ
 الرَّازِي (الْخَبْرُ «مُسْتَقَرٌّ» وَخَفُضَ عَلَى الْجَوَارِ حَلٌّ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ فِي الْخَبْرِ)⁽⁵⁾
 يَعْنِي خَبْرَ الْمَبْتَدَأِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الْخَفُضُ عَلَى «الْجَوَارِ»، وَإِنَّمَا ثَبُتَ فِي النِّعَةِ
 وَالْعَطْفِ بَلَا خِلَافٍ [قَالَ] ⁽⁶⁾ الْحَلِيلِي ⁽⁷⁾ (وَأَمَّا (وَفِي مُوسَى)⁽⁸⁾ فَعَطَفَ عَلَى
 (فِيهَا) مِنْ (وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً)⁽⁹⁾ أَجَازَهُ الزُّخَّشَرِيُّ أَيْضاً قَالَ: «فِي «مُوسَى»
 مَعْطُوفٌ عَلَى «فِي الْأَرْضِ آيَاتٌ»⁽¹⁰⁾ أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: «وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً» عَلَى
 مَعْنَى: وَجَعَلْنَا فِي مُوسَى آيَةً كَقَوْلِهِ:

عَلَفَتْهَا تَبْنَاءُ وَمَاءً بَارِداً⁽¹¹⁾

(1) الأنعام: 155.

(2) الأنعام: 152.

(3) القمر: 3.

(4) القمر: 5.

(5) في البحر المحيط 172/8 «خَرَجَهُ صَاحِبُ اللُّوَامِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِكُلِّ».

- وَأَبُو الْفَضْلِ الرَّازِي هُوَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بِنْدَارِ الْعَجَلِيِّ الرَّازِي، مَقْرَأٌ فَاضِلٌ عَارِفٌ
 بِالْأَدَبِ وَالنَّحْوِ وَالْقِرَاءَاتِ، لَهُ تَصَانِيفٌ مِنْهَا: «جَامِعُ الرَّقُوفِ»، وَ«الْلُّوَامِ»، تَوَفَّى سَنَةَ 454 هـ.
 كَشَفَ الظُّنُونَ 1567/2، وَبَيَّةُ الرَّعَاةِ 75/2، وَالْأَعْلَامُ 294/3، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ 361/1.

(6) في (س): (كَمَا قَالَ الْحَلِيلِي).

(7) الدر المنصور 221/6، وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ 172/8.

(8) اللّاربيات: 38.

(9) اللّاربيات: 37.

(10) اللّاربيات: 20.

(11) الكشاف 406/4.

- صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الرِّجْزِ عَجْزُهُ: حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا... وَهُوَ بَلَا نِسْبَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (زَجَجَ)
 287/2، وَ(ق ل ر) 367/3، وَ(ع ل ف) 255/9، وَالْأَشْبَاءُ وَالنَّظَائِرُ 108/2، وَالْإِنْصَافُ
 613/2، وَأَوْضَحَ الْمَالَكَ 245/2، وَالْخَصَائِصُ 431/2، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي 389/1، وَشَرَحَ
 آيَاتَ الْمُنَى 323/7، وَشَرَحَ دِيْوَانَ الْحَمَاسَةِ لِلْمُرَزُوقِيِّ ص 1147، وَالشَّاهِدُ فِي «وَمَاءٍ» حَثَّ
 عَطْفَهُ عَلَى «تَبْنَاءٍ» فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الْوَارِ بِمَعْنَى «مَعَ» لِاتِّعَادِ مَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَنْصَبَ
 بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ وَهُوَ «مَقْبِيَّتُهَا مَاءً».

أورده أبوحيان بأنه لا حاجة إلى إضمار «جعلنا» لإمكان أن يتعلق في «بتركنا»⁽¹⁾، [وأجاب الحلبي بأنه]⁽²⁾ أراد الوجه الأول، وأظهر الفعلين تنبيهاً على مغايرة الفعلين⁽³⁾.

(الثاني: قول بعضهم في (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا)⁽⁴⁾ إن الوقف على فلا جناح)⁽⁵⁾ على أن خبر «لا» محذوف، أي: في الحج، قال أبوالبقاء: والحيث أن يكون «عليه» في هذا الوجه خبراً، و «أن يَطُوفَ» مبتدأ⁽⁶⁾، [وفي تفسير الباب]⁽⁷⁾ الظاهر أن «عليه» خبر «لا» و «أن يَطُوفَ» أصله: في أن يَطُوفَ، والوقف في هذا الوجه على «بهما»⁽⁸⁾.

(وإن ما بعده⁽⁹⁾ إغراء ليفيد صريحاً مطلويةً التطوف بالصفا والمروة) لأن الإغراء في الحقيقة أمر، لأنه في تقدير: / يلزم السعي بهما، والأمر للوجوب، 1/380 (ويرد أنه إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يهدده: «عليه رَجُلًا لَيْسَنِي»، حكاه سيويه⁽¹⁰⁾، [وهو شاذ]⁽¹¹⁾ (أي: يلزم رجلاً غيبي)، يشير إلى أن «عليه» اسم فعل بمعنى يلزم، [وقد يؤول بأن تقدير: عليه أن يهدد رجلاً

(1) البحر المحيط 139/8.

(2) في (س): [وأجاب تلميذه الحلبي بأن الزخشي].

(3) الدر المصون 6/190.

(4) البقرة: 157.

(5) جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج 153/1 «أن بعض القراء وقف على «فلا جناح» ثم ابتدأ «عليه أن يَطُوفَ» فليس بالقصير لأن سيره قال: إن هذا يكون في الخطاب دون الغائب فلا يبرز حله على الإغراء». وانظر النشر 1/231، والدر المصون 1/414.

(6) التبيان في إعراب القرآن 1/109.

(7) في (س): [قال صاحب الباب].

(8) الباب في علوم الكتاب 3/96.

(9) في (س) [زيادة]: وهو «عليه أن يَطُوفَ بهما».

(10) الكتاب 1/250.

(11) في (س): [وهو الذي حكاه سيويه، وقال: هو شاذ لا يقاس عليه].

ليسي، فيكون من باب حذف المبتدأ، لا من باب الإغراء⁽¹⁾، والذي فسرت به عائشة رضي الله عنها، خلاف ذلك)، أي⁽²⁾: قول البعض (وقصتها مع عروة بن الزبير⁽³⁾ مسطورة في صحيح البخاري)، قال عروة: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: ⁽⁴⁾ [أرأيت قول الله تعالى: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا)] ⁽⁵⁾ فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحَ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا، قالت: بِشَمَّا قُلْتُ يَا بَنَ أَخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوَ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا، ولكنها أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ⁽⁶⁾ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةِ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشْتَلِّ⁽⁷⁾، فَكَانَ مَنْ أَهْلٌ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) الْآيَةَ قالت عائشة رضي الله عنها: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَهُ⁽⁸⁾، فَظَهَرَ وَجْهٌ مُخَالَفَةٌ [تفسيرها]⁽⁹⁾ لِقَوْلِ الْبَعْضِ، فَإِنَّهَا وَإِنْ ذَهَبَتْ إِلَى مَطْلُوبِيَّةِ التَّطَوُّفِ بِهِمَا اسْتَدَلَّتْ عَلَيْهِ بِفِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁰⁾ لَا بِالْآيَةِ؛ بَلْ يُبَيِّنُ سَبَبَ النُّزُلِ.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: خلاف.

(3) في (س) بزيادة: (رضي).

(4) في (س): (وهي ما روى هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها...)

(5) البقرة: 157.

(6) في (س) بزيادة: كانوا.

(7) المُشَلَّل: موضع بين مكة والمدينة، انظر اللسان (ش ل ل) 624/11.

(8) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة، ويجعل من شعائر الله 405/1.

- وعروة بن الزبير هو: أبو عبد الله بن العوام الأسدي القرشي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان عالماً بالدين صالحاً كريماً، لم يدخل شيء من الفتن، توفي بالمدينة سنة 93 هـ. صفة الصفوة 107/1، ووفيات الأعيان 255/3، والأعلام 226/4.

(9) في (س): (تفسير عائشة).

(10) في (س) بزيادة: حيث قالت: وقد سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(ثم الإيجاب لا يتوقف على كون «عليه» إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذلك) قال أبوالبقاء: في (1) (صِبْغَةُ اللَّهِ) (2): انتصابه بفعل محذوف، أي: اتبعوا [صِبْغَةُ اللَّهِ] (3)، وقيل: هو إغراء، أي: عليكم دين الله (4) [وردة] (5) بأن هذا في الحقيقة ليس زائداً، فإن الإغراء نصب بإضمار فعل (6) [وفيها بحث] (7)، أما في الأول [فلما سيأتي في شروط الحذف: إن اسم الفعل دون معموله لا يحذف] (8)، وأما في الثاني فلأن الإغراء ليس نصباً بالإضمار مطلقاً، بل بينهما عموم وخصوص من وجه، فالنصب [بالإضمار عام له] (9) ولغيره مثل: أهلاً وسهلاً، والإغراء شامل، لما حُذِفَ عامله [كما في الآية] (10)، ولما لم يحذف كما سيأتي (11)، (وَأَمَّا قول بعضهم في (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن لَّا تَشْرَكُوا بِهِ شَيْئاً) (12): إن الوقف قبل «عليكم» وإن «عليكم» إغراء (13) فحسن) لكونه إغراء المخاطب، [ولسلامته عن التأويل الآتي] (14)، (وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية) هو أن «ما» موصولة، وإن لا تشركو»

(1) في (س): بزيادة: قوله تعالى

(2) البقرة: 138.

(3) في (س): (دين الله) وهو الصواب كما في التبيان 102/1.

(4) المصدر السابق، واللباب في علوم الكتاب 526/2.

(5) في (س): (قال الحلبي).

(6) وهو الحلبي وابن عادل الحنبلي، أنظر الدر المنصون 388/1، واللباب في علوم الكتاب 526/2.

(7) في (س): (وإن كل منهما بحث).

(8) في (س): (فلأن عامل اسم الفعل في الإغراء لا يحذف، كما سيأتي في شروط الحذف).

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): (مثل: «صبغة الله»).

(11) في (س): (وعلى ما لم يحذف مثل: «عليه رجلاً ليسي»).

(12) الأنعام: 152.

(13) قاله ابن الأثير في البيان 349/1، وقال أبوحيان في البحر 251/4: «وهذا بعيد لتكبيك الكلام عن ظاهره».

(14) في (س): (وسلامته عن التأويل الذي أشار إليه بقوله...)،

بدل أو [خبر محذوف]⁽¹⁾، وكلاهما مشكل، لأن المحرّم هو الإشراك لا نفيه (مُخَوِّجٌ لِلتَّأْوِيلِ) بأن «لا» زائدة لا نافية، هذا إذا جعلت «أن» مصدرية، وإما إذا جعلت مفسّرة⁽²⁾ ففيه إشكالان [ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي «لا» الزائدة]⁽³⁾.

(الثالث: قول بعضهم في (إِنْما يريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرُّجُسَ أَهْلَ الْبَيْتِ)⁽⁴⁾:

إِنْ «أهل» منصوب على الاختصاص⁽⁵⁾، [قال: أَوْ عَلَى المدح]⁽⁶⁾، [هذا مبني على الفرق بينهما، ولم يفرق الزخشي في تفسير قوله تعالى: (قَائِمًا بِالْقِسْطِ)⁽⁷⁾]⁽⁸⁾، وردّه أبوحيان بأنّ الذي ذكره النحويون، أنّ المنصوب على المدح، أو الدم، أو الترحم قد يكون معرفة وقبله معرفة يصلح أن يكون تابعاً لها، وقد لا يصلح، وقد يكون نكرة كذلك، وقد يكون نكرة وقبله نكرة، فلا يصلح أن يكون نعتاً لها، وإما المنصوب على الاختصاص فنُصِّبُوا على أن لا يكون نكرة ولا معرفاً إلا بـ«أل» أو بالإضافة أو العلمية أو لفظ «أي»⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾ (وهذا ضعيف،/ لوقوعه 380 / ب بعد ضمير الخطاب، مثل: «بك الله نرجو الفضل»⁽¹¹⁾) أي: أعني الله بهذا

(1) في (س): (خبر مبتدأ محذوف).

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): (وقد تقدم ما يتعلق بهذه الآية مفصلاً في «لا» الزائدة).

- انظر مبحث «لا» الزائدة، مفني اللبيب 279/2-280.

(4) الأحزاب: 33.

(5) قال أبوالبقاء في التبيان في 2/ 321: «يجوز أن يتصب على التخصيص والمدح، أي: أهلي أو أخصي»، وقال أبوحيان في البحر المحيط 7/ 224: «وانتصب أهل على التناء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب، ومنه: بك الله نرجو الفضل» وأكثر ما يكون في التكلم.

(6) في (س): (وهو ما نصب على المدح).

(7) «شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط» آل عمران: 18.

(8) أي: لم يفرق بين المنصوب على المدح أو الدم أو الترحم وبين المنصوب على الاختصاص، وجعل حكمهما واحداً، انظر الكشف 1/ 372.

(9) البحر المحيط 2/ 422.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: يتصب اسم اللات، أي: بك نرجو الفضل.

أعني الله بهذا الخطاب أو أمدح الله حين أقول: [أرجو الفضل]⁽¹⁾، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير المتكلم، كالحديث «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَيَّامِ لَا نُورِثُ»⁽²⁾ والصواب⁽³⁾ «أله منادى» تقديره: يا أهل البيت.

(الرابع: قول الزخشي في: (فَلَا تُجْعَلُوا لَهْ أَنْدَادُ)⁽⁴⁾ إنه يجوز كون «تجعلوا» منصوباً في جواب الترجي⁽⁵⁾ أعني (لعلكم تتقون)⁽⁶⁾ على حدّ النصب في قراءة حفص (فَأَطْلِعْ)⁽⁷⁾ وهذا لا يميزه بصري⁽⁸⁾، وَيَتَأَوَّلُونَ قِرَاءَةَ حَفْص: إِنْ أَعْلَى أَنَّهُ جَوَابٌ لِلْأَمْرِ⁽⁹⁾ وهو (ابْنُ لِي صَرَحاً)⁽¹⁰⁾ أو على العطف على الأسباب⁽¹¹⁾، على حدّ قوله:

وَلَيْسَ عَبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي⁽¹²⁾

تقدم شرحه في «لوه»⁽¹³⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث المروضة 367/2، وفي البخاري كتاب الفرائض 85/4،

ومسلم كتاب الجهاد 170/3: «لا نورث ما تركناه صدقة».

(3) في (س) بزيادة: في نصب «أهل البيت».

(4) البقرة: 71.

(5) الكشف 1/261.

(6) البقرة: 182.

(7) خافر: 37، قرأ حفص بنصب «اطلع» وقرأ الباقر برفعها، وانظر النشر 365/2.

(8) في حاشية الدسوقي على المغنى 223/3 «النصب في جواب الترجي على مذهب الكوفيين».

(9) انظر الباب في علوم الكتاب 55/17.

(10) خافر: 36.

(11) أي: عطف «أطلع» على «الأسباب».

(12) تقدم البيت في «لوه» وفي الباب الخامس في الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من

جهتها، وهو ليس بمنتج بل. انظر ما سبق، والشاهد في عطف المضارع «تقر» على المصدر «صرح».

(13) انظر باب «لوه» شاهد رقم (424).

(أو على العطف على معنى ما يقع موقع إبلغ، وهو: أن إبلغ⁽¹⁾)، على حد قوله:

.....
ولأَسَاقِبِ شَيْئاً.....)

تقدم شرحه في «إذا»⁽²⁾.

(ثم إن ثبت قول الفراء: إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني⁽³⁾)، فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها؟ وهذا) أي تخرج الزخشي الآية (كخبريه قوله تعالى: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ)⁽⁴⁾ على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التیمیة⁽⁵⁾)، وقد مضى البحث فيها) أي: في الآية في آخر الباب الثالث⁽⁶⁾)، (ونظير هذا) عمولاً (على العكس⁽⁷⁾) قول الكرمانی) محمد بن يوسف شارح صحيح البخاري⁽⁸⁾)، توفي ببغداد سنة ست وثمانين وسبعمائة، [وله حاشية على

⁽¹⁾ في قوله تعالى: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) أسباب السماوات (غافر 36، 37، أي العطف أي: توهم أن «إن» موجودة، وهذا لأبي حيان، انظر البحر المحیط 7/ 446، وحاشية الدسوقي 3/ 223.

⁽²⁾ انظر بحث «إذا» شاهد رقم (135).

- في (س) بزيادة: وذكر التأويلين الآخرين في أقسام العطف.

⁽³⁾ ثبت هذا عنه في معاني القرآن 9/ 3، وكرّر هذا الفراء في الآيتين 4+3 من سورة عبس (وما يدريك لعله يزكى أو يذكرُ تنفعه الذكرى) قال: «ولو كان نصباً على جواب الفاء لـ«لعل» كان صواباً...» انظر معاني القرآن للفراء 3/ 235.

⁽⁴⁾ التمل: 67.

⁽⁵⁾ الكشف 3/ 382.

⁽⁶⁾ ينظر الباب الثالث «كيفية تقديره باعتبار المعنى» مغني اللبيب 2/ 518.

⁽⁷⁾ أي: من جهة أن الاستثناء هنا منفصل، وفيما مضى منقطع، وكل منهما واقع بعد نفي، وقد أعرب كل من الاستثمانين بخلاف الراجع، أي: أن الراجع في المتصل الإبدال بعد النفي، والراجع في المنقطع بعد النفي الاستثناء.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: تلميح العضو.

تفسير البيضاوي إلى سورة يوسف⁽¹⁾ [2] ((وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)) (3):. إن «من» نصب على الاستثناء و«نفسه» توكيد⁽⁴⁾، فَحَمَلَ قِراءَة السبعة على النصب في مثل «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا» كما حمل الزخشي قراءتهم على البذل⁽⁵⁾ في مثل «مَا فِيهَا اخَذَ إِلَّا حَارًا» وإنما تأتي قراءة الجماعة على أنصح الوجهين⁽⁶⁾ وهو كون «مَنْ» في محل رفع على البذل من الضمير في «يرغب» لأن الكلام غير موجب، وفي نصب «نفسه» سبعة أوجه⁽⁷⁾: إله مفعول به على أن «سَفِهَ» يتعدى [بنفسه]⁽⁸⁾ حكاه المبرد وتعلب، أو⁽⁹⁾ على تضمين⁽¹⁰⁾ معنى «جهل» قاله الزجاج وابن جني، ومعنى «أَهْلَكَ» قاله أبو عبيدة، أو على إسقاط الجار، أي: في نفسه، قاله بعض البصريين⁽¹²⁾، أو توكيد للمؤكد محذوف، أي: سفه قوله نفسه، حكاه مكّي⁽¹³⁾، أو تمييز على قول القراء⁽¹⁴⁾، أو شيء بالمفعول به على قول بعض الكوفيين⁽¹⁵⁾ [كذا في البحر]⁽¹⁶⁾ (17).

(1) ساقط من (س).

(2) انظر ترجمته في بنية الوعاء 2/280.

(3) البقرة: 129.

(4) وذكر هذا الحلبي ثم قال: «وهو مخبرج غريب...» انظر الدر المنصور 1/374.

(5) ينظر الكشف 3/382.

(6) حلة لخلوف، أي: وكلا التخريجين غير صواب، لأنه إنما تأتي قراءة الجماعة على أنصح الوجهين، انظر حاشية الدسوقي على معنى اللبيب 3/225.

(7) في (س) بزيادة: أحدهما ما ذكر، والثاني هو المختار.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: الثالث.

(10) في (س) بزيادة: سفه.

(11) في (س) بزيادة: الرابع.

(12) في (س) بزيادة: ورده بأن كلاً من التضمين والإسقاط، لا يتقاس والخامس أنه.

(13) في (س) بزيادة: ورده بأن الصحيح إن حذف المؤكد ولقاء التوكيد لا يجوز، والسادس أنه.

(14) في (س) بزيادة: وضعف التمييز لا يقع معرفة، والسابع أنه.

(15) في (س) بزيادة: ورده بأن ذلك عند الجمهور خصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل،

(16) في (س): (كل ذلك مفترق من البحر).

(17) انظر البحر المحيط 1/565، ومعاني القرآن للقراء 1/79، ومعاني القرآن لأبي عبيدة 1/56، ومعاني القرآن للزجاج 1/211، وشرح التفصيح لابن هشام اللخمي ص 71.

(الآ ترى إلى إجماعهم على الرفع في (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ)⁽¹⁾ وَأَنْ أَكْثَرَهُمْ قَرَأَ بِهِ فِي (مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)⁽²⁾، وأنه لم يقرأ أحدٌ بالبدل في (وَمَا لَاحِذٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى)⁽³⁾ لأنه منقطع؟، وقد قيل: إِنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ بِهِ فِي (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ)⁽⁴⁾ وإجماع الجماعة على خلافه، ونظير حمل الكرمانى «النفس» على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: (وَالْمَطْلُقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ)⁽⁵⁾ إِنَّ الْبَاءَ زائدة و«أنفسهن» توكيد للنون⁽⁶⁾، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمتفصل، نحو: «قُتِمَتْ أَنْفُسُكُمْ»⁽⁷⁾.

الخامس: قول بعضهم [وهو ابن عطية]⁽⁸⁾ ((لَتَسْتَوْفُوا عَلَى ظُهُورِهِ))⁽⁹⁾ إِنَّ السَّلامَ لِلْأَمْرِ، والفعل مجزوم⁽¹⁰⁾، والصواب أنها لام العلة⁽¹¹⁾، والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله:

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

(1) النور: 6.

(2) النساء: 65، وقرا ابن عامر بالنصب وقرا الباقون بالرفع. انظر النشر 2/ 250.

(3) الليل: 19، قرا ابن وثاب بالرفع على البدل في موضع «نعمة» لأنه رفع وهو لغة تميم، انظر البحر 7/ 479، وقال الفراء: «لو رفع «إلا ابتغاء» رافع لم يكن خطأ... فيكون الرفع على اتباع المعنى» انظر معاني القرآن للفراء 3/ 273، ومختصر شواذ القرآن ص 175.

(4) النساء: 156، قاله الحلبي 2/ 458.

(5) البقرة: 226.

(6) لعل البعض منهم ابن عادل الحنبلي فقد ذكر ذلك في تفسير اللباب وحلل عدم التأكيد بضمير رفع متفضل بقوله: «لأن هذا المؤكد خرج عن الأصل لما جُرَّ بالياء الزائدة أشبه الفضلات فخرج بذلك عن حكم التواضع فلم يلتزم فيه ما التزم في غيره» انظر اللباب 4/ 108.

(7) في (س) بزيادة: وقد تقدم ما يتعلق بهذا في حرف الياء.

(8) ساقط من (س).

(9) الزخرف: 12.

(10) قال ابن عطية: «لام الأمر، ويمثل أن تكون لام كي» وانظر المحرر الوجيز 5/ 47.

(11) في (س) بزيادة: وجوز صاحب اللباب أن يكون للصبرورة.

تقدم شرحه في اللام المجازمة⁽¹⁾، وفي تفسير اللباب⁽²⁾ نصّ التحويرون على قلتها ما عدا أبا القاسم الزجاجي فإنه جعلها لغة جيدة⁽³⁾، وقرأ شاذاً فلفتحوا⁽⁴⁾، وقال الجزري في النشر الكبير: [فروى رؤيس بالخطاب، وهي قراءة أبي⁽⁵⁾]، وإليه يشير قول البيضاوي: / وعن يعقوب بالتاء⁽⁶⁾، وبهذا ضيق⁽⁷⁾ قول من قال: أنها قراءة يعقوب⁽⁷⁾، وليست بقراءته شاذة، إذ الصحيح في الشاذ إنه ما وراء القراءات العشرة، وقراءة يعقوب من العشر.

(السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر (تماماً على الذي أحسن⁽⁸⁾) بالرفع⁽⁹⁾: إنه أصله: أحسنوا، فحذف الواو اجتزاءً عنها بالضم⁽¹⁰⁾، كما قال:

(1) انظر بحث اللام المجازمة، شاهد رقم (376).

(2) في (س) زيادة: جوز ابن عطية أن تكون لام «لتسواء» للامر، وفيه بعد لفظة دخولها على أمر الخطاب.

(3) اللباب 236/17، وشرح جل الزجاجي لابن هشام ص 28.

(4) يؤنس: 59، ذكر ابن خالويه في مختصره ص 62 أنها من النبي صلى الله عليه وسلم وعن الكلبي في رواية ذكرها بن زرقان.

- و في (س) زيادة: وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم».

(5) في (س): [إنها قراءة أبي ورواية رؤيس ورويس راوي يعقوب].

- النشر في القراءات العشر 2/285.

- رؤيس هو: محمد بن التوكل البصري، ويكنى أبا عبد الله اللؤلؤي، مفرئ حادق، ضابط مشهور، أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي، توفي سنة 238 هـ. غاية النهاية في طبقات القراء 1/234.

(6) تفسير البيضاوي 439/1.

(7) في البحر 61/5، وزويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قاله صاحب اللوامع، وقال: وقد جاء عن يعقوب كذلك.

(8) الأنعام: 155.

(9) وقراءة الحسن والأعشى وابن اسحاق، انظر المحاف فضلاء البشر 2/38 والمغيب 1/244 واللباب 8/521.

(10) انظر قول التبريزي في البحر المحيط 4/256.

- والتبريزي هو: عبد الصمد التبريزي، نزيل العراق، مفرئ، من أئمة «مختصر الشاطبية في القراءات السبع»، توفي حوالي سنة 535 هـ. كشف الظنون 1/649، طبقات القراء 1/391، معجم المؤلفين 152/2.

- ويحيى بن يعمر هو: يحيى بن يعمر الرشقي العدواني، يكنى بأبي سليمان أو أبي سعيد، تابعي عارفاً بالحديث والفقه ولغات العرب، من كتّاب الرسائل الديوانية، وأول من نقط المصاحف، وأخذ اللغة عن أبيه والنحو عن أبي الأسود، توفي سنة 129 هـ. وفیات الأعيان 6/173، وبغية الرعة 345/2، والأعلام 8/177.

إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا⁽¹⁾

بيت من الوافر، ضمير الجمع للممدوحين⁽²⁾، ومعنى «لَا يَأْلُوا» لا يستطيع، والضَّرار مصدر ضارّه إذا شاركه في الضرر، والمعنى: لا يستطيع أحد أن يضارهم ولا يقاومهم في إيقاع الضرر عليهم، (واجتماع⁽³⁾ الواو، وإطلاق «الذي» على الجماعة كقوله:

وَأَنَّ الَّذِي حَاسَتْ يَفْلَجُ دِمَاؤُهُمْ⁽⁴⁾

تقدّم شرحه في «كل»⁽⁵⁾

(ليس بالسُّهل⁽⁶⁾)، والأَوَّلَى قولُ الجماعة⁽⁷⁾، إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن) وضَعْفَةُ أبو البقاء⁽⁸⁾، (وقد جاءت⁽⁹⁾ منه مواضع، حتّى إن أهل الكوفة يقبضونه، والاتِّفاق على أنه قياس مع «أي:»، كقوله:

⁽¹⁾ بيت من الوافر بلانسة في خزنة الأدب 229/5، والإنصاف 386/1، ومعاني القرآن للفراء 91/1،

والشاهد في «إذا ما شاء» فحذف الواو واكتفى بضم الهزء التي قبلها للدلالة عليها.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: مثل: ضمير «صروا» أو «أرادوا»، وكلذا ضمير «هم».

⁽³⁾ في (س) بزيادة: حذف.

⁽⁴⁾ صدر بيت من الطويل للأشهب بن ربيعة في خزنة الأدب 277/2، وشرح أبيات المضي 180/4، والكتاب 187/1، ولسان العرب (ق ل ج) 349/2، والمؤلف والمختلف ص 39، والمقتضب 146/4، وبلانسة في سر الصناعة 537/2، وشرح المفصل 155/3، وعجزة: هُم القوم كُلُّ يَأْ أُمُّ خَالِدٍ، والشاهد في «الذي» حيث حذف التون من الذين استخفافاً وأطلق الذي على الجماعة.

⁽⁵⁾ انظر بحث «كل» شاهد رقم (315).

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: خبر لقوله: اجتماع حذف الواو.

⁽⁷⁾ أي: قول الجماعة في قوله تعالى: «على الذي أحسن».

⁽⁸⁾ التبيان في إعراب القرآن 441/1.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: أي: من حذف العائد إلى الموصول.

فَسَلَّمَ عَلَى إِيَّهِمْ أَفْضَلَ⁽¹⁾

.....

تَقْدُمُ شرحه في «أي»⁽²⁾

(أما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ)⁽³⁾
إِنَّ الْأَصْلَ: أَنْ يُتِمُّوا بِالْجَمْعِ⁽⁴⁾ فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عَلَى مَعْنَى «مَنْ»؛ مِثْلُ:
(وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)⁽⁵⁾ وَلَكِنْ أَظْهَرَ مِنْهُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ⁽⁶⁾: عَلَى أَنَّهُ جَاءَ
عَلَى إِيَّاهُمْ «أَنَّ» النَّاصِبَةَ حَلًّا عَلَى اخْتِيارِهَا «مَا» الْمَصْدَرِيَّةَ).

أَعْرَضَ أَوَّلًا: لِإِبْهَانِ هَذَا الْحَمْلِ قَلِيلٍ غَيْرِ مَقِيسٍ، وَاعْتِبَارِ مَعْنَى «مَنْ»
كَثِيرٍ مَقِيسٍ⁽⁷⁾.

وَأَمَّا: بِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِي الْجِهَةِ الثَّامِنَةِ أَنَّ حَمْلَ الرَّسْمِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ
مَعَ إِمْكَانِهِ غَيْرُ سَدِيدٍ، وَذَلِكَ مُتَنَافٍ لِقَوْلِهِ هُنَا⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ مجزيت من الضارب، صدره: إِنْ مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ، وَهُوَ لَفْسَانُ بَنِ وَعِلَةَ فِي الدُّورِ 1/272، وَشَرَحَ
التَّصْرِيحَ 1/135، وَشَرَحَ آيَاتُ الْمُنَى 2/152، وَالْإِنْصَافَ 2/715، وَلَفْسَانُ أَوْ لَوْجَلُ مَنْ هَسَانُ فِي
خِزَانَةِ الْأَدَبِ 6/61، وَبَلَا نَبْءَ فِي أَرْضِ الْمَسَالِكِ 1/150، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي 1/126، وَشَرَحَ ابْنَ
عَطِيلِ 1/162، وَشَرَحَ الْمُفَصَّلَ 3/147، 4/21، 7/87، وَلَفْسَانُ الْعَرَبِ (أَيِ) 1/59، وَالشَّاهِدُ فِي
«إِيَّهِمْ» مَوْصُولٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ وَمَصْدَرُ حَلَّتْ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ: عَلَى إِيَّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ، وَلِذَلِكَ بَيَّنَّ عَلَى
الضَّمِّ.

⁽²⁾ انظر بحث «أي» شاهد رقم (117).

⁽³⁾ البقرة: 231.

⁽⁴⁾ في البحر المحيط 2/223، نُبِتَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ لِابْنِ عِمَّادٍ، وَكَلَّمَا فِي اللَّيَابِ 4/172.

⁽⁵⁾ يونس: 42.

⁽⁶⁾ أي البصريين، وعند الكوفيين هي المخففة من الثقيلة، وشك وقوعها موقع الناصبة. انظر البحر المحيط
2/172.

⁽⁷⁾ في (س): (بأنه لا وجه لكون هذا أظهر، فإن حمل «أن» على «ما» في الإجمال قليل غير مقيس بخلاف
اعتبار معنى «من» فإنه كثير مقيس).

⁽⁸⁾ في (س): (وإن كون هذا حسناً يقتضي سداداً فيما فيه قوله في الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف
الأصل مع إمكانه غير سديد).

⁽⁹⁾ قاله اللطاعي. انظر حاشية الشنقي 2/213.

وأجيب عن الأول: بأن وجه أظهرته تبادره إلى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي ذلك، وعن الثاني: بأن هذا الجمل مما وَقَعَ في المصحف على خلاف اصطلاح أهل الخط، [ولا نسلم إمكان الأصل فيه⁽¹⁾].

(السابع: قول بعضهم في قوله تعالى: (وَأَنْ تُصْبِرُوا وَتُقَاتِلُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً)⁽²⁾ فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها⁽³⁾: إنه على حد⁽⁴⁾ قوله:

يُصْرَعُ أَحْرُوكَ تُصْرَعُ⁽⁵⁾

.....

عجز بيت من الرجز لجريز بن عبدالله البجلي، أو لعمر بن خسار البجلي⁽⁶⁾ صدره: يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ في (س): (وإمكان الأصل فيه ممنوع).

- الجيب الشامي، انظر حاشية الشامي 213/2.

⁽²⁾ آل عمران: 120.

⁽³⁾ قرأ ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر بضم الصاد ورفع الراء وتشديدها، وقرأ الباقر بكسر الصاد وجزم الراء المخففة. انظر النشر 242/2.

⁽⁴⁾ أي: إنه على نية القديم، والتقدير: لا يضركم إن تصبروا وتقاتلوا، فلا يضركم فحذف الجواب للدلالة ما تقدم عليه، وهذا التخريج لسيويه، انظر الكتاب 67/3، البحر المحيط 46/3، واللباب 501/5.

⁽⁵⁾ عجز بيت من الرجز لجريز بن عبدالله البجلي في شرح أبيات سيويه 98/2، والكتاب 67/3، ولسان العرب (ب ج ل) 46/11، وله أو لعمر بن خسار البجلي في خزنة الأدب 20/8 وشرح أبيات المغنى 372/1، وبلا نسبة في الإنصاف 623/2، وشرح الأشموني 327/2 وشرح ابن عقيل 36/4، وشرح المفصل 158/8، والمقتضب 72/2.

⁽⁶⁾ وجريز بن عبدالله البجلي هو: جريز بن عبدالله بن مالك البجلي، يكنى أبا عمرو، وقيل أبا عبدالله، صحابي، وكان جليلاً، قال عمر رضي الله عنه: هو يوسف هذه الأمة، توفي سنة 51 أو 54 هـ انظر الإصابة 232/1، والخزنة 232.

- وعمر بن خسار البجلي: شاعر جاهلي من بني عثيرة، وله شعر مدح فيه البجليين، الخزنة 23/8، معجم الشعراء د/ عفيف ص 181.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: قال المعنى.

فالأول بيّن على الفتح⁽¹⁾، والثاني على الضم، والشاهد في «نصر» الثاني حيث رُفِعَ وهو سَادُ مَسَدُ جواب الشرط، ذكره العيني⁽²⁾.
 (فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أن مجزوم، وأن الضمة إثباع) بضمة الصاد (كالضمة في قولك: «لَمْ يَشُدْ» و«لَمْ يَرُدْ»، وقوله تعالى: (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) ⁽³⁾ إِذَا قُدِّرَ وَلَا يَضُرُّكُمْ جواباً لاسم الفعل)، «إِنَّ» «عليكم» إغراء بمعنى: ألزموا⁽⁴⁾ (فإن قُدِّرَ استئنافاً⁽⁵⁾ فالضمة إعراب) لا إتباع، (بل قد امتنع الزخشي من تخريج التزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: (وَمَا عَلِمْتَ مِنْ سُوءِ ثَوْدٍ) ⁽⁶⁾: لا يجوز أن «ما» شرطية لرفع «ثَوْدٍ» ⁽⁷⁾ [وهذا] الامتناع ثابت⁽⁸⁾ (مع تصريحه في المفصل بجوار الوجهين⁽⁹⁾) الجزم والرفع (في نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ» ولكنه لما رأى الرفع مرجوحاً لم يَسْتَسْهَلْ تخريج المتفق عليه، يوضح لك هذا أنه جَوَزَ ذلك الرفع في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأوله بالماضي، فقال: قرئ (إِنَّمَا تُكُونُوا يُذَرِّكُمْ الْمَوْتُ) ⁽¹⁰⁾ يرفع «يدرك»؛ قليل: هو على حذف الفاء أي: فيدرككم [قال الحلبي⁽¹¹⁾: خرجه المبرد على ذلك، وزعم سيبويه أنه ليس بجواب إنما هو ذالٌّ على الجواب⁽¹⁾،

(1) في (س) بزيادة: لكونه قد وصف به «ابن».

(2) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني 2/ 327.

(3) المائدة: 7.

(4) في (س): (بمعنى إذا خرج الآية على أن يكون «عليكم» إغراء بمعنى «الزم» يكون «لا ينصركم» مجزوماً، وضمة الراء للإتباع بضمة الصاد).

(5) في (س) بزيادة: يكون مرفوعاً.

(6) آل عمران: 30.

(7) الكشاف 1/ 381.

(8) في (س): (وهذا، أي: الامتناع من الزخشي ثابت).

(9) شرح المفصل لابن يعيش 53/ 7.

(10) النساء: 77.

(11) ساقط من (س).

الجواب⁽¹⁾، (ويجوز أن يقال: إنه محوّل على ما يقع موقعه وهو «أينما كنتم»، كما حُيّل:

..... ولا ناعب⁽²⁾

على ما يقع موقع / «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين⁽³⁾ (4) 381 / ب
وهذا عطف على التوهم، والأول جواب على التوهم، وردّ أبوحيان بأنّ العطف على التوهم لا ينقاس⁽⁵⁾، (وقد يرى كثير من الناس قول الزخشي في هذه المواضع متناقضاً) منهم الفاضل الطيبي حيث قال: قد خالف المصنف هنا ما ذكره في آل عمران عند قوله تعالى: (وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ سُوءٍ ثَوْدٌ)⁽⁶⁾ وقال: لا يصح أن تكون «ما» شرطية لارتفاع «ثود» ولم يجعل هنا رفع «يدرك» مانعاً على أنه أوّل الشرط بالماضي، (والصواب ما بينت لك) حاصله رفع التناقض عنه بأنه امتنع من جعل «ما» شرطية لرفع «ثود» لكونه قراءة الجماعة، فلم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بخلاف رفع «يدرك» فإنه قراءة شاذة فلم ييالي بالتسمح

(1) الدر المصون 2/ 397، والمقتضب 2/ 72.

(2) الشاهد في «ولا ناعب» حيث جاء مجروراً مع أنه معطوف على «مصلحين» خبر ليس، وذلك لأنه توهم أنه قرن خبر ليس بالباء الزائدة.

والبيت: مَا لَيْسُوا مُصْلِحِينَ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا يَتَّبِعِينَ غُرَابَهُمَا

(3) انتهى كلام الزخشي انظر الكشف 1/ 568.

(4) في (س) بزيادة: يعني أن قوله تعالى: «يدرك» محمول على فعل يقع «أينما تكونوا» مع ذلك الفعل، وهو «أينما كنتم»، أي: فرض الشرط ماضياً حتى لا يلزم جزم الجواب كما حصل العطف في قول الشاعر: «ولا ناعب» بالجر على اسم منصوب هو «مصلحين» يقع موقع مجرور من «ليسوا بمصلحين».

(5) البحر المحيط 3/ 311.

(6) آل عمران: 30، وانظر الكشف 1/ 381.

فيها لقلة⁽¹⁾ (قال: أي: الزخشري (ويجوز أن يتصل) [أي: الشرط]⁽²⁾ (يقول: ولا تظلمون) انتهى⁽³⁾، وقد مضى رده في الثاني عشر من أمثلة الجهة الثانية⁽⁴⁾ (5).

(الثامن: قول ابن حبيب: إن «بسم الله» خير، و«الحمد»⁽⁶⁾ مبتدا والله حال⁽⁷⁾، والصواب أن «الحمد لله» مبتدا وخبر، و«بسم الله» على ما تقدم في إعرابها⁽⁸⁾).

التاسع: قول بعضهم: إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمها على لغة من قال: «سِم» أو «سُم»، ثم سكنت السين؛ لثلاث تتوالى كسرات، أو لثلاث يخرجوا من كسر إلى ضم⁽⁹⁾، والأولى قول الجماعة: إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين⁽¹⁰⁾، وهم الذين يَتَدَيُّونَ «اسماً» بهمزة الوصل) وإليه يشير قول الشاعر:

في الاسم خمس لغات ليس يَعْرِفُهَا إِلَّا ذُو الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ فَاسْتَمْعِرَا
أَسْمَ وَإِسْمَ هُمَا أَصْلَانِ وَزَنْهُمَا أَفْعَ وَأَفْعَ وَهَذَا الْقَوْلُ مَبْعِ

(1) في (س) بزيادة: واعترض بأن هذا الاعتذار له غير ظاهر، فإن الزخشري يرى أن القراءات كلها أحاد ولا متواتر فيها، ولذلك لا يبال بتخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن لظن أن القراءة بالراء لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالتي صلى الله عليه وسلم. هذا الاعتراض للشمني، والنص السابق للدمايني؛ انظر حاشية الشمني 213/2.

(2) في (س): (يعني قوله تعالى: «إِنَّمَا تَكُونُوا»).

(3) انتهى كلام الزخشري، انظر الكشف 569/1.

(4) انظر الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المحرب من جهةها.

(5) في (س) بزيادة: حيث قال: هذا مردود بأن الجواب لا يجلف إلا وفعل الشرط ماضٍ.

(6) الفاتحة: 1.

(7) والمعنى: الحمد حالة كونه كائن باسم الله تعالى. حاشية الدسوقي 229/3.

(8) انظر آخر التعلق بمحذوف.

(9) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الأولى 8/1، ولسان العرب (س م و) 401/14، ولوضوح

المسالك 34/1.

(10) هو رأي البصريين والكوفيين معاً، انظر الإنصاف 8/1.

وبعد ذلك سيمّ ياقوم ثم سُمّ من بعد ثم سُمى هذا الذي وضعوا⁽¹⁾

ثم إنه إنما ذكر هذا المثال استطراداً، لأنه ليس من الأمور التي تدخل الاعتراض على العرب من جهتها⁽²⁾.

(العاشر: قول بعضهم في الرُحيم من البسمة: إنه وُصلَ بنية الوقف⁽³⁾)
فالتقى ساكنان: الميم ولام الحمد، فكُسرت الميم لالتقاءهما، ومَن جَوَزَ ذلك ابنُ عطية⁽⁴⁾، ونظير هذا قولُ جماعةٍ منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وصل بنية الوقف⁽⁵⁾، ثم اختلفوا، ف قيل: هي حركة الساكنين⁽⁶⁾، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في (ألم الله)⁽⁷⁾ قال التفتازاني: مقتضى قياس الوقف أن يقال: «ألم» بسكون الميم وفتح الهمزة؛ لكن طبق القراء على فتح الميم وطرح الهمزة، فذهب سيويه وكثير من النحاة إلى أنه حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، وأوتر الفتحة للحمزة والمحافظة على التفخيم في الله، وإليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعاً لكتاب سيويه⁽⁸⁾، (وقيل: هي حركة الهمزة

(1) في المحصل في شرح المنفصل للورقي ل/ 35 «أنشدني عماد الدين محمد البندنجي، قال أنشدني عبدالرحمن بعلى البندنجي» ثم ذكر هذه الأبيات.

(2) تعقب الدمامي المصنف بقوله: «هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الكتاب لأنه موضوع للذكر الأمور التي يدخل على العرب الحفل من جهتها، والنظر في ذلك ليس من الإعراب في شيء...» انظر حاشية الشمني 213/2.

(3) أي: وصل مع ما بعده «الحمد» فالميم ساكنة واللام ساكنة من الحمد، وهمزة الوصل حذفت لأنها تحذف عند الوصل، وهذا يقتضي كسر الميم من «الرحيم»، انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر 1/ 299، والدر المصون 62/1.

(4) المحرر الوجيز 1/ 65.

(5) هذا قول النسوب للمبرد لم أجده في المفتب، والكامل للمبرد، وفي تفسير اللباب 8/ 5، «حكى عن المبرد أنه يُجيز: الله أكبر الله أكبر...».

(6) وهو ملحق سيويه والجمهور، انظر الكتاب 4/ 153، والبحر المحيط 2/ 389، وتفسير اللباب 4/ 5.

(7) آل عمران: 1.

(8) حاشية السعد على الكشاف ل/ 113، والكتاب 4/ 153، وشرح المنفصل 9/ 123.

نُقلت⁽¹⁾، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داعٍ، قيل: بل لداعٍ صحيح لأن الأذان لم يُسمع إلا موقوفاً، ففي نقل الهزمة إيدان بأنه واقف حكماً من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكناً لأجل الوقف، ثم نقل إليها حركة الهزمة ووصل مع بُنة الوقف، ولو حرك الراء بالضمّة الإعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحقاً ولا حكماً، فخرج عن سُنّة الأذان بالكلية⁽²⁾ (والصواب أن كسرة الميم إعرابية وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهزمة الوصل ثبوت في الدرج⁽³⁾) إلا في ندور كقراءة بعضهم⁽⁴⁾ (ونزّل الملائكة تنزيلاً⁽⁵⁾) [وأجاب عنه الزخشي⁽⁶⁾] فقال في «الم الله»: هذا ليس بدرج، لأن ميمه في حكم الوقف،⁽⁷⁾ 382/1 والسكون والهزمة في حكم الثابت، وإنما حُذفت تخفيفاً، وألقيت حركتها على الساكن قبلها، لتدلّ عليها⁽⁷⁾، وقال التفتازاني: جاز نقل حركة الهزمة إلى ما قبلها تخفيفاً سواء كانت للوصل كما في واحد اثنان أو للقطع كما في ثلاثة أربعة على ما حكى سيويه، وهو ثقة، فلا وجه لمنع المازني، [وليس من إجراء الوصل مجرى الوقف في شيء حتى يتوجه اعتراض ابن الحاجب بأنه ضعيف لا يُبنى عليه القراءة المجمع عليها، ويُدفع بأنه قويٌّ عند الحاجة كما في ثلاثة أربعة⁽⁸⁾] ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ قاله الزخشي في تفسير سورة آل عمران، انظر الكشف 363/1، وقال ابن عطية: «ومن قال بأن حركة الهزمة أُلقيت على الميم فذلك ضعيف لإجماعهم على أن الألف الموصولة تسقط في الوصل فما يسقط فلا تلقى حركة».

⁽²⁾ قاله المعاصي، انظر حاشية الشامي 214/2.

⁽³⁾ في (ص) بزيادة: فتثقل حركتها.

⁽⁴⁾ قرأ ابن كثير بتونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللام ونصب الملائكة، ونقرأ الباقون بتون واحدة وتشديد الزاي ورفع اللام ونصب الملائكة، انظر النشر 334/2.

⁽⁵⁾ الفرقان: 25.

⁽⁶⁾ في (ص): (وفيه أن الزخشي قال:).

⁽⁷⁾ الكشف 363/1.

⁽⁸⁾ حاشية التفتازاني على الكشف 113/1، وانظر المصنف للمازني 18/1، والكتاب 29/1، 170/4.

⁽⁹⁾ ساقط من (ص).

(الحادي عشر: قول جماعة في قوله تعالى: (يَبَيِّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ)⁽¹⁾: إن فيه حذف مضافين، والمعنى: علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسائهم⁽²⁾، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى⁽³⁾ أن «تبيين» بمعنى «وضح» لا بمعنى «علم»؛ (و«أن» وصلتها بدل اشتغال من «الجن»، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا. انتهى.

الثاني عشر: قول بعضهم في (عيناً فيها تُسَمَّى)⁽⁴⁾ إن الوقف هنا⁽⁵⁾، أي: عيناً مسماة معروفة، وإن «سَلَسِيلاً» جملة أمرية، أي: اسأل طريقة موصلة إليها) هذا مما عزي إلى علي - رضي الله عنه - قال الزنجشري: وهذا غير مستقيم على ظاهره إلا أن يُراد أن الجملة جعلت علماً للعين كـ «تأبط شراً»، وسميت به لأنه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح، وهو - مع استقامته في العربية - تكلف وابتداع، وعزوه إلى مثل علي - رضي الله عنه - أبدع⁽⁶⁾، وفي شعر المحدثين:

سَلْ سَبِيلاً إِلَى رَاحَةِ النَّفْسِ بِرَاحِ كَانَهَا سَلَسِيلاً⁽⁷⁾

(1) سبأ: 14.

(2) انظر البحر المحيط 257/7، والبيان 328/2، معني القرآن للفراء 357/2 والباب 35/16.

(3) رجعه أبوحيان أيضاً، انظر البحر المحيط 257/7.

(4) الإنسان: 18.

(5) نقل ذلك الزنجشري في الكشف 672/4، وقال أبو حيان: «... وقد نسبوا هذا القول إلى علي كرم الله

وجهه وأعجب من ذلك توجيه الزنجشري له واشتغاله بمكايته...» انظر البحر 390/8.

(6) الكشف 673/4.

(7) بيت من الخفيف لبعض المحدثين في الكشف 673/4، والدر المصون 446/6، والإيضاح في علوم البلاغة

104/6 وفيه برواية «سَلْ سَبِيلاً فيه...».

(وَدُونَ هَذَا فِي الْبُعْدِ قَوْلُ آخَرٍ: إِنَّهُ عِلْمٌ مُرَكَّبٌ كَمَا تَبَيَّنَ شَرُّهُ⁽¹⁾)،
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ مُبَالِغَةٌ فِي السَّلْسَالِ، كَمَا أَنَّ السَّلْسَالِ مُبَالِغَةٌ فِي السَّلْسِلِ،
قَالَ الزَّجَّاجُ: السَّلْسِلُ فِي اللُّغَةِ صِفَةٌ لِمَا كَانَ فِي غَايَةِ السَّلَاسَةِ⁽²⁾، وَالزَّغْشَرِيُّ
يَقَالُ: شَرَابٌ سَلْسَلٌ وَسَلْسَالٌ وَسَلْسِيلٌ، وَقَدْ زِيدَتْ الْبَاءُ فِي التَّرْكِيبِ حَتَّى
صَارَتْ الْكَلِمَةُ خَمَاسِيَّةً، وَدَلَّتْ عَلَى غَايَةِ السَّلَاسَةِ⁽³⁾، وَتَعَقَّبَهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ الْبَاءَ
لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ⁽⁴⁾، وَاجِبٌ بِأَنَّهُ أَرَادَ بَزِيَادَتِهَا عَدَمَ التَّفَاوُتِ فِي الْمَعْنَى
بِرُجُودِهَا وَعَدَمِهَا، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: لَمْ أَسْمَعْ السَّلْسِيلَ إِلَّا مِنَ الْقُرْآنِ⁽⁵⁾، وَقَالَ
مَكِّي: هُوَ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ نَكْرَةٌ فَلِذَلِكَ صُرِفَ⁽⁶⁾، (ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ
عَلَمٌ مَقُولٌ، وَصُرِفَ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَاءٍ⁽⁷⁾، وَتَقْدُمُ ذِكْرُ الْعَيْنِ لَا يُوجِبُ تَأْنِيهِ، كَمَا
تَقُولُ: «هَذِهِ وَاسِطَةٌ»⁽⁸⁾ بِالْصُّرْفِ؛ وَإِنْ حُمِلَ عَلَى هَذِهِ (وَيَعْدُ أَنْ يُقَالَ: صُرِفَ

(1) أي: قول آخر من أقوال الزغشري، انظر الكشف 673/4.

(2) معاني القرآن للزجاج 261/5.

(3) الكشف 672/4.

(4) قال أبو حيان: «فإن كان عني أنه زيد حقيقة فليس بجيد، لأن الباء ليست من حروف الزيادة المعهودة في علم النحو، وإن عني أنها حرف جاء في صنع الكلمة وليس في سلسيل ولا سلسال فيصح ويكون مما اتفق معناه، وكان مختلفاً في المادة»، انظر البحر 390/8.

(5) الدر المنصور 446/6.

- ابن الأعرابي هو: أبو عبد الله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، راوية نسبة علامة باللغة، من أهل الكوفة، سمع من الفضل الضبي الدواوين وصححها، وأخذ عن الكسائي وابن السكيت وتعلب وغيرهم، وأخذ عن الأصمعي، من آثاره: «النادر»، و«تفسير الأمثال»، و«معاني الشعر»، و«الأنواء»، وغيرها، توفي سنة 231 هـ. معجم الأدياء 336/5، وفيات الأعيان 306/4، والأعلام 131/6.

(6) مشكل إعراب القرآن ص 735 انظر الدر المنصور 446/6.

- وفي (س) بزيادة: ولهذا أشار بقوله.

(7) إذا كانت نكرة صرف لأنه لا توجد فيه الملتان، وكذلك إذا كان اسماً للماء، وإذا كان اسماً للعين منع من

الصرف، والحاصل أنه يجوز فيه الوجهان. انظر حاشية الدسوقي 231/3.

(8) واسط: مدينة تقع بين البصرة والكوفة، بناها الحجاج، انظر معجم البلدان 347/5، صُرِفَ لأنه اسم موضع، ومنع من الصرف لأنه اسم بلد.

للتناسب) مع زنجيلا⁽¹⁾، (كـ «قواريرا»⁽²⁾ لاتفاقهم على صرفه⁽³⁾ أي: صرف «سليلا»⁽⁴⁾، قال الحلبي قرأ طلحة «لسيل» دون تنوين، ومُنعت من الصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنها اسم لعين بعينها، وعلى هذا فكيف صُرِفَت في قراءة العامة؟ فيجيب بأنها سُميت بذلك لأعلى جهة العلمية، بل على جهة الإطلاق، أو يكون من باب تنوين «سلاسل»، و«قوارير»⁽⁵⁾.
(الثالث عشر:

قول مكِّي وغيره في قوله تعالى: (وَلَا تُمْدُنْ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)⁽⁶⁾: إِنَّ «زَهْرَةَ» حال من الماء، أو من «ما» وإن التنوين حُذِفَ للساكين⁽⁷⁾ مثل قوله:

وَلَا ذَاكِرٍ إِلَّا قَلِيلًا⁽⁸⁾

ب/382

عجز بيت يأتي شرحه في حذف التنوين⁽⁹⁾ ./

(1) والزنجيل هو: ما بينت في بلاد العرب بأرض عُمان، وهو عروق تسري في الأرض وليس بشجر، وقيل: العود الحُرُيف الذي يجدي اللسان. انظر اللسان «زنجيل» 312/11.

(2) في قوله تعالى: (ويطاف عليهم بأنية من فضة وأكواب كانت قواريرا) قواريرا من فضة قدروها تقديرا (سورة الإنسان: 15، 16.

(3) أي: إتفاقهم على صرف «سليلا» واختلافهم على صرف «قواريرا».

(4) في (س) بزيادة: وأما «قوارير» ففيه خلاف.

(5) الدر المصون 446/6.

(6) طه: 130.

(7) مشكل إعراب القرآن ص 446.

(8) عجز بيت من المغارب لأبي الأسود الدولي في الأغاني 310/12، والأشياء والنظائر 206/6، وخزانة الأدب 399/11، وشرح ليات سبويه 196/1، والكتاب 169/1، ولسان العرب (ع ت ب) 578/1، (ع س ل) 447/11، والمقتضب 313/2، وسر صناعة الإعراب 534/2، وشرح المفصل 6/2، وصوره: فآلفيته غير متقبيب، والشاهد في «ذاكر» أراد «ولا ذاكر» بالتنوين إلا أنه حذف التنوين لاتقاء الساكنين.

(9) انظر بحث حذف التنوين من هذا الكتاب.

(وَأَنْ جَرَّ «الحياة» على أنه بدل من «ما»، والصواب أن «زهرة» مفعول بتقدير: جعلنا أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتع) [فلا تعسف فيه⁽¹⁾]، لأن حذف الفعل [للدليل]⁽²⁾ شائع فصيح، (أو بتقدير: «أدُم» لأن المقام يقتضيه، أو بتقدير: «أخفي» بيانا لـ «ما» أو للضمير، بدل من «أزواج» لما بتقدير: ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تميز لـ «ما» أو لإنهاء⁽³⁾، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التميز، وقيل: بدل من «ما» قاله أبوالبقاء⁽⁴⁾، (ورُدُّ بأن (لَتَفْتَنَهُمْ)⁽⁵⁾ من صلة (مَثَعًا)، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي⁽⁶⁾، وبأن الموصول لا يُتبع قبل كمال صلته، ويأتى لا يقال: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخَاكَ» على البذل؛ لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه؛ وقيل: من الهاء⁽⁷⁾، وفيه ما ذكر⁽⁸⁾، وزيادة الإبدال من العائد) فيزيد ضعفاً، (وبعضهم يمتعه)، أي: الإبدال من العائد (بناءً على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير؛ وقد مر) في «أن» المفتوحة (أن الرخشي منع

(1) في (س): (وليس في ذلك شيء من التعسف).

(2) في (س): (القيام قرينة).

(3) قال الفراء: «نصبت الزهرة على الفعل متناهم به زهرة في الحياة وزينة فيها، وزهرة وإن كان معروفة فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم... معاني القرآن 196/2، وقد ذكر في إعرابها عدة وجوه، انظر البيان 198/2، والبيان 155/2.

(4) ذكر أبوالبقاء سبعة أوجه في نصب «زهرة» وهي: أن يكون منصوباً بفعل محذوف دل عليه «متنا»، والثاني: أن يكون بدلاً من موضع «به»، والثالث: أن يكون بدلاً من أزواج، والرابع: أن يكون على اللزم أو أعم، والخامس: أن يكون بدلاً من «ما» والسادس: أن يكون حالاً من الهاء أو من «ما»، والسابع: أنه تميز لـ «ما» أو للهاء في «به»، وانظر البيان في إعراب القرآن 197/2. طه: 130.

(5) رده الحلبي انظر الدر المنصون 66/5.

(6) قاله ابن الأنباري: انظر البيان في غريب إعراب القرآن 155/2.

(7) أي: مجموع ما ذكر من الاعتراضات، وليس المراد الجميع؛ إذ الذي يأتي هنا إنما هو الاعتراض الأول والثالث، وأما الثاني فلا يأتي هنا، لأنه ليس في هذا الوجه إبدال من الموصول. انظر حاشية الدسوقي 233/3.

في (أَنْ أُعْبِدُوا اللَّهَ) ⁽¹⁾ أن يكون بدلاً من الماء في (أمرتني به) وَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ ⁽²⁾⁽³⁾، ولو لزم إعطاء مَنَوِي الطَّرَح ⁽⁴⁾ لزم إعطاء مَنَوِي التَّأخير حُكْمُ المؤخَّر، فكان يتمتع «ضَرَبَ زَيْدًا غَلَامُهُ، وَرُدُّ ذَلِكَ»، أي: امتناع المسال (قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ⁽⁵⁾ والإجماع ⁽⁶⁾) عطف على قوله تعالى، وبمجموع ما ذكر هنا في نصب «زهرة» [تسعة أوجه، وذكر الحلبي أيضاً إنه مفعول ثانٍ لـ «مَتَعْنَا» بتضمينه معنى «اعطينا» وإنه صفة لـ «أزواجاً» ⁽⁷⁾].

(تنبيه:

وقد يكونُ الموضوع لا يتخرَّج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على خروجه، كقراءة ابن عامر وعاصم) [في رواية أبي بكر] ⁽⁸⁾ ((وَكَذَلِكَ يُجَيِّ المؤنن) ⁽⁹⁾)

⁽¹⁾ المائدة: 117 (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أُعْبِدُوا اللَّهَ).

⁽²⁾ الكشاف 726/1، انظر بحث «أن» مفني اللبيب 40/1.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وأبد رده عليه بقوله.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: حكم المطروح.

⁽⁵⁾ البقرة: 123.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: بالرفع.

⁽⁷⁾ في (س): (حشرة أوجه: نصبه على الحال من الماء في «به»، وعلى الحال من «ما» وأنه مفعول لفعل مضمر وعلى الذم وأنه بدل من «أزواج»، وأنه بدل من الماء وأنه محمّل، والتاسع مفعول ثانٍ لـ «مَتَعْنَا» على تضمينه معنى «اعطينا»، والعاشر إنه صفة لأزواج، ذكرها الحلبي).

- انظر الدر المصون 66/5.

⁽⁸⁾ في (س): (والأولى كقراءة ابن عامر ورواية أبي بكر عن عاصم).

⁽⁹⁾ الأنبياء: 87.

قرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم على معنى «نجي» ثم حذف إحدى النونين تخفيفاً... وانظر النشر في القراءات العشر 324/2.

- في (س) بزيادة: (قيل: هذا اعتراض من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تخرج إلا على وجه مرجوح، ولا ينبغي ارتكاب مثله، وأجيب بأنه ليس في كلام المصنف اعتراف بأن هذه القراءة غير فصيحة، غاية الأمر فيه اعتراف بأنها مرجوحة) هذا من كلام الدمامي والذي أجاب عليه الشمني، انظر حاشية الشمني 215/2.

[وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى مَرْجُوئِيَةِ الزُّخْرِيِّ وَأَبِوالبَقَاءِ وَابْنِ الْحَاجِبِ⁽¹⁾] ولا يلزم من المرجوئية عدم الفصاحة، قال الحلبي: هذه القراءة متواترة، ولا التفات على من طعن على قارئها - وإن كان أبو علي قال: إنها لحن - وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو اسحق الزجاج، وأما الزخري فلم يطعن عليها، إنما طعن على بعض الأوجه فقال: قُرئ «نَجِي» والنون لا تُدغم في الجيم، وَمَنْ تَحْمِلْ لَصَحَّتْ فَعْمَلُهُ «فَعَل» وقال: «نَجِي» النجاء للمؤمنين، فأرسل الباء وأسندته إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء فتعسف بارد⁽³⁾، (فقل: الفعل ماضٍ مِنِّي للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول مع وجوده) [كذا قاله أبوالبقاء]⁽⁴⁾، قال الحلبي: إنما سَكُنْتُ لأمِّه تخفيفاً كما سَكُنْتُ في (مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا)⁽⁵⁾ في قراءة شاذة، وإسناد الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول به رأي الكوفيين والأخفش⁽⁶⁾، (وقيل: مضارع أصله: «نُجِّي» بسكون الثانية⁽⁷⁾) وإدغامه في

(1) لم يرجع الزخري كما أنه لم يطعن ونص الزخري قد نقله الشارح فيما نسبته للحلي. انظر الكشف 133/3.

وما نسب الشارح أيضاً لأبي البقاء بأنه ذهب إلى مرجوئية هذه القراءة ليس صحيح، فقد ذكر أبوالبقاء أن الجمهور على الجمع بين التوئين وتخفيف الجيم، وقال: ويقرا بنون واحدة وتشديد الجيم، وذكر فيه ثلاثة أوجه استضعفها كلها، وانظر التبيان 211/2.

وكذلك ابن الحاجب لم يذهب إلى مرجوئيتها، بل إنه طعن في جميع أوجهها، قال ابن الحاجب: «لا يظهر فيها وجه مستقيم»، وانظر الأمالي النحوية لابن الحاجب 96/1.

(2) ساقط من (س).
(3) الدر المحصن 106/5، والكشاف 133/3، معاني القرآن للزجاج 403/3، وانظر قول أبي علي في الحجة للفراءات السبع 259/5.

(4) ساقط من (س)، وانظر التبيان 211/2.

(5) في قوله تعالى: (اتقوا الله واذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) البقرة: 278، «وذرُوا ما بَقِيَ» بفتح الفاق، «وما بَقِيَ» بكسرها وسكون الباء، قراءة أبي. انظر مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ص 24.

(6) الدر المحصن 106/5.

(7) ذكر هذا خُتِبَ عن أبي عمرو، وكلذا هارون عنه، فقد ذكر أنها مدغمة، وذهب إلى مثل هذا الفارسي وقال إنه إنشأه خفي على السامع، انظر الحجة 255/5، وأمالى ابن السجري 215/2.

الجيم (وفيه ضَعَف، لَأَنَّ النون عند الجميع تُعْفَى ولا تُدْغَم) قال اليميني: هذه القراءة تدلُّ على جواز هذا الإدغام، فإنَّ العربية تُؤَخِّدُ من القرآن المعجز لفصاحته⁽¹⁾ (وقد زعم أنها أدغمت فيها قليلاً وأنَّ منه «أُتْرِجُ»⁽²⁾) أصله: [«أُتْرِجُ»]⁽³⁾ (و«إِجَاصَة») بالكسر أصلها انجاصة، وهو ثمر معروف، وفي القاموس: لا تقل انجاص، أو لُعْيَة⁽⁴⁾، (و«إِجَانَة») وأصلها: «إِنجَانَة»، قال الفيومي: هي بالتشديد إناءٌ يُغسل فيه الثياب، والجمع أجاجين، والإنجانة لغة يتنع الفصحاء من/ استعمالها⁽⁵⁾، (وقيل: مضارع وأصله: «تُنْجِي» بفتح ثانية 383 / 1 وتشديد ثالثه⁽⁶⁾)، وَيُضَعِّفُ آله لا يجوز في مضارع «نَبَاتٌ» و«تُثْبِتُ» و«تُرْزَلُ» كلها من التفعيل (والموهن⁽⁷⁾) إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ، كقراءة بعضهم: (وَنُرْزَلُ الْمَلَائِكَةُ نَنْزِيلًا)⁽⁸⁾ بضم النون ونصب «الملائكة»، والأصل: «نُرْزَلُ» بنونين، وحُذِفَتْ إحداهما، وقرأ أبو عمرو وابن كثير

(1) انظر قول اليميني في حاشية الشمني 214/2.

(2) الْأُتْرُجُ وَالْأُتْرُجَةُ وَالْأُتْرُجَةُ وَالْأُتْرُجَةُ حَامِضَةٌ مُكَنَّ عُلْمَةُ الشَّاءِ وَيَجْلُو اللَّوْنُ وَالْكَثْفُ وَيَسْرُهُ فِي الثَّيَابِ مَعَ السَّرْسِ. انظر القاموس المحيط (ت ر ج) 187/1.

(3) في (س): (أُتْرِجِي)

(4) القاموس المحيط (ا ج ص) 306/2.

(5) المصباح المنير (ا ج ن) ص 10.

(6) هذا القول لابن السجري في الأمالي 216/2، 217، وابن جني في الخصائص 398/1، والمختب 164/2.

- وفي (س) بزيادة: ثم حذفت النون الثانية، واستحسنه الحلبي، وقال: فاستقل نوالي ملتين فحذفت الثانية في «نظاهرون» ولكن أبقوا استضعفه بوجهين، أحدهما: أن النون الثانية أصل، وهي من الكلمة، وحذفها يعد جذاً، والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستقل الجمع بينهما بخلاف «نظاهرون»... الحلبي كون الثانية أصلاً لا أثر له في منع الحذف، ألا ترى أنهم اختلفوا في «إقامة» مع أن الأولى أصل، لأنها عين الكلمة، وبأن اختلاف الحركة لا أثر له أيضاً، لأن الاشتغال بانحاد لفظ الحرفين على أي حركة كان.

(7) أي: من كل ماضٍ يبدو بالنون.

(8) الفرقان: 25.

في رواية عنهما⁽¹⁾ بهذا الأصل، وفي الآية اثنتا عشرة قراءة ثتان في المتواتر
وسائرهما شاذ، ذكره الحلبي⁽²⁾.

⁽¹⁾ انظر النشر في القراءات العشر 2/ 334، والمنصب 2/ 164، والمختصر في شواذ القراءات ص 106.

⁽²⁾ الدر المصون 5/ 251.

وفي المختصر لابن خالويه ص 106 قرأ ابن السعدي «وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ» و«انزَلِ الْمَلَائِكَةُ»، وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو «وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ»، وقرأها هارون عن أبي عمرو «وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ»، وقرأ أبي «وَنَزَّلَتِ الْمَلَائِكَةُ».

(الجهة الخامسة):

أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، فلتُورد مسائل من ذلك) إشارة إلى ما لا ترك (ليتمرن بها الطالب مرتبة على الأبواب ليسهل كشفها).

(باب بالمبتدأ:

مسألة: يجوز في الضمير المنفصل من نحو: (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)⁽¹⁾ ثلاثة أوجه: فعلى العرب أن يذكر جميعها (الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد).

هذا كقولك: زَيْدٌ أَزْهَدُ النَّاسِ، فَإِنَّ مَا عدا زَيْدًا مِنَ النَّاسِ مِنْهُ مَا هُوَ زَاهِدٌ، ومنه ما هو ليس بزاهد فلا تناقض فيه حتى [يقال: إِنَّ التفضيل غير مراد لتلاً يلزم أن يكون الفصل الذي حُكِمَ بأرجحيته ضعيفاً، والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحاً]⁽²⁾.

مسألة: يجوز في الاسم المُفْتَتَح به من قولك: «هَذَا أَكْرَمُهُ» الابتداء والمفعولية، ومثله «كَمْ رَجُلٌ لِقِيته»، و«مَنْ أَكْرَمْتُهُ»، لكن في هاتين يُقَدَّرُ الفعل مُؤَخَّرًا⁽³⁾ لصدارة «كَمْ» و«مَنْ» (ومثلهما⁽⁴⁾) في جواز الوجهين وتقدير الفعل

⁽¹⁾ البقرة: 126، وآل عمران: 35.

⁽²⁾ في (س): (وقيل: ينبغي أن يكون التفضيل غير مراد، لتلاً يلزم الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفاً، والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحاً، وهو متناقض على أن الابتداء إنما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متنية لأن يكون فصلاً، وهنا لا يتعين، وأجب بأن ذلك كقولك:...) وهذا القول للدمايني والجواب عليه للشمسي، انظر حاشية الشمسي 215/2.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: فيقال: «كَمْ رَجُلٌ لِقِيته»، و«مَنْ أَكْرَمْت أَكْرَمْت».

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: أي: مثل: «كَمْ رَجُلٌ لِقِيته»، و«مَنْ أَكْرَمْت».

مؤخراً «رُبُّ رجلٍ صالحٍ لقيته» [لكن بينهما فرق]⁽¹⁾ من حيث إنَّ المفعول والابتداء في الأول كم، ومن، وفي الثاني المجرور و«رُبُّ» كما مرَّ في «رُبُّ»⁽²⁾.
 (مسألة: يميّز في المرفوع من نحو: (أفني الله شكَّ)⁽³⁾)، وما في الدار زَيْدُ، الابتدائية والفاعلية وهي أرجحُ لأنَّ الأصلَ عدم التقديم والتأخير) وهذا مختار ابن مالك⁽⁴⁾، وفيه مذهب ثالث ذكره في الباب الثالث⁽⁵⁾، [ومثله كلمنا «غُرِّ» في سورة الزمر⁽⁶⁾، لأنَّ الظرف الأوَّل معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف؛ إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا «نار» في قول الخنساء:

وإن صخر لتأثمُّ الهدأةُ به) كأنه علّم في رأسه ناراً⁽⁷⁾ (8)

(ومثله⁽⁹⁾ في جواز الوجهين ورجحان الفاعلية (الاسم الثاني للوصف في نحو: «زيد قائم أبوه»، وأقائم زيداً لِمَا ذكرناه) من الأصل⁽¹⁰⁾ (ولأن «الأب» في المثال (إذا قدر فاعلاً كان خبر زيد مفرداً وهو الأصل في الخبر، ومثله...

(1) في (س): (وإن كان بينهما وبين هذا فرق).

(2) انظر بحث «رُبُّ» مغني اللبيب 1/ 156.

(3) إبراهيم: 10.

(4) شرح السهيل لابن مالك 2/ 106.

(5) إذا وقع بعد الجار والمجرور والظرف اسم مرفوع جاز فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول يميّز الفاعلية والابتدائية والأرجح الابتدائية، والثاني الأرجح الفاعلية، والثالث وجوب الفاعلية. انظر مغني اللبيب 2/ 511.

(6) سورة الزمر: 9. (لكن الذين اتقوا ربهم لم غرّف من فوقها غرّف مبنية مجرّي من تحتها الأنهار...).

(7) البيت من البسيط للخنساء في ديوانها ص 386، ونزاة الأدب 1/ 413، 5/ 456، 8/ 113، والشاهد في «نار» حيث يميّز فيها الابتدائية والفاعلية وهي أرجح.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والتصويب من المغني 2/ 638.

(9) في (س) بزيادة: أي: مثل هذا مرفوع.

(10) في (س) بزيادة: عدم التقديم والتأخير. أي من أن تقديره مبتدأ يستدعي خلاف الأصل من التقديم والتأخير.

«ظلمات» من قوله تعالى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ)⁽¹⁾ فاعل الظرف، لأنه صفة⁽²⁾ لـ «صَيِّب»، وهذا أرجح من كونها مبتدأ، و«فيه» خبر مقدم (لأنَّ الأصل في الصفة الأفراد)⁽³⁾، فإن قلت: «أقائم أنت» فكذلك، أي: مثل «أقائم زيد» في جواز الوجهين ورجحان فاعلية «أنت» (عند البصريين) لأنه اسم نال للوصف (وأوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية)⁽⁴⁾ وكون «قائم» خبراً مقدماً⁽⁵⁾، وثمرة الخلاف تظهر في مثل: أقائم أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ (ووافقهم ابن الحاجب، وهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك)⁽⁶⁾، قيل: قو الفجدواني وغيره من شارحي الكافية: إنه أراد بالظاهر خلاف المستر وهو معناه لغوي، ليدخل نحو: «أقائم زيد» و «أقائم أنتم» مقتضى لحمل كلام ابن الحاجب على ما هو بريء منه، وكيف وهو يصرح بأنه لا خلاف في امتناع: أقائم أنتم؟⁽⁷⁾ (وحيثهم أنَّ المضمَر المرتفع بالفعل لا يجاوزُه منفصلاً عنه، لا يقال: «قام أنا») فيقاس عليه [الوصف]⁽⁸⁾ في مثل: أقائم أنت، لكونه/ في حكم الفعل (والجواب 383 / ب

أنه إنما انفصلَ من الوصف ثلاً يُجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً) مثل: «أنت قائم»، و«أنا قائم» بخلاف مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ «قمت» و«قمت»، ولأنَّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل، ولأنَّ المرفوع بالوصف سدٌّ في اللفظ سدٌّ واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل

(1) البقرة: 19.

(2) في (س): (لأنه قد قوي بكونه صفة).

(3) في (س) بزيادة: كالخبر.

(4) انظر رأي الكوفيين في الجمع 1/ 361.

(5) في (س) بزيادة: وأنت مبتدأ.

(6) الأمالي النحوية لابن الحاجب 3/ 25.

(7) قاتله الدماميني. انظر حاشية الشنقي 2/ 215.

- والفجدواني هو: جلال الدين أحمد محمود الفجدواني، أحد شُرّاح كافية ابن الحاجب. انظر كشف

الظنون 2/ 1371.

(8) في (س): (الصفة).

بجلاف فاعل الفعل. وما يُقَطَّعُ به على يُطلان مذهبهم قوله تعالى: (أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ الْبَيْتِ)⁽¹⁾، وقول الشاعر:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنَّمَا⁽²⁾

صدر بيت من الطويل عجزه:

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ⁽³⁾

«ما» نافية، و«وافٍ» مبتدأ، [و«أنتما» فاعل سدّ سدّ الخبر]⁽⁴⁾ لاعتماده على النفي و«من» موصولة صلتها «أقاطع» من قاطع أخاه، والمعنى: يا صاحبي ما أنتما وافيان بعهدي وصحبي إذا لم تكونا لأجلي على من أقاطعه وأهجره. (فإن القول بأنّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري⁽⁵⁾ في الآية مُؤَدُّ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي) وأجيب [بأنّ «عن» متعلقة بـ«ترغب» مقدراً بعد «أنت»]⁽⁶⁾ وبأنّ المبتدأ ليس اجنبياً من كل وجه لا سيما والمفعول ظرف والمقدم في نيّة التأخير⁽⁷⁾، (والقول بذلك في البيت مُؤَدُّ إلى الإخبار عن الإثنين بالواحد) قيل: ليس هذا ممّا يقطع به على بطلان مذهبهم، أمّا الآية فيحتمل تعلق

(1) مريم: 64.

(2) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 189/1، وشرح الأشموني 147/1، وشرح التسهيل لابن مالك 269/1، وشرح آيات المغني 185/7، وشرح الندي ص 133، وجمع المومنين 361/1، والشاهد في «أنتما» حيث جاء فاعلاً له و«وافٍ» ساد سدّ الخبر لاعتماده على النفي.

(3) في (س) بزيادة: قال العيني: أي: يا خليلي.

(4) في (س): (والشاهد فيه حيث سدّ سدّ الخبر).

(5) الكشف 22/3.

(6) في (س): (بأن «عن» متعلقة بمحذوف، أي: ترغب عن آلهي، نعم كون الصفة مبتدأ أرجح لاستغنائها عن المحذوف).

(7) المجيب الدمايني، انظر حاشية الشمني 215/2.

«عن» فيها بمحذوف، وأما البيت فيحتمل أن يكون «انتما» مبتدأ، وخبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله: ما وافق بعهدي⁽¹⁾، [والتقدير: خليلي أنتما إذا لم تكونا على من أقاطعه فما أحد وافق بعهدي⁽²⁾] ⁽³⁾، ويندفع به الإحتجاج على المخالف⁽⁴⁾، وأجيب بأن مراد المصنف بالقطع الظن الغالب، فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك⁽⁵⁾.

(ويجوز في نحو: «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ«ما» الحجازية، والظرف في موضع نصب على الخبرية⁽⁶⁾، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً، [وفي الرضي]⁽⁷⁾ قال ابن عصفور: وثبته العبدى، لا يطل عملها إذا كان الخبر المقدم ظرفاً لكثرة التوسع فيه، وقال أبو علي: زعموا أن قولاً جَوَزُوا أعمالها متقدمة الخبر ظرف كان أو غيره، قال الربيعي: الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي⁽⁸⁾.

(مسألة):

⁽¹⁾ قاله الدماشي. انظر حاشية الشمني 215/2.

- وفي (س) زيادة: أي: أن عدم قياسهما معي على من أقاطعه سبب لأن يكون أحد وافق بعهدي لأن من سواهما ليس بمنزلةكما عندي في خلوص المودة وصدق الحلة.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ في (س) زيادة: هذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه.

⁽⁴⁾ في قوله: «وما يقطع به على بطلان مذهبهم».

⁽⁵⁾ الجيب للشمني، انظر حاشية الشمني 215/2.

⁽⁶⁾ شرح جل الزجاجة لابن عصفور 607/1.

⁽⁷⁾ في (س): (قال الرضي).

⁽⁸⁾ شرح الرضي على الكافية 187/2، شرح جل الزجاجة لابن عصفور 607/1.

- والتبدي هو: أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقة العبدى، فاضل من كبار النحاة، كان محورياً لغويّاً تبحراً بالقياس، قرأ على السمراني والزمانى والفارسي، له شرح الإيضاح للفارسي، وشرح كتاب الجرمي، توفي سنة 406 هـ. وفیات الأعيان 101/1، وفيفة الوعاة 298/1، والأعلام 104/1.

- في (س) زيادة: وأما قولهم: إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر قال سيويه: حكى أن بعض الناس نصب «مثلهم» وقال: هذا لا يكاد يصرف، وثبيل: إن خبر «ما» محذوف، أي: إذا ما في الدنيا بشر، و«مثلهم» حال من «بشر».

يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زَيْدٌ ضُرِبَ فِي الدَّارِ أَخُوهُ» أن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير «زيد» [المقدّر⁽¹⁾] في «ضُرِبَ»، وأن يكون نائباً عن فاعل «ضُرِبَ» على تقديره خالياً من الضمير⁽²⁾، فمعنى الأول: أن زيدا مضروب مع وجود أخيه في الدار، ومعنى الثاني: أن أخا زيد مضروب في الدار⁽³⁾، (وأن يكون مبتدأ خبره الظرف، والجملة حال، والفراء والزحشري يَرَيَانِ هذا الوجه شاذاً رديئاً، لِيُخْلَوِ الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيدٌ عليه جَبَّةٌ»⁽⁴⁾، وليس كما زعمنا)، [وفي الرضي⁽⁵⁾] قال جار الله: بناءً على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيف⁽⁶⁾... إن قولهم: جاءني زيدٌ عليه جَبَّةٌ وشيء، بمعنى: مستقرّة عليه جَبَّةٌ وشيء، يريد أنه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرًا، فلذا خَلَا مِنَ الواو، وذلك لأنَّ الظرف إذا اعتمد على ذي الحال⁽⁷⁾ جاز/ أن يرفع الظاهر، فإن أراد أنه وجب أن يكون في تقدير 384/ المفرد ففيه نظر لقوله:

وإن امرأً أسرى إِلَيْكَ وَدُوْنَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْتَاةٌ وَيَبْدَاءُ سَمْلَقٌ⁽⁸⁾
وإن أراد أنه لا يمتنع أن يقدر بمفرد فمسلّم⁽⁹⁾.

(1) في (س): (المقدم).

(2) في (س) بزيادة: فيكون هذا غير معنى الأول.

(3) هذا تقدير معنى، والذي يترتب عليه اختلاف هذين التقديرين أنك إذا قلت: زيد ضُرِبَ أخوه في الدار، كان أخوه نائب فاعل والظرف لغو، والضرب واقع على الآخر.

وإذا قلت: زيد ضرب مستقرًا في الدار أخوه، كان أخوه فاعلاً بالضرب والظرف مستقرًا في محل نصب حال من ضمير «زيد» والضرب واقع على «زيد» حال استقرار أخيه في الدار
(4) انظر شرح الفصل 65/2.

(5) في (س): (قال الرضي).

(6) في (س) بزيادة: مطلقاً.

(7) في شرح الرضي على الكافية 42/2: «إذا اعتمد على المبتدأ».

(8) بيت من الطويل للأشعث في ديوانه ص 124، وخزانة الأدب 237/3، 285/5، ورواية الديوان:

وإن امرأً أسرى إِلَيْكَ وَدُونَهُ فَيَا فِ ثَوْنَاتٍ وَيَبْدَاءُ خَيْفَتُنْ

وفي اللسان (م و م) 566/2 «الموتاة: المفازة الواسعة للمساء، والسملق الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه، انظر اللسان (س م ل ق) 146/10، والشاهد في «ودونه من الأرض موتاة» فإن هذه الجملة من المبتدأ والخبر لا الظرف وحده، وصاحب الحال الفاعل المستتر في قوله: «أسرى» العائد إل امرئ.

(9) شرح الرضي على الكافية 42/2، 43.

(والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قُتِلَ مَعَهُ رَيْبُونَ)⁽¹⁾ وهو ان «رَيْبُونَ» فاعل بالظرف يعني: «معه»، وأنه نائب عن فاعل «قتل»، وأنه مبتدأ مؤخر خبره الظرف، (قيل: وإذا قُرئ بتشديد «قتل»⁽²⁾ لزم ارتفاع «رَيْبُونَ» بالفعل لأن الكثير لا ينصرف إلى الواحد) قاله ابن جني⁽³⁾ (وليس بشيء؛ لأن «الشيء» هنا متعدد لا واحد، بدليل «كَأَيِّنْ») فإنها تدل على الكثرة وهو الغالب فيها⁽⁴⁾، (ولما أفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة:

«زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ» يتعَيَّن في «زيد» الابتداء والجملة بعده خبر، هذا على القول بفعلية «نعم، وبشئ»، أما على القول باسميهما فجوزوا كونهما مبتدئين، والمخصوص الخبر وبالعكس كما في شرح أوضح المسالك⁽⁵⁾، (و «نَعَمَ الرَّجُلُ» زيد، قيل: كذلك⁽⁶⁾) في تعيَّن «زيد» للابتداء⁽⁷⁾ (وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه) محمولاً (على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد؟) فعلى الأوّل فالرابط العموم، وعلى الثاني فالإعادة، لأنّ المراد بـ«الرجل» «زيد» المذكور، [واختار ابن الحاجب هذا]⁽⁸⁾، (وقيل: يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحدوف وجوباً، أي: الممدوحُ زيد⁽⁹⁾). وقال ابن عصفور: يجوز فيه

⁽¹⁾ آل عمران: 146.

⁽²⁾ قراءة قتادة، انظر المحجب 1/ 271، والمختصر في شواذ القرآن ص 29.

⁽³⁾ المحجب 1/ 272.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: مثل المصنف بهذا في حرف الكاف.

⁽⁵⁾ أوضح المسالك 3/ 380، وشرح التسهيل 3/ 16.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: أي: مثل زيد نعم الرجل.

⁽⁷⁾ هذا مذهب سيويه والأخفش، انظر الكتاب 2/ 176، وانظر رأي الأخفش في إعراب القرآن للنحاس 1/ 247.

⁽⁸⁾ شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 99.

- في (س) بزيادة: (واختار ابن الحاجب كونها للعهد، وأنه ذهبي).

⁽⁹⁾ نُسب هذا القول لسيويه، انظر الكتاب 2/ 177، والارتشاف 4/ 2054، وشرح التسهيل 3/ 16.

وجه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً⁽¹⁾، أي: زيد المدحوخ، ورؤيته
بأنه لم يَسُدْ شيءَ سَدِّهِ⁽²⁾ هذا شرط المحذوف قياساً، فلا يرد على القول بحذف
المبتدأ وجوباً، ليس بقياس ولو سَلِمَ ففعل المدح مع فاعله سادَ سَدِّهِ.

(مسألة:

«حَبْدًا زيد» - على القول: بأن «حب» فعل، و«ذا» فاعل - أن يكون
مبتدأ خبراً عنه بـ«حَبْدًا» والرابط الإشارة).

قال ابن خروف: هذا قول سيويه وأخطأ من زعم غير ذلك، ذكره ابن
عقيل واختاره ابن الحاجب⁽³⁾ واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم يفرد ولم يذكر
في التنية والجمع والتأنيث⁽⁴⁾، وأجيب [بأنه جرى مجرى المثل⁽⁵⁾] مث: «في
الصيف ضُمَّتِ اللين»⁽⁶⁾ فلم يُغَيَّرْ، (وأن يكون خبراً لمحذوف) كأنه لما قيل: حَبْدًا
قيل: من المحبوب؟ فقيل: زيد، أي: هو زيد (ويجوز على قول ابن عصفور السابق
أن يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنه يرى أن «حَبْدًا» اسم، وقيل:
بدل من «ذا» قائله ابن كيسان⁽⁷⁾ (ويرويه أنه لا يَحُلُّ محلَّ الأول، وأنه لا يجوز
الاستغناء عنه)، قيل: قد يمنع الخصم كلا منهما⁽⁸⁾، [وسند الأول قولك: «فَقَتْتُ

⁽¹⁾ شرح جل الزجاجي لابن عصفور 1/ 618.

⁽²⁾ رده ابن مالك انظر شرح التسهيل 3/ 17.

⁽³⁾ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 170، وشرح الرضي على الكافية 4/ 237 والكتاب
180/2، والارتشاف 4/ 2059.

⁽⁴⁾ حاشية الشمني 2/ 217.

⁽⁵⁾ في (س): (أجيب بأن صفة «حَبْدًا» جرت مجرى المثل).

- وانظر حاشية الشمني 2/ 217.

⁽⁶⁾ يُضْرَبُ هذا مثلاً للرجل يُفَضِّحُ الأمر ثم يريد استدراكه. والمثل كما في جهرية الأشغال 1/ 575، 324،
«الصيف ضُمَّتِ اللين».

⁽⁷⁾ انظر رأي ابن كيسان في الارتشاف 4/ 2060، والمساعد 2/ 143.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: ويلتزم البدل في بعض الصور مع أنه مقصود بالنسبة كما التزم الوصف في مجرور «وب»
الظاهر مستنداً بقولك.

«فَتَتُّ هِنْدَ حُسْنَهَا»⁽¹⁾، و«أكلت الأرغفة جزءاً منها» [مع أنه لا يصح حلول شيء منها محل المبدل منه]⁽²⁾، [وسند الثاني]⁽³⁾ قول الشاعر:

فَمَا كَانَ قَيْسَ هُلْكُهُ هُلْكَاً وَاحِداً ولكن بَيَّانَ قَوْمٍ نَهَضُوا⁽⁴⁾

فإنه يمتنع بدون البدل، أعني ما كان قيس هلك واحداً، ويصح معه⁽⁵⁾،
(وقيل: عطف بيان⁽⁶⁾)، ويردّه قوله:

وَحَبْدًا نَفَحَاتٍ مِنْ يَمَانِيَّةٍ⁽⁷⁾

صدر بيت من البسيط لجريز⁽⁸⁾ عجزه:

تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانًا

النفحات جمع نفحة، من: نَفَحَ الطَّيْبُ إِذَا فَاحَ، واليمانية ريح تهبُّ من قبل اليمن وهي الجنوب، وقيل هي هنا المرأة، وقيل: صيغة محذوف، أي: من 384 / ب

(1) ساقط من (س). أي: سند الأول وهو أنه لا يحل البدل محل المبدل منه.

(2) في (س): (مع أنه لا يصح أكلت جزءاً منها).

(3) ساقط من (س). أي: وسند الثاني أنه لا يميز الاستثناء عن البدل.

(4) بيت من الطويل لعبدة بن الطبيب في الأغاني 83/14، 26/21، وخزانة الأدب 5/205، وديوان المعاني 2/175 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 792 وشرح المفصل 3/65، والشعر والشعراء ص 156/1، ولورداس بن جده في الأغاني 90/14، والشاهد في «هلكه» حيث جاء بدلاً من «قيس» ولا يحل محل المبدل منه.

(5) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمي 217/2.

(6) الارتشاف: 2060/4، وشرح الرضي على الكافية 4/256.

(7) البيت لجريز في شرح ديوان جرير لإيليا الحارثي ص 703، ولسان العرب (ج ب) 1/291 والمقرب ص 74، والجبني السداني ص 357 وشرح المفصل 7/140، والشاهد في «ذا» من «حبذا» لا تتبع المخصوص «نفحات» فهي تلزم الإفراد والتذكير.

(8) في (س) بزيادة: يهجو الأخطل.

جهات يمانية والأصل: يمنية بتشديد الياء نسبة إلى اليمن/ فحذفت إحدى يائي النسب تخفيفاً، وعوّض عنها الألف، والريان جبل ببلاد عامر⁽¹⁾.
(ولاً يمين المعرفة بالنكرة بالثاق) وقد يعتذر عنه بأنه عبر عن البدل بعطف البيان كما اعتذر به المصنف عن الزخشري من النوع الثاني⁽²⁾ (وإذا قيل: «حبذا» اسم للمحبوب) هذا قول المبرد وابن السراج ومن وافقهما⁽³⁾، وأنسبه ابن السراج ومن وافقهما⁽⁴⁾ ونسبه ابن هشام اللخمي [وغيره]⁽⁵⁾ إلى الخليل وسيبويه ادّعوا أنّ تركيب «حب» مع «ذا» أزال فعلية «حب»⁽⁶⁾، وصار المجموع اسماً بمعنى المحبوب⁽⁷⁾، وردّ بأن فيه دعوى خروج الشيء عما استقر له بغير دليل، وتوجيه ابن عصفور له بكثرة دخول «ياء» على «حبذا»⁽⁸⁾ ضعيف؛ إذ دخول «يا» على الأمر أكثر من⁽⁹⁾ [دخولها على «حبذا»]⁽¹⁰⁾ والنادي في الموضعين

(1) في (س) بزيادة: وضمير «هبت» للريح، والصفاء الصخرة المساء، و«حوران» مدينة بالشام.

(2) في (س) بزيادة: في «مقام إبراهيم» إله عطف بيان على «آيات بيئات».

(3) في الارتشاف 2059/4 «ذهب المبرد وابن السراج والسيرافي والأكثررون إلى أنهما تركبا وصارا اسماً واحداً»، انظر المختضب 145/2، والأصول 115/1.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: لأن الفعل أقوى.

(7) انظر رأي الخليل في الكتاب 180/2، وانظر المساعد: 141/2.

- وابن هشام اللخمي هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام إبراهيم بن خلف اللخمي، الأندلسي السبي، أديب محوي، لغوي مشارك في بعض العلوم، من تصنيفه: «المدخل إلى تقويم اللسان وتعلم البيان»، و«شرح الفصح»، و«شرح مقصورة ابن دريد»، وغيرها. انظر بغية الوعاة 48/1، والأعلام 18/5.

(8) شرح جبل الزجاني لابن عصفور 623/1.

(9) في (س): (منه).

(10) ساقط من (س).

محذوف، أو «يا» للتنبيه⁽¹⁾ [ذكره ابن عقيل]⁽²⁾، (فهو مبتدأ و«زيد» خبر، أو بالعكس عند مَنْ يُجِيزُ في قولك: «زيد الفاضل» وَجْهَيْنِ، وإذا قيل: بأن «جدا» كله فعل فـ«زيد» فاعل) قاله قوم منهم الأخفش وأبو بكر خطّاب، ونُسب إلى ابن درستية⁽³⁾، وردّ بعدم النظر، فلم يركّب فعل من فعل واسم، وبأنه دعوى بلا دليل⁽⁴⁾، (وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله:

الْأَجْدَا - لَوْ مَا الْحَيَاءُ - وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَّعَارِبِ⁽⁵⁾

(1) في (س) بزيادة: كـ«الأ».

(2) ساقط من (س).

- وانظر المساعد 141/2، وشرح جل الزجاجة لابن عصفور 623/1.

(3) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل 26/3، ورأي خطّاب في المساعد 142/2 وانظر الإرتشاف 2059/4.

- وأبو بكر خطّاب هو: خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردني، كان من جُلّة النحاة وعقائهم والمُتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان، رَوَى عن أبي عبد الله بن الفخار وأبي عمر أحمد بن الوليد وغيرهما، ورَوَى عنه إبنائه: عبد الله وعمر، واختصر «الزاهر» لابن الأنباري، وله الترشيح. توفي سنة 450 هـ انظر بنية الواعة 553/1 وكشف الظنون 507/948.

(4) ردّه ابن مالك في شرح التسهيل 26/3.

- في (س) بزيادة: قال الربيعي: لماذا... والمخصوص فاعل «حبّ».

(5) البيت لمрад أو لمرداس بن هماس في الدرر 284/2، ولمرداس بن همام الطائي أو مرداس بن هماس في شرح أبيات المغني 188/7، ولمرداس بن هماس في ديوان الحماسة لأبي تمام ص 172، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، 1408/3، وبلا نسبة في شرح الأشموني 47/2، والمجع 41/3، وحاشية الصبان 41/3، والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح لأن تقديره: ألا حبلا حالي معك.

بيت من الطويل لمрад بن هَمَّاس الطائي، [أو]⁽¹⁾ لمرداس بن هَمَّاس⁽²⁾ فـ«ألاً» للتبعية، والحياء مبتدأ خبره محذوف، أي: لمنعتي، ومنحتُ [فعل متكلم]⁽³⁾، أي: أعطيت هو، أي: [وَمَا] ليس مفعوله الثاني⁽⁴⁾، ويُروى: «مِن»، أي: رَمَا أحييتُ من لا يُنصفني ولا مطمع فيه. (والفاعل لا يُحذف) وهو المخصوص بالمدح، واختلف في تقديره، [فقليل]⁽⁵⁾: الأَحْبَدَا حَالِي مَعَكَ⁽⁶⁾، وقيل: الأَحْبَدَا ذكر هذه النساء لولا أن أَسْتحي أن أذكرهنَّ⁽⁷⁾، وقيل: أَلَا حَبْدَا حَبِيبَ لَأَسْتَحِبَّ، لأن مراده إيهام المحبوب⁽⁸⁾، لقوله: لو ما الحياء، أي: لو ما الحياء بمنعني لَسَمَّيْتُهُ وهذا دليل على أن غرضه تعلق بعدم التسمية.

(مسألة):

يجوز في نحو: (فَصَبَّرَ جَمِيلٌ)⁽⁹⁾ ابتدائية كل منهما، وخبرية الآخر من «صبر» المذكور والاسم الآخر المحذوف، لأنَّ جميلاً صفة «صَبَّرَ» سواء جعل مبتدأ أو خبر، (أي: شاني صبر جميل، أو صَبَّرَ جميل أمثلُ من غيره⁽¹⁰⁾)، وسيأتي في الخاتمة بيان أيهما الأول⁽¹¹⁾.

(1) في (س): (وقيل).

(2) ومرداس بن هَمَّاس هو: مرداس بن هَمَّاس الطائي، وقيل مراد بن مَبَّاس، وقيل مراد بن هَمَّاش، شاعر إسلامي، انظر شرح الحماسة للرموزي 408/3، ومعجم الشعراء المخضرمين والأسرى د.عزیز ص 445.

- في (س) بزيادة:

وذلك حتى لأنني كُلتُ مناجيب
عَلَيْكَ وَلَوْلَا أَنتَ مَا أَنُ جَانِبِي

فَوَشَّكَ حَتَّى كَادَ يَشْتَلِي الْهَوَى
وَحَتَّى رَأَى بِئْسَى أَقَابِيكَ

(3) في (س): (بناء المتكلم).

(4) في (س): (وه ما موصولة).

(5) ساقط من (س).

(6) قاله المعنى انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعنى 47/2.

(7) في شرح الحماسة للبريزي 189/3: «قال أبو العلاء: لو ما الحياء، أي: حبدا ذكر هؤلاء النساء لولا أن أَسْتحي أن أذكرهن»، وانظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعنى 47/2، وشرح أبيات المعنى 189/7.

(8) قاله الدمامني. انظر حاشية الشمني 216/2.

(9) يوسف: 18، 83.

(10) في (س) بزيادة: نشر على ترتيب اللف.

(11) في (س) بزيادة: من التقديرين.

باب «كان» وما جرى مجراها

مسألة:

يجوز في: «كان» من نحو⁽¹⁾: (إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ)⁽²⁾ ونحو: «زَيْدٌ كَانَ لَهُ مَالٌ» نقصان «كان» وتماها وزيادتها وهو أضعفها) ينبغي أن يُجعل «أفعل» مُستعملاً لغير التفضيل، لئلا يكون القول بالتام والنقصان ضعيفاً، [نعم يرد عليه تخريج التنزيل على أضعف الوجوه عنده]⁽³⁾، [ولكن دُفع بآله لم يخرجها وإنما ذُكر التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها]⁽⁴⁾. (قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر⁽⁵⁾)، قال ابن مالك: يجوز زيادتها وسطاً [باتفاق]⁽⁶⁾ كقول أبي أمامه الباهلي:

(1) أي: وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ، ووقع بعد الظرف اسم مرفوع. انظر حاشية الدسوقي على معني اللبيب 242/3.

(2) ق: 37.

(3) في (س): (قيل: كيف يسوغ له تخريج التنزيل على أضعف الوجوه عنده). قائله الدمامي، انظر حاشية الشنعي 217/2.

- وفي (س) بزيادة: ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة؟ ثم كيف ذكر هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب، وهو معقود لذكر هذه الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، وذكر بعض الأوجه وترك بعضها لا يتأني منه خلل في الإعراب إلا أن يصرح المعرب بأن ما ذكره متعين لا يمكن غيره، أو يكون في كلامه ما يقتضي التعين من غير تصريح، فهذا خلل، لا من جهة الترك بل من جهة أمر آخر أخص منه) هذا السقط تكملة لكلام الدمامي السابقة، انظر المصدر السابق.

(4) ساقط من (س).

- دفعه الشنعي، انظر حاشية الشنعي 217/2.

(5) في شرح المقرب 1/92 قال ابن عصفور: «وليس فيها ما يزداد بقياس وذلك بين الشيتين المتلازمين ألا كان». وفي (س) بزيادة: كقوله:

نرى أم عمرو دمعها وقد تحذرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

(6) في (س): (باتفاقها) وبزيادة: نحو: ما كان أحسن زيدا.

«بَانِيَّ اللَّهِ أَوْ نَبِيَّ كَانْ أَدَمَ»⁽¹⁾ وآخرأ على رأي⁽²⁾ فيقال: زيد قائم كان⁽³⁾، قال ابن عقيل: هذا مذهب الفراء، والصحيح المنع⁽⁴⁾؛ إذ لم يستعمل، والزيادة خلاف الأصل فتقتصر على موضع استعمالها، (والظرف متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا أن قذرت الناقصة شائئة فالاستقرار مرفوع لأنه خبر مبتدأ).

مسألة:

(فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْرِمِينَ)⁽⁵⁾ يحتمل في «كان» الأوجه الثلاثة، 1/385
إلا أن الناقصة لا تكون شائئة، لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر) لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متاخرة لجميع أجزائها، («وكيف» حال على التمام، وخبر لـ«كان» على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة.

مسألة:

(وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)⁽⁶⁾ تحتل «كان» الأوجه الثلاثة؛ فعلى الناقصة الخبر إمّا لـ«بشر» و«وحياً» استثناء مفرغ من الأحوال [قال أبوالبقاء:]⁽⁷⁾ منقطع؛ لأن الوحي ليس من جنس الكلام⁽⁸⁾، (فمعناه: موحياً) إن كان «وحياً» حالاً من فاعل «يكلمه»

(1) أخرجه أحمد في مستدركه 427/7.

- وأبوإمامة الباهلي هو: صَدِّي بن عَجَلان بن وَغْب، ويقال: ابن عمرو، وأبوإمامة الباهلي صحابي؛

دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عمر وعثمان وعلى وأبي عبيدة بن الجراح وغيرهم، توفي

سنة 86 هـ. انظر الكنى والأسماء 26/1، وتهذيب الكمال 93/9، وتهذيب التهذيب 420/4.

(2) انظر قول ابن مالك في شرح التسهيل 360/1.

(3) في (ص) بزيادة: كما يقال: زيد قائم ظننت.

(4) المساعد 268/1.

(5) التلخ: 53.

(6) الشورى: 48.

(7) في (ص): (فيه رد على أبي البقاء فإنه قال).

(8) البيان 386/2.

(أو موحياً) إن كان حالاً من مفعوله (أو من وراء حجاب بتقدير: أو موصولاً ذلك من وراء حجاب) ⁽¹⁾ [هذا لم] ⁽²⁾ يكرر موصولاً اعتماداً على ما ذكره من «وحياً»، وقيل: ترك الضبط ليصير الاحتمال قائماً، فإن جعلته حالاً من الفاعل كسرت الصاد في «موصولاً» [ومن المفعول] ⁽³⁾ فتحتها (و أو يرسل بتقدير: أو إرسالاً، أي: أو ذا إرسال) ⁽⁴⁾، قال الزخشري: «وحياً» و«أن يرسل» مصدران واقعان موقع الحال، و«من وراء حجاب» ظرف واقع موقع الحال أيضاً، والتقدير: ما صبح أن يكلم أحداً إلا موحياً أو مُسَمَّعاً من وراء حجاب أو مرسلًا ⁽⁵⁾، وردّه أبوحيان بأن وقوع المصدر موقع الحال غير مُنْقَاسٍ، وإنما قاس منه المبرّد ما كان نوعاً للفعل، وبأن «أن يرسل» لا يقع حالاً لنصّ سيبويه على أنّ «أن» والفعل لا تقع حالاً، وإن كان المصدر الصريح يقع حالاً ⁽⁶⁾.

(وإنما وحياناً) عطف على قوله: إما لبشر (والترغيب في الأخبار، أي: ما كان يكلمهم إلا إيماءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجعل ذلك تكليماً على خلاف مضاف)، أي: تكليم إيماء أو تكليم إيصال، أو تكليم إرسال، قيل: الإيصال تكليم من غير احتياج إلى تقدير، فينبغي أن يجعل ذلك إشارة إلى أبعد مذكور في كلامه، وهو الإيماء فيدخل الإرسال بطريق الأولى ⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: هذه الحال أيضاً إن كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل، وإن كانت من المفعول فاسم مفعول.

⁽²⁾ في (س): (وإنما لم).

⁽³⁾ في (س): (وإن جعلتها حالاً من المفعول).

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: قرأ غير نافع «أو يرسل» بالنصب عطف على «وحياً» لا على «يكلمه» إذ يصير التقدير حيثل: وما كان لبشر أن يرسل الله رسولا فيفسد لفظاً ومعنى، قاله الحلبي، وقال مكّي: لأنه يلزم منه نقس الرسل وهي المرسل إليهم.

⁽⁵⁾ الكشف 238/4.

⁽⁶⁾ البحر المحيط 504/7، وانظر المقتضب 48/1، 6/2، 30، والشمعي 217/2.

⁽⁷⁾ قاله الدماميني. انظر حاشية الشمعي 217/2.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: قال الزخشري: ويجوز أن يكون «وحياً» موضوعاً موضع «كلاماً»، لأن الوحي كلام خفي... إرسالاً جعل الكلام على لسان رسول بمنزلة الكلام بغير واسطة.

(والبشر) على هذا تبين) أي: اللام للتيين متعلقة بمحذوف⁽¹⁾ كما مر في اللام⁽²⁾، أو على التمام والزيادة، فالتفريع في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر (في البشر)⁽³⁾، أراد بالأحوال المعاني القائمة بمحالها «ففي» على بابها، إذ الأحوال النحوية «ففي» بمعنى من.

(مسألة):

«أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان، فالخبر إما قائماً و«أَيْنَ» ظرف له، أو «أَيْنَ» فيتعلق بمحذوف و«قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام فدائماً حال، و«أَيْنَ» ظرف له) هذا على تقدير التمام مسلّم، وأمّا على تقدير الزيادة [فَلَا]⁽⁴⁾ لَأَنَّ «أَيْنَ» حيثنّ ظرف مستقر خبر عن «زيد» لا ظرف لغير «قائماً»⁽⁵⁾، ويموز كونه ظرفاً لـ«كان» إن قُدِّرَتْ تامة.

مسألة:

يموز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصان «عسى» فاسمها مستر، ونمائها فدان، والفعل مرفوع المحل بها⁽⁶⁾ على أنه فاعل «عسى»، ولا يحتاج إلى منصوب، لأنه حيثنّ بمعنى «قرب».

(مسألة):

يموز الوجهان في: «عسى أن يقوم زيد»، فعلى النقصان «زيد» اسمها، وفي «يقوم» ضميره، وعلى التمام لا إضمار⁽⁷⁾ أي: في أحد الفعلين، وقيل: في

(1) في (س) بزيادة: والتقدير عند المنصف: أرادني لبشر، وعند ابن عصفور: راعني.
(2) انظر مبحث اللام، مفتي اللبيب 1/ 246.

(3) في (س) بزيادة: قيل.

(4) في (س): (ففيه نظري).

(5) هذا الكلام للشمني، انظر حاشية الشمي 2/ 218، وحاشية الدسوقي 3/ 244.
(6) حاشية الصبان 1/ 412.

(7) في الصورة وجهان: (1) أن يكون «زيد» فاعل لـ«يقوم»، وأن وصلتها فاعل لـ«عسى». وهو مذهب الشلوبي.
(2) جوز المبرد والسيبراني والفارسي جواز الوجهين، وهما: «زيد» فاعل لـ«يقوم»، وأن يكون اسماً لـ«عسى»، انظر الأشموني 1/ 211.

«عسى» لأن «أن» والفعل فاعل «عسى»، و«زيد» فاعل «يقوم»⁽¹⁾، (وَكُلَّ شَيْءٍ) من المرفوعين (في محله) لا تقديم ولا تأخير، (ويتعين التمام في نحو: «عسى أن يقوم زيد في الدار» (و) عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً)⁽²⁾ وإنما لم يجر نقصان «عسى» [فيه]⁽³⁾ (لثلاً يلزم فصل صلة «أن» معمولها)، وهو «في الدار»⁽⁴⁾ (بالأجنبي وهو اسم «عسى») وأما إذا كانت تامة فلا يلزم الفصل [به]⁽⁵⁾، لأن «زيداً»/معمول «يقوم».

385 / ب

(مسألة:

(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ)⁽⁶⁾ تحمل «ما» الحجازية والتيمية، وأوجب الفارسي والزخشري الحجازية ظناً أن المقتضى لزيادة الباء⁽⁷⁾ الخبر [قال في المفضل:⁽⁸⁾ دخول الباء في الخبر، نحو: «ما زيد بمنطلق» إنما يصح على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: زيد بمنطلق⁽⁹⁾، (ولمّا مقتضى نفيه)، أي: نفي الخبر لا نصبه، (لامتناع الباء في: «كان زيد قائماً» وجوازها)، أي: وجواز زيادة الباء في:

..... لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ⁽¹⁰⁾.....

(1) قاله الدمامي، انظر حاشية الشني 304/1.

(2) الإسراء: 7.

(3) في (س): (في هذا التركيب).

(4) في (س): (لثلاً يلزم فصل صلة «أن» وهي يقوم ومعمولها وهو «في الدار»).

(5) في (س): (بالأجنبي).

(6) الأنعام: 133.

(7) في (س) بزيادة: نصب.

(8) في (س): (فإن الزخشري قال في المفضل).

(9) شرح المفضل 114/2، وانظر رأي الفارسي في الإيضاح ص 121.

(10) البيت للشنفرى في شرح أبيات المغني 189/7، والخزانة 319/3، والأشباه والنظائر 15/2، وشرح

الأشومني 206/1، وبلا نية في جمع الموامع 464/1، وأوضح المسالك 294/1، وشرح ابن عقيل

310/1، وارتشاف الضرب 1215/3، والمساعد 286/1.

بعض بيت من الطويل تمامه:

وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَجْعَلُ

من لامية العرب للشنفرى الأزدي⁽¹⁾، وهي من غرر القصائد كثرة الحكم والفوائد، ورؤي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: «عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ لَا يَمُنَّ الْعَرَبُ»⁽²⁾، الْأَجْشَعُ⁽³⁾ أَفْعَلٌ مِنَ الْجَشَعِ وهو الحرص على الأكل⁽⁴⁾، والشاهد في بدء أعجلهم فإن الباء زيدت في خبر «كان» لكونه منفياً (وفي «مَا إِنْ زِيدَ بِقَائِمٍ») فإن الباء زيدت في خبر «مَا» الكافة بـ«إِنْ» مع أنه مرفوع وإِنْ هذه زائدة لتأكيد النفي، وقال الكوفيون: نافية لا زائدة، ويرده أن النفي على النفي إثبات⁽⁵⁾.

(مسألة:

«لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ» إِنْ رَفَعْتَ الْأَسْمِينَ فَهِيَ مُبْتَدَأٌ عَلَى الْأَرْجَحِ)، [والظرف لهما]⁽⁶⁾، و«لَا» مُلغاة عن العمل لتكررها، (أَوْ اسْمَانِ لِـ«لَا»، الْحِجَازِيَّةُ⁽⁷⁾)، [والظرف خبرها، (فَإِنْ قُلْتَ: «لَا زَيْدٌ وَلَا أَمْرُو» فِي الدَّارِ» تَعَيَّنَ

(1) والشنفرى هو: شاعر جاهلي من الصماليك، فحطاني من الأزدي، وهو من بني الحارث بن ربيعة، الأواس بن الحجر بن المهن، وهو من أشهر عدائي العرب، وقد مات قتيلاً على يد أحد بني سلامان، سبط اللالي ص414، والأخاني 179/21، والخزاعة 322/3.

(2) في (س) بزيادة: أولها:

اقْبِمُوا بَنِي عَمِي صُدُورَ نَطِجِكُمْ فَنَلِي إِلَى قَوْمِ سَوَاكُمِ اتَّبِلْ

(3) في (س) بزيادة: بالجيم.

(4) في (س) بزيادة: وفعله جشع بالكسر.

(5) إذا كانت «أَنْ» موصلة للنفي، وماء نافية موصلة للنفي إذا لا يجوز دخول الباء في الخبر لأن نفي النفي إثبات، والباء الزائدة لا تدخل في الخبر المثلث. إذا الصواب أن تكون زائدة. انظر الأشعري 387/1.

(6) في (س): (والظرف خبر لهما).

(7) في (س) بزيادة: أي: المشبهة بليس.

الأول⁽¹⁾؛ لأن «لا» إنما تعمل في التكرات؛ فإن قلت: «لا رجل في الدار» برفع «رجل» وتنوينه (تعيّن الثاني، لأن «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو: (فلا رَفْتُ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَجِّ)⁽²⁾ إن فتحت الثلاثة) على قراءة⁽³⁾ من عدا أبا عمرو وابن كثير (فالظرف خبر للجميع عند سيويه) فإنّ مذهب أن «لا» المفتوحة اسمها لا تعمل عمل «إن» في الخبر⁽⁴⁾، فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في نحو: «زيد ويكر وخالد في الدار»⁽⁵⁾، وهذه الفتحة فتحة بناء عند الجمهور، وفتحة إعراب عند الزجاج والسيرافي⁽⁶⁾، (ولولأجله عند غيره⁽⁷⁾)؛ وقدّر الآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول، فكيف عوامل؟) فإنّ قوله تعالى: (في الْحَجِّ) إذا كان خبراً للجميع يجب أن يعمل فيه ثلاثة عوامل حاصلة من تكرير «لا»، [قال الرضي: لا بأس من تواردهما إذا كانا متماثلين اتفاقاً، نحو: «إنّ زيداً وإنّ عمرأ قائمان»⁽⁸⁾]، (وإن رفعت الأولين) - مع فتح الثالث كما قرأ أبو عمرو وابن كثير - (فإن قدّرت «لا» معهما حجازية تميّن عند الجميع إضمار خبرين إن قدّرت «لا» الثانية كالأولى وخبراً واحداً) عطف على «خبرين» باعتبار محله كما يقال: «عجبت من ضرب زيد وعمرأ»، وقيل: منصوب بفعل محذوف، أي: وأضمرت أو قدّرت خبراً واحداً⁽¹⁰⁾ (إن قدّرتها مؤكدة لها وقدّرت الرفع بالعطف) قيل: فحينئذ تكون

(1) أي: كونهما مبتدآن.

(2) البقرة: 196.

(3) النشر في القراءات العشر 2/ 211.

(4) في (س) بزيادة: فهما في موضع الرفع.

(5) الكتاب: 275.

(6) انظر السهيل لابن مالك 2/ 58، وشرح الكافية للرضي 2/ 155، والجني السداني 291،

والارتشاف 3/ 1296.

(7) هذا الرأي للأخفش في الارتشاف 3/ 1298.

(8) شرح الرضي على الكافية 2/ 168.

(9) ساقط من (س).

(10) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 2/ 218.

«لا» زائدة لتأكيد النفي فلا يتأى تفريعه على كون «لا» معها جميعاً حجازية، ويحتمل أن يكون قوله: «واضمرت» خبراً معطوفاً على قوله: «فإن قَدَرْتُ لا» معها حجازية، فتكون قسيماً لهُ، ولا يكون من التفريع في شيء، وفيه أن كون الثانية مؤكدة لـ«لا» الحجازية يستلزم كونها حجازية أيضاً⁽¹⁾، (وإنما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبركة بالنصب والرفع) نشر على ترتيب اللف، والباء متعلق بالإختلاف، (فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما) لامتناع اجتماع النصب والرفع في محل واحد، (وإن قَدَرْتُ الرفع بالإبتداء فيهما - على أنهما مهملتان) أي: غير عاملتين لا حجازية ولا تبركة، (قَدَرْتُ عند غير سيبويه خبراً واحداً للأوليين أو للثالث)، لأن «لا» في الأولين مهمة وما بعدها مبتدأ، وفي الثالث/ عاملة في خبرها، ولو قَدَرُ الظرف خبراً عند الكل لزم أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين الابتداء و«لا»، وفيه بحث؛ إذ الكل في قوة لا شيء من الأمور الثلاثة، (كما تقدّر في «زبد وعمرو قائم» خبراً للأول أو الثاني، ولم يمنح لذلك عند سيبويه)؛ لأنه لا يرى لـ«لا» المفتوحة اسمها في الخبر كما قدّر⁽²⁾.

- في (س) بزيادة: وقد يقال: إذا قَدَرْتُ «لا» الثانية مؤكدة للأولى، والرفع بالعطف، كما صرح بقوله. (1)

(2) قائله الدمايني والشمي، انظر حاشية الشمي/ 2/ 218. في (س) بزيادة: (فلا مانع لجعل الظرف خبراً عن الكل).

(باب المنصوبات المتشابهة)

ما يجعل المصادر والمفعولات: من تلك الحصر (ولا يظنون فعلها ١١٢)
 (ولا يظنون لغيرها ١١٣، أي: ظاهراً ما، أو ضميراً ما) ليس حاسماً في نصب المصدر
 (أي: لا للمفعول، مثل: (ولم تظلم مكة شيئاً) ١١٤، ومن تلك (لم لم يظنوا بكم
 شيئاً) ١١٥، أي: لخاصاً، أو ضميراً زائداً (ولا تفتروا شيئاً) المصدر لا مفعولاً (المصدر
 مفعول)، قيل: يجعل أن يكون المضاف إلى المصدر المفعول من المصدر، والمصدر
 مفعول به ١١٦، وتعميمه به فسر في غير ما نسب، لأن المصدر ليس له لا مفعول به ولا
 (ولم يظنوا لغيره من شيء) ١١٧ فاسية، قيل ارتقاها مصدر، لخصاً ١١٨ لا
 مفعول، لأن (هذا لا جعلي) إلى مفعول به إلا بواسطة، ولم يظنوا بكم (هذا
 معنى تركه والشيء مفعول به ضميراً للشيء، قال: لأن (هذا الشيء) مفعول به
 تركه ليس ثبت، ولكن (هذا)، وإذا لم يظنوا (هذا الشيء) لغيره، وإذا
 ثبت لفظة قلقة في مكانها ١١٩، قال لهم حيوان: لما ثبت لكم (هذا) بمعنى (هذا) فلا
 يجد حمل الآية عليه، ويكون لسان (هذا) لغيره حقيقة لأن به صريح، ولما
 كان (لا جعلي) ١٢٠ كان لسانه له معناه: لأن مصدره لغيره، أو جعلها ١٢١.

-
- ١١٢. المصدر.
 - ١١٣. المصدر.
 - ١١٤. المصدر.
 - ١١٥. المصدر.
 - ١١٦. المصدر.
 - ١١٧. المصدر.
 - ١١٨. المصدر.
 - ١١٩. المصدر.
 - ١٢٠. المصدر.
 - ١٢١. المصدر.

(ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية:

من ذلك «سِرْتُ طويلاً»، أي: سِيراً طويلاً أو زمناً طويلاً، أو سِرْتُهُ طويلاً، ومنه (وَأَزَلَفْتُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) ⁽¹⁾ أي: إزلاًفاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة، أي: الإزلاف في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه ⁽²⁾ مؤكدة) يعني لصاحبها من جهة المعنى ولعاملها كذلك؛ لأن الإزلاف «القرب، بمعنى عدم البعد، (وقد يعمل حالاً من «الجنة» فالأصل غير بعيدة، وهي أيضاً حال مؤكدة) يعني لعاملها من جهة المعنى (ويكون التذكير على هذا بمنزلة في (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) ⁽³⁾، قال الحلبي: إنما دُكِّرَ «قريب» لأن «الساعة» بمعنى الوقت أو البعث، أو على معنى النسب، أي: ذات قرب، أو على حذف مضاف، أي: مجيء الساعة ⁽⁴⁾، وقيل: للفرق بينها وبين قرابة النسب ⁽⁵⁾، وقيل: لأن تأنيها مجازي نقله مكِّي ⁽⁶⁾ وليس بشيء ⁽⁷⁾، (وقال البيضاوي: تذكير غير بعيد ⁽⁸⁾)؛ لأنه صفة محذوف، أي شيئاً غير بعيد، [و] ⁽⁹⁾ على زنة المصدر، أو لأن الجنة بمعنى البستان ⁽¹⁰⁾.

- (ما يحتمل المصدرية والحالية، نحو: «جاء زيد ركضاً»، أي: يركض ركضاً، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوساً» مذهب سيبويه أن المصدر في

(1) ق: 31.

(2) في (س) بزيادة: الحال.

(3) الشوري: 15.

(4) الدر المصون 6/ 79.

(5) قاله الفراء، تقدمت الإشارة إليه في الأمور التي يكسبها الاسم بالإضافة، وانظر الدر المصون 6/ 79.

(6) مشاكل إعراب القرآن ص 598.

(7) في (س) بزيادة: هذا فانظر أي وجه مما ذكرنا يناسب مما عنه فيه.

(8) في (س): (قال البيضاوي: فيه وتذكيره).

(9) في (س): (أر).

(10) تفسير البيضاوي 2/ 424.

مثله وفي (اُنْبِتْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)⁽¹⁾ منصوب بفعل مقدّر⁽²⁾، ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنّه منصوب بفعل الظاهر⁽³⁾، [ورجح الرضي هذا بأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه،]⁽⁴⁾ (أو التقدير: جاء راكضاً، وهو قول سيبويه⁽⁵⁾)، ويؤيده قوله تعالى: (اِثْبَاتًا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً، قَالَتَا أَهَيْئًا طَائِعِينَ)⁽⁶⁾ فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) فيجعل المصدر بمعنى الفاعل ليطابق الجواب السؤال⁽⁷⁾، قال الرضخشي: فإن قلت: هلاّ قيل طائعين على اللفظ أو طائعات على المعنى، لأنها سموات وأرضون، قلت: لما جُعِلْنَ مُخَاطَبَاتٍ وَمُجِيبَاتٍ، وَوُضِعْنَ بِالطَّوْعِ والكره، قيل: طائعين في موضع طائعات، نحو قوله تعالى: (ساجدين)⁽⁸⁾ (ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله - من ذلك / (يُرِيكُمْ الْبَرْقَ 386 ب / خَوْفًا وَطَمَعًا)⁽⁹⁾، أي: فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكّد إلّا فيما استثنى⁽¹⁰⁾) يعني أنّه أراد بذلك

⁽¹⁾ (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) نوح: 17.

الكتاب 81/4.

انظر رأي المازني والسيرافي في شرح الرضي على الكافية 303/1، والارتشاف 1354/3، أما مذهب المبرد فهو موافق للمذهب سيبويه وليس كما نسب إليه، قال المبرد في المنقضب 204/3: «وكذلك: (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) لو كان على «أثبت» لكان إنباتاً، ولكن بمعنى - والله أعلم - أنّه إذا أنبتكم نبتم نباتاً».

في (س): (قال الرضي: وهو أول).

وانظر شرح الرضي على الكافية 303/1.

الكتاب 370/1، وقال: «راكضاً» لأنّ الحال تكون مشتقة.

فصلت: 10.

⁽⁷⁾ في (س): (يعني أن «طائعين» حال لا غير، فيحتمل «طوعاً» و«كرهاً» عليه ليطابق الجواب السؤال).

يوسف: 4.

انظر الكشاف 195/4.

الرعد: 13.

⁽¹⁰⁾ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 175/2.

[غير⁽¹⁾] ما حُذِفَ عامله قياساً جوازاً، نحو: «أنتَ سيراً»، ووجوباً، نحو: «أنتَ سيراً»، وسماعاً، نحو: «سقياً وجذعاً» لا مآ ثاب المصدر المؤكّد⁽²⁾ فيه مآ ثاب الفعل، وجعل عوضاً منه كهذه الصور حتى يرد عليه إعتراض [ابن ابنه]⁽³⁾ في قوله:

وَحَذَفَ عَامِلَ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ الدَّلِيلِ مُتَمَعٌ⁽⁴⁾

بأنه حذف عامل المصدر المؤكّد في نحو هذه الصور.
[أز خافين وطامعين⁽⁵⁾، أو لأجل الخوف والطمع؛ فإن قلنا: «لا يُشترط اتحاد فاعل الفعل⁽⁶⁾ والمصدر المعلن» وهو اختيار ابن خروف⁽⁷⁾ فواضح،] قال الرضي: وهو الذي يقرّى في ظني، وإن كان الأغلب هو الاتحاد، والدليل على قول العجاج: ⁽⁸⁾

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورٍ مَخَافَةً وَزَعْلَ الْخُبُورِ

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (وليل: وكأنه يحاول بذلك دفع إعتراض ابن ابن مالك على أبيه في قوله: وحذف عامل المؤكّد امتنع... وفي سواه لدليل متع، بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكّد في نحو هذه الصور بأن الكلام في مجرد المصدر المؤكّد من غير هذه، لا فيما ثاب المصدر المؤكّد فيه مآ ثاب الفاعل، وجعل عوضاً منه كهذه الصور). وهذا القول المذكور للشمني إلا أنه في هذه نقلة بتصريف. انظر حاشية الشمني 219/2.

(3) في (س): (ابن ابن مالك) وهو الصواب، وفي الشمني: «بدر الدين ابن مالك».

(4) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 175/2.

(5) في (س): (بزيادة: هذا إذا كانا حالين من المخاطبين، ويجوز أن يكونا حالين من «البرق»، كأنه في نفسه خوف وطمع، أو على ذا خوف وطمع).

(6) في (س): (فاعل المصدر).

(7) انظر قول ابن خروف في الدر المنصون 334/4.

(8) في (س): (قال الرضي: وهو الذي في ظني أنه لا يشترط اتحاد الفعلين، واستدل بقول العجاج...).

وَالْهُوْلُ مِنْ تَهْوُرِ الْهُبُورِ⁽¹⁾

فإنَّ الهول بمعنى الإفزع والتور ليس بمفزع، بل فزع، فيكون [فاعله]⁽²⁾ غير فاعل الركوب، [وقال أبو علي]⁽³⁾ في التذكرة على القراءة الشاذة (هَذَا يَوْمٌ يَنْقَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ)⁽⁴⁾ بنصب «صِدْقَهُمْ»: إنَّ معناه: لصدقهم في الدنيا⁽⁵⁾، فَأَجَارَ عدم الاتحاد في الفعل وعدم المقارنة في الزمان.

(وإن قيل باشتراطه فوجهه أن «يرىكم» بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لأالإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذفت الزوائد)، [أو على حذف مضاف]⁽⁶⁾، أي: [إراءة خوف وطمع كما في الكشف]⁽⁷⁾.

(وتقول: «جاء زيد رغبة»، أي: يرغب رغبة، أو مجيء رغبة) [بيان لكون «رغبة» مفعولاً مطلقاً محذوف، أو لمذكور بتقدير المضاف]⁽⁸⁾، (أو «راغباً»، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الأول⁽⁹⁾ لما مر⁽¹⁰⁾) [من منعه حذف عامل المصدر

⁽¹⁾ الرجز للعجاج في الخزانة 110/3، وشرح أبيات سيبويه 147/1، وشرح المفصل 54/2، والكتاب 369/1، وشرح الرضي على الكافية 110/1، ولبيد الله بن روية أو للعجاج في شرح شواهد الإيضاح ص 184، ويلانبة في أسرار العربية ص 187، ورواية الخزانة «تهوّل»، وكذا في الكتاب، وفيه «الهبور» بدل «الهبور».

- وانظر شرح الرضي على الكافية 511/1.

⁽²⁾ في (س): (فاعل القول).

⁽³⁾ في (س): (ونقل عن أبي علي).

⁽⁴⁾ المائدة: 121.

⁽⁵⁾ انظر قول أبي علي في شرح الرضي على الكافية 512/1.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ في (س): (وزاد الزخشي وجهاً آخر، وهو إراءة خوف وطمع).

- الكشف 488/2.

⁽⁸⁾ في (س): (لكون «رغبة» مصدرًا وعامله على الأول محذوف، وعلى الثاني مذكور، لكنه بتقدير مضاف).

⁽⁹⁾ أي: يمنع حذف عامل المصدر المؤكد، وقد سبقت الإشارة إليه.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: في الآية.

المؤكد⁽¹⁾، (وابن الحاجب يمنع الثاني⁽²⁾)، لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها) لأن تقديره كذلك يؤدي إلى إخراج «رغبة» عن كونه مفعولاً مطلقاً إلى كونه مضافاً إليه، [وفيه أن هذا إنما]⁽³⁾ يضر عند عدم القرينة، والأقْدَرُ وردني التنزيل ((وَإِنَّا لَنَقَرُّهُ))⁽⁴⁾، (إذ يصحّ في «ضَرْبَتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» أن يقدر: ضَرْبَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) بإضافة المصدر إلى «يوم» مع أنه لا يقال لـ«يوم» أنه مصدره بل هو ظرف (قلت: وهو حذف بلا دليل إذ لم تدعُ إليه ضرورة) [تأييد لقول ابن الحاجب]⁽⁵⁾ بإثبات مانع آخر من حذف المضاف في المثال. (وقال المتني:

أَبْلَى الْهَوَىٰ أَسْفَا يَوْمَ التَّوَىٰ بَدَنِي

وَفَرَّقَ الْهَجْرَيْنِ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ)⁽⁶⁾

بيت من البسيط، وهو أوّل ما قاله في صباه، وبه افتتح ديوانه⁽⁷⁾، «أَبْلَى»، أي: جعله بالياً، أي: أسفّمه وأذهب قواه وصبره نحيفاً، وخصّ «يَوْمَ التَّوَى» لأنّ الهوى عذب مع الوصال وسُمّ مع الفراق، والأسف أشدُّ الحزن، والـ«وَسَن» محرّكة وبها ثقل النوم أو أوّلُه، أو التّعاس كما في القاموس⁽⁸⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 226، وأما ابن الحاجب 2/ 648.

(3) في (س): (وهذا الخذور إنما).

(4) يوسف: 82.

- وفي (س): (ورسال القرية).

(5) في (س): (هذا تأييد للمذهب ابن الحاجب).

(6) للمتني في ديوانه ص 7، وأما ابن الحاجب 2/ 648.

(7) في (س) بزيادة: وبعده:

تَخَسَّى بِحِجْنِي مُعُولاً أَيْسَى رَجُلٌ
لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَسَى

(8) القاموس المحيط (و س ن) 4/ 277.

قيل: الواحدي جهل الشارحين وأخطأ في البيت الأول لتفسيره ألوسن بالنوم⁽¹⁾⁽²⁾.

(والتقدير: آسف أسفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به)، وهو «بدي»، (أو إبلاء أسف) فيكون مصدرأ نوعياً⁽³⁾، (أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل⁽⁴⁾ فلا إشكال، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعاً، كما في قوله تعالى: (تُبْغُوْنَهَا عَوْجاً)⁽⁵⁾، أو الاتحاد موجود/ تقديرأ: إمّا 387 / 1 على أن الفعل المعلل مطاوع «أبلى» عذوفاً، أي: قُبِّلْتُ أسفاً، ولا يقدر: قُبِّلِي بَدَنِي؛ لأنَّ الاختلاف حاصل؛ إذ الأسفُ فعلُ النفس لآ الْبَدَن، أو لأنَّ الهوىَ لما حصل بتسببه كان كأنه قال: «أَبْلَيْتُ بِالْهَوَى بَدَنِي» قيل: كأنه لم يذكر تقدير الحالية لوضوحه، ويحتمل وجهاً رابعاً أسهل من ذلك، وهو أن يكون تمييزاً محولاً عن الفاعل، أي: أبلى أسفُ الهوى، أي: الأسفُ الباعث عليه الهوى فأضيف إليه، لمكان هذه الملابسة، [وهذا تقديرأ]⁽⁶⁾، لا حذف فيه ولا احتياج إلى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولاً به⁽⁷⁾، وقيل: لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور⁽⁸⁾.

- (ما يحتمل المفعول به والمفعول معه، نحو: «أكرمك وزيداً» يجوز كونه عطفاً على المفعول به) والمعطوف على المفعول به مفعول به، (وكونه مفعولاً معه،

(1) قائله وحى زاده كذا في حاشية المخطوط، وفي شرح ديوان الشنبي للواحدى ص 5 والمضى: يقول اذى الهوى بدني إلى الأسف والهزال يوم الفراق، ويعد هجر الحبيب بين جفني والنوم، أي: لم أجد بعده نوماً.

(2) في (س) بزيادة: والتحول الهزال.

(3) في (س) بزيادة: بتقدير مضاف.

(4) في (س) بزيادة: أي: اتحاد فاعل المصدر مع فاعل عامله.

(5) آل عمران: 99.

(6) في (س): (وهذا تأويل).

(7) قائلة الدمامي، انظر حاشية الشنبي 219/2.

(8) قائله الشنبي، انظر المصدر السابق.

نحو: «أَكْرَمْتُكَ وهذا» وكونه معطوفاً⁽¹⁾ على الفاعل) وهو ضمير المتكلم المتصل، وإن لم يؤكد بالمنفصل، (لحصول الفصل بالمفعول) وهو الكاف، وهذا⁽²⁾ يتأني من المثال الأول أيضاً، لكن لما كان «زيداً» منصوباً لم يحتمل الرفع بخلاف هذا⁽³⁾، (وقد أجزى في «حَسْبُكَ» وزيداً درهم» كونُ «زيد» مفعولاً معه، وكونه مفعولاً به بإضمار «يحتسب»⁽⁴⁾) فتكون الواو لعطف جملة على جملة (وهو)، أي: كون «زيد» مفعولاً به (الصحيح) وهو مذهب سيبويه⁽⁵⁾ واختار ابن مالك⁽⁶⁾، (لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) أراد بجنس ما يعمل⁽⁷⁾ مطلق الفعل، وما يجري مجراه مما يتعدى إلى المفعول الصريح وحسب، (ليس كذلك فلا يلزم ألا يعمل الفعل اللازم في المفعول معه)⁽⁸⁾. قيل: ولأصحاب القول الأول أن يقولوا: حكم اسم الفعل في التعدي واللزوم حكم الفعل لموافقته معنى، و«حسب» اسم فعل معنى «يحبس»، أي: يكفي، وإذا تعدى، فيكون مما جرى مجرى الفعل⁽⁹⁾.

(1) في (س) بزيادة: عطف على مفعول «يحتسبها».

(2) في (س) بزيادة: الوجه.

(3) في (س) بزيادة: ولهذا ذكره على حذفه.

(4) في (س) بزيادة: مضارع أحسبني الشيء، كقاني، وضمير «يحبس» عائد إلى «درهم» لتقدمه رتبة، فإن خبر المبتدأ، أهني «حسبك» بمعنى «كانفك» فالقصة إعرابية والكاف مضاف إليه.

(5) الكتاب 310/1.

(6) شرح التسهيل لابن مالك 248/2.

(7) في (س) بزيادة: في المفعول به.

(8) في (س): (وهذا يتدفع ما سبق إلى بعض من عبارة المصنف فإنها تُوهم أن الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه، فيشكل حينئذ بنحو، ميراث والتل.

(9) في (س) بزيادة: وهو جنس ما يعمل في المفعول به، وأيضاً بترجيح القول الأول لسلامته من العطف على الجملة قبل أن تكمل أجزاؤها.

(ويجوز جرّه، قليل: بالعطف) على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهذا جائز عند يونس والأخفش والكوفيين، واختاره ابن مالك ⁽¹⁾.
 (وقيل: بإضمار «حسب» أخرى) أي: «حسبك، وحسبُ زيد» ⁽²⁾ عند من لم يجز العطف عليه دون إعادة الجار ⁽³⁾، (وهو الصواب ⁽⁴⁾)، ورفعه بتقدير «حسب» ⁽⁵⁾ فحذفت)، أي: كلمة «حسب» المرفوع [بالعطف] ⁽⁶⁾، على «حسبك»، وخلفها المضاف إليه) وأعرب [بإعرابها] ⁽⁷⁾، (ورَوَّاهُ بالوجه الثلاثة قوله:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَالشَّقْتُ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكُ سَيْفٌ مُهْنَدٌ ⁽⁸⁾)

⁽¹⁾ أي: واختار ابن مالك جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. وانظر شرح التسهيل لابن مالك 373/3، وانظر القول بجواز جر «زيد» بالعطف في المصدر السابق 262/2، وشرح الرضي على الكافية 522/1.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: درهم.

⁽³⁾ مذهب البصريين جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في الضرورة، وأما في السعة فيجيزونه بتكلف، وكذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه. انظر شرح الرضي على الكافية 522/1.

- وفي (س) بزيادة: هذا قول أكثر البصريين القائلين بمنع العطف على ضمير الحفص من غير إعادة الحافض.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: فيه بحث فإله يقتضي أن القول الأول خطأ وليس كذلك.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: والأصل: حسبك وحسب زيد.

⁽⁶⁾ في (س): (المعطوف).

⁽⁷⁾ في (س): (إعراب المضاف).

⁽⁸⁾ البيت بلا نسبة في خزنة الأدب 549/7، وشرح الأشموني 383/1، وشرح شواهد الإيضاح ص 374، وشرح آليات المغني 191/7، وشرح عمدة الحفاظ ص 407، وشرح المفضل 51/2، ولسان العرب (ج س ب) 1/312، (هـ ي ج) 2/395، (ع ص ا) 101/66، والشاهد في «الضحك» حيث روي بالرفع عطف على «حسبك» والتصب مفعول معه أو به، وبالجر عطف على الكاف بتقدير مضاف.

بيت من الطويل، الميجاء الحرب ثمُدْ كما في البيت وثَقَصِرَ، والعصا هنا الجماعة وانشقاقها كناية عن تفرقها واختلاف الكلمة، والسيف المهنَّد المطبوع من حديد الهند، والضَّحَّاك⁽¹⁾ مفعول معه أو به، وبالجر عطف على الكاف بتقدير مضاف، وقيل: على أنَّ الواو واو قسم⁽²⁾، وبالرفع عطف على «حسبك» بتقدير مضاف أيضاً، وقيل: على «سيف»، لأنه بنية التأخير، كقوله: عليك ورحمة الله السلام⁽³⁾.

(1) في (س) بزيادة: بالنصب.

(2) شرح شواهد الإيضاح ص 375.

(3) في شرح عمدة الحفاظ لابن مالك 667/2، «ومنهم من يرفعه كأنه قال: فسحبك سيف مهند والضحك أيضاً حسب سيف مهند».

باب الاستثناء

(يجوز في نحو: «مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا» كون «زيداً» بدلاً من المستثنى منه، وهو أوجهها) أي: أَرْجَحَ الْوُجُوهَ، والمرجح مقدم معنى، وأفعل ليس للتفصيل كما مرّ، ووجه رجحانه ظاهر، لأنّ الكلام غير موجب، (وكونه منصوباً على الاستثناء) هذا جائز، لكنه غير مختار⁽¹⁾، (وكون «إلا» وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها)، أي: ضعيف الوجوه، لأنّ كون «إلا» 387/ب نعتاً خلاف الأصل فيها، أو لفقد شرط وقوع «إلا» صفة، وهو تعذر الاستثناء كما اختاره ابن الحاجب⁽²⁾، وقيل لأنّ حَمَلَ «إلا» على الصفة مشروط بِكَوْنِ «إلا» تابعة لجمع منكور⁽³⁾، (ومثله: «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ»)، أي: لَا يُعْتَدُّ بِهِ، ذكره صَوْنًا لِلْمِثَالِ عن الْعَبَثِ ظاهراً، (فإن جئت به «ما» مكان «ليس» بطل كونه بدلاً؛ لأنها لا تعمل في الموجب).

مسألة:

يجوز في نحو: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ، وَحَاشَاهُ» كَوْنُ الضمير منصوباً بتقدير «حاشا» فعلاً، (وكونه مجروراً بتقديره حرفاً)، (فإن قلت: «حاشائي» تعين الجرّ) لِفَقْدُنِ الْوَقَايَةِ (أو «حاشائي» تعين النصب)، لوجودها (وكذا القول في «خلا» وَ «عدا»).

مسألة:

يجوز في نحو: «مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» كَوْنُ «زيد» بدلاً من «أحد»، وهو المختار لكونه في غير الموجب من غير تأويل، (وكونه بدلاً من ضميره)⁽⁴⁾

(1) في (س) بزيادة: كما قال ابن الحاجب، ويجوز النصب ويختار البذل.

(2) شرح الرضي على الكافية 2/ 125.

(3) قائله ابن الحاجب، نفس المصدر السابق.

(4) في (س) بزيادة: وإنما جاء الإبدال من هذا الضمير.

لاشتمال النفي عليه معنى، إذ المعنى: ما يَقُولُ أَحَدٌ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ، (وَأَنْ يُنْصَبَ عَلَى الاستثناء، فارتفاعه من وَجْهَيْنِ، وانتصابه من وجه، فَإِنْ قُلْتَ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا» فبالعكس.) يعني انتصابه من وجهين: الاستثناء والبدل من «أَحَدٍ» وارتفاعه من وجه، وهو البدل من ضمير «يقول»، و«رَأَيْتُ» بمعنى: عَلِمْتُ، قال سيبويه: إذا كان بمعنى: «أَبْصَرْتُ» وجب نصب المستثنى، لأنه ليس من نواسخ الإبتداء⁽¹⁾، قال الرضي: وأنا لا أرى بأساً مع غير نواسخ الإبتداء أيضاً بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير، نحو: «مَا كَلَّمْتُ أَحَدًا يُنْصِفُنِي إِلَّا زَيْدًا»، لأنَّ المعنى: مَا أَنْصَفَنِي أَحَدٌ كَلَّمْتُ إِلَّا زَيْدًا⁽²⁾، (ومن مجيئه مرفوعاً قوله:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا)

تقدم شرحه في «على»⁽³⁾، قال الرضي: «تري» من رؤية العين، وفي جعله من رؤية القلب، كما ذهب إليه سيبويه نظر لكونه مخالفاً لظاهر معنى البيت، [فالإنصاف]⁽⁴⁾ والحكاية متفيان معنى، فمن ثمة جاز الإبدال من ضمير «يحكي» ولو قلت: لا أؤذي أحداً يُوحِّدُ الله، لم يميز الإبدال من ضمير «يُوحِّدُ»، لأنَّ التوحيد ليس بمنفي، بل الأذى فقط⁽⁵⁾، (و«على» هنا بمعنى «عن» أو «ضمن» «يحكي» معنى «يُنْمِ» أو «يُشْنَع».

(1) الكتاب 2/ 314.

(2) شرح الرضي على الكافية 2/ 92.

(3) انظر فصل «على» شاهد رقم (224).

(4) في (س): (والإبصار) والصواب ما جاء في (ظ، ح) فالإنصاف مستفاد من قوله تعالى في المثال السابق: ما

كَلَّمْتُ أَحَدًا يَنْصِفُنِي إِلَّا زَيْدًا، والحكاية مستفادة من قول الشاعر: يحكي علينا.

(5) شرح الرضي على الكافية 2/ 93.

- ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك: «كَرَّمَ زَيْدٌ ضَيْفًا»⁽¹⁾ أن «الضيف» غير «زيد»، فهو تمييز محوّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «من» لأنها لبيان الجنس، (وإن قُدِّرَ نفسه)، أي: نفس الضيف، (احتمل الحال والتمييز)⁽²⁾، قال ابن مالك: لا يلزم في ضمير الجملة تقدير الاسناد إليه في الأصل⁽³⁾؛ بل هو على قسمين: غالب، وهو أن يكون⁽⁴⁾ [مقدراً إسناد الفعل إليه مضافاً إلى الأول]⁽⁵⁾ كما في: «طَابَ زَيْدٌ علماً» وغير غالب، وهو أن لا يكون كذلك كما في: «امْتَلَأَ الكَوْزُ ماءً» [ومنه ما نحن فيه]⁽⁶⁾، (وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «من»)⁽⁷⁾ دفعاً لتوهم الحالية (ومن ذلك: «هَذَا خَائِمٌ حديدًا»، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي: عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما)، أي: من كون «حديدًا» حالاً، وكونه تمييزاً، وقيل: من النصب والجر بـ«من»⁽⁷⁾ (الخفّض بالإضافة) لحصول التخفيف بها.

- (من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول: نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا»، نحو: (وَفَاتَبَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً)⁽⁸⁾، [ينبغي أن يُجعل حالاً من

(1) في (س) بزيادة: إن قُدِّرَتْ.

(2) في (س) بزيادة: ويكون من التمييز غير الغالب على ... ذهب إليه ابن مالك.

(3) في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 283، «ميز الجملة منصوب منها بفعل يُقَدَّرُ غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأول».

- وفي (س) بزيادة: مضافاً إلى الأول.

(4) في (س): بزيادة: لذلك.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) انظر الإرشاد 4/ 1631.

(8) التوبة: 36.

- في (س) بزيادة: سيجيء «لقية مصعداً منحدرًا» لا يجعل الأولى لغير الأقرب إلا بدليل تقليلاً

للفصل.

- في (س) بزيادة: سيجيء «لقية مصعداً منحدرًا» لا يجعل الأولى لغير الأقرب إلا بدليل تقليلاً

للفصل.

المفعول، لسلامته عن الفصل، إلا أن يقال: لما كان الفصل هنا في موضع واحد اغتُزِرَ⁽¹⁾، (ومجوز الزخشي الوجهن/ في (اذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً)⁽²⁾ وَفهم، 1/288 لأن «كافة» مختصٌ بمن يعقل، وَوَفَّه في قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)⁽³⁾ إذ قَدَّر «كافة» نعتاً لمصدر محذوف⁽⁴⁾ - أي: إرسالة كافة - أشدُّ، لأنه أضافَ إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَهُ عما ألتزم فيه من الحالةِ) وقد يقال: [أما قَدَّرَ الزخشي كذلك فراراً عن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، فإنَّ سيويه وأكثر البصريين يمتنعونه⁽⁶⁾، ونقل عن ابن كيسان وأبي على وابن برهان الجواز استدلالاً بهذه الآية⁽⁷⁾، وجعلها الزَّجَّاجَ حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة⁽⁸⁾، وعده الرضي تصغيراً⁽⁹⁾، حُكي عن القاضي أبي سعد العقباني أنه قال: اجتمعت بمراكش يهودي يشتغل بالعلوم، فقال لي: ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم؟ قلت له: قوله صلى الله عليه وسلم: «بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ»⁽¹⁰⁾، فقال لي: هذا خبر آحاد، فلا يفيد إلا الظنَّ، والمطلوب في المسألة

(1) في (س): (يفيني أن يكون هنا كذلك لأن كونها للأقرب سلم عن الفصل بخلاف كونها للابعد، إلا أن يفرق بأن الفصل هنا لكونه في موضع واحد اغتُزِرَ).

(2) البقرة: 206.

- الكشف 820 / 1.

(3) سبأ: 28.

(4) الكشف 592 / 3.

(5) في (س): (ولعل الزخشي).

(6) الكتاب 124 / 2، وشرح التسهيل لابن مالك 336 / 2، وشرح الرضي على الكافية 30 / 2.

(7) انظر هنا في شرح الرضي على الكافية 30 / 2، وحاشية الشمني 220 / 2.

- وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد إبراهيم، عالم بالعربية، لحوقاً ولغة، أخذ عن المبرد وتعلب، من كتبه: «المهذب» في النحو، و«المختار» في علل النحو، وغيرهما، توفي سنة 299 هـ إنباء الرواة 57 / 3، ونيفه الوعاة 81 / 1، والأعلام 308 / 5.

(8) انظر رأي الزجَّاج في الكشف 392 / 3.

(9) شرح الرضي على الكافية 30 / 2.

(10) أخرجه البخاري 112 / 1 كتاب الصلاة، وفي صحيح مسلم 302 / 1، كتاب المساجد ومواضع الصلاة: «بعثت إلى كل أمة وأمر وأمره...». وأخرجه أحمد 38 / 5.

القطع، فقلت له: قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)، فقال: هذا لا يكون حجةً إلا على من يقول بصحة تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وأبنا لا أقولُ بصحة⁽¹⁾، قال بعض الأفاضل: دليل عموم رسالته في غاية الظهور، لكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور، من ذلك: كتبه صلى الله عليه وسلم إلى القياصرة والأكاسرة وملوك الحبشة، وغيرهم بدعوتهم إلى الإسلام، وإجماع الأمة المعصومة على ذلك⁽²⁾، (ووهمه⁽³⁾) في خطبة المفصل إذ قال: «محيط بكافة الأبواب»⁽⁴⁾ أشدُّ وأشدُّ يعني من الأول، وأشدُّ يعني من الثاني، فلا يلزم عطف شيء على نفسه، وقيل المراد: مضاعفة الشدة في الوهم، (لإخراجه عن التّصّب البتة).

في اللباب: ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال، نحو: «طراً»، ومثله: كافة، وقاطبة، واستهجن إصافتهما⁽⁵⁾، [قال السيد عبد الله:]⁽⁶⁾ قد وقع «كافة» مضافاً في كلام البلغاء والفُصحاء، منه قول عمر - رضي الله عنه -: «قَدْ جَعَلْتُ لَأَلِ بَنِي كَافَّةٍ عَلَى كَافَّةِ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ عَامٍ مِائَتِي مِثْقَالِ ذَهَباً ابْرِيضاً» كتبه عمر بن الخطاب، ختمه «كفى بالموت واعظاً يا عمر»⁽⁷⁾، وهذا الخط موجود في

(1) في الشمني 2/ 220: (وهنا حكاية أخبرنا بها ... العلامة أبو الفضل محمد بن الشيخ أبي اسحاق إبراهيم التلمساني...).

- والعقباني هو: سعيد بن محمد بن محمد التجيبي التلمساني العقباني، قاضي فقيه مالكي، من أهل تلمسان، وتُي القضاء فيها وفي بجاية ومراكش وسلا وهران، له كتب منها: «شرح جبل الخوجي»، و«العقيدة البرهانية»، و«شرح الحوافية»، وغيرها، توفي سنة 811 هـ. الأعلام 3/ 101، معجم المؤلفين 1/ 769.

(2) قاله سعد أفندي كذا في هامش المخطوط.

(3) في (س) بزيادة: أي: وهم الزغشري.

(4) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 17.

(5) لم أتع عليه في كتاب اللباب للكعبري، فالشارح قد نقله من حاشية الشمني للدمايني، انظر حاشية الشمني 2/ 221، ودرة الغواص وشرحها وحواشيها ص 302.

(6) في (س): (قال شارحه السيد عبد الله).

(7) انظر هذا في حاشية الشمني 2/ 221، ودرة الغواص وشرحها وحواشيها ص 22.

آل بني كأكلة إلى الآن، فلا وجه⁽¹⁾ للاستهجان، قيل: إنَّ صحَّ هذا سقطت⁽²⁾ الأوجه الثلاثة بأسرها⁽³⁾.

- (من الحال ما يحتملُ باعتبار عامله وجهين، نحو: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)⁽⁴⁾)
يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، صوابه الواو، لأنَّ مفعول الاحتمال لا يكون مردداً، رجَّح الكوفيون الأوَّل؛ لسبقه، والبصريون الثاني؛ لقربه، وفي الأتليد⁽⁵⁾ عن النصف: سئلَتْ بمكة عن ناصب الحال في هذه الآية، فقلت: ما في حرف التنبيه أو اسم الإشارة من معنى الفعل، فقيل لي: العامل في الحال وذيهما يجب أن يكون واحداً، وقد اختلف هنا، حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذكرته، وفي ذيهما معنى الابتداء، فقلت: تقديره: «هذا بعلي أنبأ عليه شيخاً، أو أشير إليه شيخاً»، فالضمير هو ذر الحال والعامل فيه وفي الحال واحد، كما ترى، (وعلى الأوَّل فيجوزها قائماً ذا زيد⁽⁶⁾)، [قال:

ها يَبِينَا ذَا صَرِيحِ النَّصِيحِ فَاصْنَعْ لَهُ وَطِيعَ فُطَاعَةٍ مُهْدِي نُصْحَةٍ رَشِدٍ⁽⁷⁾

بيت من البسيط.

«صريح النصيح» خالصة، و«اصنع» أمر من «صنعا» بمعنى مَالٌ من بَابِي ضَرَبَ وَتَعَبَ، ومن باب «قَعَدَ» لغة أيضاً، و«طع» أمر من طاع بمعنى: انقاد،

ب/388

(1) في (س) بزيادة: التخلطة.

(2) انظر حاشية الشمني 2/ 221، ودرة الغواص وشرحها وحواشيها ص 302.

(3) في (س) بزيادة: ما أورده المصنف على الزنجشري.

(4) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 2/ 221.

(5) هود: 72.

(6) الإقليد شرح للمفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندبي المتوفي سنة، انظر كشف الظنون 1775/2.

(7) في (س) بزيادة: يمتنع لاستلزامه تقديم الحال، اعني «قائماً» على العامل المعنوي وهو «ذا». البيت بلا نسبة في شرح شواهد الغني 2/ 901، وشرح عمدة الحفاظ 1/ 434، وشرح أبيات الغني 7/ 13، والشاهد في «بَيِّنَا» فإنه حال من المضاف إليه «النصح».

و«المهدي» مُعطي الهدية، و«الرشد» بفتحين خلاف الغي، (وعلى الثاني / يتمتع)، لاستلزامه تقديم الحال، على العامل المعنوي وهو «ذا»،⁽¹⁾ وأما التقديم عليهما فيمتنع على كل تقدير.

- (من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل؛ نحو: «جاء زيد ركباً ضاحكاً»، فالتعدد على أن يكون عاملها «جاء»، وصاحبها «زيد»؛ والتداخل على أن الأولى من «زيد» وعاملها «جاء»، والثانية من ضمير الأولى⁽²⁾ وهي العامل؛ وذلك واجب عند من منع تعدد الحال⁽³⁾ قياساً على الزمان والمكان، قال الرضي: لا وجه للقياس؛ لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين من غير عطف أحدهما على الآخر محال، نحو: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ أَمَامَكَ» و«ضربت اليوم امس»⁽⁴⁾، وجوز الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت، نحو: «إشترت الرمان خلوا خامضاً» أو غير متضادة، كقوله تعالى: (أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْؤُومًا مَذْحُورًا)⁽⁵⁾.

(وأما «لقيته مُصْنَعِدًا مُنَحْدِرًا» فمن التعدد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل) لعدم إمكان تقييد الأولى بالثانية؛ لاستحالة الجمع بينهما، (ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلًا للفصل) [فإن الفصل حيثنّ فصل واحد]⁽⁶⁾، بين الفاعل وحاله بالمفعول، [وحاله بخلاف العكس]⁽⁷⁾، فإنه حيثنّ فصلان، أحدهما: بين الفاعل وحاله بالمفعول، والثاني: بين المفعول

(1) ساقط من (س).

(2) أي: من الضمير المكنن في «راكباً» لأنها وصف مشتق فيه ضمير.

(3) يمنع ابن عصفور تعدد الحال لصاحب واحد قياساً على الظرف، وقال: كما لا يقال فمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً، واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل، انظر المرقب 1/ 155،

وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 349.

(4) شرح الرضي على الكافية 2/ 12.

(5) الأعراف: 18.

(6) في (س): (فإنه يلزم حيثنّ فصل واحد).

(7) في (س): (بخلاف ما إن جمعت الأولى من الفاعل والثانية من المفعول).

وحاله بحال الفاعل، قال الرضي: إذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معاً، فإن كانا متفقين [فالأولى تشيتهما]⁽¹⁾؛ لأنه أخصر، ولا مانع من التفريق⁽²⁾، نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا رَاكِبًا»، وإن كانا مختلفين - فإن كان هناك قرينة يُعرف بها صاحب كل منهما - جاز وقوعهما كيف ما كانا، نحو: «لَقِيتُ هَذَا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»، وإلا فالأولى جعل كل حال جَنْبَ صاحبه، نحو: «لَقِيتُ مُنْحَدِرًا زَيْدًا مُصْعِدًا»، ويجوز على ضَعْف جعل حال المفعول بجانب وتأخير حال الفاعل، نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»، والمُصْعِدُ «زيد»⁽³⁾.

قيل: فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجباً بأنه جائز على ضعف⁽⁴⁾، [قيل: إن المصنف لم يجعل وجوب الأولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقاً، بل بالقياس إلى عكسه]⁽⁵⁾، [وهذا لا يتنافى جوازه بالقياس إلى جعل كل حال بجانب صاحبها]⁽⁶⁾، والرضي [لم يجعل ذلك جائزاً مطلقاً]⁽⁷⁾؛ بل بالنظر إلى جعل كل حال بجانب صاحبه، وهذا لا يتنافى وجوب القياس إلى عكسه⁽⁸⁾.

(ولا يُحمل على العكس إلا بدليل، كقوله:

(1) في شرح الرضي على الكافية 11/2: «فالأولى الجمع بينهما».

(2) في (س) زيادة: لقيت راكباً زيد راكباً.

(3) شرح الرضي على الكافية 11/2.

(4) قائله الدمامني، انظر حاشية الشمني 221/2.

(5) - وفي (س) زيادة: وبينهما برّون بعيد.

(6) في (س): (وقد يقال أن المصنف إنما جعله واجباً بالقياس إلى عكسه).

(7) ساقط من (س).

(8) ساقط من (س).

(8) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 221/2، 222.

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي نَجْمُ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلٌ مِرْطٌ مُرَحِّلٌ⁽¹⁾

بيت من معلقة امرئ القيس، ويُروى: عَلَى أَثَرِنَا أَذْيَالٌ مِرْطٌ⁽²⁾، «الذيل» طرف التوب، و«المِرْطُ» بالكسر⁽³⁾ كساءٌ من صُوفٍ أو خَزٍّ، و«المرحِّلُ» بالخاء المهيّلة المنقش بنقوش تشبه رجال الإبل، يقول: أَخْرَجْتُهَا مِنْ خِذْرِهَا خَالَ كَوْنِي مَاشِيًا وَكَوْنُهَا تُجَرُّ عَلَى آثَارِ أَقْدَامِنَا ذَيْلٌ مِرْطُهَا لِيَقْفِي بِهِ الْآثَرَ عَلَى الْقَافَةِ قَصْدًا لِلسُّرْرِ.

(ومن الأول قوله:

عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوًى مُعْنَى فَزِدْتُ، وَغَادَ سُلُوكُنَا هَوَاهَا⁽⁴⁾)

بيت من الوافر، وقول شيخ العروض: أنه من الكامل ينادي بأنه عن فنه غافل⁽⁵⁾.

«عهدتُ» فعل متلکم بمعنى صادفت و«سعاد» مفعوله، و«ذات هوى» حال منها، لَأَمِنْ فَاعِلٍ «عَهَدْتُ» بدليل تأنيثها⁽⁶⁾، و«مُعْنَى» بتشديد النون⁽⁷⁾، أي:

389 / ا

⁽¹⁾ انظر ديوان امرئ القيس ص 14، ورواية الديوان: «أمشي»، ولاسري. القيس في خزائن الأدب 453/1، وشرح التصريح 602/1، وأوضح المسالك 340/2، والشاهد في «أمشي نجر» جملتان كل منهما في محل نصب حال، فالأولى صاحبها تاء المتكلم في «خرجت»، والثانية صاحبها هاء الغائب في «بها».

⁽²⁾ في (س) بزيادة: فالباء للتعدي، والآثر، والآثر واحد.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: بكسر الميم وسكون الراء.

⁽⁴⁾ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 337/2، وشرح أبيات المني 195/7 وشرح شواهد المني 901/2، والمقاصد النحوية 385/2، وشرح التصريح 602/1، وشرح التسهيل 350/2، والشاهد في «ذات هوى مُعْنَى» فإن «ذات هوى» حال من المفعول وهو «سعاد»، و«مُعْنَى» حال من الفاعل وهو تاء في عهدتُ.

⁽⁵⁾ قائله ابن الرواحي، كذا في هامش المخطوط.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: وهو المراد بالدليل.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: وزان مشى.

أسيراً في الحب، حال من فاعل «عهدت» و«زدت» فعل متكلم أيضاً، إما لازم حذف مبيّزه، أي: زدت أسراً⁽¹⁾، أو متعدّ حذف مفعوله، / أي: زدت أسري وعشقي، قيل: الأول أنسب؛ لأنّ الحبّ ما لا يدخل تحت الاختيار، وفيه بحث، و«عاد» بمعنى «صار» اسمه «هَوَاهَا»، وخبره «سُلُوَانًا» وهو⁽²⁾ نسيان الشيء، يقول: كنتُ أنا وسعاد متحابين، فأنا أنا فصيرتُ إلى ازدياد المحبة، وأنا هي فصارت إلى السُّلو ونسيان المؤدّة، قال العيني: هذا من عكس الزمان، حيث يأتي دائماً بضدّ المقصود⁽³⁾.

(1) في (ص) بزيادة: وخراساً.

(2) في (ص) بزيادة: بالضم.

(3) المقاصد النحوية 2/ 386.

(باب إعراب الفعل)

(مسألة: «ما تأتينا فَتَحَدَّثْنَا» لَكَ رَفْعُ، «تَحَدَّثَ» عَلَى الْعَظْفِ، فَتَكُونُ شَرِيكاً فِي النَّفْيِ، أَوْ الْإِسْتِنَافِ فَتَكُونُ مُثْبِتاً، أَيْ: قَائِلَتِ تَحَدَّثْنَا الْآنَ بَدَلاً عَنْ ذَلِكَ الْإِتْيَانِ⁽¹⁾، وَنُصِّبُهُ بِإِضْمَارِ «أَنْ» وَلَهُ مَعْنَيَانِ: نَفْيِ السَّبَبِ وَهُوَ الْإِتْيَانُ (فَيَتَفَيَّ الْمُسَبَّبُ) وَهُوَ الْحَدِيثُ، (وَنَفْيِ الثَّانِي)، أَيْ الْمُسَبَّبِ (فَقَطْ) حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا تَأْتِينَا مَحْدَثاً؛ بَلْ غَيْرَ مُحَدَّثٍ، (فَإِنْ جِئْتَ بِدَلٍّ) مَكَانَ «مَا» فَلِلنَّصَبِ وَجْهَانِ: إِضْمَارِ «أَنْ»، وَالْعَظْفِ عَلَى مَدْخُولِ «لَنْ»، (وَلِلرَّفْعِ وَجْهٌ وَهُوَ الْقَطْعُ، وَإِنْ جِئْتَ بِدَلٍّ) فَلِلنَّصَبِ وَجْهٌ وَهُوَ إِضْمَارِ «أَنْ»، وَلِلرَّفْعِ وَجْهٌ وَهُوَ الْإِسْتِنَافُ، وَلِكَ الْجَزْمُ بِالْعَظْفِ، فَإِنْ قُلْتَ: «مَا أَتَيْتَ فَتَحَدَّثْنَا» فَلَا جَزْمَ وَلَا رَفْعَ بِالْعَظْفِ، لِعَدَمِ تَقَدُّمِ الْفِعْلِ⁽²⁾، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْقَطْعِ يَعْنِي الْإِسْتِنَافَ، لَكِنَّهُ تَفْتَنُ فِي التَّعْبِيرِ⁽³⁾.

(مسألة:

«هَلْ تَأْتِينِي فَأُكْرِمُكَ» الرِّفْعُ) أَيْ: لَكَ الرِّفْعُ عَمَلِياً (عَلَى وَجْهَيْنِ) الْإِسْتِنَافِ وَالْعَظْفِ عَلَى «تَأْتِينِي»، (وَالنَّصَبُ عَلَى الْإِضْمَارِ، وَ«هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ» فَتَكْرِمُهُ لَا يُرْفَعُ عَلَى الْعَظْفِ، بَلْ عَلَى الْإِسْتِنَافِ)، قِيلَ: لَا يَظْهَرُ أَنَّ هُنَا مَانِعاً غَيْرَ تَخَالُفِ الْجُمْلَتَيْنِ بِالْإِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَلَيْسَ بِمَانِعٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَانِعَ هُنَا عَدَمُ تَقَدُّمِ فِعْلِ مَرْفُوعٍ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ النَّصَبُ عَلَى إِضْمَارِ «أَنْ» لِظَهْوَرِهِ⁽⁴⁾.

(1) فِي (س) بِزِيَادَةِ: تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَقْسَامِ الْعَظْفِ

(2) فِي (س) بِزِيَادَةِ: حَتَّى تَبَيَّنَ «تَحَدَّثَ» فِيهِمَا.

(3) فِي (س) بِزِيَادَةِ: حَيْثُ ذَكَرَ الْإِسْتِنَافَ فِي مَوْضِعَيْنِ وَالْقَطْعَ فِي مَوْضِعَيْنِ.

(4) قَاتِلَةُ الدَّمَائِي، انْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّعْنِيِّ 222/2.

(وهَلْ لَكَ الْيَفَاتُ إِلَيْهِ فَتَكْرِمُهُ الرَّفْعُ⁽¹⁾ عَلَى الْإِسْتِنَافِ) وَسَكَتَ عَنِ
الرَّفْعِ عَلَى الْعَطْفِ لظَهْوَرِ امْتِنَاعِهِ مِمَّا تَقْدُمُ، (وَالنَّصْبُ إِثْمًا عَلَى الْجَوَابِ، أَوْ عَلَى
العطف على «التفات» وإضمار «أن» واجب على الأول) لِقِيَامِ الْقَرْنِيَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى
الْمَحْذُوفِ مَعَ كَوْنِ الْحَذْفِ أَخْصَرَ، قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽²⁾، وَقَالَ غَيْرُهُ: لِأَنَّهَا لَوْ
أُظْهِرَتْ لُظْهَرَ عَطْفِ الْأَسْمِ عَلَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحْسِنٍ⁽³⁾، (وَجَائِزٌ عَلَى
الثَّانِي) لِأَنَّ الْفَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ الصَّرِيحِ، نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ فَفَقِصْهُ»،
وَلِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُوَوَّلُ بِالْأَسْمِ بِلَا إِضْمَارٍ «أَنْ» مِثْلُ: «تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرًا»⁽⁴⁾،
أَي: سَمَاعُكَ، (وَكَالْمِثَالِ سِوَاهُ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَهُوَ ((قَلَوْا أَنْ لَنَا كَرَّةٌ
فَتَكُونُ⁽⁵⁾)) «وَسِوَاهُ»⁽⁶⁾ حَالُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

بِغَيْرِهِ مُوَحِّشًا طَلَّلَ⁽⁷⁾

وَأَرَادَ بِالْمِثَالِ «هَلْ لَكَ الْيَفَاتُ إِلَيْهِ فَتَكْرِمُهُ» وَقِيدَ الْمِشَابَهَةِ بِقَوْلِهِ: ((إِنْ سَلِمَ
كُونَ «لَوْ» لِلتَّمْنِيِ))، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلشَّرْطِ انْتَفَتْ الْمِشَابَهَةُ لِلْمِثَالِ تَائِيِ النَّصْبِ
عَلَى الْجَوَابِ فِي الْآيَةِ⁽⁸⁾.

(1) فِي (س) بِزِيَادَةِ: أَي: لَكَ الرَّفْعُ.

(2) شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ 4/ 63.

(3) انْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّعْبِيِّ 222/2.

(4) بِضَرْبِ هَذَا الْمَثَلِ لِمَنْ خَبِرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَأَةٍ، انْظُرْ جَمْعَ الْأَمْثَالِ 176/1.

- فِي (س) بِزِيَادَةِ: (مَنْ أَنْ تَرَاهُ، بِالرَّفْعِ).

الشُّعْرَاءُ: 102.

(5) فِي (س): (وَقَوْلُهُ: سِوَاهُ بِمَعْنَى مُسْتَرِيًّا).

(6) اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَصْنُفُ دُونَ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا التَّكْرَرُ. وَرَوَاتُهُ هُنَاكَ: جَيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ.

انْظُرْ مَعْنَى اللَّيِّبِ 100/1.

(8) فِي (س) بِزِيَادَةِ: لَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْآيَةِ فِي بَيْتِ «لَوْ».

(مسألة:

«لَيْتَنِي أَحَدٌ مَالاً فَأَلْفِقُ مِنْهُ» الرفعُ على وجهين) العطف على «أجد»، والاستئناف (والنصب على إضمار «أن»، «لَيْتَ لِي مَالاً فَأَلْفِقُ مِنْهُ» يمتنع الرفع على العطف) لعدم تقدم الفعل، ولم يتعرض للنصب والاستئناف لظهوره.

(مسألة:

«لَيْتُمْ زَيْدٌ فَيَكْرِهَهُ» بنون المتكلم، عظيماً، أو مشاركاً، أو بناء الخطاب، (الرفع على القطع) [أو نحن]⁽¹⁾، أو «فَأَلْتِ تَكْرِمَهُ»⁽²⁾ (والجزم بالعطف والنصب على الإضمار) سكت عن الرفع على العطف، لظهور امتناعه.

]] مسألة:

لحو: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا)⁽³⁾ يحتمل الجزم بالعطف والنصب على [الإضمار]⁽⁴⁾ مثل: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ)⁽⁵⁾ قال الحلبي: «فتكون منصوب على جواب الاستفهام، وقيل على جواب النفي»⁽⁶⁾، (وَلَوْ أَنَّ تَوَّابًا يُؤْتِيكُمْ أَجُورَكُمْ)⁽⁷⁾ يحتمل «تَتَّقُوا» الجزم بالعطف وهو الراجح، والنصب/ بإضمار «أن» على حدِّ قوله:

389/ ب

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: والقطع يصدر بالواو والفاء مثل الاعتراض.

(3) يوسف: 109.

(4) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني اللبيب 648/2.

(5) الحج: 46.

(6) انظر الدر المصون 156/5.

(7) محمد: 36.

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ⁽¹⁾
 (... ..)

صدر بيت من الطويل، لا من الرمل، كما وهم، وعجزه:
 ولا يخشى ظُلماً - ما أقام - ولا هَضْماً
 «المضَم» من «هَضَمَ» أخاه، إذا لَمْ يُنْصِفْهُ، وفيه تُلُوِيح إلى قوله تعالى:
 (فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً)⁽²⁾، قال خالد الأزهري⁽³⁾: بنصب «يخضع»، ولا
 يصح الوزن إلا به⁽⁴⁾، يعني إذا جزم ينكسر البيت من غير ضرورة.

(1) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/214، وشرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعني 333/2، وشرح أبيات المفني 7/196، وشرح عمدة الحفاظ ص 361، وشرح التصريح 2/409، والشاهد نصب «يخضع» بدان «مفسرة مؤولاً على مصدر متوهم، والمعنى: من يكن منه اقترابٌ وخضوعٌ نؤوه»
 (2) طه: 112.
 (3) في (س) بزيادة: الرواية.
 (4) شرح التصريح على التوضيح 2/409.

(باب الموصول)

مسألة:

يجوز في نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ وَمَاذَا صَنَعْتَهُ» مَا مَضَى شرحه في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه⁽¹⁾، (وقوله تعالى: (مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ)⁽²⁾، و«ماذا» مفعول مطلق، لا مفعول به، لأن «أجاب» لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حيثنئذ: ما الذي أجبتكم به، ثم حذفت العائد المحرور من غير شرط حذفه⁽³⁾، والأكثر في نحو: [«مَنْ ذَا لَقِيتَ؟ »]⁽⁴⁾ كون «ذا» للإشارة خبراً، و«لقيت» جملة حالية، ويقال: كون «ذا» موصولة، و«لقيت» صلة [لا]⁽⁵⁾ يختص بـ بلغة طي⁽⁶⁾، (وبعضهم لا يميزه، ومن الكثير (مَنْ ذَا الَّذِي)⁽⁷⁾ إذ لا يدخل موصولاً على موصولٍ إِلَّا شاذاً كقراءة زيد بن علي (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)⁽⁸⁾ بفتح الميم واللام⁽⁹⁾)، قال الرضي: يجوز الكوفيون كون «ذا» و«جميع» أسماء

(1) انظر الباب الثاني، مخي اللب 2 / 435.

(2) القصص: 65.

(3) في (س) بزيادة: كما سيأتي بعد أسطر.

(4) في (س): (ماذا لقيت).

(5) في (س): (لأنه).

(6) في «ذو» الطائفة أربع لغات أشهرها أنها لا تنصرف مع بنائها، والثانية: ذو لفرد المذكر ومشاء ومجموعه، وذات لفرد المؤنث ومجموعه، والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: ذوات، والرابعة: وهي تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها، انظر شرح الرضي على الكافية 3 / 23.

(7) البقرة: 255، أي: من الكثير هنا مجيء «ذا» الإشارية بعد «مَنْ» ثم بعده اسم موصول، ولا يجوز جعل «ذا» بعده موصولاً لئلا يدخل موصول على موصول بعده.

(8) البقرة: 21.

(9) انظر الكشف: 122، والبحر المحيط 1 / 234.

- زيد بن علي هو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، يكنى أبو الحسين، ويقال له: زيد الشهيد، روى عن أبيه وأخيه أبي جعفر الباقر وغيرهما، توفي سنة 122 هـ. تهذيب الكمال 479 / 6، وتهذيب التهذيب 419 / 3، والأعلام 59 / 3.

الإشارة موصولاً بعد «ما» استفهامية كانت أو لا، استدلالاً بقوله تعالى: (ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ)⁽¹⁾

أي: أنتم الذين، و (مَا تِلْكَ بَيِّمِينَكَ)⁽²⁾ أي: ما ألي⁽³⁾، وَلَمْ يَجُوزْ البصريون ذلك إلا في «ذا» بشرط كونه بعد «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين إذا لم تكن زائداً⁽⁴⁾، وقال ابن قاسم: وَمَنْعَ بعض النحويين وقوع «ذا» موصولة بعد «مَنْ»⁽⁵⁾ لَأَنَّ «مَنْ» يختص بمن يعقل، فليس فيها إبهام كما في «ما».

(مسألة)

(فاصْذَعْ بما تُؤْمَرُ)⁽⁶⁾ تقدّم إعرابه في بحث «ما»⁽⁷⁾ («ما» مصدرية، أي: بالأمْر، أو موصول اسمي، أي: بالذي تُؤْمَرُهُ، على حدّ قولهم:

أَمْرُكَ الْخَيْرَ

وأما من قال: «أمرتك بكذا» وهو الأكثر [فمشكل]⁽⁸⁾، لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً، نحو: (وَيَشْرَبْ مَا تَشْرَبُونَ)⁽⁹⁾ أي: منه، وقد يقال: إِنَّ «اصْذَعْ» بمعنى: «أؤْمَرُ» فيكون التقدير: فأؤمر بما تُؤْمَرُ بِهِ (وأما) فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بما كَلَّهُوا في

(1) البقرة: 85.

(2) طه: 17.

(3) في (س): بزيادة: يمينك.

(4) شرح الرضي على الكافية 24/3.

(5) الجنى الداني ص 23.

(6) الحجر: 94.

(7) انظر بحث (ما)، معني اللبيب 346/1.

(8) في (س): (فيشكل).

(9) المؤمنون: 33.

الأعراف⁽¹⁾، فيحتمل أن [يكون⁽²⁾] الأصل: بما كذبوه، فلا إشكال) لأن حذف العائد المنصوب كثير؛ بل أكثر⁽³⁾ (أو بما كذبوا به، ويؤيده التصريح به في سورة يونس⁽⁴⁾)، وإنما جاز اختلاف المتعلق لأن (مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) بمنزلة «كذبوا» في المعنى، فيتفق متعلق الجارين (وأما (ذَلِكَ الَّذِي يُشْرُ اللَّهُ عِبَادَهُ)⁽⁵⁾ فقيل: «الذي» مصدرية⁽⁶⁾، أي: ذلك تبشير الله) [هذا على رأي يونس وهو قول الفراء⁽⁷⁾]، (وقيل: الأصل يشْرُ الله به ثم حذف الجار توسعاً فانتصب الضمير ثم حذف⁽⁹⁾) قيل: لو فُتِحَ باب حذف العائد المجرور بهذا الطريق لوجد السبيل إلى حذف كل عائد مجرور، وبطلانه معلوم، والأولى أن يُقدَّر ذلك التبشير الذي يشْرُه الله عباده كما قال الزخشري، نعم قال أبوحيان: وليس بظاهر؛ إذ لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه⁽¹⁰⁾.

(1) الآية 101.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: من الذكر.

(4) الآية: (ثم مبتنا من بعده رسلاً إلى قومهم فجاءوهم بالبينات فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل كذلك نطبع على قلوب المعتدين) يونس: 44.

(5) الشورى: 23.

(6) في (س) بزيادة: وقد تقدم كون «الذي» مصدرية في المثال الرابع من الجهة الثالثة، لكنه مردود بجواز كون «الذي» موصولاً صفة لمحذوف كما في (خضتم كالذي خاضوا)، وهذا الكلام للدمايني، انظر حاشية الشمني 2/ 223.

(7) ذكر المصنف هذا من قبل عن يونس والفراء والفارسي، وأنه ارتضاء ابن خروف وابن مالك، وعلى رأي يونس لا يحتاج المصدرية إلى عائد، وكذا قال الفراء، انظر شرح التسهيل 1/ 215، وانظر الارتشاف 2/ 996، ومعاني القرآن للفراء 1/ 446، سورة التوبة آية 69 قوله تعالى: (وخضتم كالذي خاضوا) قال الفراء: «يريد كخوضهم الذي خاضوا» وانظر حاشية الدسوقي 3/ 262.

(8) ساقط من (س).

(9) الدر المصون 6/ 80.

(10) قائله الدمايني، انظر حاشية الشمني 2/ 223، وانظر الكشف 4/ 222 والبحر المحيط 7/ 493.

(مسألة):

يموز في نحو: (تماماً على الذي أحسن⁽¹⁾) كون «الذي» موصولاً اسماً،
فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الذي أحسنه فالمراد حيثلج بالذي:
[إمّا]⁽²⁾ غير من يعقل كما قال ابن قتيبة⁽³⁾، أي: على الذي أحسن موسى من
العلم والشرائع، من أحسن/ الشيء أجاد معرفته، أي: زيادة على علمه،
[وإمّا]⁽⁴⁾ من يعقل، أي على العبد الذي أحسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما أير
به، وقد فسّر الزخشي بهما⁽⁵⁾، (وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج إلى عائد، أي:
تماماً على إحسانه)، على أن الضمير «أحسن» لله تعالى أو لـ«موسى»، (وكونه
نكرة موصوفة⁽⁶⁾ فلا يحتاج إلى صلة⁽⁷⁾⁽⁸⁾)، قال أبوالبقاء: وليس بشيء⁽⁹⁾، لأن
الموصول لا بد له من صلة، (ويكون «أحسن» حيثلج اسم تفضيل، لا فعلاً
ماضياً، وفتحة إعراب لا بناء، وهي علامة الجر⁽¹⁰⁾)، لأنه غير متصرف، (وهذان
الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني) ونقل ابن عقيل عن ابن

(1) الأنعام: 154، تقدمت في حرف الكاف، وتكررت في الباب الثالث «جعل المتعلق الواجب الحلال لعل أو وصفاً».

(2) ساقط من (س).

(3) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 399، ص 400، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 263 والشني 2/ 223.

(4) في (س): (ويموز أن يراد به).

(5) الكشف 77/ 2.

(6) في (س) بزيادة: بأحسن.

(7) في (س) بزيادة: ولا إلى عائد.

(8) ذكر هذا أبوحيان لبعض محاة الكوفة، ونقله عنه الشني، انظر البحر المحيط 4/ 255، والشني 2/ 223.

(9) في (س) بزيادة: وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني كابن مالك فإنه قال في

التسهيل: وقد يقع الذي مصدرية وموصوفة مجرّفة وشبهها في امتناع لحاق الـ«هـ» فالأولى نحو: مررت بالذي أشبك، والثانية: مررت بالذي مثلك، حكاهما الفراء عن العرب، وحصل من ذلك أن «الذي» يكون موصولة وموصوفة مستغنية بالصفة، ومصدرية محكوماً بمجرّيتها.

مالك أنه قال: وهو حاصل كلام أبي علي، وهو مذهب الفراء، وهو صحيح، وبه أقول⁽¹⁾.

(مسألة:

لحو: «أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ» يجوز فيه كون «ما» بمعنى «الذي»، وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف) لاحتياج الجملة الواقعة صلة أو صفة إليه، (وكونها مصدرية فلا عائد، ولحو: (حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)⁽²⁾) يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية؛ لأن المعاني لا يتفق منها⁽³⁾، وكذا (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)⁽⁴⁾ فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبون) و(مَا رَزَقْنَاهُمْ) بالحب والزق، وتأويل هذين بالحبوب والمرزوق، فقد تَعَسَّفَ من غير مُخْرَجٍ إلى ذلك⁽⁵⁾ وإنما حكم بالتعسف؛ لأن التأويل على التأويل جمع بين المجازين فلا يرتكب من غير داع، (وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة، ولا دليل في «مَرَزَتْ» بما مُعْجِبَ لَكُ» لاحتمال الزيادة، ولو ثبت لحو: «سَرَّنِي مَا مُعْجِبٌ لَكُ» ثبت ذلك) لانتفاء احتمال الزيادة، لعدم وقوعها بعد الباء، وفيه بحث لما مر في «ما» الزائدة أنها تقع بعد الرفع، مثل: «شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو»⁽⁶⁾.

(انتهى⁽⁷⁾)، ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية، لحو: (فَبِمَا تَقْرَبُهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) (8) (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ)⁽⁹⁾ رد لدعوى أبي

(1) المساعد 167/1، وانظر شرح التسهيل 219/1، ومعاني القرآن للفراء 365/1.

(2) آل عمران: 92.

(3) أي: المعاني التي منها الحبة، إذ لو كانت مصدرية لكان التقدير: حتى تنفقوا من حبكم، وذلك غير ممكن.

(4) البقرة: 3.

(5) في (س) بزيادة: جواب لقوله: فإن ذهبت.

(6) انظر بحث «ما» الزائدة، مفتي اللبيب 342/1.

(7) أي: كلام أبي حيان، انظر البحر المحيط 180/1.

(8) المائدة: 13.

(9) آل عمران: 159.

حيان احتمال زيادة «ما» في المثال بأنّ الباء فيه للإلصاق، لا لسببية⁽¹⁾، قيل: وفيه إشعار بموافقة أبي حيان على أنّه لو سمع «سرّني ما معجب» ثبت كون «ما» موصوفة، والظاهر أنّه لا يشته، ولو سمع ذلك، لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها⁽²⁾، وأجيب بأنّ كلام أبي حيان مبني على الأصل، وهو عدم الحذف⁽³⁾.

(مسألة)

إذا قلت: «أعجبني من جاءك» احتمل كون «من» موصولة أو موصوفة صوابه الواو كما مرّ، (وقد جَوَّزُوا⁽⁴⁾) في (وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ)⁽⁵⁾، وفيه سؤال مشهور، وهو أن عطّ الفائدة الخبر، ولا فائدة في هذا الخبر، إجاب التفازاني بأنّ مضمون الجار والمجرور مبتدأ، بمعنى: وبعض الناس من هو كذا، فيكون منطاط الفائدة تلك الأوصاف⁽⁶⁾، وفي قول الحماسي:

فَمِنْهُمْ لِيُوثَّ لَا تُرَامُ وَيَنْضُفُهُمْ مَّا قَمَشَتْ وَضَمَّ حَبْلُ الْخَاطِبِ⁽⁷⁾

(1) في (س) بزيادة: «وما» لا تزداد بعد الباء إلّا إذا كانت للسببية.

(2) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 223/2.

(3) أجاب عنه الشمني، انظر حاشية الشمني 224/2.

(4) أي جَوَّزُوا الوجهين: الموصولة والموصوفة في «من» في الآية.

(5) البقرة: 8، وانظر الكشف 94/1.

(6) حاشية السد على الكشف ل/ 28.

(7) بيت من الكامل لموسى بن جابر الحنفي ي الأغاني 318/11، وديوان الحماسة للمرزوقي ص 363،

وخزانة الأدب 295/1، ويحيى بن منصور الحنفي في جمهرة اللغة ص 707، وبلا نسبة في الاشتقاق ص

245، والمختصص 151/15، والشاهد في «فمنهم ليوث» حيث إن مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى

«ومن الرجال رجال»، ويكون منطاط الفائدة الأوصاف المذكورة.

- والحماسي هو: موسى بن جابر بن أرقم بن سلمة بن عبيد الحنفي اليمامي، شاعر نصراني جاهلي،

كثير الشعر، وكان يلقب أزريق اليمامة، ويعرف بابن ليلى، ويقال له: ابن الفريعة، توفي سنة 1369

هـ شرح الحماسة للمرزوقي 363/1، وخزانة الأدب 296/1، والأعلام 320/7.

تأنيس لما ذكرنا، حيث وقع قرينة منهم، وهي بعضهم مبتدا لا خيراً،
(وضمف أبوالبقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإيهام⁽¹⁾،
وأجيب بأنها نزلت في عبدالله بن أبي) رئيس المنافقين (وأصحابه⁽²⁾).

⁽¹⁾ البيان 27/1.

⁽²⁾ الجيب أبوحيان انظر النهر الماد 50/1، وتبعه السمين في الدر 110/1، وابن عادل الحنبلي في اللباب 226/1.

- وعبد الله بن أبي هو: هو عبدالله بن أبي مالك بن الحارث بن عبيد الخزرجي، ويكنى أبا الحباب،
رأس المنافقين في الإسلام، كان سيد الخزرج في آخر جاهليتهم، وأظهر الاسلام بعد غزوة بدر، مات
سنة 9 هـ. الأعلام 65/4.

باب التوابع

(نحو: (أَمَّا يَرْبُ الْعَالَمِينَ رَبُّ مُوسَى وَهَارُونَ ⁽¹⁾) مجتمعة ⁽²⁾ بدل الكل) قاله أبو البقاء في الأعراف ⁽³⁾، وعُلمَ البيضاوي بقوله: لئلاَّ يَتَوَهَّم أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ فِرْعَوْنَ ⁽⁴⁾، وقيل: نعت لـ «رب العالمين» ⁽⁵⁾ وفيه بحث، (وعطف البيان) قاله الزخشي في الشعراء، وعُلمَ بأنَّ فِرْعَوْنَ كان يدعى 390/ب الربوبية، فأرادوا أن يعزلوه ⁽⁶⁾، وتبعه المصنف، وأما ما ذكره في الباب الرابع من أنَّ ابن طراوة ذهب إلى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ⁽⁷⁾، فليس بمرضي عنده كما لا يخفى.

(ومثله (تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَاسْحَقَ) ⁽⁸⁾ قال أبو البقاء: «إبراهيم» وما بعده بدل تفصيلي من آبائك ⁽⁹⁾، وقال الزخشي: عطف بيان ⁽¹⁰⁾، وقال المهدوي: منصوب بإضمار «أعني» ⁽¹¹⁾. ((فانظر كيف كان عاقبة

(1) الأعراف: 121، 122، وانظر سورة الشعراء: 47، 48.

(2) أي: «رب موسى».

(3) البيان 438/1.

(4) تفسير البيضاوي 354/1.

(5) انظر تفسير اللباب 264/9.

(6) الكشف 319/3.

(7) انظر الباب الرابع: ما افرق فيه عطف البيان والبدل، الأمر السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول 527/2 من معني اللبيب، وفيه رد المصنف على ابن طراوة وابن مالك.

(8) البقرة: 133.

(9) البيان 101/1.

(10) الكشف 219/1.

(11) انظر قول المهدوي في البحر المحيط 573/1.

- والمهدوي هو: أبو العباس أحمد بن عامر بن أبي عباس المهدوي النخعي، مفرئ أندلسي، نحوي لغوي مفسر عالماً بالأدب والقراءات، أصله من المهديّة بالقيروان، له كتب منها: «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» وهو تفسير كبير للأيات يذكر القراءات والإعراب، واختصره وسماه «التحصيل في مختصر التفصيل» وتعليق القراءات السبع، توفي سنة 440 هـ. إنباء الرواة 126/1، وفيغية الرواة 351/1، والأعلام 184/1.

مَكْرِبِهِمَ إِنَّا دَمَرْتَاهُمْ⁽¹⁾ فيمن فتح الهمزة، عاصم وحمة والكسائي⁽²⁾، (ويحتمل هذا تقدير مبتداً أيضاً، أي: هي)، أي: العاقبة ((إِنَّا دَمَرْتَاهُمْ)) يشعر كلامه بأنه يحتمل⁽³⁾ البيان؛ لكن لم أقف عليه، وقد ذكر الحلبي منه عشرة أوجه: كونه على حذف الجار، أي: لِإِنَّا، وكان تامة وعاقبة فاعل، وكيف حال. وكونه بدلاً من «عاقبة».

وكونه خبر مبتداً محذوف، ويجوز مع هذه الثلاثة أن تكون ناقصة، ويعمل «كيف» خبرها، فتصير الأوجه ستة، وتزيد مع الناقصة وجهاً آخر، وهو أن يعمل «عاقبة» اسمها و«إِنَّا» خبرها، وكيف حال. وكون «كان» زائدة، و«عاقبة» مبتداً خبره «كيف» و«إِنَّا» بذل من «عاقبة». وكونه على حذف الجار، إلا أن الباء ذكره أبوالبقاء، وكونه بدلاً من «كيف»، وهذا وَهْمٌ من قائله⁽⁴⁾.

(مسألة):

لحو: (سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)⁽⁵⁾ يجوز فيه كون «الأعلى» صفة لـ«اسم» أو صفة لـ«الرَّبِّ»، وعلى الأول يتعين جعل «الذي» نعتاً لـ«الاسم»، أو مقطوعاً؛ لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بصفة غيره، وهنا سؤال

(1) النمل: 51.

(2) في النشر 338/2، «قرأ الكوفيون ويعقوب بفتح الهمزة وقرأ الباقون بكسرها». وفي الحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 330/2 «عاصم وحمة والكسائي ويعقوب وخلف بفتح الهمزة... والباقيون بكسرها».

(3) في (س) بزيادة: عطف.

(4) انظر الدر المصون 320/5.

(5) وفي البيان قال أبوالبقاء: «هو في موضع نصب، أي: بالثا أو لِإِنَّا».

مشهور⁽¹⁾، وهو أن المقصود بالتسبيح هو الربّ تعالى، لا اللفظ الدّال عليه، فكيف علّق التسبيح بالاسم⁽²⁾؟ قال أبوالبقاء: قيل لفظه اسم زائدة، [وقيل:]⁽³⁾ في الكلام حذف مضاف، أي: سَبَّحَ مسمى اسم ربك، ذكرهما أبوعلي في كتاب الشعر، وقيل: هو على ظاهره، أي: نَزَّهَ اسمه على الابتذال والكذب إذا أقسمتَ به⁽⁴⁾.

(وأما نحو: «جاءني غلامٌ زيدٍ الظريف» فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلاّ بدليل؛ لأنّ المضاف إليه إنّما جيء به لغرض التخصيص) الظاهر لغرض التعريف، (ولم يؤتَ به لذاته)، قيل: الفرق بينهما أنّ المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف، وهو التسبيح، ومضافٌ لما بعده، وليس المضاف إليه في المثال كذلك⁽⁵⁾، (وعكسه) أي: عكس المثال: (كُلُّ فِتَى يَتَّقِي فَأَيُّزُ⁽⁶⁾) (فالصفة للمضاف إليه) لألّ للمضاف كما في المثال، فالعكس بمعنى القلب، لألّ العكس المنطقي، (لأنّ المضاف) الذي هو «كُلُّ» (إنّما جيء به لقصد التعميم لألّ للحكْم عليه، ولذلك) [أي: لكون المقصود في مجيء المضاف في «كل فتى»]⁽⁷⁾ (ضعف قوله:

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وهو أنه يوهم كون الاسم عين المسمى، لأنّ المقصود تنزيهه تعالى، لا تنزيه اسمه، أجاب البيضاوي: بأنّ المراد به اللفظ، لأنّه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة له عن الرّفث وسوء الأدب.

⁽²⁾ هذا الكلام والزيادة التي في (س) من كلام الدمايني، انظر حاشية الشمي 225 / 2.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ التيان 2/ 498، 499، وما نسب إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيَّ لم أجده في كتاب الشعر.

⁽⁵⁾ قاله الشمي، انظر حاشية الشمي 225 / 2.

⁽⁶⁾ هذا شطر بيت من المتقارب، ولم نقف له على تنمة ولا قائل، كذا في حاشية الدسوقي 3/ 266، ومنهني اليب لتحقيق محمد محي الدين عبدالحمد 2/ 651 ولم أجده عليه تعليقا في شرح أبيات، ولا شرح الشواهد للسيوطي، والشاهد في «كل فتى جائزه» حيث الصفة «فائز» للمضاف إليه «فتى» الغني بعكس المثال السابق.

⁽⁷⁾ في (س): (لكون الصفة في «كل فتى يتقي» للمضاف إليه).

وَكُلُّ أَخٍ مُقَارِبُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

تقدم شرحه في «الإلا»⁽¹⁾، فإن قوله: «إلا الفرقدان» صفة لـ«كل»، لا لـ«أخ» ولا لألجر»⁽²⁾.

(مسألة:

نحو: (هَذَيْنِ لِمُتَعِينِ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)⁽³⁾ و«مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكون تابعاً، أو بإضمار «أعني»، أو «أمدح»، أو «هو» (هَذَا في المثال، وفي الآية يُقَدَّرُ «هم»)⁽⁴⁾، (وعلى التبعيّة فهو نعت لا بدل)، وجه تعيين النعت فيهما أن الموصول [الذي يمكن]⁽⁵⁾ جعله نعتاً⁽⁶⁾ [يُمْتَنَعُ جعله بدلاً على أن ذا اللام أخرف منه عند ابن كيسان⁽⁷⁾؛ لأن الموصوف أخص من النعت، قال الرضي: فإن وجدت الأخص في مذهب تابعاً لغير الأخص فهو بدل عند صاحب اهل المذهب]⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

نعم ذكر الحلبي⁽¹⁰⁾ في الآية ثلاثة أوجه أظهرها أنه نعت والثاني بدل، والثالث عطف بيان⁽¹¹⁾.

(1) انظر مبحث «إلا» شاهد رقم (106).

(2) في (س) بزيادة: والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود، و«كل» لإفادة الشمول فقط، وفيه أيضاً فصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

(3) البقرة: 2، 3.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (أما ما يمكن).

(6) في (س) بزيادة: يتعين هذا ويتبين عن غيره، ولهذا لم يذكر الزخشري ولا أبوالبقاء غيره.

(7) انظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي على الكافية 2/ 313.

(8) المصدر السابق.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: وغيره.

(11) الدر المصون 1/ 92.

- في (س) بزيادة: ويؤيد ما ذكرنا.

(إلا إذا تعدّر، نحو: (وَنَلَّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ ⁽¹⁾) لأن النكرة لا تُوصف بالمعرفة) وكونه بدلاً لا يتعيّن؛ لاحتماله النعت المقطوع كما صرّح به في النوع الثاني ⁽²⁾.

⁽¹⁾ الهمزة: 1، 2.

⁽²⁾ انظر النوع الثاني من الجهة السادسة وهو «يشترط التعريف في عطف البيان ونعت المعرفة، والتذكير في الحال والتثنية».

(باب حروف الجر)

مسألة: لمحو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» محتمل الكاف عند المعربين الحرفية، فيتملّق باستقرار؛ وقيل: لا تتعلق⁽¹⁾، هذا قول الأخفش وابن عصفور⁽²⁾، (الاسميّة⁽³⁾) فتكون مرفوعة المحلّ وما بعدها جرّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتفاق، لعدم الحاجة إليه كما في «زيدٌ مثل عمرو»، (ولمحو: «جاءَ الذي كَزَيْدٍ» يتعيّن الحرفيّة، لأنّ الوصل)، أي: كون الشيء صلة للموصول بالمتضافين⁽⁴⁾ «ممتنع»، بخلاف الجار والمجرور.

- مسألة: «زيدٌ عَلَى السُّطح» محتمل «على» الوجهين) كَوْنٌ «على» حرفاً، وكونها اسماً⁽⁵⁾ بمعنى «فوق» (وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف)، لأنها في موضع الخبر.

- مسألة: قيل في لمحو: (والضُّحَى واللَّيْل)⁽⁶⁾: أنّ الواو الثانية (محتمل العاطفة والقسميّة، والصواب الأول)؛ لعدم احتياجه إلى تقدير جواب آخر،

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وقد تقدم في الباب الثالث أن هذا...

⁽²⁾ ذكر في الباب الثالث « ذكر ما لا يتعلق » في شبه الجملة أن الأخفش وابن عصفور ذهب إلى أن كاف الشيء لا تتعلق... انظر شبه الجملة 2/ 510. معنى اللبيب وانظر رأي الأخفش وابن عصفور في شرح الجمل لابن عصفور 1/ 483، والجني الداني ص 86، والارتشاف 4/ 1710

⁽³⁾ ذهب سيبويه إلى أن استعمالها اسماً إنما يميز في ضرورة الشعر، وذهب الأخفش والفارسي وابن مالك على أنها تكون اسماً في الكلام وقد كثر جرّها بالحرف وأخيف إليها واستند إليها، لكن كل هذا في الشعر. انظر الكتاب 1/ 407، انظر رأي الأخفش في الجني الداني ص 79، وسر صناعة الإعراب 1/ 290، وشرح السهيل لابن مالك 3/ 169، ورأي الفارسي في الإيضاح ص 207.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: أي: بالمضاف والمضاف إليه.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: ظرفاً.

⁽⁶⁾ الضحى: 1، 2.

لاتحاد القسم والمقسم به، (ولاً فلا يحتاج كل إلى جواب)، لتعدد القسم والمقسم به، (ومما يوضحه)، أي: رجحان الأول، (مجيء الفاء محل الواو (في أوائل سورتي والمرسلات⁽¹⁾ والنازعات⁽²⁾)، فإن الفاء لا يكون للقسم، فيتعين العطف، فيناسب حمل سورة الضحى عليها.

⁽¹⁾ الآية: (والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً) المرسلات: 1-2.

⁽²⁾ الآية: (والنازعات عرفاً والناشطات نشطاً والساججات ساجاً فالسافات سافاً) النازعات: 1-4.

(باب في مسائل⁽¹⁾ مفردة

مسألة: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ)⁽²⁾ فيمن فتح الباء) ابن عامر، وأبو بكر⁽³⁾، (يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول⁽⁴⁾ - وهو الأولى -، لوليه الفعل، ولأنه أقرب إلى المفعول به من الآخرين؛ ولهذا لم يرجع أحدهما (أو الثاني أو الثالث⁽⁵⁾)، ونحو: (ثم نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى)⁽⁶⁾ النائب الظرف⁽⁷⁾ أو الوصف) يعني «أخرى» فإنها في الأصل صفة مصدر محذوف، أي: نفخ فيه نفخة أخرى، (وفي هذا ضعف، لضعف قولهم: «مِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ») أي: سَيَّرَ طَوِيلًا، لأن شرط قيام المصدر مقام الفعل أن يكون ملفوظاً به كما قال الرضي⁽⁸⁾، ولأنه يلزم الجمع بين المجازين كما قال المصنف في «ما» الكافة⁽⁹⁾.

- مسألة:

«تَجَلَّى الشَّمْسُ» يحتمل كون «تَجَلَّى» ماضياً ثركت التاء من آخره مجازية التانيث، وكونه مضارعاً أصله: «تَتَجَلَّى» ثم حُذِفَتْ إحدى التائمين على حد قوله تعالى: (نَارًا تَلْظَى)⁽¹⁰⁾ ولا يجوز في هذا كونه ماضياً، وإلا لقل: «تَلْظَتْ»؛ لأن

(1) لم يذكر المصنف إلا مسألتان، وعُيِّلَ الدسوقي بقوله: «مراده بالجمع ما فوق الواحد» حاشية الدسوقي على المتن 268/3.

(2) النور: 36.

(3) النشر في القراءات العشر 2/332.

(4) وهو «له».

(5) والثاني هو «فيها»، والثالث هو «العدو».

(6) الزمر: 68.

(7) في (س) بزيادة: لفرة من الفعل.

(8) شرح الرضي على الكافية 1/220.

(9) انظر قول المصنف في «ما» الكافة، متني اللب 1/337.

- ولعلة أخرى وهي: أنه إذا وُجِدَ في الجملة ظرف ومصدر كان الظرف أولى بالابتداء من المصدر ولأن

الجار والمجرور هو القائم مقام المفعول به عند حذف الفاعل، انظر حاشية الدسوقي 268/3.

(10) الليل: 14.

التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً، وبما ذكرنا من الوجهين؛ بل من الوجه الثاني⁽¹⁾ (في المثال الأول تعلم فساد قول من استدلّ على جواز نحو: «قَامَ هُنْدٌ» في الشعر بقوله:

نَمْنَى ابْتَيَّ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا⁽²⁾

صدر بيت من الطويل للبيد عجزه:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ⁽³⁾.

(يجوز أن يكون أصله: تتمنى)، فلا يمكن الاستدلال به، أو يضعف، فإن قيل: ليس شوكة التأنيث ضعفت بالتثنية، فجوز تذكر الفعل كما في قوله تعالى:

⁽¹⁾ عُلِمَ الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعاً محذوفاً من إحدى الشاهدين ... انظر حاشية الشمني 226/2.

وفي حاشية الدسوقي على المغني 3/268: «واجب بأن قوله: «وبما ذكرنا من الوجهين» فيه حذف مضاف، أي: من جواز الوجهين وهو كون «تجلى» ماضياً أو مضارعاً فالسقوط جاء من جوازهما».

⁽²⁾ البيت للبيد بن ربيعة في الأغاني 15/379، وخزانة الأدب 4/314، وشرح أبيات المغني 22/2، وشرح المفصل 8/99، وشرح الرضي على الكافية 3/397، وأمالى الشجري 2/317، والشاهد فيه شذوذ حذف التاء من «قمنى» لأن فاعله حقيقي التأنيث وهو «ابتئى».

⁽³⁾ في (س) بزيادة: ويعدّه:

فقوماً وقولاً بالذي تعلمانه	ولا تخمشاً وجهها ولا تحلقاً شعراً
وقولاً هو المرء الذي لا صديق	أضاع ولا غنان الخليل ولا غرر
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

«إلى الحول» متعلق بقولاً، وقوله ثم اسم السلام عليكما، كناية عن الأمر بترك ما كان أمرهما به من القول والبكاء، والاسم مقحم، وقد استشهد به أبوالبقاء وغيره على ذلك.

(قَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)⁽¹⁾، قيل تذكيره في الآية بناء على كون نسوة جمع تكسير لم يبق فيه لفظ الواحد بخلاف الثنية، ولهذا لم يُسمع «قَامَ الهندان»⁽²⁾.

(الجهة السادسة: أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في باب شيئاً، ويشترطون في آخر نقيض ذلك/ الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم)⁽³⁾ يعني بها اتیان الفعل على ما ينبغي، (وصحيح أقيستهم، فإذا لَمْ يتأمل العرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فلتورد أنواعاً من ذلك مُشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:
النوع الأول: اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للعت) [قال الرضي: إن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق]⁽⁴⁾، ولذلك استضعف سيبويه، نحو: «مررتُ برجل أسد» وصفاً⁽⁵⁾، قال ابن الحاجب في شرح كافيه: لا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره⁽⁶⁾، لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى من المتبوع هو المشتق، ثوهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق.

(ومن الوهم في⁽⁷⁾ الأول قول الزخشي في (مَلِكُ النَّاسِ إِلَهُ النَّاسِ)⁽⁸⁾ إِنْهُمَا عَطْفًا بَيَانٍ⁽⁹⁾، والصواب أنهما نعتان)، [ويجوز أن يكونا بدلين]⁽¹⁰⁾، (وقد يُجَاب بأنهما جريا مجرى الجوامد؛ إذ يُستعملان غير جاريتين على موصوف، وتجرى عليهما الصفات، نحو قولنا: «إله واحد»، و«ملك عظيم») ويُجَاب عن

(1) يوسف: 30.

(2) انظر البحر المحيط 301/5، وتفسير اللباب 77/11، والنسوة اسم جمع عند سيبويه والمبرد، انظر المقتضب 292/2.

(3) في (س) بزيادة: ويراد بالحكمة هنا.

(4) في (س): (قال الرضي: هذا مذهب الجمهور).

(5) شرح الرضي على الكافية 289/2، وانظر الكتاب 434/1.

(6) المصدر السابق.

(7) أي: عطف بيان.

(8) الناس: 2، 3.

(9) الكشف 828/4.

(10) في (س): (وجوز الحلبي كونهما بدلين أيضاً).

الثاني بما صرّح في الكشف بأنّ الإله اسم غير صفة⁽¹⁾، واعتُرض بأنه متناقض يجعله معنى المعبود، وأجاب التفتازاني بأنه لم يجعله بمعنى المعبود حتى يكون صفة، بل جعله اسماً يقع على المعبود ثم غلب على المعبود بحق، وهذا القدر لا يقتضي الوصفية.

(ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: «مررت بهذا

الرجل»:

إنّ الرجل نعت)، قال ابن الحاجب⁽²⁾: إئما التزم وصف⁽³⁾ هذا بذوي اللام للإيهام⁽⁴⁾، [قال ابن عطية في أول سورة يوسف: القرآن نعت لهذا، ويجوز فيه البدل، وعطف البيان فيه ضعيف⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾.

(قال: ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمهم أن عطف البيان لا يكون إلّا أخصّ من متبوعه، وليس كذلك فإثمه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخصّ من النعت، وقد هُدِيَّ ابن السيّد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جنّي⁽⁷⁾، انتهى) (ظاهر كلام الرضي أن الحامل لهم على ذلك ليس ما قاله ابن مالك، بل هو صدق حدّ النعت عليه⁽⁸⁾)، فإثمه قال: والأكثر على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره، ولأنّه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجوليّة، وهذا حدّ النعت، [أي: ما دلّ على معنى من متبوعه⁽⁹⁾،

(1) في الكشف 828/4 «إله الناس، خاص لا شركة فيه فجعل غاية للبيان».

(2) في (س): (منهم ابن الحاجب حيث قال:).

(3) في (س) بزيادة: باب.

(4) شرح الرضي على الكافية 316/2.

(5) المحرر الوجيز 219/3.

(6) ساقط من (س).

(7) انتهى كلام ابن مالك، انظر شرح التسهيل لابن مالك 320/3.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق، والجواب أنه ليس بشرط في

الوصف^(2X1).

(قلت: وكذا الزجّاج والسهيلي، قال السهيلي: وأما تسمية سيويه له نعتاً

فتسامح، كما سُمّي التوكيد وعطف البيان صفة⁽³⁾)، قيل: هذا تشبيه الشيء بنفسه

مع غيره.

(وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك) أي: في نحو: «مررت

بهذا الرجل» (الصفة والبيان، ثم استشكله بأنّ البيان أعرف من المبين وهو

جامد)؛ قيل: وقد يمنع هذا، وقد أسلفنا في فصل «ال» أن سيويه جعل ذا الجمّة

من قولهم: بأنّ هذا الجمّة، عطف بيان واسم إشارة أخصّ منه، ونحن قد أسلفنا

الجواب هناك⁽⁴⁾.

(والنعت دون المنعوت أو مُساوٍ لهُ) يعني في رتبة التعريف، فلا يكون

النعت أعرف من المنعوت، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف حتى تظهر هذه

المسألة، فمذهب سيويه وعليه الجمهور أن أعرفها المضمّر ثم العلم/ ثم اسم

الإشارة ثم ذو اللام والموصول، [وأما المضاف إلى أحد الأربعة، فتعريفه مثل

⁽¹⁾ شرح الرضي على الكافية 1/377.

⁽²⁾ في (س) زيادة: ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام، أما اسم الجنس، فلأنه هو الدال على الماهية، والحاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار إليه وأما التعريف باللام، فلأن تعيين الماهية خصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها علم من اسم الإشارة، فلم يبق إلا تطابق النعت والمنعوت مع أنهما كلمات بمنزلة قولك: الرجل المعهود، لأن اللفظ هذا لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دلّ عليه الرجل، وهذه الفائدة تحصل من لام المهد، فنظرة شدة احتياج المبهّم إلى صفة، فيفهم من هذا أن الحامل لم على ذلك صدق حدّ النعت عليه لا ما ذكره ابن مالك. وهذا الكلام للشمني، انظر حاشية الشمني 2/226.

⁽³⁾ في نتائج الفكر للسهيلي ص 168، قال السهيلي: «... كقولك: هذا الرجل، فالرجل تبين له هذا، أي: عطف بيان، وتبينه بالجنس الذي يشير إليه أكد من تحلّته بالنعت...»، وانظر الكتاب 2/351، 359، 378، 2/184.

⁽⁴⁾ انظر فصل «ال» وانظر الكتاب 2/184، 186، 190، 191، والمعم 3/159.

تعريف المضاف إليه⁽¹⁾ [عند سيويه]⁽²⁾، [وأنقص منه عند المبرد]⁽³⁾، فالظريف في «رايت غلام الرجل الظريف» بدل عند المبرد⁽⁴⁾، وصفة عند سيويه⁽⁵⁾، ومذهب الكوفيون أن الأعراف العلم ثم المضمّر ثم المبهّم ثم ذو اللام، وعند ابن كيسان أعرّفها المضمّر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول⁽⁶⁾، وعند ابن السراج أعرّفها اسم الإشارة ثم المضمّر ثم العلم ثم ذو اللام⁽⁷⁾، وقال ابن مالك: أعرّفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا يشبه مفسره ثم اسم الإشارة والمنادى ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه⁽⁸⁾، (وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنه إذا قُدِّرَ، أي: ذو اللام في المثال⁽⁹⁾، نعتاً، فاللام فيه للعهد، والاسم مؤوّل بقولك: الحاضر أو المشار إليه، وإذا قُدِّرَ بياناً فاللام لتعريف الحضور، فيساوي)، أي: المعرّف الحضور (الإشارة بذلك) التقدير، (ويزيد) عليها (بإفادته الجنس المعين) الذي هو جنس الرجل (فكان) أي: الرجل على هذا التقدير (أخصّ) من هذا لعدم دلالة على الجنس المعين (قال: هذا)، أي: كون الرجل مؤوّل بالحاضر أو المشار إليه عند تقديره نعتاً (معنى قول سيويه) إن الرجل نعتٌ لاسم الإشارة (انتهى)⁽¹⁰⁾.

(1) في (س): (والمضاف في رتبة المضاف إليه فلا يوصف المرف باللام بالمضاف إلى غير المرف باللام).

(2) الكتاب 7/2، وشرح الرضي على الكافية 313/2.

- ساقط من (س).

(3) في (س): (وعند المبرد المضاف أنقص من المضاف إليه فيوصف المرف باللام بالمضاف إلى الأربعة).

(4) المنتضب 282/4.

(5) الكتاب 7/2.

(6) انظر رأي الكوفيين وابن كيسان في الباب 494/1، وشرح الرضي على الكافية 313/2.

(7) الأصول في النحو 313/2، وانظر الباب 494/1، وشرح الرضي على الكافية 313/2، والإنصاف 708/2.

(8) شرح التسهيل لابن مالك 115/1، وانظر شرح الرضي على الكافية 313/2.

(9) في (س) بزيادة: في نحو: مررت بهذا الرجل.

(10) شرح الجمل لابن عصفور 300/1، 301، 302، 303، 304. وقد تقدم زعم ابن عصفور في فصل

«ال»، انظر مغني اللبيب 62/1.

- وفي (س) بزيادة: كلام ابن عصفور.

(وفيما قاله نظراً لأنّ الذي يؤوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ «مَرَزْتُ بزيدٍ هذا»، فأمّا نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، إنّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟).
 قيل: إنّما احتاجوا⁽¹⁾ إلى تأويل هذا بمعنى المشار إليه، أو الحاضر؛ لأنهم يرون أنّ النعت لابدّ أن يكون مشتقاً أو مؤوَّلاً⁽²⁾، وهذا لا يقدر في تأويل ابن عصفور⁽³⁾، لأنّ «أل» متى سلّم كونه للحضور - كما يراه هو، وكان مدخوله هو الحاضر - لزم أن يكون الرجل بعد بمعنى الحاضر، لا من جهة كونه تفسيراً لهذا؛ بل من جهة دلالة الأداة⁽⁴⁾، (قال الزحشري في (دَلِكُمْ اللهُ رَبُّكُمْ)⁽⁵⁾): يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة، أو بياناً، و«ربكم» الخبر⁽⁶⁾)، ثم قال: لَوْلَا أنّ المعنى يأتى، وردّه أبوحيان أولاً: بأنّ الله علّم، لا جنس، فلا يُوصف به، وثانياً: بأنّه يكون قد أخبَرَ عن المشار إليه بتلك الصفات والأفعال أنّه مالِككم ومُصَلِّحكم، وهذا معنى سائغ لائق⁽⁷⁾، [وفي الكشف]:⁽⁸⁾ أمّا أبّا المعنى على تقدير⁽⁹⁾ الوصف، فقليل: إنّ المقصود أنّه المتفرد بالالهية؛ لأنّ المتفرد هو ربكم، لأنّ المشركين ما كانوا مُعترفين بالمتفرد على الإطلاق، وأمّا عطف البيان، فقليل: لأنّه⁽¹⁰⁾ تخييل الشركة، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ذلك الرُّجُلُ سيِّدُكَ عندي، فبه

(1) في (س) بزيادة: النحويون..

(2) في (س) بزيادة: بمشتق.

(3) في (س) بزيادة: ولا يدنعه.

(4) قائله الدماضي، انظر حاشية الشعي 227 / 2.

(5) الأنعام: 102، فاطر: 13.

(6) حيازة الزحشري في سورة فاطر، انظر الكشف 615 / 3، وفي سورة الأنعام، قال الزحشري: «ذلكم إشارة

إلى الموصوف مما تقدم من الصفات، وهو مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة» انظر الكشف 51 / 2.

- في (س) بزيادة: حيازة في سورة فاطر، ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة

أو عطف بيان، و«ربكم» خبر.

(7) البحر المحيط 292 / 7.

(8) في (س): (قال صاحب الكشف).

(9) في (س) بزيادة: تحويز.

(10) في (س) بزيادة: يوهم.

نوع شركة، لأنّ «ذا» اسم⁽¹⁾ مبهم⁽²⁾، (فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة)، وبينهما تناف⁽³⁾، ويُدفع بأنّه جاز أن يجعل بياناً نظراً إلى جموده، وصفة نظراً إلى جواز تأويله بالمشتق، كالمستحق للعبادة، (وجوز/ كون العلم نعتاً، وإنما يُنعت ولا ينعت به⁽⁴⁾)، قد يقال إنّما جعله وصفاً باعتبار أصله، لا باعتبار علمية⁽⁵⁾، (وجوز نعت الإشارة بما ليس مُعرّفاً بلام الجنس، وبذلك تمّ أجمعوا على بطلانه⁽⁶⁾)، وهذا أيضاً باعتبار أصله المنقول عنه قبل العلمية، وهو الإله الذي بمعنى المعبود، فاللام حينئذٍ للجنس، فكأنه قيل: ذلكم المعبود ربكم.

(النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتذكير للحال، والتمييز، وأقلّ «مين» ونعت النكرة.

ومِنِ الْوَهْمِ فِي الْأَوَّلِ⁽⁷⁾ قَوْلُ جَمَاعَةٍ فِي «صَدِيدٍ» مِنْ (مَاءٍ صَدِيدٍ)⁽⁸⁾،⁽⁹⁾ وَفِي (طَعَامٍ مَسَاكِينٍ)⁽¹⁰⁾ مِنْ (كَفَّارَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينٍ) فِيمَنْ نَوَّنَ «كَفَّارَةً»: [وَهُوَ مَا عَدَا نَافِعَ وَابْنَ عَامِرٍ]⁽¹¹⁾، قَالَ الْحَلِيزِيُّ: رَفَعَ طَعَامَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَنَّهُ بَدَلَ مِنْ «كَفَّارَةٍ»، وَأَنَّهُ بَيَانٌ لَهَا، قَالَهُ الْفَارَسِيُّ، وَأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ⁽¹⁾، (إنهما عطفًا

(1) ما نـبـه الشارح للزخـشـري لم أجده في الكشف في جميع السور التي فيها (ذلكم الله ربكم) وهي سورة يونس: 3، 32، والزمر: 6، وغافر: 62، 64، والأنعام: 102، وفاطر: 13.

(2) في (س) بزيادة: ونقل عن استاده أن ذلك يشار فيه إلى ما يسبق فللدلالة على جدادة ما بعده بسبب الأوصاف السابقة ولو كان وصفاً أو بياناً لكان المشار إليه ما بعده، قال: وهذا في الأول حسن دون الثاني إلا أن يكون قوله: أو عطف بيان إشارة إلى المذهب الذي يجعل الجنس الجاري على المبهم غير وصف فيكون حكمه حكم الوصف، أي: في كونه إشارة إلى ما بعده.

(3) في (س) بزيادة: لأنّ البيان لا يكون إلا جامداً والصفة لا تكون إلا مشتقاً.

(4) في (س) بزيادة: ويجاب بأنّه جار مجرى العلم لقلبه عنده.

(5) في (س) بزيادة: وبهذا يندفع قوله.

(6) في (س) بزيادة: فإن جملة نعتاً لاسم الإشارة باعتبار.

(7) في (س) بزيادة: أي: في اشتراطهم التعريف للبيان ولنعت المعرفة.

(8) إبراهيم: 16.

(9) في (س) بزيادة: ومنهم الزخـشـري فأنه قال: «صدید» عطف بيان لـ«ماء».

(10) المائدة: 95.

(11) النـشـر 2/ 255.

- في (س) بزيادة: قرأ نافع وابن عامر بإضافة «كفارة» والباقون بتوحيها.

محذوف⁽¹⁾، (إنهما عطفًا بيان⁽²⁾)، وهذا إنما هو مُعْتَرِضٌ عَلَى قول (البصريين) [معنى أكثرهم]⁽³⁾، (وَمَنْ وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أَنْ يكون بدلًا⁽⁴⁾)، وأما الكوفيون فيرون أَنَّ عطف البيان في الجرامد كالنعت في المشتقات⁽⁵⁾، فيكون في المعارف التكرات، وقول بعضهم في «ناقع» من قول النابغة:

مِنْ الرُّقْشِ فِي أَلْيَابِهَا السُّمُّ نَائِمٌ⁽⁶⁾

.....

بيت من الطويل صدره:

فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتُني ضَيْلَةً

«ساورتني» أي: وَاتَّبَعْتِي، وَضَيْلَةٌ وَزَانٌ قَيْلَةٌ: حَيَّةٌ دَقِيقَةٌ أَثْتُ عَلَيْهَا سُنُونُ كَثِيرَةٌ فَقَلَّ لَحْمُهَا، وَاشْتَدَّ سُمُّهَا، وَ«مِنْ» لِلْيَانِ، وَ«الرُّقْشُ» جَمْعُ «رُقْشَاءٍ» حَيَّةٌ فِيهَا نَقْطٌ سَوْدَاءُ وَبَيَاضٌ، وَ«السُّمُّ» مِثْلُ السَّيْنِ مَعْرُوفٌ، وَ«النَّاقِعُ» بِالْقَافِ: الْبَالِغُ.

(إنه نعت)، [قال ابن عقيل: أجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة]⁽⁷⁾، [وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا ذَلِكَ

(1) الدر المصون 610/2.

(2) القائل أن «طعام» عطف بيان هو الفارسي، انظر الحجة 258/3 وانظر البحر 24/4.

(3) والقائل أن «صديق» عطف بيان هو الزخشي، انظر الكشف 513/2.

(4) ساقط من (س).

(5) لأن البصريين شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في تكرات، انظر البحر 24/4، والمعم 160/3.

(6) انظر رأي الكونين في المعم 159/3، فقد ذكر أنه يوضحه ويخصه، ويكون في التكرات والمعارف،

وخبر مثلين: جاء أخوك زيد، والثاني: (من شجرة مباركة زيتونة).

(7) البيت للنابغة الليثاني في ديوانه ص 53، وخزانة الأدب 404/2، والكتاب 89/2، والشاهد في «ناقع»

استشهد به على جواز نعت المعرفة بالنكرة.

(7) ساقط من (س).

الموصوف⁽¹⁾، وجعل منه هذا البيت⁽²⁾، (والصواب أنه خبر للسم، والظرف متعلق به، أو خبر ثان⁽³⁾) [كونه صواباً يعني على أن اللام في «السم» ليست جنسية، وإلا فيجوز أن يُجعل من باب:]⁽⁴⁾

ولقد أمرُ على اللّيم يسبي⁽⁵⁾

(وليس من ذلك) الوهم⁽⁶⁾ (قول الزخسري في (شديد العقاب)⁽⁷⁾: إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى⁽⁸⁾ في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن (شديد العقاب) معناه: شديد عقابه؟، ولهذا قالوا: كلُّ شيءٍ إضافته غير محضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة إلا الصفة المشبهة، لأنه جعله⁽⁹⁾، [متعلق]⁽⁹⁾ بقوله: وليس من ذلك، أي: انتفى كون قول الزخسري من الوهم في الأوّل يجعل «شديد العقاب» صفة لله، لأنه جعل شديد العقاب (على تقدير «ال»، وجعل سبب

(1) في (س): (قال ابن الطراوة: حيث جوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا ما حكى عن الأخفش).

(2) انظر رأي ابن عقيّل في المساعد 401/2، وانظر رأي ابن الطراوة في المسع 146/3، وشرح الأشموني 63/2.

(3) في (س) بزيادة: أو يدل.

(4) في (س): وهذا التصويب مبني على أن يكون اللام في «السم» جنسية وإلا فيكون من قبيل (...).

(5) والشاهد فيه على أن التعريف غير مقصود قصد، فإن تعريف «ال» الجنسية لفظي لا يفيد لتعيين وإن كان في اللفظ معرفة.

- في (س) بزيادة: وقد خرّج المصنف على ذلك قولهم: ما يجب بالرجل غير منك أن تفعل كذا، في بحث حذف «ال».

(6) في (س) بزيادة: في شرط التعريف لتعت المعرفة.

(7) غافر: 3.

(8) في الكشف 125/4، «وأما «شديد العقاب» فأمرو مشكل لأنه في تقدير: شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير ...».

(9) في (س): (تعليل).

حذفها إرادة الإزدواج، وأجاز وصفته أيضاً أبوالبقاء⁽¹⁾، لكن على أن «شديد» بمعنى «مشدد» وكما أن «الآذنين» في معنى «المؤذن» واستعمال «فعليل» بمعنى اسم الفاعل من المزيد شائع كالبديع⁽²⁾، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قدّمه أي: رجّحه (الزغشري آه)، أي: «شديد العقاب» (وجميع ما قبله أبدال⁽³⁾)، أمّا آه بدل فلتنكيره⁽⁴⁾، وكذا المضافان قبله⁽⁵⁾ وإن كان من باب اسم الفاعل، لأنّ المراد بهما المستقبل، وأمّا البواقي، والمراد بهما «العزیز العليم» إن أريد البواقي من جميع ما قيل (شديد العقاب)، (فلتناسب، وردّ على الزجاج في جعله (شديد العقاب) بدلاً⁽⁶⁾) وما قبله صفات⁽⁷⁾، وقال في جعله بدلاً وحده بين الصفات ثبوت ظاهر⁽⁸⁾ قال: والوجه أن يقال: لما صُوِّفَ بين هؤلاء المعارف هذه التكررة الواحدة، فقد آذنت بأنّ كلها أبدال غير أوصاف، ومثال ذلك قصيدة جاءت تغايلها/ كلّها على «مستفعلن» فهي محكوم عليها بأنها من الرجز، فإن وقع فيها جزء واحد على «متفاعلاً» كانت من الكامل⁽⁹⁾، وناقشه أبوحيان أولاً: بأنّ لا نبوّ في كلام الزجاج، لجرّيه

(1) قال أبوالبقاء: «وأمّا «شديد العقاب» فتنكرة، لأنّ التقدير: شديد عقابه، فيكون بدلاً ولا يجوز أن يكون «شديد» بمعنى «مشدد» كما جاء «آذنين» بمعنى: مؤذن، فيكون الإضافة محضة فيتعرّف فيكون وصفاً أيضاً.

(2) في (س) بزيادة: والسميع.
(3) الكشف 153/4.

(4) أي: وحيث كان تنكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعتاً، لأنّه يشترط توافق النعت للمنصوت بخلاف

(5) البيان، إذ بدل التنكرة من المعرفة جائز، انظر حاشية الدسوقي 274/3.

(6) أي: «خاطر الدين وقابل التوب» قيل «شديد العقاب».

(7) ما بين المعطوفين ساقط من جميع النسخ، واستدركه في الهامش.

(8) معاني القرآن للزجاج 366/4.

(9) الكشف 153/4.

(9) في (س) بزيادة: وسبب ما نقل عن الزغشري أن توسط البدل بين الصفات وإن أجاز في النحو، لكن لا يجوز في النظم، لأنّ الوصف يؤذن بأن موصوف، والبدل بخلافه فيكون بمنزلة استئناف القصد بعدما جمل غير مقصود، وفيه تناقض، وقد ظهر في كلام الزغشري أن في هذه التوابع ثلاثة أقوال: كونها أبدال وكونها صفات، وكون «شديد العقاب» بدلاً غير صفة، وهذا قول الزجاج وقدح فيه الزغشري.

على القواعد، بمعنى توافق النعت للمنعوت في التعريف والتكثير أمرٌ لازم بخلاف
البدل⁽¹⁾، [قيل: لكنه]⁽²⁾ غير جارٍ على قاعدة أخرى وهي تقديم النعت على
البدل عند الاجتماع، [قال اليميني]⁽³⁾، [وجه التبرُّؤ أنَّ هذه النكرة لو كانت بدلاً
فقط، والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبياً بين الصفات]⁽⁴⁾،
وثانياً: بأنه جعله قول: «فقد أدنت» جواب لـ«ما»⁽⁵⁾، وليس في كلامهم «لما قامَ
زيدٌ فقد قام عمرو»⁽⁶⁾ ودُفع بأنَّ لا نسلم أنه جواب لـ«ما» بل هو دليل جواب
محذوف، أي: صُودفت هذه النكرة الواحدة، [سلمنا ذلك]⁽⁷⁾، لكن لا نسلم أن
«قد» حرف دخل على الجواب مقروناً بالفاء؛ بل الجواب هو «آدنت» و«قد» اسم
بمعنى «حسب»، أي: لما صُودفت هذه النكرة الواحدة فحسب أدنت هذه
المصادفة، بأنَّ الكل أبدال⁽⁸⁾، وثالثاً: بأنه يلزم على إعراب هذه التوابع أبدالاً
تكرير البدل، وهو ليس ببدل البدل، ولأُعرف في جوازه أو منعه نصاً عن أحد
النحويين⁽⁹⁾، وردَّ بأنَّ مثل هذا لا ينهض ردّاً على الزمخشري، ورابعاً: بأنَّ التفعيل
جمع «تفاعل» أو «تفعول» أو «تفعليل»، وليس شيء منها معدوداً من أجزاء
المروض، فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه الأوزان.

(1) البحر المحيط 7/ 430.

(2) في (س): (وما قيل في جوابه من أنه ...).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (فإذا جعل «شديد العقاب» بدلاً صار البدل بين صفتين فدخل ما هو كاجنبي بين شيئين هما
جزئين في التبرُّؤ وانتظر قول اليميني في حاشية الشنعي 2/ 229.

- وفي (س) بزيادة: فانت خبير بأنه جواب بما لا يرضى صاحبه.

(5) في (س) بزيادة: وهو تركيب غير عربي.

(6) انتظر البحر المحيط 7/ 430.

(7) في (س): (سلمنا أن الجواب مذكور).

(8) في (س) بزيادة: ولا يخفى فيه من التكلف.

(9) البحر المحيط 7/ 431.

فصوابه أن يقول: اجزاؤها كلها على «مستفعلن»⁽¹⁾، وردَّ بأن التفاعيل جمع «تفعيل»، لا اعتبار أن اللفظ المفرد يُوزَّن بدليل؛ بل باعتبار أنه اسم موضوع للفظ خاص يُوزَّن به ما يماثله في مطلق الحركات والسكنات، فالتفاعيل بمنزلة الأجزاء، فكما أنَّ مفردهما «جزء» وهو اسم اللفظ الموزون به، فكذلك مفرد التفاعيل تفعيل، وهو اسم لمفهوم الجزء [عند العروضيين]⁽²⁾، لا شيء يوزن به، فلفظ «فعولن» مثلاً يُطلق عليه جزء تفعيل، سمَّاه بذلك الخليل واضع الفن، (ومن ذلك)⁽³⁾، والصواب: ومن الوهم في الثاني، [أي: فيما شرط فيه التنكير]⁽⁴⁾ (قول الجاحظ): أبي عثمان عمرو بن بحر⁽⁵⁾ البصري، من كبار المعتزلة، مات بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين⁽⁶⁾، (في بيت الأعشى)⁽⁷⁾:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى⁽⁸⁾

صدر بيت من الرجز عجزه:

(وَأَمَّا الْعِزَّةُ لِلْكَأِئِبْرِ)

(1) البحر المحيط 7/ 431.

(2) في (س): (عندهم).

(3) في (س) بزيادة: كذا في بعض النسخ، والصواب ما في بعضها.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: بن محبوب الكنانى الليثي.

(6) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان 3/ 470، ونفحة الرواة 2/ 228، والأعلام 5/ 74.

(7) في (س) بزيادة: ميمون.

(8) بيت من السبع للأعشى في ديوانه ص 94، وأوضح المسالك 3/ 295، وشرح الأئمة 2/ 53، والشاهد في «الأكثر منهم» حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة «من» وذلك بمنع.

من قصيدة يمدح بها عامر بن الطفيل، ويهجو علقمة بن علاثة⁽¹⁾ منها قوله:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنِ عَلَقْمَةُ الْفَاخِرِ

علقمَ لَا تُسْفَهُ وَلَا تُجْعَلَنَّ عِرْضُكَ لِلْوَارِدِ وَالصَّادِرِ
فـ«الْحَصَى» العدو، و«العزة» القوة والغلبة، و«الكائر» فسره الجوهري بالكثير⁽²⁾، قيل: وقد يجعل اسم الفاعل من كثرتهم إذا غلبتهم في الكثرة، (إِنَّهُ يُبْطِلُ قَوْلُ النُّحَوِينِ: «لَا تَجْتَمِعُ «أَل» وَ«مِنْ» فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ»⁽³⁾)، فجعل كلاً من «أَل»، و«مِنْ» معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تُقدر «أَل» زائدة، أو معرفةً بالتشديد، و«مِنْ» متعلقة بـ«أكثر» منكرأ محذوفاً مبدلاً من المذكور، قيل: يلزم عليه إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة⁽⁴⁾، (أو بالمذكور على أنها بمنزلة ما في قولك: «أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الْبَطْلُ»، أي: أَنْتَ مِنْ بَيْنِهِمْ) يعني أَنَّ «مِنْ» في البيت ليست تفصيلية؛ بل لبيان الجنس بتقدير مضاف، [أو للتبويض]⁽⁵⁾، (وقول

⁽¹⁾ عامر بن طفيل هو: عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، فارس قومه، وأحد فُتاك العرب وشعرائهم وسادتهم في الجاهلية، يكنى أبا علي، أدرك الإسلام شيخاً، فوجد على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة يريد الغدر به فلم يجرؤ عليه، فدعاه إلى الإسلام فاشتراط أن يجعل له نصف ثمار المدينة وأن يجعله ولياً الأمر من بعده، فردّه، فعاد حنفاً، فمات في الطريق قبل أن يبلغ قومه سنة 11 هـ الشعر والشعراء ص 207، والخزانة 79/3، والأعلام 252/3.

- وعلقمة بن علاثة هو: علقمة بن علاثة بن عوف الكلابي العامري، وأل من الصحابة، من بني عامر بن صعصعة، كان في الجاهلية من أشراف قومه، وفد على قبصر، وناظر عامر بن طفيل ثم أسلم وأردت أيام أبي بكر، ثم عاد إلى الإسلام، وولاه عمر بن الخطاب حوران فنزلها إلى أن مات سنة 62 هـ. الإصابة 503/2، والخزانة 188/1، والأعلام 248/4.

⁽²⁾ الصحاح (ك ت ر) 529/2.

⁽³⁾ انظر قول الجاحظ في شرح الرضي على الكافية 453/3، وأوضح المسالك 294/3.

⁽⁴⁾ قاله الدمامي، انظر حاشية الشنخي 229/2.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

(وقول بعضهم: «إنها متعلقة بليس» قد يُردُّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها إنها تدل عليه)، وليس في «ليس» إلا قول واحد: وهو عدم دلالتها على الحدث،/ ففائدة التقييد بقوله عند من قال: انتهى التنبيه على أن انتفاء تعليق الظرف بـ«ليس» عند من لا يقول بأن أخواتها تدل على الحدث من باب أولى⁽¹⁾، (ولأن فيه فصلاً بين «أفعل» و«مميز» بالأجنبي) عطف على قوله: بأنها لا تدل، (وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم)، أي: الموهوم، يعني: برائحة الفعل، أو بما أوّل بمعناه⁽²⁾ (وفي «ليس» رائحة قولك: انتفى، وبأن الفصل بالتمييز)، (والصواب كما في بعض النسخ:)⁽³⁾ «وبأن فصل التمييز، (وقد جاء في الضرورة في قوله:

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلَاثُونَ لِلْمَهْجَرِ حَوْلًا كَمِيلًا⁽⁴⁾

بيت من المتقارب لعباس بن مرداس السلمي، وبعده:

بِدَكْرَيْنِكَ حَسِينُ الْعُجُولِ
وَنَوْحُ الْحَمَامِ تَدْعُوهُ هَدِيدًا.

«كَمِيلًا» بمعنى كامل صفة «حَوْلًا» تميز ثلاثون فُصِّلَ بينهما بالجار والمجرور، و«على» متعلق بـ«يَدَكْرَيْنِكَ» و«العُجُولِ» كقبول الناقدة التي فقدت ولذها، والحنين» مَذَّ الصُّوت اشتياقاً إلى إلفٍ أو وطن أو ولدٍ، و«نوح الحمامة»

(1) هذا كلام الدمامي، انظر حاشية الشامي 229/2.

(2) في (س): بزيادة: كما مرَّ في الباب الثالث.

(3) في (س): (كلنا في بعض النسخ، والصواب ما في بعضها).

(4) بيت لعباس بن مرداس السلمي في أساس البلاغة (ك م ل) 320/2، ونهذب اللغة 266/10، وشرح

إبيات المغني 203/7، وشرح شواهد المغني 908/2، وكتاب العين 379/5، وبلا نسبة في تاج المروس

(ك م ل) 104/8، والكتاب 292/2، ولسان العرب (ك م ل) 598/11، والمقتضب 55/3، ومعجم

المراجع 349/2، والشاهد في «كميلاً» حيث فصل بينه وبين العدد ثلاثون وهذا جائز في الضرورة، أي: الفصل بين التمييز والعدد.

صَوْنُهَا، و«المهدل» كعظيم صوت الحمام، وقيل ذكره، وقيل: فرخ تزعم الأعراب
 أن جَارِحاً صَادَهُ في سفينة نوح - عليه السلام - فالحمام تبكيه إلى يوم القيامة،
 وهو على الآخرين مفعول لـ «تدعوا» وعلى الأول مفعول مطلق له، لأنه بمعنى
 نهذل، أو لفعل دلُّ عليه «تدعوا»، ومفعوله محذوف، أو حال، أي: هاذلاً، قال
 الجاحظ: يقال في الحمام: هذل ويهذل باللام، وربما قالوا بالراء، وقال أبو زيد:
 يقال: الجمل يهدر، ولا يقال باللام. ذكره السيوطي⁽¹⁾.

(ومن الوهم في الثاني⁽²⁾) [وعلى ما صوَّنا⁽³⁾]، فالصواب هنا⁽⁴⁾، ومن
 ذلك، أي: من الوهم في شرط التنكير (قول مكِّي في قراءة ابن أبي عبلة (فَأَيْتَهُ
 أَيْتُمْ قَلْبُهُ)⁽⁵⁾ بالنصب⁽⁶⁾: إِنَّ «قَلْبُهُ» تَمِيزٌ⁽⁷⁾)، [هذا مخالف لما⁽⁸⁾] نقل عن
 الزخشي⁽⁹⁾ [إنه قرأ «أَيْتُمْ قَلْبُهُ» أي: جعله أَيْتاً⁽¹⁰⁾]، فإنه جعل «أَيْتُمْ» فعلاً
 ماضياً من التائيم⁽¹¹⁾ (والصواب أنه مشبهُ بالمفعول به)، [فيكون «أَيْتُمْ» صفة
 مشبَّهة بما جاء على فاعل⁽¹²⁾] (كَ«حَسَن وَجْهَهُ») وفيه خلاف، فمذهب الكوفيين

(1) شرح شواهد المغني 2/ 909، وانظر كتاب الحيوان 3/ 243.

- وفي (س) زيادة: والشاهد في قوله: «للهمجر» فإنه فصل به بين «ثلاثون» و«يميزه» وهو «حولاً»
 و«أفعل» أقوى في العمل مع ثلاثون.

(2) في (س) زيادة: كذا في النسخ التي وقع فيها ومن دون ذلك قول الجاحظ.

(3) في (س): (وأما على ما صوَّنا).

(4) في (س) زيادة: أن يقول.

(5) البقرة: 283.

(6) انظر المختصر في شواهد القرآن من كتاب البديع ص 25.

(7) لم يذكر هذا مكِّي في كتابه بشكل إعراب القرآن ص 124 بل استعده حيث قال: «... وأجاز أبو حاتم
 نصب «قلبه» بدائمه» ينصبه على التفسير، وهو بعيد لأنه معرفة. وفي تفسير اللباب 4/ 513 «... أنه
 منصوب على التمييز حكاه مكِّي...»

(8) ساقط من (س).

(9) في الكشف 1/ 357: «قرأ ابن أبي عبلة: «أَيْتُمْ قَلْبُهُ» أي: جعله إَيْتاً» وتفسير اللباب 4/ 514.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): (أن «أَيْتُمْ» فعل ماضٍ مشدد العين، و«قلبه» مفعول به، أي: جعله إَيْتاً).

(12) ساقط من (س).

الجواز مطلقاً، ومذهب المبرد المنع مطلقاً، ومذهب سيبويه منعه في الشر، وجواز في الشعر⁽¹⁾، [وكذا الخلاف في وقوع التمييز معرفة، منعه البصريون]⁽²⁾ وأجاز، الكوفيون⁽³⁾، [فكان مكياً خرجه على مذهبه]⁽⁴⁾، (أو يدل من اسم «إن») وهو الضمير، وفي الإبدال منه خلاف، وأما لزوم الفصل بالجر بين البذل والمبدل منه، فقال الحلبي: لا محذور فيه، كما لا محذور في الفصل بين النعت والمنعوت⁽⁵⁾.

(وقول الحلبي والأخفش والمازني في «إيائي» و«إياك» و«إيأه»: إن «إيأه» ضمير أضيف إلى ضمير⁽⁶⁾، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للتركات وهو الإضافة)، وقيل لعل مذهبه جواز إضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف، ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين⁽⁷⁾، (وقول بعضهم في «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: إن اسم الله تعالى خبر «لَا التبرئة» وفيه أنه لم يذكر فيما سبق وجوب تنكير معمول «لَا التبرئة»⁽⁸⁾ [صريحاً ولا إشارة]⁽⁹⁾، فتأمل⁽¹⁰⁾) (ويرد أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية، واسم الله تعالى

(1) انظر مذهب الكوفيين في شرح الرضي على الكافية 3/ 436، وانظر المختضب 4/ 159، والكتاب 1/ 199، والبحر المحيط 2/ 373.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر مذهب البصريين والكوفيين في شرح الرضي على الكافية 2/ 72.

(4) في (س): (ولك أن تقول أن مكياً خرجه على مذهب الكوفيين).

(5) الدرر المصون 1/ 689، وانظر البحر المحيط 2/ 373.

(6) واختاره ابن مالك ونسبه إليهما، انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 444، والجني الحلبي ص 536، وفي المجموع 1/ 243 «وهو مردود لشذوذه، ولم تعمد إضافة الضمائر»، والارتشاف 930، وانظر رأي الحلبي في الكتاب 1/ 279 واستدل على صحة مذهبه بقوله: «إذا بلغ الرجل الستين غلبه وإيأه الشباب»، انظر شرح الجليل لابن عصفور 2/ 16.

(7) قاله الدمامي، انظر حاشية الشامي 2/ 229.

(8) في (س) بزيادة: ولو قال هناك ونحو هذا لاتدفع.

(9) ساقط من (س).

(10) انظر مبحث التبرئة في معني اللبيب 1/ 264.

معرفة مُوجبة⁽¹⁾، نعم يصحُّ أن يُقال: إله خبر لـ«لا» مع اسمها، فإنها في موضع رفع بالإبتداء عند سيبويه⁽²⁾.

قيل: كيف يجعل الكلمتان معاً مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما؛ إذ ليس مجموع «لَا إِلَهَ» اسماً مجرداً، ولا صفة⁽³⁾، وأجيب بأنه اسم مجرد مركب من كلمتين كـ«خمسة عشر» في «عندي خمسة عشر»⁽⁴⁾، (وزعم/ أن المركبة لا تعمل في الخبر، لِضَعْفِهَا) وعجزها (بالتركيب من⁽⁵⁾ أن تعمل فيما تباعد منها، وهو الخبر، كذا قال ابن مالك⁽⁶⁾، والذي عند سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لَا رَجُلٌ ظَرِيفاً» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يَا زَيْدُ الْغَاضِلُ» بالرفع⁽⁷⁾، في كون كل منهما نعتاً تابعاً لحركة بنائية، قال الرضي: لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث⁽⁸⁾ بحدوث حرف النداء، وتزول بزوالها صارت كالرفع⁽⁹⁾، وحرف النداء كالعامة لها، وكذلك فتحة «لَا رَجُلٌ»، فلمشابهته للرفع جاز أن يرفع التوابع المفردة؛ لأنها كالتابعة للمرفوع، وقلل شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد؛ لأنه لو كان منادى لتحرك شبه الرفع، أي: الضم [بخلاف التابع المضاف؛ إذ المنادى المضاف واجب

(1) ساقط من (س).

(2) الكتاب 2/ 274.

(3) فائله اللامامي، انظر حاشية الشمي 2/ 229.

- وفي (س) بزيادة: واقعة بعد نفي أو استفهام واقعة الظاهر.

(4) الجيب للشمي، وانظر حاشية الشمي 2/ 229. وفي (س) بزيادة: وفي إعراب لا إله أنوال ذكرناها في فصل غير.

(5) في (س) بزيادة: متعلق بالضعم بتضمين في معنى المعجز، أي: لمعجزها من أن ...

(6) شرح التسهيل لابن مالك 2/ 55.

(7) الكتاب 2/ 275.

(8) في (س) بزيادة: المنادى.

(9) في (س) بزيادة: وصارت.

النصب⁽¹⁾، وبهذا يتدفع ما يُقَالُ عن شارح الكافية تاج الدين التبريزي: إن الحركة الإعرابية إنما تحدث بعامل، ولا عامل هنا يمكن إحداثه للرفع، ضرورة أن المتبوع وهو المنادي مفعول به فإنما يتسلط عليه عامل النصب⁽³⁾.

(وكذا البحث في «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»⁽⁴⁾ للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي «لَا إِلَهَ إِلَّا إِلَهٌ واحد» للإيجاب: وإذا قيل: «لَا مُسْتَحَقُّ للعبادة إِلَّا إِلَهٌ واحد، أو إِلَّا اللهُ لم يُشْجِه الاعتذار المتقدم» هو قوله: نعم يصحُّ أن يقال⁽⁵⁾. انتهى، (لأنَّ «لَا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر بعدم التركيب، وزعم الأكثرون أنَّ المرتفع بعد «إِلَّا» في ذلك كله بدل من محل اسم «لَا» كما قولك: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، وَشُكِّلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَصْلُحُ هُنَا لِحُلُولِهِ مَحَلَّ الْأَوَّلِ»، لأنَّه منفي، والبدل مثبت⁽⁶⁾، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا لَا بُدَّ مِنْهُ اعتباره في البدل⁽⁷⁾، وبأنَّ التفتازاني قال في (وَاللَّهِ يَكْفُرُ بِالْإِلَهِ وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)⁽⁸⁾: إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقص بدلالة، فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في البدل منه، ولكن بعد نقضه، ونقض النفي إثبات⁽⁹⁾.

(1) شرح الرضي على الكافية 1/ 364.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر هنا في حاشية التبريزي 2/ 230.

- وتاج الدين التبريزي هو: أبوعمد علي بن عبدالله بن أبي الحسن الأريلي ثم التبريزي، أحد أئمة الجامعين لأنواع العلوم، عالماً كبيراً مشهوراً في الفقه والمنقول والعربية والحساب، وغير ذلك، قرأ النحو على السيد ركن الدين الاستريادي والركن الحديدي، والأصول على القطب الشيرازي، وأفرد البيضاوي ولم يأخذ عنه، له كتب منها: شرح الكافية سته «ميسر الكلام في تصحيح ما ينطق بالكلم والكلام»، وكتب في التفسير والأصول والحساب منها: «الكافي في علوم الحديث»، وغيرها، توفي سنة 746 هـ بنية الوعاة 2/ 171، وكشف الظنون 2/ 1375، والأعلام 4/ 306.

(4) البقرة: 163.

(5) في (س) بزيادة: أَنَّهُ غَيْرُهُ، مع اسمها.

(6) في (س) بزيادة: لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً فَلَا تَحُلُّ الْمَرْفَعَةَ عَلَيْهِ.

(7) في (س) بزيادة: بَدَلٌ قَدْ يَخْتَلِفُ.

(8) البقرة: 163.

(9) حاشية السعد على الكشف ل/ 82ب وانظر الشمني 2/ 230.

(وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع «لا» فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلقهما، ولكن يذكر الخبر، حيثل، فيقال: «الله موجود»، وقيل: هذا لا يصلح أن يكون جواباً؛ لأنهم قالوا: المرتفع بدل من محل اسم «لا» ولم يقولوا: بدل من مجموع «لا» واسمها، وعلى تقدير التسليم، فما فهو البدل من الأقسام⁽¹⁾؟ قيل: هو بدل الكل من الكل؛ لكن باعتبار اللفظ دون المعنى⁽²⁾.

(وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف) اختاره أبوحيان، قال: ولولا نصريح النحويين بأنه بدل على الموضع من اسم «لا» لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم: بدل من اسم «لا» بدلاً من الضمير العائد على اسم «لا»⁽³⁾، (ولم يتكلم به الزخشري في كشفه⁽⁴⁾) على المسألة اكتفاءً بتأليف مفرد له فيها، زعم فيه أن الأصل: «الله إله» فالمعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أدخل النفي على الخبر، والإيجاب على المبتدأ ورُكِبَتْ «لا» مع الخبر [قيل:]⁽⁵⁾ هذا مما يتحيز في تعقله الأذكياء، [ويتعجبون من كلامه، هذا]⁽⁶⁾ وأنا أوضحه لك بكلام وجيز، وهو أنه لو بَدَّلَ «لا» وإلّا بكلمة «إنما»، وقيل: «إنما إله الله» لكان كلاماً تاماً من غير تقديره، وإنما هو النفي وإلّا⁽⁷⁾. (فيقال له⁽⁸⁾): فما تقول في نحو «لا طالِعاً جبالاً إلّا زيد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع، لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين،/ فأمّا قوله: «يجب كون المعرفة المبتدأ» هذا يفهم من قوله: فالمعرفة

ب 394/

(1) قائل الدماصبي، انظر حاشية الشمني 230/2.

- وفي (س) بزيادة: المذكورة في باب البدل.

(2) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 230/2.

(3) البحر المحيط 1/637.

(4) الكشف 1/236.

(5) في (س): (قال بعض المحققين).

(6) ساقط من (س).

(7) في هامش المخطوط نسب هذا القول لعصام الدين في حاشية الجامي، وفي حاشية الجامي ص 162 «وقول

الزخشري بالاستثناء عن التقدير لعدم داع معنوي، فلا وجه لنحير الأذكياء فيه».

(8) أي: الزخشري.

مبتداً والنكرة خبر على القاعدة، (فقد مر) في الباب الرابع مع شواهد⁽¹⁾. (إن)
الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو: (إن أول بيت وضع
للناس للذي ببكة)⁽²⁾.

ومن ذلك (الوهم في شرط التنكير لنبعت النكرة) (قول الفارسي في
«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ»: إن «ما» مصدرية، وإلها وصلتها صفة
لـ«رَجُلٍ»⁽³⁾، وتبعه ذلك صاحب الترشيع⁽⁴⁾ خطاب بن يوسف القرطبي، يقال
له: أبو بكر الأزدي، مات بعد الخمسين وأربعمئة. (قال: أي: صاحب الترشيع،
وقيل: الفارسي، (ومثله قوله تعالى: (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ)⁽⁵⁾، أي: في
أَيِّ صُورَةٍ مَشِيتَهُ) على تأويل المصدر باسم المفعول (أي: يشاؤها. وقول أبي
البقاء في (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ)⁽⁶⁾: إن «إن»
وصلتها بدل من «سواء»⁽⁷⁾ وبدلُ الصفة صفة، والحرف المصدرى وصلته في نحو
ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة) فالحرف المصدرى يعم كل حرف مصدرى⁽⁸⁾،
فأفاد هُنا ما لم يفده فيما تقدم، حيث قال: إن «وأن» وصلتها محكوم لها بحكم
الضمير، وأراد «بنحو ذلك» أن يكون الفعل مسنداً إلى معرفة كالضمير في الآية
حتى لو كان مسنداً إلى نكرة، مثل: «لَا يُغْنِيَنِي أَنْ يَكْذِبَ أَخَذَ» لم يكن المصدر
المقدر معرفة⁽⁹⁾.

(1) انظر الباب الرابع «ويشهد الابتدائية النكرة ...» مفني اللبيب 522/2.

(2) آل عمران: 96.

(3) المسائل المشككة ص 275.

(4) الترشيع مختصر لكتاب «الزاهر لابن الأنباري» انظر كشف الظنون 948/2، وانظر ترجمة صاحب
الكتاب في بنية الوعاة 553/1.

(5) الانشقاق: 8.

(6) آل عمران: 64.

(7) النبيان 217/1.

(8) في (س) بزيادة: سواء كان «أن» و«إذ» أو غيرهما.

(9) هذا الكلام منتزع من كلام الدمامي، انظر حاشية الشمني 230/2.

(وقولهم بعضهم في (وَبَلَّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ)⁽¹⁾: أن «الَّذِي» صفة⁽²⁾، والصواب: أن «مَا» في المثال⁽³⁾ شرطية حذفت جوابها، أي: فهو كذلك، و«الصفة» الجملتان معاً⁽⁴⁾) وفي تصويب هذا قول الفارسي بحث، فإن المثال يحتاج على رآيه أيضاً إلى حذف⁽⁵⁾ مضاف⁽⁶⁾ أو تأويل المصدر باسم المفعول⁽⁷⁾ إذ لا معنى لقولك: مررت برجل مشيتك، [قيل: إعتراض]⁽⁸⁾ المصنف مبني على ظاهر كلامه، فإنه يشعر أنه قدّر «ما» بمصدر صريح من غير تقدير وتأويل⁽⁹⁾.

(وأمّا الآية الأولى، فقال أبوالبقاء: «ما» شرطية أو زائدة، وعليها فالجمله صفة لـ «صورة» والعائد محذوف، أي: عليهما، أي: في أي صورة إن شاء ركبك عليها، (و «في» متعلقة بـ «رَكِبَكَ»⁽¹⁰⁾، انتهى. وكان حقه⁽¹¹⁾) أي: حق أبي البقاء - خبر كان واسمها - [أن يقطع]⁽¹²⁾ (إذ علق «في» بـ «رَكِبَكَ») ظرف لـ «حق» (وقال: «الجملة صفة» أن يقطع⁽¹³⁾ بأن «ما» زائدة إذ لا يتعلق الشرط الجازم لجوابه).

(1) الهزمة: أ.

(2) في الإرتشاف 1908/4 «وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف بكون التث نكرة إذا كان المدح أو ذم،

وجعل منه «وبل لكل هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ» فالذي وصف هُمَزَةً.

(3) في (س) بزيادة: يعني: مررت برجل ما شئت من رجل.

(4) في (س) بزيادة: يعني مجموع جملتي الشرط والجواب.

(5) في (س): فإن كلام الفارسي أيضاً مبني على حذف مضاف.

(6) في (س) بزيادة: أي: رجل ذي مشيتك.

(7) في (س) بزيادة: أي: برجل مشيتك.

(8) في (س): (لأن أن يقال إن اعتراض المصنف...).

(9) قائله الدمامني، انظر حاشية الشمني 230/2.

(10) التبيان 493/2.

(11) في (س) بزيادة: بالنصب.

(12) ساقط من (س).

(13) في (س) بزيادة: اسم كان لكونه أعرف.

قيل: هذا من باب نفي الشيء بنفي ملزومه، إذ المراد من عدم تعلّق الشرط بجوابه عدم كونه معمولاً لجوابه، وإنما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآيّة، ولاحتتمال أن يقال: أن غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه⁽¹⁾.

(والصواب: أن يقال: إن قُدِّرَت «ما» زائدة فالصفة جملة «شاء» وحدها، والتقدير: شاءها، وفي «متعلقة بـ«ركبك» أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله، أو بـ«عدلك»، أي: وضعك في صورة أيّ صورة) أشار إلى أن تعلّق «في» بـ«عدّل» على تضمين معنى «وضع» وإلى أن الاستفهام مخرج على حقيقته، ولهذا عمل فيه ما قبله.

(وإن قُدِّرَت «ما» شرطية فالصفة مجموع الجمليتين والعائد محذوف أيضاً وتقديره: عليها، وتكون «في» حيتلة متعلقة بـ«عدلك» أي: عدلك في صرة أيّ صرة، ثم استؤنف ما بعده.

والصواب: في الآيّة الثانية⁽²⁾ أنها على تقدير مبتدأ والجملة استئناف⁽³⁾، كائنه لما قيل: تعالوا إلى كلمة سواء قال القائل: ما هي؟، قيل: أن لا تعبدوا إلا^{1/395} الله، (وفي الثالثة⁽⁴⁾) أن «الذي يدل أو صفة مقطوعة بتقدير: هو، أو أذم، أو أحمي)، قطع النعت جملة مخالفة للمنعوت إعراباً، / وشرطه أن يتضمن النعت المدح أو الذم أو الترحم أو التشنيع⁽⁵⁾، نحو: مررت بزيد الغاصب حقّي، وإلا لم يجوز قطعه، كقولك بزيد البزاز، إلا بعد «بل»، و«لكن»، يونس أوجب الاتباع في الترحم، أمّا على النعت فيما أمكن، أو على البدل فيما لم يكن⁽⁶⁾، والخليل أجاز

(1) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 230/2.

(2) في (س) بزيادة: وهي قوله تعالى: «إلى كلمة سواء... الآية».

(3) في (س) بزيادة: بياني.

(4) في (س) بزيادة: وهي قوله تعالى: (ويل لكل همزة الذي جمع).

(5) في (س) بزيادة: مررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين، وقد يكون تشبيهاً.

(6) انظر الكتاب 74/2، 75، 76.

قطعه رفعا ونصباً كما في المدح والذم⁽¹⁾، والرفع بتقدير: هو، والنصب بتقدير: اعني او ما يناسبه⁽²⁾، ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفاً وتنكيراً كما في الآية، ولأعرف في النكرة بالواو الاعتراضية، نحو: هذا رجل فاسقاً وقاتلاً للفقراء، ويجوز في المعرفة أيضاً، ذكره الرضي⁽³⁾، (هذا هو الصواب خلافاً لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة⁽⁴⁾ مطلقاً، ولمن اجازه بشرط وصف النكرة أولاً بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن «الأوليان» صفة لـ «فأخراً» يقومان مقامهما⁽⁵⁾ الآية، لوصفهما بـ «يقومان»⁽⁶⁾، وكذا قال بعضهم⁽⁷⁾ في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ⁽⁸⁾) هكذا في النسخ، لكن التلاوة بالواو لا بـ «إن»، قال السفاقي: «الذين» خبر مبتدأ محذوف، أو العكس، أو منصوب بإضمار «اعني»، وقال بعضهم: صفة لـ «كل مختال» لأن الكل - وإن كان نكرة - فهو تخصيص نوعاً ما، فساغ لذلك وصفه بالمعرفة.

(ومن ذلك) الوهم في الثاني (قول الزخسري في (إِمَّا أَعْضُكُم بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ)⁽⁹⁾ إِنَّ «أَنْ تَقُومُوا» عطف بيان على «واحدة»⁽¹⁰⁾، وفي (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)⁽¹¹⁾ إنه عطف بيان على (آيَات)⁽¹²⁾ مع اتفاق النحويين⁽¹³⁾ على أن

(1) المصدر السابق.

(2) في (س) بزيادة: ولا يجوز إظهار هذه المقدرات أصلاً.

(3) شرح الرضي على الكافية 2/ 323.

(4) انظر معجم الموامع 3/ 146.

(5) المائدة: 107.

(6) - وفي (س) بزيادة: (من الذين استحق عليهم الأوليان).

(7) معاني القرآن للأخفش 2/ 479.

(8) نسب ابن عطية للأخفش، انظر المحرر الوجيز 5/ 268، والبحر المحيط 8/ 224 ولم أجده في معاني القرآن للأخفش.

(9) الحذيد: 23، 24.

(10) سبأ: 46.

(11) الكشاف 3/ 598.

(12) آل عمران: 97.

(13) الكشاف 1/ 415.

(14) في (س) بزيادة: البصريين والكوفيين.

البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً [بل يجب أن يتوافقا في التعريف عند البصريين، وفي التعريف والتنكير عند الكوفيين وواقفهم الفارسي]⁽¹⁾.

(وقد يكون)، أي: الزخشري (عبر عن البدل بعطف البيان لتأنيهما ويؤيد قوله تعالى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ)⁽²⁾: إن من وَجْدِكُمْ عطف بيان لقوله تعالى: «مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ» وتفسير له قال: «ومن: تبعية حَلَفَ مُبْعَضُهَا، أي: أسكنوهن مكاناً من مسكنكم مما تطيقون»⁽³⁾، انتهى.

ولما يريد البدل، لأن الخافض لا يعاد إلا معه)، وفيه تعريض لأبي حيان حيث ناقش بأنه لم يعهد في عطف البيان إعادة العامل إنما عهد في البدل، ولذلك أعربه أبو البقاء بدلاً⁽⁴⁾.

(وهذا إمام الصناعة سيويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر) في النوع الأول نقلاً عن السهيلي⁽⁵⁾.

(1) في (س): (وحكم عطف الكوفيين حكم التثنية، فيثبوت النكرة والمعرفة وتبعمهم في ذلك أبوعلي، ولما البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين، ويجعلون ما يوزن جوازه بدلاً).
- وفي الأرشاف 4/ 1943 «وذهب الكوفيون وتبعمهم الفارسي وابن جني والزخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعا للمعرفة، واختاره ابن عصفور وابن مالك».
- وانظر رأي الفارسي في شرح الأشموني 2/ 94، وانظر المقرب 244، وشرح السهيلي لابن مالك 3/ 326.

(2) الطلائي: 6.

(3) الكشف 4/ 561.

(4) البحر المحيط 8/ 281، البيان 2/ 457.

(5) تقدم هذا في النوع الأول من هذه الجهة.

(6) في (س) بزيادة: في النوع الأول.

(النوع الثالث:

اشتراطهم في بعض⁽¹⁾ ما التعريف شرطاً تعريفاً خاصاً، كمنع الصرف، اشتراطوا له تعريف العلمية، أو شبهه، كما في «أَجْمَعُ» فإن أحد السببين فيه شبه العلمية على أن تعريفه تعريف إضافي، لأنه في تقدير: «أَجْمَعُ» حيث لا يؤكد به إلا المعرفة، وعدم ملائمة ظهور الإضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها، [وهذا قول الخليل]⁽²⁾، [وقيل:]⁽³⁾ وضعي⁽⁴⁾، وهو التعريف من غير إرادة فهو شبه العلمية، [وقيل: تعريف التأكيد تعريف العلمية]⁽⁵⁾، [وليه ذهب الفارسي]⁽⁶⁾، وعلى هذا لا حاجة لقوله: أشبهه.

(وكنعت الإشارة، و«أي» في النداء، اشتراطوا لها تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم»، و«بش»، لكنها) أي: اللام الجنسية (تكون مباشرة له) أي: للفاعل (أو لما أضيف إليه) نحو: نعم غلام الرجل زيد، والمراد مباشرة اللام له: دخولها عليه، (بخلاف ما تقدم) من نعت الإشارة وأي (فشرطها المباشرة له) نحو: (إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي)⁽⁷⁾، و(يَأْتِيهَا النَّاسُ أَحْبَدُوا)⁽⁸⁾، (ومن الوهم

(1) أي: في بعض الأبواب.

(2) في (س): (وهذا الوجه مروي عن الخليل).

- انظر رأي الخليل في حاشية الشمي 2/ 231، وشرح الرضي على الكافية 1/ 119، وشرح الكافية الشافية 2/ 87.

(3) في (س): (وقال بعضهم: تعريفه تعريف وضعي).

(4) في شرح الكافية الشافية قال ابن مالك: «فصار «جمع» لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأنه علم، وليس يعلم... ويفهم من كلامي على تعريف «جمع» الكلام على تعريف «أجمع» فلا حاجة إلى زيادته. انظر شرح الكافية الشافية 2/ 87، وشرح الرضي على الكافية 1/ 120 وفي توجه اللمع لابن الحجاز ص 269: «وأجمع معرفة، فإن قلت: من أي أقسام المعارف هو؟ قلت: هو علم موضوع معي».

(5) في (س): (وأما إذا جعل تعريفه تعريف العلمية كما قال بعضهم).

(6) ساقط من (س).

- انظر رأي الفارسي في حاشية الشمي 2/ 231.

(7) الإسراء: 9.

(8) البقرة: 21.

في ذلك) أي: فيما شرط فيه تعريف اللام⁽¹⁾ (قول الزمخشري/ في قراءة ابن أبي 395/ب) علة (إِنْ ذَلِكَ لَحَقَّ تَخَاصُّمَ أَهْلِ النَّارِ)⁽²⁾ بنصب «تخاصم»⁽³⁾: إنه صفة للإشارة⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وقد مضى في النوع الأول⁽⁶⁾ (أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الإشتقاق) و«تخاصم» ليس مشتقاً (كما اشترطوه في غيره من النعوت، ولا يكون «التخاصم» أيضاً عطف بيان، لأنَّ البيان يشبه الصفة، فكما لا تُوصف الإشارة إلا بما فيه «ال»⁽⁷⁾) وإن كانت زائدة فيدخل فيه نحو: هَذَا الَّذِي قَامَ، وقيل: حل⁽⁸⁾ على المعرف باللام، لأنَّ الموصول ذا اللام مع صلته بمعناه⁽⁹⁾، و«الَّذِي قَامَ» بمعنى القيام، وإنما لا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه «ال» لأنه مبهم الذات ولما قصد تعيينه بالوصف لم يكن تعيينه يمثل لإبهامه، [وبالمضاف]⁽¹⁰⁾ المكتسب تعريفه من المضاف إليه، ثلثاً يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل الفقير، (كذلك ما يعطف عليها)⁽¹¹⁾، ولهذا منع أبو الفتح في (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ)⁽¹²⁾ في قراءة ابن مسعود برفع «شيخ»⁽¹³⁾ كون «بعلي» عطف بيان، وأوجب كونه خبراً، و«شيخ» إمّا خبر ثانٍ، أو خبر لمخولف،

(1) في (س) بزيادة: الجنسية.

(2) ص: 64.

(3) انظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري 399/2.

(4) الكشف 105/4.

(5) في (س) بزيادة: وردّ عليه أنه لا يجوز الفصل بين اسم الإشارة وصفته، كما يجيء.

(6) انظر النوع الأول في مخي اللبيب 654/2.

(7) في (س) بزيادة: ويدخل فيه الموصول الذي فيه «ال».

(8) في (س) بزيادة: الموصول.

(9) قاله الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 316/2.

(10) في (س): (ولا بالمضاف) وهو الصواب.

(11) في (س) بزيادة: أي: كما لا يكون وصف الإشارة المعرف باللام كذا عطف البيان الجاردي على اسم الإشارة لا يكون إلا معرفاً بها.

(12) هود: 72.

(13) انظر المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص 64.

أو بدل من «بُعْلي»، أو «بُعْلي» بدل، و«شَيْخ» الخبر⁽¹⁾، ونظير مُنْع أبي الفتح ما ذكرنا مُنْع ابن السِّدِّ في كتاب «المسائل والأجوبة» وابن مالك في «التسهيل»⁽²⁾ كون عطف البيان تابِعاً للمضمر لامتناع ذلك في النعت) بيان لوجه التشبيه والتنظير بين المنعِين⁽³⁾، (ولكن أجازهُ سيبويه: «يهذان زيد وعمرو» على عطف البيان⁽⁴⁾)، وتبعهُ الزِّيَادِي⁽⁵⁾ أبو اسحاق إبراهيم بن سفيان قرأ على سيبويه كتابه ولم يَتَمَّه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي⁽⁶⁾، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، وله في جارية سوداء:

أَلَا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبِيبٌ تحامت فيه الآذَى
وَيَا حَبَّذا أَبْرَدُ أُنْيَابِهِ إِذَا اللَّيْلُ أَظْلَمَ وَاجْتَلَوْدَا⁽⁷⁾

(فأجاز: «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان، وأجازهُ على البديل أيضاً، ولم يميزهُ على النعت، لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها)، أي: طبق الإشارة في اللفظ، ومن قال أُلْتُ الضمير باعتبار المضاف إليه فقد وَهِمَ، فذكروا له⁽⁸⁾ ستة شروط، كونه بـ«ال» وكونه جنساً لا وصفاً وهذا غالب، وكونه مفرداً، وكونه متصلاً، فلا يقال: مررت بهذا في الدار الفاضل، وأنه لا يقطع، وأنه لا يخالف متبوعه في إفراده وغيره، فلا يجوز «يهذين الرجل والمرأة»، كذا نقل

(1) الخصب 1/ 447.

(2) شرح التسهيل 3/ 325.

(3) في (س) بزيادة: عطف البيان هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المجرع والتوضيح والتخصيص جامداً.

(4) الكتاب 2/ 192، والارنشاف 1922.

(5) انظر رأي الزيادي في ارنشاف الضرب 4/ 1922، والمساعد 2/ 413.

(6) في (س) بزيادة: وكان يشبه في معرفة الشعر ومعانيه.

- انظر ترجمة الزيادي في معجم الأدباء 1/ 100، وبغية الرعاة 1/ 414.

(7) الآيات من المقارِبِ ذُكِرَتْ مع ترجمته في المصادر السابقة، ولسان العرب (ج ل ذ) 3/ 482.

- و«جلوداً: أسرع، انظر لسان العرب (ج ل ذ) 3/ 482.

(8) أي: أن نعت اسم الإشارة اشتراطاً فيه ستة، انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 383.

عن المصنف⁽¹⁾ (وَمَنْ نَصَّ عَلَى مَنَعَ النِّعَتِ فِي هَذَا سَبِيوِيهِ وَالْمَبْرُودُ وَالزَّجَّاجُ)⁽²⁾، وهو مقتضى القياس، ومنعُ سبيويه فيها مخالف لإجازته في النداء⁽³⁾.

- النوع الرابع:

اشتراطهم الإيهام في بعض الألفاظ كظروف المكان) لم يقل في بعض المعمولات لقوله: (والاختصاص في بعضها)، أي: بعض الألفاظ (كالمجتمعات وأصحاب الأحوال⁽⁴⁾)، وإنما اشترط الإيهام في نصب المكان حملاً على الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل لاشتراكهما في الإيهام، كما حمل عليه الزمان المحدود لاشتراكهما في الزمانية، ولم يحمل عليه المكان المحدود للاختلاف ذاتاً أو صفة، ولا على المكان المبهم، لأنه فرع، فالحمل عليه كالاتعارة من المستر والسؤال من الفقير⁽⁵⁾.

(وَمِنْ الزُّهْمِ فِي الْأَوَّلِ)⁽⁶⁾ قول الزخشي⁽⁷⁾ (فَاسْتَبَقُوا / الصُّرَاطُ)⁽⁸⁾، 396؛ وفي (سَيِّدَتَا سَيْرَتَهَا الْأَوَّلَى)⁽⁹⁾، وقول ابن الطراوة في قوله:

⁽¹⁾ في حاشية الشفي 231/2 ... في حواشي التسهيل للمصنف ذكروا نعت اسم الإشارة ستة شروط...

⁽²⁾ أي: منع النعت في هذه المسألة: مررت بهذين الطويل والقصير، انظر الكتاب 8/2، والمقتضب 222/4، وانظر رأي الزجاج في الانتشاف 1922/4، والمساعد 413/2، والتصريح 114/2.

⁽³⁾ أي: لإجازته النعت، وذلك في قوله: ياهلذان الطويل والقصير، في الكتاب 192/2، قال سبيويه: وكذلك: ياهلذان زيد وعمر، وإن شئت قلت: زيدا وعمر، فنجري ما يكون عطفاً على الاسم مُجْزِئاً ما يكون وصفاً، نحو قولك: يا زيد الطويل، يا زيد الطويل...⁽⁴⁾

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: ووجه اشتراط الإيهام في ظروف المكان ما قاله الرضي: إنه إنما نصب الفعل جميع أحوال الزمان، لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب فيه وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه دلالة وضعية نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي: الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور كالجبهات الست، والمحدود الفرسخ والميل، ووجه المشابهة التغيير والتبديل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: وهو اشتراطهم الإيهام.

⁽⁷⁾ الكتاب 27/4، 60/3.

⁽⁸⁾ يس: 66.

⁽⁹⁾ طه: 21.

لَذَنْ يَهْزُ السَّيْفُ يَغِيلُ مَتْنَهُ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ

تقدم شرحه في الديباجة⁽¹⁾.

(وقول جماعة في «دخلت الدار» أو «المسجد» أو «السوق»: إن هذه المنصوبات) السَّتْ (ظروف⁽²⁾، وإنما يكون ظرفاً مكانياً) أي: منصوباً على أنه مفعول فيه (ما كان مبهماً، ويُعرف)، أي: المكان المبهم (بكونه صالحاً لكل بقعة كـ«مكان»، و«ناحية»، و«وجهة»، و«جانب»، و«أمام»، و«خلف»، والصواب: أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً⁽³⁾، والجار المقدَّر «إلى» في (سُئِلَها) سيرتها الأولى⁽⁴⁾ «وفي» في البيت⁽⁵⁾، و«في» أو «إلى» في الباقي، أي: «الصراط»، و«الدار»، و«المسجد»، و«السوق» والأصحُّ إن «دَخَلَ» لأزَمَ، وانتصاب ما بعده من الأمكنة على الظرفية بتقدير: «في» عند سيبويه⁽⁶⁾، ويرجّحه سيبويه استعماله بإظهار «في» في الأمكنة، نحو: «دَخَلْتُ في البَلَدِ»، ولزوم إظهار «في» في غيرها، نحو: «دَخَلْتُ في الأَمْرِ» وإن مصدره الدخول، وهو من الأوزان الغالبة في اللزوم، [وأنَّ نقيضَهُ لأزَمَ بلا خلاف]⁽⁷⁾، وقال الجرمي: متعلِّقٌ فما بعده مفعول به⁽⁸⁾، [قيل:]⁽⁹⁾ وما استصوبه المصنف من التخريج على إسقاط الجار توسعاً ليس بمقيس، فما الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم⁽¹⁰⁾؟ وأجيب:

(1) قاله ساعدة بن جؤية، وتقدم في مقدمة المصنف، انظر المفسر 16/1، وتكرر في الباب الرابع في تدبئة الفعل القاصر 602/2، وما تقدم فيه هو نصب «الطريق» على الظرفية شذوذاً، لأنه غير مبهم.

(2) لعلَّ منهم سيبويه، انظر الكتاب 35/1، والمساعد 522/1، والارتشاف 1435/3.

(3) قال الشامي: «وهذا مذهب ابن مالك» انظر حاشية الشامي 231/2.

(4) طه 21.

(5) بيت ساعدة المتقدم: كما عسل في الطريق...

(6) الكتاب 410/1.

(7) في (س): (وكونه ضد الخروج الذي هو لازم).

(8) انظر رأي الجرمي في الارتشاف 1435/3، وشرح الرضي على الكافية 492/1 والنصف 231/2.

(9) في (س): (واعترض على المصنف).

(10) قاله الدمامي، انظر حاشية الشامي 232/2.

بأن الذي اقتضى ذلك كثرة وجود النصب على إسقاط الجار توسعاً في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية⁽¹⁾.

(ويحتمل أن «استبقوا» ضُمْنَ معنى «تبادروا»، وقد أجزى الوجهان⁽²⁾ في (فاستبقوا الخيرات)⁽³⁾ ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلاً اشتمال⁽⁴⁾، أي: سعيدها طريقته، ومن ذلك الوهم في اشتراط الإبهام (قول الزجّاج في (واقعدوا لهم كل مرصد⁽⁵⁾) / إن «كلاً» ظرف⁽⁶⁾، وردّه أبو علي في «الإغفال» وهو كتاب وضعه فيما أغفله الزجّاج (بما ذكرنا) من أنه على إسقاط الجار لأنه مكان مختص لا يصل إليه الفعل إلّا بواسطة «في» .

(وأجاب أبو حيان بأن «اقعدوا» ليس على حقيقته، بل معناه: ارصدوهم [كل مرصد]⁽⁷⁾، ويصح ارصدوهم كل مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد، قال: «قعدت مجلس زيد» كما يجوز «قعدت مقعده»، انتهى⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

وهذا⁽¹⁰⁾ مخالف لكلامهم، إذا اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر) هذا مخالف لقول الرضي: وينصب أيضاً كل ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق عما اشتق منه، نحو: جلست موضع القيام،

(1) الجيب الشمي، انظر المصدر السابق.

(2) أي: النصب على نزع الحافض، والتضمين.

(3) البقرة: 148.

(4) في البحر المحيط 22/6، قال أبو حيان: «اختلفوا في إعراب «سرتها»، فقال الخوني: مفعول ثاني لـ«سعيدها» على حذف الجار... قال: ويجوز أن يكون بدلاً من مفعول «سعيدها»، وقال هذا الثاني أبو البقاء قال: بل اشتمال، أي: صفتها وطريقته...، وانظر البيان 182/2.

(5) التوبة: 5.

(6) وقد تقدم حديث الزجّاج ورده الفارسي في الباب الرابع «تعدية الفعل الفاعل»، انظر معني اللب 602/2، وانظر معاني القرآن للزجّاج 430/2.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والنصب في معني اللب 661/2.

(8) البحر المحيط 12/5.

(9) في (س) بزيادة: يشعر بأن القعود إذا لم يكن بمعنى الرصد والجلوس.

(10) أي: كلام أبي حيان.

وَتَحَرَّكَتْ مَكَانَ السَّكُونِ، وَقَعَدَتْ مَوْضِعَكَ، وَمَكَانَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَنَزَلَ فُلَانٍ،
وَتَقَعَدْتُ مَرْكَزَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) وَلَا فَلَ يَنْصِبُهُ، فَلَ
يَقَالُ: كَتَبْتُ الْكِتَابَ مَكَانَكَ، وَرَمَيْتُ بِالسَّهْمِ مَوْضِعَكَ، وَشَتَمْتُكَ مَنَزَلَ فُلَانٍ⁽¹⁾.
(وَالْفَرْقُ أَنَّ اتِّصَابَ هَذَا النَّوْعِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لَكُونِهِ
مُخْتَصَّصًا) لَا يَصِلُ إِلَى الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ (فَيَنْبَغِي أَلَّا يَتَجَاوَزَ بِهِ مَحَلُّ السَّمَاعِ وَأَمَّا نَحْوُ:
«قَعَدْتُ جُلُوسًا» فَلَا دَافِعَ لَهُ مِنَ الْقِيَاسِ.
وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: [أَقْعُدُوا لَهُمْ]⁽²⁾ عَلَى كُلِّ مَرْصَدٍ⁽³⁾، فَحُدِّثَ «عَلَى» كَمَا
قَالَ:

وَأَخْفِيَ الَّذِي لَوْلَا الْأَمْسَى لَقَفَّضَانِي

تَقْدِمُ شَرْحَهُ فِي «عَلَى»⁽⁴⁾ (أَي: لِقَضَى عَلَيَّ) وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ بِكُلِّ مَرْصَدٍ،
ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ⁽⁵⁾، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى «فِي» فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْدَرَ «فِي» لِأَنَّ الْمَعْنَى: «عَلَيْهَا».
(وَقِيَاسُ قَوْلِ الزَّجَّاجِ أَنْ يَقُولَ⁽⁶⁾ فِي (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)⁽⁷⁾
مِثْلَ قَوْلِهِ فِي (وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ)⁽⁸⁾. وَالصَّوَابُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَنَّهُمَا عَلَى
تَقْدِيرِ «عَلَى» كَقَوْلِهِمْ: «ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهَرَ وَالْبَطْنَ» فَيَمُنُ نَصْبُهُمَا، أَوْ أَنْ
«لَأَقْعُدَنَّ»، وَ«أَقْعُدُوا» ضَمًّا مَعْنَى «لَأَزْمَنَنَّ، وَالزَّمُوا» قِيلَ: لَيْسَ تَحْرِيجُهُ أَوَّلَى مِنْ
تَحْرِيجِ الزَّجَّاجِ، فَإِنَّ الزَّجَّاجَ رَأَى ظَرْفَ مَكَانٍ فَلَزِمَهُ مَخَالَفَةُ الْإِسْتِعْمَالِ فِي نَصْبِ

⁽¹⁾ شرح الرضي على الكافية 490/1.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ هذا على رأي الأخفش، انظر معاني القرآن للأخفش 548/2.

⁽⁴⁾ انظر بحث «على»، مفني اللب 163/1.

⁽⁵⁾ البيان 471/1.

⁽⁶⁾ أي: كان على الزجَّاج أن يعرب «صراطك» ظرفاً، ولم يقل الزجَّاج بهذا، فقد ذكر في معاني القرآن 324/2

أنه لا اختلاف بين التحوين أن الحذف «على».

⁽⁷⁾ الأمراء: 16.

⁽⁸⁾ التوبة: 5.

غير المبهم، وما خرج المصنف من نصبه «على اسقاط الجار أو التضمين غير قياس.

(من الوهم في الثاني) أي: في اشتراط الاختصاص (قول الحوفي في (ظلماتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ)⁽¹⁾: إِنَّ (بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) جملة مخبر بها عن (ظلمات)، و «ظلمات» غير مختص⁽²⁾، والصواب قول الجماعة: إنه خبر لمخدوف، أي: تلك ظلمات، نعم، إِنَّ قُدِّرَ أَنَّ المعنى: ظلمات أي ظلمات، بمعنى: ظلمات عظام أو متكاثفة، وتركت الصفة لدلالة المقام عليها⁽³⁾ كما قال:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُشِئُهُ⁽⁴⁾

صدر بيت من الطويل لمروان بن أبي حفصة⁽⁵⁾، المعروف بابن السط
عجزه: وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ، وقبله:

يَصْمُ عَنْ الْفَحْشَاءِ حَتَّى كَانَهُ إِذَا ذَكَرْتَ فِي مَجْلِسِ الْقَوْمِ عَائِبًا⁽⁶⁾

(1) النور: 40.

(2) انظر رأي الحوفي في الدر المصون 5/ 223، فقد ذكر السمين رأي الحوفي، وقال: «فيه نظر، لأنه لا مسرغ للابتداء بهذه التكررة اللهم إلا أن يقال: إنها موصوفة بتقدير، أي: ظلمات كثيرة متكاثفة»، وانظر البحر المحيط 6/ 424.

(3) ذكر حلا أبوحيان في البحر 6/ 424.

(4) لأبي الطمحان الخفي في ديوان الماني 1/ 23، ولابن السط في معاهد التنصيص 127/ 1، ولمروان بن أبي حفصة في شرح شواهد المغني 2/ 909، وبلا نسبة في أمالي القاضي 1/ 238.

(5) مروان بن أبي حفصة هو: مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة يزيد، يكنى أبا السط، نشأ في العصر الأموي وأدرك زماناً من العهد العباسي فقدم بغداد ومدح المهدي والرشيد، توفي سنة 182 هـ. طيفت الشعراء لابن سلام ص 21، 123، والشعر والشعراء ص 516، والأعلام 7/ 208.

(6) في (س) بزيادة: يشبه: ينيه من الشين وهو الميب، والعرف بالضم الإحسان.

فذكر في مع الحاجب الأول إشارة إلى أن الأمر الذي يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف، وأوردَهُ علماء البيان شاهداً لورود تنكير المستند إليه للتعظيم والتحقيق، فجعل التفتازاني تنكير الحاجب الأول للتعظيم، والثاني للتحقيق، حيث قال له «حاجب» أي: مانع عظيم، وليس له حاجب، [أي: مانع خير]⁽¹⁾، فكيف بالتعظيم؟!⁽²⁾ [قال صاحب الأطول]⁽³⁾: لو عكس لأقبل عليه الذوق السليم حيث يفيد أنه يكفيه مانع حقير عن العيب، ولا بد له مانع عظيم عن الإحسان⁽⁴⁾، (صح) جواب «إِنْ قُدِّرَ» (وقول الفارسي⁽⁵⁾ في (وَرَهْبَانِيَّةُ ابْتَدَعُوهَا)⁽⁶⁾: أنه من باب «زيداً ضربته»⁽⁷⁾، واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً، ليصح رفعه بالابتداء⁽⁸⁾، وردّه الحلبي بأن لا نسلم اشتراط ذلك، يدلُّ عليه قراءة من قرأ و«سورة أنزلناها» بالنصب، ولئن سلّمنا ذلك فثمة مسوغ وهو العطف، كقوله:

(1) في (س): (أي: مانع حقير).

(2) المطول ص 88.

(3) في (س): (قال بعض المحققين).

(4) الأطول 108/1،

- وصاحب الأطول هو: إبراهيم محمد بن عريشاه الإسفراييني عصام الدين، صاحب «الأطول» في شرح التلخيص للقرطبي، في علوم البلاغة، ولد في اسفرايين وتعلم واشتهر وألف كتبه فيها، كان أبوه قاضياً، له كتب أخرى منها: «ميزان الأدب»، «وحاشية تفسير البيضاوي»، وغيرهما، زار في آخر عمره سمرقند فتوفي بها سنة 945 هـ. كشف الظنون 477/1، وشذرات الذهب 291/8، والأعلام 66/1.

(5) في (س) بزيادة: عطف على قول الحوفي.

(6) الحديدي: 27.

(7) في الإيضاح ص 88 قال الفارسي: «فقله: (وَرَهْبَانِيَّةُ) محمول على فعل كأنه قال: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها».

(8) لم أجد الآية عند أبي الشجري في أماليه، غير أنني وجدت حديثاً في الآية: (والقصر قدرناه منازل) بس/39، فقد ذكر رأي أبي علي في النصب، وخفّله سيبويه على «زيداً ضربته». انظر تفصيل هذه المسألة في أمالي الشجري 336-337/1.

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلي⁽¹⁾

فتأمل⁽²⁾.

(المشهور أنه عطف على ما قبله، و«ابتدعوها» صفة ولأند من تقدير مضاف، أي: وحب رهبانية، وإنما لم يحمل أبوعلي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يتدعون لا يخلقه الله عز وجل⁽³⁾ وقد يُتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في (وأخرى تُحبونها⁽⁴⁾) كونه كـ«زبدًا شرته»⁽⁵⁾ حيث قال: هو نصب بـ«تحبون» المدلول عليه بـ«تحبونها»⁽⁶⁾، ومن غفل عنه قال: ساحة بريئة مما أسنده المصنف إليه، إذ ليس فيما ذكره باب الاشتغال، (ويجاب بأن الأصل «وصفة أخرى») فيكون مختصاً⁽⁷⁾.

(ويجوز كون «تحبونها» صفة، والخبر إما «نصرته» أي: هي نصر قاله ابوالبقاء⁽⁸⁾، وفي بحث، وإما محذوف، أي: ولكم نعمة أخرى، و«نصرته» بدل، أو خبر محذوف.

وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي:

(1) صدر بيت من الطويل عجزه: فهل يا عجب بين هذا امرؤ سجعاً، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 112/3، وشواهد المغني 863/2، وشرح التسهيل 292/1، والشاهد في «وشكوى» حيث جعل مسوق الابتداء بالكرة هو العطف.

(2) الدرر المصون 281/6.

(3) قال أبويحان: ... وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبوعلي معتزلياً، يقولون: ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للبعد، فالرأفة والرحمة من خلق الله، والرهبانية من ابتداء الإنسان، فهي مخلوقة له، انظر البحر المحيط 226/8.

(4) الصف: 13.

(5) في (س) بزيادة: يعني من باب الاشتغال.

(6) في البيان 452/2 قال أبوالبقاء: «قوله: وأخرى: في موضعها ثلاثة أوجه: أحدها: نصب على تقدير: ويعطكم أخرى، والثاني: نصب بـ«تحبون» المدلول عليه بـ«تحبونها»، والثالث: موضعها رفع، أي: وثم أخرى، ويكون الخبر «نصرته»، أي: هي نصرته.

(7) في (س) بزيادة: المبتدأ.

(8) البيان في إعراب القرآن 452/2.

فارساً ما غادروه ملحماً⁽¹⁾ (.....)

صدر بيت من الرمل لامرأة من بني الحارث، وقيل: لعلقمة⁽²⁾، عجزه:

غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ

المغادرة الترك، وملحماً بضم الميم المهملة طعمة للسباع، والزُمَيْل بضم
الزاي وفتح الميم المشددة الضعيف، والنكس بكسر النون⁽³⁾ الضعيف والمقصر عن
غاية الكرم، والوكْلُ بفتح الحاء العاجز.

(إنه من باب الاشتغال⁽⁴⁾ كقول أبي علي في الآية⁽⁵⁾) خبر مبتدأ،

(والظاهر/ أنه نصب على المدح، لما قدّمنا) من أن المنسوب في باب الاشتغال 397 / 1

شرطه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء، (و«ما» في البيت زائدة) فيكون
«فارساً» قد تخصص بالوصف الذي نهت عليه «ما» الزائدة⁽⁶⁾، (ولهذا أمكن أن
يُدعى أنه من باب الاشتغال)، وفيه أنه لا وجه حينئذ لاستظهار نصبه على المدح
لأن في كل منهما إظهار الناصب إلا أن يقال: إن المقام يقتضي المدح، لأنه بصدد
الرئاء، وهو مقام تعديد المحاسن وذكر الصفات الحمودة بخلاف الاشتغال.

⁽¹⁾ لعلقمة الفحل في ديوانه ص 133، وله أو لامرأة من بني الحارث في شرح شواهد الغني 664/2، ولامرأة
من بني الحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1107/3، وحاشية الشمني 232/2. وفي حاشية
الشمني قال الدماميني: «ولم أر في الحماسة النصب في «فارس» وإنما رأيت فيها مرفوعاً، ولعل النصب فيها
رواية»، وبلا نسبة في شرح ألفية ابن مالك الناظم ص 241، والشاهد في «فارساً» حيث اختير فيه النصب
على الرفع والتقدير: غادروا فارساً ما غادروه، والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

⁽²⁾ قاله العيني، انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 339/1.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وسكون الكاف، الذي لا خير فيه.

⁽⁴⁾ قال بدر الدين بن مالك في باب «اشتغال العامل عن المعمول» في شرح الألفية لابن الناظم ص 241: «..

واتشد ابن الشجري على جوازه... وذكر البيت، إذ كان الأول أن يقول المصنف: وقول ابن الشجري

فإن ابن ابن مالك نقل عن ابن الشجري.

⁽⁵⁾ أي: (ورهبانية ابتدعوها) الحديد: 27.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: فيصح نصبه على شرطية التفسير لكونه غنصاً يمكن رفعه بالابتداء.

ـ النوع الخامس:

اشتراطهم الإضمار⁽¹⁾ في بعض المعمولات والإظهار في بعض، فمن الأول: مجرور «لولا» على من جعله حرف جر⁽²⁾⁽³⁾ (ومجرور «وخذ» على رأي من يرى أن المضاف يعمل في المضاف إليه⁽⁴⁾)، (ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: لولاي، ولولاك، ولولاه، وخدي، ووخذك، ووخذة)، ولا تقول: لولا زيد⁽⁵⁾، ووخذ زيد بالجر فيهما (ومجرور «لبي»، وسغدي، وحناني⁽⁶⁾)، كلها حكاية بحذف المضاف إليه⁽⁷⁾، قال الرضي: «ليك» مثني عند سيويه، مفرد كَلدى عند يونس قلب ألفها ياءً لما أضيف إلى المضمر، وليس بوجه لبقائها مضافاً إلى الظاهر [كقوله:

فلي فلي يدي مسور⁽⁸⁾]

واعتذر عنه أبو علي⁽¹⁰⁾ بأن الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف، وأصل «ليك»: ألب لك إلبابين، أي: أقيم لخدمتك وامثال أمرك ولا أبرح عن مكاني

(1) أي: بعض المعمولات شرط فيها أن يكون عملها في المضمر، فلا تعمل في غيره.

(2) أي: على رأي سيويه، انظر الكتاب 373/2.

(3) في (س) بزيادة: يعني على رأي سيويه أن «لولا» حرف جر كما تقدم في بحث «لولا».

(4) هو رأي سيويه كما في الكتاب 42/1، وانظر المص 501/2، وفي توجيه المص لابن الجباز ص 251: «قال عبدالقاهر: إنه بالمضاف».

(5) في (س) بزيادة: بالجر، وكذا لا تقول:

(6) في (س) بزيادة: الظاهر أن.

(7) في (س) بزيادة: لأن أصلها: لبين وسعدين، وحنانين، بنون التثنية.

(8) حيز بيت من المقارِب، صدره: دعوتُ لِمَا تَابِي سَورَا، وهو لرجل من بني أسد في الدور 68/3، وشرح شواهد المخي 910/2، ولسان العرب (ل ب ي) 239/15، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 747/2، وشرح الأشموني 504/1، وشرح ابن عقيل 55/3، والكتاب 352/1، والشاهد في «فلي يدي» حيث جاء «لي» مضافاً إلى ظاهر، وهو نادر شاذ، لأن هذا من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر.

(9) ساقط من (س).

(10) في شرح الرضي على الكافية: «قال أبو علي معتذراً ليونس».

كالقيم في موضع، والتثنية للتكرير⁽¹⁾، أي: إلباباً كثيراً [متالياً]⁽²⁾، فحذف زوائده، وردّ إلى الثلاثي بحذف الفعل وحرف الجر، ليرفع المجيب بسرعة لاستماع الأمر⁽³⁾، ويجوز أن يكون من «لَبَّ بالمكان» بمعنى: «أَلَبَّ»، فلا يكون محذوف الزوائد⁽⁴⁾، وفيه أنه بعد مجيء «لَبَّ» ما الوجه للقول بحذف الزوائد في «لَبَّك» و«سَعْدَيْك» مثل «لَبَّك»، أي: أَسْعِدْكَ أسعادين، إلّا أنّ «أَسْعِدْ» يتعدى بنفسه، ومعنى «حَتَّائِكَ» تحتن، تحتنأ بعد تحتن (ويشترط هُن ضمير الخطاب، وشذّ نحو قوله:

..... فيا لَبِّي إذ هدرت لهم⁽⁵⁾

بعض بيت من الطويل تمامه:

دُعُونِي يَا لَبِّي إذ هدرت لَهُمْ شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَنَتْهَا هَذِرِي

ضمير «دعوني» لقومه، والياء مفعوله، و«يا» حرف نداء⁽⁶⁾، أي: يا قوم، و«لَبِّي» مضاف إلى ياء المتكلم، و«هدرت» صوت⁽⁷⁾، فاعله «شَقَاشِقُ» جمع

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: كما في: «فارجع البصر كرتين».

⁽²⁾ في (س): (متالياً).

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وقيل: ليفرغ المخاطب عن سماع الجواب بسرعة للأمر... مؤونة سماعه.

⁽⁴⁾ انتهى كلام الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 331، 332.

⁽⁵⁾ الليث بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 908، وفي شرح أبيات المغني 7/ 207، وخزانة الأدب 2/ 81،

برواية: «أسكنها بدري»، والشاهد في «لَبِّي» حيث جاء مضافاً إلى ياء المتكلم شذوفاً.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: حذف مناداه.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: واللام متعلق به.

«شقيقة» بالكسر، وهي شيء كالرّبة يخرج البعير من فيه إذا هاج⁽¹⁾، «واسكتها» فعل ماضي فاعله «هدري»، أي: صوتي، والهاء لشقاشيق.
(وقول آخر:

لَقَلْتُ لَبِّي لِمَنْ يَدْعُونِي⁽²⁾)

رجز، وقبله:

إِنَّكَ لَوَدَّعَوْتَنِي وَدُونِي زُورَاءَ ذَاتَ مَتَرَعٍ يَسُونِ

«زوراء» كحمراء الأرض البعيدة، و«ذات مترع» صفتها من قولهم: حوض ترع، بالتاء والراء، أي: ممتليء، وقيل: بالنون والزاي، ومن قولهم: برّ نزوع إذا كانت قرية القمر، و«بيون»⁽³⁾ كـ«بيول»⁽⁴⁾ أي: واسعة [بعيدة الأطراف]⁽⁵⁾، والشاهد في لبّي حيث أضيف إلى ضمير الغائب شذوذاً، وقيل: التفاتاً من الخطاب إلى الغيبة⁽⁶⁾.

كما شدّت إضافتها إلى الظاهر في قوله:

فَلْبِي فَلْبِي يَدِي مَسُورٌ⁽⁷⁾

(1) في (س) بزيادة: والقياس شقاشق، أشبعت الكرة كما في الصياريف.

(2) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 2/ 82، والدرر 1/ 413، وسر الصناعة 2/ 746، وشرح الأشموني 1/ 504 وشرح شواهد المغني 2/ 910، وشرح ابن عقيل 3/ 52، ولسان العرب (ل ب ب) 1/ 73.

وهمع الموامع، والشاهد في «لبّي» أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ.

(3) في (س) بزيادة: يفتح الموحدة، وضم الياء المخففة.

(4) في (س) بزيادة: البئر البعيدة القمر الواسعة.

(5) ساقط من (س).

(6) شرح التصريح 1/ 697

(7) تقدم تخريجه.

عجز بيت من المتقارب لأعرابي من بني أسد صدره:

دعوتُ لما ثابني مسوراً

[فاللام جارة]⁽¹⁾، و«ما» موصولة، و«ثابني»، أي: أصابني النابتة، 397/ب
و«مسور» كمنبر اسم رجل مفعول «دعوت»، و«لثي» [فعل ماضٍ]⁽²⁾، أي: قال:
ليك، والأصل فلثباني، فحذف المفعول، [والفاء فيه للعطف المؤذن بالتعقيب
وسببه في قلبي]⁽³⁾ «يدي مسور» معناه: فإجابة له مني بعد إجابة إذا سألني في أمر
ثابته جزاءً لصنعه، وذلك أن رجلاً دعا مسورا، ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى
ذلك، وخصّ يديه بالذكرك؛ لأنهما اللتان أعطاه المال، وقيل: مقحم⁽⁴⁾.
(ومن ذلك)، أي: مما اشترط فيه الإضمار (مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا
«عسى»⁽⁵⁾ نقول: «كأذ زُيْدٌ يموت»، ولا تقول: يموت أبوه، ويجوز «عسى زُيْدٌ أن
يُقرم أبوه» فيرفع السببي، ولا يجوز رفعه الأجنبي، نحو: «عسى زيد أن يقرم عمرو
هذه».

ومن ذلك⁽⁶⁾ مرفوع اسم التفضيل من غير مسألة الكحل⁽⁷⁾⁽⁸⁾ وهذا
شرطه مع الإضمار الاستتار⁽⁹⁾، وكذا مرفوع نحو: «قُم»، و«أقوم»، و«نقوم»،

(1) في (س): (فاللام في «لما» جارة متعلقة بـ«دعوت»).

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) في شرح شواهد العيني: قيل: هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية، انظر شرح
الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 504/1.

(5) عسى: من أفعال الرجاء يجوز أن يكون فاعل الخبر فيها اسماً ظاهراً بشرط أن يكون هذا مرفوع ميباً
مضافاً، فالضمير هو اسماً، ولا يكون أجنبياً، انظر حاشية الدسوقي 290/3.

(6) أي: في اشتراط الإضمار في فاعل اسم التفضيل.

(7) مسألة الكحل هي قولهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عيبي الكحل» من زيد» فقد جاء في هذه المسألة فاعل
اسم التفضيل «أحسن» اسماً ظاهراً وهو «الكحل»، انظر الكتاب 31/2، والارتشاف 2335/5.

(8) في (س) بزيادة: وهي مستغنية عن البيان.

(9) أي: مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل يُشترط فيه امران: الإضمار والاستتار، انظر
الارتشاف 2335/5.

و«تقوم» أي: مرفوع أمر الحاضر وصيغة المتكلم والمخاطب، (ومن الثاني)، أي: من اشتراط الإظهار (تأكيد اسم المظهر⁽¹⁾) والتعت والتنعت لأن المضمير لا ينعت به عند الجمهور خلافاً للكسائي في ضمير الغائب⁽²⁾ (وعطف اليان والمين) لما مر أن البيان في الجامد كالنعت في المشتق.

(ومن الوهم في الأول)، أي: في اشتراط الإضمار (قول بعضهم في «لولا» وموسى: أن موسى يحتمل الجر) وجه إيراد «موسى» دون زيد أن عمرو ظاهر (وهذا خطأ، لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تُعَد؟) قيل: هذا على قول من ذهب إلى أن العامل في المعطوف عامل في المعطوف عليه وأما إذا قيل: إنه حرف العطف فلا إشكال⁽³⁾.

(فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أن لم تُعَد، وقولي⁽⁴⁾: «مجرور» لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً لأن «لولا»، يحكم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يُقَدَحُ في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية⁽⁵⁾).

فكذا ما أشبه الزائد، وقول جماعة⁽⁶⁾ في قول هذبة:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ⁽⁷⁾

(1) في (س) بزيادة: نحو جاءني زيد زيد، ولا يجوز: زيد هو.

(2) انظر رأي الجمهور والكسائي في شرح الرضي على الكافية 2/ 310.

(3) في هامش المخطوط قاله ابن الوحي.

(4) أي: في قوله «يحتمل الجر».

(5) أي: كون الاسم الواقع بعد «لولا» مجرداً من العوامل اللفظية، فيكون مبتدأ، حاشية الدسوقي 3/ 291.

(6) في (س) بزيادة: عطف على قول بعضهم.

(7) والشاهد في «فرج» حيث جعله اسم كان وهذا غير جائز لما يلزم عليه من رفع خبر عسى اسماً أجنباً فعلاً ممنوع بالاجماع.

تقدم شرحه في «عسى»⁽¹⁾.

(إن «فرج» اسم كان)، فيكون مخالفاً لما مر من أن خبر «عسى» لا يرفع
الأجنبي⁽²⁾، (والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف، والجملة/ خبر «كان» واسمها 1/ 398
ضمير الكرب) هذا إنما هو على تقدير «كان» ناقصة⁽³⁾.
(وإنما قوله:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقُلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثِّمِلِ⁽⁴⁾

بيت من البسيط لأبي حية النميري⁽⁵⁾.

قيل: إنه وقع فيه تحريف⁽⁶⁾، والأصل هكذا:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي ظَهْرِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلِي مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ «أَنْهَضُ»:
أقوم، و«النهض» مصدره⁽⁷⁾، و«الثمل» حركة السكر كما في القاموس⁽⁸⁾.

(ف«ثووبي» بدل احتمال من ثاء «جعلت» لا فاعل «يثقلي»)، بل فاعله
مستر فيه، أي جعل ثوبي يثقلي، فسقط ما قيل: ليس في الفعل ضمير يعود إلى
اسم «جعل» وهو شرط فيه⁽⁹⁾، كذا قيل⁽¹⁾، ويمكن أن يجعل الجملة الفعلية

(1) انظر بحث «عسى» شاهد رقم (247).

(2) في (س) بزيادة: و«فرج» هنا أجنبي فلا يرفعه خبر عسى.

(3) وإنما إذا كانت تامة فـ«فرج» فاعل، و«وراء» خبرها.

(4) البيت لعمرو بن أحر في خزنة الأدب 9/ 359، 362، ولأبي حية النميري في الحيوان 6/ 483، وشرح
التصريح 1/ 280 إضاح شواهد الإيضاح 1/ 79، ولابن أحر أو لأبي حية النميري في الدرر 1/ 261،
ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني 2/ 911، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 305،
وشرح الأشموني 1/ 222، والشاهد في «ثوبي» حيث جله بدل احتمال من ثاء «جعلت».

(5) في (س) بزيادة: وقيل: للحكم بن عبدل... الأسدي، من شعراء الدولة الأموية.

(6) انظر شرح شواهد المغني 2/ 911، وفي الدرر 1/ 261، والبيت من آخر خمسة أبيات لأبي أحر الباهلي،
وقيل: لأبي حية النميري، وهي راقية لأ لامية.

(7) في (س) بزيادة: والنهوض.

(8) القاموس المحيط (ث م ل) 3/ 354.

(9) شرح التصريح 1/ 280.

المصدرة إذا خبراً لـ «جعل» كما في قول ابن عباس - رضي الله عنه - : «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً»⁽²⁾ لكنه قليل، ولهذا لم يخرج المصنف البيت عليه.

(ومن الوهم في الثاني) أي: في اشتراط الإظهار (قول أبي البقاء في (إن شَأْنَكَ هُوَ الْأَمْرُ) ⁽³⁾: إنه يجوز كون «هو» تأكيداً⁽⁴⁾ وقد مضى⁽⁵⁾)، [أي: الاعتذار كما أشار إليه بـ «قد»] ⁽⁶⁾، وقد مرَّ أن سوق كلام أبي البقاء باباً، (قول الزعشري في قوله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي)⁽⁷⁾: إذا قَدَرْتُ «أن» مصدرية، وأنها وصلتها عطف بيان على الماه ⁽⁸⁾) تقدم هذا البحث في «أن» المصدرية⁽⁹⁾.

(وقول النحويين في نحو: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)⁽¹⁰⁾ إن العطف على الضمير المستتر⁽¹¹⁾) هذا بناءً على ما يقتضيه ردُّ ابن مالك عليهم من أن

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وهذا دفع لما يقال: إن جعل من أخوات «كاد» فلم يجز فاعل خبره وهو «يقظني» اسماً ظاهراً وهو «ثوبي»؟.

⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب الضمير» 3/ 253.

- وابن العباس هو: حينئذ بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، يكنى أبا العباس، حبر الأمة الصحابي الجليل، ولد بمكة ونشأ في عصر النبوة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث الصحيحة، له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثاً، كُفِّ بصره آخر عمره، لكن الطائف وتوفي بها سنة 68 هـ. الإصابة 2/ 330، وصفة الصفه 1/ 246، والأعلام 4/ 95.

⁽³⁾ الكوثر: 3.

⁽⁴⁾ ذكر أبوالبقاء في «هو» ثلاثة أوجه: الابتداء، والتوكيد، والفصل، انظر البيان 2/ 514.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: يعني مضى الجواب عنه في شرح ضمير الفصل، حيث قال: وقد يريد أنه توكيد للضمير مستتر في «شأنك»، لا لنفس شأنك، فلا يرد ما قيل، وإذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوحيده، ولو قلنا: إن ضمير «مضى» للترهيم فهو مثارة وضعف ما مضى هناك.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ المائدة: 117.

⁽⁸⁾ في الكشاف 1/ 727 قال الزعشري: «... ويجوز أن تكون «أن» موصولة عطف بيان للهاء لا بدلاً.

⁽⁹⁾ انظر بحث «أن» المصدرية، معني اللبيب 1/ 40.

⁽¹⁰⁾ البقرة 35، والأحراف: 19.

⁽¹¹⁾ في (س) بزيادة: وجعل هذا من الوهم في الثاني.

عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً
أو يصح في موضعه ظاهر⁽¹⁾، فسقط ما قيل: جعل ذلك من الوهم في الثاني
وهم، لأن الثاني هو اشتراط الإظهار في بعض المعمولات، ولم يشترط أحد في
العطف على فاعل الفعل الأمر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً⁽²⁾،
(وقدّر ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجملة، والأصل: وليسكن زوجك⁽³⁾،
وكذا قال في (لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ)⁽⁴⁾، إن التقدير: ولا تخلفه أنت⁽⁵⁾، لأن
مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون إلا
ضمير المتكلم).

أجاب التفنازاني عن الأول بأن صحة أمر الغائب بصيغة «أفعل»
للتغليب، مثل: أنت وزيد فعلتما، وأنا وزيد فعلنا، وإثارة على «أسكننا» للإشعار
بالأصالة والتبعية، وبهذا يتناهي الجواب عن الثاني⁽⁶⁾ أيضاً⁽⁷⁾، (وجوّز في قوله:

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذَوُو الْأَمْوَالِ بَيْنَا وَالْعَلِيمِ
إِلَى خَفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ وَأَعْلَاهُنَّ صَفَاحُ مُقِيمِ⁽⁸⁾)

بيتان من الوافر للبرج بن مسهر، فالحفر هنا القبور، والجوف بضم الجيم
جمع أجوف/ بمعنى الواسع، والصفاح بضم المهملة وتشديد الفاء العريض من 398 / ب
الحجر.

(1) شرح التسهيل 3/ 371.

(2) قاتله الدمامي، انظر حاشية الشمي 2/ 232.

(3) شرح التسهيل 3/ 371.

(4) طه: 58.

(5) شرح التسهيل 3/ 372، وانظر الباب الثاني «الجملة التابعة لجملة لما عمل» مغني اللبيب 2/ 490.

(6) حاشية السعد على الكشف ل/ 52 ب.

(7) في (س) بزيادة: فيقال: إن الإخبار عن المخاطب بالمضارع ذي النون لتغليب التكلم عن المخاطب.

(8) البيتان للبرج بن مسهر في شرح ديوان الحماسة للرزوقي 3/ 1277، وشرح شواهد المفني 1/ 280،

912/2 والمؤتلف والمختلف ص 75، والشاهد في «ذوو» حيث جوّز أن يكون فاعلاً بفعل غيبة محذوف.

(كون «ذَوُو» فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي: يَأْوِي ذَوُو الْأَمْوَالِ وَكَوْنُهُ وما بعده تأكيداً على حَذِّ «ضَرْبَ زَيْدٍ الظَّهْرُ والبَطْنُ») [ويجوز ارتفاعهما على البذل⁽¹⁾]، [ويجوزوه في البيت]⁽²⁾، وقد نصّوا على أن البذل إذا كان مفيداً للإحاطة جاز كونه بدلاً من ضمير الحاضر كما في نحو: قُمْنَا أَوَّلْنَا وَآخَرْنَا، قيل: كأنهم امتنعوا عن ذلك لاشتراطهم صحة حلوله محل البذل منه، [وقد علمت ما فيه]⁽³⁾.

(- تنبيه: من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمع بشرط استتاره، وهو «نِعَمٌ» و«بِئْسَ»، تقول: «نِعَمَ الرجلان الزيدان»، و«نِعَمَ رجلين الزيدان»، ولا يقال: «نِعَمًا» إلّا في نَعْيَةٍ⁽⁴⁾، أو بشرط إفراده وتذكيره، وهو «رُبٌّ» في الأصح⁽⁵⁾).

- النوع السادس:

اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض. فمن الأول الفاعل ونائبه، وهو صحيح، فأما (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لِيَسْجُتَهُ)⁽⁶⁾، (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)⁽⁷⁾، فقد مرّ البحث فيهما

(1) في (س): «أجازوا فيه أيضاً البذل وهو بدل البعض من الكل».

- ي (س) بزيادة: لكن يُستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى كله.

(2) في (س): «قَلِمَ لم يجوزوا في البيت البديهة؟».

(3) قاله الدمامي، انظر حاشية الشنقي 232/2.

- في (س): (وقد علمت أنه لا يمتنع ذلك).

(4) هي لفة «أكلوني البراغيث».

(5) ما بين المعطوفين ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني الليب 665/2.

(6) يوسف: 35.

(7) البقرة: 11.

في آخر الجملة التابعة لجملة لها محل⁽¹⁾، والآية الأولى مثال الفاعل، والثانية مثال نائبه، وكأنه أراد بالعمولات معمولات العوامل اللفظية، ولهذا لم يذكر مبتدأ هنا. (ومن الثاني)، أي: مما اشترط فيه الجملة (خير «أن» المفتوحة إذا خُفِّتْ) وقد تقدم في فصل «أن» أنه لا يجوز إفراده إلا إذا ذكر اسمها⁽²⁾، ولو قيّد بذلك هنا لكان أحسن، (وخبر القول المحكى نحو: «لا إله إلا الله») يعني به خبر القول المحكى بلا خلاف، فلا يرد عليه ما قيل، أن القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ، وهي مسألة خلاف تعرض إليها الزمخشري حيث قال في (قَالُوا سَمِعْنَا قَتَى يَتَكَبَّرُهُمْ يَقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ)⁽³⁾، قيل: هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى، والصحيح أنه فاعل «يَقَالُ» لأن المراد الاسم لا المسمى⁽⁴⁾، (وخرج بذكر المحكى قوله: «قولي حق» وكذلك خبر ضمير الشأن) لأن خبره مفسره، وقد مر⁽⁵⁾ أنه لا يكون إلا جملة، لكنه ليس بمفتوح عليه، فإن الكوفيين والأخفش أجازوا تفسيره بمفرد⁽⁶⁾.

(وعلى هذا فقوله تعالى: (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ)⁽⁷⁾ إذا قدر ضمير «إنه» للشأن لزم كون آثم خبراً مقدماً و«قلبه» مبتدأ مؤخرًا، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون «آثم» الخبر، و«قلبه» فاعل به) هذا بيان لاحتمال الوجهين من الإعراب من غير نظر إلى رجحان أحدهما فلا يشكل عليه ما قدمه من أنه إذا أمكن في الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحمل على كونه

(1) انظر الباب الثاني «الجملة التابعة لجملة لها محل»، معني اللبيب 2/ 492.

(2) تقدم شرحه في فصل «أن» المفتوحة المهزلة الساكنة النون، انظر معني اللبيب 39/ 2.

(3) الأنبياء: 60.

(4) قائله الدمامي، انظر حاشية الشمني 2/ 232، وانظر الكشف 3/ 124.

- في (س) بزيادة: فلك أن تقول: حاكياً المفرد المراد به مجرد اللفظ «قولي إبراهيم» فيرد على المصنف على القول المختار، وقد أشرنا إلى دفعه.

(5) في (س) بزيادة: في بحث ضمير الشأن معني اللبيب.

(6) انظر بحث ضمير الشأن.

- في (س) بزيادة: كما مر.

(7) البقرة: 283.

للشأن لمخالفته القياس [كما ظن]⁽¹⁾، (وخبر أفعال المقاربة)⁽²⁾، ومن الوهم⁽³⁾ قول بعضهم في (فَطْفَقَ مُسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ)⁽⁴⁾: إِنَّ «مَسْحاً» خبر «طفق»، فذهل عن هذا الشرط (والصواب أنه مصدر لخبر محذوف، أي: بمسح مسحاً. وجواب الشرط وجوب القسم) عذهما من المعمولات، لا يخلو عن حذارة، وإنما اشترط كونهما جملتين لأن الشرط تعليق مضمون جملة بأخرى/ 399 والقسم تأكيد جملة بجملة أخرى، ولم يتعرض لصلة الموصول مع أنها لا تكون إلا جملة لأنها غير معمولة لعامل.

(ومن الوهم⁽⁵⁾ قول الكسائي وأبي حاتم في نحو: (يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ)⁽⁶⁾: إن اللام وما بعدها جواب⁽⁷⁾) [قد يقال:]⁽⁸⁾ إن هذا مذهب لما فلا يعدوهما⁽⁹⁾ (وقد مرّ البحث في ذلك) في اللام، حيث قال: أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام «كي» وجعل منه هذه الآية، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يَكُونَ متعلقاً بـ«يخلفون» والمقسم عليه محذوفاً، والجماعة يابون هذا، لأن القسم إنما يجاب بالجملة⁽¹⁰⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: عطف على خبر «أن» المفتوحة.

(3) في (س) بزيادة: يعني في خبر أفعال المقاربة.

(4) ص: 33.

(5) في (س) بزيادة: يعني في شرط جواب القسم.

(6) التوبة: 62.

(7) في البحر المحيط 5/65، «... وأخطأ من ذهب إلى أنها واب قسم...».

(8) في (س): (وقد يُمتلأ).

(9) في (س) بزيادة: عذر المصنف بعد هذا عند ذكر قول الأخفش.

(10) انظر مبحث لام الجر، مني اللبيب 236/1.

(وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: (أَقْمَنَ زَيْنٌ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَتَّىٰ)⁽¹⁾: إن جواب الشرط محذوف⁽²⁾، وإن تقديره: ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ)⁽³⁾⁽⁴⁾ أو «كمن هداه الله» بدليل (فَإِنَّ اللَّهَ يُفْعِلُ مَن يَشَاءُ)⁽⁵⁾ والتقدير الثاني باطل⁽⁶⁾ هذا إن كان معتقد ابن مالك إن «من» شرطية؛ لأن الجار والمجرور لا يكون جواباً؛ فامل⁽⁷⁾.

(ويجب عليه كون «من» موصولة) قيل: يكون أراد الموصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط⁽⁸⁾⁽⁹⁾ [لكونه خبر المبتدأ الموصول المشابه لاسم الشرط]⁽¹⁰⁾. (وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّ مِثْلَ⁽¹¹⁾ هذا قولُ صاحب اللوامح - وهو أبو الفضل الرازي - فإنه قال في قوله تعالى: (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)⁽¹²⁾: لا بُدَّ من إضمار جملة معادلة، والتقدير: كمن لا يخلق، انتهى⁽¹³⁾ وردّه أبو حيان لأن تسمية هذا المقدر جملة إن أراد إنها جملة من جهة الألفاظ فصحيح، وإن أراد الجملة المصطلح عليها في التحو فليس كذلك، بل هو مفرد⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾. (وإنما هذا) أي: تقدير «كمن

⁽¹⁾ فاطر: 8.

⁽²⁾ تقدم الحديث عن الآية في بحث الهزمة، انظر مغني اللبيب 1/ 20، وانظر قول بدر الدين بن مالك في شرح ألفية ابن مالك لابن النازم ص 705.

⁽³⁾ فاطر: 8.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: وقد... في بحث الهزمة وجه تقدير المفرد مع...

⁽⁵⁾ فاطر: 8.

⁽⁶⁾ لأن الجار والمجرور لا يكون جواباً للشرط، انظر حاشية الدسوقي 3/ 295.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: ولك أن تقدر متعلق الجار فعلاً، وبه يندفع قوله.

⁽⁸⁾ قاله الدمامي، انظر حاشية الشحي 2/ 233.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: من حيث كونه شيئاً به في المعنى، وذلك أن المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستتلة مشابه لاسم الشرط، فصله بجملة الشرط، وخبره بجملة الجزاء في المعنى.

⁽¹⁰⁾ ساقط من (س).

⁽¹¹⁾ في (س) بزيادة: أي: مثل التقدير الثاني.

⁽¹²⁾ النمل: 60.

⁽¹³⁾ انظر قول صاحب اللوامح في البحر المحيط 7/ 84.

⁽¹⁴⁾ البحر المحيط 7/ 84.

⁽¹⁵⁾ في (س) بزيادة: وأشار المصنف إلى دفعه بقوله: .

لا يخلت « جملة (مبنى على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله الظرف من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية⁽¹⁾، لكونه عندهم خلفاً عن جملة مقدرة، ولا يعتبر مثل هذا⁽²⁾ عن ابن مالك⁽³⁾؛ فإن الظرف لا يكون جواباً⁽⁴⁾، وإن قلنا إنه جملة.

- النوع السابع:

اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في البعض. ومن الأول جملة الشرط، أي: جملة [أدواته]⁽⁵⁾ غير «لولا» [لما تقدم]⁽⁶⁾ أن مثل «لولا زيد لهلك عمرو» في تقدير: لولا زيد موجود⁽⁷⁾، وهي اسمية، لكنه ليس بمنقح عليه، [فإن بعضهم يجعل ما بعدها]⁽⁸⁾ فاعلاً بفعل محذوف مثل: «ثبت» [كما في الأمالي]⁽⁹⁾.

(وجملة جواب «لو» و«لولا» و«ولوما»⁽¹⁰⁾ والجملة بعد «لما»⁽¹¹⁾) قيل: «الآتي» [أن يقول]⁽¹²⁾. والجملة بعد «قلما» و«طالما» وشبهها، حتى [لا يتغير الطالب عند قوله]⁽¹³⁾: ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب. (والجملة التالية

(1) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 88.

(2) في (س) بزيادة: أي: يمثل تسمية الظرف جملة.

(3) عن ابن مالك فيما ذهب إليه من تقدير في سورة فاطر المتقدمة.

(4) في (س) بزيادة: للشرط، وإلى كونه خبراً للمبتدأ كما قدره أبو الفضل، فلا نزاع في جوازه وحسنه.

(5) في (س): (أدوات الشرط).

(6) في (س): (لما سبق في بحث اللام).

(7) انظر مبحث اللام، مغني اللبيب 1/ 301.

(8) في (س): (قال بعضهم يجعل الواقع بعد «لولا»).

(9) في (س): (ذكره ابن الحاجب في الأمالي).

- انظر أمالي ابن الحاجب 4/ 94.

(10) ساقط من جميع النسخ والتصويب في مغني اللبيب 2/ 667.

(11) في (س) بزيادة: المشددة المذكورة في حرف اللام، نحو: (وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا نُوحًا).

(12) في (س): (وكان ينبغي أن يذكر).

(13) في (س): (ليني عليه عند قوله:).

أحرف التخصيص، وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزخسري⁽¹⁾ ومتابعيه، نحو: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا)⁽²⁾ أي: لَوَثَبَتْ أَنَّهُمْ آمَنُوا.

(ومن الثاني) أي: من اشتراط الاسمية (الجملة بعد «إذا» الفجائية/ 399 ب و«لَيْتَ» محمولة على القول الصحيح⁽³⁾ فيهما) احترز به عن قول ابن أبي الربيع وظاهر القزويني فإنهما جَوَزَا أن يقال: لَيْتَما قام زيد⁽⁴⁾، كما ذكره في «ليت»⁽⁵⁾، ولم يذكر الخلاف في «إذا» الفجائية، قال ابن عقيل: وقد حكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية بعدها نحو: خرجت فإذا قد قام زيد⁽⁶⁾.

(ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين⁽⁷⁾ في نحو: (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ)⁽⁸⁾ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)⁽⁹⁾ (وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)⁽¹⁰⁾: إِنَّ المَرْفُوعَ مبتدأ⁽¹¹⁾، وذلك خطأ،

(1) في (س) بزيادة: حيث قال: ويجب كون خبر «أن» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف كما مر في بحث «لو».

- انظر الكشف 1/ 200.

(2) البقرة: 103.

(3) في (س): (على الصحيح) وبزيادة: أي: محمولة على القول الصحيح في «إذا» و«لَيْتَما».

(4) في جمع الموامع 520/1 قال أبوحيان: ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو، ذكر فيه أن «لَيْتَما» تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين، وانظر شرح التصريح 1/ 317.

- طاهر القزويني هو: طاهر بن أحمد بن محمد القزويني، ويعرف بالتجار «بهاء الدين أبوعمدة» أديب، نحوي، صوفي، مشارك في عدة علوم، من آثاره: سراج العقول في الكلام، غاية التصريف، ولب الألباب في مراسم الإعراب، توفي سنة 756 هـ. انظر الصفدي 14/ 91، معجم المؤلفين 2/ 9.

(5) انظر بحث «ليت»، مغني اللبيب 1/ 314.

(6) المساعد 1/ 511.

(7) انظر قول الأخفش في معاني القرآن للأخفش 2/ 550، في إعراب آية التوبة.

(8) النساء: 128، وتقدمت الآية في «إمّا».

(9) التوبة: 6.

(10) الإنشاق: 1.

(11) انظر معاني القرآن للأخفش 2/ 550، 736، وشرح السهيل 2/ 109.

لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم⁽¹⁾، وإنما قاله سهواً⁽²⁾، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يُعدُّ ذلك الإعراب خطأ، لأنَّ هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة⁽³⁾، وأجازوا⁽⁴⁾ أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور⁽⁵⁾ وعن ابن مالك أن سيبويه لا يميز غير هذا⁽⁶⁾، قال ابن عقيل: ذكر السيرافي أن سيبويه لا يمنع وقوع المبتدأ بعد «إذا» لكن بشرط أن يكون الخبر فعلاً⁽⁷⁾.
(وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبائء⁽⁸⁾، بالمد⁽⁹⁾ ملكة الجزيرة، وتعدُّ من ملوك الطوائف⁽⁹⁾، ونسبه العيني للخنساء الشاعرة⁽¹⁰⁾).

(1) خطأ بسبب دخول أدوات الشرط على الاسم وهو مبتدأ، وهو مخالف للبصريين إذ يرون أن جملة الشرط لا تكون إلا قلبية، انظر حاشية الدسوقي على المفتي 297/3.

(2) سهواً عن مذهب البصريين في المسألة.

(3) في (س) بزيادة: لأنَّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم، فهو مناقض للفعل بعد الاسم، مجزوماً في قول عدي:

فَتَمْسَى وَأَجْمَلُ يُنَبِّهُهُمْ يُحْيِيهِمْ
وَتُنْطَلِفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّامِي

وهو استدلال البصريين على مذهبهم.

(4) أي: الأخفش والكوفيين، وهو مذهب ثانٍ يُقِلُّ عنهم، وهم في هذا الرأي موافقون لمذهب البصريين، انظر حاشية الدسوقي 297/3.

(5) في (س) بزيادة: أي: جمهور البصريين.

(6) شرح التسهيل 93/4.

(7) ساقط من (س).

- المساعد 507/1.

(8) في (س) بزيادة: بنت عمرو.

(9) في (س) بزيادة: وقصتها مع فصير وجذبة مشهورة.

(10) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 302/1.

(ما لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَثِيْدًا⁽¹⁾) وبعده: اَجْتَذَلَا يَحْمِلْنَ اُمَ حَدِيْدًا

اُمَ حِرْفَائِيَا بَارِدًا شَدِيْدًا اُمَ الرُّجَالُ حَتْمًا فَعُوْدًا

وقصتها مع قُصَيْرِ بن سَعِيْد مَوْلَى جَذِيْمَةَ [الأُبْرَشِي]⁽²⁾ أنه جعل الرجال
المقاتلة في جَوَالِيْقٍ⁽³⁾ وحملها على الجمال موهماً أنها تجارة أو هدية فلما قدم
أخبرت الزَّيَّاءُ⁽⁴⁾ فصعدت إلى أعلى قصرها، فلما رأت الجمال قالت تلك⁽⁵⁾
الآيات⁽⁶⁾

فالجمال جمع جمل، ووثيد⁽⁷⁾ كَوَعِيد صوت شدة الوطي على الأرض
يسمع كالدوي من بعد، والجندل الحجر، والصرقان⁽⁸⁾ [كتزوان]⁽⁹⁾ جنس من
التمر، قال أبو عبيدة: لم يكن يُهْدَى للزَّيَّاء شيء أحب إليها من التمر الصرقان⁽¹⁰⁾،
وبارد [نائب]⁽¹¹⁾، وجثما جمع جثام من جثم تلبّد بالأرض، وقعود جمع قاعد.

⁽¹⁾ بيت من الرجز للزَّيَّاء في أدب الكتاب ص 200، والأغاني 230/15، وجمهرة اللغة ص 742، ص 237،
وخزانة الأدب 191/5، 274/7، 247/1، والدرر 355/1، وشرح الأشموني 302/1، وأوضح
المسالك 86/2، وشرح شواهد المغني 718/2، 912، معاني القرآن للزَّيَّاء 424/2، ولسان العرب (و ا
ذ) 443/3، ويلا نسبة في جمع الموامع 576/1، والشاهد في «مشيها وثيداً» حيث استدلّت به الكفوية
على جواز تقديم الفاعل وإن «مشيها» فاعل ارتفع بقوله «وثيداً» وهو اسم الفاعل.
ساقط من (س).

الجواليق هو وعاء من الأوعية، كلّا في لسان العرب (ج ل ق) 36/10.

في (س) بزيادة: بقدمه.

انظر القصة في الأغاني 220/15.

في (س): ذكّر تكلمة البيت والبيت الذي يليه بعد القصة، فالكلام فيه تقديم وتأخير.

في (س) بزيادة: يفتح الواو وكسر الهززة.

في (س): (والصرقات) وبزيادة: يفتح مهملتين.

ساقط من (س).

انظر قول أبي عبيدة في لسان العرب (ص و ف) 139/9.

في (س): (ثابت).

(فيمن رفع «مَشَيْهَا»⁽¹⁾ وذلك عند الجماعة) البصرية (مبتدأ خُلف خبره
ويبقى معمول الخبر، أي: مشيها يكون وبتدأ أو يوجد وبتدأ⁽²⁾)، ولا يكون
إبتدأ⁽³⁾) من الضمير المستتر في الظرف] يعني للجمال كما قال أبو علي، وجوز
أيضاً أن يكون مبتدأ، وبتدأ حال سَدَّتْ مسدً الخبر⁽⁴⁾ (كما كان فيمن جزء بدل
اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهامية) تعليل لقوله: لا يكون بدل
بعض (ومتى أبدل اسم من اسم الاستفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام)
نحو: / مَا لَزَيْدٌ أَقْوَى أَمْ ضَعِيفٌ (فذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه 400
راجع إلى المبدل منه)، وفيه بحث، ويُروى بالنصب على المصدر⁽⁵⁾، أي: تمشي
مشيها.

(ومن ذلك)، أي: الوهم في اشتراط الجملة الفعلية (قول بعضهم في يت

الكتاب:

وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدَةِ يَلْمُ⁽⁶⁾

(1) في (س) بزيادة: وذلك إما أن يكون بالتبعية على أنه بدل من ضمير الظرف ولا سبيل إليه بما ذكره
المصنف، وإما بالأصالة على أنه مبتدأ أو فاعل، فلا سبيل إلى الأول أيضاً، إذ لا خبر له من حيث المعنى إلا
«وتبدأ»، وهو منصوب، تمين أن يكون فاعل «وتبدأ» الذي هو حال من الجمال، أي: أي شيء بُت
للجمال حال كونها وتبدأ مشيها، هذا وجه استدلال الكوفي بذلك على جواز تقديم الفاعل، وأشار إلى
رؤيه بقوله:

(2) انظر الدور 355/1، وشرح شواهد المعنى 718/2.

(3) في (س): (بدل بمعنى).

(4) ساقط من (س).

(5) - انظر قول الفارسي في شرح شواهد المعنى 913/2.

(6) شرح التصريح 397/1.

عجز بيت من الطويل، صدره: صَدَّذَتْ فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا، وهو للمرار الفقهي في غزاة
الأدب 242/1، 340/3، والسرور 263/2، وشرح أبيات سيبويه 204/1، وشرح شواهد المعنى
717/2، وبلا نسبة في الخصائص 143/1، 257، وشرح المفصل 116/7، 132/8، 76/10، والكتاب
1/31، 15/3، ولسان العرب (ط و ل) 412/11، و(ق ل ل) 554/11، والمتنضب 1/84، 78،

تقدّم شرحه في «ما» الزائدة⁽¹⁾.

(إنّ «وصال» مبتدأ⁽²⁾، والصواب أنّه فاعل بـ«يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور) [وجه توهيمه ما تقدّم]⁽³⁾ أنّ «قلّ» المكفوفة بـ«ما» لا تدخل إلّا على فعلية، وفيه بحث، لجواز أن يكون هذا الإعراب بناءً على أن «ما» مع «قلّ» مصدرية، لا كافة، كما ذهب إليه بعضهم⁽⁴⁾، إلّا أنّ يقال: إنّ وُصِلَ «ما» المصدرية بالجملة الاسمية - وإن ذهب إليه ابن مالك⁽⁵⁾ - نادر فلا يحمل عليه مع حصول المندوحة عنه.

(وقول آخر في نحو: «أتيتك يوم زيداً تلقاه»: أنّه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيويه⁽⁶⁾؛ لأنّ الزمن المبهم المستقبل يحمل على «إذا» في أنّه لا يضاف إلى الجملة الاسمية يُفهم منه أن هذا القول صواب عند غير سيويه، فمراد المصنف مجرد التنبيه على أنّه مخالف لقول سيويه، [لا تحطئة له]⁽⁷⁾، كيف وقد مرّ في الجهة الثانية أن سيويه قال في (بالأخسرَيْنِ أَعْمَالاً)⁽⁸⁾: إنّ «أعمالاً» شبيهة بالمفعول⁽⁹⁾ به وصوب المصنف كونه تمييزاً.

والشاهد في «وصال» حيث يعرب فاعلاً بـ«يدوم» ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنّ «قلّ» المكفوفة بـ«ما» لا تدخل إلّا على الجملة الفعلية.

(1) انظر بحث «ما» الزائدة شاهد رقم (509).

(2) استشهد به سيويه في الكتاب 1/ 31، 115/3، على أنّه ضرورة لوتنوع الاسمية بعد «قلماً» لأنّ «ما» تكفّ الفعل «قلّ» ولا يقع بعد «قلماً» إلا الجملة الفعلية، وكذا في المبرّد، انظر المتنصب 1/ 84، 78.

(3) في (س): (وهم هذا البعض ما تقدّم هناك).

(4) انظر الدرر 2/ 263، وحاشية الشني للدمايني 2/ 234، وانظر ما تقدّم في بحث «ما» الزائدة، مغني

اللييب 1/ 337.

(5) شرح الشهيل لابن مالك 1/ 223، 227.

(6) الكتاب 3/ 119.

(7) في (س): (لا تحطئة هذا القائل مستند إلى كلام سيويه).

(8) الكهف: 103.

(9) انظر الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المبرّب من جهتها، مغني اللييب 2/ 625،

والكتاب 1/ 201.

(رأى قوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ⁽¹⁾ فقد مضى ⁽²⁾) [في الجملة المضاف إليها] ⁽³⁾ (أن الزمن هنا محمولٌ على «إِذَا» لا على «إِذَا»، وأنه لتحقيقه يُزَنُّ منزلة الماضي) كما في (وَيُفِيخُ فِي الصُّورِ) ⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾.
(رأى جواب ابن عصفور ⁽⁶⁾ عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو: (يَوْمَ الثَّلَاثِ) ⁽⁷⁾ في قوله تعالى: (لِيُنْزِلَ يَوْمَ الثَّلَاثِ) فمردود، وإنما ذلك أي: اشتراط حمل الزمان المستقبل على «إِذَا» (في اسم الزمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب) الذي تدارك ابن عصفور (لا يتألى له في قوله:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُشَفَاعَةٌ بِمُعْنٍ فَيَلَا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَابِرٍ ⁸

[تقدم شرحه في الجملة المضاف إليها] ⁽⁹⁾، يعني أن «يوم» هنا اسم زمان منصوب على الظرفية مفعول فيه لـ«شفيعاً» لا بدل، فبقى سالماً عن دافع، فالجواب الشامل للآية والبيت ما ذكره المصنف أن الزمن هنا محمول على «إِذَا»، انتهى.

⁽¹⁾ غافر: 16.

⁽²⁾ انظر الباب الثاني، الجملة الرابعة (المضاف إليها) معنى اللبيب 482/2.

⁽³⁾ في (س): (في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب).

⁽⁴⁾ الكهف: 99، يس/ 51، الزمر/ 68، ق 20.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: كما هو مشهور.

⁽⁶⁾ تقدم جواب ابن عصفور في الجهة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب حيث قال: «إنما يشترط حل الزمان المستقبل على إِذَا إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف»، انظر معنى اللبيب 482/2.

⁽⁷⁾ غافر: 15.

⁽⁸⁾ بيت من الطويل لسواد بن قارب في الجني الداني ص 54، والدرر 257/1، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر 125/3، وشرح الأشوسني 205/1، وشرح شراهد المنفي 835/2، وشرح ابن عقييل 310/1، ومعجم المواع 465/1، والشاهد في «يوم» حيث جاء هنا منصوب على الظرفية لـ«شفيعاً» والزمن هنا محمولاً على «إِذَا».

⁽⁹⁾ في (س): (تقدم شرحه وما تعلق به في الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها).

(ومن الوهم) في اشتراط الفعلية (ايضاً قول بعضهم في قوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ)⁽¹⁾ بعدما جزم بأن «مَنْ» شرطية: أنه يجوز كون الجملة الاسمية) وهي «به أَذًى» (معطوفة على «كان» وما بعدها⁽²⁾)، ويردّه ان جملة الشرط لا تكون اسمية، فكلذا المعطوف عليها) لأن المعطوف على الشرط شرط، وفيه بحث لما سيأتي⁽³⁾ أنه يُغتفر في الثواني مالا يُغتفر في الأوائل، وإن منه قول الشاعر:

إِنْ تُرْكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تُنْزِلُونِ / فَإِنَّا مَعْشَرُ نُزُلٍ⁽⁴⁾ 400 / ب

قال يونس: أراد أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط⁽⁵⁾⁽⁶⁾، (على أنه لو قدر «من» موصولة) لا شرطية (لم يصحّ قوله أيضاً، لأن الغاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية، لعدم شبهه حيثليّ باسم الشرط)، ويجاب عنه أيضاً⁽⁷⁾ [بما ذكر آنفاً]⁽⁸⁾، [وكان الصواب في الآية عند]⁽¹⁾

(1) البقرة: 196.

(2) نسب أبوحيان في النهر الماد 272/1 لأبي البقاء المكي، ولم أشر عليه في البيان ولا في إعراب القراءات الشواذ للمكي.

- وفي (س) بزيادة: نسب أبوحيان هذا القول لأبي البقاء حيث قال: أجاز أبوالبقاء أن يكون (أو به أذى) معطوفاً على «كان» وأعرب «به» خبراً مقدماً متعلق بالاستقرار، وه «أذى» مبتداً مؤخر، والماء في «به» عائد على «من»، ثم خطّاه بما ذهب إليه المصنف بقوله: .

(3) في (س) بزيادة: في القاعدة الثامنة.

(4) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ص 154، ورواية الديوان: قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا. وللأعشى في الدرر 2/186، والكتاب 3/51، والشاهد في «أو تنزلون» حيث عطف الجملة الاسمية على جملة الشرط.

(5) انظر الكتاب 3/51، وهذا القول والبيت موجود في الباب الثامن القاعدة الثامنة (كثيراً ما يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوّل) معني اللبيب 2/799.

(6) في (س) بزيادة: وهذا عين ما نحن فيه.

(7) في (س) بزيادة: بأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل.

(8) ساقط من (س).

- في (س) بزيادة: ولم يذكر ما هو الصواب عنده.

عند⁽¹⁾ المصنف إضمار «كان» لدلالة الأولى عليها، أي: وكان «به» أذى، فاسم «كان» إما ضمير «من» وإما «أذى» و«به» خبر مقدّم⁽²⁾، ويرشدك [إليه]⁽³⁾ تقدير «كان» في البيتين الآتين، وأجازوا [كون]⁽⁴⁾ به عطفاً على «مريضاً» و«أذى» فاعل الظرف، أي: كانتا به أذى، [أو]⁽⁵⁾ «أذى» مبتدأ، و«به» خبر⁽⁶⁾، أو الجملة عطف على «مريضاً».

(وقول ابن الطاهر في قوله:

فَلَيْسَ لِمَا أُعْطِيَ نِسْأِي صَدِيقٌ مِّنْ غَدُوٍّ أَوْ رَوَّاحٍ⁽⁷⁾)

بيت من الوافر.

(وقول آخرين في قول الشاعر:

وَلَبَّثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَّيْلَى شَفِيعُهَا⁽⁸⁾)

(1) في (س): (وأظن أنه...).

(2) في (س) بزيادة: على اسمها.

(3) في (س) (إلى ما ذكرنا).

(4) في (س) (أن يكون).

(5) في (س) (وأن يكون...).

(6) في (س) بزيادة: مقدماً.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المني 913/2، والشاهد فيه اشتراط الجملة الفعلية بعد «إن» الشرطية والتقدير: فإن أكن لا مال أعطيه.

- وابن طاهر هو: أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإنشيلي، المعروف بالحذّب، نحوي مشهور، حافظ بارع، وله على الكتاب طرر مدوّنة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك، أخذ الكتاب عن ابن الرّمّك وابن الأعرس، وأخذ عنه ابن خروف، وعبدالحق السركي، مات في عشر الثمانين ومائة، أنظر بنية الوعاة 28/1. والشاهد فيه حذف الفعل بعد «هلاً» التحضيضية، والتقدير: فهلاً كان الشأن نفس ليلى.

تقدم شرحه في «الأ» المفتوحة المشددة⁽¹⁾.

(إنّ ما بعد «إنّ») الشرطية ([لا]⁽²⁾) و«هلاً» التحضيضية (جملة اسمية نابعة عن الفعلية⁽³⁾)، والصواب أن التقدير في الأولى: فإنّ أكنّ، وفي الثاني: فهلاً كان، أي: الأمر والشأن، وتفسير للمستتر في «كان» (والجملة الاسمية فيهما خبر⁽⁴⁾).

ومن ذلك الوهم في اشتراط الفعلية (قول جماعة منهم الزرخسري في (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقُوا لَمَثُوبَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)⁽⁵⁾: إنّ الجملة الاسمية جواب «لو»، والأولى أن تقدر الجواب محذوفاً، أي: لكان خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة «ليت» في إفادة التمني، فلا يحتاج إلى جواب⁽⁶⁾).

قيل⁽⁷⁾: ذلك مذهب لهم اختاروه، [فليس تخريجهم عليه غلطاً]⁽⁸⁾، وإنما وجه الرد أن يقال: الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وينصب الدليل على ذلك⁽⁹⁾.

(ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ)⁽¹⁰⁾: إنّ الجملة جواب ليدما⁽¹¹⁾ والظاهر أنّ الجواب جملة فعلية محذوفة، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا

(1) انظر مبحث «الأ» شاهد رقم (109).

(2) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 669.

(3) في المجي الثاني ص 613، بعدما ذكر أن «هلاً» لا يليها إلا الفعل، قال: «وذهب بعض النحويين إلى مجيء الجملة لإبتدائية قول الشاعر: (وذكر بيت المجنون) ثم قال: وتأوله ابن طاهر وغيره على إضمار «كان» الشائبة....

(4) في (س) بزيادة: أي: في البيت، خبر ليدما «كان» المقدر.

(5) البقرة: 103.

(6) الكشف 1/ 200.

(7) في (س) بزيادة: ليس تخريجهم على وقوع الاسمية في هذا المحل غلطاً منهم لأنهم يصرحون بمجوازه.

(8) ساقط من (س).

(9) قاله الدمامني، انظر حاشية الشعي 2/ 234.

(10) لقمان: 32.

(11) شرح الكافية الشافية لابن مالك 2/ 281.

أن جواب «لا» لا يقرن بالقاء، وفيه أنهم إذا جَوَزُوا كون جواب «لا» جملة اسمية مقرونة بالقاء وكان هذا مذهباً لهم يعدُّوهما؟.

(ومن الوهم في الثاني)، أي: اشتراط الجملة الاسمية (تجوز كثير من التحوين الاشتغال⁽¹⁾) في نحو: «خرجتُ فإذا زيد يضربه عمرو» [فيكون تقديره: ⁽²⁾] «خرجت فإذا يضرب زيد عمرو، والحال أنَّ «إذا» المفاجأة لا تقع بعدها إلاَّ الاسمية⁽³⁾». (ومن العجب أنَّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته⁽⁴⁾) مع قوله فيها في بحث الظروف، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، فيكون بين كلاميه تنافٍ⁽⁵⁾، [قيل: والتوفيق بأنَّ المراد باللزم مبالغة في الاختيار بعيد عن الاعتبار، والأوَّل أن المراد / به لزوم فيما سوى باب الاشتغال⁽⁶⁾⁽⁷⁾].
1/401

(وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زيداً أضربه» أن يكون انتصاب «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنما زيداً أضربه»⁽⁸⁾)، والصواب أن انتصابه يدلت، لأنه لم يُسمع نحو: «ليتما قام زيدٌ» كما سُمع «إنما قام زيدٌ»، فيكون قياسه عليه قياساً مع الفارق.

(1) في (س) زيادة: أي: النصب على شرطية الضير.

(2) في (س) (وجه الوهم أن تقديره حيثلي).

(3) في (س) بزيادة: وإلى هذا يشير قوله.

(4) شرح الرضي على الكافية 184/3.

(5) في (س) بزيادة: ووفق تارة بأنَّ المراد يلزم المبتدأ بعدها غلبة الوقوع، وتارة بأنَّ المراد اللزوم من غير تركيب الإضمار على شرطية الضير، واعتدوا ابن الحاجب نفسه بأنه قال: كان القياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعدها أن ينتج النصب فيما أضمر عامله إذا وقع بعدها، كقولك: «خرجتُ فإذا عبده بضربه عمرو، ولأنَّ لزوم وقوع المبتدأ والخبر متنافٍ للنصب، ولكنهم جَوَزُوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر، وفضله نجم الدين سعيد بأنه لما كان بعد «إذا» مبتدأ وخبر مشتغل عن المبتدأ بضميره أجري هذا الكلام مجرى غيره مما لا يقع بعد «إذا»، نحو: «زيد ضربه»، وكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا، وكانهم قطعوا النظر عن «إذا»، وروحي مجرد صورة المبتدأ والخبر.

(6) قائله عصام الدين شاح الكافية، انظر شرح عصام على الكافية ص 217.

(7) ساقط من (س).

(8) البسيط 643/2.

(تنبيه:

اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)⁽¹⁾ إن الجملة معطوفة⁽²⁾ على (وَيَتَجَبَّى اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا)⁽³⁾⁽⁴⁾: بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية⁽⁵⁾، وقد مرَّ أن تخالف الجمليتين في الاسمية والفعلية لا تمنع التعاطف)، قيل: لكن التناسب مطلوب، ولا يقع التخالف إلا لشكته تقتضيه، فأريد في قضية الكافرين الدلالة على ثبات خسرانهم، فناسب الآيتان بالاسمية، وفي قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من سوء إشعاراً لتعظيم مئة الله تعالى عليهم، فناسب الآيتان بالفعلية ذات المضارع⁽⁶⁾، وقد مرَّ في أقسام العطف أن في المسألة ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والجواز في الواو فقط⁽⁷⁾.

(وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ)⁽⁸⁾: أنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)⁽⁹⁾: هذا مردود، لأن الاسمية لا يُبدل من الفعلية، انتهى⁽¹⁰⁾.

(1) الزمر: 63.

(2) الكشف 4/ 143.

(3) الزمر: 61.

(4) في (س) بزيادة: مقول قول الزمخشري، وقوله:.

(5) التفسير الكبير 27/ 11.

- وفي (س) بزيادة: متعلق به اعترض.

(6) قائله اللامعي، كذا في هامش المخطوط.

(7) تقدّم هذا عند المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف 2/ 558، وذكر ثلاثة مذاهب الجواز مطلقاً والمنع

مطلقاً، ونقل هذا عن ابن جني، والثالث وهو لأبي علي، انظر ما تقدّم، وانظر سر الصناعة 1/ 263.

(8) البقرة: 253.

(9) نفس الآية السابقة.

- انظر البيان 1/ 163.

(10) في (س) بزيادة: مقول قول بعض المتأخرين.

وكانه أراد بالبعض السفاقي فإنه صرّح بذلك في إعرابه⁽¹⁾، (ولم يقدّر دليل على امتناع ذلك) جواب عن الرد المذكور، وفيه أنه قد مرّ في الجملة التالية لجملة لها محل⁽²⁾ أن شرط كون الثانية أوّفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، فليُنظر هنا هل يوجد ذلك.

(- النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الإنشائية. فالأوّل كثير كالصلّة، والصفة، والحال، [وفي كلها خلاف]⁽³⁾، والجملة الواقعة خبراً لـ«كان»،) يعنى وأخواتها، قال الرضي: لا يقع أخبار هذه الأفعال جملة طلبية⁽⁴⁾، (أو خبراً لـ«إن») يعني وأخواتها، لكن قال الرضي: ليت، ولعل، وكان وأن المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب، وأمّا «إن»، و«لكن» فلا أرى مانعاً [من ذلك]⁽⁵⁾ كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً⁽⁶⁾.

(أو لضمير الشأن⁽⁷⁾)، قيل: أو خبراً لمبتدأ، مطلقاً، قال ابن مالك: ولا يمتنع كونها طلبية خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافاً لثعلب⁽⁸⁾، قال الرضي: أمّا الأوّل فهو وهم، ويدل على جواز كونها طلبية قوله

(1)

(2) ف (س): (في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل).

- انظر الباب الثاني (الجمل التي لها محل «الجملة السابعة»: الجملة التابعة لجملة لها محل «مفعلي اليب» 2/490).

(3) في (س): (كون هذه الثلاثة خبرية مشهور مع خلاف يسير).

(4) شرح الرضي على الكافية 4/202.

- في (س) بزيادة: وبين علتها على التفضيل.

(5) في (س): (من وقوع الجملة الطلبية خبراً لها).

(6) شرح الرضي على الكافية 4/337.

- في (س) بزيادة: نحو: إن زيداً لا تضربه، وإنك لا مرحباً بك، وإن زيداً هل ضربته؟، واضرب أحداً ولكن عسراً لا تضربه، قال: ولو أرادت لقالت وهي صادقة: إن الرياضة لا تنصبك للشب.

(7) في (س) بزيادة: قال ابن مالك: ولا يفسر إلا بجملة خبرية.

(8) شرح التسهيل 1/309.

تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ لَأَمْزَحِبَ بِكُمْ)⁽¹⁾، وأما الثاني فالأولى الجواز، إذ لا منع، نحو: زيدٌ والله لأضربنه⁽²⁾، (أو جواباً للقسم غير الاستعطافي⁽³⁾)، [وقد مرّ معناه، ومعنى القسم الاستعطافي في حرف الباء]⁽⁴⁾.
(ومن الثاني⁽⁵⁾ جوابُ القسم الاستعطافي كقوله:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ رَيًّا⁽⁶⁾

صدر بيت من الوافر لمجنون ليلي، حكى⁽⁷⁾ أنه مرّ ذات يوم بزوج ليلي وهو جالس يصطلي، فوقف/ عليه ثم أنشأ يقول:

ب / 401

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبِيلَ الصَّحْبِ أَمْ قُبُلْتَ فَاها
وَهَلْ رَفَقْتُ عَلَيْكَ قُرُونُ لَيْلَى رَفِيفَ الْأَفْخَوَانَةِ فِي نَدَاهَا⁽⁸⁾

(1) ص: 60.

(2) شرح الرضي على الكافية 238/1.

(3) في (س) بزيادة: قال ابن جني: القسم جملة إنشائية مؤكدة بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف.

(4) ساقط من (س).

- انظر الباب الثاني الجملة الجواب بها القسم وما بعدها، مخي اللبيب 468/2.

(5) في (س) بزيادة: أي مما اشترط فيه الجمل الإنشائية.

(6) مجنون ليلي في ديوانه ص 225، والأغاني 25/2، وخزانة الأدب 52/10، والشاهد في «هل ضمت» حيث جاء جواب القسم الاستعطافي جملة إنشائية وهذا شرط فيه.

- ومجنون ليلي هو: قيس ابن الملوّح بن مُراحم العامري، شاعر غزل من النخيين، لم يكن مجنوناً وإنما نُقِبَ بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد، توفي سنة 68 هـ. الأغاني 25/2، وخزانة الأدب 52/10، والأعلام 208/5.

(7) القصة في الأغاني 26/2.

(8) في (س) بزيادة: فقبض بكلتا يديه قبضتين من الجمر فما فارقهما حتى سقط مغشياً عليه، وسقط الجمر مع لحم راحتيه، فقام زوج ليلي مغمرماً بفعله متعجباً منه.

«رَبِّا» اسم امرأة، و«رَفَّت» بالراء والفاء من الرفيف وهو البريق، و«الأقحوانة» وردة يشبه بها [الأسنان]⁽¹⁾، و«والندى» المطر والبلل.

(وقوله: يعيشُ يا سَلْمَى ارحمي ذا صباية) أبى غير ما يُرضيك في السُرّ الجهر⁽²⁾ بيت من الطويل، «ذا صباية» أي: صاحب عشق، مفعول «ارحمي» «أبى» فعل ماضٍ⁽³⁾، [و«غير» مفعوله]⁽⁴⁾، والجملة صفة «ذا»، و«في» متعلقة بـ«أبى» أو بـ«يرضى».

(وما ورد على خلاف ما ذكر فمؤول⁽⁵⁾، فمن الأول)، أي: ما ورد إنشائية، وأوّل بالخبرية (قوله):

وَأَسَى لِرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

تقدّم شرحه في الجملة المعارضة⁽⁶⁾، (وتحريجه على إضمار القول، أي: قَبْلَ التي أقول لَعَلِّي، أو على أنَّ الصلة «أزورها» وخبر «لعل» محذوف، والجملة المعارضة، أي: لَعَلِّي أفعل ذلك) هذا بعيد، ولكن [لا يبعد]⁽⁷⁾ في الشعر، (وقوله):

جَاؤُوا بِمَلَكٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطُّ⁽⁸⁾

(1) في (س): (الإنسان).

(2) البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 112، ومعجم المراجع 2/ 486، والشاهد في «يا سلمى ارحمي...» حيث اشترطوا

في جواب القسم الاستعاطي أن يكون جملة إنشائية.

(3) في (س): بزيادة: بمعنى منع فاعله ضمير «ذا».

(4) في (س): (و«غير» منصوب).

(5) في (س): بزيادة: أي: ما ورد في الصلة والصفة وغيرهما من المواضع المذكورة إنشائية مؤولة بالخبرية.

(6) انظر مبحث الجملة المعارضة شاهد رقم (622).

(7) في (س): (لا يضر).

(8) هجر بيت من الرجز، صدره: حتى إذا جنُّ الطَّلَامُ واختلط، وهو للمجماج في ديوانه ص 404، وخزانة الأدب 2/ 95، 30/ 3، 23/ 5، والدرر 2/ 366، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 115، وشرح الأشموني 2/ 68، وشرح ابن عقيل 3/ 199، وشرح المفصل 3/ 52، 53، والشاهد في «هل رأيت الذنن قط» وذلك لأنها جملة إنشائية وظاهرها أنها صفة لقوله: سَلَمَى، وليس كذلك، إذ لا توصف الذكرة بالجملة الإنشائية، فيؤوّل بمثل مقول فيه عند رؤيته هل رأيت اللذّب قط.

تقدّم شرحه في «لا»⁽¹⁾ (وقوله:

فإنما أنت أخ لا نعدّمه⁽²⁾

.....

وتخريجهما على إضمار القول، أي: أخ مقول فيه: لا جعلنا الله نعدّمه،
وتمدّق مقول عند رؤيته ذلك؛ وقول أبي الدرداء رضي الله عنه: «وَجَدْتُ النَّاسَ
أَخْبَرَ ثَقْلَهُ»⁽³⁾ هذا مثل يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم، وجملة «أَخْبَرَ»
أمرية وقعت حالاً من «الناس» لتقدير القول، (أي: صادفتُ الناس مقولاً فيهم
ذلك)⁽⁴⁾، قال التفازاني في قوله تعالى: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا)⁽⁵⁾: في الصحاح خَبِرْتُ
الشيء أَخْبَرَهُ خَبْرًا، بالضم، وخَبِرَةٌ بالكسر بَلَوْنُهُ، اختبرته⁽⁶⁾، وتقلبه وتقلّاه
تبغضه، والجزم هنا على أنه جواب للأمر الذي وقع موقع ثاني مفعول «وجدت»
بتقدير: القول، أي: وجدتُ الناس مقولاً في حقهم هذا، ومفعول «أَخْبَرَ»
محذوف، أي: أَخْبَرَهُ، والهاء في «ثَقْلَهُ» هاء السكت، أو ضمير أُنْزِلَ نظراً إلى اللفظ،
أو كل واحد، وقال الميداني: يجوز رفع «الناس» على الحكاية، ومن نصبه فقد
نصبه بـ«أَخْبَرَ»، و«وجدت» بمعنى عرفت، أي: وجدتُ الأمر كذلك، بمعنى:
عرفت هذه القضية وخففها. قال أبو عبيدة: الأمر في معنى الخبر، أي: إذا أَخْبَرْتَهُمْ
قلبيهم⁽⁷⁾.

(1) انظر بحث «لا» شاهد رقم 405.

(2) حجر بيت من الرجز، صدره: واخْتَلَفَتْ أَشْرَافُهُ وَفِيْمُهُ، وهو لأبي محمد الحنظلي القمعي في مجالس تطلب
195/1، وشرح أبيات المغني 226/7.

- وفي (س) بزيادة: فإن جملة «هل رأيت» إنشائية وقعت صفة له «مدق» وجملة «لا نعدّم» دعائية
وقعت صفة له «أخ».

(3) مجمع الأمثال 420/2.

(4) في (س) بزيادة: أي: أَخْبَرَ ثَقْلَهُ.

(5) البقرة: 26.

(6) الصحاح (غ ب ر) 300/2.

(7) انظر مجمع الأمثال 420/2.

- الميداني هو: أبو الفضل أحمد بن محمد التَّيْسَابُورِي المِدَانِي، أدب، باحث، صاحب «مجمع الأمثال»
وله «السامي في الأسماء»، وغيرهما، توفي سنة 518 هـ. إنباء الرواة 156/1، وفيات الأعيان
148/1، والأعلام 214/1.

(وقوله:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي
وَذَلِّي ذُلٌّ مَاجِدَةٌ صَنَاعٍ⁽¹⁾

بيت من الوافر، وقبله:

أَيَا أُمِّ فَارِجٍ لَأُثْلُومِي
عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي

والمعنى لا تلوميني على ما يرفع به صيتي وذكرتي، وذكريني به، وكوني
مذكّرتي بالمكارم، و«ذلي» أمر من: ذلت المرأة دلاً، من بابي «ثعب»، و«ضرب»،
أي: تدللت تدللاً، والاسم الدلال بالفتح⁽²⁾، و«الماجدة» الشريفة الكريمة، و«امراة
صناع» كسحاب/ حاذقة ماهرة بعمل اليدين. 1/402

(والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية)، لا بتقدير القول، (أي: وكوني
تذكريني) فوضع الأمر موضع الخبر، (مثل قوله تعالى: (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ
فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا)⁽³⁾، أي: فيمدّ وقوله:

إِنَّ أَلْيَنَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ
لَا تُحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَأْمًا⁽⁴⁾

⁽¹⁾ البيت لبعض بني نهشل في خزنة الأدب 269/9، 267، وبلا نبة في الدور 212/1، وشرح الحماسة
للبرزوني 657/2، وشرح شواهد المغني 914/2، وسر صناعة الإعراب 389/1، والأشباه والنظائر
234/6.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وهي جراتها على زوجها في تنفع وتشكل كأنها تخالفه وما بها خلاف.
⁽³⁾ ميم: 75.

⁽⁴⁾ البيت لأبي مكتم أخى بني سعد بن مالك في خزنة الأدب 268/10، 271، والدور 285/1، وشرح
التصريح 444/1، وبلا نبة في شرح شواهد المغني 914/2.

بيت من البسيط [وقع فيه خبر «إن»]⁽¹⁾ إنشائية بتقدير: أقول لكم لا تحسبوا واسناد «نأ» إلى ضمير الليل مجاز، [أي: لذا أهله]⁽²⁾، أي: لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الأخذ بثأر سيدهم منكم، (وقوله:

إني إذا ما القوم كانوا النجبة واضطرب القوم اضطراب الأرشية
هناك أوصيني ولا تُوصي بيه⁽³⁾)

رجز من أبيات الحماسة⁽⁴⁾، قال التبريزي: خبر «إن» أوصيني، والمعنى: إني أهمل لأن يوصى غيري ولا يوصى غيري بي، و«ما» زائدة، و«النجبة» جمع «نجي» من النجوى وهي المشاورة⁽⁵⁾، و«الأرشية» جمع «رشا» ككساء، وهو الحبل الذي يميل في الدلو، والمعنى: إن الناس إذا اضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال في الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأي لا يتزلزل لسداد فكره (وينبغي أن يستتي من منع ذلك) [أي: وقوع الإنشائية]⁽⁶⁾ (في خبري «إن» وضمير الشأن خبر «أن» المفتوحة إذا خففت، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: (أن غضب الله عليها)⁽⁷⁾ في قراءة من قرأ «أن» بالتخفيف و«غضب» بالفعل، والله فاعل⁽⁸⁾)، قال الحلبي: قرأ نافع بتخفيفها، ويلزم عدم الفصل بين «أن» المخففة

(1) في (س): (استشهد به لوقوع خبر «إن» وهو «لا تحسبوا»...).

(2) في (س): (المراء أهله).

(3) لشخيم بن وثيل البربومي في لسان العرب (ن ج 1) 308/15، وبلا نسبة في أساس البلاغة (ن ج و) 426/2، وخزانة الأدب 268/10، ولسان العرب (روى) 348/14، وشرح شواهد الغني 914/2.

(4) في (س) بزيادة: وعجز الصدر الأخير: رُشد فوق بعضهم بالأروية.

(5) في (س) بزيادة: واضطرب القوم، أي: لجزعهم لم يثبتوا على الحبل.

- انظر شرح الحماسة للتبريزي 101/2.

(6) في (س): إشارة إلى الجمل الإنشائية بتأويل المذكور.

(7) التور: 9.

(8) وهي قراءة نافع، انظر المحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 292/2.

المخففة والفعل الواقع خبراً، فإن أجيب بأنه دعاء، أعترض بأن الدعاء طلب، وقد نصوا على أن الطلبية لا تقع خبراً، حتى تأولوا قول الشاعر:

إن الرّياضة لا تنصّبك للسّبب⁽¹⁾

على إضمار القول⁽²⁾، (وقوله: [«أما إن»]⁽³⁾ جزاك الله خيراً» فيمن فتح الهزّة، وإذا لم يلتزم، أي: المانع (قول الجمهور في وجوب كون اسم «إن» هذه ضمير شأن⁽⁴⁾ فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن)، بل بالنسبة إلى وقوع خبر «إن» إنشاء (إذ يمكن أن يقدّر⁽⁵⁾): والخامسة ألها⁽⁶⁾، وأما أنك)، والخبر جزاك الله وهو إنشاء، لكونه دعاء للمخاطب، (وأما (نودي أن يورك من في الثار)⁽⁷⁾، فيجوز كون «إن» تفسيرية)، لأن «نودي» فيه معنى القول، هذا دفع لما يقال: أن «يورك» إنشاء⁽⁸⁾ وقع خبراً لـ«إن» المخففة. (ومن الوهم في هذا الباب) الذي اشترط فيه وقوع الجملة خبرية (قول بعضهم في قوله تعالى: (وانظر إلى العظام كيف ننشّزها)⁽⁹⁾: إن جملة الاستفهام حال من العظام⁽¹⁰⁾، والصواب أن «كيف»

(1) عجزيت من البسيط، صدره: ولزّ أردت لقالت وهي صادقة وهو للجميع الأسدي في الأشباه والتعارف 234/6، وخزانة الأدب 267/10، وسر صناعة الإعراب 388/1، والمفضليات ص 21، والشاهد في «لا تنصّبك للسّبب» حيث وقع خبر إن جملة إنشائية وهذا خبر جائز عندهم فتأولوه على إضمار القول.

(2) الدر المنصور 211/5.

(3) في (س): (إن ما).

(4) في (س) بزيادة: بل جوّز وقوع خبر «إن» المخففة عن ضمير الشأن.

(5) في (س) بزيادة: في الآية.

(6) في (س) بزيادة: وفي المثال.

(7) النسل: 8.

(8) في (س) بزيادة: دعاء.

(9) البقرة: 259.

(10) قاله أبوالبقاء، انظر التبيان 170/1.

- في (س) بزيادة: أراد البعض أبا البقاء، قال الحلبي: وهذا ليس بشيء، لأن هذه جملة استفهام والاستفهام لا يقع حالاً.

وحدها حال من مفعول «ننشر»⁽¹⁾، وأن الجملة)، أي: جملة «كيف نُشرها» (بدل من «العظام»)، قيل: قد تقدّم أن من شرط البدل حلوله محل البدل منه، وهنا ليس كذلك، لأنه يلزم/ تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل، [والجواب أنه 402 ب يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع]⁽²⁾، (ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة؛ لأنّ الحال كالخبر وقد جاز بالإتفاق، نحو: «كيف زيد»، واختلف في نحو: «زيد كيف هو».

وقول آخرين⁽³⁾: إنّ جملة الاستفهام حال في نحو: «عرفتُ زيداً أبُو مَنْ هُوَ» وقد مرّ في الجملة الواقعة مفعولاً⁽⁴⁾، وفي الفرق بين البدل والبيان، وفي المثال الثالث عشر من الجهة الأولى⁽⁵⁾.

(واعلم أنّ النّظر البصريّ يُعلّق فعله كالنّظر القليّ، قال الله تعالى: (فَلْيَنْظُرْ أَهْبَأُ أَرَأَىٰ أَكْبَىٰ طَعَامًا) ⁽⁶⁾ كما قال تعالى: (اَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ) ⁽⁷⁾، قيل: ساق هذا الحكم مساق الحكم الذي لا خلاف فيه، فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني: ولم أقف على تعليق النظر البصري إلا من جهة

(1) في (س) بزيادة: وهو الضمير المنصوب.

(2) في (س): (قد مرّ أنّه يغتفر في التواني مالا يغتفر في الأوائل).

- قاله الدماشي، انظر حاشية الشمني 235/2.

(3) في (س) بزيادة: أي: منهم الوهم في هذا الباب قول قوم آخرين.

(4) في (س) بزيادة: حيث قال: اختلف في نحو: «عرفت زيداً من هو»، قيل: جملة الاستفهام حال، ورّد بأنّ الاستثناية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين «عرف» معنى «علم» ورّد بأنّ التضمين لا ينقاس، وقيل بدل من المنصوب، والأصل: «عرفت شأن زيد»، وقال في الفرق بين البدل وعطف اليان: أنّه لا يكون جملة بخلاف البدل، وهو أصحّ الأقوال في «عرفت زيداً أبو من هو»، وقال في المثال الثالث عشر من الجهة الأولى: وقيل في: (فلم يجعل له موجاً قيعاً): النفية حال، وقيعاً بدل منها عكس «عرفت زيداً أبو من هو».

(5) انظر مبحث الجملة الواقعة مفعولاً في معني الليب 479/2، والفرق بين البدل والبيان، معني الليب 527/2، والمثال الثالث عشر من الجهة الأولى في معني الليب 613/2، 614.

(6) الكهف: 19.

(7) الإسراء: 21.

الزغشري⁽¹⁾، وأجيب بأن ذلك لا يعارض كونه جازماً به، ولا يقتضي أن غير الزغشري ينفية⁽²⁾، وقيل: فكأنه وقف على هذا الحكم [بعدما قال هناك]⁽³⁾: فإن أبا حيان صرح بجواز تعليقه في هذه الآية⁽⁴⁾، وهذا ليس بشيء لِمَا أسلفنا في الجملة الواقعة مفعولاً، وقد قال المصنف هناك: ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلّا من جهته⁽⁵⁾.
(ومن ذلك) الوهم في اشتراط الجملة الخبرية (قول الأمين المحلي⁽⁶⁾)
[نسبة إلى عملة وهي بلدة بمصر]⁽⁷⁾ (فيما رأيت بخطه: إن جملة التي بعد الواو من قوله:

اطْلُبْ وَلَا تُضْجِرْ مِنْ مُطْلَبٍ⁽⁸⁾.....)

تقدّم إنشاده في الجملة المعترضة⁽⁹⁾.

(حالية، وإنّ ولا، ناهية⁽¹⁰⁾)، والصواب أنّ الواو للعطف، ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلها في «لَا تَأْكُلُ السَّمَكَ وَتَشْرِبُ اللَّبْنَ» لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة.

(1) قاله الدمامي، انظر حاشية الشني 2/235، وانظر مغني اللبيب 2/480.

(2) قاله الدمامي، انظر المصدر السابق.

(3) في (س): (بعدما قال في الباب الثاني على هذا الحكم).

(4) انظر البحر المحيط 6/107.

(5) في هامش المخطوط، قاله ابن الوحي.

(6) في (س) بزيادة: محمد بن علي الأنصاري، أحد أئمة النحو بالقاهرة.

(7) ساقط من (س).

(8) والشاهد في الواو في «ولا تضجر» فإن بعضهم ادعى أنه للحال و«لا» ناهية وغلط في هذا والصواب أنه للعطف، كما في «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً» وحركة الراء إعراب كما في «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، وليست ببناء بأن يكون أصله: ولا تضجرن حذفت منه النون.

(9) انظر بحث الجملة المعترضة شاهد رقم (637).

(10) انظر قول الأمين المحلي في شرح التصريح 1/609.

- النوع التاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن يُوصَفَ ولبعضها أن لا يُوصَف، فمن الأوّل مجرور «رُب» إذا كان ظاهراً⁽¹⁾، و«أي» في النداء⁽²⁾ و«الجماء» في قول بعضهم: «جَاؤُوا الجماء الغفير» تقدّم شرحه في «ال»⁽³⁾ الزائدة⁽⁴⁾، فإنه لم يسمع استعماله بدون «الغفير»، (وما وطئ به⁽⁵⁾) مبني للمفعول من التوطئة، و«به» نائب فاعله⁽⁶⁾، (من خيرٍ أو صفةٍ أو حال) بيان لـ«ما» (لحو): «زيدٌ رجلٌ صالح» مثال للخبر الموطى، («ومررت بزيد الرجل الصالح») مثال للوصف الموطى، (ومنه: (بَلْ أَنتُمْ قَوْلٌ تُفْتَنُونَ)⁽⁷⁾) مثال للخبر الموطى أيضاً، والأقرب أن يذكر جنبه، ((ولقد ضَرَبْنَا للناسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ)⁽⁸⁾ إلى قوله تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا)⁽⁹⁾) مثال للحال الموطئة (وقال الشاعر:

أَكْثَرُمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَبَتَّبَغِي بِهِ الْجَاءُ، أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾

(1) في (س) بزيادة: تقدّم في حرف الراء.

(2) في (س) بزيادة: تقدّم في حرف الألف.

(3) انظر بحث «ال» الزائدة في معنى اللبيب 64/1.

- الجماء الغفير: جماعة من الناس، وجاءوا الجماء الغفير، أي: لجماعتهم، انظر لسان العرب (ج م م) 109/12.

(4) في (س) بزيادة: ووجه اشتراط الوصفية فيه.

(5) في (س) بزيادة: عطف على مجرور.

(6) في (س) بزيادة: وقوله.

(7) النحل: 47.

(8) الزمر: 27.

(9) الزمر: 28.

(10) البيت مجنون في ديوانه ص 51، ولابن الدميني في ملحق ديوانه ص 206، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص 185، وللمجنون أو لابن الدميني أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المنفي 221/1، ولأحد هؤلاء أو إبراهيم الصولي في خزنة الأدب 59/3، 516/8، 247/10.

(11) في (س) بزيادة: وقبله، وتبئت ليلي أرسلت بشقاعة إلى فهاً نفس ليلي شقيها.

تقدم إنشاده في بحث «الاء» المشددة المفتوحة.

[بيت من الطويل للمجنون⁽¹⁾، «أكرم» [اسم⁽²⁾ تفضيل مبتدا/ خبره محذوف، أي: موجود في الدنيا، والممزة للاستفهام الانكاري، و«تبتغي» بمعنى تطلب منصوب بـ 403/ جواب الاستفهام، لكن سكن الباء، قيل⁽³⁾: وليس بضرورة لثبوت مثله في [الـ كان قليلاً⁽⁵⁾، و«أم» محتملة للاتصال والانقطاع، والشاهد في «أمرأ لا أطيعها» فإن المرء خبر موطي له كان وفيه ما مر.

(ومن ثم، أي: من أجل وجوب [وصف مجرور «رُب»⁽⁶⁾] أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى:

رُبْ رَفِدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَسْرُ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَثِيَالٍ⁽⁷⁾

بيت من الخفيف مدرج آخر صدره واو «اليوم»⁽⁸⁾، «الرفد» بكسر الراء المعطاء، وفتحها وقد تكسر: القدح الضخمة، و«هرقته»⁽⁹⁾، وأسرى جمع أسير، والمعشر جماعة من الناس، والأثقال⁽¹⁰⁾ جمع قُثْل بكسر القاف [وسكون التاء الفوقية⁽¹¹⁾، وهو العدد⁽¹²⁾، أو جمع قُثْل بفتح القاف وسكون الياء التحتية، وهو ملك من ملوك حير دون الملك الأعظم.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) (فعل).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (السجة).

(5) قاله الدمامي، انظر حاشية الشنبي 235/2.

(6) في (س): (الوصف لمجرور «رُب»).

(7) البيت للأعشى في ديوانه ص 174، وخزانة الأدب 559/9، 565، 569، وشرح شواهد الإيضاح ص 215، ودرواية الديوان «... من معشر أثقال، وكذا في الإيضاح للفارسي ص 200، والشاهد في جعل «من معشر» متعلقاً بـ «أسرى» وهذا غير جائز عند أبي علي لثلاث يتخلوا ما عطف على مجرور «رُب» وهو «أسرى» من صفة.

(8) في (س) بزيادة: وأوّل حيزه ميمه.

(9) في (س) بزيادة: أصله: أراق.

(10) في (س) بزيادة: إن كان بالتاء.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: وإن كان بالياء آخر الحروف.

(متعلقاً بـ«أسرى»⁽¹⁾) لثلاً يخلو ما عطف على مجرور «رُب» من صفة)،
ومجرور «رُب» الظاهر لا بد من وصفه، وقد ذكرنا في فصل «رُب»⁽²⁾ [أنه يختلف
فيه]⁽³⁾، وأما إن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ففيه أنه يُغتفر في الثاني مالا
يُغتفر في الأول⁽⁴⁾، (قال: فأما قوله:

فيا رُبُّ يومٍ قد لهوتَ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ مُحْمَلٌ⁽⁵⁾)

تقدم شرحه في «رُب»⁽⁶⁾.

(فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الأول)، والتقدير: رُبُّ
يومٍ قد لهوتَ بآنسة فيه، وليلة لهوتَ بها فيها⁽⁷⁾، (ولا يتألى ذلك)، أي: تقدير
الوصف في المعطوف (هنا)، أي: في بيت الأعشى، ((وقد يجوز ذلك هنا)⁽⁸⁾ لأن
الإراقة إلتاق، وقد تجعل دليلاً عليه) فيكون التقدير: رُبُّ رَفْدٍ ائْتَفَتْهُ وأسرى من
أقيال ائْتَفَتْهُمْ، فلا وجه لإبطال الظرف بـ«أسرى».

(ومن الثاني)، أي: من اشتراط عدم الوصف (فَاعِلًا «نِعَم»، و«بُس»
والأسماء المتوَعِّلَة في شبه الحرف إلا «مَنْ»، و«مَا» التكرتين) احترز به عن
الموصولين فإنهما لا توصفان، ولا يوصف بهما أصلاً، (فإنهما توصفان، نحو:

(1) الإيضاح ص 201.

(2) في (س) بزيادة: أن هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر الشاخرين، نسب في البسيط إلى
البصريين، وأنه خالف في ذلك الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف، قال ابن مالك: هو ثابت
بالنقل الصحيح في كلام الفصح.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: ولما ورد قول الشاعر على قول أبي على بموجب وصف مجرور «رُب» وما عطف عليه.

(5) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص 29، وخزانة الأدب 80/1، وشرح شواهد الإيضاح
ص 216، والشاهد في «وليلة» حيث جاء موصوفها محذوفاً، أي: لهوت فيها.

(6) انظر بحث «رُب» شاعد رقم (206).

(7) في (س) بزيادة: واعترض المصنف عليه بقوله:

(8) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني اللبيب 673/2.

«مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ، وَلِمَا مُعْجَب لَكَ»، والحق بهما الأخفش «أيًا»⁽¹⁾، نحو: «مررت بأيُّ مُعْجَبٍ لك»، وهو قويٌّ في القياس، لأنها معربة) والمعرب لا يكون متوغلًا في شبه الحرف، (ومن ذلك)، أي: بما لا يوصف (الضمير) مطلقاً، لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل للحاصل، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب.

(وجوز الكسائي نعتَه إن كان للغائب والنعت لغير التوضيح) كالمدح والذم والترحم، (نحو: (قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِرُ بِالْحَقِّ عَلَـمُ الْغُيُوبِ)⁽²⁾، ونحو: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)⁽³⁾ فَقَدَّرَ «علام» نعتاً/ للضمير المستتر في «يقذف»، و«الرحمن الرحيم» نعتين لـ«هو»⁽⁴⁾، ونحو: «مررت به المسكين، ومررت به الخبيث، قال الرضي: الجمهور يحملون مثل ذلك على البدل»⁽⁵⁾، (وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فأعجلي «نعم» و«بش») هذا موافق لقول صاحب التسهيل: وقد يوصف خلافاً لابن السراج والفارسي⁽⁶⁾، واعترض عليه المصنف في حاشيته⁽⁷⁾ بأن منع الوصف قول النحويين ولا وجه لتخصيصهما بالنعم⁽⁸⁾، ومخالف لقول أبي حيان في الارتشاف: لا يجوز وصفه عند البصريين، وأجازه قوم منهم ابن السراج والفارسي⁽⁹⁾، ولقول الرضي، ولا يتمتع عند أبي على والمبرد، وهو الحق خلافاً لغيرهما⁽¹⁰⁾.

(1) انظر قول الأخفش في معجم المواضع 220/1.

(2) سبأ: 48.

(3) البقرة: 164.

(4) تقدم هذا للكسائي في «ما افترق فيه عطف البيان والبدل»، انظر مغني اللبيب 526/2، وانظر الارتشاف

1931/4، وشرح الرضي على الكافية 310/2.

(5) شرح الرضي على الكافية 310/2.

(6) شرح التسهيل لابن مالك 10/3، والأصول في النحو لابن السراج 120/1.

(7) في (س) بزيادة: على التسهيل.

(8) أي: تخصيص الفارسي وابن السراج، انظر قول المصنف في حاشية الشمني 236/2، وحاشية الدسوقي على المغني 310/3.

(9) ارتشاف الضرب 2045/4، والأصول 120/1، وشرح التسهيل لابن مالك 109/3.

(10) شرح الرضي على الكافية 252/4.

تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ:

يَنْعَمُ الْفَتَى الْمَرْيُ أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ⁽¹⁾

بيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى⁽²⁾، فد «المري» نسبة إلى مَرَّة أبي قبيلة وهو نعت للفتى، و«أنت» مخصوص بالمدح، و«إذا هم» الأضياف المشار إليه بقوله:

خَلِطُ أَلُوفٍ لِلْجَمِيعِ يَنْتَبِئُ إِذْ لَا يَجِلُّ بِحَيَزَةِ الْمُتَوَحِّدِ

و«لدى» أي: عند، و«الحجرات» جمع حجرة وهي شدة الشتاء، و«السراديق» و«الموقد» اسم فاعل من الإيقاد، وشاهد «بش» قوله⁽³⁾:

ليس الفتى المدعوا بالليل حاتم⁽⁴⁾

⁽¹⁾ البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 25، وخزانة الأدب 407/9، وشرح شواهد المغني 912/2، والأصول في النحو لابن السراج 120/1، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 252/4، والشاهد في «المري» حيث جاء نعتاً لفاعل «نعم» وهو «الفتى».

⁽²⁾ في (س) بزيادة: مدح سنان بن أبي حارثة المري، وأول القصيدة:

لَمِنْ الدِّيَارِ غَشِبَهَا بِالْفَدْنِ كَالْوَحْيِ فِي خُبْرِ الْمِيلِ الْمُخْلَدِ

وقبله:

وَالْإِسْمُ بَيْنَ سَنَانٍ سَيَّرَهَا زَوْجَ بَيْتِهَا خَسَى ثَلَاثِيهَا بِطَلْسِقِ الْأَعْمَدِ

«الفدند» مكان مرتفع فيه صلابة وحجارة، وأرض مستوية، و«كالوحي» أي: كالكتاب، وإنما جعله في حجر المسيل لأنه أصل له، و«المخلد» المقيم من اِخْلَدَ إذا قام، و«الوسيج» بالجمع، ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ، و«الطلق» اليوم لا يرد فيه ولا أذى، و«الأسعد» البين.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: لَعَنَرِي زَمًا غَمَرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ.

⁽⁴⁾ عجر بيت من الطويل، صدره: لَعَنَرِي زَمًا غَمَرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ، وهو ليزيد بن قنانه في شرح الحماسة للمرزوقي 1464/3، والدور 241/2 وخزانة الأدب 408/9، وبلا نسبة في شرح الأشموني 34/2 ومع المراجع 29/3، والشاهد في «المدعو» حيث جاء نعتاً لفاعل بش وهو «الفتى».

وفي التنزيل (يَسْأَلُ الزُّبْدَ الْمَوْزُودُ)⁽¹⁾.

(وحله الفارسي وابن السراج على البدل)⁽²⁾ بناءً على أن الصفة تَخَصُّصُ والمقصود العموم والإبهام، قال الرضي: وليس بشيء، لأن الإبهام مع مثل هذا التخصص باقٍ؛ إذ المخصوص لا يُعَيَّن، فهو كقوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)⁽³⁾.

(وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصص مع إقامة الفاعل مقام الجنس) يحمل لامة على الجنسية، لأعلى العهدة كما هو رأي البعض⁽⁴⁾، (لأن تخصيصه حيث⁽⁵⁾ متنافٍ لذلك القصد⁽⁶⁾، فأما إذا تَوَلَّى أي: فاعل «نعم» في نحو: «نعم الرجل [الكريم] زيد» (بالجامع لأَكْمَلُ الخصال فلا مانع من نعته⁽⁸⁾ حيث⁽⁸⁾، وإمكان يَفُوزُ في الثَّعْتِ بِأُتُوِي في المنعوت) علة لنفي المانع، يعني أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت، (وعلى هذا يُحمل البيت، انتهى)⁽⁹⁾.

(وقال الزمخشري وأبوالبقاء في (وكم أهلكتنا قبلهم من قرنٍ من أحسن⁽¹⁰⁾) : إن الجملة بعد «كم» صفة لها⁽¹¹⁾)، أي: جملة «هم أحسن»، لقوله:

(1) هود: 98.

(2) انظر شرح التسهيل 10/3، والأصول في النحو 120/1.

(3) البقرة: 221.

- انظر شرح الرضي على الكافية 252/4.

(4) وقد مرَّ في روابط الجمل الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: «زيد نعم الرجل» فقد نقل الشارح قولاً لصاحب المصاب جاء فيه: «إن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل...».

وفي الارتشاف 2043/4 «وَالْهَذِهِ ذَهَبُ الْجُمْهُورِ إِلَى أَنَّهَا جَنَسِيَّةٌ...» وقال قوم إلى أنها عهدة في اللعن لا في الخارج، وذهب قوم إلى أنها عهدة شخصية وهو مذهب ابن ملكون والجوابي، وعمد بن مسعود ورجحه أبو عبد الله الشلوين الصغير...»، وانظر شرح الرضي على الكافية 240/4.

(5) في (س) بزيادة: أي: حين إذا قصد بالنعت التخصص.

(6) في (س) زيادة: أي: قصد إقامة الفاعل مقام الجنس.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: ووصفه بالكريم ونحوه.

(9) أي: انتهى كلام ابن مالك، انظر شرح التسهيل لابن مالك 10/3.

(10) مريم: 74.

(11) في (س) بزيادة: أراد بالجملة.

- انظر الكشف 38/3، والبيان 175/2.

(والصواب أنها صفة لـ«قرن»⁽¹⁾)، لا لـ«كم»، لأنها متوغلة في الإيهام فلا توصف، قيل: وهذا لم يقم دليل على منعه، وماذا يصنع المصنف بمثل: «كم من رجل قام؟» فإنه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لـ«كم» التي هي مبتدأ، أي: كثير من الرجال قام⁽²⁾، (وجمع الضمير)، وإن كان «القرن» مفرد اللفظ (حلاً على معناه، كما جُمع وصِفَ «جميع» في: (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)⁽³⁾.

النوع العاشر:

تخصيصهم جوازٌ وصَفَ بعض الأسماء بمكانٍ دون آخر، كالعامل من وصفٍ ومصدرٍ حال من العامل، أو صفة له، (فإنه لا يوصف قبل العمل)، لما مرَّ في الجهة الثانية أن إتياع المصدر قبل أن يكمل معموله ممنوع⁽⁴⁾ (ويُوصَفُ بعده، وكالموصول، فإنه لا يوصف قبل تمام الصلة) لما تقدم في الجهة الرابعة أنه لا يتبع قبل تمام صلته⁽⁵⁾ (ويُوصَفُ بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض) عطف على تخصيصهم وهما من الشروط المتضادة كما صرَّح به في أوَّل الجهة السادسة⁽⁶⁾، (وذلك هو الغالب) في الأسماء المتمكنة، كالأعلام وأسماء الجناس جامدة كانت أو مشتقة.

(ومن الوهم في الأوَّل قول بعضهم في قول الحطيئة) يخاطب الزبرقان ابن

بلدر:

(1) في (س) زيادة: فإن الزنجري قال: «كم» مفعول «أهلكنا» ومن «تبيين وهم أحسن» صفة لـ«كم»، وإبنا البقاء قال: «كم» منصوب بـ«أهلكنا» وهم «أحسن» صفة لـ«كم» وإنما كان قولهما غير صواب، لأن «كم» متوغلة....

(2) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 2/ 236.

- وفي (س) زيادة: قال الرضي: وإذا أجر المميز لمن وجب تقدير «كم» متونة، يعني أنها تكون نكرة حبيزة، والظرف صفة لها، وفيه بحث لأنهم صرحوا بأن «من» في ضمير «كم» زائدة.

(3) يس: 32.

(4) انظر الجهة الثانية مغني اللبيب 2/ 620.

(5) انظر الجهة الرابعة مغني اللبيب 2/ 626.

(6) انظر الجهة السادسة مغني اللبيب 2/ 653.

(ازمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ⁽¹⁾)

بيت من البسيط⁽²⁾، وبعده⁽³⁾:

وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
لَا يَذْهَبُ الْعُرفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ
ذَعِ الْمَكَارِمَ لَا تُرَحَّلَ لِيُخَيِّتَهَا
مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَخْدُمُ جَوَائِزَهُ

إِبَانٌ بمعنى: بَانٌ، أي ظَهَرَ، و«الثَّوَال» الَمَطَاءُ، وما أحسن ما قيل: ولقد سعدت بوجوده وبما نوى لي من نوالي (إِنْ «مِنْ» متعلقة بـ«يَأْساً»⁽⁴⁾) وهو مصدر وَصِفَ بقوله «مبِيناً»، (والصواب أَنْ تَعْلُقَهَا بِ«يُخَيِّتُ» محذوفاً، لأنَّ المصدر لا يُوصَفُ قبل أن يأتي معموله.

(1) البيت للحطيط في ديوانه ص 85، والأغاني 2/ 184، وحجاة البحري ص 199، والخصائص 3/ 258، والدرر 2/ 304، وشرح شواهد المفني 2/ 916، ولسان العرب (ن س س) 6/ 230، واستشهد على أن المصدر «يأساً» لا يتبع قبل أن يستكمل عمله.

- والزبرقان بن بدر هو: الزبرقان بن بدر التميمي، صحابي من رؤساء قومه، وكان نصيباً شاعراً في جفاء الأعراب، قيل: اسمه الحصين، ولقب بالزبرقان «وهو من أسماء القمر» ليحسن وجهه، ولأَنَّ رسول الله صلى عليه وسلم صدقات قومه ثبت إلى زمن عمر، وتوفي في أيام معاوية، سنة 45 هـ. انظر الأغاني 2/ 179، والإصابة 1/ 543، والأعلام 3/ 41.

(2) في (س) بزيادة: وقيله:

لَا بَدَا لِي مِنْكُمْ حَيْبُ أَنْفَكُمْ وَلَمْ يَكُنْ جِرَاحِي مِنْكُمْ آسِي.

(3) في (س) بزيادة:

جَاراً لِقَوْمِ الطَّالِقِ أَسْرُونِ مِثْلَهُ
مَلَكُوا بِسَرَّاءٍ وَهَرَّأَتْ كِلَابُهُمْ
وَعَسَادُؤُهُ مُقْبِيماً بَيْنَ ارْتِئَاسِ
وَجُرْخُؤُهُ بَأْيَسَابٍ وَأَفْسَاسِ

(4) وفي الخصائص 3/ 259 «فلا يجوز أن يكون قوله «مِنْ نَوَالِكُمْ» متعلقاً بـ«يأس» وقد وصفه بـ«مبين»، وإن كان المعنى يقتضيه لأن الإعراب مانع منه، لكن نضمر له حتى كأنك قلت: يُبَيِّنُ من نوالكم».

وقال أبو البقاء في (وَلَا ءَامِينَ الثَّيْتِ الْحَرَامَ يَتَّبِعُونَ فَضْلاً)⁽¹⁾: لا يكون «يَتَّبِعُونَ» نعتاً لـ«ءَامِينَ» ؛ لأن اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار [كانه]⁽²⁾ أراد به القول المختار، لَأَ ما يقابل الاضطرار كما توهم؛ لأنه لا يعمل في الاضطرار أيضاً، ولهذا أولوا قوله:

إِذَا فَاقِدُ خُطْبَاءُ فَرُخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَزَابِلِ⁽³⁾

بأن نصب «فَرُخَيْنِ» بفعل يفسره «فاقد» تقديره: فقدت فرخين، واستدلّ به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف؛ لأن «فرخين» معمول لـ«فاقد» بعدما وُصف بـ«خطباء»، ذكره العيني⁽⁴⁾.

(بل هو حال من «آمين») يعني من ضميره (انتهى)⁽⁵⁾، وهذا أي: امتناع عمل اسم الفاعل الموصوف (قول ضعيف)، وهو قول ابن عصفور في المقرب⁽⁶⁾، واختاره ابن مالك فقال: يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف⁽⁷⁾ خلافاً للكسائي، قال ابن عقيل: ويقولوه أخذ النحاس في المصغر وباقي الكوفيين في المسألين إلاّ القراء فإن مذهبه كمذهب البصريين، وهو أن المصغر لا يعمل فلا يقول: هذا ضَوِيرِب زيدا، بالنصب، بل يجب الإضافة/ وكذا الموصوف قبل

(1) المائدة: 2.

(2) في (س): (العله).

(3) بيت من الطويل لبشر ابن حازم في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 555/1، وبلا نسبة في حاشية الصبّان 294/2.

(4) شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 555/1.

(5) أي: انتهى كلام أبي البقاء، انظر التبيان 314/1.

(6) المقرب ص 137، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) 565/1 ... إن كانت الصفة بعد العمل على ... فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يميز له أن يعمل ...⁽⁷⁾.

- في (س) بزيادة: فإنه قال: لا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط وهي أنه لا يُوصف ولا يُصغر، وإن يعتمد.

(7) شرح التسهيل 72/3.

العمل، فلا تقول هذا ضارب عاقل زيداً، فإن أخذ معموله جاز أن يوصف، فنقول: هذا ضارب زيداً عاقل⁽¹⁾، وإليه يشير قوله: (والصحيح جواز الوصف 404// بعد العمل)؛ لأن الوصف يضعف شبهه بالفعل⁽²⁾.

- (النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يُنصل بالناسخ، نحو: «كان قائماً زيد» ومنع ذلك في البعض⁽³⁾ نحو: «إن زيداً قائم») يعني خبر «إن» وأخواتها إذا لم يكن ظرفاً فإنه [لا]⁽⁴⁾ يجوز حينئذ أن يتقدم، حيث يتوسع في الظرف مالا يتوسع في غيره، وعلل الفاضل الهندي [عدم جواز ذلك]⁽⁵⁾ بأن في تقديمه قلب صورة عمل المقصود به بالانحطاط من عمل الفعل⁽⁶⁾. (ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم: «إن من أفضلهم كان زيداً: إنه لا يجب أن يُحمل على زيادة «كان» كما قال سيبويه⁽⁷⁾؛ بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة واسمها ضمير «زيد» لأنه متقدم) على «كان» (رتبة، إذ هو اسم «إن» و «من أفضلهم» خبر «كان» و«كان» معمولها خبر «إن» فلزمه تقدير خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يميزه أحد.

(1) المساعد 2/ 191، والمصح 3/ 69.

(2) في (س) بزيادة: وذلك المنع إنما يتحقق قبل العمل لا بعده.

(3) في (س) بزيادة: عطف على «إجازتهم».

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) ف (س): (عدم جواز تقديم خبر «إن»).

(6) الفاضل الهندي هو: محمد بن حسن تاج الدين الأصبهاني، المتوفى سنة 1137 هـ من آثاره: «كشف اللثام عن قواعد الأحكام»، و«شرح العوامل المائة للجرجاني»، و«منية المريض على نهج التلخيص»، انظر هدية العارفين 2/ 318، وتاريخ الأدب العربي 10/ 297.

(7) انظر المنتخب 2/ 354، والجملة في الكتاب 2/ 153: «وقال الخليل: «إن من أفضلهم كان زيداً»، على إلغاء «كان».

- النوع الثاني عشر: إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم، كالاستفهام والشرط و«كم» الخبرية⁽¹⁾، نحو: (فَايُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ)⁽²⁾، (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)⁽³⁾، (أَيْمًا الْآجِلِينَ قَضَيْتُ)⁽⁴⁾ فـ«اي» في الآية الأولى والثالثة مفعول به، وفي الثانية مصدر، ولهذا قُدِّرَ ضمير الشأن في قوله:

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَادِرًا وَطَبَاءً

تقدم شرحه في «إن» المكسورة⁽⁵⁾.

(ولبعضها)⁽⁶⁾ أن يتأخر: إمّا لذاته كالفاعل ونائبه وشبهه⁽⁷⁾ وهو اسم كان الناقصة وأخواتها، قال الرضي: القياس أن لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلاً، لكنهم سموه فاعلاً على القلة⁽⁸⁾، (أو لضعف الفعل كمفعول التعجب، نحو: «ما أحسن زيدا» أو لعارض معنوي أو لفظي، وذلك كالمفعول في نحو: «ضرب عيسى موسى»⁽⁹⁾ فإن تقدمه⁽¹⁰⁾ يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى

(1) في (س) بزيادة: لتضمنها إنشاء الكثير ونحو التمني وغيره مما يغير معنى الكلام بدخوله، قيل: إنما كان للغير الصدرة لأنه لو أخر لم يعلم السامع أنه متعلق بما قبله من الكلام أو بما بعده فيشوش ذهنه، وزدّ بآله لا يجري فيما لا يأتي بعده كلام، وقيل: لأنه إذا لم يكن المنبر في أول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المنبر فيكون كمن يسلّك طريقاً يجب عليه الرجوع عنه، وفيه أنه يلزم تقديم الخبر المشتل على المنبر، نحو: «زيد قام أبوه» فإنه تصير الجملة إنشائية إلا أن يقال: «الإنشاء لا يكون خبراً».

(2) غافر: 81.

(3) الشعراء: 227.

(4) القصص: 28.

(5) انظر بحث «إن» شاهد رقم (48).

(6) في (س) بزيادة: أي: وإيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه.

(7) في (س) بزيادة: أي: مشبه الفاعل.

(8) شرح الرضي على الكافية 188/4.

(9) في (س) بزيادة: مثال لما فيه عارض معنوي أوجه التأخير.

(10) في (س) بزيادة: بأن يقال: عيسى ضرب موسى.

ضميره) فيلتبس المقصود بخلاف ما قيل: «زيداً ضرب عمرو» و«الكمثرى أكل موسى» فإنه لا يلتبس [لوجود القرينة]⁽¹⁾، وسيأتي في الجهة الثامنة أن ابن الحاج ذكر في نحو: «ضرب موسى عيسى» إن كلاً منهما يحتمل الفاعلية والمفعولية، وإن الذي التزم فاعليته الأول إنما هو بعض المتأخرين، وإن الالباس دافع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشتركات⁽²⁾.

(والمفعول الذي هو «أي» الموصولة، نحو: «سأكرم أيهم جاءني») مثال لعارض لفظي أوجب التأخير (كانهم قصدوا الفرق بينها وبين «أي» الشرطية والاستفهامية)⁽³⁾ قال ابن مالك: ولا يلزم/ استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين⁽⁴⁾، قال ابن عقيل: فيجوز مضيه، نحو: «أعجبنى أيهم قام» وهذا خلاف مذهب الجمهور، وأجازه الأخفش على قلة، ويجوز «أيهم قرأ أحب» والكوفيون استندوا إلى ما ورد على وقوع ما قالوه بقوله تعالى: (لَنُنَزِّعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)⁽⁵⁾.

(والمفعول الذي هو «أن» وصلتها) [فكانه لم يعد الكاف منه]⁽⁶⁾ لاشتراكه في العلة والقرينة من المعطوف عليه (نحو: «عرفت أنك فاضل» كرهوا الابتداء بـ«أن» المفتوحة لتلا يلتبس بـ«أن» التي بمعنى «لعل»، وإذا كان مبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخيره إذا كان «أن» وصلتها، نحو: (وآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ)⁽⁷⁾ فإنَّ يجب تأخير المفعول الذي أصله التأخير، نحو: (وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنَكُم أَشْرَكُكُمْ)⁽⁸⁾ أحق وأولى) خبر لقوله: «فإنَّ يجب» فإنه مبتدأ بتأويل المصدر، والجملة جواب

(1) في (س): (القرينة المؤنثة للمفعولية).

(2) انظر ما سيأتي في الجهة الثامنة، وانظر مغني اللبيب 2/ 686.

(3) في (س) بزيادة: وجوب تأخر المفعول في ذلك مذهب الكوفيين.

(4) شرح التسهيل 1/ 196.

(5) مريم: 69.

- المساعد 1/ 148.

(6) في (س): (عطفاً على مدخول الكاف، ولم يعد).

(7) يس: 41.

(8) الأنعام: 81.

«إذا» (والمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو أحرف الاستثناء، أو ما النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول)، أي: فيما يجب أن يتقدم على عامله (قول ابن عصفور في (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا)⁽¹⁾: إِنَّ «كم» فاعل «يهدي» قد مرّ [كلامه]⁽²⁾ والرد عليه في بحث «كم»، (فإن قلت: خرج على لغة حكاها الأخفش، وهي أن بعض لا يلتزم صَدْرَةُ «كم» الخبرية، قلت: قد اعترض برداءتها، فتخرج التزليل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه، أي: أَوَلَمْ يُبَيِّنْ اللَّهُ لَهُمْ، أو إلى الهدى، والأول قول أبي البقاء⁽³⁾، والثاني قول الزجاج⁽⁴⁾)، [وقد مرّ أن المصنف جوزّ كون الفاعل]⁽⁵⁾ ضمير العلم، ونقل عن أبي البقاء كونه ضمير الإهلاك⁽⁶⁾.

(1) السجدة: 26.

(2) في (س): (كلام ابن عصفور).

- انظر بحث «كم» مغني اللبيب 207/1، وفيه ردّ المصنف قول ابن عصفور بقوله: «وكذا قول ابن عصفور: ... إِنَّ «كم» فاعل مردود بأن «كم» لها الصدر، وقوله إِنَّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: «ملكّت كم عبيد» فخرجها عن الصدرية خطأ عظيم، إذ خرج كلام الله سبحانه وتعالى على هذه اللغة...».

وفي معاني القرآن للأخفش 2/660 قال الأخفش بعد ذكر الآية: بالياء يعني «المُبيِّن» وقال بعضهم «أَوَلَمْ نُهْدِ أَي: أَوَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ».

(3) أخال المكبري في إعراب «كم» في هذه الآية وتقدير الفاعل على الآية 128 من سورة طه، وهي: (أنلم يهد لهم كم أهلكنا) وفي نص المكبري في التبيان ما يدل على أنه ذكر في الفاعل وجهين: ما عَزَى له هنا، وكذا ما ذكر على أنه للزجاج، انظر التبيان 2/196.

(4) معاني القرآن للزجاج 4/211.

(5) في (س): (وجوزّ المصنف في فصل «كم» أن يكون...).

(6) انظر بحث «كم» مغني اللبيب 207/1، والتبيان 2/196.

(وقال الزخشي: الفاعل الجملة) [صرّح به في سورة طه⁽¹⁾]، وقال في «الم السجدة: الفاعل ما دلّ عليه «كم أهلكنا»، لأن «كم» لا تقع فاعله، تقديره: أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَثْرَةُ إِهْلَاكِنَا الْقُرُونِ، أو هذا الكلام كما هو بمضمونه، ومعناه كقولك: [يعصم]⁽²⁾ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الدماء والأموال⁽³⁾، (وقد مر) في الجملة التابعة لجملة لها محل (أن الفاعل لا يكون جملة)⁽⁴⁾، وفيه⁽⁵⁾ أنه قال في الجملة التفسيرية: والصواب في (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا)⁽⁶⁾ أن النائب الجملة، وقولهم: الجملة لا يكون فاعلاً ولا نائباً، جوابه أن الذي يراد بها لفظها يُحَكِّمُ لها بحكم المفردات⁽⁷⁾ وقد عرفت أن هذا مراد الزخشي، فلا وجه للاعتراض عليه (و«كم» مفعول «أهلكنا»)⁽⁸⁾ هذا على وجهي الصواب، وعلى قول الزخشي، وأما على قوله: (والجملة مفعول «يهد» فعلى وجهي الصواب خاصة (وهو مُعَلِّقٌ عنها و«كم» الخبرية تُعَلِّقُ خلافاً لأكثرهم) وفيه بحث تقدم في خامس الأشياء المحتاجة إلى الرابط⁽⁹⁾.

(1) في (س): (قال في سور طه).

- وانظر الكشف 6/3.

- وفي (س) بزيادة: فاعل «الم يهد» الجملة بعده، يريد «يهد لهم» هذا بمعناه ومضمونه، ونظيره قول تعالى: (وتركتنا عليهم في الآخرين سلام على نوح في العالمين) أي: تركنا عليهم هذا الكلام، ويجوز أن يكون فيه ضمير أو..... الرسول.

(2) في (س): (بعضهم).

(3) الكشف 522/3.

(4) انظر مبحث الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب مغني اللبيب 491/2، حيث قال: «فالشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وتعلب مطلقاً، نحو: «يعجبني قام زيد»، ونفضل الفراء وجاعة ونسبه لسيوه....».

(5) في (س) بزيادة: بحث.

(6) البقرة: 10.

(7) انظر هذا في الباب الثاني: الجمل التي لا محل لها من الإعراب «الجملة التفسيرية» مغني اللبيب 462/2.

(8) في (س): ذكر الشارح قول المصنف: «وكم مفعول أهلكنا والجملة مفعول يهد» وهو معلق عنها، ثم قال: وهو معلق عنها على تضمين «يهد» معنى يبين، هذا على وجهي الصواب خاصة، وأما الأول فعليهما وعلى قول الزخشي.

(9) انظر مبحث الأشياء المحتاجة إلى رابط مغني اللبيب 581/2.

(ومن الهم في الثاني) أي: [فيما يجب]⁽¹⁾ تأخيره عن العامل⁽²⁾ قول بعضهم في بيت الكتاب:

..... وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَذُومُ⁽³⁾ / 1/ 405

تقدّم شرحه في «ما» الزائدة⁽⁴⁾: (إن «وصال» فاعل بـ«يدوم») قيل: لأَ وَهَمَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ سَبْيُوهِ، فَإِنَّهُ يَرَى تَقْدِمَ الْفَاعِلِ لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ⁽⁵⁾، (وفي بيت الكتاب أيضاً:

أَظَنِّي كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ جَمَارٍ⁽⁶⁾)

عجز بيت من الوافر لخداش بن زهير⁽⁷⁾، صدره:

فإنك لا تُبالي بعد حَوَلٍ

(1) في (س): (فيما اشترط).

(2) في (س) بزيادة: كالفاعل.

(3) تقدم تحريجه في النوع السابع من الجهة السادسة.

(4) انظر مبحث «ما» الزائدة شاهد رقم (509).

(5) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 81/2، والكتاب 115/3.

- في (س) بزيادة: كما تقدّم هناك

(6) لخداش بن زهير في شرح شواهد المغني 918/2، والكتاب 48/1، المفصل 95/7، والمقتضب 94/4، ولثروان بن فزارة في حاشية البحري ص 247، وخزانة الأدب 291/9، وشرح أبيات سبويه 270/1، ولثروان في خزانة الأدب 177/7، وبلا نسبة في الخزانة 179/7، 285/9، 23، 295، 296، 498/10، 168/11، والشاهد في «ظني» حيث جعل اسم لكان وهما غلط والصواب أنه اسم لكان عذوقة مدلول عليها بالمذكورة.

(7) خدّاش بن زهير هو: خدّاش بن زهير بن ربيعة ذي الشامة بن عامر بن صمصمة، شاعر من شعراء قيس الجنديين، شهد حروب الفجار، وقام بتسجيل وقائعها، تميز بالهجاء والفخر، عذّه ابن سلام من شعراء الطبقة الخامسة من الجاهليين، لم تذكر كتب الترجمة سنة وفاته. طبقات الشعراء ص 61، والشعر والشعراء ص 430، والمؤتلف والمختلف ص 136، والأعلام 302/2.

- في (س) بزيادة: أو لثروان بن فزارة.

ويَعْدَهُ:

لَقَدْ لَحِقَ الْأَسَافِلُ بِالْأَعَالِي
وَمَاجَ اللَّؤْمُ وَاخْتَلَطَ النُّجَارُ
وَعَادَ الْعَبْدُ بِمِثْلِ أَبِي قُبَيْسٍ
وَسَبَقَ مَعَ الْمَعْلَهْجَةِ الْعِشَارُ

[«مَاجَ الْبُخْرُ» اضْطَرَبْنَ أَمْوَاجُهُ⁽¹⁾، وَالنُّجَارُ⁽²⁾ [ككتاب]⁽³⁾ الْأَصْلُ، وَ«عَادَ» صَارَ، وَ«الْعَبْدُ» الْمَمْلُوكُ⁽⁴⁾، وَ«أَبِي قُبَيْسٍ»⁽⁵⁾ مَصْغَرُ أَبِي قَابُوسَ تَصْغِيرُ تَرْخِيمٍ، وَهُوَ النِّعْمَانُ بْنُ الْمَنْذَرِ⁽⁶⁾ [مَلِكُ الْعَرَبِ]⁽⁷⁾، وَ«الْمَعْلَهْجَةُ» تَانِثُ الْمَعْلَهْجِ وَهُوَ الْمَهْجِيُّ مِنَ الرِّجَالِ وَغَيْرِهِمْ، يُقَالُ: رَجُلٌ هَجِيْنٌ، أَي: أَبَوُهُ خَيْرٌ مِنْ أُمِّهِ، وَ«الْعِشَارُ»⁽⁸⁾ جَمْعُ عِشْرَاءٍ⁽⁹⁾، وَهِيَ النَّاقَةُ⁽¹⁰⁾، يُرِيدُ أَنَّهُ كَثُرَ اللَّؤْمُ وَالذَّنَاءُ فَاشْتَبَهَ الْأَصْلُ وَالنَّسَبُ وَكَتَسَبَ النَّاسُ أَخْلَاقَ اللَّثَامِ، فَلَوْ بَقُوا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ سَنَ لَا يُبَالِي إِنْ سَانَ أَهْمِيْنًا كَانَ أَمْ غَيْرَ هَجِيْنٍ، وَصَارَ الْحَسِيْسُ مِثْلَ الرَّئِيْسِ، وَحَصَلَتْ الْأَمْوَالُ لِلثَّامِ.

(1) في (س): (مَاجَ مِنْ مَاجَ الْبُخْرُ يُخَوِّجُ مَوْجًا).

(2) في (س) بزيادة: بكسر التون وتخفيف الجيم.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: الفقد بكسر الفاء وسكون التون وهو الجبل الصغير.

(5) في (س) بزيادة: على الرواية الأولى.

(6) في (س) بزيادة: وعلى الثانية جبل مكة.

- النعمان بن منذر هو: النعمان بن عمرو بن المنذر الفسائي من ملوك آل غسان في الجاهلية، تولى حوران والأردن وبني نصر السويدياء، تولى سنة 323 ق هـ. مروج الذهب 114/2، والأعلام 38/8.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: بالكسر.

(9) في (س) بزيادة: بالذ.

(10) في (س) بزيادة: التي أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل.

(إن «ظي» اسم كان) هذا يوافق [ما حكاه التبريزي في شرح اللباب عن بعض النحويين]⁽¹⁾ أن بني دَارِمٍ وبني نُهْشَلٍ يقدمون اسم كان ويقولون: قائم كان عبدالله⁽²⁾. (والصواب أن «وصال» فاعل بيـ«يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وإن «ظي» اسم لـ«كان» محذوفة مفسرة بيـ«كان» المذكورة) فيكون مثل (إِنَّ امْرَأَ هَـلْكَ)⁽³⁾ (أو مبتدأ والأوّل أوّلَى، لأنّ همزة الاستفهام بالجملة الفعلية أوّلَى منها بالاسمية، وعليها) أي: على الإعرابين المذكورين (فاسم «كان» ضمير راجع إليه) إلى «ظي» (وقول سيبويه⁽⁴⁾): «إنّه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأوّل لأن «ظيًّا» المذكور اسم «كان» وخبره) أي: خبر «كان» المحذوف المفسر بالمذكور («أمّك») لأنّ المفسر في حكم اللغو [حتى قالوا: لا ضمير فيه]⁽⁵⁾، (وأما على الثاني⁽⁶⁾) فنخبر «ظي» إنّما هو الجملة، والجملة تكرات⁽⁷⁾ قال الرضي: والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة، لأنّ التثنية والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً، وإنّما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة

(1) في (س): (قال التبريزي في شرح اللباب: وحكى بعض النحويين...).

(2) شرح اللباب للتبريزي: هو شرح لكتاب اللباب في النحو لثاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف، المعروف بالفاضل الاسفرائيني المتوفى سنة 684 هـ سماء كشف الإعراب. انظر كشف الظنون 2/1544.

- وبني دارم نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مائة بن تميم، بطن من تميم، انظر الأنساب 2/440. وبني نهشل هم أيضاً بطن كبير من تميم، نسبة إلى نهشل دارم، المصدر السابق 546/5.

- في (س) بزيادة: وعلى نعمتهم يكون «ظي» في البيت اسم «كان».

(3) النساء: 176.

(4) استشهد به سيبويه على جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة، انظر الكتاب 1/48.

(5) في (س): (حتى ذهبوا إلى أنه لا ضمير فيه).

(6) في (س) بزيادة: أي: على تقدير «ظي» مبتدأ.

(7) في (س) بزيادة: هذا هو المشهور، ووجه بعضهم بأن الجملة حكم والحكم يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً لوقع لغواً، نحو: «السماء فوقنا»، وردّه الرضي... معنى التثنية ليس كون الشيء مجهولاً بل أن يكون الشيء مجهولاً بل معناه أن لا يكون الذات متشابة إليها إلى خارج في الوضع ولو سلمنا كون الشيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا إن ذلك المجهول المكر ليس نفي الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول.....⁴

لنناسبها للنكرة من حيث تأويلها بالنكرة كما تقول في «قام رجل ذهب أبوه»: قام رجل ذاهب أبوه⁽¹⁾، (ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمك، على ضمير النكرة عنده) عند سيبويه (نكرة على أن الاسم مقدّم) [ورُدُّ]⁽²⁾ بأن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ، نحو: «ضربت رجلاً وهو راكب»، ولو كان نكرة لصحّ وصفه⁽³⁾ [والجواب]⁽⁴⁾ إنّ [الضمير]⁽⁵⁾ إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو: «جاءني رجلٌ فضربته» وإلا فنكرة، نحو: «أرجل ضربته أو امرأة؟» ذكره الرضي⁽⁶⁾، (وقول بعضهم⁽⁷⁾ في قوله تعالى: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً)⁽⁸⁾: إنّ «عنه» مرفوع المحل بـ«مسؤولاً»⁽⁹⁾، والصواب أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يمر له ذكر، وأن المرفوع بـ«مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن «عنه» في موضع نصب⁽¹⁰⁾) [وتقدم ذلك]⁽¹¹⁾ في فصل «كل»⁽¹²⁾، قيل: ويجوز أن يكون هذا القائل أراد أنّ «عنه» مرفوع المحل بـ«مسؤولاً» محذوفاً مدلولاً عليه بالمدكور فلا يتم رد المصنف عليه، ولا يخفى [بعده]⁽¹³⁾.

(1) شرح الرضي على الكافية 2/ 298.

(2) في (س): (وما قبل).

(3) في (س) بزيادة: رده الرضي.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (ذلك).

(6) ساقط من (س).

- شرح الرضي على الكافية 4/ 209.

(7) في (س) بزيادة: أي من الوهم في الثاني قول الزغشري.

(8) الإسراء: 36.

(9) القول للزغشري انظر الكشف 2/ 624.

(10) هذا من كلام أبي حيان، انظر البحر المحيط 6/ 34.

(11) في (س): (قد مرّ الكلام في ذلك في...).

(12) انظر فصل «كل» مني اللبيب 1/ 224.

(13) في (س) بزيادة: إنه احتمال بعيد.

- قائله الدمامي، انظر حاشية الشني 2/ 239.

(وقول بعضهم في قوله:

الْبَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمَهُ⁽¹⁾.....)

تقدم شرحه في «إذا»⁽²⁾.

(إنه من باب الاشتغال⁽³⁾، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه⁽⁴⁾) قيد للمنفي لا للنفي (وذلك) أي: كون البيت من باب الاشتغال (مردود، لأن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه⁽⁵⁾).

وقول الفراء في (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَتَوَفَّيْتُهُمْ)⁽⁶⁾ فيمن خَفَّفَ «إن»⁽⁷⁾: إنه أيضاً من باب الاشتغال⁽⁸⁾ مع قوله إِنَّ اللام بمعنى إلا، وإن نافية، ولا يجوز بالاجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها) قيل: فيه نظر، أمّا أولاً: فلا يلزم من كون اللام بمعنى «إلا» أن يُعطى حكمها، فكم من كلمة بمعنى أخرى وهما

(1) والشاهد في «حب» حيث لا يجوز أن يكون منصوباً على الاشتغال لأنه على تقدير: «لا أطعمه» ولا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فـ«حب» منصوب على إسقاط حرف الجر.

(2) انظر فصل «إذا» شاهد رقم 139.

(3) أورده ابن السراج في «الأصول»، وقال: قد خولف في ذلك، قال أبو العباس «يعني المبرّد» إنما معناه: أكلت أطعم حب العراق، أي: لا أطعم. يريد أنه من باب الاشتغال، انظر الأصول لابن السراج 179/1، وشرح أبيات المنفي 2/ 259.

(4) الكتاب 38/1.

(5) لأن «لا» هنا صدر الكلام ما بعدها فيما قبلها، فيكون بذلك تحريك سيبويه أولى.

(6) هود: 11.

(7) قرأ ابن كثير ونافع (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا) خفيفين، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وَإِنْ كَلَّا) خفيفة «لَمَّا» مشددة الميم وقرأ أبو عمرو والكسائي وخلف يعقوب «وَأِنْ كَلَّا» مشددة «لَمَّا» خفيفة، انظر المبسوط في القراءات العشر ص 142.

(8) قال الفراء: «وأما الذين خففوا «وَأِنْ» فإنهم نصبوا «كَلَّا» بـ«لتوَفَّيْتُهُمْ» وقالوا: كأننا قلنا: وإن لتوَفَّيْتُهُمْ كَلَّا، وهو وجه لا اشتبه، لأن اللازم إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله،... معاني القرآن للفراء 29/2، 30، فكيف يجعل المصنف هذا من الوهم عند الفراء وهو يذكر أن النصب على الاشتغال لا يشبهه 14.

مختلفان في الأحكام، وأما ثانياً: فمن المشهور عن الكوفيين أن المبتدأ والخبر ترانعا فكل منهما عامل في الآخر، فيلزم أن يكون «قائم» في «ما زيد إلا قائم» عاملاً في «زيد» مع وقوعه بعد «إلا» فحكاية الإجماع مشكلة⁽¹⁾، والجواب عن الأول أن المتبادر من الاتحاد في المعنى الاتحاد في الأحكام، وعن الثاني أن الخبر في الحقيقة ليس قائم وإنما هو العامل المقدر الذي استثنى منه «قائم»⁽²⁾، وما قيل: إن قول المصنف مبني على مذهب البصريين⁽³⁾ فلا يرد عليه النقض بمذهب الكوفيين فليس بشيء.

(على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم⁽⁴⁾)، وأما قوله تعالى: (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِثْ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا)⁽⁵⁾ «إِنْ» ظرف لـ «أخرج»⁽⁶⁾ وإنما جاز تقدم الظرف على لام القسم لتوسّعهم [في الظرف]⁽⁷⁾ [اعتراض]⁽⁸⁾ بالله نص في فصل «إذا» على أن التوسع في الظرف بالتقديم خاص بالشعر، فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك⁽⁹⁾؟! وقد تقدم جوابه⁽¹⁰⁾، (ومنه)⁽¹¹⁾ قوله:

رَضَيْعِي لَبَانٌ مُذِي أَمْ تُحَالِفَا بِأَمْسٍ حَمٍّ دَاجٍ⁽¹²⁾

(1) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 238/2.

(2) الجيب الشمني، انظر المصدر السابق.

(3) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(4) في (س) بزيادة: وهي لام «ليوفيتهم».

(5) مريم: 66.

(6) في (س) بزيادة: هذا جواب «أما» لكن... ساقطة في النسخ.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): (قيل: هنا بحث).

(9) في (س) بزيادة: وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام.

(10) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 238/2.

(11) في (س) بزيادة: أي من التوسع في الظرف.

(12) بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص 125، وخزانة الأدب 7/126، والدرر 1/464، والشاهد في

«غَوْضٌ لا تفرّق» حيث جاز تقدم الظرف «غَوْضٌ» على «لا» النافية وهي التي لها الصدر لأنه يتوسّع في

الظرف ما لا يتوسّع في غيره.

- في (س) بزيادة: غَوْضٌ لا تفرّق.

تقدم شرحه في بحث «عَوْض»⁽¹⁾.

(اي: لا تتفرّق أبداً، و«لا» النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل) [في الآية]⁽²⁾: العامل محذوف، أي: إذا ما متُ أبعث لسوف أخرج.

النوع الثالث عشر:

منهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها، فمن الأوّل الفاعل، وثانيه⁽³⁾ قيل: يريد بالفاعل، فاعل غير المصدر، ومجذفه حذفه لفظاً، ومعنى فلا ينتقض بفاعل المصدر، ولا بنحو: «ما قام وقعد إلا أنت»، لأنّ المحذوف منه محذوف لفظاً لا معنى، وقول بعضهم: إنّ من باب التنازع مردود بقول ابن الحاجب: إنّ لو كان منه لوجب أن يكون [في أحدهما]⁽⁴⁾ ضمير، لأنهما موجهان إلى الفاعل، فيقال مثلاً: «ما ضربت وما أكرم إلا أنت»، وعند ذلك يفسد المعنى لأنّه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما، والمقصود/ حصرهما فيه⁽⁵⁾.

1 / 406

(والجار الباقي عمله إلّا في مواضع، نحو قولهم: «الله لأفعلن»، و«يكنم دزهم اشترت»، أي: والله، وبكم من درهم) [ويقاس عليهما عند ابن مالك]⁽⁶⁾، وكذا⁽⁷⁾ في باب «كان» كقوله:

(1) انظر بحث «عَوْض» شاهد رقم (242).

(2) في (س): (في الجواب عن الآية).

(3) في (س) بزيادة: هذا هو المشهور عند الفحول والخلقي بالقبول.

(4) في (س): (في أحد العاملين).

(5) قائله الدمامني، حاشية الشمني 238/2.

(6) ساقط من (س).

(7) - انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك 186/1.

من «كذا» إلى قوله: «خيراً» جاء ترتيبه في (س) بعد قول الشاعر اشارت كلياً بالأكف الأصابع، وبزيادة:

أي: لا من رجل.

بِذَالِي أَلَسِي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا مَسَابِقُ شَيْبًا إِذَا كَانَ جَائِيًا⁽¹⁾

ولا المشب به «ان»، كقوله: «إلا رجل جزاه الله خيراً» وقد تقدم [أنه يمر بـ «رُب» محذوفة بعد الواو، والفاء، و«بل»، ومع التجرد]⁽²⁾، ويُجَرُّ بغير «رُب» [أيضاً محذوفاً]⁽³⁾، في جواب ما تضمن مثله نحو: «زيد» في جواب من قال: بمن مررت؟ وفي معطوف على ما تضمنه بحرف متصل نحو:

لَكَ مِمَّا يَذَاكَ يُجْمَعُ مَا تَنْفَقُ ثُمَّ غَيَّرَكَ الْمَحْزُونُ⁽⁴⁾
أو منفصل بـ «ولا» كقوله:

مَا لِمُعَبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَيِّبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا⁽⁵⁾

أو بـ «لو» حكى الأخفش أنه يقال: جيء بزيد وعمرو ولو كليهما، وفي مقرون بعدما تضمنه بالهمزة، نحو أن يقال: مررت بزيد، فتقول: أزيد بن عمرو، أو بـ «هلا» يقال: جئت بـ درهم، فيقال: هلاً دينار، حكاهما الأخفش⁽⁶⁾، أو بـ «ان» والفاء الجزئيين، كقولهم: «مررت برجلٍ لأُصالح فطالِح» أي إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالِح، حكاه يونس⁽⁷⁾، قال ابن مالك: ويقاس على جميعها خلافاً للفرأه في جواب نحو: «بمن مررت؟»، وقد يُجَرُّ بغير ما ذكر محذوفاً⁽⁸⁾، لقوله:

(1) بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، وقد سبق تخريجه في الجهة الرابعة، والشاهد في «سابق» حيث حذف حرف الجر وبقي عامله.

(2) في (س): (بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، ومع التجرد أقل).

(3) ساقط من (س).

(4) بيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح السهيل 191/3، والشاهد في «غيرك» حيث جاء مجروراً بحرف متصل، أي: لتغيرك.

(5) البيتان من الرجز بلا نسبة في شرح السهيل 191/3، وشرح الأشموني 485/1، والدرر 97/2.

(6) والشاهد في «ولا حبيب» حيث جر لكونه عطفًا على «المجد» بحرف منفصل وهو «لا».

(7) انظر قول الأخفش في...

(8) انظر قول يونس في الكتاب 262/1، وكتاب الشعر لأبي علي 51/1، وشرح الأشموني 486/1.

(8) شرح السهيل لابن مالك 186/3.

إذا قيل أي الناس شرّ قبيلة أشارت كلياً بالألف الأصابع⁽¹⁾

(ومن الثاني أحد معمولي «لات») تقدم في فصل «لات»⁽²⁾ (ومن الوهم في الأول قول ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو: «قاموا ليس زيداً»، ولا يكون زيداً، وما خلا زيداً: إن مرفوعهن محذوف وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير من تقدم⁽³⁾) يعني «القوم» إن ذكروا «إلا» فالعائد إليهم⁽⁴⁾، (والصواب أنه مضمّر عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق⁽⁵⁾ كما عاد الضمير من قوله تعالى: (فَإِنْ كُنْ نِسَاءً)⁽⁶⁾ على «البنات» المفهومة من «الأولاد» في (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ)) فإن قيل حيثنذر: يلزم أن لا يفيد الخبر شيئاً غير ما أفاد المخبر عنه، لأن البنات نساء، فجوابه يفهم من قول الزمخشري: «فإن كن نساء» فإن كانت البنات أو المولودات نساء خالصاً ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن، وجوّز أن يكون ضمير «كن» مبهماً ونساء» تفسيراً له على أن «كان» تامة⁽⁷⁾.

(وأما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل) السابق على أفعال الاستثناء (أي: لا يكون هو - أي القائم - زيداً) هذا مذهب بعض النحاة⁽⁸⁾، لكن لا يطرد بدليل: القوم اخوتك ليس زيداً، ولا يكون زيداً (كما جاء «لا يزيّن الزاني

(1) والشاهد في «كليب» حيث جر به إلى «مقدرة تقديره: إلى كليب.

- في (س) زيادة: (أي: إلى كليب).

(2) انظر بحث «لات» مغني اللبيب 1/ 282.

(3) في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 306 «ويستثنى بليس، ولا يكون فينصبان المشتى خبراً، واسمها بعض مضاف إلى ضمير المشتى منه لازم الحذف، وكذا الأفعال الثلاثة.

- وفي شرح الكافية 1/ 325، قال ابن مالك: «... إلا أن المرفوع بهما لا يكون إلا مستتراً.

(4) في (س) زيادة: كما في المثال.

(5) في (س) زيادة: قال ابن عقيل: ذهب البصريون والكوفيون إلى أنه مضمّر لا محذوف وجعله البصريون

عائد إلى البعض لما سبق.

(6) النساء: 11.

(7) الكشف 1/ 511، 512.

(8) انظر حاشية الدررني على المغني 3/ 319، وحاشية الشنفي 2/ 238.

حين يزنَى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن⁽¹⁾، تقدم الحديث في الباء الجارة⁽²⁾ (وإنما على المصدر المفهوم [من الفعل]⁽³⁾ ذلك في غير «ليس» و «لا يكون» [وَعَلَّلَ]⁽⁴⁾ بَأَنَّ المستثنى بهما خبر لهما، فلو كان المستر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الخيار بالذات عن الحدث وهو ممنوع، [فإن قيل: هناك مضاف محذوف]⁽⁵⁾ أقيم المضاف إليه مقامه، [أجيب بأن]⁽⁶⁾ دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط⁽⁷⁾، (تقول: «قاموا خلا زيدا» أي: جانب هو - أي قيامهم - زيدا)، هذا مذهب الكوفيين وهو غير مطرد أيضاً⁽⁸⁾.

(ومن ذلك الوهم⁽⁹⁾ قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز كونها في موضع جرٍّ بِإِسْقَاطِ حرف القسم⁽¹⁰⁾، وهذا مردود بأن ذلك مختصٌ عند البصريين باسم الله تعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود، ونحوهن ولا يصح أن يقال: قَدَّرَ (ذَلِكَ الْكِتَابُ)⁽¹¹⁾ في البقرة، وَ(اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)⁽¹²⁾ في آل عمران جواباً⁽¹³⁾ مفعول ثانٍ بقدر

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الحدود) 4/ 275.

(2) انظر بحث الباء الجارة، مغني اللبيب 1/ 126.

(3) ساقط من جميع النسخ والتصويب من مغني اللبيب 2/ 278.

(4) في (س): (قيل قيد به).

(5) في (س): (والقول بحذف المضاف...).

(6) ساقط من (س).

(7) قاله الدمامي، انظر حاشية الشامي 2/ 238.

(8) في (س) بزيادة: كما عرفت.

(9) في (س) بزيادة: في الأول.

(10) ذهب إلى هذا الزخري والمكبري، انظر الكشف 1/ 67، والبيان 1911.

(11) البقرة: 2.

(12) آل عمران: 1.

(13) نقل الشهاب الحفاجي نص ابن هشام في المسألة بدءاً من الحديث في فواتح السور ثم قال: «ولعمري، لقد استحسن ذا ورم، وقد وقهم وهو الواهم، وقد ساقه هنا بعضهم ظناً منه أنه غير منقطع، وهو كلام واد فإن اتباع البصريين ليس بفرض، فكفى لصحة ما ذكر كونه على مذهب الكوفيين، وأما اعتراضه الثاني بأنه ليس في تلك السور أجوبة فجوابه ظاهر، لأنه كثيراً ما يستثنى عن الجواب بما دل على... وأنا حديث الاستطالة وهو حذف اللام الجوابية لطول القسم... فهو جواب خلقت لاه لا ذكر، فليس بلازم بل هو الأغلب كما صرح به ابن مالك...» حاشية الشهاب على البيضاوي 1/ 277.

بتضمنين معنى «جعل»، (وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله:

وَرَبُّ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى وَبُرُوجِهَا وَالْأَرْضَ وَمَا فِيهَا الْمَقْدُرُ كَائِنٌ⁽¹⁾)

بيت من الطويل، (وقول ابن مسعود⁽²⁾: «والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة⁽³⁾»، لأن ذلك⁽⁴⁾) أي: حذف اللام من الاسمية (- على قلته - خصوص باستطالة القسم) قال ابن مالك: ولا يستغنى عن «أن» واللام غالباً دون استطالة⁽⁵⁾، قال ابن عقيل: استظهر به «غالباً» على ما جاء عن أبي بكر - رضي الله عنه - «والله أنا كنت أظلم منه»⁽⁶⁾، فإن طال ما بين القسم وجوابه [قال المصنف]⁽⁷⁾ حَسَنَ الحذف كقول بعض العرب: «أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم أجمعين»⁽⁸⁾.

(1) والشاهد في «المقدر كائن» حيث أن أصلها «المقدر» فحذفت اللام من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للاستطالة.

(2) في (س) بزيادة: بالجر عطف على قوله: قول كثير.

(3) جاء هذا عن ابن مسعود بمناسبة الحديث عن جرة العقبة من بطن الوادي، انظر صحيح مسلم 42/9-44 باب الحج.

(4) في (س) بزيادة: علة لقوله: لا يصح.

(5) شرح التسهيل 205/3.

(6) انظر قول أبي بكر في المساعد 313/2.

(7) في (س): (قال ابن مالك).

(8) المساعد 313/2.

- في (س) بزيادة: قال إبراهيم: ولم يذكر أصحابنا الاستثناء عنهما فينبغي أن يحمل على الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(ومن الوهم في الثاني قولُ ابن عصفور في قوله:

حَتَّ نُوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَتَّ⁽¹⁾

صدر بيت من الكامل لشبيب بن جعيل الثعلبي⁽²⁾ يخاطب أمه نُوار بنت عمرو بن كنثوم حين أسر، وعجزه:

وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نُوَارُ، أَجَّتْ⁽³⁾

«حَتَّ» من الحَتَيْن وهو الشوق، وفاعله «نوار»⁽⁴⁾ من باب حذام، والوار للحال، و«بدا» ظهر، و«أجَّت» بالجيم سُرَتْ (إِنَّ «هنا») بضم الهاء وتشديد النون (اسم «لات») بمعنى «ليس» (و«حَتَّ» خبرها بتقدير مضاف، أي: وقت حَتَّ⁽⁵⁾)، «ماقتضى إعرابه» أي: إعراب ابن عصفور (الجمع بين معموليها، وإخراج «هنا» عن الظرفية) يجعله اسم «لات»⁽⁶⁾ (وإعمال «لات» في معرفة

⁽¹⁾ صدر بيت لشبيب بن جعيل في الدرر 1/ 135، وشرح شواهد الغني 2/ 919، والمؤتلف والمختلف ص 105، ولجعل بن نفلة في الشعر والشعراء 102 ولهما معاً في خزنة الأدب 4/ 183، ويلا نسبة في الجني الداني ص 489 وشرح الأشموني 1/ 213، والشاهد في «حَتَّ» حيث جعلها خبراً لـ «لات» بتقدير مضاف محذوف على رأي ابن عصفور.

⁽²⁾ شبيب ابن جعيل التغلبي هو: شاعر جاهلي، كان بنو قتيبة بن معن الباهليون أسروه في حروب كانت بينهم وبين ثعلب، وأمّه هي بنت عمر بن كنثوم، وفي هذا البيت يخاطب أمه. المؤتلف والمختلف ص 105، وخزنة الأدب 4/ 186.

⁽³⁾ في (ص) بزيادة: ونسب أبو عبيد إلى حجل بن نفلة الباهلي، قاله في نوال.

⁽⁴⁾ في (ص) بزيادة: علة امرأة.

⁽⁵⁾ في (ص) بزيادة: 115 «لات هُنَا ذكرى جُبيرة أو من جاء منها بطائف الأحوال فأعملها في «هنا» وهو معرفة، والمطوف على خبرها كالمعطف على خبر «مما» إذا كان منصوباً، انظر المساعد 1/ 285.

⁽⁶⁾ في (ص) بزيادة: ومعنى الظرفية... بتقدير في على أنه مفعول فيه.

ظاهرة)، لأن «هنا» اسم إشارة وهو من المعارف، و«لا» لا تعمل إلا في التكرات، (وفي غير الزمان)، لأن «هنا» للإشارة إلى المكان⁽¹⁾، [لكن قال ابن مالك: وَقَدْ يُرَادُ بِهِذَا الزَّمان⁽²⁾، ومثل ابن عقيل بهذا البيت⁽³⁾] (وهو)، أي: غير الزمان (الجملة النابتة عن المضاف وحذف المضاف إلى جملة، والأولى قول الفارسي: إِنَّ «لَات» مهملة، و«هنا» خبر مقدم، و«حَتَّت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أَنْ» مثل: تَسْمَعُ بِالْمَعْنِيِّ خَبْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ⁽⁵⁾، [وقال]⁽⁶⁾، ابن الخباز: إِنَّهَا مهملة، و«هنا» مضافة إلى «حَتَّت»، وردَّ المصنف بأن اسم الإشارة لا يضاف،/ وذهب بعضهم إلى 406 ب/ أن «هنا» خبر «لَات» واسمها محذوف، أي: ليس الحين حين حنينها، [ذكره السيوطي]⁽⁷⁾.

(النوع الرابع عشر:

تجوزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر: [ينبغي أن يلحق السجع بالشعر]⁽⁸⁾، فإنه في النثر له ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك كما مر⁽⁹⁾.

(1) في (س) بزيادة: واجب عن هذا بأن «هنا» إخراج عن المكانية واستعمل للزمان كقوله تعالى: «وهناك ابتلى المؤمنون».

(2) قال ابن مالك في شرح التسهيل 250/1: «وقد يُرَادُ بِهِذَا الزَّمانَ وهناك وهناك الزمان».

(3) الساجد 285/1، 193/1.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر خزنة الأدب 183/4.

(6) - هذا المثل يُضْرَبُ لِمَنْ خَبِرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَأَةٍ، انظر مجمع الأمثال 177/1.

(7) في (س): (وذهب).

(8) ساقط من (س)، وانظر شرح الشواهد للسيوطي 919/2، وخزنة الأدب 184/4.

(9) - وابن الخباز هو: أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن محالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلي، نحوي ضريب، له من المصنفات «النهاية في النحو»، و«الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية»، وغيرهما، توفي سنة 639 هـ. انظر شذرات الذهب 202/5، 203، وبغية الرعاة 304/1، والأعلام 117/1.

(8) في (س): (قيل: والأولى في الشعر والسجع).

(9) في (س) بزيادة: قال الساجد: - الكلام: - قال الساجد: -

(وذلك كثير، وقد أفرد في التصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدل الغلط والنيان⁽¹⁾)، [فالفرق بينهما أن المبدل منه إن لم يكن مقصوداً بالنسبة، ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط وإن كان مقصوداً، وبين بعد ما ذكره فساد قصده فبدل نسيان]⁽²⁾، (وزعم بعض القدماء أنه)، [أي: أن كلاً من البديلين]⁽³⁾، (لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالباً عن ثَرَوٍ وفكر) قال الرضي: ولا يجيء الغلط الصرف وبدل النسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن روية وفطانة، فلا يكون في الشعر أصلاً⁽⁴⁾، [وقال خطاب الماردي: لا يوجد بدل الغلط في كلام العرب، لا نثرها، ولا نظمها]⁽⁵⁾، وقال ابن السيد وغيره: [إنه]⁽⁷⁾ وجد في الشعر⁽⁸⁾ منه قول ذي الرمة:

لَمِيَاءُ فِي شَفْتَيْهَا حَوَّةٌ لَعَسُ وَفِي اللَّثَانِ فِي أَثْيَابِهَا شَنْبُ⁽⁹⁾

فإن الحوة السواد، واللعلس سواد مشرب حمرة، وتخرج على التقديم والتأخير، [أي: في شفتيها حوة، وفي اللثان لعس]⁽¹⁰⁾، [ذكره ابن عقيل]⁽¹¹⁾، وَرَدَّ بَأَنَّهُ يَلْزَمُ تَقْدِيمُ مَا فِي حِيزِ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ عَلَيْهَا وَهُوَ بَاطِلٌ⁽¹²⁾.

- (1) في (س): بزيادة: وهما ما قصدا فيه الثاني فقط، فإن بين فيه فساد القصد الأول فبدل النسيان، والأفعل الغلط، نحو: «مررت برجل حماره أردت أن أقول: مررت بحمار فغلط أو نسي، ذكره سيبويه.
- (2) ساقط من (س).
- (3) ساقط من (س).
- (4) شرح الرضي على الكافية 386/2.
- (5) انظر قول الخطاب الماردي في ارتشاف الضرب 1970/4، وخطاب الماردي قد سبقت ترجمته، وهو صاحب كتاب الترشيح.
- (6) ساقط من (س).
- (7) في (س): [إن بدل الغلط].
- (8) انظر كتاب الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل ص 129.
- (9) بيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص 5، والخصائص 291/3، والدرر ولسان العرب (ش ن ب) 507/1، (والع س) 207/6، وبلا نسبة في شرح الأشعري 129/2، والشاهد في «العين» فإنه بدل غلط من «حوة» واحتج به على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقاً.
- (10) في (س): (أي: في شفتيها حوة لعس وفي اللثان وفي أثيابها شنب).
- (11) ساقط من (س).
- (12) - وانظر قول ابن عقيل في المساعد 435/2. رده الدماشي، كنا في هامش المخطوط.

(النوع الخامس عشر:

اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقدّه في بعض: فالأوّل قد مضى مشروحاً) في الباب الرابع⁽¹⁾، (والثاني الجملة المضاف إليها، نحو: «يوم قام زيد») علل ابن مالك ذلك بأنّ المضاف إلى الجملة إنّما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناه، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة، فإن سُمع عدّ ذلك نادراً⁽²⁾، (فأمّا قوله:

وئسّخنُ ليلةً لا يستطيع بُباحاً بها الكلبُ إلّا هريراً⁽³⁾)

بيت من المتقارب للأعشى، وقبله:

وتبرّدُ برّدَ رداءِ العرو من رقرقت بالصيف فيه العيرُ

«تسخن» مضارع سَخَنَ، مثلث العين، قاله الفيومي⁽⁴⁾. من السخونة ضدّ البرودة، فاعله ضمير المرأة، [ومن لم يقف على ما قبله تردد في أن حرف المضارعة نون أو تاء]⁽⁵⁾، و«بُباح الكلب» صياحه و«هريرة» صوته دون بُباح من قلة صبره على البرد، [و«بها» عائد إلى الليلة⁽⁶⁾] (وقوله:

مضتْ مئةٌ لِعَمامٍ ولدتْ فيه وعشرُ بَعْدَ ذاكِ وجِجَتانِ⁽⁷⁾)

(1) انظر الباب الرابع «الأشياء التي تحتاج إلى ربط».

(2) شرح التسهيل 3/ 253 وانظر حاشية الشحي 239/2.

- في (س) بزيادة: فقلّد المصنّف حيث قال.

(3) البيت للأعشى في ديوانه ص 87، وخزانة الأدب 1/ 82، والدرر 1/ 478، والارتشاف 4/ 1830.

(4) المصباح المنير (س خ ن) ص 163، استشهد به على نذور إعادة ضمير الجملة «فيه» إلى المضاف إليه.

(5) في (س): (ومن توقف في أن المضارعة هنا نون أو تاء لم يقف على ما قبله).

(6) في (س): (والباء في «بها» بمعنى في والفاعل عائد إلى الليلة).

(7) تقدم تحريجه في الأشياء التي تحتاج إلى ربط.

بيت من الوافر للناطقة الجعدي⁽¹⁾، واللام في «لَعَام» بمعنى في، وهو مبني على الفتح [لإضافته إلى جملة «وُلِدَتْ»]⁽²⁾ وضمير «فيه» عائد إليه، وعينه وار، ولام السنة هاء أز وار، وهما والحجّة بكسر الحاء بمعنى (فنادر)⁽³⁾، أي: فشيء نادر، وقيل: [لَا بُدَّ أَنْ يُؤُولَ]⁽⁴⁾، / بتقدير مضاف في المبتدأ، أي: فأما نحو قوله: 407/ وقوله: فنادر، وإلا فالواجب التنية للمطابقة⁽⁵⁾، (وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين)⁽⁶⁾، والصواب في مثل قولك: «أعجبتني يومٌ ولدتُ فيه» تنوين «اليوم» وجعل الجملة بعده صفة له، [لكن]⁽⁷⁾ لا مانع من الإضافة لجواز أن يتعلق الظرف بمحذوف، أي: أعني منه⁽⁸⁾، وقد خرّج بعضهم البيت الثاني عليه⁽⁹⁾، (وكذلك «أَجْمَعُ» وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وأما قولهم: «جاءَ القومُ يَأْجُمِعُهُمْ» فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع [لقولك]⁽¹⁰⁾: «جَمَعُ» على حدِّ قولهم: «فَلَسَ» و«أَفْلَسَ» والمعنى: جاؤوا لجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله:

(11) الناطقة الجعدي هو: أبو ليلى عبد الله بن قيس بن جندة بن كعب بن ربيعة، شاعر جاهلي من المعمرين، نازم المنذر أبا النعمان بن المنذر، مات بأصبهان وعمره 20 سنة. طبقات ابن سلام ص 53، والشعر والشعراء ص 177، والمؤتلف والمختلف ص 252، واستشهد به على نذور إعادة ضمير الجملة في «بها» إلى المضاف إليه «الليلة».

- في (س) بزيادة: وقيله:

ومن يَكُ سَائِلًا عَنِّي فإني
فَقَدْ أَبْقَيْتُ صُرْفَ السُّطْرِ عَنِّي
بين الفتيان أيام الحسان
كَمَا أَبْقَيْتُ بَيْنَ الْيَفِّ الْبَهَانِ

أيام الحقان وقمة لهم

(2) في (س): [لإضافته إلى مبنى وعينه وار].

(3) في (س) بزيادة: خبر للمبتدأ بتقدير موصوف.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 323.

(6) في (س) بزيادة: ولذلك قال ابن السراج: لو قلت: أعجبتني يوم قمت منه، امتنعت الإضافة، لأن الجملة

(7) جبتل صفة، ولا يضاف موصوف إلى صفة.

(8) في (س): (لا).

(9) في (س) بزيادة: فتكون الجملة المضاف إليها خالية من الضمير.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): (كقولك) وهو الصواب.

هذا وَجَدَكُمْ الصُّغَارُ بَعِينَهُ⁽¹⁾

صدر بيت من الكامل، عجزه:

لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

قال العيني: نسبة سيويه لرجل من بني مدحج، وأبوريش لهمام بن مرة، وابن الأعرابي لرجل من بني عبد مناف، والحاقمي لابن أحر، [والأصفهاني لضمرة بن ضمرة]⁽²⁾، وكان له أخ يُدعى جندباً، وكان أبوه وأهله يُؤثِّرُنه عليه فَأَيْفَ من ذلك وقال قصيدة هو منها⁽³⁾، ومنها قوله:

⁽¹⁾ البيت لرجل من مدحج في الكتاب 292/2، وضمرة بن جابر في الحزاة 35/2، ولرجل من مدحج أو لضمرة بن مضمرة، أو لهمام أخى جساس أبي مرة في تلخيص الشواهد ص 405، وللمر بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة في إفراح شواهد الإفراح 277/2، ولرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحر، أو لضمرة بن ضمرة، أو لرجل من مدحج، أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدور 476/2 ولهي بن أحر، أو لزراعة الباهلي في اللسان (ج ي ص 61/6، ولابن أحر في المولف والمختلف ص 45، ولعامر بن جوين الطائي، أو منقذ بن مرة الكناني في حاسة البحر ص 97، وبلا نسبة في الأشياء والتظاهر 162/4، وأسالي ابن الحاجب 91/3، وأوضح المسالك 16/2، وشرح الأشموني 260/1، واللمع ص 99، والشاهد في «ببب» فاليه فيه زائدة.

⁽²⁾ في شرح الأشموني ومع شرح الشواهد للعيني: «... والأصفهاني لضمرة ابن جابر» 260/1.

⁽³⁾ المصدر السابق.

- وفي (س) بزيادة: أَوْفَا:

- بَاصْغَرُ أَخْبَرَنِي وَلَسْتُ بِكَاذِبٍ
أَخْبُوكَ نَافِعُكَ الَّذِي لَا يَكْذِبُ
- أبوريش هو: إبراهيم بن أبي هاشم أحمد أبوريش الشيباني، وقيل القيسي البجلي، كان من حفاظ الأدب ومن رواة الأدب، له «شرح الماشيات»، توفي سنة 349 هـ بنية الوعاة 409/1 والأعلام 85/1.
 - وهمام بن مرة هو: همام بن مرة بن ذهل بن شيان، جذ جاهلي، وهو أخو جساس قاتل كليب، له شعر وأخبار، ولم تذكر كتب التراجم سنة وفاته، انظر جهرة الأنساب ص 324، 470، والأعلام 94/8.
 - والحاقمي هو: أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر البغدادي، أديب، شاعر، لغوي، أدرك بن دريد وأخذ عنه، من آثاره «حلية المحاضرة في صناعة الشعر»، و«الرسالة الحاقمية»، وغيرهما، توفي سنة 388 هـ. وفیات الأعيان 362/4، وبنية الوعاة 87/1، والأعلام 82/6.
 - وابن أحر هو: هني بن أحر من بني الحارث بن مرة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة، شاعر جاهلي، لم تذكر كتب التراجم سنة وفاته. المولف والمختلف ص 45، والأعلام 100/8.
 - الأصفهاني هو: أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم، أديب، كاتب، شاعر، إخباري، نساب، لغوي، لغوي، من تصانيفه «الأغاني»، وغيره، توفي سنة 356 هـ. انظر إنباء الرواة 251/2، وفيات الأعيان 307/3، والأعلام 278/4.
 - ضمرة بن ضمرة هو: بن جابر بن قطن بن نهشل، شاعر جاهلي، ذميم الخلقة، ذكي، حكيم، كان لسان قومهم ويدهم، فارساً شريفاً سيلاً، عاش زمن النعمان بن منذر. العقد الفريد 235/2، والبرصان ص 95، وطبقات ابن سلام ص 176.

وإذا تُكُونُ كَرِهَةً أُذْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدِبٌ⁽¹⁾

أراد بالكريهة الحرب أو كل أمر فيه شدة، [و«الحيس» ثمر يختلط بسمن وأقط ثم يُدْلَكُ ذلك حتى يختلط، و«هذا» مبتدأ، و«الصغار» كسحاب الذَّلَّةِ والهوان خيره، والواو في «وَجَدْتُكُمْ» للقسم، أي: وحق حَظُّكُمْ وَبَحْتِكُمْ⁽²⁾، و«بعينه» تأكيد للصغار، والباء زائدة، [فكان يصح إسقاطها]]، وقيل: حال بمعنى: حقاً⁽³⁾، و«أُم» اسم «لا» و«لي» خبرها، وكان تامة و«ذاك» فاعله إشارة إلة الأمر استجلب له الصغار، والجملة الشرطية معترضة، وجواب الشرط محذوف.

(النوع السادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقَطَّعَ عن الإضافة كـ«قبل»، و«بَعد» و«غير»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أي» الموصولة، فإنها لا بُدَّ أن تُقَطَّعَ إذا أُضِيفَتْ وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)⁽⁴⁾، تقدم البحث عنها في «أي»⁽⁵⁾، (ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة (هُم أَشَدُّ): مبتدأ وخبر⁽⁶⁾، و«أي» مبنية مقطوعة عن الإضافة وهذا مخالف لرسم المصحف وإجماع النحويين) على أن «أَيًّا» إذا لم تضاف كانت معربة.

(ـالجهة السابعة:

أن يُحْمِلَ) أي: المغرب (كلاماً على شيء)، أي: على معنى، أو وجه من الإعراب والعطف ونحو ذلك، (ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع)، أي: موضع ذلك الكلام (بمخلافه)، أي: بخلاف ذلك الشيء، (وله أمثلة:

(1) في (س) زيادة: ضمر: مرثم ضمرة، وجملة «لست بكاذب» حالية، أو مستأنفة في نوصية له بالصدق على الأول، وثنا عليه به على الثاني.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعني 1/ 260، وانظر شرح شواهد المعني 2/ 922.

(4) انظر بحث «أي» معني اللبيب 1/ 91.

(5) تقدم رأي ابن الطراوة وحديث المصنف فيه في «أي»، انظر معني اللبيب 1/ 92، وانظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف 2/ 1016.

أحدها: قول الزغشري في (مُخْرِجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ)⁽¹⁾: آله عطف على (فَالِقَ الْحَبِّ وَالْتَوَى)⁽²⁾، ولم يجعله معطوفاً على (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ)⁽³⁾ / لأن 407/ ب عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن يجيء قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ)⁽⁴⁾ بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك، ويدفع⁽⁵⁾ بأنه إنما جعل عطفاً على (فَالِقَ الْحَبِّ)، لأن قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ) في موضع بيان له، ولهذا ترك العاطف، و(مُخْرِجُ الْمَيِّتِ) لا يصلح بياناً له، فلا يحسن عطف عليه، وإن شاع في الكلام «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ» وحسن التقابل كما في (يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ)⁽⁶⁾ وجاز عطف الاسم على المضارع لأنه بمعناه [كما]⁽⁷⁾ قاله التفازاني⁽⁸⁾.

(الثاني: قول مكِّي وغيره في قوله تعالى: (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا)⁽⁹⁾: إن جملة «يُضِلُّ» صفة له «مثلاً» أو مستأنفة⁽¹⁰⁾ وجوز أبوالبقاء أيضاً كونها حالاً من اسم الله⁽¹¹⁾، والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر: (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ)⁽¹²⁾، قبل جواز الجماعة الأمرين في الآية الأولى لاستقامتهما، وأمّا الثانية فوجد فيها ما يُعين الاستئناف فصيّر إليه، وليس

(1) الأنعام: 95.

(2) نفس الآية السابقة.

- وانظر الكشاف 45/2.

(3) نفس الآية السابقة.

(4) يونس: 31.

(5) في (س) بزيادة: وسبقه إلى هذا صاحب الانتصاف، لكن في كلام الزغشري ما يدفعه...

(6) الحج: 61.

(7) في (س): (كذا).

(8) حاشية السعد على الكشاف ل/ 196 ب، وانظر الشنعي 239/2.

(9) البقرة: 26.

(10) لم يذكر مكِّي هذا في مشكل إعراب القرآن ص 54، وانظر هذا في البيان 42/1.

(11) البيان 42/1.

(12) الآية 31.

نعتة هذا بمقتضى لتميئته في محل آخر وُجد فيه ما يجوز غيره⁽¹⁾، وأجيب بأن القرآن يفسر بعضه بعضاً، فإذا تكرر نظم منه وكان له في موضع عمل واحد، وفي آخر ذلك المحمل وغيره، حُمِلَ في الآخر على ذلك المحمل دون غيره⁽²⁾.
(الثالث: قول بعضهم في (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ)⁽³⁾: إن الوقف هنا ويتدأ (فِيهِ هُدًى)) قال الزحسري والوقف علي «فيه» هو المشهور، وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على «لَا رَيْبَ» ولَا بُدَّ للواقف أن ينوي خبراً، ونظيره قوله تعالى: (قَالُوا لَا صَبِيرَ)⁽⁴⁾ والتقدير: لا ريب فيه هدى⁽⁵⁾، (ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة (نُنْزِلُ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)⁽⁶⁾.

- الرابع: قول بعضهم في (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)⁽⁷⁾ إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعلا من عزم الأمور مبالغة⁽⁸⁾، والصواب أن الإشارة للصبر والغفران) لكن فيلزم حينئذٍ عدم الارتباط لأن المال ولمن صبر وغفران الصبر والغفران لمن عزم الأمور، فلا بد من تقدير الرابط⁽⁹⁾، قيل: الإشارة باعتبار إضافتها إلى ضمير «مَنْ» فكأنه قيل: إن صبره وغفرانه⁽¹⁰⁾، (بدليل (وَإِنْ تُصَبِّرُوا وَتُتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)⁽¹¹⁾ ولم يقل: إنكم) على أن الخطاب لجماعة من الفريقين فيتعين فيها أن تكون

(1) قاله الدمامي، انظر حاشية الشامي 239/2.

(2) المجيب للشامي، انظر المصدر السابق.

(3) البقرة: 1.

(4) الشعراء: 50.

(5) الكشاف 1/76.

(6) الآية 1.

(7) الشورى: 43.

(8) تقدم الكلام في هذه الآية في روابط الجملة.

(9) في (س) بزيادة: أي: منه.

(10) قاله الدمامي، كذا في هامش المخطوط.

(11) آل عمران: 186.

الإشارة⁽¹⁾ للصبر والتقوى لا للصَّابر والمتقي، لأنهما مخاطبان، والمخاطب لا يُشار إليه من حيث هو المخاطب.

(الخامس: قولهم في (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)⁽²⁾: إِنَّ التقدير: تزعمونهم شركاء⁽³⁾، والأولى أن يُقدر: تزعمون أنهم شركاء بدليل (وما نرى شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ)⁽⁴⁾ ولأن الغالب/) عطف على 1 / 408 «بدليل» على أن الباء للتعليل وعلى محذوف، أي: لما ذكر، (على «زعم» أن لا يقع على المفعولين⁽⁵⁾ صريحاً، بل على «أن» وصلتها، ولم تقع في التنزيل إلا كذلك، ومثله في هذا)، أي: في وقوع «زعم» على «أن» وصلتها «تعلم»⁽⁶⁾) أمر حاضر [من التعلم]⁽⁷⁾ (كقوله:

تَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي⁽⁸⁾

نصف بيت من الطويل، أي: أعلم يا رسول الله [أنتك واجدي]⁽⁹⁾ في خدمتك كلما طلبتني وأمرتني.

(1) في (س) بزيادة: واجبة.

(2) القصص: 62.

(3) الكشاف 430/3.

(4) الأنعام: 94.

(5) في (س) بزيادة: مستعملاً بأن.

(6) في (س) بزيادة: على صيغة.

(7) في (س): (من الفعل).

(8) صدر بيت عجزه: وَأَنْ وَعِيداً يَنْكَرُ كَأَلَاخَذَ بِاليد.

وهو ملفق من بيتين لأسيد بن أبي الهذلي في شرح أشعار الهذليين 627/2، وبلا نسبة في شرح الأشموني 279/2. والشاهد في «تعلم» حيث وقع المفعول التي «أن وصلتها» وهو «أنتك مدركي»، والبيتان هما:

على كل حي مُتَّهِمِينَ وَمُتَّجِدِينَ
وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَأَلَاخَذَ بِاليد.

تَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ نَادِرٌ
وَأَنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي

(9) في (س): (أنتك مدركي، أي: واجدي).

(ومن القليل فيهما) [وهو وقوعهما]⁽¹⁾ على المفعولين صريحاً، (كقوله:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ⁽²⁾)

صدر بيت من الخفيف لأبي أمية أوس الحنفي، عجزه:

إنما الشيخ مَنْ يَدُبُّ ذِييًّا⁽³⁾

[«زعمت» بمعنى: ظننت]⁽⁴⁾، ولهذا نصب مفعولين ياء المتكلم، وشيخاً،
وجملة «ولستُ بشيخ» حالية، [دبّ الصغير يدبُّ من باب ضرب، ذيباً سار سِرَّ
البُنا]⁽⁵⁾، (وقوله:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا⁽⁶⁾

صدر بيت من الطويل ليزيد بن سيار⁽⁷⁾ من أقران النابغة، عجزه:

(1) في (س): (وقع «زعم»، «تعلم»).

(2) لأبي أمية أوس الحنفي في الدور 1/ 331، وشرح التصريح 1/ 361، وشرح شواهد المغني 2/ 922، وبلا
نسبة في أوضح المسالك 2/ 38، وشرح الأشموني 1/ 275، وجمع المراجع 1/ 538، والشاهد في
«زعمتني» حيث وقع مفعوله الثاني صريحاً وهو «شيخاً» وهو قليل.

(3) في (س) بزيادة: ويعد.

إنما الشيخ من يستره الحسي
إن أراد الخروج خجوف بالذنب
ومعني في يني عجبوا
وإن كان لا يرى الحسي ديا

(4) في (س): (زعمتني: على صيغة الغائبة، وهو بمعنى «ظن»).

(5) في (س): (لو يدب بكسر الدال يترج في المشي دويداً، وذيباً نصب على المصدرية).

(6) ليزيد بن سيار في خزائن الأدب 9/ 137، والدور 1/ 334، وشرح التصريح 1/ 359 وشرح شواهد المغني
2/ 923، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 31، وشرح الأشموني 1/ 278، وشرح ابن عقيل 2/ 32،
وجمع المراجع 1/ 541، والشاهد في تعلم الشفاء، حيث وقع «تعلم» صريحاً وهو «شفاء» وهذا قليل.

(7) زياد بن سيار هو: زياد بن سيار بن عمرو الفزاري: شاعر جاهلي من أهل المنافرات، توفي نحو سنة 10
ق.هـ. انظر خزائن الأدب 9/ 131، والأعلام 3/ 41.

فَبَالِغٌ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

واستشهد به المصنف في التوضيح على أن «تَعْلَمُ» بمعنى اغْلُمُ بنصب المفعولين⁽¹⁾، و«بَالِغٌ» أمر حاضر عطف على «تَعْلَمُ»، واللُّطْفُ الرفق في المعاملة، والتَّحِيلُ من الحيلة، بمعنى: الاحتيال وهو الأنسب بالمكر بمعنى الخديعة⁽²⁾، ومن قال: التحيلُ الحديق وجودة النظر والقدرة على التصرف فكانه جعله بالخاء المعجمة⁽³⁾.

(وعكسها)⁽⁴⁾ في ذلك) التعدي («هَبْ» بمعنى «ظَنُ») هذا مذهب الكوفيين وغثار ابن مالك⁽⁵⁾ (فالغالب تعذُّيه إلى صريح مفعولين⁽⁶⁾)، كقوله:

فَقُلْتُ: أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَيِّنِي امْرَأَ هَالِكَا⁽⁷⁾

بيت من المتقارب لابن همام السُّلُولِي⁽⁸⁾، «أَجْرِنِي» أي: أَغْنِنِي واجعلني في جوارك يا أبا خالد، «وَالْأُ»، أي: وإن لم تجرنني فهَيِّنِي، أَدْخَلَ الفاء في الجواب لأنه إنشاء، ولأنه جامد و«امراً» مفعول ثانٍ موطى لقوله: هَالِكَا.

(1) في (س) بزيادة: (شفاء النفس، وفهر عدوها).

(2) شرح التصريح على التوضيح 359/1.

(3) قائله الدمايني، كذا في هامش المخطوط.

(4) في (س) بزيادة: أي: وعكس «زعم»، «تعلم».

(5) شرح الكافية الشافية 242/1.

(6) في (س): (المفعولين).

(7) البيت لعبد الله بن همام السلولي في خزنة الأدب 37/9، والدرر 332/1، وشرح التصريح 361/1.

وشرح شواهد المغني 923/2، ولسان العرب (و ه ب) 804/1، ومعاهد التخصيص 285/2، وبلا نسبة

في أوضح المسالك 37/2، وشرح الأشعرني 278/1، وشرح ابن عقيل 3/2، وجمع الهوامع 539/1،

والشاهد في «هـ» حيث نصب مفعولين صريحين أولهما الضمير والثاني «امراً» وهو الغالب فيه.

(8) وابن همام السلولي هو: عبدالله بن همام السلولي، أخو عامر بن صعصعة، شاعر إسلامي من التابعين،

أدرك معاوية، وكان يقال له: «الغطاء» لحسن شعره، توفي سنة 100 هـ الشعر والشعراء ص 434،

وخزنة الأدب 37/9، والأعلام 143/4.

(ووقعه على «إن» وصلتها نادر، حتى زعم الحريري أن قول الغواص:
«هَبْ أَنْ زِيداً قَاتِمٌ لِحَنٍّ»، قال في ذرة الغواص: يقولون: «هَبْ أَنِّي فعلت، وهَبْ
انه فعل» والصواب إلحاق الضمير المتصل به، فيقال: هَبْنِي فعلت، وهَبْهُ فَعَلَ⁽¹⁾،
[ونقل شارحه عن ابن بري⁽²⁾] أنه إذا جعل «هَبْنِي» بمعنى: احسبني وَعَدْنِي فلا
تمتنع أن تقول: هَبْ أَنِّي فعلت⁽³⁾ (وَوَدَّهْل)، أي الحريري (عن قول القائل: «هَبْ
أَنْ أَبَاتَا كَانَ حَارًّا») سبب هذا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج
وأم واخوين لأم، واخوين لأب وأم بالنصف للزوج، والسدس للأم، والثلث
للأخوين لأم، ولم يجعل لأخوين لأب وأم شيئاً، فقالاً لهُ: يا أمير المؤمنين هَبْ أَنْ
أَبَاتَا كَانَ حَارًّا فأشركنا بقراءة أمنا في الثلث، فأشركهم فيه، وتسمى هذه المسألة
عند علماء الفرائض بالحمارية⁽⁴⁾.

ب/408

(السادس: قولهم في (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)⁽⁵⁾
إِنْ (لَا يُؤْمِنُونَ) مستأنف أو خبر لـ«إِنْ»⁽⁶⁾، وما بينهما اعتراض والأولى الأول
بدليل (وسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)⁽⁷⁾ [اعتراض بأن

(1) ذرة الغواص ص 131.

(2) في (س): (وقال ابن بري).

(3) ذرة الغواص وشرحها وحواشيها ص 421.

- وشارح ذرة الغواص هو: أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الحفاجي المصري، قاضي القضاة،
وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، من أشهر كتبه «ريحانة الألباء»، و«شرح ذرة الغواص في أوهم
الغواص»، و«مطراز المجالس»، وغيرهما، توفي سنة 1069هـ. كشف الظنون 741/1، والأعلام
238/1.

- (س) بزيادة: لأنها بمعنى حسبت، وفي الناس هَبْنِي فعلت، أي: احسبني و«اعددي» كلمة للأمر فقط.
انظر نص هذه المسألة في لباب الفرائض ص 55، ص 56.

(5) الآية: 6.

(6) انظر الكشف 88/1، واللباب في علم الكتاب 309/1.
بس: 10.

- في (س) بزيادة: (قيل: هنا من لمط ما تقدم، فيقال: وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون «لا
يؤمنون» خبراً عنه، ولم يوجد في آية يس، فرب على كل ما يقتضيه، وقد مر الجواب عن هذا).

الباب⁽¹⁾ موضوع لذكر ما يدخل على العرب [خلل]⁽²⁾ من جهته، والمصنف قد اعترف بأن ما ارتكبه خلاف الأولى فلا يكون خطأ، فليس ثمة خلل دخل على العرب، ثم أنه عبّر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بالصواب وهنا بالأولى⁽³⁾ [ويُدفع بأن لا نسلم أن الباب موضوع لذلك، وإنما قال كذلك بناء على الأعم الأغلب، سلمنا ذلك]⁽⁴⁾، [لكن لا نسلم أن المراد بالخلل]⁽⁵⁾ الخطأ، بل ما يشمل خلاف الأولى كما أن المراد بالصواب ما غلب على الظن⁽⁶⁾.

(السابع: قولهم في محو: (وَمَا رُبُّكَ يَظْلُمُ لِلْعَبِيدِ)⁽⁷⁾، (وَمَا اللَّهُ بِعَاقِلٍ)⁽⁸⁾: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية⁽⁹⁾ على التوزيع⁽¹⁰⁾ (والصواب الأول، لأن الخبر [بعد «ما»]⁽¹¹⁾ لم يحى في التنزيل مجرداً من الباء إلا وهو منصوب)، ولم يحمل في باب «كان» إيجاب الفارسي والزعشري الحجازية في الآية الثانية على ذلك، لأنهما جعلاً مقتضي لزيادة الباء نصب الخبر⁽¹²⁾ (محو: (مَا هُنَّ أَهْمَانِهِمْ)⁽¹³⁾، (مَا هَذَا بَشَرًا)⁽¹⁴⁾)، قيل: ليس في التنزيل من مثل «ما» الحجازية المنصوبة الخبر لفظاً سوى هاتين الآيتين، فما معنى إدخال كلمة «محو»؟⁽¹⁵⁾.

(1) في (س): (ثم قيل: إن الباب...).

(2) في (س): (من الخل).

(3) صاحب الاعتراض الدمامي، انظر حاشية الشمني 240/2.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (قيل: إن المراد بالخلل...).

(6) الرد للشمني، حاشية الشمني 240/2.

(7) - في (س) بزيادة: وقد يقال: لا يبعد أن يكون وضع الباب بناء على الأعم الأغلب. فصلت: 46.

(8) البقرة: 74، 85، 140.

(9) انظر البحر المحيط 1/433.

(10) في (س) بزيادة: والنشر المرتب.

(11) ساقط من (س).

(12) انظر باب كان معني الليب 2/642، وكتاب الشعر 2/443.

(13) المجادلة: 2.

(14) يوسف: 31.

(15) قائله الدمامي، كذا في هامش المخطوط.

(الثامن: قول بعضهم في (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ)⁽¹⁾: إنَّ اسم الله سبحانه مبتداً أو فاعل، أي: الله خلقهم أو خلقهم الله⁽²⁾ والصواب الحمل على الثاني بدليل (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْغَزِيُّ الْعَلِيمُ)⁽³⁾، هذا إذا لم يمنع مانع منه فلا يعارض قوله تعالى: (قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ لُدْعُوهُ نُصْرَةً وَخَفِيَةً لَّيْنِ أَنْجِيَّتَا مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ قُلِ اللهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا)⁽⁴⁾ فإنَّ قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه، وقيل: إنَّ الكلام إنما هو في خصوصية الجواب الذي مسنده خلق، لا في كل جواب⁽⁵⁾.

(التاسع: قول أبي البقاء في (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى) ⁽⁶⁾: إنَّ الظرف حال، أي: على قصدي تقوى،) ورضوان، (أو مفعول⁽⁷⁾ «أَسَّسَ»⁽⁸⁾، وهذا الوجه لتعيينه في (لَمَسْجِدَ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى)⁽⁹⁾) وجه تعيينه هنا عنده لانتفاء الوجه الأول فيه، وهو النصب على الحالية من فاعل «أَسَّسَ» [على ما صرح به⁽¹⁰⁾] أبو البقاء، ولا فاعل في «لَمَسْجِدَ أُسِّسَ» حتى يكون حالاً منه، ومن خفي عليه هذا قال: لم يظهر لي الوجه الذي عيَّن عنده الوجه الأخير وهو كونه ظرفاً لغواً متعلقاً بـ«أَسَّسَ» مع احتماله لأن يكون ظرفاً مستقراً في محل نصب

(1) الزخرف: 87.

(2) انظر الباب في علوم الكتاب 7/ 237.

(3) الزخرف: 9.

(4) الأنعام: 63 - 64، وفي حاشية الشنقي للداميني 40/ 2، قال: «هذا مُعارض بقوله تعالى: قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ من ظلمات البر... الآية».

(5) قاله الشنقي، انظر حاشية الشنقي 240/ 2.

(6) التوبة: 108.

(7) النيان 1/ 491.

(8) في (س) بزيادة: عبارة أبي البقاء، قوله تعالى: (على تقوى) يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في «أَسَّسَ»، أي: قصد التقوى، والتقدير: قاصداً بنيانه التقوى، ويجوز أن يكون مفعولاً لـ«أَسَّسَ».

(9) التوبة: 109.

(10) - في (س) بزيادة: الثاني أن هذا الوجه مرجوح عند أبي البقاء لتأخير «إِيَّاهُ، ولعلَّ» في (س): (على رأي).

على الحال من الضمير المستكن في «أُسْرَ» كما كان حالاً من «بُيَّانَه» في تلك الآية⁽¹⁾.

(تنبيه:

وقد يحتمل الموضع أكثر من/ وجه واحد، ويوجد ما يُرجَّح كلاً منها، 1/ 409
 فينظر أولاها، كقوله تعالى: (فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً)⁽²⁾ فَإِنَّ «الموعد» محتمل
 للمصدر، ويشهد له (لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ)⁽³⁾ فَإِنَّ الضمير يعود إلى الموعد،
 والإخلاف لا يقع إلا على الموعد⁽⁴⁾، (وللزمان يشهد له (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ
 الزَّيْتَةِ)⁽⁵⁾، وللمكان ويشهد له (مَكَاناً سَوِيّاً)⁽⁶⁾ وإذا أعرب (مَكَاناً) بدلاً منه⁽⁷⁾،
 لا ظرف لتخلفه تعين ذلك)، أي: كون «موعداً» مكاناً، لأنَّ البديل يكون من
 جنس المبدل منه⁽⁸⁾، وفي نصب «مكاناً» وجه آخر، [قال الزغشري]⁽⁹⁾، إنه بدل
 من المكان المحذوف المضاف إلى الموعد⁽¹⁰⁾، وإثمه بفعل دلَّ عليه المصدر⁽¹¹⁾، وإثمه
 بالمصدر⁽¹²⁾، ورد هذا بإثمه مصدر قد وصف⁽¹³⁾، وأجيب بأنه مبني على مذهب
 الكوفيين، ولو سلّم أنه مبني على مذهب البصريين، لكن عمل المصدر إذا وصف

(1) قائله الدماضي، انظر حاشية الشامي 240/2.

(2) طه: 57.

(3) نفس الآية السابقة.

(4) في (س) بزيادة: فيرجع كونه مصدراً.

(5) طه: 58.

(6) طه: 57.

(7) في (س) بزيادة: أي: من الموعد.

(8) في (س) بزيادة: هذا ما ذكره، ولم أره في كلامهم، فإنهم ذكروا في نصب «مكاناً» وجوهاً، أحدها...

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: قاله الزغشري، والثاني.

(11) في (س) بزيادة: قاله الزغشري، والثالث.

(12) الكشف 72/3.

- وفي (س) بزيادة: قاله الزغشري أيضاً.

(13) رده أبرالبقاء، انظر البيان 185/2.

إنما يمنع من المفعول الصريح إمّا في الظرف وشبهه فلا⁽¹⁾، [وجوز أبو البقاء]⁽²⁾، كونه مفعولاً ثانياً لـ «اجعل» و«معداً» على هذا مكان⁽³⁾، [والحلي كونه ظرفاً لـ «اجعل» على أنّه يتعدّى إلى واحد]⁽⁴⁾.

(الجهة الثامنة):

أن يحمل [المعرب]⁽⁵⁾ على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الذي قبله؛ [إذ لا دافع فيه]⁽⁶⁾، غايته أن بعض الآيات يُقوِّي بعض الأوجه، وله أمثلة:

أحدها: قول بعضهم في (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)⁽⁷⁾: «إنها «إن» واسمها أي: إنَّ القصة، و«ذان» مبتدأ⁽⁸⁾ إشارة إلى موسى وهارون، و«ساحران» خبر المبتدأ والجملة مفسرة لضمير القصة خبر لـ «إن» (وهذا) الإعراب (يدفعه رسم «إن» منفصلة، وهذان متصلة) هذا من العطف على معمولي عاملين، والجرور مقدم.

(والثاني: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في (وَلَا الَّذِينَ يَحُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ)⁽⁹⁾: اللام للإبتداء، والذين مبتدأ، والجملة بعده⁽¹⁰⁾ خبر⁽¹¹⁾)، يعني قوله تعالى: (أُولَئِكَ أَتَّخَذْنَا لَهُمْ عَذَابًا) (ويدفعه أن الرسم (وَلَا) وذلك يقتضي أنّه مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ السُّيُتَاتِ)⁽¹²⁾ لا مرفوع بالابتداء، والذي

(1) أجاب السفاقي.

(2) ساقط من (س) وبزيادة: الرابع.

(3) البيان 2/ 185.

(4) في (س): (قاله أبو البقاء: الخامس: إنه ظرف لـ «اجعل» على أنّه يتعدى إلى واحد، قاله الحلي).

- انظر الدرر المصون 30/ 5.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني اللبيب.

(6) في (س): (لأنّه ليس فيه دافع).

(7) طه: 63.

(8) انظر البيان 2/ 186.

(9) النساء: 18.

(10) في (س) بزيادة: أي: بعد «الذين» مع صلته.

(11) البيان 1/ 264، ولم أعتد إلى هذا في معاني القرآن للأخفش.

(12) النساء: 18.

حلقها على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لغوات زمن التكليف) فلا يكون كلاماً مفيداً، مثل: السماء فوقنا، تقدس كلام الله تعالى عنه، (ويمكن أن يُدعى لهما⁽¹⁾)، [أي: جواب للأخفش وأبي البقاء عن ذلك الدفع]⁽²⁾، (أن الألف في «لا» زائدة كالألف في (لاذبحته)⁽³⁾) فإنها زائدة في الرسم، وكذا في (ولا وضعوا)⁽⁴⁾، والجواب) عن هذا الحامل [المذكور]⁽⁵⁾، (أن هذه الجملة) يعني (ولا الذين يموتون) (لم تذكر ليفاد معناها بمجرد بل ليسوى بينها وما بين قبلها) يعني لم يذكر [الإفادة]⁽⁶⁾ مجرد معناه الظاهر حتى يلزم عدم الإفادة؛ بل للتسوية بين مضمون هذه الجملة ومضمون ما عطف عليها من قوله تعالى: (وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ⁽⁷⁾) الآية، (أي: لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين مَنْ/ آخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر)، فهذه فائدة جديدة حاصلة للمخاطب (كما نفي الإثم) [خبر محذوف]⁽⁸⁾ [أي: ⁽⁹⁾ ونفي نفع التوبة لمن مات على الكفر في هذه الآية لقصد التسوية مثل نفي الإثم (عن المتأخر في (فَمَنْ يَعْمَلْ فِيهِ يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)⁽¹⁰⁾ مع أن حكمه، أي: حكم المتأخر وهو عدم الإثم (معلوم، لأنه آخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فإنه أخذ بالرخصة) والعزيمة أخوط من الرخصة، فإذا نفي الإثم عن المتعجل الذي أخذ بالرخصة فنفيه عن المتأخر أولى⁽¹¹⁾ (عمولاً على معنى يستوي في عدم الإثم من تعجل ومن لم يتعجل) قيل: إن أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم

(1) في (س) بزيادة: جواباً عن قوله: ويدفعه أن الرسم «ولا».

(2) ساقط من (س).

(3) النحل: 21.

(4) التوبة: 47 (... وَلَا وَضَعُوا خِلَافَكُمْ يَتُوبُكُمْ الْفِتْنَةُ...).

(5) في (س): (يعني عن قوله: والذي حلقها على الخروج عن ذلك الظاهر).

(6) في (س): (أي: لإفادة).

(7) النساء: 18.

(8) في (س): (خبر مبتدأ محذوف).

(9) في (س): (تقديره).

(10) البقرة: 203.

(11) في (س) بزيادة: على معنى حال من الإثم، أي: كما نفي الإثم.

من جعل المتعجل أثماً ومنهم من جعل المتأخر أثماً، فورد القرآن بنفي الإثم عنهما جميعاً⁽¹⁾، فسَوَّى الكلام حيثلِ ليس لأجل التخير، بل لأجل نفي الإثم المتوهم على التقديرين، (وَحَمَلَ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله: ويمكن أن يدعى⁽²⁾، انتهى.

(والثالث: قول ابن الطراوة في (أَيْهَمُ أَشَدُّ)⁽³⁾: هم أشد، مبتداً وخبر، و«أَيُّ» مضافة لمحدوف⁽⁴⁾، ويدفعه رسم «أَيْهَمُ» متصلة وأن «أَيُّ»⁽⁵⁾ إذا لم تُضف أعربت باتفاق.

والرابع: قول بعضهم⁽⁶⁾ في (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)⁽⁷⁾: إن «هُمْ» الأولى ضمير رفع مؤكد للواو⁽⁸⁾، والثانية كذلك، أي: مثل «هم» الأولى في الرفع والتأكيد (أو مبتداً وما بعده خير⁽⁹⁾)، والصواب أن «هُمْ» مفعول فيها لرسم الواو بغير ألف بعدها⁽¹⁰⁾، ولأن الحديث) أي: الكلام (في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استَوْفَوْا، وإذا أعطَوْهُمْ أخْسَرُوا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا من الناس استَوْفُوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هُم على الخصوص أخْسَرُوا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث في

(1) قاله الزحري، انظر الكشف 1/ 278.

(2) في (س) بزيادة: لما أن الألف في «لا» زائدة.

(3) مريم: 69.

(4) تقدم قول ابن الطراوة في الآية في موضعين: الأول في «أَيُّ» انظر بحث «أَيُّ» مشي الليب 1/ 92، والثاني: في الجهة السادسة النوع السادس عشر من هذا الباب.

(5) في (س) بزيادة: يفتح أن عطف على فاعل «يدفعه».

(6) في (س) بزيادة: وهو عيسى بن عمرو وحزة.

(7) المطففين: 3.

(8) في (س) بزيادة: وعلى هذا المكيل والمكيل له عذوفان.

(9) ذكر الزحري في الكشف 4/ 721 عن عيسى بن عمرو وحزة أنهما كانا يرتكبان ذلك وفي التبيان 2/ 494، ذكر أبو البقاء في «هم» وجهان منهما أنه ضمير متصل مؤكد لضمير الفاعل.

- في (س) بزيادة: قال أبو البقاء: في «هم» وجهان، أحدهما: ضمير مفعول متصل والتقدير: كالوهم، وقيل هذا الفعل يتعدى بنفسه تارة، وبالطرف أخرى والمفعول هنا المحدوف، أي: كَالُوهُمْ الطما، وعلى هذا لا يكتب «كَالُوا» و«وزنوا» بالألف، والثاني: أنه ضمير متصل مؤكد لضمير المفاعل، فعلى هذا يكتبان بالألف.

(10) في (س) بزيادة: وهذا يدل على أن الضمير منصوب.

الفعل لا في المباشر) كذا قاله الزخشمي⁽¹⁾ وتعقبه أبوحيان بأنه لا تنافر فيه بوجهه، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد، والحديث واقع في الفعل، غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء وهو «على الناس» مذكور، وفي «كألوهم» أو «وزئوهم» محذوف للعلم به، لأن المعلوم أنهم لا يحسرون ذلك لأنفسهم⁽²⁾.

(الخامس: قول مكّي وغيره في قوله تعالى: (ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ جَنَّاتٍ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا)⁽³⁾: إن «جئات» بدل من «الفضل»⁽⁴⁾ والأولى أنه مبتدأ خبره «يدخلونها» (لقراءة بعضهم) وهو الجحدري⁽⁵⁾ (بالنصب على حدّ «زيداً ضربته») وجوز أبوالبقاء كونه خبراً ثانياً لـ«ذلك» وخبراً المحذوف⁽⁶⁾.

(السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ الْجَبَّكَ)⁽⁷⁾: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل⁽⁸⁾) قال الرضي: لا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض/ البصرية، يقال: له عليّ عشرة إلا خمسة، وكذلك لا يمتنع استثناء الأكثر، نحو: له عليّ عشرة إلا

1/ 410

(1) الكشف 4/ 721.

(2) البحر المحيط 8/ 431.

(3) فاطر: 32-33.

(4) لم يذكر هذا مكّي، فقد ذكر وجهين: الرفع على الابتداء، و«يدخلونها» الخبر، أو على إضمار مبتدأ، أي: هي جنات، وذكر المسألة أبوحيان، ونقل البديلة عن الزخشمي وابن عطية، انظر مشكل إصراب القرآن ص 552، والبحر 7/ 299، والكشاف 3/ 622، والمحرر الوجيز 4/ 440 ثم ردّ أبوحيان البديلة واستشهد للابتداء بقراءة النصب على الاشتغال، وما عزا المصنف لمكّي عزا أبوحيان لغيره.

- في (س) بزيادة: قاله الزخشمي وابن عطية.

(5) انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية ص 124.

- والجحدري هو: أبوالمجشّر عاصم بن المجاج الجحدري، ويقال له: عاصم بن أبي الصباح، قرأ القرآن على نصر بن عاصم وعلى بن يحيى بن يعمر، والحسن البصري، وغيرهم، قرأ عليه المعلّي بن عيسى، وهارون بن موسى الأعور، ميزان الاعتدال 3/ 68، معرفة القراء الكبار 1/ 210.

(6) النيان 2/ 336.

(7) الحجر: 42.

(8) في حاشية الشمني 2/ 240، «وهكذا وجد في أكثر النسخ، معناه أكثر من المشتى منه أو: أكثر من الباقي

بعد الاستثناء، وفي بعضها الأكثر من الأقل، وهو ليس بصواب».

وفي حاشية الدسوقي 3/ 333 يرى أن الصواب حذف «من الأقل».

سبعة أو ثمانية، وفاقاً للكوفيين⁽¹⁾، (والصواب أن المراد بـ«العباد» المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع⁽²⁾ بدليل سقوطه في آية سبحان (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى برؤك وكبيرا⁽³⁾)، [اعتراض⁽⁴⁾] أولاً بأنه لا معنى لقوله: «استثناء الأكثر من الأقل» وهو غير متصور، والصواب إسقاطه من الأقل⁽⁵⁾، وثانياً بأن اختياره لكونه منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الأصل من غير ضرورة لإمكان حله على الاتصال، وهو الأصل فيه، وحينئذ يكون المراد بالعباد عموم المملوكين، ولا يضر في ذلك ورود آية سبحان بدون استثناء، لأنه أريد بالعباد المخلصون⁽⁶⁾، وثالثاً بأن هذا المثال لا يصح لهذه الجهة؛ [إذ هي موضوعة لأن يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وظاهر أن الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء، فهو من أمثلة الجهة التي قبلها⁽⁷⁾]، [والجواب عن الأول: أن الاستثناء هنا ضُمّن معنى التمييز والإفراد، وعن الثاني: أن الاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الأصل، لكنه فصيح شائع غير مشروط بعدم إمكان الاتصال، وأن الفرق بين الآيتين بالخصوص والعموم بعيد والأولى اتحادهما في أحدهما لاتحاد القصة، وعن الثالث: ⁽⁸⁾] بأن المصنف لم يذكر قوله: «وأن الاستثناء منقطع» لكونه من هذه الجهة، بل لكونه لازماً لكون المراد بالعباد المخلصون⁽⁹⁾، (ونظيره المثال الآتي.

(1) شرح الرضي على الكافية 114/2.

(2) - في (س) بزيادة: وقال السفاقي: أجازوه الكوفيون وابن خروف، ومنعه جمهور البصرية.

(3) في (س) بزيادة: لأن إضافة «عبادي» إضافة تشريف، فلا يصدق على الغاوين.

(4) الإسراء: 65.

(5) في (س) (قيل: فيه نظر).

(6) في (س) بزيادة: وفيه أنه يجوز أن يُضمّن الاستثناء معنى التمييز والإفراد.

(7) في (س) بزيادة: فترك الاستثناء فيه أن الاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الأصل لكنه فصيح شائع غير مشروط بعدم إمكان اتحادهما في العموم والخصوص لاتحاد القصة.

(8) في (س): (وهو من أمثلة الجهة المقردة لأن يحمل الكلام على شيء، وشهد استعمال في مكان آخر بخلافه) وبزيادة: وقد يقال: إن المصنف لم يذكر قوله: «وأن الاستثناء منقطع، انتهى.» لكنه من هذه الجهة، بل لكونه دفعاً لسؤال مقدر، وهو إذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء؟.

(9) ساقط من (س).

(9) انتهى الاعتراض، وهو للدعائي، انظر حاشية الشمني 241/2.

السابع: قول الزخشري في (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًاكَ)⁽¹⁾: إن مَنْ نَصَبَ قَدْرَ الاستئناف من (فَاسْرٍ بِأَهْلِكَ) وَمَنْ رَفَعَ⁽²⁾ قَدْرَهُ من (يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ)⁽³⁾ وَوَرَدَ⁽⁴⁾ باستلزامه، أي: قول الزخشري (تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مَسْرِيًّا بها على قراءة النصب.

قال الرضي: ولما كان أكثر القراء على النصب تكلف جار الله، لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار، فقال: امرأتك بالرفع بدل من «أحد»، وبالنصب مستثنى من «فاسرٍ بأهلك» لا من «لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ» [فاعترضه المصنف]⁽⁵⁾ بلزوم تناقض القراءتين، وبينه⁽⁶⁾ بأن الاستثناء [من «اسرٍ»]⁽⁷⁾ يقتضي كونها غير مُسْرِيٍّ بها، ومن «يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ» يقتضي كونها مَسْرِيًّا بها، لأن الالتفات بعد الإسرء، فيكون مَسْرِيًّا بها وغير مُسْرِيٍّ بها، والجواب إن الإسرء وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات، إذ المراد: اسرٍ بأهلك إسرء لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسرء مع الالتفات، فاستثنى على هذا، إن شئت من «اسرٍ» أو من «لا يَلْتَفِتْ»، ولا تُناقض⁽⁸⁾، / (وفيه)، أي: [في رد ابن الحاجب]⁽⁹⁾ (نظر لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل [على أنها مسرئ بها؛ بل]⁽¹⁰⁾ على أنها معهم) قوله: (وقد روي أنها تبعثهم، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها)⁽¹¹⁾ جملة

410 / ب

(1) هود: 81.

(2) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب، انظر المبسوط في القراءات العشر ص 142، وأعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه 291 / 1.

(3) الكشف 392 / 2، 393.

(4) من هنا إلى قوله: على قراءة النصب ذكره الشارح بعد قول الرضي، وبزيادة: هذا إشارة إلى اعتراض ابن الحاجب.

(5) في (س): (اعترضه ابن الحاجب).

(6) في (س): (وبيان التناقض).

(7) في (س): (من الله).

(8) شرح الرضي على الكافية 99 / 2.

(9) في (س): (إشارة إلى جوابه).

(10) ساقط من (س).

(11) انظر الرواية في الكشف 393 / 2.

حالية في موضع التعليل لكونها معهم، كانه قال: وإنما حكمنا بكونها معهم لهذه الرواية لا للإخراج المذكور.

(وبعده)، أي: وأقول بعدما مضى ثبته (فقول الزخشي في الآية خلاف الظاهر، وقد سبّغ إليه غيره) [وهو الزجاج، وعبي السنة]⁽¹⁾ (والذي لهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من «أحد» كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثرين على ذلك) الوجه المرجوح (مستدلاً بقوله تعالى: (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)⁽²⁾ فَإِنَّ النّصْبَ تعليل لوجه الاستدلال (فيها عند سيويه على حدّ قولهم: «زيداً ضربته»⁽³⁾) يعني في جواز الأمرين مع اختيار الرفع مع أن السبعة على النصب، وقراءة الرفع شاذة⁽⁴⁾، فعلم منه جواز مجيء قراءة الأكثرين على الوجه المرجوح، ولما ورد عليه أن النصب راجح، لأنّ في الرفع خوف إلباس المفسر بالصفة بخلاف النصب، لأنّ الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يحمل على الاشتغال، فلما نصب الاسم [اندفع الإلباس]⁽⁵⁾، ولهذا اختير النصب، [دفعه بقوله]:⁽⁶⁾ (ولم ير) أي: سيويه (خوف إلباس المفسر بالصفة مرجحاً، كما رآه بعض المتأخرين)

(1) في (س): (الزجاج صاحب المعالم).

- انظر معاني القرآن للزجاج 62/2، 70، وتفسير البغوي 396/2.

- وعبي السنة هو: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البصري الشافعي، ويعرف بابن الفراء، ويلقب بعبي السنة وركن الدين، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه، جليلاً ورعاً زاهداً، له من التصانيف: «معالم التنزيل» في التفسير، و«شرح السنة»، و«المصاييح»، وغيرها، توفي سنة 516 هـ.

وفيات الأعيان 136/2، طبقات المفسرين 162/1، وطبقات الشافعية للمسكي 46/4.

(2) القدر: 49، وفي حاشية الدوسقي على المعنى 335/3، «حاصل ذلك أن بعضهم قرأ «إنا كل» بالرفع، وفي هذه القراءة يشتمل أن يكون «خلقناه» صفة له «شيء» مخصصة، وبقدر غير، وهذا لا يقيد عموم القدر في جميع المخلوقات فيهم وجود شيء ليس مخلوق له... وهذا قول القدري وهو باطل، ويشتمل أن «خلقناه» غير، وبقدرو غير ثاني، والمعنى: كل شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر، وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية...».

(3) الكتاب 148/1.

(4) انظر مختصر شواذ القرآن ص 149.

(5) في (س): (اندفع التباس المفسر بالصفة).

(6) في (س): (اجاب عنه المصنف بقوله).

مثل ابن الحاجب⁽¹⁾ فتعين رجحان الرفع لكونه في الابتداء، فتحقق أن الأكثرين على الوجه المرجوح عنده، (وذلك)، أي: عدم رؤية خوف الإلباس (لأنه)، أي: سبويه (يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر) من خاف، أصله: خوف بكسر العين (و«طَلْتُ» بالضم) من طال، أصله طَوَّل بضم العين (أنه محتمل لفعلني الفاعل والمفعول)⁽²⁾ يعني: أن كلا منهما محتمل أن يكون مبنياً للفاعل، وأن يكون مبنياً للمفعول، (ولا خلاف أن نحو: «نَضَّارُ» محتمل لهما، وأن نحو: «مُشْتَرِي» محتمل لوصفهما)، أي: لوصف الفاعل والمفعول، (وكذلك نحو: «مُشْتَرِي» في النسب) فإنه محتمل أن يكون اسم فاعل من اشترى حُذِفَتْ ياءه للنسب، وأن يكون اسم مفعول منه حُذِفَتْ ألفه ثم كُسِرَت الرَّاء، لذلك قال صاحب المغني: وإذا كانت الياء خامسة فصاعداً، نحو: «المشتري والمستدي» فلا يجوز فيها إلا حذف الياء لزيادة الثقل، ولو قُلبت ألفاً لوجب حذفها أيضاً، ومن قال: «مشتري» اسم فاعل من «اشترى» فإذا لحقته ياء النسبة حُذِفَتْ الياء المشددة الواقعة في آخر الكلمة، ولا تنظر إلى الإلتباس اكتفاءً بالقرينة المميزة بين المنسوب وغير [فقد وَهَم]⁽³⁾.

(قال الزجاج في (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)⁽⁴⁾: إِنَّ النحويين يميزون كون الأول اسماً والثاني خبراً والعكس⁽⁵⁾، / ومَنْ ذَكَرَ الْجَوَازَ فِيهِمَا الزَّخَشَرِي قَالَ: «تِلْكَ» مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ اسماً أَوْ خَبَرًا وكذلك «دَعْوَاهُمْ»⁽⁶⁾ (قال ابن الحاجب: و كذا نحو: «ضرب موسى عيسى»⁽⁷⁾ كل من الاسمين محتمل للفاعلية

1 / 411

(1) رد ابن الحاجب على الزخشي في هذه المسألة في شرح الرضي على الكافية 457/1، وانظر الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب 330/1، 331.

(2) الكتاب 340/4، 341.

(3) في (س): (فقد خبط خبط عشواء).

- صاحب المغني هو: منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، ويكنى أبا الحخير، تقي الدين، نحوي، يمني، له: «المغني» في النحو، و«الكافي»، توفي سنة 680 هـ.

كشف الظنون 2/ 1751، وبغية الرواة 2/ 302، والأعلام 7/ 33.

(4) الأنبياء: 15.

(5) معاني القرآن للزجاج 386/3.

- في (س) بزيادة: (أي: كون الأول خبراً والثاني اسماً).

(6) الكشف 3/ 107.

(7) انظر قول ابن الحاجب في ارتشاف الضرب 3/ 1348، وجمع الموامع 1/ 580، وانظر حاشية ابن الحاجب على شرح المكودي 1/ 215.

والمفعولية، (والذي التزم الفاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين) مثل ابن الحاجب⁽¹⁾، (والإلباس واقع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشتركات، انتهى) قيل: لكنه خلاف الأصل، والأصل مراعاة ما يدفع الإلباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول، وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه، ومنع الترخيم من نحو: يا مسلمة، على لغة التمام، وترك إعلال نحو: «أبيض» وترك بناء فعل التعجب، واسم التفضيل من الفعل المجهول، فتأمل.

(والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط (وَلَا يَلْتَقِيتَ مِنْكُمْ أَحَدٌ)⁽²⁾ في قراءة ابن مسعود) - رضي الله عنه - وهذه القراءة - وإن كانت شاذة - لا بُدَّ من التوفيق بينها وبين التواترة في الإعراب، ولهذا وفق علماء الفرائض بين قوله تعالى: (وَلَهُ إِنْ أُوْخْتُ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ)⁽³⁾ وهو متواتر وبين قوله تعالى: (وَلَهُ إِنْ أُوْخْتُ أَوْ أُخْتُ) من قراءة أبي⁽⁴⁾، بأن المراد: أولاد الأم إجماعاً، بدلالة قراءة أبي⁽⁵⁾.

(وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر)⁽⁶⁾، ولأن المراد بالأهل المؤمنون عطف⁽⁷⁾ على قوله: بدليل سقوطه بحسب المعنى، أو على محذوف (وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، يؤيده ما جاء في

(1) في الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب 125/1 قال الزمخشري: «... والأصل فيه أن يلي الفعل، قال ابن الحاجب: «... وقد وجب تقديم الفعل، فينبغي أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه لا غيره من الفضلات». هود: 81.

(2) انظر قراءة ابن مسعود في البحر المحيط 248/5.

(3) النساء: 12.

(4) في تفسير اللباب 228/2، «وقرأ أبي» أخ أو أخت من الأم.

(5) انظر الميسر 173/15، وانظر التركات والوصايا والقضايا المتعلقة بها في الفقه الإسلامي ص 428.

(6) أي: بدليل سقوط الاستثناء في آية الحجر، وهي (فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَابِيعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْقَئُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ) الحجر 65.

(7) في (س) زيادة: قيل: هذا يقتضي أن تكون الجهة السابقة، وهي: أن يحمل كلاماً على شيء وشبه ذلك الموضوع ما يدفعه، لأن الدافع في الآية خارج عن هذا الموضوع، فتأمل.

(8) من هنا إلى قوله: «أو على محذوف ذكره في (س) متقدماً بعد قوله: «وأن الاستثناء منقطع» ففي الكلام تقديم وتأخير.

ابن نوح عليه السلام (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)⁽¹⁾ [اعتراض]⁽²⁾
 بأن الابن أهل من جهة اللغة، وعليه قول نوح: إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي، وَسَلْبُ الْأَهْلِيَّةِ
 عنه مثل سلب الحياة عن أهل النار في قوله تعالى: (لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا)⁽³⁾
 (ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة ونظيره) [في
 كون الاستثناء منقطعاً]⁽⁴⁾ ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ
 اللَّهُ))⁽⁵⁾ [كذا قاله ابن خروف]⁽⁶⁾ (واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء
 منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية) الراجحة (والرفع على
 التميمية)⁽⁷⁾ (وهذا) القول منه (يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة
 النهي) لا من جملة الأمر وإلا لتحتم النصب على اللغتين جميعاً على تقدير
 الانقطاع (وَمَا قَدَّمْتَهُ أُوْلَى؛ لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة
 النهي في قراءة ابن مسعود حكاه أبو عبيدة⁽⁸⁾ وغيره.

الجهة التاسعة: أن لا يتأمل) أي العرب (عند ورود المشتبهات، ولذلك

أمثلة:

أحدها: «زَيْدٌ أَحْصَى ذَهْنَهُ» (الذهن قوة للنفس معدة لاكتساب المعارف
 والعلوم، و«حَصَرُوا أَحْصَى/ مَالاً» فَإِنَّ الْأَوَّلَ اسم تفضيل) بمعنى: أعقل وأحفظ
 (والمنصوب تمييز «أحسن وجهاً»، والثاني على أن «أَحْصَى» فعل ماضٍ) من
 الأفعال متعدٍ إلى واحد، (والمنصوب مفعول مثل: (وَأَحْصَى كُلُّ شَيْءٍ عَدَدًا))⁽⁹⁾
 ومن الوهم قول بعضهم) وهو الزجاج والتبريزي، كما في الحلبي (في) أَحْصَى

(1) هود: 46.

(2) لي (س) (قل: فيه نظر).

(3) الأعلى: 31.

(4) - هذا الاعتراض لابن الروحي، كذا في هامش المخطوط.

(5) ساقط من (س).

(6) الغاشية: 22، 23، 24.

(7) ساقط من (س).

(8) ولما ذهب أبو حيان انظر البحر 249/5، وفي الدر المنثور 120/4، ذكر السمين أن ما ذكره أبو حيان

هو قول الشيخ شهاب الدين أبو شامة.

(9) أي: حكى قراءة ابن مسعود، انظر قول أبي عبيدة في البحر المحيط 248/5.

(10) الجن: 28.

لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا⁽¹⁾: إته من [باب]⁽²⁾ [الأول] [لا من الثاني كما قال أبو علي والزخشي وابن عطية⁽³⁾]⁽⁴⁾، [فإن الأمد ليس مُحصياً بل مُحصى، وشرط التميز المنصوب بعد «أفعل» كونه فاعلاً في المعنى كـ «زيد أكثر مالاً» بخلاف «مَالُ زيد أكثر مال» فإن فاعل الأول في المعنى «مال» لا زيد، وفاعل الثاني في المعنى «مال زيد» لا مطلق المال.

(الثاني)⁽⁵⁾: نحو: «زيد كاتب شاعر»، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو: «زيد رجل صالح»، فإن الثاني صفة لا خبر، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم القالدة، ومثلها «زيد عالم يفعل الخير»، [و«زيد رجلٌ يفعل الخير»]⁽⁶⁾، وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالافراد والجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية (وهي «يفعل» صفة فيهما)، أي: في المثالين⁽⁷⁾ (والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قول بعضهم في (فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ)⁽⁸⁾: إِنَّ «يَخْتَصِمُونَ» خبر ثان أو صفة) واختار أبوالبقاء كونه صفة، قال: وهي عامل في «إذا»⁽⁹⁾، [وَرُدُّ]⁽¹⁰⁾ بأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف⁽¹¹⁾، (ويحتمل الحالية أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسي في (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ)⁽¹²⁾ كون «خاسئين» خبراً ثانياً لأن جمع المذكور

(1) الكهف: 12.

(2) ساقط من (س).

(3) - انظر الدر المنثور 4/ 437.

(4) انظر الكشف 2/ 660، وتفسير ابن عطية 3/ 500.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: أي: المثال الثاني.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: وفيه تسامح لا ينفى.

(9) النمل: 45.

(10) البيان 2/ 281، واختار ابن الأثير الوصفية والحالية، انظر البيان 2/ 223، واختار الحلبي الوصفية، انظر الدر المنثور 5/ 318.

(11) في (س): (وردة السقاسي).

(12) في البيان 2/ 223، قال ابن الأثير: «ولا يجوز أن تكون «إذا» منصوباً بقوله: «يختصمون» لأن ما يكون في حيز الصفة لا يجوز أن يتقدم على الموصوف، كما أن الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف».

(13) البقرة: 65، والأعراف: 166.

السالم لا يكون صفة لما لا يعقل) وجوز أبوالبقاء كونه صفة⁽¹⁾، [ورد عليه بذلك]⁽²⁾، [ودفع]⁽³⁾ بأنهم مشبهون بالعقلاء، كقوله: (أَيْنِيتَا طَائِعِينَ)⁽⁴⁾، وقول الزخشرى، أي: كونوا جامعين بين القردية والخسو⁽⁵⁾ مبني على أن الخبر لا يتعدد، وقيل: حال من اسم «كونوا»⁽⁶⁾، قال الحلبي: والأجود أن يكون حالاً من المستكن في «القردة»، لأنه معنى مشتق، أي: كونوا ممسوخين⁽⁷⁾.

(الثالث: «رأيتُ زيداً فقيهاً»، ورأيتُ الهلال طالعاً» فإن «رأى» في الأول علمية، و«فقيهاً» مفعول ثانٍ، وفي الثاني بصريّة، و«طالعاً» حال)، ولم يميز هذا في الأول لأن الغالب في الحال أن تكون منتقلة، و«فقيهاً» ليس كذلك، (وتقول: «تركْتُ زيداً عالماً» فإن فُسِّرَتْ «تركت» بـ«صيرت» فـ«عالماً» مفعول ثانٍ، أو بـ«خَلَقْتُ» فحال، وإذا حمل قوله تعالى: (وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ)⁽⁸⁾ على الأول فالظرف ولا يبصرون» مفعول ثانٍ، وتكرر) يعني أن كلاً منهما مفعول ثانٍ تكرر باعتبار كونه مفعولاً ثانياً لا باعتبار ذاته، (كما يتكرر الخبر)، وأراد بالأوّل جعل بمعنى صير، قيل: وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة أكثر من ثلاثة، وليس أحدها تابعاً للآخر، كما تقول: «ظننتُ زيداً فقيهاً عالماً شاعراً كاتباً ظريفاً»، [ثم اعترض]⁽⁹⁾ بأن الإخبار عن مجموع الظرف ولا

(1) في التبيان 63/1، قال أبوالبقاء: «وهو صفة لـقردة»، ويجوز أن يكون الخبر ثانياً، وأن يكون حالاً من فاعل كان، والفاعل فيها كان»، وانظر البيان 90/1، واختار الحلبي الوصفية، انظر الدر المصون 318/5.

(2) في (س): (واعترض عليه بذلك).

- رده السمين الحلبي لأن القردة غير عقلاء، وانظر الدر المصون 252/1، وكذا ابن عادل الحنبلي حيث قال: «وفيه نظر من حيث إن القردة غير عقلاء، وهذا جمع العقلاء»، انظر تفسير اللباب

149/2.

(3) في (س): (واجب).

(4) فصلت: 10.

- دفعه ابن عادل الحنبلي في تفسير اللباب 49/2، حيث قال: «... إلا أنه يمكن أن يقال: إنهم مشبهون بالعقلاء، كقوله: (لي ساجدين) و(أينيتا طائعين)».

(5) الكشف 176/1.

(6) قاله ابن عادل، انظر تفسير اللباب 149/2، وكذا ابن الأباري في البيان 90•1.

(7) الدر المصون 252/1.

(8) البقرة: 17.

(9) في (س): (وفي عبارته بحث).

ييصرون» بقوله: مفعول ثان لا يتأني، أما أولاً: فلأنه منافٍ لغرضه من جعل كل منهما مفعولاً، وأما ثانياً: فلأن وصفه بالتكرار غير مستقيم، إذ المجموع لم يتكرر⁽¹⁾، (أو الطرف مفعول ثان، والجمله بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني)، أي: على «خلفت» فحالان.

(الرابع: اغترف غُرْفَةً، إن فتح الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به)، وفي القاموس «عَرَفَ الماءَ يَعْرِفُه، وَيَعْرِفُه أَخَذَهُ بيده كَاغْتَرَفَهُ، والغُرْفَةُ لِلْمَرْءِ، وبالكسر هيئة الغَرْفِ، وبالضم اسم مفعول كالغرافة، لأنك ما لم تعرفه لا تسميه غرفة»⁽²⁾، (ومثلها «حَسَوْتُ حَسَوَةً، وَحُسُوءَةً»، قال الفيومي: الحُسُوءة بالضم مِلَّةُ الفمِّ مِمَّا يُحْسَى، وبالفتح قيل: لغة، وقيل مصدر⁽³⁾).

(1) نائلة الدماشي، انظر حاشية الشني 242/2.
(2) القاموس المحيط (غ ر ف) 3/186.
(3) الصباح الخير (ح س ا) ص 85.

(الجهة العاشرة:

أن يُخرَجَ على خلاف الأصل)، أي: القانون، لقوله: (أو على خلاف الظاهر لغير مقتض، كقول مكى في (وَلَا تُبْطَلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي⁽¹⁾ الآية: إِنَّ الْكَافَ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ، أي إبطالاً كالذي⁽²⁾، ويلزمه أن يقدَّرَ إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفقه)، كذا قدَّره الزحشمري⁽³⁾، وأكثر المعريين، اكتفوا بتقدير المضاف الأوَّلَ وقدموا هذا الوجه على كونه حالاً⁽⁴⁾، (والوجه أن يكون «كالذي» حالاً من الواو، أي: لا يُبْطَلُوا صَدَقَاتِكُمْ مُشْبِهِينَ الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه)، وقيل: حال من ضمير المصدر المقدَّر كما هو رأي سيويه ذكره الحلبي⁽⁵⁾، (وقول بعض المعريين⁽⁶⁾) وهو ابن الأَكناني الحكيم المشهور على ما نقل عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف (في قول ابن الحاجب: «الكلمة لفظ»⁽⁷⁾: أصله: الكلمة هي لفظ⁽⁸⁾، [قيل: لا وجه⁽⁹⁾، لا يراد هذا القول الرُّكيك بين أقوال هؤلاء الكبار، وليس بشيء، لأنَّه موافق [لقول صاحب

(1) البقرة: 264.

(2) شكل إعراب القرآن ص 116، وانظر البيان 174/1.

(3) الكشف 340/1.

(4) البيان 174/1، والبحر المحيط 321/2.

(5) الدرر المصون 637/1.

(6) ذكر في (س) قول ابن الحاجب بعد قوله: وقول بعض المعريين: «ثم قال: في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف المراد بهذا الرجل المعري ابن الأَكناني....».

(7) شرح الرضي على الكافية 19/1.

(8) انظر قول ابن الأَكناني في حاشية الشنعي 243/2، وحاشية الأمير 154/2. وابن الأَكناني هو: محمد بن إبراهيم بن ساعد السنجاري، المعروف بابن الأَكناني، فاق في عدة علوم فائقن الرياضيات والحكمة وتقدم في مبرة الطب، وكان مستحضرًا للتواريخ وأخبار الناس، من تصانيفه «إرشاد القاصد»، «اللباب في الحساب»، وغيرهما، توفي سنة 749 هـ. انظر الدرر الكامنة 170/3، والبدر الطالع 18/2، والأعلام 299/5.

- أبو العباس هو: أبو العباس الصعدي، أحد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء شرف الدين الدمشقي الشافعي، الإمام المقرئ النحوي، خطيب الجامع الأموي بدمشق، ثلث القرآن بثلاث روايات على السخاوي، وأحكم العربية على مجد الدين الأربلي، ثم طلب الحديث على ابن عبدالدائم والكرماني، وغيرهما، توفي سنة 705 هـ. انظر أعيان مصر وأعيان النصر 95/1، والدرر الكامنة 56/1.

(9) في (س): (وما قيل)، ولعله صواب.

(10) فاته ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

البيسط: ⁽¹⁾ [الضمير العائد على المبتدأ من الجملة التي وقعت خبراً عنه] ⁽²⁾ - إن كان مبتداً - جاز حذفه نحو: زيد هو قائم؛ إذا لا مانع من ذلك، [ذكره أبو حيان] ⁽³⁾، (ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل: إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يحذف) ⁽⁴⁾، أي: ضمير الفصل، (مع قوله وقول غيره: إنه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاءَ الَّذِي هُوَ في الدَّارِ» ⁽⁵⁾)، لأنه لا دليل حيثنَّ على المحذوف ورده. أي: ومع ردِّ ابن عصفور (على من قال في بيت الفرزدق:

... .. وَإِذَا مَا يُلَظَّهُمْ بَشْرٌ ⁽⁶⁾)

تقدم شرحه في «إذا» ⁽⁷⁾.

(إن «بشراً» مبتدأ و«مثلهم» نعت لمكان محذوف خبره، أي: وإذا ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأن مثلاً لا يختص بالمكان ⁽⁸⁾)، فلا دليل حيثنَّ لأن حذف الموصوف مشروط باختصاص الصفة به، [ولهذا يجوز أن يقدر في «جاءني كاتب»: رجل كاتب، لا في «جاءني طويل»] ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ في (س): (قول بعضهم).

- في (س) بزيادة: قال أبو حيان: العائد على المبتدأ في الجملة التي وقعت خبراً عنه إن كان مرفوعاً لم يحذفه سواء كان مبتدأ أو غيره، قال صاحب البيط.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ ساقط من (س).

- انظر ارتشاف القرب 3/ 1069.

⁽⁴⁾ قال ابن عصفور في شرح الجمل «الشرح الكبير» 2/ 65، و«الشرح الصغير» 2/ 163: «فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً، نحو قولك: «زيد هو القائم» فيجوز فيه أن يكون بدلاً أو مبتدأ، أو فصلاً.

⁽⁵⁾ شرح الجمل لابن عصفور «الشرح الكبير» 1/ 185.

⁽⁶⁾ بعض بيت للفرزدق، وقد تقدم تخريجه، ولجاءه:

⁽⁷⁾ فاصبحوا قد أحاد الله نعمتهم

انظر مبحث «إذا» شاهد رقم 120.

⁽⁸⁾ شرح الجمل «الشرح الكبير» 1/ 605.

⁽⁹⁾ في (س): (كما إذا قلنا «جاءني كاتب» يجوز أن يقدر: رجل كاتب، بخلاف «جاءني طويل»).

(وكقول الزخشي) في المفصل (في قوله:

لا نسب اليوم ولا خلة⁽¹⁾)

صدر بيت [من الوافر، وقيل: ⁽²⁾] من السريع [لأنس بن عانس]⁽³⁾،

عجزة:

اُسْعَ الخرقُ على الراقع

رُوي: اُسْعَ الفتق على الراقق⁽⁴⁾ .
واستصوبَ لأنَّ قبله:

⁽¹⁾ البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر 2/ 476، وشرح التصريح 1/ 347، وشرح شواهد المغني 2/ 601، والكتاب 2/ 285، ولسان العرب (ق م ر) 5/ 115، ورجح ت ق 10/ 238، وله أثر لشفران مولى سلامان بن قضاة في شرح أبيات سيره 2/ 9، ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 2/ 124، وأوضح المسالك 2/ 20، وشرح الأشموني 1/ 621، وشرح ابن عقيل 2/ 12، وشرح المفصل 2/ 101، 9/ 113، 9/ 138. استشهد به الزخشي على أن «خلة» منصوب بفعل مقدر والصواب أن تكون «لا» زائدة للتوكيد وتكون «خلة» عطفاً على محل اسم «لا» التي قبلها.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ في (س): [لأنس بن عباس بن مرداس] وهو الصواب كما في المصادر التي روت هذا البيت.
- وأنس بن عباس هو: أنس بن عباس بن مرداس السلميّ، شاعر جاهلي، كان والده فارساً شاعراً من سادات قومه، وجدته لأبيرة الحنساء الشاعرة. انظر الشعر والشعراء ص 184، والموضح ص 106، 127.

- في (س) بزيادة: ويقال أبو عامر جد العباس بن مرداس.
⁽⁴⁾ في شرح شواهد المغني 2/ 601: «وروي القالي عجزة: اتسع الفتق على الراقق»، وفي شرح الشواهد للعيني: «رواه القالي في نوادره: اتسع الفتق على الراقق، وقيل هو الصواب» انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعيني 1/ 261، وفي الدرر 2/ 470 «قلت: كلتا القافيتين مَرُوضَتَانِ، ثم يحتمل أن يكونا قائلهما واحداً، أو اثنين، ويكون الشطر الأول وهو قوله: لا نسب اليوم ولا خلة صار منها على توارد الخواطر أو على السرة الشعرية.

لَا صَلَاحَ يَنْبَغِي فَاَعْلَمُوهُ وَلَا يَنْتَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَلَى غَابَتِي

«لا» لنفي الجنس، ونسب اسمها⁽¹⁾، و«اليوم» في محل الخبر، أو هو محذوف، أي: لا نُسب اليومَ حَاصِلُ يَنْتَكُمُ، (إِنْ النصب)، أي: نصب خُلةٌ¹² (بإضمار فعل، أي: ولا أرى خُلةً)⁽²⁾ قال يونس: هو مني، ولكنه نُوءٌ للضرورة⁽³⁾، [قال العيني]:⁽⁴⁾ وليس بشيء⁽⁵⁾، (وإنما النصب مثله في: ولا حول ولا قوة) يعني على أحد الوجوه المذكورة فيه، وهو فتح الأوّل ونصب الثاني على أن «لا» زائدة للتأكيد.

(وقول الخليل في قوله:

الْأَرْجُلُ جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا⁽⁶⁾

تقدم شرحه في «الأ»⁽⁷⁾ (إِنْ التقدير: أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا، مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أوّل من تقدير فعل غير مذكور⁽⁸⁾) يعني أن نصب «رجلاً» بمحذوف مفسر بمذكور أوّل من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور.

(1) في (س) بزيادة: مني على الفتح.

(2) في شرح المفصل لابن بعش 101/2 قال الزغشري: «... فذهب سيبويه والخليل إلى أنها معربة متعجة بإضمار فعل محذوف كأنه قال: لا نسب اليوم ولا أرى خُلة».

(3) انظر قول يونس في الكتاب 308/2.

(4) في (س): (ورؤه العيني).

(5) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 261/1.

(6) صدر بيت من الوافر، عجزه: يَنْكُلُ عَلَى مُخَصَّلَةٍ يَبِيت. وهو لعمرو بن قعاس، أو (قعاس) المرادي في خزائن الأدب 3/50، 4/82، 182، وشرح شواهد المغني 1/214، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص 431، وأما ابن الحاجب 1/68، والجبني البدائي ص 382، وشرح الأشموني 1/268، وشرح المفصل 2/101، والكتاب 2/308، ولسان العرب (ح ص ل) 11/155، والشاهد في «رجلاً» حيث قيل: إنه منصوب بفعل مقدر تقديره: أَلَا تُرَوِّنِي والأوّل أن يكون منصوب لمحذوف مفسر بمذكور، أي: ألا جزى الله رجلاً جزاءه الله.

(7) انظر مبحث «الأ» شاهد رقم (102) في مفتي الليب.

(8) انظر قول الخليل في الكتاب 308/2.

(وقد يُجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدهما: أنَّ «رجلاً» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

يَذُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيَتْ

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجب بأن ذلك جائز كقوله تعالى: (إِنْ أَمْرًا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ)⁽¹⁾.

تقدم هذا في بحث «ألا»⁽²⁾.

(الثالث: أنَّ طَلَبَ رَجُلٍ هذه صِفَتُهُ أَهَمُّ من الدعاء له، فكان الحمل عليه أَوْلَى) من الحمل على الاشتغال، (وأما قول سيويه في قوله:

أَكْبَتْ حَبُّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ⁽³⁾)

تقدم شرحه في «إذا»⁽⁴⁾.

(إنَّ أصله: أَكْبَتْ على حَبِّ الْعِرَاقِ⁽⁵⁾)، مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياس بخلاف حذف الجار)، فإنه سماعي (فجوابه: أن «أطعمه» بتقدير: لا أَطْعَمُهُ، ولا النافية في جواب القسم لها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر كـ«لام» الابتداء و«ما» النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(1) النساء: 176.

(2) انظر مبحث «ألا» معني اللبيب 1/ 83.

(3) تقدم تخريجه في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة.

(4) انظر مبحث «إذا» شاهد رقم (139) في معني اللبيب.

(5) انظر رأي سيويه فيما تقدم والكتاب 1/ 38.

ولما قال (، أي: سيبويه (في (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ⁽¹⁾)
 إنه على تقدير «يا» ⁽²⁾، ولم يجعله صفة على المحل (قيل: وكذا قال في: (قُلِ اللَّهُمَّ
 مَا لِكَ الْمُلْكِ) ⁽³⁾) إنه نداء ثان؛ لأن «اللهم» لا يوصف، لأنه بالاختصاص
 والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل «حَيْهَلْ» إذ الميم بمنزلة صوت
 مضموم إلى اسم مع بقائهما على مضيئهما بخلاف مثل «سيبويه» وخالويه» حيث
 صار الصوت جزءاً من الكلمة، هكذا قرر بعضهم ⁽⁴⁾، وهو خير من تعليل
 المصنف بقوله: (لأن عنده ⁽⁵⁾ «أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم
 المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجر نعته») [كما أجاز المبرد
 واختاره ابن الحاج، ذكره الحلبي] ⁽⁶⁾ (ولما قال) أي: سيبويه (في قوله:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلَمَى عَوَالِدِهِ وَهَاجَ أَحْزَانُكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُلُ
 رُبَّ قَوَاءٍ أَدَاعَ الْمَعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانٍ سَارَ مَأْوُهُ خَفِيلٌ ⁽⁷⁾

«اعتاد» ⁽⁸⁾ فعل ماضٍ، فاعله «عوائده»، ومفعوله «قلبك» و«هاج» أي:
 رفع عطف عليه، و«الطلل» فاعله، و«أحزانك» مفعوله، و«الربيع» الدار بعينها،
 و«القواء» بالفتح والمد المنزل الذي لا أنيس به ⁽⁹⁾، و«المعصرات» السحاب إذا
 شارفت أن تعصرها الرياح فتعطر، وهي فاعل «أداع» بمعنى «فشى»/ ومفعوله ⁽¹⁰⁾
 محذوف، أي: الحصب، والجملة صفة بعد صفة لربيع، و«حيران» غير منصرف

(1) الزمر: 46.

(2) الكتاب 2/ 196.

(3) آل عمران: 26، قاله الدسوقي في حاشيته على المغني 3/ 342.

(4) قاله ابن الوحي، كذا في هامش الخطوط.

(5) في (س) بزيادة: علة لعدم الجعل.

(6) في (س): (قال الحلبي: «أجاز المبرد وصفه» واختاره الزجاج).

- انظر الدر المنثور 2/ 55.

(7) البيت من البسيط، وهما بلا نسبة في المختصص 1/ 226، 3/ 226، وشرح آيات سيبويه 1/ 351، وشرح

شواهد المغني 2/ 924، والكتاب 1/ 281، ولسان العرب (ذ ي ع) 8/ 99، والشاهد في «ربيع» حيث لم

يجعله بدلاً لأن هذا على خلاف الأصل، فجعله خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو ربيع.

(8) في (س) بزيادة: بيتان من البسيط.

(9) في (س) بزيادة: وصفة الربيع، و«أداع» بمعنى: أفشى صفة بعد صفة.

صفة لسحاب [وهو الدابر]⁽¹⁾، و«سار» اسم فاعل، أي: سَابر في الليل و«ماؤه» فاعله، و«تخيل» كخشن الرطب، وهو صفة للربيع أيضاً، أو خبر عن الماء [على المجاز]⁽²⁾.

(إنّ التقدير: هو ربيع⁽³⁾)، ولم يجعله على البدل من الطلل لأنّ الرّبيع أكثر منه، فكيف يُبدّل الأكثر من الأقل؟) وليس من أقسام البدل بدل الكل من البعض، قيل: هذا مشكل، لأنّه كما يمنع بدل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمنع الإخبار بالأكثر عن الأقل⁽⁴⁾، وأي شيء فرض مصححاً للإخبار كان بعينه مصححاً للبدلية⁽⁵⁾، وأجيب بأنّ مصحح الإخبار بالأكثر عن الأقل المبالغة وهي لا معنى لها في الإبدال⁽⁶⁾.

(ولئلا يصير الشعر معيياً؛ لتعلّق أحدَ البيتين بالآخر؛ إذ البدل تابع للبدل منه، وُسِّمَ ذلك في القوافي تضميناً) وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا يصحّ إلا به⁽⁷⁾، (ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن يُحمل على عامل مضمّر، يُقال: ديار مئة، وديار الآحباب، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «أذكر»، فهذا موضع ألف فيه الحذف. وإنما قال الأخفش في «ما أحسن زيدا»: إنّ الخبر محذوف⁽⁸⁾ بناءً على أن «ما» معرفة موصولة، أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة مع أنّه إذا قدر «ما» نكرة تامة، والجملة بعدها خبراً - كما قال سيبويه⁽⁹⁾ - لم يحتج⁽¹⁰⁾ إلى تقدير خبر؛ لأنّه، [أي: الأخفش]⁽¹¹⁾ رأى⁽¹²⁾ أن «ما» التامة غير ثابتة، أو غير فاشية، وحذف الخبر فاشٍ، فترجّح عنده الحمل عليه.) أي: على حذف الخبر.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (على الإسناد المجازي).

(3) الكتاب 1/ 282.

(4) في (س) بزيادة: وقد صرح بأنّ الإخبار يصحّ ولا بد له من مصحح.

(5) قاله الدمامي، انظر حاشية الشعي 2/ 243.

(6) الجيب للشعي، انظر المصدر السابق.

(7) انظر الكافي في العروض والقوافي ص 121.

(8) انظر قول الأخفش في الجني الداني ص 337، والارتشاف 4/ 2065، وشرح الرضي على الكافية 4/ 233.

(9) الكتاب 1/ 72.

(10) في (س) بزيادة: أي: الأخفش.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: علة لعدم الاحتياج.

(وإنما إجاز كثير من النحويين⁽¹⁾ في نحو قولك: «نعم الرجل زيد»، كرون «زيد» خبراً مخدوف مع إمكان تقديره مبتداً والجملته قبله خبراً؛ فعلى الأول: «نعم الرجل زيد» [جملتان]⁽²⁾، وعلى الثاني [جملة]⁽³⁾، «إن» «نعم»، و«بش» موضوعان للمدح والذم العائنين، فتاسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل؛ فإذا قيل: «نعم الرجل زيد»، أو «نعم رجلاً زيد» كان فيه إطناب بإيهام الفاعل أولاً، وتفسيره ثانياً، وفيه من المحاسن إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظراً إلى الإطناب من وجه حيث لم يقل زيد، وإلى الإيجاز من وجه حيث حذف المتبادر، وإيهام الجمع بين المتنافيين وهي الإيجاز والإطناب، قال⁽⁴⁾ في شرح «بانت سعاد»: وجوزوا في قول الملبّي: «إن الحمد والنعمة لك» فتح «إن» وكسرهما، والكسر أرجح، لأن الكلام جملتان، وتكثير الجمل في مقام الثناء والتعظيم مطلوب⁽⁵⁾.

(ولهذا) أي: لتناسب مقام المدح للإطناب بتكثير الجمل (يمييزون في نحو: (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)⁽⁶⁾ أن يكون «الذين» نصباً بتقدير «أمدح»، أو رفعاً بقدر «هم»⁽⁷⁾ مع إمكان كونه صفة تابعة) للمتقين، فلا حذف ولا تقدير (على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتداً، وما قبله خبر)، فـ«على» للعلامة⁽⁸⁾ [أو للاستدراك]⁽⁹⁾، وهو متصل بقوله: «لأن» / «نعم»، و«بش»⁽¹⁰⁾

(1) في الارتشاف 4/ 2054... «وسب هذا إلى سيويه، وقال به جماعة منهم الجرمي، والميزد، والزجاج، وابن السراج، والسيرائي، والفارسي، وابن جني، والصيرمي».

وانظر الكتاب 177/2، والمتنضب 142/2، ومعاني القرآن للزجاج 172/1، والأصول 112/1، وانظر رأي الجرمي في التصريح 83/2، وانظر رأي السيرائي والصيرمي في المساعد 134/2، ورأي الفارسي في الإيضاح ص 113، ورأي ابن جني في اللمع ص 200.

(2) في (س): (كلامين).

(3) في (س): (كلاماً واحداً).

(4) في (س) بزيادة: المصنف.

(5) شرح قصيدة كعب بن زهير ص 146.

(6) البقرة: 1، 2.

(7) انظر الكشف 79/1، والبحر المحيط 163/1.

(8) في (س) بزيادة: للتحويل.

(9) في (س): (ومعناه الاستدراك).

موضوعان» (وهو اختيار ابن خروف وابن البادش، وهو ظاهر قول سيبويه⁽¹⁾)
ونيل: لا يجوز إلا هذا الوجه، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكى الأندلسي
ذلك عن سيبويه، ذكره الفاضل الهندي⁽²⁾.

(وأما قولهم: «نِعَمَ الرجلُ عبدالله» فهو بمنزلة: «ذهب أخوه عبد الله» مع
قوله:، أي قول سيبويه (وإذا قال: «عبدالله نِعَمَ الرجلُ» فهو بمنزلة «عبدالله ذهب
أخوه»⁽³⁾ فَسَوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه⁽⁴⁾) حيث جعل المخصوص فيهما
مبتدا خبره الجملة، وهذا يدل على أنها جملة واحدة لا حذف فيها، ولا تقدير،
لأن الكلام في صورة تقديم المخصوص يمتنع فيه تقدير شيء، (والذي غرَّ أكثر
النحويين) في تقدير المبتدأ، وجعل الكلام جملتين (أته)، أي: سيبويه (قال:
«كانه»، أي: القائل (قال: «نِعَمَ الرجلُ»، فقيل له: من هو⁽⁵⁾؟ فقال: عبدالله»⁽⁶⁾)
وهذا يدل على تقدير المبتدأ، لأن مقول القول لابد أن يكون كلاماً تاماً (وَيَرِدُ
عليهم أنه قال أيضاً: «وإذا قيل: «عبدالله» فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعَمَ
الرجل»⁽⁷⁾)، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص، يعني أنه يرد على المفرورين
بهذا القول الذي ظاهره أن الكلام مع المخصوص المتأخر جملتان غايتهما جواب
عن سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها، النقض بأن سيبويه كما قال كذلك
قال أيضاً قولاً ظاهره أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان كذلك، وهذا ما
قال به أحد (وإنما أراد)، أي: سيبويه بقوله: «فقيل له: من هو؟ فقال: عبدالله»

(1) الكتاب 2/ 176، وشرح التصريح 2/ 83، والارتشاف 4/ 2054، وشرح الرضي على الكافية 4/ 254.

(2) انظر قول الفاضل الهندي في شرح الرضي على الكافية 4/ 254.
(3) - والأندلسي هو: القاسم بن أحمد الموفق الأندلسي الرسي اللوزني، من علماء العربية بالأندلس، أخذ
عن أبي الحسن بن الشريك، محمد بن نوح الفافقي، وأبي البقاء العكبري، وابن الأخرس، وكان له
معرفة بالفقه والأصول وعلوم الأوائل، له شرح المفصل، وشرح الشاطبية، وغيرهما، توفي سنة 661
هـ.

معجم الأدباء 4/ 579، ونبذة الوعاة 2/ 251، والأعلام 5/ 172.
(3) الكتاب 2/ 176.

(4) في (س) بزيادة: وإنما في قولهم: نعم الرجل عبدالله.

(5) في (س) بزيادة: الذي مدحته.

(6) الكتاب 2/ 172.

(7) الكتاب 2/ 172.

(أَنْ تَعْلَقَ الْمُخْصُوصُ بِالْكَلَامِ تَعْلَقٌ لَازِمٌ، [فَلَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ إِلَّا بِالْمَجْمُوعِ قَدْ نَتَ] أَوْ اخْرُتَ⁽¹⁾) لِأَنَّ الْكَلَامَ جَمْعَانِ [حَتَّى يَسْتَدِلَّ بِهِ]⁽²⁾، [فَهُوَ مِنْ تَمَتُّعِ الرَّدِّ عَلَى الْمَغْرُورِينَ]⁽³⁾، وَقِيلَ: جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: إِذَا لَمْ يُرَدِّ سَبِيوِيهِ بِهَذَا الْكَلَامِ ظَاهِرُهُ فَمَاذَا أَرَادَ بِهِ؟.

وَجَوَزَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْمَخْصُوصِ الْمُوَخَّرِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً حُلِفَ خَبْرُهُ⁽⁴⁾، وَبَرَّدَهُ أَنْ الْخَبَرَ لَا يُحْذَفُ وَجُوباً إِلَّا أَنْ يَسُدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ، وَذَلِكَ وَارِدٌ عَلَى الْأَخْفَشِ فِي «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» فَإِنَّ الْخَبَرَ عِنْدَهُ مُحْذُوفٌ كَمَا مَرَّ⁽⁵⁾.

(وَأَمَّا قَوْلُ الزَّغْشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ⁽⁶⁾)، إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ: هُوَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ، فَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ (أَوْ فِي آذَانِهِمْ مِنْهُ وَقْرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ «الَّذِينَ»⁽⁷⁾) مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ لَا حُلْفَ فِيهِ، لِتِمَامِ الْكَلَامِ بِدُونِهِ (فَوُجَّهَ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى مَا قَبْلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَمَا بَعْدَهَا حَدِيثاً فِي الْقُرْآنِ) كَلَاماً فِي شَأْنِ الْقُرْآنِ (قَدَّرَ مَا بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ)، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى تَقْدِيرِ «هُوَ» لِيَحْصَلَ رِبْطٌ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ وَالْأُولَى؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ: (لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ) إِنْخِبَارٌ عَنِ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ هُدًى وَشِفَاءٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي / الثَّانِيَةِ ذِكْرُ الْقُرْآنِ كَانَتْ أَجْنِبِيَّةً عَنْهَا⁽⁸⁾ . 1/414

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (فلا يتم الاستدلال بكلامه هذا).

(3) ساقط من (س).

(4) في شرح الجمل لابن عصفور «الشرح الكبير» 618/1، ذكر ابن عصفور في المخصوص المؤخر ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون خبر المبتدأ مضمر، والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والثالث: أن يكون مبتدأ، ونعم الرجل جملة في موضع الخبر، وقد تقدم على المبتدأ.

(5) في (س) بزيادة: بناءً على أن «ما» موصولة، أو موصوفة، وما بعدها صلة، أو صفة ولما ورد على قوله فيما سبق من أن الحذف خلاف الظاهر فلا يحمل عليه إلا لقتض قول الزغشري في الآية، وقول الفارسي في المثال، والمراد رفعه.

(6) فصلت: 44.

(7) الكشف 208/4.

(8) أمالي الحاجب 60/1.

- في (س) بزيادة: فلذلك قدر «هو».

(ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا أن يقدر عطف «الذين» على «الذين»، و«وَقَرَّ» على «هُدًى» فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يميزه⁽¹⁾، وعليه فيكون (في آذانهم) نعتاً لـ (وَقَرَّ) فُذِمَ عليه فَصَارَ حالاً، وأما قول الفارسي في: «أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» فيمن كسر الهمزة: إِنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ثابت⁽²⁾، فقد خُوِّلَفَ فيه، وجُعِلَتِ الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة⁽³⁾، وذكرها أبو بكر) محمد بن السراج (في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية⁽⁴⁾)، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور⁽⁵⁾)، يعني أقول (فقدُرُ الجملة) يعني «إني أحمد الله» (منصوبة المحل)، على أنه مفعول به، أو مطلق (فبقي المتبداً) يعني «أَوَّلُ مَا أَقُولُ» (بلا خبر فقدَره، وإنما أراد أبو بكر أنه⁽⁶⁾) أي: المتكلم (حكى لنا اللفظ الذي يفتح به قوله)، لا الحكاية بالقول.

(1) انظر الكتاب 60/1.

(2) الإيضاح ص 128، وكتاب الشعر: 332.

(3) بل ذكرها سيبويه، انظر الكتاب 143/3.

(4) في الأصول 272/1، قال ابن السراج: «فإذا أردت أن تحكي قلت: أَوَّلُ مَا أَقُولُ: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ».

(5) قال الفارسي في كتاب الشعر 332/1: «أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ...» وإن كسرت «إِنَّ» كانت الجملة في

موضع نصب به القول، والخبر مضمّر... وانظر الإيضاح ص 128.

(6) في (س) بزيادة: بقوله: الكسر على الحكاية.

(خاتمة)

أي: هذه خاتمة للباب الخامس في بيان أقسام الحذف، وأحكامه⁽¹⁾، وخاتمة الشيء ما لا يكون مقصوداً، ولكن يتعلق به تعلق لاحق بالسابق للتكميل.

(وإذ قد انجزنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه) أَدْخَلَ الْفَاءُ لِإِجْرَاءِ «إِذَا» مجرى الشرط لا يلزم منه إعطاؤها حكم الشرط من كل وجه حتى يقال: يصد عن ذلك وجود «قد» لامتناع دخولها في الشرط (فإنه من المهمات، فنقول: ذَكَرْ شَرْوْطَهُ، وهي ثمانية:

أحدها: وجود دليل «حالي» يعني غير مقالي بقرينة المقابلة، وإلّا فالمقالي حالي أيضاً (كقولك لمن رفع سوطاً: «زيداً» بإضمار «أضرب»، فإنَّ رَفَعَ السوط قرينة موجب «لتقدير «أضرب»»⁽²⁾ (ومنه (قَالُوا سَلَاماً)⁽³⁾ أي: سَلَّمْنَا سَلَاماً)، فإنَّ مجيء الملائكة [قرينة له]⁽⁴⁾ (ومقالي، كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرِبُ؟: «زيداً»، فإنَّ السؤال بمن أضرب؟ [دليل قلبي على تقدير: أضرب]⁽⁵⁾ (ومنه (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رُبِّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ)⁽⁷⁾ أي: أنزل خيراً، وفيه

(1) في (س) بزيادة: وَلَمْ يَسْنِ ذِكْرَهَا تَكْرِماً لِلْعَظِيمِ.

(2) في (س): (لتقدير الناصب له «زيداً»).

(3) هو: 69.

(4) في (س): (قرينة لتقدير عمل «سَلَاماً»).

(5) في (س): (دليل قول يدل على أن الناصب له «زيداً»، «أضرب» مضمر).

(6) في (س) بزيادة: أي: ومن الحذف لدليل مقالي.

(7) غلط المصنف بين آيتين في سورة النحل، الآية 24، وهي قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رُبِّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ) (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا اساطير الأولين، والثانية الآية 30 وهي: «وقيل للذين اتفوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة...».

سهو في التلاوة، فإن الآية في سورة النحل هكذا (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ)⁽¹⁾.

وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها، نحو: (قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ)⁽²⁾، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فنحذف [خبراً]⁽³⁾ الأولى ومبتدأ الثانية.

أو لفظاً) عطف على «أحد» (يفيد معنى فيها) والجملة صفة «لفظاً» والظرف صفة «معنى» [كقوله:]⁽⁴⁾ (وهي مبنية عليه)⁽⁵⁾، نحو: (تَاللهِ نَعْتُوْا)⁽⁶⁾ أي: لا نعتو، فإن جملة «نعتو» مبنية في إفادة المعنى على [لفظ]⁽⁷⁾ حرف النفي.

(وإنما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي،) [هذا في حكم الاستثناء من الأول، كانه قال: فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل إلا عند حصول ضرر معنوي فحيث لم يشترط وجوده]⁽⁸⁾ (كما في قولك: «ما ضربت إلا زيداً») فـ«زيداً» - وإن كان فضلة - لم يميز حذفه، لما فيه من ضرر معنوي⁽⁹⁾ (أو صناعي كما في قولك: «زيد ضربته»، وقولك: «ضربني وضربته زيداً» وسيأتي شرحه⁽¹⁰⁾)، أي: شرح ضرر/ 414 / ب الصناعي في الشرط السابع والثامن⁽¹¹⁾.

(1) الآية 30.

(2) الذاريات: 25، وفي (س) سقطت الآية.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: صفة ثانية لـ«معنى».

(6) يوسف: 85.

(7) ساقط من (س).

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: فلذلك لم يميز حذفه بخلاف «ضربت زيداً».

(10) في الشرط الثامن والتاسع من شروط الحذف.

(11) في (س) بزيادة: من شروط الحذف.

(ولاشرط الدليل فيما تقدم) أي: فيما يحصل في حذفه ضرر معنوي (امتنع حذف الموصوف في نحو: «رأيت رجلاً أبيض») إذ لو قيل «رأيت أبيض» لم يُدْزَر أن الموصوف المحذوف إنسان، أو غيره⁽¹⁾ (بجلاف «رأيت رجلاً كاتباً» بناءً على أن الغالب أن لا يوصف بهذا الوصف الصبي والمرأة⁽²⁾)، [فيندفع الاعتراض بأن الموصوف هنا لو حذف لم تدل الصفة على خصوصية الرجل، وإنما تدل على أعم منه، وهو إنسان]⁽³⁾.

(وحذف الجار) عطف على حذف الموصوف (في نحو: «جاءني غلام زئيد» بجلاف نحو: («جاء ريك »)⁽⁴⁾ أي: أمر ريك، [إذ لا ضرر معنوي في حذفه]⁽⁵⁾ (وحذف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار»)⁽⁶⁾ فإن عائد الموصول المبتدأ لا يحذف صناعة إلا عند طول الصلة (بجلاف نحو: (لَتَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّاهُمْ أَشَدُّ)⁽⁷⁾ تقدم⁽⁸⁾ البحث عنها في «أي»⁽⁹⁾ (وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب «إن»: «إن بك زيد مأخوذ»؛ لأن عَدَمَ المنصوب دليل عليه)⁽¹⁰⁾، وحذف الجار⁽¹¹⁾

(1) في (س) بزيادة: فإن قيل: كيف قال: ولاشرط الدليل مع أنه لم يشترط حذف مثل هذا دليلاً، وإنما اشترط انتفاء الضرر المعنوي، أجب بما أسلفنا أن قوله: ولكن يشترط، انتهى في حكم الاستثناء من الأول. هذه الزيادة من كلام الشنقي، انظر ذلك في حاشية الشنقي 244/2.

(2) في (س) بزيادة: وأنه لو كان الموصوف به امرأة لقليل: كاتبة.

(3) في (س): (فلا يرد ما قيل: أن الموصوف وهو «رجل» بمخصوصه ولو حذف).

- المتعترض الدمايني، انظر حاشية الشنقي 244/2.

(4) الفجر: 24.

(5) في (س): (فحذف المضاف لانعدام ضرر معنوي فيه بجلاف غلام زيد).

(6) في (س) بزيادة: فإن «هو» عائد إلى الموصول.

(7) مريم: 69.

(8) في (س) بزيادة: إذ ليس فيه ضرر صناعي.

(9) انظر بحث «أي» معني اللبيب 1/91.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: أي: واسع حذفه لضرر صناعي.

في نحو: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ»، أو «عن أَنْ تَفْعَلَ» فإن حذفه يؤدي إلى الالتباس في أن المحذوف، أي: الحرفين (بمخلاف «عجبت من أن تفعل»، وأما (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)⁽¹⁾ فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها؛ فالخلاف في الحقيقة في القرينة⁽²⁾.

وكان مردوداً قول أبي الفتح: عطف على قوله: امتنع حذف الموصوف⁽³⁾، (إله يجوز «جلستُ زيداً» بتقدير مضاف⁽⁴⁾، أي جلوس زيد؛ لاحتمال أن المقدّر كلمة «إلى»، وقول جماعة: عطف على قول أبي الفتح (أن بني تميم لا يشتون خبر «لا» التبرئة⁽⁵⁾)، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»⁽⁶⁾، وقولك مبتدأ من غير قرينة: «لَا رَجُلٌ يَفْعَلُ كَذَا»، فإثبات الخبر فيه إجماع، من بني تميم وغيرهم، وقال الرضي نقلاً عن الأندلسي⁽⁷⁾: والحق أن بني تميم إذن كاهل الحجاز في إيجاب الإتيان به، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند الجميع، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم⁽⁸⁾.

(وقول الأكثرين: عطف على قول جماعة (إن الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنما ذلك) الوجوب (إذا كان) أي: الخبر (كوناً مطلقاً)⁽⁹⁾، نحو: «لولا زيدٌ لكان كذا» يريد: لولا زيدٌ موجود، أو نحوه. وأما الأكوان الخاصة التي لا

(1) النساء: 127.

(2) انظر الكشف 1/ 605، وأسباب نزول القرآن للواحدي ص 187، والبحر المحيط 3/ 378.

(3) في (س) بزيادة: أي: ولاشترط الدليل فيما تقدم كان مردوداً وإنما تقدم خبر كان لطول اسمها.

(4) سر صناعة الإعراب 1/ 131.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 290، 292.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه (باب الثوبة) 4/ 265.

(7) في (س) بزيادة: أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم

فلا يجوز حذفه رأساً، بل بنو تميم إذن كاهل الحجاز....

(8) شرح الرضي على الكافية 1/ 292.

(9) انظر هذا عند المصنف في معني اللبيب 1/ 301، في بحث «لولا».

دليل عليها لو حُذفت فواجبة الذكر⁽¹⁾، نحو: «لولا زيدٌ سألنا ما سلّم»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لاسْتُسْتُ البيتُ على قواعد إبراهيم»⁽²⁾ تقدم هذا في «لولا»⁽³⁾.

(قال الجمهور:) عطف على قوله: امتنع⁽⁴⁾ (لا يجوز «لأَ تَذُنُ من الأسد يَأْكُلُكَ» بالجزم؛ لأنَّ الشرط المقدّر - إنَّ قُدْرَ مَثْبُتاً - أي: فإنَّ تَذُنَ - لم يناسب فعل النهي الذي جُعِلَ دليلاً عليه، وإنَّ قُدْرَ منفيّاً - أي: فإنَّ لَأَ تَذُنَ فَسَدَ المعنى بخلاف «لأَ تَذُنَ من الأسد تسلّم»، فإنَّ الشرط المقدّر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة/، ولك أن تحجب عن الجمهور) يعني الأكثرين القائلين: بأنَّ الخبر بعد 1/415 «لولا» واجب الحذف، والجماعة القائلين: بأنَّ بني تميم لا يشتون خبر «لأَ»، وربما قررنا ظهر أنّه لا تنافي بين قوله هذا، وبين قوله: فإثبات الخبر فيه إجماع، كما ظنَّ⁽⁵⁾ (بأنَّ الخبر إذا كان مجهولاً) بأن لا يُذكر ولا يُذَلُّ عليه بقرينة (وَجَبَ أن يُجْعَلَ نفس المخبر عنه عند الجميع في باب «لولا»، وعند بني تميم في باب «لأَ»، فيقال: «لولا قيامٌ زيدٌ»، ولا قيامٌ أي: موجود، ولا يُقال: «لولا زيدٌ»، ولا رجُلٌ، ويراد «قائمٌ»؛ لأنَّ يلزم المحدث المذكور) وهو الحذف من غير دليل⁽⁶⁾.

(1) في (س) بزيادة: هذا منع لقول الأكثرين: إنَّ الخبر بعد «لولا» واجب الحذف على إطلاقه.

(2) في صحيح مسلم (كتاب الحج) باب «نقض الكعبة وبنائها 2/293، 294: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأُنْفِثت...» ويروى: «حديثو عهد بكفر...» و«حديثو عهد بشرك...».

(3) انظر بحث «لولا» في معني اللبيب 302/1.

(4) في (س) بزيادة: حذف الموصوف.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: فيما قررنا ظهر أنّه لا تنافي بين قوله: فإثبات الخبر فيه إجماع، وبين قوله: ولك أن تحجب عن الجمهور، انتهى. كما قيل إنَّ الأول يقتضي أن نحو: «لا رجل يفعل كذا» تركيب عربي، وإن إثبات، أي: الخبر على هذه الصورة أمر واجب، وإن الثاني يقتضي إنَّ الجمهور قائلون بأنه غير عربي من حيث الخبر الخاص في باب «لولا» وعند تميم في باب «لأَ» وإنَّه إذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم «لأَ» وأضيف إلى ما كان مبتدأ في الأصل، وجعل الخبر كونا عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب.

(وَأَمَّا «لَوْلَا قَوْلُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ» فَلَعَلَّهُ عَمَّا رَوَى بِالْمَعْنَى،) فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونُ لَفْظُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قِيلَ: هَذَا عَمَّا يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ الاسْتِدْلَالِ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ عَلَى الْقَوْلِ بِمُجَوِّزِ نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، لِنَتَرُكِ الاحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ إِلَى كُلِّ لَفْظٍ يَسْتَدِلُّ بِهِ مِنْهَا، وَقَدْ اتَّخَذَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الْمَعْنَى وَزَرَّأَ لَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ حَيْثُ يَسْتَدِلُّ عَلَى بَعْضِ أَحْكَامِ النَّحْوِ بِالْأَلْفَاظِ الْحَدِيثِيَّةِ⁽¹⁾، وَقَالَ سِرَاجُ الدِّينِ الْبَقْلِيُّ: إِبْثَابُ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِقْرَاءٍ تَامٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَجْرَدُ وَجُودِ لَفْظَةٍ فِي حَدِيثٍ لَا يَثْبِتُ بِهَا قَاعِدَةٌ نَحْوِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ مَجْرَدُ وَجُودِ لَفْظَةٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَابْنُ مَالِكٍ يَجِدُ الشَّوَاهِدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَذَلِكَ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ، فَيَأْتِي بِهِ لِلْإِعْتِضَادِ، لَا لِلْإِبْثَابِ قَاعِدَةٌ نَحْوِيَّةٌ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ، وَأَبُو حَيَّانَ يَتَوَقَّفُ مِنْ جِهَةٍ مَا دَخَلَ مِنْ تَغْيِيرِ الرِّوَاةِ، وَأَمَّا مَا نَقَلَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ نَظْمٍ وَنَثَرٍ مَعَ الْاسْتِقْرَاءِ، فَلِذَلِكَ الَّذِي يَثْبِتُ بِهِ قَوَاعِدَ أَبْوَابِ النَّحْوِ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ مِنَ الْإِعْتِضَادِ حَسَنَ رَاجِحٍ⁽²⁾.

(وَعَنِ الْكَسَائِيِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: عَنِ الْجُمْهُورِ (فِي إِجَازَتِهِ الْجَزْمَ بِأَنَّهُ يُقَدَّرُ الشَّرْطُ مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ تَرْجِيحًا لِلْقَرِينَةِ النَّحْوِيَّةِ عَلَى الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ، [وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مَفْهُومًا]⁽³⁾) وَإِنَّمَا تَعْرِضُ لِلْجَوَابِ عَنْ مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ قَبْلَ بَيَانِهِ بِنَاءً عَلَى شَهْرَتِهِ، قَالَ الرُّضِّي: إِنَّ الْكَسَائِيَّ يَجُوزُ عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ أَنْ يُضْمَرَ الْمَثْبُتُ بَعْدَ النِّفْيِ، وَعَلَى الْعَكْسِ فَيَجُوزُ «لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ

⁽¹⁾ قَالَهُ الدَّمَاسِيُّ، انْظُرِ الاسْتِدْلَالَ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، «مَكْتَابَةُ بَيْنَ الدَّمَاسِيِّ وَسِرَاجِ الدِّينِ الْبَقْلِيِّ» ص 26، 27.

⁽²⁾ انْظُرِ الاسْتِدْلَالَ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى إِبْثَابِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ «مَكْتَابَةُ بَيْنَ الدَّمَاسِيِّ وَالْبَقْلِيِّ» ص 28، 29.

- سِرَاجُ الدِّينِ الْبَقْلِيُّ هُوَ: عَمْرُو بْنُ وَهَّابٍ بْنِ نَصِيرٍ بْنِ صَالِحٍ الْكِنَانِيُّ الْعَسْكَلَانِيُّ الْأَصْلُ، الشَّافِعِيُّ الْمِصْرِيُّ، يَكْنَى أَبَا حَفْصٍ، مَجْتَهِدٌ حَافِظٌ لِلْحَدِيثِ، مِنْ الْعُلَمَاءِ بِالدِّينِ، تَعَلَّمَ بِالْقَاهِرَةِ، وَوَلَّى الْقَضَاءَ بِالشَّامِ سَنَةَ 769 هـ مِنْ كِتَابِ «التَّدْرِيبِ» فِي نَهْجِ الشَّافِعِيَّةِ، وَ«تَصْحِيحِ الْمَنَاجِحِ» فِي الْفِقْهِ، وَغَيْرِهَا، تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ 805 هـ. الضَّوءُ اللَّامِعُ 6/ 85، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ 7/ 51، وَالْأَعْلَامُ 5/ 46.

⁽³⁾ فِي (س): أَخْرَجَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ الرُّضِيِّ.

النار، كما يجوز «لا تكفر تدخل الجنة»، ويجوز أيضاً «أسلم تدخل» بمعنى: إن لا تسلم تدخل النار، وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيًا وإثباتًا، وليس ما ذهب إليه الكسائي بيجيد لو ساعده النقل⁽¹⁾.

(تنبيهان)

أحدهما: أنَّ دليل الحذف نوعان:

أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدّم⁽²⁾، والثاني: صناعي، وهذا يختصُّ بمعرفة النحوي، لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة، وذلك (الدليل كقولهم⁽³⁾ في (لا أقسم⁽⁴⁾ يوم القيامة القيامة⁽⁵⁾)): قراءة قبل بلام بعدها همزة دون ألف⁽⁶⁾ (إن التقدير: لأنا أقسم؛ وذلك لأن فعلَ الحال لا يقسم عليه في قول البصريين) وجوّزه الكوفيون (وفي/ «قمتُ وأصكُ [عنه]⁽⁷⁾»: إن التقدير: وأنا أصكُ، لأن واو الحال لا تدخلُ على المضارع المثبتِ الحالي من «قده» إلّا في الضرورة أو على سبيل الشذوذ، كقول أبي الطيّب:

(1) شرح الرضي على الكافية 4/ 121.

(2) ذكر هذا في أول هذا الشرط، وفصل القول فيهما، وذكر بعد ذلك الدليل الصناعي، ثم قال: «وسبأتي شرحه».

(3) في (س): بزيادة: أي: أرياب الصناعة.

(4) في (س): (لا أقسم).

(5) القيامة: 1.

(6) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 393.

- وقيل هو: أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي مولا هم المكي، إمام من أعلام القراء، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، تلا علي أبي الحسن القزاس وغيره، أخذ عنه ابن شنيور، وابن مجاهد، وغيرهما، توفي سنة 291 هـ. سير أعلام النبلاء 11/ 165، والنشر 1/ 120، والأعلام 190/6.

(7) في (س): (عيتان).

أَحِبُّهُ وَأَحِبُّ مِنْهُ مَلَامَةً؟ إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَغْذَائِهِ⁽¹⁾،

[وقول صاحب المطول⁽²⁾]: كما هو رأي البعض⁽³⁾، يشعر بأن البعض يجوزّه مطلقاً، قال [صاحب الأطول⁽⁴⁾]: فلم نعرّ عليه مع التفحيص البليغ⁽⁵⁾، (وفي «إنّها لإيلٌ أمّ شاء» إن التقدير: أمّ هي شاء، لأن «أمّ» المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل)، يعني على رأي [بعض النحاة]⁽⁶⁾، وإلاّ فكثير منهم لا يرى «أمّ» المنقطعة عاطفة.

(وفي قوله:

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنِي يَسْتِ حَسّاً نَ أَلْمَةُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ)

بيت مدرّج من الخفيف للأعشى⁽⁷⁾، (إنّ التقدير: إله، أي: الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيما قبله)، إلّاّ الابتداء، أو الجار، وإنما حمل «مَنْ» على الشرطية دون الموصولة مع أنها لا تحتاج إلى تقدير؛ لقوله: «أَلْمَةُ» فإنه مجزوم لوقوعه خيراً لـ«مَنْ»، أي: إنّ لَمْ أَحْذُ بَنِي حَسَانَ أَلْمَةُ وَأَعْصِيهِ، عطف عليه، «وفي» متعلقة بـ«أَلْمَةُ»، و«الخطوب» الشدائد.

(ومثله) في إضمار ضمير الشأن (قول المتنبي:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبَصِّرُ جُفُونَكَ يَغْشَقُ⁽⁸⁾)

(1) بيت من الكامل للمتنبي في ديوانه ص 350، والشاهد في «واحب» فقد دخلت الواو على المضارع المبتدأ الحالي من «قد» شذوذاً.

(2) في (س): (وأما قول الفتازاني في شرح التلخيص).

(3) شروح التلخيص 501/4.

(4) في (س): (وقال بعض المحققين).

(5) الأطول 248/2.

(6) في (س): (على رأي كثير من النحاة).

(7) - وفي (س) بزيادة: (فسقط مل قبل: إنه لو قال لا يقع بعدها إلّاّ الجمل لكان آخراً).

(8) في (س) بزيادة: ميمون.

(9) بيت من الطويل للمتنبي في ديوانه ص 345، والأشياء والنظائر 46/8، والشاهد في «ولكن مَنْ» وفيه نفس الشاهد السابق.

تقدّم شرحه في «لكن»⁽¹⁾.

(وفي (ولكن رَسُولُ اللَّهِ)⁽²⁾ إن التقدير: ولكن كان رسول الله) بالنصب⁽³⁾ على أنه خبر «كان»⁽⁴⁾ (لأن ما بعد «لكن» ليس معطوفاً بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنه مُبْتَدَأٌ، وما قبلها منفي)، وهو (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ) فَعَطَفَهُ عَلَيْهِ بِفَضِي إِلَى فساد المعنى (ولا يُعْطَفُ بِالْوَاوِ مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّرَ ما بعد الواو جملة صحَّ تخالفهما كما تقول: «ما قام زيدٌ وقام عمرو») وقام زيد ولم يقم عمرو».

(وزعم سيويه في قوله:

وَلَسْتُ بِخَلَّالٍ التَّلَاحِ خَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أَرْزِدُ⁽⁵⁾)

بيت من الطويل لطرفة بن العبد البكري، «الاسترفاد» طلب الرشد وهو العطية، و«الخلال» بالتشديد من خلّ إذا نزل، [قال العيني]:⁽⁶⁾ وَضَبَطَهُ بِالْجِيمِ، فسره بقوله: لستُ ممن يستتر في التلاع خافة الضيف⁽⁷⁾.

(1) انظر بحث «لكن» مغني اللبيب 1/ 321.

(2) الأحزاب: 40.

(3) في (س) بزيادة: رسول الله.

(4) في (س) بزيادة: وإنما ارتكبو الحلف لدليل صناعي.

(5) البيت لطرفة بن العبد في خزانة الأدب 9/ 69، والكتاب 3/ 78، وشرح التسهيل لابن مالك 4/ 71، والشاهد في «لكن متى» وفيها أنه لا يجوز دخول لكن على اسم الشرط، فإذا قيل تقديره: لكن إنما، فلا يحتاج إلى تقدير ضمير الشأن.

- طريقة بن العبد هو: أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، شاعر هجاء غير فاحش القول، تنفّض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، توفي سنة 60 ق هـ. الشعر والشعراء ص 103، ومعاهد التنصيص 1/ 364، والأعلام 3/ 225.

(6) ساقط من (س).

(7) المقاصد النحوية 3/ 385.

- والتلاع مفرد تلمعة وهي أرض مرتفعة غليظة يتردد فيها السيل، وهي أيضاً مجرى الماء من أعلى الوادي إلى بطون الأرض، انظر اللسان (ت ل ع) 8/ 36.

- في (س) بزيادة: وروى التلاع بدل التلال جمع تلمعة، وهي ما ارتفع من الأرض، وكذا التلة.

(إنَّ التقدير: ولكن أنا⁽¹⁾، وَجَّهوه بأنَّ «لكن» تُشبه الفعل فلا تدخل عليه⁽²⁾، وبيان كونها داخلة عليه أن «متى» منصوبة بفعل الشرط)، وهو «سترفد» (والفعلُ مقدَّم في الرتبة عليه)، أي: على «متى» فيلزم دخول شبه الفعل على الفعل وهو ممنوع، (ورده الفارسي بأنَّ المشبَّه للفعل هو «لكن» المشددة لا المخففة؛ ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء⁽³⁾)، وفيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي، [فسقط الجواب]⁽⁴⁾ بأنَّ الشبه المعنوي موجود في المخففة، وهو كونها بمعنى: استدركت فلعلَّ سيويه اعتبره فلم يبال بفقد الشبه اللفظي.

(وقيل: إنما يُحتاج إلى التقدير إذا دخلت/ عليها الواو؛ لأنها حيثلُ 416 / 1 تخلصُ معناها، وتخرج عن العطف) توجيه آخر لسيويه قبل عرضه لمخالفته قول ابن عصفور وابن كيسان أن «لكن» عاطفة والواو زائدة كما مرَّ في «لكن»⁽⁵⁾.
(التنبيه الثاني:

شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف)، يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ، نحو: «زيداً ضربته، أو لا، نحو: «عمراً مَرَزْتُ به»، وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي، بل يكفي عنده بأن يكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وإن اختلف المعنيان (فلا يجوز «زيدٌ ضاربٌ وعمروٌ أي: ضاربٌ، وتُرِيد به الضارب» المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يُقدَّر أحدهما بمعنى السَّقر، من

⁽¹⁾ الكتاب 78/3.

- في (س) بزيادة: ولا ورد عليه أنه تقدير من غير دليل صناعي وغير صناعي دفعه بقوله: ... انظر الكتاب 442/1.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: ولا لم يظهر معنى التوجيه الذي ساقه دخول الفعل على الفعل قال: ...

⁽³⁾ في خزائن الأدب 70، 71/9 ... قال أبو علي في التذكرة القصيرة: ... تقدير: ولكن أنا. إن قيل هذا لم ينتج إل الضمير، لأن «لكن» إنما تشبه الفعل إذا كانت ثقبلة، فإذا خفَّت زال عنها شبه الفعل، وإذا كان كذلك صلحت للجمليتين، وإذا صلحت لهما لم تحتاج إلى ضمير. قال البغدادي بعد أن نقل كلام الفارسي الذي نقله ابن هشام: وهذا كما ترى غالف لكلام أبي علي من وجوه، ولا أدري من أين نقله.

⁽⁴⁾ في (س): (فقط ما قيل) وبزيادة: إن شبه المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى، أما الأول فليتناها على الفتح كاللامي، وأما الثاني فلأنها بمعنى «استدركت» ... هنا من كلام الدمايني، انظر حاشية الشامي 244/2.

⁽⁵⁾ انظر شرح جل الزجاجي «الشرح الكبير» 1/ 227، وانظر بحث «لكن» في مغني اللبيب 1/ 322.

قوله تعالى: (وَإِذَا ضَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ)⁽¹⁾، والآخر بمعنى الإيلام المعروف)، هذا ليس معناه الموضوع لغة؛ بل معناه المقصود منه⁽²⁾، [وفي شرح البيهقي]⁽³⁾ الضرب اسم لفعل بصورة معقولة، أي: معلومة، وهو استعمال آلة التأديب في محلّ صالح للتأديب، ومعنى مقصود الإيلام، فإن المقصود من هذا الفعل ليس الإيلام؛ ولهذا لَوْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ فَلَانًا فَضْرِبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَحْتَسِبُ⁽⁴⁾ [لفوات معنى الإيلام]⁽⁵⁾.

(ومن هنا أجمعوا على جواز «زَيْدٌ قَاتِمٌ وَعَمْرُو»، وإن زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَمْرُو، وعلى منع «لَيْتَ زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَمْرُو»، وكذا في «لعلّ»، و«كأنّ»، لأنّ الخبر المذكور مُتَقَيٌّ، أو مُتَرَجِّحٌ، أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنّه خبر مبتدأ)، قيل: حكاية الإجماع على منع ذلك في «لَيْتَ»، و«لعلّ»، و«كأنّ» أمر غريب لا يحتمل مثله من المصنف، فإن الخلاف في المسألة مشهور مذكور في التسهيل وغيره⁽⁶⁾، قال ابن مالك: يميز رفع المعطوف على اسم «إنّ»، و«لكنّ» بعد الخبر بإجماع، وأنّ في ذلك «كأنّ»، وكذا البواقي عند الفراء⁽⁷⁾، قال ابن عثيمين: فأجاز الفراء فيما عَطِفَ على اسم غير «إنّ» من أخواتها ما أجازاه مع «إنّ»، واستشهد بقوله:

(1) الساء: 101.

(2) هذا كلام الشنقي، انظر حاشية الشنقي 244/2.

(3) في (س): (وفي الكشف شرح البيهقي).

(4) لم أعر عليه في مظانة في كتاب كشف الأسرار للبيهقي، وفي حاشية الشنقي 244/2، قال الشيخ عبدالعزيز في شرح البيهقي في أصول الحنفية...).

- والبيهقي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم لشعر الإسلام البيهقي، قتيب، أصولي، من أكابر الحنفية، نسبته إلى «بزدة» قلعة بقرب نصف، له تصانيف منها: «مكتز الأصول» يعرف بأصول البيهقي، و«المسوط»، وغيرهما، توفي سنة 482 هـ.

انظر كشف الظنون 388/4، والأعلام 4/228.

(5) ساقط من (س).

(6) قاله الدمايني، انظر حاشية الشنقي 244/2.

- في (س) بزيادة: أقول: مراد المصنف بالإجماع إجماع البصريين، يدل عليه قول ابن مالك في التسهيل...

(7) شرح التسهيل 47/2.

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتَ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْبَسُ⁽¹⁾

والنصب عند البصريين متعين، والبيت مُتَأَوَّل على أَنَّ التقدير: يَا لَيْتَنِي
وَأَنْتَ مَعِي فِي بَلَدٍ، وَجُمْلَةٌ «أَنْتَ مَعِي» حَالِيَةٌ.

(فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى
النَّبِيِّ)⁽²⁾ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ رَفْعٍ)، وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -⁽³⁾ (وَذَلِكَ مَحْمُولٌ
عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى الْخُذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثَّانِي، أَيْ: إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي
وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ، وَلَيْسَ عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ، وَ«يُصَلُّونَ» خَبَرٌ عَنْهُمَا؛ لِثَلَاثٍ يَتَوَارَدُ
عَامِلَانِ عَلَى مَحْمُولٍ وَاحِدٍ، وَالصَّلَاةُ الْمَذْكُورَةُ بِمَعْنَى الْإِسْتِغْفَارِ)، لِإِسْنَادِهَا إِلَى
الْمَلَائِكَةِ (وَالْخُذْفَةُ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ)، لِإِسْنَادِهَا إِلَيْهِ تَعَالَى، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ شَرْطَ الدَّلِيلِ
الْلَفْظِيِّ أَنْ يَكُونَ طَبَقَ الْخُذْفِ فِي الْمَعْنَى فَتَأَمَّلْ.

(وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَيُحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ بَلَى
فَأَوْبِرِنْ)⁽⁴⁾: إِنَّ التَّقْدِيرَ: لَيُحْسِبُنَا قَادِرِينَ⁽⁵⁾، وَالْحِسَابُ الْمَذْكُورُ بِمَعْنَى الظَّنِّ،
وَالْخُذْفُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ؛ إِذِ التَّرَدُّدُ فِي الْإِعَادَةِ كُفْرٌ، فَلَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ.
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ⁽⁶⁾ فِي بَيْتِ الْكِتَابِ⁽⁷⁾): مِنَ الْخَفِيفِ:

416 / ب

⁽¹⁾ انظر المساعد 337/1، وشرح التسهيل لابن مالك 52/2.

- والبيت من الرجز لرؤية بن العجاج في خزانة الأدب 113/4، 339/7، 260/9، 17/10، وبلا
نسبة في أوضح المسالك 364/1، والمساعد 337/1، والشاهد في «وانت» بكسر التاء فقد زعم الفراء
أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلاً وهو باء التكلم، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه
من تسوية «ليت» بـ«لكن وإن» في جواز المطف بالرفع على اسمائهن.

⁽²⁾ الأحزاب: 56.

⁽³⁾ في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص 120: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ بِالرَّفْعِ، عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرِو.

⁽⁴⁾ القيامة: 3، 4.

⁽⁵⁾ لم أجد مثل هذا عند الفراء في معاني القرآن بعد الآيتين 208/3، بل قال: «بلى نفوي قادرين»، وانظر مثل
هذا منسوبة إلى الفراء في إعراب القرآن للنحاس 79/5، وما نسب المصنف للفراء نسبة إليه ابن عابد
الحنبلي في تفسير اللباب 546/9.

⁽⁶⁾ منهم ابن جني، انظر الخصائص 429/2..

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: سيويه.

(لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأْمَلْتَ - إِلَّا) ولها في مفارق الرأس طيباً⁽¹⁾

إن «تري» المقدرة الناصبة لـ «طيباً» قلبية لا بصرية، لئلا يقتضي كون الموصفة مكشوفة الرأس، ولما تمذح النساء [بالخفر]⁽²⁾ والثَّصُون، لا بالتبدل، مع أن «راى» المذكورة بصرية، قلت: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف) أي: الشفقة (ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة⁽³⁾)، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى آدميين دعاء بعضهم لبعض⁽⁴⁾ قال صدر الشريعة⁽⁵⁾: إن سياق الآية لإيجاب اقتداء المؤمنين بالله وملائكته في الصلاة على النبي، فلا بُدَّ من اتحاد معنى الصلاة [في الجميع]⁽⁶⁾، سواء أكان معنى حقيقياً، أو مجازياً، أما الحقيقي فهو الدعاء، فالمراد أن الله يدعوا ذاته بإيصال الخير إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة، فالذي قال إن الصلاة من الله الرحمة أراد هذا إلا أن الصلاة وُضِعَتْ للرحمة، وأما المجازي فكإرادة الخير له، ونحوه مما يليق بهذا المقام، ثم إن اختلف ذلك المعنى لأجل اختلاف الموصوف فلا بأس، ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع، ولما يَبَيَّنوا اختلاف المعنى

⁽¹⁾ البيت لعبدالله بن قيس الرقيات في الكتاب 1/ 285، وبلا نسبة في الأشبا والظائر 35/ 6، والخصائص 429/ 2، وشرح المفصل 1/ 125، والمتنصب 3/ 284، والشامد في «طيباً» فهو منصوب برأي قلبية، أي: لله تراها إلا وتعلمها في مفارق الرأس طيباً.

⁽²⁾ في (س): (بالحد).

- والخفر هو: شدة الحياء، انظر لسان العرب (خ ف ر) 4/ 253.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: يعني العطف والإحسان.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: قيل هذا هو الذي اختاره السهيلي حيث الصلاة كلها وإن تورم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد، فلا تظنها نقطة اشتراك ولا استعارة، إنما معناها العطف، ويكون محسوساً ومعقولاً، وهذه الزيادة للدمايني، انظر حاشية الشمني 2/ 245.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: في التوضيح. «وفي حاشية الشمني قال الدمايني: «قال صدر الشريعة في كتابه المحي بالتوضيح في أصول الحنفية»، انظر حاشية الشمني 2/ 245.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

باعتبار اختلاف المسند إليه، يُفهم منه أن معناه واحدٌ، لكنه يختلف بحسب الموصوف، لَأَنْ معناه مختلف وضعاً⁽¹⁾.

(وأما قول الجماعة⁽²⁾) من البصريين الذين حملوا الآية على الحذف من الأوّل لدلالة الثاني (فبعيد من جهات:

أحدها: اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس حتى إنّ قوماً نفوه، ثم إنّ المبتون له يقولون: متى عَارَضَهُ غيره ممّا يخالف الأصل كالمجاز فُدِّمَ عليه) يعني إذا حملت الصلاة على معنى [كل]⁽³⁾، وهو العطف، كان ذلك من قبيل التواطىء والتشكيك، وهو أوّل من الاشتراك والمجاز، قيل: وجوابه إنّ ذلك إنّما يكون أوّلَى إذا دَارَ اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتضى لأحدهما بخصوصه، أما إذا دلّ الدليل على الاشتراك، أو المجاز بخصوصه فإنه يتعين، وقد دلّ الدليل⁽⁴⁾ على أن الصلاة مشتركة بين الرحمة والاستغفار لتبادر الذهن إليه عند الإطلاق، وفيه إنّ كثيراً من المحققين منهم ابن مالك ذهب إلى أن الصلاة حقيقة في الدعاء، ومجاز في غيره، فكيف دلّ الدليل على الاشتراك⁽⁵⁾.

(الثانية: أنّ لا نعرف في العربية فعلاً واحداً) يعني غير مشترك (يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً)، [فلا يرد ما قيل]⁽⁶⁾: إنّهُ معروف يقال: أَرْضَ الرجلُ، بمعنى أَرْضَعِدْ، أو زَكِمَ، وأَرْضَ الجَدْعُ، بمعنى أَكَلَتْهُ

⁽¹⁾ انظر شرح التلويح على التوضيح لمن التفتيح في أصول الفقه 1/ 124، 125، وانظر حاشية الشنقي 245/2.

- وصدر الشريعة هو: عبد الله بن مسعود المجزبي البخاري الحنفي، صدر الشريعة الأصغر، فقيه أصولي، من آثاره: تنقيح الأصول، كان حياً سنة 747 هـ. انظر معجم المؤلفين 2/ 296.

⁽²⁾ وهو ما تقدم من أنّ الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمخدوفة بمعنى الرحمة.

⁽³⁾ في (س): (كلي).

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: هنا.

⁽⁵⁾ فائله الدماشي، كذا في هامش المخطوط.

⁽⁶⁾ في (س): (وبما قيدناه سقط ما قيل).

الأرضة، وهي دُوَيْبَةٌ تاكل / الخشب، والإسناد حقيقي في الموضعين، والفعل 417/1 واحد، واختلف معناه باختلاف المسند إليه⁽¹⁾.

(الثالثة: أن الرحمة فعلها متعد، والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي)، لأن المفسر لا بُدَّ أن يساوي المفسر في العموم والخصوص، قيل: وقد نُفِرَ «آمين» به «استجب» والأول قاصر والثاني متعد⁽²⁾، [ودفع بأن الكلام]⁽³⁾ في الفعلين، و«آمين» ليس بفعل⁽⁴⁾.

(الرابعة: أنه لو قيل مكان «صلى عليه»: «دَعَا عَلَيْهِ» انعكس المعنى، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر) هذا ما اختاره ابن الحاجب في أصوله من أنه يجب، بمعنى أنه يصح مطلقاً⁽⁵⁾، [واختار البيضاوي التفصيل]⁽⁶⁾، فإن كان من لغة واحدة صح، وإلا⁽⁷⁾، واختار الإمام أنه غير واجب⁽⁸⁾.

(وأما آية القيامة⁽⁹⁾ فالصواب فيها قول سيويه: إن «قادرين» حال⁽¹⁰⁾، أي: بلى جميعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان)، ف يرجع عمل «الجمع» في «قادرين» دون «يخسب» كما هو مختار البصريين في التنازع، قيل: هذا

⁽¹⁾ قاله الدمامي، انظر حاشية الشامي 245/2.

- في (س) بزيادة: ومنه «كأن» إن أسندته إلى اللين كان معناه ارتفع فوق الماء وصفاً الماء من تحته، وال التثنية كان معناه طلع أو غلظ وطال والتثنية، وإلى القيدر كان معناه أزدبت وغلت، ومنه فُسُزْ إن أسندته إلى الرجل كان معناه ذل وصغر، وإلى المائنة كان معناه سمين.

⁽²⁾ قاله الدمامي، كذا في هامش المخطوط، ولم ألق عليه في حاشية الشامي للدمامي.

⁽³⁾ في (س): (وفيه أن الكلام).

⁽⁴⁾ قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

⁽⁵⁾ في (س): (أنه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقاً).

- انظر مختصر المنتهى لابن الحاجب 1/134، وحاشية الشامي 245/2، وحاشية الدسوقي على المغني 356/3.

⁽⁶⁾ في (س): (وختار البيضاوي إن كان من لغة واحدة).

⁽⁷⁾ في فواتح الرحموت 242/1... وأن كان من لغتين مجتمع، واختاره البيضاوي في المناهج.

⁽⁸⁾ المصدر السابق 242/1، وحاشية الشامي 245/2، وحاشية الدسوقي على المغني 356/3.

⁽⁹⁾ الأيتان 3، 4، وتقدنا قبل قليل (يجب الإنسان...).

⁽¹⁰⁾ قال سيويه: «وأما قوله جل وعز (بلى قادرين) فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بلى جميعها قادرين، حدثنا بذلك يونس»، انظر الكتاب 346/1.

علة لجعل «قادر» حالاً من «نجم» لا من «يحسب»⁽¹⁾، (ولأن «بلى» إيجاب للمنفى، وهو في الآية فعل الجمع)، وهو «لن نجم»⁽²⁾ (ولو سُلّم قول الفراء)، أن التقدير: بلى ليحسبنا قادرين⁽³⁾ (فلا يُسَلّم أن الحسبان في الآية «ظن»، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم)، وعنادهم فيكون تقديره بذلك أولى لموافقة الملفوظ.

(وأما قولك المغرب⁽⁴⁾ في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المَدَر⁽⁵⁾ في القاموس [«المَدَرُ محرّكة قِطْعُ الطين اليابس، وأحدته بهاء، والمَدَنُ وَالْحَضَرُ»⁽⁶⁾، ومَدَرْتُكَ بَلَدْتُكَ، أو قَرَيْتُكَ⁽⁷⁾، يخالف أهل الوبر⁽⁸⁾،) هو صوف الإبل (وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزخشي عن إرسال شعيب عليه السلام ابْتَنَيْهِ لِنَقِي الماشية⁽⁹⁾، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال أهل العجم)، ومذهب أهل البدوية غير مذهب أهل الحضرة⁽¹⁰⁾.

(1) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

- وفي (س) بزيادة: ولا يخفى ما فيه من الحزارة.

(2) في (س) بزيادة: فإن «لن» لتأكد نفي الاستقبال.

(3) تقدم قوله في الآية قبل قليل.

(4) إشارة إلى قول ابن جني في البيت:

لن تراها ولو ناملت إلا ولها في مفارق الراس طيا

(5) في (س) بزيادة: وأجذته مدرّة، وفي بعض النسخ المدن جمع مدينة.

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس المحيط (م د ر) 136/2.

(8) في (س) بزيادة: هو محرّكة.

(9) في قوله تعالى في سورة القصص: 23: (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراةين يئودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يُغفر لنا الرّعاء وابونا شيخ كبير).

(10) الكشف 406/3.

(الشرط الثاني):

الأ يكون ما يُحذف كالجزم، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مُشبهه،
على صيغة المفعول لا الفاعل كما تُؤمُّ، أراد به اسم «كان» وأخواتها، (وقد
مضى) في النوع الثالث عشر (الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء⁽¹⁾ .
وقال الكسائي وهشام والسُّهيلي في نحو: «صُرِّتِي وَصُرِّتُ زَيْدًا»: إن
الفاعل محذوف لا مُضمر⁽²⁾»، قيل: شبهتهم في ذلك قول الشاعر:

وَهَلْ يُزْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشَفُ الْعَنَاءُ
ثَلَاثُ الْأَنَافِي وَالذِّبَارُ الْبَلَاءُ⁽³⁾

وذلك أنه على تقدير إعمال الثاني «يجب أن يرجعن»، وعلى تقدير
إعمال الأول أن يقول: «يكشفن»، ولم يقل ذلك، فلزم حذف الفاعل، إمّا من
الأول أو الثاني⁽⁴⁾، (وقال ابن عطية في (بَسْ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا)⁽⁵⁾: إن
التقدير: بَسْ المَثَلُ مَثَلُ الْقَوْمِ⁽⁶⁾، فإن أراد أن الفاعل لفظ «المثل» محذوفاً
فمردود، بأن الفاعل/ لا يُحذف، (وإن أراد تفسير المعنى، وإن في «بَسْ» ضمير 417/ ب
«المثل» مستتر، فأين تفسيره؟⁽⁷⁾، وهذا⁽⁸⁾ لازم للنحسري، فإنه قال: تقديره: بَسْ

(1) ذهب ابن مالك إلى أن أفعال الاستثناء: خلا، وعدا، وحاشا، فاعلها محذوف، ومضى هذا، انظر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة، وانظر شرح التسهيل 306/2.

(2) انظر الانشاف 2143/4.

(3) ييت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص 332 والدرر 494/2، والمقتضب 176/2، 144/4، وشرح المفصل لابن يحيى 122/2، وفيه «يكشف المسمى»، وشرح الجمل لابن عصفور 35/2، 632/1، وشرح التسهيل لابن مالك 115/2، 166، 408، وبلا نسبة في التكملة للفارسي ص 277، وإعراب القرآن للنحاس 240/1.

(4) نسب الدوسقي للدمايني، انظر حاشية الدوسقي على المفتي 357/2.

(5) الجمعة: 5.

(6) نسب ابو حيان في البحر المحیط 264/8، لابن عطية، ولم يذكر ابن عطية ذلك في المحرر الوجيز 307/5.

(7) في (س) بزيادة: يعني فليس هنا تفسير للضمير، ويجب إذا كان فاعل «نعم»، وبسْ ضميراً مستتراً أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز.

(8) في (س) بزيادة: أي: خلو فاعل «بَسْ» إذا كان ضميراً من مفسر.

بئس مثلاً⁽¹⁾، وأجاب السفاقي بحمله على تفسير المعنى لأ الإعراب، (وقد نص سيويه على أن تمييز فاعل «نعم»، و«بئس» لا يحذف⁽²⁾)، يعني إلا شاذاً لما سيأتي أن حذف التمييز في باب «نعم» شاذ⁽³⁾، [قيل]⁽⁴⁾: مجرد نص سيويه على ذلك لا يتهض رداً على الزحشري، فله أن يقول: الحذف لا ينافي التمييز، فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد⁽⁵⁾، وقد سُمِعَ في «نعم»، ففي الحديث «مَنْ تروضا يوم الجمعة فَبُهَا وَنَعَمَتْ»⁽⁶⁾ وأدعاء شذوذه ممنوع⁽⁷⁾، [وفيه بحث]⁽⁸⁾.

(والصواب أن «مَثَلُ القوم» فاعل، وحُذِفَ المخصوص، أي: مثل هؤلاء، أو مضاف⁽⁹⁾، أي: مَثَلُ الذين كذبوا) وإنما ارتكب حذف المضاف، ولم يجعل «الذين كذبوا» مخصوصاً بالذم لعدم تصادفه على الفاعل⁽¹⁰⁾، (ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: (قالوا خيرا)⁽¹¹⁾) أي: أنزل خيراً⁽¹²⁾ (و«يا قَبْدَ اللهِ» فإنه في تقدير: ادعوا عبدالله (وزيداً ضربته) أي: ضربتُ زيداً ضربته، على الاشتغال.

(الثالث):

الأ (يكون) أي: المحذوف (مؤكد)، بفتح الكاف (وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو: «الذي رأيتُ زيداً» أن يؤكد العائد المحذوف بقوله:

(1) الكشاف 4 / 531.

(2) الكتاب 2 / 175، 176.

(3) في (س) بزيادة: لا يُحْمَلُ عليه القرآن مع إمكان غيره مما هو كثير شائع، ومنع شذوذه مكابرة.

(4) في (س): (نقسط ما قيل).

(5) في (س) بزيادة: كما سيأتي.

(6) هذا جزء من حديث، تمامه: «من تروضا يوم الجمعة فَبُهَا وَنَعَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاَلْتَسَلُ أَفْضَلُ» انظر الحديث في سنن الترمذي، باب «ما جاء في الوضوء يوم الجمعة» 2 / 369، وسنن النسائي باب «فضل غسل الجمعة» 3 / 94.

(7) قاتله الدمامني، انظر حاشية الشمني 2 / 246.

(8) في (س): (وفيه أيضاً أن الأول خراج عما نحن فيه).

(9) في (س) بزيادة: عطف على المخصوص.

(10) في (س) بزيادة: المخصوص.

(11) النحل: 30.

(12) في (س) بزيادة: كما مر.

«نفسه»، على أن يكون التقدير: «الذي رأيته نفسه زيد»⁽¹⁾، ثم يُحذف الضمير
ويبقى تأكيد، (لأن المؤكد مُريدٌ للطول، والحاذف مُريد للاختصار، وثبتهُ
الفارسي، فردّه في كتاب «الإغفال» قولَ الزّجاج في (إنّ هذان لساخران)⁽²⁾: إنّ
التقدير: إنّ هذان لهما ساحران⁽³⁾، فقال: أي: الفارسي «الحذف والتأكيد»
باللام (متافان)⁽⁴⁾ تقدم هذا في باب «إنّ» المكسورة⁽⁵⁾ (وُتبعَ أباً عليّ أبو الفتح)،
قدّم المفعول لأنّ المقام مقام الإضمار (فقال في الخصائص: لا يجوز: «الذي
ضربتُ نفسَ زيد»⁽⁶⁾، كما لا يجوز إدغام نحو: «اقْتَسَمَ»، فإنه لما ألحق
بـ«أخرُجْ» لزم ثباته [على فَكْه]⁽⁷⁾، لئلا يلزم نقض الغرض من الإلحاق،
خروجه عن موازنة «أخرجهم»، وإليه يشير قوله: (لما فيهما جميعاً من نقض
الغرض، وتبعهم⁽⁸⁾ ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ
ضربتُ ضرباً؛ لأنّ المقصود به تقويه عامله وتقرير معناه، والحذف مُنافٍ
لذلك⁽⁹⁾) بخلاف المصدر المبيّن عدداً، أو نوعاً، فإنه يدل على معنى زائد على
معنى الفعل، فأنشبه المفعول به، فجاز حذف عامله، كما جاز حذف عامله⁽¹⁰⁾.
(وهؤلاء) الأربعة⁽¹¹⁾ (كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإنّ سيبويه
سأل الخليل عن نحو: «مروثُ يزيد»، و«أتاني أخوه أنفُسهما»، أي: نفساهما

(1) في (س) بزيادة: ينصب «نفسه» على أنّه تأكيد معنوي للضمير المنصوب.
(2) طه: 63.

(3) معاني القرآن للزجاج 3/ 363.

(4) نص الفارسي في إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجاج هو: «فقال أبو علي: ليس هذا بصحيح لأن الإضمار
غند التأكيد، واللام للتأكيد».

(5) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجاج 1/ 204، وانظر الحجة للفارسي 5/ 230.

(6) انظر باب «إنّ» المكسورة في معني اللب 1/ 48.

(7) انظر الخصائص 1/ 287.

(8) في (س): (على هذا الإدغام).

(9) أي: تبع الأَخفش والفارسي وابن جني في عدم جواز حذف المؤكد وذكّر توكيده.
(10) انظر شرح الكافية الشافية 1/ 295، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 183.

(11) في (س) بزيادة: كما جاز حذف عامل المفعول به.
وهم: الأَخفش، والفارسي، وابن جني، وابن مالك.

(كيف ينطق بالتأكيد؟ فأجابه بأنه يُرْفَع بتقدير: هما صَاحِبَايَ أَنفُسُهُمَا، وَيُنْصَبُ بتقدير: أَغْنِيَهُمَا/ أَنفُسَهُمَا⁽¹⁾، وواقفهما على ذلك جماعة⁽²⁾، واستدلوا بقول العرب: «إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مَرَحَلًّا»⁽³⁾ تقدم شرحه في «إِذَا»⁽⁴⁾ (وإن مَالًا وَإِنْ وَلَدًا فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ«إِنْ»، وفيه نظر، فَإِنَّ المؤكَّد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر.

وقال الصفار: إِمَّا قَرُّ الْأَخْفَشِ مِنْ حَذْفِ الْعَائِدِ فِي مَحْوٍ: «الذي رأيتُه نَفْسَهُ زَيْدًا»؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِحَذْفِهِ الطول⁽⁵⁾، ولهذا لَا يُحذف في محو: «الذي هو قائم زَيْدًا، فَإِذَا فَرَّوْا مِنَ الطول فكيف يُوَكِّدُونَ؟» يعني أن المانع من الحذف في المثال [عنده]⁽⁶⁾ ليس التوكيد كما زعموا، بل عدم طول الصلة، فَإِنَّ ضمير الصلة لَا يَحذف إِلَّا بِهِ.

(وَأَمَّا حَذْفُ الشَّيْءِ لِلدَّلِيلِ وَتَوَكِيدِهِ فَلَا تَنَاقُفَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَحذُوفَ لِلدَّلِيلِ كَالثَّابِتِ)، هذا التدليل للشرط الثالث نظير تدليل الشرط الثاني بقوله: «ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله.

(وَلْيُبَدِّلْ الدِّينَ بِنَ مَالِكٍ مَعَ وَالِدِهِ) جمال الدين بن مالك (في المسألة بحث أَجَادَ فِيهِ⁽⁷⁾)، قال في شرح قوله:

وَحَذَفُ عَامِلِهِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي مِوَاهٍ لِذَلِيلٍ مَتَّعَ

(1) الكتاب 247/2، والنص في الكتاب: «... والنصب على «أغنيهما» ولا فذخ فيه، لأنه ليس مما يُمنَح به...».

(2) منهم الفراء كما في الاثناف 1249/3، والأصول في النحو 258/1.

(3) في (س) بزيادة: صدر بيت للأعشى.

- صدر البيت من التشرح عجزه: وَإِنْ فِي السُّفَرِ مَا نَفَسُ مَهَلًا. وهو للأعشى في ديوانه ص 174، والدرر 287/1، وشرح الحماسة للمرزوقي 989/2، والكتاب 141/2، وشرح شواهد المغني 379/1 والأصول 247/1، والخصائص 373/2، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 376/4.

وشرح التسهيل لابن مالك 15/2.

(4) انظر مغني اللبيب شاهد رقم (121).

(5) حاشية الدسوقي 359/3.

(6) في (س): (عند الأخفش).

(7) في (س) بزيادة: أي: أتى بالقرول الجيد الحسن في ذلك البحث.

إنه سهو منه، ليس في قولك: «ضرباً زيداً» مصدراً مؤكداً، وعامله محذوف وجوباً، وكذا «سقياً، ورعياً، وحماً، وشكراً»⁽¹⁾، ودفعه ابن عقيل بأنه ليس بصحيح، وما استدلل به على دعواه ليس منه، وذلك لأن «ضرباً زيداً» ليس من التأكيد في شيء، بل بمثابة «اضرب زيداً»، لأنه واقع موقعه، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد، لأن المصدر فيها نائب متائب العاقل، دالٌّ على ما يدلُّ عليه، وهو جَوْزٌ منه، ويدلُّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا المؤكَّد، ويدلُّ أيضاً على أن «ضرباً زيداً» ليس من المصدر المؤكد لعامله، أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل⁽²⁾.

(الرابع:)

من شروط الحذف (الأَيُّوْدِي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في «زيداً فاقَّته»، وفي «ثألك والحج»، وقوله:

يَأْتِيهَا الْمَالِحُ دَلْوِي دُونَكَمَا⁽³⁾ إِنِّي زَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
يُثْنُونَ خَيْراً وَيُحْمَدُونَكََا

(1) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/ 175، 176.

(2) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر 2/ 341، وشرح التصريح 2/ 291، وخزانة الأدب 6/ 194، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 344/ 2، 276، والانصاف 1/ 228، وأوضح المسالك 4/ 88، وشرح الأشموني 2/ 205، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 532، والصاحح (م ي ح) 1/ 600، والشاهد في «دلوي دونكما» حيث جاء معمول اسم الفعل مقدماً عليه.

- وفي (س) بزيادة: رجز لجارية من الأنصار، روي أنها أقبلت بذلورها عام الحديبية، وناجية بن جندب السلمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في... .. يمجح على الناس فقالت:
(3) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر 2/ 341، وشرح التصريح 2/ 291، وخزانة الأدب 6/ 194، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 344/ 2، 276، والانصاف 1/ 228، وأوضح المسالك 4/ 88، وشرح الأشموني 2/ 205، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 532، والصاحح (م ي ح) 1/ 600، والشاهد في «دلوي دونكما» حيث جاء معمول اسم الفعل مقدماً عليه.

- وفي (س) بزيادة: رجز لجارية من الأنصار، روي أنها أقبلت بذلورها عام الحديبية، وناجية بن جندب السلمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في... .. يمجح على الناس فقالت:

قال ناجية:

قد عَلِمْتَ جَارِيَةَ يَمَانِيَّةٍ أَلَيْ أَنَا الْمَائِحُ وَاسْمِي نَاجِيَةٌ
[وَطَعْنَةُ ذَاتِ رَشَاشٍ وَاهِيَةٍ طَعْنَتْهَا تَحْتَ صُدُورِ الْعَادِيَةِ]⁽¹⁾

قال الجوهري: المائح الذي يَنْزِلُ الْبَشَرَ فَيَمْلَأُ الدُّلُوءَ، وَذَلِكَ إِذَا قُلَّ مَاؤُهَا⁽²⁾، (إِنَّ التقدير: عليك زيداً، وعليك الحج، ودونك دُلُوي⁽³⁾)، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: خذ دُلُوي، والزم زيداً، والزم الحج، وإنما قال: قالوا؛ لأنَّ ظاهر/ كلام سيبويه إنه تفسير إعراب، ولذلك 418 ب /
نسب ابن مالك لسبويه جواز إعمال اسم الفعل مضمراً⁽⁴⁾، (ويجوز في «دُلُوي» أن يكون مبتدأ، و«دونك» خبره،) قال الرضي: لا يتقدم عند البصريين ههنا منصوبات أسماء الأفعال عليها، نظراً إلى الأصل، وجوزَه الكوفيون استدلالاً بقوله:

يَأْيُهَا الْمَائِحُ دُلُوي دُونُكَ

⁽¹⁾ ساقط من (س).

- وفي (س) زيادة: قال السيوطي: المائح بالمهملة الميح، يقال مَائِحٌ إِذَا اُخْتَدِرَ فِي الرَّمْيِ لِمَلَّةِ الدَّلُوءِ.

- والبيتان من الرجز لناجية بن جندب السلمي في الدرر 2/340، والاستيعاب 4/1523.

وناجية هو: ناجية بن جندب بن عمير بن يعمر بن دارم بن عمرو بن وائلة بن سهم بن مازن بن سلامان بن أسلم بن أقصى، وقيل: كان اسمه ذكوان فسماه رسول الله ناجية، إذ نجا من قريش، ويقال ناجية بن عمر وناجية بن عمير، وقد قيل: جندب بن ناجية في بعض روايات في حديثه في البُذْنِ، وهو حديث واحد، وناجية هو الذي تدلَّى في البئر يوم الحديبية، مات في خلافة معاوية بالمدينة، انظر تهذيب التهذيب 10/399، وتهذيب الكمال 5/19/5 والاستيعاب 4/1522.

⁽²⁾ انظر الصحاح (م ي ح) 1/600.

⁽³⁾ الكتاب 1/273، 274 «باب ما يتصحب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استثناءً عنه» ما جرى منه الأمر والتحذير.

- وفي (س) زيادة: هذا مقول قول سيبويه.

⁽⁴⁾ هذا الكلام للشعبي، انظر حاشية الشعبي 2/246، وانظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/462.

و«دونك» عند البصريين هنا ليس باسم فعل، بل هو ظرف خبر لـ «دُلِّي»، أي: دُلِّي قدامك فخذها⁽¹⁾.

(الخامس):

إن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قَوِيَتْ فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، منها الجر بـ «من» مقدرة بعد «كم» الاستفهامية في نحو: «يكم درهم اشترت»، ومنها حذف لام الطلب مطرداً عند بعضهم في نحو: «قل له يفعل»، ومنها حذف «أن» الناصبة في مواضع مخصوصة، (ولا يجوز القياس عليها)، أي: على تلك العوامل.

(السادس):

إن لا يكون عوضاً عن شيء، فلا تُحذف «ما» في «أما أنتَ منطلقاً انطلقت»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعلْ هذا إما لا»، قيل: هذا يخالف لنا أسلفه في «ما» الزائدة⁽²⁾ من أن أصله: إن كنت لا تفعل غيره، فهذا تصريح منه بأن العوض كلمة «ما» لأ كلمة «لا»، وأجيب بأنه لا مخالفة بين كلاميه؛ لاختلاف المعوض عنه، فإن «ما» عوض عن ما وقعت في موقعه، وهو «كنت»، ولا عوض عن منفيها، وهو «تفعل»⁽³⁾، (ولا الناء من «عِدَّة» و«إقامة» و«استقامة»)، وإنما ذكر هذا على سبيل الاستطراد، وإلا فهو من وظيفة أهل الصرف⁽⁴⁾، (فأما قوله تعالى: (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ)⁽⁵⁾ فيمّا يجب الوقوف عنده) [فلا يجوز أن يتعدّى ويُجعل أمراً يقاس عليه، لكنه يخالف ما نقلت في شرح الشافية

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 88/3، 89.

(2) قاله الدمامني، انظر حاشية الشنبي 246/2.

(3) انجيب الشنبي، نفس المصدر السابق.

(4) من قوله: «إلّا ذكر ههنا إلى هنا في (س) ذكره بعد قوله تعالى: «وإقام الصلاة».

(5) الأنبياء: 73.

أن الحكم⁽¹⁾ بالتزامهم التعويض في «إجازة»⁽²⁾ غير مسلم، لأنه يجوز ترك التعويض في مصدر «أفعل»، تقول: «أريته إراء»، قال الله تعالى: (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ)، فإن قلت يُحمل المذكور على الشاذ قلت الحمل على الشائع أولى؛ لئلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة، وأيضاً نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص، وعلى هذا ذهب القراء على أن جواز ترك التعويض مشروط بالإضافة، ليكون المضاف إليه ساذماً مسدّ التاء⁽³⁾، وعند سيويه الجواز مطلقاً⁽⁴⁾ ثابتاً، وقولهم «أريته إراء» - كما ذكرنا - يقوى الأصح، (ومن هنا)، أي لأجل الشرط السادس (لم يُحذف خبر «كان» لأنه عِوضٌ أو كالعوض من مصدرها، ومن ثمة لا يجتمعان)، [أي: خبر «كان» ومصدرها]⁽⁵⁾، وفي الأشياء قال ابن إياز: حذف خبر «كان» ضعيف في القياس، وقلما يوجد في الاستعمال، (ومن هنا) عطف على «من هنا» قال ابن مالك: «إنَّ العرب لم تقدِّرْ أَحْرَفَ النداء عِوضاً من «أدْعُوا»، و«أتأدي»، لإجازتهم حذفها»⁽⁶⁾، وفيه بحث مرٌّ في اللام الجازة⁽⁷⁾.

(السابع والثامن):

أن لا يؤدي حذفه/ إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال 419 / ا العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، ولِلأَمْرِ الأوَّلِ مَنَعَ البصريون حَذَفَ مفعول الفعل الثاني من نحو: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ» لئلا يتسلط أي: الفعل الثاني (على «زيد»، ثم يُقطع عنه برفعه بالفعل الأوَّل، ولا اجتماع الأمرين)

(1) في (س): (فلا يجوز أن يتعدى في شرح الشافية، ويعمل أمراً بفاس عليه).

(2) شرح شافية ابن الحاجب 1/ 163.

(3) انظر رأي القراء في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 225، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 165، وشرح الرضي على الكافية 2/ 205.

(4) الكتاب 4/ 83.

(5) في (س): (أي: من أجل أن خبر «كان» عوض من مصدرها لا يجتمع الخبر مع المصدر، ولم يسمع أصلاً).

(6) انظر شرح التسهيل 3/ 385.

(7) - وفي (س) بزيادة: أي: حذف حرف النداء.

انظر بحث اللام الجازة في معني اللبيب 1/ 233.

تهيئة العامل⁽¹⁾ وإعمال العامل الضعيف (امتنع عند البصريين أيضاً حذف
المفعول في «زيدُ ضربته»⁽²⁾ لأنَّ في حذفه تسليط «ضربَ» على العمل في «زيد»
وإن كان مقدماً عليه (مع قطعه عنه برفعه) برفعه على الابتداء، (وإعمال الابتداء
مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حَمَلُوا على ذلك) أي: زيد ضربته «زيد ما
ضربه»، و«هل ضربته» فمنعوا الحذف⁽³⁾، وإن لم يُؤدَّ إلى ذلك)، المحذور المذكور
في «زيد ضربته»⁽⁴⁾ لأنَّ «ما» و«هل» يمنعان ما بعدهما عن العمل فيما قبلهما،
(ولذلك) أي: ولا اجتماع الأمرين، وفي بعض النسخ وكذلك، أي: كما منع
البصريون الحذف في «زيد ضربته»، (منعوا رَفَعَ «رأسها» في «أكلت السمكة حتى
رأسها» إلا أن يُذكر الخبرُ فتقول: مأكولٌ)، لأنه إذا لم يذكر⁽⁵⁾ يلزم تهيئة «حتى»،
و«أكلت» للعمل مع العطف عنه، وإعمال الضعيف وهو الابتداء⁽⁶⁾ مع إمكان
إعمال القوي وهو «حتى»، و«أكلت»، وقيل: لأنَّ الجار لا يعمل إلا في المفردات،
و«حتى» العاطفة لا تعطف إلا المفردات (ولا اجتماعهما مع الإلباس)، أي: إلباس
الفاعل بالمتبداً (منع الجميع تقدم الخبر في «زيد قام»)، أراد بالجميع جميع
البصريين، وإلا فالكوفيون [يمييزون ذلك]⁽⁷⁾، (ولإنتفاء الأمرين جاز عند
البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المتبداً في نحو: «زيدُ ضربَ عمرأ»⁽⁸⁾،
وإن لم يميز تقديم الخبر فأجازوا «زيداً أجله أحرز»⁽⁹⁾، فعل ماضٍ من
الإحراز⁽¹⁰⁾، (وقال البصريون في نحو قوله:

(1) في (س) بزيادة: مع قطعه.

(2) في (س) بزيادة: وهو ضمير المنصوب في «ضربه».

(3) في (س) بزيادة: أي: حذف المفعول فيهما.

(4) في (س) بزيادة: من لزم التسليط وإعمال الضعيف.

(5) في (س) بزيادة: له خبر.

(6) في (س) بزيادة: لكونها معنوية.

(7) في (س): (يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك).

(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك 302/1.

(9) في (س) بزيادة: فزيداً مفعول أحرز، وأجله مبتدأ، وأحرز فعل...
(10) في (س) بزيادة: خبره.

عجز بيت من الطويل صدره:

فَتَأْبُدُ هَذَا جُونٌ حَوْلَ يُسُوتِهِمْ

قاله الفرزدق يهجو جريراً، وأراد بـ«عظية» أباه، وبـ«إيَّاهم» رَفْطَهُ، وشبههم بالقنفذ في مشيهم بالليل في طلبهم، والقنفذ يضرب به المثل في السرى، يقال هو أسرى من قنفذ، وقنفذ خَبَر لِرَهِمٍ محذوفاً، و«هَذَا جُونٌ» جمع «هَذَا ج» بمعنى متحرك⁽²⁾، والمعنى: إن أباً جرير هو الذي عَوَّدَهُم بالفجور والخيانة، [وقيل: يحتمل أن يكون مدحاً لقوم بأنهم يتفقدون قاصديهم ولا ينامون عمن ينزل بهم، والأول أقرب، قاله العيني⁽³⁾] ⁽⁴⁾، (إِنَّ «عظية» مبتدأ، وإيَّاهم» مفعولٌ «عَوَّدَهُ»، والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن⁽⁵⁾)، [وجوز الرضي في البيت زيادة «كان»]⁽⁶⁾، قيل: وذلك منقوض بقولهم: المعمول لا يكون إلا حيث يكون العامل، والبيت محمول على الضرورة، أو النذرة⁽⁷⁾، فلا يتوجّه حينئذٍ قوله: (وقد خَفِيتُ هذه النكتة) بمعنى تجويزهم تقديم معمول الخبر/ على المبتدأ في نحو: «زيد ضرب عمراً» مع امتناع تقديم الخبر (على ابن عصفور فقال: «هربوا من محذور

(1) تقدم تحريجه.

(2) في (س) بزيادة: من مدح الظليم، إذا مشى في ارتعاش، وهو صفة للقنفذ، والباء في بما للبيان.

(3) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 190.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر رأي البصريين في شرح الرضي على الكافية 4/ 206، وشرح السهيل لابن مالك 1/ 367، 368.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 206.

(7) - ساقط من (س).

(7) قائله ابن الوحي، كنا في هامش المخطوط.

- وهو أن يفصلوا بين كان، واسمها معمول خبرها⁽¹⁾ - [فلن⁽²⁾] البصريين لا يميزون الفصل بينهما بغير الظرف، [وأجازه الكوفيون⁽³⁾]، [كما في الرضي⁽⁴⁾]، (في علدور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم الخبر) إذا كان فعلاً (وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله)، وذلك المعنى مجموع تهينة العامل للعمل مع قطعه عنه وإعمال الضعيف مع إمكان إعمال القوي، وإلباس المبتدأ بالفاعل، (وهذا بخلاف علّة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافية في نحو: «مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»، فإنه لِنَفْسِ الْعِلَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لَامْتِنَاعِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا، وهو وقوع «ما» النافية حشواً)، معترضاً بين العامل والمعمول.

(تنبيه:

ربما خولف مُقْتَضَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ، [السابع والثامن]⁽⁵⁾، (أو أحدهما في ضرورة، أو قليل من الكلام، فالأوّل كقوله:

وَخَالَدٌ يَحْمَدُ مَا دَايَرْنَا⁽⁶⁾
.....

صدر بيت، عجزه:

بالحق لا يَحْمَدُ الباطل

(1) شرح الجمل لابن مسعود 393/1.

(2) في (س): (فإنهم).

(3) في (س): (خلافاً للكوفيين).

(4) ساقط من (س).

- انظر شرح الرضي على الكافية 205/4، 206.

(5) في (س): (السابع هو القطع والثامن وهو إعمال الضعيف).

(6) البيت من السريع للأسود بن يعفر في شرح أبيات المنفي 38/6، وبلا نسبة في المقرب ومعه مثل المقرب ص 126، وشرح الكافية الشافية 149/1.

ومخالفة الشرطين فيه واضحة، فإنَّ الأصل: وخالد يحمده ساداتنا،
نَحْتَفُ المفعول يُوْدِي إلى [تسليط «يحمده» على العمل في «خالد»]⁽¹⁾، وقد قُطِعَ
عن ذلك، ورُفِعَ «خالد» بالابتداء فجُمِعَ الأمران.
(وقوله:

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

تقدم شرحه في «كل»⁽²⁾، (هو في صَيِّغِ العموم أسهلُّ، ومنه قراءة ابن
هامر (وَكُلُّ وَعَدَ اللهُ الحسنَى)⁽³⁾
والثاني⁽⁴⁾ قوله:

بَعْكَاطُ يَعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شَعَاةَ⁽⁵⁾

بيت مدرّج من مجزئه الكامل المرفل لعاتكة بنت عبدالمطلب، وقبلة:

سائلٌ يثافي قُوَيْنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ
قَبْأً وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَعَاةِ

(1) في (س): [تسليط «يحمده» على الفعل في «خالد» النصب على المفعولية].

(2) بعض بيت من الرجز لأبي النجم، تقدم شرحه في روابط الجملة، وفي بحث «كل» شاهد رقم (332).

(3) الحليدي: 10، وتقدمت هذه القراءة في روابط الجملة، وانظر البسوط في القراءات العشر ص 261.

(4) في (س) بزيادة: وهو ما عولف فيه مقتضى أحد الشرطين.

(5) البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب في الدرر 351/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 743/2، وبلا نسبة في
الأشباه والنظائر 284/5، وأوضح المسالك 199/2، وشرح الأشموني 360/1، وشرح ابن عقيل
165/2، والشاهد في «لحوا شعاة» حيث تنازع «لحوا، بعش» في شعاة فاعمل «بعش» وأضمر في «لحوا»
إذ أصله لحوه حيث حذف الضمير ضرورة.

فِيهِ السُّنُورُ وَالْقَنَاسُ وَالْكَبْشُ مُتَلَمِّعُ قَنَاعِهِ بِنَايِ عَنَا⁽¹⁾

و«قِنَاساً» نصب بفعل دلُّ عليه «سائل»، وشناعه قبيحه، والسُّنُورُ الدَّرَجُ،
ومتلَمِّع من لَمَعَ إذا بَرَّقَ⁽²⁾، و«بعكاظه» متعلِّق به، أو «مجمع» وضمير «فيه» لِمَكَاطِ
أو لـ «مجمع»، واللَّمَحُ سرعة إِبْصَارِ الشَّيْءِ، وشناعه فاعل «يَغْشَى»، أي: شُعَاع
عكاظ، أو القناع، وهو ما يظهر من النور، قال الجوهري: عكاظ اسم سوق
للعرب بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون شهراً، ويتبايعون،
ويتناشدون شعراً، ويتفاخرون، فلما جاء الإسلام هدم ذلك⁽³⁾.

(فَإِنَّ فِيهِ تَهِيئَةً لِّلْمَحْوِ) للعمل في «شناعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال
«يُغْشَى» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، لَأَنَّ الْعَامِلِينَ فِيهِ فَعْلَان، فلا
قوة لأحدهما في أصل العمل، وإن رَجَّحَ البصريون إعمال الثاني، والكوفيون
إعمال الأول في التنازع.

(وذكر ابن مالك في قوله:

عَمَمَتْهُمْ بِالْأَدَى حَتَّى غَوَّاهُمْ فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَضٍ⁽⁴⁾

(1) في (س) بزيادة: سائل بنا، أي: عَنَّا، وَلِكَيْفَ من شُرِّ سَمَاعِهِ، أي: يَكْفِي من الشَّرِّ أَنْ تَحْدِثَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقِيقَةٌ.

- عاتكة بنت عبدالمطلب هي: عاتكة بنت عبدالمطلب بن هشام، شاعرة، وهي من عَمَّاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْتَلَفَ فِي إِسْلَامِهَا، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: اسْلَمَتْ بِمَكَّةَ وَهَاجَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ. طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ 264/8، وَالْإِسَابَةُ 357/4، وَالْأَعْلَامُ 242/3.

(2) في (س) بزيادة: يُرَوَّى بِالرَّفْعِ خَبَرًا عَنِ الْكَبْشِ، وَيَالْتَصِبُ حَالًا.

(3) الصَّحَاحُ (ع ك ظ) 426/3.

(4) البيت من البسيط غير معروف قائله، فهو يَلا نَسْبَةً فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي ص 553، وَشَرَحَ التَّحْقِيلُ 167/3، وَحَاشِيَةُ الدَّرَسَوِيِّ 354/1، وَالشَّاهِدُ فِي «حَتَّى غَوَّاهُمْ» فِي رَوَايَةِ الرَّفْعِ حَيْثُ فِيهِ تَهْيِئَةٌ لِلْعَمَلِ لَمْ تَقْعَمْهَا عَنْهُ.

(إله يُروى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة⁽²⁾)، فإن ثبت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول) يعني ما خولف فيه مقتضي الشرطين، فإن الخبر بعد «حتى» غير مذكور، وفيه تهيئة «حتى» للجرّ مع قطعها عنه، وإعمال الابتداء مع ضعفه، وترك إعمال «حتى» مع قوتها، (في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع الجر «حتى» والنصب) بالمعطف على مفعول «عَمَمْتُ» (وقد رُوِيَ)، [ثبت هنا بمعنى صَحّ، فشكّه في ثبوت رواية الرفع لا ينافي جزمه بثبوتها في فصل «حتى» إذ الجزم به لا يقتضي صحّتها]⁽³⁾.

⁽¹⁾ انظر بحث «حتى» شاهد رقم (198).

⁽²⁾ انظر شرح السهيل لابن مالك 167/3.

⁽³⁾ في (س): (قيل: شك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الإمام العدل بثبوتها غير مناسب ومناقب أيضاً لجزمه بذلك في فصل «حتى»، وإجيب بأن الشك إنما هو في الصحة على أن «ثبت» بمعنى «صح»).

وهذا القول للدمايني، والجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 248/2.

أَنَّهُ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ مِنْ بَابِ الحذف وليس منه

جرت عادة النحويين أن يقولوا: «يُحذفُ المفعولُ اختصاراً واقتصاراً»، ويريدون بالاختصار الحذفَ للدليل، فلا يعارض هذا قوله في أول الخاتمة: وأما إذا كان المحذوفُ فضلةً، فلا يشترطُ حذفه وجدان الدليل⁽¹⁾، لجواز أن يوجد دليل من غير اشتراط، (وبالاقتصار الحذفُ لغير دليل) على المحذوف، ولا إرادة له، ويسمى متروكاً، وهو ما لا يبقى معناه، ولا أثره⁽²⁾، والمقدر والمطوي ينتظمان المحذوف⁽³⁾، (وَيُحْمَلُونَهُ بِنَحْوِ: (كُلُّوا وَاشْرَبُوا)⁽⁴⁾، أي: أَوْقَعُوا هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ، وقول العرب فيما يتعلّق إلى إثنين «مَنْ يَسْمَعُ يَحِلْ»⁽⁵⁾ أي: تكن منه خيلةً) بالكسر مصدر «خَالَ» بمعنى ظنَّ.

(والتحقيق أن يُقال: إنَّه ثارة يتعلّق الغرضُ بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أَوْقَعَهُ أَوْ مَنْ أَوْقَعَ عَلَيْهِ، فَيَجَاءُ بِمَصْدَرِهِ، أي⁽⁶⁾: بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ [الذي تعلّق الغرض بذلك]⁽⁷⁾ من غير تعيين فاعله الذي [أَخَذَتْ]⁽⁸⁾ ذلك الفعل [وَأَوْجَدَتْ]⁽⁹⁾، ومفعوله الذي أَوْقَعَ ذلك الفعل عليه مسنداً، أي: [منسوب]⁽¹⁰⁾ ذلك المصدر إلى فعل كَوْنٍ عام، فالمراد بالإسناد مجرد النسبة والتعلّق، ومن لم يعتبر هذا قال: [أ]⁽¹¹⁾ وفيه قلب، والأصل: فَيَجَاءُ بِفِعْلِ كَوْنٍ عام مسنداً إلى مصدر

(1) انظر الشرط الأوّل من شروط الحذف ...

(2) في (س) بزيادة: والمحذوف ما يبقى معناه ولا يبقى أثره.

(3) في (س) بزيادة: والمضمر هو الذي يبقى أثره ومعناه، قال السيد الشريف في «الم» من سورة البقرة قول الزخشرى فقدوها مجرورة بإضمار الباء القسمية لا يحذفها، إشارة إلى أن المضمر يبقى أثره دون المحذوف.

(4) البقرة: 60.

(5) انظر جميع الأمثال 332/2، جمهرة الأمثال 263/2.

(6) في (س) بزيادة: يُؤْتَى.

(7) في (س): [الذي تعلّق الغرض بالإعلام لمجرد وقوعه].

(8) في (س): أَوْقَعَ.

(9) في (س): (أي: أجدته وأوجَدته).

(10) ساقط من (س).

(11) ساقط من (س).

ذلك الفعل، فأوقع الباء موقع «إلى»، [وبالعكس]⁽¹⁾، [ومن قال:]⁽²⁾ والصواب أن يقال: فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام⁽³⁾، [فكأنه بناءً على قول ابن جني]⁽⁴⁾: متى وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه⁽⁵⁾.

(فيقال: «حَصَلَ حريقٌ») مصدر مثل: [وجيف]⁽⁶⁾، (أو نُهَبَ) إذا نهَبَ زيدٌ ثياباً، وانت إذا أخبرت عن مجرد وقوع النُهْب من غير تعلّق الغرض بأنّ الفاعل «زيدٌ» والمفعول «ثيابٌ»، قلت: حصل نُهْبٌ⁽⁷⁾، وإذا لم يتعلّق الغرض بمن أوقع النُهْب قلت: نُهَبَ ثيابٌ، على بناء المفعول.

(وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما)، [أي: الفاعل والفعل]⁽⁸⁾ (ولا يذكّر المفعول)، مع إنّ الفعل متعدّد⁽⁹⁾ (ولا يثنى إذ النوى كالثابت، ولا يُسمّى محذوفاً)، [بل متروكاً فرقاً بينهما]⁽¹⁰⁾ (لأنّ الفعل يُنزّل لهذا القصد/ منزلةً ما لا مفعول له، ومنه⁽¹¹⁾) (رُبِّي الذي يُحْيِي 420 / ب وَيُمِيتُ)⁽¹²⁾ أي: يُحْيِي كُلَّ مَيِّتٍ وَيُمِيتُ كُلَّ حَيٍّ، ثم نزل منزلة اللازم، ومنه

(1) في (س): (ولّى موقع الباء).

- هذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 248/2.

(2) في (س): (ولعل ما قيل).

(3) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 248/2.

(4) في (س): (مبنى على قول ابن جني).

(5) الخصائص 2/ 69، 82.

(6) في (س): (مصدر مثل: الثقيف، وبزيادة: لا اسم فاعل بمعنى المحروق).

- والثجيف: الثَّصْلُ العريض، والثجيف من السهام: العريض الثَّصل، وانظر لسان العرب (ن ج ف) 324/9.

(7) في (س) بزيادة: فتأتي بمصدر وتُند فعلاً عاماً مثل حصل إلى ذلك المصدر.

(8) في (س): (على ذكر الفعل والفاعل فقط).

(9) في (س): بزيادة: إليه.

(10) في (س): (بل يسمى متروكاً فرقاً بينه وبين المحذوف).

(11) في (س) بزيادة: أي: ممّا يتعلّق به الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل دون المفعول.

(12) البقرة: 258.

قال: أي: يُنهي كلُّ شيءٍ ويُهَيِّت كلَّ مَيْتٍ⁽¹⁾ فقد عكس، ((هَلْ يَسْتَوِي الْبَيْنُ يَمْلُكُونَ وَالْبَيْنُ لَا يَمْلُكُونَ)⁽²⁾، (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا)⁽³⁾، (وَإِذَا رَأَيْتَ تُمِرَ رَأَيْتَ)⁽⁴⁾، إذ المعنى: ربي الذي يفعلُ الإحياءَ والإماتةَ، وهل يستوي مَنْ يَصِفُ بِالْعِلْمِ وَمَنْ يَنْتَفِي عَنْ الْعِلْمِ؟ وَأَوْقِعُوا الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ، وَذَرُّوا الْإِسْرَافَ، وَإِذَا حَصَلَتْ مِنْكَ رُؤْيَا هُنَالِكَ⁽⁵⁾، ومنه على الأصح (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مُدْتِنٍ)⁽⁶⁾ الآية، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام، إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الدِّيَادِ وقومُهما على السُّقْيِ، [لا يكون]⁽⁷⁾ مُدَوِّدُهُمَا غَنَمًا وَمُسْقِيَهُمَا إِبِلًا، وكذلك المقصود من قولهما تُسْقِي السُّقْيِ، لا المُسْقِي، هذا مسلك الشيخ عبد القاهر والزحشري⁽⁸⁾ (وَمَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْ قَدَرُ: يَسْقُونَ إِبِلَهُمْ، وَتُدَوِّدَانِ غَنَمَهُمْ وَلَا تُسْقِي غَنَمًا) هذا مذهب السكاكي، [فإنه قال]⁽⁹⁾: الحذف لمجرد الاختصار، والمراد يسقون مواشيهم، وتُدَوِّدَانِ غَنَمَهُمَا، وكذا سائر الأفعال المذكورة في الآية⁽¹⁰⁾، قال التفتازاني: وهذا أقرب إلى التحقيق، لأنَّ الترحم لم يكن من جهة صدور الدُّوْدِ عنهما، وصدور السُّقْيِ من الناس؛ بل من جهة دَوْدِهِمَا غَنَمَهُمَا وَسُقْيِ الناس مواشيهم حتى لو كانتا تدودان غير غنمهما، وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلاً لم يصح الترحم⁽¹¹⁾، فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما، [وقال صاحب

(1) قاله ابن الوصي: كذا في هامش المخطوط.

(2) الزمر: 9.

(3) الأعراف: 31.

(4) الإنسان: 20.

(5) في (س) بزيادة: هذا نشر على ترتيب اللف.

(6) القصص: 22.

(7) في (س): (لَا يَكُونُ).

(8) انظر الكشف 3/ 405، دلائل الإحجاز ص 161، 162، والمطول ص 197.

- ولي (س) بزيادة: واختاره المصنف.

(9) في (س): (لعله أراد به من: صاحب المفتاح، فإنه ذهب إلى أن الحذف...).

(10) انظر المطول ص 197.

(11) نفس المصدر السابق.

الأطول: ⁽¹⁾ ويمكن تقوية الشيخين إن الترحم لصدور التذود للظلم عليهما،
والسقي للتعدي سواء كان ⁽²⁾ لغنمها أو لغنم غيرهما، والسقي لمواشيهم أو
مواشي غيرهم حتى لو كان ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجباً للترحم ⁽³⁾.
(وتارة يقصد إسناد الفعل إلي فاعله، وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو: (لا
تأكلوا الرِّبَا) ⁽⁴⁾، (ولا تقربوا الزُّنَا) ⁽⁵⁾ وقولك: «ما أحسنَ زيدا»، وهذا النوع
الذي لم يذكر مفعوله قيل: عذوف نحو: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) ⁽⁶⁾، وقد
يكون في اللفظ ما يستدعيه [كوقوف الجملة صلة] ⁽⁷⁾ أو صفة ⁽⁸⁾ (فيحصل الجزم
بوجوب تقديره، نحو: (أهذا الذي بعث الله رسولا) ⁽⁹⁾، (وكلاً وعد الله
الحنثي) ⁽¹⁰⁾، و:

وَمَا شَيْءٌ حُمِنَتْ بِمُتَّبَاحٍ

عجز بيت تقدم شرحه فيما يحتاج إلي الرابط ⁽¹¹⁾، قيل: فرض الكلام
فيما إذا قصد إسناد الفعل إلي فاعله وتعليقه بمفعوله، فإذا لم يذكر حيثنجز جزمنا
بوجوب تقديره، لأنه مقتضي ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه ⁽¹²⁾،

(1) في (س): (قال بعض المحققين).

(2) في (س) بزيادة: الذود.

(3) الأطول 1/ 518.

(4) آل عمران: 130.

(5) الإسراء: 32.

(6) الضحى: 3.

(7) في (س): (مثل وقوف الجملة صلة)، وبزيادة: محتاجة إلي الضمير.

(8) في (س) بزيادة: كذلك.

(9) الفرقان: 41.

(10) الحديد: 10.

(11) انظر ذلك فيما يحتاج إلي الرابط، وهو لجري، صدره: حيث حمي نهامة بعد لمحج.

(12) في (س) بزيادة: نحو: (وعد الله الحنثي).

أولم يوجد نحو: ((وَمَا قُلَى))⁽¹⁾ وأجيب بأن القصد [مع حذف المفعول]⁽²⁾ أمر قائم بالتكلم غيب عن السامع، [فإن في اللفظ ما يستدعيه/ جزم السامع به]⁽³⁾. والآن لم جزم⁽⁴⁾.

(بيان مكان المقدّر)

القياس أن يُقدّر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضّع الشيء في غير محله، فيجب أن يُقدّر المفسّر في نحو: «زيداً رأيت» مقدماً عليه أي: على «زيد»⁽⁵⁾ (وجوز البيانيون تقديره متأخراً عنه⁽⁶⁾)، أي: زيداً رأيت رأيت (وقالوا: [إنه]⁽⁷⁾ يفيد الاختصاص حيثلّ، وليس كما ثوّموا⁽⁸⁾) قيل: بل ليس الأمر كما توهم فإنهم لا يقدرونه مؤخراً ليفيد الاختصاص إلا عند وجود مقتضى لذلك⁽⁹⁾، وقد وافقهم على ذلك حيث قال: (والما يُرتكب ذلك عند ثعلث الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي)، لذلك فما وجه اعتراضه عليهم؟، [قيل:]⁽¹⁰⁾ وجهه أن كلامهم يقتضي جواز تقديره [مؤخراً]⁽¹¹⁾ عند عدم ما يقتضي تأخير، وعنده هو يجب تقديره مقدماً⁽¹²⁾.

(1) في (س): بزيادة: (ما ودَعَكَ رَنَكَ وَمَا قُلَى)، وهذا القول للدمايني انظر حاشية الشنّي 249/2. ساقط من (س).

(2) في (س): (فإذا كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول).
(3) الجيب الشنّي، انظر حاشية الشنّي 249/2.

(4) في (س): بزيادة: فيقدّر: رأيت زيداً رأيت.
(5) انظر المطول ص 198.

(6) في (س): (لأنه).
(7) في (س): بزيادة: الأمر.

(8) قاله الدمايني، انظر حاشية الشنّي 249/2.
(9) في (س): (وأجيب).

(10) ساقط من (س).
(11) قاله الشنّي، انظر حاشية الشنّي 249/2.

(12)

(فالأول⁽¹⁾ نحو: «إيهم رأيت») فإن «إيهم» [منصوب بمقدر]⁽²⁾ يتعذر تقديمه عليه، (إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله⁽³⁾)، ونحو: (وأما ثمود فهذيتاهم)⁽⁴⁾ فيمن نصب: إذ لا يلي «أما» فعل) إلّا مقروناً بحرف الشرط، نحو: (فأما إن كان من المقرين)⁽⁵⁾ (وكنا قدّمنا في) آخر الباب الثالث⁽⁶⁾ (في نحو: (في الدار زيد» أن متعلّق الظرف يقدر مؤخراً عن «زيد» ، لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر، أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلّا أن يقدر المتعلّق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبر الفعلّي لا يتقدم على المبتدأ) عند البصريين (في مثل هذا، وإذا قلت: «إن خلفك زيداً» وجب تأخير المتعلّق، فعلاً كان أو اسماً⁽⁷⁾)، لأن مرفوع «إن» لا يسبق منصوبها⁽⁸⁾)، ولا يضره تقديم الظرف نفسه، (وإذا قلت: «كان خلفك زيد» جاز الوجهان، ولو قدرته فعلاً؛ لأن خبر «كان» يتقدم مع كونه فعلاً عموماً على المذهب الصحيح؛ إذ لا تلبس الجملة الاسمية بالفعلية⁽⁹⁾)، [مخالف لقول ابن عصفور]⁽¹⁰⁾ الصحيح المنع من تقديم الخبر في نحو: «كان زيد يقوم»؛ لأن الذي [استقر]⁽¹¹⁾ في باب كان

(1) في (س) بزيادة: أي: ما فيه يقدر الأصل.

(2) في (س): (منصوب العامل).

(3) في (س) بزيادة: تقديره: إيهم رأيت رأيت.

(4) فصلت: 17، وقراءة النصب لابن أبي اسحاق وعيسى الثقفى، انظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص 134.

(5) الواقعة: 88.

(6) انظر آخر الباب الثالث في معني اللبيب 513/2، 514.

(7) في (س) بزيادة: فيقال: إن خلفك زيداً حصل، أو حاصل.

(8) في (س) بزيادة: والخبر في المثال عامل الظرف حقيقة، فيجب تأخيره عن اسم «إن».

(9) في (س) بزيادة: كما تلبس بها في نحو: زيد قام، أشار بذلك إلى الاختلاف في المسألة.

(10) في (س): (لكنه مخالف، قال ابن عصفور:....).

(11) ساقط من (س).

إنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها في: «كان يقوم زيد» لم يرجعنا إلى ذلك⁽¹⁾.

(الثاني)، أي: ما فيه أمر معنوي لتقدير العامل [مؤخراً]⁽²⁾ (لحو: متعلق بـاء البسطة الشريفة، فإن الزخشي قدره مؤخراً عنها⁽³⁾؛ لأن قریشاً كانت تقول: «باسم اللات والعزى تفعل كذا»⁽⁴⁾ فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض، أي: الزخشي (بـ) اقرأ باسم ربك⁽⁵⁾، وأجاب بأنها أوّل سورة نزلت⁽⁶⁾، فكان [تقديم]⁽⁷⁾ الأمر فيها بالقراءة أهم⁽⁸⁾ [قال الشريف]:⁽⁹⁾ يعني أهم/ من الأمر باختصاص القراءة، إذ لا يناسب المقام، فلا 421 / ب
يرد ما توهم من كون غير اسم الله أهم منه⁽¹⁰⁾، (وأجاب السكاكي بتقديرها متعلقة بـ) اقرأ⁽¹¹⁾، واعترض بعض العصريين شهاب الدين الحلبي

(1) انظر شرح جل الزجاجة لابن عصفور 376/1.

- وفي (س) بزيادة: وأما ما قيل أنه يحتمل أن يكون هنا اسم كان ضمير الشأن، ويقوم زيد جملة فعلية غيراً عنه، ويحتمل أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً أخبر عنه بـ «يقوم» مقدماً عليه، فتجوز التقديم يرفع الإلباس بعد دخول الناسخ أيضاً فاحتمال بعيد، على أن المصنف ذكر في بحث ضمير الشأن أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الكشف 45/1، 46.

(4) في (س) بزيادة: أي: باسم العزى، كما في الكشف.

(5) الملقب: 1.

(6) في (س) بزيادة: هذا على قول، وقيل: إن أول سورة نزلت هي الفاتحة، وقيل: هي المذثر.

(7) ساقط من (ظ) والتصويب من (س).

(8) الكشف 46/1.

(9) ساقط من (س).

(10) انظر هامش المطول للسيد الشريف ص 201.

(11) انظر قول السكاكي في المطول ص 201.

انظر معجم الأدباء 647/5، وبنية الرعاة 346/2، والأعلام 222/8.

المعروف بالسمين⁽¹⁾ (بامتلازاه الفصل بين المؤكّد وتأكيدّه معمول المؤكّد⁽²⁾) بزنة اسم الفاعل (وهذا سهو منه⁽³⁾)؛ إذ لا تأكيد هنا، بل أمرٌ أوْلاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقبّدة، ونظيره [قوله تعالى: ﴿الذي خلق﴾⁽⁴⁾] (الذي خلق ﴿خلق الإنسان من علق﴾⁽⁵⁾) ومثل هذا لا يسميه أحدٌ توكيداً⁽⁶⁾ وإن أراد بالتأكيد⁽⁷⁾ مجرد تكرير لفظ الفعل، فلا محذور في الفصل بينهما أصلاً (ثم هذا الإشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكّد وتوكيده (لازم له) [أي: لذلك البعض]⁽⁸⁾ (على قوله: إن الباء متعلّقة بـ«اقرأ» الأوّل⁽⁹⁾) فإنه أثبت ذلك في إعرابه، ولم يعترض عليه، وإنما كان لازماً له (لأن التقييد الثاني) بهذا الفاصل بينه وبين [«اقرأ»]⁽¹⁰⁾ الأوّل (إذا مُنِعَ من كونه توكيداً فكذا تقييد الأوّل) يمنع من كون «اقرأ» الثاني توكيد.

(ثم لو سلّم) إن هذا الإشكال ليس بلازم له (فَقَصْلُ الموصوف من صفته معمول الصفة الجائز باتفاق كـ«مررتُ برجلٍ عَمراً ضاربٍ» فكذا التوكيد، وقد جاز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد في (وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ)⁽¹¹⁾) قال الحلي: العامة على رفع «كلهن» توكيداً لفاعل «يرضين»، وقرأ أبوإياس بالنصب توكيداً لمفعول «آتين»⁽¹²⁾ (مع أنهما مفردان، والجمل أحمل للفصل).

(1) في (س) بزيادة: أحمد بن يوسف صاحب إهراب القرآن المسمّى بالدر المصون، صفه في حيات شيخه أبي حيان وثائقه فيه مناقشات غالبها جيدة، توفي سنة....

(2) الدر المصون 1/ 66.

(3) أي: من السمين.

(4) زيادة بقتضيهما المقام.

(5) سورة العلق: 1، 2.

(6) في (س) بزيادة: لأن التأكيد تقوية ثابت فقط وفيه دلالة على معنى زائد.

(7) في (س) بزيادة: غير المصطلح بل....

(8) في (س): (أي: لبعض المعربين).

(9) الدر المصون 1/ 55.

(10) ساقط من (س).

(11) الأحزاب: 51.

(12) قال الفيضاي: «وتقدير الكلام: إن كان الله يريد أن يخويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصي، ولذلك تقول: لو قال الرجل: أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت زيدا، فدخلت ثم كلمت لم تطلق...» انظر حاشية الشهاب على تفسير الفيضاي 160/5.

وقال الراجز:

إذا ظَلِلْتُ الدهر أبكي أجْمَعاً⁽¹⁾

وأوله⁽²⁾:

يا ليتي كنتُ صيًّا مريضاً
تحملني الذلفاء حولاً أكتما
إذا بكيتُ قبلتي أربعاً⁽³⁾

الذلفاء بذال معجمة [وفاء]⁽⁴⁾ اسم امرأة، وإذا للشرط، وقبلتي جواب،
وإربعاً، أي: قليلاً أربعاً، وإذن حرف جواب وجزاء وهنا جواب لشرط محذوف،
أي: إن لَمْ يَكُنْ الأمرُ كذلك إذن ظَلِلْتُ، وفيه شواهد أخر⁽⁵⁾: تأكيد النكرة وهو
«حولاً»، والتأكيد بـ«أكتع» غير مسبوق بـ«أجمع» [والتأكيد]⁽⁶⁾ بـ«أجمع» غير
مسبق بـ«كل»⁽⁷⁾.

(تنبيه)

ذكروا أنه إذا اختَرَضَ شرطاً على آخر، نحو: «إن أكلتِ إن شربتِ فانتِ
طالق»، فإنَّ الجوابَ المذكورَ للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه

⁽¹⁾ البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر، وخزانة الأدب 382/11، والدرر 193/2، وشرح
الأشعري 339/2، وجمع المراجع 564/2.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: فلذلك جزم، والتقدير: إن تستغيثوا بنا مذهبين تجدوا، ومنهم من قال: الشرط الثاني
متقدم في التقدير، فكانه قال: إن تذهبوا وإن تستغيثوا تجدوا. وهذه الزيادة في (ط) ذكرها في الهامش.

⁽³⁾ في (س): من الإغاة.

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: أي: زنتها.

⁽⁶⁾ انظر شرح الأشعري ومعه شرح الشواهد للحي 339/2، 340.

⁽⁷⁾ رجز لابن دويد في شرح منصورة ابن دويد للخطيب التبريزي ص 20 ررواية البيت فيها «إن والت...»
والشاهد فيه هو الاكتفاء بمجرى واحد بشرطين وهو «فقولا»، - وفي (س) بزيادة: بيت من الرجز.

بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط⁽¹⁾،
ولهذا) أي: لكون الجواب للشرط السابق (قال محققو الفقهاء⁽²⁾) يعني من
الشافعية⁽³⁾ (في المثال المذكور أنها لا تطلق حتى يُقدّم) أي: المرأة المخاطبة بهذا
المثال (المؤخر) بأن شربت ثم أكلت (وتؤخر المقدم) هذا تأكيد للأول، (وذلك)
أي: عدم الطلاق (لأن التقدير حيثل) أي: حين إذا كان الجواب للشرط السابق
(إن شربت/ فإن أكلت فانت طالق)، قال الرضي: الشرط إذا دخل على الشرط،
فإن قصدت كون الثاني مع جزائه جزاءً للأول، فلا بُدَّ من الفاء في الأداة الثانية⁽⁴⁾،
وإن قصدت الفاء أداة الشرط الثاني لتخللها بين أجزاء الكلام، الذي هو
جزاؤها، فلا يكون فيها فاء⁽⁵⁾، وكذا إن أكثر من شرطين، نحو: «إن سألت إن
لقيتني إن دخلت الدار أعطتك، أي: إن دخلت الدارَ فإن لقيتني فإن سألتني أعطتك،
فقولك: «فإن سألتني مع جزائه جواب «إن لقيتني» وهو جواب «إن دخلت»⁽⁶⁾
(وهذا كله حسنٌ، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ
أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ)»⁽⁷⁾، قال أبوالبقاء وهو حنبلي: حكم
الشرط، إذا دخل على الشرط، أن يكون الشرط الثاني والجواب جواباً للشرط
الأول، كقولك: «إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك»، فقولك: «إن كلمتني أكرمتك جواب
«إن أتيتني»، وإذا كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر مؤخرًا في المعنى حتى
لو أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام، ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب إكرامه، وعلة ذلك
أن الجواب صار معوقاً بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه قوله تعالى: (إن

(1) في (س) بزيادة: نحو: والله إن أتيتني لأنتيك.

(2) في (س) بزيادة: قبل.

(3) ذكر ذلك الدامسي، وذكر الشامي أن المراد بمحققي الفقهاء فقهاء الحنفية، انظر حاشية الشامي 250/2، 251.

وكلا القولين صحيح بدليل توافق قول أبي البقاء الأتني وهو حنبلي مع قول البيضاوي وهو شافعي.

(4) في (س) بزيادة: تقول: «إن سألتك فإن أعطيتك فعلي» كذا، لأن الإعطاء بعد السؤال.

(5) في (س) بزيادة: فأنشد البيت الأتني لابن دريد.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 4/465.

(7) مود: 34.

وقد جاء في القرآن منه قوله تعالى: (إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ) (1)
ووافقه البيضاوي وهو شافعي (2)، (وفيه نظر، إذا لم يتوال شرطان وبعدهما
جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَفِيئُوا بِنَا إِنْ تَدْعُوا تَجِدُوا بِنَا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَائِهًا كَرَمًا (3)

بيت من البسيط، قال العيني: والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد
بشرطين وهو «تجدوا» (4)، فالشرطان إذا كانا بالعطف يكتفي بجواب واحد،
ويستفيوا [من الاستغانة] (5)، وتدعوا مجهول من الذعر، وهو الفزع، ومعاقل
[جمع معقل] (6) وهو الملجأ، وزائها (7) فعلٌ ومفعول، وكَرَمَ فاعله، والجملة صفة
معاقل (8).
(وقول ابن دُرَيْد:

فإن عثرتُ بعدها إِنْ وَأَكْتَفَيْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَا لَعْنَا (9)

(1) الأعراب: 50.

- وانظر البيان 28/2، 29.

(2) قال البيضاوي: «وتقدير الكلام: إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ فَإِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ لَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي،
وَلِلَّهِ قَوْلٌ» لو قال الرجل: أنت طالق إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ كَلَّمْتَ زَيْدًا، فدخلت ثم كلمت لم تُطْلَق...»
انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 160/5.

(3) البيت بـلا نسبة في الأشباه والنظائر، وخزانة الأدب 382/11، والدرر 193/2، وشرح
الأشموني 339/2، وجمع الموامع 564/2.

(4) في (س) بزيادة: فلذلك جزم، والتقدير: إِنْ تَسْتَفِيئُوا بِنَا مَذْعُورِينَ تَجِدُوا، ومنهم من قال: الشرط الثاني
مطرد في التقدير، فكأنه قال: إِنْ تَدْعُوا وَإِنْ تَسْتَفِيئُوا تَجِدُوا.

وهذه الزيادة في (ظ) ذكرها في الماشي.

(5) في (س): من الإغاة.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: أي: زنتها.

(8) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشراهد للعيني 339/2، 340.

(9) رجز لابن دُرَيْد في شرح مفصورة ابن دُرَيْد للخطيب التبريزي ص 20 ورواية البيت فيها «إِنْ وَالْت...»
والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد بشرطين وهو «فقلوا».

- وفي (س) بزيادة: بيت من الرجز.

عُزْتُ: زَلَلْتُ، «بعدها» [بعد هذه الواقعة]⁽¹⁾ «إِنْ وَآلَت» إِنْ طَلَبْتَ النجاة، «مِنْ هَاتَا» مِنْ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، «فَقُولَا لِأَعَا»، أَي: لَا ائْتَعِشْ لَكَ، يُقَالُ لِلْمَاثِرِ: لَعَا لَكَ، وَهُوَ دُعَاءٌ لَهُ بِأَنْ يَنْتَبِشَ، أَي يَرْتَفِعَ، (إِذَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ لَمْ يُدَكَّرْ فِيهَا جَوَابٌ)، [علة]⁽²⁾ لَعْدَمِ تَوَالِي الشَّرْطَيْنِ⁽³⁾ (وَلِنَا تَقَدُّمَ عَلَى الشَّرْطَيْنِ مَا هُوَ جَوَابٌ فِي الْمَعْنَى) وَهُوَ «لَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي» (لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ) مُتَعَلِّقٌ بِجَوَابٍ، وَإِنَّمَا يُقَدُّ بِالْمَعْنَى لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الشَّرْطِ (فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ إِلَى جَانِبِهِ)، أَي: جَانِبِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ (وَيَكُونُ الْأَصْلُ: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْخَّ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ، وَأَمَّا أَنْ يُقَدَّرَ الْجَوَابُ بَعْدَهُمَا)، أَي: بَعْدَ الشَّرْطَيْنِ (ثُمَّ يُقَدَّرُ بَعْدَ ذَلِكَ) التَّقْدِيرُ (مُقَدِّمًا إِلَى جَانِبِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ، فَلَا وَجْهَ لَهُ)، فِيهِ تَعْرِيفٌ لِلْبَيضَاوِيِّ، حَيْثُ/ قَدَّرَ: إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ فَإِنْ أَرَدْتَ 422 / ب
أَنْ ائْتَصَحَّ لَكُمْ لَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي.

(بَيَانُ مِقْدَارِ الْمَقْدَّرِ)

يَنْبَغِي تَقْلِيلَهُ [بِمَا أَمَكْنُ]⁽⁴⁾ لِتَقْلِيلِ مُخَالَفَةِ الْأَصْلِ؛ وَلِلذَلِكَ كَانَ تَقْدِيرُ الْأَخْفَشِ فِي «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا»: ضَرْبُهُ قَائِمًا⁽⁵⁾ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ بَاقِي الْبَصْرِيِّينَ: حَاصِلٌ إِذَا كَانَ - أَوْ إِذَا كَانَ - قَائِمًا (يَعْنِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَفِي الْمَاضِي⁽⁶⁾) (لَأَنَّهُ قَدَّرَ اثْنَيْنِ الضَّرْبَ وَالضَّمِيرَ (وَقَدَّرُوا خَمْسَةً): حَاصِلٌ، وَكَانَ، وَالْمُسْتَرْتَفِ فِيهَا، وَإِذَا،

(1) فِي (س): أَي: (بَعْدَ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ).

(2) فِي (س): (تَعْلِيلٌ).

(3) فِي (س) بَزِيَادَةٍ: فِي الْآيَةِ.

(4) فِي (س): (مَا أَمَكْنُ).

(5) قَالَ الرُّضِّي: «وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي سُدَّتِ الْحَالُ مَسَدَهُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ، أَي: ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبُهُ قَائِمًا» اَنْظُرْ شَرْحَ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ 277/1، وَفِي الْاِرْتِشَافِ 1092/3 «...وَالْأَخْفَشُ الْأَخْفَرُ إِلَى أَنَّهُ لَا خَيْرَ لَهُ...».

(6) فِي (س) ذَكَرَهَا هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ: حَاصِلٌ إِذَا كَانَ، أ، إِذَا كَانَ قَائِمًا، وَبَزِيَادَةٍ فَلَا يَكُونُ إِلَّا قَائِمًا.

- اَنْظُرْ تَقْدِيرَ الْبَصْرِيِّينَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ 277/1.

واذ، ولأن التقدير من جنس اللفظ السابق (أولى) من التقدير [من غيره]⁽¹⁾،
 [وفيه مذهب]⁽²⁾، [فذهب البصريون]⁽³⁾ إلى أن تقديره: «ضربي زيداً حاصل إذا
 كان قائماً يجعل قائماً» حالاً، و«كان» تامة، وإذا» ظرفاً [مستقراً]⁽⁴⁾ خيراً
 للمبتدأ الذي ليس بجثة، وقال الكوفيون⁽⁵⁾: «ضربي زيداً قائماً حاصل يجعل
 قائماً» من متعلقات المبتدأ، ويلزمهم حذف الخبر وجوباً من غير سد شيء مسدّه
 وتقييد المبتدأ المقصود عمومه، بدلالة الاستعمال، وقيل: تقديره: «ضربي زيداً
 ضربه، أو ضربي قائماً، بحذف مصدر مصدر مثله واقعاً خيراً، وقيل: هو مبتدأ لا
 خبر له، وصفتهما ظاهر، ذكره الفاضل الهندي، وهذا الأخير ذهب إليه ابن
 دستور، وابن بابشاد⁽⁶⁾، وبناء على أن معنى «ضربي زيداً قائماً» اضربه قائماً،
 وصفته ظاهر، إذ لا خلاف بين الجميع إن معناه: [ما اضرب زيداً قائماً]⁽⁷⁾،
 وهذا المعنى التثق عليه لا يُستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش، نعم يرد
 على الأخفش إن حذف المصدر مع بقاء معمول [ممتنع عندهم]⁽⁸⁾، إذ هو بتقدير
 «إن» وصلتها، والموصول لا يحذف، ولكن لا بأس بحذفه إذا قامت قرينة دالة
 عليه⁽⁹⁾ كما قال سيبويه في باب المفعول معه: إن التقدير «مَالِكٌ وزيداً»: مَالِكٌ
 وملائستك زيداً ذكره الرضي⁽¹⁰⁾، (وكان تقديره)، أي: تقدير الأخفش (في «أنت
 مفي فرسخان»: بُعدك مِنِّي فرسخان)⁽¹¹⁾، أولى من تقدير القارسي: أنت مِنِّي ذو

(1) في (س): (من جنس اللفظ المذكور)، وزيادة: للاستئناس والدلالة على المقدر بخلاف عدم المجانسة.
 (2) ساقط من (س).

(3) في (س): (قال الفاضل الهندي: ذهب البصريون).
 (4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: تقديره.

(6) انظر رأي ابن بابشاد وابن دستور في شرح الرضي على الكافية 1/277، والارنثاف 3/1092.
 (7) في (س): (ما اضرب زيداً قائماً).

(8) في (س): (وذلك عندهم ممتنع).

(9) في (س): (إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه).
 (10) شرح الرضي على الكافية 1/279، وانظر الكتاب 1/309.

(11) هو موافق لتقدير ابن مالك في شرح التسهيل 1/322.

مسافة فرسخين؛ لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به
الظرف) [بناءً على أن البعد مصدر أريد به عمله، والظرف يكفيه راحة الفعل،
فلا يحتاج إلى تقدير مضاف آخر ليصحّ الإخبار عنه، أي: مسافة بعدك مني
فرسخان، كما قيل⁽¹⁾]، (والفارسي قدّر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث،
وضَعَفَ قولُ بعضهم في (وأشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)⁽²⁾، إن التقدير: حُبُّ
عبادة العجل⁽³⁾، والأوّلَى تقدير الحُبِّ لِقَلَّتْهُ⁽⁴⁾، [لكن يرد عليه أن المنع عليهم
بمجرد حُبِّ العجل بدون عبادة له⁽⁵⁾]، (وضَعَفَ قول الفارسي وَمَنْ وافقه في
(واللّٰثِي يَنْسَنُ)⁽⁶⁾ الآية: إِنَّ الْأَصْلَ: واللّٰثِي لم يَحْضَنْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ⁽⁷⁾،
والأوّلَى أن يكون الأصل: / واللّٰثِي لم يَحْضَنْ كذلك)، (لما ستعرف)⁽⁸⁾، (وكذا
ينبغي أن يُقدَّر في نحو: «زَيْدٌ صَنَعَ بَعْمَرُو جَمِلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً وَبِكِرٍ» عطف على
«زَيْدٍ» فهو مبتدأ [حذف خبره]⁽⁹⁾ بقرينة ما قبله⁽¹⁰⁾ (أي: كذلك، ولا يُقدَّر عَيْنُ
المذكور) بأن يقال: «بكر صنع بعمر وجميلاً وبخالد سوءاً» (تقليلاً للمحذوف،
ولأن الأصل في الخبر الأفراد، ولأنه لو صرّح بالخبر لم يُحسن إعادة ذلك المتقدم
لثقل التكرار.

وَلَكَّ أَنْ لَا تُقَدَّرَ فِي الْآيَةِ شَيْئاً ثَبَتَهُ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَحْمَلَ الْمَوْصُولَ وَهُوَ
«وَاللّٰثِي لم يَحْضَنْ» (معطوفاً على الموصول)، يعني «وَاللّٰثِي يَنْسَنُ» عطف المفرد

(1) في (س): (قيل بل يحتاج إلى تقدير مضاف آخر ليصحّ الإخبار عن البعد، أي: مسافة بعدك مني فرسخان،
وأجيب بأن البعد مصدر أريد به عمله فَصَحَّ الإخبار عنه وتعلّق «مَنِي» به، لأن الظرف يكفيه راحة
الفعل)، وهذا القول للدمايني، انظر حاشية الشامي 252/2.

(2) البقرة: 93.

(3) لعل من البعض أبوحيان، انظر البحر المحيط 486/1.

(4) في (س) بزيادة: وفيه إن التقدير الأول أدخل في الدّم والنشيع عليهم.

(5) في (س): (على أنه ليس المنع عليهم بمجرد حُبِّ العجل بدون عبادة له).

(6) الطلاق: 4.

(7) انظر الإيضاح ص 94.

(8) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: لأن فيه تعليل الحذف؛ لأن الأصل في الخبر الأفراد.

(9) في (س): (خبره محذوف).

(10) في (س): ذكرها بعد قوله: أي: كذلك.

على المفرد (فيكون الخبر المذكور) [يعني] ⁽¹⁾ «فَعِدُّهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» [خبراً] ⁽²⁾ (لهما معا) ⁽³⁾ واستحسنه الحلبي، لكنه قال: وأكثر ما فيه توسيط [الخبر بين] ⁽⁴⁾ المتبدا وما عطف عليه (وكذلك تصنع في نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرُو» ⁽⁵⁾ وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ) أي: عطف المتبداً على المتبداً، وعطف مفرد على مفرد، وكون المذكور خبراً [لهما] ⁽⁶⁾ (في المثال السابق) وهو «زَيْدٌ صَنَعَ بَعْمَرُو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً وَبِكُرٍّ» (لأن أفراد فاعل الفعل) [يعني] ⁽⁷⁾ المستكن في «صَنَعَ» (بِأَبَاءُ) أي: [ذلك] ⁽⁸⁾ العطف بخلاف الآية فإن الخبر فيها مشتمل على ضمير الجمع، فلا مانع من عطف المفرد على المفرد (نعم، لك أن تسلم فيه) أي: في المثال السابق (من الحذف بأن تقدّر العطف) أي: عطف «بكر» (على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما) بأشياء متعددة (فإن قلت: لو صَحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السابق) يعني «زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرُو» (لصَحَّ «زَيْدٌ قَائِمَانِ وَعَمْرُو» بتقدير: «زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ») فإن تقدير المثال السابق [هكذا:] ⁽⁹⁾ «زَيْدٌ حَاصِلَانِ فِي الدَّارِ وَعَمْرُو» (قلت: إن سلمَ منه فَلْيُجِزِ اللفظ، وهو متَّعٍ فيما نحن بصدده، ولكن يشهد للجواز قوله:

وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِباً ⁽¹⁰⁾

(1) في (س): (وهو قوله تعالى).

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وقد.

(4) زيادة يقتضيها المقام، والتصويب من الدرر المصون 330/6.

(5) في (س) بزيادة: وقيل: ومن جوز في مثله أن يكون «في الدار» خبراً عنهما، فقد جوز تقدير الكلام هكذا: زيد حصلاً، أو حاصلًا في الدار وعمرو، فيلزمه تجويز أن يقال: زيد قاما وعمرو، ونسأ ذلك عما ليس فيه شبهة، ويشير المصنف إلى دفعه.

(6) في (س): (منهما).

(7) في (س): (وهو).

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) البيت بلا نسبة في الدرر 371/2، وشرح الأشموني 61/2، وهم المروم 156/3.

بيت من الطويل، قال السيوطي: الأكرمان صفة لـ «عَمِي» و«خالي»
فَقُدِّمَتْ على أحد الموصوفين، وعلى ذلك استشهد به، وعلى هذا [فلا يكون مما
نحن فيه]⁽¹⁾ وهو الخبر، قيل: ولهذا قال: يُشْهَدُ⁽²⁾.

(وقد جَوَّزُوا في «أَنْتَ أَعْلَمُ وَزَيْدٌ» كَوْنِ «زَيْدٌ» مَبْتَدَأً حَذَفَ خَبْرَهُ)
تقديره: أَنْتَ أَعْلَمُ وَزَيْدٌ أَعْلَمُ، (وَكُونُهُ عَطْفًا عَلَى «أَنْتَ»، فَيَكُونُ خَبْرًا عَنْهُمَا)⁽³⁾
لأن اسم التفضيل هنا لا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ، [وقد مرَّ في الواو أنه استظهر كون
الواو في «أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكٌ» بمعنى بَاءِ الْجَرِّ]⁽⁴⁾.

(بيان كيفية التقدير)

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة [أراد بالجمع هنا ما فوق
الواحد بقرينة مثاله]⁽⁵⁾ (أو موصوفٍ وصفة مضافة، أو جازٍ ومجرورٍ مضمَرٍ عائدٍ
على ما يحتاجُ إلى الرابط فلا يُقَدَّرُ) جواب (إِذْ أُنْذِرُكَ) أي: الجار والمجرور
(حَذَفَ دَفْعَةً وَاحِدَةً)، كما قدَّرَه سيويه (بل على التدرّيج) كما ذهب إليه
الأخفش⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(فَالْوَاوُ⁽⁸⁾: مَحْوٌ: (كَالَّذِي يُخْشَى)⁽⁹⁾، أي: كَذَوْرَانٍ غَيْرِ الَّذِي.

والثاني⁽¹⁰⁾ كقولہ:

(1) في (س): (وعلى هذا يكون البيت مما فيه الكلام).

(2) انظر مع المراجع 156/3.

(3) في (س) بزيادة: أي: فيكون «أعلم» خبراً عن «أنت» وما عطف عليه.

(4) في (س): (وفيه أنه قد استظهر في بحث الواو أن يكون الواو بمعنى باء الجر في «أنت أعلم ومالك».

(5) في (س): (فلا بد من حل الجمع هنا على التقلب، أو على ما فرق الواحد حتى يستقيم مثاله).

(6) قد سبقت الإشارة إلى قول سيويه والأخفش في مبحث «الأشياء التي تحتاج إلى ربط»، وانظر الكتاب

1/386، ومعاني القرآن للأخفش 1/258.

(7) في (س) بزيادة: واختاره المصنف، وقد مرَّ تفصيله في الأشياء التي تحتاج إلى الرابط.

(8) في (س) بزيادة: أي: تقدير الأسماء المضافة.

(9) الأحزاب: 19.

(10) في (س) بزيادة: أي: تقدير الموصوف والصفة المضافة.

إذا قامنا نَضْوَعُ المسكُ منهما نسيم الصبَا جاءت يَرْبَا القَرْنُفَلِ

بيت من معلّقة امرأ القيس، وقبلة:

كَذَابِكَ مِنْ أُمِّ الْحَوِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمُّ الرَّبَابِ [بِمَاسِلٍ]⁽¹⁾

الدّأب العادة، والماسل بفتح السين جبل بعينه⁽²⁾، وضمير قامنا لأُمّ الحَوِثِ وأُمّ الرباب، ونَضْوَعُ المسك، أي: [انتشرت]⁽³⁾ رائحته، والربا الرائحة الطيبة، والقَرْنُفَلُ معروف، ونسيم الصبَا نصب على المصدر بتقدير موصوف وصفة مضافة (أي: نَضْوَعُ مثل نَضْوَعُ نسيم الصبا.

والثالث⁽⁴⁾: كقوله تعالى: (وَأَلْقُوا يَوْمَ لَا تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)⁽⁵⁾ أي: لا تجزي فيه، ثم حذفت «في» فَصَارَ: لا تجزيه، ثم حُذِفَ الضمير منصوباً، لا مخفوطاً، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة واحدة⁽⁶⁾، ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: «والثاني قولٌ لمحويٍّ آخر، وقال: أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش يجوز الأمران» انتهى⁽⁷⁾، وهو قول غريب، [وقد مرّ هذا فيما يحتاج إلى الرابط]⁽⁸⁾.

(ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن.

(1) ف (س): (بماسك).

(2) في (س) بزيادة: وبكرها ماء بعينه، والرواية بفتح السين.

(3) في (س): (إنتشار).

(4) في (س) بزيادة: يعني ما استدعي تقدير جار ومجرور مضمّن عائذ على ما يحتاج إلى الرابط.

(5) البقرة: 48.

(6) تقدّمت الإشارة إلى قول الأخفش وسيبويه، انظر ما تقدّم، وانظر بحث «الأشياء التي تحتاج إلى الرابط» الأمالي الشجرية 6/1، وانظر نقل المصنف لنص ابن الشجري في بحث الأشياء التي تحتاج إلى الرابط.

(7) ساقط من (س)، وبزيادة: والمخالفة بين الثقلين عن سيبويه والأخفش ظاهرة.

فَيَقْدَرُ في «ضربي زيداً قائماً»: ضربه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ، وأقلُّ تقديرًا، دون «إذا كان»، أو «إذا كان»، ويُقدَّر «اضرب» دون «أهين» أمر من الإهانة (في «زيداً اضربه».

فإنَّ مَنَعَ من تقدير المذكور معنى أو صناعة فاعل «مَنَعَ» قُدِّرَ مَا لَا مَانِعَ له، فالأوَّلُ⁽¹⁾ نحو: «زيداً اضرب أخاه» يُقدَّر فيه «أهين» دون «اضرب» [الأن]⁽²⁾ تقديره يؤدي إلى الأمر بـ «ضرب زيد»، والمقصود الأمر بـ «ضرب الأخ» [وفيه ما مرُّ في بحث «ما»]⁽³⁾ من أنَّ العرب محمَّون عن الخطأ في الألفاظ دون المعاني⁽⁴⁾، [ويُقلَّ عنه]⁽⁵⁾ أنه قال: لو قدرت العامل في «زيداً ضربت أخاه» لفظ «ضربت» لم يكن عندي بعيداً، ويكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي⁽⁶⁾، [واعتراض بأنه مخالف لما تقدم من أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق الم حذف، وبأنَّ الضرب المذكور ليس بكناية⁽⁷⁾، والجواب عن الأول إنه مشى هنا على رأي من لا يشترط التطابق المعنوي، وعن الثاني أنه محمول على المشاكلة]⁽⁸⁾ (فإن قلت: «زيداً أهين أخاه»، قُدِّرَ «أهين» والثاني⁽⁹⁾: نحو: «زيداً امرز به» تُقدَّر فيه «جاوز» دون «امرز»، لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم، إن كان العامل ممَّا يتعدى تارة بنفسه وتارة/ بالجار، نحو «نصَّح» في قولك: «زيداً 423 / ب

(1) في (س) بزيادة: مثال المانع المعنوي.

(2) في (س): (فإن).

(3) في (س): (وفيه بحث ما مر من...).

(4) انظر بحث «ما» في معني الليب 2/ 334.

(5) في (س): (ونقل عن المصنف).

(6) انظر حاشية الشمني 2/ 252.

(7) المعترض الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 252.

(8) في (س): (وفيه بحث، أمّا أوَّلاً فلاه يخالف ما سبق من شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق الم حذف، إلّا أن يقال: إنه مشى هنا على رأي من لا يشترط التطابق المعنوي، وأمّا ثانياً: فلاه الضرب المذكور ليس بكناية، إلّا أن يحمل على المشاكلة.

(9) في (س) بزيادة: أي: مثال المانع الصناعي.

«نَصَحَ» في قولك: «زيداً نصحتُ له» جازَ أَنْ يَقْدَرَ: «نَصَحْتُ زِيداً»، بل أولى من تقدير غير الملفوظ⁽¹⁾ مثل: «صادفتُ زيداً نصحتُ له»⁽²⁾.
(وَمَا لَا يَقْدَرُ فِيهِ مِثْلُ الْمَذْكُورِ لِمَنْعِ صِنَاعِي قَوْلِهِ:

أَلَيْهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونُكُمْ⁽³⁾)

إِذَا قُدِّرَ «دَلَوِي» مَنْصُوباً بِالْأَمْرِ مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ «دُونُكُمْ»
(فَالْقُدْرُ «خَلَّةٌ» لَأَ «دُونُكُمْ»، وَقَدْ مَضَى) [فِي رَابِعِ شَرْطِ الْحَذْفِ]⁽⁴⁾.
(وَقَوْلُهُ:

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَائِمَ⁽⁵⁾)

عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ لِعِيَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ⁽⁶⁾، صَدْرُهُ:

(1) فِي (س) بِزِيَادَةٍ: بَه.

(2) فِي (س) بِزِيَادَةٍ: فَإِنَّ التَّقْدِيرَ الْمَمْلُوظَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ يُرْجَعُ عَلَيْهِ.

(3) سَبَقَ تَحْقِيقُهُ فِي الشَّرْطِ الرَّابِعِ مِنْ شُرُوطِ الْحَذْفِ، وَفِي (س) بِزِيَادَةٍ: إِسْقَاطُ حَرْفِ النِّدَاءِ هُنَا فِي أَوَّلِهِ يُؤَيِّدُ أَنَّهُ نَصَفَ بَيْتَ مِنَ الرَّمَلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ.

(4) فِي (س): (وَقَدْ مَضَى فِي الشَّرْطِ الرَّابِعِ مِنْ شُرُوطِ الْحَذْفِ الثَّمَانِيَةِ).

(5) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ:

أَكْسَرُ وَأَخْسَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ

وَهُوَ لِلْعِيَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ فِي الْأَصْنَافِ ص 172، وَحِمَاةِ الْبَحْرِيِّ ص 64، وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ 10/7، 321/8، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحِمَاةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ 1700/4، وَيَلَا نِسْبَةَ فِي الْأَشْأَاءِ وَالنَّظَائِرِ 344/1، وَأَمَالِي بْنِ الْحَلَابِجِ 158/2، وَشَرْحُ الْأَشْعَرِيِّ 60/2.

(6) فِي (س) بِزِيَادَةٍ: السَّلْمِيُّ.

سَ بِن مَرْدَاسٍ هُوَ: أَبُو الْهَيْثَمِ عِيَّاسُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ عَبْدِ عَثْبَةَ بْنِ سَلِيمٍ، وَيُقَالُ لَهُ: أَبُو الْفَضْلِ، شَاعِرٌ غَضْرَمٍ، وَهُوَ أَحَدُ فُرْسَانَ الْجَاهِلِيَّةِ وَشُعْرَانِهِمُ الْمَعْدُودِينَ، وَأَمَّا

أَنْظَرَ طَبَقَاتِ بْنِ سَلَامٍ ص 29، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ص 184، وَالْمَوْشَعُ ص 106، 127.

أَكْرُ وَأَخْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ⁽¹⁾

والكُرُّ الرجوع، والحمايَةُ المنع، والحقيقة ما يحقُّ على الرجل أن يجنيه، والقوانس جمع «قونس» وزان «كُونُر» يُطلق على أعلى البَيْضَةِ من الحديد، وعلى عَظْمٍ ناتٍ بين أذني القَرْسِ (الناصب فيه فعل محذوف) [هو «تَضْرِبُ» بدلالة «أَضْرَبُ»]⁽²⁾ (لا اسم تفضيل محذوف، لأنَّا قَرَرْنَا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يَعمَلُ فيه المقدَّر) [لأن «أَفْعَلَ مِنْ»]⁽³⁾ لا يعمل إلا في النكرات.

(وقولك: «هذا مُعْطِي زيدٍ أمسٍ درهماً» التقدير: أعطاه، ولا يُقدَّر اسم فاعل، لأنك إنما قَرَرْتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّد من «ال»، وقال بعضهم في قوله تعالى (لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا)⁽⁴⁾: إن الواو للقسَمِ⁽⁵⁾، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجب أن يُقدَّر: والذي فَطَرْنَا لا نُؤْثِرَكَ، لأن القسم لا يُجابُ بـ«لن»، إلا في ضرورة كقول أبي طالب:

والله لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حتى أَوْسَدَ فِي التَّرَابِ ذَفِينًا⁽⁶⁾

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وقيله:

فلم أرَ مثلَ الحسي حَيًّا مصباحاً ولا مثلاً يومَ التقينا فوارساً

يقول: لم أرَ مثلاً عليه كالحَيِّ الذين صبحناهم، ولا مثلاً مثلاً يومَ لقيناهم، والمراد بالحَيِّ أعداءه، والمصباح الذي يؤثي صباحاً.

⁽²⁾ في (س): (الناصب فيه فعل محذوف دلَّ عليه قوله: «أَضْرَبُ» وهو «تَضْرِبُ» علي صيغة المضارع التكلم).

⁽³⁾ في (س): (وذلك لأن «أَفْعَلَ» الذي يَتَمُّ بِهِ «مِنْ»).

⁽⁴⁾ طه: 72.

⁽⁵⁾ قال أبوحيان في البحر المحيط 6/ 243: «قيل: الواو للقسَمِ، وجوابه محذوف...».

⁽⁶⁾ والشاهد في وقوع «لن» جواباً للقسَمِ في الضرورة.

تقدم شرحه في «لن»⁽¹⁾.
 ((وقال الفارسي ومتابعيه في (واللأني لَمْ يَحْضَنْ)⁽²⁾: التقدير: فعدنهن
 ثلاثة أشهر⁽³⁾، وهذا لا يَحْسُن وإن كان ممكناً؛ لأنه لو صُرِّحَ به اقتضت الفصاحة
 أن يقال: كذلك ولا تُعاد الجملة ثانية⁽⁴⁾)).

(إذا ذَاكَ الأمرُ بين كَوْنِ المَحْدُوفِ مبتدأ وكونه خبراً فأَيُّها أَوْلَى؟
 قال الواسطي⁽⁵⁾: الأولى كَوْنُ المَحْدُوفِ المبتدأ؛ لأن الخبرَ محطُ الفائدة،
 وقال العبدى⁽⁶⁾: أحد بن بكر⁽⁷⁾ تلميذ السيرافي، مات ست وأربعمائة (: الأولى
 كونه الخبر؛ لأن التجوُّز في آخر الجملة أسهل)، قيل: هنا سؤال أوردته بعض
 الفضلاء وهو: كيف جاز في كلام واحد أن يقدَّر المسند تارة، والمسند إليه أخرى
 على وجوه مختلفة؟ والجواب أن ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن، فباعتبار كل
 قرينة يتعين محذوف⁽⁷⁾، (نقل القولين إيراداً⁽⁸⁾)، حسين بن بدر، مات سنة إحدى
 وثمانين وستمائة⁽⁹⁾).

(ومثال المسألة: (فَصَبَّرَ جَمِيلَ)⁽¹⁰⁾، أي: شأني صَبَّرَ جميل، أو صَبَّرَ
 جميل أشمل من غيره)، الأحسن تقدير: صبر جميل لي؛ لأنه مصدر، والأصل فيه

(1) انظر بحث «لن» شاهد رقم (464).

(2) الطلاق: 4.

(3) الإيضاح: 94.

(4) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من منفي اللبيب 709/2.

(5) والواسطي هو: القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور، ويكنى أبا محمد، لحوقاً، لغوياً، أديباً فاضلاً، أخذ
 عن ابن شبيب، وحباه الله بن أيوب، توفي سنة 626 هـ صنف شرح للمع، وشرح التصريف للمروكي،
 وشرح المقامات على حروف المعجم. فوات الوفيات 129/3، وبغية الرعاة 260/2، والأعلام 180/5.

(6) في (س) بزيادة: أحد أئمة النحاة.

(7) وقد تقدمت ترجمته.

(8) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 252/2.

(9) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ص 76، رسالة ماجستير بالجامعة الأسمرية (2006)، وانظر شرح
 للمع في النحو للواسطي ص 33.

(10) في (س) بزيادة: سنة 681.

(11) يوسف: 18، وتقدمت في الجهة الخامسة مما يدخل الاعتراض على المغرب من جهته.

النصب⁽¹⁾، وقد قرئ به كما في «الحمد لله»، وأشار بتقديم بيان حذف المبتدأ إلى أنه مرجح، وقد ذكر في [المطول]⁽²⁾ لترجيحه ستة أوجه⁽³⁾، وقد يقال: إن حذف الخبر هنا أجل، لأن المقصود الأظهر/ من الكلام وهو توطين النفس على الصبر، ويرجحه ورب واحد يعدل ألفاً.

(ومثله: (طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ)⁽⁴⁾)، أي: الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرْتَابُ فيها، ولا إيمان) أي: تصديق باللسان (لا يُوَاطِنُ القلبُ، أو طاعتكم طاعة معروفة، أي: عُرِفَ أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثلُ بكم من هذه الأيمان الكاذبة⁽⁵⁾) جَمْعُ يمين.

(ولو عَرَضَ ما يُوجِبُ التعيين عُمِلَ به، كما في «نِعَمَ الرجلُ زيدٌ» على القول بأنهما جملتان)، فعلية واسمية على أن «زيد» خبر مبتدأ محذوف وجوباً لا مبتدأ خبره محذوف كذلك (إذ لا يُحذف الخبر وجوباً إلا إذا سُدَّ شيء مسدده)، احترز بهذا القول [عن القول:]⁽⁶⁾ بأن «زيداً» مبتدأ مؤخر خبره «نعم الرجل»⁽⁷⁾ (ومثله «حبذا زيدٌ» إذا حُمِلَ على الحذف)، أي: على حذف المبتدأ، واحترز به [عن القول]⁽⁸⁾: بأن «زيداً» عطف بيان لفاعل «حب» وهو «ذا»⁽⁹⁾، [وعن القول]⁽¹⁰⁾: بأن «ذا» زائدة و«زيد» فاعل «حب»، [ذكره الهندي]⁽¹¹⁾.

(1) في (س) بزيادة: فالأصل: فاصبر صبراً جليلاً، عدَّلَ إلى الرفع لإفادة الدوام، والشائع في العدول جمل معمول الفعل خبراً عن المصدر.

(2) في (س): (صاحب المطول).

(3) المطول ص 142.

(4) النور: 53.

(5) وفي (س) بزيادة: يعني في قوله تعالى: (واقسموا بالله جهد أيمانهم)، قل: لا تقسموا طاعة معروفة.

(6) في (س) بزيادة: يفتح الهزء.

(7) في (س): (على قول من قال).

(8) هذا مذهب سيويه والأخفش، انظر الكتاب 2/ 176.

(9) في (س): (ما قيل).

(10) انظر الارتشاف 4/ 2060.

(11) في (س): (أو قيل).

ساقط من (س).

- في الارتشاف 4/ 2060 «ذهب ذرزد إلى أن «ذا» صلة يعني زائد».

(وجزم كثير من النحويين في نحو: «عَمَرَكَ لَأَفْعَلَنَّ» و«أَيْمَنُ الله لَأَفْعَلَنَّ» بأنَّ المحذوف الخبر. وَجَوَزَ ابن عصفور كونه مبتدأ؛ ولذلك لم يَعُدْهُ) أي: القسم (فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيينه عنده ولذلك قال: «والتقدير: إمَّا قسمي أَيْمَنُ الله، وأَيْمَنُ الله قسم قسم لي»، انتهى⁽¹⁾).

ولو قُدِّرَتْ: أَيْمَنُ الله قسمي لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح) تقدم تفصيله في الباب الرابع⁽²⁾.

(إذا دَارَ الأمرُ بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى⁽³⁾).

لأنَّ المبتدأ عَيْنُ الخبر؛ فالمحذوف عَيْنُ الثابت؛ فيكون حذفاً كلاً حَذَفَ، فأمَّا الفعلُ فإنه غير الفاعلِ، اللهم إلا أن يَعْتَضِدَ الأولُ) أي: حذف الفعل وإبقاء الفاعل (برواية أخرى) حاصلة (في ذلك الموضع، أو بموضع آخر) [أي: في موضع غير الموضع الأول]⁽⁴⁾ (يشبهه) صفة «آخر» [أو بموضع]⁽⁵⁾ آت على طريقته، أي: مطابق جَارٍ على طريقة الأول⁽⁶⁾، (فالأول كقراءة) شعبة (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا)⁽⁷⁾ (بفتح الباء) مبنياً للمفعول، (وقراءة ابن كثير) (وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)⁽⁸⁾ (بفتح الحاء)⁽⁹⁾، (والتلاوة فيه كذلك» بدون الواو، (وقراءة بعضهم) (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُتِلُوا

(1) أي: كلام ابن عصفور، وانظر شرح الجمل لابن عصفور 532/1، 533، والارتشاف 3/1090.

(2) انظر الباب الرابع، معنى اللبيب 521/2، 522.

(3) في (س) بزيادة: نحو: «زيد» جواباً لمن قال: مَنْ قَامَ؟، فإن إعرابه خبراً مبتدأ محذوف، والتقدير: القائم زيداً أولي من إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: قام زيد.

(4) في (س): (وحاصله في موضع غير الموضع الأول).

(5) في (س): (وحاصله).

(6) في (س) بزيادة: فالأول، أي: حذف الفعل وإبقاء الفاعل لتقوية برواية أخرى في ذلك الموضع.

(7) النور: 36.

(8) - في النشر في القراءات العشر 332/2 «قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء مجهلاً وقرأ الباقون بكسرهما» الشورى: 3.

(9) - انظر النشر في القراءات العشر 367/2، والتيسير ص 157.

في (س) بزيادة: وفيه أن.

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُ هُمْ⁽¹⁾ بِنَاء «رُئِنَ» للمفعول، وَرَفَعَ القتل) على أنه نائب فاعل «رُئِنَ» (والشركاء) [على أنه فاعل محذوف]⁽²⁾ [كما سيأتي]⁽³⁾، (كقوله:

لِيَنَّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ⁽⁴⁾
.....

صدر بيت من الطويل، عجزه:

وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطْبِخُ الطُّوَانِحُ⁽⁵⁾

عزاه الرضي للحارث بن نهيك النهشلي⁽⁶⁾، والتفتازاني لضرار بن نهشل⁽⁷⁾ [يرثى به أخاه يزيد بن نهشل]⁽⁸⁾ «الضارع» الدليل⁽⁹⁾، والمختبِط [المحتاج،

(1) الأنعام: 137.

- وهي قراءة ابن عامر، انظر النشر 2/ 263، والتيسير ص 88.

- وهي قراءة ابن عامر، انظر النشر 2/ 263، والتيسير ص 88.

(2) في (س): (على حذف الفعل وإبقاء الفاعل، أي: زينة شركاؤهم).

(3) ساقط من (س).

(4) صدر بيت من الطويل عجزه:

وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطْبِخُ الطُّوَانِحُ

وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب 6/ 241، والكتاب 1/ 288، وشرح الفصل 1/ 80، ونهشل بن خري في خزنة الأدب 1/ 297، وضرار بن نهشل في الدور 1/ 358، ومعاهد التنصيص 1/ 202، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر 2/ 345، وأما ابن الحاجب 2/ 149، والخصائص 2/ 353، وشرح الأشموني 1/ 306، ولسان العرب (ط و ح) 2/ 536، والشاهد في «ضارع» حيث رفع مقدر أي: يبكي ضارع.

(5) في (س) بزيادة: قال نهشل بن خري.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 198، 3/ 418.

- والحارث بن نهيك النهشلي: شاعر جاهلي، انظر خزنة الأدب 3/ 305، ومعاهد التنصيص

1/ 202، ومعجم الشعراء د. عفيف ص 64.

(7) المطول ص 144.

- ضرار بن نهشل: لم أعثر على ترجمته.

(8) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: وبعضهم لمزد، وأبو عبيدة مهلهل يرثي به أخاه يزيد بن نهشل، وقوله:

جَدْتُ نَسَبِي عَلَيْهِ الرَوَائِحِ

إِذَا ظَنَّ بِأَخِيرِ الْأَكْفِ السَّحَائِحِ.

لمعمرى لسن أمسى يزيد بن نهشل

لقد كان ممن يبط الكف بالندی

(9) في (س) بزيادة: واللام تتعلق به، ويجوز أن يكون بمعنى «عند».

وقال النحاس: ⁽¹⁾ «هو طالب المعروف» ⁽²⁾، و«من» للإبتداء، / أو للتعليل ⁽³⁾، ⁽⁴⁾ وتطيح من الإطاحة، أي: تذهب وتهلك بمعنى الماضي، عدل إلى المضارع لحكاية الحال، والطوائع جمع مطبحة على غير قياس، (فيمر رواه مبنياً للمفعول) احترز به عن رواية الأصمعي ⁽⁴⁾ بنصب «يزيد»، و«لبيك» معلوماً فإنه لا شاهد فيه حيثن، وقيل: لا دليل في البيت أصلاً، لجواز أن يكون «يزيد» منادى، و«ضارع» فاعل «لبيك»، أو نائباً عنه، أي: يا يزيد يجب بعدك، أي: ييكى الدليل والمحتاج، فإنهما قد هلكا بهلاكك ⁽⁵⁾، لكن التوجيه الأول أولى؛ لأنه لما ظهر «ضارع» فاعلاً في رواية الأصمعي استحق أن يقدر فاعلاً في رواية غيره لتستويًا، ولأن «يزيد» في رواية المعلوم منصوب لا مضموم حتى يكون منادى.

(فإن التقدير: يُسبِّحُهُ رجالٌ، [وَيُوجِبُهُ] ⁽⁶⁾ الله، وَرِثَتُهُ شركاؤهم، وَيَكْبَهُ ضَارِعٌ)، هذا ⁽⁷⁾ أنسب بالسؤال المقدر، وهو مَنْ ييكبه؟ وقدر الزغشري: «[لبيك]» ⁽⁸⁾ «ضارع»، قال الشريف: هذا أنسب بالمعنى ⁽⁹⁾، [قال صاحب الأطول] ⁽¹⁰⁾: الأبلغ تقدير صارع لخصومة ييكبه، ولفظ البيت امر، ومعناه التحسر على قوت يزيد ⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ ساقط من (س).

⁽²⁾ استشهد النحاس بهذا الشاهد في أربع مواضع، لكن ما نسب إليه الشارح لم أجده عنده، انظر إعراب القرآن للنحاس 76/2، 98، 139/3، 193. وكذلك الحال في شرح أبيات سيويه للنحاس ص 963.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: متعلق به، ومما تحتمل ثلاثة أوجه.

⁽⁴⁾ انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعني 306/1، والدرر 359/1.

⁽⁵⁾ وهذه الرواية هي الثانية عند العسكري، وعد الرواية الأولى غلطاً، انظر ما يقع فيه التطحيف والتحرير ص 208، وخزانة الأدب 297/1.

⁽⁶⁾ في (س): (يوجب).

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: التقدير.

⁽⁸⁾ في (س): (لييكبه) وهو الصواب كما في شرح المفصل لابن يعيش 80/1.

⁽⁹⁾ في الأطول 440/1... قال السيد السند هو أنسب بالمعنى....

⁽¹⁰⁾ في (س): (قال بعض المحققين).

⁽¹¹⁾ الأطول 439/1.

(ولا تُقدَّر هذه المرفوعات مبتدئات حُذِفَتْ أَخْبَارُهَا⁽¹⁾) قيل: في العبارة⁽²⁾ قلب، فإن المرفوعات أخبار حُذِفَتْ مُبتدئاتها، لا مُبتدئات حُذِفَتْ أخبارها⁽³⁾، وَرَدُّ بَأَنِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا [ليس]⁽⁴⁾ نفى كَوْنِ المرفوعات مبتدئات⁽⁵⁾، والباقي أخبارها؛ [بل نفى كونها مبتدئات حُذِفَتْ أخبارها]⁽⁶⁾، [وفيه أنه لا يناسب ما تقدّم من كون المحذوف فعلاً، والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالأولى أن يحمل كلام المصنف على استئناف كلام لم يذكره أو لا، بقرينة إيراد قوله تعالى: (لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)⁽⁷⁾ فيما بعد]⁽⁸⁾.

(لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل) وفيه ردّ لما نقله أبوالبقاء من أن التقدير: فيها رجال⁽⁹⁾.

(والثاني) أي: حذف الفعل وإبقاء الفاعل لتقوية بموضع آخر يشبهه (كقوله تعالى: (وَلْتَن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)⁽¹⁰⁾ فلا يُقدَّر: لَيَقُولُنَّ: الله خلقهم) على أن [اسم الله]⁽¹¹⁾ مبتدأ حذف خبره، (بل خلقهم الله) على أنه فاعل محذوف (لجيء ذلك في شبه هذا الموضع، وهو (ولتن سألتهم من خلق

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل، وفيه ردّ لما ذكره أبوالبقاء في الآية الأولى من أنه قيل: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: المسيح الدجال.

⁽²⁾ في (س): (عبارة المصنف).

⁽³⁾ قاله الدمامي، انظر حاشية الشعي 252 / 2.

⁽⁴⁾ ساقط من (س)، وهو يوافق نص الشعي في المصنف، ولعله الصواب.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: حذفت أخبارها لا نفى كونها مبتدئات.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ - رده الشعي في حاشية الشعي 252 / 2.

⁽⁸⁾ الزخرف: 87.

⁽⁹⁾ في (س): (وإن كل منهما بحث، وإن في الأول قدر القلب هنا غير مناسب لعدم اشتغاله على نكتة مقبولة، وإن في الثاني فلأنه خارج عما الكلام فيه، فالأولى أن يحمل كلام المصنف على الاستئناف).

⁽¹⁰⁾ ساقط من (س).

⁽¹¹⁾ - وانظر قول أبي البقاء في التبيان 250 / 2.

⁽¹²⁾ الزخرف: 87.

⁽¹³⁾ في (س): (لفظ الجلالة).

السموات والأرض ليقولن خَلَقْنَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ⁽¹⁾ [كأنه]⁽²⁾ عدل عن المشهور في ترجيح تقدير الفعل، وهو أن السؤال عن الفاعل، وأن القرينة فعلية [أولئ]⁽³⁾، [لما يرد عليه]⁽⁴⁾ أن السؤال ليس عن الفاعل النحوي⁽⁵⁾، بل عمن صدر عنه الفعل⁽⁶⁾، والقرينة [إنما تطلب تقدير]⁽⁷⁾ الفعل [لا]⁽⁸⁾ اسم الفاعل، وإجاب الفتازاني بأن حل الكلام على جملة أولئ من جملة على جملتين، لما فيه من الزيادة، وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية⁽⁹⁾، وردّه الشريف أولاً: بأن تلك الزيادة تشتمل على تقوية الإسناد ومطابقة/ الجواب للسؤال، فالحمل على الجملتين أولئ⁽¹⁰⁾، وثانياً: بأن الكلام في [الجملة]⁽¹¹⁾ الباعثة على ترك المطابقة، ثم 1/425 قال: والحق في الجواب أن [يقال]⁽¹²⁾: السؤال جملة اسمية صورة، وفعلية حقيقية، بيان ذلك أن قولك: «مَنْ قام؟» أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد؟، ولما أريد الاختصار وضعت كلمة «مَنْ» دالة إجمالاً على تلك الدورات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام، ولهذا وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة وهي في الحقيقة فعلية، فنُبّه بإيراد الجواب فعلية على أصل السؤال، فالمطابقة حاصلة، ولم يترك ذلك التنبيه إلا إذا منع منه مانع، كما في قوله تعالى:

(1) الزخرف: 8.

(2) في (س): (لعله).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (لما اعترض عليه).

(5) في (س): بزيادة: إذ لا معنى له.

(6) في (س): بزيادة: فيستوي في نفسه تقدير الفعل والفعلية، أو تقدير الفعلية أول لبطابق السؤال، لأنه جملة اسمية.

(7) في (س): (لا تطلب إلا تقدير...).

(8) في (س): (دون).

(9) المطول ص 144.

(10) في (س): بزيادة: وفيه أن المقام ليس مقام التقرية والمطابقة الفعلية.

(11) في (س): (الجملة)، وفي هامش المطول للسيد الشريف «الحكمة».

(12) ساقط من (س).

(قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ)⁽¹⁾، فإن قصد [الاختصار]⁽²⁾ هنا أوجب تقديم المسند إليه، وأما قوله تعالى: (لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُ عَزِيزُ الْعَلِيمِ)⁽³⁾، فقد وَزَدَ على الأصل إذ لا مانع فيه⁽⁴⁾، قال [صاحب الأطول]⁽⁵⁾ المسند المحذوف في الأكثر الفعل كهذه الآية⁽⁶⁾، لأن السؤال عن الفاعل المطلق، فالسائل خالي الذهن عما يلقي إليه المجيب، فلا يحتاج إلى تقوية الحكم، فلا ينبغي تقديم المسند إليه المفيد للتقوى، [وربما يكون فعلية خبر مبتدأ على المذكور، لاقتضاء المقام قصد التخصيص في الجواب]⁽⁷⁾، كما في قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ)⁽⁸⁾ فيقدم المسند إليه، فمن قال: المقدّر مطلقاً هو الفعل، [وجعله الشارح]⁽⁹⁾ مذهب جمهور النحاة غفل لا كمن قال: المحذوف مطلقاً هو الخبر، لأن رعاية المطابقة أمر مهم، والسؤال جملة اسمية، [والشارح غفل أيضاً]⁽¹⁰⁾، حيث أثبت مذهب الجمهور بأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية، لأنك عرفت أنه يختلف⁽¹¹⁾، (وفي مواضع)، أي: ولجئنا حذف الفعل وإبقاء الفاعل في مواضع (آية على طريقته نحو: (قَالَتْ مَنْ أَبْنَاكَ هَذَا قَالَ بُنَايَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)⁽¹²⁾)، (قَالَ مَنْ يُخِي الْعِظَامَ وَهِيَ رِيمٌ قُلْ يُخِيهَا

(1) الأنعام: 64.

(2) في (س): (الاختصاص)، وهو الصواب.

(3) الزخرف: 9.

(4) انظر هامش المطول للسيد الشريف ص 144.

(5) في (س): (بعض المحققين).

(6) في (س) بزيادة: وربما يكون فعلية خبر مبتدأ على طبق المذكور، فإنه في الأكثر الفعل كهاتين الآيتين، وكقوله تعالى: (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ)، وذلك.

(7) في (س): (وربما يقتضي المقام قصد التخصيص في الجواب).

(8) الأنعام: 64.

(9) في (س): (وجعله التفاضلي).

(10) - وانظر قول التفاضلي في المطول ص 144.

(11) في (س): (وكذا غفل التفاضلي).

(12) الأطول 1/ 437، 438.

(12) التحريم: 3.

الذي أنشأها⁽¹⁾، ولم يقل: العليم الخبير نباتي، والذي أنشأها أول مرة يُحيها حتى تكون جملة اسمية، ولهذا قال في الآية الأولى: خلقهم الله.

(إذا دار الأمرين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: (أَحْجَاجُونِي)⁽²⁾ و(تَأْمُرُونِي)⁽³⁾ فيمن قرأ بتون واحدة⁽⁴⁾، وهو قول أبي العباس، هذا يطلق على المبرد عند البصرية وعلى ثعلب عند الكوفية، (وأي سعيد) السيرافي، (وأي علي وأبي الفتح، وأكثر المتأخرين، وقال سيويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى⁽⁵⁾.
الثانية: نون الوقاية مع نون الإنثاء في نحو قوله:

يَسْؤُ الْفَالِيَاتِ إِذَا قَلْنِي⁽⁶⁾

.....

(1) يـ: 78، 79.

(2) الأنعام: 80.

(3) الزمر: 64.

(4) في السير ص 86: «نافع وابن عامر بخلاف عن هشام «الحاجوني» بتخفيف النون والباقون بتشديد» وفي ص 154 «وابن عامر «تأمروني» بتوئين الأولى مفتوحة ونافع بواحدة والباقون بواحدة مشددة». وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 259، 363.

(5) المنتقب 1/ 250، والكتاب 3/ 519، وفي شرح التسهيل لابن مالك 1/ 52، «وفي المحذوف خلاف، فافكر المتأخرين على أن المحذوف في التخفيف نون الوقاية، وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح...»، وفي الحجة لأبي علي 3/ 334: «لا يبرز أن تكون المحذوف الأولى، فينتي الفعل بلا فاعل، كما لا تحذف الأولى في «الحاجوني» لأنها إعراب».

(6) لعمر بن معد يكرب في خزنة الأدب 5/ 361، والدرر 1/ 111، وشرح أبيات سيويه 2/ 202، ولينصاح شواهد الإيضاح 1/ 282، والكتاب 3/ 520، ولسان العرب (ف ل ي) 15/ 163، وبلا نية في الأشياء والنظائر 1/ 85، وشرح المفصل لابن يعيش 3/ 91، ولسان العرب (ح ي ج) 2/ 246.

- عمرو بن معد يكرب هو: أبو نود عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس البصرة، أسلم سنة 9 هـ وشهد اليرموك والقادسية، كان أبي النفس عصيها، فيه قسوة الجاهلية، وله شعر جيد، توفي سنة 21 هـ.

- الشعر والشعراء ص 235، وخزانة الأدب 1/ 334، والأعلام 5/ 86.

عجز بيت من الوافر لعمر بن معد كرب، صدره:

تراه كالثغام يُعلُّ منكاً

[تراه، أي: / شعر الرأس]⁽¹⁾، كالثغام مفعول ثانٍ لـ «تري» أو حال [من 425 / ب الهاء]⁽²⁾ تقدم معناه في فصل «ما»، ويُعلُّ [مجهول]⁽³⁾ نائب فاعله ضمير الشعر من العلل وهو الشرب الثاني فكأنه يترك فيه المسك مرة بعد مرة، ويسوء يحزن، والغالبات بالغاء جمع فالية من قلى الشعر إذا أخذ القمل منه⁽⁴⁾، وأصل قَلَيْني قَلَيْتني، فحذفت منه نون الوقاية، (هذا هو الصحيح).
(وفي البسيط) اسم كتاب في النحو لضيء الدين بن العليج (أله مُجمَع عليه)⁽⁵⁾؛ لأن نون الفاعل لا يَلِيقُ بها الحذف، ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه⁽⁶⁾ (ويردّه أن الفاعل لا يحذف عنده)⁽⁷⁾.
(الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارعة في نحو: (تار تُلْطَى)⁽⁸⁾، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ)⁽⁹⁾: يَضَعُفُ كَوْنُ «تَوَلَّوْا» فعلاً مضارعاً، لأن حرف المضارعة لا يحذف⁽¹⁰⁾. انتهى، وهذا فاسد؛

(1) صافط من (س).

(2) في (س): (من ضمير «تراه» العائد للشعر).

(3) في (س): (على بناء المفعول).

(4) في (س) بزيادة: من باب «علم».

(5) انظر نص البسيط في المساعد 98/1.

(6) شرح التسهيل 52/1، والكتاب 520/3.

(7) في (س): (وهذا يخالف لما قرره البصريين من أن الفاعل لا يحذف).

(8) الليل: 14.

(9) آل عمران: 63.

(10) انتهى قول أبي البقاء حيث قال في البيان 217/1: «يجوز أن يكون اللفظ ماضياً، ويجوز أن يكون مستقبلاً تقديره: يتَوَلَّوْا، ذكره النحاس، وهو ضعيف، لأن حرف المضارعة لا يحذف». وانظر إعراب القرآن للنحاس 383/1.

لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي⁽¹⁾، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: (ناراً تلظى)) [فإنه لو كان ماضياً]⁽²⁾ لوجب أن يقال: تلظت، لإسناده إلى ضمير المؤنث، كما مر في الجهة الخامسة⁽³⁾ ((ولقد كنتم تمنون الموت)⁽⁴⁾) فإنه لو لم يكن مضارعاً لم تلحقه نون علامة الرفع.

(الرابعة: نحو: مَقُولٌ وَصَبَّحَ، المحذوف منهما واو المفعول)، لأنها زائدة وقرينة من الطرف (والباقي عين الكلمة) هذا عند سيويه والخليل (خلافاً للأخفش⁽⁵⁾) [فإنه قد عكس]⁽⁶⁾؛ لأن واو مفعول زيدت لمعنى، وثمره الخلاف تظهر في مقروء إذا خففت، [فعلى قولهما]⁽⁷⁾ تقول: مقروء بتشديد الواو.

(الخامسة: نحو: إقامة واستقامة، المحذوف منهما أَلِفُ الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة) هذا عند الجمهور (خلافاً للأخفش⁽⁸⁾) أيضاً، وإنما أورد هذه المسألة والتي قبلها على سبيل الاستطراد⁽⁹⁾، وإلا فليست من الإعراب في شيء، (وقيل)⁽¹⁰⁾: تنميماً للصناعة بما ليس منها⁽¹¹⁾.

(1) انظر رأي هشام في شرح الأشموني 565/2.

(2) في (س): (لو لم يكن مضارعاً) وهو الصواب كما في الشنقي 254/2، وهذا ما يقتضيه السياق، ثم إن هذه العبارة وما بعدها ذكرها بعد الآية الثانية وهي «ولقد كنتم تمنون الموت».

(3) انظر الجهة الخامسة، معني اللبيب 653/2.

(4) آل عمران: 143.

(5) انظر الكتاب 340/4، والمنصف لكتاب التصريف 287/1.

(6) ساقط من (س)، ويزيادة: فإنه ذهب إلى أن المحذوف هو عين الكلمة.

(7) في (س): (فعلى مذهب سيويه والخليل).

(8) انظر المنصف لكتاب التصريف 291/1.

(9) في (س) بزيادة: لا على سبيل الأصالة.

(10) في (س): (وقد يقال).

(11) قاله ابن الرومي، كذا في هامش المخطوط.

(السادسة: نحو):

يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبِيلُ⁽¹⁾

بعض بيت من مشطور الرجز، عزاه صاحب المفصل لولد جرير⁽²⁾،
والسيوطي لعبدالله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم⁽³⁾ كان يتيماً في حجره فحملة
على رحله، فسار يقول:

يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبِيلُ تناول الليل عليك فانزل

اليَعْمَلَاتِ جمع يَعْمَلَة، وهي الناقة القوية الحمولة، والذَّبِيلُ⁽⁴⁾ جمع ذابيل
بمعنى ضامر، (يَقْتَحِجُهَا، و):

بين ذراعَي وجهه الأسد⁽⁵⁾

(1) صدر بيت من الرجز، عجزه:

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

.....

وهو لعبدالله بن رواحة في خزانة الأدب 2/ 265، والدرر 2/ 379، وشرح أبيات سيره 2/ 35، وشرح
شواهد المغني 1/ 433، 2/ 855، ولبعض بني جرير في الكتاب 2/ 206، وشرح المفصل 2/ 10، وبلا
نسبة في المقتضب 4/ 230، وشرح الأشموني 2/ 154، لسان العرب (ع م ل) 3/ 476، والشاهد في أن
النادي وقع مكرراً في حالة الإغافة فيجوز في الأول الضم والفتح، ويتبعان النصب في الثاني، وحذفت ياء
المادة من الثاني.

(2) شرح المفصل لابن يمين 2/ 10.

(3) شرح شواهد المغني 2/ 855.

زيد بن أرقم هو: زيد بن أرقم الخزرجي الأنصاري، صحابي، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبعة
عشر غزوة، وشهد صفين مع علي، مات بالكوفة سنة 68 هـ. له في كتب الحديث سبعون حديثاً.
انظر تهذيب التهذيب 4/ 394، وخزانة الأدب 2/ 265، والأعلام 3/ 56.

(4) في (س) بزيادة: بغضم المعجمة والتشديد.

(5) عجز بيت من المنرح، صدره:

يَا سِنَّ رَأَى غَارِضاً أَنْزُرْ بِهِ

ولقد تقدم تخريجه، والشاهد فيه حذف المضاف إليه من الأول أي بين دراعي الأسد.

تقدّم شرحه في أوّل الباب الثاني⁽¹⁾ «وهذا هو الصحيح»⁽²⁾ خلافاً للمبرد⁽³⁾ فإنه ذهب إلى أن الحذف من الأوّل لا الثاني فراراً من التقديم والتأخير، ومن الفصل بين المتضايين./

(السابعة: نحو: «زيد وعمرّو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأوّل لسلامته من الفصل⁽⁴⁾، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو:

يا زيدا زيدا يغفلت الذئب

أن الحذف من الثاني⁽⁵⁾ مقتضى كلام الرضي أنه لا حذف فيه عند سيبويه، فإنه قال: أمّا الضم في الأوّل فواضح لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني عطف بيان، وأمّا نصب الأوّل⁽⁶⁾ فقال سيبويه: إن الثاني⁽⁷⁾ مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي، وجاز الفصل بينهما بالتأكيد اللفظي، وإن لم يميز إلا في الضرورة وإلا في الظرف، لأنه لما كرر اللفظ الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول، وكأنه لا فصل هناك⁽⁸⁾.

(قال ابن الحاجب: «ولمّا أُخترَضَ بالمضاف الثاني بين المتضايين ليقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً عما ذهب، وأمّا هنا)، أي: في نحو: زيد وعمرّو قائم، (فلو كان «قائم» خبراً عن الأوّل لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة

(1) انظر أوّل الباب الثاني في الجملة الصفري والكبرى، معني اللب 438/2.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر المنتجب 4/230.

(4) الكتاب 2/206.

(5) الكتاب 2/206.

(6) أي: «نجم» في قول الشاعر:

بنا نسم نسم عليّ لأبنا لكم

لا بليستكم في سواي عمر

(7) أي: «نجم» الثاني.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية 1/385، 386.

تدعوا إلى تأخيرها؛ إذ كان الخبر يُحذف بلا عوض، لمحو: «زيد قائم وعمرو» من غير نُجَح في ذلك»⁽¹⁾ انتهى. وقيل أيضاً: «كُلُّ من المتبدئين عامل في الخبر» هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين، صرح به ابن عقيل⁽²⁾، (فالأولى لإعمال الثاني لِقَرِيهِ⁽³⁾)، قيل: جعل هذا القائل ذلك من باب التنازع، ولم يجره الجماعة، كأنه أراد بها الأخفش وابن السراج والرماني، فإنهم ذهبوا إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر معاً⁽⁴⁾، (ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في المسألة الإضافة) [كما في البيتين]⁽⁵⁾، فإن المضاف عامل في المضاف إليه، فبني أن يُحذف من الأول ويعمل الثاني.

تنبيه

الخلاف إنما هو في التردد، وإلا فلا تردد في أن الحذف من الأول في قوله:

لَحْنُ بَمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بَمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ⁽⁶⁾

(1) انظر شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 244.

(2) المساعد 1/ 205.

(3) في (س) بزيادة: على أنه غثار البصريين في التنازع.

(4) انظر رأي الأخفش والرماني في الارتشاف 1/ 1085، والهمع 1/ 364، والمساعد 1/ 205، ورأي ابن السراج في الأصول 58/ 58.

- وفي (س) بزيادة: وضُغِفَ بأن الأفعال أقوى العوامل، وليس منها ما يعمل رفعين من دون اتباع أولى بأن لا يعمل رفعين.

(5) في (س): (مثل البيتين السابقين).

(6) البيت لقيس بن الخطيم في الدرر 2/ 349، والكتاب 1/ 75، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر 1/ 16، وشرح أبيات سيويه 1/ 293، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 152، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 60، 2/ 50، والشاهد فيه هو حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، أي: لحن بما عندنا وراضون.

بيت من المنسرح لقيس بن الخطيم الأوسي⁽¹⁾، شاعر جاهلي⁽²⁾، «نحن» مبتدأ حُذِف خبره⁽³⁾، أي⁽⁴⁾: راضون بما عندنا، وقد أشار إلى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بضمير المتكلم مع الغير، تعظيماً لشأنه⁽⁵⁾، «والرأي مختلف» جملة حالية، (وقوله:

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فُتَيْي وَأَتَمَّا وَإِنْ لَمْ تُبَوِّحَا بِالْمَوَى دَنْفَانِ⁽⁶⁾)

تقدم شرحه في أقسام العطف⁽⁷⁾.

(ومن الثاني⁽⁸⁾: قوله تعالى: (قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ)⁽⁹⁾، يعني أن⁽¹⁰⁾ «لا يأتون» جواب قسم محذوف دلّ عليه اللام الماطئة (إذ لو كان الجواب للثاني)، أي: للشرط (لَجُزِمَ) بإسقاط نون الجمع، وقيل: جواب للشرط، ولم يجزم، لأن الشرط ماضٍ، وذكره أبو البقاء⁽¹¹⁾، وفيه أن هذا مسلم لولا اللام الماطئة، كما في قوله:

(1) قيس ابن الخطيم الأوسي هو: أبو يزيد قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، شاعر الأوس، واحد صناديدها،

أدرك الإسلام، ولم يُسلم، عذّه ابن سلام من شعراء القرى، توفي سنة 2 ق هـ.

انظر طبقات ابن سلام ص 87، وخزانة الأدب 23/7، والأعلام 205/5.

(2) في (س) بزيادة: وقيل: لمعرو بن امرئ القيس الأنصاري.

(3) في (س) بزيادة: يدل عليه خبر المبتدأ الثاني.

(4) في (س) بزيادة: نحن.

(5) في (س) بزيادة: وجملة.

(6) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 1/144، وشرح التسهيل لابن مالك 50/2، وشرح

شواهد المغني 2/866، وأوضح المسالك 1/362 والشاهد فيه هو حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني

عليه، تقديره: فاني دنف وأتَمَّا دَنْفَانِ.

(7) انظر مبحث أقسام العطف شاهد رقم (723).

(8) في (س) بزيادة: ولا تردد في أن الحذف من الثاني.

(9) الإسراء: 88.

(10) في (س) بزيادة: قوله تعالى:.

(11) التبيان 2/136.

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول⁽¹⁾

(قلنا بذلك) [الحذف من الثاني]⁽²⁾ (في نحو: «إن أكلت إن شربت فانت طائر») قيل: هذا ظاهر في أن المقتضي يجعل الجواب/ للشرط الأول في هذا 426 / ب المثال، التحمل على ما بت فيه [المذهب]⁽³⁾ لذلك مع عدم تحققه فيه، وليس كذلك، بل المقتضي [لذلك]⁽⁴⁾ عدم الفاء في الشرط الثاني⁽⁵⁾، وأجيب بأن مراد المصنف أن الجواب المذكور⁽⁶⁾ للأول في هذا المثال كما قلنا: بأن الجواب في الآية للأول هو القسم، وإن كان موجب ذلك فيهما مختلفاً⁽⁷⁾.

(وفي) (فأما إن كان من المقرئين فروج)⁽⁸⁾ وفي عد هذه الآية مما لا تردّد في أن الحذف من الثاني بحث⁽⁹⁾، قال الحلبي: اختلف النحاة في الجواب المذكور، هل هو لأما؟ أو لإن؟ وجواب الأخرى محذوف، أو الجواب لهما معاً؟ ثلاثة أقوال: الأول لسيبويه: والثاني للغارسي في أحد قوليه، والثالث للأخفش، ورجح بعضهم أن الجواب لأما، لأن «إن» كثر حذف جوابها منفردة، فادّعاء ذلك مع شرط آخر أولى⁽¹⁰⁾.

((ولولا رجال مؤمنون))⁽¹¹⁾، ثم قال تعالى: (لو تُزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا)) وفيه بحث [أيضاً]⁽¹²⁾، قال أبوالبقاء: «لعذبنا» جواب «لو» وجواب «لولا» محذوف،

(1) في (س) بزيادة: لا غائب مالي ولا حرم.

(2) في (س): (أي) بالحذف من الشرط الثاني.

(3) في (س): (الموجب).

(4) في (س): (له).

(5) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 255 / 2.

(6) في (س) بزيادة: للشرط.

(7) الجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 255 / 2.

(8) الواقعة: 88، 89.

(9) في (س) بزيادة: إذ لا موجب له.

(10) الدر المصون 270 / 6.

(11) الفتح: 25.

(12) ساقط من (س).

أغنى عنه جواب «لو»، وقيل: هو جوابهما⁽¹⁾، وقيل: هو جواب الأول، وجواب الثاني محذوف⁽²⁾، [وجوز]⁽³⁾ الزخشي⁽⁴⁾ أن تكون «لَوْ تَزَيَّلُوا» كال تكرير لـ «لَوْلَا» رجال مؤمنون، لِمَزَجِهِمَا إلى معنى واحد، فيكون «لعذبنا» هو الجواب⁽⁵⁾، [ومنعه أبو حيان]⁽⁶⁾ بأن ما تعلّق به الأول غير ما تعلّق به الثاني⁽⁷⁾، وقد يُدفع بأن «لو» هنا لما دَخَلَتْ على عدم في المعنى، إذ التَّزَيَّلُ معناه المفارقة صار معناه ثبوتاً، (وأنبنى على ذلك في المثال أنها⁽⁸⁾)، أي: المرأة المخاطبة به (لا تُطْلَقُ حتى يُؤَخَّرَ المقدم) وهو الأكل (ويقدم المؤخر) وهو الشرب، كما مرّ في التنبيه السابق، (إذ التقدير: إن أكلتِ فأنتِ طالق إن شربتِ، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه)، يعني إن أَكَلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، قيل⁽⁹⁾: يمكن أن يكون [جواب الأول محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني]⁽¹⁰⁾، أي: إن أَكَلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ إن شربتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، بل [هو]⁽¹¹⁾ أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني⁽¹²⁾.

كما أن الجواب من حيث المعنى في «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتِ» ما تقدم على الشرط)، وفي أكثر النسخ «على اسم الشرط»، قيل: أورده بلفظ الاسم ليعمّ اسما

(1) في (س) بزيادة: جميعاً.

(2) البيان 410/2.

(3) في (س): (قال).

(4) في (س) بزيادة: ويجوز.

(5) الكشف 345/4.

(6) في (س): (ومن أبو حيان مرجعهما لمعنى واحد).

(7) البحر المحيط 97/8.

(8) في (س) بزيادة: بفتح الهزرة فاعل «أَنْتِ».

(9) في (س) بزيادة: يجعل.

(10) في (س): (فأنت طالق جواباً للثاني، وجواب الأول محذوف مدلولاً عليه بجواب الثاني).

(11) في (س): (هذا).

(12) قاتله الدماميني، انظر حاشية الشمني 255/2.

الشرط مثل: «من»، «أين»، و«متى»⁽¹⁾، بل (قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضاً) قال الرضي: إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، بل هو دالٌّ عليه، وعند الكوفيين جواب واقع موقعه⁽²⁾.

(ومن ذلك) الحذف من الثاني (قوله:

فَلِإِنِّي وَقَبَارَ يَهَا لَغَرِيبُ)

تقدم شرحه في أقسام العطف⁽³⁾، (وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، نزع أن «نحن» للمعظم نفسه، وإن «راضٍ» خبر عنه⁽⁴⁾، ولا يُحفظُ مثل «نحن» قائمٌ بل يجب في الخبر المطابقة)، [ولا يتقضى بقوله:

والمسجدان والبيت نحن عامرُهُ لنا وزمزم والأركان/ والسُّرَّ⁽⁵⁾ 1 / 427

لأن الأصل: نحن عامروه، فحذف الواو اجتزاءً عنه بالضمّة⁽⁶⁾، (محو: وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ)⁽⁷⁾ قيل: «نحن» هنا للجماعة لا للمعظم نفسه، إذ المراد بهم الملائكة، واللائق به أن يمثل بقوله تعالى: (وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُيِّتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ)⁽⁸⁾.

(1) قاله ابن الرواحي، كذا في هامش المخطوط.

(2) شرح الرضي على الكافية 98/4.

(3) انظر بحث أقسام العطف، شاهد رقم (724).

(4) وفي (س) بزيادة: وإنما كان من ذلك؛ لأن اللام لا تدخل على غير المبتدأ.

(5) هذا الزعم لابن كيسان، ذكر ذلك البغدادي، انظر شرح أبيات المغني 300/7.

(6) بيت من البسيط بلا نسبة في شرح الكافية الشافية 263/2، والرواية فيها: «والأحواض» بدل «الأركان» وكذلك في المساعد 419/3، وفيه «أنت عامرُهُ» بدل «نحن عامرُهُ»، وبلا نسبة أيضاً في لسان العرب (ج، د،

ج) 230/2، والشاهد في «نحن عامرُهُ» حيث لم يطابق المبتدأ «نحن» الخبر «عامرُهُ».

(7) ساقط من (س).

(8) الصافات: 165، 166.

(9) الحجر 23.

(وَأَمَّا (قَالَ رَبُّ ارْجِعُونِ)⁽¹⁾ فَأَفَرَدَ ثُمَّ جَمَعَ، فَلِأَنَّ غيرَ المبتدأ والخبر لا يجب لهما)، أي: لمغاير المبتدأ ومغاير الخبر (من التطابق ما يجب لهما)، أي: للمبتدأ والخبر، قيل: أراد بغير المبتدأ والخبر غيرهما في نحو: (رَبُّ ارْجِعُونِ)⁽²⁾، فاندفع القول: بأن التطابق ليس مخصوصا بهما، بل يجري في الصفة والحال، ونحوهما، نحو: «جاء الرجلان الفاضلان»، و«ذهب الزيدان راكبين»، و«أقبل اللذان أكرمتهما»⁽³⁾.

(ذِكْرُ أَمَّا كَيْنَ مِنَ الْخُطَفِ يَتَرَوْنَ بِهَا الْمَغْرِبُ)

1. حذف الاسم المضاف

وهو كثير⁽⁴⁾، حتى قيل: ما وقع منه في القرآن ألف موضع⁽⁵⁾، ((وَجَاءَ رَبُّكَ)⁽⁶⁾، (فَأَمَّا اللَّهُ بُنْيَانُهُمْ)⁽⁷⁾، أي: أمره، لاستحالة الحقيقي) فإن الفعل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى، وعلى تعيين الخذف، والأمر بمعنى ما أمر به، [وَالْأَفْلَاجُ يَجِيءُ لَهُ]⁽⁸⁾، (فَأَمَّا) (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)⁽⁹⁾ فالباء للتعدية، أي: أذهب الله نورهم⁽¹⁰⁾.

ومن ذلك ما نُسِبَ فيه حكم شرعي إلى ذاتٍ، لِأَنَّ الطَّلَبَ لا يتعلق إلا بالأفعال)، وأحسن منه قول⁽¹¹⁾ الخطيب في الإيضاح، لأن الحكم الشرعي إنما

(1) المؤمنون: 99.

(2) قائله الشمي، انظر حاشية الشمي 255/2.

(3) قائله الدمامي، انظر حاشية الشمي 255/2.

(4) في (س) بزيادة: شائع.

(5)

(6) الفجر: 24.

(7) النحل: 26.

(8) في (س): (فلا يرد أن الأمر أمر معنوي لا مجيء له).

(9) البقرة: 17.

(10) في (س) بزيادة: (تقدم هذا في حرف الباء).

(11) في (س): (لو قال كما قال الخطيب...).

يتعلق بالأفعال دون الإجمام⁽¹⁾ [لتناوله المباح]⁽²⁾، (لحمو:) حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
أَنْتُمْ⁽³⁾، [أي: اسْتَمْتَعْتُمْ⁽⁴⁾، (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ⁽⁵⁾)، أي: أكلها)،
فيل: إن الميتة يعبر بها عن تناولها فلا حذف، ولو كان ثمة حذف لم يؤثّر الفعل
المسند إليه، ذكره الزركشي⁽⁶⁾، ((حُرِّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتُ⁽⁷⁾) أي: تناولها لأكلها،
لِتَتَأَوَّلَ شُرْبَ الْبَابِ الْإِبِلِ)، فإنها من جملة ما حُرِّمَتْ على بني إسرائيل.
((حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا⁽⁸⁾)، أي: منافعها)، لا ركوبها (لِتَتَأَوَّلَ الرُّكُوبَ
والتَّجْمِيلَ، ومثله: (وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآنِعَامُ⁽⁹⁾).

هذا وذهب بعض علماء الأصول، منهم فخر الإسلام البزدوي إلى أن
التحريم والتحليل المضافين إلى الأعيان مضاف إليها بطريق الحقيقة، كالتحليل
والتحريم المضافين إلى الفعل، فيوصف المحل أولاً بالحرمة، ثم ثبت حرمة الفعل
بناء عليه فثبت التحريم عاماً، ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن أن
تكون محلاً للفعل شرعاً، فإذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للإضمار، لأنه
ضروري يُصار إليه عند تعدّد العمل يظهر اللفظ⁽¹⁰⁾.

(1) الإيضاح 186/3.

(2) في (س): (كانه أوّل لتناوله المباح).

(3) النساء: 23.

(4) ما بين قوسين ذكره في (س) متأخراً بعد قوله: «بني إسرائيل».

(5) المائدة: 4.

(6) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي 143/3.

- والزرکشي هو: أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، بدر الدين، عالم بفقہ الشافعية والأصول، له تصانيف منها: «لقطة المجلان» في أصول الفقه، و«البحر المحيط» في أصول الفقه، و«المشور»، وغيرهما، توفي سنة 794 هـ. انظر الدرر الكامنة 241/3، والأعلام 60/6.

(7) النساء: 160.

(8) الأنعام: 139.

(9) الحج: 30.

(10) انظر هذا القول في حاشية الشنخي 255/2.

(ومن ذلك ما علّق فيه الطلب بما قد وقّع، نحو: (أوفّوا بالعقود)⁽¹⁾،
(وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ)⁽²⁾، فإنهما قولان قد وقعا، فلا يتصور فيهما تقضٍ ولا
وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاها.

ومنه (فَذَلِكُنَّ اللَّيْلُ لَمُتْنِي فِيهِ)⁽³⁾؛ إذ الدّوّاتُ لا يتعلّق بها لوم،
والتقدير: في حُبّه، بدليل (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا)⁽⁵⁾، أو في مُرَاوَدَّتِهِ، بدليل: (ثُرَاوُدُ
فَتَاهَا/ عَنْ نَفْسِهِ)⁽⁶⁾، أو في شأنه ليشتمل الأمرين⁽⁷⁾، (وهو)، أي: تقدير «في
مراودته» (أولاً) من تقدير «في حُبّه» (لأنّه)، أي: المراودة وهي طلب الوصال
(فعلُها بخلاف الحب)، فإنه أمرٌ ضروري لا يَلَامُ صاحبه عليه في العادة، لغلبته
على صاحبه، وفيه أن قضية هذا أن يكون تقدير في مراودته نظر إلى العادة متعيناً،
كما قال التفازاني⁽⁸⁾.

((وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا)⁽⁹⁾، أي: أهل
القرية وأهل العير⁽¹⁰⁾، وذهب قوم إلى أن القرية عبر بها عن أهلها، والتأنيث
باعتبار اللفظ فيكون مجازاً بلا حذف، وقيل: أريد الحقيقة على سبيل المعجزة،
وقيل: القرية اسم مشترك بين المكان وأهله، ذكره السبكي في شرح التلخيص⁽¹¹⁾.

(1) المائدة: 1.

(2) التحل: 91.

(3) يوسف: 32.

(4) في (س) بزيادة: فإن الفعل دلّ على أن فيه مضافاً محذوفاً.

(5) يوسف: 30.

(6) يوسف: 30.

(7) في (س) بزيادة: الحب والمراودة.

(8) المطول ص 491.

- وفي (س) بزيادة: لا أوّلَى كما ادّعاء المنصف.

(9) يوسف: 82.

(10) في (س) بزيادة: فتكون الآية من مجاز الحذف.

(11) انظر شروح التلخيص 191/3.

- والسبكي هو: أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السبكي، فاضل، له: دعروس
الأفراح، وشرح تلخيص الفتاح، ولقي قضاء الشام سنة 762 هـ ثم لقي قضاء المسكر، وتكرت رحلاته،
ومات مجاوراً بمكة سنة 762 هـ.

الدرر الكامنة 1/125، والبدر الطالع 1/57، والأعلام 1/276.

((وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ⁽¹⁾)، أي: وإلى أهل مدين، بدليل: (أَخَاهُمْ شُعَيْبًا)، وأنه قد جاء صريحاً (وَمَا كُنْتَ ثَابِتاً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ⁽²⁾)، وهو بلد بناء مدين بن إبراهيم عليه السلام، فسُمِّيَ باسمه.

(وَأَمَّا (وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ⁽³⁾) فقدّر النحويون «الأهل» بعد «مِن» و«أهْلَكْنَاهَا»، وجاء«)، أي: وكم من أهل قرية أهْلَكْنَا أهلها فجاء أهلها بأسنا، وخالفهم الزغشري في الأولَيْن ⁽⁴⁾، لأن القرية تُهْلَك ⁽⁵⁾، كما يهلك أهلها، وافقهم في «فجاءها» لأجل (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ⁽⁶⁾)، (إِذْ لَأَذْتُكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ⁽⁷⁾) عطف على «وإلى مدين أخاهم»، ترك العاطف كما هو دأبه في الاختصار (أي: ضِعْفَ عَذَابِ الْحَيَاةِ، وَضِعْفَ عَذَابِ الْمَمَاتِ).

(لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ ⁽⁸⁾) أي: رَحْمَتَهُ.

(يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ⁽⁹⁾) أي: عَذَابَهُ، بدليل (وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ⁽¹⁰⁾)، ولأن المرجو والخوف يجب أن يكون مما يمكن وصوله الراجي والخائف.

((يُضَاهِوُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا ⁽¹¹⁾)، أي: يضاهي قولهم قول الذين كفروا.

(1) الأعراف: 84، وانظر هود: 83، والعنكبوت: 36.

(2) القصص: 45.

(3) الأعراف: 4.

(4) الكشاف 2/ 83.

- وفي (س) بزيادة: أي: في قرية وأهْلَكْنَا.

(5) في (س) بزيادة: بالخذف واللوم والخرق والفرق، ومحوجا.

(6) الأعراف: 4.

- وفي (س) بزيادة: يعني: إنما وافقهم في تقدير الأهل في «فجاءها» لعمد ضمير «هم».

(7) الإسراء: 75.

(8) الأحزاب: 21، وانظر المتحنة: 6.

(9) النحل: 50.

(10) الإسراء: 57.

(11) التوبة: 30.

وقال الأعشى⁽¹⁾:

أَلَمْ تُغْتَضِبْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا

صدر بيت من الطويل، عجزه:

وبتُ كما بات السَّليمُ مَسْهُدٌ

الاستفهام للتقرير، والخطاب لنفسه مجريداً، والسليم اللديغ، [قالوا له
السليم تفاولاً]⁽²⁾، وقيل: من الأضداد⁽³⁾، والمسهد اسم مفعول من [السهد]⁽⁴⁾
هو الذي لا ينام، (فحذف المضاف إلى «ليلة»، والمضاف إليه «ليلة»، وأقام صفته
مقامه، أي: اغتماضَ ليلةً رَجُلٍ أَرْمَدَ، وعكسه)، [أي: عكس البيت]⁽⁵⁾ (في نيابة
الزمان عن المصدر⁽⁶⁾)، «جئتكَ طلوع الشمس»، أي: وقت طلوعها، فتأبى المصدر
عن الزمان) كما تأبى الزمان عن المصدر في البيت، (وليس من ذلك «جئتكَ مَقْدَمُ
الحاج» خلافاً للزخري⁽⁷⁾)، بل المقْدَم اسم لزمن القُدوم.

(1) في (س) بزيادة: ابن سيمون يمدح النبي صلى الله عليه وسلم.

(2) في (س): (كانهم تفاولوا له بالسلامة).

(3) قاله ابن الأثيري، انظر كتاب الأضداد ص 105.

(4) وفي (س) بزيادة: كالتأهل للربان والمعثان.

(5) في (س): (التسويد).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: وعكس البيت مبتداً خيراً....

شرح الفصل لابن يعيش 44/2.

(تنبيه)

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما، فتقديره مع الثاني أولى، نحو: (الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ)⁽¹⁾، ونحو: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ)⁽²⁾ فيكون التقدير: الحجُّ أَشْهُرُ، والبرُّ بِرٌّ مَنْ آمَنَ، أولى من أن يُقدَّر: أَشْهُرُ الحجِّ أَشْهُرُ، وهذا البرُّ/ مَنْ آمَنَ؛ لأنك في الأول قدِّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى) [وإذا حُذِفَ المضاف يجوز]⁽³⁾ أن يطرح حكمه، نحو: (واسأل القرية)⁽⁴⁾، وإن يُعامل معاملة الثابت في بقاء حكمه، كقراءة: (والله يُريدُ الآخرةَ)⁽⁵⁾ بالجهر، وفي عود الضمير مفرداً، نحو: (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَكْشَاهُ مَوْجٌ)⁽⁶⁾، أي: أو كذي ظلماتٍ، وبمجموعاً نحو: (أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ)⁽⁷⁾.

(2) - حَلَفَ المضاف إليه⁽⁸⁾

يكثر في «ياء المتكلم» مضافاً إليها المنادى، نحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِي)⁽⁹⁾، وفي الغايات)، أي⁽¹⁰⁾: في الظروف التي قطعت عن الإضافة، وُنبت على الضم⁽¹¹⁾، (نحو: (لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ)⁽¹²⁾، أي: من قبل الغلب ومن بعده.

(1) البقرة: 197.

(2) البقرة: 177.

(3) في (س): (أعلم أن المضاف إذا حُذِفَ جاز ...).

(4) يوسف: 82.

(5) الأنفال: 67.

وقراءة الجهر قراءة ابن جاز على تقدير مضاف كقول الشاعر:

أَكَلُ امْرِئٍ مُحَمَّيْنِ امِراً وَنَارُ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

(6) النور: 40.

(7) الأعراف: 4.

(8) - وفي (س) بزيادة: لما مر.

(9) في (س) بزيادة: وهو أقل من حذف المضاف؛ لأنه الفرض من التعريف والتخصيص فإذا حذف كان نقضاً للفرض.

(10) الأعراف: 151، ونوح: 28.

(11) في (س) بزيادة: أي: يكثر حذف المضاف إليه في الظروف ...

(12) في (س) بزيادة: وقد مر وجه تسميتها غايات في بحث «ما» الروم: 4.

وفي «أي» و«كل» و«بغض» و«غير» بعد ليس⁽¹⁾، وجاء غيرهن نحو:
 (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)⁽²⁾ فِيمَنْ ضَمَّ ولم يُنَوَّنْ، أي: فَلَا خَوْفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ [قال
 الحلبي وهو الأحسن]⁽³⁾، وقيل إنه على نية «ال» ، وقيل: حَذَفَ التَّنْوِينَ تَخْفِيفًا⁽⁴⁾،
 (وَسَمِعَ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ») بغير تنوين، حكاه الأخفش عن العرب، قالوا يريدون
 السلام عليكم، ذكره السفاقي⁽⁵⁾، (فيحتمل ذلك، أي: سلام الله، أو إضمار
 «ال») وليس هذا بآية كما توهم من قال: لَا وَجْهَ لِتَفْرِيقِ الْمُصَنَّفِ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ،
 حيث جزم في الأولى بتخريج واحد، وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع
 أن الأولى كذلك⁽⁶⁾، [وكذا من قال: وجه التفريق]⁽⁷⁾ أن تقدير كلا الوجهين في
 «سلام» تقدير تعريف، ليصح كونه مبتدأ، وفي (فلا خوف) أحدهما تقدير
 تعريف، والآخر تقدير تكثير، ولا ضرورة فيه إلى التعريف⁽⁸⁾.

3 - حَلَفُ اسْمَيْنِ مُضَافَيْنِ

(فَإِنَّهَا مِنْ ثَقْوَى الْقُلُوبِ)⁽⁹⁾ أي: فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أَعْمَالِ ذَوِي ثَقْوَى
 القلوب، [قال الزعشمري:]⁽¹⁰⁾ ولا يستقيم المعنى إلّا بتقدير هذه المضافات، لأنه

(1) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني اللبيب 716/2.

(2) البقرة: 38.

(3) - قرأ ابن عبيس بالرفع بلا تنوين تخفيفاً، انظر الحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 388/1.

(4) في (س): (وهذا التقدير استحسنه الحلبي)، وانظر الدر المنصور 1/199.

(5) قال ابن عطية: ... وهي على أن تعمل «لا» عمل «ليس»، ولكنه حذف التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال،
 وردّه أبوحيان بقوله: «ولا يتعين ما قاله، بل الأولى أن يكون مرفوعاً بالإبتداء لوجهين: أحدهما: أن
 إضمار «لا» عمل «ليس» قليل، ويمكن النزاع في صحته، وأن صحَّ فيمكن النزاع في اقتباسه، والثاني:
 حصول التعادل بينهما إذ تكون «لا» قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما».

(6) انظر قول السفاقي في حاشية الشنقي 256/2، والبحر المحيط 1/322، واللباب 1/583، 584.

(7) - في (س) بزيادة: وعرض المصنف لم بقوله: ...

(8) قاله الدمامي، انظر حاشية الشنقي 256/2.

(9) في (س): (واجب بأن ...).

(10) قاله الشنقي، انظر حاشية الشنقي 256/2.

(11) الحج: 32.

(12) في (س): (هكذا قرره الزعشمري).

لأبدُ مِنْ راجع من الجزء إلى «من» لِيَرْتَبِطَ بِهِ⁽¹⁾، [واعترض]⁽²⁾ أبوحيان بأن هذا التقدير عارٍ من راجع من الجزء إلى «من» وإصلاح ما قاله أن يكون التقدير فإن تعظيمها منه⁽³⁾ إلى آخره⁽⁴⁾، قال السفاقي: الظاهر أن مراد الزغشري بالراجع من حيث المعنى، وقد قدّر مضافاً ظاهراً هو «من» في المعنى، وهو قوله: ذوي، ويكون قد بُنيَ على مذهب من يرى الربط بالمعنى⁽⁵⁾، وقيل: الذي يظهر لي أن في تقدير الزغشري إشارة إلى الراجع من جهة إن المصدر مضاف إلى المفعول، ولا بُدُّ له من فاعل، وإن لم يلزم ذكره، وليس إلا ضمير يعود إلى «من» والتقدير: فإن تعظيمه إياها، تأمل⁽⁶⁾.

- ((قبضة من أثر الرسول))⁽⁷⁾ أي: مِنْ أَثَرِ [حافر]⁽⁸⁾ فَرَسَ الرسول،
- ((كَالَّذِي يُعْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ))⁽⁹⁾، أي: كَذَوْرَانٍ عَيْنِ الذي، وقال:

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ أَصْبَعًا⁽¹⁰⁾

.....

(1) الكشاف 3/ 158.

(2) في (س): (ورده).

(3) في (س) بزيادة: ثم قال.

- انظر قول أبي حيان في البحر المحيط 341/ 6.

(4) في (س) بزيادة: من أفعال ذوي تقوى القلوب.

(5) انظر قول السفاقي في حاشية الشمي 256/ 2.

(6) قاله الدمامي، انظر المصدر السابق.

- وفي (س) بزيادة: ولا يصح القلب وإفراد الضمير حلاً على معنى من ولفظها، ويظهر لنا أن «مين» المجازة يحمل أن تكون للتعليل، أي: إن تعظيمها لأجل التقوى أو لأبداء الغاية، أي: أن تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب، وعليهم فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين.

(7) طه: 96.

(8) ساقط من (س).

(9) الأحزاب: 19.

(10) لكحلبة بن عبد الله اليربوعي في المضطبات ص 19، ولسان العرب (ح و م) 127/ 12، (وب ق ي)

81/ 14، وتاج العروس (ح و م) 344/ 8، (وب ق ي) 41/ 1، وللأسود بن يعفر أو لكحلبة في شرح

الشواهد للمعنى 526/ 1، وللأسود بن يعفر في شرح الفصل 31/ 3، ولكحلبة المعري في خزانة الأدب

369/ 4، والشاهد فيه حذف المضاف والمضاف إليه وأتم المضاف إليه الثاني الذي هو الثالث مقامهما،

لأن التقدير: فجعلتني من حزيمة قدر مسافة إصبع.

عجز بيت من الطويل، صدره:

فأذركَ إِرْقَالَ العَرَادَةِ ظَلْمَهَا⁽¹⁾

[عزاء الزخشري للأسود]⁽²⁾، قال العيني: [والأصح أنه لكلعبة بن عبدالله البربوعي]⁽³⁾، وفي بعض نسخ المتن وقال رؤية، [قيل: هذا سهو]⁽⁴⁾، فإن رؤية من أهل الرجز، وليس هذا برجز⁽⁵⁾، [وفيه بحث]⁽⁶⁾./

428 ب

الإرقال بسكر الممزة نوع من السير، والعردة كجرادة اسم فرس كلعبة، وظلمها، أي: غمزها في مشيها فاعل «أذركَ» وقد جعلتني حال، وحزمة⁽⁷⁾ بكسر الزاي هو ابن طارق [الذي أغار على إبله]⁽⁸⁾، كذا ضبط في الجمهرة⁽⁹⁾، وضبط في المحكم بالراء المهمل⁽¹⁰⁾، وقال ابن يعيش حزمة بكسر الزاي بطن من باهلة⁽¹¹⁾، وغلظه العيني⁽¹²⁾.

(1) في (س) بزيادة: قاله الكلعبة بن عبدالله البربوعي.

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 31/3.

(3) في (س): «هذا أصبح مما قاله الزخشري: إنه للأسود».

- وفي (س) بزيادة: وقال الرشاطي: إن الكلعبة اسم له، وإن الأخص غلط في قوله: إنه لقب له.

- وانظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 526/1.

- والكلعبة بن عبدالله البربوعي هو: خيرة بن عديمغاف بن عرين بن ثعلبة بن بربوع بن حنظلة بن مالك بن زيدمئة بن تميم، أحد فرسان تميم وساداتها وشعرائها، يقال له: فارس العردة، وهي فرسه

انظر المؤلف ص 288، وخزانة الأدب 1/276، والأعلام 76/8.

(4) في (س): (وردة بأن نسب هذا إلى رؤية سهو).

(5) قاله الدمايني، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: بفتح الحاء المهمل.

(8) ساقط من (س).

- انظر هذا في خزانة الأدب 369/4.

(9) انظر جمهرة اللغة (حزم) 529/1.

(10) انظر المحكم 330/3.

(11) انظر شرح المفصل 31/3.

(12) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 31/3.

(أي: ذا مسافة أصبَحَ.

4- حَذَفَ ثَلَاثَ مُتَضَايِفَاتٍ

(فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) ⁽¹⁾، أي: فَكَانَ مِقْدَارُ مَسَافَةِ قُرْبِهِ مِثْلَ قَابِ قَوْسَيْنِ ثَلَاثَةً مِنْ أَسْمِ كَانَ، وَوَاحِدٌ مِنْ خَبَرِهَا، كَذَا قَدْرُهُ الزَّخْخَشِيُّ ⁽²⁾، وَكَذَا السَّكَاكِيُّ، قَالَ الشَّرِيفُ: فَحَذَفَ «مِثْلُ» مِنْ خَبَرِ «كَانَ» وَالْمُضَافَاتِ الثَّلَاثَةَ عَلَى التَّدْرِيجِ مِنْ أَسْمَاءِهَا، فَانْقَلَبَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ الرَّاجِعُ إِلَى جِبْرَائِيلَ مَرْفُوعاً مُسْتَكْتَباً فِي «كَانَ».

(تَنْبِيْهُ

لِلْقَابِ مَعْنَيَانِ: الْقَدْرُ، وَمَا بَيْنَ مَقْبُضِ الْقَوْسِ وَطَرَفَيْهَا، وَعَلَى تَفْسِيرِ الَّذِي فِي الْآيَةِ بِالثَّانِي قَلِيلٌ: هِيَ عَلَى الْقَلْبِ، وَالتَّقْدِيرُ: قَابَيْ قَوْسٍ، وَلَوْ أُريدَ هَذَا لَأَغْنَى عَنْهُ ذِكْرُ الْقَوْسِ.

5- حَذَفَ الْمَوْصُولَ الْأَسْمِيَّ

هَذَا الْقَيْدُ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ، [وَمِنْ قَالَ] ⁽³⁾: احْتِرَازٌ عَنِ الْحَرْفِيِّ ⁽⁴⁾، [فَإِنَّهُ لَا يَحْذَفُ فَقَدْ غُفِلَ] ⁽⁵⁾ [عَمَّا سَيَأْتِي] ⁽⁶⁾: (ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ إِلَى إِجَازَتِهِ ⁽⁷⁾)، وَتَبِعَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ وَشَرَطَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ كَوْنَهُ مَعْطُوفاً عَلَى مَوْصُولٍ آخَرَ ⁽⁸⁾، وَمِنْ حُجَّتِهِمْ (أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ) ⁽⁹⁾، وَفِيهِ أَنَّ الْآيَةَ فِي الْعَنْكَبُوتِ هَكَذَا (وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ) ⁽¹⁰⁾، (وَقَوْلُ حَسَنِ:

(1) النجم: 9.

(2) الكشف 4/ 420، 421.

(3) في (س): (وقيل).

(4) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): (وفيه بحث، وما سيجيء به من أن «ما»، «كي»، «هـ»، المصدرية يجوز حذفها).

(7) انظر الجمع 1/ 343، والمساعد 1/ 178.

(8) ذكر هذا في كتابه «شرح الكافية الشافية» 1/ 133.

(9) العنكبوت: 46، وفي (س) جاءت هكذا «آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ» والصواب ما جاء في «هـ».

(10) الآية التي في (س) هي من سورة آل عمران: 72، انظر هذا التصويب في حاشية الدسوقي 3/ 397.

وحاشية الشنقي 2/ 256.

(11) وفي (س) بزيادة: هكذا ما في النسخ، وإنما الآية ...

في (س) بزيادة: «وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَاجِدُوا نَجْدًا وَتَكُونُوا مِنَ الْمُتْلِينَ».

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ⁽¹⁾

[بيت من الوافر]⁽²⁾، «مَنْ» موصول مبتدأ صلته «يَهْجُو» وخبره «سواء»، و«يمدحه» عطف على «من يهجو» بتقدير «من»⁽³⁾.
(وقول آخر:

ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان⁽⁴⁾)

بيت من الخفيف، «الذَّابُّ» العادة، و«الاحتياط» الأخذ بما فيه الثقة،
[وكذا الحزم]⁽⁵⁾.

(أي: والذي أنزل، وَمَنْ يَمْدَحُهُ، والذي أطاع هَوَاهُ) ويدل على حذف الموصول هنا قوله: يستويان، فإنه خبر مثنى.

(6- حَذَفَ الصَّلَاةُ

يموز قليلاً لدلالة صلة أخرى، كقوله:

وعند الذي واللاتِ هُدُنُكَ إْحَنَةً عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُوكَ كَيْدُ الْعَوَالِدِ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ البيت لحسان بن ثابت في شرح الديوان ص 61، والدرر 1/ 172، والمقتضب 2/ 137، ويلا نسبة في شرح الأضيوي 1/ 135، ومعجم المراجع 1/ 344، والشاهد فيه جواز حذف الموصول إن علم تقديره: ومن يمدحه.

- وفي (س) زيادة: تقدم في أول الباب الرابع.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ في (س): (وَمَنْ يَمْدَحُهُ) وضمير «يهجو» عائذ إليه، و«متكلم» حال منه، و«يمدحه» عطف على «يهجو»، و«سواء» خبر المبتدأ.

⁽⁴⁾ البيت بلا نسبة في شراهد التوضيح ص 77، واستشهد به على جواز حذف الموصول، أي: والذي أطاع هواه.

⁽⁵⁾ في (س): (والحزم الضبط)، وبزيادة: والشاهد في قوله: وهواه، وأطاع، فإنه جملة فعلية وقعت صلة لموصول محذوف.

⁽⁶⁾ البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 168، والمعجم 1/ 342، والشاهد فيه دلالة صلة «اللات» وهي هُدُنُكَ على صلة الذي المحذوفة، أي: وعند الذي عادل إْحَنَةً.

بيت من الطويل⁽¹⁾، «عُذْنٌ» كَقُلْنِ جمع مؤنث من العيادة زيارة المريض،
و«إِخْنةٌ» بكسر الميم وسكون المهملة والتون بمعنى الحقد والحسد مبتدأ خبره
«عند الذي»⁽²⁾ والعوائد جمع عائدة، وفيه حذف عاطف ومعطوف، أي: كبد
النساء العوائد، والعائد، وليس فيه تغليب المؤنث⁽³⁾، كما قيل⁽⁴⁾، [لما سيأتي من
أن ذلك في مسألتي فقط]⁽⁵⁾.

(أي: الذي عادك.

أو دلالة غيرها، كقوله:

لحْنُ الْأَلْسَى فَاجْتَمَعَ جَمْعُ عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا⁽⁶⁾

تقدم شرحه في «إذا»⁽⁷⁾.

(أي: لحْنُ الْأَوَّلَى عُرِفُوا⁽⁸⁾)، وفيه شاهد آخر وهو أن «الأولى» بمعنى
«الذين»⁽⁹⁾، قال أبو عبيد: «الذين»/ هنا لا صلة لها، أمّا قوله: «ثُمَّ وَجَّهَهُمْ» 429 / 1
عطف على «فاجمع» [ذكره العيني]⁽¹⁰⁾.

(1) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ.

(2) في (س) بزيادة: فما وقع في بعض النسخ «وعندي» بإضافة «عند» إلى ياء التكلم ليس بصواب.

(3) في (س) بزيادة: على المذكور.

(4) قاله الدماشي، انظر حاشية الشامي 256 / 2.

(5) في (س): (لما يأتي في الباب السادس من أن ذلك في مسألتي فقط).

(6) البيت من مجزوء الكامل لعبد بن الأبرص في خزانة الأدب 253 / 2، والدرر 173 / 1، وشرح شواهد

المغني 258 / 1، وبلا نسبة في خزانة الأدب 494 / 6، وشرح الأشموني 121 / 1، وجمع المواع 344 / 1.

(7) انظر بحث «إذا» شاهد رقم (127).

(8) في (س) بزيادة: إذ لا بد من الصلة لفظاً أو تقديرأ.

(9) في (س) بزيادة: ذكره العيني.

(10) ساقط من (س).

- وانظر قول العيني في شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني 122 / 1.

(وقال:

بعد اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا الَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفَسُ كَرَدَتْ⁽¹⁾

بيت من الرجز⁽²⁾، «اللَّتْيَا» تصغير «الَّتِي» قال الحريري: ضم اللام الثانية
لحرف فاحش، وغلط شائن⁽³⁾، [وفي الأشباه]⁽⁴⁾ قال ابن خالويه: أجمع النحويون
على فتحها إلا الأخفش فإنه أجاز ضمها⁽⁵⁾.

[وفي السهيل]⁽⁶⁾: ضم لام «اللَّذْيَا» و«اللَّتْيَا» لُعْيَةً⁽⁷⁾.

(ف قيل: يُقَدَّرُ مع «اللَّتْيَا» فيهما نظيرُ الجملة الشرطية المذكورة) فيكون من
باب حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها⁽⁸⁾.

(وقيل: يُقَدَّرُ: اللَّتْيَا دُتْ، لأن التصغير يقتضي ذلك) فيكون من
[باب]⁽⁹⁾ حذف الصلة لدلالة غيرها عليها⁽¹⁰⁾.

(وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يُقَدَّرُ مع اللَّتْيَا فيهما «عَظُمَتْ»
لا «دُتْ»، وإنه تصغير تعظيم)، وقد قيل: رَبُّ مُسْتَفْتٍ أَعْلَمُ مِنَ الْمَفْتِي، وَاللَّتْيَا
أعظم من التي، (كقوله:

(1) الرجز للمجاج في ديوانه ص 223، وشرح أبيات سيبويه 68/2، والكتاب 347/2، 3488، ولسان
العرب (ل ت) 240/15، وبلا نسبة في خزانة الأدب 146/6، وشرح المفصل 140/5، والمقتضب
289/2، استشهد به على جواز حذف صلة «اللَّتْيَا» لدلالة صلة غيرها عليها.

(2) في (س) بزيادة: لم أعرف راجزه.

(3) درة الغواص ص 77.

(4) سائق من (س).

(5) الأشباه والنظائر 28/5، وانظر هذا القول في شرح درة الغواص للشهاب المصري ص 77.

(6) في (س): (قال ابن مالك).

(7) لم يذكره ابن مالك في السهيل، ولقد نسب إليه شارح درة الغواص الشهاب المصري ص 77 حيث قال:
«وفي السهيل ضم لام اللتيا واللتيا لعة» - وفي (س) بزيادة: «وتردت سقطت».

(8) في (س) بزيادة: نحو: وعبد الذي والمات عدلك.

(9) في (س): (ومن قبيل).

(10) في (س) بزيادة: نحن الأولى فاجع جوعك.

تقدم شرحه في «أم»⁽¹⁾، وفي شرح ذرة الغواص⁽²⁾ معنى قوله: بعد: «اللتيا» و«التي» بعد الخطئة الصغيرة والكبيرة [حفذت]⁽³⁾ الصلة إشارة إلى قصور العبارة عن الإحاطة بها، والمتبادر منه أن اللتي هي الكبيرة، واللتيا هي الصغيرة، وقيل: بالعكس على أن التصغير للتعظيم، وقيل: إنهما صارا اسمين للداهية العظيمة والصغيرة ولا حذف فيه⁽⁴⁾.

وفي مجمع الأمثال: يكون بهما عن الشدة، واللتيا عبارة عن الداهية المتناهية، والتي عبارة عن الداهية التي لم تبلغ النهاية، وهما علمان للداهية، فلذا استغنيا عن الصلة⁽⁵⁾.

(7 - حذف الموصوف)

قال صاحب المغني: هو خلاف القياس، لأن المقصود من الوصف إيضاح الموصوف أو مدحه وذمه، والحذف [ينافيه]⁽⁶⁾، ويورث اللبس، ولأن عامله قد لا يمكن دخوله على الصفة في نحو: «مررت برجل قام أبوه»، ومع هذا فقد جاء حذفه إذا ظهر أمره⁽⁷⁾.

((وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ))⁽⁸⁾ أي: حُورٌ قاصرات الطرف) قال الزمخشري: نساء [قاصرات]⁽⁹⁾ أبصارهن على أزواجهن لا ينظرن إلى غيرهم⁽¹⁰⁾،

(1) انظر بحث «أم» شاهد رقم (62).

(2) في (س) بزيادة: للشهاب المصري.

(3) في شرح ذرة الغواص «وحدثت» وهو الصواب.

(4) شرح ذرة الغواص ص 77، 78.

(5) في مجمع الأمثال 1/ 125، «هما الداهية الكبيرة والصغيرة، وكنتي عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً بالحية، فإنها إذا كثرت سمها صغرت، لأن السم يأكل جسدها...».

(6) في (س): (ينافي ذلك).

(7) لم أعتد إليه في الجزء المحقق من كتاب المغني لابن فلاح البني.

(8) الصافات: 48.

(9) في (س): (فصرن)، وهو الصواب كما في الكشف.

(10) الكشف 45/4.

ونقل الشارح الجديد⁽¹⁾ عن أستاذه الشيخ محرم أنه قال: يمكن أن يحمل على معنى أنهم لكامل حُسنهم يقصرون طرف أزواجهن عليهن ولا ينظرون إلى غيرهن استثناءً بجمالهن الباهر، وقد عرضته على المولى أبي السعود فتلقى بقبول حسن⁽²⁾، [وفيه

بحث]⁽³⁾.

- (وَأَلْثَا لَهُ الْحَلِيدَةُ * أَنْ أَغْمِلَ سَابِغَاتٍ)⁽⁴⁾، أي: دروعاً سابغات.
- (فَلْيُضْحِكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً)⁽⁵⁾، أي: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، كذا قيل⁽⁶⁾، وفيه بحث سيأتي في الباب السادس، حيث حُكي [عن بعضهم]⁽⁷⁾ أن مذهب سيويه والمحققين أن المنسوب/ في مثل ذلك الحال من ضمير مصدر الفعل⁽⁸⁾.

(1) في (س) بزيادة: الشهير يوحى زادة.

(2) الشارح الجديد هو: أبو عبد الله أحمد المعروف بدوحي زادة، عالم بالعربية، رومي مستعرب، من أهل اسكدار، ولد في أذربيج، وتعلم بها واستبصر، وتولى الوظ والتحديث في أواخر عمره باسكدار، من آثاره: «مواهب الأدب في شرح مفاتيح اليب»، «تعلقات» في التفسير، توفي سنة 1018 م. انظر الأعلام 8/6.

- والشيخ المحرم هو: محمد بن بيهار مرید القسطنطيني، المتوفي سنة 983 هـ له رسالة مشتملة على عشر مطالب جمعها من التفسير والكتب المشهورة لترغيب الناس إلى العلم والحث على العمل به. انظر كشف الظنون 1/888، 1/400.

- وفي تفسير ابن مسعود 191/7 «نصرن أبصارهن على أزواجهن لا يمددن طرفاً إلى غيرهم».

- وأبو السعدي هو: محمد بن محمد بن مصطفى السامدي، الحنفي، فقيه، أصولي، مفسر، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، قرأ على والده كثيراً، ولزم المولى سمدي حلي، توفي سنة 951 هـ من تصانيفه: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» في التفسير وغيره. انظر شذرات الذهب 8/399، وكشف الظنون 1/65.

(3) في (س): (وفيه أن ظاهره لا يتناسب قوله تعالى: «وفيها ما تشتهي الأنفس وتلد الأعين».

(4) سبأ: 10، 11.

(5) التوبة: 82.

(6) في (س) بزيادة: قال أبو اليقظة: أي: ضحكاً قليلاً، أو زمناً قليلاً.

- انظر الارشاد 4/1939.

(7) ساقط من (س).

(8) انظر الباب السادس.

- وفي (س) بزيادة: أي: فليضحكوا، أي: الضحك حال كونه قليلاً، وليبكو حال كونه كثيراً، تأمل.

- (وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ)⁽¹⁾، أي: دين الأمة القِيَمَة هذا موافق لما رُوِيَ عن النضر بن شميل أنه قال: سألت الخليل عنها فقال: القِيَمَة جمع القيم، والقيم والقائم واحد، ومعناه: وذلك دين القائمين بالتحديد⁽²⁾، وقدّر الزنجشري: دين الملة القِيَمَة، [أي]⁽³⁾: المستقيمة المعتدلة⁽⁴⁾.
- (وَلَذَارُ الْآخِرَةِ)⁽⁵⁾، أي: وَلَذَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ، قاله المبرد⁽⁶⁾. وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة بدليل: (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ)⁽⁷⁾، ومنه (وَحَبُّ الْحَصِيدِ)⁽⁸⁾، أي: حَبُّ الثَّبْتِ الْحَصِيدِ هذا على رأي البصريين، وأما عند الكوفيين فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة⁽⁹⁾، ولهذا فصله عما قبله، (وقال سَحِيمُ:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاحُ الْكُتَّابِ⁽¹⁰⁾

تقدم شرحه في «غير»⁽¹¹⁾.

(1) البَيِّنَة: 5.

(2) انظر هذا القول في حاشية الشامي 2/ 257، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 399.

- والنضر بن شميل هو: أبو الحسن النظر بن شميل بن غرّاشة بن يزيد المازني النخعي، أحد الأعلام بمعرفة أعلام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، من كبة «الصفات»، و«كتاب السلاح»، و«المعاني»، وغيرهما، توفي سنة 203 هـ.

انظر وفيات الأعيان 5/ 397، وطبقات النحويين واللغويين ص 55، 61، 179، والأعلام 8/ 33.

(3) في (س): (وعلى هذا القِيَمَة بمعنى....).

(4) الكشف 4/ 789.

(5) يوسف: 109.

(6) انظر قول المبرد في الأمالي الشجرية، 1/ 325، والارتشاف 4/ 1939.

(7) آل عمران: 185.

- انظر نص ابن الشجري في الأمالي الشجرية 1/ 325.

(8) ق: 9.

(9) في (س) بزيادة: قاله السفاقي.

(10) والشاهد فيه حذف الموصوف، أي: أنا ابن رجل جلا الأمور.

(11) انظر بحث «غير» شاهد رقم (263).

(قيل: تقديره أنا ابنُ رجلٍ جَلَا الأمورَ، وقيل: «جَلَا» عَلَّمَ مَحَلِّيَّ على أنه منقول من نحو قولك: «زَيْدٌ جَلَا» فيكون جملة، لا من قولك: «جَلَا زَيْدٌ» لأنه لو كان كذلك لكان مفرداً منصرفاً؛ إذ أن هذا الوزن، غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور، وخالف عيسى بن عمرو فراه مؤثراً فحكم بمنع الصرف في البيت أيضاً⁽¹⁾، [وفهم⁽²⁾] من كلام المصنف أنه على الأول مبني، فلا وجه لما قيل: إذا جعلناه جملة فهل هو مبني أو لا؟⁽³⁾.
(ونظيره قوله:

بُئِثْتُ إِخْوَالِي بَنِي يَزِيدَ
ظُلماً عَلَيْنَا لَهُمْ فُذَيْدٌ⁽³⁾)

[قاله رؤبة⁽⁴⁾]، ويجب إشباع ميم «لهم»؛ إذ لو أسكنت لزم أن يكون [المصراع الأول من مُصَرِّع الرجز، أو من مشطور السَّريع المكشوف والثاني خُلْع البسيط، وهو فاسد⁽⁵⁾]، و«بُئِثْتُ» [مجهول⁽⁶⁾] بمعنى أخبرت مفعوله الثاني «إخوالي» والثالث «لهم فذيد⁽⁷⁾»، و«ظُلماً» [بمعنى ظالمين⁽⁸⁾]، و«لهم فريد» مُفسَّر لِظلمهم، [وقيل⁽⁹⁾]: ظُلماً حال أو مفعول له والعامل محذوف، أي: شددوا علينا

(1) قال سيبويه - بعد أن ذكر بيت سحيم -: «ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية»، انظر الكتاب 207/3.

(2) في (س): (ثم الظاهر من كلام المصنف).

(3) بيت من الرجز لرؤبة في خزانة الأدب 266/1، وشرح التصريح 127/1، 129، 338/2، وبلا نسبة في شرح المفصل 28/1، وشرح الأشموني 95/1، 258/2، ولسان العرب (ز ي د) 200/3 (ف د د) 329/3، والشاهد في «بني يزيد» فإنه من باب الحكايات.

(4) في (س): (رجز لرؤبة).

(5) في (س): (المصراع الأول من بحر والثاني من آخر، فالثاني من خُلْع البسيط والأول من مُصَرِّع الرجز ومن مشطور السريع المكشوف)، وفي هذا الشرح تقديم وتأخير فرقاً بين النسخ.

(6) في (س): (على بناء المفعول).

(7) في (س) بزيادة: وبني ولبد بدل من «إخوالي»، أو بيان.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

ظلماً⁽¹⁾، و«القيّد» بالفاء الصّباح، (فـ«يزيد» منقولٌ من نحو قولك: «المالُ يَزِيدُ»⁽²⁾)، لا من قولك: «يَزِيدُ المالُ» والألّا غَرَبَ غَيْرَ منصرفٍ، فكان يَفْتَحُ؛ لأنه مضاف إليه)، مع أن الرواية بالضم، وهذا صريح في أن «يَزِيدَ» في البيت بالياء التحتية، [وفيه تعريض لابن يعيش]⁽³⁾، [حيث قال: صوابه «تزيد»]⁽⁴⁾، بالنساء الفوقية وهو يزيد بن حلوان أبو قبيلة وإليه تنسب البرود التزديدية⁽⁵⁾.

[واختلَفَ في المقدَّر مع الجملة في نحو: «مِثْلًا ظَنَنْ وَمِثْلًا أَقَامَ»، فأصحّائنا يقدِّرون موصوفاً، أي: فريقٌ، والكوفيون يقدِّرون موصولاً، أي: الذي أو مَنْ وما قدَّرناه أقيسُ؛ لأنَّ اتصال الموصول بصليته أشدُّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمها.

ومثله: «ما منهما ماتَ حتى لقيته» نقدَّره به أحدٌ، ويقدِّرونه به مَنْ». - (وإنَّ مَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ)⁽⁶⁾، أي: إلّا إنسان، أو إلّا مَنْ، وحكى الفراء عن بعض قُدَمائهم⁽⁷⁾ أن الجملة القسمية لا تكون صلة، وردّه⁽⁸⁾ بقوله تعالى: (وإنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُطِغُنَّ)⁽⁹⁾ [10]. حَلَفُ الصَّفَةِ

(1) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 95/1، وشرح الفصل لابن يعيش 28/1.

(2) في (س) بزيادة: دلَّ عليه الدّال، لأنها تدل على الحكاية، إذ لا يمكن خبرها.

(3) في (س): (وقال ابن يعيش):

(4) ساقط من (س).

(5) شرح الفصل لابن يعيش 28/1.

- وتزيد بن حلوان هو: يزيد بن حُلُوَان بن عمران بن الحاف بن قُضاعة، وإليه تُنسب البرود التزديدية، وهي برود فيها خطوط جرٌ تُشَبَّه بها طرائق الدَّم.

انظر خزائن الأدب 269/1، 270، 271، والصّحاح (ز ي د) 60، 70.

- وفي (س) بزيادة: وردّه ابن الحاجب بأن الرواية إنما صَحَّت بالتحية، وبأن «تزيد» لم تسمع في كلامهم إلّا مفرداً، فاستعماله كالجمله خطأ.

- انظر تفصيل هذا الخلاف في خزائن الأدب 269/1، 270، 271.

(6) النساء: 159.

(7) أي: عن بعض قدماء الكوفيين.

(8) أي: ردّ تقدير الكوفيين بالآية.

(9) النساء: 72.

- لم أجد مثل هذا عند الفراء في معانيه بعد آتَى النساء 275/1، 294/1، وانظر مثل هذا القول غير

منسوب للفراء في تفسير اللّباب 486/6، والبحر المحيط 302/3.

(10) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مني اللبيب 719، 718/2.

- (يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) ⁽¹⁾، أي: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك)، قال سعيد بن جبير: كان ابن عباس [- رضي الله عنه -] ⁽²⁾ يقرأ (وَكُنَّا أَمَامَهُمْ مُلِكٌ يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً غَصْبًا) ذكره الخطيب في الإيضاح ⁽³⁾، (وَأَنْ تُعْيِيَهَا لَا يُخْرِجَهَا عَنْ كَوْنِهَا سَفِينَةً، فلا فائدة فيها حيثل)، أي: في تعييبها [حين عدم تقدير الصفة] ⁽⁴⁾، فلا بد من تقدير، حتى تحصل الفائدة في التعييب.
- (تَذْمُرُ كُلُّ شَيْءٍ) ⁽⁵⁾، أي: سُلِّطَتْ عَلَيْهِ، بدليل (مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ) ⁽⁶⁾، فإن الريح في آية الأحقاف، وآية الداريات، الريح العقيم التي أرسلت إلى قوم/ عاد، فيكون دليل الحذف من القرآن فهو أولى من تقدير 1/430 البياضوي: تَذْمُرُ كل شيء من نفوسهم وأموالهم ⁽⁷⁾، بدلالة الحال.
- (قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) ⁽⁸⁾، أي: الواضح، وإلا لكان مفهومه كقوله ⁽⁹⁾، وبهذا ضعف الإمام الرازي قول القاضي عبد الجبار: «قوله: الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ» كَقَرَّ مِنْ قَبْلِهِمْ لا محالة، لأنه يدل على أنهم اعتقدوا فيما تقدم من الأوامر السابقة إنها ما كانت حَقَّةً ⁽¹⁰⁾.

(1) الكهف: 79.

(2) ساقط من (س).

(3) الإيضاح في علوم البلاغة 187/3.

(4) في (س): (حين أخذ كل ما أطلق عليه السفينة).

(5) الأحقاف: 25.

- وفي (س) بزيادة: عطف على «يأخذ كل سفينة» بتقدير العاطف.

(6) الداريات: 42.

(7) تفسير البياضوي 396/2.

(8) البقرة: 71.

(9) في (س) بزيادة: أي: وإن من يقدر صفة للحق لزم أن لا يكون ما جاء به موسى من الأوامر حقاً. في التفسير الكبير 112/3 قال الرازي بعد أن ذكر قول القاضي: «وهذا ضعيف لاحتمال أن يكون المراد الآن ظهرت حقيقة ما أمرنا به حتى تميزت من غيرها فلا يكون كقوله».

- القاضي عبد الجبار هو: أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي بادي، قاضي أصولي، كان شيخ المنزلة في عصره، له تصانيف كثيرة منها: «تنزيه القرآن عن المطاعين»، و«الأعمال»، و«المجموع في المحيط بالتكليف»، وغيرها، توفي سنة 415 هـ انظر ميزان الاعتدال 247/3، وطبقات السبكي 116/3، والأعلام 273/3.

(-) (وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها)⁽¹⁾، وقال:

وَلَمْ أَغْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْتَعْ⁽²⁾

عجز بيت من المتقارب⁽³⁾ لعباس بن مرداس السلمي، وأمه الخنساء الشاعرة⁽⁴⁾، وسبب قولهم هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفات قلوبهم من سبي حنين كل رجل منهم مائة من الإبل، فأعطى عَيْنَةُ بن [حصن]⁽⁵⁾ مائة، والأقرع بن حابس مائة، وأعطى العباس دون المائة، فأنشأ يقول:

بِئْسَ عَيْنَةُ وَالْأَقْرَعُ	أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْيَ الْعَبِيدِ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ	فَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
فَلَمْ أَغْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْتَعْ	وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا ثُدْرٍ
وَمَنْ نَضَعَ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعِ	وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِئٍ مِنْهُمَا

(1) الزخرف: 48.

(2) عجز بيت من المتقارب صدره:

وَلَيْسَ لِعَيْنَتِنَا هَذَا مُنْهَأٌ

وهو لعباس بن مرداس في الشعر والشعراء ص 184، والدرر 2/376، وشرح شواهد المغني 2/925، ولسان العرب (د ر 1) 1/72، ويلا نبة في شرح الأشموني 2/86، وجمع الموامع 3/158، والشاهد فيه أن التمت إذا علم يجوز حذفه، والأصل: فلم أعط شيئاً طائلاً.

(3) في (س) بزيادة: لأبي الهيثم.

(4) تقدمت ترجمة الخنساء وابنها العباس

(5) ساقط من (س).

فَاتَمَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مائة⁽¹⁾.
فَالْتَهَبَ الْغَنِيْمَةَ، وَالْعَبِيدَ بِضَمِّ الْعَيْنِ اسْمَ فَرَسٍ الشَّاعِرِ، وَ«ذَا تُدْرِزُ»، أَيِ:
ذَا عِدَّةٌ وَقُوَّةٌ عَلَى دَفْعِ الْأَعْدَاءِ، مِنَ الدَّرْزِ⁽²⁾، وَالتَّاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَقَوْلُهُ: يَفُوقَانِ
مِرْدَاسَ، اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ⁽³⁾، وَهُوَ
مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَاجِبٌ بَانَ الرِّوَايَةُ: يَفُوقَانِ شَيْخِي⁽⁴⁾.
(وَقَالَ:

[وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ]⁽⁵⁾ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَائًا بِذَارٍ⁽⁶⁾

(1) انظر هذا في الشعر والشعراء ص 184، وخزانة الأدب 1/ 161، وحاشية الشامي 2/ 257، وشرح شواهد المغني 2/ 925.

- حُتِنَةُ بْنُ حَصْنٍ هُوَ: حُتِنَةُ بْنُ حَصْنٍ بْنِ خُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جُوَيْةَ الْفَزَارِيِّ، يَكْنَى أَبَا مَالِكٍ، صَحَابِي، اسْلَمَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَقِيلَ: قَبْلَ الْفَتْحِ، وَكَانَ مِنَ الْمَوْلُفَةِ قُلُوبِهِمْ.

انظر أسد الغابة 4/ 318، والاستيعاب 3/ 1249، وخزانة الأدب 1/ 161.

- وَالْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ هُوَ: الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسِ بْنِ عَقَالِ الْجَاهِشِيِّ الدَّارِمِيِّ التَّمِيمِيِّ، صَحَابِي، مِنْ سَادَاتِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اسْلَمَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ وَلَقِبَ بِالْأَفْرَعِ لِقَرَعِ كَانِ فِي رَأْسِهِ، وَكَانَ مِنَ الْمَوْلُفَةِ قُلُوبِهِمْ، وَكَانَ مَعَ خَالِدٍ فِي الْأَهْلِ وَقَاتَعَهُ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْجَوْزَانِ سَنَةَ 31 هـ.

انظر أسد الغابة 1/ 264، والاستيعاب 1/ 103، والأعلام 5/ 2.

(2) فِي (س) بَزِيَادَةُ: بِالْمُهْمَلَتَيْنِ، وَالْمُهْمُوزَةِ...

(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 430، وشرح الأشنوني 2/ 273، وجمع الهوامع 1/ 133، وسبب المنع من الصرف هو العلمية.

(4) الْجَبِيبُ الْمُرْدُ، انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 430، وجمع الهوامع 1/ 133.

- فِي (س) بَزِيَادَةُ: فِي جَمْعٍ.

(5) سَاقَطَ مِنْ (س).

(6) الْيَتِ لِمَعْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ 5/ 351، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَبَوَيْه 2/ 185، وَلِبَيَّاحُ شَوَاهِدِ الْإِبْطَاحِ 2/ 876، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ 2/ 926، وَالْكِتَابُ 3/ 488، وَالْمُقْتَضِبُ 2/ 288، 4/ 277، اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ إِذَا عَلِمَ أَيُّ: بِدَارٍ طَائِلَةً.

بيت من الوافر لعمران بن الحِطَّان⁽¹⁾، رئيس الخوارج على [عهد]⁽²⁾ أمير المؤمنين على بن أبي طالب - كرم الله وجهه -⁽³⁾، «المسهاة» بهائين، وعن الأصمعي بالنساء كحصاة، قيل: معناه واحد وهو الصفاء والروثق والمنظر الجميل⁽⁴⁾، [ذكره السيوطي]⁽⁵⁾، (أي: من أختها السابقة، ويدار طائلة، ولم أعط شيئاً طائلاً، دفعاً للتناقض فيهن⁽⁶⁾)، أما وجه التناقض في الآية: فلأن «أفعل» التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه، فيقضي ذلك أن يكون كل واحدة من الآي أكبر من أخرى، فيكون أكبر وغير أكبر، ودفعه المصنف بتقدير الصفة⁽⁷⁾، وقال الزخشمي: الغرض وصفهن بالكبر [لا يكذن]⁽⁸⁾ يتفاوتن فيه⁽⁹⁾، يعني إن أفعل محمول على الزيادة مطلقاً رَوْماً للمبالغة، كقوله تعالى: (أَعْلَمُ

⁽¹⁾ عمران بن حِطَّان هو: عمران بن حِطَّان بن ظبيان بن شغل بن الحارث بن سدوس، تابعي، أحد رؤوس الخوارج من القعدية، وقد أدرك صدرأ من الصحابة، وروى عنهم، وروى عنه أصحابه الحديث.

انظر تهذيب التهذيب 127/8، والأغاني 109/18، وخزانة الأدب 342/5.

⁽²⁾ زيادة بتفضيها السياق.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: ويعد:

وَنَلْذِثْنَا بِأَيَّامٍ قَصَارٍ	ثُمَّ إِنَّا لَنِلَّالَ بِأَيَّامَاتٍ
فَمَا فِيهَا لِيَحْيَىٰ مِنْ قَرَارٍ	وَأَن قُلْنَا: لَمَلَّ بِهَا قَرَارًا
وَأَوَّلَعْنَا بِحَرَمٍ وَانْتَظَارٍ	أَرَأَيْتَا لَأَمَلُ الْعَيْشِ فِيهَا
وَلَا فِي الْأُمْرِ نَاعِيًا بِالْخِيَارِ	وَلَا بُقَىٰ وَلَا تَبَقَىٰ عَلَيْهَا
سَبَّأَتْهَا الْجَبَرُ مِنَ الْقَارِ	وَمَا أَمَوْنَا إِلَّا عَوَارٍ

⁽⁴⁾ انظر شرح شواهد المغني 927/2.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: أي في الآية والبيتين.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: ودفعه ابن الحاجب بأن المراد إلا هي أكبر من اختها من وجه، وقد يكون.... كل منهما أفضل من الآخر من وجه، وبأن المراد إلا هي أكبر من اختها عندهم وقت أصولها لأن للحاضر أثر في النفس ليس ...

⁽⁸⁾ في (س): (لا يكون).

⁽⁹⁾ الكشف 259/4.

- في (س) بزيادة: (قال الطيبي).

بكم⁽¹⁾ فـ«أَعْلَمُ» بمعنى عالم؛ إذ لا مشاركة لله تعالى في علمه بذلك، [قاله الطيبي]⁽²⁾، وفيه بحث⁽³⁾، يجوز استعمال «أفعل» عارياً عن اللام والإضافة و«من»، مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل والصفة المشبهة قياساً عند المبرد، وسماعاً عند غيره⁽⁴⁾، وهو الأصح، وأما وجه التناقض/ في البيت الثاني⁽⁵⁾ 430 ب فظاهر، وأما في البيت الأول ففيه بحث؛ إذ عَدَمُ الإعطاء لا يناقض عدم المنع، إلا أن يُقال: إنه يناقضه عَرَفَا لا عقلاً.

- (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى)⁽⁶⁾، أي: نافع.
 - (إِنْ تُظُنُّوا إِلَّا ظَنًّا)⁽⁷⁾، أي: ضعيفاً⁽⁸⁾، [فيكون المصدر للنوع فيصح الاستثناء]⁽⁹⁾، [وحله]⁽¹⁰⁾ ابن يعيش على التقديم والتأخير، أي: نحن إلا نظن ظناً⁽¹¹⁾.

9- حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف)، إذ لم يُسمع حذفه [بدونه]⁽¹²⁾، (لحو:) لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ⁽¹³⁾، أي: وَمَنْ أَنْفَقَ بَعْدَهُ، دليل

(1) النجم: 32.

(2) ساقط من (س).

- وانظر التبان في البيان للإمام الطيبي ص 316.

(3) في (س) بزيادة: قال الرضي.

(4) هذا قول الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 459، وانظر المختضب 3/ 245.

(5) في (س) بزيادة: ودفعه.

(6) المائدة: 68.

(7) الجاثية: 32.

(8) في (س) بزيادة: إِنَّ الظنَّ عَمَّا يُقِيلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ.

(9) في (س): (فالفعول المطلق هنا للنوع، لا للتأكيد فيصح الاستثناء).

(10) في (س): (وقال).

(11) شرح المفصل لابن يعيش 107/7.

(12) في (س): (بدون العاطف).

(13) الحديد: 10.

التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدّر: (أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا)⁽¹⁾.

(لا نفرق بين أحد من رسله)⁽²⁾، (وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ)⁽³⁾، أي: بين أَحَدٍ وَأَحَدٍ مِنْهُمْ⁽⁴⁾ فيكون «أحد» هنا بمعنى واحد، والمعنى أنهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، قاله أبو حيان⁽⁵⁾، (وقيل) قائله الواحد والزوجي «أحد» فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)⁽⁶⁾، بل هو الموضوع للعموم⁽⁷⁾، وهمزته أصلية، لا مُبدلة من الواو⁽⁸⁾، فلا تقدير، [ورد]⁽⁹⁾ رده الإمام الرازي⁽¹⁰⁾ بأنه يقتضي حيثلو أن المعروض بهم وهم الكافرون) جملة حالية، أو اعتراضية⁽¹¹⁾، (فرّقوا) بين كل الرسل، وإنما فرّقوا (بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوة، وفي لزوم هذا نظر⁽¹²⁾)، قيل: [وجهه]⁽¹³⁾: أن نفي التفريق بين كل

(1) الحديد: 10.

(2) البقرة: 285.

(3) النساء: 152.

(4) في (س) بزيادة: قال أبو حيان: ويحتمل عندي أن يكون مما حُلب فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: لا نفرّق بين أحد من رسله وبين أحد.

(5) ذكره أبو حيان في تفسيره لأية البقرة (لا نفرّق بين أحد من رسله)، انظر البحر المحيط 2/380.

(6) الإخلاص: 1.

(7) في الكشف 617/1: «... إن أحداً هام في الواحد المذكور والمؤنث وتثنيها وجمعها، تقول: ما رأيت أحداً، نقصد العموم»، وانظر قول الواحد في تفسير اللباب 527/4، والدر المصون 1/285.

(8) في (س) بزيادة: يعني أن «أحد» اسم يتوحد فيه الواحد والمثنى والجمع، والمراد هنا الجمع لإضافة «بين» إليه.

(9) في (س): (ورد، قائله الواحد والزوجي).

(10) انظر التفسير الكبير 117/7.

(11) في (س) بزيادة: بين اسم «إن» وخبرها، إنهم.

(12) في (س) بزيادة: لأن من قال: يكون «أحد» بمعنى «جميع» إنما يريد العموم؛ لإضافة «بين» إليه، لا لوتنوع في سياق النفي.

(13) في (س): (لأن).

الرسول، تعريض من يفعل ذلك، فيصدق على من فرق بين بعض وبعض، فلا يلزم أن يكون المعرض بهم، فرقوا بين الكل⁽¹⁾.

(والذي يظهر لي في وجه التقدير، وأن المقدر بين أحد وبين الله، بدليل: (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُتْرَكُوا يَتَرَكُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ)⁽²⁾، وبهذا الدليل يرجح هذا وإن كان فيه الحذف على ما ذهب إليه القائل: [وإن لم يكن فيه الحذف]⁽³⁾، وما قيل: إن التفريق بين الرسول في الإيمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك، فإن من آمن ببعضهم وكفر بآبائهم لم يؤمن بالله تعالى، [ممنوع]⁽⁴⁾؛ لأن التفريق [بين الرسول]⁽⁵⁾ الإيمان ببعض والكفر ببعض، والتفريق بين الله ورسوله الإيمان بالله والكفر برسوله⁽⁶⁾ فافترقا.

(ومحو: (سَرَّائِلُ ثَقِيكُمُ الْخَرُ)⁽⁷⁾، أي: والبَرْد، وقد يكون اكتفياً عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: (لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ)⁽⁸⁾ يشير بذلك إلى أن الآية ليست من الاكتفاء المصطلح كما هو المشهور [لذكر البرد]⁽⁹⁾، قبل ذلك صريحاً، والاكتفاء أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لكنة تقتضي الانتصار عليه، كما قالوا في الآية تخصيص الحر بالذكر؛ لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحر أهم⁽¹⁰⁾.

(1) انظر الدر المنصور 1/ 694.

(2) النساء: 150.

(3) في (س): (مع عدم الحذف فيه).

(4) - القائل الدمايني، انظر حاشية الشنقي 259/2.

(5) في (س): (فلا يكون أرجح مما ذهب إليه القائل: ممنوع).

(6) في (س): (بينهم).

(7) قاله الدمايني والشنقي، انظر حاشية الشنقي 259/2.

(8) التحل: 81.

(9) التحل: 5.

(10) في (س): (لذلك البرد)، وبزيادة: للامتثال بوقايته.

(11) انظر البحر المحيط 508/5، وتفسير اللباب 134/12.

- (وَلَوْ مَا سَكَنَ) ⁽¹⁾، أي: وَمَا تَحْرُكُ، لأن الحركة ضدّ السكون،/ وبينهما 1 /431

تلازم ⁽²⁾، وإنما أكرّ السكون؛ لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، وقيل لأن الساكن أكثر عدداً من المتحرك ونقض بالأجرام العلوية ⁽³⁾.

(وَإِذَا فُسِّرَ «سَكَنَ» بِ«اسْتَقَرَّ» لَمْ يُحْتَجْ إِلَى هَذَا [التقدير] ⁽⁴⁾).

- (فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) ⁽⁵⁾، أي: فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَحَلَلْتُمْ.

- (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) ⁽⁶⁾، أي: فَحَلَقَ فِدْيَةً.

- (لَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً) ⁽⁷⁾، أي: إِيمَانُهَا وَكَسْبُهَا ⁽⁸⁾.

والآية من اللفّ والنشر) يعني من باب اللفّ التقديري، أي: لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها في الإيمان لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فيه، فيكون نفي نفع الأيمان راجعاً إلى نفس لم يصدر عنها الإيمان قبل ذلك، ونفي نفع الكسب راجع إلى نفس صدر عنها الإيمان قبل ذلك، لكنها لم تكن كَسَبَتْ في إيمانها خيراً. (وبهذا التقدير تُذْفِعُ شبهة المعتزلة الزخشرية وغيره ⁽⁹⁾ إذ قال: «سَوَى الله تعالى بين عَدَمِ الإيمان وبين الإيمان الذي لم يَقْتَرِنْ بالعمل الصالح في عدم الإنتفاع به)، فيلزم أن يكون الكافر والعاصي في الخلود سواء، قال الزخشري: «لم

(1) الأنعام: 13.

(2) في (س) بزيادة: تضاد وارتباط.

(3) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(4) ساقط من (س).

(5) البقرة: 196.

(6) البقرة: 196.

(7) الأنعام: 159.

(8) في (س) بزيادة: هذا آخر الأمثلة القرينة التي ذكرها المصنف في باب الاكتفاء.

(9) في (س) بزيادة: حيث لم يعتبر والإيمان المجرد عن العمل.

تكن آمنت» صفة «نفساً»⁽¹⁾ «أو اكتسبت في إيمانها خيراً» عطف على «آمنت»، والمعنى: أنه لا ينفع الإيمان حينئذٍ نفساً غير مقدمة لإيمانها، أو مقدمة لإيمانها غير كاسية في إيمانها خيراً⁽²⁾، [قال البيضاوي]⁽³⁾: وهو دليل لمن لم يعتبر الإيمان المجرد عن العمل، و[للمفسر]⁽⁴⁾ تخصيص هذا الحكم، بذلك اليوم⁽⁵⁾، وحمّل التردد على اشتراط النفع [بأحد الأمرين]⁽⁶⁾، والعطف على «لم تكن» بمعنى لا ينفع نفساً لإيمانها الذي أحدثته حينئذٍ وإن كسبت فيه خيراً⁽⁷⁾، وهذا إنما يتم بجعل أو بمعنى الواو.

(وهذا التأويل) وهو جعل الآية من باب اللَّفّ التقديري (ذكره ابن عطية وابن الحاجب⁽⁸⁾)، وقال الثنازاني: ويقرب من ذلك ما قال ابن الحاجب: إن المعنى «لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل، ولم تعمل العمل الصالح، قيل: فاختصر للعلم به»⁽⁹⁾، وقال بعض المحققين: يمكن أن يقال معنى الآية أنه لا ينفع الإيمان باعتبار ذاته إذا لم تؤمن من قبل، وباعتبار العمل إذا لم تعمل قبل، لأن نفع الإيمان باعتبار العمل إنه يصير سبباً لقبول العمل، فيتم الكلام من غير تقدير لفّ، ولا اعتبار اختصار.

(ومن القليل⁽¹⁰⁾ حذف «أم» مع معطوفها كقوله:

(1) في (س) بزيادة: وقوله.

(2) الكشف 78/2.

(3) في (س): (قيل).

(4) في (ص): (وأجيب)، وكلاهما خطأ، والصواب ما في تفسير البيضاوي وهو «وللمعتبر».

(5) في (س) بزيادة: ولا يلزم منه عدم النفع بالآخر، وبأن المعنى اشتراط عدم النفع بالخلو عن الأمرين.

(6) في (س): (بأحدهما).

(7) انظر تفسير البيضاوي 329/1.

(8) ما نسب المصنف لابن الحاجب وابن عطية لم يذكره ابن عطية في المحرر الوجيز 366/2، وكذلك لم أجده عن ابن الحاجب فيما توفّر لدي من كتب ابن الحاجب، وذكره ابن المنير في كتاب الإنصاف فيما تضمنته الكشف من الاعتزال حيث قال: «فإن هذا الكلام اشتمل على النوع المعروف من علم البيان والبلاغة باللف...»، وانظر قول ابن الحاجب في حاشية السعد على الكشف ل/ 208 أ، والكشاف 63/2 والباب 529/8.

(9) حاشية السعد على الكشف ل/ 208 أ، ب.

(10) في (س) بزيادة: يعني بالنسبة إلى حذف المعطوف مع لو، وحذف «أم» مع معطوفها.

فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا⁽¹⁾

.....

تم شرحه في أول الباب الأول⁽²⁾.

(أي: أم غي، وقد مرَّ البحث فيه)، حيث قال هناك: لا حاجة إلى تقدير

معادل في البيت لصحة قوله: «ما أدري هل طلابها رُشدٌ».

10- حذف المعطوف عليه

- (أن اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)⁽³⁾، أي: فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ،

وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ/ أن الفاء في «فانفجرت» هي فاء «فَضْرَبَ»، وأن فاء

«فانفجرت» وحذفت ليكون على المحذوف دليل يَبْقَاءُ بَعْضُهُ⁽⁴⁾ يعني هذا الفعل

الأول لدلالة الثاني، وحفت الفاء الثانية لدلالة الأولى عليها، (وليس بشيء لأن

لفظ الفأَين واحد، فكيف يَحْصُلُ الدليل؟ وَجَوَزَ الزمخشري ومن تبعه أن تكون

«فاء» الجواب، أي: فَإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدْ انْفَجَرَتْ)، قال: فالفاء متعلقة بمحذوف، أي:

⁽¹⁾ عجز بيت من الطويل، صدره:

فَدَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَيَّ لِأَمْرِهِ سُبْحٌ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب 267/11، والدرر 428/2، وشرح أشعار الهذليين 43/1،

وشرح شواهد المغني 26/1، 142، 672/2، وبلا نسبة في شرح الأشموني 19/2، وجمع المواع

199/3، استشهد به على أن «ام» قد تحذف هي والمعطوف بها، والأصل: أم غي.

⁽²⁾ انظر الباب الأول مبحث الممرة شاهد رقم (5).

⁽³⁾ كذا جاء النص عن المصنف، وهو خلط بين آيتين وقد تَبَّه على هذا مبارك، فقد رَكَّبَ المصنف «فانفجرت»

من سورة البقرة مع آية الأعراف في موضع «فانفجرت»، والآيتان:

الأولى: (وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عِينًا) سورة

البقرة: 60.

والثانية: (وَأَوْحِيَ إِلَىٰ آلِ مُوسَى إِذِ اسْتَقَاءُوا قَوْمَهُ أَنَّ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عِينًا)

الأعراف: 160.

⁽⁴⁾ ما نسب المصنف لابن عصفور هو من كلام أبي حيان، حيث قال في الارتشاف 2017/4: «وزعم ابن

عصفور في مثل هذا التركيب أنه لم يُحذف حرف المعطف، والمعطوف عليه، بل حُذِفَ المعطوف عليه وحده

وحذفت الفاء من المعطوف...». ولقد ذكر ابن عصفور عكس ما نسب إليه المصنف وأبو حيان، انظر شرح جل الزجاجي 214/1.

بمحذوف، أي: فَضَرَبَ فانفجرت، أوْ فَإِنْ ضَرَبْتَ فقد انفجرت، وهي على هذا فاء فصيحة⁽¹⁾. قال التفتازاني: العلم في الفاء الفصيحة قول الشاعر:

قَالُوا خِرَاسَانَ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ثُمَّ الْقُفُولُ فَقَدْ حِثَّنَا خِرَاسَانًا⁽²⁾

فهي على تقدير الثاني⁽³⁾، وفي المفتاح على التقدير الأول⁽⁴⁾، والأكثر على التقديرين، فقوله على هذا إشارة إلى التعلق بمحذوف، سواء كان معطوفاً عليه، أو شرطاً.

(ويرده أن ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب)، لأن الجزاء إذا صُدِّرَ بالفاء فقد لزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى (مثل: (إِنْ يُسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ)⁽⁵⁾، وفعل الشرط هنا مستقبل بمعنى، فيكون الانفجار سابقاً على الضرب، وهو باطل لقوات الدلالة على الانفجار الذي هو تَرْجُبُ الانفجار على الضرب، (إلا إن قيل: المرادُ فَقَدْ حَكَمْنَا بِتَرْجُبِ الانفجار على ضَرْبِكَ)، والأولى فقد أَرَدْنَا تَرْجُبَهُ، قيل: هذا لا يفيد دفع الاعتراض من جهة إن الاقتران الماضي بـ"قد" يحقق مُضَيِّهَ معنى، فلا يصلح جواباً بالشرط مستقبل، وفيه أن الاعتراض⁽⁶⁾ ليس من هذه الجهة بدليل تمثيل الآية، بل من جهة أن تقدم الانفجار على الضرب باطل⁽⁷⁾.

(1) الكشف 173/1.

(2) بيت من البسيط لعباس بن الأحف من جملة أبيات قالها عندما خرج مع الرشيد إلى خراسان، انظر دلائل الإجماع ص 90، والبيان في البيان ص 315، وبلا نسبة في المثل السائر 98/2، والأطول 77/2.

(3) انظر مفتاح العلوم ص 278.

(4) يوسف: 77.

(5) في (س): (اعتراض الدماضي).

(6) قاتله الدماضي، انظر حاشية الشامي 259/2.

(- وقيلَ في: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ)⁽¹⁾: «أَمْ» مُتَّصِلَةٌ⁽²⁾، والتقدير اعْلَمْتُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ أَمْ حَسِبْتُمْ) لاحتياجه إلى تقدير الجملة، وقال الزمخشري: «أَمْ» منقطعة والمهزة للتقرير، أي: حَسِبْتُمْ⁽³⁾، وقال الزجاج: إنها لمجرد الإضراب من غير تقدير المهزة⁽⁴⁾، والقراء إنها بمعنى المهزة⁽⁵⁾.
(11- حذف المبدل منه⁽⁶⁾)

قيل في: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ)⁽⁷⁾، وفي (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ)⁽⁸⁾ إِنَّ «الكذب» بَذَلَّ من مفعول «تصف» المحذوف، أي: لما تصفه⁽⁹⁾، وقيل: منصوب باضممار «أعني»، ذكره أبوالبقاء أيضاً⁽¹⁰⁾، (وكذلك في «رسولاً» بناءً على أَنَّ «ما» في «كما» موصولٌ اسميٌّ)، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولاً⁽¹¹⁾، (وَيُرَدُّهُ أَنْ فِيهِ إِطْلَاقٌ «ما» على الواحد من أولي العلم)، وهو قول مرجوح (والظاهر أَنَّ «ما» كافة)، ويردُّه أنه [إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ حَيْثُ]⁽¹²⁾ تعذر أَنْ يُشَبَّكَ منها وما بعدها مَصْدَرٌ كما إذا اتصلت بجملة اسمية، كقوله⁽¹³⁾:

⁽¹⁾ آل عمران: 142.

⁽²⁾ ذكر هذا أبوحيان، ونسب لآبن بحر، انظر البحر المحيط 72/3، واللباب 562/5.

⁽³⁾ قال الزمخشري: «أَمْ» منقطعة، ومعنى المهزة فيها الإنكار، انظر الكشف 448/1.

⁽⁴⁾ في معاني القرآن للزجاج 1/285 ... معناه: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة»، وانظر اللباب 210/3.

⁽⁵⁾ لم أجد مثل هذا الذي ذكره في معاني القرآن للقراء 1/235، وفي البحر المحيط 72/3 وقيل: هي بمعنى المهزة»، وكذا في تفسير اللباب 562/5.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: لكنه يقتضي عدم حذف ما ذكر في امتناع حذف المؤكد من أنه من الإطناب والحذف من الإيجاز، فينتان، وقد مرَّ في بحث الجملة التفسيرية أنه اختلف في حذف المبدل منه، ولهذا قال: قيل....

⁽⁷⁾ النحل: 116.

⁽⁸⁾ البقرة: 151.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: ذكره الحوفي وأبوالبقاء.

- انظر البيان 2/118، والبحر المحيط 562/5.

⁽¹⁰⁾ نفس المصدر السابق.

⁽¹¹⁾ في (س) بزيادة: قال الحلبي: هذا بعيد جداً.

⁽¹²⁾ في (س): (لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا حَيْثُ ...).

⁽¹³⁾ في (س) بزيادة: لعمرك أنني وأبا حيد.

كَمَا النُّشَوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ⁽¹⁾

(وأظهر منه أنها مصدرية؛ لإبقاء الكاف حيثلج على عمل الجر).

وقيل: (قائله الحلبي (في «الكلب» إنه مفعول، / لـ «تقولوا»، والجملتان⁽²⁾

يَعْدُهُ بِذَلِكَ منه، أي: لا تقولوا الكلبَ لِمَا تُصِفُهُ النِّسَبُ مِنَ الْبَهَائِمِ بِالْجِلِّ أَوْ الْحُرْمَةِ)، واللام علة للنهي، (وَأَمَّا مَحْدُوفٌ، أي: فتقولون الكلبَ، وَأَمَّا لِيُصِفَ، على أَنَّ «ما» مصدرية، والجملتان مَحْكِيَتَا الْقَوْلِ، أي: لا تُحَلِّلُوا وَلَا تُحَرِّمُوا بِمَجْرَدِ قَوْلٍ تُنْطِقُ بِهِ أَلْسِنَتُكُمْ⁽³⁾).

وَقُرِئَ بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ «ما» على أنها اسم⁽⁴⁾، وقال الزمخشري: صفة

لـ «ما» المصدرية، كقوله تعالى: (يَذِمُّ كَلْبًا)⁽⁵⁾، وردّه أبوحيان: بَأَنَّ النِّحَاةَ نَصُرُوا على أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبَكُ مِنْ «أَنَّ» والفعل لا يُنْعَتُ بِهِ⁽⁶⁾، وأجاب السفاقي بأن صريح المصدر يُنْعَتُ بِهِ⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ عجز بيت من الوافر لزيادة الأعجم في الجني الداني ص 481، وشرح آيات المعنى 4/ 125، وشرح شواهد المعنى 1/ 501، صدره:

وَأَغْنَمَ أَيْبَى وَأَبَا حَبِيدٍ

استشهد به على كف الكاف عن الجر بما، ولذلك رفع النشوان على الخبرية لـ «أَنَّ».

⁽²⁾ في (س) بزيادة: يعني قوله تعالى: «هذا حلال وهذا حرام».

⁽³⁾ الدر المنصور 4/ 364.

⁽⁴⁾ وهي قراءة الحسن، وانظر مختصر في شواذ القرآن ص 77.

⁽⁵⁾ يوسف: 18.

- وانظر الكشف 2/ 598.

⁽⁶⁾ البحر المحيط 5/ 526، 527.

⁽⁷⁾

(ويالزَع وَضَمَّ الكاف والذال جمعاً لكذوب)، وقال أبوالبقاء: أو كاذب⁽¹⁾ (صفة الفاعل) وهو «الستكم» قرأ بذلك ابن أبي عبله ومعاذ بن جبل⁽²⁾.
(وقد مرّ) في النوع الثاني⁽³⁾ (أنه قيل في «لا إله إلا الله»: إن اسم الله بدل من ضمير الخبر المحذوف⁽⁴⁾).

12- حَذَفُ الْمُؤَكَّدِ وَبَقَاءُ التَّوَكُّيدِ

وقد مرّ في ثالث شروط الحذف⁽⁵⁾ (أن سيبويه والخليل أجازاه، وأن أبا الحسن ومن تبعه منعه⁽⁶⁾) والصحيح المنع كما قال الخليلي في قوله تعالى: (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)⁽⁷⁾.
13- حَذَفُ الْمُبْتَدَأِ

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو: (وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ تَارَ اللَّهُ)⁽⁸⁾، أي: هي نارُ الله.

- (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ تَارَ حَامِيَةً)⁽⁹⁾، (مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَحْضُودٍ)⁽¹⁰⁾ الآيةين⁽¹¹⁾. ف«ما» مبتدأ، وما بعده خبره، [وهنا سؤال وهو أن

(1) البيان 118/2.

(2) وهي قراءة مسلمة بن عمار، انظر مختصر شواذ القرآن ص 77.

(3) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.

(4) انظر النوع الثاني من الجهة السادسة.

(5) في (س) بزيادة: في أول الحاققة.

(6) انظر هذا في الشرط الثالث من شروط الحذف.

(7) البقرة: 130.

- وانظر الدر المصون 374/1.

(8) الحمزة: 5، 6.

(9) القارة: 10، 11.

(10) الواقعة: 27، 28.

(11) في (س) بزيادة: أي: قرأ له الآيةين، أو إلى الآيةين.

«ما» نكرة⁽¹⁾، وما بعده معرفة، فينبغي أن يكون [الأمر]⁽²⁾ بالعكس؛ لأن المعرفة أحقُّ بالابتداء، وهذا وارد على سيبويه، فإنه يعرب «ما» الاستفهامية، و«كم» و«أفعل» في «كم مالك، ومررت برجل خير منه أبوه»، مبتدأ وما بعدها خبراً⁽³⁾، [والجواب إنه وقوع]⁽⁴⁾ النكرة خبراً عن هذه الأشياء، فاطرّد الباب، قال الحلبي: وهذا لا ينهض مانعاً في جواز أن يكون «ما، وكم» و«أفعل» خبراً مقدماً، ولو قيل به لم يكن خطأ، بل أقرب إلى الصواب⁽⁵⁾.

قال الزغشري في أول البقرة⁽⁶⁾: إذا بلغك أنّ إنساناً من أهل بلدك قد تاب، فاستخبرت من هو؟، قيل: زيد التائب⁽⁷⁾، [وخالف]⁽⁸⁾ السكاكي ورجّح [أن يقال]⁽⁹⁾: التائب زيد⁽¹⁰⁾، قال الشريف: إذا جعل «مَنْ» مبتدأ، والتائب خبراً، كما هو المشهور من مذهب سيبويه، وقيل في جوابه: زيد كان تقديره: زيد التائب، وإذا جعل «التائب» مبتدأ و«مَنْ» خبراً، وقيل في جوابه: زيد كان تقديره: التائب زيد⁽¹¹⁾، [واختار السكاكي هذا بناءً على التقدير الثاني]⁽¹²⁾، واختار عبدالقاهر والزغشري الوجه الأول⁽¹³⁾ بناءً على التقدير الأول⁽¹⁴⁾، فمن اعترض عليهما⁽¹⁵⁾ وردّ كلامهما لم يعرف إنهما بتّيّا الكلام على مذهب سيبويه، فإن الواجب حينئذٍ

(1) في (س): (واعترض بأن «ما» الاستفهامية نكرة).

(2) ساقط من (س).

(3) الكتاب 1/160، 2/110.

(4) في (س): (واجب بأنه لاكثر وقوع ...).

(5)

(6) في (س) بزيادة: موافقاً الشيخ عبدالقاهر.

(7) الكشف 1/86، في تفسير لقوله تعالى: (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون).

(8) في (س): (وخالفهما).

(9) في (س): (أن يقر).

(10)

(11) هامش المطول ص 177.

(12) في (س): (واختار السكاكي الوجه الثاني).

(13) دلائل الإحجاز ص 124، والكشاف 1/86.

(14) في (س) بزيادة: ثم تعرض للفتاواني حيث قال: ...

(15) المعارض للفتاواني، انظر حاشية السعد على الكشف ل/20، وانظر هامش المطول ص 177.

هو ما قدره، ومن هذا [تَبَيَّنَ]⁽¹⁾ أن المصنف اختار مسلك السكاكي، [والأ] فالآيات⁽²⁾ يجوز أن تكون من قبيل حذف الخبر على مذهب سيويه⁽³⁾، / أي 432 ب نار الله الحطمة.

(- (قُلْ أَنُؤْتِيكُم بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارِ)⁽⁴⁾ [أي: هي النار]⁽⁵⁾، قال الشريف: [لعل هذا أولى من تقدير الخبر]⁽⁶⁾، لأن السامع قد عرف ما هو شرٌّ، ولم يعرف خصوصيته، فهو طالب للحكم عليه بالتعيين، (وبعد فاء الجواب⁽⁷⁾ نحو: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)⁽⁸⁾، أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، (وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ)⁽⁹⁾، أي: فهم إخوانكم (فَإِنْ لَّمْ يُصَيِّبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ)⁽¹⁰⁾، (وَإِنْ مِّنْهُ الشَّرُّ فَيَوْسَ قُتُوْطٌ)⁽¹¹⁾، (فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمْرَانِ)⁽¹²⁾، أي: فالشاهد، بقرينة قوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ)⁽¹³⁾ وأشار به إلى أن الشهيد بمعنى الشاهد كما في الصحاح⁽¹⁴⁾، وأن المراد به

(1) في (س): (يظهر).

(2) في (س): (حيث جعل الآيات) وزيادة: من قبيل حذف المبتدأ مع أنها محموز...

(3) في (س) بزيادة: فإن قوله تعالى: (نار الله) مثلاً جواب (ما الحطمة)، فيقدر: نار الله الحطمة، فتأمل.

(4) الحج: 72.

- وفي (س) بزيادة: وما في بعض النسخ «هل أنبتكم بشر» ليس بصواب.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: عطف على قوله: في جواب الاستفهام.

(8) فصلت: 46.

(9) البقرة: 220.

(10) البقرة: 265.

(11) فصلت: 49.

(12) البقرة: 282.

(13) البقرة: 282.

(14) انظر الصحاح (ش هـ د) 87/2، والقاموس المحيط (ش هـ د) 316/1.

الجنس، وإلا فالأنسب الشهدان⁽¹⁾، وقدر الزخشي: فليشهد⁽²⁾، قال التفازاني: الأنسب فليشهد، إذ المأمور هم المخاطبون لأشهداء⁽³⁾، وأجيب بأن «فليشهد» مبني للمفعول من الأشهداء، فهو في قوة «فلنشهدوا رجلاً وامرأتين»⁽⁴⁾.
(وقرأ ابن مسعود (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَيَبَادُكَ)⁽⁵⁾. وَيَعَذِّ الْقَوْل، لمحو: (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ)⁽⁶⁾، وجوز الحلبي أن يكون مبتدأ خبره «اكتبها»⁽⁷⁾، ((إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ)⁽⁸⁾، (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً)⁽⁹⁾، الآيات، (بَلْ قَالُوا أَهْطَأْتُ أَخْلَامَ)⁽¹⁰⁾).

- وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى لمحو: (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ)⁽¹¹⁾، أي: هم التائبون، فهذه الأوصاف من صفات المؤمنين في⁽¹²⁾ (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ)⁽¹³⁾ [فَقُطِعَ لَلمدح]⁽¹⁴⁾، ويجوز أن تكون مبتدأ خبره «أما العابدون» وما بعده أوصاف أو أخبار متعددة، [وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: (الْأَمِيرُونَ) محذوف]⁽¹⁵⁾، أي: التائبون من أهل الجنة، بقرينة «وبشر المؤمنين»، وأن يكون بدلاً

(1) في (س) بزيادة: وقدر أبو البقاء: فالنشهد، وذكر أنه قبل الخبر محذوف، أي: رجل وامرأتان يشهدون، وقيل: هو فاعل بفعل محذوف.

(2) الكشف 353/1.

(3) حاشية السعد على الكشف ل/ 111.

(4) الجيب عصام الدين، كلنا في هامش المخطوط.

(5) المائدة: 118.

(6) الفرقان: 5.

(7) الدر المنصور 242/5.

- وفي (س) بزيادة: فلا يكون فيه حذف أصلاً.

(8) الذاريات: 52.

(9) الكهف: 22.

(10) الأنبياء: 5.

(11) التوبة: 113.

(12) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(13) التوبة: 112.

- وفي (س) بزيادة: وفيه وجه آخر ذكره الحلبي أنه.

(14) في (س) ذكر هذه الجملة بعد قوله: أي هم التائبون حيث قال: «فيكون من قطع النعوت للمدح».

(15) في (س): (وَأَمَّا الْخَبْرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (الْأَمِيرُونَ)، وضعفه أبو البقاء، وأن الخبر محذوف).

من ضمير «يقاتلون»، ذكره الحلبي⁽¹⁾، (وَمَحْو: (صَمُّ بَكْمٌ عَمِيَّ)⁽²⁾) قال الحلبي: ويحيى فيه الخلاف المشهور في تعدد الخبر، فمن أجاز ذلك حمل الآية عليه، ومن منع قال: هذه الأخبار - وإن تعدد لفظاً - فهي متحدة معنى، لأن المعنى: هم غير قائلين للحق [بسبب ذلك]⁽³⁾، فيكون من باب «هذا حلو حامض»، أو يُقدَّر لكل خبر مبتدأ⁽⁴⁾، والمعنى: أنهم جامعون لهذه الأوصاف الثلاثة، ولولا ذلك لجاز أن تكون الآية من باب ما تعدد فيه الخبر لتعدد المبتدأ، نحو: «الزُّيْدُونَ فُقُهَاءُ شُعْرَاءُ كَاتِبُونَ»، فإنه يحتمل أن يكونوا جامعين لهذه الأوصاف وأن يكونوا كذلك، بل بعضهم اختصَّ بالفقه والبعض الآخر بالشعر، والآخر بالكتابة⁽⁵⁾.

(وَوَقَعَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَيْضاً، مَحْو: (لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ)⁽⁶⁾، (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ)⁽⁷⁾، [أي: هم ثلاثة]⁽⁸⁾، [وفي المطول]⁽⁹⁾ هذا مما يحتمل الأمرين⁽¹⁰⁾، أي: لا تقولوا لنا، أو في الوجود آلهة ثلاثة، أو ثلاثة آلهة، فحذف الخبر ثم الموصوف، أو المميز، ثم الظاهر أن يورد هذه الآية مثلاً للحذف بعد القول⁽¹¹⁾، وما قيل إن هذا القول نهبي، وهو غير القول السابق، لأنه خبر، فقد رُفِدَ بارد⁽¹²⁾.

(1) الدر المنون 3/ 508.

(2) البقرة: 18.

(3) - وفي (س) بزيادة: أي: هو صَمُّ بَكْمٌ عَمِيَّ.

(4) في (س): (بسبب عَمِيَّ هو وصَمُّ هم).

(5) في (س) بزيادة: أي: هم صَمُّ هم بَكْمٌ هم عَمِيَّ.

(6) الدر المنون 1/ 134.

(7) آل عمران: 196، 197.

(8) النساء: 171.

(9) في (س): (الآلهة ثلاثة).

(10) في (س): (وجعل في المطول).

(11) في (س) بزيادة: فقال.

(12) في (س) بزيادة: وإبرادها هنا سهو كما قيل: وقيل: أوجب أن....

- وانظر المطول ص 145.

(12) قائله الشنقي، انظر حاشية الشنقي 2/ 259.

((لم يلبثوا / إلا ساعة من نهار بلاغ)⁽¹⁾، أي: هذا بلاغ وقد صُرِّحَ به 433/1
 في: (هذا بلاغ للناس)⁽²⁾، (سورة أنزلناها)⁽³⁾، أي: هذه سورة)، جَوَزَ
 الزمخشري أيضاً أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: فيما أوحينا إليك سورة⁽⁴⁾،
 وابن عطية أن يكون خبره (الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي)⁽⁵⁾، وأما قول أبي البقاء⁽⁶⁾: ولا
 يكون «سورة» مبتدأ لأنها نكرة⁽⁷⁾، فمشكل.
 ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه يُصرِّحُ به⁽⁸⁾).

14- حذف الخبر

سواء كان خبر المبتدأ أو «كان» أو «إن» أو غيرها.
 - (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ
 وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ)⁽⁹⁾، أي: حِلٌّ
 لكم⁽¹⁰⁾، واختار أبوالبقاء كون «والمحصنات» عطف على الطيبات⁽¹¹⁾.
 - (أَكْلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)⁽¹²⁾، أي: دائم.

(1) الأحقاف: 35.

(2) إبراهيم: 54.

(3) التور: 1.

(4) الكشاف 3/ 211.

(5) في (س) بزيادة: وجوز.

(6) التور: 2.

- وانظر المحرر الوجيز 4/ 160.

(6) في (س) بزيادة: سورة بالرفع على تقدير: هذه سورة، أو مما يتلى عليك سورة.

(7) النيان 2/ 242.

(8) جاء هذا في مواضع كثيرة من كتابه.

(9) المائدة: 5.

(10) في (س) بزيادة: وحل مصدر بمعنى الحلال فلا يثنى ولا يجمع.

(11) النيان 1/ 316.

- وفي (س) بزيادة: فلا يكون من حذف الخبر.

(12) الرعد: 35.

- وأما («أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ»)⁽¹⁾، فلا حاجة إلى دَعْوَى حذف كما قيل، لصحة كون «أَعْلَمُ» خبراً عنهما) قائله أبوالبقاء فإنه قال: «أم الله» مبتدأ والخبر محذوف، أي: «أم الله أعلم»، و«أم» هنا المتصلة، أي: أيكم أعلم⁽²⁾، واعتراض بأنه إذا قُدِّرَ له خبراً صار جملة، و«أم» المتصلة لا تعطف الجملة، بل المفرد⁽³⁾، [وما قيل]⁽⁴⁾: إنه أراد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب⁽⁵⁾، [فليس بشيء]⁽⁶⁾.

(- وأما «أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَا لَكَ») تقدم شرحه في الواو⁽⁷⁾ (فمشكل، لأنه إن عُطِفَ على «أَنْتَ» لَزِمَ كَوْنُ «أَعْلَمُ» خبراً عنهما)، مع أن إسناد «العلم» إلى المال لا يصح، وفيه أن الكواذب مثل: «السَّعَاءُ تَحْتَنَا» صحيحة بحسب النحو، وقد مرَّ أن العرب [محمّين]⁽⁸⁾ عن الخطأ في المعنى.

(أو على «أَعْلَمُ» لَزِمَ كونه شريكه في الخبرية)، فتكون خبراً لـ«أَنْتَ»، ولا يصح حل المال على الإنسان بالمواطأة، (أو على ضمير «أَعْلَمُ» لَزِمَ أيضاً نِسْبَةُ العلم إليه)، وقد مرَّ ما فيه⁽⁹⁾، (والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ ولا فَصْلٍ⁽¹⁰⁾، وإعمال «أَفْعَلُ» في الظاهر)، وهما مانعان صناعيان (وإن قُدِّرَ مبتدأً حذِفَ خبره) كما قاله عبدالقاهر⁽¹¹⁾ (لَزِمَ كَوْنُ المحذوف «أَعْلَمُ».

⁽¹⁾ البقرة: 140.

⁽²⁾ النيان 103/1.

⁽³⁾ المعارض الحلبي، انظر الدر المنثور 1/390.

⁽⁴⁾ في (س): (وقد يقال).

⁽⁵⁾ قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ انظر بحث الواو في مغني اللبيب 2/413.

⁽⁸⁾ خطأ من الأصل، والصواب: «محمّين».

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: وقوله.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: عطف على فاعل لزم، وكذا قوله.

⁽¹¹⁾ قال عبدالقاهر: وأما قولهم: أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ... أَنْتَ مَبْدَأُ وَأَعْلَمُ خَبْرَهُ، وَرَبُّكَ مَبْدَأُ ثَانٍ خَبْرَهُ محذوف،

المعنى وَرَبُّكَ كَانِيكَ إِلَّا أَنْ هَذَا الْخَبْرَ حَذَفَ لَطَوَلُ الْكَلَامِ.

انظر المختصر 1/250.

والوجه فيه أن الأصل بمالك ثم أُنِيَتْ الواو متاب الباء قصداً للتشاكل اللفظي، بين «أعلم» و«مالك» في ضم الآخر، ولو قيل: أنت أعلم بمالك لفات ذلك⁽¹⁾، (لأ للإشتراك المعنوي كما قصد)، أي: التشاكل اللفظي (بالعطف في نحو: (وَأَرْجُلُكُمْ)⁽²⁾ فيمن خَفَضَ على القول بأن الخَفَضَ للجواز) فإن «أرجلكم» [بالجر عطف على مفعول «اغسلوا» حقيقة]⁽³⁾، لكن أنيب الجر عن النصب للتشاكل⁽⁴⁾ بينه وبين⁽⁵⁾ «برؤوسكم»، للإشتراك⁽⁶⁾ في كونهما محسوسا بهما، لأن الرجل مغسول (ونظيره)، أي: نظير هذا [المثال]⁽⁷⁾ في نيابة الواو متاب الباء («بَغَتْ الشاةُ شاةً وذَهِمَها» والأصلُ شاةٌ بدرهم⁽⁸⁾).

- وقالوا: «الناسُ مجزؤون بأعمالهم، إن خَيْرٌ فخير⁽⁹⁾، أي: إن كان في عملهم خيرٌ، فحَلَفْتُ «كان» وخَيْرَها).

وفيه حذف خبر المبتدأ أيضاً، ويموز فيه أربعة أوجه رفع الاسمين وبضمهما واختلافهما.

(وقال:

(1) في (س) بزيادة: لا لجر ومالك.

(2) المائدة: 6.

- قرأ ابن نافع وابن عامر والكاساني ويعقوب وحفص بنصيب اللام، وقرأ الباقون بالخفض، انظر النشر 254/2.

(3) في (س): [بالجر معطوف على المنصوب حقيقة، وهو مفعول «اغسلوا» حقيقة].

(4) في (س) بزيادة: (اللفظي).

(5) في (س) بزيادة: ما في جواره وهو قوله تعالى:

(6) في (س) بزيادة: المعنوي بينهما.

(7) في (س): (التركيب).

(8) في (س) بزيادة: وقد تقدم هذا في بحث الواو أيضاً.

(9) في كشف الحقائق للسيوطي 297/1.... وقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها.... وانظر كشف الحقائق 280/2.

- وفي (س) بزيادة: هذا مثال الحذف.

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَنْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ⁽¹⁾

بيت من الكامل للشمردل بن شريك/ الليثي⁽²⁾، «لهفي» مبتدأ، و«عليك» خبره⁽³⁾، [واللهفة] متعلق بما دلّ عليه «لهفي»، أي: يتلهف لأجل تلهف الخائف⁽⁴⁾، وقيل: إنه بالكاف، أي: يتلهف كتلهف الخائف، قال العيني: ولكن الرواية بلام التعليل، [و«ينغي» صفة لـ«خائف»، أي: يطلب، و«جوارك» مفعول]⁽⁵⁾، وهو بكسر الجيم الأمان، و«مجير» فاعل من أجار اسم ليس، وخبرها محذوف.

(أي: ليس له).

- وقالوا: «من تألّى أصاب أو كاذ، ومن استعجل أخطأ أو كاذ»، هذا مثال لحذف خبر «كاذ»، أي: كاذ يصيب، وكاذ يخطئ.
(وقالوا: «إن مالا وإن ولدا»)، مثال لحذف خبر «إن»، أي: إن لنا مالا وإن لنا ولدا، (وقال الأعشى:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا⁽⁶⁾

(1) بيت من الكامل للشمردل ابن عبد الله في التصريح 1820، وشرح شواهد المنفي 2/ 927، وللتيسمي الحماسي في الدرر 1/ 217، وللتيسمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2/ 950، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 28، ومعهم الموامع 1/ 426، وفي شرح الأشموني 1/ 213 «حين لات مجيرا»، وكذا في الدرر، واستشهد به على جواز حذف خبر «ليس» في الضرورة، أي: ليس في الدنيا.

(2) في (س) بزيادة: يرئى منصور بن زياد.

- قد خلط الشارح بين الشمردل بن شريك البربوعي، والشمردل بن عبد الله الليثي، فأخذ من الأول اسم الأب ومن الثاني اللقب، وكلا الشاعرين من شعراء الدولة الأموية. انظر ترجمته في الأعلام 3/ 176.

(3) في (س) بزيادة: حصرى عليك، وقيل: متادى حذف حرف النداء، وعليك متعلق به، واللام في «اللهفة» للتعليل.

(4) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: وهو خطأ.

(5) في (س): (ويضي بطلب وجوارك مفعوله، والجملة صفة لخائف).

- وانظر شرح الأشموني ومع شرح الشواهد للعيني 1/ 214.

(6) قد سبق تخريجه.

تقدم شرحه في «إدباء»⁽¹⁾.
 (أي: إِنَّ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ لَنَا اِزْتِمَالًا عَنْهَا، وَقَدْ مَضَى)⁽²⁾
 البحث في (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)⁽³⁾، قال البيضاوي: خبر
 «إِنَّ» محذوف دلّ عليه آخر الآية، أي: معذبون⁽⁴⁾، ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا
 جَاءَهُمْ))⁽⁵⁾ مُتَوَقِّفٌ، أما البحث في الآية الثانية [فَقَدْ مَرَّ فِي الْجِهَةِ الرَّابِعَةِ]⁽⁶⁾،
 وأما في الأولى فلم يمر في هذا الكتاب لا مستوفي ولا غير مستوفي⁽⁷⁾.

ـ وقال تعالى: (قَالُوا لَا ضَيْرَ)⁽⁸⁾ مثال لحذف خبر «لا»، (أي: علينا).

ـ (وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ)⁽⁹⁾، أي: لهم.
 وقال الحماسي :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ⁽¹⁰⁾

(1) ينظر بحث «إدباء» شاهد رقم (121) في معني اللب.

(2) في (س): (مر).

(3) المحج: 25.

(4) تفسير البيضاوي 87/2.

(5) فصلت: 41.

ـ وفي (س) بزيادة: فإن خبر «إِنَّ» محذوف على قوله، وقدر معذبون أو مهلكون أو معاندون.

(6) في (س): [فقد مرّ مستوفٍ في الخال الأول من أمثلة الجهة الرابعة]، وانظر ذلك في الخال الأول من الجهة الرابعة.

(7) في (س) بزيادة: فكأنه سهو.

(8) الشعراء: 50.

(9) سبأ: 51.

(10) البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر 109/8، وخزانة الأدب 1/445، 2/151، 37/4، والحدود 248/1 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/506، وشرح شواهد المغني 2/612، والكتاب 1/58، وشرح المقفل 1/108، ولسان العرب (ب ر ج) 2/409، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 2/62، والإيضاح 1/367، وشرح الأشموني 1/210، والمتنضب 4/360، واستشهد به على إجراء «لا» بحرى «ليس» في بعض اللغات، ف«براح» اسمها، والحبر محذوف، أي: لي.

ـ والحماسي هو: سعد بن مالك بن ضبيعة بن ثعلبة، جد طرفة بن العبد وهو من صرّة بكر وفرساتها العلوديين في

الجاهلية، تكل في حرب البسوس.

المؤلف والمختلف ص 172، وخزانة الأدب 1/451، والأعلام 87/3.

تقدم شرحه في «لا»⁽¹⁾.
 (وقد كثر حذف خبر «لا» حتى قيل: إنه لا يذكر.
 وقول آخر:

إِذَا قِيلَ مَيِّرُوا إِنْ لَيْلَى لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَغْصَبَ⁽²⁾

بيت من الطويل «جَرَى» جواب «إذا» [فاعله «القرن»]⁽³⁾، و«الأغصَبُ»
 بالعين المهملة والصاد المعجمة [المكسورة القرن من الغنم]⁽⁴⁾، شبه ما يحول بينهم
 وبين مرجوهم من قرب ليلى في القبح، وسوء الحال بكبش مَالِ قرنه وعصب،
 (أي: لعلها قريبة)، [خبر «إن» بتأويل معروف]⁽⁵⁾.
 (15- ما يحتمل النوعين)

مبتدأ، أو خبر حُذِفَ قرينه، (يكثُر بعد الفاء)، [قيل: يعني عقبيها من غير
 فاصل بينه وبينها]⁽⁶⁾، (لحو): (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)⁽⁷⁾، (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرِ)⁽⁸⁾، (فَمَا
 اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَنْدِيِّ)⁽⁹⁾، (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)⁽¹⁰⁾، أي: فالواجب كذا، أو فَعَلَيْهِ
 [كذا]⁽¹¹⁾ أو فَعَلَيْكُمْ كذا، ويأتي في غيره، أي: في غير ما بعد الفاء⁽¹²⁾ [بالمعنى
 المذكور]⁽¹³⁾ (لحو): (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)⁽¹⁴⁾، أي: أمرِي أو أمثلُ، الظاهر أن هذا من

(1) انظر بحث «لا» شاهد رقم (393) في مغني اللبيب.

(2) البيت لعدي بن زيد في ديوانه.

(3) في (س): [فاعله مائل القرن].

(4) في (س): (هو مكسور القرن الداخل من الغنم).

(5) في (س): [والجملة خبر «إن» وتأويل مثله معروف].

(6) في (س): [قيل: يعني بلا فصل ليخرج «فصبر جميل»]، وهذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 259/2.

(7) المجادلة: 3.

(8) البقرة: 185.

(9) البقرة: 196.

(10) البقرة: 281.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: بلا فصل.

(13) ساقط من (س).

(14) يوسف: 18.

أن هذا من أمثلة القسم الأول لا الثاني، و[قيل]⁽¹⁾: إن احتماله للنوعين – وإن كان [بعداً]⁽²⁾ الفاء، إلا إنه ليس [بعدها بالمعنى المذكور]⁽³⁾، (ومثله: (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)⁽⁴⁾، أي: أمرنا، أو أمثل، ويدلُّ للأول قوله:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللَّهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ⁽⁵⁾

صدر بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، عجزه:

وَأِنْ كُنْتُ قَدْ كَلَّفْتُ مَا لَمْ أَعُوذُ⁽⁶⁾

أي: أمرُكَ موجب طاعة⁽⁷⁾، أو ذو طاعة، وإنما كان البيت دليلاً على أن المبتدأ المحذوف⁽⁸⁾ في الآية لفظ الأمر للتصريح به فيه، وأعرض بأنه لا يلزم منه أن

434 / 1

⁽¹⁾ في (س): (وما قيل).

⁽²⁾ في (س): (ما بعد).

⁽³⁾ في (س): (ما بعدها للفصل بينه وبينها) وزيادة: تعسف ظاهر، وهذا القول للشمي، انظر حاشية الشمي 259/2.

⁽⁴⁾ محمد: 21.

⁽⁵⁾ صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 178/1، والأخاني 200/1، وخزانة الأدب 170/4، وشرح شواهد الخي 928/2، وبلا نية في الخصائص 362/2.

⁽⁶⁾ في (س) زيادة: وقيله:

وناهدة الشدين قلت لها اتكي
على الرجل من حافاته لم تؤثد
وبعده:

فلما وتا الإصباح قالت: فضحتي
نقم غير مطرود وإن شئت فازدد

ناهدة الشدين» بمعنى الشابة، وخبر «قالت» عائد إليها، و«على» متعلق بمحذوف أي: اتكي على ... وإن كس).

⁽⁷⁾ في (س) زيادة: أو ذو طاعة مكلفاً بما لم يكن معتاداً.

⁽⁸⁾ في (س) زيادة: بطاعة.

يكون كذلك في كل تركيب، وإن الأمر هنا واحد الأمر وهو ضدّ النهي⁽¹⁾، وفي الآية واحد الأمور، وهو بمعنى الشأن، فكيف/ يُجعل الأوّل دليلاً على الثاني⁽²⁾؟ (وقد مرّ) في «إذا» دار⁽³⁾ الأمرُ بين كَوْن المحذوف مبتدأ وكونه خبر⁽⁴⁾ (تجويد ابن عصفور الأمرين في «لَعَمْرُكَ لَا فَعَلْنَ»، و«وَأَيْمُنُ اللَّهِ لِأَفْعَلْنَ»، وَغَيْرُهُ جَزَمَ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَذَفِ الْخَبَرِ، وفي «نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ»⁽⁵⁾ وَغَيْرُهُ جَزَمَ بِأَنَّهُ إِذَا حُمِلَ عَلَى الْحَذَفِ كَانَ مِنْ حَذَفِ الْمُبْتَدَأِ⁽⁶⁾»، واعلم أن المخصوص قد يحذف إذا عُلِمَ من سياق الكلام، كقوله تعالى: (نَعَمْ الْعَبْدُ)⁽⁷⁾، أي: أيوب، أو هو⁽⁸⁾، فإن قُدِّرَتْ: «نعم العبد هو» لم يكون «هو» عائد على العبد، بل على أيوب، وقوله تعالى: (وَبَشِّرِ الْمَوْتَى وَلَبَّسَ الْعَشِيرِ)⁽⁹⁾، أي: من (ضربه أقرب من نفعه)⁽¹⁰⁾ وقد يحذف الفاعل والمخصوص معاً، كقوله تعالى: (بَشِّرِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)⁽¹¹⁾، أي: بئس البديل إبليس وذريته، [ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «فيها ونعمت»⁽¹²⁾، أي: ونعمت الرخصة هي]⁽¹³⁾.

(1) في (س) بزيادة: والأمر المقدر.

(2) فائله الدمامي، انظر حاشية الشنقي 260/2.

(3) في (س): (فيما إن دار).

(4) في (س) بزيادة: فأيهما أوّل.

(5) في (س) بزيادة: أي: جوّز ابن عصفور الوجهين فيه.

(6) انظر قول ابن عصفور في «إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبر»، وانظر المقرب ومعه مثل

المقرب ص 281.

(7) ص: 44.

(8) في (س) بزيادة: لأن القصة في ذكر أيوب.

(9) الحج: 13.

(10) الآية السابقة.

(11) الكهف: 49.

(12) جزء من حديث نبوي وهو: «من توشأ يوم الجمعة لبها ونعمت»، وقد سبق تخريجه في الشرط الثاني من

شروط الحذف.

(13) ساقط من (س).

(16) - حَذَفَ الْفِعْلَ وَحَذَهُ، أَوْ مَعَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا
يَطْرُدُ حَذْفَهُ مُفَسَّرًا) ليس معه مرفوع ولا منصوب، (لحوظ: (وَإِنْ أَحَدُ
مِنَ الْمُشْرِكَيْنِ اسْتَجَارَكَ ⁽¹⁾)، (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ⁽²⁾)، (قُلْ لَّوْ أَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ⁽³⁾)، والأصل: لو تملكون، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ انفصل الضمير، قاله
الزحشري وأبوالبقاء وأهلُ البيان ⁽⁴⁾، وعن البصريين أنه لا يجوز «لو زيدَ قام» إلا
في الشعر أو النذور، لحو: «لو ذاتُ سيوار لَطَمْتَنِي» ⁽⁵⁾ ونقل ابن الصائغ تصريح
البصريين بامتناعه فصيحاً، وجوازه نادر ⁽⁶⁾، [وقيل] ⁽⁷⁾: هذا عجيب لمصادمته ما
وقع في أفصح الكلام [كما في الآية] ⁽⁸⁾.

(وقيل: الأصل: لو كنتم، فحذفت «كان» دون اسمها، وقيل: لو كنتم
أنتم، فحذفنا، فيكون من حذف الفعل مع مرفوعه، مثل: «ألتمس» ولو خاتماً من
حديد» ⁽⁹⁾ فبقى التوكيد، ويكثر في جواب الاستفهام: (لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ⁽¹⁰⁾)، أي:
ليقولن خلقهم الله، (وَإِذَا قِيلَ مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ⁽¹¹⁾).
وأكثر من ذلك كله حذف القول لحو: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ
كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ ⁽¹²⁾)، [أي: يقولون] ⁽¹³⁾، [فيكون من حذف الفعل مع
مضمَر مرفوع، والجملة حالية، ويجوز أن يقدر قائلين، كما سيأتي في حذف

(1) التوبة: 6.

(2) الإنشقاق: 1.

(3) الإسراء: 100.

- وفي (س) بزيادة: تقدم هذه الآية في بحث «لو».

(4) انظر الكشف 2/ 650، والبيان 2/ 138، والمطول ص 142.

(5) أي لو ظلمي من كان كفأً لي هان عليّ، انظر جمع الأمثال 2/ 161، وانظر رأي البصريين في الارتشاف 1899/4.

(6) انظر قول ابن الصائغ في البحر المحيط 6/ 81، والدر المصون 4/ 422.

(7) في (س): (وَرُوِّ بَأَنَّهُ).

(8) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: قل لو أنتم تملكون.

(9) أخرجه البخاري «باب اللباس» 4/ 95.

(10) العنكبوت: 61.

(11) خلط المصنف بين آيتي سورة النحل 24، 30، والتلاوة في هذه الآية هكذا: (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)، النحل: 30.

- وفي (س) بزيادة: أي: أنزل خيراً.

(12) الرعد: 23، 24.

(13) ساقط من (س).

الحال⁽¹⁾، (حتى قال أبو علي: «حذف القول من حديث البحر، قل ولا خَرَجَ»⁽²⁾).

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك، نحو: (انتهوا خيراً لكم)⁽³⁾، أي: وأتوا خيراً، هذا مذهب سيبويه والخليل⁽⁴⁾.

(وقال الكسائي) وأبو عبيدة: («يَكُنْ الانتهاء خيراً»⁽⁵⁾) وردّ الفراء⁽⁶⁾ بأنه لو صحّ هذا لجاز «أنت أخانا» على تقدير: كُنْ أخانا⁽⁷⁾، ودفع بأنه ما المانع من صحة هذا التقدير؟ ومنعه البصريون أيضاً، لأن «كان» لا تُحذف مع اسمها إلاّ فيما لا بد منه، ولأنه يؤدي إلى حذف الشرط وجوابه، ذكره أبو البقاء⁽⁸⁾.

(وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، و«خيراً» نعت لمصدر محذوف، أي: انتهاء خيراً⁽⁹⁾) ونقل مكّي عن بعض الكوفيين إنه منصوب على الحال، [ثم استبعده]⁽¹⁰⁾.

((وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ)⁽¹¹⁾، أي: واعتقدوا الإيمان

من قبل / هجرتهم)، فيكون الإيمان على حقيقته، [وَجُوزَ أَنْ يَنْجُوزَ فِيهِ]⁽¹²⁾ 434 / ب
يُجْعَل لاختلاطه بهم وثباتهم عليه كالمكان المحيط بهم، فكانهم نزلوه، لكن يلزم

(1) في (س): (فتكون الآية من حذف القول، سواء قدر «قائلين» كما سيأتي في حذف الحال، أو «يقولون» كما هو مناسب هنا).

(2) قال الفارسي: «... وكما قال: «والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم»، أي: يقولون وهذا كثير». انظر الحليّات ص 240.

(3) النساء: 171.

(4) في (س) بزيادة: «يد» خير» مفعول به.

- انظر الكتاب 1/ 283.

(5) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 1/ 143، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 508، وقال المبرد في رأي أبي عبيدة: وهو خطأ في تقدير العربية، لأنه يضمّر الجواب ولا دليل عليه. انظر المنتخب 3/ 283، وانظر رأي الكسائي في الإيضاح في شرح المفصل 1/ 274، والارتشاف 3/ 1475.

(6) في (س) بزيادة: على الكسائي.

(7) معاني القرآن للفراء 1/ 295، 296.

(8) البيان 1/ 311.

(9) في الارتشاف 3/ 1475: «وصرح بعضهم عنه بأن انتصابه به على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاء خيراً لكم». ولم أجد مثل هذا في معاني القرآن للفراء.

(10) في (س): (ثم قال: وهو بعيد).

- وانظر قول مكّي مشكل إعراب القرآن ص 195.

(11) الحشر: 9.

(12) في (س): (واجب أن يتجوز في الإيمان).

الجمع بين الحقيقة والجماز، وفيه أوجه آخر: إنه ضَمَّنَ «تَبَوَّؤا» معنى «لزموا»⁽¹⁾، وأن الأصل: دار الهجرة ودار الإيمان⁽²⁾ [على أن «ال» عوض عن المضاف إليه في الأول]⁽³⁾، [والمضاف محذوف من الثاني]⁽⁴⁾، وأنه سَمَّى المدينة بالإيمان، لأنها مكان ظهوره⁽⁵⁾، وأنه مفعول معه، قاله ابن عطية⁽⁶⁾، وفيه أن شرطه أن يجوز عطفه على ما قبله، [ذكره الحلبي]⁽⁷⁾، [وقال:

عَلَفْتُهَا تَبَاً وَمَاءً بَارِداً]⁽⁸⁾
 رَجَزٌ، وقامه:

حَتَّى بَدَتْ هَمَالَةٌ عَيْنَاهَا⁽¹⁰⁾

[فالقضائر للدابة، و«عينها» فاعل «بدت»]⁽¹¹⁾، و«همالة» تمييز من هملت العين إذا صَبَّتْ دمعها.

(ف قيل: التقدير: وسقيتها)، لتعذر عطف الماء على التبن، (وقيل: لا حذف، بل ضَمَّنَ «علفتها» معنى أثلثها وأعطيتها)، وقال ابن عصفور: ضَمَّنَ

(1) في (س) بزيادة: فيصَحَّ عطف الإيمان.

(2) في (س) بزيادة: فحذف المضاف من الثاني والمضاف إليه من الأول.

(3) في (س): (و) عوض عنه «ال».

(4) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: الثالث.

(5) ذكر هذه الأوجه ابن عادل الحلبي في تفسير اللباب 584/18، 585.

(6) المحرر الوجيز 287/3.

(7) ساقط من (س)، حيث ذكرت متقدمة بعد قوله: وفيه أوجه آخر.

وانظر قول الحلبي في الدر المنثور 296/6.

(8) رجز بلا نسبة في لسان العرب (ز ج ج) 287/2، (و ع ل ف) 255/9، والإنصاف 613/2، وأوضح

المسالك 245/2، والخصائص 431/2، والنور 413/2، وشرح ابن عقيل 207/2، استشهد به على

جواز حذف الفعل وبقاء عمله «أي: وسقيتها ماء».

(9) في (س) بزيادة: لم يعرف راجزه.

(10) في (س) بزيادة: ويروى حتى بَدَتْ، والمعنى واحد.

(11) ساقط من (س).

معنى اطعمتها⁽¹⁾، (وَأَلْزَمُوا)، أي: أورد على الذين قالوا: لا حذف، بانه (يلزمهم صحة علفتها ماءً بارداً وتبناً مع أنه [لا يصح]⁽²⁾ لأن الماء ليس مما يعلف، والتزموه)، [أي: قبلوا صحة هذا التركيب]⁽³⁾ (مُحْتَجِّينَ بقول طرفه:

لَهَا سَبَبٌ تُرْعَى بِهِ الْمَاءُ وَالشَّجَرُ⁽⁴⁾)

عجز بيت من الطويل، صدره:

أَعْمُرُو بَنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ

الهمزة للنداء، والصِّرْمَةُ بالكسر القطعة من الإبل⁽⁵⁾، والجملة الاسمية [صفتها]⁽⁶⁾ والفعلية صفة سبب، ولهم أن يحتجوا أيضاً بقوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يُطْعِمِهِ فَإِنَّهُ مِنِّي)⁽⁷⁾.

(وقالوا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ» بإضمار «أَمَدَحَ»، وفي التنزيل: (وَأَمْرَأَتُهُ خَمَّالَةَ الْخَطَبِ)⁽⁸⁾ بإضمار «أَذْمُ» ونظائره كثيرة.

وقالوا: أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ؟ أي: «لأن كُنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ» (أي: لأن كُنْتَ مُنْطَلِقاً، وقالوا: «لَا أَكَلَّمَهُ مَا أَنْ جَرَاءَ مَكَانِهِ» (تقدم إعرابه في فصل سواء⁽⁹⁾ «وما أَنْ فِي السَّمَاءِ لِحَجْمِ»⁽¹⁰⁾ أي: ما ثبت)، يعني أن ثبت مقدّر بعد «ما»

(1) لم أجد مثل هذا عند ابن عصفور في شرح الجمل، فقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل 2/ 467: «تقديره: وسقيتها ماءً بارداً».

(2) في (س): (ليس بصحيح).

(3) في (س): (أي: قبل العاملون بذلك صحة علفتها ماءً).

(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص 43، وخزانة الأدب 3/ 123، وشرح شواهد المغني 2/ 929.

(5) في (س) بزيادة: نحو الثلثين، وضميم لها إليها، استشهد به على جواز صحة علفتها ماءً بدليل «ترعى به الماء».

(6) في (س): (صفة صِرْمَةٍ).

(7) البقرة: 249.

(8) المد: 4.

(9) في فصل «سواء» لأ أفعله ما أَنْ جَرَاءَ مَكَانِهِ

(10) بروجي هذا المثل ما عَنْ، أي ظهر، ويجوز (عَنْ فِي السَّمَاءِ ... عَلَى لُغَةِ تَجْمِمْ، وانظر مجمع الأمثال 2/ 231.

«ما» في المثالين، (وَيُرَوَّى: «لحم» بالرفع، فَأُلْ فِعْلٌ ماضٍ، بمعنى عَرَضَ، وأصله: عَنْ⁽¹⁾)، وقد يحذف الفعل بعد «لما»، ولم، وقد« كما مرّ في فصولها.

(17- حذف المفعول

يكثّر بعد لو شئت«، [أي: بعد فعل المشيئة والإرادة إذا وقع شرطاً لدلالة الجواب عليه، كذا في المطول]⁽²⁾، [وفي الأطول]⁽³⁾ ولا ينبغي أن يُخصَّصَ ذلك في الشرط، [وينبغي أن يُستثنى فعل المشيئة الذي يكون تعلّقه بمفعوله غريباً، للزوم ذكره حيثلو كقوله]⁽⁴⁾:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعَ⁽⁵⁾

(لحو: (فَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ)⁽⁶⁾، أي: فلو شاء هذآيتكم، وبعد نفسي العلم ونحوه) مثل الأبصار (لحو: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ)⁽⁷⁾، أي: إِنَّهُمْ سُفَهَاءُ)، قيل: يَحْتَمِلُ إنه لما نزل منه المعتدي منزلة القاصر، فلا حذف، وهو أبلغ في الذم⁽⁸⁾، [قيل]⁽⁹⁾:

(1) في (س) بزيادة: فَقَدْ يَكُونُ بمعنى ظهر وعرض.

(2) في (س): (أ) أظهر بعد فعل المشيئة لبشمل الإرادة ونحوها، فإنه يحذف مفعولها في الشرط لدلالة الجواب عليه كما يشير ظاهر عبارته، وصرّح به صاحب المطول.

- وانظر المطول ص 193.

(3) في (س): (ق) قال صاحب الأطول.

(4) في (س): (و) ولكن يستثنى من فعل مشيئة الذي يكون تعلّقه بمفعوله غريباً كقول: (...).

(5) البيت من الطويل للخرزمي في المطول ص 193، 194، وبلا نسبة في الأطول 44/1، الشاهد في «أن أبكي» حيث جاء المصدر مفعولاً به لبشئت، وهذا استثناء من القاعدة السابقة.

- وفي (س) بزيادة: فَإِنْ تَعَلَّقَ المشيئة ببكاء الدم غريب، فلا بدّ من ذكر المفعول ليقرر في نفس السامع ويأني به.

- في الأطول 44/1، «ثم الحذف: إنّما للبيان بعد الإيهام - كما في فعل المشيئة - ما لم يكن تعلّقه به غريباً، نحو: «لو شاء لهذاكم أجمعين» بخلاف لحو: ولو شئت أن أبكي دماً لبكيت.

(6) الأتمام: 149.

(7) البقرة: 13.

(8) قاتله الدمامي: انظر حاشية الشنقي 260/2.

(9) في (س): (و) أوجب.

احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه فيصلح مثلاً لهما⁽¹⁾، ((وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ))⁽²⁾.

1 / 435

وعائدٌ على الموصول) عطف قوله: بعد لو شئت عطف الحال على الحال، أو على الظرف، لأنهما من وإِدٍ وَاحِدٍ، (لحو: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا))⁽³⁾، أي: بعثه، (وحذف عائد الموصوف دون ذلك)، أي: دون حذف عائد الموصول، وقد مرَّ [وجه ذلك]⁽⁴⁾ فيما يحتاج إلى الرابط، (كقوله:

وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ)

تقدّم شرحه هناك⁽⁶⁾.
(وعائد المُخْبِر عنه دونهما كقوله:

عليّ ذنباً كلّهُ لم اصنم)

تقدّم شرحه في «كل»⁽⁷⁾.
(وقوله:

(1) قاله الشنّي. انظر حاشية الشنّي 260 / 2.

(2) الواقعة: 85.

(3) الفرقان: 41.

(4) في (س): (مروجة التفاوت بينهما).

(5) سبق تخريجه في «فيما يحتاج إلى الرابط».

(6) أي: فيما يحتاج إلى الرابط.

(7) عجز بيت من الرجز صدره:

قد اصبحت أمّ الحيار عليّ تدعي

وقالته جرير، وتقدم ذكره في «كل»، وقد تم تخريجه في روابط الجملة.

فَكُتِبَ نَحِيئْتُ وَتَوْبُ أَجَرَ⁽¹⁾

تقدّم شرحه في آخر مسوغات الابتداء بالنكرة⁽²⁾.
 (وجاء في غير ذلك⁽³⁾) أي: جاء حذف المفعول⁽⁴⁾، (نحو: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
 فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ)⁽⁵⁾، (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا)⁽⁶⁾، أي: فمن لم يجد
 الرقبة، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّوْمَ، ومن غويبه حذف المفعول، وبقاء القول، نحو: (قَالَ
 مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ)⁽⁷⁾، أي: هو سحرٌ بدليل: (أَسِحَرَ هَذَا)⁽⁸⁾،
 ولا يجوز أن يكون⁽⁹⁾ هذا مقول قولهم، لأنهم يثبّون القول، بل هو استئناف بإنكار
 ما قالوه، إلّا أن يكون الاستفهام فيه للتقرير، ويجوز أن يكون معنى «أتقولون
 للحق»: اتعميونه، من قولهم: فَلَأَنْ يَخَافُ الْقَالَةَ، كقوله تعالى: (سَمِعْنَا فَتًى
 يَذْكُرُهُمْ)⁽¹⁰⁾ فيستغني عن المفعول، ذكره البيضاوي⁽¹¹⁾.

(1) عجزيت من المتقارب صدوه:

فَأَتَيْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَيْنِ

وهو لامرئى النفس في ديوانه ص 159، وخزانة الأدب 359/1، وشرح أبيات سبويه 168/1، والكتاب
 86/1، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 219/1، الشاهد في «نبت» أصله «نبت» فحذف عائد الخبر عنه
 وهو الماء.

(2) انظر مبحث مسوغات الابتداء بالنكرة شاهد رقم (719).

(3) في (س) بزيادة: عطف على قوله: يكثر بعد «لو شئت».

(4) في (س) بزيادة: في غير ما ذكر.

(5) النساء: 92، المجادلة: 4.

(6) المجادلة: 4.

(7) يونس: 77.

(8) نفس السورة السابقة والآية.

(9) - وفي (س) بزيادة: وقد جزم به أبوالبقاء.

(10) في (س) بزيادة: أسحر هذا.

(11) الأنبياء: 60.

تفسير البيضاوي 443/1.

(ويكثر حذفه في الفواصل نحو: (وَمَا قَلَى)⁽¹⁾، و(وَلَا يَخْشَى)⁽²⁾، ويجوز حذف مفعولي «أعطى» احتراز به عن مفعولي باب عَلِمَ؛ فإلھما لا يذفان معاً بدون قرينة، وأما بعدهما فلا بأس⁽³⁾، نحو: «من يسمع نجل»⁽⁴⁾، ويجوز حذف مفعولي «أعطى»⁽⁵⁾ بلا قرينة⁽⁶⁾، نحو: «فلان يعطي ويكسو» ، ذكره الرضي⁽⁷⁾.

(نحو: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى)⁽⁸⁾)، قيل: هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة الفاصر، [فلا حذف]⁽⁹⁾، وثانيهما فقط، نحو: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رُبَّكَ)⁽¹⁰⁾، أي: ما يرضيك، (وأولھما فقط خلافاً للسهلي نحو: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ)⁽¹¹⁾، أي: حتى يعطوكم، ويجوز حذف منصوب فعل التعجب إذا كان ضميراً، كقوله:

فَيَا شَوْقَ مَا أَبْقَى وَمَالِي مِنَ التَّوَى⁽¹²⁾

(1) الضحى: 3.

(2) طه: 76.

- وفي (س) بزيادة: أي: ولا تخشاه، حذف المفعول... الأول، وهو قوله تعالى: «.....» .

(3) في (س): (وأما مع القرينة فلا بأس بحذفهما).

(4) قد سبق تحريج.

(5) في (س) بزيادة: معاً.

(6) في (س) بزيادة: دالة على تعيينها.

(7) شرح الرضي على الكافية 4/ 154.

(8) الليل: 5.

(9) في (س): (فلا يقال: حذف مفعولاه).

وهذا القول قائله الدعايني، انظر حاشية الشني 2/ 261.

(10) الضحى: 5.

(11) التوبة: 29.

- نتائج الفكر ص 270.

(12) صدر بيت من الطويل عجزه:

ويا دمع ما أجرى وثيا قلب ما أصبى

وهو للمتنبي في ديوانه 59/ 1، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 165، استشهد به على جواز حذف

منصوب فعل التعجب «ما أبقي» أي: ما أبقاك.

أي: ما أبقاك⁽¹⁾.

(18- حلفُ الحال

أكثر ما يَرُدُّ ذلك إذا كان قولاً⁽²⁾ عَنْهُ المَقُول، نحو: (والملائكة يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)⁽³⁾، أي: قائلين ذلك⁽⁴⁾، ومثله: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا)⁽⁵⁾، ونظيره في غير الدعاء: (يَعْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ)⁽⁶⁾، (ويَحْتَمِلُ أَنْ الْوَاوِ لِلْحَالِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ الْمَحذُوفُ خَبَرٌ، أَي: وَإِسْمَاعِيلُ يَقُولُ، كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ حُلِفَ خَبَرٌ لِلْمَوْصُولِ فِي: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا)⁽⁷⁾، أي: يقولون: ما نعبدهم⁽⁸⁾، (وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْخَبَرَ هُنَا (إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)⁽⁹⁾ فالقولُ المحذوفُ نصبٌ على الحال، [أي: قائلين ذلك]⁽¹⁰⁾، (أَوْ رَفَعَ خَبَرًا أَوَّلًا، أَوْ لَا مَوْضِعَ لَهُ) عطف على قوله: نصب على الحال، (لأنه بَدَلٌ مِنَ الصَّلَةِ)، ولا محلٌّ للصَّلَةِ في المشهور، قيل: البَدَلُ مِنَ التَّوَابِعِ، والتَّوَابِعُ كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابٍ سَابِقَةٍ، فكيف تكون الجملة التي لا موضع لها بدلاً أو مبدلاً منها؟⁽¹¹⁾ وفيه أن هذا/ تعريفٌ للتابع المعرب. (هكذا كله إن كان «الذين» للكفار، والعائدُ الواو، فإن كان للمعبودين: عيسى، والملائكة، والأصنام، فالعائدُ⁽¹²⁾ محذوف، أي: اتخذوهم، فالخبرُ (إِنَّ اللَّهَ

435 / ا

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: أعني.

(3) الرعد: 23، 24.

(4) في (س) بزيادة: مرَّ ذكرها فيما حذف منه المفعول.

(5) البقرة: 127.

(6) الدخان: 11.

(7) الزمر: 3.

(8) في (س) بزيادة: فحذف القول وبقي معمره.

(9) الزمر: 3.

(10) في (س): (أي: والذين اتخذوا قائلين كذا إن الله يحكم بينهم).

(11) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(12) في (س) بزيادة: إلى التَّيْنِ.

بِحُكْمِ يَتَنَّهُمْ⁽¹⁾ وجملة القول حال أو بدل، [وفيه]⁽²⁾ أن حذف البديل خلاف القياس، ولهذا لم يعقد له فصلاً، وقد يُحذف الحال إذا كانت بالفعل، للدلالة مصدره عليه، نحو: «أَتَيْتُهُ رَكْضاً»، أي: أركضُ رَكْضاً.

(19- حَذَفُ التَّمْيِيزِ)

نحو: «كَمْ صُنِّتْ؟» أي: كَمْ يوماً؟ [وقال تعالى: (كَمْ تُرْكُوا مِنْ جُنَاتٍ)]⁽³⁾، قال تعالى: (عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرَ)⁽⁴⁾، أي: ملكاً أو موكلاً، ((إن يكن نُسُكُكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ))⁽⁵⁾ أي: رجلاً، أي: حذف التمييز (شاذ في باب «نعم») وقد مرّ في ثاني شروط الحذف أن سببويه نص على أن تمييز فاعل «نعم، وبئس» لا يحذف⁽⁶⁾، (نحو «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت»⁽⁷⁾ أي: فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة.

(20- حذف الاستثناء)

أي: المستثنى ([وذلك بعد «إلا»، و«غير» المستويقيين بـ«ليس»]⁽⁸⁾ يُقال: «تُبَضَّتْ عَشْرَةٌ لَيْسَ إِلَّا») أي: ليس المقبوض إلا عشرة (و«ليس غَيْرُ»، وقد تقدم)، أي: الكلام على «ليس غير» في «غير»، (وأجاز بعضهم⁽⁹⁾ ذلك بعد «لم يكن» وليس بمسموع.

(21- حذف حَرْفِ الْعَطْفِ)

بأبْءِ الشَّعْرِ، كقول الخطيئة:

(1) الزمر: 3.

(2) في (س): (فيلزم).

(3) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني اللبيب، والآية من سورة الدخان: 25.

(4) المدثر: 30.

(5) الأنفال: 65.

(6) انظر الشرط الثاني من شروط الحذف.

(7) قد سبق تحريجه.

(8) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من المعني.

(9) لعل منهم ابن مالك، انظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 311.

إِنْ امْرَأَ رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزَلُهُ يَرْمَلُ يَبْرِينَ جَاراً شَدْ مَا اغْتَرَبَا⁽¹⁾

بيت من البسيط، «رهطه»⁽²⁾ مبتدأ خبره «بالشام» والجملة صفة امرأ، و«يبرين» اسم موضع⁽³⁾، و«جار» خبر «إن» و«شد» بالمعجمة بمعنى انفرد، و«ما» نافية، والفعلان صفتان لـ«جار».

(أي: ومنزله يبرين)، والجملة [عطف]⁽⁴⁾ على⁽⁵⁾ «رهطه بالشام» (كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة).

وحكى أبو زيد: «أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً قِمْراً»⁽⁶⁾ فقل: على حذف الواو، وقيل: على بَدَل الإضراب) وهو ما قصد فيه الأول، ولم يُسَيِّن فسَاد قصده، وأضرب عنه، جعل في حكم المتروك، فيقال له: بدل البداء وبدل الإضراب، لجرى المعطوف بـ«بل».

(وحكي أبو الحسن «أَعْطَاهُ دِرْهَمًا، دِرْهَمَيْنِ، ثَلَاثَةً»⁽⁷⁾، وَخَرَجَ عَلَى إِضْمَار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خُرِجَ على ذلك)، أي: على حذف (آيات: إحداها: (وَجُودَ يَوْمَئِذٍ لِّأَعْمَةٍ)⁽⁸⁾، أي: وَوُجُودَ، عطفاً على (وَجُودَ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٍ).

(1) البيت للحطية في ديوانه ص 19، واستشهد به على جواز حذف حرف العطف في «منزله يرمل يبرين» أي: ومنزله.

- وفي (س) بزيادة: وفي بعض النسخ منزله يبرين، وليس بصواب، لأن البيت من البسيط. (2)

في (س) بزيادة: أي: جماعته. (3)

في (س) بزيادة: قيل: ويقال له: رمل يبرين. (4)

في (س): (معطوفة). (5)

في (س) بزيادة: قوله. (6)

انظر قول أبي زيد في الخصائص 280/2. (7)

انظر قول أبي الحسن في المساعد 474/1. (8)

الغاشية: 8.

والثانية: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ)⁽¹⁾ فَيَمُنْ فَتَنْحَ الْهَمَزَةُ، وهو الكسائي، (أي: وَأَنَّ الدِّينَ، عطفاً على (أَنَّ لَهُ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)⁽²⁾) قاله [الطبري]⁽³⁾، وضَعَفَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ⁽⁴⁾، وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ ضَعْفِهِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمَصْنِفُ بِقَوْلِهِ: (وَيُعَدُّهُ أَنَّ فِيهِ فَصْلاً بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ الْمَرْفُوعَيْنِ⁽⁵⁾ بِالْمَنْصُوبِ⁽⁶⁾، وَبَيْنَ⁽⁷⁾ الْمَنْصُوبَيْنِ⁽⁸⁾ بِالْمَرْفُوعِ⁽⁹⁾)، وَقِيلَ: بَدَلُ مِنْ «أَنَّ» الْأَوَّلَى وَصَلَتْهَا، بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَذَلِكَ أَنَّ «الدِّينَ» هُوَ الْإِسْلَامُ يَتَضَمَّنُ الْعَدْلَ وَالتَّوْحِيدَ ([أَوْ مِنْ «الْقِسْطِ»]⁽¹⁰⁾) عَلَى الْإِحْتِمَالَيْنِ، وَهُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى، أَوْ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَشْتَمِلُ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ⁽¹¹⁾، فَمَحَلُّ/ «إِنَّ الدِّينَ» جَزْءٌ، إِنْ كَانَ بَدَلاً مِنْ لَفْظِ الْقِسْطِ، وَنَصَبٌ، إِنْ كَانَ مَحَلًّا، (أَوْ مَعْمُولٌ لـ «الْحَكِيمِ») بِإِسْقَاطِ الْجَارِ، أَيْ: بِأَنَّ الدِّينَ، (عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الْحَاكِمُ ثُمَّ حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ)، وَلِمُوَافَقَةِ الْعَزِيزِ، وَمَعْنَى الْمُبَالَغَةِ تَكَرُّرُ حُكْمِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّرَائِعِ إِنْ الدِّينُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْإِسْلَامُ إِذَا

⁽¹⁾ آل عمران: 19.

- انظر النشر في القراءات العشر 2/ 238.

⁽²⁾ آل عمران: 18.

⁽³⁾ في (س): (محمد بن جرير الطبري).

- انظر جامع البيان 3/ 284.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز 1/ 412، والبحر المحيط 2/ 425.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وهو اسم الله والملائكة.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: وهو أنه لا إله إلا هو.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: المتعاطفين.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: وهما أنه لا إله إلا هو، وإن الدين.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: وهو الملائكة، وأولوا العلم، ويجملني الاعتراض، وصار في التركيب دون مراعاة الفصل

في نحو: «أكل زيد خبزاً وعصرو سمكاً»، والأصل: أكل زيد وعصرو سمكاً.

⁽¹⁰⁾ في (س) ذكرت هذه العبارة بعد قوله: يشتمل على التوحيد والعادل، ففي النص تقديم وتأخير فرقاً بين

النسخ.

⁽¹¹⁾ في (س) بزيادة: أو من القسط على الوجهين، لأنَّ الدِّينَ قِسطٌ وعادل، وأنه يشتمل على القسط وهو

العادل.

حكم في كل شريعة بذلك [كذا، قال أبو حيان] ⁽¹⁾ [ثم قال] ⁽²⁾: لِمَ حَمَلْتُ الحكيم
 [على ذلك] ⁽³⁾؟ ولم يجعل «فعيلاً» بمعنى «مفعل» كما قالوا في «اليم» ⁽⁴⁾؟، [ودفع
 436/ بمنع إتيان ذلك] ⁽⁵⁾، وعلى تسليمه إنه من النذور والشذوذ بحيث لا ينقاس،
 بخلاف «فعليل» المحول، فإنه منقاس كثير جداً ⁽⁶⁾، كـ«عليم»، و«قدير»، و«خير» ⁽⁷⁾،
 وقيل: قيد المصنف بذلك، لأنه لو لم يكن اسم فاعل كذلك، بل كان صفة مشبهة
 لم يجر عمله في «إنَّ الدِّينَ»، لكونه غير سببي، وشرط معمولها أن يكون سببياً، أي:
 متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو: «زيد حسن وجهه» أو معنى، نحو: «زيد حسن
 الوجه»، أي: منه، فتأمل ⁽⁸⁾.

(1) في (س): (وهذا أخرجه أبو حيان)، وانظر قول أبي حيان في البحر 2/ 425.
 (2) في (س): (ثم أورد سؤالاً...).

(3) في (س): (على أنه محمول للمبالغة).

(4) في (س) بزيادة: بمعنى مؤلم، وانظر البحر 2/ 425.

(5) في (س): (وأجاب بمنع إتيان فعليل بمعنى مفعول)، دفعه ...

(6) في (س) بزيادة: خارج على الحصر.

(7) في (س) بزيادة: وحفيظ، وغير ذلك، وانظر البحر 2/ 526.

(8) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 261.

(والثالثة:) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ⁽¹⁾، أي: (قلت)، فيكون معطوفاً على الشرط، قاله عبدالقاهر⁽²⁾ وتبعه ابن عطية⁽³⁾، إلا إنه قدّر العاطف فاء⁽⁴⁾، ذكره الحلبي⁽⁵⁾، (وقيل: بل هو)، أي: قلت (الجواب، وتولّوا)⁽⁶⁾ جواب سؤال مقدّر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك⁽⁷⁾؟ وقيل «تولّوا»⁽⁸⁾ الظاهر ترك الواو، وإتيان الفاء بدلها⁽⁹⁾، (حال) عطف على قوله: الجواب بإضمار «أو» والتقدير: وقيل: أو هو حال من الكاف في «أتوك» (على إضمار «قد»⁽¹⁰⁾)، ولقد أحسن المصنف حيث حذف العاطف [في صدد بيان حذفه]⁽¹¹⁾، ومن غفل عن ذلك حكم بأنه سهو⁽¹²⁾، ثم [صحح]⁽¹³⁾ بزيادة «أو»⁽¹⁴⁾ فتبيح بأنه لم يتعرض الشراح لتصحيحه، كأنه لم يتفطنوا له، فالحمد لله على ما خصني بزيادة الفضيلة، ولو لم أفرّ في شرح هذا الكتاب إلا بها لكفت بي. (وأجاز الزخشي أن تكون)، أي: (قلت استئنافاً)⁽¹⁵⁾ بعدما أجاز كونه حالاً، (أي: إذا ما أتوك لتحملهم تولّوا، ثم قدّر أنه⁽¹⁶⁾ كأنه لم تولوا باكين؟،

(1) التوبة: 92.

(2) في (س) بزيادة: الجرجاني.

(3) انظر قول الجرجاني وابن عطية في المحرر الوجيز 71/3، والبحر المحيط 88/5.

(4) في (س) بزيادة: أي: فقلت.

(5) الدر المصون 492/3.

(6) في قوله تعالى: (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْبَبْتُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَصِبُّ مِنْ الدَّمْعِ خِزْيًا أَلَّا يُجِدُوا مَا يُفْقُونَ).

(7) انظر البحر المحيط 88/5، والدر المصون 492/3.

(8) في (س) بزيادة: وقلت.

(9) في (س) بزيادة: أي: قلت.

(10) في (س) بزيادة: أي: إذا ما أتوك فاعلا لأجد تولوا.

(11) في (س): (في بحث حذف حرف العطف).

(12) - انظر مبحث حذف حرف العطف.

(13) في (س) بزيادة: وخط.

(14) في (س): (صححه).

(15) في (س) بزيادة: فقال: فما حالهم إذ ذاك؟ فقيل: تولوا، أو حال على إضمار قد.

(16) الكشاف 287/2.

(17) في (س): (الأعراب).

فقيل: (قلت لا أجدُ ما أخمِلُكُمْ)، ثم وسَطَ بين الشرط والجزاء، كالاعتراض، قال أبوحيان: لا يجوز ولا يحسن ذلك في كلام [العرب]⁽¹⁾، فكيف في كلام الله؟ وهو فهم أعجمي⁽²⁾، قال الحلبي: وما أدري ما سبب عدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظاً ومعنى⁽³⁾.

22- حذف فاء الجواب

وهو مختص بالضرورة، كقوله:

مَنْ يَقْعِلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا⁽⁴⁾

تقدم شرحه في «أما» المشددة المفتوحة⁽⁵⁾، (وقد مرّ) في الفاء المفردة (إنّ) أبا الحسن⁽⁶⁾ خرج عليه (إنّ ترك خيراً الوصية)⁽⁷⁾.

23- حذف واو الحال

تقدّم⁽⁸⁾ في قوله:

(1) في (س): (الأعراب).

(2) البحر المحيط 89/5.

(3) الدر المصون 492/3.

(4) صدر بيت من البيط عجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن

(5) وقد تقدم شرحه، والشاهد في «الله» حيث حذف فاء الجواب منه للضرورة. أصله: فافه.

(6) انظر مبحث «أما» المشددة المفتوحة شاهد رقم (81).

(7) في (س) بزيادة: الأخفش.

(8) البقرة: 180.

- وانظر تخريج الأخفش في مبحث الفاء المفردة، حيث جاء فيه: «وعن الأخفش أن ذلك واقع في الشر الفصح، وأن من قوله تعالى: (إن ترك خيراً الوصية)، انظر مغني اللبيب 187/1، وانظر قول الأخفش في إعراب القرآن للنحاس 282/1.

(8) في (س) بزيادة: تقدم شرحه في «أما» المشددة المفتوحة.

مرّ شرحه فيما يحتاج إلى الرباط (أي: انتصف النهار، والحال أن الماء غامر هذا الغائصُ.
24 - حذف «قد»

زعم البصريون أن الفعلَ الماضيَ الواقعَ حالاً لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرة،
لحو: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا / ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ)⁽²⁾، أو
مضرة، لحو: (أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ)⁽³⁾، (أَوْ جَاؤُوكُمْ خَصِرَتِ
صُدُورُهُمْ)⁽⁴⁾، وخالفهم الكوفيون والأخفش كما مرّ في «قد»⁽⁵⁾ (واشترطوا
بذلك)، أي: اشترط الكوفيون لزوم «قد» (في الماضي الواقع خبراً لـ«كان»)
وأخواتها، إمّا ظاهره (كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: «أَلَيْسَ قَدْ
صَلَّيْتَ مَعَنَا»⁽⁶⁾)، أو مقدرة، وإليه يشير قوله: (وقول الشاعر:

وَكُنَّا حَبِيبًا كُلُّ بَيْضَاءَ شَخْمَةٍ عَشِيَّةً لَأَقَيْنَا جُدَامًا وَحِمِيرًا⁽⁷⁾

(1) تقدم تخريجه في بحث الأشياء التي تحتاج إلى الرباط، والشاهد فيه هنا هو حذف واو الحال، أي: والماء غامرة.

(2) الأنعام: 119.

(3) الشعراء: 111.

(4) النساء: 90.

(5) انظر بحث «قد»، مغني اللبيب 159/1.

(6) انظر رأي البصريين والكوفيين في شرح الرضي على الكافية 43/2.

(7) أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة» 4/286.

بيت من الطويل لزفر بن حارث الكلابي في شرح التصريح 362/1، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

155/1، وشرح شواهد المغني 930/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 43/2، استشهد به على اشتراط

لزوم «قد» مقدرة في الماضي الواقع خبراً لكان تقديره: لقد حبنا.

بيت من الطويل لزفر بن الحارث⁽¹⁾، وبعده:

فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بِيَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تُكْسَرَا⁽²⁾

«جُذَام» بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن⁽³⁾، وَجَمِيرًا أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ الْيَمَنِ⁽⁴⁾، وَ«النَّبْع» شَجَرٌ صَلْبٌ⁽⁵⁾ تَعْمَلُ مِنْهُ الْقَسِي، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ: «النَّبْعُ يَقْرَعُ بَعْضُهُ بَعْضًا»⁽⁶⁾، فَضْرِبُهُ مَثَلًا لِقَوْمِهِ وَلَأَعْدَائِهِ، وَشَهِدَ لَهُمْ بِالصَّبْرِ فِي قَوْلِهِ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تُكْسَرَا⁽⁷⁾.

(وخالقهم البصريون⁽⁸⁾).

وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ «إِنْ زِيدَ لَقَامٌ عَلَى إِضْمَارٍ»⁽⁹⁾، أَي: لَقَدْ قَامَ.

(1) زفر بن الحارث هو: إبراهيم بن زفر بن الحارث بن عمرو بن كلاب بن عامر ابن صعصعة، حارب في صفوف معاوية في معركة صفين، وانضم بعد ذلك إلى ابن الزبير، وكان زعيم في مرج راهط، وقد هجاء الأخطل، توفي سنة 75 هـ.

انظر المؤلف والمختلف ص 164، وخزانة الأدب 328/2، والأعلام 45/3.

(2) في (س) بزيادة:

وَأَلْفَتْنَا غَصْبَةً ثَلَاثِيَةً
يَقْدُونَ جُرْدًا لِلنَّبْعِ ضُفْرًا
سَقَبَانَهُمْ كَالْمَاءِ سَقَفَاتًا بِطَلْهَا
وَلَكِبَهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَرْزِ أَصْبَرًا

(3) انظر الأنساب للسمعاني 33/2.

(4) المصدر السابق 270/2.

(5) في (س) بزيادة: بيت في الجبال.

(6) انظر مجمع الأمثال 386/2.

(7) في (س) بزيادة: وَجُرْدٌ جَمْعُ أَجْرَدٍ وَهُوَ الْفَرَسُ، وَالْمَنِيَّةُ مَتَلَقٌ بِ«يَقْدُونَ»، أَوْ «ضَمْرٌ» وَهُوَ جَمْعُ ضَامِرٍ، مِنْ ضَمَرَ الْفَرَسَ خَفَّ لَحْمُهُ، وَأَصْبَرًا، أَي: أَصْبَرْنَا، شَهِدَ لِأَعْدَائِهِ أَيْضًا بِالْغَلْبَةِ، وَبَعْضُهُمْ تَأَوَّلَ عَلَى أَنَّهُ ارَادَ أَنَّ الْقَتْلَ كَانَ فِيهِمْ أَكْثَرُ، وَقَالَ التَّبْرِيزِيُّ: وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْحَبْرَ مَشْهُورٌ، وَأَنَّ قَوْمَ «زَفَرٍ» هَزَمُوا، وَ... أَنَّهُمْ طَعَمُوا فِي هَاتَيْنِ الثَّلَاثِينَ بَطْنُونَ الْقَوْمِ ضَعْفَاءُ فَإِذَا هُمْ أَقْوِيَاءُ.

(8) انظر رأي البصريين في الارتشاف 1167/3.

(9) أَجَازَ ذَلِكَ الْكَلَامِي وَمَشَامُ، انظر الارتشاف 1264/3، والمساعد 321/1.

(وقال الجميع: حقّ الماضي المتيّبُ المُجابُ به القسمُ أن يَقرنَ باللام وقد لمحوا: (تالله لقد أترك الله عليّنا)⁽¹⁾، وقيل في: (قُتِلَ أصحاب الأخدود)⁽²⁾، إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعاً⁽³⁾؛ للطول، فعلى هذا فـ«قُتِلَ» خبراً لا دعاء، وقيل: دعاء⁽⁴⁾، فجواب القسم حيثن (إن الذين فتنوا المؤمنين)⁽⁵⁾ أو (إن بطش ربك)⁽⁶⁾، قاله المبرد⁽⁷⁾، أو محذوف يدلّ عليه (قُتِلَ أصحاب الأخدود)، وكأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء إن كفّار قريش ملعونون كما لعن أصحاب الأخدود، قاله الزمخشري⁽⁸⁾.
(وقال:

خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ خَلَفْتُ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ⁽⁹⁾

تقدم شرحه فيه «قد»⁽¹⁰⁾، (فاضممر «قد»)، [أي]⁽¹¹⁾: لقد ناموا. (وأمّا (ولئن أرسلنا ريمًا فرأوه مصفرةً لظلّوا من بعده يكفرون)⁽¹²⁾، فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لأن «ظلّوا» مُستَقْبَلٌ، لآنه مُرْتَبِّ على الشرط، وسادّ مسدّد

(1) يوسف: 91.

(2) البروج: 4.

(3) انظر تفسير الباب 20/247، والبحر المحيط 8/443.

(4) المصدر السابق.

(5) البروج: 10.

(6) البروج: 12.

(7) أي: قال المبرد: (إن بطش ربك لشديد) جواب القسم. انظر المفتض 2/337.

(8) الكشف 4/731.

(9) البيت من الطويل لأمرئ القيس في ديوانه ص 32، والجني الداني ص 135، وخزانة الأدب 10/79،

وشرح شواهد الغني 1/341، 494، وشرح المفصل 9/21، ولسان العرب (ح ل ف) 9/53. استشهد به

على لزوم أن تقدير الماضي المتبى الجواب به القسم باللام وقد، أي: لقد ناموا.

(10) انظر مبحث «قد» شاهد رقم (288).

(11) في (س): (تقديره).

(12) الروم: 51.

جوابه، فلا سبيل فيه إلى «قد» إذ المعنى: «لَيُظْلَنَ»، ولكن النون لا تدخل على الماضي)، قال الحلبي: «الظُلُوم» جواب القسم الموطأ بـ«لئن» وهو ماضٍ لفضاً مستقبلي معنى كقوله تعالى: (مَا تَبْعُوا قِبْلَتَكَ)⁽¹⁾، قال أبوالبقاء: أي: لا يتبعون، فهو ماضٍ في معنى المستقبل، ودخلت «ما» حملاً على لفظ الماضي⁽²⁾.

(25- حذف «لا» التبرئة

حَكَى الْأَخْفَشُ «لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ» بِالْفَتْحِ⁽³⁾، وَأَصْلُهُ: «وَلَا امْرَأَةً»⁽⁴⁾ مثل «لا حول ولا قوة» (فَحَذِفَتْ «لَا» وَبَقِيَ الْبِنَاءُ لِلتَّرْكِيبِ) تقديراً بحاله.

(26- حذف «لا» النافية وغيرها)

أي: غير «لا» التبرئة، وفي بعض النسخ بالواو، أي: وغير «لا» النافية، وهو «لا» الناهية، والصواب الأول، ولهذا لم يمثل إلا «لا» النافية، وقيل: وما أحوال حذفه «لا» الناهية جائز بطريق الاستقلال، وأما بطريق التبعية فقد يكون «لا» تهنئ/ العالم وتكرم الجاهل، أي: ولا تكرم⁽⁵⁾.

1/437

(يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ الْمُنْفِي مُضَارِعاً، نَحْوُ: (قَالُوا تَاللَّهِ ثَفْتًا تَذْكُرُ يُونُسَ)⁽⁶⁾، وقوله:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا⁽⁷⁾.....)

صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، عجزه:

(1) البقرة: 145.

- انظر الدر المصون 382/5.

(2) البيان 105/1.

(3) انظر نص الأخفش في الإرتشاف 1311/3، وشرح التسهيل لابن مالك 68/2، وشرح الجمل لابن عصفور الشرح الكبير 275/2.

(4) في (س) بزيادة: مبنية على الفتح.

(5) فائده الدسوقي في حاشيته على معني اللبيب 422/3.

(6) يوسف: 85.

(7) لامرئ القيس في ديوانه ص 32، وخزانة الأدب 241/9، 48/10، 102، 103، والدرر 106/2، وشرح أبيات سيويه 154/2، وشرح شواهد المعنى 341/1، واستشهد به على حذف «لا» النافية في جواب القسم المضارع، أي: لا أبرح.

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي⁽¹⁾

الأَوْصَالُ المفاصل أو مجتمع العظام، وجمع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا يكسر ولا يخلط بغيره، كما في القاموس⁽²⁾.

(وَيَقِيلُ) أي: حذف «لا» النافية (مع الماضي كقوله:

فَلِنْ شِئْتُ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أُمِدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ⁽³⁾)

بيتان من المقارب لأمية بن أبي عائذ الهذلي⁽⁴⁾، والأول منهما مدرج، آخر صدره ألف المقام⁽⁵⁾، ويحتمل أن لا يكون مدرجاً بأن يكون آخر صدره ميم المقام⁽⁶⁾، لكن يكون فيه التلم⁽⁷⁾، والسَّرمَد الدائم، والشاهد في «نسيك»، وسَهْل حذف «لا» منه كونه مستقبلاً معنى؛ لعمله في ظرف مستقبل، وهو «ما دام عقلي»؛ إذ تقديره: مُدَّة دوام عقلي⁽⁸⁾.

(1) وقوله: فقالت:

سُبَّكَ اللَّهُ إِنَّكَ فَأَنْصَحِي أَلَسْتُ تُرَى السُّمَارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي

«سُبَّكَ اللَّهُ» أبعدك وأذهبك إلى غربة، وقيل: دعاء عليه بالسَّبي وهو الأسر، و«السُّمَار» جمع سامر وهو الذي يتحدث بالليل، و«أحوالي» بمعنى حولي.

(2) القاموس المحيط (و ص ل) 4/ 66.

(3) البيان لأمية بن عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 493، والدرر 2/ 120، وخزانة الأدب 10/ 102،

وبلا نية في شرح شواهد المغني 1/ 931.

(4) أمية بن أبي عائذ الهذلي، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، كان مداح بني أمية، له قصائد في عهد الملك بن مروان، توفي سنة 75 هـ. الإصابة 1/ 113، والخزانة 2/ 384، والأعلام 22/ 22.

(5) في (س) بزيادة: وأول عجزه ميمه.

(6) في (س) بزيادة: وأول عجزه واو «الركن».

(7) إذا غرم فعولن بقي: «عولن» فَعْلَلْنَ إلى «فَعْلَلْنَ» ويسمى أثلُم، وأصل الأثلُم أن ينكسر بعض السن من طرفها،

انظر الكافي في العروض والقوافي ص 23.

(8) في (س) بزيادة: كما سهل حذف «لا» مع المضارع المستقبل.

(وُسْهَلُهُ تَقْدَمُ «لا» عَلَى الْقَسَمِ، كَقَوْلِهِ:

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيُّ قَوْمِي⁽¹⁾ (.....)

صدر بيت المتنخل⁽²⁾، عجزه:

هدوءاً بالسَّاءَةِ والعَلَاطِ

«هدوءاً» كـ «غَدُوا» مصدر هذا بالهمزة، أي: سَكَنَ [والباء]⁽³⁾ متعلق بـ «نَادَى» و«السَّاءَةِ»⁽⁴⁾ مصدر سَاءَ، و«العَلَاطِ»⁽⁵⁾ كـ «كِتَابِ» الخصومة⁽⁶⁾، قيل: وزعم الكوفيون أنه لا حذف في مثله، وإن «لا» المذكورة [أو لا]⁽⁷⁾ هي نافي الجواب، وقُدِّمَ اعتناءً بالتثني، وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع إنه لا يتأثي في قوله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ)⁽⁸⁾، (وسُمِعَ بدون الْقَسَمِ يشعر بقلته) كقوله:

(1) البيت لعبدالله المتنخل المهمل في شرح أشعار المهذلين 3/ 1269، وخزانة الأدب 102/ 10، والدرر 126/ 2، ولسان العرب (ع ل ط) 7/ 354، استشهد به على أنه قد بُغِيَ النفي السابق على النفي المباشر للجواب، وهذا الإغناء قليل.

(2) المتنخل هو: مالك بن عُوَيمِر بن عثمان بن حنشل بن عادية بن صَنْعَةَ بن كعب، أخو بني لحيان بن هذيل، شاعر عمن من شعراء هذيل، وهو صاحب الطائفة التي منها هذا البيت، قال الأصمعي: هي أجود طائفة قالتها العرب.

المؤلف والمختلف ص 235، والشعر والشعراء ص 248، والخزانة 4/ 140.

(3) في (س): (وبالسَّاءَةِ)، وهو الصواب.

(4) في (س): (وهو).

(5) في (س) بزيادة: بالمهملتين.

(6) في (س) بزيادة: ومصدر عطله البشر ذكره بسوء.

(7) ساقط من (س).

(8) النساء: 65.

- قائله الدمايني، انظر حاشية الشحني 2/ 262.

وَقُولِي إِذَا مَا أُلْقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ يَلْأَقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ الْمُتَحَلِّ (1)

بيت من الطويل للنمر بن تولب، فالمتحل بفتح المعجمة مشدداً اسم شاعر (2)، قال ابن مالك في شرح الكافية: أَرَادَ وَاللهَ لَا يَلْأَقُونَهُ، فحذف القسم وحرف النفي (3)، وهذا في غاية الغرابة، قيل: رآه أَوَّلَى من رأي المصنف (4) ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف «لا» في جواب القسم (5).

(وقد قيلَ به في (يَبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنَّ تَضِلُّوا) (6)، أي: ثلاثاً تَضِلُّوا، (وقيل: المحذوف مضاف، أي: كراهة أن تَضِلُّوا).

27- حَذْفُ «مَا» الثَّانِيَةِ

ذَكَرَ ابْنُ مُعْطَرٍ (7) يَح (8) الْمَغْرِبِي (9) الْحَنْفِي [تَلْمِيزَ الْجَزُولِي] (10)، مَاتَ سَنَةَ عَشْرِينَ وَسِتَّمِائَةَ، (ذَلِكَ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ، فَقَالَ فِي الْفِتْنَةِ (11):

وَأِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَتَفِيًّا بِـ«لَا» أَوْ «مَا» كَقَوْلِي: «وَالسَّمَاءُ مَا فَعَلًا» فَلِئْهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ

(1) البيت لنمر بن تولب في خزنة الأدب 109/10، وشرح شواهد المغني 2/629، 931، استشهد به على حذف «لا» الثانية في غير القسم أَرَوْا «لا يَلْأَقُونَهُ» وهذا قليل.

(2) المتحل هو: بن سمود الشكري، أ. ابن عبيد بن عامر بن ربيعة بن عمرو الشكري، شاعر جاهلي قديم، كان يتادم النعمان بن المنذر، وكان يشبب بهند أخت عمرو بن هند، كان النعمان اتهمه مع امرأته فدفنته حياً، والعرب تضرب المثل به لغائب لا طمع في رجوعه.

(3) خزنة الأدب 109/10، والأعلام 7/291.

(4) شرح الكافية الشافية 1/382.

(5) في (س) بزيادة: وغيره.

(6) قاتله الدمامي، انظر حاشية الشنقي 2/262.

(7) النساء: 176.

(8) في (س) بزيادة: فاعل من الإعطاء، اسمه.

(9) في (س) بزيادة: وهو.

(10) في (س) بزيادة: كان إماماً في العربية شاعراً محناً.

(11) في (س): (قرأ على الجزولي).

في (س) بزيادة: أي: في أرجوزته المزدوجة في علم النحو.

إذا أمسوا الإلباسَ حالَ الحذفِ⁽¹⁾

هذه الأشرطة الأربعة أبيات عند بعض، وبيتان عند بعض، ويؤيد الأول لزوم حرف الروي والقافية [لكل شطر وائي بمعنى كان ومنفياً خبرها]⁽²⁾، و«أز ما» عطف على «لا».

(وقال ابن الخطّاب: «وما/ رأيتُ في كُتُبِ النحو إلّا حَذَفَ «لا»، وقال لي 437/ب شيخنا: «لا يجوز حذف «ما» لأن التصرّف في «لا» أكثر من التصرّف في «ما» انتهى⁽³⁾».

وأُشْد ابنُ مالك:

فوالله ما نلُثمُ وما نيلَ منكم بمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتْقَارِبٍ⁽⁴⁾

بيت من الطويل، «الوفق» من الموافقة بين الشئين، يقال: حلّوبته وفق عياله، أي: لها لبنٌ قدر كفايتهم [لا فضل فيه]⁽⁵⁾.

(وقال: «أصلُّه: ما ما نلُثمُ»⁽⁶⁾، ثم في بعض كُتُبِه قدرُ المحذوف «ما» النافية⁽⁷⁾ بقرينة العطف ودخول الباء الزائدة في الخبر (وفي بعضها قدره «ما الموصولة»⁽⁸⁾). [وهذا لا يجوز عند الكوفيين لأنهم لا يميزون بقاء الصلة بلا موصولة]⁽⁹⁾، قيل: يحتمل أن يجعل «بمعتدل» مفعولاً به، والباء زائدة، و«ما»

⁽¹⁾ الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية 2/ 535.

⁽²⁾ في (س): (لكل شطر منفياً نصب على أنه خبر «أنى» لأنه بمعنى «كان»).

⁽³⁾ الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية 2/ 535.

⁽⁴⁾ البيت لعبدالله بن رواحة في الدرر 1/ 172، وشرح الكافية الشافية 1/ 381، وشرح التسهيل 1/ 235،

212/3، وبلا نسبة في شرح شواهد الغني 2/ 931، ومعجم المراجع 2/ 490، استشهد به على جواز حذف

«ما» النافية في جواب القسم، أي: مامانلثم.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ انظر شرح الكافية الشافية 1/ 381.

⁽⁷⁾ هذا ما قدره في شرح الكافية الشافية 1/ 381.

⁽⁸⁾ ذكر هذا في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 235.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفين في (س) ذكره بعد عبارة المصنف السابقة.

المذكورة نافية في الموضعين، والفاعلان تنازعا، وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير «ما» لآ نافية، ولأ موصولة⁽¹⁾.

(28- حَذَفُ «ما» المصدَرة

قاله أبو الفتح في قوله:

بآية يُقدِّمون الخيلَ شُعْناً⁽²⁾

تقدم شرحه في الجملة المضاف إليها⁽³⁾.

(والصواب أن «آية» مضافة إلى الجملة كما مر. وعكسه قول سيويه⁽⁴⁾:

بآية ما تحبون الطعاما⁽⁵⁾

[تقدم شرحه أيضاً هناك]⁽⁶⁾.

(لأن «ما» زائدة، والصواب: أنها مصدرية.

⁽¹⁾ قاطله الدمايني، انظر حاشية الشني 262 / 2.

⁽²⁾ صدر بيت من الوافر عجزه:

كان غلّى سائبكها مُداما

وهو للأعشى في خزانة الأدب 463 / 6، ولسان العرب (أ ي ا) 62 / 14، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الدرر 153 / 2، وشرح شواهد المغني 811 / 2، والكتاب 118 / 3، وشرح المفصل 18 / 3، ولسان العرب (أ ي ا) 62 / 14، وجمع المواع 518 / 2، وشرح التسهيل 259 / 3، استشهد به على حذف ما المصدرية أي: ما يقدمون.

⁽³⁾ انظر قول أبي الفتح في المساعد 375 / 2، والدرر 153 / 2.

في (س) بزيادة: من الباب الثاني.

⁽⁴⁾ انظر بحث الجملة المضاف إليها، شاهد رقم (661).

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: في قوله.

عجز بيت من الوافر صدره:

أبسن مبلِّغ غلّى ثميماً

موليزيد بن عمرو بن الصق في خزانة الأدب 436 / 6، والدرر 154 / 2، وشرح آيات سيويه 34 / 2، والكتاب 118 / 3، وبلا نسبة في الجمع 518 / 2، استشهد به على إضافة آية إلى الجملة الفعلية المقرونة بـ «ما».

⁽⁶⁾ في (س): (تقدم هنا أيضاً).

وانظر بحث الجملة المضاف إليها، شاهد رقم (663).

29- حذف «كي» المصدرية

أجازه السيرافي في نحو: «جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي»⁽¹⁾ وإنما يُقدَّر الجمهور هنا «إن» بعينها؛ لأنها أُمُّ الباب، فهي أوَّلَى بالتجوزِ [حذراً عن الجمع بين المجازين، وفيه رمز إلى ضعف قول السيرافي]⁽²⁾.

30- حذف أداة الاستثناء

[قال ابن مالك في التسهيل: نحو: «ما قام وقعد إلا زيد»، وفيه حذف الفاعل، وهو مذهب الكسائي⁽³⁾؛ ولهذا قال الرضي: يلزم البصريين متابعة الكسائي في مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا، فإنهم حذفوا الفاعل مع «إلا» لدلالة الثاني عليه⁽⁴⁾، فلذلك قال بعض الشراح: أي: قول المصنف: «[لا أعلم أن أحداً أجازه إلا السهيلي]: عجيب، كيف لأ، والمسألة مسطورة في التسهيل، وأجاب بعضهم بأن مراده حذف أداة الاستثناء وحدها⁽⁵⁾، وفيه بحث⁽⁶⁾»، (قال)، أي: (السهيلي في قوله تعالى: (وَلَا تَقُولُنَّ لِنَشْرِئُ وَإِنِّي فَاعِلٌ)⁽⁷⁾ الآية: «لا يتعلق الاستثناء بدفاعل» إذ لم يَنْه عن أن يَصِلَ (إلا أن يشاء الله)⁽⁸⁾ بقوله:

(1) انظر قول السيرافي في حاشية الشمي 262/2، وقد تقدم في «كي»، انظر مبحث «كي» في معني الليب 207/1.

(2) في (س): (من الفرع، والأ يلزم الجمع بين المجازين، وهذا بيان لوجه تقدير الجمهور، وفيه إشارة إلى الرد على السيرافي).

(3) شرح التسهيل 174/2.

(4) شرح الرضي على الكافية 203/1.

(5) لعل هؤلاء البعض منهم الشمي، انظر حاشية الشمي 262/2.

(6) في (س): «لا أعلم أحداً أجازه إلا السهيلي، قيل: هذا عجيب جداً، فكيف لا يعلم أحداً أجازه غير السهيلي، والمسألة مسطورة في التسهيل، وفيه في باب التنازع «ما قام إلا زيد» محمول على الحذف لا على التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير: ما قام إلا زيد وما تعد إلا زيد، فهل هذا شيء غير حذف أداة الاستثناء والمشتى جميعاً، وما قيل في جوابه: أن مراد المصنف حذف أداة الاستثناء وحدها ليس بشيء، ولكن يرد أن فيه حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي إلا أنه قال الرضي: ويلزم البصريين متابعة الكسائي في مذهبه، فإنهم يوافقونه ههنا، فإنهم حذفوا الفاعل مع «إلا» لدلالة الثاني عليه.

(7) الكهف: 23.

(8) الكهف: 24.

(ذلك)⁽¹⁾، وأجازه أبوالبقاء⁽²⁾، فقال: أي: (لا تقولن إني فاعل ذلك غداً) حتى تقرن به قوله: (إن شاء الله)⁽³⁾، (ولا بالنهي) عطف على⁽⁴⁾ «بفاعل»، وجوزّه الزغشري، فقال: وتعلقه بالنهي على وجهين، أحدهما: ولا تقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن تقول، بأن يَأْذَنَ لَكَ فيه، والثاني: ولا تقولته إلا بأن يشاء الله، أي: إلا بمشيئته، وهو في موضع الحال، يعني: إلا مُلتبساً بمشيئة الله قائلًا: إن/ شاء الله⁽⁵⁾.

1 / 438

(لأنك إذا قلت: «أنتَ منهي» عن أن تقومَ إلا أن يشاء الله، فلست بمنهي)، من تمام «إذا قلت» وجواب «إذا» قوله: (فقد سلطتُ)، أي: سلطتُ إليها التكلم بهذا الكلام مخاطبك (على أن يقومَ) أي: المخاطب (ويقول): حين قيامه (شاء الله ذلك)، أي: قيامي، ولا معنى لهذا القول، (وتأويل ذلك)⁽⁶⁾ أن الأصل: إلا قائلًا إلا أن يشاء الله، وحذف القول كثيرًا، [ولهذا قائلًا ثم حذف أداة الاستثناء، أو حذفًا معاً،]⁽⁷⁾ (انتهى)⁽⁸⁾. فتضم⁽⁹⁾ كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً⁽¹⁰⁾، [هذا تنبيه على صحة نسبة حذف أداة إلى السهيلي]⁽¹¹⁾،

⁽¹⁾ الكهف: 24.

- في (س) بزيادة: وقد منعه الزغشري أيضاً.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: حيث.

⁽³⁾ التبيان 2/ 144.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: قوله.

⁽⁵⁾ الكشف 2/ 668.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: أي: تصحيح ذلك التركيب.

⁽⁷⁾ في (س): (ولهذا حذف قائلًا وبقي مقوله ثم حذف أداة الاستثناء وحدها، لكن بعد حذف المستثنى الذي

هو قول: كذا قيل، ويحتمل أن يحذف معاً وامتنع مكابرة.

⁽⁸⁾ انتهى قول السهيلي. انظر رأي السهيلي في المساعد 1/ 458.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: أي: السهيلي.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: قيل: هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية من حذف الأداة وحدها بما تضمن أنها من

حذف الأداة والمستثنى جميعاً.

⁽¹¹⁾ ساقط من (س).

وقيل: اعتراض [عليه]⁽¹⁾ بأنه قرر الآية من حذف الأداة وحدها بما تضمن أنها من حذف الأداة والمستثنى جميعاً⁽²⁾.

(والصواب أن الاستثناء مُقَرَّرٌ، وأنَّ المستثنى مصدر، أو حال، أي: إلأَ قَوْلًا مصحوباً بـ«أن يشاء الله»⁽³⁾ أو إلأَ مُلْتَبِساً بـ«أن يشاء الله»⁽⁴⁾، وقد عَلِمَ أنه لا يكونُ القولُ مصحوباً بذلك)، أي: بـ«أن يشاء الله» (إلأَ مع حرف الاستثناء) داخلاً على أن يشاء الله، فيكون المحذوف من الآية حرف الاستثناء الداخِل على أن يشاء الله، وهو حذف الأداة وحدها، [كذا قيل]⁽⁵⁾، (فَطَوَى ذِكْرَهُ)، أي: ذكر الحرف (لذلك)، أي: للمصحوبة معه، وتذكيره باعتبار المذكور وفيه تقدير الأداة والمستثنى جميعاً، كما ذهب إليه السهيلي، (وعليهما)، أي: على المصدرية والحالية، (فالباءُ محذوفة)⁽⁶⁾، وقال بعضهم: «يجوز أن يكون «إن شاء الله» كلمة تأييد، كذا في الكشف»⁽⁷⁾، والظاهر إلا أن يشاء الله، (أي: لا تقولته أبداً، كما قيل في: (وما يكون لنا أن نعود فيها إلأَ إن يشاء الله)⁽⁸⁾ لأن عوده في ملتهم بما لا يشاءه الله سبحانه وتعالى.

(1) في (س): (على السهيلي).

(2) قاله الشمني، حاشية الشمني 262/2.

- وفي (س) بزيادة: ورد بأن مراد المصنف إسناد حذف الأداة إلى السهيلي، فنقل عنه كلاماً يتضمّن مقصوده، وأما حذف المستثنى فقد تعرض له قبل هذا.

(3) في (س) بزيادة: إن قدر المستثنى مصدرًا.

(4) في (س) بزيادة: إن قدر حالاً، وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو «إن شاء الله» لأن معناه بأن يشاء الله.

(5) ساقط من (س).

- وهذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 262/2.

(6) في (س) بزيادة: من أن أما على الثاني فظاهر، وأما على الأول فلأنه صفة مصدر محذوف، والصفة تحتاج إلى الباء.

(7) الكشف 668/2.

- وفي (س) بزيادة: وفي بعض نسخ المتن، ويجوز أن تكون (إلا أن يشاء الله) كلمة وهو والظاهر. الأعراف: 89.

وجَوَزَ الزَّخْشَرِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: وَلَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقُولَهُ بَانَ يَأْذَنُ لَكَ فِيهِ⁽¹⁾.

وَلَمَّا قَالَ مُبْعِدٌ، وَهُوَ أَنْ ذَلِكَ، [أَي: مَا قَالَه]⁽²⁾ (مَعْلُومٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَنَهْيٍ)، لِأَنْ كَلَامًا مِنْهُمَا لَا يَقُولُهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِيهِ، قِيلَ: وَلَقَاتِلْ أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ، إِذْ رُبَّمَا يَذْكُرُ الْأُمُورَ الْمَعْلُومَةَ لِأُمُورٍ حَسَنَةٍ⁽³⁾ (وَمُبْطِلٌ⁽⁴⁾)، وَهُوَ أَنَّهُ، أَيْ: التَّأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّخْشَرِيُّ، (يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ قَوْلٍ (إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا)، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَقُولِ الْقَوْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: لَا تَقُولُنَّ، فَيَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، مَعَ أَنْ هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِمَنْهِي عَنْهُ، (وَبِهَذَا)، أَيْ بِاقْتِضَاءِ النَّهْيِ عَنْ قَوْلٍ: إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ (يُرَدُّ أَيْضًا قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ) [تَقْدِيرُهُ]⁽⁵⁾: لَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ إِلَّا وَقْتُ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَيْ: يَأْذَنُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ⁽⁶⁾، [وَرُدُّ]⁽⁷⁾ بَأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى نَهْيِ كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي فَاعِلُ غَدًا كَذَا مطلقاً، قِيْدُهُ بِشَيْءٍ أَوْ لَمْ يَقِيْدَهُ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ فَإِنَّهُ خِلَافٌ فِي جَوَازِ قَوْلِ الْقَاتِلِ: لَأَفْعَلَنَّ غَدًا كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَجَعَلَهُ 438/ ب متقطعاً يدرجُهُ فِي النَّهْيِ⁽⁸⁾.

(وَقَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) كِنَايَةٌ عَنِ التَّأْيِيدِ) [وَهُوَ]⁽⁹⁾ نَوْعٌ مِنَ التَّقْيِيدِ، وَقَدْ [مَرُّ]⁽¹⁰⁾ أَنَّهُ يُوْدِي إِلَى نَهْيِ كُلِّ أَحَدٍ عَنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ قِيْدَ بِشَيْءٍ أَوْ لَا، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَأَمَّا مَا ذَكَرَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: «إِنِّي فَاعِلٌ» فَمَاسِدٌ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى: إِنِّي فَاعِلٌ بِكُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالٍ مُشَبَّهَةِ اللَّهِ، فَيَصِيرُ

(1) الكشف 2/ 668.

(2) في (س): (أَي: كَوْنُ الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ).

(3) قَاتِلُهُ ابْنُ الرَّحْمَنِ، كَذَا فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ.

(4) في (س) بَزِيَادَةٌ: أَيْ: وَلَمَّا قَالَهُ الزَّخْشَرِيُّ مُبْطِلٌ.

(5) في (س): (وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ: ...).

(6) التَّيْيَانُ 2/ 145.

(7) في (س): (وَرَدَّهُ ابْنُ الْحَاجِبِ).

(8) لَمَّا لِي ابْنِ الْحَاجِبِ 1/ 197، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الشُّمْنِيِّ 2/ 262.

(9) في (س): (وَهَذَا).

(10) في (س): (وَسَبَقَ أَنْفَاءً).

منهياً عن ذلك، وهو خلاف الإجماع، إذ بصير المعنى النهي عن أن يقول: إني فاعل إن شاء الله، وإني فاعل إلا أن يشاء الله، وهذا لا يقوله أحد⁽¹⁾.

31- حذف لام التوطئة

(وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)⁽²⁾، (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)⁽³⁾، (وَإِنْ لَمْ تُغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)⁽⁴⁾، بخلاف (وَإِنْ لَا تُغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ)⁽⁵⁾. إذ ليس فيهما قسم مقدر، لعدم القرينة، كما في الآيات السابقة، فإن المضارع المصدر باللام، والمذيل بالنون لا يكون إلا جواباً للقسم، وإنما حُمل قوله: (إنكم لمشركون) على جواب القسم [دون الشرط]⁽⁶⁾، استلزامه⁽⁷⁾ الفاء [كما مر في اللام غير العاملة]⁽⁸⁾.

32- حذف الجار

يكثر ويطرّد مع «أن»، و«أن» نحو: (يَمُوتُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا)⁽⁹⁾، أي: بأن، ومثله: (بَلَى اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُفٌّ)⁽¹⁰⁾، ((والذي أطمع أن يغفر لي)⁽¹¹⁾، (ونطمع أن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا)⁽¹²⁾) يشعر بأن المقدّر فيه الباء، [ويجوز أن يكون «في»]⁽¹³⁾، ((وأن المساجد لله)⁽¹⁴⁾، أي: ولأن المساجد لله، (أبعيدكم أنكم إذا يمئس)⁽¹⁵⁾، أي: بأنكم.

(1) أمالي ابن الحجاب 1/ 198.

(2) المائدة: 73.

(3) الأنعام: 121.

(4) الأعراف: 23.

(5) هود: 47.

(6) ساقط من (س).

(7) - وفي (س) بزيادة: وتقدير اللام قبل إن امتناع حمله على جواب الشرط. في (س) بزيادة: حيثئذ.

(8) في (س): (وقد مرّ هذا في البحث في اللام غير العاملة).

(9) الحجرات: 17.

(10) نفس الآية السابقة.

(11) الشعراء: 82.

(12) المائدة: 84.

(13) في (س): (ويجوز أن يقدر «في» في الأخيرتين).

(14) الجن: 18.

(15) المؤمنون: 35.

وجاء في غيرهما⁽¹⁾، نحو: (قَدَرْنَا مَنَازِلَ)⁽²⁾، أي: قَدَرْنَا لَهُ، (وَيَتَغَوَّنَهَا عَرَجًا)⁽³⁾، أي: يَتَغَوَّنُ لَهَا، (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ)⁽⁴⁾، أي: يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ.

وقد يُحذف مع بقاء الجر، تقدم [هذا]⁽⁵⁾ في النوع الثالث عشر⁽⁶⁾، (تقول رؤية، وقيل له: كيف أصبحت؟: «خير» بالجر مقول قول رؤية، أي: أصبحت بخير⁽⁷⁾، «عافاك الله⁽⁸⁾») دعاء للمخاطب، (وقولهم: «يَكُم دِرْهَمٌ؟»، أي: من درهم (اشتريت» ويقال في القسم: «اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ» بالجر، أي: وَاللَّهِ.

33- حَذَفَ «أَنْ» النَّاصِيَةِ

هو مُطَرَّدٌ فِي مَوَاضِعَ مَعْرُوفَةٌ، وهي عشرة مواضع، خمسة منها إضمار «أَنْ» فيها على سبيل الوجوب، وخمسة على سبيل الجواز، [كما فصل في التسهيل]⁽⁹⁾، (وشاذ في غيرها، نحو: «خَذِ اللَّصُّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» و«مَرُهُ يَخْفَرُهَا»، أي: مَرُ الْخَفَّارِ أَنْ يَخْفَرُ الْبَثْرَ، (و«لَا بُدَّ مِنْ تَتَبَعَهَا». وقال سيويه في:

تَهْتَهُتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ⁽¹⁰⁾

.....

(1) في (س) بزيادة: أي: غير «أَنْ»، و«أَنْ».

(2) يس: 39.

(3) الأعراف: 45.

(4) آل عمران: 175.

(5) في (س): (البحث عنه).

(6) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.

- انظر الجهة السادسة «النوع الثالث عشر: يجب في بعض المعمولات أن يحذف ويمتنع الحذف في بعض آخر منها».

(7) في (س) بزيادة: فحذف الفعل وباء الجر، وبقي عمله.

(8) انظر قول رؤية في بحث «كيف» في معنى اللبيب 231/1، والخصائص 150/3، وانظر الارتشاف ص 1575، ولم يَنْزِلْ الْقَوْلُ إِلَى رُؤْيَا، بَلْ قَالَ: «جَعَلُوا قَوْلَ الْعَرَبِ...».

(9) في (س) بزيادة: من تمام قوله.

(10) في (س): (ذكرها ابن مالك في باب إعراب الفعل في التسهيل).

- انظر شرح التسهيل لابن مالك 22/4، 26.

(11) حمزيت لعامر بن جوين الطائي في الأغاني 39/9، وشرح إيبات سيويه 321/1، والكتاب 307/1، ولعامر بن جليل أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني 931/2، وبلا نسبة في الدرر 185/1، 28/2، وشرح الأشموني 310/2، وشرح التسهيل لابن مالك 50/4، وشرح الكافية الشافية 135/2، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 132/1، والشاهد فيه نصب «أفعله» بإضمار «أَنْ».

عجز بيت من الطويل⁽¹⁾ لعامر بن جوين الطائي⁽²⁾، صدره:

فلم أرَ مثلاً خُباسةً واحدٍ

«فمثلها» إمّا مفعول ثانٍ لـ «رأى»⁽³⁾، أو مفعول أو حال، و«خُباسةً واحد»⁽⁴⁾ بدل منه، وهي⁽⁵⁾ بالخاء المعجمة، [والباء] ⁽⁶⁾المعتم، وما قيل: إنها 1/439 بالمهملة كالظلامه وزناً ومعنى⁽⁷⁾، فخالف لما في [الصحيحين]⁽⁸⁾، و«نهئت» زجرت، و«ما» مصدرية، أي: بعد قربي من الفعل. (وقال المبرد: «الأصل: أفعلها» بضم اللام، ثم حُذِفَ الألف، ونقل حركة الهاء إلي ما قبلها»⁽⁹⁾). وقيل: الأصل: «أفعلنه» حذف منه نون التوكيد⁽¹⁰⁾، و«وُرجِحَ قول المبرد رجوع الضمير إلي «الخُباسة»، فيُجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى [وهذا أولى]⁽¹¹⁾ من قول سيبويه⁽¹²⁾، لأنه أضمر «أن» في موضع حقّها [أن تدخل]⁽¹³⁾ فيه صريحاً، وهو خبر «كاد» واعتدّ بها مع ذلك بإبقاء

(1) في (س) بزيادة: نسبة العيني إلى.

(2) عامر بن جوين هو: عامر بن جوين الطائي، شاعر جاهلي، من الخلفاء والفنّاك والمعمّرين، كان شاعراً فارساً، أسره ابن حارثة وهيرة بن صخر الكلبي.

(3) انظر الاشتقاق 391، والأغاني 95/9، وخزانة الأدب 70/1.

(4) في (س) بزيادة: إن كانت الرؤية العلمية.

(5) في (س) بزيادة: كلام إضافي.

(6) في (س) بزيادة: بضم.

(7) ساقط من (س).

(8) قاله السيوطي، انظر شرح شواهد المعنى 932/2.

(9) في (س): (الصحيح والقاموس).

(10) انظر مختار الصحاح (خ ب س) 83/3، والقاموس المحيط (خ ب س) 217/2.

(11) انظر قول المبرد في شرح شواهد المعنى 932/2. وفي (س) بزيادة: وذكر السيوطي أنه...

(12) في شرح الشواهد للسيوطي 932/2 «وقيل: أصله: أفعلنه، حذف منه نون التوكيد.

(13) ساقط من الأصل.

(14) قال سيبويه: «فحملوه على «أن»، لأنّ الشعراء قد يستعملون «أن» ههنا مضطرين كثيراً، انظر الكتاب 307/1.

(15) في (س): (الأ تدخل) وكذا في مغني اللبيب تحقيق عمد عمي الدين 37/2، وهو الصواب.

عملها) اعترض بأنه قد تُلحق «كاد» بـ«عسى» فتدخل «أن» في خبرها⁽¹⁾، كقوله:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَنْصَحَا⁽²⁾.

وفيه أن سبويه لم يجعل المقرون⁽³⁾ خبراً، فإذا قلت: عسى زيد أن يَقُومَ،
فأن في موضع نصب بإسقاط الجار، أو بتضمين [«عسى»]⁽⁴⁾ معنى قَارَبَ، [كما
مر في «عسى»]⁽⁵⁾.

(وإذا رُفِعَ الفعلُ بعد إضمار «أن» سَهَلَ الأمرُ، ومع ذلك فلا ينقاس،
ومنه⁽⁶⁾: (قُلْ أَغْفِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ)⁽⁷⁾، (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ)⁽⁸⁾، وتسمعُ
بالمعدي خبرٍ من أن تراه، وهو الأشهرُ في رواية بيت طرفة:

أَلَا أَيْهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي⁽⁹⁾

تقدم شرحه في الجملة المتأنفة⁽¹⁰⁾.

(1) المعترض ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(2) رجز لرؤبة في الدرر 267/1، وشرح الفصل 121/3، والكتاب 160/3، والمقاصد النحوية 34/2، وبلا
نسبة في أدب الكاتب ص419، والمفتضب 75/3، والشاهد فيه إثبات «أن» في خبر «كاد». ومصحح الشيء
مصححاً: ذهب وانقطع. انظر الصحاح (م، ص، ح) 595/1.

(3) في (س) بزيادة: بأن.

(4) في (س): (الفعل).

(5) ساقط من (س). وفي (س) بزيادة: نعم المختار عند الجمهور إن المفسرين بأنه خبر كالجرد منها.

(6) في (س) بزيادة: أي: ومن الفعل بعد إضمار «أن».

(7) الزمر: 64.

(8) الروم: 24.

(9) سبق تخريجه، وقد استشهد به على حذف «أن» الناصبة وارتفاع الفعل «أحضر».

(10) انظر مبحث الجملة المتأنفة شاهد رقم (616).

وَقَرَأَ «اعْبُدْ» بِالنَّصَبِ⁽¹⁾، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ «أَنْ»⁽²⁾ فِي الْأَصْلِ.
 (كَمَا رَوَى «أَخْضَرُ»⁽³⁾ كَذَلِكَ.
 وَانْتِصَابُ «غَيْرِ» فِي الْآيَةِ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ لَا يَكُونُ بِـ «اعْبُدْ»، لِأَنَّ الصَّائِغَ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْمُوصُولِ).
 [فِيهِ تَعْرِيفٌ لِلْحَلِيِّ]⁽⁴⁾ حَيْثُ اسْتَظْهَرَ انْتِصَابُ «غَيْرِ» بِـ «اعْبُدْ»⁽⁵⁾.
 وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: لَوْ حَكَمْنَا بِذَلِكَ لَأَفْضَى إِلَيَّ حَذْفُ الْمُوصُولِ وَبَقَاءُ
 صَلَتِهِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ⁽⁶⁾، وَاجَابَ الْحَلِيُّ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْمُوصُولَ
 لَمَّا حُذِفَ لَمْ يُرَاعَ حُكْمُهُ⁽⁷⁾، بَلْ إِنَّمَا يَرَاعَى مَعْنَاهُ لِتَصْحِيحِ الْكَلَامِ. وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ
 حَذْفَ «أَنْ» وَبَقَاءَ صَلَتِهِا مَخْتَصٌ بِـ «أَنْ» وَهُوَ مُنْقَاسٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي مَوَاضِعَ.
 وَفِي غَيْرِهَا إِذَا حُذِفَتْ لَا يَبْقَى عَمَلُهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، أَوْ فِي قَلِيلٍ⁽⁸⁾. (بَلْ
 بِـ «تَأْمُرُونِي»، وَ«أَنْ أَعْبُدْ» بَدَلٌ مِنْهُ بِدَلِّ اشْتِمَالٍ، أَيْ: تَأْمُرُونِي بِغَيْرِ عِيَادَتِهِ)
 [وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ نَصْبَهُ بِمَحْذُوفٍ]⁽⁹⁾، أَيْ: أَفْتَلِرُ مُنِي غَيْرَ اللَّهِ؟⁽¹⁰⁾.
 (34) - حَذْفُ لَامِ الطَّلَبِ

(1) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْمَدْيَانِ وَابْنُ كَثِيرٍ، انْظُرِ النُّشْرَ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ 2/ 364.

(2) سَائِقٌ مِنْ (طَاءٍ) وَالنَّصْبُ مِنْ (س).

(3) وَهِيَ رَوَاةُ الْكُوفِيِّينَ، يَرْوُونَهُ مَنْصُوبًا بِـ «أَنْ» مَحْذُوفَةٍ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَهُمْ. وَابْنُ عَمْفُورٍ يَرَاهُ نَادِرًا، وَرَوَاةُ سِيبَوَيْهِ وَالْمُرْدُ يَرْفَعُ «أَخْضَرُ»، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، انْظُرِ الْكِتَابَ 3/ 99، 100.

(4) فِي (س): (فَكَانَ أَرَادَ بِهِ رَدَّ عَلَيَّ الْحَلِيِّ).

(5) الدَّرُ الْمَصُونُ 6/ 22.

(6) التَّيْيَانُ 2/ 368.

(7) فِي (س) بِزِيَادَةٍ: فِيمَا ذَكَرَ.

(8) الدَّرُ الْمَصُونُ 6/ 22.

(9) فِي (س): (وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: إِنْ غَيْرَ مَنْصُوبٍ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ).

(10) فِي (س) بِزِيَادَةٍ: وَفَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ.

- انْظُرِ التَّيْيَانُ 2/ 368.

هو مَطرَد عند بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ لِيَفْعَلْ»، فيقال: «قُلْ لَهُ يَفْعَلْ»
 (رجلٌ) منه (قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)⁽¹⁾، (قُلْ لِعِبَادِي
 يَقُولُوا)⁽²⁾، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوفٍ، أو جوابٌ للطلبِ، أي: الأمر،
 وهو⁽³⁾ قُلْ، [تقدم البحث في اللام]⁽⁴⁾.
 (والحقُّ أن حذفها مختصٌ بالشعر كقوله:

عَمَدٌ تُفَدِّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ⁽⁵⁾

[تقدم شرحه أيضاً هناك]⁽⁶⁾، قال سيبويه: قد يجوز حذفها في الشعر،
 ونعمل مضمرة، كأنه شبهوها بـ«أن» إذا أعملوها مضمرة⁽⁷⁾/ حدثني أبو الخطاب 439 ب
 أنه سمع هذا البيت ممن قاله:

محمدٌ تُفَدِّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

 وإنما أراد «لِتَفَدِّ نَفْسَكَ»⁽⁸⁾.

(1) إبراهيم: 31.

(2) في (س) بزيادة: أي: ليقيموا.
 الإسراء: 53.

(3) في (س) بزيادة: أي: ليقولوا.
 في (س) بزيادة: قل.

(4) في (س): (تقدم الكلام على الآية في اللام المفردة).

(5) والشاهد فيه: إضمار لام الأمر في «تُفَدِّ» ومعناه: لَتَفَدِّ، وهذا الحذف خاص بالشعر.

(6) في (س): (تقدم شرحه في اللام الجازمة).

(7) الكتاب 8/3.

(8) في (س) بزيادة: وقال صاحب المعنى: ومن الضرورات الشعرية حذف لام الأمر وبقاء عمله في قوله: محمد
 تفد نفسك كل نفس.

- في خزنة الأدب 12/9 «... وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه: وحدثني أبو الخطاب أنه
 سمع هذا البيت ممن قاله».

(35- حَذَفُ حَرْفِ النِّدَاءِ⁽¹⁾)

نحو: (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ)⁽²⁾، (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)⁽³⁾، (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ
لَالِهِ)⁽⁴⁾.

وَشُدُّ فِي اسْمِي الْجِنْسِ وَالْإِشَارَةِ) فالمراد بالجنس على ما [قال]⁽⁵⁾
الرضي: ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرّف به [أولاً]⁽⁶⁾، وسواء كان مفرداً أو
مضافاً أو مضارعاً له⁽⁷⁾، ولا بُدُّ من التقييد بكونه مقصوداً بالنداء، لئلاّ يتنقض
بنحو: (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) فإن «أَيَّا» جنس متعرّف بالنداء، لكن المقصود [به]⁽⁸⁾
وصفه⁽⁹⁾ أو وصف وصفه، نحو: أَيُّهَذَا الرَّجُلِ، وإنما جاز حذفه من اسم الإشارة،
لأنه كالجنس في الإبهام.

وَجَوَزَ الْكُوفِيُّونَ [الحذف منه]⁽¹⁰⁾ اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء،
واستدلالاً بقوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ)⁽¹¹⁾.

قال الرضي: وليس [فيه]⁽¹²⁾ دليل، لأن «هَؤُلَاءِ» خبر «أَنْتُمْ»⁽¹³⁾، [ثم في
كلام المصنف إيهام أنّ حذفه من منادٍ غيرهما ليس شاذّاً]⁽¹⁴⁾ فيرد عليه اسم

(1) في (س) بزيادة: يعني «يا» لأنها أمّ الباب لكثرة الاستعمال.

(2) الرحمن: 31.

(3) يوسف: 29.

(4) الدخان: 18.

(5) في (س): (حققه).

(6) في (س): (أَوْ لَمْ يَتَعَرَفْ).

(7) شرح الرضي على الكافية 1/ 425.

(8) في (س): (بالنداء).

(9) في (س) بزيادة: وهو معرف قيل النداء به «ال» نحو: أَيُّهَا الرَّجُلِ.

(10) في (س): (حذف حرف النداء منه).

(11) البقرة: 85.

(12) - انظر رأي الكوفيين في شرح الرضي على الكافية 1/ 426.

(13) في (س): (في الآية).

(14) شرح الرضي على الكافية 1/ 426.

(14) في (س): (ثم تقييد المصنف شلّو حذف حرف النداء، وما ذكره يوهّم أن حذفه من منادٍ غيرهِ ليس شاذّاً).

الله، فإنه لا يُحذف الحرف منه [إلا مع تعويض الميم المشددة مثل] ⁽¹⁾: «اللهم» ⁽²⁾
 لنلا يلزم الإجحاف، وكذا يرد المندوب والمستغاث والمتعجب منه، فإنه لا يحذف
 من ذلك.

(في نحو: «أصبح ليل» ⁽³⁾) أي ادخل في الصباح وصبر صباحاً، قالت أم
 جندب زوجة امرئ القيس بُرماً به، وكان مفركاً، ويقال: إنه سألها عن سبب
 تفريك النساء، فقالت: إنك ثقيل الصدر خفيف العجز، سريع الإراقة، بطيء
 الإفاقة ⁽⁴⁾، (وقوله:

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ ⁽⁵⁾)

.....

عجز بيت من الطويل لذي الرمة، صدره:

إِذَا أَهْمَلْتُ عَنِّي قَالَ صَاحِبِي

[قال العيني: ⁽⁶⁾ اختجت به الكوفية، على [جواز حذف حرف النداء
 من اسم الإشارة، [أي: يا هذا وَلَوْعَةٌ، أي: حُرْقَةٌ مبتدأ، خبره «بمثلك»
 و«هملت»، أي: صَبْتُ] ⁽⁷⁾.

(1) في (س): [إلا مع إبدال الميم منه في آخره، نحو:].

(2) في (س) بزيادة: وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل به «أي» وباسم الإشارة فلما حلفت مع هذه اللفظة

لكثرة نداءها لم يحذف الحرف.

(3) انظر المثال في مجمع الأمثال 559/1.

(4) انظر هذا القول في المصدر السابق.

(5) عجز بيت الطويل لذي الرمة في ديوانه ص 563، والدرر 380/1، وجمع المواضع 42/2، وبلا نسبة في

شرح الأشموني 137/2.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (على جواز ذلك).

(ولحْنُ بَعْضُهُمْ⁽¹⁾ الْمُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ:

هَٰذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَتْ رَسِيْسًا⁽²⁾

صدر بيت من الكامل، عجزه:

ثَمِ الثَّنِيَتْ وَمَا شَفَيْتِ نُسِيْسًا

«الرئيس» ابتداء [الحب]⁽³⁾، و«النسب» بالنون⁽⁴⁾ بقية الروح وغاية جهد الإنسان⁽⁵⁾، [وهذا التلحين غير وارد، لأن المتنبى من الكوفيين، وقد مر أنهم يميزون الحذف من اسم الإشارة]⁽⁶⁾.

(وأجيب) [يعني أبا العلاء المعري]⁽⁷⁾ (بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: بَرَزْتُ هَذِهِ البرزة، وردّه ابن مالك بأنه لا يُشار إلي المصدر إلاّ منعوتاً بالمصدر المشار إليه كـ«ضربته ذلك الضرب»⁽⁸⁾)، ويردّه بيت أنشده هو، وهو قوله:

(1) في (س): (هملت، أي: صبت لوعة الحب حرقته، وهي مبتدأ خبره مطلق، والشاهد في هذا، أي: يا هذا فخلد منه ياء شافاً).

- انظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 137/2.
(2) في (س) بزيادة: وهو ابن جني.

(3) صدر بيت للمتنبي في ديوانه 193/2، وبلا نسبة في شرح الأشموني 138/2، وشرح الجمل لابن عصفور 87/2.

- ولعل البعض منهم ابن جني، انظر شرح الديوان للمكبري 193/2، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 87/2.

(4) في (س): (العبد).

(5) في (س) بزيادة: في أوله.

(6) في (س) بزيادة: والشاهد في «هذي» حيث حذف منه حرف النداء.

(7) في (س): (أجاب أبو العلاء المعري).

وانظر قول المعري في شرح الديوان للمكبري 193/2.

(8) شرح السهيل 182/2.

يا عمرو إنك مللت صحابي وصحابتك إخال ذاك قليل⁽¹⁾

«الملل» السامة⁽²⁾، ووجه الرد أن ذاك إشارة إلي المصدر الذي هو «صحابتك»، ولم يُنعت بالمصدر المشار إليه بل أخبر عنه بـ«قليل» علي أن «إخال» مُلغاة لِسَبْقِ العامل بالمبتدأ الذي هو «صحابتي»، كما في [قوله]⁽³⁾:

.....
إني رأيتُ ملاكَ الشَّيْمةِ/ الأدب⁽⁴⁾ 1/440

أو مُعلَّقةٌ علي أن الأصل: لِذَاكَ⁽⁵⁾، فَعُلُقَ باللام ثم [حذفت]⁽⁶⁾ وبقي حكمها، كما في قوله:

وإخال إني لاحق مستيع⁽⁷⁾.

(1) يث من الكامل، بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/932، والمقرب ص 130، وحاشية الدسوقي على المغني 3/433.

(2) في (س) زيادة: والمعنى: إنك قد مللت صحابي وصحابتك أخالها قليلة، فلا مل.

(3) في (س): (قول الحماسي).

(4) عجز بيت البيط صدره:

كَذَاكَ أَذْبُتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي

وهو لبعض الفزاريين في الدرر 1/341، وللحماسي في خزانة الأدب 9/145، وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/141، والأشياء والنظائر 3/133، وأوضح المسالك 2/65، وشرح الأشموني 1/285، وشرح ابن عقيل 2/49.

(5) وفي (س) زيادة: لأن العامل هنا سبق به «إني».

(6) في (س) زيادة: قليل.

(7) في (س): (حذف لفظها).

عجز بيت من الكامل، صدره: فغبرت بعدهم يعيش ناصب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الملل 1/8، وخزانة الأدب 1/401، والحمامة البصرية 2/675، والمفضليات ص 239، وجمهرة أشعار العرب ص 535، وشرح ديوان الحمامة للمرزوقي 2/862، والعقد الفريد 3/215.

فيمَن كسر «إن»، وكسره المصنف في شرح بانت سعاد⁽¹⁾، وقيل: لم يتضح لي [وجهه]⁽²⁾، لجواز أن يكون ذاك إشارة إلي الملل المفهوم من «مللت» أو إلي الأمر الذي تضمنه البيت، والمعنى: انك مللت صحبتك إِيَّاي وصحبي إياك فيما أخاله⁽³⁾، وهذا الأمر قليل⁽⁴⁾.

(36- حَلَفُ هَمزة الاستفهام
قد ذُكر في الباب الأوّل من الكتاب⁽⁵⁾).

37- حَلَفُ ثَوْنِ التوكيد
يموز في نحو: «لَأَفْعَلَنَّ» في الضرورة، كقوله:

فَلَا وَإِسي لِنَأْتِيها جِيعاً وَلَوْ كَأَنَّ بِها غَرْبٌ ورُومٌ⁽⁶⁾.

بيت من الوافر لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - رَوَى أَنه خرج إلي غزوة مؤتة مع جماعة من الصحابة، وخرج [النبي]⁽⁷⁾ - صلى الله عليه وسلم - يَشِيْعُهُمْ فَوَدَّعُهُمْ⁽⁸⁾، فمضوا حتى نزلوا معان من أرض الشام فبلغ الناس أن هرقل قد نزل مآب من أرض البلقاء في مائة ألف من الروم، وانضم إليه لحجم وحدام، فلما بلغهم ذلك أقاموا على معان ليلتين، وقالوا: نكتب إلى رسول الله

(1) شرح قصيدة كعب بن زهير ص 158.

(2) في (س): (وجه الرد).

(3) في (س) بزيادة: أو أظنه.

(4) قاله الدعامي، انظر حاشية الشمني 264/2.

(5) انظر الباب الأول (حرف الألف)، معني اللب 21/1.

(6) البيت لعبد الله بن رواحة في شرح شواهد المغني 932/2، ولسان العرب (ا و ب) 22/1، ورواية لسان العرب: فَلَا وإِسي مآبٌ لِنَأْتِيَنَّها وكذلك في السيرة النبوية لابن هشام 25/5، والشاهد في «لنأتينا» حيث حذف من نون التوكيد لأنه جاء جواباً للقسم «وإِسي».

(7) في (س): (رسول الله).

(8) في (س) بزيادة: وانصرف، ثم...).

فنخبر بعدد عدونا، فلئما أن يُجِدْنَا، وإِما أن يأمرنا بأمر فنمضي⁽¹⁾، فشجع الناس عبدالله⁽²⁾ فقال أياًتاً منها هذا البيت⁽³⁾.

لَا رَدَّ للاحتمال الناشيء عن الكلام السابق، وهو التَكْوُلُ عن الغزو، [لكثرة]⁽⁴⁾ العدو، و«لِنَأْيِهَا» [فعل المتكلم]⁽⁵⁾ مع الغير سقطت نون التوكيد بقرينة كونه جواباً للقسم وهو «وَأَبِي»، والهاء⁽⁶⁾ للبقعة التي نزل بها جيش العدو.

(ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن⁽⁷⁾)، نحو «اضْرِبِ الْغُلَامَ» بفتح الباء، والأصل: اضْرِبْنِ، وقوله:

لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تُرْكَعَ يَوْماً وَالْأَهْرُ قَدْ رَفَعَهُ⁽⁸⁾

تقدم شرحه في «عل»⁽⁹⁾.

(وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا تَالِيَةً) أي: تابعة (ضمة أو كسرة، وَيُعَادُ حَيْثُ تَبَدَّلَ مَا كَانَ حُلْفَ لِأَجْلِهَا) وهو واو الضمير وياؤه، (فيقال في «اضْرِبْنِ يا قوم»: اضربوا، وفي «اضْرِبْنِ يا هند» اضربي⁽¹⁰⁾) [حُذِفَت الواو من الأول، والياء من الثاني]⁽¹¹⁾؛

(1) في (س) بزيادة: له.

(2) في (س) بزيادة: ابن رواحة.

(3) انظر هذه القصة في السيرة النبوية لابن هشام 24/5، 25.

- ومعان هي مدينة في طرف بادية الشام تلقاه الحجاز من نواحي البلقاء، انظر معجم البلدان 153/5.

- ومأب مدينة طرف الشام من نواحي البلقاء، فتحها أبو عبيدة بن الجراح في خلافة أبي بكر الصديق

رضي الله عنهما، انظر معجم البلدان 31/5.

(4) في (س): (بناءً على كثرة).

(5) في (س): (على صيغة المتكلم).

(6) في (س) بزيادة: في الموضعين راجع.

(7) في (س) بزيادة: خطاها عن التنوين إن التنوين لازم للاسم المتكسر إذا تجرّد عن اللام والإضافة.

(8) والشاهد في «لا تهين» حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة وجوباً لأنه لقيها ساكن وهو همزة الوصل في

«الفقير» أصلها: لا تهينن.

(9) انظر بحث «عل» شاهد رقم (255).

(10) في (س) بزيادة: فالأول جمع مذكر، والثاني أمر مؤنث.

(11) في (س): (حذفت منها الواو والياء).

لأجل النون، فلما حُذفت النون [عادتا]⁽¹⁾، وقال يونس: الواوُ والياء عوض عن النون⁽²⁾.

(قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله:

اضْرِبْ عَنْكَ الْمُمْسوم طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسيفِ قَتْلُوسِ الْفَرَسِ⁽³⁾)

بيت من الوافر لطرفة⁽⁴⁾، «اضرب» من الضرب⁽⁵⁾ من الصرف⁽⁶⁾، وليس بصحيح، وأصله: اضربن فحذفت النون⁽⁷⁾ وبقيت الفتحة، ويحتمل أن تكون [الفتحة]⁽⁸⁾ لإتباع فتحها العين بعدها⁽⁹⁾، و«المموم» مفعول «اضرب»، و«طارقها» بدل منه، و«ضربك» نصب بنزع الخافض، و«قونس»⁽¹⁰⁾ [وزان كَوْنُرًا] العظم الناتج بين أذني الفرس، وهو مفعول «ضربك» (وقيل: ربما جاء في الشر، وخرَجَ بعضهم عليه قراءة من قرأ (أَلَمْ نُشْرَحْ)⁽¹¹⁾ بالفتح. وقيل: قائله 440/ب

(1) في (س): (عاد الواو والياء).

(2) انظر قول يونس في الكتاب 3/ 523.

(3) البيت لطرفة بن العبد في خزانة الأدب 11/ 478، والدرر 2/ 251، وشرح شواهد المغني 2/ 933، وشرح المفصل 6/ 107، ولسان العرب (ق ن س) 6/ 183، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 126، وسر صناعة الإعراب 1/ 82، وشرح الأشموني 2/ 228، وشرح المفصل 9/ 44.

(4) في (س) بزيادة: وقال ابن بري: مصنوع عليه.

(5) في (س) بزيادة: وقيل.

(6) في (س) بزيادة: قال العيني.

(7) في (س) بزيادة: للضرورة.

(8) في (س): (فتحة الياء).

(9) في (س) بزيادة: كما قيل في قراءة (ألم نشرح لك) بالفتح.

(10) في (س) بزيادة: وهو بفتح القاف والنون بينهما واو ساكنة. الشرح: 1.

- وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظروا تفسير ابن عطية 5/ 496.

اللحياني [كما مر في «لم»]⁽¹⁾ (إن بعضهم)، أي: بعض العرب (ينصب يدلم،
ويجزم «يدلن»)⁽²⁾ (وإنما ذكر هذا للاستطراد)⁽³⁾.

(ولعلك تقول: المحذوف/ منهما الشديدة، فيُجاب بأن تقليل الحذف
والحمل على ما ثبت حذفه أولى).

38- حذف نونِي الثنية والجمع

- يُحذفان للإضافة، نحو: (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)⁽⁴⁾، و(إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ)⁽⁵⁾.

- ولشبه الإضافة، نحو: «لَا غُلَامِي لَزِيدٍ»، و«لَا مُكْرِمِي لِعَمْرٍو»⁽⁶⁾ وهذا
خصوص بـ «لا» التبرئة والنداء، كما مر في اللام⁽⁷⁾، (إذا لم تُقَدَّر اللام
مُفحمة). فإن قُدِّرَتْ فهما مضافان⁽⁸⁾.

- (ولتقصير الصلة نحو: «الضاريّا زيداً»، «الضاربوا عمراً» والأصل:
الضاريان زيداً، والضاريون عمراً، لَمَّا طَالَتْ الصلة [التي هي للصفة
الداخلة عليها «ال»]⁽⁹⁾، ولم يمكن تقصيرها إلا بحذف النون حُذِفَتْ - وإن
كانت علامة - [لأنها]⁽¹⁰⁾ من مِظَان الحذف، واستثناسها بالحذف في⁽¹¹⁾

(1) في (س): (كما صرح به في بحث «لم»).

- انظر قول اللحياني في بحث «لم» في معني اللبيب 306/1، وشرح الأشموني 3/7/2، وارتشاف
الضرب 4/1861.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): (ذكره استطراداً).

(4) المسد: 1.

(5) القمر: 27.

(6) في (س) بزيادة: حذفت نونا الثنية والجمع.

(7) في (س) بزيادة: المفردة.

- وانظر محث اللام المفردة، معني اللبيب 242/1.

(8) غي (س) بزيادة: لا يشابهان.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): (لكونها).

(11) في (س) بزيادة: صورة.

الإضافة (وللام الساكنة قليلاً، نحو: (لَدَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمُ)⁽¹⁾ فيمن قرأه بالنصب) قال الحلبي: قرأه أَبَانُ بن ثعلبٍ يحذف النون، والنصب إجراء للنون مجرى التنوين، كقوله: (أحد الله الصمد)⁽²⁾، [وبه]⁽³⁾ يتدفع [قول]⁽⁴⁾ أبي البقاء: إنه سهو من قارئه، لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه «ال»⁽⁵⁾.
- (وللضرورة، نحو قوله:

هما خطئا: إما إِسَارٌ ومِنَّةٌ وإِمَّا دَمٌ، والقتل بالحرِّ أجدر⁽⁶⁾.

بيت من الطويل لتأبط شراً، «خطئا» تشبیه خطئة بالضم، وهي⁽⁷⁾ القصة⁽⁸⁾، حُذِفَتِ النون للضرورة، وقال المرزوقي: لاستطالة الاسم يدلّه وهو «إِمَّا إِسَارٌ»⁽⁹⁾.

(1) الصفات: 38.

- قرأه أبو السمال بالنصب، انظر مختصر في شواذ القرآن ص 128.
(2) الإخلاص: 1، 2.

- الدر المصون 500/5.

- أبان بن ثعلب هو: أبو سعيد، وقيل: أبو أمية، أبان بن ثعلب بن دباح البكري الجبري، قارى لغوي من غلاة الشيعة، من كبه «غريب الحديث»، و«القرآن»، وغيرها، وتوفي سنة 141هـ.
(3) انظر سير أعلام النبلاء 475/6، وتهذيب 93/1، والأعلام 26/1.

(4) في (س): (وهذا).

(5) في (س): (ما قال).

(6) التبيان 347/2.

(7) البيت لتأبط شراً في خزنة الأدب 470/7، والدرر 58/1، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 79/1، وشرح شواهد المغني 275/2، وبلا نسبة في الحصائص 405/2، وشرح الأشموني 532/1، وشرح الرضي على الكافية 358/3، وشرح السهيل لابن مالك 157/2، والشاهد في «خطئا» حيث حذفت منه نون التشبيه للضرورة.

(8) في (س) بزيادة: بالضم.

(9) في (س) بزيادة: والحالة.

شرح الحماسة للمرزوقي 79/1.

(فيمَن رَوَاهُ بَرَفَعُ «إِسَارٌ وَمِنَّةٌ»، وَ أَمَّا مِنْ خَفَضَ فَبِالإِضَافَةِ، وَفَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ بِـ «إِمَّا»)، وَقِيلَ ⁽¹⁾: الرِّفْعُ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَحُذِفَ النُّونُ لِلإِضَافَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: هُمَا خَطَايَا قَوْلِكُمْ لِي: إِمَّا كَذَا ⁽²⁾.

وَالْإِسَارُ بِالْكَسْرِ الْأَسْرُ، وَالْمَعْنَى: لَيْسَ لِي [إِلَّا إِحْدَى الْخَصْلَتَيْنِ] ⁽³⁾ عَلَى زَعْمِكُمْ، إِمَّا أَسْرٌ وَالتَّزَامُ مِنْكُمْ إِنْ رَأَيْتُمْ الْعَفْوَ، وَإِمَّا قَتْلٌ، وَهُوَ أَوَّلِي بِالْحَرْ مِمَّا يَكْسِبُهُ الذَّلِيلُ، (فَلَمْ يَنْفَكُ الْبَيْتُ عَنْ ضَرُورَةٍ).
وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ:

لَا يَزَالُونَ ضَارِبِي الْقِيَابِ ⁽⁴⁾.

.....

عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ، صَدْرُهُ:

كُلُّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ

الْعَرْنَدَسُ مِنَ الْإِبِلِ الشَّدِيدِ، وَاسْتَعْمَلَهُ هُنَا لِلْعَاقِلِ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ، أَوْ الْإِسْتِعَارَةِ، وَالطَّلَالُ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ الْحَالَةِ الْحَسَنَةِ وَالْهَيْئَةِ الْجَمِيلَةِ.
(فَقِيلَ: الْأَصْلُ: ضَارِبِينَ) الْقِيَابِ، فَحُذِفَتِ النُّونُ لِلإِضَافَةِ، (وَقِيلَ: لِلْقِيَابِ)، فَحُذِفَ الْجَارُ وَبَقِيَ عَمَلُهُ شَذُوذًا، (كَقَوْلِهِ:

أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ ⁽⁵⁾.

.....

(1) فِي (س): (عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَيْضًا حُذِفَ النُّونُ لِلإِضَافَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرِّفْعَ لِلْحِكَايَةِ).

(2) انْظُرْ هَذَا الْقَوْلَ فِي حَاشِيَةِ الشُّمَيْيِّ 264/2.

(3) فِي (س): «إِلَّا وَاحِدَةً مِنْ خَصْلَتَيْنِ».

(4) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ 61/8، وَالدَّرَرُ 53/1، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ 50/1، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ 59/1، وَهَمَعَ الْمُرَاوِعُ 174/1، وَفِي جَمِيعِهَا يَرَوْنَ: حَيٌّ عَرْنَدَسٌ ذِي طَلَالٍ، اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي حُذْفِ نُونِ ضَارِبِي.

(5) عَجَزَ بَيْتٌ تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ.

تقدم شرحه في الديباجة⁽¹⁾، وقيل⁽²⁾: الأصل: القبايبي بياء النسب للمبالغة، فحذفت إحداهما⁽³⁾، (وقيل: أعرب ضاريين إعراب مساكين فنصبه بالفتح لأ بالياء).

أي: أعرب الشاعر الجمع الذي إعرابه بالحروف كإعراب الجمع المكسر الذي في آخره نون قبله ياء لكون إعرابه بالحركة، وهي لغة بعض العرب.

(39- حذف التنوين

يُحذف/ لزوماً لدخول «ال» نحو «الرُّجُلُ» وللإضافة نحو: «غَلامك»، 441/1
[وشبهها]⁽⁴⁾ نحو: «لَا مَالَ لزيد»، [إذا لم تُقَدَّر اللام مقحمة، فإن قُدِّرَتْ فهو مضاف]⁽⁵⁾، ولما نزع الصرف، نحو: «فاطمة» وللوقوف في غير النصب، وأما فيه فينقلب الفأ عند أكثر العرب، ويحذف في لغة ربيعة⁽⁶⁾، قال الأعشى:

وَأَخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ⁽⁷⁾

(1) انظر مقدمة المصنف شاهد رقم (2).

(2) في (س) بزيادة: حُرَّ القباي.

(3) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 50/1.

(4) في (س): ولشبهها.

(5) ساقط من (ط)، وفي (س) ساقط قوله: «فإن قُدِّرَتْ فهو مضاف».

(6) في (س) بزيادة: ويقولون رأيت زيد، بلا الف.

- ربيعة هو: ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، جدُّ جاهلي قديم كان مسكن أبنائه بين اليمامة والبحرين

والعراق من نسله بنو أسد وعنزة، ووائل، وجذيلة، وآخرون، وتفرعت عنهم بطون وانحاز كثيرة

مازال منها العدد الأوفر حتى اليوم.

انظر الأنساب للسماعني 43/3، والأعلام 17/3.

(7) عجز بيت من المتقارب صدره:

لِلْمَسْرُورِ قَسِيرٍ أَطْيَلُ السَّرَى

وهو للأعشى في ديوانه ص 199، وشرح المفصل لابن يعيش 70/9، وشرح الرضي على الكافية

268/2، استشهد به على لزوم حذف التنوين في الوقف في حالة النصب ويقلب الفأ ويحذف الألف على

لغة ربيعة، كما في «عصم» أصله «عصما».

- وفي (س) بزيادة: ولم يقل عصماً.

حكاه الأخفش [خال]⁽¹⁾ ابن يعيش، وذلك في الكلام قليل⁽²⁾.
(وللاختصار بالضمير، نحو: «ضاربك» فيمن قال: إنه غير مضاف⁽³⁾، فاما

قوله:

أُضِلُّمُنِي إِلَيَّ قَوْمٌ شَرَّاحٌ

.....

تقدم شرحه في نون الوقاية⁽⁴⁾.

(فضرورة)، [وفيه]⁽⁵⁾ ضرورة أخرى، وهو كون «شراح» مرخّم شراحيل في غير النداء، كما قال الفراء⁽⁶⁾، وقيل يمكن أن [يكون]⁽⁷⁾ منادى، و«مُسلمني» خبراً لمخدوف، أي: أنت مُسلمني إلى قومي يا شراح⁽⁸⁾.

(خلاقاً لهشام)⁽⁹⁾ الكوفي، فإنه قال: يجوز في السعة «زيد ضاربني» بنون قبل الياء، وموضع الياء نصب على المفعولية، لا خفض بالإضافة⁽¹⁰⁾.
(ثم هو نون وقاية لا تنوين، كقوله:

وليس المُواَفِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً

(.....)

(1) في (س): (قال).

(2) انظر قول الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش 70/9، وشرح الرضي على الكافية 268/2.

(3) في (س) بزيادة: وهو مذهب هشام كما مرّ في نون الوقاية.

(4) انظر مبحث نون الوقاية، شاهد رقم (563).

(5) في (س): (وفي البيت).

(6) قال الفراء: يريد: شراحيل، ولم يقل أمسلمي، وهو وجه الكلام، معاني القرآن للفرّاء 386/2، وانظر

أعراب القرآن للحاس 422/3، وحاشية الشمني 264/2.

(7) في (س) بزيادة: قال الجوهري، شراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيويه في معرفة ولا نكرة، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة.

(8) في (س) بزيادة: شراحي.

(9) قاله اللداسني، انظر حاشية الشمني 264/2.

(10) في (س) بزيادة: ابن معاوية الضريبر.

انظر معني اللبيب 398/2.

تقدم شرحه في النون، وبه ردّ المصنف على هشام، حيث زعم إن الذي في نحو: «مُسْلِمِي» تنوين لا نون، والياء مفعول لا مضاف إليه⁽¹⁾، ولا تتألى هذه الدعوى في الموافقي (إذ لا يجتمع التنوين مع «ال») فتعيّن أن النون [فيهما]⁽²⁾ نون وقاية لحقت الاسم على سبيل الشذوذ⁽³⁾.

(ولكون الاسم علماً) عطف على «لدخول ال» (موصوفاً بما اتصل به)⁽⁴⁾، وأضيف إلى علم من ابن وابنة اتفاقاً، لكثرة استعمالهما بين العلمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بجذف التنوين⁽⁵⁾، وخطأً بجذف الألف، ولكون الأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه⁽⁶⁾ اشترط بعضهم [كون]⁽⁷⁾ العلم المضاف إليه ابن أو ابنة اسماً لأبي الأول لأجله، وظاهر كلام المصنف يشعر بالعموم.

(أو يثبت عند قوم من العرب)، قال الرضي: وأما «بنت» فليس مثل «ابن» و«ابنة» في النداء، وأما في غير النداء ففي جريها مجراها وجهاً، والأولى المنع⁽⁸⁾. (فأما قوله:

جارية من قيس ابن ثعلبة⁽⁹⁾.....)

(1) انظر ذلك في مبحث نون الوقاية، مخني الليب 398/2.

(2) في (س): (في الموضعين).

(3) في (س) بزيادة: للضرورة.

(4) في (س) بزيادة: احترز به عن نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو.

(5) في (س) بزيادة: من الموصوف.

(6) في (س) بزيادة: لأجله.

(7) في (س): (إن يكون).

(8) في (س) بزيادة: لأن التخفيف معهما لفظاً وخطأً إنما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال «بنت» - انظر شرح الرضي على الكافية 1/371.

(9) الرجز للأغلب العجلي في خزائن الأدب 2/207، والدرر 1/388، وشرح أبيات سيبويه 2/207، والكتاب، ولسان العرب (ث ع ل ب) 1/238، وبلا نسبة في الخصائص 2/491، وسر صناعة الإعراب 2/530، ولسان العرب (ق ب ب) 1/659، استشهد به على تنوين من اجتمعت فيه الشروط ضرورة وهو «قيس».

كريمة أخوالها والعصبة

.....

(فضرورة). وقيل: «ابن» بدل لا وصف، وإلاّ يُحذف التنوين⁽¹⁾، وإذا كان بدلاً لم يجعل معه الشيء الواحد، وعلى [هذا]⁽²⁾ تقول: «كلمتُ زيداً بن بكر» كأنك قلت: «كلمتُ زيداً كلمت ابن بكر»⁽³⁾، [لأن]⁽⁴⁾ البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه، [كذا نُقل عن ابن جني]⁽⁵⁾. [قيل]⁽⁶⁾: لو كان الأمر [على هذا]⁽⁷⁾ لكان مثل: «كلمتُ زيداً بن بكر» بالتنوين كثيراً في كلامهم؛ لأنه وجه⁽⁸⁾ مطرد، ولكنه قليل، ولقلته كان الوجه أن يجعل على أنه ضرورة⁽⁹⁾، (ويُحذف)، أي: التنوين (لالتقاء الساكنين قليلاً)، وكأنه [لهذا أعاد العامل]⁽¹⁰⁾، (كقوله):

- (1) قاله ابن جني، انظر الخصائص 2/ 491، وسر صناعة الإعراب 2/ 530.
 - في (س) بزيادة: قال ابن جني: والذي أراه أنه لم يرد في هذا البيت أن يجري إناءً وصفاً على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، ولكن الشاعر أراد أن يجري إناءً على ما قبله بدلاً منه.
 (2) في (س): (ذلك).
 (3) في (س) بزيادة: لأن ذلك حكم البدل.
 (4) في (س): (ذ).
 (5) ساقط من (س).
 - انظر قول ابن جني في الخصائص 2/ 491، وسر صناعة الإعراب 2/ 530.
 (6) في (س): (قال بعض التأخرين).
 (7) في (س): (على ما قاله ابن جني).
 (8) في (س) بزيادة: سائق.
 (9) قال ابن الحاجب في شرح الإيضاح 1/ 236: «وزعم قوم أن «ابن ثعلبة» بدل وقصده أن يُخرجَه عن الشذوذ، وهو بعيد، لأن المعنى على الوصف كغيره، وانظر حاشية الشمني 2/ 264.
 (10) في (س): (ولهذا القيد أعاد العامل).

فَالْفَيْثُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا⁽¹⁾

بيت من المقارب لأبي الأسود الدؤلي، قبله:

فذكرته ثم عاتبته عتاباً رفيقاً وقولاً جميلاً

قال ابن يعيش: إن رجلاً⁽²⁾ كان يؤذ أبا الأسود، فذكر له أن عنده جبة أصبهاية، ثم رآها⁽³⁾ وطلب ابتياعها منه فأغلى ثمنها عليه، وكان أبو الأسود من البخلاء، فذكره ما بينهما من المودة فلم يفد عنده، [فأنشأ]⁽⁴⁾ البيت⁽⁵⁾، والمعنى ذكرته ما كان بيتا من العهود والمودات، وعاتبته أدنى عتاب، فما وجدته طالباً لرضائي.

يقال: استعنته فأعتني، أي: استرضيته فأرضاني (ولمّا أثر ذلك)، أي: اختار الشاعر حذف التنوين للإلتقاء⁽⁶⁾، (وعلى حذفه للإضافة، لإرادة تمائل المتعاطفين) [مستعتباً وذاكراً]⁽⁷⁾ (في التنكير)، إذ لو أضيف «ذاكر» لتعرّف، بكونه بمعنى الماضي⁽⁸⁾، قال الأعلام: [وفي نصب ما بعده]⁽⁹⁾ وجهان: إما التشبيه بحذف

⁽¹⁾ البيت لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني 310/12، والأشياء والنظائر وخزانة الأدب 399/11، والدرر 555/2، وشرح أبيات سيبويه 196/1، وشرح شواهد المغني 933/2، ولسان العرب (ع ت ب) 578/1، والكتاب 169/1، والمقتضب 19/1، 313/2، وشرح المفصل 6/2، 34/9، 35، استشهد به على حذف التنوين من «ذكر» لالتقاء الساكنين.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: يقال له نسب بن حميد.

⁽³⁾ في (س): بزيادة: أبو الأسود.

⁽⁴⁾ في (س): (فقال).

⁽⁵⁾ شرح المفصل لابن يعيش 36/9.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: الساكنين.

⁽⁷⁾ في (س): (أي المعطوف وهو ذاك، والمعطوف عليه وهو مستعتب).

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: قال السيوطي: استشهد سيبويه بالبيت على حذف التنوين من «ذاكر» لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده.

⁽⁹⁾ في (س): (وفيه).

النون الخفيفة للملافة ساكن، [لحو: «اضربَ الرجل»]⁽¹⁾، وإما التشبيه بما حُذِف تنوينه من الأعلام الموصوفة بـ«ابن» مضاف إلى علم، والأحسن أن يكون حذف التنوين للضرورة، [ذكره السيوطي]⁽²⁾، (وقرئ) (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ)⁽³⁾، (ولاً اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ)⁽⁴⁾ بترك تنوين «أحد»، و«سابق»، وبنصب «النهار»، لالتقاء الساكنين فيهما.

واختلِفَ لِمَ تُرِكَ تنوين «غير» في لحو: «قبضتُ عشرةً ليس غيرُ»، فقيل: لأنه مبني كـ«قَبْلُ»، و«بَعْدُ»⁽⁵⁾، وقيل: لنية الإضافة⁽⁶⁾، وإن الضمة إعراب، و«غير» متعينة لأنها اسم «ليس»، لا محتملة لذلك، وللخبرية.

(1) ساقط من (س).

(2) ساقط من (س).

- شرح شواهد المغني 933/2، وانظر الضرائر للألوسي ص 76.

(3) الإخلاص: 1، 2.

- قراءة نصر بن عاصم، وإبو عمر، وقد رويت عن عمر رضي الله عنه.

انظر مختصر في شواذ القرآن ص 183.

(4) يس: 40.

- قراءة ترك التنوين في «سابق» ونصب «النهار» هي قراءة عمارة بن عقيل.

انظر مختصر في شواذ القرآن ص 126.

(5) في ارتشاف الضرب 1549/3 «ذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين إلى أن الضمة في «غير» بناء، ونسب

لل سيويه». وانظر الكتاب 344/2، والمقتضب 429/4، وشرح التسهيل لابن مالك 317/2.

(6) وهذا الرأي للأخفش، وانظر ارتشاف الضرب 1549/3، والمساعد 595/1.

ويردُّه أن هذا التركيب⁽¹⁾ مطرد، ولا يُحذف تنوين مضاف⁽²⁾، مذكورٍ
 بأطراد)، فاللام متعلقة بمضاف والباء بـ «يحذف» (إلا إن يشبه في اللفظ المضاف،
 نحو: «قطع الله يدَ ورجلَ من قالها»⁽³⁾، فإن الأول) وهو لفظ «يد» (مضاف إلى
 مذكور) يعني «من» الموصولة، (والثاني) وهو لفظ «رجل» (لمجاورته له مع أنه
 مضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً) ضمير «له» و«إليه» في الموضعين
 للمذكور، وضمير «إنه»، و«كأنه» للثاني وهو مبتدأ خبره «كأنه»⁽⁴⁾، و«لمجاورته»
 [علة]⁽⁵⁾ لهذا الحكم قُدِّم للاهتمام.

(40 - حذف «ال»

تُحذف للإضافة المعنوية)، لئلا يلزم تعريف المَعْرِفِ أو تخصيصه⁽⁶⁾، [لا
 للإضافة اللفظية]⁽⁷⁾، لأنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ⁽⁸⁾، (وللنداء نحو: «يا
 رحمان» إلا من اسم الله تعالى)، نحو: «يا الله» فيجتمع فيه النداء و«ال»⁽⁹⁾
 (والجمل المحكية) عطف على اسم الله كما إذا سُمِّيَ رجلٌ بـ «الرجل قائم»، تقول
 إذا ناديته: يا الرجل قائم أقبل، قاله سيبويه⁽¹⁰⁾. قيل: (والاسم المشبه به نحو: «يا
 الخليفة هيبه») لأن تقديره: يا مثل الخليفة هيبه، فدخول «يا» في الحقيقة على غير
 «ال»، ولهذا قال: قيل، (وسُمع «سلام» عليكم» بغير تنوين، فقليل على إضمار
 «ال» ويحتمل عندي على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلام الله عليكم، وقال

(1) في (س) بزيادة: يعني: قبضت عشرة ليس غير.

(2) في (س) بزيادة: لغير.

(3) حكاة الفراء عن أبي ثروان العلكي. انظر معاني القرآن للفراء 2/322، وسر صناعة الإعراب 1/298،
 وارتشاف الضرب 4/1823.

(4) في (س) بزيادة: وما بعده.

(5) في (س): (تعليل).

(6) في (س) بزيادة: ولذلك قيد الإضافة بالمعنوية.

(7) في (س): (لأن «ال» لا تحذف للإضافة اللفظية).

(8) في (س) بزيادة: فلا يلزم المحذور المذكور.

(9) في (س) بزيادة: كما تقرر في موضعه.

(10) الكتاب 3/333.

الخليل في «ما يحسن»⁽¹⁾ بالرجل خير منك⁽²⁾ أن يفعل كذا» فاعل «يحسن» (هو على نية «ال» في «خير»⁽³⁾). (مقول قال، (ويروءه)، أي: قول الخليل (أنها لا تجامع «ين» الجارة للمفضول)، وهو المخاطب في المثال احترز به عن⁽⁴⁾ مثل قول الكمي:

فهم الأقربون من كل خيرٍ وهُمُ/ الأبعدون من كل داءٍ⁽⁵⁾ 442 / ا

[فلان «مين» فيه لغير المفضول]⁽⁶⁾.

(فقال الأخفش: اللام زائدة⁽⁷⁾)، وليس هذا⁽⁸⁾ بقياس، والتركيب) الذي كَلَمْنَا فيه قياسي، (وقال ابن مالك: «خير» بدل⁽⁹⁾)، وإبدال المشتق ضعيف، قال الرضي:

والأغلب أن يكون البدل جامداً، والأقدر الموصوف، كقوله:

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذني التحمحم والصهيل⁽¹⁰⁾

(1) في (س) بزيادة: أي: في قولنا: ما يحسن...

(2) في (س) بزيادة: وقوله.

(3) انظر قول الخليل في الكتاب 13/2، وشرح الرضي على الكافية 300/2.

(4) في (س) بزيادة: بين الجارة لغير المفضول كما إذا صيغ «افعل» مما يتعدى به «من».

(5) بيت من الحفيف للكميت بين زيد الأسدي في ديوانه ص 498، وشرح هاشميات الكمي بتفسير ابن رياش القيسي ص 25، وشعر الكمي بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم ص 175، والشاهد في «مين كل»، فلان «مين» هنا لغير المفضول.

(6) - والكميت هو: أبو المستهل الكمي بن زيد بن خنيس الأسدي، شاعر الهاشمين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالماً بأدب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه، وهو من أصحاب الملحقات، اشتهر شعره الهاشميات، كان الكمي خطيب بني أسد، وفقه الشيعة، وكان فارساً شجاعاً سخياً، توفي سنة 126 هـ الشعر والشعراء ص 385، والأغاني 1/17، والأعلام 233/5.

(7) ساقط من (س).

(8) انظر قول الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك 261/1.

(9) في (س) بزيادة: أي: كون اللام في الرجل زائدة.

(10) شرح التسهيل لابن مالك 259/1، وانظر شرح الرضي على الكافية 300/2.

البيت من الوافر لشمير بن الحارث الضبي في خزنة الأدب 177/5، ولسان العرب (ا ذ ن) 10/13، وتاج العروس (ا ذ ن) 120/9، وشرح التسهيل لابن مالك 331/3، وشرح الرضي على الكافية 382/2، والشاهد في «خير» حيث إنه أعرب بدل والبدل يجب أن يكون جامداً، فإذا جاء مشتقاً كما في «خير» قدر الموصوف «رجل».

أي: فلا وأبيك رجل خبر منك⁽¹⁾.
(والأولى عندي أن يُخْرَجَ على قوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ بِسَبِي (2)
(.....)

تقدم شرحه في الباء⁽³⁾، [يعني يصح نعت الرجل بـ«خير»، لأنه في المعنى كالنكرة]⁽⁴⁾.

(41- حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة:

- حذف لام جواب «لو» نحو: (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا)⁽⁵⁾.
- حذف لام «لقد» يَحْسُنُ مع طول الكلام، نحو: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)⁽⁶⁾.
- حذف لام «لأنفعلن»، يختص بالضرورة، كقول عامر ابن طفيل:

(1) شرح الرضي على الكافية 381/2، 382.

(2) صدر بيت من الكامل عجزه:

فَسَبَّيْتُ لَمْتُ قُلْتُ لَا يَنْبِي

وهو لرجل من سلول في الدور 10/1، وشرح شواهد الغني 310/1، والكتاب 34/3، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص 104، ولعميرة بن جابر الحنفي في حاشية البحري ص 171، وبلا نسبة في الأثيباء والتظائر وخزانة الأدب 347/1، 190/3، 193/4، 204، 23/5، 188/7، 120/9، والخصائص 330/3، وشرح ابن عقيل 196/3، ولسان العرب (ثم) 81/2، استشهد به على أن التعريف غير مقصود فصد، فإن تعريف «أل» الجنسية لفظي لا يفيد التبيين.

(3) انظر مبحث الباء شاهد رقم (142).

(4) في (س): (فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بها).

(5) الواقعة: 70.

(6) الشمس: 9.

وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَثَارُنُ فَإِلَهُ فَنَزَعُ وَإِنْ أَخَاكُم لَمْ يَثَارِ⁽¹⁾

بيت من الكامل، «مُرَّة» وزان «غُرَّة» أبو قبيلة من قريش، [ومن قيس]⁽²⁾ غيلان⁽³⁾، وأثار مضارع ثار كـ«منع» طلب دمه، وقتل قاتله، والفرغ⁽⁴⁾ بالغين المعجمة المهدر، يقال: ذهب دمه فرغاً، أي: هدرأ لم يطلب.

42- حَذَفُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ

كثيراً جداً، وهو لازمٌ مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لَأَنْعَلَنَّ» أو «لَقَدْ فَعَلَّ» أو «لَئِنْ فَعَلَّ»، ولم يتقدم جملة القسم فُكِّمَتْ جملة قسم مقدرة نحو: (لَأَعْلَبُنَّ عَدَاباً شَدِيداً)⁽⁵⁾ الآية، (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ)⁽⁶⁾، (وَلَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ)⁽⁷⁾.

واختلَفَ في نحو: «لَزَيْدٌ قائم»، ونحو: «إِنْ زَيْدٌ قائم»، أو «لِقائِم»، هل يجب كونه جواباً لِقَسَمٍ أو لا⁽⁸⁾.

43- حذف جواب القسم

يَجِبُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ اكْتَنَفَهُ مَا يُغْنِي عَنِ الْجَوَابِ:

(1) البيت لعامر بن طفيل في ديوانه ص 56، وخزانة الأدب 67/10، والدرر 115/2، وشرح شواهد المشني 935/2، وبلا نسبة في معجم المواع 487/2، والشاهد في «أثارن» حيث حذفت لامه، أصله: «لأثارن».

- وعجز البيت في الخزانة والدرر كالآتي:

يَنَزَعُ وَإِنْ أَخَاكُم لَمْ يَفْصِدْ

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الأنساب للمسماني 269/5، لبُ الألباب في تحرير الأنساب 253/2.

(4) في (س) بزيادة: بكسر الفاء وفتحها.

(5) التحل: 21.

(6) آل عمران: 152.

(7) الحشر: 12.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية 309/4.

فالأول: لمحو: «زيد قائم والله»، ومنه: «إن جاءني زيد والله أكرمته»، وإنما قال: «ومنه»، [لكون]⁽¹⁾ ما يغني عن [الجواب]⁽²⁾ وهو «أكرمته» [«مقدما»]⁽³⁾ عليه رتبة لا لفظاً، لأن الأصل [فيما]⁽⁴⁾ إذا اجتمع الشرط والقسم أن يؤتى بجواب السابق مُستغنى به عن جواب اللاحق، وبه اندفع ما قيل: إنه سهو، لأنه من القسم الثاني لا الأول⁽⁵⁾.

(والثاني)⁽⁶⁾: لمحو: «زيد والله قائم»، فإن قلت: «زيد والله إنه قائم» أو «لقائم»، احتمال كون المتأخر عنه، أي: عن القسم، (خبراً عن المتقدم عليه)، أي: على القسم (واحتمل كونه جواباً، وجملة القسم وجوابه الخبر، ويموز في غير ذلك)، أي: في غير ما تقدم، واكتنف فيه [ما يغني]⁽⁷⁾ عن الجواب، (لمحو: (والتأزعات غرقاً)⁽⁸⁾ الآيات، أي: لتبعثن، بدليل ما بعده⁽⁹⁾، فإنه من أحوال البعث، (وهذا المقدّر هو العامل في (يَوْمَ تُرْجَفُ)، أو عَامِلُهُ «اذْكُرْ»، وقيل: الجواب: (إن في ذلك لَآيَةً) وهو⁽¹⁰⁾ بعيدٌ معنى (لُيُعْذِرُهُ) لفظاً، فلا يلزم تحليل الشيء بنفسه، قال الحلبي: استقبّحه [ابن الأنباري]⁽¹¹⁾ لطول الفصل⁽¹²⁾، وقيل:

(1) في (س): (لأن).

(2) في (س): (عن جواب القسم فيه).

(3) في (س): (متقدم).

(4) في (س): (في الجواب).

(5) فائله الدمامي، انظر حاشية الشني 266/2.

(6) في (س) بزيادة: أي: ما يكتنفه ما يغني عن الجواب.

(7) في (س): (الغني).

(8) التأزعات: أ.

(9) في (س) بزيادة: وهو قوله تعالى: (قلوب يومئذ واجفة أبصارها خاشعة يقولون «إنا لمرءودون في الحافة») الآيات.

(10) في (س) بزيادة: أي: كون جواب القسم «إن في ذلك لعبرة».

- في البحر المحيط 412/8 قال أبو حيان: «وقال محمد بن علي الحكيم الترمذي: الجواب (إن في ذلك لعبرة)، (إن في ذلك لعبرة)»، وانظر معاني القرآن للأخفش 728/2.

(11) في (س): (أوبكر الأنباري) وهو الصواب لأن ابن الأنباري لم يستقبّحه، انظر البيان 492/2.

(12) الدر المصون 471/6، وانظر البحر المحيط 418/8.

الجواب «هل أنك»⁽¹⁾، لأن «هل» بمعنى «قد»⁽²⁾، ورُدَّ بأنها لا تكون «هل» بمعنى «قد» إلا في الاستفهام⁽³⁾، وقيل: الجواب «تتبعها»، والأصل: ليوم ترجف الراجعة تتبعها، فحذفت اللام ولم تدخل نون التوكيد للفصل [بينهما]⁽⁴⁾ بالظرف⁽⁵⁾، 442/ ب
ونيل: في الكلام تقديم وتأخير، أي: يوم ترجف الراجعة تتبعها الرادفة والتازعات⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: كأنه قال: فإذا هم بالساهرة والتازعات⁽⁷⁾، قال ابن الأنباري: وهذا خطأ لأن الفاء لا يفتح بها الكلام⁽⁸⁾.
(ومثله: (ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ)⁽⁹⁾، أي: ليهلكن، بدليل (وَكَمْ أَهْلَكْنَا)⁽¹⁰⁾ أو «إنك لمنير» بدليل (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ)⁽¹¹⁾).

وقيل: الجواب مذكور:

- فقال الأخفش: «قد عَلِمْنَا»⁽¹²⁾، وحذفت اللام للطول، مثل: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)⁽¹³⁾.
- وابن كيسان: (فاعل فعل محذوف مع العاطف، أي: وقال ابن كيسان (مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ) ⁽¹⁴⁾ الآية.

(1) في (س) زيادة: حديث موسى.

(2) قاله الحلبي، انظر الدر المصون 471/ 6، والبحر المحيط 412/ 8.

(3) رده الحلبي، انظر المصدر السابق.

(4) في (س): (بين اللام المقدرة وبين الفعل المقسم عليه).

(5) في البيان لابن الأنباري 492/ 2، «... والثالث: أن يكون جوابه «يوم ترجف على تقدير حذف اللام، وتقديره: ليوم ترجف، وهذا الوجه أضعف الأوجه، وانظر معاني القرآن للأخفش 728/ 2، والدر المصون 471/ 6».

(6) انظر البحر المحيط 412/ 8.

(7) انظر قول أبي حاتم في البحر المحيط 412/ 8، والدر المصون 471/ 6.

(8) انظر قول الأنباري في الدر المصون 471/ 6، والبحر المحيط 412/ 8، وفي اعراب القرآن للنحاس 412/ 8

(9) وهذا غلط بين لأن الفاء لا يبدأ بها....

(10) ق: 1.

(11) ق: 36.

(12) ق: 2.

(13) انظر معاني القرآن للأخفش 696/ 2.

(14) الشمس: 9.

ق: 18.

- في البحر المحيط 120/ 8 «وابن كيسان والأخفش (ما يلفظ من قول)».

- الكوفيون: (بَلَّ عَجِبُوا)⁽¹⁾ والمعنى: لقد عَجِبُوا.
- [بعضهم]⁽²⁾: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى)⁽³⁾.
- ومثله (صَ وَالْقُرْآنَ فِي الذِّكْرِ)⁽⁴⁾، أي: إنه لمعجز⁽⁵⁾، أو (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)⁽⁶⁾، أو ما الأمر كما ترجمون⁽⁷⁾.
- وقيل: مذكور.
- فقال الكوفيون غير الفراء وتعلب (والزجاج: (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ)⁽⁸⁾ وفيه بُعد) [لَمَّا قَالَ الْفَرَاءُ]⁽⁹⁾: لا نجد [مستقيماً]⁽¹⁰⁾ لتأخره⁽¹¹⁾ عن قوله: (وَالْقُرْآنَ)⁽¹²⁾.
- الأخفش:، أي: وقال الأخفش ((إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ)⁽¹³⁾.
- الْفَرَاءُ وتعلب: (صَ)⁽¹⁴⁾؛ لَأَن مَعْنَاهُ صَدَّقَ اللَّهُ⁽¹⁵⁾، ويردُّهُ أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَتَقَدَّمُ.

(1) ق: 2.

انظر قول الكوفيين في البحر المحيط 120/8.

(2) في (س): (وكذا قول بعضهم).

(3) ق: 37.

(4) ص: 1.

(5) في (س) بزيادة: قدره الزعشري.

(6) يس: 3.

- وفي (س) بزيادة: قدره أبوحيان، قال: لأنه نظير يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين.

(7) في (س) بزيادة: قدره ابن عطية، وقدره الحوفي: لقد جاءكم الحق.

(8) ص: 64.

وكان المصنف قد ذكر هذا في الجلة الرابعة مما تقدم، وانظر معني الليب 627/2، ومعاني القرآن للزجاج 319/4، والبحر المحيط 367/7.

(9) في (س): (هذا معنى قول الفراء).

(10) في (س): (مستقيماً).

(11) في (س) بزيادة: جداً.

(12) معاني القرآن للفراء 397/2.

(13) ص: 14.

- وفي معاني القرآن للأخفش 670/2 «فيترعون أن موضع القسم في قوله: «إن كل إلا كذب الرسل».

- وفي (س) بزيادة: وكذا قول...

(14) في معاني القرآن للفراء 396/2 «وص... كقولك: وجب والله، ونزل والله، وحق والله، فهي جواب لقوله: والقرآن، كما تقول: نزل والله».

(15) في (س) بزيادة: قال أبوحيان: هذا مبني على تقدم جواب القسم واعتقاد أن ص بدل على ما ذكرناه.

- وقيل: (كَمْ أَهْلَكْنَا)، وحُلِفَت اللام للطُول)، [وقد مرَّ في الجهة الرابعة]⁽¹⁾ أن الحلبي نسب هذا القول للفراء وثعلب⁽²⁾ أيضاً.

(44- حذف جُمْلَةٍ الشرط

هو مُطَرَّد بعد الطَّلَب، نحو: (فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)⁽³⁾، أي: فَإِنْ تُتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ، (فَأَتَّبِعْنِي أَهْلِكَ)⁽⁴⁾، (رَبَّنَا أَخْرِتْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ)⁽⁵⁾.

- وجاءَ بِدُونِهِ نحو: (إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ)⁽⁶⁾، [أي]⁽⁷⁾: فَإِنْ لَمْ يَتَّأَمَّ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِي فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ فِي غَيْرِهَا)، نُقِلَ عَنِ الزَّخَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)⁽⁸⁾: أَحَدُهُمَا مُضْمَرٌ، وَالثَّانِي مَظْهَرٌ، وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَكَرُّارِ الرُّهْبَةِ وَمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ بِدَلَالَةِ الْفَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كُنتُمْ رَاهِبِينَ شَيْئاً فَارْهَبُونِ، لِأَنَّهُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ عَطْفٌ، [ذَكَرَهُ التَّنَازُلَانِي]⁽⁹⁾.

(- أَمْ أُنْخِطُّوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ)⁽¹⁰⁾، أي: إِنْ أَرَادُوا وَلِيّاً بِحَقِّ اللَّهِ هُوَ الْوَلِيُّ.

(- أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ)⁽¹¹⁾، أي: إِنْ صَدَقْتُمْ

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الجهة الرابعة...، وانظر الدر المصون 520/5.

(3) آل عمران: 31.

(4) مريم: 43.

(5) إبراهيم: 44.

(6) التكوين: 56.

(7) ساقط من (س).

(8) البقرة: 40.

(9) في (س) بزيادة: وجود من لتأكيد تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموحدة معطوفاً عليه ومعطوفاً لتقديره: إِيَّايَ ارْهَبُونِ.

(10) ما بين المعقوفين ذكره في (س) قبل قوله: نقل عن الزخري.

(11) انظر حاشية السعد على الكشاف ل/ 154.

(12) السورى: 9.

(13) الأنعام: 157.

فيما كنتم تعدون به أنفُسكم فقد جاءكم بُيِّنَةٌ، وإن كذبتُم فلا أَحَدٌ أَكْذَبُ مِنْكُمْ، فمن أَظْلَمُ.

وإنما جُعِلَت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط - وهي من حذفها وحذف جملة الجواب - لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يُسمى جواباً تجوِزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزخشري، ويُعنه ابن مالك بذُر الدين (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ)⁽¹⁾، أي: إن افترختم بقتلهم فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ⁽²⁾، ويردّه⁽³⁾ أن الجواب المنفي بـ«لم» لا تدخل عليه الفاء⁽⁴⁾، [وفيه بحث]⁽⁵⁾، فإن الزخشري جعل الجواب جملة اسمية/ 443 | بتقدير المبتدأ، حيث قال: الفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افترختم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم⁽⁶⁾.

(وَجَعَلَ مِنْهُ أَبُوبَقَاءٍ) فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ النَّبِيَّ⁽⁷⁾، أي: إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن⁽⁸⁾.

وجوِزَ الزخشري أن يكون «فذلك» عطفاً على الذي يكذب، إمّا عطف [ذاته]⁽⁹⁾ على ذات، أو صفة على صفة، ويكون جواب (أَرَأَيْتَ)⁽¹⁰⁾ محذوفاً، لدلالة ما بعده عليه، كأنه قيل: أخبرني، وما تقول فيمن يكذب بالجزاء؟ [أو]⁽¹¹⁾

(1) الأنفال: 17.

(2) انظر الكشف 197/2، وشرح الألفية للابن الناطم ص 706.

(3) في (س) بزيادة: أي: ويرد ما ذهب إليه الزخشري وتابعه.

(4) في (س) بزيادة: قد سبق أبوحيان بهذا الرد، فاغتر المصنف بكلامه فحسب أنه وارد وليس كذلك لأن الزخشري....

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: ولكن الله قتلهم.

- انظر الكشف 197/2.

(7) الماعون: 2.

- انظر البيان 514/2.

(8) في (س) بزيادة: عبارته الفاء في ذلك جواب شرط مقدر، تقديره: إن تأملت وإن طلبت علمه.

(9) في (س): (ذات) وهو الصواب.

(10) الماعون: 1.

(11) في (س): (و) وهو الصواب.

فَإِنْ يُؤْذِي الْيَتِيمَ وَلَا يَطْعَمُ الْمَسْكِينِ؟، أَنْعَمَ مَا يَصْنَعُ؟⁽¹⁾، وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى الَّذِي يَكْذِبُ، فَلَيْسَ بِذَاتَيْنِ؟ وَبِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَا يُسَمَّى جَوَاباً، بَلْ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ «أَرَأَيْتَ»، وَبِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَا يَعْلَمُ دُخُولَهَا عَلَى «نَعَمْ» وَلَا «بَلَسْ»، لِأَنَّهُمَا إِنْشَاءٌ⁽²⁾، وَالِاسْتِفْهَامَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُزْءِ. وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ «فَذَلِكَ» مُشَارٌ بِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، كَقَوْلِكَ: «اضْرِبْ زَيْدًا فَذَلِكَ الْقَائِمُ»⁽³⁾، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ النَّحَاةَ يَقُولُونَ جَوَابَ الِاسْتِفْهَامِ، وَعَنِ [الثَّالِثِ]⁽⁴⁾، بِأَنَّهُ [بِالْمُعَارَضَةِ]⁽⁵⁾ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ ⁽⁶⁾)، فَمَا كَانَ جَوَاباً لَهُ فَهُوَ جَوَابُ لَنَا⁽⁷⁾.

(- وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير)، والأكثر على أن حذفها مع بقاء الأداة جائز، وذهب بعضهم إلى أنه لا يحذف إلا مع بقاء «لا» النافية إذا كان الشرط منفيًا بها⁽⁸⁾، (كقوله:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَغُلُّ مَفْرَقُ الْحُسَامِ⁽⁹⁾)

بيت من الوافر للأخوص، وقبله:

سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

⁽¹⁾ الكشف 809/4.

⁽²⁾ البحر المحيط 518/8.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: فذلك إشارة إلى القائم، لأى إلى زيد، وإن جاز ذلك.

⁽⁴⁾ ساقط من (ظ).

⁽⁵⁾ في (س): (معارض).

⁽⁶⁾ عمدة: 22.

⁽⁷⁾ المصنف السمين الحلبي، انظر الدر المصون 575/6.

⁽⁸⁾ لعل البعض منهم الرضي، فقد قال: «... ويحذف في السمة شرطها وحده إذا كان منفيًا بـ«لا» مع إبقاء «لا»...» انظر شرح الرضي على الكافية 87/4.

⁽⁹⁾ استشهد به على حذف جملة الشرط وتعويض «لا» منه، والأصل: وإلا تطلقها.

فإن يكن النكاح أحلّ شيء؛ فإن نكاحها مطرّ حرام⁽¹⁾

حكّي أن أم حفص أخت زوجة [الشاعر]⁽²⁾ كانت جميلة، والأحوص يُحبّها فتزوّجت برجل فيحب المظر يقال له: مطر، فغلب عليه حبّها حتى باحّ به⁽³⁾، ويروى برفع «مطر» على أنه فاعل المصدر وهو ناكحها، وبالنصب على أنه مفعوله، وبالجزم على أنه مضاف إليه فُصل بينهما بضمير الفاعل أو المفعول، و«طلقها» أمر لـ «مطر»، والضمير [لزوجته]⁽⁴⁾، وليست خطاب له⁽⁵⁾، والغاء الأولى للعطف، والثانية للتعليل، و«الحسام» السيف القاطع فاعل «يغلّ»، و«مفترّك» أي: رأسك مفعوله، و«يعلّ» جواب شرط محذوف.

(أي: إن لا تطلقها) هذا تفسير على الأصل، وإمّا تفسيرهم بـ «إن لم» فكأنهم أرادوا به بيان المعنى وتفسيراً للحاصل لا إشارة إلى أصلها، لاستلزامه قلب الميم ألفاً وإبدالها منها بعد الحذف، وكلاهما خلاف الأصل، فاحفظ، فإنه خفي على بعض الأفاضل⁽⁶⁾ حتى قال: لا أدري ما وجه تغيير «لا» بـ «لم».

(45- حلفُ جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدّم عليه، أو اكتنّفه ما يدل على الجواب)، وإمّا وجب الحذف/ لثلاً يلزم اجتماع المعوّض والمعوّض عنه، قال الرضي: إذا تقدم 443/، على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له، بل هو دال عليه وكالمعوّض منه، وقال الكوفيون: بل هو جواب في اللفظ أيضاً⁽⁷⁾

(1) في (س) بزيادة: وبعد:

فلا غفر إلا له لنكحها

ذنوبهم وإن صلّوا وصاموا

في (س): (الأحوص).

(3) قصة هذا البيت مع أبيات أخرى مذكورة في شرح شواهد الغني 2/ 767.

(4) في (س): (لامراته أم حفص).

(5) والضمير لامراته أيضاً.

(6) في هامش (ظ) هو محشي تفسير القاضي ستان أفندي.

- وستان أفندي هو: ستان الدين يوسف بن حسام، له حاشية على تفسير البيضاوي من أول سورة

الأنعام إلى آخر سورة الكهف، وعلّق على سورة الملك والمدثر والقمر والحقّ وأهداها إلى السلطان

سليم الثاني، توفي ستان أفندي سنة 986 هـ. انظر كشف الظنون 1/ 191.

(7) شرح الرضي على الكافية 98/ 4.

(فالأوّل: نحو: «هو ظالم إن فعل».

والثاني⁽¹⁾: «هو إن فعل ظالم»، (وإنّا إن شاء الله لَمُهْتَدُونَ)⁽²⁾، فالشرطية معترضة⁽³⁾، والاسمية دالة على الجواب مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ولو كانت جواباً لكانت في محل جزم، (ومنه)⁽⁴⁾ «والله إن جاءني زيد لأكرمته» [فقله]⁽⁵⁾: «والله قَسَمَ، جوابه «لأكرمته»، والجملة دليل الجواب المحذوف للشرط المذكور [المعترض بين القسم وجوابه]⁽⁶⁾.
(وقول ابن معطي:

اللفظُ أن يُفسدَ هو الكلام⁽⁷⁾)

إنّما من ذلك⁽⁸⁾ ففيه⁽⁹⁾، أي: إذا كان الأمر كذلك ففي قول ابن معطي (ضرورة، وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً) [فيه دليل]⁽¹⁰⁾ على أن جملة جواب الشرط في السعة مشروط بكون الشرط ماضياً، فكانه اعتمد على هذا، ولم يذكره في أول كلامه، (وإنّما الجوابُ الجملة الاسمية) [يعني: هو الكلام]⁽¹¹⁾ (وجملتا الشرط والجواب) خبراً للمبتدأ وهو اللفظ (ففيه) أيضاً⁽¹²⁾

(1) في (س) بزيادة: أي: ما اكتنف الشرط فيه ما يدلّ على الجواب.
(2) البقرة: 70.

(3) في (س) بزيادة: بين المبتدأ والخبر.

(4) في (س) بزيادة: أي: من القسم الثاني.

(5) في (س): (فإن قولي).

(6) في (س): (وقد اعترض الشرط هنا بين القسم وجوابه).

(7) في (س) بزيادة: شطر من الفتيه.

(8) - انظر الفرة المخفية في شرح الدرّة الألفية 1/ 223.

(9) في (س) بزيادة: خبر لقول ابن معطي.

(10) في (س) بزيادة: الفاء فصيحة.

(11) في (س): (هذا يدل).

(12) في (س): (وهو قوله: هو الكلام).

في (س) بزيادة: أي: كالوجه الأوّل.

(ضرورة، وهي حذف الفاء) من الاسمية الواقعة جزاء للشرط [لوجوب الفاء فيه]⁽¹⁾، (كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها⁽²⁾

تقدم شرحه في «أما»⁽³⁾.

(وَوَهِمَ ابْنُ الْحَبَّازِ إِذْ قَطَعَ بِهَذَا الْوَجْهَ⁽⁴⁾).

ويجوز حذف الجواب) بشرط كون الشرط ماضياً في غير ذلك، أي: في غير تقدم دليل الجواب، أو اكتنافه (لنحو: (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ)⁽⁵⁾، أي: فافعل).

- (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْحَيَاةُ)⁽⁶⁾ الآية، أي: لما آمنوا به بدليل (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرُّحْمَنِ)⁽⁷⁾، والنحويون يقدرونه: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر، [يعني إن ما قدره بالدليل الذي ذكر أظهر من تقدير غيره، بدليل آخر]⁽⁸⁾، [فاندفع القول بأن هذا ليس بمخترعه]⁽⁹⁾، فإن الزخشي نقل عن

(1) في (س): (إذ هي واجبة فيه).

(2) صدر بيت عجزه:

والشعر بالشعر عند الله مثلاًن

وقد تقدم تحريجه، والشاهد في حذف الفاء من جواب الشرط «الله يشكرها» أصله: فالله يشكرها. (3) في (س) بزيادة: المفتوحة المشددة.

- انظر مبحث «أما» شاهد رقم (81).

(4) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 223 / 1.

(5) الأنعام: 35.

(6) الرعد: 31.

(7) الرعد: 30.

- وفي (س) بزيادة: وجعل الفراء هذا جواب «لو» مقدماً عليه وما بينهما اعتراض. (8) ساقط من (س).

(9) في (س): (يشعر بأن هذا التقدير غترعه، وليس كذلك).

بعضهم إنه قدّر الجواب: لَمَّا آمَنُوا بِهِ، بدليل (وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ)⁽¹⁾.

- (لَوْ نَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ)⁽²⁾، أي لا تردعتم وما الهاكم التكاثر.
- (وَلَوْ افْتَدَى بِهِ)⁽³⁾، أي: ما يقبل منه.
- (وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ)⁽⁴⁾، أي: لا ذرّكم.
- (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)⁽⁵⁾، أي: اعرضوا بدليل ما بعده، وهو (إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ).
- (أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ)⁽⁶⁾، أي: تُطَيَّرْتُمْ.
- (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)⁽⁷⁾، أي: لَنَفَعْنَا.
- (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ)⁽⁸⁾، أي: لَرَأَيْتَ أَمْرًا فظيعاً.
- (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)⁽⁹⁾، أي: لَهْلَكْتُمْ.
- (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ)⁽¹⁰⁾، قال الزمخشري: تقديره:

(1) الأنعام: 111.

- وانظر الكشف 498/2.

(2) وفي (س) بزيادة: ولعل مراد المصنف أن ما قدره بما ذكره من الدليل أظهر من تقدير غيره، فتأمل.

(3) التكاثر: 5.

(4) آل عمران: 91.

(5) النساء: 78.

(6) يس: 45.

(7) يس: 19.

(8) الكهف: 109.

(9) السجدة: 12.

(10) النور: 10.

(11) الأحقاف: 9.

- في (س) بزيادة: قال الحلبي: جواب الشرط محذوف تقديره: فقد ظلمتم، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً.

اَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ، بدليل (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)⁽¹⁾ ويردّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلاّ بالفاء مؤخّرةً عن الهمزة نحو: «إِنْ/ جِئْتُكَ 1/444 أَمَّا تُحْسِنُ إِلَيَّ؟»، ومقدمه على غيرها نحو: «فَهَلْ تُحْسِنُ إِلَيَّ؟». كذا ردّه أبوحيان⁽²⁾، وأجاب الحلبي بأن الزخشي ذكر أمراً تقديرياً فسرّ به المعنى لا الإعراب⁽³⁾.

التحقيق أن من حذف الجواب مثل: (مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ)⁽⁴⁾، لأن الجواب مُسَبَّبٌ [مؤلف]⁽⁵⁾ (عن الشرط) موقوف عليه كـ«الابن» و«الأب»، (وأَجَلَ اللَّهُ آتٍ سواء وجد الرجاء أو لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر العمل فإن أجَلَ الله آتٍ.

ومثله: (وَإِنْ تَجَهَّزْ بِالْقَوْلِ)⁽⁶⁾، أي: فاعلم أنه غنيّ⁽⁷⁾، (فإنه يعلم السرّ)⁽⁸⁾.

- (وَإِنْ يُكْذِّبُوكَ)⁽⁹⁾، أي: فتصبر (فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)⁽¹⁰⁾.

- (إِنْ يُنْسِنَكَ قَرْحٌ)⁽¹¹⁾، أي: فاصبر (فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مثله)⁽¹²⁾.

(1) الأحقاف: 10.

- وانظر الكشاف 4/302.

(2) البحر المحيط 8/58.

(3) الدر المصون 6/136.

- وفي (س) بزيادة: وقيل: جواب الشرط هو قوله تعالى: (فآمن واستكبرتم).

(4) المنكبروت: 7.

(5) في (س): (أي: صادر ومتولد).

(6) طه: 6.

(7) في (س) بزيادة: عن جهرك.

(8) طه: 7.

(9) فاطر: 4.

(10) نفس الآية السابقة.

(11) آل عمران: 140.

(12) نفس الآية السابقة.

(وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ)⁽¹⁾، أي: يَفْعَلِ الْفَوَاحِشَ وَالْمُنْكَرَاتِ (فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ)⁽²⁾.

(وَمَنْ يَقُولِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا)⁽³⁾، أي: يغلب (فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ)⁽⁴⁾.

(وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ)⁽⁵⁾ فلا تُؤْذَوْهُمْ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، أي: يَسْمَعُ ذَلِكَ [وَيَعْلَمُ]⁽⁷⁾، وفي بعض النسخ «فإن الله يسمع ذلك ويعلمه»، والأوّل ظاهر.

(فَإِنْ تَوَلَّوْا)⁽⁸⁾، أي: فلا لزوم عليّ (فَقَدْ أُبْلِغْتُكُمْ)⁽⁹⁾، قيل⁽¹⁰⁾: يشكل على هذا التحقيق [إنهم]⁽¹¹⁾ نصّوا على أن الجواب لا يحذف في السعة إلّا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً، ولذلك عدوا من الضرورات، قوله:

لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بَيُوتُكُمْ لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ⁽¹²⁾

ودفع بأن مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء يسد مسدّه إلا إذا كان الشرط ماضياً، وفي هذه المواقع [التي وقع فيها الشرط مضارعاً]⁽¹³⁾ شيء ساد مسد الجواب⁽¹⁴⁾.

(1) النور: 21.

(2) نفس الآية السابقة.

(3) المائدة: 56.

(4) نفس الآية السابقة.

(5) البقرة: 227.

(6) في (س) بزيادة: فإن الله سمع عليهم.

(7) في (س): (ويعلمه).

(8) هود: 57.

(9) نفس الآية السابقة.

(10) في (س) بزيادة: هذا الموضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعاً.

(11) في (س): (فإنهم).

(12) قاتله الدمامي، انظر حاشية الشمني 297/2.

(13) ساقط من (س).

(14) دفعه الشمني، انظر حاشية الشمني 297/2.

(46) - حَذَفُ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ

يقع ذلك باطراد في مواضع:

- أحدها: بعد حَرْفِ الجواب، يقال: «أَقَامَ زيدٌ؟»، فنقول: «نَعَمْ»، و«أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ؟» فنقول: «نَعَمْ»، إِنْ صَدَّقْتَ التَّقْيَ، وَ«بَلَى» إِنْ أَبْطَلْتَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

قَالُوا أَخِفْتُ؟ فَقُلْتُ: إِنْ، وَخِيفَتِي مَا إِنْ نَزَالَ مَنُوطَةٌ بِرَجَائِي⁽¹⁾

بيت من كامل، «نزال» تامة، و«منوطة» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ⁽²⁾ اسم مفعول من «نَطَطَ الشَّيْءُ» إِذَا عُلِقَتْهُ، وَ«الرجاء» تَوَقُّعُ أَمْرٍ مَحْبُوبٍ ضِدُّ «يَيْسَ»⁽³⁾.

(ف «إِنْ» هُنَا بِمَعْنَى «نَعَمْ») [وَالْأُ]⁽⁴⁾ لَزِمَ⁽⁵⁾ اسْمُهَا وَخَبَرَهَا جَمِيعاً وَهُوَ مَمْتَنٌّ، (وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَيَقْلُنْ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ⁽⁶⁾)

تقدم شرحه في «إِنْ» المكسورة⁽⁷⁾.

(فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ مِنْ ذَلِكَ⁽⁸⁾ خِلَافاً لَأَكْثَرِهِمْ، لَجَوَازِ الْأَ تَكُونِ الْمَاءِ لِلسُّكُوتِ) عِلَّةُ لَعْدَمِ الزُّوْمِ، (بَلْ اسْمٌ لِـ«إِنْ» عَلَى أَنَّهَا الْمُؤَكَّدَةُ، وَالْخَبَرُ مَحْدُوفٌ،

(1) استشهد به على حذف الكلام بجملته بعد حرف الجواب «إِنْ» التي هي بمعنى «نعم».

(2) في (س) بزيادة: وهي.

(3) في (س): اليأس.

(4) في (س): (لأنها لو كانت العاملة).

(5) في (س) بزيادة: حذف.

(6) والشاهد في «إنه» فهي ليست بمعنى «نعم» فهو ليس مما يحذف فيه الكلام لاحتمال أن تكون الماء اسماً

لـ«إن» والخبر محذوف.

(7) في (س) بزيادة: المشددة.

- انظر مبحث «إِنْ» المكسورة المشددة شاهد رقم (49).

(8) في (س) بزيادة: جواب «إنه».

أي: إنه كذلك)، قيل: يرد عليه حذف خبر «إن» وهو ممنوع⁽¹⁾، ويُدْفَعُ بأن إخراج «إن» عن أصله لا يقصر في المنع.

(الثاني: بعد «نعم»، و«نفس» إذا حُلِفَ المخصوص، وقيل: إن الكلام جملتان⁽²⁾، نحو: (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ)⁽³⁾، أي: أيوب، [وهو]⁽⁴⁾ جملة مستقلة بتقدير المتبدأ على قول، أي: هو أيوب، فيكون الكلام جملتين حذفت الجملة الاستثنائية كلها اكتفاء⁽⁵⁾ بالقرنية كما في المطول⁽⁶⁾.

(الثالث: بعد حروف النداء مثل: (يا ليت قومي يَعْلَمُونَ)⁽⁷⁾ إذا قيل:

إنه على حذفِ المنادى) احترز به عما إذا قيل: / إن «يا» لمجرد التنبيه بمعنى 444/ ب [الآ]⁽⁸⁾ فَلَا يكون عما نحن فيه، (أي: يا هؤلاء)، وإنما كان هذا من حذف الكلام بجملته، لأن المنادى عند جمهور البصريين مفعول «ادعو» مقدراً، فلما حُذِفَ المنادى كان الكلام بجملته محذوفاً على معنى إنه لم يبقَ منه عمدة ولا فضلة، واعترض بأنه لا حاجة لإدخال⁽⁹⁾ في جملة الكلام، لأنه يُعَدُّ فضلة منه.

(الرابع: بعد «إن» الشرطية، كقوله:

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنَّ كان فقيراً مُعْدِمًا قالت: وإنَّ⁽¹⁰⁾)

(1) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(2) في (س) بزيادة: بناءً على أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

(3) ص: 44.

(4) في (س): (أيوب).

(5) في (س) بزيادة: مجرد.

(6) المطول ص 68.

(7) يس: 26.

(8) في (س): (الآ ليت قومي).

(9) في (س) بزيادة: المفعول.

(10) الرجز لروية في خزنة الأدب 9/ 15، 11/ 226، وشرح شواهد المغني 2/ 936، ويلا نسبة في الدرر

192/2، وشرح الأشموني 1/ 17، 2/ 335، وجمع المواعظ 2/ 562، استشهد به على حذف الشرط

والجزء بهد «إن» أي: وإن كان كما تصنف فزوجينه.

رجز لرؤية، قال العيني: لم أجده في ديوانه⁽¹⁾، ويروى «عيا» بدل «فقيراً» من العي وهو العجز، وحذف جواب الشرط في الأول والشرط والجواب جميعاً في الثاني، ويحتملها تقدير المصنف بقوله: (أي: وإن كان كذلك رَضِيَتْهُ⁽²⁾) والمعطوف عليه محذوف، أي: قلت: [كان البعد عيباً]⁽³⁾ وإن كان فقيراً.

(الخامس: في قوله: «أَفْعَلْ هذا إما لا، أي: إن كُنْتَ لا تَفْعَلْ غَيْرَهُ [فافعل]⁽⁴⁾»، قيل: [المحذوف في مثال الرابع والخامس]⁽⁵⁾ بعض الكلام لا الكلام بجملة⁽⁶⁾، [ودُئِعَ بأن الجملة الشرطية قد تعتبر عارية عن أداة الشرط فتصير كلاماً مستقلاً بالإفادة، فنامل]⁽⁷⁾.

(47- حَذَفَ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ
أَشَدُّ أَبُو الْحَسَنِ:

إِنْ يَكُونُ طَبْعُكَ الذَّلَالُ فَلَوْ فِي سَائِلِ الدُّهْرِ وَالسَّيْنِ الْخَوَالِي⁽⁸⁾

(1) في (س) بزيادة: وقيل:

قالت: سليبي لبت لي بعلاً من يفسل جلدي وينسي
الحزن والحاجة ما إن لها عندي ثمن

مبسورة فضاها من ومن سليبي وسلس، واحدة، والبعل الزوج، و«من» بتخفيف النون، وأصله التشديد، لأنه من المنة صفة بعلا، أي: من علي، وكذا يفسل، وحاجة عطف على بعلا أراد بها قضاء الشهوة، وما نافية وإن زائدة، ومبسورة صفة حاجة، ومن أصله ومني حذفت الياء والتشديد ضرورة.

- وانظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 17/1.

(2) في (س) بزيادة: أيضاً.

(3) في (س): (كان البعل عيباً).

(4) في (س): (فافعله).

(5) في (س): (المحذوف في المثالين الذين مثل بهما للرابع والخامس).

(6) قائله الدماضي، انظر حاشية الشنقي 267/2.

(7) وفي (س) بزيادة: وأجيب بأن المراد من حذف الكلام بجملة حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة، ولا شك أن المحذوف فيهما كذلك، وإن بقي أداة شرط ونقي.

وهذه الزيادة من كلام الشنقي، انظر المصدر السابق.

(8) ساقط من (س).

البيت لعبيد الله بن الأبرص في شرح أبيات المغني 8/8، وشرح شواهد المغني 937/2، والبيان والبيان 236/1، ومعاني القرآن للأخفش 346/1، 548/2.

بيت من الخفيف لعبدالله بن الأبرص، «الطب» العادة، و«الدلال» بالفتح التماشي والتمانع على الحب، و«الخوالي» المواضي جمع خالية.

(أي: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك⁽¹⁾)، فحذف مجموع الشرط والجزاء فيكون مثلاً⁽²⁾ لأكثر من جملة في غير ما ذكر، لأن ما ذكر هو حذف جملة الشرط وحدها، وجملة الجواب وحدها، كذا قيل⁽³⁾، فتأمل.

ـ قالوا في قوله تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعُضْبِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى)⁽⁴⁾:
إن تقديره: فضرِبوه فحبي، فقلنا: كذا⁽⁵⁾.

ـ وفي قوله تعالى: (أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ)⁽⁶⁾ الآية: إن تقديره: فَأَرْسِلُونِ إلى يوسف لَأَسْتَعِيرَهُ الرُّؤْيَا، فَأَرْسَلُوهُ، فَأَتَاهُ، وقال له: يا يوسف.
ـ وفي قوله تعالى: (فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْثَاهُمْ تُذْمِرًا)⁽⁷⁾: إن التقدير فَأَتَيْاهُم، فَأَبْلَغَاهُم الرسالة، فَكَذَّبُوهُمَا، فَدَمْثَاهُم.

تنبيه

الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك كان يجد خبراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، [أو شرطاً بدون جزاء، أو بالعكس]⁽⁸⁾، أو

(1) قال الأخفش بعد ذكر البيت: «... يقول: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا، فحذف هذا الكلام كله.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش 548/2.

(3) في (س) بزيادة: لحذف.

(4) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 267/2.

(5) البقرة: 73.

(6) انظر الكشف 181/1.

(7) يوسف: 45.

ـ وانظر هذا التقدير في الكشف 448/2، والبحر المحيط 314/5.

(8) الفرقان: 36.

ـ قال الزغشري: «والمنى: فَذَهَبَا إِلَيْهِمْ فَكَذَّبُوهُمَا فَدَمْثَاهُم»، انظر الكشف 285/3.

(8) سائط من (س).

معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: (لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) ⁽¹⁾،
ونحو: (قالوا خيراً) ⁽²⁾، ونحو: «خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ»، وهذه الثلاثة أمثلة للأخير.

(وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ: (سَرَّابِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ) ⁽³⁾، إن التقدير: والبرد، وفي
نحو: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتُ بَيْنِي إِسْرَائِيلَ) ⁽⁴⁾، إن التقدير: ولم تُعْبِدْنِي،

ففضول ⁽⁵⁾ في علم النحو، أي: فهو زيادة [فيه] ⁽⁶⁾ لا مِنْ أصوله، (وإنما ذلك /
للمفسر، وكذلك قولهم ⁽⁷⁾: يَحْدَفُ الْفَاعِلُ لِعِظْمَتِهِ، وَحَقَّارَةٌ الْمَفْعُولُ، أو العكس،
أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو مِثْهُ، أو لِحَوْ ذلك، فإنه تَطْفُلٌ مِنْهُمْ عَلَى
صِنَاعَةِ الْبَيَانِ) أي: صناعة أهل المعاني (ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جَرِيّاً عَلَى
عَادَتِهِمْ) علة للمنفى لَا لِلتَّقْيِ، (وَأُنْشِدْ: منصوب بـ«أَنْ» مضمره عطفاً [على
جَرِيّاً] ⁽⁸⁾، أو مرفوع على الاستئناف النحوي.

(وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَتْ غَزِيَّةٌ أَرَشُدْ) ⁽⁹⁾

(1) العنكبوت: 61.

(2) النحل: 30.

(3) النحل: 81.

(4) الشعراء: 22.

(5) في (س) بزيادة: جواب إنا، أي: فهو زيادة.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: أي: قول النحويين.

(8) في (س): (على المصدر).

(9) - وفي (س) بزيادة: على حد قوله: وليس عبادة وتقر عني.
البيت للريد بن الصمة في الأسمعيات ص 107، والأغاني 9/10، وخزانة الأدب 279/11، وشرح

ديوان الحماسة للمرزوقي 815/2، والشعر والشعراء ص 505، وشرح شراهد المخني 938/2، ولسان
العرب (غ و ي) 145/15.

بيت من الطويل لدريد بن الصمة الجشمي⁽¹⁾، «غزبة» بفتح الغين⁽²⁾ وكسر الزاي المعجمتين قبيلة من اليمن⁽³⁾، و«ترشد»، أي: تهتدي من باب «نصر»، و«تعب» وغرضه أنه لم يذكر بعض ما أوردّه في كتابه مما يتعلق بغير الإعراب، لأجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أن ينشد هذا البيت اعتذاراً عن ذلك، وإنما فعله لأمر آخر، أشار إليه بقوله:

(بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً) فلا حاجة إلى اعتذار.

(وأما قولهم في «راكب الناقة طليحان»)، [تثنية «طليح» بمعنى مطلوح، أي: مهزول]⁽⁴⁾: (إنه على حذف عاطف ومعطوف⁽⁵⁾، أي: الناقة⁽⁶⁾)، ولم يقدروا «الناقة» لأن الحذف اتساع⁽⁷⁾ وسط الكلام وآخره، لا أوّله⁽⁸⁾، ولأن حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ، فلأزّم لهم، يُطابق الخبر والمخبر عنه) لأن الخبر

(1) في (س) بزيادة: اسمه معاوية، أدرك الإسلام فلم يسلم، وحضر يوم حنين مظاهراً للمشركين، فقتل على شركه.

- دريد بن الصمة هو: دُرَيْد بن الصمة الجشمي البكري، شجاع، من الأبطال الشعراء الممترين في الجاهلية، وكان سيد بني جثيم وفارسهم وقادهم، أدرك الإسلام ولم يسلم، فقتل على دين الجاهلية يوم حنين سنة 8هـ.

انظر الشعر والشعراء ص 504، وخزانة الأدب 123/11، والأعلام 339/2.

(2) في (س) بزيادة: المعجمة.

(3) انظر الأنساب 292/4.

(4) في (س): (تثنية طليح فعل بمعنى مفعول، أي: مهزول).

وبزيادة: وفي الصحاح: ناقة طليح أسفار إذا أجهدها السير وهزها.

وفي (س) بزيادة: بكر «إن» مقول قولهم.

(5) في (س) بزيادة: وراكب الناقة.

(6) وقد أجاز هذه المسألة الكاسي وهشام، انظر اوتشاف الضرب 1099/3.

(7) في (س) بزيادة: وبابه.

(8) في (س) بزيادة: ألا ترى إنه كان يزداد وسطاً وأخيراً، لا أوّلاً.

وهو «طليحان» مثنى، فلا بُدُّ أن يكون المبتدأ أيضاً مثنى متعدداً⁽¹⁾، فيكون من الحذف الذي اقتضته الصناعة⁽²⁾.

(وقيل: هو على حذف مضاف، أي: أَحَدُ طَلِيحَيْنِ، وهذا⁽³⁾ [الوجه]⁽⁴⁾ لا يتأثي في نحو: «غلام زيد ضربتهما»، وبخلاف [الوجه الأول]⁽⁵⁾، فإنه يتأثي فيه بأن [يقدر]⁽⁶⁾: «غلام زيد وزيد ضربتهما»، فكان⁽⁷⁾ أوَّلَى لعمومه، [وقيل: التقدير: راكب الناقة طليح، وهما طليحان، وفيه حذف المبتدأ كما في الأشياء]⁽⁸⁾).

(1) في (س) بزيادة: أيضاً.

(2) في (س) بزيادة: واختار ابن مالك هذا الوجه، حيث قال: وقد يفني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، أي: راكب البعير والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى، وأجاز المسألة الكسائي وهشام، ذكره ابن عقيل.

(3) في (س) بزيادة: أي: حذف المضاف.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): [بخلاف حذف العاطف والمعطوف].

(6) في (س): (يقال).

(7) في (س) بزيادة: الوجه الأول.

(8) ساقط من (س).

- قال السيوطي في الأشياء والنظائر 116/3: ... وفيه ثلاثة أقوال: قيل: تقديره: أحد طليحين، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف، وقيل: التقدير: راكب الناقة والطليحان، وقيل: راكب الناقة طليح وهما طليحان، وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ.

(الباب السادس)

من الكتاب في التحذير من

أمور اشتهرت بين المغريين والصواب خلافها

وهي كثير، والذي يخضرنني منها الآن عشرون موضعاً.

أحدها: قولهم في «لو»: إنها حرف امتناع [لامتناع]⁽¹⁾، وقد بينا الصواب

في ذلك في فصل «لو»، وبسطنا القول [فيه]⁽²⁾ بما لم نسبق إليه⁽³⁾.

الثاني: قولهم في «إذا» غير العجائية: «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان،

وفيه معنى الشرط غالباً» وذلك معيب من جهات:

أحدها: أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث

هي⁽⁴⁾، لا مطلقاً؛ بلا قيد من القيود، كتفسير الإنسان بالحيوان، والحيوان

بالجسم، (وعلى المعرب أن يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى

الشرط أو لا؟) فـ«أم» هنا منقطعة لا متصلة لما مر في أول الكتاب إنه لا

يؤتى لـ«هل» بمعادل⁽⁵⁾، (وأحسن ما قالوه أن يقال، إذا أريد تفسيرها من 445/ ب

حيث هي: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه، صالح لغير

ذلك)، فيكون كتفسير الإنسان بالحيوان الناطق، والحيوان بالجسم النامي

المتحرك بالإرادة.

(الثانية: أن العبارة التي تلقى للمتدربين يُطلب فيها الإيجاز لتخفف على

الأسئلة؛ إذ الحاجة داعية إلى تكريرها، وكان أخصر من قولهم: «لما يستقبل من

الزمان» أن يقولوا: مستقبل) اسم كان، و«أخصر» خبرها.

(1) زيادة من (س).

(2) زيادة من (س).

(3) انظر ذلك في فصل «لو» مغني اللبيب 1/ 286.

(4) في (س) بزيادة: أي: من حيث هي أداة، يعني....

(5) انظر بحث «أم» مغني اللبيب 1/ 55.

(الثالثة: أن المراد أنها ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارة مُوهمةٌ أنها محلٌ للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرفٌ للستّر، فإن الزمان قد يُجعل ظرفاً للزمان مجازاً، تقول: «كتبته في يوم الخميس في عام كذا» فإن الثاني حال من الأوّل فهو ظرف له على الإلتصاع، ولا يكون بدلاً منه، إذ لا يُبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا: «ظرفٌ مُستقبلٌ» لَسَلِمَ من الإِسْهَابِ وَ الإِيْهَامِ المذكورين.

الرابعة: أن قولهم: «غالباً راجع إلى قولهم: «فيه معنى الشرط»، كذا يُفسّرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفاً وكونه للزمان، وكونه [للمستقبل]⁽¹⁾، لا يتخلفن، وقد بيّنا في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك).

وفيه أنه يبيّن هناك خروج «إذا» عن الظرفية وعن الاستقبال، ولم يبيّن خروجه عن الزمان، نعم [ذكر]⁽²⁾ وقوعه مرفوعاً ومجروراً، ومنصوباً على أنه مفعول به⁽³⁾.

(الثالث: «النتت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة»، وإلّا ذلك في النعت الحقيقي، وأمّا السببي فألّا يتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتكثير، وأمّا الأفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيهما كالفاعل)، فيفرد النعت على الأصح (تقول: «مررت برجلين قائم أبوهما»، و«رجال قائم أباهم»)، وإلّا أتى التثنية والجمع؛ لئلاّ يحتمل الابتداء، و«برجلٍ قائمٍ أمّه»، و«بأمرأةٍ قائم أبوها»، وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع إلاّ إذا كان النعت جمع تكسير⁽⁴⁾، نحو: «مررت برجل قعود غلمانه»⁽⁵⁾ لأن اسم الفاعل إذا جمع جمع التكسير خرج لفظاً من موازنة الفعل⁽⁶⁾.

(1) في (س): (لا يستقبل).

(2) في (س): (جوز).

(3) انظر بحث «إذا»، معني الليب 1/ 108، 109.

(4) في (س) بزيادة: فإن المطابقة لا تضعف.

(5) في (س) بزيادة: وإن ضعف ذلك في الفعل.

(6) في (س) بزيادة: لأن الفعل لا يكسر، وأيضاً لم يلزم فيه شبه إجماع فاعلين كما لزم في «قاعدون غلمانه».

(وإنما يقول: «قائمين أبواهما»، و«قائمين أبأؤهم» مَنْ يقول: «أكلوني البراغيث»⁽¹⁾، يجعل الواو حرفاً أو المظهر بدلاً من المضمّر، أو الفعلية خبراً مقدماً. (وفي التنزيل: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنَ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا)⁽²⁾، غير أن الصفة الراقعة للجمع يجوز فيها في الفصحح أن تُفرد وأن تُكسر⁽³⁾، وهو أرجح على الأصح، كقوله:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قَعُوداً لَذِيهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهُ⁽⁴⁾

بيت من الطويل لزهير⁽⁵⁾، «البكرة» الغدوة، ومنه «بكرتُ علي الشيء»، وإليه وفيه بكوراً، وَبَكَرْتُ بالشدّيد، وَابْتَكَرْتُ⁽⁶⁾ وَبَاكَرْتُ بمعنى: أَتَيْتُ بُكْرَةً، / 446 ١
وَالصَّرِيمُ الأرض المحصود زرعها⁽⁷⁾، و«قعوداً» جمع قاعد حال من مفعول

(1) وقال ابن بيش: «وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم... انظر شرح الفصل 87/3.

(2) النساء: 75.

(3) في (س) بزيادة: كما عرفت.

(4) البيت لزهير ابن أبي سلمى في ديوانه ص 68، والأضداد ص 42، 195، وشرح شواهد المغني 2/ 940، ولسان العرب (ص ر م) 337/12، والشاهد في «قعوداً» فقد جاء صفة راقعة للجمع «عواذله» فهو يجوز

(5) فيه أن يفرد وأن يكسر والجمع أرجح، كما هو في «قعود» فهو اسم فاعل جُمع جُمع تكسير. (6) في (س) بزيادة: بن أبي سلمى، وأول القصيدة:

وَعُرِّيْ أَنْرَاسَ الصَّبَا وَرَوَّاحِلَهُ

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ أَسْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ

ومنها:

ولكنه قد يهلك المال نائله
كانك تعطيه الذي أنت سائله
كما وردت ماء الكلاب هوامله
لجوا لباب حتى يأتي الجوع فائله
لجأ بها فليتنق الله سائله

أحسى ثقة لا تهلك الخمر ماله
نراه إذا ما جتته منه لهلاً
نرى الجند والأعراب يشنون بابه
إذا ما اتسوا أبوابه قال مرجأ
فلم لم يكن في كفه غير نفسه

التهليل الضاحك، والجند الفرسان، والأعراب الرجال، والكلاب بضم الكاف بارض بني عامر، والموامل الإبل بلا راع، ولجوا ادخلوا، وقاتل الجذع القرى.

(6) في (س) بزيادة: وابتكرت.

(7) في (س) بزيادة: والصبح والليل، وهو من الأضداد.

مفعول «وجدت» بمعنى: صادفت، ولهذا قال: (وَصَحَّ الاستشهادُ بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر، والحال.

الرابع: قولهم في نحو: (وَكَلَّأَ مِنْهَا رَعْدًا)⁽¹⁾: إن «رعداً» نعت مصدر محذوف.

ومثله: (وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا)⁽²⁾.

وقول ابن دريد:

وَاشْتَعَلَ الْمَبِيعُ فِي مُسَوْدَةٍ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْعَصَا⁽³⁾

تقدم شرحه في أوّل الباب الثالث⁽⁴⁾.

(اي: أَكَلًا رَعْدًا، وَذِكْرًا كَثِيرًا، وَاشْتِعَالًا مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ.

وقيل: ومَذْهَبُ سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأنَّ المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فَكَلَّأَهُ، وَاشْتَعَلَهُ، أي: فَكَلَّأَ الْأَكَلَ، وَاشْتَعَلَ الْإِشْتِعَالَ، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا»⁽⁵⁾، [أي: أَوَقَعَ السَّيْرَ عَلَى الْبُعِيرِ حَالَ كَوْنِ السَّيْرِ طَوِيلًا]⁽⁶⁾.

(ولا يقولون: طويل) [بالرفع]⁽⁷⁾ يخالف لقوله في آخر الجهة الخامسة⁽⁸⁾،

قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ» ضعيف⁽⁹⁾، (ولو كان نعتاً لمصدر محذوف لَجَازاً⁽¹⁰⁾)،

(1) البقرة: 35.

(2) آل عمران: 41.

(3) الرجز من مقصورة ابن دريد، انظر شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي ص 14، والشاهد في «مثل» وقع نعتاً لمصدر محذوف واشتعالاً.

(4) انظر الكتاب 1/ 234 وارتشاف الضرب 3/ 1357، والمساعد 1/ 468.

(5) الكتاب 2/ 370.

(6) ساقط من (س).

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: من أن.

(9) انظر آخر الجهة الخامسة.

(10) في (س) بزيادة: أن يقاس عليه طويل لا يرفع على أنه صفة مصدر محذوف وقع مفعولاً مطلقاً.

ولما لم يميز [عَلِمَ]⁽¹⁾ أن نصبه على الحال من مصدر «سير»، فثائب الفاعل قول عليه، (وبدليل أنه) عطف بحسب المعنى على قوله: «ودليل ذلك»⁽²⁾ (لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه، تقول: «رأيت كاتباً» ولا تقول: «رأيت طويلاً»، لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان بخلاف الطول).

وعندي فيما احتجوا به (نظر)، فعلى هذا آل الأمر إلى أن الذي اشتهر بين العربين صواب، وإن تخطتتهم بما نُقِلَ عن سيبويه وغيره لم تصادف المحرّ، فلا ينبغي أن يعد هذا فيما اشتهر [بين العربيين]⁽³⁾، والصواب خلافة إلا أن يقال: إنما عدّه فيه [بناء]⁽⁴⁾ على قولهم: إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه، واستدلّاهم على ذلك لا [بناء]⁽⁵⁾ على اعتراضه على أدلتهم.

(أما الأول فَلَجَوَّازُ أَنْ الْمَانِعِ مِنَ الرُّفْعِ كَرَاهِيَةُ اجْتِمَاعِ مَجَازَيْنِ: حذف الموصوف، وتصييرُ الصفة مفعولاً على السُّعَةِ) قيل: لا تُسَلِّمُ إِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مُسْتَكْرَه، ولا إِنْهُ مَانِعٌ مِمَّا ذَكَرَهُ، وكيف؟ ولا نِزَاعٌ بَيْنَهُمْ فِي إِنْ مِثْل: «أحي الأرض شباب الزمان» من مستحسنات الكلام⁽⁶⁾، وأجيب بأن مراد المصنّف⁽⁷⁾ مجازان للتحوي بحث عنهما، [والمثال]⁽⁸⁾ ليس كذلك، وفيه إن المجاز مجازٌ عند الكل، كما أن الحقيقة كذلك⁽⁹⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: أي: بدليل ما ذكر.

(3) في (س): (بينهم).

(4) في (س): (مبني).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وقد سبق مثل هذا في «ما» الكافة.

(7) وهذا القول للدماميني. انظر حاشية الشمني 268/2.

(8) في (س) بزيادة: هنا وهناك.

(9) في (س): (وما ذكره في المثال).

المجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 268/2.

(ولهذا يقولون: «دخلتُ الدار» بحذف «في» توسعاً، ومَنَعُوا «دخلتُ الأمر»⁽¹⁾ لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز)، [لاختصاص تعديده بالأمكنة]⁽²⁾، واسقاط الخافض مجاز، ويُوضَّحُ أي: يُوَضَّحُ مَنَعُ جَعَلَ الصفة مفعولاً [على السعة]⁽³⁾ (أنهم يفعلون ذلك) [التصيير]⁽⁴⁾ (في صفة الأحيان)⁽⁵⁾، فيقولون: «سير عليه زمنٌ طويل» يجعل طويل صفة⁽⁶⁾ لنائب الفاعل (فإذا حذفوا الزمان قالوا: «سير عليه طويلاً» بالنصب) على الحال، وجعل الجار والمجرور نائب الفاعل، (لما ذكرنا) من/ كراهية اجتماع المجازين.

ب/446

(وأما الثاني: فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل: (وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ اِعْمِلَ مَسَائِغَاتٍ)⁽⁷⁾، أي: دروعاً سابغات.

ومما يَدْعُ في قولهم) لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه (مجيء نحو قولهم: «اشتمَل الصَّماء»⁽⁸⁾، أي: الشَّمْلَةُ الصَّماء)، وفي القاموس: الشملة بالكسر هيئة الاشتمال⁽⁹⁾، وفي المصباح المنير: اشتمل الصَّماء الالتحاق بالثوب من غير أن يجعل له موضع تخرج منه اليد⁽¹⁰⁾،⁽¹¹⁾ ولما ورد أنه يقال: [لا يجوز

(1) في (س) بزيادة: يحذف « في » توسعاً، ومنعاً لدخلت الأمر.

(2) في (س): [لاختصاصه بالتعدي إلى الأمكنة].

(3) في (س): (على الاتساع).

(4) ساقط من (س).

(5) وفي (س) بزيادة: أي: يجعلون الصفة مفعولاً.

(6) في (س) بزيادة: والأزمنة.

(7) في (س) بزيادة: الزمن الذي هو ...

(8) سبأ: 10، 11.

(9) في (س) بزيادة: وإن الصَّماء منصوب على أنه صفة مصدر محذوف.

(10) القاموس المحيط (ش م ل) 414/3.

(11) لم أجد مثل هذا في المصباح المنير، وما قاله الفيومي في المصباح مطابق لما جاء في (س) وهو: «قال الجوهري اشتمال الصَّماء أن يجلَّ جِسه كله بالكساء أو بالإزار» انظر المصباح المنير (ش م ل) ص 194.

في (س): (الشملة كساء صغير يؤتزر به، كما قال الفيومي، واشتمال الصَّماء أن يجلَّ جِسه كله بالكساء أو بالإزار قاله الجوهري، وفي القاموس أو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من أحد جانبيه على منكبيه فيبدوا منه فرجه).

الاستدلال به لاحتماله الحالية⁽¹⁾ دفعه بقوله: (والحالية متعذرة لتعريفه)، [قيل: تعدّرها]⁽²⁾ في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع⁽³⁾.

(الخامس: قولهم: «الفاء جواب الشرط»، والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

السادس: قولهم: «العطف على عاملين»، والصواب: العطف على معمولي عاملين)، قيل غاية ما فعلوه [فيهما]⁽⁴⁾ إن حذفوا مضافاً لقيام قرينة، ولا محذور في ذلك⁽⁵⁾، [وفيه إن]⁽⁶⁾ الحذف⁽⁷⁾ خلاف الأصل [وبحجاز لا يليق بالمعربين استعماله]⁽⁸⁾ ولهذا منعه في الحدود والرسوم⁽⁹⁾.

(السابع: [قولهم]⁽¹⁰⁾: «بل حرف إضراب»، وصوابه حرف استدراك واضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة «لكن» سواء.

الثامن: قولهم في نحو: «الثني أكرمك»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط محذوف، وقد يكونون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

التاسع: قولهم في المضارع في مثل: «يقوم زيد»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم)، هذا مذهب الفراء وحجته إنه إذا وُجد الناصب

(1) في (س): «إنه يحتمل الحالية، ولا يجوز الاستدلال بالاحتمال».

(2) في (س): «واعترض بأن تعدّر الحالية».

(3) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمي 268/2.

(4) في (س): «فيه وفيما قبله».

(5) في (س) بزيادة: ولا يقال: إن الصواب خلافه.

(6) في (س): «قد يقال إن...».

(7) في (س) بزيادة: والتقدير.

(8) في (س): «مع أنه بحجاز، واللائق للمعربين أن لا يستعملوا المجاز».

(9) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمي 268/2.

(10) ساقط من الأصل: وهي زيادة من (س) يقتضيها المقام.

والجازم أثرًا فيه، وإذا عُدِمَا ارتفع⁽¹⁾، واختاره المصنف في أوضح المسالك، فقال: رافع المضارع [تجرده عن الناصب والجازم]⁽²⁾ وفاقًا للفرّاء، لَا يَحْلُولُهُ محل الاسم خلافًا للبصريين، لانتقاضه بنحو: «هَلَأُ تَفْعَلُ»⁽³⁾، وخالفه فقال: (والصواب أن يقال: مرفوعٌ حَلُولُهُ مَحَلُّ الاسم، وهو قول البصريين، وكان حَامِلِهِمْ)، أي: حامل المعربين (على ما فعلوه إرادة التقريب)، فإن خَلَوَ المضارع من الناصب والجازم أمرٌ واضح، بخلاف حلوله محل الاسم، فهو أحق لضبط مواضع الرفع، (وإلّا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أُعْرِثُوا) أي: الكلام (أو أُعْرِثُوا)، أي: يَبْنُوا لِلطَّلَبِ أَنْ يُعْرَبَ⁽⁴⁾، (قالوا) أي⁽⁵⁾: العربون (خلاف ذلك)، أي: خلاف قول البصريين⁽⁶⁾، فيكون قولهم خلاف الصواب، ومن قال: إن ضمير حاملهم⁽⁷⁾، وقالوا للبصريين وإن ما فعلوه هو قولهم: يقوم في المثال مرفوع، لحلوله محلّ الاسم فقد وَهَمَ⁽⁸⁾، ثم ذهب الكسائي: إلى أن ارتفاع المضارع يحرف المضارعة، لأنها لما دخلت في/ أول الكلمة حدث الرفع 447 / 1 مجذوتها⁽⁹⁾، قال الرضي: فإحالتها عليها أولى من إحالتها على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين⁽¹⁰⁾.

(1) في (س) بزيادة: واختاره ابن الحاجب في كافيته؛ لأنه يرد على البصريين نفوس يحتاج دفعها إلى تكلفات بعيدة، فإن المضارع لا يصحّ حلوله محل اسم الفاعل في نحو: «يقوم زيد، وسيقوم، وكاد يقوم، وهلاّ يقوم، والذي يقوم».

(2) في (س): (تجرده عنهما).

(3) انظر أوضح المسالك 1/ 141.

(4) في (س) بزيادة: الكلام.

(5) في (س) بزيادة: قال.

(6) في (س) بزيادة: إن ارتفاع المضارع لحلوله محل الاسم، حيث قالوا: خلوه من الناصب والجازم.

(7) في (س) بزيادة: وضمير.

(8) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(9) انظر قول الكسائي في حاشية الشنقي 2/ 268، وشرح الرضي على الكافية 4/ 28.

(10) في (س) بزيادة: والفرّاء.

- انظر قول الرضي في شرح الرضي على الكافية 4/ 28.

(العاشر: قولهم: «امتنع نحو: «سكران» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: «ثمان» للعلمية والزيادة»)، [قيل: أراد الزيادة المشبهة بتقدير الصفة الصرف⁽¹⁾، لكن يرد عليه إن التقدير نوع من التجوز]⁽²⁾، ولا يستعمل المجاز في الحدود والرسوم إلا إذا كان معروفاً، وفيه بحث، (وهو قول الكوفيين⁽³⁾) ذهبوا إلى أن الألف والنون لا يؤثران [لأنهما]⁽⁴⁾ زائدتان، لأن الزائد فرغ ما زيدَ عليه، (وأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة، لِأَلْفِي التائِثِ) من جهة امتناع دخول التاء عليهما، وبفوات هذه الجهة سقط الألف والنون عن التأثير، كما قال الرضي⁽⁵⁾، (ولهذا قال الجرجاني: ينبغي أن تُعدَّ موانعُ الصرف ثمانية لا تسعة⁽⁶⁾)، قيل: يعني أن هذه الزيادة حكمها حكم أَلْفِي التائِثِ في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي إسقاطها استغناء بعد التائِثِ الشامل للألفين وما هو، بمثابة⁽⁷⁾، (وأما شُرْطُ الْعِلْمِيَّةِ أَوْ الصِّفَةِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا)، هذا قول الأكثرين، وذهب بعضهم إلى أن الألف والنون كالألف التائِثِ غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلمية عنده ليست سبباً، بل شرط الألف والنون⁽⁸⁾، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء والصفة عنده، لا سبب ولا شرط، قال الرضي: والأوّل أوّلَى، لأنها لا تقوم مقام سببين⁽⁹⁾ كالألف، لتقصان المشبه على المشبه به، (وَيُلْزَمُ الْكُوفِيُّ أَنَّ يَمْنَعُوا صَرْفَ «عَفْرِيتٍ» عِلْماً، فَإِنْ أَجَابُوا بِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ زِيَادَتَانِ بِأَعْيَانِهِمَا سَأَلْنَاهُمْ عَنْ عِلَّةِ الْإِخْتِصَاصِ، فَلَا يَجِدُونَ مَصْرِفاً⁽¹⁰⁾) [بكسر الراء

(1) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(2) في (س): (وأما تصحيح قولهم: بتقدير الصفة، أي: الزيادة المشبهة لألفي التائِثِ فتكلف، وما قيل: إن

التقدير نوع من التجوز).

(3) في (س): بزيادة: فلأنهم.

(4) في (س): (لكونهما).

(5) شرح الرضي على الكافية 157/1.

(6) في كتاب الجمل للجرجاني ص 50 «... وجميع ما لا ينصرف أحد عشر...».

(7) انظر قول الدمامي في حاشية الدسوقي على المغني 3/462.

(8) قاله الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 158/1.

(9) المصدر السابق.

(10) في (س) بزيادة: أي: وقت الانصراف أو عمله.

اسم زمان أو مكان، ويفتحها مصدر ميمي، أي: انصرفاً⁽¹⁾ (عن التعليل بمشابهة
إِلْفِي التائيت، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

الحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ
النِّسَاءِ مَثْنَى وَثِلَاتٍ وَرُبَاعٌ)⁽²⁾. حال من «ما»⁽³⁾، وقيل: من النساء⁽⁴⁾، وضَعُفَ
بأنه ليس مقصوداً بالحديث عنه، وإنما المقصود «ما»⁽⁵⁾، وقال أبو البقاء: بدل من
«ما»⁽⁶⁾، وضَعُفَ بأن البديل على نية تكرار العامل، وهذه الألفاظ لأثلي
العوامل⁽⁷⁾ («إن الواو ثابتة عن أو» ولا يُعرف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعض
ضُعَفَاءِ المعريين والمفسرين) يعني في الآية، قيل: هذا مما يقتضي منه العجب، فإنه
ذكر في بحث الواو أن قوماً جوزوا استعمال الواو بمعنى «أو» وهنا صرح بأنه ليس
معروفاً، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعريين، واستند بقول رجل خامل ليس في
مررتهم، وأنت خير بأن هذا ليس بعجب، كما لا يخفى على من طالع [ما ذكره
هناك]⁽⁸⁾.

(وَأَمَّا الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابة المسمى
«بالرسالة المغربة عن شرف الإعراب»: القول بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن ذلك
الحق⁽⁹⁾ أي: الحكم المطابق للواقع، فاعلموا أن الأعداد التي تُجمَع قسمان:

(1) في (س): (هذا إذا كان بكسر الصاد، وإن كان يفتحها يكون مصدراً ميمياً، أي: لا يجدون انصرافاً).
(2) النساء: 3.

(3) قال أبو حيان في البحر المحيط 3/ 171: «وإذا أعرنا «ما» من «ما طاب» مفعولة وتكون موصولة،
فانتصاب مثنى وما بعده على الحال منها».

(4) انظر البيان 1/ 256، والبحر المحيط 3/ 171.

(5) ضَعُفَ ابن عادل الحنبلي، انظر تفسير اللباب 6/ 161.

(6) البيان 1/ 256، وكذلك ابن عطية، انظر المحرر الوجيز 2/ 7.

(7) ضَعُفَ ابن عادل الحنبلي، انظر تفسير اللباب 6/ 161.

(8) في (س): (ما أسلفه).

- وهذا القول لابن الوحي، كذا في هامش المخطوط، وانظر قول المصنف في فصل الواو، حيث قال:
«زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه: أحدها: أن تستعمل بمعنى أو،
وذلك على ثلاثة أوجه...». انظر مغني اللبيب 2/ 412.
(9) في (س) بزيادة: الدُّرُكُ بفتحتيْن وسكون الراء لغة بمعنى اللحاق، والمراد الوصول العلم، والحق الحكم....

فسم يؤتى به لِيَضْمَ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول) يعني غير المعدولة،
(لمو: ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعتم تلك/ عشرة كاملة) ⁽¹⁾، (ثلاثين 447/ ب
ليلة وأتممتها بعشر فتم ميقات ربّه أربعين ليلة) ⁽²⁾.

وقسم يؤتى به لِيَضْمَ بعضه إلى بعض وإنما يَراد الإنفراد، لا الاجتماع،
وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية، وآية سورة فاطر) وهي (جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا
أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتَنَّى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ) ⁽³⁾، قال الزخشي: وإنما مُنِعَت الصّرف لما فيها
من العدلين، عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكرارها ⁽⁴⁾، قال أبو حيان: هذا لا
أعلم أحداً قاله، فإن المذاهب أربعة، مذهب سيبويه إنها مُنِعَت الصّرف للعدل
والوصف، لأنها معدولة عن صيغة إلى صيغة، ومذهب الفراء العدل
[والتعريف] ⁽⁵⁾ بنية «ال»، ومذهب أبي اسحاق عدلها عن عدد مكرر، وعدلها عن
الثاني، والرابع نقله الأخفش عن بعضهم إنه تكرر العدل، وذلك إنه عدل عن
لفظ اثنين، وعن معناه ⁽⁶⁾، وأجيب بأن ما ذكره الزخشي هو الرابع، وعبر عن
العدل في المعنى بعدلها عن تكرارها ⁽⁷⁾، (وقال: اي: أبو طاهر في تفسير آية فاطر،
(أي: منهم جماعة ذوو جَنَاحَيْنِ جَنَاحَيْنِ، ومنهم جماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، ومنهم

⁽¹⁾ البقرة: 196.

⁽²⁾ الأعراف: 142.

⁽³⁾ فاطر: 1.

⁽⁴⁾ قال الزخشي: «وإنما لم تصرف لتكرار العدل فيها، وذلك أنها عدلت عن الفاظ الأعداد عن صيغ إلى صيغ
أخرى، كما عدل عمر عن عامر... وعن تكرار إلى غير تكرير، وأما الوصفية فلا يفترق الحال فيما بين
المعدولة والمعدول عنها...» انظر الكشف 604/3.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ النهر الماد 14/2، وانظر الكتاب 225/3، ومعاني القرآن للفراء 254/1، وفي معاني القرآن للأخفش
430/1 «وأما ترك الصرف في «متنّى وثلاث ورباع» فإنه عدل عن «اثنين» و«ثلاث» و«أربع» كما أنه من
عدّل «عمر» عن «عامر» لم يصرف...» وانظر معاني القرآن للزجاج 261/4.

⁽⁷⁾ الجيب ابن عادل الحنبلي حيث قال في تفسير الباب 126/6: «وقد يقال: أن هذا هو المذهب الرابع وعبر
عن العدل في المعنى بعدلها عن تكرارها».

- وفي (س) بزيادة: وقال التفازاني هو عائد إلى ما ذهب إليه ابن السراج إن فيها عدلين لفظاً معنوياً لأنه
متى معدول عن لفظ اثنين وعن معناه أعني الاثنين مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين.

ومنهم جماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس) من الملائكة ([مفرد]⁽¹⁾) ممتاز عن غيره (بعدد) من المكررات المذكورة⁽²⁾.
 وقال الشاعر:

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذئابٌ تُبغى الناسَ مثنى وموحدُ

بيت من الطويل لساعدة⁽³⁾ يرثي ابنه⁽⁴⁾، وقبله:

ولو أنه إذ كان ما حُمُ واقعاً بجانبٍ من يخفى ومن يتوَدِّد⁽⁵⁾

«حُمُ» قُدِّرَ، ويخفى» يكرم⁽⁶⁾، يقول: لو كان ابني إذا أصابه ما قُدِّرَ له من الموت بجانب من يوده ويكرمه لكان أهون لِمَا بي، ولكنه بوادٍ ليس به أنيس مع الذباب⁽⁷⁾، وتبغى أصله: تبغى⁽⁸⁾، يقال: تبغيته إذا طلبته، و«مثنى» و«موحد» نعتان للذئاب، أو خبران لمخدوف، أي: بعضها مثنى وبعضها موحد، وقيل بدلاً

(1) ساقط من (س).

(2) أبو طاهر هو: حمزة بن الحسن الأصفهاني، مؤرخ، أديب، من أهل أصفهان، وفي الفهرست لابن النديم ص 267 «من أهل أصفهان»، وكذا في إنباء الرواة 370/1، كشف الظنون 1/168، 282، وهو فيه «حمزة بن حسين» وتابعه مؤلف هدية العارفين 5/336، وزاد عليه أنه حمزة بن حسين الدلال. صنف لعفد الدولة بن بويه كتاب «الخصائص والموازنة بين العربية والفارسية» وله من الكتب: كتاب أصفهان وأخبارها، وكتاب أنواع الدعاة، وكتاب الرسائل، وغيرها توفي سنة 360 هـ. انظر الأعلام 277/2.

(3) في (س) بزيادة: بن جوية.

(4) في (س) بزيادة: أبا سفيان.

(5) في (س) بزيادة:

أرى الدهر لا يتفنى غلى خدائيه أبود بأطراف المناعة جفلة

(6) في (س) بزيادة: ويرفن.

(7) في (س) بزيادة: والوحش، والأبود الأبد المتوحش والمناعة بلد، وجعل غليظ.

(8) في (س) بزيادة: فحذف إحدى التائين.

وقيل بدلاً من ذئاب⁽¹⁾، [وفيه ما مر⁽²⁾]، ومن أحكام هذه الألفاظ أن لا تقع إلا حالاً أو صفة⁽³⁾، أو خبراً⁽⁴⁾، و[إن تلي⁽⁵⁾] العوامل، وأمّا قوله:

ضربت خماسَ ضربةً عَشْمي⁽⁶⁾

فقليل، [ومؤول⁽⁷⁾] على حذف المفعول، أي: ضربتهم خماس و[أن لا تؤنث بالناء⁽⁸⁾]، وأن [لا تدخل⁽⁹⁾] عليها «ال»؛ فلذلك رُد قول الزعشمري: «فلاً ينكح النسي»⁽¹⁰⁾.

(ولم يقولوا ثلاث وخماس، ويريدون ثمانية كما قال تعالى: (ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعتُمْ)⁽¹¹⁾ وللجهل بمواقع هذه الألفاظ المعدولة (استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال:

أحادٌ أم مُداسٌ في أحادٍ لُيُنْتُسَا التَّوْطَةُ بالتَّسَادِي⁽¹²⁾

⁽¹⁾ انظر المقاصد النحوية 320/3.

⁽²⁾ في (س): (وقد مرّ رده). أي: في آية الناء، حيث رُد بأن البدل على نية تكرار العامل وهذه الألفاظ لا تلي العوامل.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: ... و«فاطر».

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: كقوله عليه الصلاة والسلام: «صلاة الليل مثنى مثنى».

⁽⁵⁾ في (س): (وأن تلي)، وهو الصواب.

⁽⁶⁾ صدر بيت من الوافر عجزه:

أَذا رُ شُ مُداسٌ أن لا يُنْ تقيماً

⁽⁷⁾ في (س): (أو مؤول).

⁽⁸⁾ ساقط من (س).

⁽⁹⁾ في (س): (لا مدخل).

⁽¹⁰⁾ انظر قول الزعشمري في الكشف 498/1، وقد رده أبوحيان، انظر النهر الماد 15/2.

⁽¹¹⁾ وفي (س) بزيادة: وأن لا تؤنث بالناء، وقد يبيح مضافة قليلاً، كقوله: بمثنى الزواق والمترعات وبالحرز.

⁽¹²⁾ البقرة: 196.

والشاهد في «أم» فيه محتملة لأن تكون متصلة بتقدير المزة، ومحتملة لأن تكون منقطعة بتقدير مبتدأ بعدها.

تقدم شرحه في «أم»⁽¹⁾، انتهى.

(وقال الزمخشري: «فإن قلت: الذي أطلق)، أي: أبيع (للنكاح في الجمع أن يَجْمَعَ بين اثنين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فَوَجَبَ التكرير ليصيب كُلُّ ناكحٍ يريدُ الجمع)، [فاعِلُ «يُصِيبُ»/ أو مفعوله فاعله أو مفعوله]⁽²⁾ قوله: (ما أراد من العدد الذي أطلقُ 1/448 له، كما تقول لجماعة: «اقتَسِمُوا هذا المال» [وهو ألف درهم]⁽³⁾) [درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة] انتصابها على الحال من «المال»، [مثل: «أعلمته النحو باباً باباً»، ومن قال:]⁽⁴⁾ على المصدرية⁽⁵⁾، أي: اقتساماً مُرْتَبِئاً هكذا مثل: قرأت الكتاب باباً باباً، فَقَدْ وَهَمَ⁽⁶⁾).

(وَلَوْ أَفْرَدْتُ)، وقلت: اقتَسِمُوا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة (لم يكن له معنى)، ولم يصح جعل «درهمين» حالاً من «المال» الذي هو ألف درهم، بخلاف ما إذا كررت، فإن القصد فيه إلى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام، وكذا الطيِّبات في حكم النكاح، قاله التفتازاني⁽⁷⁾ (فإن قلت: فَلِمَ جَاءَ العَطْفُ بالواو دون [أو]؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور)، وهو «اقتسموا هذا المال» انتهى، (ولو جئت فيه بـ«أو» لَأَعْلَمْتُ أَنَّهُ لَا يَسُوغُ لَهُمْ أَنْ يَقْتَسِمُوهُ إِلَّا على أحد أنواع القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها، فيجعلوا بعض القسمة على ثنائية، وبعضها على ثلاثية، وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو، وتحريره: أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاءوا

(1) في (س) بزيادة: وقد وجه هناك استعمالها للتقسيم.

- انظر فصل «أم» شاهد رقم (59).

(2) في (س): (ينصب «كل» على أنه مفعول «يُصِيبُ» فاعله...).

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من (س).

(7) حاشية السعد على الكشف ل 1/141.

مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاءوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك. انتهى⁽¹⁾ قال التفنازاني: وذلك؛ لأن «أو» لأحد الأمرين، أو الأمور لا غير، وإما الإباحة، وجواز الجمع في مثل: [الحسن أو ابن سيرين]⁽²⁾، فإنه يكون بدليل من خارج فيكون أولى بالجواز، وحاصله أن «أو» لأحد الأمرين والحال بيان لكيفية الفعل، والقيد في الكلام يكون نفيًا لما يقابله، فمعنى «أو» أن يكون الأقسام على أحد هذه الأنواع غير مجموع بين إثنين منها، ومعنى الواو أن يكون هذه الأنواع غير متجاوز إياها إلى ما فوقها، وهذا معنى قوله: «محظوراً عليهم ما وراء ذلك»، وفيه إشارة إلى دفع ما ذهب إليه البعض من جواز التسع تمسكاً بأن الواو للجمع، فيجوز الثتان والثلاث والأربع وهي تسع؛ وذلك لأن من نكح الخمس أو ما فوقها لم يحافظ على القيد - أعني كيفية النكاح - وهي كونه على هذا التعدد والتفصيل؛ بل جاوز إلى خمس وسداس⁽³⁾، وقال بعض المحققين: والحق أن لا تفاوت في فهم المقصود بين «أو» و«الواو»، فإنه [يلتفت]⁽⁴⁾ الذهن إلى اشتراط أن تكون جميع الأمة على نحو واحد في هذه الأقسام المجوزة، وإنما جيء بالواو؛ لأنه أقرب إلى التوزيع؛ لأن المستفيض فيه مقابلة [مجموع]⁽⁵⁾ بمجموع.

(وَأُبْلَغَ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ فِي الْفَسَادِ⁽⁶⁾ قَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ وَأَوَّ الثَّمَانِيَةَ وَجَعَلَ مِنْهَا (سَبْعَةً وَثَمَانِيَةً كُلُّهُمْ)⁽⁷⁾)، وقد مضى في باب الواو وأن ذلك لا حقيقة له⁽⁸⁾، واختلف فيه هنا)، [أي: الواو في «وثامنهم»]⁽⁹⁾.

(1) أي: كلام الزعشري، انظر الكشف 1/499.

(2) في (س): (جالس الحسن أو ابن سيرين) وهو الصواب كما في حاشية السعد على الكشف.

(3) حاشية السعد على الكشف ل 1/141.

(4) في (س): (لا يلتفت).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وهي قولهم أن الواو نافية عن «أو».

(7) الكهف: 22.

(8) ذكر في باب الواو أن جماعة من الأدباء الحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المقرئين كالثعلبي،

(9) انظر مبحث الواو معني اللبيب 2/417.

في (س): (أي: في الواو في قوله تعالى: (وثامنهم كلهم)) .

(فقيل: عاطفة خبراً⁽¹⁾ هو جملة) صفة خبراً، وقيل: معترضة أو حالة⁽²⁾ (على خبر مفرد، والأصل: هُمْ سبعة وثامنهم كلهم) هذا مخالف لقوله: [«في الواو»]⁽³⁾، وقيل: لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة⁽⁴⁾، فتأمل، (وقيل: للاستئناف والوقف على «سبعة»)، وكون الواو للاستئناف – وإن كان قليلاً – معروف عند أهل اللغة، ومورده في الأصل عطف المضارع المرفوع كما مر⁽⁵⁾، وقد يقال لها: الواو الزائدة، حيث لا تفيد الجمع ولأ العطف ولأ الاعتراض.

(وإن في الكلام تقديرًا لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل: «سبعة» قيل: نَعَمْ، وثامنهم كلهم، واتصل الكلامان⁽⁶⁾، ونظيره) في وقوع قوله تعالى: (وثامنهم كلهم) غير معمول لقوله تعالى: (يقولون) كما وقع قوله تعالى: (وكذلك يفعلون)⁽⁷⁾ غير معمول لقوله تعالى: ((إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا)⁽⁸⁾ الآية، فإن (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) ليس من كلامها، وفيه خلاف، وقد جزم الزحخشري بأن ذلك من كلام بلقيس⁽⁹⁾ كما مرَّ في الجملة الواقعة مفعولاً⁽¹⁰⁾.

(1) في (س) بزيادة: (مفعول عاطفة، وقوله: ...).

(2) فأنله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(3) في (س): (في باب الواو).

(4) انظر ذلك في بحث الواو، مغني اللبيب 418/2، والبحر المحيط 110/6.

(5) في (س) بزيادة: في باب الواو.

(6) انظر البحر المحيط 110/6.

(7) النمل: 34.

(8) نفس الآية السابقة.

(9) الكشف 369/3.

(10) في (س) بزيادة: من الباب الثاني.

- لم يذكر هذا في الجملة الواقعة مفعولاً، انظر مغني اللبيب 478/2.

(ويؤيده⁽¹⁾ انه قد جاء في المقاتلين الأولين: (رَجُمَا بِالْغَيْبِ)⁽²⁾ ولم يجيء مثله في هذه المقالة، فدلّ على مخالفتها لهما، فتكون صدقاً. ولا يُردّ ذلك بقوله تعالى: (مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ)⁽³⁾ لأنه يمكن أن يكون المراد ما يَعْلَمُ عِدَّتَهُمْ أو فصتهم قبل أن تتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذي عرفوه من الكتب). أراد بذلك دفع ما قاله ابن الحاجب: إن كونه استثناءً من الله تعالى لا حكاية عن التنازعين بضعف من حيث إن الله قال: ما يعلمهم إلا قليلاً، فلو جعلنا قوله تعالى: (وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) تصديقاً لمن قال: «سبعة» لوجب أن يكون العالم بذلك كثيراً، فإن أخبار الله صدق، فدلّ على أنّه لم يُصدّق أحد منهم، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة كلّها متساوية في المعنى، وقد تعذر أن تكون الأخيرة وصفاً لوجود الواو منها فوجب أن يكون الجميع كذلك⁽⁴⁾، وحاصل الدفع منع التساوي، وتقدير المضاف وتخصيص العالم بأهل الكتاب، لكن الأخيرين خلاف الظاهر.

(وكلام الزخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا: «سبعة» فيندفع الإشكال أيضاً) [بيان الإشكال]⁽⁵⁾ أن في قوله تعالى: (مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) درأ على كون الواو في «وثامنهم» للاستئناف، وعلى كون الكلام تقريراً لكونهم سبعة على ما فصله ابن الحاجب⁽⁶⁾، ووجه [الاندفاع]⁽⁷⁾ أنه إذا أريد بالتعليل به القائلون، [هم]⁽⁸⁾ سبعة لا يلزم كون العالم بذلك كثيراً، (ولكنه خلاف الظاهر) يشعر بأن ما ذكره ليس كذلك، وليس كذلك، (وقيل: هي واو الحال، أو

(1) في (س): بزيادة: أي: يؤيد كون قوله تعالى: «وثامنهم كلبهم» استئنافاً.

(2) الكهف: 22.

(3) آخر آية الكهف: 22.

(4) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب 1/ 128.

(5) في (س): (وذلك الإشكال).

(6) في (س): بزيادة: فيندفع الإشكال أيضاً... في قوله تعالى.

(7) في (س): (الاندفاع).

(8) في (س): (بانهم).

الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها، لتأكيد لُصُوقِ الموصوف بالصفة
كـ «مررتُ برجلٍ ومعه سيف»⁽¹⁾.

فأما الواو الأولى - يعني واو الثمانية - (فلا حقيقة لها، وقد مر) في
بحث الواو⁽²⁾، وأراد بذلك أن يخلص عن ورود التكرير، ومن قال⁽³⁾: إنه من تنمة
قوله: وقيل: هي واو الحال، فلا يرد إنه تكرر⁽⁴⁾، فقد وهم، وعَقِلَ⁽⁵⁾ عن قوله:
(وَأَمَّا واو [الحال]⁽⁶⁾) فأين عامل الحال إن قَدَرْتَ: هم ثلاثة، أو هؤلاء ثلاثة؟)

الظاهر سبعة⁽⁷⁾، (فإن قيل على / التقدير الثاني: هو من باب (وَهَذَا بَعْلِي 448 / ب
شَيْخًا)⁽⁸⁾، قلنا: العامل المعنوي لا يُحذفُ) قيل: الظاهر أنه لا يمتنع الحذف في
قولك: زيد قائماً، جواب لمن قال: من في الدار؟ أي: زيد فيها قائماً، لقوة الدلالة
على المحذوف⁽⁹⁾، وقد مر في فصل الواو أيضاً⁽¹⁰⁾.

(- الثاني عشر: قولهم: «المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا
يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب: تقييده،) أي: تقييد الجواز (بالمسند إلى
المؤنث المجازي، ويكون المسند⁽¹¹⁾ فعلاً [و]⁽¹²⁾ شبهه، ويكون المؤنث ظاهراً،
وذلك نحو: «طَلَعَ الشمس» و«يَطْلُعُ الشمس» و«أَطْلَعَ الشمس»، و لا يجوز «هذا

(1) الكشف 2/ 676.

(2) في (س) بزيادة: كما نَبّه عليه آنفاً.

- وانظر ذلك في بحث الواو، معني اللبيب 2/ 417.

(3) في (س) بزيادة: هذا الكلام.

(4) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(5) في (س) بزيادة: أيضاً.

(6) ساقط من الأصل، والتصويب من (س)، (ج).

(7) في (س) بزيادة: بدل ثلاثة.

(8) هود: 72.

(9) قاله الدمامي، انظر حاشية الشنقي 2/ 269.

(10) انظر ذلك في فصل الواو، معني اللبيب 1/ 418.

(11) في (س) بزيادة: إلى مؤنث.

(12) في (س): (لو).

الشمس» ولا «هو الشمس»، ولا «الشمس هذا» أو «هو»، فأما قوله تعالى: (هَذَا رَبِّي)⁽¹⁾ فقال الزرخشري: لتذكير الخبر⁽²⁾، وأبو البقاء: لأنه أراد هذا الكوكب، أو الطالع، أو الشخص، أو الضوء، أو الشيء، أو لأنّ التانيث غير حقيقي⁽³⁾.
(ولا يجوز في غير ضرورة «الشمس طَلَعَ»، خلافاً لابن كيسان، واحتج بقوله:

ولاً أرض أبقل إبقالها⁽⁴⁾)

عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين يَصِفُ سحابة وأرضاً، صدره:

فَلَا مُزْنَةٌ وَذَقْتُ وَذَقْتُهَا

«مزنة» مبتدأ أو اسم «لا»⁽⁵⁾، و«وذقت» خبر المبتدأ، أو خبر «لا» أو نعت لـ«مزنة»، والخبر محذوف، أي: موجودة وهي السحابة البيضاء، و«وذقت المطر» أي: قطر⁽⁶⁾، و«أرض» اسم «لا»، و«أبقل» خبرها، وأبقلت الأرض خرج بقلها⁽⁷⁾، (قال) أي: ابن كيسان (: وليس بالضرورة لِمَتَمَكَّنْهُ من أن يقول: «أَبَقَلْتُ

⁽¹⁾ الأنعام: 76، 77، 78.

⁽²⁾ قال الزرخشري: «فإن قلت: ما وجه التذكير في قوله: «هذا ربي» والإشارة للشمس؟ قلت: جعل المبتدأ مثل

الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد، كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومن كانت أمك»، انظر الكشف 40/2.

⁽³⁾ البيان 381/1.

⁽⁴⁾ عجز بيت لعامر بن جوين في شرح شواهد الإيضاح ص 339، وخزانة الأدب 63/1، والدرر 540/2،

وشرح شواهد الغني 943/2، والكتاب 46/2، ولسان العرب (أرض) 111/7، و(بقل ل) 60/11،

وبلا نسبة في الخصائص 411/2، وشرح الأشموني 311/1، وشرح أبيات سيويه 454/1، وشرح ابن

عنبيل 92/2، وشرح المفصل 94/5، وجمع الموامع 333/3، ولسان العرب (خ ص ب) 357/1،

واستشهد به على أن مجازي التانيث تلزم التاء في الفعل المستند إلى ضميره، أي: ولا أرض أبقلت إبقالها.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: على الغائها، أو إعمالها عمل ليس.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: «وذقتها» نصب على المصدر كإبقالها.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: «وذقتها» نصب على المصدر كإبقالها.

إبقالها» بالثقل⁽¹⁾، أي: ينقل كسر الهمزة إلى التاء، وحذف الهمزة، فلا ينكسر البيت حينئذٍ فلا تتحقق الضرورة، وهذا يدل على أن الضرورة عند ابن كيسان ما ذهب إليه⁽²⁾ ابن مالك، لا ما اختاره أبوحيان، كما مرّ في فصل «ال»⁽³⁾.

(وردُّ بائاً لا تُسَلِّمُ أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره)، قيل: جوابه أن المنع المجرد غير مقبول عند المتأدبين، بل في النقلات مطلقاً⁽⁴⁾، قال السيوطي: رده السيرافي، وذكر ابن يسعون أنه روي بالتاء والنقل، وذكر ابن القواس: أنه روي «إبقالها» بالرفع، فلا شاهد فيه حينئذٍ، وقيل: لا شاهد فيه على النصب أيضاً، [فإن تقدير:]⁽⁵⁾ ولا مكان أرض، فحذف المضاف⁽⁶⁾، فاعتبر في «أقبل» دون «إبقالها».

(الثالث عشر: قولهم: «ينوبُ بعضُ حروف الجرِّ عن بعض») تقدم هذا في الباء⁽⁷⁾، (وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب») لتدل على قلة [النيابة]⁽⁸⁾ (وحينئذٍ يتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادَّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا تُسَلِّمُ أن هذا مما وَقَعَتْ فيه النيابة، ولو

(1) انظر قول ابن كيسان في المصحح 3/ 333 حيث قال: «يقاس عليه» على البيت الذي ذكره المصنف، لأن سيبويه حكى «قال فلانة».

(2) في (س) بزيادة: الجمهور.

(3) لم يشترط ابن مالك الاضطرار، انظر شرح التسهيل 111/2، وأما أبوحيان فقد اشترط الاضطرار، قال في ارتشاف الضرب 4/ 377: «يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه...».

(4) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(5) في (س): (على أن يكون الأصل).

(6) انظر تلخيص الشواهد 485، والمقاصد النحوية 2/ 466، وخزانة الأدب 1/ 461.

- شرح شواهد المغني 2/ 944 حيث جاء فيه «ابن الغواص (بالصاد) في شرح الفية ابن المعطي، والحوار «القواس» بالتلفظ والسين كما في كشف الظنون 1/ 156.

- وابن القواس هو: عبدالعزيز بن جمعة بن زيد النحوي، المعروف بالقواس المرصلي. انظر كشف الظنون 1/ 156.

(7) انظر مبحث الباء، معني اللبيب 1/ 129.

(8) في (س): (هذه النيابة).

صح قولهم لجاز أن يقال: «مررتُ في زيد»، و«دخلتُ من عمرو»، و«كتبْتُ إلى الفلم». على أن البصريين) علاوة على قوله: وتصحيحه⁽¹⁾ (ومن تابعهم يروْنَ في الأماكن التي أُدْعِيَتْ فيها النِّيابةُ أن الحرفَ باقٍ على معناه، وأنَّ العاملَ ضَمَّنَ معنى/ عاملٍ متعلِّقٍ بذلك الحرف⁽²⁾؛ لأنَّ التَّجَوُّزَ في الفعل) أو شبهه (أسهل منه)، 449 / 1 أي: من التَّجَوُّزِ (في الحرف) [حتى]⁽³⁾ أنكره [بعضهم]⁽⁴⁾ لعدم استقلال الحرف بالمفهومية.

(الرابع عشر: قولهم: «إنَّ النكرة إذا أُعيدَتْ كانت غيرَ الأولى، وإذا أُعيدت معرفة، أو أُعيدت المعرفة معرفةً أو نكرةً كان الثاني عَيْنَ الأوَّل»)، هذا أحد القولين فيما إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة، وقال ابن السجري: إنها غير الأولى لا نفسه⁽⁵⁾، واختاره التفتازاني [في التلويح]⁽⁶⁾، فقال: وتفصيل ذلك إن المذكور أولاً إما أن يكون نكرة أو معرفة، وعلى التقديرين إثمًا أن يعاد نكرة أو معرفة فبصير أربعة أقسام. وحكمها أن ينظر إلى الثاني، فإن كان نكرة فهو مُغاير للأول وإلا لكان المناسب هو التعريف بناءً على كونه معهوداً سابقاً في الذكر، وإن كان معرفة فهو الأول حملاً له على المعهود الذي هو الأصل في اللام والإضافة⁽⁷⁾.

(1) في (س): بزيادة: بإدخال «قد» على «يتوب».

(2) في (س): بزيادة: كما نصَّ بعضهم: شَرْتَيْنِ، في قوله: شرين بماء البحر. بمعنى روين.

(3) في (س): (وقد).

(4) في (س): (البعض).

(5) الأمالي الشجرية 2/ 325.

(6) في (س): (في تلويحه).

(7) شرح التلويح على التوضيح 1/ 102.

(وَحَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ»⁽¹⁾، قَالَ الزَّجَّاجُ:)
[فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)]⁽²⁾ «ذَكَرَ الْعُسْرُ مَعَ
الْأَلْفِ ثُمَّ ثَمَّ ذَكَرَهُ، فَصَارَ الْمَعْنَى: إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرَيْنِ»، انْتَهَى⁽³⁾.

وَفِي تَفْسِيرِ الْبَغَوِيِّ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى: تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الْحَدِيثِ
فَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ غَيْرُ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْعُسْرَ مَعْرِفَةٌ، وَالْيُسْرَ نَكْرَةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عُسْرُ
وَاحِدٍ وَيُسْرَانِ، وَهَذَا قَوْلٌ مَدْخُولٌ، فَإِنْ قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّ مَعَ الْفَارَسِ سَيْفًا إِنَّ مَعَ
الْفَارَسِ سَيْفًا لَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفَارَسُ وَاحِدًا وَالسَّيْفُ اثْنَيْنِ، بَلْ مَعْنَاهُ لَنْ
يَغْلِبَ عُسْرُ الدُّنْيَا الْيُسْرَ الَّذِي وَعَدَهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِيهَا وَالْيُسْرَ الَّذِي وَعَدَهُمْ فِي
الْآخِرَةِ، وَإِنَّمَا يَغْلِبُ أَحَدُهُمَا وَهُوَ يُسْرُ الدُّنْيَا، فَأَمَّا يُسْرُ الْآخِرَةِ فَدَائِمٌ غَيْرُ زَائِلٍ،
أَيُّ: لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْغَلْبَةِ⁽⁴⁾.

(وَيَشْهَدُ لِلصَّوْرَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ⁽⁵⁾ أَنْكَ تَقُولُ: «اشْتَرَيْتُ فَرَسًا»⁽⁶⁾ فَيَكُونُ
الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَلَوْ قُلْتُ: ثُمَّ بَعْتُ الْفَرَسَ، كَانَ الثَّانِي عَيْنَ الْأَوَّلِ).
(وَالرَّابِعُ) هُوَ إِعَادَةُ الْمَعْرِفَةِ نَكْرَةً [وَالْتَذَكِيرُ بِاعْتِبَارِ الْقِسْمِ]⁽⁷⁾، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ
لِلثَّلَاثِ وَهُوَ إِعَادَةُ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلًا مَا يَشْهَدُ لَهُ، وَهُوَ مَا حَكَاهُ عَنِ
الزَّجَّاجِ، (قَوْلُ الْحَمَاسِيِّ:

صَفَحْنَا عَنْ يَنبِيْ ذَهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ

(1) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: «... لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ الدُّنْيَا يُسْرَيْنِ» وَقَدْ انْفَرَدَ بِهِ الْإِمَامُ
مَالِكٌ مِنْ بَيْنِ الْكُتُبِ السَّعَةِ، انْظُرِ الْمَوْطَأَ بَابَ «التَّرْغِيبُ فِي الْجِهَادِ» ص 272.

- فِي (س) بِزِيَادَةٍ: يَعْنِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا).
الشرح: 5.

- ساقط من (س).

(3) معاني القرآن للزجاج 341/5.

(4) فِي تَفْسِيرِ الْبَغَوِيِّ 503/4 «وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى بْنِ نَصْرِ الْمَرْجَانِيُّ صَاحِبُ النِّظْمِ: تَكَلَّمَ النَّاسُ
فِي...» وَانْظُرْ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الشُّعْبِيِّ 270/2.

(5) فِي (س) بِزِيَادَةٍ: هُمَا إِعَادَةُ النُّكْرَةِ نَكْرَةً، وَإِعَادَةُ النُّكْرَةِ مَعْرِفَةً.

(6) فِي (س) بِزِيَادَةٍ: ثُمَّ بَعْتُ فَرَسًا. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(7) فِي (س): (وَذَكَرَهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْقِسْمِ).

عسى الأيام أن يَرْجِفَ — من قوماً كالذي كانوا⁽¹⁾

بيتان من الهزج، والثاني منهما مدرج لِشَهْلَ بن شَيْبَانَ الزَّمَانِي⁽²⁾ الملقَّب بالفَيْد، «صفحة» عَقَوْنَا عن جُرمهم، وحقيقته أَعْرَضْنَا عَنْهُمْ وَلَيْتَانَهُمْ صفحة اعتاننا فلم نُؤَاخِذْهُمْ بما كان منهم، ومعنى يَرْجِفُنْ قوماً كالذي كانوا يردون أرمهم إلى الابتلاف كما كانوا عليه، أو كالذين كانوا، فحذفت النون تخفيفاً. (وتشكّل على ذلك أمور ثلاثة:

أحدها: أن الظاهر في آية (الم نشرح)⁽³⁾ أن الجملة الثانية تكرر للأولى، كما تقول: «إن لزيد داراً إن لزيد داراً» وعلى هذا فالثانية/ عين الأولى)، وقد 449/ ب صرحوا بأنها غير الأولى.

والثاني: أن ابن مسعود قال: «لو كان العُسرُ في جُحرٍ لَطَلَبَهُ البُسْرُ حتى يدخلُ عليه، إله لن يَغْلِبَ عسرُ يُسْرِينَ»⁽⁴⁾ مع أن الآية في قراءته ومُصحفه مرّة

⁽¹⁾ البيت للفنّد الزماني (شَهْلُ بن شَيْبَانَ) في أمالي الفحالي 260/1، وحاسة البحري ص 72، والحيوان 415/6، وخزانة الأدب 399/3، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 32/1، وشرح شواهد المغني 944/2، ودروية البيت الأول في كتاب الحيوان، وحاسة البحري:

كَفَنَّا عَنْ بَنِي هَذِهِ وَقَلْنَا الْقَوْمَ إِخْرَانُ

والبيت الثاني في كتاب الحيوان:

عسى الأيام تُرْجِفُهُمْ جِيعاً كالذي كانوا

⁽²⁾ والشاهد في «القوم قوماً»، أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كان الثاني «قوماً» هو عين الأول «القوم».

في (س) بزيادة: من شعراء الجاهلية.

وشهل بن شيبان هو: شهل بن شيبان بن زُحَّان الحنفي، من بني بكر بن وائل، شاعر جاهلي، كان سيّد بكر في زمانه، وفارسها وقائدّها، شهد حرب بكر وتغلب توفي سنة 70 ق هـ.

⁽³⁾ انظر خزانة الأدب 179/3، والأعلام 402/3.

⁽⁴⁾ الشرح: 1.

انظر النص في الكشاف 776/4، وفي معاني القرآن للزجاج 341/5، وفيه غير معزو إلى ابن مسعود، وفي أمالي الشجرية 325/2 قال ابن عباس رضوان الله عليه: لن يغلب عسر يسرين، وقد روى هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

واحدة⁽¹⁾ ظرف لخبر محذوف، أي: موجودة مرة واحدة، (فدلُّ على ما ادعيناه من التوكيد، وعلى أنه لم يستفد تكررُ اليُسْر من تكررهِ، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فهِمُهُ مما في التنكير من التفخيم) كأنه قيل: إن اليسر القليل المنقضي يسر لا يكتنه كنهه، (فَتَأَوَّلَهُ يُسْرَ الدارين)، وذلك يُسْرَانِ في الحقيقة.

(الثالث: أن في التنزيل آيات تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول)، وهو أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، (قوله تعالى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ)⁽²⁾ الآية، (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)⁽³⁾، والإله إله واحد سبحانه)، وجعل الطيبي هذه الآية مما يقصد التكرير، [قال]⁽⁴⁾: وشرط هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير.

(وعلى الثاني) وهو أن النكرة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول، (قوله تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ)⁽⁵⁾ فإن الصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والثاني عام) فلا يكون عين الأول، لأن المعنى من كون الثاني عين الأول أن يكون المراد به هو المراد بالأول، ولهذا استُبدِلَ بها على استعجاب كلُّ صلح جائز.

ومثله: (رِذَائِهِمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ)⁽⁶⁾، والشئ لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث) وهو أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأول ((قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ)⁽⁷⁾ فإن الملك الأول عام، والثاني خاص، (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ)⁽⁸⁾ فإن الأول العمل والثاني الثواب) فلا يكون

(1) انظر قراءة ابن مسعود في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص 176.

(2) الروم: 54.

(3) الزخرف: 84.

(4) ساقط من (س).

(5) النساء: 128.

(6) النحل: 88.

(7) آل عمران: 26.

(8) الرحمن: 60.

يكون عين الأول ((وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)⁽¹⁾ فإن الأولى القاتلة والثانية المقتولة، وكذا بقية الآية، وعلى الرابع) وهو أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت عين الأولى ((يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنِزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا)⁽²⁾ وقوله:

إِذَا النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ⁽³⁾

عجز بيت من الطويل آخر جزئه «فعلولن»، قال السيوطي: أنشده صاحب الحماسة البصرية هكذا:

الْأَهْلُ إِلَى أَجْبَالٍ سَلَمَى بِذِي اللَّوَى لَوَى الرُّمْلِ مِنْ قَبْلِ الْمَمَاتِ مَعَادُ
بِلَادَ بِهَا كُتُبًا وَلَحْنٌ مَحَبَّهَا إِذَا النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِلَادٌ⁽⁴⁾

(فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، إنما هذا من باب قوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري⁽⁵⁾
[رجز لأبي النجم]⁽⁶⁾، وبعده:

⁽¹⁾ الملائكة: 45.

⁽²⁾ النساء: 153.

⁽³⁾ - في (س) بزيادة: قوله تعالى (من السماء).

⁽⁴⁾ عجز بيت لرجل من عادي في الأغاني 93/21، وبلا نسبة في الخصائص 337/3، والحماسة البصرية 1071/3، وشرح شواهد المغني 947/2، ولسان العرب (1 ن س) 11/6، والشاهد في «الناس الناس» فإن المعرفة «الناس» إذا أعيدت نكرة «ناس» كانت عين الأولى.

⁽⁵⁾ شرح شواهد المغني 947/2، وانظر الحماسة البصرية 1071/3.

⁽⁶⁾ لأبي النجم في ديوانه ص 106، وإمامي المرتضي 350/1، والخصائص 337/3، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد 241/2، وبلا نسبة في خزانة الأدب 118/1، 307/8، 415/9، وقد استشهد به على أن ما يستفاد من الخبر يجب أن لا يستفاد من الجزء الأول، فشعري مبتدأ خبره محذوف.

في (س): (شطر مشهور من أرجوزة لأبي النجم).

لله درِّي مَا أَحْسَنَ صَدْرِي تَسَامُ عَيْنِي وَقُوَادِي يَسْرِي

مَعَ الْعَفَارِي بِأَرْضِ قَفَرٍ⁽¹⁾ فَالْعَفَارِيَّتُ جَمْعُ عَفْرِيَّتْ، وَهُوَ خَبِيثُ الْجَنِّ،
وَالْمُرَادُ هُنَا الْخَيَالَاتُ الْفَاسِدَةُ، [نُقِلَ عَنْ صَاحِبِ الْمَطْوَلِ]⁽²⁾ أَنَّ «أَنَا» بِإِشْبَاعِ فَتْحَةِ
النُّونِ لِيَكُونَ مَصْرَاعاً [حَسَناً]⁽³⁾، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْمَعْرُوضِ⁽⁴⁾.

١/450

(اي: وشعري/ لم يتغير عن حالته.

فَإِنْ أَدْعِي أَنْ الْقَاعِدَةَ فِيهِنَّ إِنَّمَا هِيَ مُسْتَمَرَّةٌ مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ، فَلَمَّا إِنَّ
وُجِدَتْ قَرِينَةٌ فَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهَا) جَوَابُ «أَمَّا» (سَهْلُ الْأَمْرِ) جَوَابُ «إِنْ»، وَفِي
التَّلْوِيحِ⁽⁵⁾ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَخَلَوُ الْمَقَامِ عَنِ الْقِرَائِنِ، وَالْأَفْقَدُ تُعَادُ
النَّكِرَةُ نَكِرَةً مَعَ عَدَمِ الْمَغَايِرَةِ⁽⁶⁾، [كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ فِي
الْأَرْضِ إِلَهٌ)]⁽⁷⁾ وَقَدْ تُعَادُ مَعْرِفَةً⁽⁸⁾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (هَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ)⁽⁹⁾ [إِلَى
قَوْلِهِ:]⁽¹⁰⁾ (أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ)⁽¹¹⁾، وَقَدْ تَعَادُ الْمَعْرِفَةُ [مَعَ عَدَمِ
الْمَغَايِرَةِ]⁽¹²⁾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ

(1) فِي (س): بِزِيَادَةِ: الْحَسَنُ مِنَ الْإِحْسَاسِ.

(2) فِي (س): (وَفِي بَعْضِ حَوَاشِي الْمَطْوَلِ نُقِلَ عَنِ الشَّارِحِ).

(3) سَاقِطٌ مِنْ (س).

(4) نَقْلُهُ حَلِيٍّ، كُلًّا فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ، وَلَيْسَ فِي الْمَطْوَلِ مَا تُسَبِّحُ إِلَيْهِ.

(5) فِي (س): بِزِيَادَةِ: أَهْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ.

(6) فِي (س): بِزِيَادَةِ: وَمَتَّ بِأَبِ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ.

(7) الزَّخْرَفُ: 84.

- سَاقِطٌ مِنْ (س).

- وَانْظُرْ شَرْحَ التَّلْوِيحِ عَلَى التَّوَضِيحِ 1/ 103، وَحَاشِيَةُ الشُّعْبِيِّ 2/ 270.

(8) فِي (س): بِزِيَادَةِ: عَلَى الْمَغَايِرَةِ.

(9) فِي (س): (ثُمَّ قَالَ).

(10) فِي (س): (ثُمَّ قَالَ).

(11) الْأَنْعَامُ: 157.

(12) فِي (س): (عَلَى الْمَغَايِرَةِ).

يَذِيهِ مِنَ الْكِتَابِ⁽¹⁾ وقد تعاد نكرة [مع المغايرة]⁽²⁾ كقوله تعالى: (إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهِ وَاحِدٌ)⁽³⁾.

(وفي الكشف: «فإن قلت: ما معنى «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ؟ قلت: هذا خفَلٌ على الظاهر، وبناءً على قُوَّةِ الرجاء⁽⁴⁾، وأن موعِدَ الله لا يُخْمَلُ إِلَّا على أبلغ ما يجمله اللفظ⁽⁵⁾»، يعني إن ذلك عمل بالظاهر، فإن ما في التنزيل يحتمل التكثير والاستئناف، [والثاني]⁽⁶⁾ راجع لما عُلِمَ من فضل التأسيس على التأكيد، كيف؟ وكلام الله محمول على أبلغ الاحتمالين وأوفاهما، ويثبت الاحتمالين بقوله: (والقول فيه أن الجملة الثانية محتمل أن تكون تكريراً للأولى كتكرير (وَلَيْلَ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)⁽⁷⁾ لتقرير معناه في النفوس، كتكرير المفرد في نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، وإن تكون الأولى عِدَّةً بأنَّ العُسْرَ مرْدُوفٌ يُسْرٍ لَمْحَالَةٍ، والثانية عِدَّةً مُسْتَانِفَةً بأنَّ العُسْرَ متبوعٌ يُسْرٍ، فهما يُسْرَانِ على تقدير الاستئناف، وإنما كان العُسْرُ واحداً، لأن اللام إن كانت فيه⁽⁸⁾ للعهد، [وهو]⁽⁹⁾ العسر الذي كانوا فيه)، وهو حصّة معينة من العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب، (فهو هو)، أي: الثاني عين الأول، لأن حكمه [حكم]⁽¹⁰⁾ «زيد» في قولك: «إن مع زيدٍ مالاً [إن مع زيدٍ

⁽¹⁾ أخطأ في نص الآية، والصواب «وانزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه...» المائدة: 50.

⁽²⁾ في (س): (مع عدم المغايرة).

⁽³⁾ الكهف: 110، الأنبياء: 108، فصلت: 6.

⁽⁴⁾ وفي (س) بزيادة: ثم ذكر ما قاله الزغشري سنداً لما أوردته على قولهم: إن النكرة إذا أعيدت كانت

بمعنى الأولى، أه، فإنه لم يلتفت إليه بل وجه الكلام بتوجيه آخر، فقال:....

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وقوله.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: عطف تفسيري على قوله: «وبناءً على قوة الرجاء» وهو عمل بالظاهر، كذا يعني إن ما

⁽⁷⁾ ذكره عمل....

⁽⁸⁾ ساقط من (س).

⁽⁹⁾ المرسلات: 15.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: أي: في العسر الأولى.

⁽¹¹⁾ في (س): (في).

⁽¹²⁾ ساقط من الأصل، والتصويب من (س).

مالاً⁽¹⁾، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل واحد فهو هو أيضاً، [قال صدر الأفاضل:]⁽²⁾ اعلم أن اللام لنفس الإشارة، لكن الإشارة تقع تارة إلى فرد لمخاطبك به عهد، وأخرى إلى جنس، فمعنى اللام واحد على كل حال فاعرفه، وأن غلط الناس فيه عظيم.

قال الطيبي: فإذا لا بُدَّ له من تقدم مشار إليه، فإذا جاء في الكلام ما يصلح أن يكون مشاراً إليه بأي وجه كان تعين له. قال البيزدوي: اعلم أن لام المعرفة للعهد، وهو أن تذكر شيئاً تعاوده، كقوله تعالى: (فَقَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)⁽³⁾، أي: الذي ذكرته، فيكون الثاني هو الأول⁽⁴⁾، (وَأَمَّا الْيُسْرُ فَمُنْكَرٌ مُتَّأَوِّلٌ لبعض الجنس، فإذا كان اللام الثاني مُستأنفاً فقد تناول بعضاً غير البعض الأول ويكون الأول ما يسرُّ لَهُمْ من الفتح في زَمَنِه عليه الصلاة والسلام، والثاني⁽⁵⁾: في أيام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يسرُّ الدنيا ويسرُّ الآخرة، مثل: (هَلْ تُرِيبُصُونَ بَنَّا إِلَّا أَخَذَى الْحَمْسَيْنِ)⁽⁶⁾ الظفر والشواب، انتهى. ملخصاً⁽⁷⁾،

وقال بعضهم الحقُّ أن في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد، وفي التنكير يقع 1/450 الاحتمال، أي: احتمال التعدد والاتحاد، (والقرينة تُعَيِّنُ)، أي: التعدد (وبَيَّانها)، أي: بيان القرينة المعينة للتعدد (هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر في الدنيا فوسَّع عليهم بالفتح والغنائم)، الظاهر أن هذا مبني على ما قال البقاعي: أن هذه⁽⁸⁾ مدنية عند ابن عباس رضي الله عنه⁽⁹⁾، فلا يرد ما قيل: إنها

(1) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني اللبيب 2/758.

(2) في (س): (قال صاحب التخيير).

(3) المزمّل: 16.

(4) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيزدوي 1/128.

(5) في (س) بزيادة: ما يسرُّ.

(6) التوبة: 52.

(7) الكشف 4/776، 777.

(8) في (س) بزيادة: السورة.

(9) لم يذكر البقاعي ما نسب إليه الشارح في كتابه «نظم الدرر».

- والبقاعي هو: إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط الحريايي البقاعي الشافعي، عالم أديب مفسر محدث ومؤرخ، من مؤلفاته «نظم الدرر في تناسب الآي والسور» في التفسير، و«الأصل الأصيل في تحريم الغل من التوراة والإنجيل»، وغيرهما، توفي سنة 885 هـ.

انظر الضميمة اللامع 1/101، وشذرات الذهب 7/339، وكشف الظنون 1/81، 86.

مكة بأسرها، ولم يتحقق الفتح والغنيمة عند نزوله فكيف تكون التوسعة بها
قربة تقطع احتمال الاتحاد؟ فتأمل.

(ثم وُعدَّ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خيرٌ له من الأولى، فالتقدير:
إنَّ مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإنَّ مع العسر في الدنيا يسراً في الآخرة؛
للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر، وتيقنا أن له يسراً في
الدنيا ويسراً في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في
صاحبها» قيل: لا ينبغي أن يعدَّ هذا من الخطأ، لأنه مبني على أن قول سيويه
في المسألة صواب وقد ردَّه بعد هذا⁽¹⁾، وأجيب بأن المصنف ما ردَّ قول سيويه،
وإنَّما ردَّ ما استشهد له⁽²⁾، ولا يلزم منه ردُّ قوله⁽³⁾، وكان هذا الجيب غفل عن
قول المصنف، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل.

(وهذا مشهور في كتبهم وعلى الستهم، وليس بلازم عند سيويه⁽⁴⁾)،
[قال الرضي:]⁽⁵⁾ «التزامهم اتحاد العامل في الحال، وصاحبها لا دليل لهم عليه،
ولا ضرورة لجأتهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه
المالكي⁽⁶⁾».

(ويشهد لذلك أمور:

أحدها: قولك: «أعجبنى وَجْهٌ زَيْدٌ مبتسماً، وصوته قارئاً»، فإن صاحب
الحال معمول للمضاف، أو لجارٍ مقدَّر، والحال منصوبة بالفعل، وفيه إشارة إلى
أنهم اختلفوا في عامل المضاف إليه، ورجح الأول بأنه لو كان جاراً مقدراً لكان

⁽¹⁾ قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 270/2.

⁽²⁾ في (س) زيادة: به.

⁽³⁾ الجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 270/2.

⁽⁴⁾ الكتاب 123/2، وفي المساعد 39/2 قال ابن عقيل: «وظاهر كلام سيويه ما اختاره تشبيهاً بالتميز
والميز».

⁽⁵⁾ في (س): (واختاره الرضي، لكنه حكاه عن المالكي حيث قال).

⁽⁶⁾ شرح الرضي على الكافية 280/1.

«غلام زيد» نكرة كـ «غلام لزيد»، وقال السهيلي: العامل معنى الإضافة⁽¹⁾، وردّه الرضي بأنه إن أراد بها كون الاسم مضافاً إليه، فهذا⁽²⁾ المعنى المقتضي [والعامل بأنه يتقدم هو]⁽³⁾، وإن أراد بالنسبة التي تبين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول، أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد⁽⁴⁾.

(الثاني: قوله:

لِعِيَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلَ⁽⁵⁾)

تقدم شرحه في «إذا»⁽⁶⁾.

(فصاحب الحال عند سيبويه النكرة⁽⁷⁾)، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً، كما يقول الأخفش والكوفيون⁽⁸⁾ بناءً على عدم الاشتراط في عمل الظرف (والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف).

(1) انظر قول السهيلي في شرح الرضي على الكافية 73 / 1.

(2) في (س) بزيادة: هو وهو الصواب.

(3) في شرح الرضي على الكافية «والعامل: ما به يتقدم المعنى المقتضي».

(4) شرح الرضي على الكافية 73 / 1.

- خلف هو: أبو القاسم خلف بن يوسف بن قُرتُون بن الأريش الأندلسي الشنتريني، النحوي، كان إماماً في العربية واللغة، وله حظ من الفرائض، روى عن أبي علي الفسائي وأبي الربيع الضريير وابن البادش، وكان من أهل الزهد، توفي سنة 532 هـ. بنية الرواة 557 / 1.

(5) عجز بيت من الوافر لكثير غزوة، وقد تقدم تحريجه، والشاهد في «موحشاً» فإنه حال من الضمير المستتر في الظرف.

(6) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ: لغرة موحشاً طلل قديم، وهو صدر بيت من الوافر لكثير غزوة أيضاً، والطاء فيه مطلقة، عجزه:

عَفَاءٌ كُلُّ اسْحَمٍ مُتَدِيمٍ

- وانظر معني اللبيب شاهد رقم (125).

(7) الكتاب 2 / 123.

(8) انظر قول الأخفش في شرح الرضي على الكافية 23 / 2.

والثالث: (وَإِنْ هَلَيْهِ أَمَتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ)⁽¹⁾، فإن «أمة» حال من معمول «إن» وهو «أمتكم» وناصبُ الحال حرفُ التنبيه، أو اسم الإشارة، ومثله (إِنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا)⁽²⁾، وقال:

مَا بَيْنَا صَرِيحُ النَّصْحِ فَاصِّنٌ لَهُ⁽³⁾

تقدم شرحه في الجهة الخامسة⁽⁴⁾، والشاهد في «بينا» فإنه حال من المضاف إليه وهو النصح.

(العامل حَرْفُ التَّنْبِيهِ)، وعامل ذي الحال المضاف أو الجار المقدر.
(وَلَوْ أَنَّ تَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ «طَلَّلُ»، بِلِ ضَمِيرِهِ الْمُسْتَرِ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ حَيْثُذِي مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَيَرْجِعُ كَوْنُ «مَوْحِشًا» حَالًا مِنَ الْمُسْتَرِ فِي الظَّرْفِ، (وَأَمَّا جَوَابُ ابْنِ خُرُوفٍ) عَنْ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ مَوْحِشًا حَالًا مِنْ هَذَا الْمُسْتَرِ (بِأَنَّ الظَّرْفَ) إِنَّمَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ⁽⁵⁾) كَمَا فِي⁽⁶⁾ «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»⁽⁷⁾، وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ⁽⁸⁾ «فِي الدَّارِ زَيْدٌ» فَهُوَ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَهُ مَعَ أَنَّ «زَيْدًا» مُبْتَدَأٌ وَالظَّرْفُ خَبَرٌ (فَمُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ) فَإِنَّ النِّحَاةَ لَمْ يَقْبِدُوا تَحْمِلَ الظَّرْفَ لِلضَّمِيرِ بِالتَّقْدِيمِ، (وَلَقَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ) عَطَفَ عَلَى «لِإِطْلَاقِهِمْ» (فِي:

(1) المؤمنون: 52، وانظر الأنبياء: 92.

(2) الأنعام: 153.

(3) صدر بيت من البسيط عجزه:

وَلَوْ أَنَّ تَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ «طَلَّلُ»، بِلِ ضَمِيرِهِ الْمُسْتَرِ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ حَيْثُذِي مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَيَرْجِعُ كَوْنُ «مَوْحِشًا» حَالًا مِنَ الْمُسْتَرِ فِي الظَّرْفِ، (وَأَمَّا جَوَابُ ابْنِ خُرُوفٍ) عَنْ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ مَوْحِشًا حَالًا مِنْ هَذَا الْمُسْتَرِ (بِأَنَّ الظَّرْفَ) إِنَّمَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ⁽⁵⁾) كَمَا فِي⁽⁶⁾ «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»⁽⁷⁾، وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ⁽⁸⁾ «فِي الدَّارِ زَيْدٌ» فَهُوَ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَهُ مَعَ أَنَّ «زَيْدًا» مُبْتَدَأٌ وَالظَّرْفُ خَبَرٌ (فَمُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ) فَإِنَّ النِّحَاةَ لَمْ يَقْبِدُوا تَحْمِلَ الظَّرْفَ لِلضَّمِيرِ بِالتَّقْدِيمِ، (وَلَقَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ) عَطَفَ عَلَى «لِإِطْلَاقِهِمْ» (فِي:

وقد تقدم تخريجه في الجهة الخامسة في باب الاستثناء، والشاهد في «بينا» حيث جاء العامل فيه ما في حرف

(4) التنبيه من معنى الفعل والعامل في صاحبها «النصح» الإضافة.

(5) انظر الجهة الخامسة باب الاستثناء، شاهد رقم (801).

(6) انظر قول ابن خروف في حاشية الشمني 270/2.

(7) في (س) بزيادة: إذا قيل.

(8) في (س) بزيادة: فإن فيه ضمير عائد إلى المبتدأ.

في (س) بزيادة: كما إذا قيل.

تقدم شرحه في واو العطف⁽²⁾.

(إِنْ الْأَوَّلَى حَمَلُهُ عَلَى الْعُطْفِ عَلَى ضَمِيرِ الظَّرْفِ لَا عَلَى تَقْدِيمِ
المعطوف⁽³⁾ عَلَى الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ⁽⁴⁾، وَقَدْ اعْتَرَضَ) عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي قَوْلِهِ: إِنْ
عُطِفَ «رَحْمَةُ اللَّهِ» عَلَى الْمُسْتَرِّ فِي «عَلَيْكَ» أَوَّلَى مِنْ عَطْفِهِ عَلَى «السَّلَامِ» (بِأَنَّهُ،)
أَي: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ (تَخْلُصُ مِنْ ضَرُورَةٍ)، وَهِيَ تَقْدِمُ الْمُعْطُوفِ عَلَى الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ
(بِأُخْرَى)، أَيْ بِضَرُورَةٍ أُخْرَى، (وَهِيَ الْعُطْفُ) عَلَى الضَّمِيرِ⁽⁵⁾ الْمُسْتَرِّ (مَعَ عَدَمِ
الفصل⁽⁶⁾)، وَلَمْ يُعْتَرِضْ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ بِعَدَمِ الضَّمِيرِ فِي «عَلَيْكَ» لِتَقْدِمِهِ عَلَى
الْمُبْتَدَأِ، [وَذَلِكَ يَدُلُّ]⁽⁷⁾ عَلَى أَنَّ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا مَعَ تَقْدِمِهِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ،
(وَجَوَابُهُ) [عَنِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ]⁽⁸⁾ (أَنَّ عَدَمَ الْفَصْلِ أَسْهَلَ)، يَعْنِي أَنَّهُ
لَمْ يَخْلُصْ مِنْ ضَرُورَةٍ إِلَى ضَرُورَةٍ مِثْلَهَا، [بَلْ إِلَى أُخْرَى]⁽⁹⁾ أَسْهَلَ مِنْهَا، (لِوُجُودِهِ
فِي النَّثَرِ كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ») بِالْجُرْ صِفَةِ «رَجُلٍ»، أَيْ: مُسْتَوْهُوَ⁽¹⁰⁾ (وَالْعَدَمُ)
عُطِفَ عَلَى⁽¹¹⁾ الْمُسْتَرِّ [فِي «سَوَاءٍ»]⁽¹²⁾ [كَمَا مَرُّ فِي «سَوَاءٍ»]⁽¹³⁾ (حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ
قِيَاسٌ).

(1) عجز بيت من الوافر صدره:

(2) انظر مغني اللبيب شاهد رقم (801).

(3) في (س) بزيادة: وهو رحمة الله.

(4) في (س) بزيادة: وهو السلام.

(5) - انظر قول: أبي الفتح في الخصائص 386/2.

(6) في (س) بزيادة: المرفوع.

(7) انظر هذا الاعتراض في حاشية الشمني 271/2.

(8) في (س): (وعدم اعتراضهم بذلك يدل...) .

(9) في (س): (عما اعترض به على أبي الفتح).

(10) وبزيادة: من أنه تخلص من ضرورة تأخير.

(11) في (س): (ولما تخلص من ضرورة على ضرورة).

(12) في (س) بزيادة: وقوله.

(13) في (س) بزيادة: المرفوع.

(14) في (س): (فيه).

(15) وبزيادة: وذلك ليس بممتنع.

(16) ساقط من (س).

(وأمّا جواب ابن مالك بأنّ الحَمَلَ على «طلل» أوّلَى⁽¹⁾ لانه ظاهر، وجعل ذي الحال الاسم الظاهر أوّلَى من جعله ضمير ذلك الاسم، [ورده]⁽²⁾ المصنف بقوله: (فلَمّا يصحُّ لو ساوَى الظاهر والمضمّر في التعريف)، بأن كان الظاهر معرفة كالمضمّر، وأمّا إذا كان نكرة [فالعكس أوّلَى لأنّ الأصل في ذي الحال أن يكون معرفة]⁽³⁾، (وأمّا البواقي⁽⁴⁾ فاتحاد العامل فيها موجود) [يعني]⁽⁵⁾ تقديراً (إذ المعنى: أشير إلى امتكم، وإلى صراطي، وتنبّه لصريح النصّح بيّناً).

وأمّا مسألة المضاف إليه فصلاحيّة المضاف فيهما للسقوط جَعَلَ الأوّلَى «جعلت» (المضاف [إليه]⁽⁶⁾، كأنه معمول للفعل، وعلى هذا)، أي: على ما ذكرناه من اتحاد العامل في الأكثر، ومن حكم الاتحاد في البعض، (فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقاً أو تقديراً)، فقد تحقق اشتراط الاتحاد، وحقيقة قول الفاللين به، [وعلى هذا لا يكون ما ذهب]⁽⁷⁾ إليه القوم من وجوب اتحاد العامل صاحبها خلاف الصواب، وخلاف / مذهب سيويه.

1 / 451

(السادس عشر: قولهم: «يُعَلَّبُ المؤنثُ على المذكّر في مسألتين»: إحداهما: ضَبَّعَانِ في ثنية «ضَبَّعَ»⁽⁸⁾ للمؤنث، وضَبَّعَانِ [كسِرْ حان]⁽⁹⁾ (للمذكّر؛ إذ لم يقولوا ضربعتان) بتغليب المذكّر على المؤنث فراراً من اجتماع

(1) قال الشنّي: «يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم: لا نُسَلِّمُ أنّ صاحب الحال «طلل» بل هو ضميره المستتر في الظرف بأنّ جَعَلَ صاحب الحال «طلل» أوّلَى من جعله الضمير المستتر في الظرف، لأنّ جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أوّلَى من جعله ضمير ذلك المستتر في الاسم»، انظر حاشية الشنّي 271 / 2، وشرح التسهيل 355 / 2.

(2) في (س): (ودفعه).

(3) في (س): (فجعل ذي الحال ضمير الاسم أوّلَى، لكونه معرفة كما هو الأصل في صاحب الحال).

(4) في (س) بزيادة: أي: بواقي الأمثلة المذكورة هنا قوله: لية موحشاً طلل.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (فبُرد النقص على المصنف بأن ما ادّعى من أنّ ما ذهب).

(8) في (س) بزيادة: يضمّ الباء وسكونها.

(9) في (س): (وزان سندان).

الزوائد، كذا قيل في جَمْعِهِ: «ضِبَاع» [دون ضباعين]⁽¹⁾، بناء على أن الضَّبْع عند بعض أهل اللغة مخصوص بالموث، وضِبْعَان بالمذكر⁽²⁾، وحكى ابن الأنباري أن الضبع يطلق على الأنثى والمذكر⁽³⁾، وكذا حكاه ابن هشام الخضرأوي عن المبرد، فلا تغليب حيثنذر.

(والثانية: التاريخ، فإنهم أرخُوا بالليالي دون الأيام).
التاريخ: ذكر عدد ما مَضَى من أيام الشهر ولياليه، فإن ذَكَرَ الأيام فقط، نحو: فعلت هذا الثلاث أيام خلون من [أيام]⁽⁴⁾ الشهر لم يحجز التاء في العدد لأن اليوم مذكر، وكذا إن ذَكَرَ اللَّيَالِي فقط، [وكذا]⁽⁵⁾ إن ذَكَرَ اليوم واللييلة⁽⁶⁾ [أو لم يذكر]⁽⁷⁾، كقوله:

فطافت⁽⁸⁾ بين يوم وليلة
.....

وقولك: أقام فلان خمساً، ذكره الرضي⁽⁹⁾.

(1) في (س): (ولم يقل: ضباعين).

(2)

هذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 271/2، وانظر لسان العرب (ض ب ع) 217/8.

(3)

انظر قول ابن الأنباري في حاشية الدسوقي على المغني 476/3.

(4)

ساقط من (س).

(5)

ساقط من (س).

(6)

في (س) بزيادة: عرى اللفظ على التائيث.

(7)

في (س) ذكره بعد البيت، ففي النص تقديم وتأخير.

(8)

في (س) بزيادة: ثلاثاً، وهو الصواب كما سيأتي في الشاهد القادم.

(9)

شرح الرضي على الكافية 311/3.

- والبيت من الطويل عجزه:

وكان التكرار أن تطوف وتجاراً

وهو للناطقة الجعدي في ديوانه، وأدب الكتاب ص 275، وخزانة الأدب 380/7، والكتاب 563/3، والشاهد في «ثلاثاً» حيث لم يذكر معها تاء التائيث مع أنه ذكر معها اليوم واللييلة.

ذكر ذلك الزجاجي⁽¹⁾ أبو القاسم، قال في الجمل: وليس في العربية موضع يغلب فيه المؤنث على المذكر إلا في باب التاريخ وأما سوى هذا فإنه يغلب فيه المذكر على المؤنث⁽²⁾.

(وجاعة) منهم الحريري⁽³⁾ (وهو سهو، فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، هذا مُسَلَّم إن أراد في الوجود، لكنه لا يفيد، لأن المراد بالاجتماع في التغليب الاجتماع في الحكم، وأراده المتكلم لدلالة اللفظ الواقع فيه التغليب عليهما، (ولاً هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما [عن الآخر]⁽⁴⁾)، وإنما أرخت العرب بالليالي لِسَبْقِهَا، إذ كانت أشهرُهم قمرية، الظاهر شهرهم قمرية⁽⁵⁾ (والقمر إنما يطلع ليلاً، وإنما المسألة الصحيحة قولك: «كتبته لثلاث بين يوم وليلة»⁽⁶⁾)، وضابطها أن يكون معنا عدد مُمَيَّزٌ للمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يَعْقِل، وفصيلاً من العدد بكلمة «بين» قال:

فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ⁽⁷⁾

(... ..)

صدر بيت من الطويل عجزه:

(1) في حاشية الدسوقي على مني اللبيب 476/3 قال: «ذكر ذلك الجرجاني»، وأشار إلى أنه في نسخة الزجاجي، والصواب ما ذكره ابن هشام والدليل على ذلك أن الكلام موجود في الجمل 145، ونسب إليه أبو حيان في الارتشاف 474/2، وابن هشام في شرح الجمل 227، وابن عقيل في المساعد 93/2. وانظر المخصص 115/17.

(2) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور «الشرح الكبير» 78/2.

(3) درة الغواص ص 88، 89.

(4) سائط من (س).

(5) في (س) بزيادة: لقوله تعالى: (إن عدة الشهور).

(6) في (س) بزيادة: ومنه قوله: خط هذا الكتاب في يوم السبت ثلاث خلون من رمضان.

(7) تقدم تخريجه.

وكان التكرار أن تضيف وتجاراً⁽¹⁾

وهذا الضابط ليس بتمام؛ لانتقاضه بنحو: «اشترت عشرة بَيْنَ عَبْدٍ
وأمة»، ورأيت خمسة عشر من التوق والجمال» فإن الغلبة للتذكير كما قال
الرضي⁽²⁾، لأن التغليب يقع بدونه، نحو: (وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجاً
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)⁽³⁾، فإن المراد عشرة أيام بلياليهن، لكن
أنت لتغليب الليالي، وأجيب بأن هذا الضابط إنما هو لتغليب الليالي في التاريخ،
لأن تغليب الليالي على الأيام مطلقاً، ولهذا [يعلم]⁽⁴⁾ أنه لا [اختصاص]⁽⁵⁾
تغليب المؤنث على المذكر بالمسالتين⁽⁶⁾ كما يؤهم قولهم: «وقد غلبَ المؤنث في
مواضع أخر منها:

«المروءان» للصفة والمروة، قال ابن/ دريد:

451/ ب

ثُمَّتَ طَافَ وَالثَّيِّبُ مُسْتَسْلِمًا ثُمَّتَ جَاءَ الْمَرْوَتَيْنِ فَسَعَا⁽⁷⁾

ومنها «بنات عرس» في ابن عرس، فإن ما أضيف إلى غير الأناسي لا
يُجمع على بنين إلا شذوذاً، كـ«بني نعش» في بنات نعش⁽⁸⁾، ومنها: «أماك» لإلأم
والآب، ومنها: «الثَّيَّبان» للمرأة والرجل على أن الثيب لا يقال لرجل كما في

(1) في (س) بزيادة: ثم.

(2) شرح الرضي على الكافية 310/3.

(3) البقرة: 234.

(4) في (س): (علم).

(5) في (س): (يختص).

(6) الجيب للشمني، انظر حاشية الشمني 271/2.

(7) البيت لابن دريد في شرح مقصوده للخطيب التبريزي ص 51، والشاهد في «المروتين» حيث غلب المؤنث على المذكر «الصفاء».

(8) في (س) بزيادة: كما في شرح الذرة.

في القاموس⁽¹⁾، ومنها باب العطف، نحو: «قامت هند وزيد»⁽²⁾، ومنها: قوله عليه الصلاة والسلام: «حُبِّ إِلَيَّ مِنْ دِينِكُمْ ثَلَاثُ: النِّسَاءُ وَالطِّيبُ، وَقِرَّةٌ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»⁽³⁾، ويحتمل أن يكون هذا من قبيل تغليب [مؤنث عاقل على مذكر غير عاقل]⁽⁴⁾، ومن اللطائف الأدبية هنا قول الأصفهاني:

هَاتِيكَ حَيْبِي أَرْذَهْتِي طَيِّباً أَوْسَعْتُ بِهَا ابْنَ هَانِي تَكْذِيباً
لَوْ أَمْنَعْتُ الثُّحَاةَ فِيهَا نَظْراً لَمْ تَدْعَ لِلْمَذْكَرِ التَّغْلِيْبَ⁽⁵⁾

وقول الشهاب المصري:

لَحَا اللَّهُ الزَّمَانَ فَقَدْ تَعَدَّي وَأَخْطَأَ فَعَلَهُ خَفْظاً وَرَفْعاً
يُغْلِبُ غَيْرِي عَقْلِي عَلَى مَنْ رَكَأَ عَقْلاً إِذَا مَا زَادَ جَمْعاً⁽⁶⁾

(السابع عشر: قولهم في نحو: (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ)⁽⁷⁾: إنَّ السَّمَوَاتِ مَفْعُولٌ بِهِ، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأنَّ المفعول المطلق ما يقع

(1) جاء في القاموس المحيط (ث ي ب) 44 / 1 «والثَّيْبُ المرأةُ فارقت زوجها أو دخل بها، والرجلُ دخل به، أو لا يقال للرجل إلا في قولك: وَلَدْتُ الثَّيْبِينَ...».

(2) في (س) بزيادة: وقوله تعالى: (وجع الشمس والقمر) قال الكسائي: أي: التوران، ذكره الحلبي.

(3) أخرجه أحمد في مسنده 4 / 330 ونص الحديث جاء بثلاث روايات «حُبِّ إِلَيَّ مِنْ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَجَمَلُ قِرَّةِ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»، وعن ابن أنس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ مِمَّا حُبِّ إِلَيَّ مِنْ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَجَمَلُ قِرَّةِ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»، وعن أنس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «... وجعلت...».

وأخرجه النسائي في سننه في باب «حب النساء» عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حُبِّ إِلَيَّ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ وَجَمَلُ قِرَّةِ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ».

(4) في (س): (الفعل على التذكير).

(5) البيتان من الطويل للأصفهاني في درة الغواص وشرحها وحواشيها ص 311.

(6) وابن هانئ هو: أبو نواس.

(7) البيتان من الطويل للشهاب المصري في درة الغواص وشرحها وحواشيها ص 311.

(8) المنكوبت: 44.

عليه اسم المفعول بلا قيد، كقولك: «ضربتُ ضرباً»، والمفعول به لا يقع عليه إلاً مقيداً بقولك: «به» كـ «ضربتُ زيداً»، وأنت لو قلت: «السموات» مفعول كما تقول: «الضرب» مفعولُ كان صحيحاً، ولو قلت: «السموات» مفعول به، كما تقول «زيد» مفعول به لم يصح).

قيل: هذه دعوى بلا دليل، وهي مبنية على أن «السموات» في المثال مفعول مطلق، وهو ممنوع⁽¹⁾.

(وقد يُعارضُ هذا بأن يُصاغ لنحو: «السموات» في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك يختص بالمفعول به)⁽²⁾.

(إيضاح آخر: [مبتدأ محذوف الخبر، أي: عندي]⁽³⁾) (المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمِلَ فيه، ثم أوقعَ الفاعلُ به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العاملُ فيه هو فعلُ إيجاده.) قيل هذا من النمط الأول، أي دليل يدل على ذلك؟⁽⁴⁾.

(1) قاله الدماضي، ذكر ذلك الدسوقي، انظر حاشية الدسوقي على المغنى 3/ 477.
(2) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 760.
(3) في (س): (مبتدأ خبره محذوف، مثل: عندي).
(4) قاله الدماضي، كذا في هامش المخطوط.

(والذي غَرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لآ الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حَدَثًا، ولو مَكْلُوا بأفعال الله عز وجل، لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأنَّ الله تعالى مُوجد الأفعال والذوات جميعاً، لا مُوجدَ لهما في الحقيقة سواء سبحانه)، ففعلُ العبد مُستندٌ إلى الله تعالى من جهة الإيجاد، وإلى العبد من جهة الكسب، وتحقيقه أنَّ صرْفَ العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كَسَبٌ، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، ففعل العبد مقدوراً بالله تعالى إيجاداً ومقدوراً لعبد كسباً⁽¹⁾.

(ومن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني) يعني عبد القاهر، فإنه أورد على من قال: إن السموات مفعول به: إن المفعول به عبارة عما كان موجوداً، فأوجد/ الفاعل فيه شيئاً آخر مثل: الضرب في «ضربتُ زيداً»، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً، بل عدماً محضاً، والفاعل يُوجده ويُخرجه من العدم، والسموات في المثال إنما كان عَدَمًا محضاً، فأخرجه الله تعالى من العدم إلى الوجود، كذا في الأشباه⁽²⁾.

(وابن الحاجب في أماليه)، فإنه قال: من قال إن الخلق هو المخلوق وجب أن يقول: إن السموات مفعول مطلق لبيان النوع، مثل: «قَعَذْتُ الْقَرْفَصَاءَ»، ومن قال:

إن المخلوق غيرُ الخلق، وإنما هو متعلِّقُ الخلق وَجَبَ أن يقول: إنها مفعول به⁽³⁾، لكنه غير مستقيم، لأنه لا يخلو أن يكون الخلق متعلِّق قديماً أو

(1) في (س) بزيادة: كذا قيل.

وهذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 271/2.

(2) انظر قول الجرجاني في الأشباه والنظائر 140/7، قال السيوطي: «وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن

هشام، ويقال: إنه مذهب الرماني أيضاً».

(3) في (س) بزيادة: مثله في «ضربتُ زيداً».

خلوقاً، [فكونه مخلوقاً باطل؛ للزوم التسلسل، وكذا كونه قديماً]⁽¹⁾ باطل، [لأنه]⁽²⁾ يجب أن يكون متعلق معه، إذ خلق فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزليّة⁽³⁾، [فثبت أن الخلق هو المخلوق]⁽⁴⁾، وإنما جاء الوهم لهم من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غير جسم، فتوهموا أن لا مصدر إلا ذلك، فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريتها، وراوا تعلق الفعل بها فحملوها علة المفعول به، ولو نظروا حقّ النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض فنسبتها إلى خلقه واحدة⁽⁵⁾.

(وكذا البحث في «أثبتت كتاباً»، و«عمل فلان خيراً»، و«آمنوا وعملوا الصالحات»)⁽⁶⁾.

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملةً، وجعل من ذلك، لمحو: «قال زيد: عمرو منطلق» وقد مضى رده في الجملة الواقعة مفعولاً، حيث قال: ولصواب أنها مفعول به، إذ يصح أن يُخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن «زيد» في «ضربت زيداً» بأنه مضروب⁽⁷⁾.

(وزعم أيضاً في: «أثبتت زيداً عمراً فاضلاً» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبا.

قال: بخلاف الثاني والثالث في: «أعلمت زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم، لا نفسه⁽⁸⁾، وهذا خطأ، بل هما، أي: الثاني والثالث في «أثبتت

(1) في (س): [فإن كان مخلوقاً تسلسل فكان باطلاً، وإن كان قديماً فباطل أيضاً].

(2) في (س): [إذ].

(3) في (س) بزيادة: وهو باطل.

(4) ساقط من (س).

(5) أمالي ابن الحاجب 703/2.

(6) البقرة: 25.

(7) شرح المفصل لابن الحاجب 49/2، وانظر ما تقدم في الجملة الواقعة مفعولاً.

(8) انظر شرح المفصل لابن الحاجب 49/2.

زيداً عمراً فاضلاً» (أيضاً)، أي: مثل ما في: «عَلِمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًّا» (مُتَّبِعًا
 بهما، لا نفس النبا، وهذا الذي قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح.
 الثامن عشر: قولهم إنَّ «كاد»: «اثباتها نفي، ونفيها إثبات»⁽¹⁾، فإذا قيل:
 «كاد بفعل»، فمعناه أنه لم يفعله، وإذا قيل: «لم يكد بفعل» فمعناه أنه فعله؛ ولهذا
 خُطِيَ قول ذي الرمة:

إِذَا غَبَرَ الْهَجْرُ الْمَجِيئُ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسَ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ⁽²⁾

(دليل الأول: (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ) ⁽³⁾، وقوله:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مَذْنُوِي حَشَو رِيْطَةً وَبُرُودِ⁽⁴⁾

يت من الخفيف⁽⁵⁾، «فاظت» بالطاء جائر عند الجميع إلا الأصمعي، فإنه
 لا يجمع بين الظاء والنفس، بل يقول: / فَاظَ الرجل بالطاء، وفاضت نفسه 452 / ب
 بالضاد⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ انظر تفصيل هذه المسألة وردّه في شرح الرضي على الكافية 4/ 223-224.

⁽²⁾ بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص 78، ودلائل الإعجاز ص 275، ورواية الديوان ودلائل الإعجاز:
 إِنْ غَبَرَ الْتَّائِي...، والشاهد في «لم يكده» فإنه قد جرى في العرف أن يقال «لم يكده بفعل» في فعل قد فعل فلما
 كان مجيء النفي في «كاد» على هذا السبيل ثم هو أن الشاعر قد زعم أن الهوى قد برح.

⁽³⁾ والذي خطأ ذي الرمة هو ابن شبرمة، ذكر ذلك الجرجاني في دلائل الإعجاز ص 275.
 الإسراء: 73.

⁽⁴⁾ البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص 604، وأوضح المسالك 1/ 315، وخزانة الأدب 9/ 351، وشرح
 الأشموني 1/ 218، وشرح شواهد المغني 2/ 948، وشرح ابن عقيل 1/ 330، ولسان العرب (ن ف س)
 234/ 6، (ف ي ظ) 454/ 7، والشاهد في «كادت» حيث جاءت ومعناها النفي.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: نفيض من «فاضت نفسه» بالضاد، قال الجرجاني: «فاظت نفسه» بالضاد جائر...
 انظر قول الأصمعي في أدب الكاتب ص 604.

وقال ابن بري: المجوز «فاظلت نفسه» بالطاء محتجّ بهذا البيت، وقال أبو زيد وأبو عبيدة: «فاظلت نفسه» بالطاء لغة قيس، وبالضاد لغة تميم، ذكره العيني⁽¹⁾.

وضمير «عليه» للميت⁽²⁾، و«الرئطة»⁽³⁾ كـ «تمرّة» الملاءة إذا كان قطعة واحدة، و«البرود» جمع برد [من الثياب]⁽⁴⁾.

(ودليل الثاني (وَمَا كَاذُوا يَفْعَلُونَ)⁽⁵⁾)، لقوله تعالى: (فلذبحوها) إذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه.

(وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري) أحمد بن سليمان أديب معرّة النعمان⁽⁶⁾ (لغزاً، فقال:

أُخْوِيْ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَّتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَتُمُودُ

إذا استعملت في صورة الجَحْدِ أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جُحُودِ⁽⁷⁾ بيتان من الطويل، فالهمزة للنداء، و«نحوي»⁽⁸⁾ منادى مضاف، و«ما»

(1) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 218/1.

(2) في (س) بزيادة: المرنى.

(3) في (س) بزيادة: بفتح الراء.

(4) في (س): (الكفن يكون منهما).

(5) البقرة: 71- وفي (س) بزيادة: وإنما كان للإثبات ثلاً يكون منافياً...

(6) تقدمت ترجمته.

(7) انظر هذا اللغز في كتاب الطراز في الألفاظ للإمام السيوطي ص 45، وفيه قد قال السيوطي بعد أن ذكر هذا اللغز: وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله:

نعم هي كاد المرء أن يَـرِدَ الحمى
وفي عكسها ما كاد أن يَـرِدَ الحمى
فتأتي لإثبات بنفسي ورود
فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

(8) في (س) بزيادة: منسوب إلى النحر منصوب على أنه....

استفهامية مبتدأ خبرها «هي»، و«لفظة» خبر ثان⁽¹⁾، و«جُرْهُم» و«ثمود» قبيلتان⁽²⁾، والمراد بيان كثرة استعمال تلك [اللفظ]⁽³⁾، (والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات)، والمقصود بالنفي غير وقوع الفعل، كقوله تعالى: (فَلَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)⁽⁴⁾، أو عدمه وعدم مقارنته، كقوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا)⁽⁵⁾.

(وبيانه: أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى «كاد يفعل»: قَارَبَ الفعل، وأن معنى: «ما كاد يفعل»: مَا قَارَبَ الفعل، فخيرها منفي دائماً)، قيل: ليس الأمر كما زعمه المصنف، بل هو خطأ، لأن نفيها قد لا يكون نفياً؛ بل استبطاً، صرح به الزمخشري في آية البقرة، وسبقه عبدالقاهر في دلائل الإعجاز إلى هذا المعنى⁽⁶⁾، وبهذا يتضح عندك أن منشأ قوله: (أما إذا كانت منفية فواضح)، خفاء المعنى المذكور عنده، وإن [تعليله]⁽⁷⁾ بقوله: (لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل) غير تام، لأن مبناه على تعين نفي المقاربة، وقد عرفت أنه غير متعين، ثم إن قوله: (ودليله: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا)⁽⁸⁾)، ولهذا كان أثبت من أن يقال: «لم يرها»، لأن مَنْ لَمْ يَرَ قد يُقَارَبُ الرؤية (منظور فيه، لأنه إنما يصلح دليلاً على استعمالها منفية في نفي المقاربة على تعين ذلك المعنى حيثئذ؛ إذ لا يلزم من ثبوت الأول بثبوت الثاني، وفيه⁽⁹⁾ [أن المصنف أشار إلى

(1) في (س) بزيادة: ويروى كلمة بدل لفظة.

(2) ثمود قبيلة من العرب الأولى وهم قوم صالح عليه السلام، وجرمهم حي من اليمن وهم أصحاب اسماعيل عليه السلام، وهو جرمهم بن قحطان أخو يعرب. انظر أسماء القبائل وأسابها ص 57، 74.

(3) في (س): (الكلمة).

(4) البقرة: 71.

(5) النور: 40.

(6) قاله ابن جبال باشا في رسالته المعروفة بوضع «كاد» كذا في هامش المخطوط.

(7) وانظر الكشف 180/1، ودلائل الإعجاز ص 276.

(8) في (س): (التعليلية).

(9) النور: 40.

(10) في (س) بزيادة: أنه كيف ينفي على المصنف معنى الاستبطاء الذي ذكره الشيخان وكتابهما نصب عنه لا سيما الكشف، ولا شك في ظهور هذا المعنى في صورة المنفي في «كاد».

هذا المعنى بقوله⁽¹⁾: فالجواب إنه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر⁽²⁾، انتهى. إذ ليس هذا إلا التعبير عن معنى الاستبطاء، (وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار⁽³⁾ يُقَرِّب الشيء يقتضي عرفاً عَدَم حصوله)، وهو الانتفاء، (ولاً)، أي: وإن لم يقتض عدم حصول الخبر، (لكان الإخبار حيثئذ بمحصوله لا بمقاربة حصوله)، لأن العدم إذا ارتفع حصل الوجود؛ (إذ لا يَحْسُنُ في العُرف أن يقال لمن صَلَّى: «قَارَبَ الصلاة» وإن كان⁽⁴⁾ ما صَلَّى حتى قَارَبَ الصلاة⁽⁵⁾)، بأن يتوضأ ويذهب إلى المسجد، [فأ⁽⁶⁾] «حتى» غاية لقوله: لا يحسن⁽⁷⁾.

(ولا فرق فيما ذكرناه بين «كاد» و«يكاد»، فإن أُورِدَ على ذلك)، [أي:

كون⁽⁸⁾] خبرها متنفياً دائماً، ((وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ))⁽⁹⁾ [فإن مضمون الخبر هنا

ثابت⁽¹⁰⁾] بدليل / قوله تعالى: (فَلَذَبْحُوهَا)⁽¹¹⁾، (مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: (فذبحوها))، قيل: لم يُصَبِّ فيه؛ إذ ليس المراد بالفعل الذبح نفسه، وإلاً لقل: «وما كادوا يذبحون»؛ إذ لا نكتة في العدول عن الظاهر إلى ما فيه من الإطناب؛ إذ تقدير الكلام على ما ذكروا: «ما كادوا يفعلون الذبح»؛ بل مقدمات الذبح ومنع بأن النكتة في العدول [الخلاص]⁽¹²⁾ عن التكرار، وإنه لا فرق بين «وما كادوا يفعلون»، و«وما كادوا يذبحون» في الإطناب وعدمه، فتأمل⁽¹³⁾.

(1) في (س): (وقد أورده بقوله).

(2) في (س) بزيادة: فلأنهم كانوا أولاً يُعَذَّاء من ذبحها.

(3) في (س) بزيادة: أي: فوجه كونها دلالة على انتفاء الخبر أن الإخبار.

(4) في (س) بزيادة: أي: ذلك الشخص.

(5) في (س) بزيادة: مثل.

(6) في (س): و.

(7) في (س) بزيادة: في العرف.

(8) في (س): (أي: على قوله).

(9) البقرة: 71.

(10) في (س): (فإن خبر «كاد» وهو «يفعلون» مضمونه ثابت).

(11) في (س) بزيادة: فانتقض قوله: فخيرها متنفياً دائماً.

(12) في (س): (الخلاص).

(13) قاتله كمال باشا زاده، كلا في هامش المخطوط.

(فالجواب أنه عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها بدليل ما ثلبي علينا من نعتيهم وتكرّر سؤاهاهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن اثبتت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك ثوهم من ثوهم أن هذا الفعل بعينه هو الدالة على حصول الفعل، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم من الآية من قوله تعالى: (فذبحوها).

التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: «خرف تنفيس» والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح، [هذا مخالف لعقد الباب كما لا يخفى على أولي الأبواب⁽¹⁾]، (ومضى التنفيس التوسيع⁽²⁾)، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع، وهو المستقبل.

وهنا تنبيهان

أحدهما: أن الزخشي قال في: (أولئك سيّرهم الله⁽³⁾): «إن السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي مؤكدة للوعد⁽⁴⁾»، واعترضه [بعض]⁽⁵⁾ الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل، لأن السين، وبأن الوجود المشار إليه بقوله: لا محالة لا إشعار السين به⁽⁶⁾، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخير لكونه بشاراً ثمحضت، أي: السين في ذلك المقام (لإفادة الوقوع، وتحقيق الوقوع) متعلق بقوله (يصل إلى درجة الوجوب).

(1) في (س): (وفيه أن هذا معقود لأن يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه).

(2) في (س) بزيادة: وعمل تسميتهم حرف التنفيس لقوله:....

(3) التوبة: 71.

(4) الكشاف 2/ 274.

(5) - في (س) بزيادة: ذكر كلام الزخشي في حرف السين، وزاد هنا ذكر الاعتراض والجواب.

(6) ساقط من (س).

لعل البعض منهم أبوحيان، حيث قال في البحر المحيط بعد ما ذكر قول الزخشي: وفيه دفينة خفية من الاعتزال بقوله: السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة يشير إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع، كما تجب عقوبة العاصي، وليس مدلول السين تأكيد ما دخلت عليه، إنما تدل على تلخيص المضارع للاستقبال فقط. انظر البحر المحيط 5/ 71.

الثاني: قيل: ذكر هذا التنبيه تكرير محض، [إذ قدّم منه في حرف السين]⁽¹⁾، ولم يتحدد بذكره هنا فائدة⁽²⁾.

(قال بعضهم في: (سَتَجِدُونَ آخِرِينَ)⁽³⁾: السين للاستمرار، لا للاستقبال، مثل: (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ)⁽⁴⁾، وإيها نزلت بعد قولهم: (مَا وَلَهُمْ)) الآية، (ولكن دخلت السين إشعاراً بالاستمرار)⁽⁵⁾، انتهى. والحق أنها للاستقبال، وأن «يقول» بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا)⁽⁶⁾ في الأمر، أي: يأيها الذين آمنوا في الزمان الماضي دُومُوا واثبتوا على إيمانكم في جميع الأزمنة، قال السكاكي: إن كان الطلب بالأمر راجعاً إلى اتصال الواقع كقولك للمتحرّك: تحرّكْ فالأشبه الاستمرار، ولا تُظنُّ هذا طلباً للحاصل، فإن الطلب حال وقوعه يتوجه إلى الاستقبال، ولا وجود للاستقبال قبل صيرورته حالاً⁽⁷⁾.

(هذا إن سلّم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلاف المفهوم من/ 453 ب كلام الزمخشري، فإنه سأل: ما الحكمة في الإغلام بذلك قبل وقوعه؟) فأجاب مفاجأة المكروه أشد، والعلّم به قبل وقوعه أبعد من الاضطراب إذا وقع، وأنّ الجواب العنيد اقطع للخصم وقبل الرمي برأس السهم⁽⁸⁾.

(تمام العشرين: خبر مبتدأ محذوف، أو بالعكس⁽⁹⁾)، (قولهم في نحو: «جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ»: إن «زيداً» مخفوض بالظرف)، قيل: هذا تمام فيه نقص، لأن

(1) في (س): [إذ قد تقدم برت في حرف السين].

(2) قاله الدماضي، كذا في هامش المخطوط.

(3) النساء: 91.

(4) البقرة: 142.

(5) قاله أبوحيان في البحر المحيط 3/ 331، 332، وانظر تفسير اللباب 6/ 556.

(6) النساء: 136.

(7) مفتاح العلوم ص 320، 321، وانظر المطوّل ص 242.

(8) الكشف 1/ 224.

(9) في (س) زيادة: ولم يقل المشرون لما ذكرنا في الكلام الجارة، وفي الارتشاف قال سيويه والفراء: هذا الجزء المشرون على معنى تمام العشرين، فيحذف التمام، وقال بعضهم: تقول هذا متمم عشرين ومكمل عشرين.

الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا شك أن «أمام» مضاف،
 فيكون خافضاً لـ «زيد» فمرادهم أن «زيداً» مخفوض بالظرف من حيث هو
 مضاف، لا بمن حيث هو ظرف⁽¹⁾، وقوله: (والصواب: أن يُقال مخفوض
 بالإضافة، فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفاً)، غير صحيح،
 [فإن هذا]⁽²⁾ قول مرجوح⁽³⁾، فالبناء في تخطيط الجماعة عليه وإو، واجب بأن مراد
 المصنف بالإضافة هو المضاف، لا المعنى المصدري، بقرينة ما سبق في الخامس
 عشر، فإنه لم يعد فيه القول بأن الإضافة عاملة قولاً⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وهو صحيح.

⁽²⁾ - قاله الدمامي، انظر حاشية الشمي 272/2.

⁽³⁾ في (س): (لأن كون المضاف إليه مخفوضاً بالإضافة).

⁽⁴⁾ في (س): (عندهم).

قاله الشمي، انظر حاشية الشمي 272/2.

(خاتمة⁽¹⁾)

قيل: اللائق ذكرها في باب السابع؛ إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، والله الموفق للصواب، وإياه نسأل حسن الخاتمة⁽²⁾.

(ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أَوْجَزَهَا وَأَجْمَعَهَا للمعنى المراد، فنقول في نحو: «ضرب» فعل ماضٍ تركيب توصيفي، أو إضافي، (لم يُسم فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسم فاعله؛ لطول ذلك وخفائه)، قيل⁽³⁾: بل هو في معرض المنع، [كأنه أراد بالمبني مقابل المعرب]⁽⁴⁾، واللام يحتمل العلّة حيثئذٍ، وهو ليس بمراد هنا⁽⁵⁾.

(وأن يقول في المرفوع [به]⁽⁶⁾ نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يُسم فاعله؛ لذلك)، أي: لطوله، (ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أعطي زيد ديناراً»، ألا ترى أنه مفعول لـ«أعطي» و«أعطي» لم يُسم فاعله؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع.

- وأن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي⁽⁷⁾، وحدث الآتي⁽⁸⁾، [كما في]⁽⁹⁾ «قد قامت الصلاة» و«قد يصدق الكذب» (ولتحقيق حديثهما⁽¹⁰⁾.

(1) في (س) بزيادة: بالسكون أو بالضمّة على أنها خبر مبتدأ محذوف، أو بالعكس.

(2) قاله الدمامي، أثبت ذلك الدسوقي في حاشيته على المغنى 482/3.

(3) في (س) بزيادة: قيل: فيه خفاء.

(4) في (س): (كأنه أراد أن قوله: مبني ما لم يُسم أراد مقابل المعرب).

(5) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من الأصل، والتصويب من (س).

(7) في (س) بزيادة: وتقليل.

(8) في (س) بزيادة: أي: المستقبل.

(9) في (س): (كما إذا قيل).

(10) في (س) بزيادة: فإن الأول يدل على أن قيام الصلاة وقع في زمن قليل، أي: قريب، والثاني على أن الحدث الذي هو الصدق قليل، كما مرّ في بحث «قد».

- وفي «أنا»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد.
- وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً.
- ويزيد في «لما» متصلاً تفيّه متوقّعا ثبوته.
- والواو: حرف عطف لمجرّد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق،) تقدم في الواو ما يتعلق به، وإنه لا فرق بين القولين⁽¹⁾.
- (وفي «حتى»: حرف عطف للجمع والغاية.
- وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمهلة.
- وفي «فأ»: حرف عطف للترتيب والتعقيب.

وإذا اختصرت فيهن) أي: في هذه الكلمات عند التعبير عنها بما دخلت عليه، (فقل: عاطف ومعطوف، وجازم ومجزوم، وناصب ومنصوب، كما تقول: جارٌّ ومجرور).

⁽¹⁾ انظر مبحث الواو.

الباب السابع

من الكتاب في كَيْفِيَّةِ الإعراب والمُخَاطَبُ بِمُعْظَمِ هَذَا الْمُبتَدِئُونَ

اعلم أن اللَّفْظَ / المُعْبَرُ عنه إن كان حرفاً واحداً، يعني وليس بعض / 454
كلمة، بقرينة ما سيأتي ⁽¹⁾ (عُبر عنه باسمه الخاص به، أو المشترك، فيقال في
المتصل بالفعل من نحو: «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل) مثال التعبير باسمه الخاص، (أو
الضمير فاعل) مثال التعبير باسمه المشترك، فإن الضمير يطلق على التاء والهاء
والكاف بالاشتراك، (ولا يقال: «ت» فاعل) معبراً عنه بلفظه، (كما بَلَّغَنِي عن
بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسم هكذا)، أي لا يوجد اسم ظاهر على حرف
واحد، فلا ينتقض بالضمائر المتصلة مع أنها أسماء، منها ما هو على حرف
واحد ⁽²⁾، [ولما ورد النقص بالكاف الاسمية] ⁽³⁾، دفعه بقوله: (فأما الكاف
الاسمية) التي تفيد معنى التشبيه في «زيد كالأسد» (فإنها ملازمة للإضافة) [مثل
«مثل»] ⁽⁴⁾، (فاعتمدت على المضاف إليه ⁽⁵⁾؛ ولهذا) [الاعتماد] ⁽⁶⁾ (إذا تكلمتُ
على إعرابها جئت باسمها) وهو الكاف لا بمسماها وهو «ك»، فقلت: (في نحو
قوله:

(1) في (س) بزيادة: فإن ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه.

(2) في (س) بزيادة: قيل: إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها، مثل: «ليت» حرف تمن، فهي علم لذلك اللفظ من قبيل الأسماء الظاهرة، وليس فيها ما هو على حرف واحد، فمن ثمة امتنع أن يُعبر عن تاء «ضربت» بقولك: «ت» فاعل: لأنه خرج عن المنهج المستقر للاسم الظاهر.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (كالمثل) وبزيادة: لأنها ترادفه.

(5) في (س) بزيادة: هذا جواب عما يرد على قوله: ألا يكون اسم هكذا من أن هذه الكاف اسم ظاهر على حرف واحد.

(6) في (س): (أي: لاعتماد) وبزيادة: الكاف الاسمية على المضاف إليه.

ولا هداك إلى أرض كعالمها⁽¹⁾)

مصراع من البسيط، (والكاف) في «كعالمها» (فاعل⁽²⁾)، ولا تقول: «ك» فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، وهو المضاف إليه؛ بل الوجه حينئذٍ لأن يقال: «كعالمها» فاعل «هَذَاكَ».

(ولا يجوز في نحو: «مُ اللهُ»، تقدّم في بحث «أَئِنَّ» أن «مُ» مختصر منه⁽³⁾، (واقِ نفسك، وشِ الثوب)⁽⁴⁾ أمر من «وَشِيَّ»⁽⁵⁾، (وَلِ هذا الأمر) أمر من «وَلِيَّ» (أن تنطقَ بلفظها فتقول: [«مُ»]⁽⁶⁾ مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض «أَئِنَّ»، وتقول: «ق»: فعل أمر) من «وَقِيَّ»، (لأن الحذف متعلق بـ«يجوز» (فيهن) أي: في «مُ»، و«ق»، و«ش»، و«ل» (عارض، فَأَعْبِرَ فيهنَّ الأصل)، وهذه المسألة من علم الصرف، ذكرها هنا [على سبيل الاستطراد]⁽⁷⁾ والاستمداد⁽⁸⁾، (يقول) المتأخرون: (الباء حرف جر، والواو حَرْفٌ عَطْفٌ فتتطابق باسمها، ولا ينطق بلفظها) فلا تقول: «ب» حرف جر، و«و» حرف عطف، لأن كلا منهما كلمة مستقلة، لا بعض كلمة.

⁽¹⁾ لعمرو بن براقة في شرح أبيات المخني 30/8، عجزه:

ولا أعاثك في غزيم كَغَزَام

والشاهد في الكاف في «كعالمها» فإذا أعربناها قلنا: الكاف وليس «ك»

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وهذه مقول قلت.

⁽³⁾ انظر مبحث «أَئِنَّ» معني اللبيب.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: فعل.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: لفيف مفروق.

⁽⁶⁾ ساقط من جميع النسخ، والتصويب من معني اللبيب 767/2.

⁽⁷⁾ ساقط من (س).

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: بعض العلوم من بعض.

(وإن كان اللفظ على حَرْفَيْنِ يُطَقُّ به، فقليل: «قد» حرفٌ تحقيق، و«هل» حرف استفهام، و«نا» فاعل أو مفعول) [ظاهره]⁽¹⁾ أنه ينطق به من غير تغيير، وقال الرضي: إن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقُصِدَ إعرابها شدة الحرف الثاني سواء كان حرفاً صحيحاً [أو لا]⁽²⁾، نحو: أكثرت من الكمّ ومن الهلّ ومن اللو؛ ليكون على أقل أوزان المعربات، وأمّا إذا جعلت علماً لغير لفظ، أو لم يقصد إعرابها فلا يشدّد ثانيها إذا كانت صحيحاً نحو: جاءني كم، ورأيت من، لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى⁽³⁾.

(والأحسن أن يُعبّر عنه بقولك: الضمير، لئلا تنطق بالتصيل مستقلاً، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك)، أي: مما كان على حرفين بأن تقول مثلاً في «قد»: القاف والدال، وفي «هل» الهاء واللام.

(كراهة الإطالة) مع أن الاختصار [مطلوب]⁽⁴⁾، (وعلى هذا فقولهم: «ال» أئیس من قولهم: الألف واللام)، قيل: هذا مُنافٍ لقوله: ولا يجوز أن تنطق/ باسم شيء من ذلك⁽⁵⁾.

454 / ب

(وقد استعمل التعبير بها الخليل وسيبويه⁽⁶⁾، وإن كان أكثر من ذلك يُطَقُّ به أيضاً، فقليل: سوف حرف استقبال، وضَرَبَ فعل ماضٍ، وضَرَبَ هذا اسم، ولهذا أُخِيرَ عنها بقولك: فعلٌ ماضٍ، والمخبر عنه لا يكون إلا اسماً، فثبت اسميتها على [أنها]⁽⁷⁾ عَلِمَ لنفسها منقول من المعنى إلى اللفظ، ولما توجه البحث

(1) في (س): (ظاهر كلامه).

(2) في (س): (أو حرف علة).

(3) في (س) بزيادة: معاً.

- انظر شرح الرضي على الكافية 268/3.

(4) في (س): (مرغوب).

(5) قائله الدمامي، أثبت ذلك الدسوقي في حاشية المغني 488/3.

(6) الكتاب 226/4.

(7) في (س): (أن يكون).

عن حركتها كشفها بقوله: (ولمّا فُتحتْ على الحكاية)، ولكن ليست بحتم⁽¹⁾، قال الرضي: الكلمة⁽²⁾ إذا جُعِلت علماً للفظ سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً فالأكثر الحكاية، كقولك: «مَنْ» اسم استفهام، و«ضَرَبَ» فعل ماضٍ، و«لَبَّ» حرف تمنٍّ، وقد يجيء معرباً كقوله:

لَبَّ شِعْرِي وَأَلْتَ مِئِي لَيْتُ إِنْ لَوْأَ وَإِنْ لَيْتَا عَنَّا⁽³⁾

فإن أولته باللفظ فهو منصرف مطلقاً، وإن أولته بالكلمة – وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كـ«لَيْتُ» – فهو كـ«هند» في الصرف، وتركه – وإن كان على أكثر، أو ثلاثياً متحرك الأوسط – فغير منصرف قطعاً⁽⁴⁾.

(يدلّك على ما ذكرنا أن الفعل⁽⁵⁾ ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ مُحْصَلٌ، و«ضَرَبَ» هنا لا تدلّ على ذلك، وأنّ الفعل⁽⁶⁾ لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحّ أن يكون له فاعل، وما يُوَضَّح لك ذلك)، أي: كون «ضرب» هذه اسماً (أنت تقول في «زيد» مِنْ «ضَرَبَ زيدٌ»: زيدٌ مرفوع بـ«ضَرَبَ»، أو فاعل بـ«ضَرَبَ»، فتُدْخِلُ الجار عليه)، وهذا يُعَيِّن اسميته.

(وقال لي بعضهم: «لأ دليل في ذلك»؛ لأن المعنى بكلمة «ضَرَبَ»، قلتُ له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مضافاً إليه مع أنّه ليس باسم في زعمك؟ فإنّ لك: فإذا كان اسماً فكيف اخْتَبَرْتُ عنه بأنه فعل؟ قلتُ: هو نظير الإخبار في

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: بل يجوز إعرابها.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: المبتة.

⁽³⁾ يست من الخفيف لأبي زيد الطائي في خزانة الأدب 1/ 124، وشرح أبيات سيويه 2/ 148، والشعر والشعراء ص 187، والكتاب 3/ 261، وشرح المفصل 9/ 32، ولسان العرب (1 و 14) 54، وشرح الرضي على الكافية 3/ 100، والمقتضب 1/ 235، 4/ 32، 43، والشاهد في «لَيْتَ» حيث جاءت معربة

⁽⁴⁾ خبر مرفوع بالضمّة.

⁽⁵⁾ شرح الرضي على الكافية 3/ 269.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: بفتح «ان» فاعل «يدل».

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: بفتح «ان» أيضاً عطف على «ان الفعل».

قولك: «زَيْدٌ قائم» ألا ترى أنك أخبرت عن «زيد» باعتبار مُسمّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن «ضَرْبٍ» باعتبار مُسمّاه، وهو «ضَرْبٌ» الذي يدلّ على الحدث والزمان، فهذا، أي: ضرب فعل ماضٍ (في أنه لفظُ مُسمّاه لفظُ كأسماء السُّور وأسماء حروف المعجم)، وذلك أنها ألفاظ⁽¹⁾ مُسمّاه ألفاظ، فإن «يس» مثلاً اسم مُسمّاه السورة المخصوصة المؤلفة في الكلمات، وجيم مثلاً اسم مُسمّاه الحرف المخصوص، قال سيبويه: سأل الخليل أصحابه كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَ والباء التي في ضَرْبٍ؟ ف قيل: نقول: [«كاف»]⁽²⁾، [«باء»]⁽³⁾ فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال، أقول: «كَهْ» «بَهْ»⁽⁴⁾.

(ومن هنا قلت: حرفُ التعريف «أل» فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفيّة إلى الاسميّة أجزّيت عليه قياسَ همزات الأسماء،) يعني الصرفة، وهي التي ليست جارية مجرى الفعل، فلا يرد نحو الانطلاق من المصادر التي همزتها همزة وصل؛ لأنها ليست بأسماء صرفة [بهذا المعنى]⁽⁵⁾، (كما أنك إذا سمّيت بـ«اضرب» قطعت همزته)، لأنه حيثلّ اسمٌ صيرف، ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الأسماء الصرفة إلا إذا كان/ من الأسماء العشرة المحفوظة، وهذا مثل «أل» ليس منها، فوجب قطع همزتها، وإنما بقيت همزة مثل «الانطلاق» على حالها إذا سُمّي به مع أنه حيثلّ غير مصدر، وليس من الأسماء

(1) في (س) بزيادة: و.

(2) في (س): (بالكاف).

(3) ساقط من (س).

(4) قال سيبويه: قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في «لَك»، والكاف التي في «مالك» والباء التي في «ضَرْبٍ»؟ ف قيل له: نقول: «باء كاف». فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كَهْ، وبَهْ. انظر الكتاب 320/3.

(5) في (س): (بهذا التفسير).

العشرة، لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل، فاستصحب ما كان ثابتاً قبل التسمية بخلاف مثل «ال»، و«اضرب».

(وإنما قول ابن مالك: «إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي»⁽¹⁾، فلا تحقيق فيه)، [فلا يعترض به على قولنا: و«ضرب» هذه اسم. انتهى]⁽²⁾، لأن قوله هنا لم يصدر عن تحقيق وإثبات ما هو الحق.

(وقال لي بعضهم: كيف يُتَوَهَّم أن ابن مالك اشتبّه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف تَوَهَّم ابن مالك أن النحويين غلطوا في قولهم: «إن الفعل يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، وإن الحرف لا يُخْبَرُ به ولا عنه»، قيل: [كلام ابن مالك]⁽³⁾ لم يقتض تغليب النحاة، وإنما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي⁽⁴⁾: الذي المسند إليه فيه لفظ، سواء عبّر عنه بلفظه وحده ك«ضرب كلمة» و«سوف كلمة»، أو بلفظ مع غيره كلفظة «ضرب»، ولفظة «سوف»، أو⁽⁵⁾ بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس⁽⁶⁾.

(وعمّن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبوحيان) قال في شرح التسهيل: إنما حد المصنف الإسناد بأنه تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب⁽⁷⁾ منه ليخرج بذلك الإسناد اللفظي، فإنه لا يختص بالاسم، بل يوجد في الفعل، نحو: «ضرب»

⁽¹⁾ انظر شرح التسهيل لابن مالك 9/1.

⁽²⁾ في (س): (جواب عما يرد على قوله: وضرب هذه اسم، ولهذا أخبر عنها، انتهى).

- وفي (س) بزيادة: من أنه معترض بقول ابن مالك أن الإسناد يعني أن قول ابن مالك لم يصدر عن تحقيق وإمعان، فإنه قال في التسهيل: الاسم كلمة ليسند ما معناها إلى نفسها، أو نظيرها.

⁽³⁾ في (س): (ما ذكره ابن مالك).

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: الإسناد.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: عبّر عنه.

⁽⁶⁾ قائله الشمي، انظر حاشية الشمي 273/2.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: مفيداً مقصوداً لذاته.

فعل ماضٍ، وفي الحرف، نحو: «في» حرف جر، [وفي الجملة نحو: «زيد قائم» مبتداً وخبراً⁽¹⁾].

ولا بُدَّ للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقوله: مبتداً، خبر، فاعل، مضاف إليه.

وأما قول كثيرٍ من المعريين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة فليس بشيء، لأن هذه الأشياء لا تُستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالإقتصار في الكلام عليها متعلق بالكلام، لأنه اسم مصدر بمعنى المتكلم، (على هذا القدر) متعلق بالإقتصار، (لأنَّ يُعْلَمُ به في موقعها من الإعراب وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عَيْنَ نوعه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معَه، أو فيه. وَجَرَى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأُطْلِقَ لم يُردْ إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دَوْرًا في الكلام خَفُّوا اسمه) بِفَاءَيْنِ جواب «لما»، والجملة استئناف [ليبان سبب اصطلاحهم على ذلك⁽²⁾، ويحتمل أن «لما» بتخفيف الميم علة لقوله: «خَفُّوا»].

(وإنما كان حقٌّ ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق؛ ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق، وإن [كان]⁽⁴⁾ عين المفعول فيه، فقيل: ظرفٌ زمان أو ظرف مكان، فحسن)، لأنه لا يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصاً، أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان⁽⁵⁾، [لأنَّ بتقدير ظرف زمان؛/ لأنه ينتصب من غير شرط⁽⁶⁾].

ب / 455

(1) ساقط من (س).

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 1/ 31، 32.

(2) في (س): (جواب عن سبب اصطلاحهم على إطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به).

(3) في (س) بزيادة: تكون.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: نعم الاختصاص ينظر هل هو من الألفاظ التي تساعوا في انتصابها على أنها ظرف مكان مع اختصاصها أو لا، وإن كان غير مختص، - أي: مبهماً - فلا كلام.

(6) في (س): (وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصص لأنه ينتصب من غير شرط).

(ولأَبْدُ من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق) احترز
 به^(١) عن الزوائد والكاف و«رَبُّ»، (وإن كان المفعول به متعدداً عَيَّنَتْ كُلُّ واحدٍ
 قلت: مفعولٌ أولٌ، أو ثانٍ، أو ثالث.

- وينبغي أن تُعَيَّنَ للمبتدئ نوع الفعل، فنقول: فعلٌ ماضٍ، أو فعل مضارع،
 أو فعل أمر.

- ونقول في نحو: «تَلْظَى»: فعل مضارع أصله تَلْظَى (يعين في نحو:
 (نَارٌ تَلْظَى)^(٢)، (لا في نحو: [٣] «تَلْظَى النَّارُ»، [فإنه يحتمل الماضي
 والمضارع]^(٤).

- (وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر: مبني على ما يُجزم به
 مضارعه)، من سقوط حركة الآخر، أو الحرف الأخير.

- (وفي نحو: (يَتَرَبَّصْنَ)^(٥): مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث.

- (وفي نحو: (لَيَبْدُلُ)^(٦) مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد.

- (وتقول في المضارع المعرب: مرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم، أو تقول: منصوب
 بكذا، أو بإضمار «أن»، أو مجزوم بكذا، وتُبيِّنُ علامة الرفع والنصب
 والجزم.

- (وإن كان الفعل ناقصاً نصُّ عليه، فقال مثلاً: «كان» فعل ناقص، يرفع
 الاسم وينصب الخبر.

- (وإن كان المُعَرَّبُ [حالاً]^(٧) في غير محله عَيَّنَ ذلك، فقليل: في «قائم» مثلاً
 من نحو: «قائم زيد»: خبر مُقَدَّم^(٨)؛ لِيُعْلَمَ) علة لـ«قليل» (إنه) أي: أن

(١) في (س) بزيادة: عما لا متعلق له....

(٢) الليل: ١٤.

(٣) في (س): (وأما في مثل).

(٤) في (س): (فيحتمل أن يكون ماضياً وأن يكون مضارعاً).

(٥) البقرة: ٢٢٧.

(٦) المعزة: ٤.

(٧) ساقط من (س).

(٨) في (س) بزيادة: مفعول قيل: وقوله.

«قائم» (فَارَقَ مَوْضِعَهُ الْأَصْلِي) بتقديمه على «زيد» (فَلْيَطْلُبْ مَبْتَدَأَهُ) على صيغة المجهول عطف على «لِيَعْلَمَ».

- وقيل في نحو: (وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ)⁽¹⁾: «الذين» مفعول مُقَدَّم على فاعله، الذي هو «الملائكة»⁽²⁾، (لِيَتَطَلَّبَ فاعله)، علة لقيل: مقدراً⁽³⁾.

(وإن كان الخبرُ مثلاً غير مقصودٍ لذاته قيل: خبرٌ مُوَطَّعٌ) اسم فاعل من التوطئة، (لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مَا بَعْدَهُ، كقوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجْهَلُونَ)⁽⁴⁾، وقوله:

كَفَى بِجِسْمِي لُحُولاً أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي⁽⁵⁾

تقدم شرحه في الباء⁽⁶⁾، وقبله:

أَبْلَى الْهَوَى أَسْفَا يَوْمَ الثُّلَى بَدَنِي وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ
وَرُوحٌ تَرْدَدٌ فِي مِثْلِ الْخِلَالِ إِذَا أَطَارَتِ الرِّيحُ عَنْهُ الثُّوبُ لَمْ يَبِينِ

يقول: لي روح يذهب ويحيى في بدن مثل الخلال في النحول والدقة إذا طيرت الريح عنه الثوب الذي عليه لم يظهر ذلك البدن لِذِقَّتِهِ، [أولم يفارق]⁽⁷⁾، والشاهد في «رجلاً» فإنه خبر «إن» وليس فيه فائدة الخبر، ولألزامها، والإفادة تحصل من وصفه⁽⁸⁾.

(1) الأنفال: 50.

(2) في (س) بزيادة: لأ على عامله الذي هو يتوفى.

(3) في (س) بزيادة: مقدراً، ونائب فاعله قوله: فاعله، أي: فاعل المفعول المقدم.

(4) النمل: 55.

(5) تقدم تخريجه.

(6) انظر مبحث الباء، مغني اللبيب، شاهد رقم (159).

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: بقوله: لولا مخاطبتي. انتهى.

(ولهذا أُعيدَ الضميرُ بعد «قوم»، و«رجل» إلى ما قبلها لا إليها، مثلُه
المثالُ الموطَّءُ في نحو: (إِنَّا أَرْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) ^(١)).

وإن كان المبحوث فيه حرفاً عيَّن نوعه، ومعناه، وعمله، إن كان عاملاً،
فقال مثلاً: إن حرف توكيدٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر، «لن» حرف نفي ونصب
واستقبال، «أن» حرف مصدرِي ينصب الفعل المضارع، و«لم» حرف نفي يجزم
المضارع ويقلبه ماضياً.

ثم بعد الكلام على المفردات تتكلم عن الجمل، ألها محلَّ من الإعراب
أزلاً؟.

فصل

وأول ما يَحْتَزِرُ مِنْهُ المبتدئُ في/ صناعة الأعراب ثلاثة أمور: 1 / 456

أحدها: أن يلتبس عليه الزائد بأصلي، ومثاله: أنه إذا سَمِعَ أن «ال» من
علامات الاسم، وأن «أخرَف» «ثابِت» من علامات الفعل المضارع، وأن تاء
الخطاب من علامات الماضي، وأن الواوَ والفاء من أحرف العطف، وأن الباء
واللام من أحرف الجر، وأن فِعْلَ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله مضمومُ الأول، سَبَقَ إلى
وَفِيهِ جواب «إذا سمع» (إلى أن «أَلْفَيْتُ»، و«أَلْهَيْتُ» بضم التاء (اسمان) ^(٢))
مع أنهما فعلاَن [^(٣)، (وأن «أَكْرَمْتُ»، و«تَعَلَّمْتُ» مضارعان ^(٤)) مع أنهما
ماضيان، (وأن «وَعَظْتُ»، و«فَسَخْتُ» عاطفان ومعطوفان ^(٥)) مع أن الواو والفاء من
نفس الكلمة، (وأن محو: «بَيَّتُ»، و«بَيَّنْتُ»، و«لَهَوْتُ»، و«لَعِبْتُ» كُلُّ

(١) يوسف: 2.

(٢) في (س) بزيادة: مثال لما في أوله شيء من علامات الاسم.

(٣) في (س): (مع أنه فعل).

(٤) في (س) بزيادة: مثال لما في أوله حرف من حروف «ثابت».

(٥) في (س) بزيادة: مثال لما فيه حرف العطف.

منهما جار ومجرور⁽¹⁾ مع أن «ب» و«ز» فيه من نفس الكلمة، (وأن محو: «أذخِرْ» مَبِيٍّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله⁽²⁾) مع أنه فعل المتكلم من المضارع المعلوم من «دَحْرَج».

(وقد سمعت من يعرب (أَلِهَاتُكُمْ التَّكَاثُرُ)⁽³⁾ مبتدأ وخبراً، فَظَنَّهُمَا مثل قولك: «المتطلق زيد»).

قيل: يجوز أن يُحْمَلَ [كَلَامُ هَذَا الْعَرَبِ]⁽⁴⁾ على أن «التَّكَاثُرُ» مبتدأ مؤخر، و«أَلِهَاتُكُمْ» خبر مقدم، بناءً على مذهب الكوفيين في تجويز⁽⁵⁾ مثل هذا الخبر، وإن وقع الاشتباه في⁽⁶⁾ الاسم والفعلي، ولعلَّ المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك العرب قصد أن «أَلِهَاتُكُمْ» مبتدأ، و«التَّكَاثُرُ» خبره⁽⁷⁾.
(ونظيرُ هذا الوَهم قراءة كثير من العوام (نَارَ حَامِيَةٍ)⁽⁸⁾، (أَلِهَاتُكُمْ التَّكَاثُرُ)⁽⁹⁾ بحذف الألف كما تُحذف في أوَّل السورة في الوَصْل، فيقال: (لَخَيْرٌ)⁽¹⁰⁾، (القارعة)⁽¹¹⁾).

(1) في (س) بزيادة: مثال لما في أوله حرف جر.

(2) في (س) بزيادة: مثال لما هو مضموم الأول مع أنه ليس فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، لأن ضَمًّا يكون في الحرف الأصلي، مثل: ضَرَبَ وفرَحَ.

(3) التَّكَاثُرُ: 1.

(4) في (س): (كلامه).

(5) في (س) بزيادة: تقديم.

(6) في (س) بزيادة: بين الجملة.

(7) قاله الدماشي، انظر حاشية الشمني 273/2.

(8) القارعة: 10.

(9) التَّكَاثُرُ: 1.

(10) العاديات: 11.

(11) القارعة: 1.

وَذَكَرَ لِي عَنْ رَجُلٍ كَبِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ ⁽¹⁾ «فَ كَبِيرٌ» بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ ⁽²⁾ (يَمُنُّ بِفِرْعَوْنَ) عَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ قَوْلَ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى (مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الْكَاطِمِ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ بْنِ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ⁽³⁾، تَوَفَّى بِبَغْدَادِ سَنَةِ سِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَهُوَ أَخُو الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى إِمَامُ أَهْلِ السَّنَةِ، وَكِلَاهُمَا شَاعِرٌ ⁽⁴⁾، بَلِيغٌ، قَالَ ابْنُ الْخَلِّكَانِ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ الْمَجْمُوعِ مِنْ كَلَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَهَلْ جَمَعَهُ الْمُرْتَضَى أَمْ جَمَعَهُ أَخُوهُ الرُّضِيُّ؟ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ، وَإِنَّمَا وَضَعَهُ مِنْ جَمَعَةٍ وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ ⁽⁵⁾، تَوَفَّى وَالدَّهْمَا بِبَغْدَادِ سَنَةِ أَرْبَعِمِائَةٍ، وَرِثَاهُ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِيُّ وَغَزَّيْ وَلَذَنِيهِ بِقَصِيدَةٍ مِنَ الْكَامِلِ مِنْهَا قَوْلُهُ:

أَبَقْتُ يَوْمًا كَوَكَيْنِ سَنَاهُمَا فِي الصُّبْحِ وَالْإِنْسَاءِ لَيْسَ بِخَافٍ ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: في الكل.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ غلط الشارح بين الشريف الرضي، والشريف المرتضى، كما أنه أخطأ في سنة الوفاة.

- قال الشريف المرتضى هو: علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم، أبو القاسم من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - وقد توفي سنة 436 هـ.

- أما الشريف الرضي فهو: محمد بن الحسين بن موسى بن إبراهيم المرتضى بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - المتوفى سنة 406 هـ وهو أخو الشريف المرتضى.

أما قول الشارح في الشريف المرتضى: أنه «إمام أهل السنة» لم أجد هذا الوصف له في كتب التراجم التي رجعت إليها، ولعل الصواب هو «إمام أهل الشيعة».

انظر ترجمتهما في وفيات الأعيان 3/ 313، 4/ 414، ونبذة الدهر 3/ 155، ونبذة الرعاة 2/ 162، والأعلام 4/ 278.

⁽⁵⁾ انظر وفيات الأعيان 3/ 313.

⁽⁶⁾ - تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ البيت من الكامل لأبي العلاء المعري في شرح سقط الزند 3/ 1297.

قال صدر الأفاضل: عنى بالكوكبين الرضي⁽¹⁾ والمرضى⁽²⁾، يدل عليه

قوله:

مَآوَى الرُّضِيِّ الْمُرْتَضَى وَتَقَاسَمَا خِطَطَ الْعُلَى بِتَنَاصُفٍ وَتَصَافٍ⁽³⁾
(أَيُّتُ رِيَانُ الْجَفُونَ مِنَ الْكَرَى وَأَيُّتُ مِنْكَ بَلِيلَةُ الْمَلْسُوعِ⁽⁴⁾)

بيت من الكامل، «الريَان» ضد العطشان، و«الكرى»⁽⁵⁾ النوم، وفيه استعارة تبعية شبه امتلاء جفون الحبيب من النوم بامتلاء الجوف من الماء/ الدافع 456 / ب لمشقة العطش في حصول الراحة به، فجرت الاستعارة في الري⁽⁶⁾ بالأصالة، وفي الريان⁽⁷⁾ بالتبعية، و«الملسوع»⁽⁸⁾ من لسعته الحية⁽⁹⁾ لسعاً، قال:

لَسَعَتْ حَيَّةُ الْهَوَى كِبْدِي لَا طَيْبَ لَهَا وَلَا رَاقٍ⁽¹⁰⁾

(1) في (س) بزيادة: وهو من أهل الأدب، وله شعر فصيح.

(2) في (س) بزيادة: وهو إمام أهل الشيعة عالم بالكلام والأصول، وله شعر أيضاً، وهما الشريف الطاهر أبي أحمد الحسين.

(3)

(4) البيت للشريف الرضي في ديوانه 1/ 593، والدرر 3/ 23، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 302، وجمع الهوامع 2/ 394. وخزانة الأدب. والبيت كما في الديوان 1/ 593:

أخسرون عليك إذا استلأت من الكرى ألسي أبيض بليلة الملسوع

(5) في (س) بزيادة: الفتح.

(6) في (س) بزيادة: أولاً.

(7) في (س) بزيادة: ثانياً.

(8) في (س) بزيادة: اسم مفعول.

(9) في (س) بزيادة: المقرب.

(10) البيت من الوافر، لم أعر له على قائلن وقد استشهد به على أن الملسوع اسم مفعول مشتق من لَسَعَ.

و«ليته» كتابة عن ليلة السهر.

(وقال: كيف ضمّ التاء من «تبيت» وهو للمخاطب لا للمتكلم؟
وتحتها من «أبيت» وهو للمتكلم لا للمخاطب؟. فَيُنْتِ لِلْحَاكِي أَنْ الْفَعْلَيْنِ
مُضَارِعَانِ، وَأَنَّ التَّاءَ فِيهِمَا لَامُ الْكَلِمَةِ، وَأَنَّ الْخُطَابَ فِي الْأَوَّلِ مُسْتَفَادٌ مِنْ تَاءِ
الْمُضَارَعَةِ، وَالتَّكَلُّمُ فِي الثَّانِي مُسْتَفَادٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَالْأَوَّلُ مَرْفُوعٌ لِحُلُولِهِ مَحَلُّ
الاسم،) وهو ما بعد همزة الاستفهام وابتداء الكلام، كما قيل: ابئت أنت؟.
(والثاني منصوب بـ«أن» مضمرة بعد وَاوِ المصاحبة) محمول (على حدِّ
قول الخطيئة) حال من المستتر في منصوب:

(أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَنْتَكُمُ الْمَوَدَّةَ وَالْأَخَاءَ)⁽¹⁾

بيت من الوافر فيه شواهد ورُود الهمزة للتقرير، وحذف نون «أكن»،
ونصب المضارع بـ«أن» مقدرة بعد الواو، ولوقوعه بعد الاستفهام.
(وحكى العسكري في كتاب التصحيح أنه قيل لبعضهم: «مَا فَعَلَ أَبُوكَ
بِحِمَارِهِ؟» فقال: «بَاعِهِ؟» فقيل له: لِمَ قُلْتَ: بَاعِهِ؟ قال: فَلِمَ قُلْتَ: أَنْتَ: بِحِمَارِهِ؟
فقال له أَنَا جَرَزْتُهُ بِالْبَاءِ، فقال: فَلِمَ تَجَرُّ بِأُوكَ وَبَائِي لَا تُجَرُّ؟⁽²⁾

⁽¹⁾ البيت للخطيئة في ديوانه ص 10، والدرر 32/2، وشرح أبيات سيويه 67/2، وشرح شواهد المغني 950/2، وشرح ابن عقيل 16/4، والكتاب 43/3، وبلا نية في شرح الأشموني 302/2، والمقتضب 27/2، وشرح قطر الندى ص 76، ورواية الديوان: أَلَمْ أَكُ مَحْرَمًا.
⁽²⁾ شرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف ص 202.

- العسكري هو: أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، فقيه، أديب، انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء والتدريس في بلاد «خوزستان» في عصره، من كنه «شرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف»، و«الزواجر والمواعظ»، و«الحكم والأمثال»، وغيرها، وهو خال أبي هلال العسكري واستاذ، توفي سنة 382 هـ.
انظر وفيات الأعيان 83/2، وبنية الوعاة 506/1، والأعلام 196/2.

[ومثله⁽¹⁾] من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي⁽²⁾ «من أخبار النحويين» أن رجلاً قال لِسَمَّاكِ بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السَّمَاكِ: أنت أحمق، سمعتُ سيويوه يقول: ثمنها درهمان. وقلتُ يوماً: تُرد الجملة الاسمية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزعشري كقوله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ نَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)⁽³⁾، فقال بعض من حضر: هذه الواو في أولها.

وقلت يوماً: الفقهاء يلحنون في قولهم: «البائع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: (فَبَايَعْنَهُمْ)⁽⁴⁾، وقال الطبري في قوله تعالى: (أَتُمِّ إِذَا مَا وَتَعُ)⁽⁵⁾: إن «تُم» بمعنى هناك،⁽⁶⁾ تقدم توجيهه في بحث «تُم»⁽⁷⁾ (وقال جماعة من المعربين في (وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)⁽⁸⁾ في قراءة ابن عامر وأبي بكر⁽⁹⁾)، وفيه تغليب، [والأصل]⁽¹⁰⁾: ورواية أبي بكر عن عاصم، وقد قال في الجهة الرابعة: كقراءة ابن عامر وعاصم⁽¹¹⁾، (بنون واحدة: «إن الفعل ماضٍ»⁽¹²⁾)، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً، «والمؤمنين» مرفوعاً.

(1) ساقط من (س).

(2) أبو بكر التاريخي هو: محمد بن عبد الملك التاريخي السُّجَاعِي - نُقِبَ بذلك لاعتناؤه بالتواريخ، كُتِبَ أبو بكر، كان أديباً فاضلاً متقناً حسن الأخبار مليح الروايات، له «كتاب أخبار النحويين» وألف تاريخاً لأبي الحسين محمد بن عبد الرحمن الروذباري. انظر الواقي بالوفيات 445/2، وخزانة الأدب 235/1.

- وني (س) بزيادة: وحكى أن واحداً من طلبة علم النحو قرأ كتاب اللفظة، فقيل: هي بالجهر، فقال: قد اخطأت وغفلت أن اللام تجرّها، فقيل: هي من نفس الكلمة، ولا تجرّ أصلاً، فقال: الآن تفتنت للحق... بالكاف في كتاب.

(3) الزم: 60، وقد تقدمت، انظر ما سبق «ما يحتاج إلى رابط».

(4) المستحثة: 12.

(5) يونس: 51.

(6) انظر تفسير الطبري 159/7.

(7) انظر بحث «تُم» مغني اللبيب 138/1.

(8) الأنبياء: 88.

(9) في (س) بزيادة: وهو راوي عاصم.

- وانظر النشر في القراءات العشر 324/2.

(10) في (س): (وَالْأَفْأَلَى).

(11) انظر الجهة الرابعة الباب الخامس.

(12) انظر البحر المحيط 335/6، وتفسير اللباب 586/13.

فإن قيل: سكنت الباء للتخفيف، كقوله:

هو الخليفة فأَرْضَوْا مَا رَضِيَ لَكُمْ⁽¹⁾

صدر بيت من البسيط لجرير، عجزه:

ماضي ما العزيمة في حكمه حيف

«ماضي العزيمة»، أي: مُجِدُّ في الأمور، و«الحيف» الميل (فَأَقِيمْ ضميرُ المصدر مقام/ الفاعل. قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مع وجوده 457 / 1 بمنتهى، بل إقامة ضمير المصدر بمنتهى، ولو كان وخذه؛ لأَنَّهُ مَبْهُمٌ. وما يشتبه نحو: «تَوَلَّوْا» بعد الجازم والناصب، والقرائن تبين، فهو في نحو: (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ)⁽²⁾ ماضٍ، وفي (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ)⁽³⁾، (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ)⁽⁴⁾ مضارع) مخاطب فيهما أصله: تتولوا، لقوله تعالى: (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَإِنْ تُطِيعُوا تُتَّقُوا)⁽⁵⁾. (وقوله تعالى⁽⁶⁾: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)⁽⁷⁾ الأول أمر، والثاني مضارع، لأن النهي، أي: أداته (لا تدخل على الأمر.

⁽¹⁾ لجرير في شرح ديوانه لإيليا الحارثي ص 476، والمغيب 1/ 235 وفي لسان العرب (ص، د، ح) 8/ 195
«ماضي العزيمة ما في قوله جف» وفي شرح الديوان «بالحق يَصْنَعُ ما في قوله جَنَفَ»، والشاهد في «رَضِيَ»
حيث سكنت الباء للتخفيف.

⁽²⁾ التوبة: 129.

⁽³⁾ هود: 3.

⁽⁴⁾ النور: 54.

⁽⁵⁾ النور: 54.

⁽⁶⁾ في (ص) بزيادة: عطف على «نحو: تولوا، أو على مدخوله.

⁽⁷⁾ المائدة: 2.

«تَلْطَى» فِي (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى)⁽¹⁾ مضارع، أصله: تَلْطَى، (وَالْأَيُّ)،
أي: وإن لم يكن مضارعاً (لقليل: تَلْطَطَّتْ)، [لإسناده]⁽²⁾ إلى ضمير المؤنث⁽³⁾،
(وكذا «تَمْنَى» من قوله:

تَمْنَى ابْتِئَاءً أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا⁽⁴⁾)

تقدم شرحه في الجهة الخامسة.

(ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب:

وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا⁽⁵⁾)

تقدم شرحه في الباب السادس، يعني من بابه في حذف تاء التانيث من
الماضي الواجب لحاقها به، وإن كان «تَمْنَى» مُسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي، وأَبْقَلَ
مُسنداً إلى ضمير غير حقيقي، (وهذا حَمْلٌ على الضرورة من غير ضرورة)،
[أي: لا ضرورة إلى جعل «تَمْنَى» ماضياً حذف منه تاء التانيث ضرورة، لجواز
[كونه]⁽⁶⁾ مضارعاً حذف [منه]⁽⁷⁾ إحدى التامنين.

(وَمَّا يَلْتَمِسُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ أَنْ يَقُولَ فِي نَحْوِ: «مَرَزْتُ بِقَاضٍ»: إِنَّ الْكُسْرَ
عَلَامَةُ الْجَرِّ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يَسْتَشْكِلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: (لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ

⁽¹⁾ الليل: 14.

⁽²⁾ في (س): (لاستاد الفعل).

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وادخل اللام على جواب «ان» حملاً لها على لو.

⁽⁴⁾ تقدم تحريجه في آخر الجهة السادسة، وهو من أبيات قالها لبيد عجزه:

وَهَلْ أُنَا إِلَّا مَنْ رِيضَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

والشاهد في «تَمْنَى» فهو مضارع.

⁽⁵⁾ تقدم تحريجه في «التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين»، والشاهد في «أَبْقَلَ» أي وهو ابن مالك فجعل «تَمْنَى» من
باب «أَبْقَلَ» في حذف تاء التانيث الواجب لحاقها به.

وانظر قول ابن مالك في شرح التسهيل 112/2.

⁽⁶⁾ في (س): (جُفِلَ).

⁽⁷⁾ في (س): (من أوله).

يُنْزَكُ^(١)، وقد سألني عن ذلك بعضهم، فقال: «كيف عَطَفَ المرفوع على المجرور؟»، فقلت: فهلاً استشكلت ورود الفاعل مجروراً، فإن «زَانَ» فاعل «يُنْزَكُها»، وفي آخره كسرة، وهو سابق على إشكال العطف، فالأولى أن يسأل عنه، وكان هذا السائل لعدم الفطنة لا يعرف إلا ما يدرك بالحسن والفاعل مما يدرك بالفعل.

(ويُتَنَتُّ له أن الأصل «زاني» يساء مضمومة، ثم حذفت الضمة للاستتال، فحُلِفَتُ الياء لالتقاءها ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعل، وعلامة رنفة ضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويُقال في: «مررت بقاضي» جازَ ومجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة.

وفي نحو: (وَالْفَجْرُ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)^(٢) «والفجر» جازَ ومجرور، و«ليال» عاطف ومعطوف، وعلامة جرّه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرَتِ الفتحة مع) ولم تثبت (خِفْتُها لنيابتها عن الكسرة) لأن غير المنصرف ينوب فيه الفتح متاب الجر، (ونائب الثقيل ثقيل^(٣))، ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ» كما حُلِفَتِ في «يَعِدُّ»، ولم يحذف في «يُوجَلُّ» لأن فتحته ليست نائبة عن الكسر، لأن ماضيه «وَجَلَّ» بالكسر، فقياس مضارعه الفتح، وماضيها «فَعَلَ» بالفتح، فقياس مضارعهما الكسر، وقد جاء «يَعِدُّ»/ على ذلك) القياس^(٤)، (وأما «يَهَبُ» فإن 457 / ب الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق)، ولهذا خالف القياس.

(ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن) عطف على «ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ»، [فإنه]^(٥) مشارك له في الترتيب على [أن]^(٦) نائب الثقيل ثقيل. (في «يا

(١) التور: 3.

(٢) الفجر: 1، 2.

(٣) في (س) بزيادة: ولهذا لم تثبت.

(٤) في (س) بزيادة: وهو أن يكون مضارع «فعل» «يفعل» مثل: يضرب.

(٥) ساقط من (س).

(٦) في (س): (كون).

غلاماً: «يَا غَلَامٌ»⁽¹⁾ بحذف الألف، وإن كانت أَخْفُ الحروف؛ لأن أصلها⁽²⁾ الياء، فقلبت الفاء بعد كسرة ما قبلها فتحة.

(ومن ذلك)، أي: مما يلتبس على المبتدئ (أن يُبادر⁽³⁾ في نحو: «المُصْطَفَيْنِ» و«الأَعْلَيْنِ» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن يُنظر أولاً في نونه، فإن وجدتهما) على صيغة الخطاب (مفتوحة كما في قوله تعالى: (وَالَهُمْ عِنْدَنَا لِعِمْرُ الْمُصْطَفَيْنِ الْآخِتَارِ)⁽⁴⁾ حَكِيمٌ على بناء [المفعول]⁽⁵⁾ جواب [«ان»]⁽⁶⁾) (بأنه جمع، وفي الآية دليل ثانٍ وهو وصفه بالجمع؛ وثالث وهو دخول «من» التبعيضية عليه بعد «وإنهم» ومَحَالٌ أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس:

تَحْلُمُ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْجِلْمَ حَتَّى تُحْلُمَا⁽⁷⁾

⁽¹⁾ قال أبوحيان: «وأجاز الأَخفش والمازني والفارسي حذف الألف المتقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها، فتقول: يَا غَلَامٌ تريد: يَا غُلَاماً...».

⁽²⁾ انظر الارشاف 4/ 1852، وانظر رأي الأَخفش في شرح الجمل لابن عصفور 2/ 98.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: أي: أصل الألف في «يَا غُلَاماً» الياء....

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: أي: المبتدئ.

⁽⁵⁾ ص: 47.

⁽⁶⁾ في (س): (الجهول).

⁽⁷⁾ في (س): (الشرط).

البيت لحاتم الطائي في أدب الكاتب ص 466، وشرح شواهد المعنى 2/ 951، والكتاب 4/ 71، وشرح الفصل 7/ 158، وبلا نسبة في لسان العرب (ج، ل، م) 12/ 146.

- والأحنف بن قيس هو: الأحنف بن قيس بن معاوية بن حُصَيْنِ المَزَنِيِّ السَّعْدِيِّ المِثْرَافِيِّ التَّمِيمِيِّ، وكنيته أبوهريرة، سيد تميم، وأحد العظماء والدعاة الفصحاء الشجعان الفاتحين، يُضْرَبُ به المثل في الحلم، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، شهد الفتح في خراسان، أخباره كثيرة جداً، وخطبه وكلماته متفرقة في التاريخ والأدب والبلدان، توفي سنة 72 هـ.

انظر طبقات ابن سعد 66/ 7، وطبقات ابن سلام ص 194، والأعلام 1/ 276.

بيت من الطويل، [نسبه⁽¹⁾] السيوطي لحاتم الطائي، الجواد⁽²⁾، «تَحْلَم»،
 امر⁽³⁾ من التفعّل عُذِّي بِـ«عن» لتضمن معنى التجاوز، و«الأدْنَيْن» جمع الأدنى
 بمعنى: الأقرب⁽⁴⁾، و«تَحْلَمَا» أصله: [تَتَحْلَم]⁽⁵⁾ منصوب [بإضمار]⁽⁶⁾ «أن»⁽⁷⁾.

(ومن ذلك⁽⁸⁾ أن يُعَرِّبَ الياء والكاف، والهاء في نحو: «غلامي أكرمني»،
 و«غلامك أكرمك»، و«غلامه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب) عطف
 على «يُعَرِّب» و«أو» بمعنى الواو⁽⁹⁾، فكأنه أراد أو يخطأ [ولاً فالصواب]⁽¹⁰⁾ أو لا
 يُعَرِّب بإعراب واحد (فليعلم⁽¹¹⁾) أمر الغائب⁽¹²⁾ المعروف، أي: إذا التبس الأمر
 في هذه الضمائر⁽¹³⁾ على المبتدئ، فَلْيَعْلَمْ وَلْيَتَنَبَّه (أَلْهَنُ إِذَا اتَّصَلَنُ بِالْفِعْلِ كُنُ
 فعولات، وإن اتَّصَلَنُ بالاسم كُنُ مضافاً إليهن).

⁽¹⁾ في (س): (عزاه).

⁽²⁾ شرح شواهد المفني 951/2.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: المخاطب.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: والحلم بالكر حن الخلق والتجاوز عما فرط.

⁽⁵⁾ في (س): (تَحْلَمَا).

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: مقدرة بعد حتى، والألف للإطلاق، وبعد هذا البيت:

وأغفر عزاء الكريم ادّخارة	وأغفر عن شتم اللّيم تكريماً
ولا اخذل المولى وإن كان خاذلاً	ولا اتشم ابن النّم إن كان مقحماً
ولا زاده عن غيائي تباعداً	وإن كان ذا نفص بين المال مُغلباً

⁽⁸⁾ قال ابن يسمون: هذه الأبيات من أحسن ما قيل في مداراة الأقارب.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: أي: مما يلبس على المبتدئ.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: وهو متعدد، قال الطبراني: والدهر يعكس... ويتنضي من... بعد... الفعل فاعله ضمير

المبتدئ وسنعله قوله: الصواب....

⁽¹¹⁾ في (س): (ولكن الظاهر).

⁽¹²⁾ في (س) بزيادة: الفاء فصيحة دخلت على....

⁽¹³⁾ في (س) بزيادة: المبني للفاعل.

في (س) بزيادة: المتصلة بالأفعال والأسماء.

وَيُسْتَنْتَى مِنَ الْأَوَّلِ⁽¹⁾ لِحَوٍّ: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ» تقدم هذا⁽²⁾ في الكاف⁽³⁾، (روا بصرِكَ زَيْدًا)، فإن الكاف فيهما⁽⁴⁾ حَرَفُ خُطَابٍ، والحرف لا محل له من الإعراب.

(وَيُسْتَنْتَى مِنَ الثَّانِي⁽⁵⁾ نوعان: نوعٌ لا محلٌ فيه لهذه الألفاظ) مع اتصالها بالاسم، (وذلك لِحَوٍّ قولهم: «ذلك، وتلك، وإِنِّي، وإِيَّاكَ، وإِيَّاهُ» فإِنَّهُنَّ أَحْرَفٌ تَكَلَّمُ وَخُطَابٍ وَغِيَّةٌ.

(ونوعٌ هـي)، أي: تلك الألفاظ (فيه)، أي: في هذا النوع (في محلِّ نصب)، لأَجْزَمٍ، فلزم أن يُسْتَنْتَى مِنَ الثَّانِي، (وذلك) النوع⁽⁶⁾ (لِحَوٍّ: «الضَّارِبُكَ»، و«الضَّارِبَةُ» على قول سيويهِ)، فإنه منصوب عنده على المفعوليَّة، لا بمرور بالإضافة، (لأنه لا يُضَافُ الوَصْفُ الَّذِي بِهِ «أَل» إلى عارِ مِنْهَا⁽⁷⁾.

ولِحَوٍّ قولهم⁽⁸⁾: «لَا عَهْدَ لِي بِالْأَمِّ قَفًّا مِنْهُ»⁽⁹⁾ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ مِنْ «لَوْمَ الرَّجُلِ»⁽¹⁰⁾ على فعل، والباء متعلِّقٌ بـ«عَهْدٍ»، و«قَفًّا» تَمْيِيزٌ مِنْ «الْأَمِّ»، و«مِنْهُ» متعلِّقٌ بـ«الْأَمِّ»، والضمير⁽¹¹⁾ لِلْمَتَكَلِّمِ⁽¹²⁾ (وَلَا أَوْضَعُهُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ) عطف على «الْأَمِّ» (فالها في موضع نصب) عائد إلى «قَفًّا»، أي: لا عهد لي بأَوْضَعُ قَفًّا مِنْهُ واللوم في القفا، والضمة فيه كناية عن لوم صاحبه وضعته، (كألهاء في «الضَّارِبَةُ» إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مَفْعُولٌ، / وهذا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، لأن اسم التفضيل لا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ

(1) في (س) بزيادة: وهو كون الضمائر المتصلة بالفعل منصوبة المحل على أنها مفعولات.

(2) في (س) بزيادة: المثال.

(3) انظر مبحث الكاف، مغني اللبيب 1/ 205.

(4) في (س) بزيادة: في المثالين.

(5) في (س) بزيادة: وهو كون الضمائر المتصلة بالاسم مضافاً إليهن.

(6) في (س) بزيادة: المستثنى.

(7) انظر الكتاب 1/ 82.

(8) في (س) بزيادة: عطف على نحو: الضاربك.

(9) في (س) بزيادة: أَلَامٌ.

(10) في (س) بزيادة: لَوْماً.

(11) في (س) بزيادة: الجرور.

(12) في (س) بزيادة: وقوله.

إجماعاً، وليست مضافاً إليه، ولأُخْفِضَ «أَوْضَعَ» بالكسرة، لأن ما لا ينصرف إذا دخله اللام انجَرَّ بالكسر، (وعلى ذلك فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ أبيض الوجه لا أخضر»، فإن فتحتَ الرَّاءَ، لكون «أحمر» غير منصرف، فالهاء منصوبة المحل) على التشبيه بالفعل، (وإن كَسَرْتُمُهَا فهي مجرورة⁽¹⁾ [بالإضافة]⁽²⁾)، ومن ذلك قوله:

فَبِإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ⁽³⁾

تقدّم شرحه في [حذف جملة الشرط]⁽⁴⁾.

(فمن رَوَاهُ بِجَرٍّ «مطر»⁽⁵⁾)، فالضمير منصوب على المفعوليّة، وهو فاعلُ بين المتضامين.

تنبه

إذا قلت: «رُوِيْدَكَ زَيْدًا»، فإن قُدِّرْتَ «رُوِيْدًا» اسم فعل فالكاف خطاب، أي: حرف، (وإن قُدِّرْتَ مصدرًا فهو اسم مضاف إليه، محلُّ الرفع؛ لأنه فاعل).

والثاني: أن يَجْرِي لِسَانُهُ إلى عبارة اعتادها، فيستعمل في غير محلّها، كان يقول في «كنت»، و«كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل؛ لِمَا أَلِفَ من قول ذلك⁽⁶⁾)، مصدر مضاف إلى مفعوله⁽⁷⁾، («فعلت» و«فعلوا»).

(1) في (س) بزيادة: أي: فالهاء مجرورة المحل على الإضافة، لما ذكرنا.

(2) سائط من (س).

(3) قاله الأحرص الأنصاري، وقد تقدّم من هذه الأبيات قوله:

سلام الله يا مطر عليها ولجس عليك يا مطر السلام

والشاهد في الهاء في «نكاحها مطر» فهو منصوب على المفعوليّة وهذا بدل على جواز نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يحير.

(4) في (س): (في بحث التنوين).

(5) ذكر ابن مالك رواية الجرجاني عن ثعلب، انظر شرح التسهيل 93/3.

(6) في (س) بزيادة: القول هنا.

(7) في (س) بزيادة: وذلك إشارة إلى قوله: فعل وفاعل.

ولمّا تسميةُ الأقدمين الاسمَ فاعلاً، والخبرَ مفعولاً، فإنه اصطلاح غير مالوف، وهو مجاز كسميتهم الصورة الجميلة ذميّةً، بالضم⁽¹⁾ وسكون الميم [الصورة المنقشة من الرخام، أو عاج، والصنم]⁽²⁾، (والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط)، لعدم ابتناؤه على المجاز المبني على التأويل الصحيح، (فلذلك يُعاب عليه)، بخلاف الأقدمين، ثم الظاهر أن التجوز فيه على طريق الاستعارة بعلاقة التشابه.

(الثالث: أن يُعربَ شيئاً طالباً لشيء) صفة «شيئاً»، (ويُهملُ النظر في ذلك المطلوب: كأن يُعربَ فعلاً، ولا يطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرضُ لخبره⁽³⁾، بل ربما مرّ به) أي: بالخبر المطلوب، (فأعربه بما لا يستحقه، وينسى ما تقدم له)، من ذكر المبتدأ⁽⁴⁾.

(فإن قلت: فهل من ذلك قول الزخشري في قوله تعالى: (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)⁽⁵⁾، الآية: «قد أَهَمَّتْهُمْ» صفة لطائفة، وَ«يُظَنُّونَ» صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ظَائِنٌ، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، وَيَقُولُونَ» بَدَلٌ من «يُظَنُّونَ»⁽⁶⁾، فكانه) أي: الزخشري (نسيَ المبتدأ، ولم يجعل شيئاً من هذه الجملة خبراً له) قيل: في إيراد هذا السؤال من الإزراء بالزخشري مالا يخفى⁽⁷⁾، والأدب مطلوب مع الأصاغر فضلاً عن الأكابر⁽⁸⁾، وأجيب بأن في جوابه دفعاً لتوهم الإزراء والنقص بالزخشري، وهو قوله⁽⁹⁾: (قلت: لعلّه رأى أن خبره محذوف، أي: ومعكم طائفة صفتهم كَيْتَ وَكَيْتَ.

(1) في (س) بزيادة: الدال.

(2) في (س): (الصنم، والجمع الذمى، وهي الصورة المنقوشة من العاج والحجر).

(3) في (س) بزيادة: ولم يبين أي شيء هو.

(4) في (س) بزيادة: ولما نبّه على أن هذا الوضع مما يعاب عليه العرب وتوجّه السؤال على تفسير الزخشري صدر السؤال....

(5) آل عمران 154/1.

(6) الكشف 456/1.

(7) في (س) بزيادة: ولم يكن إيرادُه بالذي يليق بالمصنف.

(8) قاله الدمامي، انظر حاشية الشنّي 274/2.

(9) المجيب الشنّي، انظر المصّر السابق.

والظاهر أن الجملة الأولى) وهي «قد أهمتهم» (خبر) كما اختاره الحلبي⁽¹⁾، (وأن الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي: وطائفة من غيركم، 458 / ب مثل: «السُّنَّ مَنَوان بدرهم»، أي: منوان منه، أو اعتماده على واو الحال)، وهو سوَّغ نصُّ عليه سيبويه⁽²⁾، (كما جاء في الحديث: «دخل وبُرْمة على النار»/ ⁽³⁾) و«الرَّيْة» القِدْر من الحجر، وذهب الزجاج إلى أن «قد أهمتهم» صفة، و«يظنون» خبر⁽⁴⁾، وقيل: الخبر «يقولون»، والجملتان قبل صفة⁽⁵⁾.

(وسالت كثيراً من الطلبة عن إعراب «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلَاهُ»⁽⁶⁾) يقولون: «مَوْلَاهُ» مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف، أي: سَأَلَهُ، وعلى هذا فيقال: «أَحَقُّ مَا سَأَلَهُ الْعَبْدُ رَبُّهُ» بالرفع، [قال الصفدي]⁽⁷⁾: حضرتُ إلى علاء الدين الكندي فتياً من مصر في قول القائل: «اللهم إني أسألك وخير ما سأل العبد ربه»: هل ينتصب «ربه» أو يرتفع؟ فكتب الجواب «ينتصب»، والشيخ السخاوي حاضر، فرأى ما كتب، فقال: يا مولاي تثبت في ذلك، وحقَّق الجواب ففطن الجواب، وكتب يرتفع⁽⁸⁾.

(وَعَكَّسَهُ «إِنْ مُصَابَكَ الْمَوْلَى قَبِيحٌ» يذهب الوهم فيه إلى أن «المولى» خبر، بناء على أن «المصাব» اسم مفعول، وإنما هو مفعول، والمصَاب مصدر بمعنى

(1) الدرر المصون 2/ 238.

(2) نسي واو الابتداء، ومعاني القرآن للزجاج 1/ 480.

(3) أخرجه البخاري كتاب النكاح 3/ 370، وفي كتاب الأطعمة 3/ 458 «... وعلى النار برمة...» وفي صحيح

(4) مسلم باب العتق 2/ 421 «... والرَّيْة على النار...» وفي هاتين الروايتين لا شاهد فيه.

(5) معاني القرآن للزجاج 1/ 480.

(6) انظر تفسير اللباب 5/ 613.

(7) في (س) بزيادة: هذا مثال اخترعه لامتحان الطلبة.

(8) في (س): (قال شارح لامية العجم).

شرح للامية العجم لمؤيد الدين أبي اسماعيل الحسين بن علي العميد الصفراحي المتوفي سنة 514 هـ الذي

سماه «الغيب الذي انسجم في شرح لامية العجم»، انظر كشف الظنون 2/ 537.

- والصفدي قد تقدمت ترجمته وهو صاحب «الروافي في الوفيات».

- علاء الدين الكندي هو: علي بن المظفر ابن إبراهيم الكندي الوداعي علاء الدين، ويقال له: ابن

عرق، أدب متقن، شاعر، عارف بالحديث والقراءات، له: «التذكرة الكندية» خسون جزءاً أدب

وأخبار وعلوم، و«ديوان الشعر»، توفي سنة 716 هـ.

الدرر الكامنة 3/ 76، وفوات الوفيات 3/ 98، والأعلام 5/ 23.

الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده، قيل: لا يمتنع أن يكون «المصاب» اسم مفعول، و«المولى» هو الخبر، و«قبيح» خبر مبتدأ محذوف، أي: أن الذي أصبته هو مولاك هذا قبيح⁽¹⁾.

(ومن هنا)، أي: من حل «المصاب» على المفعول من «أصاب» (أخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله:

أظْلُومٌ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلامِ تَحِيَّةٌ ظَلَمٌ⁽²⁾

أنه يرفع رجلاً، وقد مضت الحكاية)، في آخر الجهة الأولى⁽³⁾.

(تنبيه .

وقد يكون للشيء إعراب⁽⁴⁾ إذا كان وَحْدَهُ، فإذا اتَّصَلَ به شيء آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك. من ذلك «مَا أَنْتَ» و«مَا شَأْنُكَ» فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيداً»، فإن جئت به فَـ «أَنْتَ» مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع أو ما تكون، فلَمَّا حُلِفَ الفعل بَرَزَ الضمير⁽⁵⁾ وانفصل⁽⁶⁾، وارتفع⁽⁷⁾ بالفاعلية للفعل المحذوف⁽⁸⁾، (أو على أنه اسم لـ «كان») الناقصة المحذوفة، (و«شأنك»⁽⁹⁾ بتقدير: ما يكون، و«ما»⁽¹⁰⁾ فيهما)، أي: في «ما أَنْتَ» و«ما شَأْنُكَ» (في موضع نصب خبراً⁽¹¹⁾ لـ «كان»⁽¹²⁾)، أو مفعولاً لـ «تصنع».

(1) قاله الدمامني، انظر حاشية الشنقي 274/2.

(2) تقدم تخريجه في آخر الجهة الأولى، وهو للمرجي عبدالله بن عمر، وُثِبَ لغيره.

(3) في (س) بزيادة: فليرجع إليها.

(4) في (س) بزيادة: الظاهر حذف الواو كما في بعض النسخ.

(5) في (س) بزيادة: في الفعل الذي حذف وهو «تصنع» أو «تكون».

(6) في (س) بزيادة: وجوب انفصاله لحذف الفعل.

(7) في (س) بزيادة: أي: ارتفع ذلك الضمير وهو «أَنْتَ».

(8) في (س) بزيادة: وهو «تصنع».

(9) في (س) بزيادة: مبتدأ خبره.

(10) في (س) بزيادة: مبتدأ، أي: لفظ «ما».

(11) في (س) بزيادة: للمبتدأ.

(12) في (س) بزيادة: محيزاً.

ومثل ذلك)، خبر مقدم، مبتدأه («كيف أنت وزيداً»)، أي: هذا التركيب (الألك) استثناء من الجملة⁽¹⁾ السابقة عليه (إذا قدّرت «تصنع» كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به) علة لتعيينه للحالية، لأن «كيف» من الظروف، والظروف والحال من واحد بخلاف المفعول به⁽²⁾.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه، وسألت طالباً: ما حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك: «ما⁽³⁾ أحسن زيداً؟»، فقال: زائدة، بناءً منه على أن المثال المسؤول عنه «ما كان أحسن زيداً» وليس في السؤال تعيين ذلك⁽⁴⁾.

والصواب: (الاستفصال)، أي: طلب المسؤول عنه تعيين موضع «كان» للفترة من السائل، ويجب بعده عن حال «كان» (فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبر؛ لأنها قد جرت مجرى الحروف).

كما أن في: «قلماً يقوم زيد» لما استعملت «ما» النافية لم يحتاج لفاعل/ 459 / 1 جواب «لما»، واللام بمعنى إلى، والجملة استئناف لبيان جريان «قلماً» مجرى الحرف، (هذا قول الفارسي والمحققين⁽⁵⁾، وعند أبي سعيد السيرافي⁽⁶⁾ هي تامة⁽⁷⁾،

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: الاسمية.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وقد تقدم هذا في بحث «كيف».

⁽³⁾ في (س) بزيادة: كان، وهو الصواب.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: قيل: في السؤال ما يشعر بأن «كان» تذكر في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه، و«كان» لا تقع فيه عند ذلك إلا زائدة، فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل؛ إذ له أن يقول: متى كان بعد أحسن وجب الإتيان بـ «ما» المصدرية، وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب، ووجب رفع «زيد» وهو في المثال

⁽⁵⁾ منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر، وهو خلاف ظاهر السؤال.

⁽⁶⁾ الإيضاح العسدي 96، والارتشاف 1185/2، 1186، وشرح الرضي على الكافية 92/2.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: شارح كتاب سيويه.

انظر قول السيرافي في ارتشاف الضرب 1186/2.

وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير «ما» والجملة بعدها خبر⁽¹⁾.

وإن ذُكرتْ أي: كلمة «كان» (بعد فعل التعجب وَجَبَ الإتيان قبلها بـ«ما» المصدرية، وقيل في «ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ» برفع «زيد»، (كان تامة)، [هذه]⁽²⁾ الجملة الاسمية نائب الفاعل⁽³⁾، [قيل: وأنت خير بأن هذا تركيب غير تركيب «ما كان أحسن زيدا» فلا عيب على الطالب في عدم التفصيل]⁽⁴⁾.

وأجاز بعضهم نقصانها في هذا المثال (على تقدير «ما» اسماً موصولاً)⁽⁵⁾، وأن يُنصب «زيد» على أنه الخبر، أي: ما أحسن الذي كان زيدا، ورد⁽⁶⁾ بأن «ما أَحْسَنَ زيدا» مُعْرَبٌ عنه، قيل: [جوابه إن]⁽⁷⁾ المقحمان من الأسماء والأفعال والحروف كان التراكيب الخالية عنها مُعْنِيَةً عنها، وهي في حال الإطناب كحالها مع الإيجاز في أصل المعنى، فلا محذور فيه، وفيه بحث⁽⁸⁾.

(1) الارتشاف 1185، 1186، وشرح الرضي على الكافية 92/4.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: قيل كقوله تعالى: (قيل لهم آمنوا).

(4) ساقط من (س).

(5) - قاله الدمامني، انظر حاشية الشمني 275/2، وانظر حاشية الدسوقي على المغني 504/3.

في (س) بزيادة: وعلى تقدير.

(6) في (س) بزيادة: أي: وجه نقصان «كان» على تلك التقدير.

(7) ساقط من (س).

(8) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

الباب الثامن

من الكتاب في ذكرِ أمورِ كليةٍ يتخرجُ عليها مالاَ ينحصرُ من
الصُّورِ الجزئيةِ وهي إحدى عشرة قاعدة

القاعدة الأولى:

قد يُغطى الشيءُ حُكْمَ ما أشبههُ في معناه، أو لفظه، أو فيهما.

فاما الأول (أي الشبه المعنوي) فقلَّةُ صُوَرٍ كثيرة:

إحداها: دخول الباء في خبر «أن» في قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ
الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْصِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ)⁽¹⁾، لأنه في معنى:
أولئس الله بقادر، والذي سهَّلَ ذلك التقدير تباعدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل:
(أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم)⁽²⁾.
ومثله: إدخال الباء في (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)⁽³⁾ لِمَا دَخَلَهُ من معنى: اكتفى
بالله شهيداً) لما بكسر اللام علة للمائلة و«من» بيان لِمَا.

(بجلاف قوله:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ⁽⁴⁾)

⁽¹⁾ الأحقاف: 33.

⁽²⁾ الإسراء: 99.

⁽³⁾ الرعد: 43.

⁽⁴⁾ صدر بيت من الوافر عجزه:

قَلِيلٌ مِنْكَ لَا يُفْنِيكَ لَكُ قَلِيلٌ

ومولاي النصر احمد بن علي الميكالي في معاهد التنصيص 259/3، ورد ذلك البغدادي في شرح أبيات
النبي 343/2، والشاهد في «يكنفي» حيث لا تزداد الباء في فاعل «كفى» بمعنى اجزا أو اغنى.

تقدم شرحه في الباء⁽¹⁾.
(وفي قوله:

سُوِّدَ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ⁽²⁾)

.....

تقدم شرحه في «أن» المفتوحة الخفيفة⁽³⁾.
(لِمَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى: لَا يَتَقَرَّنِينَ بِقِرَاءَةِ السُّورِ) «لِمَا» بكسر اللام⁽⁴⁾ أيضاً
علة مماثلة، وقيل: «لِمَا» هنا بتشديد الميم⁽⁵⁾، (ولهذا)، أي: لإدخال الباء بعد
«يقرآن» لتضمينه معنى «يتقرن».
(قال السهيلي: «لا يجوز القول: «وصل إلي كتابك فقرأت به» على حد
قوله:

... لا يقرآن بالسور⁽⁶⁾

.....

لأنه، أي: «قرآن» في هذا المثال (عار من معنى التقرب) واللام على
لقوله: «لا يجوز»، والمصنف ذكرَ هُنَا أَنَّ «يَقْرَأَنَّ» مُضَمَّنٌ مَعْنَى «يَتَقَرَّنِينَ» وفي
حرف الباء أنه مُضَمَّنٌ مَعْنَى «يَرْقِينَ»⁽⁷⁾، وقيل: كأنه يشير بذلك إلى إرادة الجميع
في البيت، وعدم إرادته في المثال⁽⁸⁾.

(1) في (س) بزيادة: المفردة.

- انظر مبحث الباء المفردة في الليب شاهد رقم (152).

(2) تقدم تخريجه والشاهد في دخول الباء على معمول يقرآن لما دخله من معنى «يتقرن».

(3) انظر مبحث «أن» المفتوحة الخفيفة، في الليب شاهد رقم (32).

(4) في (س) بزيادة: وتخفيف الميم.

(5) قاله الشمي، انظر حاشية الشمي 275/2.

(6) انظر نص السهيلي في الحزانة 109/9، وانظر مبحث الباء في في الليب 127/1.

(7) انظر ذلك في مبحث الباء، في الليب 127/1.

(8) قاله الشمي، انظر حاشية الشمي 275/2.

(الثانية: [من الصور]⁽¹⁾) (جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: «إن زيدا قائم وعمره» اكتفاءً بخبر «إن»، لَمَّا كان «إن زيدا قائم» في معنى: زيد قائم، «لما» بالكسر⁽²⁾ علة للجواز، وقيل: بالفتح والتشديد⁽³⁾، ولهذا لم يجر «ليث زيد قائم وعمره»، لأنه ليس في معنى «زيد قائم» [لأنه إنشاء، و«زيد قائم» خبر]⁽⁴⁾، (الثالثة: جواز «أنا زيدا غير ضارب») على أن «أنا» مبتدأ خبره 459 / ب غير مضافاً إلى «ضارب»، و«زيداً» مفعول «ضارب» قُدِّمَ عليه (لما كان)، أي: هذا التركيب (في معنى: أنا زيد لا أضرب، ولولا ذلك) الشبه المعنوي بين «غير» و«لا» (لم يجر)⁽⁵⁾، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله⁽⁶⁾، لا تقول: «أنا زيد أول ضارب» أو مثل «ضارب»⁽⁷⁾ [قيل: الصحيح في التالين المنع]⁽⁸⁾، وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الأول⁽⁹⁾، وحكى ابن الحاج جواز التقديم في الثاني⁽¹⁰⁾، وإن كان المضاف كلمة «غير»⁽¹¹⁾، [ثلاثة أقوال]⁽¹²⁾ [المنع مطلقاً وهو رأي ابن السراج واختاره أبوحيان]⁽¹⁾،

(1) في (س): (أي: الصورة الثانية).

(2) في (س) بزيادة: اللام.

(3) في (س) بزيادة: الميم.

(4) - قاله الشمي، انظر حاشية الشمي 275 / 2.

(5) في (س): (لأنه لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف زيد قائم).

(6) في (س) بزيادة: هذا التركيب، قال السرياني والزحشري وابن مالك: يجوز تقديم معمول ماضيف إليه غير

مطلقاً، وقال ابن السراج: منتهى مطلقاً، واختاره أبوحيان، وقيل: إن كان المعمول ظرفاً جازماً، وإلا امتنع.

(7) في (س) بزيادة: أي: معمول المضاف إليه على المضاف.

(8) في (س) بزيادة: هذا عند الجمهور.

(9) قاله الدمامي، كذا في هامش المخطوط.

(10) وما بين المعقوفين ساقط من (س).

(11) انظر قول ابن الحاج في حاشية الشمي 275 / 2، وحاشية الدسوقي 508 / 3، والارتشاف 1811 / 4.

(12) انظر قول ابن الحاج في حاشية الشمي 275 / 2، وحاشية الدسوقي 508 / 3، والارتشاف 1811 / 4.

(1) في (س): (حتى).

(2) ساقط من (س).

أبوحيان⁽¹⁾، والجواز مطلقاً وبه قال السيرافي والزخشري وابن مالك⁽²⁾ وهو ظاهر كلام المصنف، والتفصيل، فإن كان المعمول ظرفاً جاز، ولأ امتنع⁽³⁾.
(ودليل المسألة قوله تعالى: (وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ)⁽⁴⁾) وفيه⁽⁵⁾ دليل على جواز تقديم الظرف، فإن «في الخصام» معمول «مبين» قُدِّم عليه لما كان في معنى «لا يبين»، (وقول الشاعر:

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍ ثَوَّلَهُ وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا مِوَاهُ خَلِيلًا⁽⁶⁾)

بيت من الطويل، [فيه]⁽⁷⁾ دليل على جواز تقديم [غير الظرف]⁽⁸⁾، فإن⁽⁹⁾ «حقاً» مفعول⁽¹⁰⁾ «ملغ» [قدم عليه]⁽¹¹⁾، و«فتى» منصوب بمحذوف يفسره⁽¹²⁾ قوله: «توله»، وجملة النهي عطف على جملة الأمر المحذوفة لا المذكورة، (وقوله:

إِنْ أَمْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتْهُ عَلَى الثَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرَ مَكْفُورٍ⁽¹³⁾)

(1) انظر رأي ابن السراج في المساعد 377/2، وانظر رأي أبي حيان في الارتشاف 181/4، وانظر حاشية الشمني 275/2.

(2) شرح التسهيل 236/3، والشمني 275/2، والارتشاف 181/4، وجمع الموامع 510/2.

(3) في (س): (فمن بعضهم أنه يجوز التقديم لقوله: وإن لا أكثر كل الشجاع فإني بضرب... وإلهام حتى علم، قال أبوحيان: لا لصحيح الم...).

(4) الزخرف: 18.

(5) في (س) بزيادة: وهذه الآية.

(6) البيت بلا نسبة في الدرر 143/2، وشرح شواهد المغني 953/2، وجمع الموامع 510/2، وزُوي في الدرر «غير ملغ فريضة».

(7) في (س): (وهو).

(8) في (س): (الاسم الذي ليس ظرفاً).

(9) في (س) بزيادة: قوله.

(10) في (س) بزيادة: للمضاف إليه، وهو ...

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: الفعل بعده وهو

(13) البيت لأبي زيد الطائي في الدرر 293/1، وسر صناعة الإعراب 375/1، وشرح أبيات سيبويه 373/1،

وشرح شواهد المغني 953/2، والكتاب 134/2، وشرح الأشموني 538/1، وشرح المفصل 65/8،

ولسان العرب (خ، ص، ص)، 24/7، والشاهد في «مكفور» حيث قُدِّم معموله «على الثاني جوازاً».

يت من البسيط لأبي زَيْد الطائي⁽¹⁾، [معمول]⁽²⁾ «مكفور»⁽³⁾ [قدّم
عليه]⁽⁴⁾، والثاني التباع، و«على» بمعنى مع، والمكفور المحجود.
(وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ) ⁽⁵⁾ (فَلَدَلِكْ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ
بَئِيرٍ)⁽⁶⁾، ويحتمل تعلق «على» بـ«عسير»⁽⁷⁾، أو محذوف هو نعت له، أو
حال من ضميره) المستكن [في عسير]⁽⁸⁾، وجوز الحلبي تعلقه بما دلّ عليه «غير
بئير» أي: لا يسهل على الكافرين⁽⁹⁾.

(ولو قلت: جاءني غير ضارب زيدا) لم يَجْزِ التقدير، أي: تقدير «غير
ضارب زيدا» بلا اضرب زيدا، وفي أكثر النسخ التقديم، أي: تقديم «زيد» على
«غير»، قيل: حكم المصنف بجواز «أنا زيدا غير ضارب»؛ لأنه⁽¹⁰⁾ في معنى: «أنا
زيداً لا اضرب»، وجعل «لا» داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب،
لأنك⁽¹¹⁾ قال: (لأن الثاني لا محلُّ هُنا مكان غير)، إذ لو قلت: جاءني لا اضرب
زيداً لم يجز، لكن قال الزمخشري: وتقول: أنا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك:
أنا زيدا مثل ضارب، لأنه بمنزلة قولك: أنا زيدا، لا ضارب، فجعل «لا» داخلة

¹⁰ في (س) زيادة: في مدح أخيه لأمه ولید بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه، وهو دليل
على جواز تقديم الظرف.

- وأبو زَيْد الطائي هو: حرمة بن المنذر، شاعر جاهلي قديم، أدرك الإسلام ولكنه لم يسلم، وقد وفد
على الوليد بن عقبة والي الكوفة وناداه زمنًا، وقد شهد الفساسة والمناذرة ومدحهم، عدّه ابن سلام
من شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين، توفي سنة 62 هـ انظر طبقات ابن سلام ص 180،
والشعر والشعراء ص 185.

¹¹ في (س): (متعلق).

¹² في (س) زيادة: فقد استوفى أقسام المعمول الثلاثة، ومعنى «خصني بكذا» أفردني به بحيث لا مشارك لي
فيه.

¹³ ساقط من (س).

¹⁴ في (س) زيادة: أي: من كون غير بمعنى النفي.
الشرح: 9، 10.

¹⁵ في (س): (بغير).

¹⁶ في (س): (في غير).

¹⁷ العر للمصنوع 415/6.

¹⁸ في (س) زيادة: عنده.

¹⁹ نقله الصاماني، انظر حاشية الشمني 275/2.

على اسم الفاعل مع عدم التكرير⁽¹⁾، قال التفتازاني: فإن قلت: هب أنه يصح التقديم في مثال أنا زيداً، لا اضرب، لما ذكرتم، لكن ينبغي أن يتمتع في مثل أنا زيداً لا ضارب، لأنه اسم بمعنى «غير» على ما صرح به السخاوي، غايته أنه جعل إعرابه فيما بعده، لكونه على صورة الحرف⁽²⁾، قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظراً إلى صورة الحرفية⁽³⁾.

(الرابعة: جواز «غير» قائم الزيدان» لما كان في معنى: «ما قائم الزيدان»⁽⁴⁾، ولولا ذلك/ لم يميز⁽⁵⁾، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغي عن الخبر)، يشير إلى أن المبتدأ على نوعين، أحدهما: المسند إليه، والآخر المسند وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام، ولا يكون له خبر، بل له مرفوع يغي الخبر ويقوم مقامه، و«غير» في المثال ليس واحداً منهما.

(ودليل المسألة قوله:

غَيْرُ لَأَوْ عِذَاكَ فَاطْرَحَ اللَّهُ - وَ لَا تُعْتَرِ بِعَارِضٍ سَلَمٌ⁽⁶⁾)

بيت مدرج من الخفيف⁽⁷⁾، فالعارض ما يبدو⁽⁸⁾ من غير ثبات، والسلم الصلح⁽⁹⁾، والبدى بكسر العين الأعداء⁽¹⁰⁾ وهو إما مبتدأ [خبره «غير لاه»]⁽¹¹⁾،

(1) انظر حاشية الشنبي 275 / 2.

(2) انظر حاشية الشنبي 275 / 2.

(3) قائله الشنبي، انظر حاشية الشنبي 275 / 2.

(4) في (س) بزيادة: «لما» حلة للجواز.

(5) في (س) بزيادة: لولا أن غير بمعنى «ما» لم يميز التركيب.

(6) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص 366، وشرح ابن عقيل 190 / 1.

(7) في (س) بزيادة: الاغترار الانخداع والطمع.

(8) في (س) بزيادة: ويظهر.

(9) في (س) بزيادة: ووجه الاستدلال به أن

(10) في (س) بزيادة: وهو جمع لا نظير له.

(11) في (س): (خبره ما تقدم).

لو فاعل بالوصف؛ [لكونه]⁽¹⁾ في معنى مَا لِأَوْ عِدَاكَ، لا سبيل إلى الأول؛ لأن
غير مضاف إلى «لأَوْ» وهو مفرد فيؤدي إلى قولك: الأعداء غير لاء، وهو
متنع⁽²⁾، فنعين الثاني⁽³⁾، قيل: ولما أن يمنع كون «لاء» مفرداً لفظاً ومعنى؛
لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع، ولا يخفى أنك لو قلت:
عِدَاكَ غير فريق لِأَوْ لَصَحَّ، فيبطل الاستدلال حينئذٍ⁽⁴⁾، (وهو أحسن ما قيل في
يت أي نواس:

غَيْرُ مَا سُوفِ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِهِمُ وَالْحَزْنَ⁽⁵⁾

تقدم شرحه في «غير»⁽⁶⁾.

(الخامسة: اعطاهم «ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً» حُكْمَ «ضاربُ زيداً» في
التكرار، لأنه في معناه⁽⁷⁾؛ ولهذا وصفوا به التكرة، ونصبوه على الحال، وخَفَضُوا
بِارْبٍ، وأدخلوا عليه «أل»)، ظاهره أن النحاة أو العرب أجازوا إدخال «أل»
على اسم الفاعل من هذا المثال [فتقول]⁽⁸⁾: «الضاربُ زيدٍ بجر «زيد»، ومثل هذا
عند الجمهور ممنوع، وإنما أجازوه الفراء⁽⁹⁾ قولاً بتقدم الإضافة على اللام، أو قياساً

(1) في (س): (لكون التركيب).

(2) في (س): بزيادة: إذ لا يقال: الزيدون غير قائم.

(3) في (س): بزيادة: فثبت المطلوب.

(4) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 275/2.

(5) بيت من المديد لأبي نواس في خزانة الأدب 337/1، 548/9، والدرر 183/1، ويلا نسبة في شرح
الرمي على الكافية 1/226، 4/290، وشرح التسهيل لابن مالك 4/33، 1/275، وشرح ابن عقيل
1/191، والأشباه والنظائر 3/94، 5/289، 6/113، 7/25، استشهد به على إجراء غير قائم الزيدان

مجرى، والأصل: زمنٌ ينقضي بهم والحزن غير مأسوف عليه.

(6) انظر فصل «غير» معني الليب، شاهد رقم (262).

(7) في (س): بزيادة: أي: لأن الوصف الجار في معنى الوصف الناصب.

(8) في (س): (بأن يقال).

(9) في (س): بزيادة: نحو: الضارب زيد.

على «الضارب الرجل»⁽¹⁾ فإنه جازت الإضافة فيه مع [عدّ التخفيف]⁽²⁾، فلتعجز في هذا أيضاً، وردّ الأول بأن الإضافة على هذا تكون ضائعة بقاء⁽³⁾، والثاني بأن الضارب الرجل وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة [لكنه]⁽⁴⁾ محمول على المختار في «الحسن الوجه»⁽⁵⁾، (وأجاز بعضهم تقديم حال مجرورة عليه، نحو: «هذا ملثوثاً ضارب السويق»⁽⁶⁾ كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي) في الإيجاب؛ (لأنه حيثل ليس في معنى الناصب.

السادسة: وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو: (وإنّها لكبيرة إلا على الخاشعين)⁽⁷⁾، (ويأبى الله إلا أن يتم نوره)⁽⁸⁾ لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

السابعة: العطف بـ«ولاً» بعد الإيجاب (هذا من قبيل قوله تعالى: (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان)⁽⁹⁾، (في نحو قوله:

أبى الله أن أسمو بأم ولا أب)⁽¹⁰⁾

.....

(1) انظر رأي الفراء في الارتشاف 2276/5.

(2) في (س): (مع عدم التحقيق).

(3) في (س) بزيادة: وإن كانت مقيدة ابتداء.

(4) في (س): (إلا أنه).

(5) في (س) بزيادة: وهو جرّ الوجه بالإضافة المقيدة للتخفيف مجلف الضمير من الفاعل. - رده...

(6) انظر الارتشاف 1097/4.

(7) البقرة: 45.

(8) التوبة: 32.

(9)

(10) الرحمن: 22. وفي (س) بزيادة: ولأ فالعطف لا يكون إلا بالواو. البيت لعامر بن طفيل في خزانة الأدب 278/2، 174/7، 345/8، والشعر والشعراء ص 207، وشرح

شواهد المغني 953/2، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 185/2، والخصائص 342/2 والشاهد في «ولا أب» حيث عطف بـ«ولا» بعد الإيجاب إجراء لها مجرى «لا نسّم بأم» ولا أب.

عجز بيت من الطويل لعامر بن الطفيل، صدره:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرُ عَنْ وِرَاثَةِ

رَقَبْلِهِ:

وَأَيُّ وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدِ عَامِرٍ وَفَارِسَهَا الْمَشْهُورُ فِي كُلِّ مَوَكِبٍ

«عامر» اسم قبيلة، وفارسها «عطف»⁽¹⁾ على «سيد»، وخبر إن عذوف،
أي: لأنتخر بنسبي، وإن كان من العظمة/ بهذا المحل، والفاء فصيحة، أي: إذا كان
الأمر كذا، فما سَوَّدَتْنِي، أي: جعلتني سيِّداً، يعني إنه ساد بنفسه، لا بنسبه، كما
قال: نفس عصام سَوَّدَتْ عصاماً، و«أَسْمُو» من السمو وهو العلو سَكَنَ الواو
للضرورة، و«لا» زائدة لتأكيد النفي، وقَدَّمَ اللام للقفية.
(لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ قَالَ اللَّهُ لِي: لَا تُسَمِّ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ.

الثامنة: زيادة «لا» في قوله تعالى: (قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تُسَجِّدُ)⁽²⁾، قال ابن
السيد: المانع من الشيء أمرٌ للمنع أن لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك: لا
تسجد⁽³⁾، والأقرب عندي أن يُقَدَّرَ في الأوَّل⁽⁴⁾: لم يُرِذْ اللهُ لِي، وفي الثاني⁽⁵⁾: ما
الذي أمرك، يوضحه في هذا)، أي: يوضح الأقرب في الثاني، (أن [لا]⁽⁶⁾ الناهية
[لا تصحب]⁽⁷⁾ الناصبة⁽⁸⁾، بخلاف النافية)، فإنها تصاحب «أن» الناصبة كما في
تقدير المصنف.

⁽¹⁾ ساقط من الأصل، والتصويب من (س).

⁽²⁾ الأعراف: 12.

⁽³⁾ في الانتصاب 570/2 قال ابن السيد: «... إلا أن تحمل «لا» زائدة كزيادتها في قوله تعالى (ما منعك ألا

تسجد)، وانظر نص ابن السيد في الأشباه والنظائر 185/2.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: أي: قول الشاعر.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: أي: قوله تعالى.

⁽⁶⁾ زيادة يقتضيهما المقام.

⁽⁷⁾ في (س): (لا صاحب).

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: وعلى تقدير ابن سعيد صاحبها.

(التاسعة: تعذِّي «رَضِيَّ» بـ«على» في قوله:

إِذَا رَضِيْتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمَرُو اللَّهَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا⁽¹⁾

تقدّم شرحه في «على»⁽²⁾، (لَمَّا كَانَ «رَضِيَّ» عَنْهُ، بِمَعْنَى «أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِوَجْهِ وَدَّ».

وقال الكسائي: «إِنَّمَا جاز هذا حملاً على نقيضه وهو سَخِطُ»⁽³⁾.

العاشرة: رفع المستنّى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ)⁽⁴⁾ [تقدّم هذا في «لولا»]⁽⁵⁾ (لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ: فَلَمْ يَكُونُوا مِنْهُ، بِدَلِيلٍ: (فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنْي)⁽⁶⁾، وقيل: [«لَا»]⁽⁷⁾ وما بعده صفة، فقيل: إِنَّ الضمير يُوصَفُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَقِيلَ: مُرَادُهُمْ بِالصِّفَةِ عَطْفُ الْبَيَانِ، وَهَذَا لَا يَخْلُصُ مِنَ [الاعتراض]⁽⁸⁾ [إِنْ كَانَ لَازِمًا، لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالنَّعْتِ فَلَا يَتَّبِعُ الضمير، وَقِيلَ: قَلِيلٌ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ، أَيْ: لَمْ يَشْرَبُوا]، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ كَمَا مَرَّ فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا حُلٌّ⁽⁹⁾.

(الحادية عشرة: تذكيرُ الإشارةِ في قوله تعالى: (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)⁽¹⁰⁾، مع أنَّ المَشارَ إِلَيْهِ الْيَدُ وَالْعَصَا، وَهُمَا مُؤَنَّثَانِ، وَلَكِنْ الْمُبْتَدَأُ عَيْنُ الْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى،

(1) سبق تحريجه، والشاهد في «رَضِيْتُ عَلَيَّ» لَمَّا جَاءَتْ «عَلَى» بِمَعْنَى «عَنْ» أَيْ: رَضِيْتُ أَوْ قَبِلْتُ عَلَيْهِ.

(2) ينظر مبحث «على» مغني اللبيب شاهد رقم (223).

(3) انظر النص في الخصائص 2/ 311، 389، والإنصاف 2/ 630، 631.

(4) البقرة: 248.

(5) - قراءة الرفع قراءة أبي والأعمش، انظر مختصر في شواذ القرآن ص 22.

(6) في (س): (تقدّم ما يتعلق بهذه الآية في بحث «لَا»).

(7) البقرة: 248.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): (الإعراض).

(10) في (س) بزيادة: من الإعراب، فلا يكون عما نحن فيه.

- انظر الجملة التي لها محل من الإعراب، مغني اللبيب 2/ 491. القصص: 32.

والبرهان المذكور. ومثله: (لَمْ تَكُنْ فَتَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)⁽¹⁾ فيمن نصب الفتنة، على أنه خبر «تكن» واسمها «أن قالوا»، (وأثت الفعل) المسند إلى المذكر، لأنه عين الخبر، قيل: إن هذا مبني على أن المصدر المؤول به هو القول، أو المقال، وليس ذلك بمعتين لجواز أن يؤول بالمقالة⁽²⁾، وأجيب بأن المصدر الذي ليس بمزيد أصل للمصدر المزيد، فعند الحاجة إلى التأويل بالمصدر ينبغي أن يؤول بغير المزيد⁽³⁾.

(الثانية عشرة: قولهم: «عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ» برفع «زيد» جوازاً⁽⁴⁾)، [قيد به لاحتمال نصبه على أنه مفعول أول لـ«علمت»]⁽⁵⁾ (لأنه نفس «من» في المعنى).

(الثالثة عشرة)⁽⁶⁾: قولهم: «إِنْ أَحَدًا [إِلَى]»⁽⁷⁾ يقول ذلك، فأوقع «أحداً» في الإثبات مع أنه لا يستعمل إلا في النفي، (لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي، فكان «أحداً» كذلك)، أي: وقع في سياق النفي، وقال:

فِي بَلَدٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا⁽⁸⁾

⁽¹⁾ الأعمام: 32.

- فراء ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.

⁽²⁾ انظر النشر في القراءات العشر 2/ 257.

في (س) بزيادة: فلعلّ التائيث وقع بهذا الاعتبار.

⁽³⁾ وهذا القول للدمايني، انظر حاشية الشمني 2/ 276.

⁽⁴⁾ المصدر السابق.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: (على أنه مبتدأ خبره «من» وعلق «علمت» عن العمل كما علمت من أبوك).

⁽⁶⁾ ما بين القفونين في (س) ذكره بعد قوله: «لأنه نفس «من» في المعنى».

⁽⁷⁾ ما نقل من (س).

⁽⁸⁾ في (س): (لا)، وهو الصواب.

ليت الشرح وقد تم تحريمه، واستشهد به هنا على رفع «كواكب» على البدل من الضمير الفاعل في «يحكي» لأنه في في منفي في المعنى.

تقدّم شرحه في «على»⁽¹⁾.

(فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه راجع إلى «أحد»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك⁽²⁾. وهذا الباب)، أي: إعطاء الشيء حكم ما يشابهه/ في المعنى (واسع) [جداً]⁽³⁾. ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لغوبٌ، أثنى كتابي فاحتقرها»، فقال له: كيف قلت: أثنى كتابي؟ فقال: ليس الكتابُ في معنى الصحيفة⁽⁴⁾؟ فقلت: ما اللغوب؟ فقال: الأحق، (وقال أبو عبيدة لرؤبة بن الحجاج لما أنشد:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقُ
كأنه في الجِلْدِ تَوَلَّيعُ البَهَقِ⁽⁵⁾)

ضمير «فيها» للبقرة، و«بَلَقُ» بياض، والتلويح اختلاف الألوان و«البهق» بياض وسواد في الجلد.

(إن أردتَ الخطوط فقل: «كأنها» أو السَوَادَ والبَلَقُ، فقل: «كأنهما»، فقال: «أردتُ كان ذلك وتِلْكَ»⁽⁶⁾).

(1) ينظر مبحث «على» شاهد رقم (224).

(2) في (س) بزيادة: أي: واقعاً في سياق النفي.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: في الصحاح: الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت نقول: جاءته كتابي، فقال: ليس بصحيفة؟ فقلت: ما اللغوب؟ فقال: الأحق.

- وانظر النص في سر صناعة الإعراب 1/ 12، والخصائص 1/ 249.

- واللغوب هو الأحق، انظر لسان العرب (ل، غ، ب) 1/ 742.

(5) الرجز لرؤبة في أساس البلاغة (و، ل، ع) 2/ 527، والأشباه والنظائر 5/ 63، وشرح شواهد المغني 2/ 764، ومجاز القرآن 1/ 43، 2/ 123، ولسان العرب (و، ل، ع) 8/ 411، (و، ب، هـ، ق) 10/ 29، استشهد به على إجراء «كأنه» مجرى «كان ذلك» لأنه يشابه في المعنى.

- في (س) بزيادة: شطران من قصيدة مرجوزة.

(6) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 1/ 43، 44.

- وفي (س) بزيادة: ذكره الزغشري في قوله تعالى: (عوان بين ذلك).

قال التفزازاني: يجوز أن يكتفى باسم الإشارة عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم، كما يكتفى به عن أفعال كثيرة ⁽¹⁾ سابقة بلفظ نعل لقصد الاختصار، تقول للرجل: نعم ما فعلت، وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة، كما تقول له: ما أحسن ذلك، وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر وأشهر؛ ولهذا قال رؤية: أردت ذلك، وأردفه بلفظ ويلك ⁽²⁾ تحقيراً وتنبهاً ⁽³⁾، وقال

الطبي: أي هذا سهل لا يسأل عنه.

(وقالوا: «مرت برجل أبي عشرة نفسه»، و«يقرم عرب كلهم» و«يقاع عرفج كله» يرفع التوكيد فيهن، فرفعوا الفاعل في الأسماء الجامدة ⁽⁴⁾، الأب، والعرب، والعرفج، (واكدوه لما لحظوا فيها المعنى؛ إذ كان العرب بمعنى ⁽⁵⁾ الفصحاء، والعرفج بمعنى الحشين، والأب بمعنى الوالد) علة لقوله: لحظوا، أو علة ثانية لرفعها، يعني أن هذه الأسماء الجامدة مؤولة بالمشتقات، ومن ذلك قولهم: «مرت برجل زفير أبوه وأمسد غلامه»، أي: شاعر وشجاع، قيل: [ركذا] ⁽⁶⁾ برجل مصري حماره ووحشي صقره ⁽⁷⁾.

تنبيهان)

- الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، فمن بيان لما ⁽⁸⁾، (وهو ⁽⁹⁾ تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله:

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: متعددة.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: على عادة العرب.

⁽³⁾ انظر حاشية الدسوقي على المغني 515/3.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: التي هي.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: علة لرفعوا.

⁽⁶⁾ في (س): (منها قولهم).

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: وقد أعطي فيها حكم المشتق بالجامد للشبه المعنوي بينهما.

⁽⁸⁾ قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: ذكرنا، وهو الصواب.

في (س) بزيادة: أي: الأبلغ مما ذكرنا.

بَدَأَ لِي أَلِي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِياً⁽¹⁾

وقد مضى ذلك في العطف على التوهم في الباب الرابع⁽²⁾، [وعكس هذا قوله]⁽³⁾:

فَلَسْنَا بِالْحِجَالِ وَلَا الْخَدِيدِ

بنصب «الحديد» عطفاً على الجبال بتزليل الباء منزلة المعدوم قيل: وكان ينبغي أن يذكره⁽⁴⁾.

- (الثاني: أنه ليس بلازم أن يُعطى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حُكْمَ «أن» أو «أن» وصلتهما، وبالعكس.

دليل الأول: أنهم لم يُعطوه حكمها في جواز حَذْفِ الجار ولا في سَدِّهَا سَدَّ جَزَائِي الإسناد، ثم إنهم شَرَكُوا بين «أن»، و«أن» في هذه المسألة في باب «ظن»، وخصَّوْا «أن» الخفيفة وصلتها بِسَدِّهَا سَدِّهِمَا في باب «عسى»⁽⁵⁾، هذا على قول ابن مالك أن «عسى» حِينَئِذٍ ناقصة⁽⁶⁾، لا على قولهم: إنها فعل تام/ 461 ب مسند إلى «أن» والفعل. (وخصَّوْا الشديدة بذلك) السد⁽⁷⁾ (في باب «لو») [كما تقدم في بابها]⁽⁸⁾.

(1) تقدم تخريجه، والشاهد في «سابق» بالجر على توهم وجود الباء في الخبر ليس وهو «مذكور» لأنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس ويروى «سابقاً» ويروى «سابق» بالرفع على أنه خبر مبدأ محذوف، وروى «ولا سابق» شيء، بإضافة سابق إلى ياء التكلم، و«شيء» فاعل «سابق».

(2) انظر الباب الرابع في العطف على التوهم، شاهد رقم (135).

(3) في (س): (ومثله قوله).

(4) في (س) بزيادة: المصنف.

(5) - قاله ابن الوحي: كذا في هامش المخطوط.

(6) في (س) بزيادة: إنما تسدُّ «أن» الخفيفة وصلتها سَدَّ الجزأين في باب «عسى» على قول.... انظر شرح الكافية الشافية 1/ 201.

(7) في (س) بزيادة: المذكور.

(8) في (س): (تقدم هذا في بحث لو).

انظر باب «لو» معني اللبيب 2/ 298.

(ودليل الثاني⁽¹⁾: **أَتَهُمَا**⁽²⁾ **لَا يُعْطِيَانِ حُكْمَهُ**)، أي: حكم المصدر (في النبابة عن ظرف الزمان)، فلا يقعان مفعولاً فيهما كما يقع المصدر، [محو]⁽³⁾: «تَبَيَّنَ طُلُوعُ الشَّمْسِ»، و«وخرجت قدوم الحاج»، [ثم أورد أمثلة ذلك على ترتيب اللف، فقال]⁽⁴⁾: «تَقُولُ: «عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ»⁽⁵⁾، و«عَجِبْتُ أَنْ تَقُومَ»، و«أَنْتَ قَائِمٌ»، ولا يجوز «عَجِبْتُ قِيَامَكَ»، وشذ قوله:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلْمِرَاءِ جَالِبٌ⁽⁶⁾

يت من الطويل من شواهد التحذير، والأصل: إِيَّاكَ والمِرَاءَ، أو إِيَّاكَ من المِرَاءِ⁽⁷⁾.

(فَأَجْزَى المصدر) وهو المِرَاءَ (مُجْزَى «أَنْ يَفْعَلَ»)، أي: مجرى أن تَمَارَى (لي حذف الجار).

وتقول: «حَسِبْتُ أَنَّهُ قَائِمٌ» و«أَنْ قَامَ»⁽⁸⁾، ولا تقول: «حَسِبْتُ قِيَامَهُ» حتى تذكر الخبر، ويقال: حَسِبْتُ قِيَامَ زَيْدٍ حَاصِلًا، [لأن مفعول باب «ظَنَ» في حكم المسند والمسند إليه]⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ في (س): بزيادة: وهو العكس.

⁽²⁾ في (س): بزيادة: أي: أَنْ «أَنْ»، و«أَنْ».

⁽³⁾ في (س): (لي قولك).

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ في (س): بزيادة: مثال لعدم إعطاء حذف الجر المصدر.

⁽⁶⁾ البيت للفصل بن جبالرحمن في إنشاء الرواة 76/4، وخزانة الأدب 63/3، وله أو للعرزسي في حاشية البحرني ص 296، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 17/4، والخصائص 102/3، والكتاب 279/1، وشرح الفصل 25/2، وشرح الأشموني 192/2، والمقتضب 213/3.

⁽⁷⁾ في (س): بزيادة: مثل: إِيَّاكَ من الأسد.

⁽⁸⁾ في (س): بزيادة: مثال... ساء المصدر ساء جزأي الإسناد.

⁽⁹⁾ في (س): (وذلك أن مفعولي باب «ظَنَ» في حكم المسند مع المسند إليه.

(وتقول: «عسى أن تقوم»⁽¹⁾)، ويمتنع «[عسى]»⁽²⁾ أنك قائم، ومثله في ذلك «لعل»⁽³⁾ يعني مثل «عسى» في جواز سد «أن» الخفيفة مع صلتها مسد جزئي الإسناد، وفي امتناع [سد الشديدة] مسدهما⁽⁴⁾.

(تقول: «لو أنك تقوم»⁽⁵⁾)، ولا تقول: «لو أن تقوم».
وتقول: «جشك صلاة العصر»⁽⁶⁾)، ولا يجوز «جشك أن تُصلي العصر»⁽⁷⁾)، خلافاً لابن جني والزخشي⁽⁸⁾)، [تقدم هذا في بحث ما المصدرية، فليلتفت إليه]⁽⁹⁾.

(والثاني: وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً.
إحداها: زيادة «إن» المسكورة (بعد ما «المصدرية» الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السُّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ⁽¹⁰⁾)⁽¹¹⁾

(1) في (س) بزيادة: مثال لاختصاص «أن» الخفيفة.. عسى.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: أن لعل.

(4) في (س): (أن المشددة).

(5) في (س) بزيادة: مثال لاختصاص «أن» المشددة بكونها سادة مسد الجزأين.

(6) في (س) بزيادة: ينصب «صلاة» على الظرفية.

(7) في (س) بزيادة: مثال لمنهم إعطاء حكم المصدر في النياية عن الظرف لـ «أن» و«أن».

(8) في (س) بزيادة: قال في بحث «ما» المصدرية لا يشارك «ما» في النياية عن الزمان «أن» خلافاً لابن جني، وتيمم الزخشي، وحمل عليه «أن أئاه الله الملك» فإنه جَوَزَ انتصاب على الظرفية من قوله تعالى: «حاج إبراهيم ملكه».

- انظر قول ابن جني في الخصائص 2/ 424، وقول الزخشي في الكشف 1/ 333 في قوله تعالى: «أن أئاه الله الملك» البقرة: 258. وقوله تعالى «... إلا أن يصدقوا» الآية 92 من سورة النساء، انظر الكشف 1/ 582، والارتشاف 2/ 995، وشرح التسهيل 1/ 226.

(9) انظر مبحث «ما» المصدرية، مغني اللبيب 1/ 335.

(10) تقدم تخريجه.

(11) في (س) بزيادة: تقدم هذا في «ما» المصدرية.

تقدم شرحه في «إن»⁽¹⁾.

(وقوله:

يَرْجَى المرءَ مَا إِنَّ لَأَيْرَاهُ
وَيَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الخطوب⁽²⁾)

تقدم شرحه أيضاً هناك⁽³⁾.

(فهذان محمولان على نحو قوله:

مَا إِنَّ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ
يَوْمًا يَهَانِي أَيُّنْقِي جُرْبِ⁽⁴⁾)

بيت من الكامل للدريد⁽⁵⁾ [بن الصمة]⁽⁶⁾، «الهاني» الطائي بالهاء وهو
القطران، و«الأيتق» جمع ناقة، أصله: أنوق فاستقل الضم على الواو فقدّمت
وُثِلَتْ ياء، والجُرْبُ جمع جرباء وهي التي أصابها الجرب⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ انظر بحث «إن» شاهد رقم (27).

⁽²⁾ بيت من الوافر لجابر بن ريان الطائي، أو لإياس بن الأرن في خزانة الأدب 442/8، وشرح شواهد المغني 85/1، ولجابر في شرح التصريح 359/2، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 188/2، والجني الداني ص 210، والدرر 1/246، وجمع المواع، استشهد به على زيادة إن بعد «ما» الموصولة.

⁽³⁾ انظر بحث «إن» الخفيفة شاهد رقم (26).

⁽⁴⁾ البيت للدريد ابن الصمة في الأغاني 22/10، وإصلاح المنطق ص 127، وشرح شواهد الإيضاح ص 578، وشرح شواهد المغني 2/955، وشرح المفصل 5/82، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 188/2.
⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وقبله:

تَحْسَبُوا نَحْمَاسًا وَارْتَمَوْا صَحْبِي
وَقَفُّوا فَإِنْ وَقَفُوكُمْ حَبِي

وبعد:

مَبْذُولًا تَبْدُوا عَمَانِي
أَخْنَسَ تَدْهَامَ الْفُؤَادِ بِكُمْ
تَضَعُ الْهَنَاءَ مَوْضِعَ النُّقْبِ
وَأَعْتَادَهُ دَاءَ مِنَ الْحَبِّ

حكى عن أبي عبيدة أن الخنساء خرجت فهتات زوفاً لها جرباً، ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودرت بين
الصمة يراها ولا تراه، فقال دريد تلك الأبيات، المبتذل بالمعجمة غير المصون، والهناء بكسر الهاء والمذ
القطران، والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهو أول ما يبدوا من الجرب متفرقاً، واختناس هي
الخنساء الشاعرة، واسمها تخمضر بنت عمرو.

ساقط من (س).

في (س) بزيادة: وهو داء معروف.

(الثانية: دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملاً لها في اللفظ على «ما»
الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنَعِي كَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟⁽¹⁾

بيت من الوافر، «ما» نافية، واللام للتوكيد، «كَيْفَ» معناه: فكيف أغفل
شكرك، والحال أن معظم مالي من عطائك.

(فهذا محمول في اللفظ على نحو: «لَمَّا تَصَنَعْتُ حَسَنٌ».

الثالثة: توكيد المضارع بالتون بعد «لا» النافية، حملاً لها في اللفظ على
«لا» الناهية، نحو (اذْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ)⁽²⁾، نحو:
(وَأَلْقُوا فَتَنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)⁽³⁾، فهذا، أي: قوله تعالى «لا
تُصِيبُ» بلا النافية (محمولٌ على نحو: (ولا تحسبن الله / غافلاً)⁽⁴⁾، بلا الناهية لما
بينهما من المشابهة اللفظية، (وَمَنْ أَوْهَا)⁽⁵⁾ على النهي لم يحتاج إلى هذا⁽⁶⁾).

(الرابعة: حَلَفَ الفاعل في نحو قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)⁽⁷⁾ فإن
فاعل «أَبْصِرْ» محذوف بقرينة ما قبله، أي: وَأَبْصِرْ بِهِمْ، قال أبوالبقاء: لفظه لفظ
الأمر، ومعناه التعجب، و«بِهِمْ» في موضع رفع⁽⁸⁾، وحُكِيَ عن الزجاج أنه أمرُ

(1) البيت للناطقة الديانية في شرح ديوانه ص 68، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 377، 395، وشرح
شواهد المغني 2/ 956، والشاهد في «لما» حيث دخلت لام الابتداء على «ما» النافية.

(2) التمل: 18.

(3) الأنفال: 25.

(4) - في (س) بزيادة: تقدمت هذه الآية وما بعدها في بحث لا الناهية.
إبراهيم: 42.

(5) في (س) بزيادة: أي: قوله تعالى: لا يحطمنكم، وقوله تعالى: لا تصيب.

(6) في (س) بزيادة: إلا أن قوله تعالى: ولا تصيب، على تأويله بالنهي إن كان صفة لـ«فتنة» فلا بد إضمار القول
والأ فاللهي وإن كان للفتنة إلا أن المراد نهى القوم عن التعريف للظلم الذي هو سبب إصابتهم بالفتنة.

(7) مريم: 38.

(8) مريم: 38.

(8) البيان 2/ 171.

- وفي (س) بزيادة: كقولك: «أحسن بزيد»، أي: أحسن زيد.

حقيقة⁽¹⁾، «وَبِهِمْ»⁽²⁾ في موضع نصب، والفاعل ضمير متكلم، كأنه يقول لنفسه: أَوْفَعُ بِهِمْ سَمْعاً.

(لَمَّا كَانَ «أَحْسِنُ بَزِيدَ» مُشَبَّهًا فِي اللَّفْظِ بِقَوْلِكَ: «أَمْرُ بَزِيدَ»)، وَهُوَ فَضْلَةُ، [وَفِي] ⁽³⁾ «أَحْسِنُ بَزِيدَ» فاعل مثل: «كَفَى بِاللَّهِ» إِلَّا أَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ [فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي] ⁽⁴⁾.

(الخامسة: دخول «لَامِ» الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ «إِنْ» الَّتِي بِمَعْنَى «نَعَمْ»، لِمُشَبَّهِهَا فِي اللَّفْظِ بِ«إِنْ» الْمُؤَكَّدَةِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) ⁽⁵⁾، وَقَدْ مَضَى الْبَحْثُ فِيهَا) فِي «إِنْ» الْمَكْسُورَةِ الْمَشْدُودَةِ ⁽⁶⁾.

(السادسة: قولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ» ⁽⁷⁾، بِضَمِّ «آيَةِ»، وَرَفْعُ مِفْثَاهَا، كَمَا يُقَالُ: «يَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ»، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّهَا، أَيْ حَقُّ إِعْرَابِ «الْعِصَابَةِ» (وَجُوبُ النَّصْبِ) عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِتَقْدِيرِ: أَغْنَى، [أَوْ نَحْوَهُ] ⁽⁸⁾، (كَقَوْلِهِمْ: «لَحْنُ الْعَرَبِ» - أَفَرَى النَّاسَ لِلضَّيْفِ) ⁽⁹⁾ بِنَصْبِ «الْعَرَبِ» عَنِ الْإِخْتِصَاصِ، وَ«أَفَرَى النَّاسَ» خَبَرُ «لَحْنِ» ⁽¹⁰⁾، (وَلَكِنِّهَا) أَيْ ⁽¹¹⁾: «آيَةُ» فِي أَغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ، (لَمَّا كَانَتْ فِي اللَّفْظِ مِمَّنْزَلَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي النَّدَاءِ أُعْطِيَتْ حُكْمَهَا)، أَيْ: حُكْمُ «آيَةِ» السَّمْعَةِ فِي النَّدَاءِ، (وَإِنْ انْتَفَى مُوجِبُ الْبِنَاءِ)، أَيْ: بِنَاءُ الْمُنَادَى وَهُوَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/330.

(2) في (س): (الجار والمجرور).

(3) في (س): (بجلافة).

(4) في (س): (في أحسن بريد دونه).

(5) طه: 63.

- قرأ أبو عمر «هذين» بالياء، وقرأ الباقون بالالف، وابن كثير على أصله في تشديد التون، انظر النشر في القراءات العشر 2/321.

- وتخرىج «إِنْ» عَلَى «نَعَمْ» هُوَ رَأْيُ سَيَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ، وَحَلَّ الْمَبْرَدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ عَلَيْهِ، انظر الكتاب 3/151، 4/162، والمقتضب 2/364، والجني الداني ص 398.

(6) انظر مبحث «إِنْ» الْمَكْسُورَةِ الْمَشْدُودَةِ، مَعْنَى اللَّيْبِ 1/47، وانظر مبحث روابط الجملة.

(7) انظر هذا في الكتاب 3/170.

(8) في (س): (أَوْ إِيضاً).

(9) في (س): بزيادة: لحن مبتدأ.

(10) في (س): بزيادة: والجملة الاختصاصية معترضة بينهما.

(11) في (س): بزيادة: لكن.

حرف الخطاب، (وأما «نحن العرب» في المثال فلأنه لا يكون منادى)، فلا يجوز فيه إلاّ النصب لامتناع حمله على المنادى المبني على ما يرفع به⁽¹⁾، (لكونه بـ«ال»، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه.

فأما «نحن - معاصر الأنبياء - لا نورث»⁽²⁾ فواجب النصب سواء اعتُبر حاله أم حال ما هو شبه به وهو المنادى) المضاف مثل: يا عبدالله⁽³⁾.

(السابعة: بناءً باب «حَدَّام»⁽⁴⁾ في لغة الحجاز على الكسر، [يعني به]⁽⁵⁾ ما كان على وزن «فَعَال» من أعلام الأعيان المؤنثة سواء كان في آخره راء أو لا، فحَدَّام بمهملتين علم امرأة، وإنما قال: في لغة الحجاز على الكسر (تشبيهاً لها بـ«نُزَال» و«ذَرَالِي»؛ لأن أكثر تميم على أن ذوات الرّاء منه مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدّر كـ«حَضَار» وغير ذوات الرّاء كـ«قَطَام» معرفة غير منصرفة للتأنيث والعلمية، وأقلهم على أن [جميع]⁽⁶⁾ غير منصرف، قال الربيعي: علة بناء الحجازيين له تضمّنه معنى هاء التأنيث⁽⁷⁾، وقيل: شبهه بـ«نُزَال» من أربعة أوجه: الوزن، والعدل، والتعريف، والتأنيث، وهذا بناءٌ على قول الأكثر: إن «نُزَال» اسم للمنازلة، لا لـ«أُنْزَلَ»، وذهب المبرّد إلى أنها بُنِيَتْ لتوالي العلل؛ لأنها كانت ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، فلماذا زادوا العدل بَتَوْ، إذ ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء⁽⁸⁾.

(وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وَجْهٌ قولُه:

(1) في (س) بزيادة: لكونه معرفاً باللام.

(2) تقدم تخريج الحديث.

(3) في (س) بزيادة: فإنه واجب النصب.

(4) في (س) بزيادة: بمهملتين علم امرأة.

(5) في (س): (وأراد بها).

(6) في (س): (جميع هذا القسم).

(7) انظر قول الربيعي في شرح الأشموني 265/2.

(8) المختضب 374/3.

يَأْتِيَتْ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالفَضْلُ أَنْ تُتْرَكَنِي كَفَافٍ⁽¹⁾

462/ب

رجز لرؤبة يخاطب به/ أَبَاهُ العجاج، وقد سرق منه أبوه قصيدة وأنشدها
لسليمان بن عبد الملك فأجازه عشرة آلاف درهم، فطلب منه⁽²⁾ نصيباً منها⁽³⁾
نأبي⁽⁴⁾.

زُهِدَ الْجَدَا» بفتح الجيم والقصر العطية، و«الصافي» السالم من الكدر وهو
نَهْكُمْ، أي: يَأْتِي حَظِّي مِنْ إِحْسَانِكَ وَعَطَائِكَ الَّذِي تُزْعَمُ أَنَّهُ [لَا شَيْءٌ]⁽⁵⁾
بِكُدْرِهِ مِنْ مَنْ وَغَيْرِهِ أَنْ تُتْرَكَنِي كَافًّا عَنْ إِسَاءَتِكَ إِلَيَّ، أَوْ تُتْرَكَنِي تَرْكَ كَفَافٍ عَنْ
ذَلِكَ نَلَّائِي، وَلَا عَلَيَّ، (وَالْأَصْلُ: «كَافًّا» فَهُوَ حَالٌ، أَوْ تَرْكٌ كَفَافٌ فَمَصْدَرٌ.
ومنه عند أبي حاتم⁽⁶⁾ قوله:

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتَ لَهَا: أَقْصِرِي إِيَّيْ امْرُؤٌ صَرَعَنِي عَلَيْكَ حَرَامٌ⁽⁷⁾

⁽¹⁾ الرجز لرؤبة في ديوانه ص 100، وخزانة الأدب 39/2، وشرح شواهد المغني 956/2، وأمالى الشجري

88/1، والشاهد في «كفاف» حيث بني على الكسر تشبيهاً له بـ«حدام» في لغة الحجاز.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: ابنه.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: لكونه أجزى لشعره.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: وقبله: إنك لن تتصف أباه الحجاج وكان يرضى منك بالإنصاف

ظلمتي غيرك ذو الإسراف

«أبو الحجاج» مجيم ثم جاء مهمله كنية رؤبة.

⁽⁵⁾ انظر الفصحة في خزانة الأدب 49/2.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ أي: أبوحاتم السجستاني.

بيت من الكامل لامرئ القيس في ديوانه ص 116، وأمالى بن الشجري 28/1، وشرح شواهد المغني

959/2، استشهد به على بناء «حرام» كما في حدام.
وانظر قول أبي حاتم في الأمالى الشجرية 28/1.

بيت لامرئ القيس يصف فرساً جَمَحَتْ به، فأمرها [بالرفق]⁽¹⁾،
 «جالت» من الجولان⁽²⁾، و«أقصدي»⁽³⁾ بكسر الصاد والبدال [أمر]⁽⁴⁾ من
 القصد بمعنى الرفق، كما صحَّحه الخطيب التبريزي⁽⁵⁾، وفي بعض النسخ «جاءت»
 من الجيء، و«أقصري» بضم الصاد، والرَّاء أمر من قَصَرَ عن الأمر، أي: انتهى.
 (وليس كذلك؛ إذ ليس لِفَعْلِهِ⁽⁶⁾ فاعِل وفاعلة) حتى يكون معدولاً عن
 واحد منهما، فإنه صفة مشبهة من حرم [بالضم]⁽⁷⁾ فلا يجيء منه اسم الفاعل،
 فالأولى قول الفارسي: إن أصله: «حرامي»، كقوله:

والدهر بالإنسان دواري⁽⁸⁾

.....

تقدم شرحه في الألف⁽⁹⁾.

(ثم خففت) بجذف الياء المشددة [للوزن]⁽¹⁰⁾، (ولو أقوى لكان أولى)،
 فالإقواء⁽¹¹⁾ اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والفتح⁽¹²⁾، فإن هذا البيت من
 قصيدة مكسورة الروي، منها قوله:

عوجاً على الطَّلَلِ المُحِيلِ لِئُتَا
 تُبْكِي الدُّيَارَ كما بَكَى ابنُ حِذَامٍ

(1) في (س): (بالرفق).

(2) في (س) جاءت هذه العبارة بعد قوله: صححه الخطيب التبريزي.

(3) في (س): (على أن أقصدي).

(4) ساقط من (س).

(5) انظر حاشية الدسوقي على المتن 521/3.

(6) في (س) بزيادة: أي: لفعل «حرام».

(7) في (س): (بضم العين).

(8) تقدم تحريجه.

(9) انظر بحث الألف شاهد رقم (12).

(10) في (س): (لضرورة الوزن).

(11) في (س) بزيادة: في علم القوافي.

(12) انظر الكافي في العروض والقوافي ص 116.

«المجبل» المتغير، و«لأننا» لغة في «لعلنا»⁽¹⁾، وابن حذام شاعر قديم⁽²⁾ أول من بكى الديار من شعراء العرب⁽³⁾، وإنما كان الإقواء أولى مع أنه عيب في القافية، لأنه أسهل مما ذكر، لأن كثيراً من فصحاء المتقدمين استعمله حتى [قال الأخفش: لا يكاد يسلم منه شاعر]⁽⁴⁾، [فمعنى كلام المصنف]⁽⁵⁾ أن الشاعر ولو ارتكب الإقواء فقصم «حرام» لكان أولى من محافظته على اتفاق الحركة⁽⁶⁾.
(وأمّا قوله

طَلَبُوا صُلَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ⁽⁷⁾)

تقدم شرحه في «لات»⁽⁸⁾.

(1) ذكر ذلك ابن عبيدة، انظر المؤلف والمختلف ص 173، وخزانة الأدب 4/348.

(2) في (س): زيادة: قيل.

(3) ابن خُمام هو: ويقال ابن خُدام، وابن خُدام بالخاء المعجمة، وقيل: هما اثنان، وقد اختلف في ضبط اسمه، والذي رواه الأمدى في المؤلف «ابن خُدام» بالمعجمتين، وقال ابن رشيق في العمدة: «الذي أحرف أن ابن خُدام بهذا معجمة وحاء غير معجمة كما رواه الجاحظ وغيره»، وضبطه بعضهم «ابن خُمام» واسمه امرؤ القيس، قال الأمدى عند ذكر المسنين بامرئ القيس: ومنهم امرؤ القيس ابن خُمام، وقال والذي أدركه الرواة من شعره قليل جداً. انظر المؤلف ص 11، 137، وكتاب الحيوان 2/140، والعمدة في محاسن الشعر 1/92، وخزانة الأدب 4/347، 348.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (فمعنى كلامه).

(6) في (س): زيادة: قيل: هذا يقتضي أن الشاعر لم يرتكب الإقواء، وقد رأيت في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس هذه الكلمة مضبوطة بضم الميم.

(7) يت من الخفيف لأبي زيد الطائي في خزانة الأدب 4/158، 171، 173، 497/6، والدرر 1/253، وشرح شواهد المغني 2/640، 960، وبلا نسبة في الخصائص 2/377، وسر صناعة الإعراب 2/509، وشرح المفصل 9/32، وشرح الأشموني 1/212، ولسان العرب (أ، و، ن) 13/40، و«لات»، والشاهد في «الان» فإن علة بنائه قطعه عن الإضافة، أي: ولات أوان صُلح، وكان بنائه على الكسر تشبهه بهـ «نزال» وزناً.

(8) انظر بحث «لات» شاهد رقم (413).

(فَعِلَّةٌ بنائه)، أي: [علة⁽¹⁾] بناء «أَوَانٍ» (قطعة عن الإضافة، ولكن علة كسره، وكونه لم يُسَلِّك به في الضم مَسَلِّكَ «قَبْلُ»، و«بعدُ» شبهة⁽²⁾ لِـ«نَزَالٍ» في الوزن، وفيه وجه آخر مرّ في «ولات»⁽³⁾ .

(الثامنة: بناء «حاشا» في (وَثُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ)⁽⁴⁾ لشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية⁽⁵⁾)، وفيه أن الشبه اللفظي بدون المعنوي لا يكفي في البناء كما مرّ في [بحث «حاشا»]⁽⁶⁾، (والدليل على اسميتها قراءة بعضهم⁽⁷⁾ «حاشاً» بالتثنية على إعرابها كما تقول: «تُثْرِيهَا اللهُ» .

وإنما قلنا ليست حرفاً لدخولها على الحرف) في «حاشا لله» (ولاً فِعْلاً؛ إذ ليس بعدها اسم منصوب بها.

وزعم بعضهم أنها فِعْلٌ حُذِفَ مفعوله⁽⁸⁾، أي: جَائِبُ يوسِفُ المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يَتَأَثَّرُ في كل موضع، يُقال لك: «أتفعل كذا؟» أو «أفعلت كذا؟» فتقول: «حاشا لله»/ فإنما هذه⁽⁹⁾، بمعنى: تبرأت لله براءة من هذا 1 / 463 الفعل⁽¹⁰⁾، وَمَنْ تَوَثَّأَ أَعْرَبَهَا عَلَى إِنْغَاءِ هَذَا الشَّيْءِ⁽¹¹⁾، كما أنَّ بني عَمِيمَ أَعْرَبُوا باب «حُذَامٍ» لذلك.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: خير لكن إن كانت مشددة وإلّا فهو خير لقوله: علة.

(3) وهو قوله: زعم القراء أن «لات» تستعمل حرفاً جارياً لأسماء الزمان الخاصة. انظر مبحث «ولات».

(4) يوسف: 31.

(5) في (س) بزيادة: كذا قال في بحث حاشا.

(6) ساقط من (س).

(7) - انظر بحث حاشا، معني اللبيب 140/1.

(8) قرأ أبو عمر بالألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، وقرأ الباقون مجذوها، وانفكروا على الحذف وفقاً اتباعاً للمصاحف. انظر النشر في القراءات العشر 295/2، والمختب 11/2.

(9) ذكر هذا المصنف في «حاشا» عن المبرد وابن جني والكوفيين.

(10) - انظر ذلك في بحث حاشا معني اللبيب 140/1، وانظر المختضب 391/4، وشرح جل الزجاجي لابن عصفور 495/1، وشرح التسهيل لابن مالك 309/2، والمختب 11/2، 12، 13.

(11) في (س) بزيادة: بمعنى.

(12) في (س) بزيادة: وكذا قوله تعالى: (حَاشَى اللَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا) فإنه ليس مقام التبرئة من المعصية.

(13) في (س) بزيادة: ويحتمل أن يكون تنوينها تنوين تنكير، فلا يدل ثبوته على الإعراب كما تقدم في بحث حاشا، فتأمل.

التاسعة: قول بعض الصحابة) وهو حارثة بن وهب الخزاعي⁽¹⁾:
 «فَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُ
 وَأَمَّنْهُ»⁽²⁾ عطف على «أكثر»، [والضمير]⁽³⁾ عائد إلى «ما»⁽⁴⁾، و«قط» ظرف
 بمعنى الدهر، والزمان متعلق بـ«كُنَّا» (فَأَوْقَعَ «قَطُّ» بعد «ما» المصدرية [كما]⁽⁵⁾
 تقع بعد «ما» النافية)، وقيل: إنما جيء بـ«قط» لاشتغال الكلام على معنى النفي،
 لأنهم إذا كانوا في ذلك الزمان أكثر عدداً وَأَمَّنْ زَمَانًا مِمَّا كَانُوا قَبْلَهُ، يلزم إن لم
 يكونوا قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد، ومثل ذلك إلا من قط⁽⁶⁾.

(العاشر: إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه)، ذكره
 على وجه الاستطراد⁽⁷⁾، وقد اعتذر عن مثله في آخر الحذف بأن وضع الكتاب
 للمفسر والمؤدّب جميعاً، فلا يرد⁽⁸⁾ أنه لا مدخل له في الإعراب، فَمَّا لَهُ قد ذكره
 مع أنه التزم تجنب مثله كما سبق في الديقاجة؟ (محور: (وَخَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ)⁽⁹⁾،

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: أخو عبيد الله بن عمرو بن الخطاب.

⁽²⁾ في صحيح البخاري كتاب «الحج» باب «الصلاة بمنى» 1/ 409 ... عن حارثة بن وهب الخزاعي - رضي الله عنه - قال: «صلى بنا النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحن أكثر ما كنا قط وأمنة بمنى ركعتين».

- وحارثة بن وهب الخزاعي هو: أخو عبيد الله بن عمرو بن الخطاب - رضي الله عنه - لأمنه، له صحبة، نزل الكوفة، وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن جندب الخير الأزدي، وحفصة بنت عمر، وروى عنه سعيد بن خالد، وأبو إسحاق السبيعي، اسم أمه كلثوم بنت جبرول بن المسيب الخزاعي.

انظر طبقات بن سعد 6/ 377، وتهذيب التهذيب 2/ 167، ولسان الغابة 1/ 657.

⁽³⁾ في (س): (والفاء).

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: أي: أكثر كوننا فيه وأمنه.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ ذكره زيد العرب في «شرح المصباح»، كذا في هامش المخطوط، وفي مرقاة المصابيح للخطيب التبريزي 3/ 382 ... وقال شارح: ... وجيء بقط لاشتغاله على النفي، أي: ما كنا قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد ومثل ذلك إلا من قط.

- ذين العرب هو: علي بن عبد الله بن أحمد المصري، الشهير بزين العرب، صنف «شرح الأمودج للزغشري» في النحو، و«شرح كليات القانون» لابن سينا، و«شرح مصابيح السنة للبغوي».

⁽⁷⁾ انظر كشف الظنون 5/ 720، وخزانة الأدب 7/ 57.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: لا المقصد.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: ما قبل.

⁽¹⁰⁾ الأنعام: 101.

و(لَكَ قُصُوراً) ⁽¹⁾، أدغم أبو عمرو القاف في الكاف، وبالعكس لقرب المخرج بينهما ⁽²⁾⁽³⁾.

(وحتى اجتماعا) أي: الحرفان المتقاربان حال كونهما (رَوَيْنِ) في بيتين، أو في مصراعين ⁽⁴⁾، (كقوله:

بُنِيَ إِنَّ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيْنٌ
الْمُنْطِقُ الطَّيْبُ وَالطَّعِيمُ ⁽⁵⁾)

بيتان من مشطور الرجز، «بني» تصغير «ابن» مضاف إلى [الياء] ⁽⁶⁾، و«الطَّعِيم» بتشديد الياء تصغير طعام، أي: يا بُنَيَّ إن الإحسان شيء يسير المنطق الطيب وإطعام طعام قليل، فجمع الشاعر بين النون والميم لقرب مخرجهما، فنزل أحدهما منزلة الآخر لشبه لفظي مخرجي.
(وقول أبي جهل:

مَا كُنْتُمْ الْحَرْبَ الْعَوَانُ مِثِّي بِأَزَلٍ عَامَيْنِ حَدِيثُ مِثِّي

(1) الفرقان: 10.

(2) انظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص 61.

(3) في (س) بزيادة: قال الشاطبي:

وإن كلمة حرفان فيها تقاربا
فأدغامه للقاف في الكاف مجتلا

(4) في (س) بزيادة: والروي الحرف الذي تنسب إليه القصيدة من كونها لامية أو ميمية.

(5) الرجز لامرأة قالته لابنها في نوادر أبي زيد ص 134، وبلده سفيان في تهذيب اللغة 370/15، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 190/2، وخزانة الأدب 346/11، والمقتضب 217/1، ولسان العرب (ل، ب، ن) 394/13، والشاهد في «هين المنطق» حيث جمع بين النون والميم لقرب مخرجهما.

(6) في (س): (باء المتكلم).

يُمثل هذا وَلَدْتُني أُمِّي⁽¹⁾
[تقدم شرحه في «أم»]⁽²⁾
(وقول آخر:

إذا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسْطاً
إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَ⁽³⁾)

قال الجوهري: العاند: البعير الذي [يجور عن الطريق ويعدل عن
الفصد]⁽⁴⁾، والجمع عُنْدٌ مثل رَاكِعٍ وَرُكْعٍ، وأنشد أبو عبيدة:

إذا رَكِبْتُ فَاجْعَلَانِي وَسْطاً إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَ⁽⁵⁾

(يُسمى ذلك)، أي: اجتماع رَويَيْنِ متقاربين في المخرج (إكفاء) وهو
اختلاف حرف الروي مأخوذ من قولهم: فلانُ كَفَرُ فلان، أي: مثله، فلما مائل
أحد الحرفين الآخر بسبب تقاربهما في المخرج أقامه الشاعر مقامه، وهو عيب لا

⁽¹⁾ الرجز لأبي جهل في خزانة الأدب 347/11، والمقتضب 218/1، وأمالى بن الشجري 276/1، والشاهد
في النون في «سين»، والنون في «مني» فكلاهما حرف روي وقد اقتريا في المخرج ويسمى هذا إكفاء.

⁽²⁾ في (س): [تقدمت هذه الأبيات الثلاثة في فصل «أم»].

⁽³⁾ - انظر مبحث «أم» شاهد رقم (58).

⁽⁴⁾ الرجز بلا نسبة في المقتضب 218/1، ولسان العرب (ع، ن، د) 307/3، (و، س، ط) 246/7، وناسخ
العروس (ك، ف، ا) 108/1، (ع، ن، د) 434/2، والمقتضب 218/1، وفي خزانة الأدب 345/11
لوإذا رَكِبْتُ فَاجْعَلَانِي وَسْطاً، والشاهد في الطاء في «وسطا» والدال في «عندا» فكلاهما حرف روي وهما

⁽⁵⁾ قريبان في المخرج وكلاهما حرف روي وهذا يسمى إكفاء.

⁽⁶⁾ في (س): [يجوز عن الفصد].

⁽⁷⁾ الصمغ (ع، ن، د) 115/2.

يُجوز لأحد من المولودين⁽¹⁾ [كما في نهاية الراغب]⁽²⁾، وقيل: من أكفأت بمعنى:

قَلَّبَتْ أو أَمَلَتْ، لأن الشاعر يقلب الروي ويميل عن طريقه إلى طريق آخر⁽³⁾.

(والثالث: وهو مَا أَغْطِي حَكْمَ الشَّيْءِ لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو: اسم

التفضيل، و«أَفْعَل» في التعجب)، فإنهم منعوا «أفعل» التفضيل أن يرفع الظاهر

لشبهه بـ«أفعل» في التعجب، (وزناً، وأصلاً، وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير

«أَفْعَل» في التعجب/ لشبهه بـ«أفعل» التفضيل فيما ذكرنا) من الأصل والوزن 463 / ب

والإفادة، قال:

يَا مَا أَمْلَحَ غِزْلَانَا شَدْنُ لَنَا⁽⁴⁾

بيت من البسيط، نسه العيني للمرجي عبدالله بن عمرو، [وقد

يتوهم]⁽⁵⁾، أنه للمجنون، عجزه:

(1) في (س) بزيادة: وثبوته في البيتين الأولين ظاهر وكذا في الآخرين فإن الألف فيهما للإطلاق، والروي الطاء في الأول والدال في الثاني وكذا في آيات أبي جهل فإن الباء حرف إطلاق والروي التون والميم، فلا يرد ما قيل: إنا لا نعلم أن فيها كفاء لجواز جعل باء التكلم فيها رويًا، وقد نص بعض علماء القوافي على جواز كون الباء الساكنة التي لم يفتح ما قبلها رويًا سواء كانت للتكلم أو لغيره، وإن كان غلباً كقوله:

يـمـرـوـحـ وـيـفـسـدـوـا لـحـاجـتـنـا
تـمـوت مـع المـرء حـاجـاتـه
وحاجة من عاش لا تنقص
وتبقى له حاجة ما بقي

(2) انظر الكافي في العروض والقوافي ص 117.

(3) في الصحاح (ك، ف، ا) 99/1... الكاسي: قَفَّاتُ الْإِنْسَانِ: كَيْبَتْهُ، وَكُفَّاتُهُ: أَمَلَتْهُ... وانظر الكافي في العروض والقوافي ص 117.

(4) صدر بيت للمجنون في ديوانه ص 130، وله أو للمرجي، أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذوي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزنة الأدب 10/1، ولكمال الثقفي أو للمرجي في شرح شواهد المغني 92/2، وسدرة لملي بن أحد الثرثثي في لسان العرب (ش، د، ن) 13/235، ولملي بن محمد العربي في خزنة الأدب 9/364، ولملي بن محمد المغربي في خزنة الأدب 9/363، وبلا نسبة في خزنة الأدب 1/107، وشرح الأشموني 2/21، وشرح شافية ابن الحاجب 1/190، وشرح الفصل 3/134، والشاهد في 'المليح' حيث صغر وهو أفعل التعجب تشبيهاً له بأفعل التفضيل.

(5) في (س): (وكثيراً ما يتوهم).
- انظر المقاصد النحوية 69/3.

مِنْ هُوَ لِيَايَكُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمُرُ

وقبله:

نَالَهُ يَا ظَنِيَّاتَ قَلَسْنَا لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

«أَمْلِيح» تصغير «أَمْلَح» مِنْ مَلَحَ الشَّيْءُ مَلَاخَةً، [و«الغزلان» جمع غزال⁽¹⁾]، و«شَذَنُ» جمع مؤنث من شَذَنَ [الظبي]⁽²⁾ شَذُونًا إِذَا قَوِيَ وَطْلَعَ قَرْنَاهُ واستغنى عن أمه⁽³⁾، [وبه يتعلق «مِنْ»⁽⁴⁾]، و«الضَّالَّ» بتخفيف اللام السدزُّ البرِّي، والسَّمُرُ بضم الميم ضَرْبٌ مِنْ شَجَرِ الطَّلَحِ، و«أَوَّلِيَاءَ» تصغير «أولاء»، اسم الإشارة دخل عليه التنبيه، وإنما أتى بـ«كُنْ» لأنه خاطب مؤنثات وهي «ظنيات»، والإشارة بـ«أولياء» إلى «الضَّالَّ وَالسَّمُرُ»، كقوله:

دُمُ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوَّلِكَ الْأَيَّامِ⁽⁵⁾

(ولم يُسمع ذلك إلَّا في «أَحْسَن»⁽⁶⁾، و«أَمْلَح» ذكره الجوهري⁽⁷⁾)، ولكن التحوين مع هذا قاسوه، ولم يَحْكُ ابن مالك اقتباسه إلَّا عن ابن كيسان⁽⁸⁾، وليس كذلك)، فإن أهل البلدين نصُّوا على ذلك، أمَّا الكوفيون فإنهم اعتقدوا

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (الغزال).

(3) في (س) بزيادة: وفي الصحاح وقع عطون مكان شذن، والعطو التناول ورفع الرأس.

(4) في (س): (ومن متعلقة بـ«شذن»).

(5) البيت من الكامل لجرير في شرح ديوانه لإبلا الحاروي ص 657، وفيه «الأقوام» بدل «الأيام»، ويلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 476/2، الشاهد في «أولئك الأيام» حيث جاءت الإشارة ذالة على الجمع والمشار إليه «الأيام».

(6) في (س) بزيادة: لقولهم: مَا أَحْسَنَهُ.

(7) الصحاح (م، ل، ح) 597/1.

(8) قال ابن مالك: «... وإجاز ابن كيسان اطراد تصغير «أفعل»، ولم يكفه ذلك حتى إجاز تصغير «أفعل»، و«ضعف رابه في ذلك بين، وخلافه متعين»، انظر شرح التسهيل لابن مالك 40/3.

اسمية «أفعل»، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصّوا على ذلك في كتبهم، وإن كان خارجاً عن القياس، ذكره أبوحيان⁽¹⁾، (قال أبو بكر الأنباري: ولا يُقال إلا لِمَنْ صَغُرَ مِنْهُ.

القاعدة الثانية

أَنْ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمُ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَزَهُ
 كقول بعضهم: «هَذَا جُحْرٌ صَبٌّ خَرِبٌ» بالجر⁽²⁾ «صِفَةُ «جُحْرٌ» لَا صِفَةُ
 «صَبٌّ»، ولهذا قال: (والأكثرُ الرُّفْعُ) لأنَّ «الجحر» مرفوع، (وقال:

كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِحَادٍ مُزْمَلٍ⁽³⁾)

تقدم شرحه فيما يكتبه الاسم بالإضافة، فـ«مزمّل» مجرور لفظاً مرفوع
 تقديراً صفة كبير، فلا عبرة لحركة الحذف على الجوار، لأنها حركة إتباع
 للمشاكلة اللفظية كما تقول: الحمد لله بكسر الدال⁽⁴⁾.

(وقيل: [به]⁽⁵⁾) في (وَحُورٌ عَيْنٍ)⁽⁶⁾ فيمن جرّهما، فإنَّ العطف على
 (وَلَدَانِ مُخْلَدُونَ)⁽⁷⁾ لَأَ عَلَى (أكواب وأباريق)⁽⁸⁾؛ إذ ليس المعنى أَنَّ الولدان
 يطوفون عليهم بالخور، [كذا قاله أبوالبقاء]⁽⁹⁾ ورّدّه الحلبي بأنه [لا يلتفت]⁽¹⁰⁾

(1) ارتشاف الضرب 354/1، وإسراء العربية للأنباري ص 78.

(2) في (س) بزيادة: جُحْر بضم الجيم وسكون الحاء مضاف إلى «نصب» و«خرب» بالجر....

(3) تقدم تخريجهم في مبحث «ما يكتبه الاسم بالإضافة».

(4) في (س) بزيادة: اتباعاً لكسر اللام.

(5) زيادة يقتضيهما المقام.

(6) الواقعة: 18.

(7) - قراءة الجر لحزمة والكسائي، انظر التيسير ص 168.

(8) الواقعة: 17.

(9) الواقعة: 20.

(10) في (س): (تبع في ذلك أبا البقاء).

وفي (س) بزيادة: فإنه قال يقرأ بالجر عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى، لأنَّ الخور لا يطاق بهن. في (س): (لا التفات).

إلى قوله، فإن أبا عمرو بن العلاء وقطرب ذهباً إلى أنه معطوف على «أكواب» حقيقة، وأن الولدان يطوفون عليهم بالحُور كما يطوفون عليهم بالماكول والمشروب والمنفك به⁽¹⁾.

(وقيل: العطف على (جئات)⁽²⁾، وكأنه قيل: المقربون في جئات، وفاكهة، ولحم طير، وحور) قاله الزغشري⁽³⁾، ورده أبوحيان بأن فيه تفكيك كلام مرتبط ببعضه ببعض، وهو فهم أعجمي⁽⁴⁾ وأجيب بأن مراده إنه على حذف مضاف، أي: وفي مقاربة حور⁽⁵⁾ (وقيل: على «أكواب» باعتبار المعنى⁽⁶⁾)؛ إذ معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب⁽⁷⁾.

وقيل في (وأرجلكم)⁽⁸⁾ بالخفض: إنه عطف على «أيديكم» لا على رؤوسكم؛ إذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة،/ ولكنه خُفِضَ لمجاورة رؤوسكم⁽⁹⁾، [وفي الأمالي]⁽¹⁰⁾ ليس الخفض على المجاورة، وإنما هو على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، كقولهم: ثَقُلْتُ بالسيفِ والرُمحِ⁽¹¹⁾، وقيل: إنه خفوض على الجوار، وليس بجيد، إذ لم يأت ذلك في القرآن ولا في الكلام الفصيح.

(1) الدر المصون 257/6.

(2) الواقعة: 12.

(3) الكشف 459/4.

(4) البحر المحيط 206/8.

(5) في (س) بزيادة: وقد صرح به غيره.

(6) - المجيب الحلبي، انظر الدر المصون 257/6.

(7) ذكر هذا الزغشري أيضاً، انظر الكشف 429/4.

(8) في (س) بزيادة: قال الزغشري أيضاً.

(9) المائدة: 6.

- قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنص اللام، وقرأ الباقر بالخفض، انظر النشر في

(9) القراءات العشر 254/2، والتيسير ص 82.

(10) انظر تفسير اللباب 224/7.

(11) في (س): (قال ابن الحاجب).

(11) الأمالي التحوية لابن الحاجب 150/1.

(والذي عليه المحققون أن خَفَضَ الجوارِ يكون في النعت قليلاً كما
مُلْنَا⁽¹⁾، وفي التوكيد نادراً، كقوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزُّوجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ⁽²⁾

بيت من البسيط، «صَاحِ» مرخَّم صاحب، وهو شاذ، لأنه نكرة⁽³⁾ عارية
من الهاء⁽⁴⁾، و«عُرَى الذَّنْبِ» استعارة مكنية وتحيلية، شبه ذلك الشيء في الشدة،
والتمسك بعدلٍ مشدّد متمسك بعُرَاهِ المشتبكة في شيء آخر، ثم أثبت لذلك
الشيء ما هو من لوازم المشبه به وهو العُرَى، وانْحَلَّتْ ترشيح وهو كناية عن
الضعف وعدم القدرة على الوطي، يعني أن الرجل متى فَتَرَ عَنِ الْوِقَاعِ ولم
يَسْتَطِعْهُ هجرته النساء وتركَنَ مواصلته.

(قال الفراء: أَشْدَنِي أبوالجراح بخفض «كُلَّهُمْ» فقلت له: هَلَا قلت:
«كُلَّهُمْ» - يعني بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إِيَّاهُ
فَأَشْدَنِي بالخفض⁽⁵⁾، ولا يكون في النسق، لأن العاطف يمنع التجاور)، وفي شرح
العمدة لابن مالك تفرد الواو بجواز العطف على الجوار⁽⁶⁾ خاصة، كقوله تعالى:

(1) في (س) بزيادة: بقوله: هَذَا جَحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ، وقوله: بِجَاهِ مُزْمَلٍ.

(2) البيت لأبي غريب النصرى في خزنة الأدب 5/ 88، 91، 92، ومنسوب لأبي الجراح العقيلي في معاني
القرآن للفراء 2/ 75، والمساعد 2/ 404، والدرر 2/ 172، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 11/ 2، وشرح
شواهد المفني 2/ 962، لسان العرب (ز، و، ج) 2/ 292، والشاهد في «كُلَّهُمْ» حيث جاء مجروراً بالتجاور
والأصل فيه النصب.

(3) في (س) بزيادة: مقصودة.

(4) في (س) بزيادة: الثالث، فترخيمه شاذ، وقال ابن خروف: أصله: يَا صَاحِبِي، فوخم بمحذف ياء المتكلم إجراء
له مجرى المركب المزجي، ثم رخم بمحذف الياء، والمراد بالذنب هنا الذكر.
معاني القرآن للفراء 2/ 75، والارتشاف 4/ 1913.

(5) - وأبوالجراح هو: أبوالجراح العقيلي، أعرابي نصيب، أخذت عنه اللغة، وكان ممن شاع الكسائي على
سيويه في المسألة الزنبرية.

(6) انظر إنباء الرواة 2/ 317، 338، 4/ 120، والمزهر 2/ 410، 488.
في (س) بزيادة: في الجرّ.

(وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ)⁽¹⁾ (2)، [وفي تحفة الغريب]⁽³⁾ [إن ابن الشارف]⁽⁴⁾ قال: كان ابن هشام جالساً بمصر يجامع عمرو بن العاص، فأرثته كرامة من تفسير الثعلبي فيها أن «أرجلكم» مخفوض على الجوار، فنظر فيها ثم ألقاها⁽⁵⁾، وقال لي: بمجة خذ فاساً، واكشط هذا الكلام، وأزم به على وجه صاحبه⁽⁶⁾.

(وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسلُ بِصَبِّ الماء عليها كانت مَظَنَّةُ الإسراف المذموم شَرَعاً، فَعُطِفَتْ على المسوح لَا لِيُمَسَّحَ، ولكن لِيُتَبَّهَ على وجوبِ الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها، وقيل: «إلى الكعنين») عطف على عَطِفَتْ، (فجاء بالغاية إمالةً لِيُظَنَّ من يَظُنُّ أنها مَسحوخة؛ لأن المسح لم تُضَرَّبْ له غايةٌ في الشريعة⁽⁷⁾، انتهى⁽⁸⁾). لعل [الغرض]⁽⁹⁾ من إيراد هذا الكلام تأييد عدم وقوع خفض الجوار في النسق، فإن الزمخشري أجرى النكتة في العطف على رؤوسكم وجعله تحت المسح، لا في جَرِّ الجوار، لكنه يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز، حيث [أريد]⁽¹⁰⁾ بالمسح بالنسبة إلى الرؤوس حقيقة، وبالنسبة إلى الأرجل الغسل الشبه بالمسح، ودفعه التفتازاني

(1) شرح عمدة الحفاظ 2/ 638.

(2) في (س) بزيادة: وقوله تعالى: «يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس» في قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (وحكى ابن الشارف).

(5) في (س) بزيادة: (إلي).

(6) تحفة الغريب شرح لكتاب مغني اللبيب ألّفه بدرالدين محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة (828) انظر

كشف الظنون 2/ 1752.

- الثعلبي: هو أبو منصور عبد الملك بن أحمد بن إبراهيم، صاحب تفسير «الكشف والبيان».

كشف الظنون 1/ 444، 2/ 1488.

(7) الكشف 1/ 645.

(8) في (س) بزيادة: متعلق باماطه.

(9) في (س): (غرض المصنف).

(10) في (س): (يراد).

بالحمل على إعادة العامل في المعطوف مراداً به المعنى المجازي، فتكون [الأرجل]⁽¹⁾ معطوفة على الرأس في الظاهر، ومن عطف الجملة في التحقيق، أي: وامسحوا بأرجلكم بمعنى اغسلوها غسلًا شبيهاً بالمسح، لكنه يفضي إلى إضممار الجار، وهو ضعيف⁽²⁾.

قيل: مراده بالعطف/ على الممسوح الجر بالجوار، وهو في المعنى منصوب معطوف على المفسول، والتنبيه على الاقتصاد مستفاد من صورة العطف، ولما ورد عليه أن الجر بالجوار لم يجمع مع الإلباس أجاب بأنه لا إلباس هنا؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشرع⁽³⁾، وردّه التفازاني بأنه لا إلباس هنا؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشرع، وردّه التفازاني بأنه لا دلالة لكلام الزخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه⁽⁴⁾.

(تنبيه

أنكر السيرافي وابن جني⁽⁵⁾ الحفصَ على الجوار، وتأولوا قولهم: «خرب» بالجُرّ على أنه صفة لِـ«ضَبّ».

ثم قال السيرافي: الأصلُ، خَرِبَ الجُحْرُ منه، بتنوين «خرب» ورفع «الجُحْر»، ثم حُذِفَ الضمير للعلم به، وحُوِّلَ الإسناد إلى ضمير الضبِّ، وخَفِضَ «الجُحْر» كما تقول: «برجلٍ حسن الوجه» بالإضافة، والأصل: «حَسَنَ الوجْهَ منه»، ثم أُنِيتْ بضمير الجُحْرِ مكانه لِتَقْدُومِ ذكره، فاستترَ⁽⁶⁾.

(1) في (س): «الرجل».

(2) حاشية السعد على الكشف ل/ 171 ب، وانظر حاشية الشمني 278/2.

(3) الجيب التفازاني، انظر المصدرين السابقين.

(4) حاشية السعد على الكشف ل/ 171 ب.

(5) في (س) بزيادة: وكذا ابن الحاجب كما مرّ انقضاء الحفص على الجوار.

(6) انظر الارتشاف 19/4.

وقال ابن جني: «الأصلُ خَرِبَ جُحْرُهُ» ثم أُنيبَ المضافُ إليه عن
اللفاف، فَارْتَفَعَ واستتر، ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من
هي له، وذلك لا يجوزُ عند البصريين وإنْ أُمِنَ اللَّبْسُ⁽¹⁾.

وقول السيرافي⁽²⁾ (إن هذا، أي: قولهم: هذا جحر ضبٌ خرب مثل
(مررت برجل قائم أبواه لا قَاعِدَيْنِ) مردود⁽³⁾)، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف
الثاني دون الأول على ما سيأتي في آخر القاعدة الثامنة.

(ومن ذلك)، أي: من أعطاه الشيء حكم مجاوره⁽⁴⁾ (هَتَأَنِي وَمَرَأَنِي،
والأصل: أَمَرَأَنِي)، فحذفت [الهَمْزة] عند الاجتماع للازدواج، ولهذا إذا أفرد
نيل: «أَمَرَأَنِي»، هذا قول الفراء⁽⁵⁾، وعن الزجاج أنه يقال: مَرَأَنِي وأَمَرَأَنِي بلا
اشتراط ازدواج⁽⁶⁾، قال الفيومي: منهم من يقول: مَرَأَنِي وأَمَرَأَنِي لغتان⁽⁷⁾، [ثم
إنه ذكر هذا، وكذا ما بعده على سبيل الاستطراد؛ إذ لا تعلق له بالإعراب]⁽⁸⁾.

(وقولهم: «هُوَ رَجِسٌ نَجَسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل:
نَجِسٌ بفتحة فكسرة)، هذا إذا أُريدَ به النعت لأ الاسم، [والأ بفتحتين]⁽⁹⁾، وكذا
قالوا، وإنما يَتَمُّ هذا)، أي: كون «نَجَسٌ» بالكسر فالسكون للتناسب (إن لو كانوا
لا يقولون: «هذا نَجِسٌ» بفتحة وكسرة) [تعني عند الاجتماع]⁽¹⁰⁾، (وحيثلِ

⁽¹⁾ الخصائص 1/192، 3/220.

⁽²⁾ في (س): بزيادة: مبتداً.

⁽³⁾ انظر الحزانة 2/323.

⁽⁴⁾ - في (س) بزيادة: خبر المبتداً.

⁽⁵⁾ في (س): (الألف).

⁽⁶⁾ انظر قول الفراء في انظر حاشية الشمني 2/278.

⁽⁷⁾ معاني القرآن للزجاج 2/12.

⁽⁸⁾ الصباح المنير (م، ر، أ) ص 338.

⁽⁹⁾ في (س): (فيل: هذا لا تعلق له بالإعراب، وكذا استتر ما في هذه القاعدة فلم يكن للذكر، معنى، لأن
الصف اشتراط اجتناب ما هو من هذا القبيل كما مر، وأجيب بأنه النظم اجتنابه على سبيل القصد لا على
سبيل الاستطراد).

⁽¹⁰⁾ في (س): (وما إذا أُريدَ الاسم فهو بفتح النون والجيم).

في (س): (يعني في حال مقارنته للرجس).

فيكون علّ الاستشهاد وإنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا⁽¹⁾ جائز بدون تقدّم «رجس»؛ إذ يقال: «فِعْلٌ» بكسرة فسكون في كل «فَعِلٌ» بفتحة فكسرة، لجرد التخفيف (نحو: كَيْفٌ، وَلَيْنٌ، وَثِيقٌ)، [فخففت]⁽²⁾ بنقل كسرة العين إلى الفاء، وكذا فيما عینه حرف حلق⁽³⁾ كـ«فخد» و«كتف» هذا في الاسم، وأما الفعل، فإن كانت عینه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عینه كذلك، فيكون في مثل: «شهد من الوجوه العزيمة» فتح الشين وإسكان الهاء وكسرهما، وإن لم يكن عینه حرف حلق/ كـ«علم» فليس فيه من العزيمة إلا فتح الأول 1/465 فسكون الثاني، وفي الألفاظ:

خليلي دَمَعَ العينُ حزناً كَوَى القلبُ⁽⁴⁾ بفتح «دَمَع»، لأنه فعل ماضٍ من باب «علم» سَكَنَ وسطه للتخفيف، ورفع العين لأنه فاعله.

(وقالوا: «أخذه ما قَدُم وما حَدَثُ» بضم دال حَدَثُ) للتناسب مع «قَدُم»، ولم يسمع «حَدَثُ» بالضم عند [انفراده]⁽⁵⁾، لأنه من باب فقد. (وقراءة جماعة (سَلَسِلًا وأغلالاً)⁽⁶⁾ بصرف «سلاسل») لتناسب المنصرف الذي يليه⁽⁷⁾.

وفي الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»⁽⁸⁾، والأصل «موزورات» بالواو؛ لأنه من الوزر، وإنما همز ليشاكل مأجورات من الأجر،

(1) في (س) بزيادة: أي: الكسر مع السكون.

(2) في (س): (فَأَلْهَنُ خَفَفْتُ).

(3) في (س) بزيادة: نحو: فخد، وفي تحقيق ذلك وجه آخر وهو إسكان العين وإبقاء الفاء على الفتح.

(4) في حاشية الشنقي 279/2 وفي الألفاظ: خليلي دَمَعَ العينُ حزناً كَوَى القلبُ، بفتح «دَمَع»، لأنه فعل ماضٍ من باب «علم»....

(5) في (س): (انفراده).

(6) الإنسان: 4.

- قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام «سلاسلًا» بالتثنية، وقرأوا بالألف عوضاً عنه، انظر التيسير ص 176.

(7) في (س) بزيادة: قال الرضي: فهو كقولهم: هَتَانِي الشئ ومَرَانِي، والأصل امراني.

(8) خرجه ابن ماجه في كتاب «الجنائز» 502/1، 503، والسيوطي في الجامع الصغير 64/1.

«إِلَّا أَنْ آتَا عَلِيًّا»⁽¹⁾ [قال في التذكرة]⁽²⁾: لا يصح أن يكون هذا القلب هنا للإتياء، لأنه إنما يتأتى إذا جرى الأمر على القياس والإتياء في الثاني، فإنما قال: ما زورات على حدّ قولهم: «يَاجِل» معنى أبدلت همزة كما في «يَاجِل» من غير إتياء⁽³⁾، [كذا في الدرّة]⁽⁴⁾.

- (وقرأ ابوحية (يوقنون)⁽⁵⁾ بالهمزة)، لمجاورته لقوله تعالى: (يؤمنون).
- (وقوله: أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعَدَهُ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودُ)⁽⁶⁾
- بيت من الوافر لجرير يمدح هشام بن عبد الملك⁽⁷⁾، وقيل: لأبي حية، «أَحَبُّ» اسم التفضيل مضاف إلى «الموقدين»⁽⁸⁾ مبتدأ خبره موسى [ابن جرير]⁽⁹⁾ [وجَعَدَهُ بته، كأننا يُوقدان نار القري، و«الوقود» بالضم مصدر بمعنى الإيقاد]⁽¹⁰⁾، وفي الكشف: «لَحَبُّ الموقدان» بلام القسم⁽¹¹⁾، [قيل]⁽¹²⁾: ولم يُؤْتْ بـ«قد» مع أن «أَحَبُّ» فعل ماضي إجرأ له مجرى فعل المدح، أصله: حُب مثل كرم، أي: صار

⁽¹⁾ في (س): (وعن أبا علي).

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ انظر قول أبي علي في الأشياء والنظائر 22/1.

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ المبررة: 4.

⁽⁶⁾ القراءة لأبي حية النميري، ذكر هذا أبو علي في الحجة نقلاً عن الأخفش 239/1.

⁽⁷⁾ لجرير في شرح ديوانه لإلياء الحاوي ص 173، والأشياء والنظائر 12/2، والخصائص 175/2، 146/3،

149، 319، وشرح شواهد المتن 962/2، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 79/1، وشرح شافية ابن

الحاجب 429/4 والرواية في شرح الديوان: لَحَبُّ الواقدين إلى موسى....

⁽⁸⁾ هشام بن عبد الملك هو: هشام بن عبد الملك بن مروان، من ملوك الدولة الأموية في الشام، ببيع بالخلافة سنة

105 هـ وكان حسن السياسة يقظاً في أمره، يباشر الأعمال بنفسه، توفي سنة 125 هـ.

⁽⁹⁾ انظر نزج الذهب 213/3، وابن الأثير 91/5، والأعلام 86/8.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: جمع موقد.

⁽¹¹⁾ ساقط من (س).

⁽¹²⁾ في (س): (وجعده عطف عليه، والوقود بالضم مصدر بمعنى الإيقاد).

⁽¹³⁾ الكشف 84/1.

⁽¹⁴⁾ ساقط من (س).

محبوباً، فأدغم الباء بسلب ضمتها، أو بنقلها إلى الحاء؛ فلذلك روي «الحَبَّ» بفتح الحاء وضمها، وعلى هذه الرواية فـ«موسى»، و«جَعْدَة» عطفاً بيان لـ«موقدان»، وإذا أضاءهما بدل اشتغال منهما، والمعنى: مَا أَحَبُّ إلَى وقت إضاءات وقودهما إياهما.

(بهمز «المؤدنين»، و«موسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، [فَهْمِزَتْ] ⁽¹⁾ كما قيل في «وَجُوه»: أَجُوه، وفي «وَقَّتْ»: أَقَّتْ) ⁽²⁾.

ومن ذلك، أي: من إعطاء الشيء حكم مجاوره (قولهم في «صَوْم»: صِيْمٌ حَمَلًا على قولهم في «عَصُو»: عَصِيٌّ وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك:

قد يؤخذ الجارُ بجرم الجار ⁽³⁾

شطر من الرجز، رُوي أن أعرابياً رَأَوْدَ امرأته فأخبرته أنها حائض، فتعدى وَسَلَكَ مَسْلَكَهَا الآخر، وقال:

أَمَّا وَرَبُّ الْبَيْتِ ذِي الْأَسْتَارِ لِأَحْتَنِكُنْ خَلَقَ الْجِنَارِ
قد يُؤْخَذُ الْجَارُ بِذَنْبِ الْجَارِ

حُتَار الْأَذْنِ والدبر ما أحاط بهما، ذكره المسعودي في شرح المقامة الأربعين ⁽⁴⁾.

(1) ساقط من الأصل، والتصويب من (س).

(2) المرسلات: 11.

(3) ينظر الرجز في شرح أبيات المغني 80/8، والخصائص 171/2، وهذا الشطر مثَّلَ أورده الميداني في حرف القاف 75/2، وقال: «هنا مثل إسلامي، وهو في شعر الحكيم».

(4) انظر القصة في الخصائص 171/2، والأشباه والنظائر 325/1، وشرح أبيات المغني 80/8.

قد يُشْرُونَ لفظاً معنى لفظ فيعطونه حُكْمَهُ وَيُسَمَّى⁽¹⁾ تضميناً

وهو لغة جعل الشيء في ضمن الشيء، واصطلاحاً عن المروزيين / 465 ب
[انظر البيت إلى ما بعده]⁽²⁾، وعند الأدباء ذكر شيء من كلام الغير، وعند
النحاة⁽³⁾ [يطلق]⁽⁴⁾ على دلالة الاسم [بالوضع]⁽⁵⁾ على معنى حقه أن يدل
بالعرف، كأسماء الشرط والاستفهام⁽⁶⁾.
(وقال الله: أن تُؤدِّي كلمة مؤدِّي كلمتين⁽⁷⁾).

قال الفتازاني: وحقيقته التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع
نقل آخر يناسب والفعل المذكور في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من
الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فقولنا: أحمد إليك فلاناً معناه: أحمدته نهياً
إليك حمد، وقد يُعكس كما يشعر به قوله: أي يعترفون به، ولا بُدُّ من اعتبار
الحال، أي: يعترفون [به]⁽⁸⁾ مؤمنين، وإلا لكان مجازاً محضاً، لا تضميناً، وربما
قال: إن ذكر صلة المتروك يدلُّ على زيادة القصد إليه، فجَعَلَهُ أصلاً، والمذكور
حالاً وتبعاً أولى، ويجاب بأن ذكر صلته يدل على اعتباره في الجملة، لا في زيادة
القصد إليه، إذ لا دلالة بدونه، فتعيّن جعل الأصل أصلاً، [والتبع تبعاً]⁽⁹⁾، أي:
حالاً، ونبه أن ذلك يوهم أن التضمين منحصر [في إيراد الفعل]⁽¹⁰⁾ المضمن على

⁽¹⁾ في (س): بزيادة: ذلك.

⁽²⁾ في (س): (توقف معنى البيت على ما بعده).

⁽³⁾ - انظر الكاظمي في العروض والقوافي ص 121.

⁽⁴⁾ في (س): بزيادة: له استعمالان، أحدهما.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ في (س): (الوضع).

⁽⁷⁾ في (س): بزيادة: والثاني.

⁽⁸⁾ في (س): بزيادة: قيل: الظاهر أنه مبني على رأي من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز، قلت: وليس كذلك.

⁽⁹⁾ ساقط من (س).

⁽¹⁰⁾ في (س): (والنوع حالاً).

في (س): (في ذلك).

على طريق الحال، وليس كذلك، بل له طرق آخر، منها أن يكون المذكور فاعلاً للمحذوف، كقوله:

ينهون عن أكل وعن شرب⁽¹⁾

.....

أي: يصدر تناهيهم⁽²⁾، [صرح]⁽³⁾ به التفتازاني في قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا)⁽⁴⁾، ومنها أن يجعل مفعولاً، كقولهم: أحمَدُ إليك فلاناً، أي: أنهى حده إليك، ومنها أن يقدر صفة للمضمن، كقوله تعالى: (وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ)⁽⁵⁾، أي: رسولاً ناطقاً بآتي قد جئتكم، وقد يكون من غير حذف وتغيير، وإنما يقتضيه المعنى كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ثَاراً)⁽⁶⁾، فإن «يأكلون» ضمَّن معنى «يدخلون».

(قال الزحشري: «الآ تَرَى كَيْفَ رَجَعَ مَعْنَى: (وَلَا تُعَذِّبْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)⁽⁷⁾ إلى قولك: وَلَا تُفْتَحِمُهُمْ عَيْنَاكَ مجاوزين إلى غيرهم؟ (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)⁽⁸⁾، أي: وَلَا تَضْمَوْهَا إِلَيْهَا أَكْلِينَ»⁽⁹⁾، انتهى.

(1) عجز بيت من البسيط صدره: يمشون ذُسمًا حول رقبته، وهو بلا نسبة في المعاني الكبير 382/1، ولسان العرب (ن، هـ ي) 346/15.

(2) في (س): (ذكر هذا الكلام بعد رد التفتازاني، ونصّه «ما يقال أن في التضمين بورد الفعل المضمر على طريق الحال ليس بلازم، بل له طرف أخرى منها أن يكون المذكور فاعلاً للمحذوف كما في

ينهون عن أكل وشرب

أي: يصدر تناهيهم».

(3) في (س): (رده).

(4) البقرة: 36.

(5) - وانظر حاشية السعد على الكشف ل/ 52 ب.

(6) آل عمران: 49.

(7) النساء: 10.

(8) الكهف: 28.

(9) النساء: 2.

(10) الكشف 671/2.

ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: (الرُّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ) ⁽¹⁾ ضُمَّنَ «الرُّفْتُ»
معنى الإفشاء، فَعُدِّيَ بِـ«إِلَى» مثل: (وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ) ⁽²⁾،
ولما أَصْلُ الرُّفْتُ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، يقال: أَرَفْتُ فلانَ بامرأته.

وقوله تعالى: (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ⁽³⁾، أي: فلن تُخَرِّمُوهُ،
أي: فلن تُخَرِّمُوا ثوابه، فلهذا عُدِّيَ، أي: يكفروه (إلى اثنين) نائب
الفاعل المستتر [فيه] ⁽⁴⁾ والضمير البارز، (لَا إِلَى وَاحِدٍ).

وقوله تعالى: (وَلَا تُغْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ) ⁽⁵⁾، أي: لا تُثَوِّوا، ولهذا عُدِّي
بنفسه لا بِـ«على».

وقوله تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) ⁽⁶⁾، أي: لا يسمعون وقولهم:
«سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، أي: استجاب، فَعُدِّيَ «سَمِعَ» في الأول بِـ«إِلَى»
وفي الثاني بِـ«اللام»، ولما أَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ مثل: (يَوْمَ يَسْمَعُونَ
الصَّيْحَةَ) ⁽⁷⁾.

وقوله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) ⁽⁸⁾، أي: يميز [فهذا عُدِّي
بنفسه] ⁽⁹⁾.

وقوله تعالى: (لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) ⁽¹⁰⁾، أي: يمتنعون من/ وِطْءٍ 1 / 466
نِسَائِهِم بِالْحَلْفِ، ولهذا عُدِّي بِـ«من».

⁽¹⁾ البقرة: 187.

⁽²⁾ النساء: 21.

⁽³⁾ آل عمران: 115.

⁽⁴⁾ أي (في يكفرون)، وبزيادة: والثاني.

⁽⁵⁾ البقرة: 235.

⁽⁶⁾ الصافات: 8.

⁽⁷⁾ ق: 42.

⁽⁸⁾ البقرة: 220.

⁽⁹⁾ أي (س): (فهذا عُدِّي بِـ«من» لا بنفسه).

⁽¹⁰⁾ البقرة: 226.

قيل: ليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله في الامتناع من الوطئ إنما هو بطريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبب، فأطلق فعل الإيلاء مراد به ذاك المعنيان جميعاً، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز⁽¹⁾.

(ولمّا خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: «حَلَفَ مِنْ كَذَا»؛ بل حَلَفَ عَلَيْهِ، قال: «مِنْ مُتَعَلِّقَةٍ» بمعنى «للدّين»)، فإنه ظرف مستقر يعمل عمل الفعل لكونه خبراً قدّم على المبتدأ وهو «تربص أربعة أشهر»، أي: حصل لهم تربص.

(كما تقول: «إليّ منك مَبْرَةٌ») أي حصل لي منك إحسان، ذكره الزخشي⁽²⁾ بعد ذكر التضمين [يقوله: «قد ضُمِّنَ الإيلاء معنى البعد»]⁽³⁾ فكانه قيل: يعدون من نسايتهم مولين أو مقسمين⁽⁴⁾ (قال: وأما قول الفقهاء: «آل من امراته» فحُلُطٌ، أو قمعهم فيه عدم⁽⁵⁾ التعلق في الآية)، يعني لم يفهموا معنى التضمين في الآية، ولو فهموه لقالوا: آلى على امراته. (وقال أبو كبير الهذلي) [يصف ربيبة تأبط شراً]⁽⁶⁾:

(حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ كَرَّهَا وَغَفَدُ نِطَاقُهَا لَمْ يَحُلِّلِ⁽⁷⁾)

(1) قائله الدامسي، كذا في هامش المخطوط.

(2) في (س): (وهذا الوجه جزؤه الزخشي أيضاً).

(3) في (س): (حيث قال: فإن قلت: كيف عدّي «بولون» بـ«من» وهو معدى بـ«على» قلت: «ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد»).

(4) الكشف 296/1.

(5) في (س) بزيادة: فَنُهِمَ.

(6) ساقط من (س).

(7) البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1072/3، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 87/1، ولسان العرب (ج، ٢، ل) 176/11، وله أول لابن جرة في شرح شواهد المغني 226/1، 964/2.

بيت من الكامل⁽¹⁾، (وقال قبله:

بِمَنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النُّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ

مَرْؤُودَة، أي: مذكورة، وَيُرَوَّى بِالْجُرِّ صفة لـ «ليلة») على الإسناد
البحازي، (مثل: (وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ) ⁽²⁾ ⁽³⁾) [وفي الحقيقة صفة لا للمرأة⁽⁴⁾،
(وبالنسب حالياً من المرأة) التي يعود ضمير «حملت» عليها، (وليس بقوي مع أنه
الحقيقة، لأن ذَكَرَ الليلة حيثلر لا كثير فائدة فيه)، وبالرفع صفة أقيمت مقام
للوصف⁽⁵⁾] ولهذا جَوَزَ المرزوقي المجراره على الجوار⁽⁶⁾ و«كرها» مصدر في
وضع الحال، أي: كراهة، و«عقد»⁽⁷⁾ مبتدأ، و«النطاق» شقة تلبسها المرأة فتشد
وسطها ثم ترسل الأعلى إلى الأسفل إلى الركبة، والأسفل ينجر إلى الأرض، و«لَمْ
يُظَلِّ» مفكوك على لغة تميم خبر المبتدأ، والجملة حال، وضمير «حملن»
للسوء⁽⁸⁾، وضمير «به» لمن، و«عواقد» لحكاية الحال الماضية، و«لهذا عمل»⁽⁹⁾
واشتهد به ابن مالك على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير⁽¹⁰⁾، لأن
لُجْلُجَ منصوب به، وهو جمع «حباك» جمع «حبيكة» وهي الطريقة، ويروى:

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: يصف به تابط شراً.

⁽²⁾ الفجر: 4.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وقال المرزوقي: على الجوار.

⁽⁴⁾ في (س): (وفي حقيقة للمرأة).

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وكلام المصنف يشعر باختياره هذا.

⁽⁶⁾ ساقط من (س)، انظر شرح الحماسة للمرزوقي 1/ 88.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: يفتح العين وسكون القاف.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: وإن لم يجر لمن ذكر.

⁽⁹⁾ ساقط من (س).

⁽¹⁰⁾ انظر شرح الشافية لابن مالك 1/ 466.

حَبَكَ الثياب، وهي أَوَّلِي⁽¹⁾، لأن النطاق ليس له حَبْكَ وطريق، و«شَبَّ»، أي: كان في زمن الشباب غير مهبل، [أي: مدعو بالهبل]⁽²⁾، أو غير كثير اللحم، مِنْ هَبْلَهُ اللَّحْمُ إذا أثقله، والعرب تزعم إن المرأة إذا وَطِئَتْ مكرهة فأتت بولد كان نَحِيْباً.

(والشاهد فيهما⁽³⁾) أنه، ضَمَنْ «حَمَل» معنى «عَلَى»، ولولا ذلك لَعُدِّي بنفسه مثل: (حَمَلَتْهُ أُمُّ كَرْهًا)⁽⁴⁾، وقال الفرزدق:

كَيْفَ تُرَانِي قَالِباً مِجْنِي
قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِي⁽⁵⁾

بيت من الرجز، قلب⁽⁶⁾ «المِجْن»⁽⁷⁾، أي: الثُرس، [عبارة عن التغير وسوء الرأي]⁽⁸⁾، وزِيَاد هو الذي استحلّفه معاوية بن أبي سفيان بنسبه، واعترف بأنه أخوه من أبيه، ولهذا يقال له زِيَاد بن أبيه⁽⁹⁾

(أي: صَرَفَهُ عَنِي بالقتل، وهو)، أي: التضمين في كلام العرب / (كثير. 466 / ب قال أبو الفتح) عثمان بن جني (في كتاب التمام: «أَحْسِبُ لَوْ جُمِعَ مَا جَاءَ مِنْهُ لَجَاءَ مِنْهُ كِتَابٌ مِثْنِ أَوْرَاقًا»⁽¹⁰⁾) قيل: هذه الكثرة دليل كونه منقاساً،

(1) في (س) بزيادة: لتلاً يتكرر النطاق.

(2) في (س): (أي: غير مدعو بالهبل).

(3) في (س) بزيادة: أي: في البيت.

(4) الأحقاف: 15.

(5) رجز للفرزدق في الخصائص 310/2، وشرح الأشموني 348/1، والمغسب 52/1، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 247/1، وشرح شواهد المفني 962/2.

(6) في (س) بزيادة: بالقاف والباء الموحدة.

(7) بكسر الميم ونفع الجيم.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر هذا في تاريخ الطبري 214/5.

(10) في الخصائص 310/2، «وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جُمِعَ أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً».

وذكره نوعاً من المجاز، لأن المجاز لم يشترط في مفرداته السماع؛ لأن المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها، لأن المجاز موضوع بالوضع النوعي، لا بالوضع الشخصي⁽¹⁾، وفيه أن الأول يختلف فيه، فنقل المصنف في الجملة الواقعة مفعولاً أنه غير متقاس⁽²⁾، ونقل في تذكرته أن قوماً من المتأخرين منهم أبو الخطاب الماردي جعلوه قياساً⁽³⁾، والحق أنه لا ينقاس، وإنما الثاني فلم يذهب إليه أحد من المحققين، نعم قال السيوطي في الانتقان: ومن أنواع المجاز التضمن، وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء، وإنما كان مجازاً، لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع بينهما مجاز⁽⁴⁾، [وقال علامة الروم: والحق أنه من قبيل المجاز، فإن التجوز كما يكون بطريق النقص عن معناه الوضعي بأن يكون ذلك المعنى مركباً، أو متبداً فيستعمل اللفظ في أحد جزئيه، أو في المطلق، كذلك يكون بطريق الزيادة عليه، والأول سماء صاحب المفتاح المجاز غير المقيد، والثاني التضمن]⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نقله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

⁽²⁾ انظر بحث الجملة الواقعة مفعولاً.

⁽³⁾ في الأشياء والنظائر 247/1 قال ابن هشام في تذكرته: زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني: أنه...

⁽⁴⁾ الانتقان ص 353، 354.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

- انظر مفتاح العلوم ص 364.

(القاعدة الرابعة)

أَنَّهُمْ يُغْلِبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا يُغَيِّرُهُ لِتَنَاسُبٍ، أَوْ اخْتِلَافٍ، بِمَجْرُورٍ عَنِ التَّنَاسُبِ، وَحَقِيقَةِ التَّغْلِيْبِ، كَمَا مَرَّ، أَنَّ يَجْتَمِعُ شَيْئَانِ فِيَجْرِي حُكْمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَقِيلَ: إِعْطَاءُ الشَّيْءِ حُكْمَ غَيْرِهِ⁽¹⁾، وَقِيلَ تَرْجِيْحُ أَحَدِ الْمَعْلُومِينَ عَلَى الْآخَرِ، وَإِطْلَاقُ لَفْظِهِ عَلَيْهِمَا⁽²⁾ إِجْرَاءً لِلْمَخْتَلِفِينَ مِنْ مَجْرَى الْمُتَّفَقِينَ.

قال التفتازاني في المطول: وجميع باب التغليب من المجاز، لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له⁽³⁾، وفي شرح المفتاح، وأما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه، وأنه من أي أنواعه، فلم أرَ أحداً حَامَّ حَوْلَهُ، وفي آخر سورة النساء وشبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز وإِرْدَةُ عَلَى باب التغليب اجمع⁽⁴⁾، وأجاب الشريف بأن الجمع إنما يلزم إذا كان كل من المعنى الحقيقي والمجازي مراداً باللفظ، وههنا أريد به معنى واحد مركب منهما، ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما؛ بل في المجموع مجازاً، ثم إن الظاهر إنه مجاز مرسل بعلاقة الكلية والجزئية، (فلهذا)، أي: التغليب للتناسب، أو الاختلاف، (قالوا: «الأبوين» في الأب والأم)، قَدَّمَ تَغْلِيْبَ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُوْنْتِ؛ لِكَثْرَتِهِ وَشَهْرَتِهِ، (ومنه،) وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ⁽⁵⁾، قال الزرخشري: السدس مبتدأ خبره «لأبويه»، و«لكل واحد» بدل من «لأبويه» متوسط بينهما للبيان⁽⁶⁾، قال التفتازاني: يعني لا حاجة لأن يجعل «لأبويه» خبر مبتدأ محذوف، أي: «لأبويه الثلث» ثم يَبَيِّنُ قِسْمَةَ الثَّلَاثِ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: (لكل واحد منهما السدس) دفعاً لتهوم أن يكون للأب ضعف ما للإم، وذلك أن الحكم المعلق بالشئ أو المجموع قد يقصد تعلقه/ بالمجموع، وقد يقصد تعلقه بكل

(1) انظر شروح التلخيص 51/2.

(2) قاله الإمام الطيبي، انظر البيان في البيان ص 428.

(3) المطول ص 159، وشروح التلخيص 51/2.

(4) وفي حاشية الدررني على المغني 534/3 نسب هذا القول للتفتازاني.

(5) النساء: 11.

(6) الكشف 513/1.

فرد، فَيُنَّ بالبدل أن القصد إلى أن الثاني، وبهذا يندفع ما يقال: إن البدل ينبغي 467 / 1
أن يكون بحيث لو اسقط استقام الكلام معنى، وههنا لو قيل: لأبويه السدس لم
ينضم⁽¹⁾.

(وفي الأب والحالة، ومنه (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ) ⁽²⁾) هذا على القول بأن أم يوسف
قد ماتت فتزوج يعقوب خالته لَيَا⁽³⁾، وأما على قول الحسن: أن أم يوسف
كانت حَيَّة⁽⁴⁾، وروي أنه تعالى أحيّاها حتى جاءت مع يعقوب إلى مصر
وسجدت له تحقيقاً لرؤياه كما في تفسير اللباب⁽⁵⁾ فهو من الأول.

(والمشرّقين، والمغرّبين) عطف على «الأبوين» فالأول مبني على ما
نقل عن شرح التبيان للطبي إن من شروط التغليب تغليب الأعلى على
الأدنى⁽⁶⁾، ورُدُّ بأن ذلك لا يَتَأَثَّرُ في كثير من الأمثلة⁽⁷⁾، والثاني على ما
قال ابن الحاجب: إن شرطه تغليب الأدنى على الأعلى⁽⁸⁾، ونقض
به البحرين للملح والعذب فَعُلِّبَ فيه البحر الملح وهو أعظم من
العذب⁽⁹⁾. (ومثله: «الخافقان» في المشرق والمغرب، وإنما الخافقُ المغرب ثم
إنما سُمِّيَ خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوق فيه)، فيكون مجازاً علقياً؛ لأن
الخفوق الذي هو الغيبوبة حقيقة النجم قد أسند إلى المغرب الذي هو مكان
الخفوق، قال الجوهري: الخافقان أُنْفَقَا المشرق والمغرب، قال ابن السكيت:

⁽¹⁾ حاشية السعد على الكشف ل/ 1144.

⁽²⁾ يوسف: 100.

⁽³⁾ انظر البحر المحيط 5/ 341.

⁽⁴⁾ انظر قول الحسن في تفسير اللباب 212/ 11، والبحر المحيط 5/ 341.

⁽⁵⁾ تفسير اللباب 212/ 11.

⁽⁶⁾ انظر شرح التلخيص 54/ 2، وفي حاشية الشمني 280/ 2 وذكر ابن السكيت عن شرح التبيان للطبي إن
شرطه تغليب الأعلى على الأدنى.

⁽⁷⁾ رده الدمامي، انظر حاشية الشمني 280/ 2.

⁽⁸⁾ أمالي بن الحاجب 709/ 2، وانظر شروح التلخيص 54/ 2.

⁽⁹⁾ في حاشية الشمني 280/ 2 وقال السكيت بهاء الدين: وقد يرد عليه البحران للملح والعذب فَعُلِّبَ فيه البحر
الملح وهو أعظم من العذب، وانظر شروح التلخيص 54/ 2.

لأن الليل والنهار يخفقان فيهما⁽¹⁾ لا يضطربان، وعلى هذا فلا تغليب فيه.

(و«القمرين» في الشمس والقمر) فغلب القمر، لأنه مذكر، والشمس مؤنث، قال أبو الطيب:

وَمَا الثَّائِثُ لِاسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ وَلَا التَّذْكِيرُ فَخْرٌ لِلْهِلَالِ⁽²⁾

قال التفتازاني: ينبغي أن يغلب الأخف لفظاً إلا أن يكون أحد اللفظين مذكراً فإنه يغلب على المؤنث⁽³⁾، يعني وإن كان المؤنث أخف، ورد بأن القمر أخف من الشمس، لأنه في تقدير شمس⁽⁴⁾ وقيل: هو أثقل لتحرك وسطه⁽⁵⁾.
(قال المتنبي:

واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرثني القمرين في وقتٍ معاً⁽⁶⁾

بيت من الكامل، وقبله:

كشفت ثلاث ذوائب من شعرها في ليلة فأرت ليالي أربعا

أي: صارت الليلة بذوائب الحبيبة الثلاث لسوادها أربع ليال، و«معاً» أي: جميعاً حال من القمرين.

(1) الصحاح (خ، ف، ق)، 4/209.

(2) بيت من الوافر لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ص 267.

(3) المطول ص 150.

(4) رده صاحب الأطول، انظر الأطول 1/467.

(5) قائله حسن الحلبي، كذا في هامش المخطوط.

(6) البيت للمتنبي في ديوانه ص 117، وشرح التلخيص 2/54، والشاهد في «القمرين» فغلب القمر لأنه مذكر والشمس مؤنث.

(أي: الشمس، وهو وجهها) جعله شمساً في الحسن والضياء (وقمر السماء)، ويؤكد هذا المعنى البيت الأول.

(وقال التبريزي: «يجوز أنه أراد قمرأ وقمرأ، لأنه لا يجتمع قمران في ليلة، كما لا يجتمع الشمس والقمر»، انتهى.) يعني إنه رأى قمر السماء ووجهها الذي هو قمر الأرض الشبيه بالقمر، فلا تغليب حيثنذ، وما أحسن ما قيل:

رَأَى قَمَرَ السَّمَاءِ فَأَذْكَرْتَنِي

ليالي وصلنا بالرقمتين كلانا ناظر قمر⁽¹⁾

لكن رأيت بعيني هذا من المبالغة، حيث ادّعى أن القمر الحقيقي هو وجهها، وإن قمر السماء ليس قمرأ حقيقياً، وإنما أطلق عليه مجازاً، لمشابهته لوجهها، والمصراع الأخير يرشد إليه⁽²⁾.

ب / 467

(وما ذكرناه أمذح)، لأن جعل وجهها شمساً أبلغ من جعله قمرأ، (والقمران في العُرف الشمس والقمر)، فيكون العُرف دليلاً على ترجيح ما ذكره الصنف.

(وقيل إن منه قول الفرزدق:

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ
لَنَا قَمَرَاهَا وَالتُّجُومُ الطُّوَالِغُ⁽³⁾)
بيت من الطويل، أراد بأفاق السماء نواحيها، ويقمرها الشمس والقمر.

⁽¹⁾ في حاشية الشبي، قال الشارح (يعني الدمامي): ما أحسن قول القائل، ثم ذكر هذين البيتين، انظر حاشية الشبي 280/2.

⁽²⁾ قال الشبي: «ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال، وعبارته: وأحسن ما يمكن أن يقال في هذا: إن معنا قمرين قمر حقيقي وهو قمر السماء، وقمر مجازي وهو وجه الجبوب،... وهذه مبالغة وإفراط في الوصف، وهي عادة الشعراء...».

⁽³⁾ الفرزدق في شرح ديوانه 73/2، والأشياء والنظائر 107/5، وخزانة الأدب 360/4، 130/9، وشرح شواهد الغني 13/1، 964/2، وبلا نسبة في المقتضب 326/4، ولسان العرب (ش، ر، ق) 73/10.

(وقيل: إنما أراد محمداً والخليل عليهما السلام⁽¹⁾)، لأن نسبة راجع إليهما (بوجه)، قيل: ليت شعري من أين أخذ هذه النسبة والفرزدق على ما ذكره السيوطي هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم أبو فراس التميمي البصري⁽²⁾.
(وإن المراد بالنجوم الصحابة)، وقيل: الخلفاء الراشدون⁽³⁾، والظاهر أنه أراد بأفاق السماء قبائل آبائه، ويقمرها اثنين منهم ممتازين غاية الإمتاز، وبالنجوم من لم يبلغ مرتبتهم من أقربائه، وقال:

أولئك آبائي فحِثني بمنلهم إذا جعنت يا جريس المجمع

- (وقالوا: «العُمَريْن» في أبي بكر وعُمَر رضي الله عنهما)، هذا من تغليب الأخف لفظاً والأدنى على الأعلى، لأن أبا بكر أفضل من عمر، وعن الكسائي أن التغليب في العمرين لكثرة الاستعمال، فإن أيام عمر أطول من أيام أبي بكر⁽⁴⁾، (وقيل: المرادُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فلا تغليب، وَيَزِيدُهُ أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُسَّالِكَ سِيرَةِ الْعُمَرَيْنِ»⁽⁵⁾)، نَعَمْ قَالَ قَتَادَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَخْتَقَى الْعُمَرَانُ فَمَنْ بَيْنَهُمَا مِنَ الْخُلَفَاءِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ»⁽⁶⁾، وهذا

(1) قال السبكي: «... رَأْسُ الرَّشِيدِ مِنْ حَضَرِ مَجْلِسِهِ عَنِ الْمَرَادِ بِالْعُمَرَيْنِ، فَقِيلَ: أَرَادَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبِالنُّجُومِ الصَّحَابَةُ فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ وَرَأَاهُ مُنَاسِباً لِحَالِ الْفَرَزْدَقِ، ... وَبِهَذَا التَّضْيِيرِ جَزَمَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ، وَكَانَ الْوَالِدُ يَسْتَحْسِنُهُ». انظر شروح التلخيص 52/2، والمعمدة 46/2، والشاهد في قمرها حيث غلب القمر على الشمس.

(2) شرح شواهد المغني 14/1.

(3) انظر هذا في الأشياء والنظائر 108/5.

(4) انظر قول الكسائي في المعمدة 46/2، وحاشية الشنقي 281/2، وإصلاح المنطق ص 402.

(5) انظر النص في إصلاح المنطق ص 402، وشروح التلخيص 52/2.

(6) انظر النص في إصلاح المنطق ص 402، وشرح التلخيص 52/2.

- وقَتَادَةُ هُوَ: قَتَادَةُ بَنِ الْعُمَانِ مَزِيدُ بَنِ عَامِرِ الْأَنْصَارِيِّ الظُّفَرِيِّ الْأَوْسِيِّ، صَحَابِيٍّ، بِدَوِيِّ، مِنَ الرَّمَاةِ الْمَشْهُورِينَ، شَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ 23 هـ. تهذيب التهذيب 357/8، وصفة الصفوة 146/1، والأعلام 189/5.

المراد به عمر وعمر، فلا تغليب، فإن قول قتادة نص في عمر بن الخطاب وعمر بن العزيز، إذ لم يكن بين أبي بكر وعمر خليفة، (وقالوا: «العجاجين» في رؤية والعجاج)، فغلب العجاج نظراً إلى أصالته؛ لأنه لقب عبدالله أبي رؤية، كلاهما راجزان، (والمروتين» في الصفا والمروة)، فغلب الموث على المذكر، وإلا نقل على الأخف، ولم يقولوا: الصفوين؛ لأنه سمع من العرب كذلك، وأما قول أبي طالب:

«أشواط بين المروتين إلى الصفا»⁽¹⁾

فليس من باب التغليب، لأن المراد المروة وحدها، وثبتت باعتبار اجزائها، كما قالوا للرقمة: الرقمتان، لقوله: إلى الصفا.

(ولأجل الاختلاط أطلقت «مَن» على ما لا يعقل)، هذا شروع في بيان التغليب لمجرد الاختلاط، إذ لا تناسب بينهما، (في نحو: (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَكَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)⁽²⁾ فَإِنَّ الْإِخْتِلَاطَ حَاصِلٌ فِي الْعُمُومِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ)⁽³⁾، وفي (مَنْ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ) اختلاط آخر في عبارة التفصيل)، وهو قوله تعالى: (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي). انتهى، (فإنه يعم الإنسان والطائر)، فيكون من تغليب العاقل على غيره. - (واسم المخاطبين الغائبين) بالرفع عطف على نائب فاعل (أطلقت

في قوله تعالى: / (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)⁽⁴⁾ 1 / 468
هذا تغليب المخاطب على الغائب، فإن الخطاب في «لعلكم» شامل للناس وللذين قبلكم.

⁽¹⁾ معرّيت من الطويل عجزه: وما فيها من صورة وتماثل، وهو لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

⁽²⁾ في غزاة الأوب 56/2.

⁽³⁾ التور: 45.

⁽⁴⁾ نفس الآية السابقة.

القرة: 21.

(لأن «لعل» متعلقة بـ«خلقكم» لا بـ«اعبدوا») حتى يَخَصَّ الخطاب بالناس، فلو تعلق بـ«اعبدوا» صار المعنى: «اعبدوا لعلكم تعبدون»، وهو غير صحيح، نَعَمْ جَوَزَ البيضاوي كونه حالاً من ضمير، اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلك المتقين⁽¹⁾، وردّه التفازاني بأنه تعليق عن الأقرب إلى الأبعد بلا وجه، وإنه يلزم توسط الحال من الفاعل بين وصفي المفعول، فإن الذي جعل لكم الأرض فراشاً موصول بربكم صفة أو مدحاً منصوباً أو مرفوعاً⁽²⁾، وقد يُدفع بأنه يكفي جهة ترجيح تعلقه بالأبعد، أنه حيثنْذ يكون محمولاً على الحقيقة، وبأنه مبني على جعل «الذي» مبتدأ خبره (فلا تجعلوا الله أنداداً)⁽³⁾، ولو سُلِّم أنه وصف فلا يضرُ الفصل، لأنه جملة مستقلة في الصورة مع استدعاء رعاية الفاصلة ارتكاب ذلك.

- (والمذكّرين) عطف على المخاطبين (على المؤنث حتى عُدَّتْ منهم في (وَكَاثَتْ مِنَ الْقَائِيَيْنِ)⁽⁴⁾) هذا من تغليب المذكر على المؤنث.
- (والملائكة)، أي: ولأجل اختلاط أطلق اسم الملائكة (على إبليسَ حتى استثنِي منهم في (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ)⁽⁵⁾)، فغَلَبَ الجنس الكثير الأفراد على فرد من غيره مغمور فيما بينهم بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع.

(وقال الزمخشري)⁽⁶⁾: الاستثناء متصل، لأنه واحد من بين أظهر الألفوف من الملائكة، فغَلَبُوا عليه في (فَسَجَدُوا) ثم استثنِي استثناء أحدهم، قد يقال: لا حاجة إلى التغليب في تصحيح الاتصال لصحته بدون تعميم لفظ الملائكة

(1) تفسير البيضاوي 36/1.

(2) حاشية السعد على الكشف ل/40 ب.

(3) البقرة: 22.

(4) التحريم: 12.

(5) البقرة: 34.

(6) من أول القاعدة الرابعة إلى هنا ساقط من (س).

إِبْلِيسَ، فَإِنْ ذَكَرَ الْإِبَاءَ وَالْاِسْتِكْبَارَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالسُّجُودِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ:
سَجِدِ الْمَأْمُورُونَ بِالسُّجُودِ إِلَّا إِبْلِيسَ.

(ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً⁽¹⁾)، فلا تغليب حيثنذ، كما إذا كان
إِبْلِيسُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ⁽²⁾، وَرَجَّحَهُ الطَّبْرِيُّ⁽³⁾، وَهُوَ
ظَاهِرُ الْآيَةِ.

(وَمِنَ التَّغْلِيْبِ: (أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا) بَعْدَ (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ
وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا)⁽⁴⁾ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ فِي مِلَّتِهِمْ قَطُّ، بِخِلَافِ
الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ) فَغُلِبَ أَتْبَاعُهُ عَلَيْهِ فِي نِسْبَةِ الْعُودِ، [وَعُلِبَ]⁽⁵⁾ هُوَ عَلَيْهِمْ فِي
الْخِطَابِ⁽⁶⁾، [فَيَكُونُ فِيهِ تَغْلِيْبَانِ، فَلِهَذَا فَصَلَهُ عَمَّا قَبْلَهُ]⁽⁷⁾، وَقِيلَ: فَصَلَهُ لَخَفَاءِ
مَعْنَى التَّغْلِيْبِ فِيهِ، [ثُمَّ إِنَّهُ]⁽⁸⁾ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْعُودَ رَجُوعُ الشَّيْءِ إِلَى الْحَالَةِ الَّتِي
كَانَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ «عَاد» بِمَعْنَى «صَارَ» فَلَا تَغْلِيْبَ فِيهِ، كَمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ
الْقَوْلُ مِنْهُمْ بِاعْتِقَادِ أَنَّهُ كَانَ فِي مِلَّتِهِمْ قَبْلَ نَبِيِّتِهِ.

(وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا
يَذَرُوكُمْ فِيهِ)⁽⁹⁾، فَإِنَّ الْخِطَابَ فِيهِ شَامِلٌ / لِلْعُقُلَاءِ وَالْأَنْعَامِ فَغُلِبَ الْمَخَاطِبُونَ 468 / ب
الْعَاقِلُونَ عَلَى الْغَائِبِينَ) قَالَ الشَّرِيفُ⁽¹⁰⁾: فَفِي لَفْظِ «كَمْ» فِي يَذَرُوكُمْ تَغْلِيْبَانِ،
غُلِبَ الْمَخَاطِبُونَ - أَعْنَى النَّاسَ - عَلَى الْغَيْرِ - أَعْنَى الْأَنْعَامِ - وَإِلَّا قِيلَ: يَذَرُوكُمْ
وَلِيَّائِهِمْ، وَغُلِبَ الْعُقُلَاءُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَإِلَّا قِيلَ: يَذَرُوكُمْ وَلِيَّائِكُمْ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ مِنْ

(1) الكشاف 1/ 156.

(2) في (س) بزيادة: وغيره.

(3) انظر تفسير الطبري «جامع البيان» 1/ 321، 322.

(4) الأعراف: 88.

(5) - في (س) بزيادة: هذا تغليب الأكثر من جنس على أقله بأن ينسب إلى الجميع ما هو متسبب إلى أكثر.

(6) في (س): (كما غلب).

(7) في (س) بزيادة: ففي قوله تعالى: «ولتعبدون» تغليب له، ولعل المصنف أشار إليه بفصله عما قبله.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): (ثم ذلك).

(10) الشورى: 11.

(11) في (س) بزيادة: في شرح المفتاح.

قال: لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء، ولتغليب العقلاء على غيرهم جيء بالميم لا بالنون، وإنما استحسنته، لأنه يندفع به لزوم اجتماع مجازين في كلمة واحدة، فإن التغليب الأول مستفاد من الكاف، والثاني من الميم⁽¹⁾.

(ومعنى (يَذْرُؤُكُمْ فِيهِ) يُلْكُم ويكثرُكم في هذا التدبير، وهو أن جعلَ للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد، فجعل سبحانه هذا التدبير كالمتبع والمعلل للبت والتكثير، فلهذا جيء بـ«في» دون الباء، ونظيره: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ)⁽²⁾؛ لأنه مسوق لإظهار الاقتدار مع الواحدانية فأسقط السببية وأثبت في الظرفية. (وزعم جماعة أن منه)، أي: من باب التغليب ((يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)⁽³⁾، ولحقو: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّجْهَلُونَ)⁽⁴⁾ بناء الخطاب، والقياس بياء الغيبة لأن الضمير راجع إلى قوم ولفظه غائب، ومعناه مخاطب، فعُلِّبَ جانب الخطاب على جانب الغيبة، [قال التفنازاني]⁽⁵⁾ (وإنما هذا)⁽⁶⁾ من مراعاة المعنى) فإن تجهلون صفة قوم⁽⁷⁾، لكن رُعي المعنى، لأن «قوم» خبر لـ«أنتم» ورُدَّ بأنه لا يدفع التغليب، إذ لا منافاة بينهما وبين تغليب المعنى على اللفظ، بل فيه تحقيق تغليب المعنى⁽⁸⁾، (والأول⁽⁹⁾ من مراعاة اللفظ)، فإن «الذين» اسم ظاهر وهو المقصود بالنداء، والنادى مخاطب، فروعى لفظه دون معناه، ف قيل: «آمنوا» [بضمير]⁽¹⁰⁾ الغيبة⁽¹¹⁾.

(1) هامش المطول ص 160.

(2) البقرة: 179.

(3) البقرة: 104.

(4) النمل: 55.

(5) في (س): (كذا قاله التفنازاني).

- وانظر المطول ص 159.

(6) في (س) بزيادة: أي: قوله تعالى: (بل أنتم قوم تجهلون).

(7) في (س) بزيادة: وهو غائب لفظاً.

(8) قاله الدمامني، انظر حاشية الشنقي 281/2، 282.

(9) في (س) بزيادة: يعني قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا).

(10) في (س): (بصيغة).

(11) في (س) بزيادة: ولم يقل: آمستم، على الخطاب.

(القاعدة الخامسة)

أَنَّهُمْ يُعَبِّرُونَ بالفعل عن أمورٍ

- أحدها: وقوعه: وهو الأصل.
- الثاني: مُشارفته)، ومشاركة الفعل نوع من المجاز، وكذا إرادته، لأنه لم يستعمل فيما وُضع له، (لحوظ: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ)⁽¹⁾، أي: فشاركفن انقضاء العدة.
- (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ)⁽²⁾، أي: والذين يُشارفون الموت وترك الأزواج يُوصون وصية.
- (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ)⁽³⁾، أي: لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت)، أي: هذه المسألة والآي المذكورة (في فصل «لو» ونظائرها) من الأدوات وغيرها⁽⁴⁾.

(وما لم يتقدم ذكره قوله:

إِلَى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ وَزَالَ الرُّاسِيَّاتُ مِنَ الصَّخْرِ)⁽⁵⁾

بيت من الطويل، فاللام متعلقة بـ«تزول»، و«تزول» خبر «كاد» والجملة صفة «ملك»، و«زال» عطف على «كاد»⁽⁶⁾، والمراد شارفت الرُّاسِيَّاتُ الزوال، لأن زوالها وَقَعَ والفَصْلُ، و«من الصخر» حال من «الرَّاسِيَّاتُ»، أي: الثابتات.

(1) البقرة: 231.

(2) البقرة: 239.

(3) النساء: 9.

(4) انظر فصل «لو»، معني اللبب 1/ 293.

(5) للفرزدق في شرح الديوان 1/ 366، وبلا نبة في شرح شواهد المعني 2/ 964، والأشباه والنظائر 2/ 293.

وشرح أبيات المعني 8/ 90.

(6) في (س) بزيادة: والشاهد فيه، فإن

(الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو: (فَإِذَا قَرَأْتَ

الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ)⁽¹⁾ [فاستعمل قَرَأْتُ مكاناً]⁽²⁾ «أردتُ القراءة»، لكون

القراءة مسببة ناشئة عن إرادتها مجازاً بقرينة/ الفاء في «فَاسْتَعِذْ»، والسنة
المستفيضة بتقديم الاستعادة على القراءة.

((إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا))⁽³⁾، (إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ

فَيَكُونُ)⁽⁴⁾، (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ)⁽⁵⁾، (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ

مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ)⁽⁶⁾، (إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)⁽⁷⁾، (إِذَا تَاجَيْتُمْ

الرُّسُولَ فَقَدِّمُوا)⁽⁸⁾ الآية، (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ)⁽⁹⁾، وفي

الصحيح «إِذَا أَتَىٰ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»⁽¹⁰⁾.

(ومنه في غيره)، أي: ومن التعبير بالفعل عن إرادته على طريق المجاز

المرسل بعلاقة السببية والمسببية في غير الشرط⁽¹¹⁾ ((فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنْ

الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)⁽¹²⁾، أي: فأردنا الإخراج⁽¹³⁾،

(1) النحل: 98.

(2) ساقط من (س).

(3) المائدة: 6.

(4) البقرة: 117.

(5) المائدة: 42.

(6) النحل: 126.

(7) المجادلة: 9.

(8) المجادلة: 12.

(9) الطلاق: 1.

(10) رواه البخاري في صحيحة بعدة روايات وهي: «... إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»، «إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»، و«... مِنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» انظر صحيح البخاري «كتاب الجمعة» 209/1، 210.

(11) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(12) الذاريات: 35، 36.

(13) في (س) بزيادة: أي: فأردنا الإخراج.

أي: إخراج من كان في قرية لوط، ولو أريد وقوع الإخراج لم يستقم أن يقال: فما وجدنا فيها، لأن الوجدان فيها بعد الإخراج غير متصور.

((وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ⁽¹⁾) لأن «ثم» للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، أي: لا يمكن حمل «ثم» على الترتيب مع حمل معنى الآية على ظاهر ما يفهم منها، لأن الأمر بالسجود للملائكة لم يكن بعد خلقنا وتصويرنا ⁽²⁾، (فإذا حُمِلَ «خَلَقْنَا»، و«صَوَّرْنَا» على إرادة الخلق والتصوير لم يُشكَل، وقيل: هما على حَذَفِ مضافَيْن، أي: خلقنا أبائكم ثم صَوَّرْنَا أبائكم ⁽³⁾، أي: خلقنا أبائكم آدم حيناً غير مصور ثم صَوَّرْنَاهُ، نَزَلَ خلقه وتصويره منزلة خلق الكلِّ وتصويره.

(ومثله: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا ⁽⁴⁾، أي: أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا، (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ⁽⁵⁾، أي: أَرَادَ الدَنُوَ من محمد صلى الله عليه وسلم، فَتَدَلَّى: فتعلّق في الهواء)، وهو تمثيل لعروج [جبريل عليه السلام] ⁽⁶⁾ بالرسول صلى الله عليه وسلم، (وهذا أوّلَى من قول من ادّعى القلب هاتين الآيتين ⁽⁷⁾، وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فاهلكناها، ثم تدلّى فلدنا، وقال:

(1) الأعراف: 11.

(2) في (س) بزيادة: بل قيل: خلقنا وبعد خلق

(3) انظر البحر المحيط 272/4.

(4) الأعراف: 4.

(5) النجم: 8.

- في (س) بزيادة: الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام.

ساقط من (س).

(6) قال الفراء: «يقال: إنما أتاه اليأس قبل الإهلاك، فكيف تقدم الإهلاك؟ قلت: لأن الإهلاك واليأس يقعان معاً...» انظر معاني القرآن للفراء 1/371، وفي آية النجم قال الفراء: «... كان المعنى: ثم تدلّى فدنى، ولكنه جائز إذا كان معنى الفعلين واحد، أو كالواحد قدّمت إيهما شئت» معاني القرآن للفراء 3/95. وفي ارتشاف الضرب «وزعم الفراء أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، وجعل من ذلك قوله تعالى: (وكم من قرية ...) الآية. انظر ارتشاف الضرب 4/1985، وانظر هذا القول منسوباً إلى الفراء في الجني الداني ص 62.

وأشار المصنف إلى القلب في الآيتين في القاعدة العاشرة، وأنه قول، وإحال على هذا الموضع.

فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ تُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرًا⁽¹⁾

بيت من المنسرح⁽²⁾، الجماع هنا الاجتماع، والوطر الحاجة، قيل: ولقد كان المصنف في غنية بما أوردته من الكتاب والسنة عن إيراد هذا البيت الشنيع، وقد وقع في الحماسة لأبي تمام قول ربيع بن مالك يرثي مالك بن زهير العبسي:

من كان مسروراً بمقتل مالك
فلَيَاتِ نسوتنا بوجه نهار
يحد النساء حواسر يندبهنه
يلطنن أوجههن بالأسحار⁽³⁾

[قال التفتازاني في قوله تعالى: (آمِنُوا وَجِهَ النَّهَارِ)⁽⁴⁾: قال المرزوقي، رأيت ابن العميد يقول: إني لأتعجب من أبي تمام مع تكلفه رَمَّ جَوَانِبَ ما اختاره من الأبيات، كيف ترك قوله: «فَلَيَاتِ نِسَوْتَنَا» وهي لفظة شنيعة جداً، ونعم ما قال المرزوقي في شرحه: «فَلَيَاتِ سَاحَتَنَا»، وأنا أتعجب من جار الله/ كيف لم 469 / ب

⁽¹⁾ البيت للربيع بن ضُبَّع الفزاري في شرح أبيات المغني 90/8، 91، وخزانة الأدب 362/7، 359، ونوادير أبي زيد ص 158. وفي كتاب المصمرين ص 9 جاءت رواية البيت:

وَدَعْنَا قَبْلَ أَنْ نُوَدَّعَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرًا

وكذلك في الخزانة، والشاهد في «فارقنا» حيث عبر بالفعل وأراد إرادته، أي: أراد فراقنا.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وفي أكثر النسخ من قبل، ولعل لفظة «من» من مفردة القلم.

⁽³⁾ قائله الدمامي، انظر حاشية الشامي 282/2، وخزانة الأدب 363/7.

- والبيتان من الكامل للربيع بن زياد في خزانة الأدب 363/7، والأغاني 196/17، والبيت الأول بلا نسبة في أساس البلاغة (و، ج، هـ) 494/2، وتاج العروس (و، ج، هـ) 418/9، ولسان العرب (و، ج، هـ) 556/13.

- والربيع بن مالك هو: الربيع بن زياد العبسي، وأمه فاطمة بنت الخُرْشُبْ وهي إحدى المنجات، كان يقال لبيتها: الكلمة، وهو الربيع وعمارة وأنس ويقال للربيع: الكامل. انظر الأغاني 179/17، وخزانة الأدب 13/4.

- مالك بن زهير هو: مالك بن زهير العبسي، أخو قيس صاحب داحس، وكان متزوجاً من فزارة، وقد قتله حليفته ثاراً لأبيه الذي قتله قيس أخو مالك.

خزانة الأدب 372/8، وشرح الحماسة للمرزوقي 1/203، 452، 922/2. ساقط من (س).

- والصواب في الآية: (آمِنُوا بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجِهَ النَّهَارِ)، آل عمران: 72.

يورده على هذا الوجه، وحافظ على لفظ الشاعر؟ ورأيه في القرآن أن القراء
بقرؤونه برأيهم⁽¹⁾.

[أي: أراد فراقنا]⁽²⁾.

وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده نحو:
(ويريدون أن يفرّقوا بين الله ورسوله)⁽³⁾ فمعناه ويفرقون (بدليل أنه قُوبِل بقوله
تعالى: (ولم يفرّقوا بين أحدٍ منهم)⁽⁴⁾) حيث لم يقل: ولم يريدوا أن يفرّقوا.
(الرابع: القدرة عليه: نحو: (وعداً علينا إنا كُنَّا فاعلين)⁽⁵⁾، أي قادرين
على الإعادة)، [كذا أوّلُه الزّخشي بها]⁽⁶⁾، وجوّز [علامة الروم]⁽⁷⁾ أيضاً تأويله
بالإرادة، قال: [عارفين]⁽⁸⁾ في الأزل على أن تفعل ذلك لا محالة، وفي الجلالين:
الكاف متعلقة بـ«نعبده»، وضميره عائد [إلى أوّل]⁽⁹⁾ خلق، و«وعداً» منصوب
بـ«وعدنا» مقدّراً قبله، إنا كنا فاعلين ما وعدناه⁽¹⁰⁾، [فعلى هذا]⁽¹¹⁾ لا حاجة إلى
التأويل بالقدرة عليه.

(1) حاشية السعد على الكشاف ل/ 123ب، وانظر شرح الحماسة للعرزوقي 996/2، وخزانة الأدب
363/7.

- وابن العميد هو: أبو الفضل محمد بن الحسين العميد بن محمد، وزير من أئمة الكتاب، كان متوسّعاً في
علوم الفلسفة والتّجريم، ولقب بالجاحظ الثاني في أدبه وترسله، ولقي الوزارة لركن الدولة البويهية،
وكان حسن السياسة، خبيراً بتدبير الملك، كريماً مدوحاً، له: «مجموع رسائل في مجلد ضخّم، وشعر
واقفي، توفي سنة 360 هـ انظر بتيمة الدهر 183/3، ومعاهد التنصيص 115/2، والأعلام 98/6.

(2) ساقط من (س).

(3) النساء: 150.

(4) النساء: 152.

(5) الأنبياء: 104.

(6) في (س): (ومن ذهب إليه صاحب الكشاف)، وفي (س) بزيادة: حيث قال: إنا كنا فاعلين، أي: قادرين
على أن نفعل ذلك.

- قال الزّخشي: «أي قادرين على أن نفعل ذلك» الكشاف 139/3.

(7) في (س): (فاضل الروم).

(8) في (س): (عازمين).

(9) في (س): (إلى الأوّل).

(10) انظر تفسير الجلالين ص 369.

(11) في (س): (وهذا الشعر).

(واصل ذلك) [التعبير عن الفعل بالإرادة، وبالقدرة عليه]⁽¹⁾ (إن الفعل يَسْبُبُ عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقامَ المسبَّب، وبالعكس⁽²⁾ .
 فالأوّل أي: ذكر السبب وإرادة المسبب، (لِحو) (وَيَبْلُوْا أَخْبَارَكُمْ)⁽³⁾ [أي: وتعلم أخباركم]⁽⁴⁾، فذكر الابتلاء الذي هو سبب العلم، وأريد العلم الذي هو مسبب له صادر عنه، وإليه يشير قوله: (لأنّ الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يَحْصُلُ العلمُ، وقوله تعالى⁽⁵⁾: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ)⁽⁶⁾، الآية، في قراءة غير الكسائي «يستطيع» بالغيبة، و«ربك» بالرفع⁽⁷⁾، معناه: هل يفعل⁽⁸⁾، فعبر عن الفعل بالاستطاعة؛ لأنها شرط)، والشرط قد يجري مجرى السبب في كون المشروط موقوفاً عليه، (أي: هل يُنْزَلُ علينا ربُّك مائدة) من السماء (إنّ دعوتهُ، ومثله (نَحْنُ أَنْ لَنْ نُقَدِّرَ عَلَيْهِ)⁽⁹⁾، أي: لن نواخذه، فعبر عن المواخذه بشرطها، وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي⁽¹⁰⁾ بناء الخطاب لعيسى عليه السلام، وإدغام لام «هل» فيها، (فتقديرها: هل تستطيع سؤال ربِّك، فحذف المضاف⁽¹¹⁾، أو هل تطلب طاعة ربِّك في إنزال المائدة، أي: استجابته) قال الحلبي: وبقراءة الكسائي قرأت عائشة رضي الله عنها، وكانت تقول: الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربُّك؟⁽¹²⁾ .

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: أي: وتكون الإقامة المذكورة متبعية بالعكس وهو إقامة المسبب مقام السبب. محمد: 31.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: عطف على مجرور، وحو: المائدة: 112.

(7) - انظر هذه القراءة في التيسير ص 83.

(8) في (س) بزيادة: على الفاعلية.

(9) في (س) بزيادة: ربك.

(9) الأنبياء: 87.

(10) في (س) بزيادة: هل تستطيع.

(11) في (س) بزيادة: وأقيم المضاف إليه مقامه.

(12) الدر المنثور 2/ 648.

(ومن الثاني:) أي: ذكر المسبب وإرادة السبب (اَنْقَوْا النَّارَ)⁽¹⁾ أي: فاتقوا العناد الموجب للنار) فإن النار مسببة عن العناد الموجب لها، [وقد يذكر الفعل ويراد به ثبوته لا نفسه، كقوله:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ نَلِدُنِي لَيْمَةً⁽²⁾

أي: لم يثبت أن والدتي لئيمة، كما مر⁽³⁾.

⁽¹⁾ البقرة: 24.

⁽²⁾ صدر بيت من الطويل عجزه:

وَلَمْ نَجِدِي مِنْ أَنْ تَقْرِي بِهِ بُدَا

في حاشية الأمير على المغني 1/ 25، ويلا نسبة في شذور الذهب لابن هشام ص 304، وشرح شواهد المغني 27/1.

⁽³⁾ ساقط من (س).

- وانظر شاهد رقم (30) في مغني اللبيب.

(القاعدة السادسة)

أنهم يعبرون عن الماضي) تارة (والآتي)، أي: المستقبل أخرى (كما يعبرون عن الشيء الحاضر؛ قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهدٌ حالة الإخبار).

ويسمُّون الأوَّل حكاية الحال الماضية وإيراد الماضي بصورة الحال، وعند البيانيين يسمى استحضار الصورة الماضية، والثاني حكاية الحال المستقبلية، وأنكر الرضي ثبوت هذا في كلامهم⁽¹⁾، ويرد عليه نحو: ((وَإِنْ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ / يوم 470 / 1 القيامة))⁽²⁾، فإنه مثال لحكاية الحال المستقبلية، (لأن لام الابتداء للحال)، وله أن يقول إنه غير متعين لذلك، لاحتمال [كون]⁽³⁾ اللام مجردة عن الحالية، كما ذهب إليه ابن مالك، كما مرَّ في بحث اللام⁽⁴⁾. (ونحو:) هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ)⁽⁵⁾؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول صلى الله عليه وسلم⁽⁶⁾ بيان لعله كون هذه الآية لحكاية الحال الماضية، (كما تقول: هذا كتابك فخذ، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فَحَكَيْتَ) قال الحلبي⁽⁷⁾: وقال المبرد: العرب تشير بهذا إلى الغائب، وأنشد لجرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفة⁽⁸⁾

(1) لم اعثر عليه في شرح الرضي على الكافية.

(2) النحل: 124.

(3) في (س): (أن يكون).

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك 22/1، وانظر مبحث اللام، مفني اللبيب 254/1.

(5) القصص: 15.

(6) في (س) بزيادة: يعني نبينا عمداً صلى الله عليه وسلم.

(7) في (س) بزيادة: هذا، وهذا على حكاية الحال الماضية فكأنهما حاضرا.

(8) صدر بيت من الكامل عجزه:

لَوْ شِئْتُ سَأَتُكُمْ إِلَيَّ فُطَيْفَا

وهو لجرير في ديوانه ص 685، ولسان العرب (أ، ذ، ن) 12/13 (وق، ط، ن) 343/13، استشهد به على أنه أشار بهؤلاء إلى الغائب.

- انظر الدر المنثور 335/5.

(ومثله: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبِيرُ سَحَاباً)⁽¹⁾، فمقتضى الظاهر «فأثارت»، لأن طرفيه ماضيان، (قَصَدَ بقوله تعالى: (فتبیر) إِحْضَارَ تلك الصورة البديعة الذّالّة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدوا أولاً قِطْعاً، ثم تتضام متقلّبة بين أطوارٍ حتى تصيرَ ركاماً)، أي: ينضمُّ بعضها إلى بعض ويصير متراكماً مُلصَقاً بعضه ببعض، وهذه صورة بديعة طلب من المكلفين مشاهدتها الاستدلال بها على قدرة الله تعالى.

- (ومنه)، أي: من حكاية الصورة الماضية قصداً لاستحضارها في أذهان السامعين كأنها مشاهدة⁽²⁾، ((ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)⁽³⁾ أي: فكان)، [فإنه]⁽⁴⁾ مقتضى الظاهر، لكونه إخباراً عن الماضي⁽⁵⁾ [لقوله تعالى: (مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ)]⁽⁶⁾ ((وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ تَشْطِطُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ)⁽⁷⁾ فذكر المضارع مع أنَّ الوضع موضع ماضٍ⁽⁸⁾ لاحضار الصورة العجيبة، لأن صورة خطف الطائر الإنسان وهوى الريح به في بعض المهالك البعيدة⁽⁹⁾ عجيبة يهلك به ذلك الإنسان هلاكاً ليس يعلم غايته، لاضمحلال ما يدخل في حوصلة الطير، وصيرورته إلى حال الفناء، وكذا من تهوي به الريح إلى المطارح البعيدة.

(1) فاطر: 9.

(2) في (س) بزيادة: حالة الإخبار، قوله تعالى: (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب) .

(3) آل عمران: 59.

(4) في (س): (فهذا).

(5) في (س) بزيادة: (وحلة «خلقه» مفسرة للمثل، وهذا تشبيه الغريب بالأغرب، وهو المخلوق بلا أب أو أم، ويكتفي في صحته اشتراكهما في الخلق بلا أب، وثم قيل لترتيب اللفظ، وقيل لترتيب المعنى، أي صورة طيناً،

ثم قال له: كن لحماً ودماً.

(6) ساقط من (س).

- آل عمران: 59.

(7) الحج: 31.

(8) في (س) بزيادة: لقوله تعالى: (خَرَّ مِنَ السَّاءِ) فصلاً....

(9) في (س) بزيادة: صورة.

((وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ))⁽¹⁾ إلى قوله تعالى:
(وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ)⁽²⁾، أي: أردنا، وأرينا لقوله تعالى: (عَلَا فِي الْأَرْضِ
وَجَعَلَ أَهْلَهَا)⁽⁴⁾، ولكن أخرجنا على صيغة المضارع لاستحضار الصورة
العجيبة، وحكاية الحال الماضية، وأجاز الزخشي كون «نريد» حالاً من
يستضعف⁽⁵⁾.

- (ومنه عند الجمهور: (وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ)⁽⁶⁾، أي:
يسط ذراعيه، بدليل: (وَنُقَلِّبُهُمْ)، ولم يَقُلْ: وَقَلَّبْنَاهُمْ، وبهذا التقدير يندفع قول
الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل⁽⁷⁾.
- ومثله (وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ)⁽⁸⁾ إلا أن هذا على حكاية حال
كانت مستقبلية وقت التذاري، وفي الآية الأولى حُكِيَتْ الحال الماضية⁽⁹⁾، ومعنى
حكاية الحال الماضية على ما قال الزخشي واستحسن الرضي: أن تقدر «أن
ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم، وإنما يفعل هذا في الفعل
الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه، تقول:
«رأيت الأسد قاصداً السيف فاقتله»⁽¹⁰⁾ (ومثلها) أي: مثل آية/ الكهف في حكاية 470 / ب
الحال الماضية، (قوله:

(1) القصص: 4.

(2) القصص: 5.

(3) في (س) بزيادة: فلأن «نريد»، و«نرى» في مقام.

(4) القصص: 3.

(5) الكشف 397/3.

(6) الكهف: 18.

(7) انظر قول هشام والكسائي في الارتشاف 2272/5، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/3، 4، وشرح
الرضي على الكافية 418/3.

(8) البقرة: 72.

(9) في (س) بزيادة: قال البيضاوي، واعمل «مخرج» لأنه حكاية مستقبل كما عمل «باسط ذراعيه»؛ لأنه حكاية
حال ماضية.

(10) انظر قول الزخشي في شرح الرضي على الكافية 419/3.

جارية من رمضان الماضي
تَقَطَّعُ الحديثَ بالإِماضِ⁽¹⁾

بيت أو بيتان من مشطور السريع، وقبله:

يا ليتني مثلك في البياض
مثل الغزال زَيْنَ بالخضاض
قَبَاءَ ذاتِ كَفَلٍ رضراض
أبيض من أخت بني إباح

«الخضاض» كسحاب كتفة الغزال⁽²⁾، و«رضراض» كثير اللحم، وامرأة
قَبَاءَ بَيِّنَةُ الْقَبَبِ وهو دقة الخصر، و«بنو إباح»⁽³⁾ طائفة معروفة، و«جارية» خبر
هي عذوفاً، و«تَقَطَّعُ» من التقطيع، لَأَ مِنْ الْقَطْعِ⁽⁴⁾ [لَأَ انكسار الوزن]⁽⁵⁾،
والإِماضُ مصدر «أومضت المرأة إذا سارقت النظر».
(ولولا حكاية الحال في قول حسان:

يُغشون حتى لا تُهرُّ كلابهم⁽⁶⁾

⁽¹⁾ رجز لرؤية في خزائن الأدب 1/ 164، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 81، ولسان العرب (ب، ي، ض)

122/7، وخزانة الأدب 1/ 164، والإنصاف 49/1.

⁽²⁾ الخضاض الشيء اليسير من الحلبي، انظر لسان العرب (خ، ض، ض)، 7/ 143، وغتار الصحاح 3/ 288.

⁽³⁾ نسبة إلى جماعة من الخوارج يقال لهم: الإباحية، وهم أصحاب الحارث الإباحي انظر الأنساب للسمعاني 70/1.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: فاعله ضمير جارية.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ سبق تخريجه.

تقدم شرحه في «حتى»⁽¹⁾.
 (لم يَصِحُّ الرفع⁽²⁾)، أي: رفع «تهرُّ»، (لأنه لا يُرْفَعُ)، أي: المضارع (الأُ
 وهو للحال⁽³⁾)، ولا يستقيم الحالية هنا، لأن المعنى على الاستقبال، لقوله:
 «يفشون» إلا إذا حمل على حكاية الحال المستقبلية.
 (ومنه)، أي: من باب حكاية الحال الماضية، (قوله تعالى: (حتى يقول
 الرسول) ⁽⁴⁾ بالرفع.

القاعدة السابعة

أَنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَذَلِكَ الْمَقْدَرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ نَحْوُ: (وَمَا كَانَ
 هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ)⁽⁵⁾، فَإِنْ «يُفْتَرَى» مُؤَوَّلٌ بِالْإِفْتِرَاءِ، وَالْإِفْتِرَاءُ
 مُؤَوَّلٌ بِ«مُفْتَرَى»، تَقَدَّمَ هَذَا فِي «أَنْ» الْمَفْتُوحَةِ⁽⁶⁾، (وَقَالَ:

لَعَمْرُكَ مَا الْفَتْيَانُ أَنْ تُنْبِتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفَتْيَانُ كُلُّ فِتْنَى نَسِي⁽⁷⁾

بيت من الطويل، فَإِنْ «تُنْبِتُ اللَّحَى» مُؤَوَّلٌ بِ«نبت اللحى»، وهو مؤوَّل
 بِ«نابتي اللحى»⁽⁸⁾، ويحتمل حذف المضاف⁽⁹⁾، أي: مَا فِتْنَةُ الْفَتْيَانِ بِنَبْتِ اللَّحَى،

(1) انظر مبحث «حتى» شاهد رقم (197).

(2) في (س) بزيادة: جواب لا.

(3) في (س) بزيادة: هنا.

(4) البقرة: 214.

(5) يونس: 37.

(6) انظر مبحث «أَنْ» المفتوحة، مغني اللبيب 1/ 35.

(7) البيت بلا نسبة في أمالي المرتضى 1/ 201، ومعاني القرآن للفراء 1/ 105، والبيت ملفق من بيتين لابن
 بيض في شرح أبيات المغني 8/ 97، والبيتان هما:

وتعظم أبدان الرجال من المهر
 صبور على الآفات في العمر والبر

لعمرك ما الفتیان أن تنبت اللحى
 ولكن الفتیان كل فتی نسدي

(8) في (س) بزيادة: وهذا المصدر في تأويل اسم الفاعل، أي: ما الفتیان نابتي اللحى.
 (9) في (س) بزيادة: فلا يكون من هذا الباب.

اللحي، فلا يكون من هذا الباب، واللحي بكسر اللام وضمها جمع لحية [بكسرهما]⁽¹⁾، وندى الرجل إذا جاء فهو ندى.

(وقالوا: «عسى زيد أن يقوم» ف قيل: هو على ذلك) التأويل⁽²⁾ (وقيل: هو على حذف مضاف) قبل الاسم أو⁽³⁾ الخبر، (أي: عسى أمرُ زيد، أو عسى زيدُ صاحبُ القيام⁽⁴⁾)، وفيه تكلف⁽⁵⁾ [كما مرَّ في «عسى»]⁽⁶⁾، (وقيل: «أن» زائدة، ويردُّه عدمُ صلاحيتها)، أي: صلاحية «أن» بعد «عسى» (للسقوط⁽⁷⁾) والزائد هو الذي يصلح [له]⁽⁸⁾ (في الأكثر) قيد به، لأن «أن» تسقط بعد عسى قليلاً، (وانها قد عملت، والزائدة لا تعملُ خلافاً لأبي الحسن⁽⁹⁾).
وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة:

حتى يَكُونُ عزيزاً في نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مختار⁽¹⁰⁾

(1) في (س): (بالكسر).

(2) في (س) بزيادة: أن يقوم بالمصدر، وتأويل المصدر باسم الفاعل.

(3) في (س) بزيادة: قبل.

(4) في (س) بزيادة: وقال الرضي.

(5) في (س) بزيادة: إن لم يظهر هذا المضاف لا في الاسم ولا في الخبر.

(6) ساقط من (س).

(7) - وانظر مبحث «عسى»، مغني اللبيب 1/ 173.

(8) في (س) بزيادة: فلا يكون زائدة، لأن ...

(9) في (س): (للسقوط).

(10) في (س) بزيادة: ولا ورد عليه قول أبي الفتح، ودفعه بقوله.

- انظر قول أبي الحسن في شرح الكافية 2/ 114.

(10) البيت ليزيد بن حمار، أو «حمان» السكوني في الدرر 2/ 14، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 301، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 438، وشرح شواهد المغني 2/ 965، ومعجم المواع 2/ 380، استشهد به على جواز إظهار أن بعد حتى المطبوعة على أخرى قبلها.

بيت من البسيط ليزيد بن حمان السكوني⁽¹⁾، وقبلة:

وَمِنْ تَكْرُمِهِمْ فِي الْمَحَلِّ أَهْمٌ لَا يَعْلَمُ الْجَارُ فِيهِمْ أَنَّهُ الْجَارُ

«التكرم» تفعل من الكرم، و«المحل» القحط، و«حتى» متعلقة بـ«لا يعلم» ومعنى «يبين جميعاً» يفارقن وهو مجتمع الحال.

(ويجوز كون «أن» زائدة⁽²⁾) مقول قول أبي الفتح (فلأنّ النصب)، أي:

نصب «يبين» (هنا يكون بالعطف لا بـ«أن») الزائدة⁽³⁾، [وقال غيره⁽⁴⁾]: إنها

ليست بزائدة؛ بل ظهرت في المعطوف على المنصوب/ بعد «حتى»، وإن كانت 1 / 471
لازمة للإضمار في الأول، لأنه يُعْتَقَرُ في الثانوي ما لا يُعْتَقَرُ في الأوائل⁽⁵⁾، فيكون البيت حينئذٍ من أمثلة القاعدة الثامنة، وقد يقال⁽⁶⁾: إنها عطف على خبر «يكون» [بتأويل اسم الفاعل]⁽⁷⁾ لا على «يكون».

- (وقيل: في (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا)⁽⁸⁾) : إن «ما قالوا» بمعنى القول،

والقول بتأويل المقول، أي: يعودون للمقول فيهنّ لفظ الظهار، وهنّ الزوجات⁽⁹⁾.

(1) يزيد بن حمان: في المؤلف قال الأعمدي في من يقال له ابن حمار: ومنهم عدي بن حمار السكوني، ويقال: عدي بن يزيد بن حمار بن عباد السكوني... وعدي جاهلي ويعرف بالجبون، كان نازلاً في بني شيان، ثم ذكر الأسدي أبايتاً منها البيت السابق.

وفي شرح الحماسة للمرزوقي «يزيد بن حمان السكوني».

وفي الأعلام «يزيد بن حمار من فرسان الجاهلية، شهد حرب «ذي قار»، وكان لبني شيان، وقام بحركة عسكرية كانت من أسباب هزيمة الفرس».

انظر المؤلف والمختلف ص 116، وشرح الحماسة للمرزوقي 1/ 301، والأعلام 8/ 181.

لم أعر على قول ابن جني فيما تفرغ لدي من مصادر.

في (س) بزيادة: جواب ليدأما، ويان لعلة القول المذكور.

في (س): (وقال غير أبي الفتح).

انظر هذا القول في حاشية الشمني 2/ 282.

في (س) بزيادة: مصدرية ناصبة.

في (س): (بتأويل المصدر باسم الفاعل).

المجادلة: 3.

(9)

انظر مثل هذا الكلام في الجهة الثالثة من الباب الخامس، وقد ضَعُفَ المصنف هذا الوجه، قال: «... وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود موجب للكفارة العود إلى المرأة، لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظهار، وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف...».

- وقال أبوالبقاء في قوله تعالى: (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)⁽¹⁾: «يجوز عند أبي علي كون «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول»⁽²⁾، انتهى). وإنما احتاج إلى التأويل به لأن المحبة لا تُنفق، والظاهر أن «ما» موصولة أو موصوفة، [فلا حاجة إليه]⁽³⁾، (وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يميز ذلك)، بناء على أن المفهوم مُعتبر في العلوم الأدبية، وجوابه أن العمل بالمفهوم مشروط بعدم الدليل على خلافه، والشهرة هنا تدل على أن غيره يميز ذلك أيضاً.

- (وقال السيرافي: «إذا قيل: قاموا ما خلا زيداً»، و«ماعدًا زيداً»، فد «ما» مصدرية، وهي وصلتها حال⁽⁴⁾، وفيه معنى الاستثناء⁽⁵⁾، تقدم هذا في «خلا»⁽⁶⁾، قال ابن مالك: «فوقعت الحال معرفة لتأويلها بنكرة»⁽⁷⁾، انتهى⁽⁸⁾).

خالفين عن زيد مُتجاوزين زيداً.

وأما قول ابن خروف والشلوبين: «إن «ما» وصلتها نُصِبٌ على الاستثناء»⁽⁹⁾، فغلط؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لأيهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره، أي: بغير المنصوب، قيل: هذا ينتقض بغير، فإنها تنتصب على الاستثناء، ومعناه قائم بما بعدها⁽¹⁰⁾، وجوابه أن كلمة «غير» حكمها في الإعراب حكم ما بعد «إلا» كما مر⁽¹¹⁾.

(1) آل عمران: 92.

(2) قال أبوالبقاء: «وما» بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية لأن المحبة لا تنفق، فإن جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأي أبي علي.

انظر البيان 224/1.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: فلا بُدَّ أن يكون بمشتق.

(5) انظر رأي السيرافي 1537/3، والجني الداني ص 437، وشرح الأشموني 407/1، وانظر الكتاب 349/2.

(6) انظر مبحث «خلا» مغني اللبيب 1/153.

(7) شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/329.

(8) في (س) بزيادة: والتأويل.

(9) انظر قول ابن خروف في الجني الداني ص 437، والارتشاف 1537/3، وشرح الأشموني 407/1.

(10) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/282.

(11) في بحث «غير» انظر مغني اللبيب 1/180.

(القاعدة الثامنة)

كثيراً ما يُعْتَقَرُ في الثواني ما لا يُعْتَقَرُ في الأوائل) فيه إشارة إلى أن هذا
الاعتقار ليس بمطرد، [وقال⁽¹⁾]: قد يُعْتَقَرُ لكان أحسن.
- (فمن ذلك «كُلُّ شَاؤٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهَمٍ») «السُّخْلَةُ» تطلق على الذكر
والأنثى من أولاد الضأن والمعز ساعة تولد، (و):

وأي فتى هيجاء أنتَ وجارها⁽²⁾

«الهیجاء»⁽³⁾ الحرب، و«جارها» عطف على «فتى»، [وإضافتها]⁽⁴⁾ إلى
هیجاء⁽⁵⁾ مثل إضافة كوكب الخرقاء.

- (و«رُبُّ رجلٍ وأخيه، و) وإنْ نشأ نُنزِلْ عَلَیْهِمْ مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ
أَعْنَاقُهُمْ⁽⁶⁾) فلا يجوز كل سخله، ولا رُبُّ أخيه، ولا أي جارها.

- ولا يجوز «إنْ يَقُمْ زَيْدٌ قام عمرو» في الأصح، إلا في الشعر) احترز
بالأصح عن قول الفراء: إن ذلك⁽⁷⁾ يقع في الشر أيضاً⁽⁸⁾، واختاره ابن مالك
مستنداً بقوله صلى الله عليه وسلم: «من يَقُمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما
تقدم من ذنبه»⁽⁹⁾، (كقوله:

(1) الصواب: وإن قال.

(2) صدر بيت من الطويل، عجزه:

إذا ما رجال بالرجال استنقلت

وهو بلا نسبة في الكتاب 55/2، والشاهد في «وجارها» إذ لا يجوز وأي جارها لأنه لا تضاف «أي» إلى
معرفة مفردة.

(3) في (س) بزيادة: بالمد والقصر.

(4) في (س): (وإضافة فتى).

(5) في (س) بزيادة: وجاء إلى ضميرها.

(6) الشعراء: 4.

(7) في (س) بزيادة: لا يختص بالشعر، بل ...

(8) معاني القرآن للفراء 276/2، وانظر الارتشاف 1886، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 148/2.
(9) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان) 161/1.

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ ذُقُوا⁽¹⁾

بيت من البسيط لقعناب ابن أم صاحب⁽²⁾، وبعده،

صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا إِذَا ذَكَرْتُ بِهِ وَإِنْ ذَكَرْتُ بِشَرٍّ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا
جَهلاً عَلَيْنَا وَجَبْنَا عَنْ عَدُوِّهِمْ لَيْسَتْ الْخَلْقَانِ الْجَهْلُ وَالْجَبْنُ / 471 ب

«سُبَّة»، [أي: ريبة]⁽³⁾ وعاراً، و«فرحاً» مفعول له، ومعنى «طاروا بها» كثروها في الناس وأذاعوها، و«صُمُّ» خبر «هُم» مقدراً، و«أذِنُوا» بكسر المعجمة استمعوا، و«جهلاً وجنباً» مصدران، لعل، أي: يجمعون جهلاً على الأقارب وجنباً عن الأعداء، والجبن بضم الباء وسكونها لغتان ووقعا في البيت، وفيه من أنواع البديع التوشيع، وهو ختم الكلام بمثنى فُسِّرَ بمفردين⁽⁴⁾، ثم شرع في بيان علة عدم جواز ذلك على ترتيب اللف، فقال: (إِذَا لَا تُضَافُ «كُلٌّ»، و«أَيٌّ» إلى معرفة مفردة، كما أنَّ اسم التفضيل كذلك).

قبل: وسبق في بحث «كل» إنها لاستغراق أجزاء المفرد المعروف، نحو: «كل زيد حسن»، وكان ينبغي أن يقال: يتمتع كل سخلتها؛ لأن «كل» إذا أضيف إلى مفرد معرفة أفادت عموم الأجزاء، والمقصود هنا إنما هو عموم الأفراد⁽⁵⁾.

(1) سبق تخريجه، والشاهد في جواز وقوع جواب الشرط ماضياً وهو «طاروا» وفعل الشرط مضارعاً في الشعر.

(2) في (س) بزيادة: من شعراء الحماسة.

- وقعناب بن أم صاحب هو: قعناب بن ضمرة، من بني عبدالله بن غطفان، من شعراء العصر الأموي،

يقال له: ابن أم صاحب، كان في أيام الوليد بن عبدالملك، وله هجاء فيه، توفي سنة 95 هـ.

انظر الحماسة البصرية 947/2، وديوان الحماسة للمرزوقي 1450/3، والأعلام 202/5.

(3) ساقط من (س).

(4) انظر معجم البلاغة العربية ص 733.

(5) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 282/2، 283.

(ولا تَجْرُ «رُب» إلا النكرات، ولا يكون في الشر فعلُ الشرط مضارعاً والجواب ماضياً) عطف على فعل الشرط، لآ على الشرط، لثلاً يلزم العطف على معمول عاملين، وهذا بيان لعللة عدم جواز «إن يقيم زيد قام عمرو»، وإنما جاز قوله تعالى: (فَظَلَّتْ ⁽¹⁾) [مع أن المعطوف على الجواب جواب بناءً على هذه القاعدة] ⁽²⁾، [فسقط ما قيل] ⁽³⁾: أي فائدة لهذا بعد قوله: «ولا يجوز أن يقيم زيد» انتهى. وكذا ما قيل: إنه تصريح بما علم التزاماً منه ⁽⁵⁾.
(وقال الشاعر:

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتنا
أو تنزلوا فإننا معشر نُزلُ ⁽⁶⁾)

بيت من البسيط للأعشى ⁽⁷⁾، «نُزلُ» جمع «نازل» صفة معشر، (فقال يونس: أراد وأنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط ⁽⁸⁾)، فيكون من باب الإغفار؛ إذ لا تكون جملة الشرط إلا فعلية، [وكذا ما عطف عليها] ⁽⁹⁾، وقيل: وينبغي أن يكون مثل هذا عند الكوفيين والأخفش جائزاً من غير حاجة

(1) ظَلَّتْ اعتاقهم لها خاضعين (الشعراء: 4.

(2) في (س): (عطف على الجواب لفعل شرط مضارع مجزوم مع أنه لا يصح أن يكون جواباً).

(3) في (س): (فلا يرد ما قيل).

(4) قائله الدمايني، كذا في هامش المخطوط.

(5) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) البيت للأعشى في ديوانه ص 113، وخزانة الأدب 8/ 394، والدرر 2/ 186، وشرح شواهد المغني 2/ 965، والكتاب 3/ 51، 164، استشهد على جواز أن تكون جملة الشرط جملة اسمية كما هو تقدير يونس فيكون من باب الإغفار.

(7) في (س) بزيادة: ميمون، وقبله:

لئن ميتت بنا من غيب معركة
لا تلفسنا عن دماء القوم نتفعل

(8) «ميت» ابتليت، أي: فررت لنا، وقد رنا لك، و«عن» بمعنى بعد، و«نتفعل» بالفاء تأخذ النفل.

(9) ساقط من (س). «أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم تنزلون». انظر الكتاب 3/ 51.

إلى هذا الاعتذار، لأنهم يجوزون في نحو: (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ)⁽¹⁾ كون «امراة»
 غيراً عنه بـ«خافت» كما سبق في النوع السابع⁽²⁾.

(وَجَعَلَ سَيِّوِيهِ ذَلِكَ مِنَ الْعُطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ)⁽³⁾، فقال: كأنه قال:
 اتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: «مررتُ
 برجل قائم أبواه لا قاعدين»، ويمتنع قائمين لا قاعداً أبواه، على إعمال الثاني،
 وربط الأول بالمعنى، [وإنما حَكَمُوا بامتناع هذا، لانعدام شرط]⁽⁴⁾، وهو إبراز
 الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له عند البصريين⁽⁵⁾، [وإنما جازاً]⁽⁶⁾
 [«لا قاعدين» مع فقده]⁽⁷⁾ بناءً على الاغتفار، ثم هذه المسألة هي التي وعد في
 القاعدة الثانية بإتيانها، والمقصود من الإخبار بوقوع التركيب الأول امتناع الثاني
 الاستشهاد على القاعدة الثامنة بذلك.

(القاعدة التاسعة)

أنهم يتسعون في الظرف) والجار (والجورور مَا لَا يَتَّسِعُونَ في غيرهما.

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو: / «كان - في الدار، 1 / 472
 أو عندك - زيداً جالساً» هذا عند جمهور البصريين، وذهب ابن السراج والفارسي
 إلى جواز إيلاء كان وأخواتها معمول خبرها في نحو: «كان طعامك يأكل زيداً»⁽⁸⁾

(1) النساء: 128.

(2) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.

(3) - قاله اللسوقي، انظر حاشية اللسوقي على المغني 549 / 3.

(4) الكتاب 51 / 3.

(5) في (س): (وهو غير جائز لانعدام الشرط).

(6) في (س) بزيادة: بخلاف النعت الثاني كما في المثال الأول.

(7) في (س): (فإنه جائز).

(8) ساقط من (س).

في (س): (كان طعامك زيداً يأكل).

[دون «كان طعامك زيداً يأكل»]⁽¹⁾، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقاً،
تمسكاً بقول الفرزدق:

تَنَافِدُ هَذَا جُوعٌ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ بِمَا كَانَ أَبَاهُمْ عَطِيَّةَ عَوْدَا⁽²⁾

وأجاب البصريون بأن في كان ضمير الشأن، أو إنها زائدة، فلا اسم ولا

خبر.
- (وَفِعَلَ التَّعَجُّبِ مِنَ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ⁽³⁾، نحو: «ما أحسن في الميجاء لقاء زيد»،
«وما أثبت عند الحرب زيداً».

وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، نحو قوله:

فَلَا تُلْحِنِي فِيهَا فَلَنْ يَحِبَّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَا بِهِ⁽⁴⁾

بيت من الطويل، «لَا تُلْحِنِي» أي: لا تلمني⁽⁵⁾، وضمير «فيها» للمحبة،
والفاء للتعليل، و«يحبها» متعلق بخبر «إن»، وهو «مصাব» قدم على اسمها وهو

(1) ساقط من (س).

- وانظر الأصول في النحو 86/1، 89، والمسائل البصريات 434/1.

(2) تقدم تخريج البيت، وقد استشهد به على جواز الفصل بالظرف «أباهم» بين كان ومعمولها لأنه يستغنى في
الظرف ما لا يستغنى في غيره.

- وانظر قول الكوفيين في شرح التصريح 247/1.

(3) في (س) بزيادة: بالنصب عطف على الفعل الناقص.

(4) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 231/2، وخزانة الأدب 455/8، والدرر 286/1، وشرح الأشموني
231/1، وشرح شواهد المغني 969/2، والكتاب 133/2، استشهد على جواز الفصل بين «إن» ومعمولها
بالجار والمجرور وهو «يحبها».

(5) في (س) بزيادة: من لهاء يلحاه إذا لاهه وعذله.

«إناك»، و«جَم» أي: عظيم وكثير خبر مقدم⁽¹⁾؛ [لقوله]⁽²⁾: بلا بله جمع بلبلة وهي السوسة، وقيل: جمع بلبال⁽³⁾.

- (ويين الاستفهام والقول الجاري مَجْرَى الظَّن كقوله:

أُبْعِدْ بُعْدَ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً) شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَمًا⁽⁴⁾

بيت من البسيط⁽⁵⁾ «بُعْدَ» ظرف لِـ «تَقُولِ»، وَالْبُعْدُ ضِدُّ الْقُرْبِ وفيه جناس محرف، و«تَقُولِ» بمعنى «تَظُنُّ» ولهذا نصب المفعولين «الدار»، و«جامعة»، و«شملي» مفعول «جامعة» وهو الاجتماع⁽⁶⁾، و«محتوماً» من الختم بمعنى الوجوب مفعول ثانٍ لِـ «تَقُولِ»، وفي التسهيل يخصُّ أكثر العرب ذلك بمضارع المخاطب بعد استفهام منفصل كهذا البيت، أو متصل، نحو: «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا» أو جارٍ أو مجرور، نحو: «فِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا» أو أحد المفعولين، نحو:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ⁽⁷⁾

وبهذا اعترض على المصنف بأن الفصل بينه وبين الاستفهام ليس منوطاً بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما⁽⁸⁾.

(1) في (س) بزيادة: وبلا بله مبتدا مؤخر، والجملة خبر آخر، أو بدل من مصاب القلب.

(2) ساقط من (س).

(3) قاتله الشمني، انظر حاشية الشمني 283 / 2.

- في (س) بزيادة: وهو الميم وسواس الصدر.

(4) البيت بلا نسبة في الأشياء والنظائر 232 / 2، وأوضح المسالك 77 / 2، والدرر 351 / 1، وشرح الأشموني

292 / 1، وشرح شواهد المغني 969 / 2، وشرح التصريح 383 / 1، وشرح التسهيل 96 / 2، استشهد به

على جواز فصل الاستفهام من مضارع «القول» إذا كان الفاصل ظرفاً.

(5) في (س) بزيادة: الهزمة للاستفهام.

(6) في (س) بزيادة: يقال: جمع الله شمله إذا دعى له بتألف.

(7) شرح التسهيل 93 / 2، 96.

- تقدم تجزئته، استشهد به على فصل همزة الاستفهام من «تقول» بالمفعول الثاني.

(8) المعترض الدمايني، انظر حاشية الشمني 283 / 2.

- (وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إذن» و«لن»

ومنصوبهما.

- نحو: «هذا غلامٌ - والله - زيد»، واشترتَه بواللهِ دِرْهَمٌ، وقوله:

إذن - والله - نُزِفِيهِمْ بِحَرْبٍ⁽¹⁾ (... ..)

صدر بيت من الوافر⁽²⁾ لحسان، عجزه:

ثُشِيبُ الطِفْلِ من قَبْلِ المِثِيبِ

واستشهد به على إعمال «إذن» مع الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم،

(وقوله:

لن لما رأيت أبا زيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء⁽³⁾)

تقدّم شرحه في «لما»⁽⁴⁾، (وقدّموها) عطف على «فصلوا بهما» أي:
ولذلك قدّموا الظرف وشبهه حال كونهما (خَبَرَيْنِ على الاسم في باب «إن»،
نحو: (إن في ذلكَ لَعِبْرَةٌ)⁽⁵⁾، ومعمولين للخبر في باب «ما» ([بمعنى]⁽⁶⁾ «ليس»
نحو: «ما في الدار زيدٌ جالساً»، وقوله:

⁽¹⁾ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص 91، والأشياء والنظائر 2/ 233، والدرر 2/ 11، وشرح شواهد المغني

97/ 1، وبلا نية في أوضح المسالك 4/ 186، وشرح الأشموني 2/ 287، وشرح الندي ص 59.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: قيل إنه هنا.

⁽³⁾ تقدم تحريجه، استشهد به على جواز الفصل بين «لن» ومنصوبها «أدع».

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: المركبة.

وانظر فصل «لما» المركبة، شاهد (645) في معني اللبيب.

⁽⁵⁾ آل عمران: 13.

⁽⁶⁾ في (س): (المشبهة).

لَمَّا كُلُّ حِينٍ مِّنْ لَّوَاهِي مُوَاتِنَا^(١)

.....

عجز بيت من الطويل، [صدره]^(٢):

بَاهِيَةً حَزْمٌ لَّدَا وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا
.....

[«ثواني»]^(٣) من المواتنة، وهي الموافقة، ويروى من توال مواليا من الموالاة، وهي المعاونة، و«كل حين» ظرف الخبر «ما» وهو «مواتنا» قدم على ١٧٢ / ب الاسم^(٤)، [و«باهية»]^(٥) متعلق بـ«لدا» أمر من لأذ يلوذ، والأهبة عدة الحرب، والمواد هنا الاستعداد والحزم ضبط الأمر، و«إن كنت» عطف على عدول هو «إن لم تكن آمناً»، والفاء للتعليل^(٦). (فإن كان المعمول غيرهما يَطلُّ عملها) [بالتقديم]^(٧)، (كقولها:

وما كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا حَارِبٌ^(٨))

.....

عجز بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث، صدره:

وَقَالُوا تُعْرِفُهَا الْمَنَازِلُ مِنْ مَنَى
.....

(١) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/ 266، وشرح الأشموني 1/ 204، وأوضح المسالك 1/ 283،

استشهد به على إصمال «ما» مع تقدم الظرف «كل حين» على خبر «ما» وهو «مواتنا».

(٢) في (س): (تمامه) وزيادة: على ما في شواهد العيني.

(٣) ساقط من (س).

(٤) في (س) بزيادة: ولم يطل به عمل «ما» لأنه معمول الخبر إذ كان ظرفاً أو شبهه، ولا يطل به عمل «ما» إن

تقدم على اسمها.

(٥) في (س): (والياء).

(٦) في (س) بزيادة: و«ما» بمعنى ليس، و«من» اسم، و«مواليا» خبر.

(٧) ساقط من (س).

(٨) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في خزنة الأدب 8/ 2، 254/ 6، وشرح أبيات سيبويه 1/ 171، وشرح

شواهد الإيضاح ص 154، وشرح شواهد المغني 2/ 970، والكتاب 1/ 72، 146، وبلا نسبة في الأشباه

والنظائر 2/ 233، وشرح الأشموني 1/ 204، ولسان العرب (ع، ر، ف) 9/ 237، والشاهد في «كل من

وافى» فقد فصل به بين «ما» وخبرها «عارف» و«كل من وافى» معمول للخبر.

«تعرّفها» أمر من «تعرّفتُ ما عند فلان» أي: تطلّبت حتى عرفت، [والهاء⁽¹⁾] لمحبوته، والمنازل نصبٌ على نوع الخافض، و«ما» للنفي، و«كل» إمّا [مفعول]⁽²⁾ عارف على لغة تميم، أو اسم «ما»، وجملة «أنا عارف» خبرها على حذف العائد، أي: عارفه، أرَادَ أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدّها فسأل عنها، فقالوا: تعرّفها وسلّ عنها في منازل الحج من مِنى، فقال: أنا لا أعرف كل من وافى، أي: بَلَغَ مِنى حتى أسأل عنها.

- (ومعمولين [بصلة]⁽⁴⁾ «ال»، نحو: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)⁽⁵⁾ في قول) تقدم هذا⁽⁶⁾ في الجهة الثانية⁽⁷⁾.

- (وعلى الفعل المنفي بـ«ما») عطف على الاسم، لا على خبرين في قوله: «وقدموها خبرين على الاسم»، (في نحو قوله:

وَلَحْنٌ عَنِ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا⁽⁸⁾

تقدم شرحه في «إذا»⁽⁹⁾.

- (قيل وعلى «إن» معمولاً لخبرها في نحو: «أما بعدُ فَإِنِّي أَفْعَلُ كذا وكذا»، وقوله:

-
- (1) في (س): (والضمير).
 (2) في (س): (نصب على أنه مفعول).
 (3) في (س) بزيادة: رفع على أنه... ، وفي الكلام تقديم وتأخير.
 (4) في (س): (لصلة)، وهو الصواب.
 (5) يوسف: 20.
 (6) في (س) بزيادة: في المثال السادس من.
 (7) - وانظر البحر المحيط 292/5.
 (8) انظر المثال السادس في الجهة الثانية.
 (9) تقدم تخريجه، والشاهد في «عن فضلك» أي قدم على الفعل المنفي بـ«ما» مع أن لها الصدارة.
 انظر مبحث «إذا» شاهد رقم (137).

أَبَا خُرَاشَةَ أُمَّا أَنْتَ ذَا تُفَرِّقُ فَلَنْ قَوْمِي لَمْ تُكْلَهُمُ الضَّبْعُ⁽¹⁾

تقدم شرحه في «أن» المفتوحة⁽²⁾.

- (وعلى العامل المعنوي في قولهم: «أكل يوم لك ثوب») جملة اسمية تُدْم فيها الخبر، و«كل يوم» [ظرف]⁽³⁾ لقوله: «لك» فإنه عامل معنوي ضعيف يعمل في الظرف، وإن كان مقدماً عليه أشار أولاً بصيغة قيل إلى أن في المسائل الثلاث خلافاً ثم [زيفها]⁽⁴⁾، فقال: (واقول: أُمَّا مَسْأَلَةٌ «أُمَّا» فاعلم أنه إذا تلاها ظرف ولم يَلِ الفاء مَا يَمْتَنِعُ تقدم معموله عليه)، وهو «إن» المكسورة⁽⁵⁾ (نحو: أُمَّا في الدار - أو عندك - فزيد جالس، جَارٌ كونه)، أي: كون الظرف⁽⁶⁾ (معمولاً لـ«أُمَّا») (لما فيه من رائحة الفعل)⁽⁷⁾، (أو لما بَعُدَ الفاء من الفعل وشبهه (فلن تلا الفاء مَا لَا يَتَقَدَّمُ عليه معموله، نحو: «أُمَّا زيداً - أو اليوم - فإني ضارب» فالعامل عند المازني «أُمَّا»⁽⁸⁾ فَتَصِيحُ مسألة الظرف فقط، لأن الحروف لا تنصب المفعول به.

(1) البيت من البيط وهو لعباس بن مرداس في خزانة الأدب 14/4، 426/5، والدرر 235/1، وشرح شواهد المغني 116/1، الانصاف 71/1، وأوضح المسالك 265/1، والجني الداني ص 528، وشرح الأشموني 198/1، والشاهد في «ذا نفر» حبس جاء منصوباً بـ«كان» عدوثة، وجعلت زيادة «ما» لازمة عوضاً من الفعل المحذوف، ولأجل أن الثاني مستحق بالأول حذفت الفاء في الجواب. 179، والاشتقاق ص 313، ولجبرير في الخصائص 381/2، وشرح الفصل 99/2، 132/8، والكتاب 293/1، وبلا نسبة في.

(2) في (س) بزيادة: الهمة ساكنة الوسط.

(3) - وانظر شاهد رقم (44) مغني اللبيب.

(4) في (س): (منصوب على أنه ظرف).

(5) في (س): (صرح بتزييفها).

(6) في (س) بزيادة: منع تقدم معمولها عليها.

(7) في (س) بزيادة: وشبهه.

(8) في (س): (لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل في العمل).

انظر رأي المازني في ارتشاف الضرب 1895/4، والجني الداني 526.

وعند المبرد تجوز المسألة من وجهين⁽¹⁾ إعمال «أما»⁽²⁾ وإعمال «ضارب»⁽³⁾، (وتجوز مسألة المفعول به) وهو «زيداً» (من جهة إعمال ما بعد الفاء) وهو «ضارب»⁽⁴⁾ (واحتج)، أي: المبرد على جواز مسألة المفعول به، (بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها) وفيه تتابع الإضافات (يتقدم بعضه⁽⁵⁾ فاصلاً بينه)، أي: بين ما بعد فاء جواب «أما» (ويين «أما»⁽⁶⁾)، وجوزّه بعضهم، أي: إعمال ما بعد «إن» (في الظرف دون المفعول)، تقدم هذا في «أما»⁽⁷⁾، (وأما قوله:

... أَمَا أَتَيْتَ ذَا نَفَرٍ⁽⁸⁾

فليس المعنى على تعلّقه بما بعد/ الفاء، بل هو متعلّق بتعلّق المفعول 1/473 لأجله بفعل محذوف⁽⁹⁾، والتقدير: اهَذَا فَخَرْتُ عَلِيَّ؟) هذا محصل المعنى؛ [إذ لا استفهام]⁽¹⁰⁾ في البيت، ثم فيه إشارة إلى أن «أما» فيه ليست بشرطية، بل مركبة من «أن» المصدرية، و«ما» الزائدة، والأصل لأن «كُنْتُ ذَا نَفَرٍ» كما مرّ في فصل

(1) في (س) بزيادة: أحدهما.

(2) في (س) بزيادة: والثاني.

(3) - وانظر المختضب 27/3، وارتشاف الضرب 1895/4.

(4) في (س) بزيادة: لأن «أما» حرف لا يعمل في المفعول به.

(5) في (س) بزيادة: لأن «أما» حرف لا يعمل في المفعول به.

(6) في (س) بزيادة: أي: بعض ما بعد فاء جوابها.

(7) انظر المختضب 27/3، 355، 543/2.

(8) انظر مبحث «أما» مغني اللبيب 70/1.

وفي الجني الداني ص 526: «ودهب المبرد وابن دستوريه إلى أن ما بعد «إن» يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء... وقيل: يجوز ذلك في الظرف والمجرور... وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد «إن» على الفاء وفاءً للمبرد، وزاد أنه أجاز ذلك في «وليت» و«لعل» وكل ما يدخل على المبتدأ». (8)

(9) وانظر المختضب 27/3، 355، 354/2، ومعاني القرآن للفراء 14/3، وارتشاف الضرب 1895/4.

(10) بعض بيت تقدم تخريجه.

(11) في (س) بزيادة: فيه إشارة إلى ما سبق في بحث «أما» من «أن» «أما» في البيت ليست من أقسام «أما» هي كلمتان.

(12) في (س): (والأ لا استفهام).

«أما»⁽¹⁾ (وأمّا المسألة الأخيرة) هي تقديم الظرف على عامله المعنوي⁽²⁾ (فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكن ذلك عنده مختصاً بالظرف) [وفيه تعريض]⁽³⁾ لمن قال أن تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوي من باب الاتساع فاغتر، [يعني]⁽⁴⁾ أن ثمة من أجاز تقديم الحال أيضاً على العامل المعنوي، كما في [هذا المثال، فلا اختصاص بالظرف]⁽⁵⁾، فتأمل.

(1) ساقط من (س).

(2) وانظر فصل «أما» مغني اللبيب 1/ 71.

(3) في (س) بزيادة: في نحو: كل يوم لك ثوب.

(4) في (س): (وفيه إشارة إلى الاعتراض).

(5) في (س): (وتقريره).

(6) في (س): (كما في «زيد جالساً في الدار» فلم يكن للظرف اختصاص بذلك الحكم على هذا الرأي).

(القاعدة العاشرة)

من [فنون]⁽¹⁾ كلامهم القلب، هو من «قَلَبْتُ الْجَرَابَ» إذا جعلتُ ظاهره باطناً، وباطنه ظاهراً، وعند الأدباء تبديل كل من الأمرين المتناسبين بالآخر مع بقاء المعنى على أصله، [قاله العلامة الكاشي]⁽²⁾ وقال التفتازاني: جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، ولابد في الحكم بالقلب من داعٍ⁽³⁾ لفظي، كجعل النكرة مسنداً إليه⁽⁴⁾، [أو]⁽⁵⁾ معنوي، يدعو رعاية جانب المعنى كون الجزئين في الأصل على خلاف [التركيب]⁽⁶⁾ الواقع (وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان) رضي الله عنه:

(كَأَنَّ سَبِيحَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ)

تقدم شرحه في أول الباب الرابع⁽⁷⁾.

(فيمن نصب «المزاج» فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم)⁽⁸⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (قاله الفاضل الكاشي).

- و الفاضل الكاشي هو: بهاء الدين الكاشي، الشهيد، فاضل، من آثاره: شرح الصحيفة الكاملة السجادية، وشرح نهج البلاغة. توفي سنة 1137 هـ معجم المؤلفين 1/ 449.

(3) في (س) زيادة: (إثنا).

(4) في (س) زيادة: نحو: «إنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لِلدِّيِّ بَيْكَةً».

(5) في (س): (وإثنا).

(6) في (س): (الترتيب).

- وانظر المطوّل ص 173.

(7) انظر الباب الرابع شاهد رقم (694). وقد تقدم تخريج البيت وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص 56.

(8) الإخبار بالمعرفة عن النكرة إجازة ابن مالك والرضي في بابي «إنَّ» و«كان» على الاختيار. انظر شرح السهيل 1/ 355، وشرح الرضي على الكافية 4/ 207، والارتشاف 3/ 1178.

وثأولهُ الفارسي على انتصاب المزاج على الظرفية المجازية⁽¹⁾ [وفيه دفع
لا قيل]⁽²⁾: إن المزاج ليس معروفاً في الظرف، ولا دليل عليه.
(والأولى رفع المزاج ونصبُ العسل، وقد روي أيضاً كذلك⁽³⁾)، فارتفاع
«ماء» بتقدير: «وخالطها ماء»، ويروى برفعين⁽⁴⁾ على إضمار الشأن⁽⁵⁾، أي: يكون
الشأن مزاجها عسل وماء.

(وأمّا قول ابن السّيد: «إنّ «كان» زائدة⁽⁶⁾ فخطأ، لأنها لا تُزاد بلفظ
المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا⁽⁷⁾» [قال أبوحيان]⁽⁸⁾: أجاز الفراء
زيادته بين «أفعل» و«ما» في التعجب، نحو: «ما يكون أطول هذا الغلام»، وزيادة
«يكون» ينبغي أن تحمل على الشذوذ، فإن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أن
زيادته لا تكون إلا بلفظ «كان»⁽⁹⁾ الماضي⁽¹⁰⁾، فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما
وقع الاتفاق، (وقول رؤية:

(1) انظر تاريل أبي على في خزنة الأدب 286/9، وفي شرح أبيات الجمل لابن السيد ص 32 وقيل: نصب
«مزاجها» على الظرف الساد مسدّ الخبر لا على الخبر بعينه، كأنه قال: يكون مستقراً في مزاجها».

(2) في (س): (و في التغيير رة على من قال).

(3) في شرح أبيات الجمل لابن السيد ص 32 «كان أبو عثمان المازني يروي: يكون مزاجها بالرفع، وتجعله اسم
كان، وينصب علماً بخبرها، ويرفع ماء بفعل مضمر دلّ عليه المزاج كأنه قال: ومزاجها ماء»، وانظر خزنة
الأدب 227/9، 286.

(4) في (س) بزيادة: أي: برفع المزاج والعسل والماء.

(5) في خزنة الأدب 227/9 «وهذا التخرّيج مشهور، وذكره ابن خلف وغيره...»

(6) في خزنة الأدب 227/9، وكذلك قال ابن السيد في «أبيات المعاني»: «تكون زائدة لا اسم لها ولا
خبر...».

(7) في (س) بزيادة: في التسهيل وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان، قال أبوحيان: قال المصنف: شذت زيادة
يكون في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ما جئت ليبل
إذا ذهب شأن بلبل

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) شرح التسهيل لأبي حيان...، والبسيط....

أي: رُبُّ مفازة متلونة بالغبرة⁽²⁾ أطرافه⁽³⁾، كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَهُ،
(أي: كان لون سمائه [لغبرتها]⁽⁴⁾ لَوْنُ أَرْضِهِ، فَعَكَّسَ التشبيه مبالغاً) في غبرة
لون السماء، حتى كأنه أصل في الغبرة، (وحذف المضاف إلى سمائه⁽⁵⁾) [وفي
الأطول]⁽⁶⁾: ويمكن تفسير قوله: كان لون أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب، ولا
حذف، أي: ارتفع/ الغبار فيها متراكماً، واتصل بالسماء بحيث صار السماء
متصلاً بالأرض اتصال اللون بالجسم، كأن لون الأرض نفس السماء⁽⁷⁾، (وقال: 473/ب

فَإِنَّ أَلْتَ لَاقَيْتَ فِي نُجْدَةٍ فَلَا تَهَيِّئُكَ أَنْ تُقَدِمَا⁽⁸⁾)

بيت من المتقارب للنمر بن ثولب⁽⁹⁾، وقبله:

فَإِنَّ الْمَيْتَةَ مَنْ بَلَّغَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْتَمًا

(1) صدر بيت من الرجز عجزه:

كان لـون أرضه سماؤه

وهو لرؤية في شرح شواهد المغني 2/ 971، ومعاهد التنصيص 1/ 178، وشرح التصريح 2/ 339، ولسان
العرب (ع، م، ي) 15/ 98، وبلا نسبة في أمالي المرتضي 1/ 216، والإنصاف 1/ 377، وسر صناعة
الإعراب 2/ 636، وشرح المفصل 2/ 118، وأوضح المسالك 4/ 342، والشاهد في قلبه للشيء دكان
أرضه سماؤه لأنه تتغير السماء من الغبار فتصير كالأرض، والمهمة هي المفازة، ومغبرة أي متلونة.

(2) في (س) بزيادة: أرجاؤه.

(3) في (س) بزيادة: والوجه.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: أعني لون، وهو عطف على عكس.

(6) في (س): (قال صاحب الأطول).

(7) الأطول 1/ 429.

(8) البيت للنمر بن ثولب في ديوانه ض 378، وخزانة الأدب 9/ 26، 11/ 98، وبلا نسبة في
المختص 13/ 264.

(9) تقدمت ترجمته.

[«النجدة» الشدة⁽¹⁾، وكلمة «في» مقحمة للوزن، قال الجوهري: لاقي فلان نجدة، أي: شدة⁽²⁾، والتَّهْيُبُ الخوف، (أي: فَلَا تَهَيِّبْهَا)، [هذا]⁽³⁾ يدل على أن [الفعل]⁽⁴⁾ [بالمثناة الفوقية]⁽⁵⁾ مسند إلى ضمير المنية، لأ [أنه بالتحنية]⁽⁶⁾ مسند إلى «ان تقدم»، كما وهِمَ⁽⁷⁾، ولأ لقال: أي: فلا تَهَيِّبْ⁽⁸⁾، والقلب فيه ظاهر، لأنَّ المنيَّة لا تُهَابُ أحداً.
(وقال ابن مقبل:

وَلَا تَهَيِّبِي الْمَوْتَ أَرْكَبُهَا إِذَا تَجَاوَيْتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ⁽⁹⁾)

بيت من البسيط، أصل تهَيِّبِي: تَهَيِّبِي بتاءين، قال الجوهري: تَهَيَّيْتُ الشيءَ، وَتَهَيَّيْتُ الشَّيْءَ، أي: خَفَّتُهُ وَخَوَّفْتِي⁽¹⁰⁾، والمومة المفازة فاعل تَهَيَّيْنِي، وجملة «أركبها» حال منه، والأصداء جمع صدى، والمراد هنا ذكر البوم، أو طائر صغير يصفرُّ بالليل ويطير، والسحر قبيل الصبح.
(أي: ولا أتهيبها) مضارع متكلم وحده⁽¹¹⁾، والهاء للمومة، والقلب فيه واضح، (وقال كعب) رضي الله عنه:

(1) ساقط من (س).

(2) لم يذكر هذا الجوهري في الصحاح، بل ذكره ابن منظور في لسان العرب (ن، ج، د) 418/3.
- وفي (س) بزيادة: والفعل بالمشناة الفوقية مسند إلى ضمير المنية، وما قيل: إنه بالمشناة التحتية مسند إلى «ان تقدما» يردده قوله.

(3) في (س): (فلانه).

(4) في (س): (تهيب).

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (إلى الإقدام).

(8) في (س) بزيادة: بالتذكير.

(9) البيت لابن مقبل في الأضداد ص 99، وأما المي المرتضي 217/1، وشرح شواهد المغني 971/2، ولسان العرب (هـ ي، ب) 790/1، فظاهره أن المفازة تخاف فهو مقلوب، والأصل: أتهيب المومة.
(10) الصحاح (هـ ي، ب) 357/1.

- وفي (س) بزيادة: وأشد هذا البيت.

(11) في (س): (على صيغة المضارع المتكلم وحده).

وقَدْ ثَلَّفَعُ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلِ⁽¹⁾

.....

عجز بيت من «بانت سعاد»، وصدره:

كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ

والمراد بالأوب هنا الرجع، أو سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير، وضمير «ذراعيها» للناق، وكذا ضمير «عريت»، وهي كناية عن وقت الهاجرة، أي: كان رجع يديها، أو سرعة تقليب يديها وقت اشتداد الحر، والمشب به مذكور بعد البيتين، وهو قوله: ذراعاً عيطل.

قال المصنف: وفيه عيب مسمى بالتضمين، وهو أن يكون البيت مفتقراً إلى ما بعده [افتقاراً لازماً]⁽²⁾، وقال قوم: هو تعليق قافية البيت الأول بأول البيت الثاني، وعلى هذا لا عيب فيه، [وفيه قلب، والأصل: قد تلفعت القور بالعساquil]⁽³⁾، (القور جمع قارة، وهي الحبل، والعساquil اسم لأوائل السراب، لأَ وَاحِدٌ لَهْ، وَالثَّلْفَعُ: الاشتمال. وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ:

فَدَيْتُ بِنَفْسِي نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ⁽⁴⁾

(1) عجز بيت من البسيط لكعب بن زهير في أمالي المرتضي 558/1، ولسان العرب (ا، و، ب) 220/1، (ق، و، ر) 122/5، (ل، ف، ع) 321/8، (ع، س، ل) 448/11، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 971/2.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

- انظر هذا القول للمصنف في شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ص 59.
(4) لعروة بن الورد في ديوانه ص 99، والأشباه والنظائر 297/2، وشرح شواهد المغني 972/2، ولسان العرب (ت، ي، ز) 316/5.

- وعروة بن الورد هو: عروة بن الورد بن زيد بن عبد الله بن ناشب بن هريم بن قطيعة عيس، من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها، كان يلقب بعروة الصماليك، توفي نحو 30 ق هـ. الشعر والشعراء ص 449، والأغاني 80/3، والأعلام 227/4.

بيت من الوافر، والقلب فيه واضح، إذ المعنى: فلدت نفسه بنفسي ثم
التفت من الغيبة إلى الخطاب، فقال: وَمَا أَلَوْكَ، أي: ما أتركه، وضُمن معنى المنح
والإعطاء، فعُدِّي إلى اثنين، أي: وَمَا أَمْنَحُكَ إِلَّا مَا أَطِيقُ وَأَقْدِرُ عليه.

(وقول القطامي⁽¹⁾): عطف على قول حسان، وفي القاموس القطامي
[وَيُقْسَمُ الصَّقْرُ]⁽²⁾، وشاعر كليبي اسمه الْحُصَيْنُ بْنُ جَمَالٍ أَبُو الشَّرْقِيِّ، وآخر تغلبي
اسمه عُثَيْرُ بْنُ شَيْمٍ.

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السَّيَّاعَا⁽³⁾

بيت من الوافر، جواب «لَمَّا» قوله:

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ/ نَظُنُّ أَنْ لَنْ تُسْتَطَاعَا 1 / 474

وهذا وما قبله:

فَلَمَّا إِنْ مَضَتْ سَتَتَانِ عَنْهَا وَصَارَتْ حِقَّةً تُعْلَوُ الْجِدَاعَا⁽⁴⁾

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: بالجر.

⁽²⁾ في (س): (وبضلم الصقر) والصواب ما جاء في «ه» لأنه جاء موافقاً لما في القاموس.

⁽³⁾ البيت للقطامي في أساس البلاغة (ف، د، ن) 2/ 190، 1/ 473، والمطول ص 138، وشرح شواهد المغني 2/ 972. ولسان العرب (ت، ي، ز) 5/ 315، (س، ي، ع) 8/ 170.

- القاموس المحيط (ق، ط، م) 4/ 268.

- والحُصَيْنُ بْنُ جَمَالٍ أَبُو الشَّرْقِيِّ: هو الحصين بن جمال بن حبيب، أحد بني عبد ودّ بن عوف بن كنانة بن بكر بن عوف، وهو القائل لما بلغه خبراً ليزيد بن المهلب:

لعل عيني أن تبرى يزيداً بقود جيئاً جحفاً لرشيداً

نرى ذوي التاج لهم سجوداً

انظر المؤتلف والمختلف ص 109، وخزانة الأدب 2/ 328، والقاموس المحيط (ق، ط، م) 4/ 168.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة:

وَفَنَّا مَا يَرَى الْبَصَاءُ فِيهَا فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تَبَاعَا
وَقَلْنَا مَهْلُورًا إِيَّيْتِهَا لَكِي تَزْدَادَ لِلْغَفْرِ اِطْلَاعَا

يدل على أن الشاعر وصف ناقة سمينة، وما قيل: إنه وصف جفنة مملوءة
بالثريد⁽¹⁾ فغلط ناشئ من تصحيف السِّمَن بكسر السين وفتح الميم بالسِّمَن بفتح
السين وسكون الميم.

(الفَدَن: القَصْر، السَّيَّاح: الطين)⁽²⁾، وفي الأساس السَّيَّاح بالكسر ما يطين
به⁽³⁾، ويقال بالفارسية: كل ماله، وبالفصح الطين، وفي الديوان: السَّيَّاح بالكسر ما
يطين به الطين أيضاً⁽⁴⁾، [كذا قيل]⁽⁵⁾: وفي القاموس السَّيَّاح كسحاب الطين بالتَّيْن
يُطَيَّنُ به⁽⁶⁾، [والبيت من باب القلب]⁽⁷⁾، أي: كما طَيَّنَتِ الفَدَن بالسَّيَّاح، وجعله
الخطيب مما لم يتضمن اعتباراً لطيفاً⁽⁸⁾، وردّه التفازاني بأنه يتضمن⁽⁹⁾ المبالغة في
وصف الناقة ما لا يتضمنه [العكس]⁽¹⁰⁾، لإيهامه أن السَّيَّاح قد بلغ من العِظَم
والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل، والفَدَن بالنسبة إليه كالسيَّاح بالنسبة إلى
الفَدَن⁽¹¹⁾، وروى الجوهري:

كما بَطَّنَتِ بالفَدَن السَّيَّاح⁽¹²⁾

(1) قاله الأتصاري شارح الإيضاح، كذا في هامش المخطوط، وفي حاشية الدسوقي على المغني 557/3
«وصف سَنَن بفتح فكون وجعله في وصف قصعة ثريد عليه سمن، وهو غلط».

- والأتصاري هو: جمال الدين محمد بن محمد الأتصاري، المتوفى قبل ثمانمائة، شارح الإيضاح في التعاني
واليان لجلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة، وسماه إيضاح
الإيضاح. انظر كشف الظنون 210/1.

(2) في (س) بزيادة: وما في القاموس السَّيَّاح كسحاب الطين بالتين يطين له مخالف لما قيل في الأساس.

(3) في أساس البلاغة (س، ي، ع) 433/1، «سَيَّح الجدار: طلاه بالسَّيَّاح وهو الطين... والمستبعدة والسَّيَّاح
بالكسر آله...».

(4) في (س) بزيادة: والقلب فيه ظاهر، إذ الأصل كما طينت الفَدَن بالسَّيَّاح.

(5) قاله حسن الحلبي، كذا في هامش المخطوط.

- ساقط من (س).

(6) القاموس المحيط (س، ا، ع) 44/3.

(7) في (س): (والقلب فيه ظاهر).

(8) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني 98/2.

(9) في (س) بزيادة: من.

(10) في (س): (قولنا: كما طينت الفَدَن بالسَّيَّاح).

(11) المطرول ص 138.

(12) الصحاح (س، ي، ع) 508/3.

وجعله من باب القلب، [قيل: لكن يخرج البيت عنه]⁽¹⁾، لأن القصر بظانة السباع، لا بالعكس، وفيه أن لا محذور في العكس؛ لأن السباع ما يُطَيَّن به بطن القصر، لأظهره فيكون بظانة للقصر⁽²⁾.

(ومنه في الكلام⁽³⁾)، [قال المصنف: قد اختلف في القلب فريقان، أما النحويون فمنهم خصه بالضرورة، وزعم أنه غني عن التأويل، وهذا فاسد، إذ ما من ضرورة إلا ولها وجه يحاوله المضطر، نص على ذلك سيبويه، ومنهم من خصه بالضرورة وشرط التأويل، ومنهم من أجاز في الكلام، وأما البيانون فاختلفوا في كونه مقبولا في الكلام الفصيح، فقَبِلَهُ قوم مطلقاً، وردّه قوم مطلقاً، وفَصَّلَ بعضهم، فقال: إن تَضَمَّنَ اعتباراً لطيفاً قُبِلَ، وإلا فلا]⁽⁴⁾.

(«أدخلت القَلْتُسُوَّةَ في رأسي»)، أي: أدخلت رأسي في القَلْتُسُوَّةَ⁽⁵⁾، (و«عَرَضْتُ الناقَةَ على الحوض»⁽⁶⁾)، لأن عرض الشيء إراءته إياه، كما في القاموس⁽⁷⁾، ولأن المعروض عليه [ما]⁽⁸⁾ يجب أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض، أو يرغب عنه، [كما في المطول⁽⁹⁾]، والنكتة فيهما إن العادة تحرك المظروف، نحو: الظرف والمعرض عليه، نحو المعرض وههنا بالعكس⁽¹⁰⁾، (و«عَرَضْتُهَا على الماء»)، قاله الجوهري وجماعة، منهم السكاكي والزحشري،

(1) في (س): (وردة بأن البيت حيثل يخرج من باب القلب).

(2) قاله الأسترابي، وتبعه الحلبي، كذا في هامش المخطوط.

(3) في (س) بزيادة: المثور، وهذا دليل على القلب ليس بضرورة ولا يختص بالشعراء.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: لأن المدخل هو الرأس، لكنه لما كان المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الظرف قلبوه.

(6) في (س) بزيادة: فإن الأصل فيه عرضت الحوض على الناقة.

(7) القاموس المحيط (ع، ر، ض) 346/2.

(8) - في (س) بزيادة: ولا رؤية للحوض، وقال التفنيزاني:....

(9) ساقط من (س).

(10) المطول ص 137.

ساقط من (س).

وجعل منه، (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ)⁽¹⁾. وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق بن السكيت: إن «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب⁽²⁾، وقال آخر: «لا قلب في واحد منهما» واختاره أبوحيان، ورد على قول الزخشي في الآية⁽³⁾، قال: لا ينبغي حمل القرآن على القلب، إذ الصحيح إنه ضرورة، وإذا كان المعنى / صحيحاً دونه، فما الحامل عليه وليس في قولهم «عرضت الناقة على الحوض» ما يدل [عليه]⁽⁴⁾، [أي: على القلب]⁽⁵⁾، لأن عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحاً⁽⁶⁾، قال تلميذه السبكي⁽⁷⁾: إن المعروض ليس له اختيار، والاختيار إنما هو للمعروض عليه، فإنه قد يُقبل وقد يُردُّ، فَعَرَضُ الحوض على الناقة لا قَلْبَ فيه⁽⁸⁾، وعرضها عليه مقلوب لفظاً، وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظاً، لأن الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم، والنار متصرفة فيهم وهم كالمحتاج الذي يتصرف فيه من يعرض عليه، كما قالوا: عرضت الجارية على البيع، فالنار لما كانت هي المتصرفة في العود، قيل: عرضت العود على النار، وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزخشي، وحاصله أن الذي في الآية قلب معنوي، ولا شذوذ فيه، والذي في عرضت الناقة على الحوض قلب لفظي، وهو شاذ⁽⁹⁾ وفيه بحث، [لما ذكرنا]⁽¹⁰⁾ أن القلب اللفظي إنما يكون إذا اقتضاه الصناعة كجعل الكرة مسنداً إليه، (وزعم بعضهم في قول النبي:

(1) الأحقاف: 20.

- انظر الكشاف 4/309، والصاح (ع، ر، ض) 3/299.

(2) شروح التلخيص 1/490.

(3) في (س) بزيادة: حيث.

(4) في (س): (على القلب).

(5) ساقط من (س).

(6) البحر المحيط 8/63.

(7) في (س) بزيادة: عرضت الناقة على الحوض مقلوب لأن....

(8) في (س) بزيادة: لأنها قد تقبله وقد ترد.

(9) في (س) بزيادة: كلما نقل عنه.

(10) في (س): (لا مر).

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دَفَنْتُهُ فَعَجِيتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ⁽¹⁾

بيت من الكامل، وبعده:

وَعَدَرْتُهُمْ وَعَرَفْتُ ذَنْبِي أَتَنِي عَيْرُهُمْ فَلَقِيتُ مِنْهُمْ مَا لَقُوا

يقول: لما دفنت مرارة العشق وما فيه من ضروب البلاء عذرت العشاق في وقوعهم [فيه]⁽²⁾، وفي جزعهم، وعرفت أنني أذنبت بتعيرهم بالعشق، فأبتليت بما ابتلوا به، ولقيت في العشق من الشدائد ما لقوا.

(أَنْ أَصْلُهُ: كَيْفَ لَا يَمُوتُ مَنْ يَعْشَقُ⁽³⁾)، يعني أن العشق يوجب الموت لشدة⁽⁴⁾، (والصواب خلافه)، أي: خلاف ما زعم (وأن المراد أنه)، أي: الشاعر (صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق)، [يعني أن من لا يعشق يجب أن لا يموت، لأنه لم يُقاسَ ما يُوجب الموت، وإنما يوجب العشق]⁽⁵⁾، (ويقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الجرباء»⁽⁶⁾) فالجوزاء برج في السماء⁽⁷⁾ إذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار، عكس حلولها ببرج القوس، [قال]⁽⁸⁾:

وَصَلُّ الْخَيْبِ جَنَّا الْخُلْدِ أَسْكَنْهَا وَهَجَرُهُ الثَّارُ يُصْلِيَنِي بِهِ النَّارُ

(1) تقدم تخرجه.

(2) في (س): (في العشق).

(3) انظر هذا في شرح ديوان المتنبي للمكبري 2/ 333، وشرح أبيات المغني 8/ 123.

(4) في (س) بزيادة: وإنما يتعجب من يعشق ثم لا يموت.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وهو بالكسر دويبة تستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت، وتتلون ألواناً بجر الشمس.

ذكر هذا الشجري في أماليه، 367/ 1، وذكره الفارسي في كتاب الشعر 105.

ويقال أيضاً: طلعت الجوزاء ووافى على عود الجرباء، وهو من أسجاع العرب في طلوع النجوم، ذكره

(7) ابن سيده في المخصص 9/ 15.

(8) في (س) بزيادة: قيل.

في (س): (والله يشير القائل).

فَالشَّمْسُ بِالْقَوْسِ أَمْسَتْ وَهِيَ تَارِزَةٌ إِنَّ يَزْنَـي وَيَا الْجَوْزَاءِ إِنَّ زَارَ⁽¹⁾

يعني: إن محبوه إن لم يزره كان ليله طويلاً، وإن زارَهُ كان قصيراً.

(أي: انتصبَ الجرباء في العودِ)، لأن الانتصاب من أفعال ذوي الروح،

ولمّا كان انتصابه في وقت طلوع الجوزاء بالفجر، [لأن الجرباء - بالكسر والمد

-] ⁽²⁾ دُوْنِيَّة ضعیفة لا عظم لها، فتحصل بقوة [الحرّ] ⁽³⁾ اشتدادها، ومن خاصتها

أنها تستقبل الشمس وتدور معها كيف درات، وتتلوّن ألواناً مجرّها ⁽⁴⁾.

(وقال ثعلب في قوله تعالى: (فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً

فَأَسْلُكُوهُ) ⁽⁵⁾: إن المعنى: اسلكوا فيه سلسلة ⁽⁶⁾،) لأنه نقل [في التفسير] ⁽⁷⁾ أن

السلسلة تُدْخِلُ مِنْ فِيهِ وتخرج من دبره، فهي السلوك فيها، / لإحاطتها به ⁽⁸⁾. 1 / 475

(وقيل: إن منه (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا) ⁽⁹⁾، (ثُمَّ دَنَا

فَقَدَلَى) ⁽¹⁰⁾، وقد مضى تأويلهما) في القاعدة الخامسة ⁽¹¹⁾.

(ونقل الجوهري في (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ) ⁽¹²⁾: إن أصله قَابِي قَوْسٍ ⁽¹³⁾،

فقلب التثنية والإفراد، وهو حسنٌ إن فُسِّرَ «القاب» بما بين مقبض القوس

(1) يتان من البسيط وهما بلا نسبة في معجم الادباء 542/5.

(2) في (س): (لأنها).

(3) في (س): (الشمس).

(4) في (س): (ذكر هذا بعد قول المصنف: «وقال: إذا طلعت الجرباء...»).

(5) الحاققة: 32.

(6) انظر قول ثعلب في الأمالي الشجرية 367/1.

(7) وكذلك قال الفراء: «والمعنى: ثم اسلكوا فيه سلسلة». انظر معاني القرآن للفراء 182/3.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر البحر المحيط 320/8، وتفسير اللباب 337/19.

- وفي (س) بزيادة: قال الحلبي: الظاهر أنه لا يحتاج إلى القلب لأنه روي أنها طولها تجعل في عنقه

ويلتري عليه حتى يحيط به من جميع جهاته فهو.....

(10) الأعراف: 4.

(11) النجم: 8.

(12) في (س) بزيادة: تأويل الآيتين.

(13) انظر القاعدة الخامسة في هذا الباب.

النجم: 9.

(14) قال الجوهري: وقال بعضهم في قوله تعالى: «فكان قاب قوسين أو أدنى»: أراد قَابِي قَوْسٍ، فقلبه. انظر

الصاحح (ق، و، ب) 311/1.

وسَيِّئَهَا) بكسر السين، (أي: طَرَفَهَا) الذي يعقد عليه الوتر، (ولها طرفان، فلها قَابَان) لَا إِذَا فُسِّرَ ⁽¹⁾ بالقدر.

(ونظير هذا)، أي: نظير (فكان قاب قوسين) [في قلب الثنية والإفراد]⁽²⁾، (إنشاد ابن الأعرابي:

إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّهِ فَعْلُهُ يَحْمُولُ⁽³⁾)

بيت من الطويل، (أي: فلست لشر فعليه.

- قيل: ومن القلب (اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا)⁽⁴⁾ الآية، وأجيب بأن المعنى ثم تولَّ عنهم إلى مكان يَقْرُبُ منهم، ليكون ما يقولونه يَمَسُّكَ منك، فانظر ماذا يرجعون).

قال الحلبي: زعم أبو علي وغيره إنَّ في الكلام تقدماً، وإن الأصل: فانظر ماذا يرجعون، ثم تولَّ عنهم، ولا حاجة إلى هذا، لأن المعنى بدونه صحيح، أي: قف قريباً منهم لننظر ماذا يكون⁽⁵⁾. ومن جعله من القلب السكاكي، وأشار أيضاً إلى أن له محملاً آخر لا قلب فيه⁽⁶⁾، وهو أن المعنى: ثم تولَّ عنهم إلى مكان قريب نتواري فيه بحيث نسمع كلامهم، فانظر ماذا يرجعون، أي: جواب يردُّون⁽⁷⁾، [قال الشريف]⁽⁸⁾: والنكته في القلب طلب المساعدة في المراجعة حتى كأنه يرجع قبل أن يسمع الجواب.

(1) في (س) بزيادة: أي: لا يحسن الحمل على القلب إذا فُسِّرَ القاب بالقدر وفسره الجوهري به أيضاً.

(2) في (س): (في وقوع المفرد).

(3) لابن الأعرابي في لسان العرب (ش، ر، و) 4/400، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/972، والأشبه والنظائر 2/299، والشاهد في «الشري بفعله» أصله: لشرَّ القملين.

(4) النمل: 28.

(5) - في (س) بزيادة: تمامها: «فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون».

(6) الدر المنون 5/311.

(7) في (س) بزيادة: قال الشريف.

(8) مفتاح العلوم ص 211.

ساقط من (س).

- (وقيل في: (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ)⁽¹⁾ إن المعنى فَعُمِّيَتْ عنها)، أي: عن
 البينة، قاله أبو علي⁽²⁾، وردّه أبو حيان بأن القلب لا يجوز إلا ضرورة، ولو كان منه
 لكان التعدي بـ«عن»⁽³⁾، وأجيب عن الأول بأنه غير مختص بالضرورة، وعن
 الثاني بأنهم جعلوا «على» بمعنى «عن»⁽⁴⁾، فلهذا ذكروها في القلب⁽⁵⁾.
 - (وفي (حَقِيقٌ عَلِيٌّ أَنْ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ)⁽⁶⁾ الآية، فيمن جرُّ بـ«على»
 بعد «أَنْ» وصلتها على أَنْ المعنى: حَقِيقٌ عَلِيٌّ بِإِدْخَالِهَا عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا قَرَأَ
 نافع)، [قال الزخسري: هذا مما يقلب، لَا مِنْ الْإِلْبَاسِ، كَقَوْلِهِ:
 وَتَشَقَّى الرَّمَّاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ]⁽⁷⁾.

(1) هود: 28.

- وهي قراءة حزة والكاسي وخلف وحفص، وقرأ الباقون بفتح العين، وتخفيف الميم، وانفقوا على
 الفتح والتخفيف من قوله تعالى في القصص «فَعُمِّيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ»، لأنها في أمر الآخرة، ففرقوا بينها
 وبين أمر الدنيا. انظر النشر في القراءات العشر 288/2.

(2) الحجة 322/4، وانظر تفسير اللباب 471/10.

(3) البحر المحيط 216/5.

(4) في (س) بزيادة: أولاً.

(5) انظر تفسير اللباب 471/10.

(6) الأعراف: 105.

- قرأ نافع «علي» بتشديد الياء ونسختها على أنها ياء الإضافة، وقرأ الباقون «على» على أنها حرف جر،
 انظر النشر في القراءات العشر 270/2.

(7) في (س): [قال البياضوي: كان أصله حَقِيقٌ عَلِيٌّ أَنْ لَا أَقُولُ كَمَا قَرَأَ نافع، لَا مِنْ الْإِلْبَاسِ كَقَوْلِهِ: وَتَشَقَّى
 الرَّمَّاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ].

- انظر الكشاف 129/2.

- وعجز البيت من الطويل صدره:

نزلت بجمل لأمرأة بينها

وهو لخناش بن زهير في الكامل 48/2، وتأويل مشكل القرآن ص 198، ولسان العرب (ض، ط،
 ر) 489/4، وبلا نسبة في الكشاف 129/2، والبحر المحيط 356/4، ومجاز القرآن لأبي عبيدة
 110/2.

- والضباطرة جمع مفردة ضيطار، وهو الضخم الجبان، انظر لسان العرب (ض، ط، ر) 489/4.

ورده أبوحيان بأن القلب مخصوص بالشعر⁽¹⁾.

(وقيل: ضُمِّنَ «حقيق» معنى حريص⁽²⁾)، فلا قلب.

(وفي (ما إنْ مفاتيحه لتنوّ بالعصبة)⁽³⁾) عطف على قوله في

(نُعْمِتْ)⁽⁴⁾، (إن المعنى لتنوّ بالعصبة بها⁽⁵⁾) قال أبو عبيدة: إنْ في الكلام قلباً،

وإن الأصل: لتنوّ العصبة بالمفاتيح⁽⁶⁾، (أي: لتنهض بها مُثاقلةً، وقيل: الياء

للتعدية)، فلا قلب (أي: لَتْنِيءٌ)، أي: المفاتيح (العُصْبَةُ، أي: تجعلُها تنهضُ

مُثاقلةً⁽⁷⁾) نقل هذا عن الخليل وسيبويه والفراء، واختاره النحاس، ذكره

السفاقي⁽⁸⁾.

(1) البحر المحيط 4/356.

(2) المصدر السابق.

(3) القصص: 76.

(4) في (س) بزيادة: أي: وقيل: فيه.

(5) في (س) بزيادة: قال الحلبي.

(6) قال أبو عبيدة: ما إنْ العصبة ذوي القوة لتنوّ بمفاتيح نعمة، انظر مجاز القرآن 2/110.

(7) في (س) بزيادة: قال السفاقي.

(8) معاني القرآن للفراء 2/310، وإعراب القرآن للنحاس 3/243.

(القاعدة الحادية عشرة)

من ملح كلامهم) جمع لـ «مُلْحَة» كـ «غُرْفَة» وَغُرْفٌ، وهي الأحاديث التي تملح، أي: تُعَدُّ مليحة، (تَقَارُضُ اللَّفْظَيْنِ) «تفاعل» من القرض، [شَبَّهَ تَلْبَسَ كُل واحد/ من اللفظين]⁽¹⁾ بحكم الآخر بالقرض. ولذلك أمثلة:

أَخَذَهَا: إعطاء «غير» حُكْمَ «إِلَّا» في الاستثناء بها، نحو:
(لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ)⁽²⁾ فيمن نصب «غير»، [وتقدم هذا في فصل «غير»]⁽³⁾.
(وَإِعْطَاءُ «إِلَّا» حُكْمَ «غَيْر» في الوصف بها، نحو: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)⁽⁴⁾، تقدم هذا في فصل «إِلَّا»⁽⁵⁾.
(الثاني: إعطاء «أَنْ» المصدرية حكم «مَا» المصدرية في الإهمال، كقوله:

إِنْ تَقْرَأْ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِنْهُ السَّلَامَ وَالْأَثَرِ أَحَدًا⁽⁶⁾

تقدم شرحه في «أَنْ» المفتوحة⁽⁷⁾.

(1) في (س): (استعير هنا لتلبس كل واحد من اللفظين).

(2) النساء: 95.

- قرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب «غير» والباقون برفعها، انظر التيسير ص 81.

(3) في (س): (تقدمت الأوجه الثلاثة في «غير» في فصله).

وانظر فصل «غير» في مغني اللبيب 1/ 180.

(4) الأنبياء: 22.

(5) انظر بحث «إِلَّا» مغني اللبيب 1/ 83.

(6) تقدم تحريمه.

(7) في (س) بزيادة: ساكنة التنوين.

- وانظر بحث «أَنْ» شاهد رقم (35).

(الشاهد في «أن» الأولى، وليست مخففة من الثقلية، بدليل «أن» المعطوف عليها⁽¹⁾) قيل: لا يستقيم الدليل؛ إذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنع أحد⁽²⁾، [وأجيب بأن المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان، وإيضاً بأن عطف «أن» الناصبة على المخففة⁽³⁾، وإن [لم⁽⁴⁾] يمنع، لكن الأولى والأنسب أن يعطف الناصبة على الناصبة، ورعاية التناسب من الأمور المعتبرة عندهم، وفي هذا بحث⁽⁵⁾].

(وإعمال «ما» حملاً على «أن» كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يؤولي عليكم»⁽⁶⁾). ذكره ابن الحاجب⁽⁷⁾ قيل لا حاجة إلى جعل «ما» ناصبة هنا، فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع، ونون الرفع محذوفة، وقد سُمِعَ ذلك نظماً ونثراً⁽⁸⁾، [قال الشاعر:

أَيَّتْ أُسْرِي وَتَيِّتِي تَذْلِكِي
.....]⁽⁹⁾

(1) في (س) زيادة: لا مانع من عطف «أن» الناصبة وصلتها على «أن» المخففة وصلتها، أو هو عطف.

(2) فائله الدمامي، انظر هامش الشمي 284 / 2.

- وفي (س) زيادة: وقد يقال: إن ذلك وإن....

(3) ساقط من (س).

- المجيب الشمي، انظر حاشية الشمي 284 / 2.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) أخرجه البيهقي بلفظ «يُؤْتَرُ عَلَيْكُمْ» انظر شعب الإيمان للبيهقي 6 / 2506، وانظر كشف الحفاء 2 / 116.

(7) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2 / 227.

(8) في (س) زيادة: وخرج على ذلك قراءة «قالوا ساحران تظاهروا» بتشديد الظاء، أي: أنتما ساحران

تظاهرا.

(9) ساقط من (س).

- صدر بيت من الرجز عجزه:

وَجْهَكَ بِالْعَتَرِ وَالْمَسْكُ الذِّكِي

.....

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 1 / 82، وخزانة الادب 8 / 340، والدرر 1 / 70، ولسان العرب (د، ل، ك) 10 / 426، (ر، د، م) 12 / 237، والشاهد فيه حذف النون من «تبيتي»، وتدلّكي، الأصل: تبيتين، وتدلّكين.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»⁽¹⁾.

(والمعروف في الرواية: «كما تكونون») بالنون.

(الثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال، كما روي في الحديث: «فإن لا تراه فإنه يراك»⁽²⁾، قيل: قد مضى في فصل «لم» أن ابن السيد خرج قوله:

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا⁽³⁾

.....

إنه جاء على لغة [رئي]⁽⁴⁾، فأصله «تراء» حذف الألف للساكنين، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً لوقوعها بعد فتحة، ومثل هذا في الحديث مُتَّاتٍ⁽⁵⁾. ورُدُّ بأنه لو كان كذلك ل قيل: يراؤك بالهمزة، وكون «تراه» من لغة «يراك» من لغة أخرى من غير دليل بعيد⁽⁶⁾، [وفيه بحث]⁽⁷⁾.

(وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم، كقوله:

(1) أخرجه مسلم كتاب «الإيمان» 78/1.

- وهذا القول للدمامي، انظر هامش الشمي 285/2.

(2) في صحيح البخاري باب «الإيمان» 20/1، «فإن لم تكن تراه فإنه يراك» وانظر صحيح مسلم «كتاب الإيمان» 53/1.

(3) تقدم تخريجه.

(4) في حاشية الشمي للدمامي (راء) وهو الصواب كما في شرح أبيات الجمل لابن السيد ص 251.

(5) قاله الدمايني، انظر حاشية الشمي 285/2، وانظر شرح أبيات الجمل ص 251.

(6) قاله الشمي، انظر المصدر السابق.

(7) ساقط من (س).

لويشاً طَارَ بها ذُو مَيْعَةٍ⁽¹⁾

نقدم شرحه في «لو»⁽²⁾.

(ذكر الثاني⁽³⁾ ابن الشجري⁽⁴⁾، وَخَرَجَ⁽⁵⁾ غيره على لغة من يقول: ثَابِتاً⁽⁶⁾، بالألف، ثم أَبْدَلَتِ الألف همزة على حَدِّ قوله بعضهم: العَالَمُ والحائِمُ، بالهمزة، وَيُؤَيِّدُهُ أنه لا يجوزُ مجيء «إِنْ» الشرطية في هذا الموضع، لأنه إخبار عما مَضَى، فالعنى: لو يَشَاءُ)، [وفيه يجوز أن يخرج على حكاية الحال الماضية⁽⁷⁾]، (وبهذا⁽⁸⁾ يُقَدِّحُ أيضاً في تخريج الحديث السابق)، وهو «فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» (على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك⁽⁹⁾)، إذ لا يجوز «فلو تراه فإنه يراك».

⁽¹⁾ صدر بيت من الرمل عجزه:

لَأَجِبَنَّ الْأَطْلَالُ نَهْذُ ذُو شَمْلٍ

وهو لعلقة الفحل في ديوانه ص 134، وامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية 711/2، وخزانة الأدب 318/1، والدرر 198/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1108/3، وشرح شواهد المغني 664/2، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 334/1، والجني الداني ص 267، والشاهد إعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم بها في «لو شاء».

⁽²⁾ انظر بحث «لو» شاهد رقم (436).

⁽³⁾ في (س) زيادة: يعني إعطاء «لو» حكم «إن».

⁽⁴⁾ قال ابن الشجري: «لو» من الحروف التي تقضي الأجوبة وتختص بالفعل، ولكنهم لم يميزوا به، لأنه لا ينقل الماضي الاستقبال كما يفعل حروف الشرط، وتقول: لو زارني زيد أمس أكثرته، وربما جزموا به في الضرورة... انظر أمالي بن الشجري 333/1.

⁽⁵⁾ في (س) زيادة: أي: البيت.

⁽⁶⁾ انظر شرح التسهيل لابن مالك 83/4، والدرر 198/2.

⁽⁷⁾ في (س): (وقد يقال إن البيت خُرُجٌ على حكاية الحال الماضية).

⁽⁸⁾ في (س) (زيادة: أي: أنه لا بد من جواز مجيء الحرف المتروك مكان الحرف المذكور.

⁽⁹⁾ انظر شرح التسهيل 82/4، 83.

(والظاهر أنه)، أي: الحديث (يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح،
 كقراءة قُتَيْل (إِيَّاهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ)⁽¹⁾، بإثبات ياء «يتقي» وجزم «يصبر»)،
 [وفي هذه القراءة أوجه ذكرها/ في أقسام الحذف]⁽²⁾.

1 / 476

(الرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها، كقوله:

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجْمَلُ⁽³⁾

.....

تقدم شرحه في «إذا»⁽⁴⁾.

(وإمّا «متى» حملاً على «إذا» كقول عائشة - رضي الله عنها - :
 «وَأَنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ»⁽⁵⁾)
 [أمر في مرض موته أَنْ يُصَلِّيَ أَبُو بَكْرٍ بِالنَّاسِ، فقالت عائشة رضي الله عنها: يَا
 رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ اسْتَيْفَ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ
 أَمَرْتُ عُمَرَ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ]⁽⁶⁾.

(الخامس: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، ذكره بعضهم)، وهو
 للحياني، كما مر في «لم»⁽⁷⁾، (مستشهداً بقراءة بعضهم (لم نشرح)⁽⁸⁾ بفتح

(1) يوسف: 90.

- وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 297.

(2) في (س): (قد سبق هذه القراءة في أقسام العطف، وذكر هناك أوجهاً منها ما ذكره هنا).

- وانظر مبحث أقسام العطف مغني اللبيب 2/ 550.

(3) تقدم تخريجه، والشاهد في «إذا تصيبك» حيث أعطى «إذا» حكم «متى» في الجزم بها.

(4) انظر بحث «إذا» شاهد رقم (132).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان) 1/ 164.

والنص في صحيح البخاري: «... وأنه متى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ» والنص عند البخاري على إعمال
 «متى»، ولم أجد الرواية التي ذكرها المصنف.

(6) من هنا إلى آخر المخطوط ساقط من (س).

(7) انظر مبحث «لم»، مغني اللبيب 1/ 306.

- وانظر قول اللحياني في الجني الداني ص 266، وارتشاف الضرب 4/ 1861، وجمع الهوامع
 2/ 368.

(8) الشرح: أ.

- وهي قراءة أبي جعفر المنصور.

انظر النشر ...

- وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظر النشر...

الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تُحَلُّ «لن» هنا، وإنما يَصِحُّ أو يَحْسُنُ حَمْلُ الشيء على ما بَحَلُّ مَحَلِّهِ كما قَدَّمنا⁽¹⁾، وقيل: أصله: نُشْرَحُنْ، ثم حُلِفَتِ النون الخفيفة، وأبقي الفتح دليلاً عليها.

وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ«لم» مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، ونون التوكيد لا تدخل الماضي، (وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف)، لأنه من الإيجاز، والتوكيد من الإطناب، وهما ضدان فلا يجتمعان، - (إعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم، كقوله:

لَنْ يَخْبِىَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْفَ⁽²⁾

تقدم شرحه في «لن»⁽³⁾، (والرواية بكسر الباء).

قيل: تأملنا هذا مع قوله: «وإنما يَصِحُّ أو يحسن، انتهى. فإن فيه تنافياً، وذلك إذا أتى المتكلم بـ«لن» عليم أن غرضه النفي في المستقبل لا في الماضي، فليس المحل لـ«لم» فكيف صحَّ، أو حَسُنَ حَمْلُ «لن» عليها⁽⁴⁾؟، قيل: تأملنا ذلك، فلم نجد فيه تنافياً، فإن قوله: الآن يمنع أن يكون غرضه النفي في المستقبل، كما بُعِثَ أن يكون غرضه النفي في الماضي، فـ«لن» فيه أريد بها مجرد النفي، وحُلَّتْ محل «لم» في الجزم فقط⁽⁵⁾.

(السادس: إعطاء «ما» النافية حُكْمَ «ليس» في الإعمال، وهو لغة أهل الحجاز، نحو: (مَا هَذَا بَشَرًا)⁽⁶⁾، وإعطاء «ليس» حُكْمَ «ما» في الإهمال عند

(1) ذكر هذا المثال الثالث في «لو» و«إن».

(2) تقدم تحريره، والشاهد في «لن يخبى» حيث أعطى «لن» حكم «لم» في الجزم بها.

(3) انظر مبحث «لن» شاهد رقم (466).

(4) قاله الدمامي، انظر حاشية الشمني 285/2.

(5) انظر المصدر السابق.

(6) يوسف: 31.

انتقاض النفي بدلالة «إلا» كقولهم: «ليس الطيب إلا المسك» تقدم هذا في «ليس» وهو لغة بني تميم⁽¹⁾.
(السابع: إعطاء «عسى» حكم «لعل» في العمل، كقوله:

يَا ابْنَا عَلِكَ أَوْ عَسَاكَ⁽²⁾

.....

تقدم شرحه في «عسى»⁽³⁾.
(وإعطاء «لعل» حكم «عسى» في اقتران خبرها بدلالة «أن»، ومنه الحديث: «فَلْعَلَّ بَعْضُكُمْ الْخَنَ يَحُجُّهُ مِنْ بَعْضٍ»⁽⁴⁾) تقدم هذا في أقسام العطف⁽⁵⁾.
(الثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه وذلك عند أمن اللبس)، قال ابن الفلاح العرب متفقون على رفع الفاعل، ونصب المفعول، وقد جاء القلب فيهما، فإن كان يلتبس الفاعل بالمفعول لصلاحيه كل منهما للفاعلية والمفعولية، فليس إلا يجري على القاعدة المألوفة، وأما إذا لم يلتبس الفاعل بالمفعول في المعنى فإنه جاء في الشعر القلب إتساعاً وارتكالا على المعنى⁽⁶⁾.
(كقولهم: «خرق الثوب المسار»، و«كسر الزجاج الحجر»، وقال:

(1) انظر بحث «ليس»، مغني اللبيب 1/ 324.

(2) تقدم تحريجه، استشهد به على أن من العرب من يأتي بالضمير المنصوب نائباً عن المرفوع، لأن «عسى» رفع الضمير على أنه اسمها.

(3) انظر بحث «عسى» شاهد رقم (246).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب الحبل» 4/ 327، وكتاب «الأحكام» 4/ 328، والرواية في صحيح البخاري «... وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ يَحُجُّهُ مِنْ بَعْضٍ...».

(5) انظر أقسام العطف، مغني اللبيب 2/ 552، ورواية البيت هناك «فَلْعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ يَحُجُّهُ مِنْ بَعْضٍ».

(6) لم أجده في الجزء المحقق من كتاب المغني لابن فلاح اليمني.

... .. قَدْ بَلَغْتَ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغْتَ / سَوَاءُ إِيَّاهُمْ هَجَرٌ⁽¹⁾ 476/ ب

بعض صدر بيت وعجز كامل من البسيط للأخطل يهجو جريراً، تمام

الصدر:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغْتَ

وقبله:

أَمَّا كَلِيبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهَا عِنْدَ التَّفَاخُرِ إِسْرَافٌ وَلَا صَدْرٌ

تقدم معنى القنافذ، والهدأج في بيان شروط الحذف⁽²⁾ في قول الفرزدق يهجو جريراً:

قَنَافِذُ هَذَا جُونٌ حَوْلَ يُّوتَيْهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

و«نجران» بنون وجيم كـ«سكران» بلد باليمن⁽³⁾، و«هجر» حركة بلدة باليمن يَبْنُو وَيَبْنِي عَثْرُ⁽⁴⁾ يوم وليلة، مذكر مصروف، وقد يؤنث ويمنع، والنسبة

⁽¹⁾ البيت للأخطل في ديوانه ص 49، والدرر 1/ 364، وشرح شواهد المغني 2/ 972، ولسان العرب (ن، ج، ر) 5/ 195، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 337، ولسان العرب (ن، ج، ر) 5/ 195، وأما المي المرتضي 1/ 466، استشهد به على أن العرب نصبت الفاعل، ورفعت المفعول به، فـ«السوءات» منصوب وهو فاعل معنى، و«هجر» مرفوع وهو مفعول. ورواية الديوان:

على العِصَارَاتِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغْتَ نَجْرَانُ أَوْ خُدْتُ سَوَاءُ إِيَّاهُمْ هَجَرٌ

⁽²⁾ انظر مبحث شروط الحذف.

⁽³⁾ معجم البلدان 5/ 266.

⁽⁴⁾ عثر: بفتح أوله وسكون ثانيه بلد باليمن، انظر معجم البلدان 4/ 84.

هَجْرِيٌّ وَهَاجِرِيٌّ، واسم لجميع أرض البحرين، ومنه المثل كَمُبْضِعٍ نَمَرَ إِلَى هَجْرٍ، كما في القاموس⁽¹⁾، قال الجوهري: والقافية مرفوعة، وإنما السَّوْءَةُ هي البالغة، إلا أَنَّهُ قَلَبَهَا⁽²⁾ فرفع المفعول، وهو «هَجْران»، و«هَجْر» ونصب الفاعل، وهو «سَوَاءَاتِهِمْ» جمع «سَوْءَةٌ»، و«هُمْ» لِيَنِّي كَلِيبَ.
(وَسَمِعَ أَيضاً نَصْبَهُمَا)، أي: الفاعل والمفعول، (كقوله:

قَدْ سَلَّمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا⁽³⁾)

رجز لأبي حيان الفقهسي، وقيل: لمساور العبيسي⁽⁴⁾، وقيل: للعجاج،

وبعده:

الأنعوان والشُّجَاعُ الشُّجَعَمَا

(1) القاموس المحيط (ه ج، ر) 2/ 146، وانظر المثل في مجمع الأمثال 2/ 129، ورواية المثل فيه «كَمُبْضِعِ الثَّوْرِ إِلَى هَجْرٍ» وانظر معجم البلدان 5/ 393.

(2) الصحاح (ن، ج، ر) 2/ 565.

(3) رجز للعجاج في ديوانه ص 417، وله أو لأبي حيان الفقهسي أو لمساور العبيسي أو للدبيري، أو لعبد بني عبس في المقاصد النحوية 3/ 131، وللعجاج أو لأبي حيان الفقهسي أو لمساور العبيسي أو للتدمري، أو لعبد بني الحساس في الدرر 1/ 365، وللعجاج أو لأبي حيان الفقهسي أو لمساور العبيسي، أو للتدمري، أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني 2/ 973، ولماور العبيسي في لسان العرب (ض، م، ز) 5/ 366، ولعبد بني عبس في الكتاب 1/ 287، وللتدميري في شرح أبيات سيويه 1/ 255، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 122، وسر صناعة الإعراب 1/ 431، 483، والمقتضب 3/ 283، وشرح الأشموني 2/ 71، استشهد به على نصب الفاعل «القدماء» والمفعول به «الحَيَاتِ».

(4) في خزنة الأدب 11/ 443، ونسب ابن السيد واللخمي هذا الشعر إلى مَسَاوِرِ العبيسي ونسبة بعضهم إلى العجاج.

والمَسَاوِرِ العبيسي هو أبو الصَّمْغَاءِ المَسَارِ بن هند بن فيس بن زهير بن جَدِيمة العبيسي، من المتقدمين في الإسلام، وهو من أشراف عبس، كان شاعراً فارساً، وقيل: إنه وُلِدَ في حرب داحس والغبراء، وهو من العور المعمرين، ولم يذكره أبو حاتم في «المعمرين»، عاش إلى أيام الحجاج.
الإصابة 3/ 491، وخزنة الأدب 11/ 444، والشعر والشعراء ص 216.

«الأفعوان» بضم الهمزة ذكر الأفعاعي، و«الشجاع» الحية، وكذا «الشجعم» والميم زائدة.

(في رواية من يرفع «الحيات» فاعلاً، ونصب «القدم» مفعولاً، ونصب «الأفعوان» وما بعده الذي هو يدل على الرواية الأولى بمضمر، دل عليه «سالم» على هذه، أي: سَأَلَمَتِ الْقَدَمَ وَسَأَلَمَتِ الْحَيَاتُ الْقَدَمَ.
(وقيل: «القدما» تشنية، حُذِفَتْ نُونُهُ لِلضَّرُورَةِ) فيكون فاعل «سالم»، و«الحيات» مفعوله، و«الأفعوان» وما بعده بَدَلٌ مِنْهَا، (كقوله:

هُمَا خِطُّنَا إِمَّا إِسَارٌ وَمَتَّةٌ⁽¹⁾
(... ..)

تقدم شرحه في حذف نون التشنية، (فيمن رواه برفع «إسار» و«مَتَّةٌ»).
(وَسُمِعَ أَيْضاً رَفْعُهُمَا)، أي: الفاعل والمفعول، (كقوله:

إِنْ مَنْ صَادَ عَقَقَقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَقَانِ وَيَوْمٌ⁽²⁾

قيل: لا دليل فيه على ذلك، لجواز أن يستعمل الشاعر على لغة من يلزم
المتنى الألف في الحالات الثلاث، ويكون «يوم» مرفوعاً على أنه مبتدأ حُذِفَ
خبره، أي: ومعها بُومٌ⁽³⁾، والبُومُ والبومة بضمها طائر كلاهما للذكر والأنثى،
وَالْعَقَقَقُ طَائِرٌ أُبْلِقَ بِسَوَادٍ وَيَبَاضٍ يُشَبِّهُ صَوْتُهُ الْعَيْنَ وَالْقَافَ، كما في القاموس⁽⁴⁾،
في حياة الحيوان العرب تَشَاءُ مُ بِالْعَقَقَقِ وَبِصِيَّاحِهِ⁽⁵⁾، قال الشاعر:

(1) تقدم تخريجه في «حذف نوني التشنية والجمع» في ذكر أماكن من الحذف يثرون بها العرب. الباب الخامس،
والشاهد في «خطتنا» حيث حذفت النون للضرورة.

(2) بيت من الخفيف بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 976، ومعجم المواع 1/ 65.
وفيه قال البغدادي: إن قائله غير معروف، وأنه لا يجوز الاستشهاد به، لاحتمال أنه شعر المولدين.

(3) قائله الدمامي، انظر حاشية الشنخي 2/ 285.

(4) القاموس المحيط (ع، ق، ع، ق) 3/ 275.

(5) في كتاب حياة الحيوان 2/ 203، «حكى الجوهري أن العرب تشاء به وبصياحه».

إذا بَارَكَ اللهُ في طائر فلا بَارَكَ اللهُ في العَقْعَقِ^(١).

(التاسع: إعطاء «الحسنُ الوجه» حُكْمَ «الضاربُ الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجل» حُكْمَ «الحَسَنُ الوجه» في الجرّ)، فإنهما يتقارضان ما لكل واحد منهما، فـ«الضارب الرجل» أصله: النصب على المفعولية، والجر بالإضافة لتشبيهه بالحسن الوجه، مع عدم/ التخفيف، و«الحسن الوجه» أصله: ١ / 477 الرفع على الفاعلية، والجر على الإضافة، لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل، وينصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام، كما قاله الفاضل الهندي.

(العاشر: إعطاء «أفعل» في التعجب حُكْمَ «أفعل» التفضيل حُكْمَ «أفعل» في جواز التصغير، وإعطاء «أفعل» التفضيل حُكْمَ «أفعل» في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مرّ ذلك) في آخر القاعدة الأولى^(٢) (لجاء من ذلك أمثلة كثيرة). وهذا آخر ما تيسر إيرادُه في هذا التأليف، فاسأل الله الذي منّ علينا بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام في شهر القعدة الحرام سنة ست وخمسين وسبعمئة، وبسرّ عليّ إتمام ما ألحقتُ به من الزوائد في شهر رجب الحرام سنة تسع وخمسين وسبعمئة بالقاهرة أن يحرم وجهي على النار، وأن يتجاوز عَمَّا تحمّلته من الأوزار، وأن يُوقِظني من رقدَةِ الغفلة قبل الفوت، وأن يُلطِّفَ بي عند سكرات الموت، وأن يَفْعَلَ ذلك بأهلي وأحبائي وجميع المسلمين، وأن يُهْدِي أشرف صلواته وأزكى تحيَّاته إلى أشرف العالمين وإمام العالمين ومحمد نبي الرحمة الكاشف في يوم المَحْشَرِ بشفاعته الثَّمة وعلى أهله المهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين، وأن يُسَلِّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين).

^(١) البيت بلا نسبة في حياة الحيوان 2 / 202.

^(٢) انظر القاعدة الأولى.

يقول الفقير إلى خالق الأفلاك مصطفى بن الحاج حسن الأنطاكي: لله الحمد من أولاه كل شيء أولاه منه شرح مغني اللبيب المسمى بغيّة الأريب، وشرعت في تأليفه وتحريره، وعلى أحسن الصور تصويره في خمسة عشر الأحادي عشر، مُقدِّراً إتمامه في عشر عشر تسعة عشر، فَيَسَّرَهُ اللهُ تعالى في سبعة عشرة الاَعرَفين من هجرة خير البشر عليه صلوات الصلاة وعلى الآل ما أشرف بقية الآل، لو قد نَجَزَ على يد العبد الفقير إلى الله تعالى المعترف بالعجز والتقصير الحاج محمد بن علي بن الحاج محمد، غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه، ورحم والديه ومشايخه والصالحين، وختم له بخير الدارين، إنه في الدارين وليُّ ذلك في يوم الجمعة المباركة الثامن من شهر جمادي الآخرة سنة خمس وستين ومائة وألف، وقد أودعْتُ هذا الكتاب شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله أرسله إلى كافة الخلق بشيراً ونذيراً، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاماً دالّمين أبدأ إلى يوم الدين. آمين.

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ب / 477

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ساقط من (ج).

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
1	روابط الجملة بما هي خبر عنه
15	الأشياء التي تحتاج إلى ربط
45	الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة
71	الأمور التي يكون الفعل معها إلا قاصراً
79	الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر
95	الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها
199	باب المبتدأ
211	باب « كان » وما جرى مجراها
219	باب المنصوبات المتشابهة
229	باب الاستثناء
239	باب إعراب الفعل
243	باب الموصول
250	باب التوابع
255	باب حروف الجر
257	باب في مسائل منفردة
422	باب أنه قد يُظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه
426	بيان مكان المقدّر
433	بيان مقدار المقدّر
437	بيان كيفية التقدير

الموضوع	رقم الصفحة
ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن	438
إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ كونه خبراً فأيها أولى	442
إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى	444
إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى	450
ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب	460
حذف الاسم المضاف	460
حذف المضاف إليه	465
حذف إسمين مضافين	466
حذف ثلاث متضايفات	469
حذف الموصول الإسمي	469
حذف الصلة	470
حذف الموصوف	473
حذف الصفة	477
حذف المعطوف	482
حذف المعطوف عليه	487
حذف المبدل منه	489
حذف المؤكد وبقاء توكيده	491
حذف المبتدأ	491
حذف الخبر	496
ما يحتمل النوعين	501
حذف الفعل وحده أو مع مضمّر مرفوع أو منصوب أو معهما	504

الموضوع	رقم الصفحة
حذف المفعول	508
حذف الحال	512
حذف التمييز	513
حذف الإستثناء	513
حذف حرف العطف	513
حذف فاء الجواب	518
حذف واو الحال	518
حذف « قد »	519
حذف « لا » التبرئة	522
حذف « لا » النافية وغيرها	522
حذف « ما » النافية	525
حذف « ما » المصدرية	527
حذف « كي » المصدرية	528
حذف أداة الإستثناء	528
حذف لام التوطئة	532
حذف الجار	532
حذف « أن » الناصبة	533
حذف لام الطلب	537
حذف حرف النداء	538
حذف همزة الاستفهام	542
حذف نون التوكيد	542
حذف نون التثنية والجمع	545

الموضوع	رقم الصفحة
حذف التنوين	548
حذف « ال »	554
حذف لام الجواب	556
حذف جملة القسم	557
حذف جواب القسم	557
حذف جملة الشرط	561
حذف جملة جواب الشرط	564
حذف الكلام بجملة	570
حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر	572
الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين العرب والمعتدلين والصواب خلافها	577
خاتمة	624
الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون	626
فصل	635
الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كلية يخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية	653
القاعدة الأولى	653
القاعدة الثانية	682
القاعدة الثالثة	691
القاعدة الرابعة	698
القاعدة الخامسة	707

رقم الصفحة	الموضوع
714	القاعدة السادسة
718	القاعدة السابعة
722	القاعدة الثامنة
725	القاعدة التاسعة
734	القاعدة العاشرة
748	القاعدة الحادية عشرة
760	فهرس الآيات القرآنية
807	فهرس الأحاديث الشريفة
809	فهرس الأمثال السائرة
810	فهرس الأبيات الشعرية
827	فهرس الأعلام
854	فهرس البلدان والقبائل
856	فهرس الكتب الواردة في المخطوط
860	فهرس المصادر والمراجع
886	فهرس الموضوعات